هذا كتاب حاشية جعبري
للامام المالكي رضي

ثم انتقل الى ملك العبد الفقير
محمد عبد الرحمن
عفى عنهما
الوهبي

قد سلك في ملك الحقير
الى عفو ربه القدير الحافظ
احمد بن عبد القادر حشاهما
رحمة ربه الكريم

ثم انتقل الى ملك العبد الفقير الحاج محمد بن مصطفى
الشيخ القرابادي الحنفي غفر لهما ولوالديهما
عفى عنهما ربهما الكريم

سنة ١٣٤٠



وقف امام المسلمين سلطان العراه والمجاهدين الصابرين بيمنه
الى وجوه الخيرات معين الوطايف لمعلمي العرات السلطان
ابن السلطان السلطان ابو المحاسن والمكارم
ابن السلطان مصطفى خان جعله الله
عثمان خان ابن السلطان مصطفى خان جعله الله اعلمه
من المعرفة الله ومن سر سلطنته خالد اعلمه
وانا الداعي له ولله الحاج راسم
حسب المقص الشريف
السر نفس
محمد




| NURUOSMANİYE KÜTÜPHANESİ | |
|---|---|
| Kısmı : | N.O. |
| Yeni Kayıt No. | 37 |
| Eski Kayıt No. | 63 |
| Tasnif No. | 297.1(077)=927 |

## حاشیہ جعبری علی شرح شاطبی بالتمام

بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ الذی جعلنا من حملۃ کتابہ ورزقنا لذیذ خطابہ والصلوۃ علی الناطق بالصواب الفائز بجوامع الکلم فصل الخطاب وعلی آلہ واصحابہ وعلی من نقل القرآن عذباً وسلسلاً سقایم اللہ من الرفیق وبعد فان الکتب فی فن القراءۃ موفرۃ مطولۃ ومختصرۃ لکن شرح الامام ابی اسحاق ابراہیم الجعبری کالغرۃ بین السکۃ والوضۃ من الوہم لکن فرائدہ مقصورۃ فی انجام لم یکشف بید الافکار عن وجہہا اللثام کم تری اکباداً ہائمۃ علیہ وعقولا جایعۃ بین یدیہ شوقاً منہ علی اقتناء کفوزہ وہ شغفاً علی اسرارہ ورموزہ وکفو ممن اشتہر بمطالعتہ مشغوفاً بمراجعتہ حتی استولیت منہ الغایۃ القصوی واحطت بمافیہ منطوقاً ومفہوماً فکان الدین النصیحۃ وکیمان العلم شیمۃ قبیحۃ والمؤمن ماحب لاخیہ مایحب لنفسہ واہم ما اہتم بہ نفلت صار فرض الکفایۃ فرض عین ولبئس فیما اقول رمیل عن الصدق الی مین فوجہت رکاب النظر الی ابراز تلک الاسرار وافواج الفواید الکبار فی عبارات عند نظر سماعہا الکسلان ویطوب لاستماعہا النکلان مشیراً الی ما وقع من الشارح مما لا یخلو عن مثلہ البشر من خلاف للاولی او سہو خطر والی ما استبہ علیہ وعلما عزبہ من رموز الکتاب سالکا طریق الانصاف نابیاً عن وصمۃ الاعتساف واللہ علیم بذات الصدور

قال فصل فی معرفۃ منشا الخلاف واصلہ علم ان القرآن کلام اللہ تعالی قدیم متلو محفوظ مکتوب اقول ذہب الاوائل الا ان ما یتلوہ زید وعمرو وما کتب

وما کتب فی المصاحف قدیم والتلاوۃ والکتابۃ حادثتان والمحققون من المتاخرین الی ان لفظ القرآن مشترک بین القدیم القائم بذاتہ وبین الحادث الذی یقرؤہ زید وعمرو او کتب او حقیقۃ فی الاول مجاز فی الثانی ضرورۃ ان حدوث اللافظ والکتابۃ یستلزم حدوث الملفوظ والمکتوب قال مولانا عضد الدین ہذہ الالفاظ قدیمۃ قائمۃ بذاتہ وما یتلوہم بان ترتیب الحروف وتقدم بعض الکلمات علی بعض یقتضی الحدوث فالجواب عنہ ان الترتیب انما ہو فی القراءۃ والکتابۃ لقصور الآلۃ واما فی قیامہ بذاتہ فلا یعقل ہناک ترتیب قال انما غلط من غلط من کلام الاشعری لانہ قال للمعنی قدیم ففہموا منہ ان المعنی ما یستفاد من اللفظ ولم یرد بہ ذلک بل اراد بالمعنی الصفۃ القائمۃ بذاتہ فان المعنی قد یراد بہ ما یتبادر الی الذہن قال المحقق الشریف للجرجانی ہذا الکلام ذکرہ الشہرستانی فی کتابہ النہایۃ الاقدام قال وہذا اقرب الی قواعد الملۃ وان کان فیہ ما فیہ فعلی ہذا اسقط ما ذکرہ الشارح فی شرح الرائیۃ من ان الاشاعرۃ لا یقولون بان الملفوظ والمحفوظ قدیم قال ان ہذا القرآن انزل علی سبعۃ احرف اقول یرد بالاحرف اللغات واطلاق الحرف علی اللغۃ مجاز مشہور ونکتۃ المجاز ہنا ان اختلاف اللغات انما ہو فی الحروف لا الکلمات کالامالۃ والادغام والحذف ونظائرہا وہذا التاویل واجب ہنا متعین لان التعبیر علی امۃ انما ہو بان کل قوم یقراہ بلغتہ ولا ینافی ہذا ان یراد الاحرف بمعنی الاحکام مجازاً ایضا کما ورد فی الحدیث قال وتقل القرات السبع فرض کفایۃ لانہا ابعاض القرآن وہو کذلک اقول الضمیر راجع الی نقل القراۃ ای الابعاض انما کان فرض کفایۃ لان کل القرآن کذلک والکل لا یوجد بدون الجزء قال ضابط کل قراۃ تواتر نقلہا ووافقت العربیۃ مطلقا ورسم المصحف ولو تقدیرا فمتی من الاحرف السبعۃ اقول قولہ مطلقا اشارۃ الی انہ یکفی فیہ وجہ من وجوہ العربیۃ ای وجہ کان سواء کان فاشیہ بصریا او کوفیا او غیرہما او شاذا مستعملا او قولہ ووافق الرسم ولو تقدیرا یعنی لا یشترط ان یکون الرسم موجودا بالفعل بل لو قدر موجودا بالفعل بل لو قدر موجودا لم یکن مخلا بالمعنی منافضالہ کالصراط فانہ مرسوم بالصاد فی المصاحف کلہا فالسین فیہ رسم تقدیری

لاتحاد المعنى وكثيرا ما يتفق المصاحف على التقديرى ورسما للتخفيف لعدم اللبس كما في الرحمن فانه اتفقت على حذف الالف اذ لا يكتب غيره وكذا مثل تبارك فانها متفقة على حذف الالف لعدم احتمال الحمل على الرسم الحقيقى اذا تقرر هذا فقوله المصاحف العثمانية مشتملة على الاحرف السبعة مما اعم من الحقيقى والتقديرى وهذا معنى قوله فى شرح الرائية ولو احتمالا قال صاحب النشر الشرط فى نقل القرآن التواتر بل صحة النقل كافية وبهذا تخالف لاجماع السلف والخلف ومن جملة ما استدلوا به نقله عن ابى شامة فانه قال فى الضابط اذا ساعده خط المصحف وصح نقله فنوجهم ان صحة النقل بغير تواتر والعجب ان ابا شامة ذكر فى ديباجة الكتاب فى تعريف القرآن القرآن كلام الله تعالى منقول نقل متواتر عن رسول الله ولم يزل فى كل حين وحين ينقله خلف لا يحصى هذه عبارته وكذا نقل على الجعبرى ما هو برئ عنه كيف والجعبرى رد على ابن الحاجب وشنع عليه فى قوله قراءة السبع متواترة الا ما كان من قبيل الاداء فان نقلة الاداء هم الذين نقلوا القرآن وسنذكر هناك فى باب المدغم الكلام قال ولا يجوز ان يقرئ الا بما اجيز له اقول قد استدل على ما اختاره بالآثار ولا خفاء فى ان هذه الآثار انما تدل على اخذه من افواه الرجال لا على الاذن والاجازة لانها اخص من الاخذ والمطلوب الاذن والاجازة امر استحسنه المشايخ ولذلك كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقلون اقواله بمجرد السماع والرواية وان وقع فى عبارة احد من ذكر الوجوب يحمل على الوجوب العرفى لا ان تركه اثم قال وان دعواك انك لا تقرأ الا بما اقرأت باطلة اقول يشير الى ان الاجازة انما هى فيما يتعلق بالكلمات واما الوقف والوصل وسائر ما يتعلق بالتجويد فلا دخل للاجازة فى ذلك فان الامر عند المشايخ اوسع من ذلك والى ما ذكرنا اشار بقوله ان ساعدتك حافظتك على ذلك جعلت الجائز واجبا وان جبنت بك استقر رويتك اى ان تساعدك على ان تأتى بما اتى به الشيخ فقد كذبت فما زعمت ونسبت اليه ما هو برئ عنه قال الشوذبة العلم اقول هو العلم المدرك بالشام والحواس الظاهرة ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى وكم لا يشعرون قال واشترط المحكمى التخييل دون الوزن اقول قسم اهل المنطق



القضايا التى تركب منها الاقيسة الى القطعية والقياس المركب منها برهان والى الظنية والمركب منها جدل وخطابة والى قضايا مسلمة والمركب منها الجدل وزعموا ان قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن اشارة الى هذه المراتب واما الباطلة التى يقصد بها تغليط الخصم والمركب منها مغالطة والكواذب التى لا اصل لها ولكن لها تأثير فى النفس ايجابا قدحا كما اذا قيل العسل مر يورث الغثيان والخمر ياقوتة حمراء والقياس المركب منها يسمى قياسا فى عرف شرعى فكلام الشارح منزه عن هذين النوعين لانه الصادق المبعوث الى الرشاد لا يليق به شئ من ذلك واليه اشار فى قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغى له قال وقافيتها من آخر البيت الى اول متحرك قبل الساكن الاخير اقول هذا مذهب الخليل وابن كيسان وعليه المحققون ثم بناء على هذا القول تنقسم القافية باعتبار خمسة اقسام لان الساكن آخر البيت والذى قبل المتحرك ان احاطا باربع متحركات فالقافية سبعية متكاوسة وان احاطا بثلثة فمتداركة وان احاطا بواحد فمتراكبة وان لم يحط الا بالساكنين فمتواصلة وترك الشارح مذهب قطرب وهو الروى لم يلتفت اليه لظهور ضعفه وقد بسطنا الكلام على القافية فى قصيدتنا الموسومة بالشافية فى العروض والقافية قال ويجوز فى مفاعيل الضبط وهو حذف الخامس الساكن والكف وهو حذف السابع الساكن على التعاقب اقول التعاقب التناوب وعدم الاجتماع بينهما والسبب فى ذلك ان بناء هذا البحر على اصلاف الاجزاء فكر هوا اجتماع جزءين خماسيين قال فيقدر القائم اقوم والقاعد اقول والقاعدى اخرا اقول هذا هو المختار عند المحققين لان معنى الابتداء بوجد مع زيادة ما يتعلق بالمفعول وايضا التلبس باسم الله وبركته يوجد فى ذلك الفعل كله بخلاف ما اذا قدر ابتدء الا امتداد قال وهو اعم وعدل عن هذا القصد البداءة اقول قد قدمنا ان معنى الابتداء يوجد فى كل فعل قدر فالابتداء اعم لوجوده بدون تلك الافعال قال او يقدر زيادة الاولى اى الباء الاول اقول وهذا هو المختار لان العمل بالحديث انما يتوقف على ذكر اسم من اسماء تعالى

والبأ الة لا يبتدء بها والا لم يكن الابتداء باسمه تعالى بل بالبا فان قلت فعلا قبل بالله فانه علم
لذاته المقدسة او بالرحمن فانه اخص النعوت قلت لئلا يلتبس التيمن بالبين وايضا اضافة الاسم
اليه تفيد العموم على سبيل العمل فيتناول كل اسم من اسمائه الحسنى كما اذا قلت غلام زيد ولم يكن بينك
وبين مخاطبك غلام معهود تتناول كل غلام لزيد على سبيل البدل افاده ابن الحاجب في شرح المفصل
قدس روحه وهنا فوايد اخر منها ان العمل بالحديث لا يتوقف على الكتابة والتلفظ بل بالاخطار بالقلب
كما ذكره الماوردي وغيره من المحققين ومنها ان قول ان ظلم وثلث ان الحمد بعد ذكر لفظ الجلالة
والصفات المذكورة رحمانا رحيما ومولانا تصريح بما علم ضمنا لان الحمد عبارة عن الوصف بالجميل باي لفظ
كان واما قول من قال الابتداء بالبسملة حقيقي وبالحمد اضافي فبالنظر الى اللفظ الدال بالمطابقة قال
وقد اضيف الاسم الى المسمى وهو غير وفي المختار اقول هذه مسئلة تاه فيها جم غفير من العلماء وبانا او تفك
على ما يجب القول به قال في المواقف والمقاصد ان الشيخ الاشعري قسم الاسم على ثلثة اقسام الاول
ان يكون الاسم عين المسمى كلفظ الجلالة فانها تدل على الذات المقدسة من غير ان يلاحظ وصف وقد يكون
لا عين ولا غير كالصفات القديمة اما كونها ليست عينا فلدلالة على المعنى الزايد واما كونها غيرا فلعدم
اذ ما ثبت قدمه لا يجوز عدمه واما نحو الفرس والانسان ولفظ الجلالة فلا يشك احد ان المركب من الحروف
لا يكون عين الذات فقول الشارح وهو غيره مخالف لما نقلنا عن الاشعري وان اريد معنى غير ذلك
فلا وجه لتقييده بالمختار اذ لا يقول عاقل ان حروف المضاف عين حروف المضاف اليه فالواجب ان يقول
من اضافة العام الى الخاص فان قلت اذا كان الامر على ذلك فاي معنى لقولهم لفظ الجلالة دال على جميع الصفات
قلت تلك دلالة التزامية ليست معتبرة في الاطلاق والارادة قال وفي النظم ظرف لبدات على التوسع
اقول اي مجازا لان الظرف حقيقة ما يكون محلا للشئ كالكوز للماء قال وقبل بجوده اقول هو بالجيم لانه غير
مشتق من مصدر ولا يشتق منه فعل مضارع قال ففيه تقدم اقول يشير الى ان الرحمن انما قدم لزيادة
شرفه وكونه ابلغ بناء على عموم افراده في الدنيا والاخرة والرحيم مختص باحدهما بناء على اختلاف الروايتين
او لان الرحمن مخصوص بجلايل النعم والرحيم بغيرها بناء على الرواية الاخرى فان قلت نرى البلغا



يقدمون الادنى على الاعلى يقولون عالم نحرير وشجاع اسد وذلك مخالف لما ذكرته قلت ذلك
طريق الترقي وهو مخصوص بما اذا كان معنى الاول موجودا في الثاني فيقع الترقي وما نحن فيه ليس
من ذلك ولما ذكر في مقام الكبرياء الابلغ الاشرف وهو الرحمن اردفه بالرحيم على طريقة التتميم لئلا
يظن ان شيئا من النعم ليس فايضا من جنابه بل منه للجليل والحقير للخوخ من ملكوته شئ الا ترى الى ما ورد
في الاخبار انه اوحى الى موسى عليه السلام اسل مني كل شئ حتى الملح الذي لجعله في عجينك قال لوضوح الاستغناء
لا للسماع اقول يشير الى ان الدليل على ان الرحمن عربي اشتقاقه من الرحمة لا لانه سمع من العرب وهذا
المنع لا وجه له لجواز كون كل منهما دليلا لان طريق ثبوت اللغات النقل من الثقاة قال وبنى بالواو
اقول على ان مولانا اسم من اسمائه تعالى لانه عطف على الاسماء وانما احتاج الى هذا العدم وروده في الاسماء
الحسنى لكن المعنى موجود فيه وهذا على مذهب من لا يشترط التوقيف اذا كان المعنى دالا على التعظيم
غير موهم بما لا يليق بجنابه تعالى وهنا بحث مع النحاة وهو انهم قالوا يجوز منع صرف الرحمن وصرفه
ايضا لان من شرط في منع صرف ما فيه الف ونون مزيدتان انتفاء فعلانة فذا عنده غير منصرف
لانتفاء فعلانة ومن شرط وجود فعلا صرفه لعدم وجود فعلى اذ لا مؤنث له قلت من شرط انتفاء
فعلانة انما شرط لتحقق مشابهته بالف الحاق مثل حبلى وحمراء اذ لا يجوز فيهما التاء واذ انتفا مؤنثه
لاختصاصه به تعالى فيجب منع صرفه قطعا لكمال المشابهة بارتفاع المانع لان وجود فعلى انما شرط
للدلالة لا لمعنى في ذاته قال ونصب الثلاثة على التمييز من فاعل تبارك اقول فيه سماح لانه
تمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل كما في طاب زيد نفسا لان الفاعل لا ابهام فيه وانما الابهام
في جهة الاسناد والفاعل في الحقيقة هو التمييز قال او المدح اقول بر بدانه مفعولا امدح قال
لا الحال اقول اي لا يجوز ان يكون حالا للزوم الصفات المذكورة وشرط الحال الانتقال كقولك
ضربت زيدا قايما ونحوه قلت هذا وهم لان الحال لا تنحصر في المنتقلة بل قد يكون لازمة كقوله تعالى
ولى مدبرا ولا تعثوا في الارض مفسدين وقد يكون مؤكدة لخويد ابوك عطوفا لكن يجب حذف العامل
فيها والظاهر انه منا وهمه حيث راى العامل مذكورا قال الصلوة لغة لفظ يجمع انواع الدعاء الصالح

وثنث

وعزنه

وثلثث

اقول فيه الصالح في المعنى اللغوي لم اجده في كلام احد بل وجدت ما نافيه قال الاعشى ودفا بلها الخ
في دنها وصلى عليها الدن وارسم قال والتقدير الصحيح غير العترة ليقوى العطف اقول هذا
مما لا حاجة اليه لان عطف العام على الخاص كثير في كلام البلغا قال او بالاحسن وبالخير تاكيد اقول
الاحسن حمل الاحسن على الاخلاص كما في الحديث الاحسان ان تعبد الله كانك تراه على ان ليس
اول من التاكيد قال الرفع حكاية اقول للحكاية نقل الكلام مع بقاء صورته كقولهم وعنى من ترمان
وقرات سورة انزلناها بالرفع فيهما وان كان الاعراب فيها حاء على المحل قال وايا ما حال
من الضمير للحمد لانه اقول وذلك لان ثبوت الحمد هو الموصوف بالدوام لا نفس الحمد قال وبه يرفع به
اقول الجار والمجرور قايم مقام فاعل مبدوا وان قدر في مبدو اخبر ما يكون به في محل النصب على
المفعولية قال وقيل الاولى تقديمه اى تقديم الحمد على الصلوة اقول قلت لا يحصل غرض ختم الخطبة
وهو براعة المطلع اقول اتفق البلغاء على ان المتكلم سواء كان كاتبا او شاعرا يجب عليه ان يراعي
في كلامه ثلثة مواضع وتبانى فيها الاولى حسن الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان حسنا ملايما
اقبل على السماع والاعراض ويسمونه براعة الاستهلال والثاني حسن المخلص وهو الموضع الذي ينتقل منه
الى اخره لاستقال من التسبيب الى المديح او الذم لان السامع يترقب الاستقال فان كان ملايما حرك
من نشاطه لاسماع الثاني والثالث حسن الانتهاء لانه اخر ما يبقيه الاوان ويرتسم في النفس حتى لو كان قبيحا
تصور بتجرد ذلك وينسى والظاهر ان مراد الشارح هذا او انما سماه براعة المطلع وان كان الظاهر
براعة القطع نظرا الى ما بعده وهنا بحث وهو ان الاخطن هنا سوي لفظ الحمد والظاهر ان الناظم
قصد ان لا يقرن بين اسم الله واسم رسوله عليه السلام عملا بالحديث العرسي الوارد في تفسير
قوله تعالى ورفعنا لك ذكرك وذلك بان الله اذكر وتذكر معي واكتفى في تقدم الحمد بما تضمنه البسملة قال
وبعد ظرف مكان اقول هذا سهو لان ظرف زمان قال الجوهري بعد ضد قبل قال الله تعالى وكم اهلكنا
من القرون من بعد نوح قال فاذا حذف مضافه مرادا بني على الضم نحو قبل المقتضاه اقول يريد به
جبر ما فاته واختيار الضم لخالف حركة اعرابه لانها تكون بالكسرة او بالفتحة والمشهور في وقبله

وتظاهره

وبعد فجبل الله

ونظاهره الاحتياج الى المحذوف المنوي فيشبه بذلك الحرف قال والفا للتعقيب اقول يريد انها
جواب الشرط على توهم اما الشرطية فان اصل الكلام اما بعد ثم كثر حذفه للعلم به قال صاحب الكشف
اما حرف يجئ لتفصيل مجمل اما سابق في الذكر او واقع في الذهن ومن هذا القبيل ما يقع في
اوايل الكتب اما بعد قال سيبويه معناه مهما يكن من شئ فكذا فيفيد لزوم الجزاء ابدا اذ لا شرط
في وجود شئ من الاشياء قال على حد قولهم اما بعد يشير الى ما ذكرنا من توهم وجود الفا فالمحذوف
في حكم الملفوظ اقول وما روى اى ما روى الخدري قال حديثه وحديث الخزاعي بعده رواه ابو بكر بن
ابي شيبة وحديث على سكون فتنة رواه الترمذي والدارمي اقول وفارق الامر بلزوم الصيغة والبناء
اقول لانه لا يثنى ولا يجمع ويدخله الباء بخلاف الامر قال وهو اكيد من ما خلفه لان فيه دعاء الغير الى التعجب
هذا الذي اشار اليه انما هو باعتبار الاصل والا حال كونه فعلا لا ضمير فيه قال ومقبلا حال فاعل
مشتق للخبر جعل الجار والمجرور هو الخبر وهذا انما هو باعتبار الاصل الظاهر والا فالخبر هو المتعلق
فعلا كان او اسم فاعل لانه القايم بالمبتدا دون الجار والمجرور قال جديد اعظيم بالفتح اى هو
من الجد العظمة بالفتح وهو الشرف ومنه قول انس كان الرجل منا اذا قرا البقرة جد فينا قال وجاز
جعل موالية فاعل جديد اجريا على الملابس اقول يريد ان جديد اذا كان مسندا الى موالية فالاسناد
حقيقي وانما جاز حينيذ وصف القران به لانه ملابس له كقولك رايت رجلا كريما غلامه وحديث
ابن مسعود اخرجه البيهقي والحاكم باطول منه قال وقد ثبت مستانف ويجعل الدعاء اى افرح فعلى هذا
يكون فيه التفات من الغيبة الى الخطاب قال وروايته ادغامه تكشر في الاترج ثلث لغات الادغام
وعدمه والنون بعد التاء وحذف الهمزة وضم التاء قال اخفاه للحديث اى عاريا اخفاه لو قوله
كذلك في الحديث وحديث ابي موسى رواه البخاري ومسلم قال وتمة قصده عطف على اصل المرتضى
اقول يريد باصله فعله الذي اشتق منه لان اللام موصوله فلا بد وان يكون ما دخله فعلا ليكون
جملة والعدول لصورة اللام الذي لا يدخل الا على الاسم قال او عطف على كان هذا
اوجه لان كونه مرتضى موقوف على شرطيته كونه امة وكونه ذا وقار قال وبقاء الباقي

واخلقه

وقاربه

هو المرتضى

عقولا قرأ القرآن وفي معناه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى ثم رددناه
اسفل سافلين الا الذين امنوا وعملوا الصالحات قال هم قرأ القرآن رواه الحاكم فقال صحيح الاسناد
قال وكان عمر رضي الله عنه يسمي القراء بلفظ البخاري كان القراء اهل مشورته عمر قال وكيف
يشم خلب برقها بضم الخاء المعجمة وتشديد لام السحاب العالي عن المطر قال الجوهري برق خلب
خال عن المطر يقال شام البرق اذا نظر الى السحاب فمعنى عباره الشارح من اضافة الصفة الى الموصوف
قال لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة رواه ابن ماجه والترمذي وفي رواية الطبراني
لو كانت الدنيا عند الله مثقال حبة من خردل لم يعط الا لا ولي بانه قال لا من اغنى لغنى لشدة ذوا قول
هذا ما ذهب اليه الاخفش وعند سيبويه بنا افعل من المزيد قياسي وهذا او في معنى اذا المعنى
اكفى كفاية اي اشد واكثر وان كان الذي ذكره بنا فعل قال والقرآن شفيع رواه البزار عن ابن
مسعود موقوفا وعن جابر مرفوعا قال وليس منا من لم يتغن بالقرآن محمله على الغنى ضد الفقر والا ظهر
انه من الغنا بكسر الغين والمد وله شواهد منها زينوا القرآن باصواتكم وفي رواية حسنوا رواه الداري
وحديث مزمار ابي موسى في الصحيح قال الشافعي معناه تحسين القرآن وترقيقها قال ابن الاعرابي
كانت العرب تغني بالركبان واذا جلست في افنيتها فاحب رسول الله عليه السلام ان يكون قراءته
بدلا عن ذلك وترداده مصدر وتفتح التاء اول المصادر الا التلقاء والتبيان قال الجوهري حماشا ذان
قال وجاز حذف فاعله لعلم محله اقول يريد ان المصدر لا يكون استثار الضمير فيه فاذا اضيف الى المفعول
يجب حذف فاعله قال وفاعله احدهما اي القاري او القرآن وفي يعني ايا اي القاري او القرآن يزداد
بالقراءة وان كان الفاعل هي ضمير الترداد فلفظة في على معناها اي الترداد يزيد في القاري او القرآن
بتيسيرا قال وفي الحديث مثل حامل القرآن مثل جراب مملوء مسكا رواه الترمذي وابن ماجه مختصرا
وحديث ما جلس قوم في بيت من بيوت الله رواه مسلم قال وفيها للحركات الثلث اي في حيث
وحوث مع كونه مبنيا سواء كان ظرف او ظرف زمان قال ومن للقبر حال الظلمات ومن ابتدائية
او ظلمة اعماله فيتعلق من القبر بما بعدها اقول يوهم هذا بان من على هذا الوجه ليست ابتدائية

قال

وليس

وليس كذلك اذ المعنى حينئذ ابتداء حال كونه واقفا في ظلمة اعماله بلقاه شيئا كائنا من القبر اذ لا مجال لابتداء
والتبعيض قال او تعقيب اي فيه تقديم وتاخير تقديره من القبر في ظلمة قال وبها حالا
القرآن اي شاهدا ومشفعا قال مطلقا اي كل منهما حال مستقل وهذا عند من لم يشترط في الحال
الاشتقاق او الاولى موطئة والمجموع حال واحد قال صاحب الكشاف في قوله تعالى انا جعلناه قرآنا
عربيا حال قال وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما رايت منظرا قط الا والقبر افظع منه هذا
الحديث وحديث يكاد عثمان رواه الترمذي وابن ماجه وحديث سعد رواه احمد والنسائي قال
ان هذه القبور مملوة على اهلها ظلمة رواه مسلم وكذا حديث الظلم ظلمات يوم القيمة وحديث ان رجلا
اتى من جوانب القبر رواه الحاكم والنسائي وفي معناه ما رواه الترمذي عن ابن عباس وابي هريرة
رضي الله عنهم قال لتضمنه معنى الظرف اقول المشهور في وجهه بنا اسم الاشارة كون بعضها موضوعا
وضع الحرف لخروج ما في الباقي عليه او لاحتياجها الى قرينة الاشارة فلتنبيه بذلك للحرف والظاهر
ان هذا المعنى مراد بالتضمن وخفف ثمرة على التقليل هنا بفعل لازم وهنا بمتعد كلاهما مهموز
واما هناك بالالف كما في قول الشاعر ادعى قراره لاهناك المريء لغة شاذة والبه اشار الشارح
بقوله وخفف ثمرة على القليل قال ابن الاثير الاصل الهمزة وقد يعدل عنه كقولهم فلان هنا ومنا
قال والمقيل موضع الاستراحة وسط النهار لذوي البال اي لمن ليس له شغل قال الجوهري
البال رخاء النفس اقول بهذا الذي اشار اليه بنا على المتعارف فان النوم في اثناء النهار شان
المترفين والا فالمقيل لغة مكان القيلولة مطلقا قال وفي الحديث ان القلوب صدء كصدء الحديد
وجلاؤها الاستغفار وقد ورد في معناه احاديث كثيرة قال وفيه لو جعل القرآن في اهاب والقي
في النار ما احترق رواه الدارمي والمراد ما زعمهم قال يقال للقاري اقرأ وارق رواه الترمذي
واخرون قال المحاملي قد جاء في الاثر ان عدد اي القرآن بقدر درجات الجنة من قرأ القرآن كاملا
استوى على اقصى درجات الجنة وغيره على قدر قراءته قوله بنا شد في ارضائه اي بكثرة السؤال قال
ابن الاثير يقال ناشدتك الله وبالله اي سالتك وقيد الكثرة اخذه من المقام قال مستانف

يقال رجل ذو مال اي واسع الحال
يقال رجل ذو مال اي كثير المال صحاح

بنا شد

واحتمل خبر كتاب الله تعالى اقول الاستيناف انما يحسن اذا كان في الكلام السابق ما يدرك السامع ويحثه على السؤال وليس هنا كذلك فان المناشدة تكون يوم القيمة فالاحسن انه خبر رابع قال عدي بالام لضعفه اقول عمل المصدر لمشابهته الفعل واذا اضيف تضعف المشابهة فيضعف فيه على العمل بحرف الجر يقال ضربي لزيد حسن وان لم يجز ضربت لزيد قال وجيبه عطف على قوله لاسم الله وباؤه للقرآن فيقدر تقديمه اي بناشدكم القرآن المجيبه في ارضائه وقال واجد به كفرح اي لفظا ومعنى كانه قال ما اخلقه قال القاري هو المنادى واعرب للفصل جواب سؤال مقدر وهو ان القاري لما كان منادى حقه البناء اجاب بان اي والها فاصلة فضعف حرف النداء قال وحذف كهيئة اي ابدل همزة القاري بالها لتقدم في همزة كهيئة قال وضعف معنى تبع واضاف جواب سؤال مقدر كانه قيل لم لا يجعله معللا من قرى يقرى اذا تبع او اضاف اجاب بان الكلام في فضائل قاري القرآن فلا يلائم ذلك المعنى قال ومرجوبا الفرح اي مرجو الفرح لان الفعل متعد قال في الحديث اياكم والاضلاف في القرآن رواه مسلم قال ومن اجلال القرآن حسن الانصات اليه للاية اي لقوله تعالى اذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ثم اشار الى سبب النزول لتكلم الناس وراء الامام فان الكلام في الصلوة كان مباحا اولا او السبب كلام الحاضرين والامام يخب او كلام اللاعبين عند قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم واليه اشير في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه قال صاحب الكشاف لغوا الكلام الساقط من الترانات قال والحكم عام للرحمة اي لقوله تعالى في اخر الاية لعلكم ترحمون قال لبشره بقوله هنا مربا الجار يتعلق بقوله نادى ملازم تلاوة القرآن وما وقع في البين استطراد قال من هنا وامرا نغير للازدواج اي غير امرا الى مري لازدواجه مع هنا هذا قول الفراء فانه قال اذا انفرد يقال امري واما غيره يقول مري حال الانفراد والازدواج قوله والداك غلب الاصل كالزوجين الاصل هو الاب حذف الوالدة تغليبا له هذا وقوله كالزوجين ليس فيه تغليب كما توهمه لان الزوج قرين الشئ مطلقا سواء كان من جنسه او نقيضه قال ابن الاثير وكم في الحديث عن عائشة رضي الله عنها ام سلمة زوج النبي عليه السلام بلا تاء حال الانفراد قوله وخاطب القاري باعتبار المعنى لانه

المناوي

حقيقة

حقيقة واما قوله يا يتيم كلكم او كلام بضمير الغايب فليس بظاهر قوله وحذف الواو الاخرى من والداك لاضرورة الى حذف الواو لظهور الاستيناف قوله ملابس ما يلبس جمع باعتبار الانواع او المعنى لان كل واحد من الوالدين لا بد له من عدد الملبوس لا سيما في الجنة واضافتها الى الانوار بمعنى من اي من البعيضية فانها بعض الانوار واما من التاج فهي جنسية اي بيانية والحلى جمع حلية مثل لحية ولحى وقياسها الحمر لانه نوع مثل الجلسة والركبة لنوع الجلوس والركوب وانما قال فيما سيأتي فذ حاجلية بضم الحاء ذكره الجوهري وابن الاثير قوله وجمع حلة الثياب الفاخرة الحلة في كلام العرب ثوبان من جنس واحد كالرداء والازار من اي نوع كانا قال اشاره الى قوله تعالى ومقصمات بالخيرات اقول موضع الولاية هو قوله في اخر الاية يحلون فيها من اساور من ذهب هذا اذا كان الحلى جمع حلية واما اذا كان جمع حلة فالدال عليه حديث ابي هريرة والبس والداه حلة اي كل واحد منهما والحديث رواه ابو داود اول الحديث من قوله القرآن وعمل بما فيه البس والداه يوم القيمة تاجا ضوءه احسن من ضوء الشمس قال استفهام تعظيم اوى الى الامر قول ليس هنا استفهام بل مجاز عن الامر لكون كل منهما نوعا من الطلب هذا معنى قوله او ما الى الامر قال وهو ترجيح الوجود اي الظن هو الاعتقاد المتعلق بالذات الراجح وجوده اذا كان او عدما قال ينصب مفعولين بحذف لاحدهما اقول قد اشتهر بين القوم ان احد مفعولي باب علمت لا يجوز حذفه وليس بشئ لان هذه الافعال تدخل على المبتدا والخبر فكما يجوز حذفهما عند قيام القرينة فكذا هنا قال سيبويه مفعول هذه الافعال النبئة فان قولك علمت زيدا فاضلا بمعناه علمت قيام قال الخطابي للقراء والتفت الى السامع اقول مثله لا يسمى التفاتا قال صدر الافاضل في حرام السقط شرط الالتفات ان يكون الكلام في الموضعين مع واحد قوله ويجتمله النظم اي يحتمل ان يكون اهل الله جملا لان النون حذفت بالاضافة والواو تركه الكاتب لان الناظم رحمه الله كان اعمى فملا املاه على الكاتب التبس عليه ان النقط واحد قال والصفوة الخالص وفيها الحركات والرواية الفتح والكسر اقول قال الجوهري قد يحذف منه التاء فلا يجوز الا الفتح قوله الملا الاشراف نقل فيه معان ثلثة

والاول هو الملائم للمقام قوله الى ماردي ابن ماجة قلت ورواه ايضا البزار والنسائي والحاكم
باسناد صحيح وحديث ابن عباس رواه ابو يعلى الموصلي قوله جا القرآن وبانى بتبرك الضم لو قال
تبرك بهمزة لكان اظهر لانه الواقع هنا في الكلام او اشار الى ما وقع في قراءة ابن كثير قوله او محسن با عتبار
المذكور اي بالنظر الى الصفات السابقة فانها صفات حسن فالكلام المشتمل عليها يوصف بالحسن
لذلك كما في قوله عقد محسن قوله كعقد مفصل قال الجوهري عقد مفصل اي محسن بان يجعل بين كل
لولو بين حرزة قوله وبجا يتعلق بالضيف لفظ الضيف ليس مذكورا لكن اشار الى انه لازم قوله حال
من فاعل عليك لامن تاعشت لعدم العموم هذا الكلام قد نسبه اليه بعض الشارحين ولا طايل تحته
لان طلب الكمالات انما يكون في هذه الدار فلا ضرورة في ترك الاقرب قوله والمعنوي منه لما ذكر ان الواو
في الصفات تغلب باورد عليه المعنوي وتظاهره اجاب بان ايضا الواو هنا للدلالة على ان الكلمة
من ثبات الواو وهذا باب موقوف في علم الصرف منه قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان قوله الى ماروي
في الحديث خيركم من طال عمره وحسن عمله رواه الامام احمد والترمذي قوله كقول الشيخ جزى الله
خيرا خال ابن عبد البر البيت لشيخ ابن ضرار والقافية مرور في مرثيه عمر بن الخطاب وبعده بيتان
قضيت امورا ثم غادرت بعدها بوائج في اكما مهالم تقض ثمن بجري او يبرك جناحي نعامة لبدرك
ما قدمت سبق قوله او حالان موكدان على الاسم اقول اي على تقدير ان يكون مفعولا به لا مصدرا
اعلم انه لا يريد مصدرا ما هو المتعارف لانه فعل قايم بفاعله لا يمكن نقله بل الحاصل بالمصدر كالصلوة
مثلا فانها تطلق على الفعل المصلي القايم به وعلى الهيئة الموجودة قوله الوسط خيار الشي ومانبه
الاقطار اليه سوا مثل النقطة التي تكون مركز الدايرة هذا اذا كان سنبه متحركة واما اذا سكنت
يصدق على كل ما كان داخل الدايرة وهذا ابلغ فيه يعلون الساكن متحرك والتحرك ساكن قال
والعلا مضافة كالعلا الرفعة يريد ان الممدود والمقصور لغتان قال وعدول عن الشموس لان القمر اشرف
اي لكونه مذكرا الاحسن ان العدول للاشارة الى ان قراه الائمة المذكور بن مستفادة من تقدم كالقمر
فان نوره مستفاد من الشمس قال رشيح استعارة البدور اقول الترشيح في عرف البلغا عبارة





عن ذكر وصف بلايم المستعار منه كقولهم في العالم بحر مستلاطم الامواج وفي الشجاع ليث وفي البخيل
قال نسبة الشهب الى الشمس اولى من البدر لقبضه عليها اقول هذا وهم لان نور الكواكب ليس من
نور الشمس بل في ذاتها نور اينة وانما سبس الى وجهه من قول الناظم عنها استنارت قال الا ان يريد
النور لا النوء اي جرم الكواكب فان نوره لا يحتاج اليه مع نور القمر قال مزاعنباك عالم مزاياه فمنبه
اي على الاصل شاذ كما ذكرنا في استحوذ قال فان كان من رؤية العين فكناية او كناية اي المراد رؤية
اسمائهم مكتوبة او كناية عن السماع اقول الكناية ذكر اللازم واراده الملزوم والتلازم بين الرؤية
والسماع فالاول انه من استعاره احد الضدين للاخر قال واحد احال وبعد واحد صفة اقول
فيه تسامح لان الحال هو الموصوف مع صفته كما اشار اليه بقوله مرتبين وذلك لان واحدا وسوف
لكونه مفردا لا يصلح ان يكون حالا عن ضمير الجمع قال وهم الاتباع حقيقة في البعض مجاز عن الاخ
لان بعض الرواة لم ير الشيخ المروي عنه كرواة ابن كثير وابن عامر وحمزة وهذا انما يصح عند من
يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي في اطلاق واحد والاحسن حمله على الحقيقة العرفية وهي
مطلق الاتباع كما يقال صاحب الهداية من اصحاب ابي حنيفة والرازي من اصحاب الشافعي وهنا
فايده وهي ان من يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي اللفظ عنده مجاز لانه اطلق على الموضوع له
والخارج قال اي بقرائنه او مع او سببية اقول يشير الى ان على اما لمعنى الباء او مع او سببية لكن
في الحقيقة السببية راجعة الى معنى الباء قال كقوله تعالى واختار موسى قومه اشارة الى حذف
من اوغرست الارض شجرا اشارة الى تقدير في ايضا قال عند مقلده وهو بفتح اللام اراد به
مالك بن انس صاحب المذهب فان الناظم من مقلديه قوله تمسكا بقوله عليه السلام انك فاما الكريم
اخرجتني من احب البقاع الى هذا الحديث لم اقف على من اخرجه الا ان في المشكات
مرسلا عن مالك انه عليه السلام قال ما على الارض بقعة احب الي الان يكون قبري بها
منها قال وعلى بدل لا بيان لانه اخفى اقول هذا ما اشتهر من ان عطف البيان يكون لحض وما لوح
واوضح ورده المحققون لان الايضاح والجلي من الاجناس كما في قولنا ابو حفص عمر فلو قصد

ان اباحفص مشترک بین عشرین وعمر بن ثمانین مغایرین لاولا ولثانی العشرین فاذا
اجتمعا بحصل الایضاح وان کانت الکنیة اوضح حال الافراد قال وهی الاضافة او موضعها
ای یجوز ارادة المصدر والمکان وبالفتح موضع القیام الروایة بالضم ولامعنی للفتح یقیدبه قوله
کاثر اسم الفاعل من کثر بفتح العین وضم المضارع ثم فسره بقوله غالبا غلب مکاثره اقول هذه
قاعدة صرفیه وهی اذا اراد وامنه المغالبة نقل الفعل من ای باب کان الی فعل یفعل بضم العین
فی المضارع سواکان الفعل لازما اومتعدیا بثقول کارمنی زید فکرمته وشاعرنی فشعرته ای غلبته فیها
قوله کاثر الصوم الخ ای خبر الخ ای خبر لابن کثیر الذی هو مبتدا الخ والجملة خبر عن المبتدا الاول
قال وصح بابن کثیر والمکی لابعبدالله للاشتراک اقول یرید ان الناظم فی کتابه یذکر تاره ابن کثیر
کقوله فی باب الوقف ولابن کثیر بر بضع وبالمکی کقوله والمکی عکس نحو لا ولم یذکر عبدالله فی مسئله
لانه مشترک بینه وبین ابن عامر فیقع اللبس قال نقل عنه ابوعمرو والخلیل بن احمد والشافعی
رحمهم الله نقل الشافعی عنه بالواسطة لان ابن کثیر مات سنة عشرین ومائه والشافعی ولد سنة
خمسین ومائه قال وهو اعتراض المروی الی من اخذ عنه اقول الاعتراض المجه النبه ای الاسناد
وهو نسبة الراوی ما یرویه الی من رواه عنه قوله کسرت یاوه فی النبه لیمتاز عن نبه للجاره اقول
یرید ان لفظ البصرة بفتح الباء مشترک بین البلدة المعروفة وبین للجارة کسر والباء فی النبه
الی البلدة لیمتاز عن النبه الی للجاره فانها بفتح الباء قوله ثلث بالی عمرو باعتبار مولده ای قدم
نافع لشرف البلدة وابتعه ابن کثیر لذلک وابتهما بالی عمرو لشرف نسبه لان غیره من الموالی
هذا الذی اراده لکن ینتقض بابن عامر کما یاتی من قول الناظم ابوعمرهم والبصری ابن عامر
صرح وباقیهم احاط به الولا فالاحسن ان یقال قدمه لکونه اعلم القراء بالقراءة وهو امام الروایة
قوله او عربان بضم وباء موحدة وقوله او کنیته ای لیس له اسم ولا ابی عمرو وقوله
کازدونی هذا علی تقدیر ان یکون من الموالی قوله صرح بالی عمرو والمازنی والبصری
وفتی العلا ای ذکره فی کتابه فی اثنا المسائل بهذه العبارات وما نقله عن سیبویه ان رسول الله

صلی الله



ان رسول الله صلی الله علیه وسلم قال له اقرا البقرة الی عمر ولا دلالة فیه علی ان قراءته اصح
من قراءة غیره بل ربما کان ذلک لکون قراءته موافقة للغة سفیان لما سیاتی فی مذهب
حمزة والکسائی ولما تقدم فی الکریم السرقی الطیب نافع قوله والضمیر لصالح او ابی شعیب
علی البیان وله علی البدل للقصد لا للقرب للاتحاد اقول یشیر الی ما تقرر فی النحو من ان الضمیر
یکون للاقرب للمذکورین الا اذا کان هنالک صارف فاشار الی ان ذلک انما یکون فیما
اذا کان الاقرب والابعد مختلفین ذاتا وهنا لیس کذلک بل هما متحدان وانما اختار البدل
لانه المقصود فی النسبة بخلاف البیان فانه والمبین فی درجة لعدم تکرر الاسناد قوله قدمه
علی الکوفیین لعلو سنده لان عاصما وان کان تابعیا ایضا لانه لم یقرا علی الصحابی قوله
صرح بان عامر الدمشقی ای فی اثنا المسائل کما تقدم فی ابن کثیر والی عمرو قوله واللام بمعنی
الی ای فی قوله لذکوان لان ذکوان جده والانتساب الیه یکون بالی قوله والعلة علی التمام
والحذف علی القبض هذه من مسائل علم العروض اشار الی ان عینه یجوز اشباعها فیکون
فعولن خمسة احرف علی التمام ویجوز حذف الاشباع فیکون اربعة احرف لان الساکن
للخامس حذف منه وقد سلف ان القبض عندهم حذف للخامس اذا کان ساکنا قوله ذئبوعا
بفتح الذال المعجمة والیاء المثناه تحت هو الرجل الذی لا یکتم السر وکذا المذیاع بکسر المیم قوله
الشذا بذال معجمة والقرنفل مصدر الا ان فیه شذاح الا انها بتقدم المضاف کما قدره الشارح
وقوله نوع من الطیب اضافه بیانیة لشذاح لان شذا ذکاء الرایحة والقرنفل نبت معروف
قال الجوهری قلت ولا یلزم سناد المناسبة اقول هذا انما یتاتی بعلم القافیة التاسعة
عبارة عن کون الحرف الذی قبل الردف قبله الف اذا کان الردف والالف من کلمة
واحده والسناد بکسر السین عباره عن سقوط ذلک الالف فی بعض القوافی دون بعض
وذلک عیب فی القافیة قوله واشتهر بخفیض ویحتمل ان یکون علی حذف قولهم ورایته بخفض
منها الانامل ای تصغیر تعظیم کما فی البیت فان المراد بالدوبهة الموت ولا اعظم منه وابهة

عند الانسان ويقوى هذا الاحتمال كونه اتقن قراة من رفيقه قوله وحذف عنه الاجرة اتكالا
على الاول ويندفع من قال لايفهم من كلام الناظم انها قراة على سليم اقول القائل ابو شامة
وهذا الرد عليه غير وارد لانه عنه نائبا مثل عنه او لان الضمير فيه لحمزة فالتقدير روى خلف
وخلاد ما رواه سليم وذا الاول على ان روايتهما عن حمزة ما رواه سليم بواسطة سليم يجوز
ان يكون روايتهما ذلك عن غير سليم وهذا ظاهر نظيره ما اذا قلت ما رواه عمر عن رسول الله
عليه السلام هو الذى رواه ابو بكر نعم كان يلزم ما ذكره لو كان ضمير عنه نائبا لسليم وليس كذلك قوله
بخلاف المساوى فانه لابد له من قرينة هذا كما قالوا فى ترجيح المجاز على المشترك بانه يحتاج الى قرينة
واحدة والمشترك الى قرينتين لتساوى المعنيين قوله اضاف اباعمرو باعتبار معناه لفظ ابو عمرو
مضاف ومضاف اليه وبهذا الاعتبار لايمكن اضافته بل انما يصح باعتبار العلمية اذ باعتبار ما لا يلاحظ
فيه لفظ مضاف ومضاف اليه قوله وذا كان الصريح غير صريح فلا تكرار اراد ان المقدر غير الاحد هما
ليس فى حكم المذكور حتى يقع تكرارا وفيه نظر لانه لو صرح به ايضا لم يكن تكرارا لان كل واحد خبر عن شئ
اخر كما اذا قلت زيد قايم وعمرو قايم فلا يعد تكرارا لان التكرار اعبارة عن اعادة اللفظ بالمعنى الاول
لغير فايدة قوله لخرج عن عهدة البيت اقول غرضه ان فى هذا البيت استدراكا لانه لما قدم ان الامام
المازنى صرحهم لم يكن لاعادته وجه بل الواجب الاقتصار على ابن عامر والذى فى التيسير هو هذا
هذا ليس فى القراء السبعة من العرب غير ابى عمرو وابن عامر والباقون موالى قوله وايا كم وللحان
اهل الفسق اى الانغام المستفادة من الموسيقى اقول فيه نظر وذلك ان موافقة الموسيقى للاخر
فيها بل الخارج عن تلك الانغام مستحسن يوجب النقوة وحديث عبد الله بن مغفل فى ترجيع رسول الله
اعدل شاهد وما قاله ابن الاثير وغيره من ان ذلك انما وقع من تحريك الناقة من غير قصد منه فليس
بشئ اذ لو وقع ذلك خارج قانون ما انزل لامسك عن القراة والحق ان المنهى عنه التمطيط
المفرط كما يفعله الاعاجم قوله وضعف قول من قال ضمير بطرق جعل الضمير للرواة او للقراة
فخالف كل من تقدمه من الشراح وانما ازكبه لان كتابه لم يخرج جميع القراات كما صرح به وليس كما قاله



لانه من قواعد العربية عود الضمير الى اقرب مذكور على ان القراءات والروايات لم يتقدم ذكرها صريحا
واما الاشارة الى كون الكتاب لم يشتمل على كل قراة منه علم من قوله فمنهم بدور سبعة قوله والفه
زايدة يشير الى ان الضمير لفظا ان وانما كتب بالالف باعتبار الوقف ليكون مونسة قوله وذا
اشاره وحرفان خلافا لهم اى للكوفيين فان اصله ذو عندهم والفه زايده وعند الاخفش اصله
ذى على وزن اى وعند بعضهم اصله ذَيْ على وزن ضرب قلبت واوه الفا كما نظايره ثم حذفت
يا ؤه وبنو تميم يثبتون الفه فى الوصل ايضا وعليه قراة نافع فيما اذا كان بعده لهمزة نحو انا اعلم وانا
الانذير قوله وحرف الرمز لابد وان يكون مركبا اول الكلمة لمعنى غيره اى غير الرمز سواء كان من حروف
المعنى كالباء نسبة او حروف المبانى كما فى رجال نموها فناره يكون لمدح القارى او القراه او غيرهما
مما يناسب قوله ليست من القران ولا من الترجمة اقول الترجمة عباره عن بيان وجه القران
كقوله وضع نصير كسر واو مسومين النون رمز دون كاف كسر وكذا الفاء فى قوله فالقصر بادره
قوله والكسر اوضح فلا رمز وترجمة فان الهمزة رمز عن نافع مع انه ترجمة اجاب عنه بانه ليس ترجمة
بل بيان لمحل الهمزة وهذا احسن الاان يمثله بقوله والرفع اكلفه نظرا لانه من قبيل الاول قوله
وان رفع بهذا اشكال من اورد فى الكهف انصب الرفع واقبلا على حل الاشكال لابى شامة
قال مورد اعلى الناظم بانه جعل همزه الوصل رمزا ولم يطرد له لما ذكر من ان همزة واقبلا ليس برمز
ومحصل جوابه ان شرط الرمز ان يكون الابتداء به ممكنا ولو تقديرا كقوله سما العلا فان الهمزة
وان سقطت فى الدرج الاان الابتداء بها ممكن وفيه بحث وهو ان حرف الجر الصق بما بعده
من واو العطف فلم يكن مانعا دون الواو مع ان كل واحد منهما من حروف المعانى قوله ولا يحصل
بينهما الا بلفظ للخلاف اقول يريد ان الفصل بين الحروف الرامزة انما يكون بلفظ للخلاف
كقوله يعذب دنا بالحلف جود او موبلا وفى سوره يونس وبصروحم ادرى وبالحلف مثلا قوله ولا يجمع
بينه وبين الصريح على وجه واحد كقوله يلهث له دار مهلا وقالون ذو خلف فان لقالون وجهان
بخلاف من تقدمه بخلاف قوله ولا يعلمون خل لشعبة فالوجه واحد فلا يكون الخاء رمزا قوله

قال الرضى فايدة عدم الاتيان
بان للحرفية فانه فى الوقف حر

فتدبر اذا علمت هذا اسهل عليك فهم البيت

وبا فی احکامه ثانی فی الکبیر بای الرمز الکبیر وهو الکلمات مثل حوع وصحاب قوله ولیلا بلزمه سناد
التاسیس قد سلف ان التاسیس عبارة من الف یکون قبل حرف بتقدم الروی والسنا بکسر
السین هو اسقاط ذلک الالف فی بعض القوافی قوله وحذف الاولی ممنع لانها فی مقابلة الالف
مفاعیل ولیس فی ذلک من الزحاف الجایز قوله واما الثانیة فیمکن علی الکف وهو حذف الخامس
الساکن وان کان جایزا الا انه لم یرتکبه للدلالة علی ان اثبات الیا بعد حرف الجزم لغة فصیحة
وعلیها قراءة قنبل فی سورة یوسف من یتق ویصبر قوله لاکما قیل بحذف الزحاف لتعذر الطبع عنه
اقول اورده علی ابی شامة ولیس بوارد لان ابا شامة لا یمنع الجواز وان اراد الحسن فلا نسلم
انه احسن من اثبات الیا وقول البیرزی ربما کان المزاحف الذی تقول الشاوی بل هزی الکتاب
الی بعض المزاحف امیل جواب لابی شامة لعدم کلیة الحکم عندهم قوله العاریة عن صحبة الجمع ای
عن الکلمات التی اصطلح علیها مثل حوع وصحبة اذ لا ترتیب هناک قوله وهی الشک لشاوی القرطاس
اقول فسر الریبة بالشک وفیه نساح لان الریبة قلق النفس قال صاحب الکشاف قوله صلی الله
علیه وسلم الشک ریبة الریب قلق النفس وانما فسره بذلک لیصح حمل الشک علیه والا لم یصح
لاقتضاء الحمل اتحاد معنوما قوله ولاخطبته مثال الاتصال القراءة فلو کان الرمز یقع فی لفظ القرآن
نحو ان الذی رمز اقول وکذا ادغام بیت فی حلا بعد قوله شهد ذا لیس بهمزة ادغام رمز الانه
ترجمة وقوله عن فاضل کلاهما المعالیس رمز الانه محل القراءة قوله قیل سهاعن الواجب
فی سورة القصص فی قوله واحذف الواو دخلا فانفرد بابه ابو شامة ورده الشارح بان دخلا
ملتف ابی ورائه اجنبی عن بنی فلا حاجة الی الواو وهذا وفیه بحث لان دخلا حال عن الواو ویجوز
ان یکون فی حالا اخرا ما علی الترادف او التداخل ویکون مرجوعه ابتدا الکلام الا ان الظاهر
ما قاله الشارح قوله وهو حلی فی الحذف والاثبات الضمیر للاستغنا مثال الحذف والاثبات
کقوله وفی یقتلون الثانی قال یقاتلون ومثال الابدال قوله وفی یابتلوا الناشاع نشرا والیه
اشار بالضعف لاحتمال اللفظ بالبا الموحدة والتا الفوقانیة واما الاکتفا بالحرکة لم یقع له لم یقع له

لانه لا یمکن الاحتراز به والیه اشار بقوله ممنع فی ابدال الحرکة قوله وجعل بعضهم مالک یوم الدین
من قبیل اللفظ بواحده وتعینه اخری کانه قال بالمد اقول لما عل ابو شامه ورده الشارح
بانه لیس من ذلک لعدم تعین المد جواز ما خیر المد کعالم وعلا ورده مردود وذلک ان ملاک
لم یوجد فی کلام العرب ولین سلمنا وجوده لا یحتاج الی الاحتراز عنه لان الناظم انما اصطلح علی
قراءة یکون واقع فی طریقه کما اشار الی ذلک بقوله وهن اللوائی لسواکن بضنهما فلا یجب علیه
الاحتراز عن کل قراءة والشارح من هذا النوع ایراد ما تشیر الیها فی مواضعها ان شا الله تعالی
قوله قیل ترکه لشهرته قابله الفاسی ولم یرضه الشارح بما رده من الترجیح وابطال کل شق و
والجواب ان مراده الشهرة من طریق الناظم کما اشرنا الیه فسقط هذا الایراد ایضا قوله
وربما ذکر بعض ترجمة احدیهما الامر بینه سیاتی ان شا الله فی اول البقرة فی قوله وما یخدعون الفتح
وتشیر الیه هناک قوله ثم ان اقترن باحدیهما حرف نظر فی فهی للمسکوت عنه هذه قاعدة استنبطها
بالتتبع وهی ان الحرف الذی یدل علی النظر فیه فی الجملة اذا دخل فی لفظ القرآن فتلک القراءة
للمسکوت عنه وفی الاولیان الاولین قطب صلاحی لغیر حمزة وابی بکر وان خلت عن حرف نظر فی
فالمذکور لمن ذکره بعده نحو علی علی خصوا فان علی بالالف فی قوله تعالی علی ان لا اقول للمرموز بالحا
وربما قال للوزن مقام الموزون او موازنه نحو وجع تفعلا مثال الوزن لانه اراد به توقد فی سورة النور
علی وزن تفعل فعلا ماضیا قوله بفتحة فی الاول کمنفصل مثال الموازن هذا وما اشیر الیه من قول
المالکی فلا وقوف لنا علی اصطلاحه وکذا الواسطی قوله رب حرف جر علی الاصح قال ابن مالک
اسم عند اکثر الکوفیین وفی احد قولی الاخفش قوله قیل لو قال کرر الرمز کان اوضح لان الحرف
یطلق علی وجه القراءة ایضا ورده الشارح بان الرمز یشمل الجمع فلذلک اشر الحرف ورده مردود
لان الحرف ایضا یشمل الجمع کما تقدم من قول الشارح فی قوله وبا اناذا اسع لعل حروفهم فلهذا
ایضا اناظم الحرف بنا علی ما تقدم والا کان ذکره اوضح لعدم الاشتراک بخلاف الحرف قوله
لما عارض لا مر عارض ان لم یکن ما زایده او لعارض ان کانت زایده قوله من مهمل الحالف

(اشر بحرف جر علی الاصح
قال ابن مالک اسم عند اکثر الکوفیین)

نظم الميم على صيغة الفاعل قال ابو عبيدة كان فى كل هلية لكل قوم ناد وعليها سدنة فاذا ارادوا
تخليف انسان ذهبوا به الى تلك النار وكانت السدنة تلقى فيها اللحم يخوفون به المخالف ولو قال
مهولا معرفا لكان كافيا الا انه نبه على تلك الفائدة التى نقلناها عن ابى عبيدة **قوله** قبل الواو الفاصلة
او محلها اى ان لم تذكر لعدم العروض فى الاتصال بما بعدها وقوله لفظا او تقديرا انما يكون فى همزة الوصل
**قوله** وغلب السابق وان كانت دلالة اللاحق انص **اقول** تغليب السابق علم من التكرار اذ لو
جعل اللاحق هو الرمز لم يكن هناك تكرار وانما يكون دلالة الثانى انص فلانه يكون مطابقة تارة ودلالة
السابق تضمنا كما قيل بنا على ان دلالة الشئ على الدورى تضمنه ودلالة الشئ على مطابقة
وعكسه اذ هما فان دلالة الهمزة على نوع مطابقة ودلالة سما عليه تضمن **قوله** ويتقدح من هذا احتمال
رمز الثانى من اعتادا وانفصلا **اقول** فيه نظر لانه قد صرح بان همزة الوصل معتبرة لاتها فى حكم الملفوظ وقد
مثل له هنا بقوله سما العلا وقال هناك فى سورة ال عمران لو قال الناظم وبالكسر عنه انى اخلع
وانفصلا لحصل الغرض وخلص من تكرار رمز فقد حكم برمزية همزة الوصل فاى وجه لقوله ويتقدح **قوله**
تاسعا ذكره باعتبار المدلول **اقول** حروف الهجا اسما مسميا تها ما يتركب منها الكلام وذلك المدلول
مذكر **قوله** والاسابق بالجر **اقول** لما كثر وجود الباء فى خبر ليس ظن الشارح ان الباء موجودة عطف عليه
بالجر ومثله يسمى عطفا توهميا **قوله** عكس فاصدع واكن **اقول** لا عكس هنا لانه ولا عز فابل لانه
نظير البيت لان فى البيت عطف المجرور على المنصوب بناء على توهم ان الباء موجودة فى خبر ليس وفى الآية
عطف المجزوم على المنصوب بناء على ان لو لم تمن الفاء موجودة لكان الفعل مجزوما لانه جواب التخصيص
الذى هو فى معنى التمنى فلا يقال هنا عكس **قوله** نقض لما قال ذلك الفاضل اختيارا لثانى الممانعة
لكونه لمناسبة النقط الثلث القرآ الثلثة نقضه الشارح بان لو كان المناسبة مرعية لكان الشارح
اولى بذلك لاشتماله على نقط ثنتى وثلاث سنات وقس عليه للطاء والظاء وهذا نقض اجمالى ومعناه
عند اهل النظر ان يقال للخصم لو صح دليلك يجرى فى هذا الموضع ايضا والجواب عن نقض الشارح ان
ذلك القابل اعتبر وحدة للحل لان الثلثة من بلد واحد فلا يجوز اعتبار الثنائى واما الخطا مع الظا



فالجواب انه لم يجعل الاستعلا علته وحده بل تقدم المخرج على ان الخالى نقص عن الظا الذى صفته
واشتر كا فى صفات ثمان **قوله** وكوف وشام مقيد لانه تخصيص بتعتبر الاضافة **اقول** قد
اشتهر بين النحاة ان النكرة لا تقع مبتدا الا اذا تخصصت والمحققون على ان هذا وهم وعلم جرا
قال الفاضل الرضى القول ما قاله ابن الدهان اذا صح المعنى اخبر عما شئت بما شئت **قوله**
بجما وهو مزال العجمة بالنقط فى الهمزة فى العجمات للسلب **اقول** هذا ما نقله الازهرى عن الليث
وقال الجوهرى العجمات الكتاب نقطه وهذا عائد الى ما قاله الليث لان النقط يزيل عجمته **قوله**
ووسط ابن كثير كواسط العقد **اقول** هذا اعتذار حسن لان القياس تقديمه لانه على سند او اشرف
بلدا **قوله** ربما افرد نحو راوبه فيصلا **اقول** الاصل فى الرموز الافراد لانه اوضح والعدول الى الرواديف
وضع للجمع للضرورة لعدم تانى الوزن بالمفرد **قوله** رمز بالكلمات كثيرا منقول من اسما الجموع الائمة
صحاب وصحبة ونفر كما صرح به بعد **اقول** فى حرمى بكسر الحا وسكون الرا لازما خلف اللغتين اللغة الاخرى
فتح الحا وتحويل الرا وهذا هو الاصل واما تمنع مراعاة الاصل لان الاعلام لا يجوز تغييرها لانها وضعت
كذلك **قوله** والكلمات الثمان باتى محلها هو البيت التاسع بعد هذا البيت وهو قوله وقبل وبعد الحرف
الى وتحصل ما ذكره هناك انها تارة تتقدم على القراءة والترجمة وتارة تتاخر لعدم اللبس **قوله** والباقى
باعتبار اليه ما ال اليه وهى مع ومرى وحصن او ما كان عليه من اسما الجموع نفر وصحاب وصحبة
**قوله** وبنبا اى قبل وبعد لتنزلها منزلة الجزا لاحسن فى وجه بنايهما ان المضاف اليه المحذوف
لما كان ملحوظا اشبها الحرف فى الاحتياج **قوله** فى كلمة كسر اللام وقد تنقل حركتها اى حركة اللام الى ما قبلها
كذى اى كما فى هذا البيت **قوله** شرط يشترط فى الاجرة وفى القطع اى لفظ مشترك وقيد جواز ضمه
بالقطع ولم يقيده الجوهرى **قوله** ويجوز فتح الرا فى المصدر هذا اذا كان بمعنى العلامة — وعدل عن
فاصل لئلا يلزمه السناد وقد تكرر منا الاشارة الى ان السناد من عيوب القافية وهو ان يكون
قبل حرف يتقدم الروى الف وذلك الالف يسمى ناسبا فاذا تركت ذلك فى بيت من ابيات القصيدة
كان عيبا **قوله** وكان اللاهج بالترتيب تقديم قوله وقبل وبعد الحرف الى هذا هو البيت الثامن

بعد ها البيت وعلله بان الملائم بيان محل الكلام كيفية الجمع والجواب عن ايراده ان ذلك مخصوص
بالكلمات وهذا عام فى الرموز كلها وبينه وبين الاضداد مناسبة لجمعها ايضا قوله ولم يبين الغالب
المغلب اى اخبر بانه يجمع بين الحرف الرامز والكلمات التى اصطلح عليها الا انه لم يبين ان حكم ايهما غالب
فان حكم الرمز ان يكون بعد القراءة لقوله ومن بعد ذكرى للحرف اسمى رجاله او حكم الكلمات من جواز التقدم
على القراءة والتاخر لكن علم من انضمام الحرف مع الكلمة واستصحاب الاصل وهو جواز وقوع الحرف الرامز
منقدما ومتاخرا واما التزم تاخره عن القراءة لئلا يقع الالتباس بغيرها والكلمات لا التباس بها فاتسع
المجال فى الاستعمال قبل وبعد واذا اجتمعا احضر ذلك المحذوف فيقع قبل وبعد تبعا لانتفاء ذلك المحذوف فيقع
قبل وبعد تبعا لانتفاء ذلك المحذوف قد اوضحه بالامثلة قوله وضد الشئ هنا الذى لا يجامعه وفى القضايا بما
الله ان لا يجتمعان على الصدق فقط فى كلامه خلل من وجوه ونحن نذكر معنى الضد عند العموم ثم نشير الى وجوه
الخلل الضد يطلق على معنيين الاول الضدان امران وجوديان لا يجتمعان فى محل واحد بشرط ان يكون بين
بينهما غاية للخلاف المعنى الثانى هو ذلك التعريف الا انه يحذف منه غاية الخلاف فالحمرة والسواد ضدان على الثانى
دون الاول والبياض والسواد ضدان على التعريفين اذ علم ذلك علم ان الضد لا يكون فى القضايا
لان النقيضين احدهما عدم الاخر كقولك زيد قايم زيد ليس بقايم ولئن سلم اطلاق الضد فى القضايا بتقييده
بالصدق فقط محل بل يجتمعان فى الصدق والكذب مع اعتبار الاتحاد فى الموضوع والمحمول والشرط الثانى
ان الضد لا دلالة له على الضد بوجه بجواز خلو المحل عنهما كالسواد والبياض فانهما مرتفعان عند اتصاف
المحل بغيرهما فهذه الدقايق هى التى اشار اليها الناظم بقوله فراجع بالدكا قوله قال بضده ولم يقل به اقول
محصل الكلام هنا ان الظاهر كان ذكر الضمير لتقدم المظهر الا انه عدل عنه لافادة العموم لانه لو اتى بالضمير
كان عايدا الى ذى الضد كالمد مثلا فى قوله تفاد وجم والمراد ان نقلا فكان يلزم ان يكون هو المذكور
لا القصر ولما ذكر الضد شملهما فيتذكر كل منهما بدل الاخر قوله وله معنيان اقول المد يطلق تارة على الاتيان
بحرف المد كقوله والمد اذراع نقلا وتارة على زيادة المد كقوله وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن فانه عبارة
عن الزيادة على المد الاصلى الذى لا يكن وجود حرف المد بدونه وكذا القصر استعمله فى المعنيين الاول

حذف الحرف والثانى ترك الزيادة على المد الاصلى كقوله ويقصر ذريات ونحو قوله فالقصر بادرة طالبا
قوله وهو معنى يعم الجميع اى معنى الحذف والاثبات يقع بعبارات مختلفة سوى لفظ الاثبات والحذف
فلا بد من التنبيه له لئلا يقع مداخل اى دخول بعض افراد احدهما فى الاخر وفتح بكسر الحا حكاية ما فى البيت
مبتدا وخبره محذوف اى ضد الامالة قوله ويجوز منعها بالتفخيم والترقيق عن الامالة قوله ولزم طرف الامالة
لاشتراك المقابل الاجنبى بتعين اقول بريد ان الفتح يستعمل فى معان اخر غير ضد الامالة فلو اطلقه
فيه لالتبس المقصود اللهم الا ان يدل قرينة كقوله فى سورة يوسف فى لفظ بشراى والفتح عنه تفضلا انه
ذكر الامالة قبله بقسميها فعلم ان الفتح فى مقابلة الامالة وكذا قوله فى باب الامالة ولكن رؤس الايا
قد تفتح تحقيقا قوله اعلم خاب مثال الامالة الكبرى وانجاعك التورية فيها الكبرى والصغرى قوله
او المراد الادغام اللغوى فيشمل الاحقفان الادغام لغة هو الادخال والستر وفيه نظر لان الناظم لم يذكره
فى القصيدة بذلك المعنى فكيف يمثل له قوله والهمز زاكيه مثال الهمز الذى لا صورة له وبهمز الناؤس
ومثال مكان الواو لا على وجه البدل لاختلاف المشتق منه مثل ارجيه فى المهموز والمعتل فيهما قوله وربما
ذكر تغييره كقوله وحرك لورش كل ساكن اخر واحذفه اشارة الى تغييره بعد نقل الحركة وسل وحركوا بالنقل
بعض التغيير لانه لم يذكر حذفه بعد النقل قوله وسمى فى الوقف روما اى الاختلاس وفيه نظر لانه ذكر فى
باب الوقف نقلا عن الاهوازى ان الوقف بين الروم والاختلاس ان الباقى من الحركة فى الروم اثلث
وفى الاختلاس اثلثان وذلك ان حاله الوقف محل الاستراحة فيكتفى فيه بالاقل بخلاف الاختلاس فانه
فى حالة الوصل قوله وكانه اعتبر الواقع اقول يريد ان الجزم والرفع ليسا ضدين بحسب العقل لان
اعراب الفعل يكون بالرفع والجزم والنصب فكان المناسب تاخيره الى المصطلحات الا انه اعتبر الواقع
فان الجزم انما يدخل المرفوع لا غير وقيل لان الرفع يكون باثبات الحركة والحرف والجزم بحذفهما والاثبات
والحذف ضدان عقلا قوله ولزم طرف الجزم لان المقابل وهو الرفع مشترك الضدية لاستعماله فى مقابلة
الفتح ايضا ولذلك قيده حيث وقع فى مقابلة الجزم نحو تلقف رفع الجزم وقوله وجرمنا ويجعل رفع قوله
وربما ناب اللفظ اى عن لفظ الخطاب كقوله ايحيث لكم فى انجا قوله فان ضاد المتكلم اى بين حال التكلم

نحو اني بحذف الياء والنون كفلا قوله ويجوز عن التوحيد بالمفرد كقوله رسالات قرأ وقوله وجمادا فرد اني النبي
وفي البيوة وفيه نظر اذ في العربية ذكر المفرد في مقابلة الجمع اكثر من ذكر التوحيد افاده لك في عرف الحساب
قوله ونحو مسجد الله الاولى الاظهر عليه سوال هو ان الجمع المطلق يحمل على الصحيح وقد الطلق هنا وهو جمع
مكسر اجاب بان هذا من الجمع عليه فلا لبس فيه ومحصله ان الاحتراز انما يكون حيث يحتمل الغير ولا احتمال
للجمع الصحيح هنا قوله ويجوز عن التنوين بالنون لانها اصله اي لان النون اصل التنوين وهذا التنوين من الكلام
لاجماع النحاة على ان التنوين نون ساكنة وقد صرح الشارح به ايضا في النون الساكنة فلا معنى للمرعية الاتي الكتابة به
فان التنوين لا صورة له قوله وقد استوعب اكثر الامثلة اي امثلة الضدين في مسائل القصيده قوله
لا كما ظن بعضهم ان مطلق الاسكان ضد التحريك المطلق فقط اقول لما قرر ان الاسكان مطلق مقابل التحريك
مطلقا وكذا العكس رد على من خص الاطلاق بالتحريك فقط وهذا البعض هو الفاسي فانه قال الاسكان
يضاد التحريك المطلق خاصة فان قوله خاصة لم يقع موقعه لان التحريك ايضا يقابل الاسكان ايضا اذا
اطلق كقوله مقادير حركن واذا اريد التقييد يخص كل منهما بما قيد به كقوله وحرك عين الرعب ضما وكقوله
وارنا وارني ساكن الكسر دم يدا قوله فاضرن معنى الباء والغيب اقول قد تقدم ان الغيب ضده الخطاب
وهنا قال ضد بالتبيعة النون لا يقع التباس بعد الوقف على اصطلاحه وقوله والافعل المقيد كقوله في سورة
الاعراف وفي النون فتح الضم شابه وفيها ايضا وفي يمكفون النظم يكسر شافيا قوله وفيه صناعة
اللف والنشر هذا من صناعات علم البديع وهو ان يكون يذكر متعلقا من غير تعيين ثقة بان السامع
يرد ما لكل واحد اليه وهو على ثمانية اقسام الاول ان يكون الاول كما وقع من الناظم هنا فان الفتح في
مقابلة الضم وعكس هذا كقول الشاعر كيف اساوانت خفف وعصن وغزال لحظا وقد اور دفا
والنون الثالث لا يعقل فيه الترتيب نحو قوله تعالى لن يدخل الجنة الا من هودا او نصارى اي قالت
اليهود لن يدخل الجنة الا اليهود وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا النصارى قوله جملة مبتدا ومراده
المجتمع الاحسن ان يقال جملة اي طائفة من المسائل قوله معنى على لفظها على قراءتها لانه يستغنى بالملفظ
عن الترجمة كما توهم بعضهم لاستزان البيت بكل من الوجهين اقول يرد بان الاستغنا انما يقع اذا جرى



بعد الالفاظ بالرفع والتذكير والغيبة واما مطلق اللفظ لان نصبا وزن البيت لا يختلف على الوجهين فيجوز
ان يقرأ بالنصب مثلا لانه يصدق عليها انه لفظها فالعمدة على القراءة لا غير وهذا الوجه اراده ابا شامة
وليس في كلام ابي شامة ما ذكره فانه قال على لفظها من غير تقييده ومراده من لفظها التلفظ بها وهذا يفني
قول الشارح قراءتها قوله وقال الاكثر من يحصل الفهم والعلم به على عوضها اقول جعل الشارح العلا
صفة الاضداد ووجه بانها تقدمت في الذكر فوصفت بالعلا لذلك ونظيره قوله وفوق الصور
تقدمه ثم رد قول من قال العلا الرتب العالية في الفهم والذي لان من لم يعرف الاضداد لا يعلم طرفي
الخلاف ولم يرع في الفنون والجواب عنه ان معرفة الاضداد من جملة تلك الدقائق من باب اولى
لان المراد الماهر في كل فن قوله واصطلاح المصنف ان اصل كل مسئلة ان تستغله بعبارة علم ذلك
بقوله تقتضي اتيك بالواو قوله ترجمتها التقطيعة معلومه والتقدير الواو بمعنى او والتقدير تكون
عند الاستغنا باللفظ عن القيد قوله وقد وجدت هنا الترجمة التقديرية في هذا البيت كانه قال
وخالصة بالرفع والا يعلمون بالغيب وبفتح بالتذكير وعلى الاصطلاح اعمدني قوله ويقول الباصمن ويرجعون
وفي يعمل يوت بالياء وذلك ان يرجعون لو عطف على يقول وهو مقيد بالياء وضد الياء النون لزم
ان يكون قراه الباقين فيه بالنون وهو فاسد واليه اشار بقوله والا اختلت ثانية الاولى اي الكلمة الثانية
في الاولى اي المسئلة الاولى وكذا قوله ويعمل يوت بالياء فان الياء قيد يوت فالمسكوت عنه بالنون
فلو كان معطوفا على نعمل لكان قراه الباقين فيه بالنون وهو فاسد واليه اشار بقوله لاختلت
اولى الثانية وفي هذا الكلام رد على ابي شامة لانه قال وخالصة يجوز ان يكون رفعه مستفادا من قوله
ولباس الرفع بان يعطف عليه ورده عليه والرد مردود لان ابا شامة ذكر ما ذكره الشارح ولكن قال يحتمل
ان يكون الرفع بالعطف وهو كذلك وقياس الشارح على ويقول الباصمن ويرجعون قياس
مع الفارق لان في المقيس عليه يفسد المعنى لو عطف بخلاف المقيس وهو خالصة اذ لو عطف لم يلزم
محذور وهو الذي اراده ابو شامة لان الامر كذلك بل لو قيل به لم يكن فيه فساد قوله قلت وهذا قول
حسن لو وقفت كل حروف الرمز مع كلم الرمز ليطابق قوله بكل ما رمزت به اقول قال الناظم قبل هذا

وهما انت من قبل او بعد كلمة معناه قبل القراء المختلف فيها احدى الكلمات الثمان وفي هذا البيت وقبل القراء
وبعد الى بكل ما رمزت به مع الكلمات الثمان على ان في مع فيوخذ معنى كل من البيتين من الاخذ
وروده الشارح بان هذا كان مستقيما لو وقعت الحروف الرامزة مع الكلمات الثمان وليس كذلك وهذا
الرد ليس بوارد لان قوله مع للجمع حال والمعنى بكل ما رمزت به حال كونه واقعا مع الكلمات الثمان وذا
لا يقتضي وقوع كل حرف ومرمزه بخصوصه فوق اعط كل واحد من القوم درهما حال كونه مع عمرو فلا يلزم
منه كل القوم مع عمرو بصير قوله وبصير نسبة في الظهور نسبة العين الذي رمزنا به اعلاه اقول الاصح
ان يقال اذا صرح بالاسم ناره ورمزه ناره بالرمز وناره بالكلمات يصير به مشابها لجيوله اعلام واخوانه
فان كلا منهما يعلق عليه نوعا من الملكي مغاير اللاخر قوله وربما رمزه بعد التصريح في اثناء الباب لعارض
نحو ما بعد راشاع حكما اقول فان الباب لحمزة والكسائي وقد تقدم ذكر عاصم وانما اعادها لانضمام
الى عمرو البها فلا يصرف الى الرمز الا بتثبت بفتح الباء اي بدليل نحو وستونه بالكسر كاسيه ظللا
لان الباب لورش فكان القياس ان لا يكون عمزه لحروف رموزا الا ان قوله وادغم باهمهم بعد قوله
كاسيه ظللا دل على انه رمز وكذا قوله ورامزا اي فائزا في شوائه لان اماله الراء في ذي الراء المشترك
فيه حمزة والكسائي وابو عمرو فلما افرد بالذكر مع الخاء دل على انه رمز حمزة وكذا امتشار لا مع لانه عطف
عليه وفي الكافرون عابدون علم منه ان اللام رمز لانفراد هشام بامالتها قوله وليلا يلزم ضرورة
الاسكان اي لو لم يكن الاسكان على مقتضى الرفع كان لخبر الاسكان ضرورة لينون البيت وهذا
لغو من الكلام لاتفاق اهل العربية على اسكان الباء في مثله قوله لبابها بدل بعض لابدل اشتمال لرد
على الفاسد وقد اصاب في الرد قوله ولبنها مع لبابها وصفق مع ساغ بتخميس الاول بحرف والثاني مضاع
لتناسب مادته اي الحروف الغير المتناقرة قوله وهما سيان اي رفع التيسير ونصبه متساويان لمعادلة
عدم الحذف اذا كان مرفوعا التناسب اذا كان منصوبا وفيه نظر لان التناسب انما يعتبر اذا عطف
احدى الجملتين على الاخرى نحو قام زيد وعمرو ضربته لا بجرد ذكر احدى الجملتين بعد الاخرى قوله استعارة
شبه الفوائد بالثمار النافعة والوجه في ذلك الاتحاد بكل منهما ثم اثبت للمشبه اللبني الذي هو من خواص

قوله الالفاظ جمع لفظ بكسر الام قوله هنا بالالف على غير قياس قد مبسطنا الكلام عليه في قوله ٩
هنيا مريا فراجعه قوله وقطع همزته دليل خروجه عن القياس بريد ان همزة الوصل انما قطع في البيت
لضرورة الوزن قوله وتاويل الغرا اما الف امتنا منقوض بالبعد وقال الغر البهم فيه اشارة الى امتنا
بنصبه الامر اي قصدنا وروه الشارح بان هذا مستفاد من المنادى وحده لان المطلوب اقباله
والاولى في العبارة ان يقال للتكرار لانه لا يفيد ما افاده المنادى بعينه وهو عين التكرار قوله
او معمولا للتسميع باسقاط الباء او في اي في قولي وفعلي وبعولي وفعلي قوله بني باعتبار مسماه اصلا
اقول يريد ان اصله السكون ثم حرك لالتقاء الساكنين قوله منصوب معطوف مسمى امين اقول
يريد ان امين بمعنى استجب وامنا مفعول فعل عطف على ذلك وهذا الذي قاله لا ضرورة اليه لان
اسم الفعل فيه ضمير فهو نائب عن الامر ذكره ابن مالك قال الشريف الجرجاني نقلا عن بعض المحققين
ان الذي حملهم على تسميتها اسماء الافعال امر لفظي وذلك لانها ليست على وزن الافعال وهذا
برهان على انها في المعنى كالفعل سواء قوله واسنده اليها مجازا لان الغلط انما هو لصاحبها
ثم دعا من عرفها بالامن الجار يتعلق بدعا لا بعرف قوله القول يصدق على المفرد والمركب اي سواء
كان تقييديا او مركبا تاما وهو الذي سماه جازما واما قوله يعمل في الاول ويحكي به الثاني فليس كليا
بل في بعض المواضع كما في هذا البيت فانه عمل في الجزء وهو حرف والحكي هو قوله اني ابها المجاز اول البيت
الذي بعده واما قولك قلت زيد قائم وعمرو قاعد فليس فيه الا الحكي وهذا ما قال النحاة مقول
القول جملة قوله وهذا ابلغ من الكاف يريد ان اصل قوله لاخوته للراء وانما حذف ليكون ابلغ
في التشبيه كما يقولون ابو يوسف ابو حنيفة الا ان في عبارته قصورا لان على ان يقال ابلغ بحذف
اداة التشبيه ليشمل الكاف وغيره من ادوات التشبيه وهو قوله نائب الغلبة اي قوله المختار لانه
تاويل الذي اختار لان اللام لا تدخل على الفعل قوله لتشبيه بيت من الشعر لاشتمال كل واحد
منهما على الاسباب والاوتاد والفواصل قال المرزوقي والحسن يظهر في الشيء رونقه بيت من الشعر
او بيت من الشعر قوله اي الذي جاد مقوله فاقام السبب مقام المسبب اي الفاعل وان كان ظاهرا

هو القايل ولكن فى الحقيقة هو القول لان التمييز هو الفاعل وانما اخر للابهام والايضاح ليكون ابلغ
قوله على حد يعنى محمد وعلمه اصلا لكلام اى يعنى علم محمد ثم اوقع العلم بلا مبالغة فنكر للنسبة ثم زيد الواو
ليكون ابلغ لاجتماع طريقى البدل والعطف فهو ابلغ من البدل المجرد انفى تظيف الاحسن التظيف اولا
للعدول عنه قوله وغب مع عينه وتحضر مع خطار تخبس الاول مستوفى والثانى مضارع وغب مع الخضر
طباق الطباق والمطابقة والتطبيق وكذا التكافو للجمع بين الضدين قوله منسولا من اثر عفو بانها
من موجبات عفو بالتها قوله او مغراى على تقدير كون الضمير للثنان قوله الا يسجدوا بالتخفيف
بدل تحقيقه الا هى قراءة الكسائى اى الا يا قوم اسجدوا قوله وهى اللبنة اى طويل من اسماء اللبنة
والمشهور انها شجرة فى اللبنة ذكره ابن الاثير فى النهاية قوله والى الاستسقا بالعباس عطف على قوله اشارة
الى ما روى وقضيه الاستسقا بالعباس كانت فى زمن عمر رض للطا لما قحطوا المطر استسقى عمر وجا بالعباس
وقال اللهم كنا اذا قحطنا نستسقى بنبيك وهذا عم نبيك فسقوا قوله وتعليله برجح انه يعتقد هم عبيد الله
لفظ المولى من المشترك وقد استعمله الناظم فاشار الى ان تعليله بالهم على ما قضاه الله يجوز ان يرجح
بعنى العبيد قلت لكن فى قوله فى البيت الذى بعده وبرى نفسه بالذم اولى ربما يرجح السادات قوله
قيل لو قال لم تصبر لكان اولى لان نفى الصبر لا يستعظم مثل الصبر عليه قايله ابو شامه ورده بقوله
قلت الاقدام على تناوله اقدام على الصبر عليه وفى الملازمة حقا والاحسن ان يقال فى مقام الذم
ابلغ لانها لم تذق الصبر على مداومة الطاعات فضلا عن تناوله والمداومة عليه قوله فان قلت
فما وجه تقصير من بلغ النهاية قلت الاحسن فى العبارة ان يقال ما وجه استقصار من بلغ منتهى
قوى البشر وهو صلى الله عليه وسلم حيث يقول لا احصى ثنا عليك انت كما اثنيت على نفسك
ويحصل ما اجاب به ان التوحيد بحر لا ساحل له قال الشاعر ولكن يأخذ الاذبان منه على قدر القرايح
والعهوم والنايب محذوف اى القايم مقام فاعل قيل وكن فى الارض وانما دعاها الى هذا
الاشتهار بان الاسناد اليه من خواص الاسم وليس بشئ لان ذلك فى الاسناد الى اللفظ باعتبار
معناه كقام زيد واما الاسناد الى اللفظ باعتبار لفظه فالالفاظ كلها متساوية حتى المهملات

كما يقال فى حرف جر وصح مهمل فانه مبتدا وخبر قوله او بقدر بعد اذ الكانه قال شفعه
ادما نسوه وهذا تكلف لا داعى اليه بجواز تعليل الفعل الواقع فى المستقبل بما وقع فى الماضى
قال الله تعالى فاليوم ننساكم كما نسيتم لقاء يومكم هذا كيف والاجوبة الواقعة فى الاخرة كلها
معللة بما وقع فى الدنيا قوله ونسق الثانى دون الاول برجح الاخفش اى عطف عدلى دون
حبى يرد ما قاله الاخفش من كون الله بدلا وحبى هو الخبر ولك ان انه كلام حسن باب
الاستعاذة قوله باب الشئ هو الذى يوصل اليه منه اقول هذا على طريقة التشبيه بباب الدار من حيث
الوصول قال المحققون معنى قولهم باب كذا او فصل فى كذا تقديره هذه الالفاظ فى بيان كذا
قوله وحذف المتاخرون المضاف اليه اى الباب المضاف الى الاستعاذة قوله كفول
طرفة بفتح الطاء والراء قوله وسكونه وقف الاحسن ان سكون بنا لان الامر مبنى على السكون
قوله وليس هذا من استعمال المشترك فى مفهوميه لان القران وان كان مشتركا بين الكل
والجزء الا ان الارادة متعلق بمطلق القراءة قوله ومحل بالمقصود اى تاخير الاستعاذة لان المقصود
الاعتصام به فى القراءة من وساوسه قوله وقد قيل فى وجه التاخير انه بديع العجب بقرانه وهو
ايضا من وساوسه قوله عدم الزيادة وان طلبها وحضها اما الطلاق فانه لم يذكر لفظا
خاصا واما الخصوص فانه قيده بالتشبيه وهو فى الصفات السلبية ولهذا احتاج الشارح
الى قوله فهى عامة فى غير التشبيه ولهذا ورد عن بعض المشايخ ان الله هو السميع العليم قبل الاستعاذة
قوله ولو قال ولو دل هذا النقل لكان اصوب هذا يدل على ان ما قاله الناظم ايضا
صواب ووجهه ان حديث النسائى لم يرده من يفيد به والمراد بالاجمال الاجمال اللغوى وهو
الاطلاق المفهوم من اية النحل قال لا جايز ان يراد الاعم من اصول الفقه وكتب القراءة عليه
بقوله لما يلزم من عود الضمير الى مختلفين باعتبار واحد وفيه نظر لانه من قبيل المشترك الذى
يجوز فيه ارادة المعنيين فى اطلاق واحد وذا جايز اذا لم يكن بين المعنيين تضاد كالقرء فى
الطهر والحيض لعدم امكان الجمع بخلاف الاصوليين يجوز ارادة اصول الفقه واصول القراءات

قوله والصحيح انها مستحبة لقرينة الشرط اقول فيه نظر لان هذا لا يصح لانتقاضه بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم والصواب ان حكم الاستعاذة حكم دعاء الاستفتاح لتعلقها بالقارئ فليس فيه نعبد قوله ويصلح ان يكون مبتدء الزيادة اقول اراد انه اطلق او لا الزيادة ولكن هنا قيده بما كان اتى رواية وهذا التقييد انما يصح اذا اريد بالاصول كتب القراءات لا اصول الفقه ويجوز ان يكون المراد بالتقييد المنع اشاره الى مذهبه فان الزيادة ليست منه قوله استعمل الاخفى ثلثة معان احدها هذا وهو مرادف الاسرار الاتى اخف للركة وهو الاختلاس المروى عن الدورى الثالث اخفى الحرف الذى دون الادغام كما سياتى فى يحرك كفوه قوله ولو رويا ما نفى العلم اى لو كان الاخفاء الذى نقله الناظم رواية لا نقل مذهب الغير لما نفاه اى فى التيسير بقوله لا اعلم خلاف بين الاداء فى الجهر وفيه نظر لان نفيه العلم لا يستلزم عدم روآء الناظم يجوز ان يكون من زيادة القصيدة كما قال الشارح يحتمل ان يكون رواية زايدة على التيسير قوله ولا ذكر المبيلى اذ ليس طريقه اى طريقه عن نافع فان طريقه عن قالون ابو نشيط وعن ورش الازرق وخص حمزة باخفائه فى غير الغاية من رواية خلف لان طريق التيسير والناظم ادريس عن خلف وبالتجبير من رواية خلف لان طريقها عن خلاد ابن شاذان قوله فى الابتداء الحقيقى احترازا عن الابتداء بعد الوقف قوله واختيارى لفظ النحل واستدل عليه بان المشهور رواية والمروى اذا اقول هذا شئ غريب فان صاحب التيسير يقول لفظ اعوذ بالله هو المستعمل عند الحذاق من اهل الاداء من القراء وقد خاطب الله تعالى رسوله وقل رب اعوذ بك من همزات الشياطين قال صاحب النشر هذا هو المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **باب البسملة** قوله وليست عربية اى مرويه عن العرب بل كلام المولدين واصطلح على الكلمات لان لفظ بسمل ماخوذ من بسم الله وحده والرحمن الرحيم مراد علم من الاصطلاح قوله قدم محل للخلاف على الوفاق قوله فيما بعد ولا بد منها فى ابتدائك سورة قوله خرج عنه وصل الطرفين والحكم عام اى من له البسملة بين السورتين له البسملة ايضا فى وصل اخر السورة باولها ولا يعلم من عبارته



اجاب بعضهم بان السورتين امم منهما حقيقة وتقديرا وفيه نظر لاجتماع الحقيقة والمجاز والصواب فى الجواب ان الشارح قد صرح فيما بعد بان من بسمل بين السورتين عنده ان البسملة اية من القرآن بل من كل سورة فلا يحتاج الى ذكره اذ لا يعقل ترك اية السورة عندهم الذى ان السورة الواحدة اذا اعيدت فانها فى مبتداه فلا بد من البسملة عند كل القراء وهذا الذى ذهب اليه فى النشر لكن جعل قول الشارح والحكم عام راجعا الى الخلاف بين القراء عترض على الشارح بان السورة اذا كانت مبتداه لا خلاف عندهم فى البسملة والوجه ما ذكرناه لان هذا لا يخفى على احد فالمراد بعموم الحكم عمومه عند البسمل قوله تجنيبه نكثر لا تجبير الذى بالباء للبسملة اى انما نشأ من كثرة الدلايل من الطرفين لا من عدم الدليل وهو الذى اشار اليه بالتجبير قوله ومن ثم لم يتبين الا على التقدير اى لم يتبع الوصل لحمزة ومن وافقه الا على تقدير عدم السكت قوله والسكت محله الوصل اذ لو وقف لا يعقل هناك لا وصل ولا سكت قوله ويجرى فيه احكام الوقف اقول اعترض على الناظم بان احكام الوقف من الروم وغيره جايز فى الوقف هذا السكت مع انه لم يعلم منه لا هنا ولا فى باب الوقف وابراد ساقط لانه معلوم من ذكره فى الطريق الاولى وذلك ان الروم والاشمام انما شرعا للاشارة الى الحركة المفقودة فى الوقف واذا روعيت فى الوقف ففى السكت من باب الاولى لانه اقرب الى الوصل وهو الحركة من الوقف قوله فيرتاى فى البسملة المفهومة من الاصل لان وضع الباب لها لا الضد كما قال الناظم قال وذلك ان قانون الناظم الاستغنا بالضد وما تقدم فى البيت قبله ذكر الوصل والسكت فلم يبق الا الفصل فتقديره ولا نص فى الفصل ولم يرتضه الشارح لخفايه قوله والاضافة لفظية لاضافة مشبهة والفرق فى المعنى فان اسم الفاعل يدل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة وان كان كل منهما مشتقا من الفعل اللازم قوله لكن مفهومه ان لورش فى احدهما نصا وليس كذلك فيه نظر لانه ذكر فيما بعد ان اثبات البسملة لورش من زيادات القصيدة وذلك قوله فلت مرد عليه كانه اجتهاد فى محل النص وابعد من الاصل اقول يرد على ابى شامة فانه قال لم يجعل فى البيت رمزا كما ذكره غيره مالان الى اجعلنا الكاف والحا رمزا لزم ان يكون لورش نص فى التخيير وليس كذلك وان جعلنا



اقول قد صرحوا بان الصفة المشبهة اوزانها كثيرة ومنها وزن فاعل والحال انها مشتركة بين الصفة المشبهة واسم الفاعل الا ان هذا فى بعض الصفة المشبهة يدل على الحدوث وفى بعضها لا يدل عليه بل يدل على الثبوت فاسم الفاعل ضارب يدل على الحدوث والصفة المشبهة حسن يدل على الثبوت وفى بعض الصفة المشبهة ما يدل على الحدوث كالمريض والميت فاسم الفاعل لا يدل على الزمان الا بالقرينة والصفة المشبهة تدل على الزمان بالوضع فالاول كاسم الفاعل والثانى كالصفة المشبهة والكافر والصانع والثالث كالمريض والميت فالمراد بكلام الكاف فى الشرح ما يعم الثلثة بقرينة المقام فى هذا الفن وفى المفتاح بقرينة المقام فى كلام الكاف فى موضع وفى مثل الضارب والصانع فى موضع اخر والظاهر ان الكاف والشانى والحا رمز الثلثة فالكاف رمز الاول والشانى رمز الثانى والحا رمز الثالث فالمراد بكلام الكاف ما يعم الثلثة بقرينة المقام فى هذا الفن وفى المفتاح بقرينة المقام فى كلام الكاف فى موضع وفى مثل الضارب والصانع فى موضع اخر والظاهر ان الكاف والشانى والحا رمز الثلثة فالكاف رمز الاول والشانى رمز الثانى والحا رمز الثالث فالمراد بكلام الكاف ما يعم الثلثة بقرينة المقام فى هذا الفن وفى المفتاح

بالجيم رمز الورش لزم ان لا يكون لابي عمرو وابن عامر خلاف في البسملة وليس كذلك فرد عليه الشارح
بان الرمز ظاهر من عباره الناظم وهذا الذي يقوله كانه اجتهاد في مقابلة النص وقوله وابعد من الاول
يريد التيسير وانما كان ابعد لانه نفى الروايه عنهما مطلقا وقيده في التيسير بقوله فيما قرانا لهم
لا بسمله قيده بقوله فيما قرانا لهم ثم وقع الشارح الاشكال بان ذلك المعنى يمكن مع الرمز ويكون حاصله
ان نقل البسمله لابن عامر والى عمرو دون نقل عدم البسمله ويفهم منه ترجيح الاصل وهو روايه النشر
من عدم البسمله قوله وصرح المالكي بالثلثه للثلثه اى بالوصل والسكت والفصل لابن عامر والى عمرو
وورش وقول المالكي لدي ترك دل على ان ضميرهم للثلثه المذكورين في اخر البيت لان من نقل عدم
البسمله او الوصل لا غير وهذا الذي اشار اليه الشارح بقوله لان من قبلهم مخيم وهنا ابحاث الاول ان هذا
الذي قاله انما يصح ان لو كان نقل البسمله لابن عامر والى عمرو وورش دون نقل الوصل والسكت
ولا دليل عليه فان اباشامه قال وفيها خلاف عنهم اى عن الثلثه جيده وارجح وهذا صريح في ان لا ترجيح
بل قال في اخر كلامه واكثر المصنفين لم يذكر عن ابن عامر الا البسمله وقال في النشر قطع لابن عامر بالبسمله
فلان وفلان ولم يذكر المالكي في الروضه سواه وهو الذي في الكامل الثاني ان الضمير اذا كان رمزا يجب
ان يكون وجه البسمله لورش اشهر منه لابن عامر وابي عمرو وقد قدمنا من كلام ابي شامه ما يدل
على خلافه قوله قال في التيسير في السكت المقابل للوصل هو الوصل السكت من غير قطع
قيده الشارح بالطويل لان السكت لا ينفك عن القطع فان القطع جنس في الوقف ولهذا السكت
دونه وهذا الكلام في غايه الحسن وسياتي في قوله فلا نقض في اخر الباب ما يرد على هذا قوله وهذا
كلام تاكيد الناكيد اى قوله المختار في وصف سكتهم وذلك لان كونه مختارا قد علم من نون السكتة
في البيت قبله كان قال السكت المرجح واما جعل المختار بمعنى الصحيح كما اشار اليه بعد ففي غايه البعد
لاسيما وقد اضاف السكت الى المذكورين فكيف يتوهم عدم الصحه حتى يحتاج الى دفعه قوله ولم يعينها
لعدم سندها المصرح به اى المصنف لم يعين تلك السور الاربع باسمائها بل عبر بالوصف لعدم سماعه
اياها باسمائها وفيه نظر لان المختار عند المحققين جواز النقل بالمعنى فلو صرح به كان سائغا له



ولكن لما اشار اليه بالزهر وهو الاشتهار اغناه عن التعيين قوله اعلم ان البسمله مفرعه على السكت
وان السكت مفروغ على الوصل اقول تفريع البسمله في هذه السور الاربع انما هو للسكات بين السور
لان غيرهم يبسملون في اوائل كل سورة واما قوله والسكت مفروغ على الوصل فان الوقف
فروع السكت فلا للسكوت له واما قوله ان الساكن لم يخش همزة بل كل من وصل فلا فائدة فيه
اذ ليس في القراء السبعة الواصل سوى همزة فان عاصما والكسائي وابن كثير وقالون لهم
البسمله وابو عمرو وابن عامر وورش لهم السكت والوصل فالمنفرد بالوصل هو همزة لا غير الا
ان يحمل على احد الوجهين اى ابن عامر وابي عمرو وورش وقوله مشابهة الاصل يريد بالاصل
كتاب التيسير قوله او صرف براءة بتقدير الاضافة وصح بالمضاف بعده بقوله اى ابتدا سورة براءة
وقد ذكرنا في هذا ان براءة ليس علما للسورة قال صاحب الكشاف براءة خبر مبتدا اى هذه براءة
ويجوز ان يكون مبتدا مخصصها بالصفة ولئن سلم كونها علما فقولهم غير المصروف ينصرف بالاضافة
معناه اذا اضيف الى شيء كقولك مررت باحدكم لا بان يضاف اليه شيء كقولك رايت غلام عمرو
فانه لا خلاف في هذا قوله واذا كان الجواب ماضيا لفظا بلا قد امتنع الفا فلا ضرورة قوله رد
على ابي شامه فانه قال تحذف الفا ضرورة ولم يصب في الرد عليه فان ليس وعسى خارجان عن
حكم الفصل الماضي لتجردهما عن الزمان صرح به النحاة قوله وفي الاجزا خبر من ما بان على عمومه فيندرج
فيه اجزا براءة وبه قال السخاوي في جمال القراء وفيه نظر لان السخاوي لم يقل بالبسمله في اجزاء
براءة ومدها بل في اولها ايضا نقله صاحب النشر عنه وعلله بان كونها نزلت بالسيف انما ذاك
بالنظر الى من نزلت فيه وعن يشبه تبركا وبهذا يسقط قول الشارح ومصادم للتعليل لانه اول
معنى التعليل بالسيف والموول ليس بمصادم قوله وينوجه بتقريره على مذهب المثبت لا على
مذهب الناسخ اقول في تحرك كتابة البسمله ثلثه مذاهب الاول ما اشار اليه الناظم بقوله لتنزيلها
بالسيف وهو مروي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه النسائي مرفوعا عن عثمان رضي الله عنه
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بكتابة البسمله في اول كل سورة ونوقي ولم يامرنا

بكتابتها في اول سورة وانها شبيهة بالانفال فالحقتها لها وروى عن مالك انها كانت سورة
طويلة نسخ منها اولها فاشار الشارح الى ان بسملة السخاوي اي متوجه على قول من لم يجعل في اولها
نسخا لان من يقول بذلك اول براءة عنده كسائر اجزاء القرآن فالقاري فيه مخير بين البسملة وتركها
لقول الناظم وفي الاجزاء خير من تلا واليه اشار الشارح بقوله للزومه التخير بالرفع اي يلزم مذهبه التخيير ومنه
لا يقول به والامر عنده يحتمل ان اول براءة كسائر الاجزاء وان يكون ابتداء سورة فيجري فيه الوجهان بناء على الاحتمال
وقد اشرنا الى ان السخاوي يختار في اولها ايضا وان كان اول السورة واشرنا الى تعليله انفا وبهذا
استثنى براءة لعموم النكرة صح الاستثناء قوله وصلها تلا باعتبار لفظها فان لفظ من مفرد وان معناه
كل من تلا باعتبار لفظها فان لفظ من مفرد وان معناه كل من تلا قوله او ليس قبلها شيء اي قبل التعوذ
قلت وللظهور ذلك لم يتعرضه الناظم لعدم ذهاب الوهم اليه قوله ان المراد بسملة الفصل ولم يثبتها احدا
اول الفاتحة بل هي جزء وفيه نظر فان كثيرا من الذين قالوا بعدم الجزئية كلهم يثبتون لها كما نقل صاحب النشر
ان مذهب الامام احمد وداود والكرخي انها اية من كل سورة وعند مالك وابي حنيفة ليست بآية
من سورة الفاتحة ولا بعض اية وقد ذكر الشارح في شرح هذا البيت ان قراء المدينة وابا عمرو ولا يرونها آية
في الاوائل فالصواب ان ثبوت البسملة لكل قاري اول الفاتحة مبني على كونها مبتداة في كل حال
واصلا ووقفا وابتداء قوله ليلا يرد عليه من بنسخ الخاص المتقدم بالعام المتاخر وهذا هو المذهب المنصور
لحديث الوترين فانه نسخ بقوله بعده استنه هو امن البول قوله ولا يفهم من عبارته عدم البسملة
في اجزاء براءة الا ان تقدر استثنا كالسابق اقول لا حاجة الى الاستثناء فانه يعلم عموم الاجزاء بقوله
تنزيلها بالسيف فانه ليس هذا خاصا باولها بل قوله وقاتلوا المشركين اولى بعدم البسملة من اول السورة
يظهر امر السيف فيه كيف لا وقد رد الشارح على السخاوي في قوله بعموم الاجزاء بانه مصادم لتعليل
المصنف بالسيف قوله وهذا عام خص بما قبله اي الاجزاء ان حملت على العموم خص منه اول براءة
فانه وان كان جزءا الا انه اخرجه قوله ولا بد منها في ابتدائك سورة سوى با قوله اما التبرك فلا امنع
من كلام صاحب النجد قوله وان حمل قوله كان يستفتح على غير الفاتحة توجه نقله اي نقل قول ابن عمر



رضه يعم كل استفتاح سواء كان اول السورة او اي جزء كان بخلاف ما اذا خص بانه كان يستفتح سورة
الفاتحة قوله ووجه التخيير حمل اوله على اولها اي اول الجزء على اول السورة فكما شرع في ابتداء السورة
يتمنا كذلك في اول كل جزء الا ان الابتداء فيه لما كان دون الابتداء باول السورة لانه غير حقيقي
جري فيه التخيير هذا محصل كلامه قوله فاما ان تقدر اوآخر اجزاء او سورة سورا لبوافق احدهما
لا اجزاء لان المعدود لا يوافق المعدود وبالعكس قوله فتصعب صيغة اللفظ لاشعارها بغير المقصود اقول
هذا منع ركيك وغير مطابق للواقع اذ لا فرق في وصل البسملة باخر السورة الباقية واول اللاحقة باعتبار
ولوح ما ذكره غيره من اسناد الفعل الى المخاطب لانه آلاتي بالمنكر فالنقل مجاز عن الاتيان بالبس
مرضيا فقد اثمانية اوجه في كل اية بين ابين فاس ووقوع الاية بين الابتين على وقوع البسملة بين السورتين
وفيه بحث لان الاية الواقعة في البين ربما كانت بحسب المعنى متعلقة بالثانية فيحسن وصلها بها بخلاف
البسملة لانها بسملة الثانية مطلقا فالقياس مع القاري قوله ولو قال فلا تكفن لكان اسد
لما يلزم من نفي السكت نفي الوقف دون العكس اقول رد عليه صاحب النشر بان هذا لم يقله
احد وكلام الائمة لا يخالف القاري اقول هذا الرد منه مردود نقلا وعقلا اما نقلا فان ابا شامة وابا عمرو
في التيسير عبرا بالقطع وهو جنس يصدق على الوقف والسكت والسخاوي لما ذكر لفظ الوقف او لا ردفه
بلفظ السكت بعده واما عقلا فان المحذور انما هو بثبوت ايهام ان البسملة للاولى وهذا الايهام
موجود في السكت وان الوصل في هذا الباب مذكور في مقابلة السكت كما تقدم فان قلت فذكر الوقف
محل فلم قال السكت اسد فانه يدل على ان ذلك ايضا سديد قلت لما ذكر السكت قبله والباب ليس
باب الوقف حمل على الوقف لغة فيشمل السكت وتبعه بعض نبهة الشباب قوله كلام الله واحد بالذات
هذا انما يصح في الكلام القائم بذاته تعالى كالعلم والقدرة واما لفظ المفصل على الاي والسور لا يعقل ان
يكون واحدا بالذات قوله والاول اولى لان الثاني مخير للخلاف لاحتماله ان يكون اول سورة فتجب البسملة
كسائر السور وان يكون من الاجزاء فيجوز تركها والثالث يخير التخيير لان اولها منسوخ فالابتداء او
باول براءة كابتداء بسائر الاجزاء فالقاري مخير قوله ويرد عليه الرمز اي ما كتب في اولها سورة براءة

التخير

وفيه نظر لان ذلك محدث لم يكن في المصاحف العثمانية قوله فاستدلال مكي بكراهة العقيقة للعقوق اقول
استدل مكي على كراهة وصل البسملة باخر السورة لحديث العقيقة وحديث ذم للخطيب فرده الشارح
بان ما في الحديث ليس مما نحن فيه لان كراهة العقيقة نشأت من العقوق وكراهة فعل الخطيب للوصل
وهؤلاء البسملون في اوبل السور الاربع لم يصلوا هذا مراده وفيه نظر لان مكي شبه المسئلة بالبسملة
اي كره هناك لما ذكر كما يكره هنا والجامع بينهما وجود المحذور وان كان احد المحذورين مخالفا للاخر على
ان ذم الخطيب لم يكن للوصل بل للاتيان بالضمير كما دل عليه اخر الحديث قوله وهؤلاء ما وصلوا
وعدلوا من قبيح الى اقبح لان احد وجوه البسملة الوصل اقول يريد ان وصل البسملة بلا او بويل اقبح
من وصل السورة بلا او وصل الصبر بويل وفيه نظر لان الجار في بسم الله يتعلق بمقدر مثل ابتدي او اقرا
واشباهه فاذا وصل بلا او بويل فذلك انما يتوجه الى ذلك المقدر ولا معنى له بخلاف ما لو توجه
الى اخر السورة فان قبحه ظاهر يدرك ذلك بالدوق قوله بل تاء الفاضحة هي سورة براءة وانما تاء الخ اقول
عليها لانها خالية عن البسملة كتابة وتلاوة سورة ام القرآن وقول قصي امتهنني خندف والياس الخ اقول
اي قصي بضم القاف وتشديد الياء من اجداد النبي صلى الله عليه وسلم واسمه زيد والد عبد مناف والياس
ابن نضر من اجداده وخندف بكسر الخاء المعجمة لقب امراة الياس واسمها ليلى وقد روي ان خندف
هامة العالم ذكره صاحب الكشاف في المفصل قال الجوهري الهامة رئيس القوم ثم في البيت شذوذان
احدهما زيادة الهاء والاخر وصل همزة الياس وفي الاصل همزة قطع قوله وكتبناها بالسين لشبهة
اللفظ اي لقوله فيما تقدم وبالفظ استغني عن الضمير ولو كتبت بالصاد لاحتاج الى ان يقول بالسين له
قبلا قوله كذا ما علمنا عبارة هذا الوجه قال من تقدمه من الشراح قوله مالك يوم الدين كانه اقول
قال بالمد لان التلفظ به قايم مقام ذلك ورده الشارح بان ذلك انما يكون اذا كان الضد
معلوما وهنا ليس كذلك لاحتمال ان يكون في مقابلة ملاك كعالم مع علام وهذا الرد مردود اما
اولا فلعدم مجي ملاك ولين سلم فالضد المعتبر انما هو الذي واقع في طريقه لقوله في ما تقدم
وهن اللواتي للموانى نفيتها لاكل ضد قوله قبل علم السين من التلفظ باعتبار الكتابة قاله ابو شامة اقول



ورده الشارح بان شرطه الذي شرطه ان نظم الاستغنا باللفظ دون الكتابة وهذا الرد مردود
لان الشارح قد ذكر هناك ان هذا الاستغنا في الاثبات والحذف جلي وفي الابدال خفي وهذا
للقا قد زال هنا بالكتابة هذا الذي اراده ابو شامة ورده الشارح بان شرطه الذي شرطه
الناظم الاستغنا باللفظ دون الكتابة وهذا الرد مردود لان الشارح قد ذكر هناك ان هذا
الاستغنا في الاثبات والحذف جلي وفي الابدال خفي وهذا الخفا قد زال هنا بالكتابة هذا
الذي اراده ابو شامة قوله وان كانت في الفرش وخصها للخلاف ذكرها مطلقة لقرينة الخصوص اقول
نحو قوله في البقرة وخفف كوف بكونون لانه ليس في القران غيره بكونون المدد مختلفا فيه قوله
وقد اختلت هذه القاعدة في مواضع كروف اقول الناظم قد لا يساعده على التصريح فيشير الى المقصود
في بعض المواضع اشاره منها ما ادركه الشارحون ومنها ما لم يقدر عليه احد من المواضع التي
ادركوه ما قاله الشارح في روف قال الناظم في سوره البقره وروف قصر صحبة حلا قال الشارح
هناك دل على عمومه لفظ الصحبة وحذف السلام من روف ومن المواضع التي لم يقدروا على حلها
ما اشار اليه بقوله وقد اختلف في وعدنا جميعا اتفع الشراح ومن تقدمه على اشكال لفظ جميعا الا
قوله امن وعدناه وعداهنا وقوله او نزينك الذي وعدناهم لا خلاف في قصرهما وانا اقول قوله
دون ما الف حلا يدل على عدم الخلاف فيهما لان قوله حلا ترجيح لحذف الالف فيدل ان اثباته
جايز مرجوح فلا يرد الموضعان اذ لا قايل بالالف فيهما وذلك لدلالة الالف على القواعد والاشارة
ولم يقع في الموضعين مواعده بل اخبر الله ورسوله بالوعد للمن من عمل صالحا ووقوع العذاب
في الدنيا لمن كذبه بخلاف قصة موسى وبني اسرائيل ولهذا نظاير خفي عليهم وجه المراد ويشير
الى كل واحد في صنعه قوله كاسم الله الرحمن الرحيم يريد بلفظ الرحمن لانفاق المصاحف على حذف اقول
الف وقد استثنا في شرط ثبوت القران في اول الكتاب الى معنى الرسم التقديري فراجعه
قوله ملك انما صفة مشبهة الصفة المشبهة لا تشتق من فعل متعد الا بعد تنزيله منزلة الفعل اللازم اقول
قوله ولا حذف للزوم اي ليس اصله مالك حذف منه الالف لدلالة اسم الفاعل على الحدوث

قوله معنى الاشمام هنا خلط لفظ صوت الصاد بالزاي اقول الاشمام هنا احتراز عن سائر
المواضع فان الناظم ذكره في اربعة مواضع في كتابه لاربعة معان الاول هنا والباقي خلط حركة بحركة
كقيل وغيض ونظائرها في ان الحركة في اوائلها مركبة لجزء الاول اقل الضمة والاكثر الكسرة الثالث
اخفاء الحركة بحيث يكون الحرف بين المتحرك والساكن كما سيأتي في لا تامنا الرابع ما يأتي مع الاشمام
من ضم الشفتين في باب الوقف ولم يذكروا مقدار الصاد مع الزاي لكن قياسه على قيل وغيض
يدل على ان حصة الصاد اكثر وكذا لفظ الاشمام ينبئ عليه قوله قيل الاولى ان يلفظ بكسر الهاء
ليؤخذ منه الضد لان الكسر ليس ضد الضم فاين له ابو شامة ورده الشارح بان اللفظ لا يفيد
لاثر ان البيت بكل من الضم والكسر وهذا الاير د عليه لانه قال لو قال بضم الكسر ليس ولعله
اراد ذلك وسبق لسان حالة الاملاء سهوا قوله وان تعمد على الغرنية نحو يخسف بهم فان
ادغام الفا في الباء انما يكون في حالة الوصل فلا حاجة الى القيد وكذا رفع ادم ونصب
كلمات انما يظهر في حالة الوصل وعكسه وبالياء نادى فف اذ لو لم يقل كان للحال معلوما
لان الياء تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين وفيه وقف صرح بالوقف بجواز ثبوت هاء
السكت في الوصل ايضا كما في مالية وسلطانيه قوله وساوقفك على قراين الثالث هو
ما يخص الوقف وقوله لغوضه تماما لحاجة اليه لظهور القراين في اكثر المواضع في باب الوقف على الرسوم
قوله ومن هنا علم ان الصلة واولا يا اي من وجوب الواو في المتصل وهذا لغو من الكلام
لان قوله وصل ميم الجمع دليل قاطع لان الصلة عبارة عن اشباع الحركة بحيث تتولد منه حرف مجانس
تلك الحركة قوله بدهما ثلثة اي قبل همز القطع بالثلث مد آت لابن كثير وقالون ودورش الف
واحد لابن كثير وهو المد الاصلي والفان لقالون واربعة او خمسة لورش قوله قبل فرادورش
يوهم التخصيص قاله ابو شامة ورده الشارح ردا جميلا ولو قال وافق ورشهم لم يعلم او افق الاقرب
او الاعد هذا ايضا قول ابي شامة قوله وهذه من فوايد التقرير السابق فانه ذكر هناك انه
قد ينفي عن قيد الوصل او الوقف اذا دلت عليه قرينة قوله او فاصلة على المولى الاخير بكسر الهاء

لو ذكره



الاشمام هنا احتراز عما سائر
المواضع مما يجب حفظه

لو ذكره في اول السورة تارة بقول المد في الاول وتارة الاخير والظاهر انه يريد بالاول الاجمع وبالاخير نافعا
ثم رايته كذلك نص عليه في باب الامالة قوله وجه الضم انه الاصل يريد الضم مع الصلة لان الكلام فيها وقوله
كعليها ومنهن اي كمازيد الالف في التثنية والنون في جمع المؤنث فان الضمايركلها من باب واحد
قوله وجه التخصيص بهمزة القطع علته بعلتين الاول التمكن من المد فانه اصل ورش الثاني في الفرار من التقاء
الميم بغير حركتها اي الفتحة والكسرة لان مذهب ورش النقل في كل ساكن آخر وانما كان حركة الميم
الضم لان الميم حرف شفوي يجانس الضم قوله ووجه الحذف والاسكان علته بثلاث علل بكثرة
الدور وعدم اللبس لثبوت الالف في التثنية فلا لبس به وبمراعاة اصولها والمراد بها الاسماء الظاهرة فان
الضمايركن يات عنها وليس فيها اسم ظاهر آخره واو وقبلها ضمة ولما حذفت الواو اسكنت الميم لان
الضم كان للاشباع بخلاف الهاء لقوة اي لقوة الميم وهاالضمير حرف خفي وقوله ولم يجيء في للوقف
وان كان اثقل استغناء بالادغام اي ادغام النون في النون نحو منهن وانا قوله واختيار
الاسكان لانه يتضمن الجمع بالمتفق اي موافقه وهو الميم قبل حرف ساكن فانه وان حرك للتقاء
الساكنين فاصله السكون قوله اذ الملاقي ساكن محقق احترازا عن ساكن مدغم كما في روايه البزي
فظلتم تفكهون وكنتم تمنون الموت فانه بالضم والصلة تقدم من كلام الشارح الاشارة اليهم
وللفرع المختلف فيها وهو الذي اشار اليه بقوله وبعد الهاء كسر فتى العلامع الكسر قبل الهاء او الياء
ساكنا وللعين ضد الكسر المذكور لابي عمرو ولان ضد الكسر عند الاطلاق الفتح ذكر الوصل لهما
زيادة ايضاح والا فهو معلوم فيما بعد سوقوله وقف للكل بالكسر محملا قوله وخص من عموم قوله
وقف للكل عالكسر حمزة لانه تقدم في قوله عليهم اليهم حمزة وله بهم الى اه هذا وقوله اليه اشار
بقوله محملا اي محتمل النظر فيه نظر لان المذكور صريحا لا يحتاج الى النظر والحق ما قاله من تقدمه اي محملا وجوه
القراآت في هذه المسئلة لانه قد طال كلامه فيها كما تقدم في امين وامنا اي في شرح ذلك البيت
والهاء منسوبة الطرفين اي طرفي الهاء وهما الكسرة ما قبلها وكسرة اليم بعد ما قوله فتختلف اصلان
هما ضم الهاء واليم وصل اصل وسوكسر اليم لالتقاء الساكنين قوله ومناسبان وهما كسرة الهاء

للبيان ان كلا منها قبلها وكسر الميم بعدها قوله وجه ضم الهاء والميم فيه موافقة اصلين هما ضم الهاء والميم ومناسبة
الضمين ومخالفة اصل هي عدم الكسر للالتقاء الساكنين قوله وهي لغة الاخوال اي بني سعد اخوال
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضاعا قوله ووجه كسر الهاء وضم الميم موافقة اصل هو ضم الميم و
مناسبة بين حركة الهاء والياء والكسرة قبلها ومخالفة اصلين هما ضم الهاء وكسر الميم لالتقاء الساكنين

## باب الادغام الكبير

قوله وصناعة اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل اورد عليهم الاخفاء ثم زاد فيه
ما ازاله بهذا التعريف مالم اجده لاحد قال سيبويه الادغام ان تضع لسانك موضعا واحدا لا يزول
عنه ويمضوا عنه بنوة واحدة قوله واسبابه اي موجبه وما يجيزه تماثل اذا اتحد النوع كادغام الدال
في الدال اوتشارك اي في المخرج كالنون مع الباء اوه تلاصق وتلاصق حرفين اعني ان لا يكون بينهما
فاصل بحرف او تقارب في المخرج كالثاء المثلثة مع المثناة قوله وموانعه مطلقا حرف قوي
كالتنوين دون الصلة نحو انه سو لضعفه لسقوطه في حال دون حال وبينهما للحذف نحو من يقل طربان
الوجهين في امثاله والتشديد نحو فتم ميقات ربه والنقض نحو جئت شيئا وزوال المد نحو آمنوا وعملوا
والبنية المقصودة نحو قردد لكونه ملحقا بجعفر ومراعاة الحركة نحو كنت ترابا فان الفاعل جزء من الفعل لا يجوز
حذفه وليس البناء نحو سر اذ لو ادغم التبس سر او عرض كما يأتي في واللاي بئس وتقدير
الانفصال نحو انا نذير لصورة الالف وان لم توجد في اللفظ او تعذر اعلاله نحو آل لوط عند من
يعلله به واجتماع المثلثات نحو طلقكن ولزوم سكون الثاني نحو فررت منكم وسبق الاخفاء نحو هل لك
كغرة والحلقي نحو فلا جناح عليكم قوله سمعة سكن مشددا انتهى الى محرك مختلف قوله هذا شبيه
الوجدان بخلافه كيف وقد نقلنا عن امام النحو سيبويه ان الادغام يجعل حرفين حرفا واحدا بحيث
يرتفع عنه اللسان بنوة واحدة والتحقيق ان التشديد كيفية عارضة على الحرف بعد الادغام كالكيفية
العارضة في المركبات المخالفة لكيفيات البسائط قوله ومخالف بالاربعة اي اربعة اوجه اي
ما تقدمت من التشارك والتقارب والتجانس والتخالف واما التلاصق فهو شرط في الكل قوله
الكبير سوان يكون الاول متحركا ثم يسكن قوله اختلف في وجه التسمية قيل هذا وقيل لكثرة وقوعه



اوله لصعوبته او لشموله الانواع الستة قوله وعدل عن الثاني المثلثة الى الموصوفة اي لم يقل الادغام الكثير
لان الكثرة في مقابلة الوصف فيتبادر منه الانفراد بفتح الهمزة قوله ولو ضم اليه بقية المختلفات
سمي ادغام بيت طائفة والصافات والزاجرات والتاليات فان حمزة وافق ابا عمرو فيها
قال ولا يردان لو ترك لكونه اعلالا اذ هي فيه ابدال النون ليخف النطق لان الميم شفوي كالباء
ولا ادغام فيه فان قلت نفى عنه الاخفاء وقد صرح في باب التنوين ان لا بد فيه بعد القلب من الاخفاء
مع الغنة قلت الذي نفاه ان يكون من دون قلب والحاق البدل ساكن كما في الاخفاء فلا تنافي
بينهما قوله وبقي اذا ادرج عن قوله اذا اقرأ في الصلوة لانه قرأ فيها قوله لا دليل عليه لو لم ينقل
في التيسير الا ذلك قوله والناظم نسب الادغام الى ابي عمرو ولم يصرح به كالتيسير الا انه صرح به في
الهمزات كن ونسبه الى ابي عمرو واحمل ذكر الادغام ونسبه الى ابي عمرو مصرح به هنا وفي
التيسير وانما المصرح به هناك انه كان اذا ادغم لم يهمز وهذا الذي اراده الشارح بقوله بشرط
علم منه الخلاف لانه يدل على انه اذا لم يدغم يهمز قوله وقطبه ابو عمرو جرى مجرى العام المخصص
كما في قوله كاسيه ظللا واحمد لوى حافظ بلا قوله الكسائي لانه سوى في قوله وادغم باقيهم
بعد قوله كاسيه ظللا فان نافعا وافق ابا عمرو في الادغام فلم يكن الادغام في كل موضع لابي عمرو وهذا
وجه الشبه بالعام المخصص واما قوله واحمد لوى حافظ بلا هو ان امالة الخلف في همزة المكسورة
وهاءه وجها واحدا فلم يكن خلفه عاما قوله المدغم في الكبير مرسوم اي سواء كان في كلمة او كلمتين
قوله والمقدر مرسوم كما ورقموها فان الاتصال بين الشاء وان كان مختفيا في الكلمة
الا ان الشاء فاعل ليس من اجزاء الفعل قوله والمقدر جا بالرسم والحذف كان و
عن فان قلت الاتصال المقدر ظاهر في الحذف نحو عن فانه متصل ظاهرا وان كان في التقدير
منفصلا لاستقلاله عن ومن واما اذا كتب على الرسم منفصلا كان لم فاي معنى للانفصال
المقدر قلت هذا مبني على اصل ذكره في شرح الرائية وهو ان اصل كل كلمة ان تتصل
عن طرفيها ففي عبارته تسامح اذ لو كان متصلا نحو عمن كان في تقدير الانفصال الا ان الرسم

منعه **قوله** وفي المرسوم مقدر اي بحرف المدغم لوجوده في الكتابة وهذا الكلام فاسد لان الرسم في الكتابة لا مدخل له في تحقق المدغم وعدم تحققه لان مناط التلفظ لا الكتابة **قوله** اي ادغم السوسي عن ابي عمرو ليس ذكر السوسي بنا على كلام الناظم اذ لم يتقدم الاذكر ابي عمرو بل بنا على ما نقله من ان اقرا الناظم اذ لم يتقدم وقع في رواية السوسي **قوله** وجه تخصيصها كثرة الحروف والحركات باعتبار الاصل واللفظ اي قبل الادغام فصار سبع فان مناسككم بحسب الاصل ثلث كلمات مضاف ومضاف اليه واللام المقدرة وكذا سلككم كما اذا اشار اليه بقوله فعل ومفعول وفيه لان اللام المقدرة والفاعل المستتر لا مدخل لهما في تثقيل الكلمة المذكورة **قال** والاول اقوى اي باعتبار ان ما قبل المدغم ساكن متحرك والثاني قوى لان ما قبله وان كان ساكنا فهو حرف مد بخلاف الثالث فان ما قبله ساكن صحيح **قوله** وقيل اظهر الباقي لتلابيع الاعلالان في الخشوا اي في اثنا الكلمة ومحل الاعلال اواخر الكلم ولذلك كثر ادغام كلمة في اخرى هذا محصل ما قاله الفاسي ورده الشارح بانه لو لم يدغم ليس للادغام في تلك الكلمات المذكورة في الخشوا المحقق لانها مضاف ومضاف اليه مثل مناسككم **قوله** ولاغلب الاعلال مخصوص جواب عن قوله وحله الاخر غالبا اي ليس كل اعلال كذلك لوجود معتل العين والفاء **قوله** والفاء لمعنى العموم لان ماشرطية او موصولة في معناها تدل على اللزوم وفيه تكلف والاظهر ان العموم مستفاد من قوله لابد حتى لو فرض عدم وجود الفاء لكان المعنى بحاله **قوله** واندرج في قوله من مثلين اللهم ان ثم خصصها في بابهما فانه قال في المتقاربين واسقط الاولى في اتفاقهما وفي المختلفين وسهل الاخرى في اختلافهما سما **قوله** ويلزم منه ان يكون نحو آمنوا وعملوا وفي يوسف غير مماثلين اورده على قولهم اتحدا مخرجا وصفة لان المخرج وان كان متحدا لكن الصفة تحا مختلفة لان احدها ساكن والآخر متحرك وليس بوارد لان الصفة لم يريدوا بها كل صفة بل ما له دخل في القوة والضعف كما اشار اليه الناظم في بحث المخارج بقوله بمشهور الصفات واما الحركة والسكون في الحرف فلا اعتداد بهما لا سيما السكون فانه عدمي **قوله** الغيران ان اتحدا ذاتا **اقول** الذات قد يراد بها الماهية مع التشخص كزيد مثلا والغيران بهذا المعنى لا يمكن اتحادهما لاستحالة

كون

كون الشخصين شخصا واحدا وقد يراد بها الحقيقة بدون التشخص وبهذا المعنى يصح ذلك فان زيدا وعمرا يتحدان في الانسانية **قوله** او اندرجا تحت الاسم كالواو الساكنة مع المتحركة فان كلا منهما حرف علة على زعمه **قوله** فان اتحدا مخرجا او صفة او تجاورا فمتماثلان سيأتي تفصيل ذلك في باب المتقاربين فان التقارب جنس لكل واحد **قوله** وانما منع التشديد لما يلزم من الدور ان فك الادغام **اقول** الدور توقف الشئ على ما يتوقف عليه ولو فك الادغام الاول ليدغم المدغم فيه في الحرف الذي بعده لم يكن هناك توقف شئ على ما يتوقف عليه فالحق في التعليل ان يقال ان الاولى لما استحق الادغام وجب ادغامه واذا ادغم استحال ادغام آخر والا لاجتمع النقيضان لان للمدغم فيه يلزمه الحركة والمدغم يلزمه السكون وقوله لا سيما عند البصريين لان المدغم فيه شرط ان يكون اقوى عندهم **قوله** وليس الاظهار هنا مقابلا للادغام ومن ثم افتقر الى علة زائدة **اقول** هذا الكلام فاسد لانه صرح بان اللام في الوجهين للعهد ولا شك ان المعهود الاظهار والادغام والتعليل انما زيد لبيان عدم وجوب الادغام كما هو اصل ابي عمرو وفي وجوب ادغام المثلين عند ارتفاع الموانع **قوله** واصله العشب الرطب والوجه في الاستعارة للحديث ميل النفس الى كل منهما **قوله** وهو الاظهر سيما الوسط العلة في عدم الادغام في الامثلة الثلثة كون المدغم فيه محذوف في حكم الموجود لا سيما في المثال المتوسط وهو قوله وان يك كاذبا لان حذف النون لا موجب له سوى قصد التخفيف **قوله** وقيل اورده ترجيحا لادغام المختلف قلت ليس كذلك للفرق السابق قائله ابو شامة ورده الشارح بان المرجح شرط ان يكون من ذلك النوع وبين البابين بون بعيد فان الياء في يبغي من نفس الكلمة وهنا ليس كذلك **قوله** اظهار قوم آل لوط بالاضافة **قوله** كما قيل الحروف حال المفعول لان الناقصة لا مصدر لها هذا مذهب بعض والمحققون على انها كسائر الافعال والسند لوا عليه بقول الشاعر يبذل وجلم شاذ في قومه اتقي وكونك ايانا عليك يسير **قوله** واندفع بهذا قول من قال بنا في حكمة اللغة من الابحاث مع ابي شامة فانه ينكر ان يكون اصل اهل لان الهو العدول من الحرف السهل الى الثقيل لا يجوز ونه فرده الشارح بان

بان الصغير دليل قاطع لا القياس المذكور على ان العدول من الخفض الى الشبيل ثابت في قائل فان اصله
الياء عدل منها وجعلي بالهمزة بدل الالف قوله فامتنع حمله على هرقت ولما قال ابو شامة القياس على
هرقت فاسد لان وقوع الهاء بدل الهمزة معقول بخلاف العكس رده الشارح بان هذا ليس
قياسا بل قانون من قوانين الصرف قوله قيل ما ذكر الثاني مانعا قال ابو شامة قول الناظم و
قد قال بعض الناس من واو ابدل لم يذكره لكونه دليل الاظهار لان بها يصلح مانعا كالمذهب
الاول لان المانع تكرر الاعلال وهذا مثل قال به الناظم على انه ليس مانعا كالاول وانكب
الشارح في رد هذا القول مالا يرضيه مناظر فانه رده بانه يحتمل ان يكون مقاربا فيقع فيه الاعلال
وانما قلنا ليس بشيء لانه خلاف الواقع مناف لظاهر قول الناظم وقد قال بعض الناس من
واو ابدل قوله مع رفع توهم الاخلال اقول يريد انه لو اقتصر على ما رواه ولم يذكر مذهب الغير لتوهم
من نظر فيه انه لم يقف على مذهب الغير ولم يات بالمسئلة بتمامها قوله فادغم خبر المبتدا والفاء
زائدة هذا عند سيبويه وجوز الاخفش دخولها على خبر المبتدا مطلقا والشاهد بقول الشاعر وقائله
حولان فانكح فتاتكم ٭ واكرومة الحيين خلو كما هيا قوله والشارية موهمة اي اسم الاشارة
في عبارة التيسير توهم خلاف المقصود لانه قال كان ابن مجاهد يأخذ بالاظهار وغيره بالادغام وبذلك
قرات ولفظ بذلك يشار به الى البعيد وقد اشار به الى القريب فمراده وهموشي في غاية البعد
لان قول التيسير الادغام سوى القياس لان ابن مجاهد وغيره على ادغام باقي يوم لا يبقى للوهم
محلا قوله واحتج بالدور الحكمي اي من منع ادغام واو سوالمضموم دليله لزوم الدور الحكمي و
حاصل ما استدل به ان لا يدغم الا بعد السكانه واذا السكن صار حرف مد فامتنع ادغامه كانوا
وعملوا وهذا ليس دورا مصطلحا لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه وجوده الآن انه لما كان
الاسكان للادغام صار سببا لعدمه سماه المصنف دورا حكميا كما في السخاوية بشبه الدور قوله
والناظم حيث شرع في آل لوط ببيان العلة الصحيحة لم يلزم هنا فانه هناك اشار الى ان
الاعلال يصلح ان يكون علة الاظهار لو صح عن ابي عمرو نقله وانما قال شرع لانه دليل مذهب

الغير

الغير فلا يلزم بيانه قوله وبالاولين فارق الاولين الاولان الضمير والالف في الها فارق الاولين
اي المثالين الاولين من الاربعة المذكورة وهي العفو وامروخرى يومئذ لانهما اسمان ظاهران
وبالاخيرين الثلثة سواالتقوى بالواو والفا في نهو وليهم فمي يومئذ قوله وقيل لان الواو وقف
عام دلان الضمير سوالها وحدها كما في به وله وانه وانما زيد الواو ولما انفصل الضمير عاد اله قوله
اواصلها التشديد فاسقطت هذا راي من يقول لما انفصل وضع على عدل الاوزان وسوالثلاثي
ثم حذف نظير سيد وميت قوله اولئلا يلتبس بها اي ترك الادغام لئلا يلتبس الادغام بالتشديد
الاصلي ورده الشارح بان هذه العلة موجودة في الامثلة المذكورة فلا يتجه هذا ثم قال
المثال الرابع ضمير مونث ربما قيل انه اثقل فلا يلزم من جواز ادغامه جواز ادغام هو ومن
قوله الكلام موضع ابدال الهمزة يا ساكنة عند ابي عمرو واصل الكلمة يا الهمزة بعده يا ساكنة
حذف الياء لنظرها وانكسار ما قبلها على القانون ثم ابدلت الهمزة يا ساكنة على غير قياس
لان القياس جعلها بين بين قوله قيل مثل هذا لا يمنع كمل لهم اشار الى ان السكون فيه
وان كان عارضا الا ان الفرق ان قل سكون بنا فهو اقوى فلا يقاس عليه اللهم وفيه
نظر لان سكون الامر ليس عارضا لانه مبني الاصل كذا وضع اللفظ وكانه توهم عروضه لكونه
مبنيا من المضارع قوله اجاب عن الثاني بان ذات الياء عارضة لما انقلبت منه كما توهم الواهم
ابو شامة واجاب في الرد فان التيسير صرح بان البدل عارض قوله وعلم من هذا ان او
ليست بمعنى الواو كما قيل قاله ابو شامة والقياسي والحق ما قالاه وقد دل عليه كلام الشارح
ايضا وسوقوله عرض عليه سوالان وهما ان كانت الياء ساكنة كان الواجب الادغام
الصغير وان كانت متحركة كان الواجب ادغام ابي عمرو لاجتماع المثلين محصل الجواب ان
السوالين ساقط فان قلت فاوجه قوله او بمعنى بل كما قاله السخاوي قلت انما اعرب
عن السكون لانه من باب الادغام الصغير وليس مما يحن فيه فلا وجه لذكره هنا قوله قيل وعوض
الذات لا يحتم كيحل لكم اقول هذا قاله ابو شامة اي لو كان العوض مانعا مطلقا لم يجز الوجهان

فيه لان الحذف عارض هنا كما ان وجود الياء عارض هنا لكونها بدل الهمزة و تحصل الكلام الفرق
بين العروضين لان هنا اصل الحرف عارض و هناك عدمه و اليه اشار الشارح بقوله لانه عرض
اجتماع اى اجتماع المثلين عارض قوله و لم يعلل في البيه الا بالثاني و هو عروض ذات الياء
لانه صرح بانه بدل قال الشارح و ما ذكره بعده بانه لو ادغم لاجتمع ثلث اعلالات قوله
بل مانع اخر وليس من تتمة الاول وفيه نظر لان قوله لم يدغم لان البدل عارض وقد عضد ذلك
ما لحق هذه الكلمة من الاعلالات صريح في انه ذكره تتمة ولذلك لم يتعرض له الناظم وقوله كما تقدم
اى في دليل من منع ادغام واو سوالمضموم وآل لوط قوله فان قلت فانكير ان يكون هذه
هي الياء المنقلبة غرض السائل انها اذا كانت منقلبة ولم تكن عارضة كان القياس وجوب
الادغام اجاب اولا بان منعه اولا ثم تنزل بان لو سلم ذلك كان المانع تعذر الاعلال قوله
وقيل سبب الاظهار عدم اجتماع المثلين اقول قائله ابو شامة محتجا بان قراءة ابي عمرو و
تسهيل الهمزتين بين فلم يجتمع هناك بالت والرد عليه ظاهر كما بين عليه الشارح باب
ادغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين قوله وترجمته بالمتقاربين مجاز من قبيل تسمية
الكل باسم الجزء اقول جعل المتقاربين قسما من الاقسام للهمزة ثم بنى عليه ما بنى وفيه نظر اما اولا
فلان المتقارب جنس لما لم يكونا مثلين فهو جنس للاقسام كلها واما ثانيا فلان لفظ
والكل انما يعقل في المركب وليس الامر هناك كذلك بل الكل انواع للمتقاربين اما مخرجا او
صفة كما يظهر في مسائل الباب بعد التامل في كلام الشارح بل قوله في البيت الاول وان
كلمة حرفان فيها تقاربا ثم ايراده لمسائل بعده صريح فيما ذكرنا من كون التقارب جنسا
شاملا قوله للهمزة المخففة بادغام المتقاربين وهي الجيم والسين والضاد والدال والذال
حرفان فيها تقاربا بالسمية مبنية بكسر الباء دالة على الفعل المقدر قوله في كلمة اصطلاحية قد
تقدم في مناسككم ان المضاف والمضاف اليه كلمة واحدة عند القراء وكذا الفاعل والفعل
والمفعول اذا كان ضميرا متصلا قوله والهاء للتاء اى في قوله وقبله ولكان الظاهر عوده الى

الحاف

الى الكاف لانه اقرب الا انه محال لان الكاف هو المدغم فيه فلا يعقل ان يكون
قبله حرف فضلا ان يكون متحركا وهذا ما اراد بقوله لتونيه المنع قوله لا كما توهم تاكيده قائله
ابو شامة واصاب الشارح في الرد عليه اذ لا مجال للتاكيد قوله لا كما قيل تخلل بين الكاف
وحروف الكلمة الاخرى قائله ابن سي ورد عليه بوجهين واصاب في الرد ثم اورد على جوابه عن
الثاني بان الالتزام مشترك بان الصلة ايضا في حالة الوقف معدومة فلا تخلل في الوقف
ودفعه بان الواو من نفس الكلمة والمحذوف من حروف الكلمة فكيف ملحوظ بخلاف الكلمة الاخرى
اذ لا تعلق لها بالاولى في حالة الوقف قوله ولا يتمشى هذا اى الوجه الثاني وهو ان يكون ادغام
طلقكن احق ولولى من ادغام خلقكم اذ لو كان الامر كذلك لما اختلف في ادغامه وخلقكم
وتظائره لا خلاف فيه وفيه نظر لان الناظم قال ادغامه اولى وقال في البيه ما قرات
الآية والتعليل ظاهر في انه اولى من الجمع المذكر لان التانيث انضم اليه ومن رجع الى هذا
يعلم ان ادغام طلقكن اولى من ادغام خلقكم لان الغرض منه هو التخفيف فحمل كلمة كان
اثقل منه فهي احوج الى التخفيف وقد اعترف برجحان الادغام فيه في الاخير قوله وكلمتين
حالهما الظاهر ان يكونا ظرفين اى مهما وجد الحرفان في كلمتين قوله على الشروط الاتية
هي الموجودة في البيت الذي بعده والمانع ذكره مفرقا سيأتي مواضعها والظاهر من
عبارة الشارح ان هذه هي الموانع والمذكور في كل مسئلة بعده وهي الشروط قوله
والمفهوم هذا بما تعين ذكرهما في اثناء الباب اشار الى ان ذكر هذه الموانع فائدته الاشعار
والا فكل مانع ذكر في المثلين مانع هنا من باب الاولى لان ادغام المثلين اولى وهما اقوى
ولذلك المفهوم هذا بما تغير سكون ما قبل المفتوح في اللام والراء على ما بانى واليه اشار بقوله
للحقتين وقوله بعد او للحقة علة لقوله وسكون ما قبل المدغم مطلقا فانه مانع مطلقا
اى حرف كان قوله ولم يوت قبل الوسع اى في قوله تعالى ولم يوت سعة من المال
قوله وهو ضمير الكاف عرفه الى الابعد قرينة الترجمة العربية هي لفظ في الكاف بعد سوى انه

بين ان الكاف مدغم في القاف كما ان المتقدم كان ترجمة ادغام القاف في الكاف قوله
اغتفر زخرج لذ نيك اى لكثرة الحروف وتكرار المثلين قوله واورد عليه الاجماع على اظهار فاصبغ
عنهم بالاولى اى لو كان اجتماع الهمزة والعين يوجب الادغام فاصبغ عنهم اولى بذلك لان
الهاء فيه ساكنة والساكن اقرب الى الادغام من المتحرك لاحتياجه الى الاسكان اجاب
بالفرق لان هناك كثرة الحروف مع تكرر المثلين واليه اشار بذيتك لكن لا يخفى ان الحروف
في الكلمتين متساوية في العدد انما انفرد زخرج بتكرر المثلين قوله اقبل اى جعل قبل كل واحد منهما
اشار بلفظ اقبلا الى ان الالف في اقبلا للاطلاق لا للتثنية فلا يتوهم ان فيه ضميرا راجعا الى
القاف والكاف وليس المعنى عليه لان المجعول قبلهما هو الحرف الساكن والله اعلم قوله
فلا يخرنك قولهم البعداى لما امتنع ادغام فوق كل ذى علم وتركوك فانما لسكون ما قبل القاف
والكاف كان يخرنك قولهم اولى بالامتناع لوجود الحنف في النون كما تقدم في يخرنك كثرة قوله
وقيل لاتصال تنفش الشين المدغم فيه بالنون فاصله الفاسى ولم يرتضه الشارح لان المناسبة
تعتبر بين المدغم والمدغم فيه لا بينه وبين المناسبة لكن قد نقله صاحب النشر عن الداني ايضا
قوله والتقدير لفظا سيلا للاسين سيلا لعندا اى لا معنى لقولنا الشين مدغم عند السين بل مدغم في
الشين واذا قدر لفظا سيلا ارتفع المانع قوله والمانع منع على تقدير ادغام الصوت اقول منع
بعض رواة الادغام ادغام الضاد والشين فرده الشارح بانه منصوص عن ابى عمرو فلا وجه لرده
والذى تحمله المانع سوان شرط المدغم فيه ان يكون اقوى كما ذهب اليه نحاة اهل البصرة ولا
اعتداد به لان المدغم لم يذهب بكليته بل استثقاله وكبته بالقيه مع الادغام واليه اشار
بقوله والصوت مظهر ثم ابطل قول من قال الموجود سوالاخفاء لان ما قبل المدغم ساكن
صحيح وهذا الابطال سيأتى في قول الناظم وادغام حرف قبله صح ساكن فان قلت
ادغام الحرف في مقاربه انما يكون بعد قلب المدغم ليكون مثل المدغم فيه فاى معنى لهذا الكلام
قلت القلب في ذاته دون صفته قال سيبويه اذا ادغم الطاء في الدال يجب بقاء الاطباق

لكن

لكن بعض العرب يذهب الاطباق وكل عربى قوله هو متعلق بمدغم فحذف للتنالى لا الكون اقول
يريد ان الجار في زوجت متعلق بمقدر لان قوله بعين ومدغم يدل عليه ولا يجوز تعلقه بالمكون اذ لا
معنى لقولنا سين النفوس كائن في زوجت قوله الخلاف اذا ذكر يجب لمراوان ينتش عن
رجال طريقه رنا عن طرقه اقول قد سلف ان الراوى قد يكون له رواة وتلك الرواة هم الطرق الى
الراوى فان نظم له طريق مخصوص الى كل راو من الرواة ومدين ليس طريق الناظم الى السوسى
بل طريقه ابن جرير قوله وبالادغام قرات اخذ باحد الوجهين جواب سوال وهو انك اخبرت ان صاحب
التيسير نسب الادغام الى ابى عمرو وقال في النفوس زوجت بخلاف عنه فما معنى قوله وبالادغام
قرات اجاب بانه اختيار منه وان كان الاظهر ايضا له به رواية قوله وقول بعض الشارحين
اختلف فيه هذا الشارح لم اقف عليه ومحصل كلامه ان ابن البزيدى نقل عنه الادغام وابن مجاهد
الوجهين ورده الشارح بان هذا مخالف للرواية لان الناظم لم يروه عن ابن مجاهد ومخالف
للطريق لان الطريق السوسى عند الناظم ابن جرير واذا نسب الادغام الى من ليس طريقه والخلاف فيه
الى من ليس يروبه عنه توهم ان الاظهار طريق الناظم وهو باطل واليه اشار بقوله غير مطابق
مع الايهام قوله ويصح الابتداء ادنى تخصيص جواب سوال اى اذا كان سهل غير معين فيكون
نكرة الى نكرة فيكون المبتدا نكرة صرفه اجاب بان ادنى تخصيص قوله ولو قال وافعلا لكان
اولى لصدقه على القول دون الفعل وفيه نظر لان قوله تعالى من يعمل عملا صالحا وفى الحديث الاعمال
بالنيات شامل للقول والفعل قوله والهاء للسوسى لا لابى عمرو للعموم اراد ما عنه فلو عاد
الى ابى عمرو لزم ان يكون للدورى ايضا ادغام وفيه نظر وذلك انه ذكر في قوله فتى كلمه عنه
مناسكم ان الهاء لابى عمرو ثم قال واختصاص الادغام بالسوسى وقع في الاقراء فالاولى عوده
اليه للتوافق الضمير والسوسى ايضا لم يتقدم له ذكره قوله فان قلت فقد احالها على حروف الدال
في قولها وفى غيرها فما حالها في الشرط الذى للدال وهو قوله ولم تدغم مفتوحة بعد ساكن ومحصل
جوابه انهما لما كانا متقاربين مخرجا واتفقتا في بعض المواضع دون بعض فان قلت قوله قربه منها

اى التاء من الدال بناء ما تقدم من قوله هما من مخرج قلت القريب هنا فى الحكم وهو الادغام لا فى المخرج - ووقف على لام التعريف فى قوله وآت ذكره الاحسن ان يقال افرد لام التعريف عن مدخوله لوزن البيت والا فلا وقف لان اللام فى مقابلة الف مفاعيلن فى القطع قوله وادغامها اضعف اى من ادغام الاولين للاجحافين احدهما حذف الياء والآخر ادغام التاء قوله بخلاف دنك للتخفيفين اى بخلاف المثلين الاولين فان ترك الادغام مع خفة الفتحة والسكون فيهما ضعيف الا انه لا اجحاف مع الادغام لعدم اعلال آخره قوله ولم يوت سعة مظهر بالاتفاق لاشتماله على المانعين للادغم الاول الفتحة مع السكون والثانى الاجحاف فان قوله حذف الياء، للكنين للالف كما قيل لرجحان التحويل على الزيادة اى لو قلب الياء الساكنة لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الالف لالتقاء الكنين ثم يكسر الجيم للدلالة على الياء لزم زيادة العمل وكثرة التغيير بحذف حركة الجيم ثم كسرة مع تقديم من الاعلال قوله وان اعتبرت اتصالها علت بحذف العين كاللام اى كما علل ومن ينبغى وان يك كاذبا بحذف لام الفعل قال ولا تعلل بالخطاب لذلك اى لتناقض اول هذا خلاف ما ذهب اليه الشارحون ولا بد تفصيه تحصل وذلك ان الكلام فى كلمة حيث فانها مشتملة على الخطاب والنقص فصار سبب الاظهار والتناقض انما يعللان فى الاتيان بالشئ ونقيضه فاى ضرورة بنا فى اعتبار التاء متصلة واخرى منفصلة قوله وينبغى ان يضم الى ثقل الكسر ثقل التانيث ليقوى السبب وقد علم من طلقن اول فيه نظر لان اعتبار التانيث فى طلقن ظاهر بخلاف حيث فان الكسر وصف سواء العلة التامة لان كون مدلوله مؤنثا لا دخل له فى الثقل والخفة اللذين عليهما مدار الادغام وعدمه فانا لو فرضنا ان التاء المكسورة فى لغة العرب للمذكر كان للحال على ما هو عليه الان وقوله عوض له ثقل معنوى لا معنى له قوله فينسقط ولا يسقط بضم الياء فيهما الاول على بناء الفاعل والثانى على بناء المفعول قوله ويلزم اظهار واذكر ربك لان الراء اذا كان مكررا يلزم من ادغامه ادغام حرفين وليس له اصل فى كلام العرب

قوله

قوله واللازم ضعيف كان الاحسن واللازم باطل لان ادغام الراء فى الراء اجمع عليه قوله ومن اصحح بان الراء قلبت لاما ثم ادغمت رد قوله بان القلب ضرورى فى ادغام المتقاربين الا انه انما يكون فى احرف يجوز الادغام فيه لا فى كل حرف واليه اشار بهدم القاعدة قوله وضعفا حال من ندغم اى كون مسجلا حال من فاعل ندغم او مصدرا قال بهما ابو شامة ورده الشارح لان قوله ثم النون ندغم فيهما على تحريك فيدل له وبين القيد والاطلاق تدافع بحسب الظاهر وان كان المعنى صحيحا لان الاطلاق عائد الى التحريك كانه قال اى حركة كانت قوله لان الاولى عنابرة ولا حركة للاخيرين اول لما علل ادغام قال بان حركة ما قبل المدغم دلت عليه اشار الى عدم العلة فى الامثلة المذكورة لان حركة واو يقول فى الاصل الضم واما واو الرسول والف الابرار فلا وجود للحركة فيهما بوجه ثم رد قول ابن مجاهد بان الالف لما كان اخف جاز الادغام معه لتناقضه بان الابرار لفى نعيم لوجود الالف مع عدم الادغام قوله وقيل لقوة المد فيهما ويرد عليه الاخيران هما رسول ربهم وان الابرار لوجود المد مع عدم الادغام ثم رد قول من قال علة الادغام كون الحركة منويه قبل الالف قال لتناقضه بيقول رب وقول من قال علة الادغام كون الالف حرفا خفيا لتناقضه بان الابرار لفى نعيم وقد تحرر من هذه الابحاث ان العلة كثرة دور قال فى الكلام دون غيره قال واغتفر حذف الغنة لما ياتى فى الصغير اول الذى قاله فى تعليله فى الادغام سوان النون لما ذهب ذهب غنتها او زيادة التخفيف قال ولا ترد النون لكثرة المناسبات بين الميم والباء دون النون قوله المحض يسكن مثل المدغم لكنه لا يقلب قلت لانه لو قلب وجب الادغام كما فى ان نبوك قوله لا يجوز ابدال همزة تا صلا لئلا يلزم سناد التاسيس تكرر منه هذا الكلام فيما تقدم مرارا اشرنا الى ان التاسيس عبارة عن الف قبل حرف يكون قبل الروى فلا يكون فى الكوانى وتبديل ذلك الالف وذلك التبديل هو الذى يسمى سنادا بكسر السين قوله انما قبل انما عدل عنه لئلا يوهم انه مع الادغام افضل من الاظهار وهو فاسد لان موجب الادغام

طلب الخفة فلا حاجة الى هذا لان حرف المدغم فيه انتقل بالنظر الى ما قبل الادغام قوله قيل
الكاف منفصل عن الابرار متصل بما لتكتب قاله ابو شامة ورده الشارح بانه متخصر حينئذ
في الابرار بخلاف ما اذا كان الكاف للتشبيه فانه يعم وغيره مثل النادر بنا يمكن ان يجاب عنه
بان اراد الابرار ونحوه كما في قوله لشماء الى كما لياليس فانه اراده ونحوه الا انه لم يصرح به لانه
يعلم من علة الكثير الكما قوله والروم في الوقف اي لم يرم احد في المظهر وصلا واما حال الروم في
الوقف فسيأتي بيانه في باب الوقف قوله ومن فصل بالتشديد اي بين ما اذا كان لم يكن
قبله حرف مد او ضمة فانه يشبه وفي غيره لا كما نقله عن صاحب المفتاح فلا استغنا بالضمة
المجاورة والواو قوله وقد سمع من فصيح العرب اي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صاحب
النشر الادغام الصحيح هو الثابت عن قدماء الائمة وانا اقول اذا ثبت عن القدماء ابو عمرو
صاحب اللغة فرأى على كعب في العربية من سيبويه واقرأ به فاي وجه للعدول وان كان
حجتهم كونه مخالفا لقاعدة الصرف فهو فاسد الا ترى انهم يقولون ابى يأبى شاذا بالفاهم مع
انه لم يقرأ الا به في القرآن الكريم باب هاء الكناية قوله وسوف اي تاخير ذكر سورة البقرة
الى الفرش لان هاء الكناية اصل من الاصول لاختصاص له بالبقرة قوله وهاء السكت
وتاتي موضعها بالنصب على نزع الخافض اي في موضعها وهي سورة الحاقة قوله خلافا للجماعة
اي اللغة لانهم يضمونها بعد الكسرة رعاية لاصلها قوله والحق بها هذه اي هذه في اسم
الاشارة توصل قبل المتحرك نحو هذه ناقة الله وتحذف عند الساكن نحو هذه النار قوله
فصارت انثا اي الصلة في هاء المؤنث ولم تحذف هذه الالف في الوقف كما حذفت
الواو والياء للفرعية اي فرعية المؤنث الاحسن ان يقال لئلا يلتبس بها المذكور لان
في الوقف كلها ساكنة قوله ثلثة متفق بين ساكنين لا صلة اتفاقا وكذا اذا
كان قبله متحرك بعد ما ساكن متحركين موصولة اتفاقا وقبله ساكن بعده متحرك
ابن كثير بالصلة دون غيره سوى حفص في فيه مهانا قوله كما اطلق اي الناظم في قوله قبل ساكن





فانه يشمل الساكنين والمتحرك الذي بعده ساكن قوله مستقلا او مضافا اليه ضده اي
الاسم المظهر فان ابا في اباه اسم مظهر عند الزجاج مضاف الى الضمير او مثله اي ابا
ضمير مضاف الى الضمير ايضا او معمود اي الضمير بان يجعل ابا عما دا للضمير او مبنيا له هذا لم اجد
في كلام احد والذي نقله ابن الحاجب عن الاخفش ما نقله عن الخليل وقوله او جره
على راي الكوفيين الذي قاله ابن مالك وغيره عن الكوفيين ما نقله عن ابن كيسان
وفائدة ذكر المتفق الاعلام بكونه متفقا عليه وليتعين منه المقابل للاسكان وسواكنه
مطلقا لان ضد الاسكان في اصطلاحه هو الفتح قوله او لم يصلها اي ابن كثير في مثل قوله
فيه اختلافا مما قبله وبعده ساكن اذ لا فائدة لوجوب حذف الصلة عند ملاقاة
الساكن والبه اشار بقوله وكذلك الكل فيما قبله متحرك اي وبعده ساكن قوله وهذا
اولى من جعلها فعلية بقدير وصل الذي قبله بان ينال وصل ما قبله السكين للتناسب
اي لتناسب هذه الاسمية المذكورة بعدها وهي وفيها معه حفص قوله وسوف ان لغيت
الظرف وعلقته به اي اخو ولا جر حفص ان لم يجعل معه خبرا بل ظرفا لغوا تعلقه باخو ولا
وان جعله خبرا فاخو ولا بدل قوله وهذا موضع انانيه اي كان موضع ذكر انانيه
مناسبا مع فيه مهانا كحفص لانه خالف فيه اصله لانه قراه بضم الهاء وكذا قوله عليه الله
في سورة الفتح وفيه نظر لان موافقة حفص لابن كثير فيها في الصلة فلو ذكر انانيه لتوهم
انه بالصلة ايضا وليس كذلك قوله وقيده بالمتقدم يريد ان الاسكان مذهب الفتح
وهنا ذكره في مقابلة الكسر فكان الواجب تقييده اجاب بان قبل الهاء مكسور
في الامثلة واذا كان قبلها كسرة فالهاء مكسورة قوله وقد استوعب اوجهها اي وجوه
القراء في الامثلة لان قراءتها لا تخلو عن الاسكان والكسر بصلة ودونها والكل مذكور في
البيت قوله لامتناع الروم للمتحرك اي قول الداني الهاء في الوقف ساكنة اجماعا لا
بمنع جر بان الروم في الوقف لان الاسكان في الوصل لغة قوله الا على وجه حقره لضعفه

عنده وذلك الوجه ذكر في الوقف لان الاسكان اذا كان ما الضمير قبلها ضم او كسر او واو
او يا، قوله قاعن لغط الخلاف اقول ان القاعن قد تخلف عنه في مواضع اعتمد فيها
على القرينة منها قوله في سورة الانعام وقل في المضمر خلف يعني صلا فان ان القاعن
تقتضي ان يكون الخلف للوسي وهن لانه المتصل به وليس كذلك لان شعبة معه و
نشير الى القراين في مواضعها ان شاء الله قوله وذكر باعتبار العضو او النقل جواب
سوال اي اذا كان اللسان معناه اللغة فلم لم يؤنث المسند اليه اجاب بانه اراد
به العضو او لانه منقول عن اللغة الى معنى آخر وهو النقل اي ظهر وبه النقل الوجه وانشر
وهذا كله تكلف لان اسناد الفعل الى مؤنث غير حقيقي يجوز ترك التانيث فيه وكانه
اشار الى المختار وهو التانيث اذا لم يكن هناك فاصل قوله ومن العرب من يسكن
ها الضمير هم بنو كلاب وبنو عقيل قوله كما ذهب اليه صاحب المغرب بفتح الراء المشددة
كتاب في النحو لابن عصفور قوله ولو كانت لينها الاخفش اي لو لم تكن لغة لقال
الاخفش ان ما في البيت من الاسكان للضرورة وقوله وهو دليل الاستعمال
لا الجواز فلا يضره بضم الباء على بناء المجهول اي لا يحمل على الضرورة وقوله وتحمل الضرورة
على الاخرى اي على لغة من ليس هن لغته وفيه نظر اذا لا يتم الاستدلال لان قائله
ربما كان ممن ليست هن لغته قوله ما استخف بالسين المهملة والخاء المعجمة
قال الجوهري الاستخفاف العقل رد على قال توهم من سكن الهاء انها وقف اعراب
وانما استبعد لان صاحب القراءة امام العربية ولا حاجة الى هذا فان اباعمرو انما
تلقى القراءة من عدد التواتر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاي محل للوهم وانما نشا
ذلك الوهم من قول من يقول وجه القراءة بان الهاء لما جعلت محل الباء من اخر الكلمة
اجري عليها حكمها واراد بالباء، يا الضمير كما في غلامي قوله ووافق الرسم صريحا لا تفاق
المصاحف على عدم الياء، ومن قرا، بالصلة فقراءته توافق الرسم تقديرا وقد سبق

في اول

في اول الكتاب ان التقدير ما يوافق في المعنى الرسم التحقيقي ولا يناقضه هذا محصل ما ذكره
الشارح في شرح الرائية ويدفع الاشكال في مثل الصراط و مالك يوم الدين لا تفاق
المصاحف على الصاد وحذف الالف قوله كالجمع عليه اراد بالجمع مثل له وبه اذ لا صلة
لفظا فيها مع ان كل القراء يقفون بالصلة اذا التقى الساكن بعده قوله على لغة من قال ومن
بقي بسكون القاف لان الياء لما حذف بالجازم صار القاف آخر الفعل ثم رد قول
ابي علي ان تقف مثل ان كتف بفتح الكاف وكسر التاء، وفيه لغة سكون التاء فحمل على تلك
اللغة ورده الشارح بوجوه كما ترى ورده الناظم ايضا بان ما قاله ابو علي لا يوجد له نظير
لان حنفصا ليس من اصله سكون ما الضمير وما رده الشارح بان حنفصا قد اسكن الهاء في مواضع
من القرآن وارجه وفيه نظر لان امثل الناظم لا يغفل عن مثل بل رده قول ابي علي انما يتوجه على قوله
سكن الهاء ثم القاف لان هذا لا يوجد له نظير وما استدل به من قول الشاعر لم يلده ابوان فليس
منه وتحقيقه ما قاله ابن الحاجب واوضحه شارح كلامه ان الهاء في يئسه ها السكت حركت
في الوصل وذلك ان الياء لما حذفت بالجازم عوض ما السكت عنها ثم اسكن القاف فالتقى
ساكنان فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين ثم اختار قول عبد القاهر ان الهاء ضمير مفعول
ولما حذفت الهاء سكن القاف لانه آخر الكلمة ظاهرا فعل فيه الجازم قال الشارح ابن
الحاجب انما لم يجز ان يكون ما السكت لانه يلزم تحريكها في الوصل فهذا الذي قال الناظم
انه لا نظير له وانما رد الشارح لان الهاء في القرآن وارجه ما الضمير فلا يرد عليه قوله ويرد عليه
صلة يوده ونحو اي لو كان عدم الصلة لاعتبار الياء المحذوفة لكان في يوده ايضا لان الياء
منه محذوفة قوله وسوارج للطلب اي لو كان مرفوعا لكان فاذكره جزاء ولا يحتاج الى
تقدير مفعول فيه لان الجزء صفة المبتدا لا بد من قيامه به ولا يمكن بدون التقدير واما قوله
فالفاء زائدة وقد سبق ان الاخفش يجيز دخوله الفاء في الخبر مطلقا قوله او محذوف
اي مفعول فيه يدل عليه ان وقوع الطلب بدون هذا التقدير جزاء جائز وليس كذلك

وان قاله بعضهم وقد اشرنا الى بطلانه قوله هذا تضمين التضمين عند البلغاء ان يضمن شعره
شيا من شعر غيره او من شعر نفسه في قصيدة اخرى واراد الشارح به تعلق البيت
الثاني بالاول فان اللام والهمز من تمام قرا القصر في البيت الاول قوله والصلة واو وهذا
الف بخلاف السابق اي من قرا يرضه بالصلة والصلة واو وان كان المحذوف الفا
بخلاف ما تقدم من الامثلة فان بعد المحذوف سواليا وكذا الصلة قوله وليس طريقه اي كما
ليس طريق هشام عند الناظم لان طريقه اليه الحلواني قوله او ظرف مكان اي قبل
شك لا يخفى ركاكة هذا التقدير قوله ساكن لا ضده لتفريعه اي كونه مذكورا تبعا لان
كلامه في نفس الهمز وعدمه لا في حال من احواله من حركة والسكون لم يذكره فكان اولى
قوله وسكن همزهن النقطة لم تقع في هذا الكتاب ولكن ذكر في سورة الشعراء الايكة
اللام ساكن مع الهمز وفي سورة صاد ليقع نه سكون همزته ياض قوله وذكر الكسر
للباقين لخروج البعض عن الاصل هذا جواب عن سؤال وان المحتمل في الهاء الضم و
الاسكان والكسر ولما تقدم الاولان لم يبق الا الكسر اجاب بانه ذكر لان بعض الباقين
خرج عن اصله وهو ابن ذكوان وقد ذكره فيما بعد قوله وقد ذكرت تقدير تخفيف وون اول الحرة
بفتح الهاء وتشديد الراء ارض ذات حجارة سود والجمع بالواو والنون انما يكون اذا كان
الاسم علما لاولي العقل وانما جاز في قلة وثبة لان الواو والنون على العوض عن المحذوف
وكذلك مرة حذف منه التاء، وقال الشارح التخفيف فيه تقديري وكان توهم ان اصله
احرة بالهمز حذف منه الهمز وليس كذلك لانهما لغتان كما ذكره للجوهري فالحق ان التخفيف
فيه لغطي قوله ومنع ابو علي هذا الوجه وسلم ابن مجاهد اليه مع نقله اياه قوله رده على ابن مجاهد
مردود وذلك بان انقل لك كلام ابن مجاهد ليظهر لك ذلك قال ابن مجاهد منع ابو علي
هذا الوجه والقراة ثابتة حظ والوجه فيها ان الهمزة بكسرة التغيير فيها بخلاف سائر الحروف
وهذا الكلام في غاية الحسن قوله ومذهب ابو علي يقتضي صحة ما علل به الذي علل به الشارح

سوان



هو ان الوجه الكسر مع الهمز جعله كحرف العلة لانه معدود منها وحرف العلة لا يكون حاجزا
فكان الهاء وليت كسرة الجيم واما الزامه ابا علي فلانه عد الهمزة الف فانها في حكمها ولم
اقف على كلامه ابي علي فان صح ان علل بثلاثة امثال فالذي اورده عليه الشارح
وارد لانه اطلق الهمز على الالف لقربهما منها لكن لابي علي ان يقول وجه الشبه كثرة
التغيير فيها مثل حروف العلة للحاجتي لا يكون حاجزا كيف لا والهمزة حرف شديد لا
يمكن ان يكون خفيا والشارح ايضا لم يعده في الحروف الخفية في بحث صفات الحروف بل من
حروف العلة قال والعلية اي الهمزة والالف والواو واليا، قوله ولا يلزمه من عدم
اعتبار حجزها عدم اعتبار سكونها اول لما وجهوا قراة ابن ذكوان بان الهمزة لم يعد حاجزا اعترض
عليهم ابو شامة بانه كان يلزمه الصلة حينئذ لان ما قبل الهاء في حكم المتحرك فكان الواجب
الصلة وبان الهمزة لو قلبت ياء والياء حرف خفي كان للمختار ضم الهاء فمع الهمزة التي تشبه
الياء من باب اولى وبالنقض بانبيهم فانه مثل ارجه في سكون الهمزة وكسر ما قبله اجاب
الشارح بان عدم الاعتداد بالحجز لا يستلزم عدم الاعتداد بالسكون ليلزمه الصلة
وعلى تقدير ابداله يا لا يجب الضم كما سياتي في انبيهم قال الناظم هنا وبعض بكسر الهاء
ليا يحو لا واما ان ابن ذكوان لم يكسر الهاء في انبيهم مع ان الهمز فيه مثل الهمز في ارجه
فظاهر لانه جار على الاصل والكلام في توجيه ما خرج عن ذكر الاصل قوله يظهر اثره في الروم
والاشمام فان المتحرك سكون وقف يجري فيه وجوه الوقف باب المد والقصر
قوله لا على ترتيب التلاوة لسبق الهمزة اي على حرف المد فلو طان ترتيب التلاوة ملحوظا
لعدم باب الهمزة ولما اعتذر بعضهم بانه انما قدم المد على الهمزة لانه اخر الهمزة المؤدى
المجتمع وسو مناخر عن مد بما انزل اليك رده الشارح بان العكس اولى لاصالة المؤدى
فان قلت اذا كان العكس اولى فلم اخره الناظم او النية وقد ما باب الهمزتين قلت
قال الشارح هناك لان اجتماعهما اوغل في التخفيف بخلافه هنا فان النظر الى وجود الهمزة

لا غير قوله ولا عبرة لمد الملتقين لغوعيته والاعتداد على الادغام لوقوعه في رب العالمين
اقول فيه بحث لان المراد بالمد الزائد على الاصل كما صرح به وذلك الزائد انما
يوجد فيه حالة الوقف وايضا قوله لغوعيته لا معنى له لان لمد الملتقين وامثاله
ليس فرعا شيء بل باب برأسه كما ذكره في قول الناظم وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن
وايضا قد قال في باب ذكر الهمزتين انما ذكر باب الهمز بعد المد لوقوع يؤمنون بعد الملتقين
فقد اعتد به هناك قوله وحروف المد بحي الاصالة هذا القيد لاخراج الهمزة فانها تقلب
كثيرة حروف مد قوله ولا يكون ما قبلها الا من جنسها وهذا احد من قولهم لا يكون ما قبلها الا
مفتوحا للابهام اى لانه يوهم ان اتصال الفتح شرط وليس كذلك يظهر ذلك
في وقف شيئا ونحوه ثلث الفات اوازيد فان الالف الثانية وما بعدها لا يجاورها
الفتح وان كان الانتهاء بالآخرة اليه قوله ويصدق اللين على حروف المدودون
العكس لاستلزام وجود الخاص وجود العام دون العكس اقول فيه نظر لان الالف
دائما حرف مد واو واليا يكونان حرف مد اذا انضم او انكسر ما قبلهما وفي اللين يجب
فتح ما قبلها فلا يمكن الاجتماع فهما متباينان في الاصطلاح قوله جرت بجبها كالاجسام
فانها تنقل كيف شاءت او تنتقل بخلاف الاعراض فانه لا يمكن انتقالها قوله
والالف اصل حروفها للزومها الشرطين فيها السكون وكون حركة ما قبلها
من جنسها قوله ومن ثم كانت اندى صوتا منها لو قال ولانها اندى صوتا لكان احسن
لان كونها اندى صوتا لا يتفرع على لزوم الشرطين بل يصلح دليلا على اصالتها قوله
واحذر الشياع فتحة ما قبل اللين ومده في غير منصوص احترازا عن مد عين في اول مريم
والشورى كما سيأتي فانه منصوص قوله ويكون ملفوظا او مقدرا اى السكون الملفوظ
نحو نستعين والمقدر كما في وقف حمزة في مثل شيأ لان الالف الممدودة لا تسكن
بعدها قوله واداة التعريف عاقبت الاضافة اى قامت مقامها يريد اللازم في قوله



اوالواو قوله واسكن باقي حملا على المقابلين بما الضمة والكسرة يريد ان الياء اذا كانت مضموما
او مكسورة تحذف بخلافهما بخلاف الفتح فانه خفيف لم يجر العادة بحذفه لكن حمل هنا عليهما قوله
كما شذ في بقي اى الفتح فان اللغة في مثله بقي على وزن رمى يرمي وعلى وزن علم يعلم شاذ و
لذلك لو فتح القاف لحسن لانه اللغة المشهورة وتخلص من تكلف الحمل وذلك لانه على ذلك
التقدير يقلب الياء لانفتاح ما قبلها ثم يحذف الالف لالتقاء الساكنين وفي اطلاق الشذوذ
عليها نظر لانها لغة طي وبني عامر قوله ومثل هذا القول طرف ابن الحاجب اقول ذهب ابن الحاجب
ومن وافقه الى ان ما يتعلق بالاداء كالاماله ومراتب المد ليس متواترا ووجههم ان مراتب ما يتوافق
على الاداء لا يمكن تحققه على وجه لا يحتمل الزيادة والنقصان ورده الشارح بما حاصله ان
التحقق في المراتب والكيفيات لا يلزم منا على وجه القطع واليقين بل يكفي في الجملة باعتبار
غلبة ظن القارئ لان المسئلة تتعلق بالعمل ثم قال من قدح في هذا التحقق فليقدح في الحديث
الذي رواه ووجه الشبه ان الثمرة ليست موجودة عند التابر وسوء وضع طلع نخل الذكر
في الانثى كالبدر في الارض وقد سماه ثمرة ولم يكن هناك في العرف ثمرة وفيه نظر فان
ما في الحديث من المجاز باعتبار ما يؤول اليه كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وكقوله صلى الله عليه وسلم
من قتل قتيلا فله سلبه الا ان شبهة ابن الحاجب ساقطة لان نقله وجوه الادائم الذين
نقلوا القراءات فمن اين جاز تواتر احدهما دون الآخر والمسئلة من قبيل التجويد والناس
فيه متفاوتون قوله والنصب ارجح للطلب قد تقدم مرارا ان الطلب اذا وقع خبرا لابد له
من تاويل لصحة فلذلك رجح النصب قوله فليس كذلك على الاصلي والمد الاصلي ما لا يمكن وجود
حرف المد بدونه قوله ولو بينه كما في النشر لكان احسن الذي في النشر جعله اربع مراتب
لكن لم يبين مقدار كل مرتبة قوله واطولهم مدا في هذا النوع هذا يوهم بان المتصل ليس كذلك
وليس كذلك قال صاحب النشر المد في الغريبين لا صحابه بلا تفاوت الا ان يراد
بقوله في هذا النوع المد عند ملاقاة الهمز ليشمل المتصل والمنفصل قوله وهذه الرتبة الاخيرة

عاريه عن الوقعيه وهي لطامه الزائده على المتصل واصحابنا فيه في الرابعه اقول فيما فعله
نظر فان هذا المد سوا القصر بعينه فلا وجه لعده مراتب المدود ولذلك نبه عليه ان من
له هذا المد في المنفصل هم في مرتبه الرابعه في المد المتصل لان القصر لا وجود له في المتصل
لاحد ولذلك سقطت الربته الخامسه منه قوله وعلم القصر من قوله قبل هذا وابو شعيب
وغيره قد دخل فيه الدوري رد في هذا المقام على ابي شامه فانه قال لم يذكر في التيسير
القصر للدوري فالقصر من زياده التصدير قوله اول رتب المتصل الف وربع والمنفصل الف
اقول اول كلامه واخره صريح في نقصان المنفصل عن المتصل سوا قيل بالربع او بالنصف
وكلام صاحب النشر مخالف له فانه قال الربته الاولى الفان وقيل الف ونصف
والثانيه ثلث الفات او الفان ونصف والثالثه اربع الفات او ثلاث
ونصف والرابعه خمس الفات او اربع ونصف قوله واختياري في الغريبان مه
مذهب عاصم لانه الموافق لاختياري في الربته اقول انما كان في الربته مخيرا لانه الوسط
المختار من كل شئ لا عبد له بين طرفي الافراط والتفريط هذا الكلام وفيه نظر لان
مذهب ورش وحمزه لاشتماله على زياده المد العرفي السباع واكثر حروفا فيكون اكثر ثوابا
قوله وتغليبا لجهه اللفظ اقول يريد انه اختار في المتصل مذ عاصم لان في القراءه لفظ الكلمه
الثانيه متصل بالاولى وان منفصلا بالكتابه ولفظ الكلمه هو المعتد به فهو كالمتصل قوله
ولانا ثير للهمز في الف الفصل لعروضها لما كان من القواعد ان يمد عند ملاقاه حروف
المد الهمزه بينه ان ذلك في الحروف الاصليه واما الالف بين الهمزتين انما زيدت للفصل
لا غير فلا يزاد عليها ثم رد قول من قال يمد لهشام اذا دخل بقوله ويلزمه احد الخلاف
لقالون وابي عمرو لانهما موافقان له في ادخال الالف قوله وتاوم متصل وهاانتم
محتمل اقول انما كان محتملا لان من قال هاوه للتنبيه فالمد فيه منفصل عنده قد مر ذو
المد فيه على المد وذي القصر على القصر ومن قال هاوه بدل عن الهمزه فحكمه عنده حكم مثل



الانذرتهم فالمد الف بلا زياده وهذا المد ليس من المتصل ولا من المنفصل وسياتي الكلام عليه
في سوره آل عمران فان فيه كلاما طويلا اطنب فيه الشارح قوله ومن قرا بهمزه
واصح القارئ بهمزه واصح كما في مثل جاء امرنا ابو عمرو وقالون والبزي وفي غير
المفتوحين ابو عمرو ووصح قوله لان القوي ينسخ حكم الضعيف القوي الهمزه الثانيه
الموجوده والساقطه الاولى الضعيف قوله والطلاف لفظي وحاصله وجهان اقول
فيه نظر لان السوسي على هذا ليس له الا وجه واحد وكذا البزي لانهما لا يمدان في المنفصل
فلا يصح قوله والطلاف لفظي قوله وفارق ذكريا لعدم التقدير اي من اسقط همزه
ذكريا وهم حمزه والكسائي وحفص ليس لهم الا وجه واحد لان المحذوف عندهم ليست
من قبيل المسهله بالحذف عندهم مثل جاء بل باعتبار انها لغه فلا يمكن ملاحظه
الهمزه عنده قوله وتعين هنا تعلقه بجمله اي لفظ بعد ظرف تعلق بفعل مقدر لانه صله
ما وفي اطلاق الجمله تسامح لان التعلق انما هو بالفعل وحده قوله لا بد للمتصل من قيد
الاتصال او الجواز يريد بالاتصال استقلال الهمزه كتابه مثل همزه ام لانفصال
الكلمه فلا ينافي قوله ومن شرط هذا الاصل كون الهمزه من كلمه حرف المد قوله ولو قال
وما بعدهم لازم او مغير ما جوازا اقول انما ارتكب هذا الاصل كون الهمزه لاخراج بزي كما
صرح به وفيه نظر لان الكتابه موضوع لما فيه خلاف بين الائمه كما صرح به الشارح فيما
تقدم ونرى مجمع عليه فلا يحتاج الى الاحراز قوله وقاف قوم يوهم الرمز اقول ابو شامه
قال هذا مثل قوله فيما تقدم صفوه قوم وفيه نظر لانه قد تقدم في شرح قوله ومن
كان ذا باب له فيه مذهب فلا بد ان يسمي شمندان لا يتوهم ان المذكوره فيه رموز



وهذا الباب مخصوص بورش وظاهر عباره الناظم ترجيح القصر حيث ذكره اولا ونص
عليه آخرا حيث قال وابن عشير وغلبون ظاهر بقصر جميع الباب قال وقولا قوله
وليه التوسط اي دونه ولذلك نكر قوما ولم يعين ناقله كما فعله في القصر فانه نسبه

الى ابن غلبون امام هذا الفن قوله وجه استثنائه تخفيف النقل باجماع مد الالف الى آخره
قال اقول يريد ان يا السائل منع عن مد ما نقل حركته لان فيها المد المتصل والبا المنفصل
غالبا وسوبا النداء في يا بني اسرائيل والتركيب الاضافي وكونه لفظا عجميا فلو مدت الياء
لازداد الثقل واما الذي قبله ساكن صحيح انما يمد لان موجب المد ضعف حرف المد
عن مجاورة الهمزة فيزاد على مده الاصلي ليتسوى به على معادلة الهمزة ولما ضعف الهمز لما
جاورت الطرف الصحيح لم يحتج الى الاستعانة بزيادة المد واستدل عليه بسكت حمزة
في مثل قد افلح لان الهمزة لضعفها لا تعادل الطرف الصحيح فقطعها عما بعدها قوله والمراد
من الالف الالف الاصلية لان الاولى ليست من هذا الاصل اقول الان اذا كان مستفهما
به فيه ثلاث همزات الاولى همزة الاستفهام والثانية همزة الوصل التي مع لام التعريف
والثالثة همزة آن من نفس الكلمة فورش نقل حركة الهمزة الاصلية الى اللام وحذف
الهمزة للالتقاء الساكنين فيجري ثلثة اوجه لان الالف حرف مد بعد همزة مغير هذا
قياسه الا انه تركه لمانع وهو الجمع بين المدتين والاولى اولى بالاعتبار لسبقها وقوة
سببها وهو ملاقاة الهمز والثابت حرف مد فيجري فيه الاوجه الثلثة هذا الذي قاله
الشاوي وهو القوي وقال بعضهم مد الاولى ليس لملاقاة الهمزة بل لملاقاة ما كان
تقديرا لان لام التعريف لام ساكنة في الاصل والحركة فيها عارضة نقلت اليها
من الهمزة وعلى هذا يمد الفا واصل مد الخ قوله فيعلم من قرينة اولوية المغير بالالغا كانها
كانه جواب عن سؤال مقدر من قال اطلاق المصنف يصدق على الاولى والثانية اجاب
بان المغيرة لما كانت اولى صار ذلك قرينة دالة على ان الخلاف في الثانية بعضهم
الغاها وبعضهم اثبتها واما الاولى فلا خلاف في ثبوتها وان اختلفت في انها
للساكن او للهمزة كما قدمنا قوله ومنعه الصرف اقول المشهور ان الالف والنون
المزيدتان في الاعلام مثل عمران وعثمان علة لمنع الصرف وابو علي الحق الواو

والنون

والنون بهما قوله اطلاقهم استثناءها يعم الوصل والابتداء اقول لفظ ادلى في قوله تعالى
سيرتها الاولى يجري فيه ورش الوجوه الثلثة واما في عاد الاولى فلا لان ورشا يدغم
التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة اليها واسقاطها فلا يمكن مع وجود الادغام تقديم
همزة والمد انما يكون لوجود الهمزة لفظا او تقديرا قوله تعليلهم يقتضي ان يكون الحكم في
الوصل لوجود الادغام الثاني ان يبتدا بحذف الهمزة كذا الولى بضم اللام بعدها
واولان تقدير الهمزة محال ايضا لان ضمة اللام هي حركة الهمزة المنقولة واما
اذا ابتدا مع الهمزة فلا مانع لامكان الهمزة لان حركة اللام وان كانت الهمزة المنقولة
الا انه يجوز ملاحظة الهمزة قوله استدراك اراد ان الناظم ترك استثناء المبدلة من
التنوين نحو ملجاء ودعا في الوقف ولا يرد ما ذكره لان ذاك مخصوص بالوقف
العام لكل القراء والكلام انما هو في مذهب ورش حالة الوصل قوله وحمل المد
على طريقة الترتيل هذا جواب ابن غلبون فانه لما حكم بالقصر ورد عليه ان المدروي عن
ورش اجاب بانه اريد به الترتيل واستبعده الشارح قوله الاستثناء مرفوع على
الاولين هما المد والتوسط اراد الاولين في كلام لا في كلام الناظم لان القصر في كلامه
مقدم قوله مثال اللازم المظهر الان المبدل المحقق اقول لان هم المستفهم الذي تقدم وهو
موضعان قرئ بالابدال لان قراءة بين بين فيها جمع الساكنين وبالتحقيق لان من
قراءة بالنقل وهو نافع الساكن اللازم ليس مظهرا عنده بل مقدرا قوله وذلك اي حرف
المد الثابت قبل الساكن يتحقق في صور منها المظهر المتصل كالنوائح لام ميم نون
وقيس عليها والمركب المنفصل دابة والحاقة والمركب المنفصل السابق الاجتماع معناه
ان يكون اجتماع الكلمتين سابقا على الادغام نحو ان الابرار لفي نعيم واما اذا
سبق الادغام فالوا اظهرنا وقالوا اتخذ الله فلامه هناك بل بحذف حرف المد قوله
اذ غيره محذوف متعلق بجميع ما تقدم يظهر لك من الامثلة بعده وهو المفهوم من كلام

قوله

الناظم لان اطلاق الساكن ثم ذكر الوقف فى مقابلة يدل على ان الساكن المتقدم شامل
للوقف والوصل قوله والاول اظهر لانه المتبادر اليه اقول وقد سبق فى البيت الذى تقدم
وما بعد همز الوصل نقله عن السخاوى ان الالف يمد فى الهمزة الاولى ويجرى فيه الوجوه الثلاثة
قوله وكذا وصل ميم الى غير الساكت اقول فيه بغير الساكت لان الساكت يجرى فيه الوقف ٩٠٠٩
قوله الم احسب الناس لمن قال اى من يثقل حركة الهمزة فاذا سكت عليه فعنه وجوه
الوقف كما تقدم قوله ان اعتبر الاصل مد آلان فيها وقف مد قبل الساكن كسائر الفواتح
وان اعتبر اللفظ اجرى فيها وجوه الوقف لان هذه الحركة ليست لالتقاء الساكنين
بل حركة الهمزة نقلت اليه للتخفيف واما حركة لالتقاء الساكنين لان الفواتح موقوف
عليها وان وصلت لالتقاء الساكنين فيها منتفية واذا كانت فى حكم الوقف عليها يجرى
فيها وجوه الوقف واليه اشار بقوله بجامعه اى لوجود العلة المشتركة كما فى الوقف على
الساكن قوله او من حصر القصر لان الوجوه المحتملة ثلثة فاذا اهمل المد والتوسط
علم ان غير المتصل هو القصر قوله قلت لو اشتهر اما تخير فيهما بعض الشارحين القائل
بالشهرة هو الفاسى والذى اشار اليه بانه تخير ابو شامة وفى رده عليهما نظر اما الفاسى
فان الشارح قد اعتبر الشهرة فى قوله وثالث لم يشتهر عند الناظم وهو القصر فانه صرح
فى ان ما عدا القصر له شهرة وهذا الذى قاله الفاسى واما ابو شامة فانه حكم بان
الوجهين الذين اصلا فى اعتبار الناظم هما المد والتوسط الا انه ابدا اشكالا وهو ان
المذكور فى صدر الكلام هو المد وضده هو القصر من اين علم التوسط ولم يسبق له ذكر
وقد اعترف الشارح به حيث قال والحق ان عبارته مبهمة هذا واما اقول فى دفع الاشكال
والابهام ان التوسط وان لم يسبق له ذكر الان فى البيت الذى بعده قوله وفى
عين الوجهان والطول فضلا هما هذان الوجهان لان النكرة اعيدت معرفة واتفق
الشراح على ان احد الوجهين التوسط ولذلك قال والطول فضلا ولم يقل والمد فضلا

لان

لان المد موجود فيهما قوله لكنه نزلها على احوال الترتيل اى وان قال بالوجوه الثلثة الا انه لم
يقل بها كلها احد بل وزعها على مراتبها فى الاداء من الترتيل والتوسط والحدر قال ولو قال
الناظم وقبل عوضه اقصر اوسط اطلاقا لكان اعم لثنا وله الوجوه الثلثة وهو انص لدلالته على
الثلثة مطابقة بخلاف دلالته اصلا على الوجه الثالث هذا مراده وفيه نظر لانه لو قال ذلك
لم يعلم اصالة الوجهين معا قوله فان كان روايته صير اليه وان كان نظر الموقوف
عليه اى ليس بحجة يعتمد عليها كالحديث الموقوف قوله وقول ابن ذكوان بالمد المنفصل والالف لين
اى المد فى الوقف مثل مد الحجز قدر الف قد جاء ما بنا قصه كما فى البيت وعند سكون
الوقف وجهان اصلا وما قاله الدانى من جريان الوجوه الثلثة قوله وتحقيقه انه عرض
زيد على الذات كالحركة اراد بالذات المد الاصلى لكون حرف المد لا يوجد بدونه والذى
يزاد عليه من المد والحركة كالعرض لتوقفه وترتب وجوده على ذلك للمد الاصلى قوله
واختيار القصر لجريانه على القاعدة لو قال لاصالته كان احسن لان الطول والتوسط
ايضا من القواعد الاتى الى قوله فيما تقدم فى قوله اصلا اى جعلا اصلين يعتمد عليهما
لان باعتبار ان المد ضد لانهما فرعان على القصر قوله وحرك نون عين ونونها اولم
يحركا يدل على ان فى الاول حكى الا انه نون للضرورة وليس كذلك لان الحكاية انما تكون
مع بقاء صورة المحكى كقوله دعنى من تمرتان بالرفع الثانى انه اذا لم يكن حكاية على عين
الواقع فى اوايل السور لشمل كل لفظ عين فى القرآن والاظهر ان يقال كان الواجب
للحكاية الا انه لم يساعده النظم والدليل على انه اراد عين فى اول مريم وفى اول الشورى
كون الكلام فى الفواتح قوله ان اراد الساكن لفظا تعين قصر ميم الم فى الوصل
لانها مفتوحة لغير الاعشى فانه قرأها بسكون الميم وصلا ورواه البيضاوى عن ابى بكر قوله
وقد نقل مكى والمهدوى وابن شريح فيهما المد واللقصر للفظ والاصل اقول فيه بحث فان
نشر المد للاصل لانه فى الاصل ساكن والقصر لانه فى اللفظ متحرك اقول فيه بحث لانه قد ذكر

فی شرح قوله وعن کلهم بالمد ما قبل ساکن ان اعتبر اللفظ جوز فیه وجوه السکون العارض
وقد بسطنا الکلام علیه هناک قوله والطول فضلا فرارا من التقاء الساکنین
اقول لو قال مبالغة فی الفرار لاحسن لان ضد الطول هو التوسط وفیه الفرار ایضا
قوله الوجهان یخالفان المتقدمتین اقول فیه نظر لانه جعل اللام فی الوجهان للعهد فلا
یمکن المخالفة فی الوجهین انما الخلاف فی العلة والموجب کما یظهر من کلامه تامل فقط
قوله وهاهنا دون ذینک قوله ولما تم الکلام فی حروف المد باعتبار السببین
احدهما ملاقاة الهمزة والآخر ملاقاة الساکن انتقل الی الکلام فی حرف اللین
فان قلت عدّ فی عدّ الوجهان من حروف اللین وقد تقدم ذکر قلت
ذکره وضع لوقوعه فی الفواتح قوله ولان سبب بعضه مرکب من سببه مثل لفظ
شیء حالة الوقف قوله لا لسقوطه من البیت احتراز علی ابی شامة فانه قال
هذا من المد المتصل کان القیاس ذکره هناک لکن لما لم یکن فی البیت احتراز
لیتصل ما فی البیت بعضه ببعض رده الشارح بوجهین الاول لان سبب المد اصالة
شیآن تلاقی حرف المد المد الهمزة او الساکن وحروف اللین ملحق بهما فکذلک
آخره الثانی ان لو کان التاخیر لذلک لانتقض بقوله وعن کلهم بالمد لانه لیس
فی البیت ایضا فلو کان الامر کما ذکره لعدمه علیه لانه اقرب الی امثاله من المد المتصل
والمنفصل قوله ولا یجی وجها لبا قین الا فی الهمزة المنطرفة اقول وذلک ان الباقین
انما یوافقون ورشا حالة الوقف لا غیر وتاثیر الوقف انما هو فی المنطرفة قوله
ولو قال للباقی لکان اسدّ وقد اشار الی ما ذکرته لان لفظ الکل یحتاج الی
التقیید بغیر ورش والا لو بقی علی عمومه لزم الفساد فی قوله وعنهم سقوط المد
وفیه نظر لان ذلک الوهم بقوله وورشهم یوافقهم فی حیث لا همز قوله
فالالف للاطلاق علی البناء وبدل التنوین علی الاعراب اقول من قواعد

النحو

النحو ان اسم لا النفی للجنس ان کان مفردا وصفته مفردة ایضا یجوز بناء الوصف واعرابه
رفعا علی المحل الاسم ونصبا علی اللفظ فاشار الی ان فی مدخلا یجوز البناء والالف
فیه للاطلاق والاعراب له نصبا والالف بدل التنوین قوله والنصب والرفع ممنوع
اراد النصب الذی لا یبدل تنوینه الفا قوله لئلا یلزم الالواء بکسر الهمزة واختلاف
القوافی وهو من عیوب القافیة قوله وعلیها ای غیر ورش فی المنطرف قد یقف
بالروم فی القصر وصح واما ورش فیقف فی المنطرفة بالمد والتوسط کلاهما مع الروم و
الاشمام لان سکونه لوجود الهمزة لا للوقف قوله وحمزة یقف علی الیاء من شیء وشیا
فی الوصل خاصة فیه تکرار ویجوز اجمال اولا ای ما قاله فی البیت فیه هذه الامور الثلاثة
اما التکرار فانه ذکر هذا فی وقف حمزة واعاده فی البقرة واما التجوز ففی لفظ الوقف
لانه اراد به السکت کما هو المشهور من مذهب حمزة والشارح الاول لم یبین
علی ای شیء وافهم الشارح الاول هو السخاوی انما لم یبین لکونه معلوما من قوله
وعنهم سقوط المد واما الاجمال فلان خلفا سکت فیهما بلا خلاف وخلاد له فیهما
خلف قوله وقال بعضهم عند سکون علی المهموز وغیره هذا الفاعل ابو شامة
ولم یرض بما قاله وقفه فی البیت السابق ثم قوله وعند سکون الوقف مانع عن ذلک
التقدیر لان اللام فی الوقف بعد تقدم وقفه للعهد فلا یتناول الوجه الثالث وهذا
الایراد فی غایة السقوط لان اللام فی قوله عند سقوط الوقف للکل اعلم لم یقل احد
انها للجنس بل المراد الوقف علی ما فیه همزة لکن زاد وجها اخر فی البیت بعده
لغیر ورش سواء کان فیه الهمز ام لا اشار الی ان ورشا فی هذا الوجه یوافقهم فیما
لم یکن فیه وجه همزة قوله فان قلت الاول فی الآیة نکره وفی البیت معرفة اقول
اراد بالآیة قوله تعالی انا ارسلنا الی فرعون رسولا فعصی فرعون الرسول وما فی
البیت معرفة موقفه فانه مضاف الی المعرفة اجاب بان هذا الذی قلته علی

طريقة قول ان ظم ودع يا مكائل ثم قال والباء تحذف فانه اراد بالياء المعرفة باللام اليا للاضافة
وانا او قفك على جلية الحال وسوانه قد اشتهر ان النكرة اذا اعيدت معرفة فانها تكون عين
الاولى كما في الآية والمعرفة اذا اعيدت معرفة كانت غير الاولى كما ذكروا في قوله تعالى
ان مع العسر يسرا فان العسر المذكور ثانيا عين الاول بخلاف اليسر فاشار
الشارح الى ان هذا ليس مطردا قال الله تعالى وانزلنا اليك الكتاب مصدقا لما بين
يديه من الكتاب غاير الكتاب ثانيا غير الاول وقال تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله مع الاتحاد
قوله وهذا وان كان منقولا ويحتمله كلام الناظم لكنه يلزم منه التسوية بين المشهور و
غيره اقول غير المشهور هو المد المشبع كما نقله عن الداني وفيه نظر لان المد المشبع هو الذي
اشار اليه الناظم بقوله والطول فضلا ولا شك ان لفظ عين انما فصل فيه المد لوجود
حرف اللين فيه واما ان الداني قال اهل الاداء لا يرون فيهما المد المشبع فلا يلزم من ظم
ذلك لانه اعلى كعبا منهم وكم له من مختار يخالف مختارهم قوله واعلم ان حروف اللين
وخيلان في المد لعروضهما عن المجانسة انما قلنا لهما من اجل الخبر المحقق الى المقدر المسوغ له
بطريانهما بانتاعه الضمير في بانتاعه عائد الى المقدر وتحقيقه انه تقدم من كلام الشارح ان
حروف المد ليس لها مخرج محقق لانتجاوزه ولا منتهى الى حد معلوم وذلك لاتباع
الذي جرت فيه حروف ليس موجودا في حروف اللين والبيت الذي استشهد به
ظاهر في ذلك لانه جعل حروف المد امهات وحروف اللين بمنابة الولد وقوله واحد
واحد الشطرين اراد به السكون قوله ومن نقل هذا بكر لم ينقل هذا زيد وعوف هذا كلام
الفاسي فانه قال لكونهما بمنابة حرف المد في عدم قبول الحركة مطلقا وفيه نظر لانه اذا صح النقل
الى الطرف الصحيح ولم يئل الى حرف اللين علم انه ملحق بالمد لا بالصحيح قوله ووجه هم في
سكون الوقف الحمل عند اجتماع الساكنين اي حمله سكون الوقف على سكون اللازم و
الساكنان ملتقاه حرف المد الساكن مع مجانسة حركة ما قبلها بخلاف اللين فان فيه احد الساكنين

وسوالسكون

وسوالسكون قوله ومفعولا مكتفاه اي ما قبل وما بعد وخص من الاصل ثلاثة فخالف
ومتقان الاصل لورش المدا ذا التقى حرف اللين الهمز المخالف واو سوالت والمتفقان
الموودة وموملا قوله فيحصل من الاثنين ثلثة اقول لان القصر اذا ضم الى الطول والتوسط صار
ثلثة قوله وان ضربت في الثلثة صارت تسعة بان يقرا مع قصر الواو وثلثة مد
الهمزة للالف بعدها والتوسط والقصر وقيس عليه الواو والتوسط قوله وقد وهم من
فسر الخلاف بالطول والقصر اقول هذا الكلام الفاسي ورده عليه مردود ادلا معقل
الا في المد والقصر ولا يضر هذا نفي الخلاف بالمذهبين لورش فان من نقل عنه القصر
لم ينقل عنه المد قال صاحب النشر استثنى واو سوالت المهدوي وابن شريح
والجمهور ولم يستثنها الداني في التيسير ولا في سائر كتبه ثم قال وينبغي ان يعلم
ان الخلاف بين التوسط والقصر قوله وسو كما قيل الا لا هذا كلام يضرب المثل
لمن لم يحسن شيئا يهدي الى الصواب وسو نصف بيت هكذا واولا اي ان
تسلك هذه الطريقة كذا والا لاه تعرض لملامة الناس قوله مدار حكم المد على وجود حرف
المد في اللفظ اي لا حرف رسم لان الكتابة متأخرة مثال المرسوم قالوا امنوا وما
لم يرسم له الا به الا اصليا مثل قالوا وبدلا مثل جاءوا وما انشدا مثل مريا ونسيا لاعا
مثل ايت ومعنا بالقاف اي ما زيد للفصل بين الهمزتين نحو اانذرتهم قوله
وحكم الهمزة المتقدمة عام مع تحقق تحقيقها اقول وقد اشار اليه الناظم بقوله وما بعده
همزة نائب او مغير قوله وحكم المتاخرة منوط بتحقيقها لكن ان غيرت بالابدال او
الحذف فلها احكام سيأتي قوله وحكم الساكن عام في تحققه وتقديره اقول
المتحقق نحو دابة خاصة والتقديري نحو الان في قراءة نافع قوله السكون اي
لا اعتدادا بالسكون التقديري فيه نظر فانه ذكر في شرح قوله وعن كلهم بالمد ما
قبل ساكن ان الم احب من نقل حركة الهمزة بمدان اعتبر الاصل ولا شك

رضاء

ان السكون فيه تقديري الا ما خص بقليل من حرف اللين نحو شيء وهيئة في قراءة من يقصر

**باب الهمزتين من كلمة** قوله وذكر باب الهمزتين من كلمة بعد المد لوقوعه في يؤمنون بعد مد المتعاين فيه نظر لانه ذكر في اول باب المد ان للاجزاء بمد المتعاين لغرغبة والا لقدم على الادغام قوله او كالمد غالبا اي اذا كانتا بين بين قوله ويلزم منه تقديم المفرد على المد لما علل ذلك القائل بان تاخير الهمزتين عن المد لوقوع اجتماع الهمزتين في انذرتهم بعد مد باب بما انزل رده بانه كان الواجب اذا تقدم الهمز المفرد على المد لوقوعه في يؤمنون قوله تبع الاصل اي النبيه وعلل ذلك بان ذلك اجتماع الهمزتين او غل في التخفيف اي ادخل واحوج قوله والبدل اعم اصطلاحا لانه يوجد بدون القلب كما في التنابوش بالواو وبدل الهمزة وظنين بالظا بدل الضاد قوله وتاصل للمتحركة اي اكثر ما يكون الابدال في الساكنة لانها اقرب الى حرف المد قوله وتسهيل وبرادفه بين بين هذا في اكثر المواضع وقد استعمل في مطلق التغيير كقول الناظم وحمزة عند الوقف سهل همزة قوله وتاصل للمتحركة اي بين بين لا يكون الا اذا كان في الاصل متحركا فصد تخفيفه قوله والحذف اسقاطها مرادة مدلولا عليها وغير مدلول عليها اول كونها مرادة لان الغرض من تغييرها خفة اللفظ لا غير واما كونها مدلولا عليها وسواء لم يستقم المعنى بدون تقديرها نحو يحذرون فان اللفظ بعد حذفها يحتمل حركة نقل الهمزة اليها ويحتمل سكون الجيم لكن لا معنى له فدل على حذفها قوله ولم يات الا في المتحركة لغة نقلها فنقل حركتها الى ما قبلها ثم تحذف قال ابو طاهر وغيره كل حرف متحرك انقل من ساكنة الا لهمزة وقد بينا سر ذلك في رسالتنا كشف اللثام في وقف همزة وهشام قوله ومن ثم لم يجيزوا متنا علا لئلا يقع فاصل الاسكان اولا اول الحرم بالحاء المعجمة والراء المهملة عبارة عن اسقاط حرف من

اول

اول الكلمة اشار الى الجواب عن قول الكوفية ان همزة ان راء في حكم الساكن لانكونها ساكنة بالفعل واستدل عليه بان علم العروض متفقون على عدم جواز الخرم في اول متفاعلن في البحر الكامل لانهم لو حذفوا الاول منه لوقع الحرف الثاني اول الكلمة ولا يمكن ذلك لان الثاني منه يسكن تارة ويسمى ذلك الاسكان اضمارا فاذا منعوا فاعل الاسكان عن وقوعه اولا دل على عدم جواز وقوع بين بين من باب الاولى هذا ولكن لم اجد في تاليف هذا الكلام وقد صرحوا بان الخرم يكون في اول الوتد المجموع واول متفاعلن فاصلة كبرى ليس محلا للخرم قوله وليست للتفصيل كمرة اخرى فانها للتفصيل قوله منصوصة محققة الا موضعين اول اراد الامتم في الاعراف والامتم في في سورة الملك صرح به في قول الناظم وابدل فصل في الاعراف منها الواو والملك وقال لانانة لها وفيه نظر لان ورش يسقطها اذا كان قبلها ساكن نحو قل امتم وقل ائنكم قوله سهل مدلول سما وسونافع وابن كثير وابو عمر والثانية من همزتي القطع فان قلت قد ذكرنا ان الثانية قد يكون همزة الوصل فكيف حصر في القطعيين قلت حصر بالنسبة سولا القراء واما اذا كانت الثانية همزة وصل والحكم عام لكل قارئ قوله وسيأتي له خلاف في مكسورة ومضمومة بين اول ليس ذلك الخلاف هذا الخلاف فان الخلاف هنا في التسهيل وهناك في المد ولذلك نكر الشارح لفظ الخلاف قوله وفهم كل هذا من قوله انذرتهم سيأتي هذا في اثنا الباب قوله والف مفعول اي بنزع الخافض قوله ويستثنى منهم ابن شنبوذ لانه بغدادي ولم يوافقهم قوله ويجوز في التسهيل عن الهاء والهاوي اول سوالالف والواو والياء اذا كانتا مدتين قوله ومد في البدل ومد الحرف في الكل الا في آلذكرين امتم آلئن في المد فان اللام متحركة ومد الحرف انما يكون

لملاقاة الساكن واما آمنتم فان الالف المبدلة محذوفة عند ملاقاة الالف الاخرى
قوله وهو متعين المد للعلة الجمع عليها وهي الجزم بين الساكنين والمختلف
فيها كون حرف المد بعد همزة ثابت او مغير لرجحان القوى على القوى عند التعارض
اول العارض هو السكون ولما لم يجز الجمع بين الساكنين رجح على المد للهمزة وان
كان قويا ايضا قوله وعليه جاء قوله ساكت اى على الابدال حال الانفراد وانما
وجب الابدال لان الالف فيه في مقابلة سين مستفعل والمسهلة في حكم المتحركة فلم
يبق الا الابدال قوله واما انكم ثاني العنكبوت وما بعده بذكر في المكرر اى فيما
كرر فيه الاستفهام سيأتي في الفرش في سورة الرعد قوله والمختلف حصه هنا
اى في هذا الباب كقوله في فصلت اعجمي الى آخره قوله تنبيها على ان حذف
الهمزة ليس على حد تخفيف الهمز اول هذا اشارة الى علة ذكر النيه كلا في سورة
لانه ليس من الاصول وحاصل كلامه المفتوحتين وهي ثمانية وعشرون ان احدا
وعشرين اتفقوا فيها الهمزتين اما تسعة عشرة منها لم يتعرض لها لعدم اختلاف
اصولهم فيها واما اثنان منها وهما الهمزتان في الزخرف والمنتم في سورة الملك
لما لم يطرد فيها اصولهم ذكرهما في سورتيهما واليه اشار بقوله وغيره حصه موضعه
وسبعة منها وهي التي اختلف في اثبات الهمزتين فيها ذكرتاهما في هذا الباب
واليه اشار بقوله والمختلف حصه هنا قوله والثاني في سبعة واربعون اى
ما كان الاولى مفتوحة والثانية مكسورة وهذا القسم ايضا قسمان الاول
ما انفقوا على اثبات الهمزتين فيه وهو اثنان وعشرون موضعا ثلثة كررفيها
الاستفهام اينكم ثاني العنكبوت واينا امنا بالواقعة واينا لمرده دون بالنازعات
ذكرها في المكرر في اول الرعد وسبعة عشر دخلت في العموم فلا حاجة الى ان
تذكر بخصوصها قوله ومنها اربعة وعشرون اختلف فيها اول اراد ان بعضهم يثبت





الهمزتين دون خالتي تكرر وهي خمسة ذكرت كلها في موضعه والتي تكررت وهي احدى عشرة
ذكرت في اول الرعد واليه اشار بقوله والمكرر عندا وله اى اول ما وقع فيه المكرر جمعها
كلها تبعا للنيه فان قلت قال في الاجمال اربعة وعشرون وفي التفصيل خمسة غير مكررة
واثنان وعشرون مكررة فتصير ثمانية وعشرون قلت ثلثة من المتفقة آخرها الى
هناك لكونها مكررة كما اشار اليه بقوله واما ثاني العنكبوت والواقعة وان زعمت
تذكر في المكرر ثم هنا قال فخرج الثلثة المتفقة هي تلك الثلثة قوله ومختلف اشهدوا
في سورة الزخرف زاد فيه نافع همزة مسهلة قوله وبقي المكوث عنه على ما تقدم
لامن الضد لان القاعدة تقررت اول الباب وانما يتعرض لمن ترك القاعدة
قوله وبالمرفوع منصوب تيك اى تلك وهي النخل قوله الا نوعت فيتصل اى اذا كان
خبرا يتصل بما قبله بخلاف ما اذا كان انكارا فانه ينفصل لان ابتداء الانكار لا يمكن
اتصاله قوله او مرسل اليه عربي لا يفقه خطابه المرسل اليه الامة التي نزل الكتاب
بغير لغتهم قوله واختياري الهمزتين لعدم التقدير اول التقدير انما يلزم اذا اريد الاستفهام
دون قوله ويتعلق به مكتفاه هما بالاخفاء المتقدم وباجرى المتأخر قوله ومعنى
الرمز ان همزة الاستفهام تثبت مع الخبرية اول ليس معناه ان حاله دخول الاستفهام
توجد الخبرية بل ما كان ثبت خبرية قبل دخول الاستفهام قوله اى لتطبعه لان
كان ذال هذا المقدر علم من صدر الآلية ولا تطع كل حلاف قوله فالجملة معترضة
بين الصفتين احديهما رنيم والاخرى اذا تتلى عليه وان احد العاملين من الصفة
المتأخرة فلا يمكن الاعتراض لانه لا يكون الا بين الاجزاء قوله وما بعد اذا لا يعمل
فيما قبلها هذا قول مشهور وليس بشئ قال الرضي اما العامل في اذا فالاكثرون
على انه الجزاء وقال بعضهم هو الشرط ثم قال انما امتنع عمل المضاف اليه في المضاف
والصلة في الموصول والتابع في المتبوع لانها في حكم كلمة واحدة والشرط مع الجزاء

ليس كذلك قوله وحمل منصوب المنقوص على المجرور اول يريد ان نان مفعول كان حقه ثانيا
الا انه لضرورة الشعر حمل على المجرور لان اعراب المنقوص حالة الرفع والجر تقدري
وانما خص الجر بالذكر لانه اكثر مناسبة مع المنصوب قوله الاصل واصل لكن عدل
عنه للسناد اول قد مر مرارا ان اسناد عبارة عن اسقاط الالف التاسيس في بعض
القوافي واثباتها في بعض وانما كان ذلك الاصل لان الوصل ضد الوقف لكنه
استعار في موضعه الاصل لقرب احدهما من الاخر قوله وليس فيها ثالثة بل ذكرها
ضمنا للبدل اول يريد ان الكلام في ابدال الثالثة وقوله تعالى في سورة الملك
ااسلمتم ليس فيها همزة ثالثة وانما ذكر لوجود الابدال فيها كما في الثالثة ولذلك
اعادها في سورة الملك قوله ولو قال كالملك اوضح لان حرف التشبيه
يدل على انه ليس من هذا الباب قوله وهذه العبارة اسد من قول البيه
بهمزة ومدة مطولة اول انما كانت اسد لانه قدره بالف ومدة مطولة فيها ابهام
وفيه نظر لان في البيه قدر المدة المطولة بمقدار الفين وبين الكلام بون بعيد
قوله فان قلت فما انكر ان يكون مدورش لاجل الهمزة المحذوفة المبدلة اول
المبدلة المحذوفة للقاء الساكنين سواء كانت الثانية او الثالثة كما اشار
اليه بقوله وعند ورش تحمل لكن انما يستقيم هذا السؤال اذا كانت المحذوفة
الثالثة لان الثانية حينئذ حرف مد قبل همز مغير اما اذا كانت المحذوفة الثالثة
لم يبق له وجه قوله قلت ضعف اثرها بوجوب التغيرين احدهما البدل والآخر الحذف
قوله وقاومها الاقوى فمحى اثرها اول والاقوى الذي قاومها وقوع حرف
المد بعد همز ثابت قوله ونقل ابو العلا العضلة وفي ان كان لابن ذكوان يرد
بهذا على ما في البيه من منع الفصل فيها لابن ذكوان وهذا الرد مردود وذلك
ان صاحب البيه لم يمنع النقل بل منع صحة المنقول نظرا وقياسا وبيانه

بيانا

بيانا شافيا ومن نظر في كلامه عرف ما ذكرته قوله وكان يغنيه عن السبعة مثل هذه
الاربعة اول اريد سبعة ابيات من قول الناظم وحققها في فصلت الى هذا البيت
واربعة الشارح هذه المذكورة ومن تامله في كلامهما علم ان سبعة الناظم احسن
من سبعين من اربعة الشارح مع ما رعى فيها من حسن النظم كما اعرف به الشا
لكن حذف هنا لتقدم مثله اي تقدم ما ذكر فيه المفر وهو في اول باب المد
اذا الف او ياء وهاء وفيه نظر لانه لا تعلق له بهذا ولا ينتقل الذهن اليه واحسن
منه ما قاله ابو شامة وهو ان لفظ باين ظرف لا بد له من فعل يتعلق به فقام
في الدلالة على المفر مقام المفر قوله ورده مد العدل فبقي مقدار الفين قوله
وذكرها في الاصل يونس لانه اول افرادها اول اما احدى الضرورتين
فهي ان ابدال جزاء الشرط فيجب فيه وجود الفا فان ذكرت يجب وصل همزة القطع
ليتزن البيت وان حذفت ففيه ترك الفا الواجبة قوله لانه اول افرادها قبل اول
افرادها في الانعام والجواب ان اول افرادها التي وقع الخلاف فيها لان الكلام
موضوع لما فيه الخلاف قوله وقال لام مسكن لا ساكن هيلا اشارة الى مذهب سيبويه لان
لام التعريف هو اللام عنده وعند الخليل الف الوصل واللام اداة التعريف هذا ظاهر
كلام الشارح وفي الكشف وفي حاشية الشريف الصريح بان اللام وحدها حرف التعريف
عند سيبويه وهي ساكنة ولهذا جيء بالهمزة قبلها وهذا الذي يعتمد عليه قوله وهذا هو الوجه
المشهور في الاداء القوي عند التحريريين اول لو قال المشهور واكتفى لكان اولى
لانه صرح في آخر الكلام بان السهيل هو القياس فالبدل ليس ضدا له فلا يعلم بدون
النص عليه قوله والقصد هنا غير الاصلي والقوي اول القصر الاصلي هو الاكتفاء بما في حرف
المد في ذاته والقوي هو التوسط الذي هو دون الطول قوله ووجه السهيل لا يوجد لانه لا يوجد
يوجد لغيرهما اي لغير الناظم والداني قوله ولا يأتي في المثال يغير الان لاجل التثال كما

ای فی غیره من الامثلة السبعة ولا یمکن اجتماع الساکنین فی الطول قوله وفیه الاحتمال
المتقدم اقول قد تقدم فی شرح قول الناظم وعن کلهم بالمد ما قبل ساکن ان السکون
ان اریدبه اعم من اللفظی والتقدیری فیتم الان نقل الحرکة الی الاعم هذا مراده وفیه نظر
لان ذلک انما یؤثر فی المد قبله واما کونه منحرکا ظاهرا یمنع التقا الساکنین فلا یعود
ذلک الاحتمال قوله ولم یستغنوا بالقطع وام لعدم عموم الحالین والمواضع اقول جواب
عن سؤال مقدر کانه قیل همزة الاستفهام همزة والاخری همزة وصل فلو حذفت
لالتباس وایضا لفظ ام فی ام الاتیین بعد قوله الذکرین علی ان المحذوفة همزة الا
الاستفهام اجاب بان همزة الوصل اذا حذفت الاستفهامیة ثبت فی الابتداء وان
وان سقطت فی الوصل ففی حاله الابتداء التباس همزة الوصل باق والیه اشار بقوله
لعدم عموم الحالین واما لفظة وان دلت علی ان الاستفهامیة محذوفة الا ان الاشلة السبعة
لیس فیها ام الا فی موضعین قوله لا جائز ان تکون محققة لانه لحن وسوغ فی جواب
وسوان المسهلة فی حکم المحققة ولذلک استقام الوزن بها فهلا قلت انها محققة و
وفیه خلاص عن تکلف جعل المسهلة محققة اجاب بان تحقیق همزة الوصل لحن
وتسهیلها عربی فصیح قوله هذا تخصیص سبق العموم سوی فی قوله بعده ومد ک قبل
الفتح قاله باطلاقه یشمل هذه المواضع قوله عند القائل بالفصل قان قلت قد اجمعوا علی
ان لا فصل فی هذه المواضع وقد اطلق ایضا بقوله لا بفصل فای معنی لقوله عند القائل
بالفصل قلت اراد انه من یفصل فی مثل الانذرتهم لا یفصل هنا قوله وهذا تفریع علی الضعیف
سوا التسهیل المفضل علیه لان المفضل وسوا الابدال لا وجود للهمزة فیه قوله وقیل لئلا یجتمع فیه
اربع الفات ولیس بشئ لعدمه لفظا وکتابة اقول فیه نظر لانه لو زید بین الهمزة الاولی
والمسهلة الف لکان فیه همزتان والفان غایة الامر یکون فیه تتابع کما فی عبارة
التسهیل قوله ولو قال الناظم تثقلا او تسهلا لوفی ای تمام المسهلة بذکر دلیلها قوله لما اتحد

حکم



حکم التخفیف اجمل الاقسام اقول هذه طریقة اهل المنطق فانهم یذکرون ما به الاشتراک ثم یذکرون
اضری التمایز ثم یعنون للمشترک ویمیزون فیه بفصول وخواص کما ذکر الناظم فانه
بعد ذکر الحکم العام خص بعضهم بالمد وبعضهم بترکه قوله وللخلاف مغزة لعمومه ای لانه جمع
بین اللغتین قوله وکان الاحسن ذکر هذا عند خلافه فی المفتوحة اقول الاحسن فی ذلک لانه
خلافه فی المفتوحة فی التسهیل وهذا الخلاف فی المد فذکره التسهیل مع المسهلتین و
المد مع من له المد فالاحسن فوقه قوله قیل معا توهم تعددا یضا اقول ورده بان المصاحبة اعم
من المماثل والمخالف وهذا الرد مردود لان ذلک لان الابهام انما نشاء من العموم لکونه
یصلح لکل منهما واحدهما باطل هذا واما قوله لو قال هما لرفعه لم تعلم المصاحبة فلیس بشئ لان
لفظ فوق یدل علی ان کلیهما فی الصفات قوله هذا ایضا تخصیص لعموم قوله جه لدلان اباعمرو
وقالون ترکا اصلها وهو المد قوله والغرض بیان انفراده لا خلفه لتقدمه اقول دفع وهم من یتوهم
انه یمده بلا خلاف ولیس کذلک لانه تقدم ان له فی المکسورة خلافا الا فی سبعة قوله
لیس علی مذهبه فی محل الخلاف هذا بعید بل لا بد فیه معلوم مما تقدم والاحسن ان یقال
خصه بالذکر لما قوله سما مع اندراجه فی قالون لانه مخالف لقانون النحو فاندفع بذکره وهم
موافقة قانون النحو فی الابدال قوله النحو والصرف احوان کثیرا ما یطلق النحو ویراد به الصرف
کما قال فی وقف حمزة وعند نحاته وسبب ذلک ان النحو یبحث فیه عما یلحق آخر الکلمة اعرابا
وبنا فلا یبین مسائلها قوله فی کشفه التصریح بالیاء لیس بقراءة ای لیس بقراءة فوریه
وحصل من الکلمتا بین ای المصقل والکشاف جواز الامرین اقول لم ینقل کلام الکشف بتمامه
فانه قال فی آخره من صرح بالیاء فهو لاحن محرف فکیف یقال بجواز الامرین قوله
وضعف النحاة لزیادة ثقله بالنزوم بخلاف انا اقوله یشیر الی ان الهمزتین فیه من نفس
الکلمة لکونه جمع امام بخلاف ما دخله الاستفهام قوله ولوجوب تخفیفها اصلا هذا
دلیل النحاة فان اصل الکلمة ائمة علی وزن افعلة وکان القیاس ان تقلب الثانیة

الغاء وتدغم الميم في الميم الا انه لو فعل ذلك لالتبس بجمع ام فعدل عنه ونقل حركة صميم
الى الهمزة الساكنة ثم قلب وادغم الميم في الميم هذا الذي اشار اليه بوجوب تحقيقها
قوله وزيادة النقل لا تقتضي ضعف الاصل اقول هذا اشارة الى الجواب عن مقالة
النحاة وحاصله ان وضع الكلمة لمعنى لا يهجر وان كان فيه نقل لان الواضع وضع
له ذلك ونظيره الادغام والامالة وغايته انه يدل على قوة الفرع في ذاته قوله
تغليبا لجانب اللفظ كالنظائر وهي دخلت عليها همزة الاستفهام فلا فرق في
اللفظ بين الهمزتين وآخر الكلام على الاصل يوجب النقل قوله والادغام في الثلثة
ثلثة اوجه وقوع الهمزة المضمومة بعد المفتوحة في القرآن الكريم في ثلثة مواضع او
تبكم في آل عمران وانزل في سورة ص والقي في سورة القمر وله في كل واحد ثلثة
اوجه التحقيف مع المد وجه بدون المد علما من قوله في هذا البيت بخلفهما والقصر له في آل
عمران لاغير وهو الذي اشار اليه بقوله وفي آل عمران آن ردوا لها مهم كخص وفي
ص والقمر كقالون المد مع التسهيل لاغير فظهر من هذا ان ليس في آل عمران الا
وجهان لان القصر قد علم من البيت الاول فالقصر الذي اشار اليه بقوله كخص
مندرج في ذلك العموم فلا يوجد الا وجهان واما الباقي ففيه ثلثة التحقيق بالمد
والقصر والتسهيل كقالون قوله لكن تشبيهه بخص يحتمل ان يكون في عدم الفصل
فقط اقول هذا وهم بعيد لانه قدم في اول الباب ان هشاما لا يسهل الا في
المفتوحتين فلا يبقى للخلاف الا في المد لاسيما ان هذا البيت من تتمة البيت الذي
قبله عام وليس الكلام الا في المد قوله خلاف هذا الباب عام في حالي الوصل
والوقف لان الهمزتين في اول الكلمة فلا محل للوقف فيه قوله الا موضعي قبل
لما نهما في الوصل لاغير لكون الهمزة في كلمة اخرى وهما الاعراف والملك كما في
الانذرتهم ونظائره لان الاتيان للفصل لاغير فلا اعتبار للهمزة المتقدم والمتأخر

في ترتيب

في ترتيب المد وعدمه باب الهمزتين من كلمتين قوله قبل موكدة اي معا حال موكدة
قائله ابو شامة وقال الشارح حال مقيدة وسنشير الى الصواب منهما قوله
مطلقا ليندرج فيه الانواع احترازا عن مذهب قالون والبزي فانه في المفتوحتين
لاغير قوله علم هذا من قوله معا فقول من قال لا فائدة فيه هذا رد على ابي شامة ولم يصل
لا فائدة فيه بل قال فائدة ذلك التأكيد لان المراد المعية في اتفاقهما في الحركة يدل
عليه قوله انواعه اتفاق تجلا ولا يعقل من الاتفاق الا الاتفاق في الحركة وجعله الشارح
حالا بمعنى متلاصقين وفيه نظر اما اولا فلان المعتبر لا يدل على التلاصق واما ثانيا
فلان التلاصق معلوم من وضع الباب ومن الامثلة قوله ويجوز فيه على بناء المفعول
اي النوع في المتعارف ما ذكر وقد يطلق على كل خاص دخل تحت عام ويسمى النوع
الاضافي كالحيوان الداخل تحت الجسم النامي قوله وخص بالاتفاق تمييز عن قسمه
اقول لانقياده بالهمز في قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي ان وقوله تعالى لا تدخلوا
بيوت النبي الا ان قالون فارقه بينهما قوله وسنه عن همزة لزيادته من الشهدا
ان نقل في آخر البقرة لانه قرأ بكسر الهمزة الثانية قوله قاسيا بنقل النبيء اراد
ان وجه التسهيل كان معلوما من قوله في البيت الاول كالبا وكالوا وسهلا الا
انه اعاده في قوله وفيه خلاف لئلا يتوهم انهما اتفقا على الادغام لاغير اقتدا بنقل
النبيء فانه لم يذكر الا الادغام قوله وقيل مسند الى مصدره اوالى مضمون جملة
ثم فسر اقول هذا الكلام تقدمه فيه غيره ولا ضرورة اليه وانما ارتكبوه لما استشعر
من ان المسند اليه لا يكون الا اسما ولكن ذلك اذا اريد باللفظ معنا واما اذا
اريد اللفظ فالالفاظ كلها اسماء كقولك ضرب فعل ماض وفي وقف قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض فان قلت
كيف صح الاسناد فقيل الى لا تفسدوا قلت المنع الاسناد الى معنى الفعل لا الى لفظه

مطلب
فتحة همزتين من كلمتين

قوله لانه انسب به من وقف جا اقول لما ذكر مكى ومن وافقه امتناع المد فى جآل لوط لاجتماع الساكنين اجاب الشارح بان هذا غير مانع لامكان حذف احدى الالفين كما تقدم فى اامتم ثم قواه بانهم فى وقف حمزة لما حذفوا احدى الالفين فى جا، لالتقا الساكنين مع ان التقاهما فى الوقف جائز فهما اولى بذلك لانه فى حالة الوصل قوله وقوله مكى وان شئت قلت امدا لكنين لعرب المسهلة منه ليس بسديد اقول رد قوله بانه لم ذكر فى اصول موضع آخر ان همزة بين بين لا مد فيها فيتناقض كلامه وقوله فى موضع آخر ان مد المسهلة لبعدها ابعد من هذا الان الذى قبلها همز محقق فكيف يتأتى منه المد والجواب عنه انه لم يدع انها حرف مد بلا قرينة من حرف المد فيعطى حكمه وهذا مشهور فى المتعارف يقولون قريب الشئ حكمه فلا تناقض واما قوله مدا لبعدها اراد به انها اذا كانت بمثابة حرف المد وقبلها همزة محققة فلو رش فيها مد مطول قوله فلو رش الف مطولة اقول فان قلت يرد من كلامه ان لو رش فى المسهلة والمبدلة ثلاثة اوجه فلم قلتم فى الابدال يجب حذف احدى الالفين فهلا اتتم الالفين ليكون توسط ورش قلت ان من الوجوه الثلثة مبنية على آخر وسوان يكون حرف المد بعض بعد همز ثابت او معز فلا يعتبر هذا الاصل الا بعد تقرر الكلام وصحته قوله وخفيف الكسرة لفظا اقول يريد ان الخفة فى الحقيقة صفة الكسر وانما وصف به الياء لتعلق بين الياء والكسر قوله كالادغام وان كنتن اى عند اجتماع الاولى والثانية انما اختار ابو عمرو ومن وافقه تخفيفها لانها طرف الكلمة الاولى فهو ولى بذلك من اول الثانية كادغام الاول وحذف الاول اذا التقى ان كنتن قوله واكتفى بدلالة الثانية ذانا وشكلا اى لكون الثانية همزة مثل الاولى وهم كرها

وهم كرها مثل هم كرها فكانت هى فى الدلالة فى غاية الظهور قوله كالمتصلة اى كما اذا كانا فى كلمة تقدم فى قوله والاولى اسقطن لنه هلا قوله واولى من تذكرون اى من حذف الدال منه ومن حذف النون فى تامرون لانها اكثر الحروف ثقلا قوله ووجه من فوق جمع بتشديد الواو وفتح الجيم وسكون الميم اى من اسقط الاولى تارة وابدلها تارة فصد الجمع بين اللغتين قوله ولولا انتقل لكان العكس اقيس اى تخفيف الثانية لان موجب النقل ومناطه الثانية وهو الذى اختاره الشارح ولا وجه لذكر هنا لانه يختار الآن فى تخفيف الاولى الا انه ذكره فى مقابلة الخليل قوله ووجه ادغام بالسوء الاقرب انها من باب طى قوله اراد ان طى بتشديد الياء اصله طيو قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء لذلك بالسوء الا قلبت الهمزة واوا وادغمت الواو فى الواو وانما كان قريبا من باب طى لان الهمزة قريب من حروف العلة قوله ولم تنقلا اى قالون والبزى حركة الهمزة الى الواو لانه ليس كذلك من مذهبهما فى المفرد لا سيما وقد نسخ ذلك باجماع الهمزتين وايضا لو نقل الكسرة الى الواو تثقل اللفظ بخلاف ما اذا كانت ساكنة بعد ضمة لان الضم يجانسها قوله وقد رفض الاخف الاخف الذى رفض اى ترك سواسقاط الاول كما فى المفتوحتين قوله والاقيس قلبها ياء ثم واوا اقول انما كان اقيس لانها مكسورة بعد الواو فاذا قلبت ياء فقد روعى حركتها فى نفسها واما اذا قلبت واوا ابتداء فقد روعى حال ما قبلها وسيأتى فى وقف حمزة ان مراعاة حركتها مختار سيبويه قوله ووجه تخفيف الثانية انها لما زيادة الثقل فخصت بالتخفيف طرد اللبابين وجمعا اقول يريد بطرد اللبابين الهمزتين فى كلمة وكلمتين وبالجمع ان ابا عمرو فى الكلمة الواحدة

لسهل الثانية وفيه الجمع بين اللغتين تارة الاولى وتارة الثانية قوله
حرف مد فاعل مقدر ولم يقدر غيره لتقدم مثله اقول هذا شئ لا دلالة
فيه على المحذوف وذلك انه في قوله في باب ادغام المتقاربين وان كلمة
كلمة حرفان فيهما تقارب المقدر فيه فحذف هنا لدلالة ذلك على
المقدر هنا ايضا ولا يخفى بعده بل لا يقع في فهم احد والحق ان لفظ قبل ظرف
يحتاج الى ما يتعلق به من فعل فهو قائم مقام اللفظ في الدلالة على المقدر ومن
قوله ارجح من القصر اقول الاولى بها باب المد والقصر لئلا يتوهم ان هذا الحكم
خاص بالهمزتين من كلمتين وليس كذلك الا انه راعى حال السبب فان وجود
الهمزة هو المؤثر في المد وهذا كذكره المسبب وهو المد في باب الهمزتين كقوله
ومدك قبل الفتح ومدك قبل الضم والحاصل انه يسلك الطريقين تارة
وتارة قوله والحذف نحو اجلهم في قراءة ابي عمرو قد تحذف الثانية في مذهبه آخر
قلت والاولى ان يكون منفصلا هذا عندي فاسد اما اولا فلانه على هذا
التقدير يختص بحالة الوصل والحكم عام واما ثانيا فلان قيام الثانية مقام
الاولى انما يفعل في وصل وقد عرف عموم الحكم واما ثالثا فلانه يلزم اخراج
السوسي والبزي عن الحكم بلا موجب قوله ولا يقدح مثل هذا في يا ذكريا
انا للقاصر لعدم التقدير اقول اراد ان من قرأ ذكريا مقصورا بلا همزة وهم
حمزة والكسائي وحفص فليس له عند الوصل الا المد وفي حالة الوقف الاقصر
لان اصله هكذا عندهم لا ان همزة محذوف وهذا معلوم فلا وجه لذكره قوله
ووجهها همزة في جاهم القصر بالف واصح قوله وآخر رتب المد لانه مذهبه في
ملاقاة حرف المد الهمزة قوله ويجوز بالتسهيل عن التخفيف اقول هذا التجوز
بناء على المتعارف عند القراء والا لغة شامل لانواع تغييرها باي وجه كان

وقد اركبه

وقدار تكبه الناظم كثيرا تقدم مثله وسيأتي في وقف حمزة قوله وان قدر به معدما
كان خبرا او مؤخرا فصفة اقول اراد ان من الانواع الاربعة يجوز تقديره معدما
ومؤخرا لكن تقديره مؤخرا اولى ليوافق ما في البيت بعده قوله ويبدا، خبره بالف
بدل همزة ساكنة على حد سأتى اقول ذكر في وجه الف سبا في سورة النمل اجرا
الوصل مجرى الوقف قوله لاختلاف حركتيهما اي انما لم يجوزوا
حذفها لعدم الدليل على حذفها بخلاف ما لو التقيا فان حركة الثانية تدل عليه
قوله النوعان الاولان من التقسيم المتوى اقول الاحسن جعلها من
اللف والنشر لانه ذكر اربعة انواع جملة ثم ذكر الاحكام من غير تعيين
ما لكل لعلم المخاطب بذلك فيرد حكم كل واحد اليه قوله وقول المالكي
فابدله واوا فهو اشهر في الاداء مفهومه آخر مبهم اقول اورد عليه بان في
مقابلة الاشهر وهو الابدال يحتمل ان يكون كاليا وكالواو وفيه ابهام وفيه
نظر لجواز ارادتهما معا لوقوعهما في مقابلة الاشهر تبدا بهمزة الكل في الالف
الثانية هي بين الهمزة والثلثة التي تقدمت لورش وقبل في المتقاربين
قوله فان قلت هلا بين الوقف على الاولى كما بين الابتداء بالثانية
اقول اجاب بان ما يتعلق بوقف حمزة مذكور هناك في باب وقفه
وما هو عام للكل قاري من الروم والاشمام مذكور في باب الوقف
على اواخر الكلم وفيه نظر لان الكلام في الثانية اشاره الى ان هذا التغيير
مختص بحال الوصل لاجتماع الهمزتين واذا ابدلت الفا زال موجب
تغييرها وكذا حكم الاولى من تغييرها في حالة الوصل ولذلك رد المحذوف
في حالة الوقف لانه انما حذف لملاقاة اخرى وفي حال الوقف لا
يفعل اخرى واحكام الوقف على الاولى وعلى غيرها له باب قوله وهذا

وهذا ثبت ما في القرآن بفتح الياء وسوالدليل واراد به المثلة لان المثلة تشوا هدحكما
حكم الدليل سبعة عشر عند من حصر زكريا وهم حمزة والكسائي وحفص قوله وعند نافع
ثلثة عشر لانه يقرأ النبي اولى وان اراد النبي ان بالهمزة والباقون بيا مشددة
قوله لاخراجه اى من باب المختلفين لان الاولى والثانية مكسورتان في قراءته قوله
ثمانية وعشرون عند نافع لان كل لفظ بني وقع يقرأه بالهمزة قوله فجرى ما اشبه مجراه
اى لما تعذر جعلها بين بين لوجود المانع وسو الضم والكسر قبلها جرى مجرى الالف
الواو والياء لكونهما من حروف المد مثله وابدل الهمزة واوبعد الضم وياء بعد الكسر
لظهور المناسبة قوله والسهل مبتداء خبره بين اقول فيه نظر لان خبر حقيقة
سو بين وما اضيف اليه الى آخر البيت قوله قال والابدال محض ولم يقل مد اقول
يريد ان الابدال لا يلزم ان يكون بحرف المد وسو الواو واليا المدين كما في السزها
الالف فانها متحركة باب الهمز المفرد فيه الانتقال من الجمع الى المفرد قوله
لا تحلسل هنا لانه باب على حدة والتحليل انما يكون بفك التركيب كما في السرير
والبيت بعد فك الاجزاء قوله والاصلي ينقسم الى فاء وعين ولام والى
ما في معناه اى في معنى الف قوله وقد خرجت الى البدل والحذف اى خرجت
عن القياس اما البدل فقد وقع في هذا الباب كما في لئلا على ما سيأتي فيما بعد
واما الحذف فيأتي في وقف حمزة قوله وقدم مذهب ورش على السوسي
وان كان عاما اى مذهب السوسي لعدم تقييد بقاء الفعل قوله باعتبار
النظم اى نظم الكتاب فان نافعا مقدم في صدر الكتاب قوله وعموم النوعين
اى المتحركة والساكنة والسوسي له للساكنة فقط قوله اى من موزون
اى الفعل الموضوع للوزن اقول الموضوع للوزن صيغة فعل والموزون مثل
اخذ واكل ونظائرهما وما زيد فيه مثل استاذن وتؤمنون قوله بدلا حال الفاعل

من بدل

من بدل بمعنى ابدل كما قرأ بعضهم اى كما قرأ بعضهم في القرآن الكريم وفيه نظر لان بدل
من باب التفعيل ابلغ من المخفف قوله وسيصرح به في وقف حمزة ليس في وقف حمزة
زيادة على هذا فانه قال ابدله عنه حرف مد مسكن قوله ويجوز بالتسهيل عن البدل
اى وقع في عبارة النبيه لفظ التسهيل على جميع انواع التغييرات في قوله وحمزة عند
الوقف سهل همزة والحكم فيه ان معناه لغة صادق على الكل الا انه اشتهر في
نوع منه عند القراء وسو بين بين قوله ونحو مصدر موجلا موضعه وذلك لان التقدير
مثل او مثل انت مثل موجلا اذا صورت قلب الهمزة واوا مفتوحة قوله وسيأتي
له مسمى فاء وثلث عينات ولام اقول يريد ان ورشا انفرد بنقل الفعل الا سيأتي
في الباب ابدله فيما يشبه الفا في موضع وفيما سو عين الفعل في ثلثة مواضع ولام
الفعل في موضع الثلثة بئس وبئر وذئب وموضع اللام النسي وما يشبه الفاء
لئلا اصل هذه الكلمة لان الفا الهمزة المفتوحة في ان تشبه الفا الفعل من حيث
وقوعه اولا وقد استوفى اقسام الهمز المفرد جمعا بين اللغات قوله ولو قال
كل ساكن اعم اقول هذا بالنظر الى ان كل ساكن مسكن دون العكس وفيه نظر
لان المسكنة ما كانت متحركة في الموضع ليسكنها المتكلم وبين الساكنة وبينها تنافر
صرح الشارح به في وقف حمزة قوله ورفعه منع بدليه اقول الظاهر انه يرد به على
الفاسي فانه قال ست بدل من الكلمتين وعلله بان المانع من بدليته كونه مرفوعا
فلا يكون بدلا عن المجزوم وهذا وهم فاسد لان الكلمتين خبر المبتداء في محل الرفع
وليس المراد منهما الا لفظهما فلا يفعل هناك رفع مانع ولا جزم يعتد به قوله
الاستثنا من يشا الله في الوقف اى يشاء الله في القرآن الكريم موضعان ولا ظهر
الجزم فيهما الا في حالة الوقف وعليه يدل كلام النبيه لانه حصر المجزومات في ستة
عشر منها عشر لبنا ونسو ونشأ ست ويهي وبنا ثلثة وسبعة عشر جملتها

قوله خلافا للصفاقسي وابي العز فانهما لم يستثنيا شيئا ووجوب الابدال فيهما قوله
ويرد الوقف عليهما فان لفظ شيء فيهما مجزوم كثير المواضع واجيب قوله
واجيب بالقياس اي بقياس حال الوقف على الوصل ورده الشارح
بعدم جريان القياس لانها حالة الوقف ساكنان دون الوصل فلا
قياس واليه اشار بقوله ورد بالمقصور قوله وجردني من الضمير ليعم
اي لم يقل منهم لبعم بني عبادي قوله واستثنى ايضا ساكونه علم البنت اقول
يريدان ما تقدم كان سكون اعراب والمذكورات في هذا البيت سكونها سكون
بناء لانه اثر العوامل الا ان لفظ وقف حشو لا فائدة فيه لان الوقف انما يلاحظ
في المعربات قوله ننبئا ما اختها اي احت ربا في الالتباس لو ابدل الهمزة
فيها لانه لا يعلم اذا ابدل هل مهموز ابدل او من النبات معتل واليه ذهب
صاحب المصباح واجاب صاحب التذكير بانه لو ابدل لم يكن هناك لبس
لان الالف تدل على انها بدل اذ لو كان معتلا لم تثبت الفه حالة الجزم
كما في يغزو ويرضى ورده الشارح بانه لا يدفع الاحتمال لجواز ان يكون على
لغة من لم يحذف حرف العلة للجازم ومن يبقي الباء بعد من الشرطية قوله
وموضع موصوف كالسابق اي يحتمل الرفع والجر والنصب قوله
من اجلك تلك المعاني اقول هي ضمة سكون الجزم وسكون البناء
وما ترك الهمزة فيه اخف وما ترك همزة يلبس وما يخرج في الابدال عن
لغة الحجازي قوله فاختار ابن مجاهد والخذاق رواية التقييد على الاطلاق
اقول هذا فيه رد على ما قاله ابو شامة عن بعضهم ان بعض المذكورات مروي
عن ابي عمرو وبعضها مقيس ورده بان القراءة بالرأي لا تكون مقبولة فلا بد
من الرواية وقد احسن في هذا الرد كما قال الناظم في ترقيق الراء الورش وما قبلها

في القراءة

في القراءة مدخل قوله وهي موكدة اي حال سكونه حال موكدة لان سكون
الهمزة من معلوم من قاعدة السوسي اول الباب ويبدل ثلثه للسوسي كل
ما سكن فلا يفيد الا التاكيد قوله وثلثانه عند الصفاقسي اي ثلثة وثلثون
لانه اخرج موضعي باريكم وموضعي يشاء من سبعة وثلثين قوله
والتحقيق ذكرنا اي وجوب في المستثنيات لانها مجزومة حالة الوقف قوله
ومراجعة التحقيق نقلنا افراد السوسي بالتحقيق اول ان الراوي اخذت قراءته من
التلفظ بهمزة ساكنة ومقابل السكون هو الحركة فلم لا يجوز ان يكون في
مقابلة همزة الدوري همزة متحركة كما سو المصباح اجاب بانه لما ذكر في مقابلة
ابدال السوسي علم ان قراءة الباقين ليست بالهمزة قوله وذكرنا في سورتها
اولى اذ كان المعنى واحد كما تقدم في الابواب وهذا ليس من ذلك بل من
لم يقرأ بالهمزة ليس معناه انه حذف الهمزة بل لغة فان فيه لغتين روي معتلا ومهموزا
قوله والنسي عطف وقد حكاه اي بالرفع لانه كذا في القرآن وان كان منصوبا
لانه مفعول قوله حق هذا البيت ان يكون عقيب قوله نحو موجلا لانه آخر باب
لورش اي اي لا يشاركه فيه احد قوله لكنه اخرها لينبه على ان ليلا لا يوزن
والنسي بعيد عن اصله اراد ان الباعث على التاخير التنبيه على ان همزة ليلا ليست
في مقابلة فا، او عين او لام والنسي بعيد عن اصله ورش وهو يعبر فاء
الفعل وهمزة النسيء لام الفعل قوله والذهري كالبقي اي بالباء المضمومة
قوله من اجماعية اي ان المسئلة ليس لذكرها اصل لان موضع الكتاب
المسائل الخلافية وانما حمله على ذكرها لما روي بطريق الشذوذ الخلاف
في بعضها هذا وقد نقل ابو شامة عن ابن الانباري ان الكسائي اجاز اثبات
الهمزة بين لحن اسرائي مثل ايت وايمن قوله واضرابها الى هناك لكونها خلقية

في الخلاف اي ليس الخلاف فيها كالخلاف في الفتحة كتين كيف وهي اجماعية لانعقاد
بمن خالف فيها ووجه ثبوتها في هذا الباب كونها تسمية مبدله ورش قوله
وعليه جاء فانه اهل لان نؤكد ما هذا مصراع بيت انشده سيبويه في كتابه اوله
شيخ على كرسيه معمم قوله لذلك اي كما در فانه فاعل بلا خلاف قوله
قلت الاول ارجح لرجحان شبهة الاشتقاق على الغلبة تبعا لاصلها المتقدم
عليه اتفاقا قوله اختاره انه على وزن افعل بان مرجح شبه الاشتقاق احسن
واقوى من الغلبة لان اصل الشبهة وسواء الاشتقاق المحقق مقدم على الغلبة بلا
خلاف فما كان مشبها به فهو في حكمه وفيه بحث لان شبهة الاشتقاق امر
وهمي والغلبة امر محقق فالحق انه لفظ اعجمي كيف لا وهذا اسم سيمي به ولغته كريانية
بدليل انه ارسل اليه عشر صحايف بالسريانية قوله ثم طرد في بقية الباب اراد
ان النقل ينحصر في نووي وتوويه ولكن طرد فيه باب الابواو ان لم يكن في
كلها نقل قوله كما فعل في مضارع افعل فانه لما اجتمع في صيغة التكلم همزتان
حذفت احديهما للاستثقال لاجتماع طرد اللباب وان لم يجتمع فيه همزتان الا ما
جاء شاذا كما تقدم في البيت الذي انشده سيبويه انفا قوله واجيب
عن ساوى بالاخف اي لما علل عدم ابدال همزة نووي بكبراهة اجتماع ثلثة
احرف علة ورد عليه ان هذه الثلثة موجودة في ساوى اجاب بان
هناك احدى الثلث الالف وسواخف حروف العلة فلا يناسب لوجود
الفارق قوله وجه تخصيص المفتوحة بعد اقول اشار الى ان ورش
ابدال المفتوحة واوا كما في يؤيد وموجلا وانما ذهب الى البدل لانه اصله
في الساكنة الابدال والمفتوحة اخت الساكنة لان الفتحة اخت السكون
في الخفة والى هذا اشار بقوله وهي اقرب الى الاصل المحمول عليه قوله

واورد

واورد عليه اسكان باريكم اقول لما قال الهمزة الساكنة اثقل من المتحركة
ورد عليه ان لو كان الامر كذلك لما اسكن همزة باريكم اجاب بان الغرض
في اسكان باريكم تخفيف الحركة لا الهمزة ولذلك اسكنت راء امركم وفيه نظر
لان بامركم لا مانع فيه في زال سكانها نقل الضمة واما في باريكم فان الضم اذا
حذف لثقله يودي الى نقل الهمزة اثنا الساكنة قوله على الاول اي اذا كان
الساكن اثقل علل ابدال الساكنة بالنقل وعلى الثاني وهو المقول بان
المتحركة اثقل فوجه تخصيص الساكنة بالابدال انما هو طريق التخفيف الى انحصار
تحقيقها في البدل لا بدله من علة اجاب بان ما عدا البدل اما يجعلها بين بين ولا
في الساكنة واما الحذف وفيه اخلال ببناء الكلمة وهو ظاهر في يومن ويوبد
وروعي في الابدال حركة ما قبلها لان ما بعدها لا يعتبر الحركة فيه يظهر لك في يؤمن
ويسأل ويأكل ولامرئ لاحد ما مضى يعتمد عليه قوله وتقدير حركة سابقها
عليها كموسى اقول اراد ان حركة الباء كما لوحظ في موسى بالهمزة
بدلا عن الواو كانه اعتبر الضمة على الواو فقلبها همزة كما قالوا في وجوه اجوه بالهمز
ذكره صاحب الكشاف في توجيه قراءة من قرأ يوقنون بالهمز وانشد له شعر
جرير يجب المواقدان الى موسى وجعدة اذا اضاءهما الوقود والاستشهاد في همزة
موقدان وموسى وعليه قراءة الجمهور اقتت في وقت قوله وجه استثناء الساكنة
للجزم والبناء محافظة على ذات حرف البناء والاعراب ليكون السكون نصا
اقول وذلك لانه لو ابدل لم يكن نصا مالم يرجع الى اصله واورد عليه سكون
باريكم ويأمركم وجه الايراد ان آخر الكلمة محل الاعراب فيهما ولم يحافظ عليه بل السكن
حال الجر والرفع اجاب عن الايراد بان في باريكم ويأمركم حرف الاعراب باق
والحركة الزايلة مدلول عليها بحركة ما قبله وفيه نظر لان هذا انما يصح

في نوبجاني معاملة الساكن معاملة

في بارئكم دون بارئكم قوله وتخيّر بعض الموجهين في هذا النقض فالتزمه ومنع السكون
اقول هذا قول ابي شامة فانه قال الحق انه كان يختلس الحركة فتوهم بعض الرواة
انها سكون ونوا اليه ذهب الزجاج وهو المنقول عن سيبويه ورده الشارح
واحسن في الرد فان القراءة ثابتة بالنقل ونقل عن الفرّاء ان الاسكان لغة
تميم واسد قوله وقيل لعروض السكون اولئلا يوالي بين اعلالين ويرد
عليهما نحو فادارأتم وذلك لانه ابدل همزته مع ان سكونه عارض وفيه اعلالان
احدهما ادغام الدال والآخر الابدال ويرد عليه اي ذلك القائل ايضا
ان عروض السكون انما هو في المجزوم لا في الامر فان سكون البناء ليس بعارض
ولو اعل لم يكن فيه اعلالان لان سكون البناء لا يعد اعلالا قوله ولم يعد
العلة لقصورها عنده اقول اراد ان الناظم اشار الى العلة في قوله بانه
بالهمز اخف فلم يعلم ان العلة لزوم الاعلالين احدهما حذف حركة التاء والآخر
الابدال اجاب بان الجمع بين الاعلالين جائز عنده في باب الادغام في آل
لوط قوله ان الرد المهموز ما يرى من حسن المنظر في الراء والمد ضبطه الجوهري
قوله فان قلت هذا مبني على الادغام اعتبارا بالعارض وقد منعه آنفا
اقول اراد ان اللبس انما يحصل بالادغام لانه انتقل باعتبار عروضه الى
المنقلبة عن الهمزة وقد تقدم في قوله انه لا يجوز الادغام لانه انتقل من همزة
فلا حاجة الى التعليل باللبس اجاب بان ثقله هناك منع بخلافه هذا اليه
اشار بقوله الغى ثم لحصول ما فر منه ثقل الهمزة والذي حصل مثله ثقل
الادغام وفيه تسامح لان الادغام انتقل كما قال الناظم اخف ومحصله ان
ثقله هناك لا يستلزم الثقل هنا قوله قال ابو محمد ثبوت الالف فارق
اي اذا كان ثباتا معتلا لا يثبت الفه بخلاف ما اذا ابدلت من الهمزة رده

الشارح

الشارح بان من لغته اثبات حرف العلة حالة الجزم في السعة اي لا ضرورة
كقراءة قنبل ومن يتقي في سورة يوسف فالبس فيه موجود قوله يريد ووجه
ابدالها توفير لغرض المكن اقوله او يريد ان همزة بارئكم متحركة ومن سكنها
انما سكنها للتخفيف وفي الابدال زيادة التخفيف على الاسكان واليه اشار
بقوله وهو وجه لذلك اي لذلك الغرض قوله ولا يرد عليه يئس فان
الابدال فيه لازم فلم يقع فيه استثنا لانه جامد وفيه ثقل فالوجه ابداله طلبا
للخفة قوله وتعليل مكي بالتخفيف ينزلها منزلة الاصلية اقول اجرى مجرى
مكي الوجهين في بارئكم وعلل الابدال بان السكون فيه وان كان عارضا
الا انه اجري مجرى السكون الاصلي لاطراد الباب ورده الشارح
بان ما قاله منقوض بالمجزوم واولى باحكم لانه اثر العامل قوله
والتحقيق بالعروض والتعدد قوله اي علل الشارح التحقيق فيه بهذين
الامرين ورد عليه الشارح بالنقض بادارأتم فان فيه عروض السكون
وتعدد الاعلال ومع هذا ابدل همزته والجواب عن ايراده اولا ان اثر
العامل قوي فلا يلزم من ابدال الضعيف ابدال القوي قوله ووجه ابداله
موافقة لجمعه لانه يقلب همزته مكان الياء ثم تبدل الفا يقال ابار على وزن
افعال قوله ويحتمل ان يكون من ذاب عند للموافق سوالكسائي و
وورش اي لجواز ان يكون عندهما غير مهموز بل يكون ذاب يذيب
قوله وبعده لم يستثن اي وان كان محتملا الا انه بعيد فلذلك لم
يخرجه عن المهموز وجعل الكسائي وورشا موافقين للسوسي وفيه نظر
لان الجوهري قال الذئب يهمز ولا تغلبهم على السوا قوله ابنع بني تثقل بضم
الثاء المثلثة وعين مهملة ابو حي من طي قوله ولم يطرد بابهم لمخالفة الرسم

لانه مرسوم بالالف فلا يمكن جعل الهمزة بازاء محافظة على سورة الالف اراد ان
الاجتماع فيهما غير لازم لانه اما ان يدخل بينهما الف او تحذف احديهما او يجعل
بين بين قوله واختيار تحقيق المختلف اقول قسم الهمزه في هذا الباب
قسمين ما اختلف فيه اختيار تحقيق الكل فيه لانه الاصل ولالتقاء تحقيق
الساكنة عند الاجتماع وفي ذلك معادلة بين المفرد والمجتمع وفيه ايضا جمع
بين اللغتين وموافقة ايضا لما ترك القرشية اجتماعا هو القسم الثاني
والقرشية اراد به لغة قريش وهي تخفيف الساكنة واراد بالجمع عليه ما ذكر
ما استثناه بقوله سوى ذا الى آخر المستثنيات فان لغتهم التخفيف فيها
قوله معادلة مفعول له وكذا جمعا وترك عطف على معادلة باظهار اللام
باب نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها قوله هذا نوع
من المفرد وربما انضم مجتمع اى ما يقع فيه الاجتماع وسيأتي في الان وعاد
الاولى قوله وهمزة القطع قيد اخرج نحو ميم الله ظلما لمدعيه همزة الله
في النداء همزه قطع بلا خلاف والجمهور على وصلها في غير النداء لان الهمزة
الداخلة على لام التعريف همزة وصل الا انها في النداء لم يلاحظ فيها معنى
التعريف فنزلت منزلة حرف النداء الكلمة وفي غير النداء الجمهور على انها همزة
وصل قوله ادخل لام التعريف لانها حرف معنى بالاضافة قوله
ولا منوى الوقف اخرج كتابه من الالتقاء اى من التقاء ساكن
الساكن قوله وقيل نقلت قوله فكنت وتحرك ما قبلها
فقلبها اقول اختار في اعلال الهمزة نقل حركتها ثم حذفها بعد النقل
كما كانت محققة ثم نقل عن بعضهم ان نقل حركتها تقلب حرف مد ثم يحذف
المد امالان الساكن قبلها وان حركة فهو ساكن باعتبار الاصل او

لان

اولان ما بعد ساكن غالبا نحو في الارض والابرار واستدل ذلك القائل
بقوله تعالى اخرج شطاه في قراءة سطاه بالالف وهي قراءة شاذة صرح
الشارح بها في سورة الفتح وبقولهم الكماة بالالف ورده الشارح
بانه يرد عليه حذف العفو لان السكون الاصلي اذا كان مفيدا به يلتزم
فيه التقاء الساكنين حال حركة الدال قوله وتغير الساكن لا
يعدى اراد ان الساكن الاول والثاني اذا كانا في حكم المتحرك
للسكون هناك موجب للحذف بعدي بضم الياء وتشديد الدال
من تعدية الحكم نفي اثباته وبان من قراشطاه لا يلتزم ان يكون الالف
عنده بقلب الهمزه بل مقلوبا من الواو ونقل فيه قراءة اخرى شطوه
بالياء بالواو والى هذا اشار بقوله لاحتماله ان يكون المنقلب غير المحذوف
قوله ووجه تخصيص المنفصل ملاحظة اصله في الغا اى اصل ورش
فان تصرفه في هذا الباب اذا كان فالفعل كما في الباب الذي قبل
هذا الباب قوله والصحيح ومحوله محموله حرف اللين فانه ملحق
بالصحيح والتعذر بتحرك الالف وزوال مداحيته لالكونها في حكم المتحرك
خلافا للمهدوي اقول كل من تقدمه من الشراح علله بما قال
المهدوي فان ما فيه من المد قايم مقام حركة واما تعليل الشارح
بزوال المد منها ففيه نظر لانتقاضه بحرف اللين فانه اذا حرك بزوال
لينه قوله وما عنده للساكن الموصوف اى الذي تقدمه في البيت
السابق لحمزة لعدم بيان محل السكت فلو قيل عند حمزة خلف
لم يدر اى في اى شئ بخلاف ما اذا رجع الى الساكن المتقدم اقول
يريد ان لو جعل الضمير لحمزة قوله فلا وجه لمنع بعض الشراح النقل

ای نقل الحرکۃ لورش فاٰثلہ الفاسی نافلا عن غیرہ وعللہ باختلاف الحرکۃ
علی المیم فخرج عن اصلہ **قولہ** وقیل للتلا تحرک بغیر حرکتہا وہی الضم قلت
قدکرہا ابو عمرو وہذا القائل ابو شامۃ والجواب عن ایراد ان رح
بان کسر ابی عمرو ضرورۃ التقاء الساکنین فلا یتاتی علیہ **قولہ**
والا بکۃ فی الشعر اوصک عطف علی قولہ الامیم الجمع وذلک ان حمزۃ
سکت علیہ دون ورش لان قرانہ لا ہمزۃ فیہا **قولہ** والا اوامن
**اقول** اراد اوامن اہل التقوی کما فی سورۃ الاعراف فان ورشا
ینقل فیہ حرکۃ الہمزۃ الی الواو لان قرانہ باسکان الواو واما حمزۃ وان
قراہا بفتح الواو فلان الواو فی قرانہ مفتوحۃ **قولہ** وہذا الخلاف مرتب
کما فی التیسیر ای مرتب علی الوصل والا فی حالۃ الوقف علی الکلمۃ السابقۃ
لا یعقل لا نقل ولا سکت **قولہ** ولو قال قطعا مفصلا کانت
مغنیۃ ای صفۃ مخصصۃ لان القطع عند الشارح جنس لہذا السکت
والوقف وقد سلف تحقیقہ فی قول الناظم فلا تقفن الدہر بالبسملۃ
**قولہ** واغناہ عموم التعریف والتنکیر فی نحو وکربیوت البیوت **اقول**
یرید ان الناظم کرر لفظ الشی اشارۃ الی الاعراب واما فی وکربیوت
والبیوت لم یحج الی الاشارۃ الی الاعراب لان لفظ المعرفۃ والنکرۃ
شملا الاقسام کلہا **قولہ** ولو حکی مرفوع شی لکمل **اقول** ان فی البیت
السابق انی بلفظ المجرور والمنصوب فلو حکی فی ہذا البیت المرفوع
فی قولہ تعالی لیس کمثلہ شی لاستوعب الامثلۃ وفیہ نظر
لان ہذا الراوی لیس ذاک الراوی فلو اتی بہ محکیا بقی المجرور خارجا
عن روایتہ فالحق ما قالہ اولا بان صورۃ المجرور والمرفوع متحدۃ فلا حاجۃ
الی الحکایۃ

وسکت عن المنفصل مطلقا اوسواء کان مع لام التعریف او بدونہ **قولہ**
ولا خلاف عن خلاد فی ترک السکت فی الاخر **اقول** الاخر ہو المنفصل الذی
لا لام فیہ **قولہ** وان وقعت علی الارض فلخلف فیہ وجہان النقل والسکت
ولخلاد ثلثۃ النقل والسکت وعدمہا وہو التحقیق ہذا الکلام قد قالہ ابو
شامۃ ولی دہر طویل افتکر فی ہذا فلم یظہر لی قط وانا اذکر لک منطوق
الکلام ومفہومہ حتی تعلم وجہ الاشکال افاد الناظم رحمہ اللہ فی البیت الاول
ان لحمزۃ النقل لورش والتحقیق کسائر القراء اذا اوقف علی الکلمۃ اولہا
ہمزۃ لقولہ وعن حمزۃ فی الوقف ثم زاد لخلف وجہا آخر وہو السکت
فلہ ثلثۃ ولخلاد وجہان وہذا الحتابہ ثم قال بعض الناقلین عن حمزۃ
اقتصروا علی لام التعریف فی السکت فخرج عنہ مثل من آمن وقد افلح
فمن این فارق خلف خلادا ہی یبقی لہ وجہان ولخلاد ثلثۃ لان المخالفۃ
بین الطریقین انما ہی فی السکت لا غیر فای معنی لاسقاط تحقیق خلف
فی لام التعریف قال ابو شامۃ بعد ما ذکر الثلثۃ لخلاد دون خلف
ہذا من عجیب الاتفاق وکان الواجب علیہ بیان کونہ عجبا والذی
یظہر لی ان ہذا مبنی علی اختیار اہل الاداء کما فعلوا نظیرہ فی قراۃ ابی
عمرو بین السوسی والدوری فی الادغام والابدال وقد سبق تحقیقہ
فجعلوا لخلاد ثلثۃ فیما دلان والا فلا یوخذ من ہذا الکتاب سقوط
تحقیق خلف لا منطوقا ولا مفہوما واللہ اعلم بالصواب **قولہ**
ومیم الجمع ان جاز النقل فہی کقد افلح **اقول** لا وجہ للشک فانہ ذکر
جزما ان قولہ نقل نقلہ وخطا القائل بخلافہ فکیف یمکن الرد وبعد
ذلک **قولہ** والفرق جامع یرید ان من فرق بین لام التعریف

وغيره انما فعله ليجمع بين اللغتين باعتبار الموضعين قوله ولولا الروايه لكان
المتصل اولى على الاولى اقول علل السكت بعلتين الاولى المحافظة على
الهمزة الثانية الاستراحة ثم اشار الى ان امر القراءة مدار الروايه ولولا
ذلك لكان السكت على المتصل اولى من المنفصل نظرا الى العلة الاولى
وهى المحافظة على الهمزه وانما كان اولى من المنفصل لان همزة القطع فى
ابتداء الكلام الاتيان بها بكمالها من المتوسط بين الحروف قوله
وجه تركه انه الاصل وتحصيل دينك باللفظ والوقف اقول يريد ان
من ترك السكت انما تركه لان فائدة السكت المحافظة على الهمزة
والاستراحة تحصل بالوقف على ما قبلها قوله واعاد ورشا معه بيانا
للغره كما بينا قوله ذكر فى سورة الفاتحة فى قوله ومن قبل همز القطع
صلها لورش هم ان صاحب الباب اذا وافقه غيره فيه تارة يضمه
الى ذلك الغير بيانا للموافقة وتارة يعتمد على ما علم بذكر الموافق وصه
كقوله وصفا وزجرا وذكرا ادغم حمزة قوله وجه الموافقة نقل اللفظ
بالهمزتين والمدتين مع المسهلة هذا سهو بلا شك لان المسهلة
لا مد معها وقد تقدم فى قول الناظم ولا مد بين الهمزتين لكن اطلاقه
ذلك انما هو بعد قوله ولا مد بين الهمزتين هنا قوله والضمير ان للبا فان
على حد قوله وكنا لحكمهم شاهدين اقول اراد ان الحاكم داود وسليمان
فاطلق لفظ الجمع على الاثنين قال فى الكشاف ضمير الجمع باعتبارهما
والمثنى كما بين والاظهر ان يقال لفظ الباقى يشمل القليل والكثير فتارة
يعتبر لفظه وتارة معناه كما قال الناظم فى صدر الكتاب وباقيهم احاط
به الولاء مع الباقى حمته قوله فى الكلام تقديم اى نقل وادغم وذلك

لان



لان اللام ساكنة فلا يمكن الادغام فيها قبل النقل قوله ثم بين تخصص
بالفصل كلاهما على صيغة المفعول اراد بالمخصص قالون وابا عمرو ولا حرج
ورش اذ ليس له الا النقل قوله والاشهر فى النقل ابقاء الهمزة للثلاثة
اقول اراد ورشا وقالون وابا عمرو الهمزة هى الاولى لان الثانية لا وجود لها
عند ورش وقالون وابو عمرو اشتركا فى الوجوه الثلثة وافترقا فى ان
قالون له وجهان مع الهمزة وابو عمرو وله وجه واحد قوله اذا ابتدا همزة
بنحو الانهار وقف عليها فله السكت وتركه والنقل اقول اراد بنحو
الانهار ما فيه همزة قطع دخل عليه لام التعريف قوله وتخصص خلادا بالنقل
اقول اراد بالثانى ترك السكت الذى هو عبارة عن التحقيق كما تقدم
انفراده به واذا ضربت الاربعة فى سبعة الوقف ارتفعت الى ثمانية
وعشرين فان قلت قد سبق ان الخلاف فى مثله ثلثة وخلف
وجهان فهى خمسة لا اربعة قلت اراد بحمزة باتفاق الروايتين فالمشترك
بينهما هو السكت والنقل فى الهمزة وحذفها على الوجهين كما ذكر اقول
قد سبق هنا ان الرسم التقديرى هو الذى اذا قدر موجودا لا يكون مناقضا
للمحقق وفى كلامه ضعف لان التنوين ليس له رسم فى موضع ولا لغيرى
دون قارى آخر قال الشارح فى التنوين والنون الساكنة انما نص
على التنوين وان كانت نونا ساكنة لمخالفتهم فى الوقف والكتابة
فقوله بعد هذا ويوافق الرسم صريحا للمدغم لا يصح وان اراد به ان التنوين
ساكنة على هذا فكذلك لا تعلق له بالرسم الا ترى انه قال فى عليهم
ونظائره اختيارى سكون الميم لموافقة الرسم تحقيقا وان كان الاصل
هو الضم مع الواو الا انه ليس مرسوما قوله ووجه حذف الهمزة

قوله وكسر والتنوين وصلا لكونه وجه موافق الرسم تقديرا

استغنا اللام عنها لحركتها وفيه تمام الحمل ولذلك ترجح **اقول** بريدان النقل
في الابتداء على الوصل لان النقل في الوصل ضروري ليمكن الادغام
بخلاف الابتداء وانما كان تمام الحمل بحذف الهمزة لاوجودها فيه شاذة
اعتداد بها الان **قوله** ومن ثم يرجح لم يدل عليه عبارة الناظم وهي قوله
وان كنت معتد بعارضه فلا بل ترجحا في كونه مرجوحا فالصواب ان يقال
معنى ترجح صار مرجوحا كما في تكسر صار مكسورا او يوافق ما نقله من اكثر العرب
الحمر وعن بعضهم لحمر وقد صرح الشارح بان الاكثر ابقا الهمزة الثلثة وقوله
وجه اثباتها مراعاة للجانبين اي الاصل والحمل او مراعاة للخليل فان
الهمزة مع اللام عنده حرف واحد للتعريف **قوله** احب الموقدين الى
موسى احب على صيغة التفضيل وانشده صاحب الكشاف لحب الموقدان
بلايم القسم وضم الحا على انه فعل ماض على بنا المفعول ورفع الموقدان
على انه نائب الفاعل والصواب ما في الكشاف فان الشعر لجرير يمدح
به موسى وجعدة وهما ابناه قال صاحب الكشاف كانه قال ما اجبهما
تعجبا وانما وقع الشارح فيما وقع لعدم فوقه على المضارع الثاني وسوقوله
وجعدة اذا ضاءهما الوقود وصفهما بالكرم على طريق الكناية بذكر نار
العشري وهذا الاستشهاد انما يتم على ان الرواية بالهمزة والاوزان وزن
الشعر لا يتفاوت سواقرى بالواو وبالهمزة **قوله** وقول الناظم تهمز
واوه ينزع اليه اي يشير اليه من قولهم فلان نزع الى ابيه اي شابهه وو
ووجه اشارته انه اضاف الواو الى ضمير الهمزة مثل غلام زيد فدل على
ان اصله الهمز **قوله** وجه الواو عند الهاء مزاي عند من يقرا بالهمز انه
الاصل اي الواو على مذهب البصريين اصل اولى وولى بواو بين وهمزة

او قلب

اوقلب عن الهمزة السابقة اي لوجود السابقة لئلا يجتمع همزتان **قوله**
وعند النافل يتعين اصالة الواو **اقول** فيه نظر وذلك ان عند البصريين
اصله وولى بواو بين قلبت الاولى همزة فاذا نقلت حركتها الى اللام وحذفت
بقيت الواو اصلية واما عند الكوفيين الواو الثانية بدل عن الهمزة والواو
الاولى قلبت همزة كما في وجوه ونقلت حركتها الى اللام وحذفت الواو قالوا
والموجودة بعد النقل هي المبدلة من الهمز وليست باصلية كما صرح به الشارح
قبله **قوله** واما ورش فانه جرى على الاصل في مثل قالوا الان
اثبات الواو اعتدادا بالحركة المنقولة والمشهور حذف الواو ووصل الواو
اللام المضمومة بالمفتوحة **قوله** ولا يقدح تخلفه في عاد الاولى **اقول** اراد
ان الاعتداد بالحركة العارضة فيه ليمكن الادغام الموجب للتخفيف بخلاف
سائر المواضع فانها بقيت جارية على الاصل **قوله** وحمل المحقق
على المحقق نحو قال الانسان **اقول** يريدان في مثل قالوا الان وسيرتها
الاولى عدم ثبوت الواو والالف دل على عدم الاعداد بالحركة واما قال
الانسان ونحوها حمل يلتبس فيه الساكنان فالدليل على عدم الاعتداد
اجاب بانه محمل يلحق بالمحقق وهو ما حذف فيه الساكن **قوله**
ووجه الابتدا بالهمزة جار على هذا الاصل وهو عدم الاعتداد بالحركة العارضة
**قوله** ووجه حذفها رفعا على مذهبه في حرف التعريف وهو ان اللام
وحده هو حرف التعريف اذ لو كان الهمزة مع اللام كما ذهب اليه الخليل
لم يكن الحذف **قوله** وما اصمل اخذ بالوجهين هذا الفاضل ابوشامة
فانه قال في قال الانسان لا دليل على ان الحركة العارضة معتد بها ام لا
فيوخذ لورش بالوجهين ورده الشارح بان مدار القراءة على النقل لا

لا المناظرة وسكون طريق البحث فانه خطر قلت وفيه نظر لان الوجهين
من قانون العربية ثبوتهما بطريق النقل وقول الشارح وحمل المحمل على صحيح
ايضاً لا نقل فيه انما هو على طريق القياس قوله ولا حجة له في ماه اذهبي
مزجة لاجزعله اقول هذا الكلام لا طائل تحته لان امتناع ماه انما هو لوجود
تلث علل فنبوى بذلك فاذا سلم ان عادا علم القبيلة وفيه العجمة
لم يبق فرق بين ماه وبينه على ان الجوهري نقل صرفه قوله حق هذا البيت
ان يكون بعد بالنقل نقلاً وذلك ليتصل الكلام في مذهب نافع
فيما حضر به لكنه اخره طرزوجه عن الاصل المقرر وضعف النقل اقول
فيه لف ونشر مرتب اراد بالاصل المقرر نصرفه وورش في
فاء الفعل ورد اليس منه واراد بالضعف نقل حركة الى هاء السكت
اراد ان لو ذكر هناك قالون قوله وقالا يلزمه ادغام ماليه هلك
الظاهر رجوع الضمير الى ورش ولا وجه له لان ادغامه من الادغام الصغير
وهو عام لكل قارئ الا حمزة فانه يحذف الهاء في الوصل قوله قلت
واولى اقول رد قوله يلزمه الادغام بان الاولى عدم الادغام لان الوصل
هنا جاري مجرى الوقف والوقف ينافي الادغام الا انه جوز في الجملة
باعتبار الاتصال اللفظي قوله لا جائز ان يكون وجه النقل هنا هو الذي
ذكره الداني في غير التيسير ان القول في كتابه لم يره منصوصاً سوى
عبد الصمد ثم قال الفاسي وقول الناظم اصح تقبلا اشارة الى صحة
الوجهين وليس في هذا ما ينافي بناء الوجهين على طريق الازرق عنه
ان ظلم حتى يشنع عليه قوله ليس قوله رداً عن نافع على حد قوله ولنافع
لدى يونس الان لتحتم ذكر ورش هنا لاشم قوله اراد ان الناظم

لو ذكر

لو ذكر هناك قالون وحمزة الكان كافياً لان نقل ورش معلوم من اصل الباب
واما هنا يجب ذكره لانه خارج عن اصله فيجب ذكر نافع قوله ووجه تركه انه من
الاول اي من المهموز الا انه نقل حركته وان لم يكن من اصله نقل الحركة في
كلمة قصداً للعموم وجمعاً بين اللغتين قوله والاول اوجه لوضوح معناه اقول
الاول سو المفهوم اختياره لانه الملايم للمقام بل لم يذهب الى الثاني احد
من المفسرين فالقول به خطأ لهم قوله ووجه تركه بنية الوقف اقول
اراد ان نية الوقف مثل وجود الوقف فلا ينافي فيه النقل واليه اشار
بقوله واتصلا اي ما فيه هاء السكت وما بعده اثر فاحكما وان اتصلا لفظاً
قوله ولئلا يتعدد مخالفة الاصل اقول اراد ان اثبات هاء السكت في الوصل
مخالفة الاصل من وجه فلو حركت كان مخالفة من وجهين قوله ولا تفريع على
اختيارنا مختاره ما اشار اليه بقوله مخلص وهو خبر مبتدا محذوف اي مخلص
من الاشكال ثم فسره بان يقف القاري على كتابه ثم يبتدا اني ظننت
فيتخلص من الاشكال الواقع من رعاية مذهب ورش ورعاية
سكون هاء السكت وهذا الكلام حسن لان الوقف على كتابه وقف تام
قوله والهمزة بعدها همزة وصل خلافا لبعض النحاة وابطله بوجوه الاول
عدم الفائدة فانها تسقط في الدرج فاي فائدة في جعلها همزة قطع
الثاني ينفوت التنبيه على كونها همزة وصل واما الاولى فان اعتبرت
سكون اللام تبدا بالهمزة وان لوحظ الحركة العارضة لالتقاء الساكنين
تبدا باللام كما تقدم من قول الناظم وان كنت معتد ابعارضه فلا قوله
وسواء وجه اختيار ان الابتداء باللام اولى لان حركته فيه وان عارضة الا انها
دائمة بخلاف الهمزة فانه وان ثبت ابتدا لكنه تسقط في الدرج باب وقف

باب وقف حمزة وهشام على الهمز قوله الهمز اما مجتمع وقد
تقدم باحد عشر قسما اقول اى من تلك الاقسام الانذرتهم انا انزل جانا
من السماء ان اولياؤك نبئ الى جانبه نشيا اصبنا والسماء وانشاناشأ الى
قوله ومحاله حمزة اول تحقيقا او تقديرا الاول تقديرا تحقيقا نحو امن وتقديرا
ما دخل عليه حرف الجر نحو بايه ولذلك وقف عليه بتحقيق الهمزة فى احد الوجهين
قوله او طرف كذلك تحقيقا او تقديرا المحقق نحو شيء والمقدر نحو تلقاني
نفسي اومن وراي حجاب لكونهما مرسومين كذلك وان لم تدخل الياء فى
القراءة فان قلت فاى فائدة فى رسمها كذلك بعد ان لم تدخل فى القراءة
قلت قال الشارح فى شرح الرائية حملوا المضاف الى المظهر على المضمر نحو
ابابهم وابناءهم والياصورة الكسرة على العدم قوله او واو اصلية اوزائدة
فثلثون حمزة عشر فى الزائد ومثلها فى الاصلية فثلثون وقس حال الياء
على الواو قوله او متحرك بالثلث فى الثلث اى فى حركات ما قبله تسعة فى ستة
المحال حمزة واربعون قوله او طرف عطف على معنى الجملة اقول لا حاجة
الى هذا التكلف بل هو عطف على كان مع خبره عطف الجملة على الجملة اى اذا
تطرف قوله اخرج اخرجها لا اوطها اقول يريد ان الكلمة التى فيها الهمزة
اذا وصلت بكلمة قبلها ثم وقف عليها سواء المراد من هذا البيت نحو قد افلح واما
وقف قبل الهمزة التى فيها الهمزة ثم ابتدا بها فليس من هذا الباب قوله
وسهل مجازا خفف اى فى عرف القراء فان بين بين نوع من التخفيف ولم
يرده بل اراد مطلقه قوله اذا توسط بين اصول الكلمة اى حروفها الاصلية
نحو اسئل او بين اصلى وزائد نحو سيات او بين زائدة واصلى نحو قائم و
قائل قوله او طرف مطلق اى سواء كان مرسوما اولا كالتنوين ولهذا

كان

كان دعاء وندا فى حال النصب متوسطا قوله وحمزة فى مطلق الهمزة الحاصلة اول
الكلمة حمزة مذاهب اقول اراد بمطلق الهمزة المتحركة باى حركة كانت قوله
وهذا معنى قول ابن مجاهد تقف لحمزة على بعلم اعمالكم بواو اقول لان الهمزة
المفتوحة المضموم ما قبلها لا يمكن قلبها الفا ولا جعلها بين بين كما تقدم فى نشأ صبنا
قوله الخامس تخفيف ما دخل عليها كالجزء اولا كالجزء فى وجه الذى يصير كالجزء وف
المضارعة نحو يومنون وما يس كالجزء سياتى فى قول الناظم وما قبله بغلى
واسطا بزوائد ولهذا قيل بوجه لقوله هناك فيه وجهان اعمل قوله
امثلة الموصولة بمنفصل اقول اجمل الامثلة ولم يبين احكامها لما سياتى
مفصلة كل واحد فى موضعها قوله وتاتى امثلة الزائد المتصلة بقسمة
اقول اى ما هو كالجزء وما يس كذلك قوله ووجه التفصيل فى المبتدا
تعارض اللفظ والاصل اقول يريد انه نقل فى الهمزة الواقعة اولا
مذاهب مرجعها الى امرين من سهل اعتبر اللفظ ومن حقق اعتبر الاصل
قوله واختيارى التحقيق اقول علل اختياره بكونه الاصل ويكون
الاصل مؤيدا لعدم تحقق النقل لاختلاف الرواة فيه ولاحتمال ان
لا يقف وفيه نظر لان الكلام فيما اذا وقف فاى ضرر فى ذلك
الاحتمال وكذا قوله وان يقف مختارا او كونه مظنة لذلك كاف فلا وجه
لقوله قد يقف مختارا الذين قالوا بالتخفيف عللوه بالضرورة لكمال القارى
واحتياجه الى التنفس خارج عن قانون التوجيه لان قوله مبتدا به اى بالساكن
لسبقه فى اول البقرة فى يومنون قوله وسكنا حال الفاعل مجازا عن
ساكن اقول اراد انه من اطلاق الملزوم واراده اللازم لان البدء
التسكين مستلزم للسكون والاولى ان يقال وفى سكنا اتيا بالظهر

باب الساكن

ساكنا في قرائتك سواء كان ساكن قبل او اسكتة انت قوله
حرف مد يجانس حركة ما قبلها ولو بوسط اقول يريد ان ما قبلها اعم من ان
يكون متصلا او بينهما فاصل كما في لقانا ايت فان بين الفتح والهمزة
الفا قوله لقانا ايت من قبيل ما دخل عليه زائد كالجزء باعتبار الابتداء
والتقدير وقد تنزل الحال محله منزلته فاعطى حكمه اقول الزائد الداخل
على الهمزة على وجهين ان كانت الكلمة تبقى بعد حذفه على معناها ملحق فيه
وهما ان الابدال والتحقيق مثل هولا ولا انتم وبانه وان كان بعد حذف
لم يبق لها معنى فغيه الابدال لا غير مثل يؤمن والمؤتفكة لان الزائد صار
كالجزء واذا كان قبله كلمة مثل لقانا ايت والذي اليمن ملحق بالجزء ليس
فيه الا الابدال لان الكلمة السابقة لما اتصلت بالهمزة اللاحقة الساكنة
قامت مقام الجزء وحلت محله اعطيت حكم الهمزة لان الهمزة وان
كانت مبتداة صورة الا انها في الحقيقة متوسطة لعدم امكان الابتداء
بها والى هذا اشار بقوله باعتبار الابتداء والتقدير قوله وليس
على حد قوله يوسف ايها ومن ثم حقق على الاربعة الآخر وصلا
وعلى الجملة ابتدا، لوقوعه في محل الابتداء جاء اقول نقل في البيت
الاول ان للهمزة المبتداة طرقا فيها مذاهب حمزة الاول تحقيقها
مطلقا نقله عنه الصبي ثم نقل عن غيره اربعة مذاهب متفقة على
التخفيف مع اختلاف بينهم مما دخل عليها فاشار هنا الى ان
يوسف ايها كلهم متفقون على تحقيقها ابتداء ووصلا وآخر بضم
الهمزة جمع اخر بالفتح والله اعلم بالصواب قوله والرسم هنا موافق
للقياس اقول سياتي في قول الناظم فتى ائيا بلى والواو والحذف

الرسم

رسمه ضابط ذكره الشارح ان كل موضع يوافق القياس الرسم يؤخذ بها
وان اختلفا ولم يمكن الجمع تقدم القياس على الرسم وهنا قد وافق الرسم
القياس الا في حالة الوصل فان همزة الوصل لا يمكن رسمها لسقوطها
في التلفظ قوله ولم يرسم في اداءتم اقول انما ذكره لان الرسم فيه مخالف
للقياس فلا يؤخذ به لفساد المعنى والف تتاعل محذوف ايضا قوله
واختلف في اهل املات واطمانتم اقول ذكر في شرح الرائية ان الالف
صورة الهمزة في مصاحف الشام والحجاز ومحذوفة في اكثر مصاحف العراق
فالذين اثبتوها فعلى القياس والذين حذفوها فلعدم اللبس مع الخفة
فاعتبار الرسم في امثاله ساقط قوله علم ان مراده المتصل لان المنفصل
تقدم نجلاء اقول تقدم في قوله وعن حمزة في الوقف خلف ، وعلم ان
المراد بعض الساكن مما بعد سوى قوله سوى انه من بعد ما الف جرى قوله
وقد وافق القياس الرسم على الحذف الا في مواضع اقول القياس
في المتوسط الساكن ما قبله ان لا يرسم له صورة الا في مواضع جاءت
على خلاف القياس فتوسطاه وقد ذكر قاعدة وهي ان الرسم اذا خالف
القياس لكن اللفظ صحيح معنى المعنيين فيؤخذ به وفي شطاه يصح اللفظ
والمعنى قوله وسوء السنة ومع النقل والاسكان والاشمام تصرفا بنة
اقول هذا الكلام لا يكاد يصح وذلك ان لفظ السوء المرفوع فيه سنة اوجه
قياسا ثلثة مع الاسكان وثلثة مع الادغام وان اعتبرت الرسم
فيه وجهان وهما يتحدان مع القياس ولا يزيد على هذا قال بعض اصحاب
النشر وقيل فيه وجهان المد والقصر على اعتبار الرسم ولا يصح قلت وعلى
تقدير صحته يسقط القصر بالتداخل فتصح السبعة قوله واما التاء ذكر

فى الرائيه وجهين فى الف النشأة احدهما انه على قراءة من يقرا بالمد الف فعالة
الثانى ان يكون صورة الهمز فعلى الثانى يجوز فيه وجهان باعتبار الرسم
قوله وان تونبوا اقول ان تونبوا فى المائدة الف على غير قياس لما قدمنا
ان المتوسطة والمتطرفة اذا كانت ساكنة لا صورة لها قال فى شرح
الرائيه وجه الالف بعد الواو انها اشبهت واو قالوا اقوله ومونيا بالحذف
والبا هذا احد الوجهين فيه وفيه الادغام ايضا كما ياتى فى آخر الباب وماواو
اصلى تسكن قبله او الياء فعن بعض بالادغام قوله وهزوا وكفوا ان
كان قوله فى قوله البغرة وحمزة وقفه بواو على حد قوله ادغام بيت فى حلا
تعين الواو اقول يريد انه ذكر حمزة هنا مع حفص فى ان كل واحد منهما يقرا
هنا بالواو كما ذكر فى قوله ادغام بيت فى حلا ابا عمر ومع حمزة ولا خلاف
لهما فى بيت طائفة فان قيس عليه ذكر واو حمزة فلا وجه له فيهما سوى الواو
وان كان ذكر الواو له مثل قوله وامدد لواحافظ بلا حذف ايضا ووجه
ذلك ان هشاما ذكره مع ابى عمرو وقالون ولهما وجه واحد ولهشام
وجهان لما علم من قوله فى باب المد وقبل الكسر خلف له ولا اى لهشام
فذكر حفص مع حمزة لا ينافى ان يكون لحمزة وجه آخر كما ان ذكر ابى عمرو
وقالون مع هشام لم ينافى خلاف هشام بنا، على ما تقرر فى الاصول
هذا ما اراده من هذا الكلام الا انه ذكر هناك فى قوله وامدد لواحافظ انه
يدل على ان لا خلاف لهشام بل له وجه واحد كقالون ورده قوله من نبى
اثبت له الخلاف قوله والمودة على القياس والرسم بواو مضمومة واخر
ساكنة مكتوبة اقول فان قلت اى معنى لاعتبار الرسم مع انه صرح
بان رسم المودة واو واحدة قلت الواو الساكنة حذفت تخفيفا ولبثت

سورة

صورة الهمزة بل او اسم المفعول والمحذوف للتخفيف فى حكم الثابت
فاشار الى ان لا رسم فيه بل من قبيل حذف احدى الواوين تخفيفا
صرح به فى شرح الرائيه قوله وجرى صفة الف وقبل حال الهمزة او
يتعلق به الجار اقوله قائله ابو شامة ورده الشارح بان المعنى ليس
عليه اذ المعنى على ذلك التقدير جرى الا كن حال كونه بعد الف
وليس الجريان وصفا للا كن اذ لا معنى له بل هو صفة الالف لانه
حرف مد فيه مد لازم قوله وقد خفى هذا على من قال هى حرف لافا
ئدة اقول هذا القائل ابو شامة قوله بالحذف واما الهاء فى الثانى وانما كان
مانعا من الرسم لان ما قبل هاء التانيث يجب ان يكون متحركا لما قالها
بالف التانيث قوله وجه الابدال قد ذكرناه آنفا فى قوله وليس معنى حتى
يفصلا قوله ودبرت باعتبار سابقها لقصد الادغام اقول جواب
سؤال وسوان مذهب من اعتبر حركتها دون سابقها اجاب بان ذلك
ترك لغرض الادغام الموجب للخفة قوله وسبق المد فى المجمع اقول
عطفه بحسب المعنى على ما قبله اى ادغم الاسكان الواقع له وللفرق بان
قالوا وبينهم وبين هذا بان ذلك مد سابق مستمر وهذا عارض مقارن
هذا خلاصة ما ذكره فى ادغام هو ومن لما اورد عليه قالوا فى يوم والى ص
هذا اشار بقوله فهو اشبه بهو ومن قوله او جريان مد مفعول وفعيل
مجرى حركة كان الابنية كفعل وفاعل اقول هذه علة اخرى لوجه جريان
الابدال فان ما قبل الهمز وان كان ساكنا فهو فى حكم المتحرك ثم اورد
عليه بان المشبه به مثل بيس الذى به الادغام فيه ممتنع اجاب بان
وجه الشبه لا يلزم ان يكون من كل وجه واليه اشار بقوله اعلال كل شئ

بحبه ولا يخفى ان هذا الكلام فى غاية الحسن من التوجيه قوله ويسمع فاعله
ضمير حمزة حكاية حال اراد ان لفظ اسمع فعل ماض الا انه اتى بالمضارع
حكاية حال عن فعل حمزة فيما كان يفعل فى قراءته قوله ورسما كذلك
اى بعد الضمة واو وبعد الكسرة ياء الا بايديكم فانهما بالف بعد ياء اقول
فى هذين المثالين الف وياء ان اما الالف فصوره الهمزة واما الياء ان
يجوز ان يكون احديهما صورة الكسرة على الخط القديم ويجوز ان تكون زائدة
واليه اشار بقوله وفيه احتمال التوجيه تقدم كذا ذكره فى شرح الرائية
قوله والتوجيه تقدم اى وجه قبلها واو بعد الضم وياء بعد الكسر تقدم
فى باب الهمزتين فى نحو اصبنا والتمأوا ايتنا والذى قال هناك
ان المفتوحة قياس سبيلها بين بين باعتبار حركتها ولا يمكن فى المضموم
والمكسور ما قبلها فروعى حركة ما قبلها قوله وقبل حال هما مثله على راى
اول جوز بعض النحاة وقوع الحال من المضاف اليه كقوله تعالى
واتبع ملة ابراهيم حنيفا واليه اشار بقوله على راى وفيه نظر لان
ذلك انما يحسن اذا حسن اقامة المضاف اليه مقام المضاف كما
فى اتبع ملة ابراهيم واما هنا اذا حذف المضاف لاستقيم الكلام
لان الهاء لحمزة تامل قوله وجاز ان يعود الى الحلة المذكورة اى
من اول البيت الى هنا قوله وصورة المفتوحة الف واختلف فى
لاملئن جهنم واطمانوا بها واشمازت اول قال الشارح فى
الرائية فى اكثر مصاحف العراق لم تصوروا الالف والوجه فى الحذف
التخفيف وعدم اللبس قوله واحتمل يا ورای الا ماكذب الفؤاد ما راى
لقد راى اول اشار الى ان نای فى سبحان وضلت بالف واصح

وكذا

وكذا راى حيث وقع الا موضعان فى النجم فانهما بالف وبعدها باء والوجه فى الحذف
التخفيف وكراهة اجتماع المثلين وماجاء بالالف والياء على الاصل التنبيه
على ان الاصل الحذف فيما حذف الاثبات فان قلت قد جزم فى الرائية
بالحذف فى نای وراى الا فى موضعى النجم فما معنى قول الشارح واحتمل
نا ورای قلت لاحتمال انما هو فى حذف الاولى والثانية لا فى الاثبات لقلة
جواز حذف الاولى او الثانية عن الدانى واختار ان المحذوفة الثانية
بدليل كتابة الالف قوله ونبوا وملجا وما اول من الثلثة رسمت
بالف واصح وقياس الاولين الفان فى نبوا الف التثنية والالف
التى هى صورة الهمزة وكذا فى ملجا الف التنوين وصورة الهمزة واما ما
فالقياس فيه ثلث الفات عين الفعل فان اصله موه
وصورة الهمزة والف التنوين والحذف فيها لعدم اللبس وكراهة
اجتماع المثلين او الامثال قوله واحتمل برءوسكم والصابئين اول
اى يجوز ان يكون الواو فى الاولى والياء فى الثانية صورة الهمزة
والمحذوف واو الجمع وياوه وبالعكس ولم يذكر الصابئون وسو
مثل الصابئين فى الاحتمال قوله واحتمل الالف والواو فى سارءكم
فى الاعراف والانبياء ولاصلبنكم فى طه والشعراء والالف والياء
فى افائن مات وفى افائن مت اول لم يذكر احتمال الالف فى الرائية
فى هذه المواضع ولا تعرض لها الشارح وقال فى وجه زيادة الواو
انها لتقوية الهمزة او هى صورة على الخط القديم كالالف فى نسالى فى
سورة الكهف وفى افائن مات او مت ان الياء صورة الكسرة فى
ذلك وكانه زاد هذا الاحتمال كما ذكره غيره من شارحى العقيلة

قوله وبالالواو بعدها الف اقول ذكر فيه امثلة كثيرة بعضها متفق على الواو
وبعضها مختلف فيه فالذى لا واو فيه فعلى الاصل والذى فيه الواو
فعلى قياس تخفيفها فى الوصل بين الواو والهمزة وفى الوقف
الروم واما زائدة الالف بعد الواو فلاتها واو منطرفة كواو قالوا
وباعوا والله اعلم قوله قلت وهو من الاجماع المركب اقول
روى قولين عن امام التخفيف والتحقيق كل منهما عن طائفة وروى
عن بعضهم الوجهان وزعم انه اجماع المركب وانا اقول لك حقيقة
اجماع المركب لينظهر لك ما فى كلامه اذا اتفق اهل العصر على قولين مثل
قول على بن ابى طالب فى عدة المتوفى عنها زوجها اقصى الاجلين
من موضع الحمل وعدة الوفاة وقول ابن عدتها بوضع الحمل فالقول
بعد الصحابة بان عدتها بالاشهر رافع لذلك الاجماع المركب واما
هنا فاحد الاقوال بالتحقيق والآخر بالتخفيف ولا يعقل قول آخر بعد
هذين الثلثة حتى يرفع شيئا من تلك الاقوال قوله الادغام
لاجتماع المثلين وللرسم اقول اراد بالرسم فى ربا على اظهاره
الالف فى ربا رسم الياء بعد الهمزة لان الهمزة لا صورة لها هنا
وقياس صورة الهمزة باعتبار حركة ما قبلها كما فى امرء وجئ وانما ترك
الرسم لكراهة اجتماع المثلين قوله وقبح مكى الادغام له قلت
ويلزمه حطية وقال يلزمه نووى وسوثقيل قلت اخف اقول قبح
بالتشديد اى نسبه الى القبح وقوله له اى لعروض الياء لانفلابها
من الهمزة ورده الشارح بادغاحطية مع عروض الياء وقال مكى من
ادغم ربا يلزمه ادغام نووية مع انه ثقيل كما تقدم فى الهمز المفرد

من قول

من قول الناظم ونوى ونووبه اخف بهمزة اجاب الشارح بان نوى وان
كان ادغامه ثقيلا فهو اخف من ادغام ربا فلا لزام قوله والتوجيه واحد
عدا اللبس فانه خاص بربا قوله وضعف ابن شريح الادغام لكثرة
التغير اقول اراد ان الرويا اولا يبدل همزته واوا فاذا اجتمع الواو والياء
والواو ساكن تقلب ياء على القياس ثم تكسر الراء لمناسبة الياء
معنى كثرة التغير قوله ولم يجب كطى للعروض اقول هذا جواب الشمال
مكى فى الادغام بانه لو جب كسر الراء قوله ولا تعلق للفظ بحذف
الف البعض اقول يريد ان حذف الالف فى الكتابة فى الهمزة المفتوحة
لا تؤثر فى اللفظ كما فى همزة انا وجدنا ابانا فانه لا صورة لها فالرسم
فيه بالحذف وجهان المد والقصر لقوله وان حرف مد قبل همز مغير
يجر قصره والمد ما زال اعدلا واما قيد الحذف بالبعض احترازا عن الشاه
وشطا قوله ونحو اسائل وجاؤكم ان كانت المحذوفة الثانية جاءت
الاربعة المد والقصر مع التسهيل والمد والقصر بواو مضمومة على الرسم
وكذا حال ياسائل قوله او صورة الهمزة امتنع الرسم للساكنين
اقول وذلك لان واو الضمير وياء الجمع ساكنان وقبلها الف ساكنة
فلا يمكن اعتباره قوله ونحو اوائكم ان لم تصور كما كالمفتوح اى يجرى
فيه الاربعة كما فى ابانا وان صورت ففيه اربعة ايضا كما فى جزاؤكم
قوله والثانى محذوف اى حرف مد اقول لا حاجة الى الحذف فانه
مثله مفعوله الثانى ومهما تطرف اعتراض ولم يرضه الشارح بل جعل
مثله حالا والضمير للمتوسط اى حال كون المتطرف مثل المتوسط فى كون
الهمزة بعد الالف وفيه نظر لان هذا قد علم من قوله سوى انه من بعد ما الف

جری قوله والاولی اولی لئلا یعم اقول ای لو لم یجعل حالا مماثلا للمتوسط
من کونه بعد الف بل جعل مفعولا ثانیا لیعم ما بعد الالف وغیره وهذا
وهم بعید لانه تقدم سوی انه من بعد ما الف جری فلا طائل فیما ارتکبه
لعدم ذهاب الوهم الی غیره قوله ولم ترسم لهذا النوع صورة والالف
قبل مرسومة الا مواضع من المضمومة وقد صورت واوا زید بعد ما الف
اقول قال الشارح فی شرح الرائیة انما رسمت بالواو فی هذه الکلمات
لانه قیاس تخفیفها فی الوصل والروم فی الوقف واما کتابة الالف
بعد ما لکونها متطرفة فاشبهت واو قالوا قوله والاماکن مواضع من المکسورة
فانها رسمت بالیاء بعد الالف نحو لقای نفسی وایای ذی القربی
اقول قال فی شرح الرائیة اوجه الیاء الطاء فالالف لها بما بعد ما بانضما
باللواحق نحو لاباهم وابناهم قوله ففی نحو ما افاء وسوی منکم ومن
السما علی القیاس البدل بالجمع فیمد مقدار ثلث الفات الالف
الاصلیة والتی زیدت للهمزة اقول یرید ان الهمزة لما ابدلت اجتمع
ساکنان فصل بینهما بالف اخری لتکون مشابة الحرکة قوله
او قدر الفین اسقطا لاثر المبدلة اقول الذی ذکره غیره ان الالفین
هما الاصلیة والمبدلة لجواز التقا الساکنین فی الوقف وهذا اظهر
قوله وقیل یمد للساکنین ویوسط قلت لا منع هذا القول
بان المد للساکنین شرطه ان یکون الحرفان محققین وفیه نظر
لانه ان اراد بالمحقق المرسوم فالمدغم لیس مرسوما مع اتفاقهم علی
المد وان اراد الوجود فی اللفظ فلا فرق علی ان ذلک القائل اراد
بالساکن حالة الوقف وقد جوز الشارح ایضا فیه الاوجه الثلثة فقط

قوله

قوله والمد شی واحد لکونه امشترک الالزام قوله وتحذف احدی الالفین نظرا
الی التقا الساکنین فانه وان کان مغتفرا فی الوقف الا انهم کثیرا ما یفرون
منه وعلیه قراءة ولا الضالین بالهمزة وان قدرت حذف الاولی مدت
قدر الف لانها المبدلة بخلاف ما اذا کان المحذوف الثانیة من
الهمزة فان الاولی حرف مد قبل همز معتبر یجری فیه الوجهان ویظهر
لک من هذا ان قوله وان لم یعتبر الاصل فالف لا وجه له بل هناک
الفان قطعا لانه حرف قبل همزة معتبر قوله فیندرج فی الثالث
ای فی الوجه الثالث من الوجوه الثلثة وتلک الثلثة ایضا مندرجة
فی الثلثة الاولی لکونها باعتبار الاصل المتقدم قوله والسهل کالف
والواو والیاء اقول هذا الکلام بناء علی ما فی آخر الکلام الثانی فی قوله وما بعد
التحریک او الف محرکا طرفا فالبعض بالروم سهلا وحاصل الکلام ان
الروم فیه وجهان القصر والمد علی القیاس وکذا ان اعتبر الرسم
بالحذف فان الهمزة لا صورة له لکن وجهی الرسم یتحدان مع وجهی
القیاس وکذا المرسومة بالواو والیا اربعة اوجه بالقیاس والرسم
الآن وجهی الرسم لا یتحدان مع القیاس لکونهما بالواو والیاء
قوله وعلی القصر اشمل وجوه عارض سکون الوقف اقول وهی تسعة
اوجه ثلثة مع الاسکان وثلثة مع الاشمام ووجه واحد بالروم وبا
باعتبار الرسم والقیاس ایضا فالمجموع اربعة عشر لکن یسقط القصر
بالمد اخل دون التوسط والطول لانهما فی وجوه الوقف دونهما فی القیاس
والرسم والیه اشار بقوله وتوسط التوسیط والمد بین القصر والمد
ای توسیط الوقف فوق القصر ومده دون المد قوله وربما امتنع روم ها

لان الحرف الموقوف عليه غير الموصول كرحمة ولا يقبل الاصل اقول يريد ان
الواو المرسومة في الامثلة المذكورة وان جرى فيه المد والقصر لانها صورة
الهمزة الا ان الروم فيه ممتنع لانه بدل عن الهمز مثل الهاء في رحمة فان
الوقف لما كان بالهاء دون التام لم يجز فيه الروم فالموصول سواء الهمز والموقوف
عليه الواو والاصل رحمة لانه المشبه به ويحتمل ان يكون واو قالوا
لانه قال الواو مع الالف ههنا مثل واو قالوا ويدعوا قوله قيل ضعيف
على الوجهين فالزايد في غير محل النص اقول اراد بهذا المعترض ان وجوه
الوقف سبعة فيما اذا كان قبل الموقوف عليه حرف مد ولين منصوص
غير وجهين في قوله وعند سكون الوقف وجهان اصلا اجاب الشارح
بان الكل منصوصة لكن في مواضع اخر فان الروم والاشمام منصوصان
في باب الوقف وقوله اصلا دل على ان هناك وجها غير موصل ثم اشار
الى ان مثل هذا اكثر منها انهم يقولون وتصوير مسئلة لحمزة ما فيها التسهيل
مع ان فيه وجهين لانه حرف مد قبل همز متغير وقيس عليه حال البدل قوله
يقدر في يدغم ما يقدر في يبدل اقول تقدم في ويبدل انه مقدر بالاستثناء
اي سوى او مخصوص من غير تقدير كقولك قام الناس الا بكرا وعمرو و
لم يقم قوله هذا تخصيص لعموم قوله ما قبله متحركا فقيه تسامح اي لقوله
حرك به متحركا به ما قبله قوله وليس معنى قوله حي يتصلا انه ادغم
فرقا بل القياس اقتضى وجه القياس في آخر كلامه بقوله لتعذر النقل
لان الزائد لا اصل له فكذا حركته ولا يجوز فيهما التسهيل كما في قوله
تعالى اياكم لقصور الواو والياء في المدية بخلاف الالف قوله
ونحو برسون وخطية على القياس الادغام فقط وامتنع الرسم للكائين

في الاول

في الاول والهاء في الثاني اقول الا كان الياء والواو والصورة للهمز فالرسم
قوله لا رسم لصورة الهمزة فيهما وانما افرقا في اللبس فانه موجود في ربا
دون نوى وقد سبق في الادغام الكبير التصريح بذلك وفاقا للاخفش
عن اشام وجها واحدا اي مطلقا من غير استثناء وكذا قوله عن الدوري
مطلقا قوله وعلم اللفظ الضم من لفظ الوصل لا من الضد
اقول اراد ان ضد الكسر هو الفتح فلا يوخذ منه الضم بل يوخذ له
الضم من لفظ الوصل في صورة الفاتحة وفي الوصل كسر الهاء
بالضم شاملا فانه دل على ان الكسر في هاء الضمير في مقابلة الضم قوله
وباطلا متعلقة على حد كتبت بالقلم اي الباء فيه للاستعانة قوله
ويكتب على كل حرف من وعلى ما بين تمكني المحذوفة غير مقطوعة علامة
التحقيق هذا شيء اصطلح عليه المتاخرون وللداني كتاب في ذلك سماه
كتاب النقط قوله ولا تنقط باوها الا في الابدال اقول الباء التي
هي صورة الهمزة لا تنقط لها الا في الابدال قوله فلا تحذف الالف
الذي بعد شين نشا اقول نشا في سورة هود مرسوم بالف بعد
السين وبعد الالف واو وبعد الواو الف اخرى فالمحذوفة يلفظ
لكل قاري دون المكتوبة بعد الواو قوله وعبارة النبر تقتضي
تعيين طريق الرسم فقط حصره بانما وتاكيده بدون القياس اقول
لا بد من العدول عن ظاهر عبارته وتقييده بما اذا صح اللفظ والمعنى
والا لوابقي على ظاهره لدخل فيه مثل يجرون باطذف واتباع الرسم
فيه يفسد المعنى وكم موضع لو حمل على الرسم لم يصح لفظه في العربية
من ذلك نشا بهود وشيء في الكهف ومن شرط القران كونه موافقا

لوجه من وجوه العربيه قوله وفي عكه ظرف الكون اى في محل النصب على الحال
قوله واستغنى عن الالف باختيه لاتحاد الرسم والقياس كما توهم لاختلافهما
في اشمازت اول القائل بالاتحاد ابو شامه ولا يرد عليه ما اورد دون
لك انه قال انما لم يذكر الالف لان كل موضع رسمت الف النفس فيه مخالفه
الرسم وهذا الكلام صحيح بخلاف الواو والياء لوجود المخالفه في بعض المواضع
وعلى هذا لا يرد عليه اشمازت وتطائره لانه اماله صوره فعلى القاعده
او محذوف الالف فالحذف للتخفف بتبع رسمه في الاثبات والحذف
بالوجهين كما تقدم في مثل اسرائل وناكم قوله او التقاء الساكنين
على غير الحد فيه نظر لان التقاء الساكنين في الوقف على حده الاولى ان
يقال اجتماع ثلث سواكن لو اعتبر كما لو قف في سالت ورايت لانه لا يوجد
في كلام العرب قوله ان من شرط الحذف الذي سواحد السبعة اول
اشار الى قوله ان هذا القرآن نزل على سبعة احرف قوله وقد جاء على رسمه
قد سلف هنا ان الرسم الذي شرط القرآن قد يكون تحققا كالمذكور
في نشا بسوره هود وجزا في سوره الحشر وغيرهما مما رسم بالواو بعد
الالف وقد يكون مقدرا كالرحمن لاتفاق للمصاحف على حذف الالف
قوله ولو قد مه على الرسم لكان احسن اول وذلك ان مقتضى مناظره
الاخفش مع سيبويه بناؤها على العربيه لا الرسم ثم اعتذر للناظم بانه
انما اتكل ما ارتكبه لاتفاق الرسم مع العربيه ورد قول من اجاب
بان الناظم انما فعله ما فعل لان بحث الاخفش من تفاريق الرسم
بانه منتقض بستهزون ونظائره قوله والاخفش تخصيص لعموم قوله
وفي غير هذا باين باين اول لانه استثنى الاخفش في احد وجهيه وهو الابدال

من عموم



من عموم باين باين هذا ان حمل على العموم واما ان حمل على الخصوص فكانه
قال وفي المذكور يائي باين باين وغيره وفيه تفصيل لذلك المجمل قال
العكس هنا تقديم احدى الحركتين على الاخرى اول هذا على طريقه اهل
المنطق سو العكس المستوى والتقديم ابدل كل مضمومه بعد الكسره
وكل مكسوره بعد الضم واوا لانه ليس عكسا مصطلحا لعدم اتحاد
المحمول قال باخذ الاسبق للاسبق لا الاسبب للاحق اول معرفه هو فيه
على معرفه الاسبق وهو هنا المضمومه بعد الكسره فقوله فكما يا هي المضمومه
بعد الكسره ولما توجه السوال بان الاسبب حمل قوله كما يا على المكسوره
بعد الضم رعايه لحركتها في نفسها اجاب بانه لو حمل على ذلك لزم اتحاد
مذهبه ومذهب سيبويه والامر بخلافه قال واورد على ابداله وقوعه في اصعب
مما فر منه اول لما كان اصعب لان مذهب سيبويه باين باين وشبهه
واوا ساكنه بعد الكسره وعلى مذهبه يا مضمومه بعد الكسره والمحقق ابعد
من المخالف المشابه من وجه قال ويفارق نشا الى بالانفصال جواب
عن سوال الاخفش وذلك انه قال كما جاز نشا الى وهو جعل الهمزه
المكسوره بعد الضم كالواو فكذلك في سبيل اجاب بالفرق بالانفصال
قال وفرقوا قياسي بالامكان والتعذر اقول يريد ان من رد قياس
الاخفش على نشا الى رده بوجهين الاول ان الفرق ظاهر باين المتصل
والمنفصل الثاني ان هذا لا يستقيم فيما تعذر التسهيل باعتبار حركه
السابق كما في قوله تعالى السفها الا فان التسهيل المفتوحه كالالف
بعد الضم غير ممكن وسياتي رد الشارح هذا في آخر الباب اورد على الا
في الابدال انما هو ضما هو اصل لا محمول عن الهمزه اراد الفرق

خفش ه

للاخفش بان قولهم لم توجد يا مضمومة بعد الكسرة خاص بالاصلى لا المنقلب عن
الهمزة هذا مراده لكن لا فرق فى اللفظ ولا دليل له من كلام العرب واما
استدلال الشارح بجواز الابدال فى رويا وابقا الواو الساكنة مع الياء
وعدم جواز طوى فى طى فقيه نظر اذ ربما يدعوا فى رويا لئلا يجتمع اعلالان
فى كلمة واحدة بخلاف طوى قال وفرقهم بتعذر السعيا الا بمنعه
تسهيلها عن غيره اقول اراد ان الذين ردوا قول الاخفش فى تحقيق
وسئل بين بان انما ردوه لعدم جريانه فى السعيا الا كما اشار نا اليه فى
قوله وفرقوا قياسه فاشار الى ان المانع فى صورة التعذر لا يكون جاريا
فى موضع لا مانع فيه واليه اشار بقوله بمنعه تسهيلها عن غيره اى عن غير تعذر
قال والمها للهمز اى ما فيه وفيه ركاكة لان تقديره الحذف فى الهمز وانما وقع
فيه لانه قدر الهمزة مبتدا ولا حاجة اليه بل مستهزون مبتدا تقديره حذف الهمز
فى مستهزون قال وليس الغرض بيان موضع الحذف والا لعمم اقول
يريد انه افرد مستهزون ونحوه بالذكر وان كان فيه الرسم بالحذف
كثير ما حذف فيه لانه اراد ما يفعل فيه بعد الحذف من الضم للمقبول
والكسر للمحول ولو كان غرضه بيان موضع الحذف لاتى بعبارة تعم جميع
صور الحذف وقد نبه عليه فى شرح البيت الاول بقوله ثم بين شيا من
مواضع الحذف قال كما فى يضاهون اقول يضاهون ليس من مسائل
الهمز لان همزه مخصوص بعاصم فالمشابهة فى ضم الها لا غير قال
وقال بعض الشراح وفاقا للشارح الاول السخاوى ومن وافقه الفاسى
قال وشبهه القائل انه توهم انها حركة النقل وليست بها بل مجتلبة اقول
قال الفاسى فى ابدال الضم نقل الحركة الى المتحرك مطروح عندهم بل الهمزة فى مثله

تحذف

تحذف مع الحركة فرده الشارح بان الضم ليس منقولا من الهمزة بل لما حذف
مع الحركة انضمت كسرة الزاى بالواو وقلبت الكسرة ضمة لتسلم الواو وكما فى
قاضون ونحوه قال ويحتمل ان يكون استعمل فى وقفه لغة استهزيت
توصلا الى موافقة الرسم اول ليس معناه ان الياء فى استهزيت
اصلية والالخرج عن مسائل الهمزة بل معناه ان من العرب من يبدل
الهمزة فيه يا كذا نقل عن الزجاج فعلى هذا اصله مستهزيون فاعل اعلال
قاضون قال وصرف ضرورة او تخيير اقول اراد صرف بزواند فانه منتهى
الجموع صرف للضرورة فى النظم واما قوله تخييرا معناه انه مخير فيه فى السعة
ولم ار فيه نقلا وان اراد التخيير بين الصرف وعدمه تحذف التنوين
منه فيلزم ان يكون فى العروض القبض فى مفاعيلن قال ولو تقديرا
اى حيث لا رسم قال حرف زائد عليها لمعنى اقول هذا بيان الواقع لان
ولو تقديرا الزائد فى هذا الباب لا يكون الا لمعنى كالباء الجارة والواو العاطفة
قال وليس كالجزء منها اقول وذلك لان الذى كالجزء منه وجه واحد لا
غير ومناط معرفة ان حذفه ان كان موديا الى اختلال الكلمة كحذف
يا يومن وميم ما نيا فهو كالجزء وان سلمت البنية مع حذفه فهو الزائد
المذكور فى هذا الموضع مثل لا تئم ولا تذرهم قال والظاهر ان حينئذ
اقول ان ما وقع بين كلمتين ركبا مثل ينوم واسرا ل مما دخل
عليه زائد لان الكلمتين لا مزية لاحديهما على الاخرى حتى تكون احديهما
اصلا والاخرى زائدة واليه اشار بقوله للامتزاج بمقاوم فلا يوخذ
الا وجه واحد باعتبار الداخل وان كان فيها وجه واحد باعتبار الرسم
واستدل عليه بقول الناظم دخلن عليه لامه اذ لا يقال دخل حالين

على ذو لا اسر اعلى ال قال وعند القاطع يزاد فيه آخر ولا يلبس اقول
اراد ان من قطع بالتخفيف انما يقول به عند امس الالتباس فلا بد من هذا
القيد قال مكي قياس قول ابي الطيب تخفيف الهمزة الثانية من اين ذكرتم
وافا ابن باب وافا من اقول قد سلف في باب نقل حركة الهمزة
الى الساكن قبله ان مذهب الحسن بن غلبون التخفيف قال صاحب
النشر وابو الطيب بن غلبون ابو علي الحسن ومكي في التخفيف مثل ابي الحسن
وانما ذهبوا الى ذلك لان الهمزة مبتدأة ففي هذه الامثلة متوسطة فيجري فيها
الوجهان التخفيف نظرا الى كونه مبتدأ، والتخفيف نظرا الى الاتصال ثم قال
الشارح من نقل في مثل قد افلح والارض فلا وجه في المتوسطة اجراء خلاف
له بل الخلاف هنا مرتب على قول من حقق وهذا تحقيق حسن الا انه
لما كان كلام الناظم في قوله وجهان اعلم يجزم به بل قال لا يبعد
قال وحذف الفه ورسم همزته واوا دليل امتزاجه اقول جعل في ها التنبيه
نحو سولاوها انتم المحذوف الفها والثابت صورة للهمزة ولم يعكس
بدليل هذا وهذين لان الالف محذوفة فيهما والباب واحد قال وربما
منع اذ ليس طرفا اراد ان اجتماع الساكنين في ها انتم غير جائز
لان ذلك وان جائزا الا انه مخصوص بآخر الكلمة وفيه نظر لانه لو قيل
في الوقف كمان مثل ابدال ورش في الندرة فالمد جائز مثله قال
ويضعف على اصله جعلها بدلا عن همزة الاستفهام اقول فائدته اذا
جعل ها التنبيه بدلا عن همزة الاستفهام سقط البدل يكون في الهمز
وجهان التخفيف وبين بين الا انه لا وجه لهذا الكلام لان ها انتم
ها عند الكوفيين ها التنبيه جزم به في سورة آل عمران في قوله وفي



ها به التنبيه من ثابت هدى قال وليت على صدلم فتعين ان تكون صلة
الميم فلا تثبت في الوقف اراد ان ميم الم وم من نفس الكلمة وميم هاؤم
ميم الجمع قالوا وبعده واو الصلة ولا تثبت لوا والصلة في الوقف
فان ابن كثير له الصلة في كل ميم الجمع فاذا وقف ترك الصلة فما ظنك
لغير قال ويا يريد حرف النداء اقول الالف من حرف النداء محذوف
في جميع ما ورد في القرآن نحو يا قوم يا نوح والذي بعدها همزة نحو يا ايها
يا آدم الالف فيه صورة الهمزة قوله واللام اي غير المعرفة بضم الميم
وتشديد الراء اي غير لازم التعريف لانها ذكرت في آخر البيت فلو
حمل عليه تكرر قلت وايضا يحمل بعض المسائل وسي لام الابتداء ولام
القسم ولام الجر قوله ويمتنع في الاول سو قوله لابيه لان رسمه بالالف
ولا يمكن الف قبله كسرة قال واما لاهب فعلى رسم الياء يجد
وعلى الالف يمتنع اقول انما اتجه في الياء لان سهيلا ايضا بالياء وامتناع
رسم الالف لوجود الكسر قبله وفيه نظر وذلك لان لاهب اتفقت
المصاحف فيه على الالف وقراءة حمزة بالهمزة فلا وجه لاعتبار رسمه
بالياء لحمزة وانما يعتبر الرسم بالياء تقديرا لمن يقرأ بالياء قال لا فاو وام
اقول يريد انهما ليسا من هذا الباب بل من فروع قوله وابدله عنه حرف
مد مسكنا قال وبالجر نحو بانهم بالتنكير ويتعين القياس با اقول
وذلك لكثرة ما قبلها ولا مجال للرسم لان صورة الهمزة الف
ولا تقع الالف بعد كسرة قال ونسخت الهمزة حكمها في نحو افامن اقول
معناه انه ليس من هذا الباب ليجري فيه الوجهان بل ليس فيه الا التخفيف
والبه اشار بقوله فعلى القياس كالالف ولم ار هذا لاحد بعد ان نقب

الرحيل ه

فی الکشف عنہ سوی ما نقلہ الشارح فی آخر شرح البیت المتقدم عن مکی ان
قیاس قول ابی الطیب تحقیق الثانیۃ من امن وذکرتم وافاین ماتت وافامن
وذلک ان ابا الطیب مذہبہ فی قد افلح ونظایرہ التحقیق لکن ذکر الشارح
ہناک ان الوجہین ہنا مرتبان علی مذہب من یحقق ہناک وسیشیر
الیہ فی آخر کلامہ علی لام التعریف ہنا وقد ذکر ابو شامۃ فی قولہ تعالی
فبای الای وجہین ولا یظہر فرق بین الموضعین **قال** وعلی رسم
الاخرین الف **اول** الاخیران ہما قولہ فاتت ذا القربی وفادنا الذین
آمنو **قال** وضعف فی الاولین ای اعتبار الرسم وہما قولہ تعالی وان
کنت واذا رأیت وانما ضعف لان صورۃ الہمزۃ المکسورۃ الف باعتبار
الرسم فیہما الفا انما یکون علی مذہب الاخفش فی اعتبار حرکۃ الحرف
السابق **قال** والکاف کانہم کالالف والف **اول** اراد القیاس
کالالف والرسم الف وکذا فی سائر وہمزۃ الاستفہام **اول**
ذکرہنا ثلثۃ امثلۃ ثم ذکر کل ما یخص کل واحد علی القیاس علی طریق
اللف والنشر کالالف فی انذرتہم والیا فی اینکم والواو فی أأنبئکم **قال**
وعلی الرسم ای فی الثلثۃ المذکورۃ اما الاول اراد انذرتہم لیس فی الکتابۃ
الا صورۃ ہمزۃ واحدۃ **قولہ** فان کانت المحذوفۃ الثانیۃ التی فالکلمۃ
فالرسم فیہ بالحذف لانہا متوسطۃ بزائد ولا صورۃ لہا حتی تراعی وان
کانت المحذوفۃ الاولی حققت لان المبتدأۃ تحقق ای تحققہا واحترز
وقولہ تحققا احترازا عن الثانیۃ لانہا وان کانت مبتدأۃ لانہا
کافا الکلمۃ الا ان دخول ہمزۃ الاستفہام علیہا جعلہا متوسطۃ والثانیۃ
صورۃ الہمزۃ فالرسم فیہا بالالف فعلی ہذا التقدیر فیہ ثلثۃ اوجہ التحقیق

وبین

وبین بین الف الرسم **قال** واما الثانی ای اینکم لا صورۃ لہ ایضا لکن الرسم
ممتنع فیہ لان المحذوفۃ ان کانت الاولی حققت لذلک ای لکونہا مبتدأۃ
حققت وان کانت الثانیۃ امتنع لعدم النظیر فی نحو آل قالہ فی شرح الرائیۃ
الاخذ فی امثالہ انما یکون فیما لا یکون فی حذفہ اخلال بالمعنی والیہ اشار
ہنا بقولہ لعدم النظیر **قولہ** فی ایذاوایلہ لانک لو اعتبرت الرسم فی المثالین
وتظائرہما فقد اللفظ والمعنی فلا یاتی الحذف فیہا مطلقا لا الاولی ولا الثانیۃ
**قولہ** ولیس اینا محتمل **اقول** اراد لفظ اینا اذا لم یکن مرسوما لا یجوز اعتبار
الرسم فیہ بالحذف لالباسہ بالخبر ثم قال ومحتمل ای ہذا اللبس لیس بقادح
لاحتمال المعنیین وکلاما صحیح من وجہ اشار الی ہذا فی سورۃ الواقعۃ فی
قول الناظم والاستفہام ناصفا ولا **قال** واینا فی النمل محتمل **اقول** یرید
اینا بالنمل بالیا الا انک ان ذلک فیہ احتمال اخر وسوا یکون احد السنتین
صورۃ النون الاخری علی قراءۃ ابن عامر والکسائی بالنونین وہذا الاحتمال
انما قام لان المصاحف العثمانیۃ لم یکن فیہا نقط التمایز بذلک **قال**
واین لنا فی الشعراء **اول** عطف علی قولہ اینکم فی الانعام لانہ بالیا ایضا
بلا اختلاف واین ذکرتم بیاسین مختلف وکذا اینکما قال فی شرح الرائیۃ
نقلا عن الدانی انہ قال لم یرد نص فیہا الا فی رائیت فی المصاحف العراقیۃ
مرسومین بالیاء فیحتمل فی بقیۃ المصاحف وجود الیاء وعدمہ فنشا منہ الاحتمال
**قال** وکذلک اذا منا بالواقعۃ عطف علی قولہ بالیا فی الانعام لانہ مرسوم
بالیا فی الانعام بلا اختلاف **قال** وائہ فلیس منہ ای لیس من المتوسط
بزائد لانہ جمع امام فلا زائد فیہ **قال** والقی والانزل بحذف احدیہما
ویمتنع علی التقدیرین **اول** اراد بالتقدیرین ان یکون الرسم بالاولی و

او الثانية وعلى اى تقدير كان الرسم ممتنع لذلك اى مخل فى المعنى لانك
ان قدرت حذف الاولى لابد من تحقيقها لانها زائدة مبتداة تحقيقا و
الثانية المرسومة بالالف لا يصح معها اللفظ والمعنى وكذا ان كانت المحذوفة
الثانية لان اعتبار رسمها بالالف مفيد ايضا قال وبهذا الاعتبار ذكرت
لم اقول اراد لام التعريف فيه اعتبار ان كونه كلمة مستقلة وبهذا الاعتبار
ذكرت هناك فى باب النقل دل عليه قوله وحرك لورش كل ساكن اخر
ان لو لم تكن كلمة مستقلة لم يعقل لها اخر قال والا لعملت فيه اى لو لم تكن
جزأ مما دخلت عليه لعملت فيما دخلت عليه كما عمل عن ولن ولم ولا وفيه نظر
لان حروف المعانى لا يلزم ان تكون عاملة فى لفظ ما دخلت عليه كقد
مثلا فانها لا تؤثر فى اللفظ بل فى المعنى قال والمأخذ ثم اصل التحقيق
اقول وذلك ان النقل عارض عليه ولا مانع له من الابتداء بالساكن او ما
يقرب منه وهى المسهلة بين بين قال والمأخذ هنا ما كانت عليه وما آلت
اليه اقول ما كانت عليه من السكون وما آلت اليه من عروض الحركة قال
والخلاف هنا مفرع على التحقيق ثم اى من حقق هنا فله هنا وجهان لان
انفصال الكلمتين عن الاخرى يلائمه التحقيق للاستقلال بخلاف ما اذا كان
اصدى
جزء الكلمة واليه اشار فى آخر شرحه وما فيه بلغنى واسطا الى هذا لكن
لم يجزم به بل قال ولا يبعد ترتيب الخلاف قال وحتى هذا الخلاف على من
توهم التكرار اقول المتوهم هو ابو شامة لكن قال انما اعاده اشارة
الى ان النقل هنا اولى منه هناك والله اعلم عطف هذا من عطف القصة على الاخرى
فلا يحتاج الى تقدير محال والهاء للاطراف اى فيها اقول هذا التقدير
قاله غيره ولا حاجة الى هذا التكلف بل الهاء للهمزة اى اشم ورم فى الهمزة التى

غير

غير مبدل منها حرف مد فان الساذا كانت صلة التبديل تدخل على المتروك
كقوله تعالى ومن يتبدل الكفر بالايمان وكقوله ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب
قال ومحفلا محتفلا اقول اراد انه مصدر فى موضع الحال قال لا المبدلة
محض حرف مد ساكن وفى قوله ويبدله مهما تطرف مثله قال لا المبدلة
محض حرف مد نحو بيدى اقول فى بيدى وشىء مما كان قبل الهمزة المضمومة
كرحمة اوجه الابدال ياء ساكنة كما اشار اليه فلا روم ولا ادغام
لان الياء الساكنة او الواو الساكنة لا حركة فيهما فلا تعقل الاشارة
والوجه الثانى ابدالها ياء متحركة على مذهب الاخفش فيجرى فيها الروم
والاشمام لانها متحركة سكنت للوقف الوجه الثالث بين بين كما ذهب
اليه سيبويه فلا روم ولا اشمام وكذلك بين الهمزة وسوء معصل الاخفش
قال وفى نحو سوء تظر اقول اراد سوء بضم السين وفتح الهمزة فى سوء العذاب
ونحوه ليس فى قراءة حمزة وان تبوء لان نقل حركة اليه لقوله وحرك به
ما قبله مما متسكن ونوقف بالسكون بلا اشمام اذ لا يعقل هناك
ضم يشار اليه وقد ظهر لك من هذا ان فى قوله وفى سوء نظر اذ الواجب
القطع بعدمه قال ولهذا الحكم اى الاشمام والروم محل ائتلاف واختلاف
قال قد ذكر محل الاختلاف فى البيت الذى بعده قال دخلت الفاء
لجزاء العموم اقول اراد الموصول مبتدأ وسو من الفاظ العموم فصح الفاء
فى خبره قال مكى لو وقع على قراءة للحاق لجرى مجراه كقراءة سبعة يسين
مثله جميل اقول هذا موجود فى بعض النسخ ولا وجه له لانه لم يوجد لقراءة
نظير حتى يطلب له توجيه لكن يشير الى حل فن العبارة وبيان ما قصده
مكى اراد ان الزائد تارة يكون لمعنى كما تقدم فى شرح قوله وما فيه بلغنى واسطا

وتارة يكون الزائد للالحاق ومعنى الالحاق ان يزاد فى لفظ شئ من الحروف
ليعادل مع هذه الزيادة لفظا منه فيعامل معاملته كقولهم قرد وشملل
ملحقان بجعفر مثله اذا تقرر هذا فالمراد من تلك العبارة ان لو وقع همزة
لفظة مسله كان حكمه حكم الزائد المتوسط واللهاء فى مجراه عائدا الى الزائد قال
وسهلها مجريان الروم مجرى الوصل اقول اشار الى ان المبدلة حرف
مد لاروم فيها والمسهلة فى حكم المتحركة والروم حكمه حكم الوصل اشار
اليه الناظم فى آخر باب الوقف بقوله وروميهم كما وصلهم فلما منع من
جريان الروم فيه قال اندرج فى عموم قوله واشمم ورم نحو تعنو والسما
فيه تسامح لان العموم انما هو فى لفظ ما فى قوله فيما سوى مبتدل ثم هناك
بحث وذلك انما تقدم من عدم الروم انما هو فى المبدلة حرف مد والمذكور
هنا وجه آخر وهو التسهيل وبينهما بون بعيد فسقط قوله هذا التخصيص
لعموم قوله اشمم ورم انما يعقل التخصيص لو جرى الروم فى بعض المبدلة
قوله ثم اخرج منها الاولين بهما تعنو دمن السما وتظاهرها وبقى الباقى
على العموم قد عرف ان لا اخراج ولا عموم قال وبرم جزم بلم وبهما بمن
هذا شئ لا معنى له لان لم جزم العقل كما هو وصفه وان الشرطية افادت
معنى الشرط واما كون لم مركبا من موصولة ثم بجزم ثانيا مما لا وجه له
ولا دليل له فيما استدل به من قوله فان لم تفعلوا الا انه عين المدعى
قال محضا سكونه مفعولاه كل مكان الاخر اقول يريد ان محضا هو
المفعول الثانى وسكونه هو الاول اذ التقدير عند سكونه سكونا لازما
فيه قال نص عليه سليم عن حمزة اى على اجرا الروم فى الحركات
الثلث اقول قال صاحب النشر فى هذا النص نظر قال وحكاه حسن
بن غلبون

بن غلبون ولم يرضه قال وجعل بعضهم هذا البيت من توابع قوله وما
قبله التحريك اقول قائل هذا ابو شامة وعلله بان الناظم قد اختار
فى قوله ويبدله مهما تطرف مثله ومر بعده بان المبدلة لا روم فيها
فكيف يقول بعده ومن اعله بالسكون فقد شذ وكيف يجانسها
التسهيل مع الروم فالواجب جعله من تتمة قوله واشمم ورم قال
وتوهم هذا القائل انه عام ممنوع وليس هو الا فى الفتح اقول اراد انه توهم
ان لزوم البدل عام فلا يجوز معه الروم وليس كذلك لان لزوم البدل
خاص بالفتح لعدم امكان الروم وقد نبهناك على انه لم يجعل هذا على المنع
بل كون المختار شاذا لو جعل من تتمة البيت السابق قال وجعل
ايضا فى هذا البيت مذهبا واحدا اقول ذكر ابو شامة عن حمزة مذهبين
الروم والاشمام فى المضمومة والمكسورة وعدمها الحاق المضمومة و
المكسورة بالمفتوحة واختار الفاسى وهو الذى اشار اليه بقوله
وبعض الشراح ومنعه الشراح ان هناك مذهبا ثالثا وهو الحاق
المفتوحة بالمضمومة والمكسورة واجرا الروم فيها ايضا وقد نقلنا عن صاحب
النشر ان هذا شاذ ودعوى نص حمزة فيه ولم يرضه ابن غلبون
قال نعم لو قدر ذلك التقدير وحمل قول الناظم فالبعض بالروم سهلا
على الاعم حصلت الثلثة اقول ذلك التقدير هو الذى اشار اليه الشارح
بقوله والتقدير عنده من لزوم الاسكان فى الضم والكسر والفتح
لكن مع هذا يجعل فى البيت الذى قبله فالبعض بالروم اى فى الفتح
والضم والكسر حصل منه هذا والوجهان فى قوله ومن لم يرم واعند محضا
سكونه وقد نقلنا عن صاحب النشر ان هذا وجه شاذ لا يحتاج فى

تحصيله الى هذا التكلف قال وجه الروم والاشمام ما يأتى فى بابهما اول
الذى يأتى فى بابهما الاشارة الى حركة الحرف الموقوف عليه قال
ويقوى هذا حيث يوافق طريق صريح الرسم اول وجه ذلك موافقة اللفظ
والخط قال والثالث اشد ضعفا اى اجرا الروم فى الفتح لقول الناظم
ولم يره فى الخط الفتح والنصب قارى بخلاف الاسكان قال مطلقا
لانه اصل الباب قال الناظم والاسكان اصل الوقف قال فلما اضاف
ما حوله مبعد اول ذكر فيه صاحب الكشف اللزوم ايضا قال ويؤيده
قراءة ابن عبلة ضاءت قال وشيئا من غير قياس ومشهور وسوكدى
اشار اليه بقوله ومن لم يرم واعتد محضا سكونه والحق مفتوحا اول
لغا نابت الف فى وصل اولها وبا فى ابتدائه اول اراد ان فى الوصل
سقط الهمزة والياء منه للالتقاء الساكنين وفى حال الابتداء تثبت همزة
والتاء كلما مما قال الذى اومس بالى فى الوصل وواو فى الابتدا اول
وذلك لان همزته تسقط فى الدرج والواو للالتقاء الساكنين وفى
الابتدا تثبت الهمزة مع الواو وقس عليه نظائره قال الروبا وربابا ظها
والادغام اول هذه الكلمة لا رسم للهمزة فيها قال فى شرح الرائية
كان القياس رسمها بالواو وانما حذفت فى الرسم لئلا يجتمع الواوان
عند الابدال قال والحذف اى ويجوز مع الوجهين الاولين صاحب
النشر قال وتحقق الهاء ربا خارج اول لما تقدم من قول الناظم وربا على
اظهاره وادغامه ونقل الشارح هناك عن مكى التحقيق ايضا اشار
هنا الى ان ذلك خارج عن قانون حمزة وسوقوله وابدله عنه حرف
مد قال سى حقق ابن مجاهد اول نقل عن ابن مجاهد انه حقق الهمزة فيه



حمزة وابو الطيب لهشام واشار الى العلة بقوله مجاهدا انه حقق الهمزة
للابها بالياء المشناة اى لوابدل الهمزة يا لم يكن هناك نص على ان الياء
مبدلة عن الهمزة والى هذا اشار فى باب الهمزة المفردة بقوله محافظة
على ذات حرف الاعراب والبنا قال من امر يمنع الرسم للسكون
اى لو قرنها بالرسم وهو الالف لاجتمع الساكنان قال وقد افلح
ابعد لاجتماع ثلث سواكن قال وكذلك نحو القرآن عطف على من قرأ
امر لا على من قد افلح قال ونحو النشاة وافق الرسم اتفاقا اول
اراد ان الوقف على النشاة ونحوها ما القياس وافق الرسم بالبناء
المصاحف على ثبوت الالف الا ان ذلك الالف فيه الاحتمال لان
تكون صورة الهمزة او الف فعالة على قراءة ابى عمر وابن كثير وعلى هذا الاحتمال
الرسم فيه بالحذف الا انه يتحد مع وجه القياس قال ونحو دف
وجزف فيتحد الرسم والقياس الحذف اول هذا ظاهر وانما الاشتباه
فى قوله ويمنع الاشمام والروم على الرسم وتحقيقه ان الروم و
الاشمام اشارة الى حركة المرسوم واذا لم ترسم الهمزة ليس هناك
حرف يشار الى حركته فان قلت قد اتفقوا على الرسم لروم و
الاشمام فى نحو دف فكيف جزم بمنعها قلت انما نفاهما من جهة
الرسم لا قياسا فلا منافاة قال وهزوا وكفوا يتحد القياس مع الرسم
باعتبار الاصل اول اشار الى ان حمزة اسكن الزاى والفا فيهما
تخفيفا واصلهما الضم والقياس فى الهمزة المفتوحة بعد الضم قبلها
واو واذا كان الاصل فيهما الضم والاسكان للتخفيف فقد اتفق القياس
والرسم اما القياس فلما ذكرنا واما الرسم فلانهما مرسومان بالواو

قال وسومسك المختم بضم الميم وتشديد الفا ای الموجب للابدال
ومانع النقل وسوشح الدانی ابو الفتح وغيره قال وهيه وسوءة
ما تقدم هنا فی شرح قوله ويدغم فيه الواو والياء ان ما قبلها الثانية
لا يكون الا مفتوحا تشبيها بالفی الثانيث قال وموبلا على الرسم يجوز
ادغامه كالروبا قياسا اول يريد ان رسم موئلا بيا فاذا نقل حركة
الهمزة الى ما قبله اما ان يكتفی فيه واما ان يبدل الياء واوا ويدغم وفيه
وجه آخر واو ساكنة وياء مكسورة على الرسم واما قوله كالروبا قياسا
قياسا معناه ان الادغام فيه ليس على الرسم اذ لا صورة فيه
للهمزة بل على القياس قال واجاز ابو العلا بين بين قياسا على الالف
وحكم الالف ذكره فی قوله او الف مجر كاطرفا فالبعض بالروم سهلا
قال وامآ ترى رسمت ترای اول اراد انه لا رسم فيه للهمزة ولا
للالف بعده وكان قياس رسمها ان ترسم الفا قال وفی الاولى
المد والقصر لكونه حرف مد قبل همز معتبر قال وعليه باتباع الرسم
لا من حيث الهمزة اول قد اكثر فی الوجوه ولم يميز الحسن من القبيح
وما انا اضبط ما قاله ثم ابن بين الحق والباطل ذكر اولا على طريقة
القياس بين بين بوجهين وقد اشرنا اليه وثانيا باعتبار الرسم
من حيث الخط ذكره فيه طريقين الروم كالكسر لانها بعد الف
ممالة مع المد والقصر لوقوع حرف المد قبل همز معتبر الطريق الثانی
ابدالها ياء ساكنة لوقوعها بعد الف ممالة فعلى قياس ابدالها الفا
فی جاء يجری فيها وجوه ثلثة وكذا اذا اعتبر رسم الهمزة ففيه ايضا ثلثة
فيتحد هذه الثلثة مع الثلثة باعتبار رسم الخط باعتبار التلفظ وان اختلفت





للجهة قال وعلى الرسم باعتبار الهمزة والالف بالف بعدها
ذكر فيه وجهين القصر والتوسط ويتحدان بالاولين فی القياس
فان قلت ليس للهمزة ولا للالف بعده رسم فای معنى لاعتبار
رسمها قلت تقدان الرسم تارة يعتبر وجوبا وتارة عدما هذا ملخص
ما اجمله قال صاحب النشر لا يصح منها الا المذكور اولا فی القياس مدا او
قصرا وانا اقول يصح منها قياسا ورسما خمسة اوجه القياس وجهان
مسهلة مدا وقصرا كما ذكرنا والرسم بالف بالف واحدة ان كانت
الف تفاعل فلا امالة وفی الهمزة وجهان بين بين مع المد والقصر
وان كانت الالف المبدلة عن لام الفعل فامالة مع وجه واحد لا غير
قال ولهشام على مرتضى امامه اول ذكر لهشام طريقين مع ابن
ذكوان وبانفراده الاولى همزه محققه بين الفين كقراءة عاصم اعتبارا
الرسم واليه اشار بقوله على مرتضى امامه رمز الى قول الناظم فی
باب الوقف على مرسوم الخط ولابن كثير مرتضى وابن عامر الطريق
الثانی لهشام وصح نظرا الى ان الالف بعدها همز مغير بين بين مدا
وقصرا او مبدلة فيجری فيه وجوه ثلثة كما فی جاء باعتبار وقوع الهمزة
بعد الالف وجهان ويتحدان بالاثنين من تلك الثلثة هذا شرح
كلامه ولا يصح منها الا الطريق الاول الذی لابن عامر واما ما يخص
هشاما فلا يصح منه شیء لان همزة ترای عين فعل متوسطة بلا
خلاف وليس لهشام فی المتوسطة لا سيما اذا كانت عين الفعل
تصرف قطعا قال ورسم اللای الى كالحيارة اول ای صورة
فی الرسم صورة الى حرف جر حذف منه الالف قال فعلى القياس

والاصل اى على ان الياء من نفس الكلمة قال وعلى الخط اى باعتبار الوقف
على رسوم الخط ان كانت الياء طرفا فالهمزة بالحذف اذ لا صورة له
وان كانت الياء صورة الهمزة فالوقف بالياء الهمزة وشام فان
قلت اذا كانت لم خص همزة بالحذف دون هشام قلت
لان الهمزة ح متوسطة وهشام لا تطرف له فى المتوسطة واما اذا كانت
الياء صورة الهمزة فالهمزة متطرفة فلا يفارق هشام همزة فان قلت
فكيف فارقه فى الرسم اذا كانت الياء صورة الهمزة قلت قيده
بالاصل اى اذا كانت الياء اصلية فهى متوسطة ولذلك قال
كالقياس ولم يحرفها الروم بخلاف ما اذا كانت عين الفعل اصلية
فلذلك وافقه هشام وفيها الروم هذا كلامه وفيه نظر لان الياء
اذا كانت الهمزة فى الرسم يجب ان يكون هشام معه لانها همزة
متطرفة مرسومة بالياء فيجرى فيها الروم ولا معنى لاعتبار الخط اذا
جعلت صورة الهمزة قال وبراه اول ذكر فيه على القياس فى الهمزة
الاولى بين بين وفى الثانية كذلك مع الروم مدا وقصرا وبالالف
وفيه ثلثة اوجه مد وتوسط وقصر واليه اشار بقوله بالجمع والحذف
كما ذكر مثله ويبدله مهما تطرف مثله فى شاخمة اوجه قال
وعلى الرسم ان قلنا الواو صورة الهمزة وهو الاشهر جزم به الرابية
وتبعه الشارح بلا تردد قال وواو ساكنة مدا وقصرا لكون الالف
حرف مد قبل همز مغير وبينهما متوسطان اول اراد انه ان وقف
بالقصر يجرى فيه وجوه عارض سكون الوقف الا ان القصر يسقط لالتحاقه
مع القصر لا التوسط والمد لانهما فى سكون الوقف دونهما فى ملاقاة

الهمزة

الهمزة تقدم هذا مفصلا فى شرح قوله ويبدله مهما تطرف مثله هذا معنى قوله
وبينهما موسطان وقصر مع الروم اى فى وجوه الوقف كما هو فى وجوه الاتحاد
اذ القصر لا يقبل التفاوت بخلاف الطول والتوسط قال وان قلنا
ان الواو صورة المفتوحة اول قد اشرنا الى ضعف هذا وانه خالف ما جزم
به فى الرابية وتبعه الشارح من غير ذكر جواز كونه صورة المفتوحة يقف عليه
برواعلى وزن شعراء يجرى فيه الوجوه المعروفة فى وقف جاء وشاء والله اعلم
قال هو لا على القياس اول الاولى مرسومة بالواو فى وقف دون الثانية
فعلى القياس ملاحظة الرسم فى الاولى التحقيق وبين بين مدا وقصرا
وفى الثانية خمسة معروفة المد ثلث الغات ملاحظة وهو الذى اشار
اليه فى الاسكان بالمد والحذف واشار مع الروم مدا وقصرا تقرب
الثلثة الاولى وهى التخفيف والتسهيل مدا وقصرا فى الخمسة الاخيرة
تصير خمسة عشر وعلى اعتبار رسم الاولى المد والقصر وحذف الاخيرة
معهما اربعة الحاصل من الكل تسعة عشر والقياس يقتضى ان
تكون خمسة وعشرين على ما ذكره غيره بان يضرب المد والقصر فى رسم
الاولى بالواو وفى خمسة الاخيرة فتصير عشرة فتضم الى خمسة عشر فى القياس
واسقط الشارح منها ستة لانه اعتبر الرسم الاولى مع رسم الثانية
ورسم الثانية بالحذف ولا يتأتى مع الحذف الا وجهان لكونه حرف
مد قبل همزة مغير فيسقط ثلثة منها مع مد الاولى وثلثة مع قصرها
قال صاحب النشر فيسقط مد الاولى مع قصر الثانية وبالعكس
لتصادم المذهبين قال حلية يمتنع الرسم للها اول قد ذكرنا ان قبل
ها التانيث لا يكون الا مفتوحا الحق الحاقا لها بالفى التانيث وامتنع نقل

ها

وبين بين لامتناعها بعد حرف المد والحذف مخل قال وقرو وبرى
على الرسم يمد ويقصر اقول رسمها بالحذف اذ لا صورة للهمزة فيها وانما اقتصر
على بيان وجهي الرسم لهما لما تقدم من وجوه القياس في قوله ويدغم فيه
الواو واليا، مبدلا اذا زيد فالادغام مع الاسكان والروم في قراو، ومع
الروم والاشمام في برى قال نا مد رسمت بالف بعد النون اقول ذكر فيه
لخلف بين فتح والف مالن ولخلاد بين فتح بالف مال بنا على ان
امالة نون نا ي لخلف لقول الناظم والنون خصوص سنا تلا هذا على القياس
وعلى الرسم لا يخلو من ان المحذوفة الاولى فان كانت الثانية فلخلف
بامالة النون ولا امالة لخلاد لان امالته موقوفة على وجود الالف التي
والثاني قال وان وقفت على الاصل اتحد مع القياس اقول اراد ان الاصل
كان ثبوت صورة الف اخرى والحذف على خلاف القياس فان لوحظ ذلك
فهو وان خالف من حيث الرسم القياس الا انه موافق في اللفظ قال
فان قلت المحذوفة هي الاولى اتحد بالاخيرين اقول الاخيران الف مالة
لكل واحد منها وقد ذهب الى ان الاخيرين الف مالة لخلف وغير مالة
لخلاد وليس كذلك لان الالف الثانية ثابتة والامالة فيها لخلاد وخلف
فالصواب ما اشرنا اليه وهشام مندرج في خلاد اذا لم يمل قال لو الواو المرفوع
اول اللو الوا مرفوع او مجرورا ومنصوب فتى الكل ابدال الاولى واوا
لقوله فابدله عنه حرف مد سكنا والثانية كالواو بين بين او واوا ساكنة
ويزيد المجرور كالياء باعتبار حركة اليا قال ليسوبوا وقصيرة وطويلة ومدة
اول قرا، حمزة وابن عامر باليا وفتح الواو فالوقف عليه نقل فيه ثلثة
اوجه وذلك ان الاصل فيه نقل الحركة فاذا نقلت حذفت الهمزة والصورة

لها

لها يقف بواو قصيرة وان ابدل الهمزة واوا فالادغام وان لم يدغم فطويلة
لانه حرف مد قبل همز مغير قال يضى يزيد بالروم والاشمام اى على الوجوه
المذكورة في ليسوا قال قل اوتكم فيه ثلث همزات اقول ما ذكره فيه سبعة
وعشرون وجها صحيحة قد نظمها بعض الفضلاء، لكن قال صاحب النشر
لا يصح منها سوى العشرة لان التسعة التي مع الاخيرة كالياسو الوجه المفضل
للاخفش وكذا الستة التي باعتبار رسم الواو والف فيه لا لفظا ولا معنى
باب الاظهار والادغام قال الثاني باب التقاهم اقول
سو باب اد وقد ونا التانيث ولام هل وبل قال اولا وسو باب التنوين فيه
الادغام والاظهار والقلب والاخفا قال الاول اما كلي او جزئي ما الخير
في الادغام والاظهار قال الثاني باب حروف قربت مخارجها وانما جعله جزئيا
لانه واقع في الفاظ معينة مثل قوله صاد مريم من يرد ثوابه لكن انما يستقيم
تعليلا وان لا قوله وادغام باجزم في الفا قدرسا كلي مثل ذال اذ ودال
قد قال واطلقه على الكلمات مجازا اقول فيه نظر لان اطلاق على الانواع
ليس من المجاز في شئ قال الفا زائدة الاحسن كونها شرطية اى اذا
عرفت ما اصطلح عليه فخذ ما اقوله قال بالتقييد بالضبط واللام للمعهود
في الخطبة اقول اراد ما تقدم اول الكتاب وما كان ذا ضد فانه يضده غنى
وقيل التقييد هو الذي اشار اليه في البيت بعده بقوله سا سمى وبعد
الواو تسموا حروفا من تسمى قال مقبلا كنايه عن الكلام طرحه عن الصم
حسن استعارته له قال انعكس الترتيب هنا اقول تقدم في اول
الكتاب اصطلاحه على انه يقدم الكلمة المختلف فيها ثم يذكر رموز القرا
بعدها مثل فولك ومالك يوم الدين رواية ناصر اذا كان الرمز من حروف

واما اذا كان اللفظ الجمع مثل عم وصحاب وتارة يتأخر فاشار الى ان هنا
تقدم رمز المفضلين على القراة كقوله وادغم صنكا واصل نوم رده وادغم مولى
وجده دايم ولا قال وانما قيد بالمفضلين لان المسوعيين تقدمهم على القراة
كقوله فاظهارها اجرى داوم نسيها قال احبل صادق الحيلة اوافعل
تفضيل اقول الاول احسن لان الكلمة الحيلة من العيوب قال والاصل
استطالت فاسند الى الدال تعظيما لها اقول فيه نظر لان الذى
صال على العاشق وذهب بعقله هو الكمال الفايق والدال الرايق لاى
من حيث ذاتها قال واختلفا فى الصغيرة اقول الصغيرة بفتح
الصاد المهملة ثلثة احرف الصاد والنون والسين قال توقيف
قوله نعم اذ مست اه اقول قدونك هذه عبارة غريبة والحاصل منها
ان نعم جواب قوله فدونك اذ طالبة لوعده فاجابه بنعم ثم ذكر الموعود
بعده قال والها، الدال قد لفظا ولزينب معنى اقول انما كان الضمير لقد لفظا
لان الكلام فى اظهاره وادغامه واما كونه لزينب معنى لانه ساق
الكلام على طريق التغزل فالكلام فى صفاتها فيوخذ القراء الرموز من
الالفاظ قال وظله خياله وسوما يحدث من شراشخص اقول
هذا تفسير للشئ بما هو اخفى لان الظل معروف وسوما يحدث مانعا عن
السمس كقامة الانسان والشجر والحايط والشخص كل مرتفع عن الارض
قال اشار بطول الذيل الى صريها اذ هو للحرة ذراع وللامة شبر اقول
هذا المعنى ذكره الفقها ولا مساس له بالمقام لانه حكم عام لكل حرة انما
الكلام فيما يخص المعشوقة ثم ذكر انه يجوز ان يكون طول الذيل كنايته
عن العفة وهذا ايضا بعيد والاحسن ان يقال طول الذيل لانه مخصوص بالنعماء

بالنعماء من

من السيدات كقول امرا القيس تجرو ريا اذا بال مرط مرحل قال وفى طريقه
وصل الملحيين خلاف اشارة الى معنى قوله وفى حرف زينا خلاف
قال واعتمد الناظم الباب للصغير اقول جواب سوال وسوانه اطلق تا
التانيث وهى تكون فى الفعل وتكون فى الاسم ايضا والمراد ما يلحق
الفعل اجاب بان القرينة تدل لان الباب باب الادغام الصغير الذى
من لوازمه كونه المدغم صحيحا ساكنا وتاء التانيث فى الاسم متحركة
نحو ضاربة قال وصلها بقوله وابدت اقول اشار الى ان تاء التانيث
حرف واحد لابد من اتصاله بالفعل فقوله الناظم ابدت بالمثال اغنى عن
شرحه قال وضعفت بوصفه لفظا اقول اراد ان الصفا فى الحقيقة معنى
قايم ببرق ونحوه ووصف الغريبة وصف بحال متعلق الشئ كقولك سند
حسن غلامها قال باردا عطر الطلا صفتاه والثانية من باب حسن الوجه
اى من اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها قال ومحللا كثير الحلول بمنزله
اقول اشار الى انه فريد فى عصره تشد الرجال اليه لاقتباس العلوم وكفوائد
قال ولم تكف الاخيرة للواو اقول يريد ان الطال عن النكرة انما ارتكبه للدلالة
للقافية وكان يكفى ان يقول وسوالحال وحده ويكون عصرة مرفوعا على
الوصفية الا ان الواو عاطفة لابد لها من معطوف عليه فلذلك نصب
عصرة ايضا على الحال قال او خبر متعلق الجارة اقول متعلق بفتح اللام
ذكر يعتلى وجهين احدهما الاستيناف والواو لاعتراض كونه متعلق الجار فى قوله
وفى وجبت وعلى هذا الواو داخلة عليه فى التقدير عطف على واظهر الرواية
قال وهذا تخصيص من المفهوم اقول يريد ان قوله واظهر كهف وافرسيب
وجوده دل على ان ابن عامر ادغم ما عدا السين وافراد هشام بالاظهار

على عقده

فی لهدمت مخصص لذلک المدلول علیه قال ووجه حلف ابن ذکوان مراعاة
التجانس والبعد ای وجه الادغام التجانس ووجه الاظهار بعد المخرج قال
ولم یطرد فی نضج ای ولم لو کان الامر کما ذکرت فی وجبت لعم نظائره اجاب
بان الاصل الادغام رومالخفة والتنبیه علی بعد المخرج یکفیه مثال واحد
قال ثنا فعل ماض حرف ای معناه منع وصرف قال والطلح العی ای
الوهن والضعف قال واضافته الی الغر لانه سببه لان الوهن والعی
ینشان من الغر قال واللام للحرفین ظاهرا وان کان لزینب حقیقة
لتقدم مثله فی قوله صفة زرق ظلمه قال انتقل من الخبر الی الاستخبار
اقول اراد انه کان فی بیان محاسن زینب مخبرا بقوله سحبت ذیلا وابدت
محاسنی ثغرا ثم شرع یسأل عن حالها لانها سحرته وسو مریض بداء
الیم ان لا زال به فلا دواله سوی الشغل بذکر الاثیری الی ابن العارض
اذ ذکر من اسوی ولو بلما قال ومن فرق جمع ای من ادغم فی بعض دون
بعض جمع اللغتین قال ولیس له مقابله ای للظهرین عند ابن کثیر وعاصم
قال ولم یدغم اللام فیها للبراخی اراد ان ورشا لم یدغم اللام فی الظاء
والضاد لبعد المسافة بین مخرجه ومخرجهما اما الضاد فان مخرجه اقصی
حافة اللسان الی ما یلی الاضراس ومخرج الظاء من طرف الثنایا ومخرج
اللام فوق الثنایا قال لکن قصد النص اقول اراد ابا عمرو ولم یدغم هل وبل
بخلاف ما تقدم من ذال اذ ودال قد وتاء التانیث لکونها اسب فیما
ادغم فیها بخلاف اللام فانها وان ساوت مع الحروف المذکورة الا انه لا
نص علی ذلک ولما ورد علیه ادغام هل نری اجاب بانه ارتکبه لما ذکر وما
ذکر سو تقویة الفعل باتصال الادغام لان عین الفعل وسو الهمزة مفتوحة

قوله

قوله الا لقد ظلمک لما تقدم اقول اراد ان ما جری علی الادغام الا لقد
ظلمک فی دال قد وعلله بالتنبیه علی جواز عند قوة المناسبة والا لهدمت لان
التا لازمة لا یجوز حذفها فقبل علته بعدم الادغام لانه فی حکم الحذف
قال وکذا ابن ذکوان لادغم ذال اذ فی الدال دون غیره لقوة المناسبة
والاولی عندی ان الکل متواتر والاختیار علی ادغام بعض دون بعض بنا
علی ارادة جمع اللغتین قال واختیاری ادغام حروف الخمسة ای الابواب
وعلله بانه قضی بالاصالة فی الادغام ای بکون الاظهار سو الاصل وعکسه
تعادلا بین البابین باب ادغام فیه اذوقد وتا التانیث
وهل وبل قال واللغتین لتغنیه لان الاقسام ثلثة اقول اللام فی لان متعلقة
بتغنیه وضمیر تغنیه راجع الی متفق الاظهار وسو الذی اراده بقوله فتغنین
الثالث مثل قد قالوا واذ قال ربک قالت لاخته بل قالوا بل
ادارک علمهم هل ینصرونکم قال وقال مرتبا ومعادلا کونه مرتبا حیث
ذکر اذ ثم قد ثم تاء التانیث ثم بل وهل وکونه معادلا حیث ذکر لکل
منها حرفین ولم یعد ادغام التا، فی التا، بل فی قوله هل وبل هل من
جملة المسائل حتی یکون اشارة الی قل ربی وامثاله او جاء لتمام
النظم ندا سو الحق لخروجها عن الترجمة حیث لم یذکر فی ادغام اللام کما ذکر
هل بل والکلام فیما اتفقوا علیه من الکلمات التی تقدمت مختلفا فیها قال وقد
اجتناعه فی الادغام الکبیر اقول وقد اشرنا بل صرحنا هناک بانه قول باطل
لاوجه لان الحرف باعتبار اختلاف الحرکة والسکون لا یختلف
مخرجه قال والزم ناقل کتابه انی اقول تقدم فی باب الهمز المفرد
ان ورشا فی احد وجهیه ینقل حرکة الهمزة الی الها قبل فالزمه مکی بانک

اذا نقلت حركة الهمزة الى الهاء يلزمك الادغام في مالية هلك لان النقل والادغام
لا يكونان الا في حالة الوصل قال ولاتاتي الا برياضة اقول اي الاتيان
بها اسكت ساكتة في الوصل فيه عسر ولذلك قال وليحافظ فيه من السكت
والتحريك اي لو سكت لم يكن هناك وصل وان حركت الهاء خرجت عن
كونها هاء السكت قال فخلص اول لما ذكر عسر المحافظة على الهاء ساكتة في الوصل
اشار الى انه يقف على الفاصلة وهي مالية فانه وقف حسن فيخلص من تلك
الورطة قال ولم يستوعب الناظم الواجب اي ما يجب ادغامه باتفاق الكل
اقول تقدم في باب الادغام الكبير تعريف المثلين بانهما المتحدان ذاتا الدخلان
تحت اسم فيدخل في هذا الحد حرف المد مع انه لا يدغم اجماعا وقد دخل في
قول المص وما اول المثلين فيه مسكن وقوله واتصال متحد احترازا عن حالة
الوقف اذ لا يمكن مع الوقف ادغام لكن في قوله لم يستوعب نظر لانه
لم يخرج من قوله وما اول المثلين فيه مسكن شيئا بل دخل فيه ما لا يدغم
من المثلين قال الم تخلفكم خلاف للوليدين مسلم في اظهار الفاء واول
بصوته اي اول عدم الادغام بان في القاف نصوتا دون الكاف قال
الشارح في بحث صفات الحروف القاف من حروف العلغلة تحتاج
الى شدة لحفظ صوتها قال وكذا اللام والراء على مذهب سيبويه اقول
اراد ان بينهما فرط قرب المخرج خلافا للفراء وقطرب وقطرب والجرمي فان
اللام والراء والنون من مخرج واحد عندهم قال لا لفظا عندهم اقول اورده
على ابي شامة فانه قال من قرأ بالاظهار لا بد له من وقفة لطيفة ولا يلزمه
للوصل الادغام او تحريك الهاء اذ لو خلا اللفظ من احدهما كان القارئ
واقفا من حيث لا يدري باب حروف قرب مخارجها قال اي

باب

باب ادغام حروف اخر اخص من السابق اول قال ابو شامة ما تقدم
السابقة كلها حروف قرب مخارجها لو قال باب حروف اخر لكان
حسنا اجاب الشارح بان التقدير حروف اخص من السابق وبه يمتاز
لانه كالفصل للسابق وفيه نظر لان الاخص انما يكون بالنسبة الى اعم منها
منه وقد ذكر في اول باب الادغام الصغير في وجه الظهر في الابواب الاربعة
البحث اما على وجه كلي او جزئي فان كان على وجه جزئي فهو باب حروف
قرب مخارجها فعلى بينهما مباينة لانه قسم فلا عموم ولا خصوص ولو سلم
فلا معنى لقوله فصل السابق بل فصل لهذا الباب يميزه عما سبق كما ان ناطق
للانسان قال وقولنا تناسبت اشمل اي من التقارب لا فائدة فيه
فانه يعم الكل والجواب عن الناظم انه لم يقيد لانها كلمات معروفة لم تدخل
تحت قاعدة كانه قال قرب مخارجها معروفة اقول سمي مجزومة الا موضعي
اذهب اقول مجموعة خمسة ثلثة متفق على كونها مجزومة واثنان اختلاف
فيهما اصطلاح النحاة ومما لفظ اذهب فانه سكونه سكون بنا فعند البصريين
سكون البناء وسمي وقفا قال وهذا عكس هل ترى اقول فان
الفعل في الموضعين معتل ساقط العين الا ان في هل ترى ادغام
اللام فيه مفيدة قوة فكان لاحذف بخلاف ادغام الفعل فيما بعده
فانه يزيده نقصا لان المدغم كالمعدوم قال والعاطف على المتعلق كما
كالاصل اقول اراد ان الواو في قوله ومع جزمه في التقدير داخلة على
المتعلق بفتح اللام كما قدره بقوله واد غام يفعل وقوله كالاصل اي كما
كالمعطوف عليه وسوقوله واد غام باجزم قال نحو ويوم القيمة اقول اراد
التنبيه في دخول حرف العطف على الظرف ظاهرا وسواد اخل في الحقيقة على

على متعلقه اى وترى يوم القيمة قال وبذلك ظرف المصدر اراد بالمصدر
لفظ الادغام الذى قدره قال والاسلط عليه اى اذا لم يقدر الضمير ينصب
ادغام لانه مفعول اول عبر عن الادغام بسببه وهو الثقل لان الادغام سبب
للخفة قال فان صحت فيلزم الاظهار اقول تعل فى تخف رواية الباء والنون
واشار الى ان رواية النون يلزمها الاظهار اى فى هذا البيت من يروى
بالنون يلزمها ان يقول تخف بهم بالاظهار لان من قرا بالنون لا يدغم
بخلاف الباء فانه قراءة الكسائى وهو المدغم فلو قراه بالنون مع الادغام كان
كذبا لان صاحب النون لا يدغم قال وجه الاظهار الاصل وتوهم قوة
اى فى اللام والفا بنا على ان القوى لا يدغم فى الضعيف قال وقيل حملت
على ما ادغم فيه ولم يدغم فيها اقول لما اعترض على ادغام اللام فى الذال بقوله ومن
يبدل نعمت الله بان النون واللام امامن مخرج واحد كما ذهب اليه الفرا
وقطرب او متقاربان كما هو راى سيبويه فبالاولى ان لا يدغم فى الذال
البعيد عنه اجاب اولا بالفرق بين السكون اللازم فى هل وبل فان الكسائى
ادغم اللام فيها فى النون دون ومن يبدل نعمت الله لكون سكونه عارضا
وثانيا وقيل حملت على ما ادغمت فيها النون والدال والحا والباء والكسائى
انما ادغم فى هل وبل ولم يدغم فى ومن يبدل لضعف السبب فى هل وبل
واجرى ومن يبدل نعمت الله على ذلك الاصل لقوة السبب فيه وهو عروض
الحركة هذا معنى قوله حملت على ما ادغمت فيه ولم يدغم فيها قال كما اشار اليه فى
الرمز بقوله اى بهذا التوجيه عن الطعن واليه اشار بعده بقوله ورعى من
قول المضعف كما اشير قال وبذلتها منوى التاخير لانه واقع بين للبتدا
وهو وعذت على ادغامه وخبره اذا التقدير وعذت على ادغامه شواهد حمادو

بذلتها

وبذلتها لذلك قال وسوغ فى قول شيخنا وما ثبت اركان رضوى وبذلا لانه
لو كان منصرفا كان بذل مجرورا لانه مضاف اليه لعطفه على المضاف اليه قال
وهم على الاولى والثانية اول الاولى عذت والثانية بذلت والثالثة اورثتم
والرابعة واصبر لحكم ربك قال لخلوه عن الواو اقول تقدم فى ما الكنائية ان لفظ الطاف
ان توسط بين رمزين فللاولى ان كان بدون الواو وهذا نقل صاحب
التيسير قال الذى فى عبارة التيسير ذكر اولا ابا عمرو بادغام الراء الساكنة فى
اللام بخلاف بين اهل العراق ذهابا لى ظاهر العبارة بعضهم فجعل
الخلاف للسوسى والدورى ورده الشارح بان اصطلاح التيسير اذا
قال العراقيون يريد به الدورى كما اذا نقل عن الرقسان يريد السوسى
والرقة بكسر الراء وتشديد القاف بلد بالعراق قال وعلق السجاع
الصغير بالكبير اقول اراد ان من له الكبير له الصغير بلا خلاف ومن لم يدغم فى
الكبير فله فى الصغير الاظهار الحاقا للساكنة بالمتحركة والادغام لان الساكنة
اقرب واقوى قال طال اشتهر اقول قال الشارح اشار به الى الاعتذار
عن نقل الخلاف للسوسى بانه ليس مشهورا قال وحكما لكن حرك
النون للوزن فيه نظر لان الحكاية نقل اللفظ مع صورته نحو قولك وعنى
من عربان وقراءة الحمد لله بالرفع واما اذا غير فلا معنى للحكاية فيه قال ونون
اى نون والقلم بقرينة الفاتحة اى لكونه مذكورا مع سين ولا يمكن ان
يكون غير الفاتحة ولا تحمل الاعراب فيه نظر لانه ان جعل علما للسورة
لا مانع للاعراب فيه وقد نقل صاحب الكشاف ان من قرا نون بالنصب
انما نصبه لانه غير منصرف لانه علم السورة قال ذكر هذه المسئلة فى الثانى
اولى لكن اوردها هنا ليضم الفوائد اليها اقول اراد بالثانى باب النون الساكنة

والتنوين لوجود النون الساكنة فيهما والفواتح ص ومريم وطس قال
وعدل الى ترجمة الاظهار اقول اراد انه لو قال ويسن ادغم كان ملابسا لما
تقدم من قوله وادغام بالجزم وايضا الباب موضوع له الا انه عدل الى ترجمة
الاظهار اشارة الى ان الاصل فى الفواتح الوقف قال وصادكونون اقول
يريد انه فتح للنون لانكونه معربا واقد اشرنا الى ضعف هذا القول قال ويضعف
للتقدير والتعارض اقول يريد ان من روى رفع الفرد والجمع على الابتدا فقد تكلف مالا
فائدة فيه لانه يحتاج الى تقدير الضمير فى وصل لانه خبر المبتدا، اولاشعاره بالتغاير
بينه وبين ما تقدم وليس كذلك لاتحاد الحكم فيهما قال خاف ان يضم ضمها الى
اللاحقة اقول اراد باللاحقة قوله وطس عند الميم فانه وقف بعد والاظهر انه اتى
به للقافية اجمالا بعد التفصيل قال واختيارى اظهار صاد ذى الذكر للفصل
والانفصال اراد بالفصل ضد الوصل وهو الوقف لان حروف التهجى
الاصل فيها الوقف فالموصول فيه فى نية الوقف واراد بالانفصال عما بعده
فى الكتابة قال للاتحاد والانفصال ظاهر والاتحاد، اراد به اتحاد التاء
والتا فى المخرج وفيه تسامح لانه تقدم فى ادغام المتقاربين قرب مخرجهما
لا الاتحاد قال اتخذتم واخذتم مبتدا مقدر معه المصدر اى اظهار اتخذتم و
واخذتم فى الافراد بكسر الهمزة لكونه فى مقابلة الجمع مثل اخذت واتخذت
قال قيل يحتمل ان يكون اخذتم عطفا على طس ويبقى رمز عاشرة
عقلا لا افرادا اقول هذا قول لابد شامة ورده الشارح بان اصطلاح
الناظم انه ان اذكر مسائل متعددة بعد ذكر الرمز فلا يضم الى السابقة
الا اذا لم يذكر بعد ما قارى ولم يذكر الرمز قبل القراة كقوله فى سورة الكهف
على حق السدين سدا اصحاب حق فان سدا لا يضم الى السدين لتقدم الرمز

وتأخر القارى

وتأخر القارى كقوله وكم جليل عن الدورى مختلا جلا فان قوله ويامركم
ويأمرهم لم يخص السوسى لان القارى مذكور بعده وفيه نظر اما اولا
فلان الناظم لم يمش على هذه القاعدة واما ثانيا فلان الذى استدل
به لا يصلح دليلا اما المسئلة الاولى فلان سدا لم يحمل على سدين لانه قوله
بعده صحاب حق ليس بعده شئ من القران فيقع ضايعا واما قوله
وكم جليل عن الدورى مختلا جلا فلا دليل فيه فان قول الناظم واسكان
يامركم له الضمير فيه لابى عمرو فيدخل فيه الراويان غاية انه زاد بعضهم بعده
للدورى وجها آخر هذا واما الجواب عن الذى اورده ابو شامة على الناظم من
امكان اخذتم واتخذتم عطفا على طس فهو انه يحتاج الى تقدير حرف
العطف وهو خلاف الاصل وايضا ذكر الافراد بعد الجمع ظاهر فى اجتماعهما
فى الحكم وهذا القدر كاف فى امثال هذه المسائل قال ووجه اظهار طس
ما ذكر فى يس اقول الذى ذكر فى يس ان اصل حروف الهجى للوقف
عليها والموصول منها فى نية الوقف قال وادغامه ما يأتى وان ومن اقول اشار
الى ما ذكر فى سمر من التجانس بين والميم فى الغنة وكثير من الصفات قال
وادغامه ما تقرر فى نبذتها اقول وجه اظهاره كونه الاصل والادغام تجانس
الدال والذال فى الانفتاح قال واختيارى اظهار طس للفصل اقول
وفى بعضها للفصلين احدهما عدم الانصال فى الكتابة بما بعد الثانى كونه من
حروف التهجى وحقها الوقف عليها والموصول منها فى نية الوقف قال
والضمير للمتقدمين الى المرموزين بالهاء والياء والقاف قال وليس هذا جمعا
بين الرمز والصريح للفصل بالواو اقول ذكر فى بحث الرموز ان الصريح
والرمز لا يقعان على وجه واحد اذا اجتمعا ومثله بقوله فى نشره وفى النون

فتح الضم شاف وعاصم روى نونه بالبا وعلم منه ان ذكر الواو لابدل
على عدم الجمع كونه قراءة قالون مع الطاف بخلاف ما تقدم للمرموزين باللام
والها والجيم فانه وجه واحد واما قوله ولو عطفه لنصب ذولانه حال اى
قالون حال كونه ذا خلف وقالون ذو خلف عطف جملة على الاخرى قال
ولو كان ضرورة لما زاد على الاسكان الت اقول يريد على ابى شامة فانه قال
الاسكان لضرورة النظم اى لو كان للضرورة ولم يكن حمل الوصل على الوقف
لما ابدل التا ها بل كان اسكان التا، كافيا قال الكلام مرتب على قراءة
من جزم اقول اراد ان الاظهار والادغام مرد دائران على من جزم يا يعذب
كان الباب موضوع للسواكن ومن جزم لطرسبان وابو عمرو والمميلان
حمزة والكسائى اشار اليهم الناظم فى اخر البقرة بقوله ويغفر مع يعذب
سما العلا شد الجزم فخرج ابن عامر وعاصم وان كانا يقران بالاظهار
قال فروق اقول اراد ان يشير الى ما وقع للقراء من الاختلاف مع
ظهور الاتحاد بالفرق منها ان نافعا وابن ذكوان وشعبة ادغموا الذال
فى التا فى باب الاخذ اى اتخذتم واخذتم وفى الافراد ولم يدغموا فى اذ تقول
والفرق بالاتصال بالاول والانفصال فى التانى وعذت ونبذتها
اى وكذلك لم يدغموا فى عذت لسقوط عين الفعل ونبذتها لمناسبة
المعطوف عليه وهو قوله فقبضت قبضة ومنها ادغم ابن ذكوان باب
لبثت واظهر اورثتموها مناسبة لاصل الاظهار لاصل الصلة وابن
كثير وقالون وحفص ادغموا طسين دون يا سين لبعد الواو عن
عن الميم ومع شعبة اى المذكور صاد ذكر حملا على ولقد ذرانا لم يذكر ورشا
معهم مع كونه موافقا لانه ذكره بعد وانما حملوه عليه لانه اصله ومنها ان ورشا

ادغم

ادغم طسن وسن دون صاد ذى الذكرى وخير فى نون والقلم طرد الاصله
فى ان من ومن واق اقول انما كان هذا طردا لاصله لانه يدغم حروف بنموا
ولقد ذرانا طردا اصله لانه لم يدغم دال قد الا فى الضاد والظا وجمع بين
طرد الاصل المخالفة فى نون اى اجرى فيه الوجهين والحكمة فيه قصد الجمع
بين اللغتين وان كانت احدهما مختارة ولما توجه عليه لما اختار نون
دون يس مع حصول المقصود بكل منهما وسو التنبيه اجاب بان النون
اخف فالاظهار به اولى قال وادغم ابو عمرو اقول ذكر لابى عمرو طرد الا
الاصل فى مثلين ومخالفة فى مثلين اما طرد الاصل فى صاد
ذكر وطسن وتركه فى سين ونون اذ لو جرى على اصله لادغم فيهما ايضا لانهما
من حروف بنموا ومن اصل ابى عمرو ادغامها والحكمة فى ترك اصلها ما ذكرنا
من قصد الجمع بين اللغتين قال وادغم ابو بكر طسن وسين ونون
واظهر ولقد ذرانا حملا على النظائر اقول اراد انه ادغم تلك لانها من حروف
بنموا واظهر ولقد ذرانا لان نظائره ذال اذ ونا، التانيث وهل وبل كلها
مظهرة عنده قال واظهر حمزة طسين وسين ونون لشبه الوقف لما تقدم
من ان مقطعات الحروف اوائل السور فى حكم الوقف ولما ورد ادغام
صاد ذكر لانها من المقطعات ايضا اجاب بانه حمل الوقف على الاصل
تنبيها على جواز الامرين قال وادغم قالون وخلف وخلاد فى يعذب
من وقالون وخلاد فى احد الوجهين وخلف وجها واحدا فى قوله تعالى
اركب معنا مع عدم الفرق اجاب بان من ادغم فى يعذب راعى
طرفى من فان نونه الساكنة مدغمة فى البا، فناسب ان يدغم البا
فى ميمه وترك الادغام فى اركب حفظا لحروفه لانه وضع على البنا والاصل

ابغاوه على ما سوغ عليه قال وادغم قبل ارادان قبلا عكس الامر وادغم اركب
واظهر فى يعذب من شاء فرارا ممن توالى المتقاربات الذال والباء والنون
فى الثانى قال واتفقوا على اثم لتاكد ادغام المثلين اقول اراد بالمثلين آخر اللام
واول الميم فان كل واحد منهما ثلثة اسماء مركبة وان كان مدلولا تاما بسيطا
قال واخفى النون من عين اقول ذكر ثلث نونات لقبت صادا فى عين
صاد وطسين تلك لقبت تاء وسين فان فى حاء ميم واشار الى ان بنو كلا
جار على اصلهم فان من صلح مثل عين صاد وان تولوا مثل سين تلك
ومن قال مثل سين قاف قال ومن قال عارض اقتضا اتصال الرسم
اقول وجه بعضهم ان الاظهار انما نشا من معارضة نية الوقف فى المقطعات
فى اوائل السور فانها وان كانت وصلا صورة فهى فى حكم الوقف كما تقدم
مرارا ورده الشارح بانها تعارضا قطا فيرجع الى الاصل وهو الاظهار
كما قاله الشارح قال وفيها كلام لما جزم بان الميم الساكنة قبل الباء و
الواو والفا اظهره اشار الى ان اهل الاداء من يخالف فيه ثم قال الذى
استغفر عليه راى المحققين التفصيل الاظهار عند الفا والواو والاخفاء
والاظهار عند الباء قال مراعاة الانطباق والاختصاص اقول قال فى بحث
مخارج الحروف الشفتان لا ينطبقان مع الواو وينطبقان مع الباء اقوى
مع الميم واليه اشار هنا بالانطباق وملاحظة الخصوص فى الباء مع الميم
والباء اكثر الا ترى ان النون الساكنة اذا لقيت الباء تقلب ميما قال
وهذا هو المفهوم من اطلاق الناظم اقول اراد باطلاق الناظم ما ذكره فى مخارج
الحروف من قوله وغنة تنوين ونون وميم وليس فيه دلالة على الاظهار
كما ذعم الشارح والتحقيق ان الاخفا انما فى الغنة اذا لقى نون ساكنة او
تنوين

او تنوين يا يعلمان ميما قال الشارح لان الميم تشارك الباء مخرجا والنون
غنة فهذا صريح فيما نحن فيه وسوف نشارك نجاة البصرة باب احكام النون
الساكنة والتنوين قال لمخالفته وقفا وكتابة اقول اراد ان التنوين لا ثبوت
له فى الوقف ولا صورة له فى الخط قال وترنما واخلاء وغالبا اقول فسم ابن
الحاجب وغيره التنوين الى التمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم و
الغالى وقالوا التنوين الترنم ما يدخل القافية المطلقة كقول الشاعر
اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان اصبت لقد اصابن وان
لقى القافية المقيدة فهو الغالى كقوله وقائم الاعماق خاوى المخترق مشبه
الاعلام لماع الخفقن وانما سمى غاليا لانه زائد لم يدخل فى وزن الشعر
قال وتناسبا ضرورة اقول هذان من افراد تنوين التمكن قال واكثرهم
قسمها اربعة والله لتحقيق ثلثة اقول قال ابو شامة احكامها اربعة الاظهار
والادغام والقلب والاخفاء والشارح اسقط القلب لمجرد ذكره فى
آخر الباب فى قول الناظم وقلبها ميما لدى الباء قال وادغام محض
اقول نقل الكلام من جعل الاحكام اربعة فلو حذف غير او الواو فى
قوله واخفا كان مصيبا ولا يكون خمسة الاربعة قال وحذفوا الغنة
فان قلت الغنة صفة فكيف تحذف بدون الموصوف قلت الموصوف
ايضا معدوم فى الادغام فان قلت يعود الاشكال على من اثبت
الغنة قلت الجواب الحق ان اضافتها الى النون اضافة المجاورة قال
النون الخفية وفى رواية الخفية تخرج من الخياشم كصوت الفمرى قال
ليس بهذا الفمرى المنطوق مفهوم للاستيعاب اقول حذف الغنة ضد
اثباتها اشار الى ان ذلك حيث يكون المحل قابلا للضد وهنا قوله

كلهم مانع من امكان الضد قال وجه الادغام تلاصق المخرج او اتحاده
اقول هذا بناء على مذهب سيبويه والفراء والجرمي فان سيبويه يقول بالتلاصق
وهما بالاتحاد قال فان قلت بقا صوت المدغم وعند فكيف اجمع على خلافه
اقول ظن السائل ان الغنة صفة المدغم وعند زفر والهاء زول صوت المدغم
ومحصل الجواب ان الغنة حرف مستقل لسن بينه وبين النون تلازم
الا انه اتى بعبارة في غاية العلاقة واراد بمخالفة الغنة الاطباق المشابه
كما ان الحرف المطبق يخرج من طابقي اللسان مع الفك الاعلى كذا
الغنة تابعة للحرف في اللفظ لكنها يخرج من اعلى الخيشوم قال واختلفوا
في الواو والياء فيل سهو فيهما اخفاء الادغام اقول هذا نقله ابو شامة
عن السخاوي ورده الشارح بانه يصدق عليه الادغام لوجود القلب
والتشديد مع ان القائل فيهما بالاخفاء، قائل بعدم التشديد في المخفى وفيه
نظر فانه قال فيه تشديد يسير وايضا نقل عن اكابر السلف فانهم
فرقوا بين الادغام المحض وسوما اذا كان كل من المدغم والمدغم فيه حرف
غنة وهما النون والميم وبين غير المحض وسوما كان المدغم فيه واوا او ياء
فانهما ليسا من حروف الغنة ولا فرق في المعنى بين قول الشارح
وبينه غاية انه سمى ما لم يكن فيه محض ادغام تحقيقا لمعرفة بينه وبين
القسم الآخر قال ورد عليه مذهب ابن كيسان اقول اختلفوا في
غنة الميم اذا ادغم النون في الميم الجمهور على انها غنة الميم لانه موجود سالم
واختار ابن كيسان انها غنة النون تغليبا للاصالة فان قلت
عد الناظم النون الساكنة والميم من حروف الغنة فاى معنى للاصالة
قلت الاصالة الكثيرة اك لا تقتضي التساوي وقد قدمنا عن شئ ان

الغنة

الغنة نون خفيفة تخرج من الخيشوم ولا شك ان نسبتها الى النون اكثر من الميم
قال وبغير غنتين فغنة اول وكذلك الميم عن فتى كيسان اقول اراد بغير غنتين
الواو والياء فان الغنة للاول اى لا اصل له في الواو والياء وكذا اذا كان
المدغم فيه الميم عند ابن كيسان لاصالة الغنة في النون كما ذكرناه واضحا
قال وحضانا ه الغنة المد ولذلك اعرب بها اقول تقدم ان الغنة نون خفيفة
تخرج من الخيشوم ولا يعقل ان يكون حرف الاعراب كحرف المد بل اراد ان
التنوين الذي هو سبب الغنة يقوم مقام حرف كما في اعراب قاض وجوار
رفعا وجرا قال ووجه حذفها معها اتباعا للاصل اى الاصل في الادغام
عدم الغنة لما تقدم من ان الغنة مانعة عن الادغام المحض ولما ورد عليه
اثباتها في النون والميم اجاب بان مخرجها مخالف للنون والميم بخلاف
النون والميم فان المخرج متحد فيأتي الادغام كاملا قال ثم خص العموم
بقوله وعندهما للكل اقول اراد ان قوله وكل ينبو ادغموا مع غنة كان
شاملا للكلمة والكلمتين فاخرج الكلمة الواحدة بقوله نحو صنوان بضم
الصاد وتشديد الواو صفة من الصنون ودمان قال بتنبيه لو وقعت
النون قبل الميم اقول النون الساكنة لم تقع في القرآن مع اللام
والراء والميم من حروف يرملون اشار الى انها لو وقعت مع الميم لم
يكن لبس كان الادغام جائزا كما في المتى لعدم مجئ افعل بتشديد الفا
بخلاف ما اذا كان النون مدغمة فيه لانه انفعل مثل انقطع فلا
لبس فيه بخلاف شاة رماوسى التي قطع من اذنها قطعة وترك
معلقة عليها فلو ادغمت النبت بزما من الزمم وسو التقدم في اليسر
قال لكن لما خفي الفرق لم يعتبر اى عمم المنع في الكل وان كان غير

ملبس مع الغنة لخفا الفرق واخفا عطف على المعنى لان قلبها فى معنى
كل القرا واغا اول هذا التاويل ليكون عطف الفعلية على مثلها ولاضرورة
اليه لان عطف الفعلية على الاسمية سايغ قال لام كى والعاقبة اقول
الفرق بينهما ان لام كى علة باعثة على الاتيان بالفعل والعاقبة يترتب
على الفعل من غير ان يكون باعثا كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا قال اطلق اكثر المصنفين كالاصلين احد الاصلين
سوالبير قد ذكره فى كتابه كثيرا وهذا الاصل الآخر الظاهر انه اراد بالمسبع
الاول ابن حاجر قال ليحسن لفظ النونين بالتجافى بين الطرفين اقول
الطرفان الادغام والاظهار فان الاخفا واسطة اوليكمل احكامها من
الاظهار والادغام والاخفا، قال وليست اللام رمز التقدير الكل
الراجح بقرينة اكثر مسائل الباب سوى عدم الغنة فى الواو والياء
لخلف عامة الكل ولولا هذه القرينة لكل دلالة اللام معتبرة لانها دلالة
مطابقة قال والمراد اخفا، الحرف الحركة اقول ذكره الشارح فى باب الادغام
الفرق بين الادغام والاخفا بالقلب فى الادغام دون الاخفا مع ان
الحرف الحركة ساكن عند الكل واخفا، الحركة سو الاختلاس وقد قدمنا ان
المتروك فيه ثلث الحركة قال وقد تقدم الكلام فى تشديده حيث رد على
من ادعى تشديد المتحى قال فتعين الاخفا، ثم روعى متبوعه اقول اراد انه
لما لم يمكن الادغام لبعد المخرج والا الاظهار لعدم الغنة مع اطباق الشفتين
للواو قلبت النون ميما وروعى بعد قلبه ميما باقيا بالغنة مع الاخفا
وهذا الذى اشار اليه بقوله بخلاف احكم بينهم لانه اظهار لا غير لان الهمم
وان كان فيه غنة ايضا الا انها ليست كالنون قال وجرى فى المفصل

لعدم

لعدم اللبس اقول اراد ان الادغام فى الواو والياء امتنع فى كلمة واحدة
خوفا من اللبس بالمضاعف ولا لبس فى الاخفا، لانه لا تشديد فيه
قال وقول الاصل حال بين حالين وعار عن التشديد يكاد يناقض
اقول اراد بالاصل التبير ولم يرض عبارته ليس فى هذا الكلام ما يوهم
التناقض لان كون الاخفا حالا بين الاظهار والادغام اشار اليه الشارح
فى قوله لكمالا وليكملا والظاهر انه اراد بايهام التناقض قوله واجمعوا على
قلبها ميما عند الباء خاصة وعلى اخفائها عند باقى الحروف فانه ظاهر فى
ان الاخفا عند الباء بخلاف الاقول الناظم وقلبها ميما لدى الباء
فانه يحتمل ان يريد مع الاخفا وبدونه قال ونقل الدانى فى جامع
البيان اظهارها كالاصلية اى الميم الاصلية كقوله تعالى فبغرفكم بما كونهم
قال واعتمد الناظم فى الاطلاق على قرينة الامكان اقول اراد لم يقيد
الادغام بحالة الوصل لان امكان الادغام خاص به يحل بحال الوقف

## باب الفتح والامالة وبين اللفظين قال وصناعة جعل

الالف مقابلا والفتحة كالكسرة شرطا اقول هذا لم اجده فى كلام احد
بل هذا حقيقة الامالة قال صاحب الكشف الامالة ان تنحو بالالف
نحو الكسرة وكذا عبارة ابن الحاجب قال وهى لغة تميم ومن ثم
وافقوا الحجازيين على بنا نحو حضار اقول فعال مبنى عند اهل الحجاز
مطلقا وبنو تميم قالوا به فيما آخره را قالوا لان الراء حرف منكرر يثقل
بنى لازالة الثقل واستشهدوا بقول شاعرهم على ان فعال معربة
اذا لم يكن آخرها را قال واسباب الامالة كثيرة بعدها اى بعد
الالف نحو طغيانهم ممكنة كما فى الوقف ولذلك جاز الروم فيه ومتعذرة

نحو الابرار ربنا مع الادغام لا يمكن وجود الكسرة او قبلها نحو كلاهما مباشرة
كما ذكرنا او مفصولة نحو عمران و محراب او ايا، ما قبلها نحو دياره او مجاورة امالة
الالف الاولى فى نرای اجتماعان او مقابلتها كما فى الفواصل فى مذهب ورش
وابى عمرو او دلالة على اصل نحو هدى او حركة نحو خاف فان اصله خوف
الواو او، على ما كانت عليه نحو رای القمر او يؤول اليه كما فى الف الندبة فان
اصلها يا وكالمدغم فى الابرار ربنا قال وموانعها المستعلية وهى سبعة
الصاد والضاد والطا والظا والغين والخا والقاف قال
قبلها بحرف وبحرفين الاكثر اول فيه بحث وذلك ان ابن الحاجب
وصاحب الكشاف ذكر المستعلية واقعة بعد الالف وقبلها و
نقل ابن الحاجب عن الاكثر ان الفاصل اذا كان الالف نحو صواعق الاكثرون
على انه يمنع قال شارح كلامه فان قلت ما السر فى ان الفاصل من
حروف الاستعلا اذا كان واحدا قبل الالف لا يمنع الامالة عند الاكثر
وان كان اكثر من حرف واحد بعد الالف يمنع عند الاكثر وكان الظاهر
العكس اجاب بان حرف الاستعلا اذا كان مفردا يشبه الانتقال
منه الى الالف الممالة انتقالا من العلو الى السفل واذا كان موصوفا يشبه
الانتقال من السفل الى العلو ولا شك ان هذا انثقل من ذاك قال
والراء غير المكسورة اى تغلب المكسورة حرف الاستعلا قال الزمخشرى
فى قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة قاوم حرف الاستعلاء ما فى الرا
من التكرار قال الشارح هذا مردود لان الراء المكرر فيه بالفعل ومعنى
ان حرف الاستعلا مكرر انه يسارع اليها التكرير لو لم يحافظ القارى
على مخرجها والتحقيق ان موجب غلبتها كثرة للقوة قال والتحقيق ان لا يمنع

الاتقان

اى سواء كان قبل كل واحد منها او بعد كما

الابانة قال اراد ان علة منع الامالة عدم المجانسة قال ابن الحاجب
انما منعت المستعلية طلبا للتجانس قال وقول ان ظلم باب الفتح اى باب
الصوت للحرف وذلك ان فتح الحرف ضده الاسكان وليس المعنى
عليه قال والامالة اى الكبرى ليصح العطف وبين اللفظين فانه عبارة عن
بين الفتح والامالة تجب تاخره عنها لانه موقوف عليها قال وجوز جره
عطف على الفتح هذا قد قاله ابو شامة وعندى انه لا يصح فانه فاسد على
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالرفع والنصب ولا يقاس عليه لان قراءة
الرفع معناها لقد تقطع وصلكم فانه لفظ مشترك ولا معنى له هنا قال
بخلاف العكس اول ذكر ان الامالة المطلقة وهى الكبرى والصغرى
ايتهما اطلقت فى مقابلتها الفتح لا العكس على ان معنى بين اللفظين
بين بين والاوجه لذلك الوجه فان الفتح اذا اطلق فى مقابلة الاسكان
واذا اريد به ضد الامالة يقيد به قال وبد بالمكثرين مصرحا وفى شرطه اول
اراد بالشرط قوله ومن كان ذا باب له فيه مذاهب فلا بد ان يسمى فيدرى
قال ومنهم تبعيضية اول اراد انه اشار الى ان حمزة والكسائى من الممیلین
والامن تبعيضية لا بيانية قال اما الذى بالبا تلبس بضم التا على بنا المجهول
اى ترسم فان الرسم للحرف بمنزلة الكسوة له قال كل الف منقلبة عن با
تحقيقا ولو بوسط اول اراد بقوله تحقيقا اخراج ما فيه خلاف كالف حياه ومنا
كما ذكره بعد بقوله ولو بوسط ادخل فيه مثل يرضى فان الياء فيه منقلبة عن
الواو قال وفتحه عطف على قوله كالف قال وقولنا ما لم تخص احتراز
مما يأتى اى يخص باحدهما اما بالكسائى مثل احيا اذا لم يكن بعد الواو
وقد هدانى وغيره لحمزة كقوله نرای قال واما مفعل فى الوقف اى بضم الميم

اللفظين

وتشديد العين مسى اى امالته مخصوصة بحالة الوقف كما سياتى فى آخر الباب
فلا يرد عليه سوى وسدى ومولا فان هذه الالفاظ امالتها فى الوقف الان
هذه الاوزان ليست مخصوصة بالوقف بخلاف وزن مفعل والامثلة قد
ذكرها فيما بعد مستوفيا قال لئلا يلزم التكرار ذكر فى ذوات الياء ثلثا وثلاث
الاولى ان المراد بها ما انقلبت عن ما اليا على ما هو المصطلح فى علم الصرف وايضا
لو لم يخص به وقع بقوله وتثنية الاسما تكشفها تكرار لان هذا شامل المنقلبة
عن اليا واغيرها كمسى وعسى قال وهذا اعم لان الغرض معرفة ما يمال سواء
كانت الفه منقلبة عن اليا اولا قلت وحمله على هذا احسن ولا تكرار
لان ذلك بمثابة الدعوى وقوله وتثنية الاسما تكشفها بمنزلة قال اوما رسم
بالياء سواء لانه يشمل ما اصله اليا مثل العدى ورمى وما اصله الواو ولكن
رسم بالياء مثل ضحيها ودحيها قال ويرد عليه خطفا والاقصا فان الالف
فيهما منقلبة عن اليا ولم يرسما باليا بل بالالف فعلى هذا يكون العموم من وجه
لان ما خرج منه داخل فى الاولين قال وعلى الاخيرين ما بعد تاكيد تنويع
اراد ان ذوات اليا اذا حمل على ما يرد الى اليا فى التثنية او على ما رسم باليا
فلا حاجة الى ذكر قوله وتثنية الاسما تكشفها ولا الى قوله وما رسموا باليا الا
التاكيد وان اريد الاحتمال الثانى او التنويع لم يرد بعد الثالث ولو قال
ولو قال التفصيل مجمل كان احسن ما بعد ضم الدال اى بعد هذا البيت
قال ولم يتعرض الا لامر زائد عليه اى لما كان معلوما لاصالته انما يذكر
لنكتة زائدة قال ووجه الامالة الدلالة على اصلها بتقريبها منه اول اى بتقريب
الالف من اليا قال وصادف وجدت اول هذا تعريف الشئ بما هو
اخفى لان وجد من افعال القلوب معناه العلم وتارة توجد من لحدة

وسى

وسى الفى ومن الموحدة وسو العصب ومن الوحد بضم الواو وسو حزن ولو
قال اصبت كان فيه خلاص من هذه الورطة قال وسو تعريف دورى
لان معرفة اصلها تتوقف على معرفة تثنيتها اول فيه نظر لان هذا البيت
ليس تعريفا بل نصب علامة ولو سلم لا يلزم الدور لان تثنيته باليا
موقوف على وجود اليا فى نفس الامر اذ لو لم يكن التقدير لم تصح تثنيته و
العلم يكون اصلها يتوقف على التثنية قال وتوجيهه اول لا فائدة فيه
لان الكلام فى معرفة اليا بالتثنية كما دل عليه كلام الناظم فاى فائدة
فيما اذا كان العلم بعضها من الاصل والتعريف العام سو التعريف
العلم سو التركيب لما لم يتعرض برض من قول الناظم لكونه يوجب الدور
ووجهه بان كل موضع عرف اصلها يعرف التثنية منه وكل موضع لا يعرف
اصلها يعرف من التثنية فلا يخرج شى منهما اشارة الى ان التعريف
الصحيح الجمع بينهما وسماه تركيبا وقد بينا خلل كلامه وهذا الوجه
وهذا الذى قال قد قاله من سبقه قال الفاسى ومما يعرف به اليا من
الواو المضارع نحو يرمى ويغزو والمضى نحو رميا ودعوا والمصدر
نحو رميا ودعوا قال وهذه الامور توسع الطريق الى معرفة وقيد
بان ان لا تعريف هناحتى يتعرض عليه بالدور بل هذه امور كل واحد منها
على حدة كما يقولون من خواص الاسم دخول اللام والاسناد والاضافة
قال وفى الكل تاكيد اول ليس تاكيدا مصطلحا والجار يتعلق بميلا قال
وكيف جرت فعلمه فى موضع حال اول فى جعله حالا تكلف والاحسن
انه ظرف اى جرت على اى حال وجدت قال ان كنه العين كما لفظ
اول اى كما تلفظ بها الناظم باى حركة فى اوله قال وجود الف التانيث

فی فعلی کیف تحرک فاوه لیس علی عمومه محصل کلامه انه لو جری علی عمومه لانتقض
بارطی فانه فعلی مع انه لا یمال بل المراد ما وقع فی القرآن الکریم وفیه نظر لان
الکلام فی الف التانیث والف ارطی لیس له بل للالحاق بها فلا یمنع العموم
فی الف التانیث فان قلت ما المانع من کونها للتانیث قلت مجیء ارطاة
بالتا قال الجوهری بعد ذکره ان اصله ارط یجوز ان یکون افعل معتل
اللام ثم قال ان کانت الف الالصاق تونثه فی النکرة دون المعرفة قال
ولو قال لاعرضه فی تعریف محال المونثة لعادت ها وجودها الی الامالة
اول تقدیر الکلام حینئذ هدی واشری والهوی وفی الف التانیث الواقعة
فی هذه الاوزان لم یرد علیه ارطی لانه جعل الاوزان مفیدة للامالة قال
وان اختلفت العلة ای فی المذکورات لان بعضها الف منقلبة عن الیا
وبعضها زائدة للتانیث قال ومن ثم قال الخلیل وزنه یفعل اول
اراد ان قول الخلیل بنا علی انه عربی وان کان عربیا لا یجوز ان یکون
اسما لان معتل الف واللام لیس فی الاسماء غیر یدبل یکون فعلا
مضارعا قال وعن بنا تک من عیسی کدرهم اول عطف علی قوله عن
موسی الحدید قال وقد ادعی بعض الشراح اول هذا الشارح سهو الفاسی
فانه قال الکوفیون قالوا هذه الالف ت وان لم یکن لها اصل فی
باب التانیث الا انها ملحقة بها لشبه اللفظ ورده الشارح بانه اذا اراد
الشبه لفظا یرد علیه مثل سولاء وهذا الاعتراض غیر وارد لان الکلام فی
الحاق ما لیس له اصل معلوم فان الذی له اصل معلوم لا وجه للعدول
عنه قال وقد اشار ابو العلا اول محصل ما نقل عنه فی موسی ویحیی ونحوهما
وان لم تکن عربیة لما کانت علی اوزان العربیة جعلت کانها عربیة ولما صارت

فی عدادها

فی عدادها حکم بزیادة الالف فی آخرها حتی صارت علی فعلی وفعلی دون زیادة
الیا والمیم حتی یکون یحی یفعل وموسی مفعل لان الزیادة فی الآخر اکثر
من الزیادة فی الاول حتی لو کانت عربیة غرسه لم یعرف لها اصل کان
العمل فیها ذلک قال جمع حاویة او حاویا او حویة وزنها علی الاولین فواعل وعلی
الآخیر فعائل اول هذا مخالف لما قاله الجوهری فانه قال جمع الحاویة حواویا وجمع
الحوایا حواوی علی وزن فواعل قال علم یائیتها من تقدم الواو لها من حاویة
کغازیة فان اصله غازو قلبت الواو یا لانکسار ما قبلها فالیاء فی حاویة
وان کانت اصلیة الا ان الدلیل علی ذلک الواو الی بقیة الیا والالکانت
یاء غازیة کذلک ولیس کذلک قال وقلبت لتسلم من الحذف اول وجه قلب
الف التانیث یاء فی التثنیة لئلا یلزم التقاء الساکنین واختیار التانیث
لانها اخف من الواو وانسب لان الیا علامة التانیث کما فی هدی وکونها مقلوبة
للدلالة علی انها مقلوبة من الالف وللفرق بین ما قلبت من الالف وغیرها قال
ولیس رمز المصاحبة ما فی معنی الصریح اول اراد بما فی معنی الصریح کون هذا
الفصل مقصورا علی حمزة والکسائی وقد تقدم فی دیباجة الکتاب انه لا یجمع
بین الرمز والصریح فی وجه واحد لابد من نوع خلاف قال حکی القول مجرور
صفة مقدر قال فلا معنی لاستبعاد بعضهم قال ابو شامة الاصرار عن انا
حرفیة زنا دمرنا سم فی غایة البعد فان احدا لا یتوهم امالة فرده الشارح بانه
قد سمع امالة من بعض الناس قال قال وجه امالة انی ومتی وبلی اول
ذکر فی وجه ذلک انقلابها یا فی التثنیة اذا کانت مسمی بها وانما قبل بذلک
لان المثنی یقتضی ضم شیء الی مثله فاذا لم یکن مسمی بها لا یعقل ذلک
قال اجری علیها حکم مفردها اول ذکر فی وجه کونها امالة واقعة موقع الجملة وهما

لان الجواب لا يكون الا كلاما مفيدا واذا كانت كذلك اجرى عليها حكم
مفردي الجملة وهما الفعل والفاعل كما في قولك جا الفتى قال ولان فيها
معنى الفعل لان قولك في جواب من قال اهل جا زيد بلى معناه قد جا
قال الا ما يخص اول هو الذي قال فيما بعد ثم استثنى خمس كلمات قال
وجه امالة ما رسم بالياء تعلقه بالياء بوجه ما اول اي بان وجد الياء في مصدره او
تثنية الاسم او الفعل الماضي او بمضارعه او بان يكون الف للندبة او بان
يعلم باخباره عن نفسه بالفعل قال بدليل رسمها كالاجماع محصل كلامه ان قوله
وما رسموا بالياء ليس دليلا على جواز الامالة ولون الرسم علة له والا لزم حمل
الاصل على الفرع لان كتابة المصحف فرع لكونها ما دونه نوع تعلق به
كما اشرنا اليه وذكرنا له امامثله وقوله كالاجماع اراد ان الكتابة دليل
قاطع لان الذين كتبوا المصاحف في حكم الاجماع قال ووجه رسم الف
الندبة يا معا قبرها بالاضافة اول بهذا الكلام على ابي شامة فانه قال
الالف فيها عوض عن الياء الاضافة والصواب ما قاله ابو شامة لان حروف
الندبة الالف والياء والواو يؤتى بها لمد الصوت كما يقال وازائدة وفي علام
المخاطبة واعلامكيه وفي علام المخاطبين واعلامكموه ولا شك ان الف يا
حسرتا ويا ويلتا في موضع الياء وفي قول الشارح نظر من وجه اضر وسوانه
زعم معاقبة الالف والياء ثم جمع بينهما في حسرتاي والمعاقبة التناوب
ولا يمكن الاجتماع قال المهدوي اشبهن رمى في الاقتضا والانقلاب
اول عبارة المهدوي كما ان قضى ورمى يحتاج الى فاعل كذلك الى وعلى
ولدى يحتاج الى المضمر او المظهر فدخلن عليه وكما ان قضى ورمى مع ضمير
المتكلم تنقلب الفهما يا كذلك هذه الالفاظ اذا دخلن على المضمر ولم تجز فيها الامالة



لنقصان المشبه عن رتبة المشبه به قال الا ما يخص اي من الاصل بالكسائي
كما ذكره في قوله وما سواه للكسائي ميلا قال خرج نحو فاتا بهم الله اول دفع به قول
ابي شامة فانه قال كل ثلاثي يزيد صادق عليه دفعه الشارح بان الامثلة
المذكورة كلها في الف الطرف قال وقد مثل في التنبيه بيدعي وتبلى وليس
منه اول اشار بهذا الكلام الى ان الناظم ترك مثله لانه معلوم من اصل
اخر وسوظهور الياء في دعيته ويدعيان على بنا المجهول وكذلك يرضى بنا
الفاعل لكون ماضيه رضي بعد قلب الواو يا قال وما صلة او موصولة اول
اراد فيما سواه وقوله صلة اي زائدة قال وفتح كنايه للاخف اول
اراد مرضات بفتح التاء انه مرفوع لانه قايم مقام فاعل ميلا لانه حكى ما
وقع في قوله تعالى تبتغي مرضات ازواجك وانما حكاه دون المجرور في
مرضات الله لان الفتح اخف قال مخصصة من مزيد الواوي اول لان
المزيد الواوي يشترك بين حمزة والكسائي فلو لم يذكره لتوهم ان حمزة
يشاركه فيها قال وقال الكوفيون فعالى همه فهي مخصصة من الف التانيث
اقول وذلك ان الف التانيث مشتركة لقوله وفي الف التانيث في الكل
ميلا قال وخرج عن الالفاظ محاي محياي اول وذلك انه قال ومحياهم
بالواو والضمير وسيذكر محياي للدوري وحده قال وليقرا قد مدان يغيرها
على القبض اول قد سبق ان القبض حذف الساكن الخامس وانما اختار
حذفه وان كان الوزن مع بقائه صحيحا لان القراءة منقولة عن الكسائي
والياء في قرانه محذوفة قال في تعداد تحرز مفرداته الكسائي فلا اشكال عليك
بميم منقلبا او مشكلا اول هذا يرد به على ابي شامة فانه قال بنا على اصطلاح
الناظم يحتمل الرمز قال والى خطا باشبعه الهمزة اول ذكر في خطاي باعن

عن سيبويه في احد قوليه ان اصله خطايى بتقديم الياء على الهمزة وفي قوله الآخر مع
الخليل قدم الهمزة واخر الياء وعن الفراء جمع خطية وعن الكوفيين انه فعالى بالف
التانيث قال وصرف مرفوع مقدر باضافة مرفوع الى مقدر وقد ذكر ذلك
بقوله اى واميل قال مخصص من قوله وما رسموا بالياء ومن او مما اماله اول
وانما كان مخصصا لان الاصل في كل ما رسموا بالياء موافقة حمزة والكسائي
وقد فارقه في هذه الكلمات قال ووجه فتح حمزة اول اشار الى وجه مفارقته
الكسائي ومحصل توجيه تركه كون اصلها الواو وان كانت مرسومة بالياء لان الاختيار
بها بالظابط الذي تقدم وسوقوله وان اردت اليك العقل صادف محلا
فتظهر الواو لقولك رجوت وتلوت ووقس عليهما قال ولم يجز من عكس اى لم
يرو نقل من احد عكس الظابط في هذه الكلمات قال اولانها لم تمل للتناسب
بل لعود ما انضم اوله اول اشار الى ان اماله حمزة هذه الكلمات لكونها في رؤس الآي
للتناسب بين الفواصل وان كانت واوية ولم يكن له حاجة الى ذكره هنا لان
حكم الفواصل ذكره فيما بعد الاماله تبعا في ذلك التيسير ثم اضرب عن هذا بقوله
انما اماله لان الكوفيين ما كانت من ذوات الواو اوله مضموما او مكسورا بالياء وحمزة
من الكوفيين فكذلك اماله قال واما القوي فعلى الاول انما اماله لوقوعه في
الفواصل وانما افرده لانه جمع لا يمكن دخوله في الظابط في ظهور الياء في التثنية قال
والحقه مكي بهاى الحق ما فيه اللام وسوالرويا برويا بانفراد الدوري به وقد تقدم
في عبارة الناظم انه للكسائي قال وكذا لو قال دوري عليهم اول دوري عليهم
سودوري لابي عمرو حفص المذكور وفائدته امتياز رواية للكسائي عن ابي عمرو ولكن
لم يقع في القصيدة مثله قال مضاف الى اي جنس اية اول قال الجوهري جمع
آية آي واياي واياة قال عند سيبويه فعلة بفتح الفاء والعين قال اصلها

اوية

اويه لان ما كانت عينه ولامه واوا اكثر مما كان عينه ولامه ياء قال وعند الكسائي
فاعلة اية بياءين حذفت احديهما تخفيفا وعند الفراء افعلة اول هذا لا اصل له
وما نقله الشارح عن الكسائي نقله الجوهري عن الفراء قال وثم هنا كما لو اول
اراد ثم في القيمة وانما اخرجها عن اصلها لان سورة القيمة قبل عبس واشتهاره
بما في البيت لان زيادة ثم لتراخي رتبته لان زيادة سكرات الموت اعظم
من رويتها والاحسن حمل ثم على الترتيب في الذكر ومثله كثير قال لان المنهال
الكثير العطاء اسم فاعل كالمضراب قال من انهل اللابل اول انما جعل المنهال
من انهل لان نهل فعل لازم لا يمكن اخذ المنهال منه بمعنى كثير العطاء قال
ما تراخى عن الف صلة اول اشار الى ان قيد الفاصلة لا يدل على عدم اماله غيرها
بل يمال بناء على اصل آخر لكن تمثيله بقوله هواه فردي فيه نظر لان تردي رعي
الفاصلة ولم يتراخ عنها شيء اللهم الا ان يريد بالتراخي عن الفاصلة
التي قبل هواه لا قوله فردي قال وقولنا تخفيفا او تقديرا اى المقابلة
للروي خرج عنه الف منتها ما الاخبر اول اراد ان الف صلة في النثر بمنزلة
القافية في النظم والحرف الاخير في القافية الذي بنى القوافي عليه سوالروي
ولا يصح للروي كل حرف والالف لا يكون رويا الا اذا كان اصلها كالالف
الاول في منتها ما والهاء بعد الالف يسمونها وصلا قال البرزي في قول
الشاعر وبيضا لا يتجاوز منا وانها اذا ما رأتنا نزل منا نزولها اللام روي
والهاء وصل وهنا قد يرد وسي ان الفواصل تقع في الابيات ايضا كقول
لبيد تمام تحلى به وشدي واشرت به يدي وقاض به تمدي واوري بزندي
قال والممال نحو ضحى غير المبدل اول لما ذكر ان الالف المبدلة من التنوين
لا تمال اورد اماله ضحى منونا واجاب بان من اماله ليس الالف الممالة عنده

بدل التنوين المنقلبة من الواو ونص الناظم اشارات الى وجه ذكرا واخرا الى لعدم
الاحتياج اليها لاندراجها فيما تقدم من اصول حمزة والكسائي بان نبه على
ان في روش الاي تنوع تلك الاصول واذا تنوعت تعداد اسبابها ضرورة
وهذه فائدة حسنة تفيد زيادة المعرفة ثم ذكر ان اصل فوقها المعرفة بان
ورشا وابا عمرو قد اماله في هذه السور ما ليس له اصل عندهما قال لا يميلان
غيرها الا باعتبار غيرها اول الفاصلة الاولى للسورة والثانية لروش الاي اي لا يميلان
في غير السور المذكورة الا باعتبار اخر لا لكونها روش الاي قال ثم كل من الممليلين
انما يفيد بعد دبلدة اول قال صاحب النشر المشهور في ذلك سنة المدني الاول
والاخر المكي والبصري والكوفي والشامي ولابد من معرفة موضع الاختلاف
ليعلم مذاهب القراء فيها والمعتمد المدني الاخير لان مدار قراءة نافع عليه والبصري
لان قراءة ابي عمرو عليه قال والمختلف فيه خمس ايات وهي قوله في طه مني هدى
وزهرة الحيوة الدنيا لم يعدهما الكوفي آية وفي النجم ولم يرد الا الحياة الدنيا
لم يعدها الشامي وفي النازعات فاما من طغى عدها البصري والشامي
والكوفي ولم يعدها الحدبان والمكي وفي العلق ارايت الذي ينهى لم يعدها
الشامي وفي طه ولقد اوحينا الى موسى لم يعدها الا الشامي هذا آخر كلامه
وانما نقلت كلامه ليعلم ان بين كلام الشارح وبين كلامه فرقا كثيرا قال
ولهذا محصنا ها اول اراد انه لو كان اماله ابي عمرو وورش من حيث روش
الاي لكانت اماله بين بين لان اصلها في روش الاي وقد وجب
على كل من يقرا الروايات معرفة ما ذكره الشارح والا يقع في خطا عظيم قال
كالغدايا والعشايا اول اراد ان قياس جمع غدوة عدوات او فعل كبرية
ورتب ولما جاور العشية الحق جمعه بجمعه للمجاورة قال قلت سي بعيدة عن الاماله



اول سال عن عدم اماله الف التنوين في الوقف واجاب بان الف التنوين بعيدة
عن الاماله لكونها عارضة لعارض اي انما عرضت في حال الوقف والوقف امر عارض
على الوصل عطف على قوله والتناسب مقصود قال وهذا التناسب المجاورة وهو
اقوى من تناسب المقابلة لعدم الفصل اول لما بين في اماله روش الاي وان
لم يكن لها علة في ذاتها الا ان المناسبة اثر مقصود فاميل له ما لا يمال لذاته وهذا
يسمى الاماله للاماله عندهم ثم اشار الى ان التناسب تارة تكون لمقابلة الاي
كما اشار اليه الناظم بقوله كي تتعدلا وتارة للمجاورة كما في اماله الف ترى بعد الراء
فان الف تفاعل لا تمال كما في تراب وانما اميل في ترى لمجاورة الالف
الالف الاخيرة فاشار الى ان المجاورة اقوى من المقابلة قال ثم شرع بذكر
المواقف اول اشار الى ان الناظم من اول الباب قال وحمزة منهم والكسائي
الى هنا كان في ذكر مذهبهما والان ضم اليهما ابا بكر وكذلك بضم اليهما من و
افقهما فيما بعد قال وفي الاسرى ظرف الفعل او متعلق اي ظرف لاماله
مقدرا او متعلق باعني حال وصفه قال وعنهم متعلق به اي بالاماله
المقدرة في سوى قال وسبل جاز او انجس ومن ثم لم يعلق عنهم به اول
نقل ابو شامة عن السخاوي ان معنى تسبل تحبس اي تثبت وقال
واظن ان معناه عنهم وجعلوا عنهم متعلقا به لانه قال الشارح لكون
معناه جاز او تحبس لا يجوز ان يكون عنهم متعلقا به لانه يوهم خلاف
المقصود وسواء ان يكون المعنى تحبس عنهم اي لم تجز عندهم وان كان معناه
جاز ايضا يوهم خلاف المقصود لان الاماله واجبة لا جائزة ولهذا جعله متعلقا
باماله وهذا الذي فر منه لم يفد لان تسبل فيه ضم لاضجاع المراد للاماله
والتقدير لاضجاع عنهم تسبل فالمحذور بحاله على انه لا محذور حقيقة في الحقيقة لانهم

اراد وا بقولهم تحبس تثبت كما اشار اليه الشارح بقوله اشار الى ثبوته بقوله
سبل ولا شك ان عند غيرهم لا ثبوت له وقيس عليه الجواز قال واثاني ان يقصر
على ذكر الموافق اعتمادا على ان التخصيص انما يكون باحد الاصليين اول اراد ان
حمزة والكسائي اصيلان في باب الامالة فاذا افرد احدهما علم تخصيصه واما
اذا كان وصلا في الباب افراده لا يوهم التخصيص قال وحسنه ان يصرح فيه
بالجهة كقوله وحفصهم يوالي بمجراها اول اراد بالجهة فقط يوالي فانه دل على انه انما
اماله موافقة للاصالة فيه قال وسوى للواو اول اراد ان سوى من نباية
الياء بدليل كون عين واوا قال وسدى لسدبان لان السدبين يرد على ابن شاة
حيث استدل على كونه ياثيا بالسدبت وجه رده ان ذكر دليل الافعال
لا الاسما لقول الناظم وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا ورده
غير وارد لما قدمنا هناك من جواز تعدد طرق معرفة الياء فيجوز ان يكون
سدبان والسدبت كلاهما دليلان قال وقيل واوي فللف صلة اول
ذكره الجوهري واويا ولم يتعرض فيه للياء قال اولا حال اعني بتقدير متقدم اي
انما وقع حالان اولا في المعنى موولا بمتقدما هذا على قول من يشترط في الحال
الاشتقاق قال والرواية صرف صحبة لما للاصل اول تقدم في بحث الاصول
الرموز ان هذه الالفاظ اعلام منقولة واذا صرف منها شيء فللحكم الاصل
الاصل المنقول عنه قال كما صرح به البيهقي في موضعه اي ذكره في سورة الشعرا
قال ويلزم من امالة الفتحة امالة الالف وبالعكس وهو الاصل اول في ترى
الجمعان في حالة الوقف اربعة امالات ثنتان اصالة وثنتان تبعا
امالة الالف الاولى يلزمها امالة الفتحة فتحة الراء اليه اشار بقوله وبالعكس
وهو الاصل وامالة الالف في الاخيرة يلزمها امالة الهمزة المسهلة قال



واولها يوم القيمة اعني اول اي قوله تعالى في الاسراء ومن كان في هذه اعمى وفي طه
قوله يوم القيمة مما لان للابي عمرو الاولى كبرى ومافي طه صغرى لقول الناظم واخر
اي ما تقدم للبصري سواء راها اعتلا قال وقد تخلل الرمز الترجمة اول
وذلك ان اعمى في الاسراء اولا هو الترجمة وقد توسطه الرمز وهو حكم صحبه قال
وهي مناسبة مجاورة لا مقابلة اول هذا مستدرك لان مناسبة المقابلة انما
تكون في رؤس الاي لا غير قال لفعله في راي القمر اول اراد ان ملاحظة
الاصل معتبرة الا ترى ان من اماله في الوصل همزة راي القمر انما اماله باعتبار
الاصل وثبوت الالف ولو تجردت الهمزة عن الالف لم تمل قط قال ولم يستصحبها
في الهمزة تنبيها على ان امالتها لا تمكن بغير الالف اول اراد ان حكم الاصل يقتضي
ليس حكما لازما ولذلك اعتبره في الاول دون الثاني ونبه بذلك على ان الاصل
اذا لم يلاحظ لا تمكن الامالة وحتى الامالة هذا على من شرع في الفتح فيه بالمناقضة
في اول كلامه واخره قال فرقا بين الصفة وافعل التفضيل اي لاعلة سوى
الاشارة الى الفرق قال وقيل لتراخيه بالافتقار والتنوين اول
اراد انه اذا كان اسم تفضيل يحتاج الى من مقدره ومن حينئذ جارية مجرى
الحرف من نفس الكلمة فلم تمكن الالف طرفا او لكون التنوين مقدرا على غير
المنصرف وان منعت لفظا لقولهم هو لاحوج بيت الله بنصب بيت
مفعول حواج ولولا تقدير التنوين عليه لما نصبه لان اسم الفاعل اذا لم
يكن معرفا باللام لا يعمل ولا مضافا الا بالتنوين لفظا او تقديرا ذكره
بعض المحققين من شراح كافية ابن الحاجب قال والاصل وحفص
يوالهم فنقل مجازا اول اراد انه نقل من هذا التركيب والى اضيف الى
القمر مجازا اي النسبة الاضافية مجازا كما في قول الشاعر اذا كوكب الحرق

لاح بسحرة فالكلام صحيح واضح وان اراد غير ذلك لا يعرف له وجه لان
حذف المفعول من يوالبهم لا يوجب مجازا قال وهو هنا متحتم المنع
اقول وذلك لانه علم السورة مثل طه والم وص وغيرها بخلاف قوم هود
فانه علم لذلك النبي على رسول الله عليه السلام قوله المخصصان بفتح
الصاد الاولى هما حفص وابو عمرو قال في التوراة تفصيل وفي بشرى خلاف
وفي تترى بحيث اقول ابو عمرو بميل التورية بلا خلاف والتفصيل انما هو في
سبب الامالة لانه اما لقطع كما اختاره صاحب الكشف فالوجه في امالتها
التشبيه بالف التانيث من حيث انها رابعة طرفا مع تقدير او اما قوله في بشرى
اي خلاف فان له ثلثة اوجه الامالة الكبرى على اصله لكون الالف بعد الراء
والامالة الصغرى لكونها على وزن فعلى والفتح بنا على ما قيل ان بشرى
اسم رجل واما تترى فانه يقرأ منونا وهو مصدر ان جعل الالف للالحاق
بميله في الوقف والا فلا قال ووجه موافقة حفص اول ذكر فيه انه لما خالف
بين الميم في مجريها ومرسيها خالف بين الفيهما في امالة الاولى دون الثانية
وجمعا بين اللغتين كما هو دابه قال والسنى المقصود صنوفا لاضافة لاختلاف
اللفظين اول هذا قاله غيره لكن قال الجوهري والسنا ضوء البرق
فعلى هذا من اضافة العام الى الخاص قال ولو انفرد بالطبرية لنصب صنو على
انه مفعول تلا قال هذا من الموافق فيه للخالي من الراء اول قد تقدم ان
اصل هذا الباب حمزة والكسائي وغيرهما انما يذكر موافقة فيما لا راء فيه قال
ومن الامالة للامالة اول وسعدوسى امالة النون لامالة الوقف قال ابو شامة
لم يقع في القرآن غيره قال واشار الى ان القريب بمنزلة البعيد اول
نبه على ما وقع من خلاف الاولى في التيسير وذلك انه ذكر اولا امالة النون

والكسائي

والكسائي ثم ذكر امالة الهمزة بخلاد ثم قال وقد روي عن مثل ذلك اي مثل
خلاد وكان الظاهر مثل هذا لكونه اشارة الى ما ذكره لخلاد قال وللسوسي
وشعبة بالجمع اي بين اللغتين قال ناظرين انا اول ذكر امالة الهمزة والكسائي
على الاصل المقرر لهما واما هشام على وجه الموافقة قال وانما ذكرها لعدم اندراجها
عند من يقول اصلها يا والياء الناظم بقوله اولنا قال وهو اولى من
شملال وان ينزعها اول اراد ان من امال شملال وان ينزعها فكلي اولى
بالامالة عنده لان بعد الكسرة فيها حرفان وفي كلا حرف واحد قال وفتح
نحو دار عند زوال الكسرة لا يدل على اصل اول هذا جواب عن قول من فرق بان
كلى وبين بحر نحو دار فان الكسرة لازم فلا يدري ان الامالة للكسرة او لكونه
يائيا بخلاف نحو الدار فتحا فانه تزول فيه الامالة مع زوال الكسر فيعلم منه
ان الامالة للكسر فدفعه الشارح بان الفتح لم يدل على ان الاصلي واويا
فهو مثل كلى في الاضمال وفيه نظر لان الفتح وان لم يدل على كونه واويا الا
ان كونه واويا معلوم مسلم قال والموافقة للجمع اي موافقة هشام لها قصد
الجمع بين اللغتين قال قيل الاولى مقلوب من الثانية والعكس اقيس للمصدر
القاصر بالقلب الجوهري واما قوله والعكس اقيس للمصدر فالمعنى ان اناه
مصدر اتى يأتي ولم يسمع لان مصدر قال الجوهري مصدره الاتي قال
ويحتمل التثنية اول ذكر في الف جملا ان الالف فيه للاطلاق لان ضميره للخلاف
ثم جوز ان يكون الالف التثنية على المعنى لان الخلف في الموضعين في اراكهم
وفي ذوات الياء فلذلك فتنى وليس المراد المنقلب عن الياء فقط وان كان ظاهر
كلامه قال وامثلتها في وفاق ابي عمرو اي حيث وافق حمزة والكسائي في قوله
وما بعدها شاع حكما الا اراكهم فان له فيه وجهين وذلك لان قوله ذوات

الیا تبیا در منه ان اصله یا حال و فی الطرفین و الربا احتمال من النشر اول اراد
بالطرفین مرضات و اوکلاهما و ذلک ان قوله و مذهب ورش تقدم فی ذوات
الیا یحتمل ان یکون معناه کما علمت فی ذوات الیا اعمل فی هذین الفصلین
ایضا او افرق بین البابین و هذا الثانی هو الذی یجب المصیر الیه و ذلک
انه لو ذکر فی اخر الفصل مذهب ابی عمرو یفعلی کذلک خص ورش بذوات
و لانه لم یذکر مرضات و اوکلاهما و الربا و اوکلاهما و مشکوة لورش فی کتابه
و صنعه للامالة قال صاحب النشر اما الربا و کلاهما فقد الحقه بالقوی و الضعی
فی العنوان و جامع البیان و الجمهور علی الفتح و بذا اخذ قال فعلم منه انه یمیل هذای
و منوای و محیای انما اخذ هذا من قوله و فتح الباقون ذلک کله و فیه نظر
لانه عام مخصص بما تقدم من ان ورشا یمیل ذوات الیا کیف کانت و لم یستثن
شیا منها فی کتاب الامالة قال لکن حرف استدراک عاطف الان یتقدم
ایجاب او واو اول قال الرضی جواز الکوفیون مجیئها بعد الایجاب نحو جاء
زید لکن عمرو و اذا جامع الواو فلیست عاطفة اتفاقا قال و قل هنا لازم
اول لفظ قل لازم مطلقا حیث وقع و قیده بهنا لئلا یتوهم انه مختص بقل
لوزن البیت قال ای فی غیر الفاصلة التی فیها لفظة ها اول اختار ان لفظة
ها حکایة ما وقع فی مثل دحیها و تلاها لان اصله ها ممدود قصر للوزن لانه تکلف
و یلزم منه الابتداء بالکسرة و ایضا یدخل فیه نحو تقوهم لوجود القاف فیه فان
قلت اذا کانت حکایة یقع الابتداء بکسرة قلت لیست نکرة لانها فی التقدیر مضافة
الی ما کانت فیه قال و قیل له الوجهان فی الجمیع القائل ابو شامة و اراد بالجمیع ما کان
فیه ها مؤنث سواء کان واوا او یائیا و استدل بکلام الدانی فی الامالة فانه
قرا علی شیخه ابی الحسن بالفتح کلها و قرا علی ابی القاسم و ابی الفتح بالامالة فیها قال

قلت

قلت لا یحمل کلام الناظم ذلک اول شرع یرد قول ابی شامة بان کلام الناظم لا یحمل
ما ذکره لان ذوات الها اذا اخرجت عن حکم الفواصل ترجع الی نظایرها فی غیرها ای فی
غیر الفواصل و لم یعم غیرها و لا یلزم خلاف فی کلها فی غیر الفواصل بل یخص ذوات
الیا دون الواو قال و لا دلیل فی قول الدانی لانه یدل علی الحاقها بالفواصل
العاریة عنها فی تحتم الامالة لئلا تداخل الطرق راد استدلال ابی شامة بقول
الدانی انی قرات علی ابی الحسن بالفتح و علی ابی الفتح بالامالة بان طریق
ورش عند الناظم الازرق و قد نقل الدانی عنه الامالة فیجب حمل کلام الناظم
علیه لئلا تختلط الطرق قال علی ها الف ای لاها میم اول اراد بها الف ضمیر المؤنث
مثل دحیها و طحیها و ها میم مثل تقوهم و نحوهم قال فیحتمل ان یتعلق قوله
علی خلاف باخلص الفتح اول هذا المقام یحتاج الی زیادة تدقیق لان کلام
ابی عمرو فی النشر مخالف لما فی کتاب الامالة مع ما فی النشر من الاجمال و الاشکال
فانا انقل لک ما فی النشر ثم نعود الی البحث مع الشارح عبارة النشر
احد ما ذکر اصول حمزة و الکسائی و ابی عمرو قال و قرا ورش جمیع ذلک بین
اللفظین الا ما کان فی سورة اخرجها ما کنته فانه اخلص تبه الفتح علی خلاف
بین اهل الاداء فی ذلک قال الشارح ان جعل علی خلاف متعلقا باخلص یکون
معناه ان ذوات الیا ان کانت فی غیر الفواصل یقطع بامالتها مع الها و بدونها
و الخلاف فی ذوات الها یخص بالفواصل و علی هذا وجه الفتح فی ذوات الیا
فی غیر الفواصل الذی اشار الیه فی البیت الذی قبله بقوله و ذوات الیا الخلف
حملا من زیادات القصید و حینئذ یتنزل خلاف الفاصلة علی المحلین کانه قال
ما فیه ها فی الفواصل له فیه وجهان مطلقا کما قاله ابو شامة اوله وجهان فی
الفاصلة مع الیائیة دون الواویة کما اختاره الشارح و یحتمل ان یتعلق بقراه

باخلص لنا

ورش اى قرأ ما عدا الفاصلة من اليائيات العاريه من الراء موافقا للناظم بوجهين
بين بين كما صرح به والفتح المستفاد من قوله على خلاف بين اهل الاداء وجعل الدليل
على هذا الوجه لفظ فى ذلك فى اخر كلامه اذ لو كان على خلاف متعلقا باخلص لكان
المناسب لفظ هذا الموضوع للقريب لانه متصل باخلص فمعنى قوله لغربته البعد
ولما توجه عليه ان على هذا التقدير لم يعلم حكم الفاصلة والكلام فيها اجاب بانه اعتمد
على انه ما سبق من التفصيل فان قلت لم يسبق لورش كلام فى تفصيل الفواصل
قلت اراد بالسابق قوله الا ما كان من ذلك فى سورة اخرايها كنايه مؤنث
فانه اخلص الفتح فيه لان قوله على خلاف ذكره بعده وهذا الاحتمال الثانى هو الصواب
ان شاء الله تعالى وذلك ان احدا لم يذكر ان وجه الفتح فى ذوات الياء من زيادة القصيد
ولان ما فيه ها مونث وهو اوى ذكره فى سورة ان زعات ان ورشا قرأ
باخلاص الفتح بلا خلاف وكذا فى سورة الشمس فى تلاها وطحاها فهذا القطع
ذلك الاحتمال والله اعلم بالصواب قال ونظمت فى مذهبه اى فى مذهب ورش
بيتا وقلل ورش الآى ما الراء كغيرها بخلف اراكهم وما اليا اسجلا بادغام النونين
فى اللام كما فى عاد الاولى لتبرز البيت وقد شرح البيت واخرج الهاء من الواو
فى غير الفاصلة على ما اختاره قال وهذا الاحتمال صحيح من جهة النقل اقول قال
صاحب النشر تفرد به عن الازرق صاحب التجريد وقول الشارح والصفاقسى مخالف
قال وفائدة فصل الفاصلة عن المختلف على الاختلاف ترجيح الامالة اقول
اراد ان من لم ير فى الفواصل الا الامالة انما افرد ها لذلك ومن يرى الوجهين
وجه افرادها عن المختلف فيه الاشارة الى ترجيح الامالة فيها قال وقد تقدم ان
يراعى فى الفواصل عدد المدنى الاول بتفريعه اقول قدمنا ايضا عن صاحب
النشر ان مدار قراءة ورش على المدنى الاخير لانه عدد نافع قال وجه تحتم الراء



ما تقدم من اسقى ثنا معها اقول اسقى ان الامالة مع الراء ذكره فى قوله وما بعد راشع
حكما ان العرب راى فى كسر الراس لما يغيرها وذلك ان ترقيقها مطلوب وانما بقى
ذلك مع الكسر والامالة قال وهما لهما اى ضمير سوى اهما يعود الى فعلى والفواصل
معا قال الا كنية العين كالفظ اى كما تلفظ به الناظم قال امالة كبرى على مذهبه
فى غيرها اقول راد انه يميل امالة كبرى ما فيه را فى فعلى والفواصل كما فى غيرها اى كما زرى
واسرى لان مذهبه علم من قوله الناظم وما بعد را شاع حكما قال غلب فيهما الانحياز
المحض الينبى على وزن الظلمى اى بين بين وقد تقدم ان ابا عمرو يراعى عدد الآى المدنى
الاول قد نقلناه عن صاحب النشر انه يراعى عدد البصرى قال وجه دخول موسى
وعيسى ويحيى اقول انما تمال وان كانت اعجمية والاوزان انما تعتبر فى العربية لانها
مثل الالفاظ العربية لكن قوله عند قوله وما اماله سهو فانه ذكره فى شرح
قوله وكيف جرت فعلى قال واكتفى بالاصل دون فعالى اقول تقدم فى اول الباب
ان الف التانيث تقع فى حمزة اوزان فعلى كيف كانت بالحركات الثلث وفعالى
ضما وفتحا وقد جعل هنا فعلى فرعا وكانه نظر الى انه يكون مفردا وتارة جمعا
نحو سكارى صحارى وسكارى قال وخصها بالراء لما تقدم اى من ان الراء لها شدة
مناسبة بالكسر والامالة الكبرى اقرب الى الكسر قال ونص عليه حيث كانت
عبارة التيسير تحتم فتحها لورش اقول وذلك لانه ذكر بعد ابى عمرو امالة الكسائى
وحمزة ثم قال وفتحها الباقون قال ووصف اسقى بالارتفاع لتقدمها بالى التلاوة
اقول فيه نظر لان انى فى البقرة ويا ويلتى فى المائدة وان اراد تقدمها على حرفى
فليس الكلام سوقا لها فقط والحق ما قاله غيره ان العلى صفة للكلمات المذكورة
كانه اراد شهرتها قال وجه امالة الف الندبة كونها خلفا عن ياء المتكلم ان اراد
كونها خلفا فى هذه الكلمات فله وجه وان اراد حيث وقع الف الندبة فلا يصح لقولهم

وازيداه والامر الموصناه والاوجه ان الفرا شبهه بالف التانيث لوقوعها رابعه
كما علمها به الشارح في قوله وفي اسم في الاستفهام انى قال عاكس الترتيب الطبيعي
اقول اراد ان الظاهر ان ينظر في الوجوه اول حرف الكلمه ثم في عين الفعل ثم في
الامالة اللام وانما قدم ما يتعلق بلام الفعل لان الظرف بالتصرف انسب قال
موضع الحال اى وكيف التلاثي في موضع الحال من فاعل جا، اى سواء كان واويا
او بائيا مع الضمير وبدونه قال وجه المنقوص لفظيا مراجعه للاصل للوزن اقول اراد
قوله بماض بائيات اليا المنونه وكان القياس بماض بدون اليا كقاض والذى
دعاه اليه ان قوله بماض وقع عروض البيت وعروض الطويل مقبوضه مفاعلن
حذف منه الخامس الساكن وهو اليا من مفاعيلن وليس له عروض سواه
فجا به على الاصل للضروره واراد بالتلاثي حروف الاصل فلا يشكل بضاف
للحقوق تا، التانيث به قال ويحتمل ان له لحمزه من حيث المعنى لا اللفظ اقول
جعل الف سيلا للاطلاق لان فيه ضمير ابن ذكوان ثم جوز ان يكون الف التانيث
التثنيه له ولحمزه فان قلت اذا كان الضمير لهما فما معنى قوله من حيث للمعنى دون
اللفظ قيل اراد ان حكم حمزه معلوم مما تقدم فلا يحتاج الى الاشاره اليه
في اللفظ قال وعينات العشره المذكوره باءات مفتوحه في الماضي الا خاف
اول استثنى خاف فانه واوى قال تعالى يخافون ربهم ثم ان ولوه قلبت على
القاعده لتحركها وانفتاح ما قبلها مع تحقق شروطه مع عدم سبق اعلال
اخره وعدم لبس وسائر موانع الاعلال قال وهى في التيه فصل ترجمه بافراد
حمزه اقول اراد ان في قول التيه فصل في قراءه حمزه خلل لانه ذكر معه للموافق
ابن ذكوان وابو بكر والكسائي فلا معنى للافراد والجواب انه اراد الانفراد بالجمع
من حيث المجموع ولا موافق له من هذه الجهه قال ولما اراد الكبرى صرح بقوله



امل لانها المفهوم من الاطلاق اقول اشار الى ان قوله امل دال باطلاقه على
الامالة الكبرى لان قوله وكيف التلاثي عطف على قوله وكيف انت فعلى وفيه
امالة بين بين فلو لم يقل امل كان يتوهم ان في الافعال المذكوره امالة مقللة
قال فلذلك لم يمل نحو سال وبال وقال فانها واويه لانقول الى اليا عند
بناء المفعول بضم اوله وكسر فيها عند اتصال الضمير قال وجه استثنا زاغت
معادله اصل لفرع اقول اراد بالفرع زاغ وبالاصل زاغت وفيه بعد والاحسن
ما قال غيره جمعا بين اللغتين واتباعا للنقل كما اشار اليه بقوله ولم يعد الى
سار اتباعا للنقل والا لكان سار اولى بالامالة من ضاق قال اذ اليا فيه
فيها صوره المانع اقول اراد بصوره حرف الاستعلا لانها بعيده عن الامالة
وانما قال صوره المانع لانها لو كانت مانعه لم تكن الامالة معها لحمزه فان قلت
هذا حكم الاستعلا فلم لم يوافق في بل ران قلت الراء المفتوحه حكمها حكم الاستعلا
في البعد قال فان قلت فما حال المانع الموانع هنا اقول اراد انكم قلتم حروف
الاستعلا مانعه فكيف امال معها حمزه ومحصل جوابه ان المانع لم يقو لان
الفعل محل الاعلال والامالة تشبه الاعلال قلت لابد من قيد اخر وهو كون
الفعل ثلاثيا ليخرج نحو اجاءها وازاعوا وانما لم يمل لان الانحدار من الهمزه
ثم الصعود الى مثلها او الى حرف الاستعلا ثقيل اقول كانها تمنع الامالة التناسب
للتنافر لدلالة قال لانه لم يجعل بعضد اراد التوفيق بين ما نقل من جواز امالة
صار مع المانعين وهما الصاد والراء وبين منع الامالة مع حرف الاستعلا
او الرايان من منع الامالة علله بعدم المناسبة بين الامالة وحرف الاستعلا
ومن جوزه علل بالدلالة على اليا لانه اى المناسب لم يعتبر عند قصد الدلالة
على اليا قال وجه فتح الكسائي اى الافعال المذكوره ومفارقته حمزه فيما بعد ما

عن محل التغير وهو اخر الكلمة لان هذه الالفات في وسط الكلمة قال وانت
بانه على ما قررنا في تقضى اقول فيه نظر لانا تقضي في مقابلة الف مفاعلين ولا يجوز
حذفه اجماعا بخلاف يا تدعي فانها مقابلة نون مفاعلين هـ وهو السابع الساكن
قال وعلا تقبلا جزم بالعطف وقيل نصب بان مقدرة اقول قال ابو شامة
تدعي مجزوم على لغة من لم يحذف حرف العلة بالجازم كقراءة قنبل من يتقي
في سورة يوسف وتقبلا نصب بان مقدرة معطوف على مصدر ندعي بعد
ان نقل عن السخاوي ان تقديره وتقبلن ثم حذفت النون وابدل عنها
الالف واليه ذهب الفاسي ولم يرض الشارح شيئا منها واختار انه جزم
بالعطف واتباع اللفظ اولى من اتباع المقدر وفيه نظر لانه يشكل عليه اثبات الالف
اذ لا وجه له مع الجزم بوجه لانه فعل صحيح رفعه بالحركة وجزمه اسقاطها فلا بد من
ارتكاب قول ابي شامة او السخاوي وطريق ابي شامة احسن لان تقدير
ان الناصبة بعد الواو معروف قال هذا الاصل يخالف جميع ما تقدم بالمناسبة
وما قبله بالعموم اقول اراد بالمتقدم ما فيه الرا على الالف كما اشار اليه الناظم في قوله
وما بعد را شاع حكما لان وجه الامالة هناك هنا ترقيق الرا لان الالف الممالة
ستلزم امالة الفتحة قبل الرا فتصير كالكسرة ويلزم منه ترقيق الرا اقتصر امالة
الالف ليتبع الترقيق في الرا وما قوله وما قبله بالعموم اراد ما به بل ران وفيه نظر
لان ذلك في الفعل وهذا في الاسم كما صرح به الشارح والعموم والخصوص انما
يعتبران فيما اتحد فيه الجنس والظاهر انه تطرا الى توسط الالف قال عن ابن ظاهر
اذا وافق بالروم كانت الامالة صغرى لضعف السبب والنقل باباه وبقا الترقيق
اقول علة الامالة كسرة الرا وفي الروم يذهب ثلث فيضعف عن التاثير في الامالة
الكبرى ولم يرضه الشارح نقلا وعقلا اما نقلا فلانه لم يروه عن احد واما عقلا

فلان

فلان الغرض ترقيق الرا وهو موجود مع الروم قال وقولنا ولو لفظا ليندرج نار
اقول وذلك ان نار مقلوب نارو او ناء ثم قالف انما وقع قبل طرف بعد القلب
المكاني قال وقولنا متطرفة اخرج نحو نمارق وبصارين واندراجا فيمن قيدها
باللام كالنشر والكافي اقول اراد بالاندراج ان كل واحد من اتفاق والرا
لام العقل فقوله للاشتمال وقيده بالرا يخرج نمارق قال وقولنا تحقيقا اخرج
نحو فلا تمارى والجوار لان بعد الرا با في التقدير وفيه احتمال اقول ذكر ان قيد
غير مسبوقة بيرا اخرج ما فيه را ان كالابرار ثم قال وفيه احتمال وجه الاحتمال
ان ابا عمرو يميل الابرار امالة كبرى لقوله فيما بعد واضجاع ذي را بين حج
رواية والالف فيه قبل را طرف فيجوز ان تاخذ له امالة الابرار منه وان لم يذكر
في الامثلة ولذلك جعله احتمالا قال وما بعده تنويع اي بعد ذكر الاسماني قول
الشارح من المعرفة والنكرة بيان الانواع قال والجار والانصاري يخرج
بالتخصيص اي ذكرهما فيما لانفراد الدوري بهما قال ولولا تنبيه الناظم على السبب
بالكسر لقال انث بجر اقول اراد ان الامثلة كلها معربات فكان الظاهر ذكر
جر لانه علم الاعراب الا ان انه نبه على ان السبب هو الكسر للجر الحاصل
من العامل حتى لو كانت الامثلة مبنيات كان الامر على ما كان مع الجر قال
ومع حمار ك الا ان الواو مقدرة لفا وللمعنى ولذلك قال كما بنات مع حمار ك
قال فتبعه في الرمي اقول اراد ان اصله ذلك في اللغة والا فهنا استعارة
او من اطلاق المقيد على المطلق مجازا مرسلا قال والغار ولا ثاني له اقول
اي لم يرد في القران لفظ الغار غيره قال بدينار اصله دنار لمد نر السند
على ان دينارا دنار بشديد النون لقولهم لصاحب الدينار مدنر وشبهه بقراط
فان قراط بشديد الرا والدليل جمعه على قراريط وبقنطار ونونه اصلية لانها ثابتة

قد

فيما له نظر اقول اراد ان اقامة الدليل على ان النون في قطار اصلية لان النون
المدغمة في دينار ثانية واصلية فيحمل عليه قطار لانه نظيره قال ولا نظير لواحد من
الثلاثة اقول اراد انه لم يقع على وزن هذه الثلثة وهي قطار ودينار ومقدار
في القرآن قال لاكما توهم المعللون بالقوة بالتكرير لعدمه اقول فهم طائفة من
قولهم ان الراء حرف مكرر انه حقيقة ورده الشارح في شرح الرائية بان معنى
كونها حرفا مكررا ان اللافظ بها يجب عليه المحافظة عليها للتلفظ بتكرير وهو خطا
عظيم هذا معنى قوله لعدمه لان عاقلا لم يقل ان ضرب ونصر وامثالها فيه راءان
قال ولما زادت المناسبة في نحو دار دون سلام اقول ان الراجوزت الامالة
في دار دون الميم في سلام للتشويق الى ترقيق الراء ولزم منه جواز امالة الغار
دون صاد مع ان كلا واحد منهما فيه مانعان وهما الصاد والقاف المستعليان
والغين والراء فان الراء بمثابة حرف الاستعلاء كما تقدم في بل ران وانما قال
زادت المناسبة في الراء لان كسر الميم ايضا فيه مناسبة قال والها لها لفظا
ولها معنى اقول اراد ان الضمير مفرد عائد الى الكافرين الواقع حالا وباعتباره
انث الضمير والاني المعنى والكافرين وكافرين معرفا ومنكرا قال وحد عطشان
صفة الفاعل لا المفعول خروجا عن الضرورة اقول يرد على ابي شامة فانه جوز
ان يكون مفعول مرور كان حقه النصب الا انه ترك لضرورة الشعر هذا ولكن جوزه
الشارح اخرا بقوله او على ريان على عطشان برفع ريان ونصب عطشان
قال كما في التوبة اي من المسئلة ذكرها في سورة التوبة قال لتغلب
الكافرين من تمام اصلهما وان اختلف محل العلة اقول في الكافرين تغليب
لان احدى اللفظتين نكرة وانما كان كائنا من تمام اصلهما لانهما انفرد بامالتهما
حيث وقعتا واما اختلاف محل التعليل فلان العلة فيما تقدم كسرة الراء والامالة



تعين على ترقيق الراء وهنا تؤدي الى الكسرات كسرة الراء واليا التي بمنزلة كسرتين
قال ثم خص غنة ما بزيادة وما بعده بنقصان اقول اراد زيادة الغرافان ابا الحارث
وافق الدوري وابو بكر ايضا والنقصان فيما بعد فلان ابا عمرو لم يوافق الدوري
في الجار وجبارين قال ويحتمل ان بضم كافرين الى جار اقول هذه الاحتمال ذكره
ابو شامة وذلك ان الواو في قوله ومع كافرين يجوز ان يكون فصلا بقطعه
عما قبله ويكون واو ما بعده عاطفة فيلزم ان يكون ابو بكر والكسائي ايضا اماله
لا الكافرين وليس كذلك قال الشارح ولا يمنعه سوى التقدير المذكور وهو
قوله واما لا الكافرين وفيه نظر لانه لا دلالة فيه لان من يقول لا دلالة اللفظ
عليه قائل بذلك التقدير ولو قال مع كافرين الكافرين بيانهما اوضح
لنص لان الضمير لابي عمرو والدوري يدفع ذلك الوهم قلت ولو قدر هما بيانا
كان انص لان بيانهما يجوز ان يكون الضمير عائدا الى الكافرين وكافرين بقطع
الممدود قال وفي الفاتحة قبل را الى هنا اقول اراد ان المراد بقوله وورش
جميع الباب باب الفاتحة قبل را طرف لباب الامالة لانه يلزم النكرار بقوله
قبل هذا وذو الراء ورش بين بين وايضا يدخل فيه مما لا يميله كمرضاة ومنكما
قال وجبارين طرد وجر عن ضابطه اقول اراد ابا عمرو وانما لا يميل جبارين
لان الراء فيه لم تقع طرفا كما سواصله في الفاتحة قبل را طرف قال ومعنى
الرمز ثم الرواية بالكلمات الثلث هي لفظ الجار في الموضعين ولفظ الجبارين
قال او كملت هي الاصل الجاري فيه الكبرى او الصغرى اقول اشار الى ان
الاسناد الى الرواية يجوز ان يكون مجازا لان الاتمام حقيقة انما حصل بالكلمات
قال وجه تعليل ورش اقول مشى ورش على اصله في رعاية سبب الامالة
وهو كسر الراء والاصل وهو الفتح لان في التعليل رعاية الجانبين قال

ومعه حال فاعل الجار ای فاعل قلل والواو فی ومعه داخلة علی قلل تقدیرا ای وقلل حال کونه قال وجه خلاف ورش طرد اصله ومالابی عمرو اقول اراد مالابی عمرو ماذکره له فی ترکب امالة لبار وجبارین من ان الکسر لا یوجب الامالة والرا فی جبارین لیس طرفا کما فی اراکهم حیث لم تمکن الرا طرفا کان لورش فیه وجهان قال وعدل عن فاعل لئلا یاتی اقول انما قد تقدم مرارا وسوان یاتی بالف فی بعض القوافی قبل الطرف الذی قبل الروی ولا یاتی فی بعض فلو قال بدل فیصل فاصلا لکان سنادا وسوء من العیوب قال وصرح بالترجمة لتعین الکبری ویحتمل التخصیص والاستقلال اقول اراد ان الکلام فی البیت الذی قبله فی الامالة المعللة فلو لم یذکر الاضجاع هنا لتوهم ان الامالة معللة ایضا والاضجاع اذا اطلق هو الکبری فاندفع بذلک الوهم قال ویحتمل التخصیص والاستقلال اقول اراد ان هذا البیت یصدق علی الالف فیه انه قبل را طرف فیکون ذکره للموافق لان ابا عمرو والدوری عالم بمفرده ویجوز ان یکون ابتدا کلام وشروعا فی نوع آخر وهذا هو المتبادر عندی لانه قد تقدم لفظ الجبارین ولیس راوه طرفا وقد سبق من قول الشارح ایضا ان هذا اصله احر وجعل اندراجه فی الفات قبل را طرف احتمالا قال اشار الی ما تکلم فیها ای اعترض علیها وسو قول مکی الذی بعده قال وجه امالة الاصل اقول قد سبق ان الاصل فی باب الامالة حمزة والکسائی والموافق غیرهما قال وجه تقلیل الاصل سو حمزة وحده لتقدم الکسائی فی الکبری ما تقدم ان ضعف السبب لانفتاح الراقبل قال وجه الموافق سو ورش مراعاة السبب وهو الکسر علی الرا وصورة المانع فتح الراقبل قال وتلا قوا اقول جواز ان تکون تلا بمعناه تبع خبر سارعوا وان یکون معناه قرا من التلاوة وفاعله اضجاع ضمیر تمیم ای قرا المرموز بالتا هذه الالفاظ المذکورة بالاضجاع فضمیر اتباعه قرا وعلیها



سارعوا وما عطف علیه قال وعطفها علی تمیم فیه تساهل لان عطف المذکورات انما هو علی انصاری فی قوله واضجاع انصاری تمیم کانه قال واضجاع انصاری والمذکورات بعده لغة تمیم فعلی هذا یکون اتیا مستانفا وعنه للجواز فی البیت بعده بویده تاویل قال وفصله عن الاول سو قوله وفی الفات قبل را طرف قال لاختلاف السبب لان السبب فی الاول الکسر علی الرا المنطرفة وهنا لزوم الکسرة التالیة للالف وعن الکلمتین بین بین ای فصله لان الامالة فیهما بین بین وهنا امالة کاملة والکلمتان البوار والقهار قال واضجاع انصاری یخصص عند من ضبط بالمکسور طرفا للمجرورة اقول قد عرف ان المصطلح عند البصریین الکسر فی حرکة البنا والجر فی حرکة الاعراب فمن قال فی الفات قبل طرف انت بکسر کما قال الناظم فانصاری مخصص منه لان الکسر فیه حرکة بنا ومن عبر بالجر فلا مخصص لانه خارج بقیدالجر وفیه نظر اما اولا فلان العلة هی تلک الحرکة سواء عبر بالجر عنها بالکسر او بالجر بل لم یعبر فی المعربات الناظم الا بالکسر وقد قال الشارح فی قول الناظم بکسر انت انما لم یقل بجر انت لانه نبه علی ان السبب هو الکسر قال سیبویه هذه الاسما متعددة والمسمی واحد وامانا نیا فلان الرا فی انصاری لیست منطرفة ولذلک لم یمل ابو عمرو فلا یخصص قط قال والبوانی تعریف حکم اقول ای الامثلة المذکورة بعد انصاری الغرض من ذکرها معه بیان اتحاد حکم الامالة قال المال فی اذا نهم الالف الثانیة لانه مباشر السبب ای ملاصق بالکسرة وهی السبب قال تالیا وتمثل من قبیل الرمز المکرر وفیهما احتمال اقول یجوز ان لا یکون رمز بل یجعل واو وسارعوا عاطفة فالکل تتعلق بتا، تمامس تمیم وکذا واذا نهم الاخیرة قال وروایة الجوار بلا یا علی الخفض لفظ الجوار فی الرسم خال عن الیا وفی الیا اللفظ خلاف للقرا منهم من یحذفها ومن الحاذفین الدوری ففی هذا البیت

يقرا بالحذف موافقا لقراءة وان كان يستلزم القبض وهو حذف لطائفة من السكن
قال وفاقا لقراءة المكيين في حم اول لفظ الجوار في حم عسق وفي الرحمن وفي كورت
والخلاف في اثبات الياء وحذفها في سورة لا غير قال وللبا قين في الاخيرين اول
لو قال وفي الكل في الاخيرين كان احسن لاتفاق السبعة على الحذف فيهما قال وجه
فتح لابي عمرو حزوجها عن اصلها الانصاري على تقدير اول اصل لابي عمرو الراء المنطرفة
وانصاري لفظ مضاف الى ياء المتكلم وان كانت الراء متوسطة الا ان المضاف اليه
في تقدير المضاف كما ذكره الشارح في ابصارهم قال وفتحها لضعف السبب بالعروض
اول اراد ان السبب كسرة الراء المنطرفة الا ان الراء خرجت عن الطرف ظاهرا
لعروض يا الاضافة قال وقولا خبره اى قيل اول فيه تسامح لان قوله قولا بضم
القاف وتشديد الواو منسوب الى قائله كما ذكره الشارح في قول الناظم قال
وقولا قال فان قيل فالامالة المذكورة في النير اول لما حض نقل النير بالفتح
ورد عليه ان الامالة مذكورة فيه بانه حكاية مذهب الغير وفيه نظر لان قول النير
وبذلك اخذ من هذا الطريق صريح في انه مذهبه الا انه ليس طريقه كما قال الشارح
لانه طريقه في الاسناد عن الدوري محمد بن اسد قال صاحب النشر امالة
اواري وبواري ليست من طرق النير ولا انا طيبة وهذا كلام غريب
قال وجه الفتح الفرار من نحو فعل اول اراد الانتقال من الضم الى الامالة التي اى
بمثابة الكسرة وفيه ثقل قال كالتالية اى كالجملة بعدها فانها اسمية ايضا قال
والظرفي يتعلق بالمبتدا اول اراد بالظرفي لفظة في والمبتدا اضجاع المقدر قال
للخلاف هنا مفروغ وسوان يجري الخلاف احد الراءين ويقطع الاخر باحد الطريقين
اول فان قلت طريق الخلاف هكذا في كل موضع يقع الخلاف بين القارئين
فان احدهما له الوجهان والآخر له وجه واحد ولا يقبل غيره قلت اراد ان الاصل

وسو

وسوالامالة قد اشترك فيه خلف وخلاد وزاد على الاصل الذي سوالامالة في هذا الباب
خلاد الفتح بخلاف الدوري فان ابا الحارث وان كان مخالفا له الا انه ليس له الامالة
التي هي الاصل بل له الفتح واليه اشار بقوله والخلاف للمتقدم كما تقدم قال ومعنى
الرمز انه بالغ في قول تمسئية لغرابته اراد ان امالة ضعيفا وانيك لما كان بعيدا
الاستدراك بصيغة المبالغة وجعله قولا منسوبا الى الناقل اشارة الى تحقيق الرواية
قال وضم الكلمتين وان اختلف سببهما لاتفاقهما في الخلاف المفروغ اول اراد ان ضعيفا
سبب امالة مجانسة كسرة الضاد الباقية وسبب امالة انيك الكسرة اللاحقة لكنهما
متفقان في الخلاف المفروغ وقد علمت معنى الخلاف المفروغ قال مفصولة بحرف
لتعذر المباشرة اول اراد ان الكسرة مع الحرف المستعلي تؤثر اذا كانت لاحقة
مثل ابصارهم واما اذا كانت سابقة لابد من الفاصل مثل ضعافا لان الكسرة
السابقة لا تكون مباشرة لوجوب الفتحة قبل الالف قال وجه امالة انيك الكسرة
الثالثة لا الياء اول الظاهر انه يريد على القياسي فانه قال سبب الامالة وقوع الكسرة
بعد الالف لا مع الياء ولا يرد عليه شئ الا ترى ان الشارح ذكر في وجه امالة
الكافرين وقوع الكسرات بعد الامالة لف فان الكسرة في الراء بمنزلة الكسرتين قال
ووقوعها رد فانا يخ للاصل اول الرد فتح بكسر الراء احد حروف العلة قبل الحرف
الروي في القافية والهمزة اذا قلبت حرف علة تقع رد فا كما في قول امرئ القيس
كانة مكان الرد فمنه على دال والاستدلال به تابيد لامالة انيك فانه بعد القلب
لا يلاحظ الهمز لان في انيك يمكن وقوعه رد فا لانه قبل الروي وعلى تقدير وقوع
انيك قافية لا يكون رد فا لان بينه وبين الروي حرفان قال وجه الفتح توهم
الاصل وسوالهمز اول اراد انه وان لم يعتبر الهمز بعد القلب الفا الآن الوهم
مجال وسعي يجري في كل محال قال بجملة على اخواته اشار الى ان منشا الوهم هو

اخوانه مثل يأتي وناتي فان الهمزة فيها موجود مثل اعد فان اصله اوعد وانما حذفت
منه الواو لوقوعها بين الياء والكسرة في يوعد فحذف منه الواو وطرد الباب قال
وخص آتيه اهل اتيك دون اهل اتي لان تيك فاعلة وهذه افعلة اقول تيك اشارة
الى ما في اهل اتيك وانما كانت فاعلة لانها اسم فاعل من اتى يأتي وما في مثل جمع انا
قال فنبه بالمخالفة على المخالفة اي نبه بالمخالفة اللفظية على المعنوية قلت ويمكن
ان يقال الامالة فيه حملا على النظائر كجارية وعارية بخلاف صيغة افعلة فانها
بعيدة عن مجوز الامالة قال الكافرون محكي بخلاف التبت اقول قد سلف منا
ان الحكاية عبارة عن نقل الكلام مع بقاء صورته كما قيل دعني من تمرتان وقرأه
سورة انا انزلناها بالرفع والكافرون اسم السورة لكن ههنا مضاف اليه وحكاه
بالرفع بخلاف التبت فانه قال الكافرون قال متعلق المصدر اقول اراد به امالة
المقدرة والاوجه ان يكون في محل النصب على الحال اي امالة عابدون كائنا
في سورة الكافرون احترازا عن غيره كما صرح به الشارح بعد قال واطلقها صاحب
الهداية اقول اي لم يقل انيه في اهل اتيك قال والاصفهاني عطف على ابو العلا
قال والفتح كالناس بالناس اي كهذا المثال فان المفتوح فيه بلا امالة
والالف قيد كما تقدم اقول اراد ان السخاوي نقل عن الناظم انه كان يقرأ للسوسي
بالادغام الكبير دون الدوري مع اطلاق قول الناظم وقطبه ابو عمرو فكان
ذلك الاطلاق مقيدا بالقصيد ولذلك قال الشارح هناك قوله وقطبه ابو عمرو
وجار مجرى المخصص واما هنا الاطلاق في القصيدة على حاله وما نقله السخاوي
عن الناظم انما هو على قصد تعريف اختيارا خر بنا على ان الاختيارين مذهبان
للناظم قال ولا يحتمل فصل وفي عطف وخلفهم لمناسبة السابق اقول اراد دفع
الاشكال الذي قاله ابو شامة بان الواو في قوله الكافرون يجوز ان يكون فيصلا

وخلفهم

وخلفهم عطفا وحاصلا رمز للكل وقال وفي الكافرون عابدون عابد له اي لها
لزال الاشكال رده الشارح بان ما تقدم في السبب قبله من امالة آتيه بناسب اتيه
عابدون لان كل واحد منهما اسم فاعل ولا مناسبة بين عابدون والناس بعده
قال نبهنا على انها على غير اصوله اقول اراد ان ابا عمرو له في الامالة اصول صيغة فعلى
بالحركات الثلث وفي الفات قبل الطرف وامالة او اخر اي السور الاحدى عشرة
كما سلف واما بعد الشارح حكما فليس من اصله بل موافق لحمزة والكسائي
وقد انفرد بامالة الف الناس ولا ثاني له وقد نقل الشارح عنه انه انما اختارها
لانها افصح من الفتح قال وقد جاء على القليل على الاناس الذاهبين بفتح الياء
تثنية ذاهب لما ذكر ان اثبات همزة اناس بدون اللام كثير وحذفها مع اللام
اكثر قال قد جا الذابان بالهمز واللام على القليل في قول الشاعر ان المنايا
يطلعن على الاناس الامنا كذا انشده في الكشاف قال وامالة العرب
مع غير الكسرة اصطلاحا اقول فان قلت معنى الاستصحاب الحكم على
الشيء ببقائه على ما كان وان لم يكن دليل على وجوده حال الحكم عليه ولم يكن
في غير المكسور كسرة حتى يحكم ببقائها قلت اراد ان ما وقع في كلام العرب من
لفظ الناس اكثره مجرور فعلى توهم ذلك جرهنا كما في قول الشاعر بدا لي
اني لست مدرك ما مضى ولا سابق بالجر عطفا على مدرك المنصوب بنا، على ان
الباء تدخل على خبر ليس قال لم يعد ذكر الموافق في حاركم ولها اقول الموافق
فيهما ابو عمرو ودوري الكسائي وقد تقدم الامالة عنهما في قوله وفي الفات قبل
راطرف فلا اشتباه حتى يعاد ذكرهما بخلاف رمى فانه لم يتقدم ذكر حمزة والكسائي
في امالته قال وذكرهما ينفي احتمال ضم البواقي الى السابقة اقول اراد انه لم يذكر
بعد قوله وخلفهم في الناس في الجر حصلا الواو الفاصلة لكن لما تقدم ان ابا عمرو

امال هذين اللفظين دل على ان ذكرهما لغيره فلا مجال لو هم تعلقها به قال وقد تقدم
الفرق بين التقليل والترفيق اراد ان ورشا على اصله من ترفيق الراء لورش اصل
آخر مباين للامالة وان النيس على مكي ومن تابعه فان الامالة جعل الالف كالياء والفتحة
كالكسرة والترفيق الاتيان بالحرف تخفيفا ضعيفا قال والحاجز غير حصين لانه حرف
ساكن فلا يعد حاجزا وهذا انما سوى في غير حمارك والحمار فان كسرة الراء فيهما كافية
كما تقدم في الغار قبل راء قال ولم يمنع الرا انفصاله عن المستعلي اقول قد تقدم في
الامالة بل ران ان الراء اذا لم تكن مكسورة حكمها حكم حرف الاستعلاء فاشار الى
انها مشبهة به والمشبهة احط رتبة من المشبه به قال وهو عارضا حال الفاعل
وفي الوقف يتعلق به اول الضمير الاول للحال فانه مونث سماعي وبه ضمير الفعل
المفهوم من المعللة وذلك لان المراد بها ان يعلل عدم المانعية بعروض السكون
في الوقف فان القاعدة عدم الاعتراض بالعارض في اكثر المواضع ولو علقه بقوله
ولا يمنع الاسكان في الوقف لم يفد زيادة فائدة بل لم يصح بدون ملاحظة العروض اذ لو كان
السكون اصليا لم تجز الامالة قال ويذهبها غير الوقف كالادغام الابرار ربنا هذا
مستدرك لاشتراك الادغام والوقف في استلزام السكون العارض لافارق
الا في السبب لان احدهما الادغام والاخر الوقف ولذلك قال الناظم في الادغام
عارضا وفي الوقف عارضا اي السكون لكونه عارضا قال والروم متفق
الامالة كالوصل ولم يتحقق اذهاب قسط اقول فان قلت الروم لا يمكن بدون
اسقاط بعض الحركة فاي معنى لقوله ولم يتحقق اذهاب قسط قلت هذا رد
لقول من قال الامالة الكبرى والصغرى ينقض منهما مع الروم بقدر ما ينقض
من الحركة قال ينقدح لمن وقف بالفتح ان يميل هذا اي مثل الديار للكسرة التي
او للياء انما قال ينقدح لانه لا نقل فيه وفيه بحث وذلك انه اذا كانت الامالة لغيرها

كما ذكرها

كما ذكرها لا للذاتية تجب الامالة لبقاء العلة واما اذا كانت علة الكسرة التي تقع
اللاحقة لا تجوز الامالة لزوال اللاحقة في الوقف وانتفاء جزء العلة يستلزم انتفاء
العلة راسا قال ويجيء مستانفة اقول الاحسن ان يكون خبر بعد خبر لان
الاستئناف يقتضي سبق سوال مقدر قال وقاص هذا ذلك بمسئلة كان قد
احترزها منه اقول اشار الى قول الناظم سوى وسدى في الوقف كان الموضع
اللائق به هذا لان امالتها مخصوصة بالوقف فكما اورد ما يخص بالوقف في غير موضعه
كذلك اورد ما يخص الوصل في مسائل الوقف وهي امالة السوسي الراي الوصل
هذا معنى قوله قاص كانه شبهه بالقصاص قوله فبدا بالاول لانه اقرب الى الالف
اقول لما قسم الساكن الذي يلي الالف الى منفصل عن كلمة الالف لموسى والهذلي
ونزى الله والى متصل كمسى ومولى حافيه تنوين قدم مسائل اشار الشارح
الى ان تقديم المنفصل اولى لانه اقرب الى الاول وهو الوصل لانه اذا وقف عليه
عاد حكم الاصل وهو الامالة بلا خلاف بخلاف الثاني فان فيه وجهين الفتح و
والامالة تكشف من كتب النقل ليعلم انه رواه عنه لا عن غيره قال
في كتاب الامالة قال ابو الفتح ان ابن جرير كان يقرا بالفتح من عند نفسه بلا سند
فاشار الناظم الى انه اذا كشف النقل من الكتب علم ان ابن جرير لم يقرا من اصله
بل منقول عنه اي عن السوسي فزعلى هذا اقول الشارح لا عن غيره لا وجه له وكان
الواجب ان يقول لا من اختياره قال صاحب النشر كلا الوجهين صحا نصا عن
السوسي قال لكن اراد الاعتذار عن توسط الموننة اقول اراد ان قول الكتاني
صيغة كلا للتثنية بنا على ان تا التانيث لا تكون في الوسط بل تكون طرفا ورده
الشارح بان ذلك ليس بواجب قال وان ثبت فلكونها رابعة اراد ان الراوية
بالامالة ان صحت فالسبب كون الالف رابعة لا الكسرة بعده عن الالف قال

قبل سكون اى متصل تحرير الهذا القسم **اقول** تقدم ان الساكن اما متصل او منفصل
وقدم منه المنفصل لما اشرنا الى علته فقوله قبل سكون يجب حمله على المنفصل تميزا له
عن القسم الآخر **قال** وليس اولم ير الذين منه **اقول** وذلك لان الالف حذفت بلجازم
لا بالساكن بعده فاذا وقف عليه يقف برا ساكنة وللسوسى فى الوصل الفتح
لا غير **قال** واختير فى امالة الفتحة من اخلاص الكسرة فى مثل نرى اله ويرى الذين وانما تعرض
له لان ابا شامة قال الامالة عن السوسى الا انه لا يظهر الا كسر الراء **قال** ويعنيه ما فى
التيسير قاله قال اتفقوا على ترقيقها مع الكسرة وعلى تغليظها مع الضمة والفتحة
**قال** لان الامالة والترقيق بشيء كان فى السبب وهو الكسر **قال** وان كان للترقيق
سبب آخر وهو اليا الساكنة والالف الممالة كما اشار اليه الناظم بقوله ترقق بعد
الكسر او ما تميلا او اليا تاتى بالسكون بدليل ترقيق راء **اقول** فاس سببه الفتحة الممالة
لترقيق الراء مثل نرى اله مقام الكسرة على قيام الالف الممالة مقام اليا الساكنة والدليل
على صحة القياس ترقيق الراء فى راى وذلك ان الف راى اميل للياء ومن لوازمه
امالة الهمزة واميل فتحة الراء للمجانسة ولزم من امالة الفتحة ترقيق الراء فعلى هذا فى قراءة
السوسى فى نرى اله فان الفتحة فى الراء الممالة فيلزمها ترقيق الراء وهذا تحقيق حسن
وهو معنى قوله نقلا عن ابن الحاجب استصحابا بالاصل عند عدم تحقق الفتح
اى الفتحة المخلصة كما صرح به الشارح فى شرح قول الناظم وكل لدى اسم اله
من بعد كسرة ترقيقها فان قلت قول ابن الحاجب استصحابا بالاصل معناه قلت
قد تقدم ان للعرب شوقا الى ترقيق الراء ولهم فيها راى ليس لهم فى غيرها قال
صاحب النشر الوجهان صحيحان ثابتان فى الاداء والله اعلم **قال** ولو قال
الناظم ظفى الماء مع عيسى بن مريم لنوع المثالين احدهما الفعل والآخر الاسم
**قال** والاسم المنون للالف التنوين للابهام **اقول** اراد الف التنوين يحتمل ان يراد



به ما يكتب لضرورة التنوين مثل علما وذكرا وان يراد الالف الساقط لالتقاء الساكنين
مع التنوين وهذا هو المراد فلذلك عدل عن المحتمل **قال** والممیلون فى مفعول السبب
اى فيما لا سبب له وهو السوسى ومن تابعه فى الراء اذا لقيت ساكنين مثل نرى الله
**قال** ولمن وجد له فيها ظابط امالة ثلثة اوجه **اقول** اراد ان الممالين بلا سبب ومن
له ظابط فى الامالة اى صغرى او كبرى له فى هذه الامالة ثلثة اوجه كل على ظابطه
واصل المقرر وانما اعاد حكم السوسى لئلا يتوهم ان له وجهين هنا كما فى القسم الاول
**قال** وذكر ملكى وجه الامالة اى فى الكل والوجه الفارق بين المنصوب وغيره **قال**
ونص على مصلى وعزى اى على الامالة فيهما مع كونهما منصوبين **اقول** ورجح الناظم الفارق
اى من يميل فى غير المنصوب ويفتح المنصوب فان قلت قد ذكر ملكى وغيره من
الفارقين ان الناظم لم يرجح شيئا من الوجهين قلت يعنى برجح ذكر ما هو راجح
لكثرة القائلين به وان لم يكن راجحا عنده اما كثرة القائلين فان جعل الالف
بدل التنوين لا يميله فى شيء من الاحوال فان الف التنوين لاحظ له فى الامالة
ومن جعل الالف هى الزائدة فى الوصل لالتقاء الساكنين انما يقول ذلك فى
المجرور والمرفوع دون المنصوب فان قلت فى بعض النسخ ولم يصرح الناظم
بالترجيح قلت فعلى هذا لا اشكال **قال** ولو رئس بين اللفظين فى احد الوجهين
وحسنا فى ضحى **اقول** لانه راس آية وقد علم هذا من قوله ولكن رؤس الاى فدقل
فتحها **قال** وترى قيل هو كارطى والا فينفتح **اقول** قراءة ابى عمرو وترى منون
وترى ان قيل وزنه فعل مثل ضربا ونصرا فلا امالة فيه فان قيل الف للالحاق
بجعفر ففيه الامالة الكبرى **قال** فان قلت فهلا جرى هذا الخلاف فى الساكن للمنفصل
ولا جرى نحو قرا مجرى ذكرى الدار قلت عدم المزاحم للاصلية والاتصال للبعد
لتقدير الوجود **اقول** اراد ان هذا الفصل كما صرح فمان ما ساكنه منفصل مثل

موسی الهدی وعیسی بن مریم وماکان متصل نحو مصلی ومسی فلم قطع بالامالة
فی القسم الاول دون هذا القسم کما یری فیه من الاختلاف ومحصل جوابه ان القسم
الاول اذا وقف علیه لیس یتوهم مزاحم للیاء الاصلیة اذ الاتصال بعد الوقف بخلاف
هذا القسم فان الیاء التی انقلب منه الالف اصلیة فهی والتنوین المتصل منزاحمان والیه
اشار بقوله والاتصال المبعد للوجود ای وجود الیاء فلذلک جری فیه الخلاف قال
ولو قال قدم ورعو الرفع توهم ترجح الفتح بالتصدیر اقول وذلک ان الترفیع
عارض فاذا قدم علی ما هو الاصل علم ان ذلک للاهتمام به قال ولهذا انقل نقلا ادا
اقول ان هذا الوقف لیس بلازم الا انه مما استحب للقاری الوقف علیه یقف غیره
علی معرفة ولم تبدک لعدم الغرف اقول ای اختیارا ولاعدد الالف ولم یبدل
عندهم من التنوین لعدم الغرف بین المرفوع والمنصوب والمجرور اولانه لافائدة فی
قلبها لامکان سبق الفهم الی انها اصلیة وهذا اصوب قال بخلاف الصحیح لما یودی
الیه من الثقلین اقول اختار المازنی ان الالف بدل التنوین فان الاسم المقصور
آخره الالف فی الاحوال الثلث بخلاف الاسم الصریح مثل زید فان الالف فیه
اذا کان منصوبا بدل عن التنوین وکان القیاس ان یکون فی المرفوع والمجرور الواو
والیاء الا انه ترک ذلک لوجود الثقل والیه اشار بقوله لما یودی الیه من الثقلین
قال وعلیه بنی الفارسی المطلق اقول بکسر الطاء ای من اطلق القول بالفتح
لان الف التنوین لا اصل لها فی الامالة کما فی امتا وهما قال اجمع لقوی التعلیل
اقول هذا تایید لمذهب سیبویه لانه جعل التعلیل قویا حیث فرق بین الاصلیة وبدل
التنوین حیث جعل الامالة للاول دون الثانیة وهذا معنی جامع الاثنین ای جمع
بین المذهبین بخلاف الاخیرین بفتح الخاء ای مذهب من اطلق الفتح او الامالة
لان کل واحد منهما علیه اشکال کما لا یخفی قال جمعا بین اللغتین الامالة فی الراء الباقیة

والالحقه

والفتح فی غیرها قال وکذا امالة مفارق نوعی الا کن اقول اراد الامالة
المخصوصة بالوقف فانه تقدم انها قسمان منفصل ومتصل وکل منهما کن بفارقه
فی الوقف قال وتبعها علی الاصطلاح الاول ای طریق المشایخ باب مذهب
الکسائی فی امالة ها التانیث فی الوقف قال والکسائی یقف علی جمیعها
بالهاء فی محل الوقف والخلاف اقول سیاتی فی الوقف علی مرسوم الخط ان تا التانیث
اذا کتب علی صورة الهاء القراء السبعة یقفون بالها کما سیاتی مفصلا ان شاء الله تعالی
قال ولزم فتح ما قبلها کالمرکب فی خمسة عشر قال ولزمت السکون لانه اصل
فی محلها وهو آخر الکلمة حالة الوقف قال ثبت موضع حرکة لانها مخصوصة بالوقف فلا
یلاحظ هناک حرکة قال ولا یبدل من منصوبها الف لذلک ای لکونها ساکنة فلا وجه
لانقلاب الالف بعدها قال ولیس التانیث مضافا الی الوقف للعموم اقول اراد ان
التانیث لازم للتاء من ان یکون فی حال الوقف قال وهو علی حد ما ورد
ای من اضافة العام الی الخاص ومحصله ملاحظة المضاف مع المضاف الیه ما تقدم
من قول الناظم ابو عمرو هم قال وحذف بالهاء من عشر لان للعدد فتحة او حرکة
اقول جواب سوال وهو ان لفظ العشر باسقاط التا تمییز مونث ولیس هنا کذلک
لان المراد بها الحروف ورده الشارح بان المعدود هو المیز مونث وهو الفتحة
او الحرکة وفیه نظر لان العشر عبارة عن الحروف الواقعة قبل الها ولقد ذکرها فی
البیت بعده وکان الشارح نظر الی ان المال هی حرکة تلک الحروف والامر
کذلک الا ان المعدود فی النظم الحروف والحق ان حروف التهجی کلمات لانها اسماء
وبذلک الاعتبار اتت العشر قال حظا سمن فعل ماض فاعله ضمیر العاصی وصفه
بالسمن لانه لا یبالی بامر الآخرة باکل کما یاکل الانعام ولذلک قل ما یکون عالما او
زاهدا سمینا قال ورجلا جمع رجل تمییز جمع للوزن وللانواع لو قال الافراد

كان احسن لان الواقع هي الافراد قال او كانت للتاكيد للوزن او للانواع لو قال
الافراد والعرف والمبالغة لبدخل نحو نخة بالحاء المهملة من نفيخ الطيب جعل الناقية
للتاكيد لان العلة مفهومة من مادة الكلمة وسفية للفرق بين العرق وبين نجح
وسوسفان وحمزة وكذا المزة جعل الناقية للمبالغة وفيه تسامح لان الصيغة للمبالغة
لا التا ولذلك يستوي فيها الرجل والمراة قال او كرة مباشرة او مفصولة
ساكن ضعيف اقول هذا القيد اشارة الى قلة عدم الحاجز لا للحاجز الذي ساكن
قوي ويمكن احترازا عن الحروف المستثناة قال وهذا النقل غريب على المذهب الاول
قال ولا يفهم من التيسير الا من المذهب الثاني اقول في امالة ما التانيث مذهبان
الاول وهو مختار ابن مجاهد الامالة الا في اربعة عشر العشرة في حق ضغاط
عص حظا والاربعة في اكهر اذا لم يكن قبلها ياء ساكنة او كسرة والمذهب
الثاني في الامالة في الكل سوى الالف التي لم ينص على الامالة فيه نحو تقاة وخرجاه
قال الشارح قول الناظم في حروف اكهر وضعف بعد الفتح والضم الامالة
ليس مشهورا على المذهب الاول ولا يفهم من عبارة التيسير الا في الفتح والضعف
انما يفهم من المذهب الثاني قال واختلف في الها فقيل ممالة وهو المفهوم من
التيسير اقول ليس مفهوما بل منطوق لا يحتمل غيره فانه قال كما ان الكسائي
يقف على ما التانيث وقال الناظم باب وقف الكسائي في امالة ما التانيث
قال الشارح يجوز ان الناظم فيه لان الامالة لما قبل الها ولما توجه عليه ان الناظم
لم يقتصر على هذه العبارة حتى يحمل على المجاز بل قال بعده وفي ما تا التانيث
الوقوف وقبلها ممال قال فجار ليس متعلقا بالامالة بل بتقديره قف قلت
هذا الكلام خلاف الظاهر المراد واي وجه للمجاز في هذا المقام مع هذا اللبس الظاهر
مع انه موافق لمنطوق التيسير قال صاحب النشر واليه ذهب المحققون منهم

وابن

وابن شريح وغيرهم وانما خالف في ذلك من ظن ان الامالة منحصرة في امالة الفتحة نحو الكسرة
والالف نحو الياء ولا حصر في ذلك بل اذا انحرف الصوت في الها انحراف ظاهرا يدركه
بالوجدان من قائله لفظ رحمة في الوقف عليها لعاصم مثلا والكسائي هذا وقد دل عليه كلام
سيبويه فانه قال شبهوا ما التانيث بالالف لان كلا منهما للتانيث فكما اميل الف التانيث
نحو كما هي ايضا واله قال ولم ينص على امالة ما قبل الالف الممال وهو ممال لان امالة
الفتحة ههنا هي المقصودة في هذا الكلام يرد على ابي شامة لانه قال في باب امالة الالف
لم يذكر امالة ما قبل من الحروف لانه لم يقع هناك شيء من الحروف قبل الالف مستثنى
بخلافه هنا فان الحروف العشر مستثناة وهذا الكلام عليه ولم يرضه الشارح بناء على ان
الممال هي حركة ما قبل الفاء وما قبل الالف في امالة تابع مستلزم بفتح الزاء وهذا
مسلم ولكن لا يدل على نفي ما ذكره ابو شامة لانه اذا ذكر لم يذكر ما قبل الها لا
يمكن استثناء تلك الحروف قال لان كل الف استثنى فتحها استثنى فتح ما قبلها اقول
لان فتح ما قبلها تابع لفتح الالف كما ان امالتها كذلك ولا فائدة في هذا الكلام لان
كل احد قائل بهذا اقول ليعد لا يحتمل تعليل الامالة اقول تقدم من كلامه ان فاعل ليعد
لا هو الكاف اي كسوى بين امالة الها وبين الف التانيث لشبه بينهما هذا معنى
قوله تعدية حكم الشبه ويحتمل ان يكون معناه استثنى الحروف المذكورة بحسب
المخارج والصفات تناسب الفتحة هذا الذي ذكره غيره واما قوله او ليعدل في تعدية
حكم المانع فضمير اشارة الى ما ذكره بحسب المخارج والصفات فيما بعد من ان امالة الها
فرع امالة الالف وقد منع بعض الحروف امالة الالف فتلك الحروف جعلت قوله
وقال زايد مكي امالها قوم ليانها في نص الخليل ان مدت يائي ولو صح لعم كما في
النشر اي لو صح النقل لعم اي لم يخص قوم بالامالة دون قوم الى قوله ومعنى الكلمات
اقامة هذه عند علمائها الكثير لخبر هذه عبارة زينب المذكورة في الادغام الصغير وانما

وانما استفاد هذا المعنى من قول الناظم وفي ها التانيث الوقوف وقبلها ممال وباقي الحاف
توخذ من كلامه بالتامل في الابيات فلا تطيل بذكرها قال بقي المستثنى عشرة
اقول قد قدمها اربعة كتب بالواو والها ومنوت بالتا الطويلة والخمسة الاخيرة بالالف
والتا الطويلة الكائنة يقف على الكل بالها من غير امالة لان الالف في بعضها من
الواو وفي بعضها مجهولة وايضا لو اصليت لظن ان الامالة للالف لا الها قال
وقال مكي اما لها قوم ليا سها من منى في نص الخليل ان منات يائي قال ولو صح
لعم كما في التلخيص اي لو صح النقل لعم اي لم يخص قوم بالامالة دون قوم قال
وجه الامالة انها اشبهت الف التانيث في لزوم الحالسكون وفتح ما قبلها
لفظا او تقديرا والحاقها والزيادة والبدل قال هكذا وقع في بعض النسخ والحاقها
فيها فيه وفي اكثر النسخ لالتحاقها والزيادة والبدل واشباع الصفة والبدل اذ لا
اختصاص ولا مد في الظاهر انه يرد على ان من علل بهذه الاشياء بان هذه الاشيا
لم يجعلها علة تامة بل بضم اليها ما ذكره الشارح ايضا قال صاحب النشر بعد عد
هذه الاشيا وقد اشتمل هذا على وجه من الشبه الخاص قال ولا مد عطف ولا اختصاص
اي ليس العلة كون الالف حرف مد لان الواو والياء تركا في ذلك قال
وهذا اصل شبهة من قال بامالتها اول اراد ان من قال بامالة الها انما قاس
على ما قبلها لكن قياسه مع الفارق لان ما قبلها قابل دون الها وقد اطلعناك
على ان الها ممالة وازلنا شبهة الشارح عند قوله وفي امالة الها فاذهب بيان والله
الموفق قال واصليت المنقولة استصحابا للاصل اقول اراد بالمنقولة ما لم يرد بها
معنى التانيث كعلامة وهمزة ولمزة صرح به في باب الوقف قال لان السبعة
المستعلية مانعة في الاصل فالفرع اولى اقول الاصل الالف الذي شبه به ما التانيث

قال وحملت

قال وحملت العين واللام المجتمعين لضعف الفرع اقول اراد ان العين واللام المهملتين
وان لم يكونا مانعين في الالف منعا ما التانيث لنقصان الفرع عن الاصل والالف
فلا زالة بعض الشبه قال واعتبرت مقارنة للتضاد اقول اراد ان هذه الحروف انما تمنع
بشرط ان لا يكون حرف فاصل ليكون في صورة التضاد وان لم يكن تضاد
حقيقة لان التضاد شرط اتحاد المحل ومعلوم ان المقارنة ليست كذلك قال
اما الالف فلا زالة بعض الشبه اقول فيه كلام سنذكره عند قوله واستثنيت الالف قال
وجه امالة الكسر بعد احد الشرطين انضمام الشبه الاصلي الى الشبه اقول اراد ان مشابهة
بين ها التانيث والف التانيث موجودة فاذا انضم اليها سبب الامالة وهو الكسر
او الياء قوي وجه الامالة والغى الحاجز لضعفه كما اشار اليه الناظم بقوله والساكن
ليس بحاجز قال ووجه الامالة الرد في الاطباق اراد فطرة الله فانه نقل فيه
وجهان وان كان الصواب امالة واليه اشار بقوله لتقابل قوة الاطباق وضعف
السكون المجتمعين في الطاء لم يقدر على المنع قال ووجه الفتح مع عدمها اقول اراد
بيان علة وجه الفتح في حروف اكثر اذا فقد احد السببين بان فيه الهمزة والها
وهما من حروف الحلق فالحقا في عدم الامالة بسائر حروف الحلق كما تقدم
واللهوي وهو الكاف والراء الحقا باللهوي وهو الراء فان الراء اذا كانت غير مكسورة
وقبلها ضم او فتح ملحقة بحروف الاستعلاء ذكره الشارح في قول الناظم وقل
صحبة بل ران واليه اشار بقوله وشبهة منع الراء ولا حاجة الى هذا البعد لحمل اذ لو
لم يكن في الراء شبهة لم يكن للحمل معنى قال ووجه الامالة ضعف الحامل بالبعد
اقول اراد بعد مخرج الهمزة والها عن سائر حروف الحلق وكذا بعد الكاف
من الراء وان كانا لهويين قال الشارح في صفات الحروف للهوي
كل حرف يخرج من آخر اللسان واللها وهذا توجيه لا مرجح قال ووجه الرد

في الفاصل قوله اراد به حروف الكسر بعد الضم والفتح فان من جوز الامالة فيها حملها على
سائر حروف الفاصلة واليه اشار بالمسوغ ومن لم يجوز اعتد به فلم يحمله
واليه اشار بضعف المقتضي بكسر الضاد اي موجب الامالة قال لا للحمل على الالف
لاختلاف المحل اقول اراد من علل عدم الامالة بالحمل على الالف وما قبلها من حركة
تمال بتعاقبها بخلاف ما قبل الهاء من الحروف فان الحمال فيها الحركة لا غير فلا حاجة
وجه للحمل قال ووجه التعميم مساواة المحمول بالمحمول عليه اقول اراد من امال الحمل
سوى الالف فارس ما الثانيث على الف التانيث وهذه الحروف لا تمنع الف
التانيث كما اشار اليه في اول باب الامالة بقوله وفي الف التانيث في الكل مثلا
واليه اشار بقوله ولا تمنع الاصل اذا تقدمت اي تلك الحروف على الف التانيث
سوى الاصل الذي شبه الها قال واستثنى الالف التي لا سبب لها اقول احترز عن
الالف التي لها سبب امالة مثل مرجاة وتقاة كالف صلوة وحيوة وهي عشر
كلمات امالان اصلها واو مجهولة الاصل وعلل الشارح بعد الامالة باعتبار
الهاء لان الالف ساكن يقتضي فاذا وقع قبل الهاء بعد مشابهة الهاء الالف
التانيث قال ولم يجز فيها خلاف نحو محذورة لئلا يوهم الاصالة اقول سوال كانه
قيل بعد المشابهة تشريكا المشابهة في الجملة كما دل عليه كلام الشارح في
قوله واما الالف فلازالة بعض الشبه واذا كان كذلك كان الظاهر جريان الخلاف
كما في صورة محذورة فان وقوع الواو قبل الراء اوجب الخلاف اجاب بان الامالة
توهم انه انما اميل اصالة كما في الالفات الممالة لانه تبع للها قال ووجه الحاق
ما السكت اقول قد نقل قبل هذا ان الحاقاني وتغلب لحقا ما السكت بها
التانيث قال الشارح الوجه في ذلك الاشتراك في المحل وسوا آخر الكلمة ولزوم
السكون وبعد الاشتراك لوجه يناسب الامالة وسوا الاختصاص بكون ما قبلها





مطلب مذاهبهم في الراءات

يا وهي احد اسباب الامالة قال ووجه المنع مراعاة قصد غير الحركة اقول اراد ان ما السكت
انما يوتى بها لبيان الفتحة قبلها فما لها تستلزم امالة الفتحة قبلها وذلك مخالف للحكمة وهذا
هو الصواب قال صاحب النشر وخطا ابن مجاهد من قال بامالتها باب مذاهبهم في
الراءات قال لاشتراكهما في السبب والمانع اقول ذكر في وجه ذكر ترقيق الراء بعد يا الامالة
لاشتراكهما في السبب وهو الكسر والياء والمانع وهو حروف حمسعلينه كما سياتي قال
لان الراء حرف الصفري ذهب بوشاته وغيره الى ان هذا من تتمة امالة ورش كما
تقدم في باب الامالة وذو الراءين بين ورده الخاف صوت الحرف بالنون من
التحافة وسو التحول والضعف قال ولو اتحد لما افترقا اقول اشار الى الدليل على عدم
الاتحاد وسو اختلاف اللوازم بان الراء توجد ممالة بدون الترقيق وبالعكس قال
صاحب النشر هذا واضح في الحس والعيان الا انه لا يجوز روايته مع الامالة الا الترقيق
ولو كان الترقيق امالة لم يوجد مع الضم والاسكان لكانت الراء المكسورة ممالة وذلك
خلاف الاجماع واليه اشار الشارح رد اعليه بقوله وقول الداني كان يميل او يرقق
فتحة الراء اذا لا يمكن في المضمومة والمكسورة والساكن مع انه ممكن قال وما اصله التفخيم
وقد رقق اقول قد تقدم في باب الامالة من قول الشارح وغيره ان الراء قريبة من
حروف الاستعلا حتى اذا كانت بعد ما الالف لا تمال الالف قال الشارح في
صفات الحروف الراء مستعل مفخم قال وما اصله الترقيق اقول هذا سو اللام وانما كان
الاصل فيه الترقيق لما ذكره في صفات الحروف من انه مرقق مستعل ورش قد خرج
عن الاصلين رقق المفخم وفخم المرقق قال والجملة صفة الراء وحالها اقول تقدمه في هذا
الكلام الفاسي وفيه نظر فان الصفة مع الواو لا تكون الا عند المبالغة كما في قوله
تعالى سبعة وثامنهم كلبهم قال موصلا متصل حال ايا لا الكسر اقول رد في هذا
الكلام على ابي شامة فانه قال حال عن الكسر وزعم الشارح ان المحل عليه واجب

قال لئلا يسقط قيد ويتكرر آخر اقول اما سقوط احد القيدين انه يشترط في الياء الاتصال
لئلا يرد عليه في ريب ومقنعي رؤسهم فان الياء الساكنة واقعة قبل الراء المرققة
للانفصال واما تقييد تكرار القيد الاخير بوقوع شرط الاتصال في الكسر فانه يعلم من
قوله في البيت الثاني ولم فصلا ساكن بعده كسر ان غير الساكن يخرجه ويقدح
في الاتصال فلو جعل موصلا حالا عن الكسرة تكرر فيه الاتصال وفيه تطرق نحو
يعلم اتصال الكسر فيما بعد كما اشرنا اليه يعلم اتصال الياء ايضا من قوله فيما بعد
وما بعد كسر عارض او مفصل مفخم ان الياء المنفصلة ايضا كذلك لانهما لا يختلفان
في هذا الحكم قال صرح به القاري صدر الباب وفا بشرطه اقول حيث قال في اول
الكتاب وما كان ذا باب له فيه مذهب فلا بد ان يسمى فيندري قال خرجت
المبتدأة لعدم تحقق السبب شرع في تحرير المتن باسقاط ما ليس منه اما عدم
السبب في المبتدأ في المضمومة والمفتوحة فظاهر فظاهر لعدم سبق الكسرة او الياء
وما يمال منها باعتبار ما بعدها كدار وريا فاندرج في الامالة والمكسورة فافترقا
السبعة على ترقيقها واليه اشار بالتخصيص قال وخص اثنين من المتوسطة اقول
احديهما الساكنة بعد الكسر لقوله ولا بد من ترقيقها بعد كسرة اذا سكنت
والاخرى المكسورة مثل ناظرين اخرين قال واثنين من المنطرفة الموصولة اقول
وهي المكسورة والساكنة نحو والفجر وذكرهم قال واربعة الموقوف عليها اقول هي المكسورة
والمفتوحة والمضمومة والساكنة الحقت السبعة على الترقيق قال ونوجه كلامه هنا
الى المفتوحة اقول وقوع الراجب الامكان في الكلمة وصلا ووقفا لحركات الثلاث
في الاول والحركات مع السكون في الوسط وفي الطرف وقفا ووقفا المجموع خمسة
عشر سقط منها احد عشر بقيت اربعة وانما قيد الفتح بالتحقيق احترازا عن نحو لمالة قال
ليت فعلان فعلى اقول احترز به عن قوله تعالى حران له اصحاب وليس في قوله

فعلان

فعلان فعلى احترازا عن شيء وانما اشار الى علة المنع فان الف في مقابلة الف فعلى
بقضيه قال ولو ضم اظهر اشار الى ان المدغم اولى بالترقيق لعدم الفاصل
بين الكسرة والراء الاولى معدومة قال وقد اغفله الاكثر وهو محتمل
من السر بعطفه على اللزوم اقول قد تقدم ان سائر الشراح جعلوا موصلا
حالا من الكسرة وجعل الشارح ذلك فاسدا وجعله حالا من الياء والاشارة
هنا واما عبارة التيسير من قبلها كسرة لازمة او ساكن قبله كسرة او باسكانه
ان عطف على كسرة لازمة يفيد الاتصال اذ لولا لزوم في المنفصلة قال وربما جعل
شكل المفتوحة والمضمومة كذا اقول للقراء في العلامات اصطلاح ذكره الداني في المقنع
يجعلون على الحروف المشددة شكل الشين وعلى همزة القطع صغيرة وعلى الساكن
دائرة صغيرة وعلى الراء المرققة شكلا معوجا كعلامة الظفر تمييزا لها غيرها وتنبيها قال
واختياري التفخيم عملا بالاصل المؤيد لمناسبة المقارنة ومعادلة اقول وجه اختياري
التفخيم بوجوه ثلاثة عملا بالاصل ومناسبة الغرق وذلك ان الحروف الذي قبل
الراء بعده مفخم ومعادلة فان المكسورة والساكنة يرققان قال ووضع الحرف
موضع الحروف على ارادة الجنس اقول اراد بيان وجه استثنا الياء بان الحرف اريد به
الجنس الذي يراد به الاستغراق كانه قال حروف الاستعلا كلها الا الخا وهذا الفا
فيه فان المفرد ايضا مستغرق كقوله تعالى لا يفلح الساحر بل ذهب قوم الى ان استغراق
للمفرد اشمل وذلك احق في المتقى دون المثبت قال ونبه على العموم اقول فيه نظر
اذ لو قال ما جوزه الشارح لكان العموم بحاله فيما عدا الصاد والطا والقاف
قال وجه الفاصل ضعفه بالسكون ومن ثم اتبع مشيتين اقول بفتح الميم وسكون
النا المثلثة وتشديد الياء اسم مفعول من سا اي استثناه وفي الحديث من طلق
او اعتق واستثنى فله ثنياه بضم الثا اي ما استثناه ومراده ان الناظم بعد ما حكم

ندوة

بان الساكن ليس فاصلا اتبعه بالاستشهاد بان تفرقة بين الساكن الضعيف والقوى
قال لتحصنها بالاطباق والصفير اقول كلاهما من الصفات القوية قال الشارح في بحث لغات
حروف الصفير لغة الصوت الذي يصوت به للبهائم قال والرواية تحقيق الهمزة على تمام
اقول اراد همزة اعجمي فانها اذا نقل حركتها الى اللام يقع القبض في مفاعلين وسوف حذف
الخامس الساكن وان كان جائزا الا ان التمام هو الاصل قال وصح العطف للخلاف
اقول اراد ان ارم انما جاز عطفه على الاعجمي لقول طائفة انه عربي قال ويجوز عن سمع
اقول لان اللفظ مسموع لامرئ قال فينبغي فيه خلاف اي في ترفيق راء ارم بالتفخيم
بناء على عجميته والترفيق بناء على عربيته لان الراء قبلها ياء ساكنة قال واعتمد على الواقع
وان وجد المسموع نحو ضرار ومدار والغرار اقول قياس العربية يقتضي جواز
الترفيق لان ما قبل الراء مكسور الا انه لم تات به الرواية قال وعن ارم بقولنا اعجمي
مخفف لما تقدم من الخلاف في عربية ارم قال وعن الكسرة بالواخرى اقول
اشار الى ما تقدم في شرح قوله ورقق ورش فانه قال من شرطه الترقيق
ان يليها حرف استعلاء او حرفا اخرى غير مكسورة قال قيل خالف ورش اصله
في هذا الملفق اقول القائل ابو شامة ولم يرضه الشارح بانه لم يخالف فان هذه الاشياء
المذكورة موانع ورده مردود فان قول ابي شامة خالف تنبيها على العجمة والعلل
الرا التي بعد ما اشار الى المانع قال وسوف اتى في العجمية ولذلك لم يطرد في
جبريل اراد ان تفخيم الراء ليس قياسا في لغة العجم ولذلك لم يطرد في جبريل بكسر
الجيم وسكون وانما قلنا ذلك لانها مع فتح الجيم معجمة قال ساكن غير يا مظهر
مستعل اقول اشار الى ان الساكن اذا كان يا او مدغما فالترقيق فيه لازم واحتر
بالمظهر المستعل عن حروف الاستعلاء والكسرة المنونة قد ذكرها بعد بقوله وما بعد
كسر عارض او مفصل معجم قال في مثال الناظم دلا على العموم اقول رد قول الشارح



الاول بان الحكم خاص بالمفتوحة ورده ايضا ابو شامة بان المضمومة اولى بذلك
لثقل الضم ومثل الشارح بقوله ذكر مبارك ثم قال لو حكاه مرفوعا على صورته
في القرآن الكريم كان نصا ولم يلتبس على الشارح الاول قال فان قلت
فهلا حملت قوله وبا به على المنونة بعد مطلق السبب اقول مطلق السبب الياء الساكنة
والكسرة اجاب بان بعد الياء الساكنة الترقيق ارجح بخلاف ما بعد الكسرة قال
وبه قطع الناظم حيث اطلق الياء الساكنة قال قلت وقياس سر الناوي
الطرفين اقول اراد بالطرفين الترقيق والتفخيم فبالنظر الى ذكر اثر فيه اولى الاصالة
لكسرة بالراء ظاهرة وتقديرا اولى من صائر الان الكسر فيه متصل لفظا وتقديرا وهذا
كلام بقوله بخلا والا لا خلاف في ترقيق سر ونحوه كما نقله قبل هذا وكذا قاله
غيره قال صاحب النشر لم يستثنوا سرا ومستقرا قال ولو قال كذكر ارقيق
للاقل وذاكر اخيره لاعيان وسر اتعد لانص على الثلثة اقول قلت لو كان
كذلك لفهم ان في سر اخلاف على السواء وهو خلاف الواقع قال وجه الفرق بين
ذكرا وبين ذاكر قال حيث ان مبتدا وبالتفخيم صفته اقول الاحسن ان يكون حالا
قال والجواب عن الفرق بان ما ثبت على خلاف الدليل لا يقاس عليه اقول فيه نظر لان
ابا شامة نقل عن سيبويه سماعا وكذا الشارح فالاولى في التعليل عدم ثبوت
الرواية فان مدار القراءة عليها قال فهذه بعد مما في اصطلاحه اقول قد تقدم ان
الناظم والداني عندهما الترقيق والامالة مترادفان قال فترقيق مقتصة من اختها
ما كانت اقتصة منها اقول اشار الى ان الراء الاولى انما رققت في الوصل موافقة للثانية
فاذا وقف عليها رققت الثانية للاولى فالراءان مرققان في الحالين ولا خلاف
الا في التوجيه قال ورقق الثانية لمجاورة الثانية الاولى بعكس الوصل اقول فان
الاولى في الوصل لم يوجد لها سبب الترقيق سوى كسرة الثانية والثانية لما سكنت في الوقف

رفقت لترقيق سابقها كما في الابرار وسيأتي تمام الكلام في قوله ولكنها في وقفهم مع غيرها
قال وجه تفخيمها ان الفها قابلت الف التانيث محصل كلامه ان حبرى مونث حبران
اميلت الفها ومن لوازم امالة الالف ترقيق الراء قبلها فلو رقق راحبران لتوهم
انها رققت اتباعا لامالة الفه قال فعرفت لسبق المرقق في كورت بكسر الكاف
اي ما اوجب الكسر وهو الترقيق وهو الكسر فلا يتبع وزرك لعدم المرقق قال
فلا يتبع وزرك والحقه الباقي اقول لما فخم ابن غلبون وزرك وذكرك اورد عليه
الداني كورت اجيب بالفرق فان سبب الترقيق في كورت موجود وهو كسرة
الواو قبل الراء فلا يتبع في التفخيم وزرك والحق ذلك القائل ما بعد كورت فورد
انفطرت فانها مرققة مع عدم سبق سبب الترقيق اجاب بالانفراد واجاز بما بعده
مما قبل راءه كسر نحو فجرت وهذا نظير الامالة للامالة تارة بسبب السابق لوجود
السبب في اللاحق وتارة بالعكس وكذا هنا رقق الاول للثاني في الوصل وفي
الوقف بالعكس قال لجهالة الالف وحرف الحلق اقول دليلهم في التفخيم كون
الالف في الالف مثلة المذكورة لا اصل لها ولوجود حرف الحلق قال ولا اثر لذلك
الا في امالة الالف والمقارنة اقول جواب عن استدلالهم بان ما ذكروه لا يصلح
دليلا اما الالف فان جهالته تمنع الامالة والكلام في ترقيق الراء واما حرف
الحلق انما يقدر به مانعا اذا قارن المرقق كما سيأتي بخلاف ذراعيه وسراعا
واما سحران فالحاء فيه مثل ناظرة قال ونحو كبرا لانطباق الشفتين اقول
اراد قوله تعالى كبرا ما هم فان تنوينه نون ساكنة تدغم في الميم فيحتاج الى ضم
الشفتين كما في الوقف اي كما يفخم في الوقف قال الفاسي قال وكبر فان قول
الشارح اشارة اليه فلا يصح لانطباق الشفتين والظاهر انه اراد قوله
تعالى خبير بما تعملون قال وبضعف لقصوره عن المستعلي وعدم القطع اشار

الى رد

الى رد ما استدل به قال الفاسي اعلم انه قريب من حروف
الاستعلاء فاعطي حكمها قلت فيه نظر لان قوله وقصوره يدل على ان لو كان
مكانه حرف الاستعلاء يمنع وليس كذلك لان قوله ناظرة يرقق مع اتصال
حرف الاستعلاء وقوله وعدم القطع رد لقوله كالوقف اي القياس فاسد
لوجود القطع في الوقف دون الوصل ومنع مكي اجراء لبعد حرف الكسرة
اقول رده الشارح بان الفاصل انما يمنع الادغام لا الترقيق لقول الناظم ولم ير
فصلا ساكنا بعد كسرة قال وبضعف للقصور رد قول من فخم مثل حذركم الراء
المفصولة عن الكسرة بساكن قبلها لقصوره عن حرف الاستعلاء كما اشار اليه
بقوله سوى حرف الاستعلاء قال وليس شيء للحاجز وانفصالها رد لقوله مكي والصقلي
تفخيم حصرت صدورهم معللا بضم الصاد قال وتقاوم شدة الحبس والترقيق في
الوقف والقائل بهما ترقيق الذكر صفي اقول هذا من تتمة الرد على من فخم صاد
حصرت بان للحبس في الصاد ما يقاوم شدة الباء وفي الوقف مرقق فكذا الوصل
وفيه نظر لانه قد منع في كبر حمل الوصل على الوصل قف اللهم الا ان يجعل جزء العلة
وهناك علة مستقلة قال ولما تم اصل ورش الا ما اخر من الشرط والمانع
اختصارا اقول المانع حروف الاستعلاء والشرط ان لا يكون الكسر عارضا
قال ومما نقل تفخيمه ونقل غيره ترقيقه الاسماء الاعجمية اقول هي التي تقدمت
عمران وابراهيم واسرائيل وان قوما رققوها قياسا على المنفتح على ترقيقها وهي ما
كانت فيه الراء ساكنة بعد الكسرة نحو فردوس وفرعون قال وهاء في الغرف اقول اراد
ان القياس مع الفارق غير صحيح وهذا الفارق في البيت الذي بعده بقوله
وجه الالتقاء ضعف الراء بالسكون فقوي السبب قال بخلاف يا مال اقول اراد قوله
تعالى يا مالك فانه قرئ مرخما وهو علم جازن النار اعاذنا الله منها بمنه وكرمه وجعلنا

من الذين لا يسمعون حسيسها قال لا التقدير الكسرة عليها كما توهم اقول يرد على ايضا ما قاله
فانه قال في وجه الرشيق ان الحركة في الحرف السابق دافقه بين يدي الحرف فحملها
على الراء لم يرضه الشارح بنا على ما اختاره من ان الحركة مع الحروف لا قبل ولا بعد كما
ذهب الى كل منها طائفة قال ومن ثمة رشق الاعجمي هذا الذي اشار اليه قبل با
بالمتفق عليه قال ولا يجوز ان يجعل ما عبارة عن الراء اقول هذا واقع من الشنواني ورده
الشارح وابو شامة ايضا بانه يلزم منه في قوله فراوه اضافة الشيء الى نفسه
قال وقط جرها بالاضافة الى الفاعل اقول وفيه سر هو صوابه جرها بالاضافة الفاعل
اليه كما قدره بقوله اي حروف قط قال سلسلا حال فاعل الجر اي طويلا مشبها
سلسلا او سهلا اشار الى معنى السلسل في اللغة يقال ماء سلسل عذب وسلسل
اذا جرى اي كلا المعنيين قال وقد شرط اتصال المجور اقول لو عبر بالموجب كان
اولى لقول الناظم ولا بد من ترقيقها بعد كسرة اذا سكنت قال وهو الظاهر من عبارة
التسهيل لانه لم يعبر قال ويفرق بين المانع والمسوغ اقول هنا يجب تحسن
لان ما ثبت غير الاصل هو المحتاج الى زيادة القوة ولكن لا رواية فيه قال ويلزم
مخم حصرت صدورهم تفخيم هذا اولى اقول نقل عن مكي وعن الصفاقسي وانما كان تفخيم
هذا اولى لان شدة التي هناك مانع قال وبه قطع في التسهيل فذاك زائد اي الترقيق
زائد على التسهيل اقول ليس في التسهيل لفظ فرق كانه اخذه الشارح من اطلاق حروف
الاستعلا قال ورفقه ابو الحسن بن غلبون للكسرة اراد كسرة الهمزة ولذلك
عارضه الداني بالي صراط قال وقال عنه احببه قاسه اقول العامل الداني لما الزم ابن غلبون
وقيل الالزام قال الداني التزامه الظاهر انه قاسه لان فيه رواية قال قلت والفرق
اكثف راصراط بمفخمين اقول ابطل قياس ابن غلبون بان قياسه الى صراط الذي
بالاشراف قياس مع الفارق قال ووجه خلف فرق تقابل المانع وضعف السبب الكسرة



اقول لو حذف ضعف لكان اولى لان التقابل انما هو بين المانع والسبب اذا تعادلا
واما اذا ضعف السبب فليس للترقيق وجه قال حال المفعول المعنوي اقول اراد
به حكمه وان كان مبتدا ظاهرا الا انه مفعول المفعل لما خوذ من ها التنبيه او اسم الاشارة
قال هذا بيان لشرط سبب الاصلين اقول اراد اصل ورش في الراء واصل الجماعة
كما صرح به بعده قال وامرا او امرا ابتدا اي بدون حرف ينفي اخر قبله كما لو ادا الاول
مهموز ضد المراة والثاني في امر من امر يامر وفقد الابتدا انها وفي اصل الجماعة بعده لان
الهمز اذا وصلت الكلمة بما قبلها سقط قال قلت ليست مقصودة في نفسها
اقول سئل عن وجه الفرق بين همزة القطع وحيث تنزلت منزلة الجزء وبين همزة
الوصل لم تنزل واجاب بان هذه ليست مقصودة بل انما هي بها لئلا يقع الساكن
في الابتدا وفيه نظر لان كونها مقصودة لا دخل له في ذلك والحق في الجواب انها غير لازمة
بل تسقط في الدرج الا يرى انه شرط في الكسر والياء اللزوم قال ولو رش ضمنجو
باذن ربهم قالت امراة وان امرا وصلا اقول انما قيد بالوصل اذ لو ابتدا امراة
او امرا او اتصل من المتصل العارضة لا المنفصلة قال وللجماعة للكنين
والبنا والاتباع اقول اراد تقسيم مثال الكسرة لالتقا الكنين وللبنا يا بني
اركب فان الكسر في الياء كسر بنا وللاتباع ربا رحيمون فان الكسر فيه لاتباع
بالاضافة قال والمنفصلة اللازمة اقول لم يجد لها سوى مثال واحد وسوما كان
ابوك امرأ سوء لورش قال قلت الغرض لزوم المجاورة لا للمقارنة اقول
جواب عن سؤال تقدم وهو ان الكسرة اذا كانت لازمة فلم يعبرها ورش
ومحصل جوابه ان الكسرة المؤثرة في الراء التي يكون مجاورة للراء في كلمة مقارنة
لكلمة الراء قال ولما كمل الكلام في السبب والشرط والمانع اقول السبب الكسرة
او الياء والشرط الاتصال والمانع حروف الاستعلا قال فانقاد سهلا انتا

الى معنى قوله حكم مبتدلا قال كان قوم من المغاربة يرون ترقيق الراء الساكنة اذا كان
بعدها يا مفتوحة للكل اقول قال الفاسي ان ما اوهم ما في البيت ان كل را بعدها كسر
او يا فيه خلاف وليس كذلك انما الخلاف في لفظ مريم والقرية حيث وقع ولفظ الكرا
في الانفال والبقرة قال وجه الترقيق للكسرة المتأخرة والترقيق امالة ايضا كما اختاره
الداني وقريب منه كما اختاره الشارح قال ابو شامة الترقيق امالة عليها اقول
وجه التخصيص بالهمزة قوتها عليها مع توهم كسرها بالنقل كما بين بفتح الهمزة وكسر الراء
لجماعة الف اصله ارا بين بسكون الراء اري بري نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم
حذفت ولما كانت همزة المرء المكسورة بعد راء ساكنة قطنه ان يتوهم نقل حركة الهمزة
اليها والراء المكسورة مرققة في الاصل ومثل هذا التوهم معتد به في العربية وقد
تقدم له نظير في قول الشاعر ولا سابق سيابا طير عطفا على خبر ليس المنصوب
بنا على ان الكسرة كثيرا ما تدخل الباء في خبر ليس قال فلا يرد نحو كربية وغربية
للمضموم اقول اراد انه لا يرد هذا ان المثالين ونحوهما على ترقيق المرار لان محله
مركبة من الهمز القوي والكسر ومعلوم ان ليس في صورة البعض الا الكسر قال
وجه الترقيق في مريم وقريه حملا على المتقدمة وقد اثرت المتحركة في سبال اي
في امالة الفه قال واورد عليه بشر بن واغربنا وسرقع وترميهم اقول المورد الذي
فانه قال لو كان هذا المذهب صحيحا كان الباء الساكنة والكسرة اولى وذكر
هذه الامثلة بشر بن نظير ما كان بعد الراء المتحركة ياء ساكنة وكذا اغربنا الاولى
في الاولى والثانية في العقل ويرتع راء ساكنة قبلها ياء وترميهم راء ساكنة
بعدها كسرة قال واجيب اقول اجاب عن الايراد المذكور بان الباء في بشر بن
ليس من الكلمة بل علامة المثنى تارة ياء وتارة الف واغربنا ياؤه عن واو ذكره
الجوهري ويرتع ياؤه ليست بلازمة بل تارة الغيبة وتارة تا الخطاب وتارة نحن

المتكلم

المتكلم او نون ولذلك شبهه بعد وترميهم بانه ليس شابه مريم وقريه لعدم
وجود الباء فيه والكل فيه نظر ولذلك قال نعم يضعف قوله لكون الياء في الامالة لم تؤثر
حال كونها موخرة في الامالة وهي اقتضى منه اقول على وجه المنع بان ما ذكره لو كان
به عبرة لكانت الامالة اولى به لان الامالة اقتضى والكسر وقوعا من الترقيق
قلت وحسن من هذا اقول الفاسي قال ما اعتدوا به حسن في الباء بين
لو ساعدتهم الرواية القوية وامامع عدم الرواية او ضعفها لا اثر له قال وما لقيا س
دخول اخذه من مدخل فانه مصدر قال وفي القراءة اي القرآن اقول انما عدل
عن الظاهر لان القياس فعل القرا لا فعل القراءة قال هذا اعتذار عن ترى ترقيقه
اقول اراد ان رد القياس ليس انه له اصل بل له وجه الا انه لا رواية لنا به والمقصود
الذي قصر على بعض الالفاظ انما قصر لان الاصل الرواية ولم تقع له الرواية الا
فيما اقتصر عليه قال لا الرد اعليه كما توهم اقول لم اقف على اسم المتوهم وقد اوضح
هذا المقام بعد قوله اي لم تصل لنا الترقيق قوله قد بنا عند قوله واقتس لتفضلا
لجمع بين الامر بالقياس والنهي عنه اقول الذي قاله هناك اخبر حكم المذكور
الجامع لشرائط فان النقل اطرد فيه فعلم منه ان الذي لم يطرد فيه النقل وان وجد
فيه السبب لا يجوز قرائته لان العمدة في هذا النقل فحيث وقع في عبارة اصر من
المشايخ الامر بالقياس هو الذي ثبت فيه الرواية ودخلت تحت اصل
كقوله وفي الفات قبل را طرف وكقوله ورق ورش كل را وقبلها ساكنة
يا او الكسرة موصلا وما نهوعنه هو الذي لا رواية فيه وان كان يوافق
اصلا قال واجمع اشملا تقدم في الامالة اقول اشار الى قوله في آخر باب
الامالة وتخصيصهم في النصب اجمع اشملا اي من ترقيقه فهذا مثله في المعنى واللفظ
قال آخر الراء المكسورة عن الشرط والمانع تنبيها على قصورها عنه اقول الشرط انما

س

الكسر او الياء الساكنة والمانع اطروف المستعلية اى لاشرط هنا ولا مانع قال
او مبعضة بفتح العين اى المحلة قال ولم يتعرض للامالة لفهمها منها اقول اراد ان الحاكم
وسو الترقيق عام فى المكسورة والممالة ولم يتعرض للمشابهة ومحصل جوابه ان حكمها معلوم من باب
الاولى لانها اذا وقعت الامالة جايزا وراكما فى الزاء والنار فترقيقها الامالة نفسها كما فى ذكرى
وبشرى من باب الاولى قال فان قلت لم لم يقل وتفخيمها مع غيرها هو المفهوم بعد الامور
الثلثة فى الوقف جار على الاصل بخلاف صحة تفخيم المكسورة بعدها فان توهم تعذير الكسر
قايم لان زواله عروض الوقف قال وبهاتم جاريان عن اصلهما اقول اشار بثم الى
قول الناظم بعد ولكنها فى وقفهم مع غيرها ترقق بعد الكسر او ما تميلا فان ترقيقها خارج
عن اصلها كما سياتى بيانه قال ولا سبوقا بكسرة موثرة هى المسئلة كما تقدم مرارا
قال فقول الماكلى ولا تفخم مكسورا اذا كسره بلا اراد به حال الوصل لان الكسر انما
يبدو افيه وفى الروم الذى حكمه حكم الاصل قال ثم فصل حكم ما لم يظهر وسو الوقف
مع الاسكان والاشمام بقوله وللبا ان يا ساكنا او مما لان يسكن مالنحو
راصبر معودا فانه الكسر وتعميم الآخرين على تقدير اقول لاورود على المالكى
كونه ترك ذكر كسر الزاى الوقف وفاته ايضا تعميم الزاى المضمومة والمفتوحة على تقدير
وقوعها بعد الكسر لعدم ذكر الكسر قال وسو قول الاكثر اى كون الزا مفخمة فى الوقف
اتفاقا فما نقل اكثر المشايخ وقيد الاكثر احترازا عما قاله مكى من الترقيق قال وجه ترقيق
المكسورة فى الوصل الكسرة والمقارنة اولى من المجاورة اقول اراد بسبب الترقيق
اما كسر مجاورا ومجاورا فاذا رققوا فى المجاور الاولى مثل بشر فان الاولى انما
رققت لمجاورة كسرة الثانية فالزا المكسورة من باب اولى وكذلك اعتبر الكسرة
العارضة هنا ولم تعتبر فى المجاورة لقول الناظم وما بعد كسر عارض او معضل فقفهم ثم
لما توجه السوال بان الكسر المقارنة اذا كانت موثرة فلم لم يرقق حرف المستعلى

اذا كان

اذا كان مكسورا اجاب بان التفخيم ذاتى فى المستعلى لا يمكن وجوده بدونه تظيره حرف
المد لا يمكن بدون مد ما قال وجه تفخيمها فى سكون الوقف بعد الامور الثلثة اقول الامور
الثلثة الضم والفتح والاسكان لان الكسر سيذكره فى البيت بعده انه سبب الترقيق
فى الوقف قال عدم السبب السابق وللمقارن لفظا اقول السبب السابق ثلثة اشيا
الكسر والامالة والياء الساكنة ذكرها فى البيت بعده واما قوله وللمقارن لفظا فالمراد
به كسر الزا فانه فى الوقف منعدم لفظا وان كان ملحوظا ولان الوقف عارض ولذلك
سكون الوقف لا يمنع الامالة والادغام قال والفرق بين الترقيق وبو الامالة
انها افشى لغة اقول لما زعم مكى انه لو قال قائل انى ارقق هذه الزا فى الوقف كما
كانت ارققها وقفا فان سكون الوقف لا يمنع الامالة فكذا الترقيق لانهما امران
ومتقاربان لكان له وجه ابطله الشارح اولا بانه موقوف على الرواية وثانيا بالفرق فان الامالة اقوى فلا يوثر فيه السكون العارض بخلاف الترقيق
فانه خفيف واستدل على كونه ظاهرا بانه اوسع مجالا يكفيه ادنى سبب الاترى
انه يوثر فيه الكسر الموسوم كما فى امالة خاف فان الكسرة الواو ملحوظة
مع الالف لوجود ما فى صيغته قال وجرى المرقق على القياس بالجامع المتقدم
اقول المرقق بكسر القاف الجامع المتقدم سو ما ذكره فى اول باب الترقيق الزا
اشتراكهما فى السبب والمانع وفى ان كل واحد منهما اخراج الحرف عن وضعه قال
فلم عن الاعتراض بشرر لانه رقق الساكنة فى الوقف كالممالة جاريا على
القياس المذكور قال وبقى على من فخم اقول اراد ان الايراد انما يتوجه على تفخيم لانه
ترك اصله فى شرر رقق الزا الاولى ملاحظة للكسرة الزايلة من المجاور
وسو الزا الثانية ولم يعتبر اثر المقارنة فى نحو نهر ودر قال واجيب بانه
قصد النص على الترقيق للترقيق مع مقابلتها الالف الممالة اقول اراد ان وجه

عدوله عن اصله رعاية للترقيق فان ترقيق الراء الاولى فى شرر فى مقابلة امالة
الالف فتجرى مجرى الامالة فى الوصف والوقف اعلم ان الرائين فى شرر مرققان
وصلا ووقفا لكن لجهة مختلفة فان المنصوبة انما رققت لكسر الثانية فى الوصل ولما
وقف عليها زالت الكسرة فكان القياس تفخيم الثانية لزوال الكسرة الا ان الاولى لما
كانت مرققة رققت الثانية لاجلها فالذى كان اصله ترقيق المكسورة فى الوقف
فلا اشكال عليه فى ترقيق شرر ومن كان اصله التفخيم انما رقق فى شرر لان الاولى
مرققة تبعا لها قال والمنصوب والمرفوع للرا اقول المنصوب فى لكنها والمرفوع للترقيق
فى ترقيق قال فى الوقف الاصلى اقول اراد ما عدا الروم لوجود بعض الحركة فيه قال
فاذا وقفوا بالروم على المكسورة كسرة لازمة اقول انما فيه الكسرة باللازمة مع انه لا فرق
بين اللازمة والعارضة فى هذا الباب لما سياتى من عدم الروم والاشمام فى الحركة العارضة
مرقق للكل اى هذه الاشياء لوجود شرط الترقيق اما الكسرة او الياء الساكنة او الامالة
قال ونحو النذر والقمر والغفور مفخم للكل لفقد احد الامور الثلاثة قال وفى لطرف معنى
كن متعملا اقول اراد فيما ويجوز عنه بقى ولا حاجة الى ضم كن فان متعملا منفرد بالعمل
فيه قال وذا خبر كن اقول ذا اشارة الى متعملا قال مترادفا كتعلم وتخرج اقول اراد
ان تمام الفعل يكون مترادفا كما فى تعلم العلم والخروج لان تفخيم الرات المشار اليها
لا يقع دفعة بل مترادفا قال فان قلت التفخيم ضد الترقيق اقول اراد ان قانون
الناظم الاكتفا باحد الضدين عن الاخر ولما ذكر الترقيق علم ان ذكر غير المذكور باق
على التفخيم فلا فائدة فى ذكره اجاب بانه لم يذكر فى مقدمة الكتاب مذهبين وان كان امرا
معلوما لدخولها فى مطلق الضدين اراد الايضاح مع ان فيه وهى الايماء الى ان
الاصل فى الرا التفخيم قال قال ابن مجاهد الرا الساكنة مرققة بشرطين الكسر
او الياء الساكنة اقول وتاهب للثالث والرابع للثلاثى يجرى الصور فى سنن

فيمر



فيمر جان اقول لان فى الثالث الانتقال من المرقق الى المفخم نحو من ربهم وفى الرابع
بالعكس نحو اولى الضرر وهما متصلان ان لم يحافظ عليهما بتعان مرققين او معخمين
باب اللامات قال لاشتراكهما مخرجا وتغيرا اقول اراد قرب المخرج لان
كل حرف له مخرج خاص لا يشاركه فيه حرف قال وغلب فى انفراد فى بعضها ههنا
وذاك ثم اقول اراد ان التغليظ والتفخيم مترادفان قال وسياتى ان التغليظ ههنا غالب
الاستعمال كما ان التفخيم فى الرات قال والتفخيم ارتفاع حيز لنمو لجسم اقول فيه تسامح
لان الارتفاع من لوازم التفخيم والكلام على طريق المجاز والتفخيم التشبيه بالجسم فى المكان
فان الغلظ صفة الحرف على ما اختاره او الحركة على ما قاله غيره وكلاهما من قبيل
الاعراض قال ومن ثمة صار المانع ثم سببا ههنا اقول اراد ان الترقيق يمنع وقوع
حرف الاستعلا بعده وههنا حرف الاستعلا سبب التغليظ قال لم يذكره اكثر المصنفين
اقول هذه الاقوال ذكرها ابو شامة واجاب عنها الشارح اجوبة حسنة قال
لغة صحو ضعيفة رده بانها كيف تكون لغة ضعيفة ورواه الازرق الذى هو طريق
ابن طيب النشر متفقون على هذا النقل وان كان فى بعض الكلمات خلاف
قال فليس لغة ضعيفة للاجماع عليها للمعنى فللفظ اولى اقول فرع على صحة الرواية
عدم كونها لغة ضعيفة بان ما تقبله مجمع على قبوله مما يتعلق بمعناه فاذا قبلوه للعمل
بمعناه فقبوله للعمل بمعناه قبوله باعتبار لفظه اولى وهذا كلام حسن قال والعدول
للتخفيف عند قصد التخفيف اقول هذا رد لقولهم تغليظ اللام عكس ما استحسنه العرب
لانهم ما يختارون الا ما يخف على اللسان رده الشارح بان هذا ليس كليا بل
فى مواضع فيها الاجرى الى لفظ ما وفان همزة مبدلة من الهاء من الهمع ان الهمز اثقل
من الحرف قال والغرض التناسب ولا يكون الا بتغليظ اللام وهذا عين مذهب
ورش كما تقدم نظيره فى امالة بين بين وترقيق الرا من رعاية المناسبة قال والمتحفف

منقول والمضطرب متروك اقول هذا رد لقول مكي ان هذا الباب قد اضطرب
النقل فيه قال وفتح لام مفعوله مقلوب اى لام فتح اقول رد بهذا الكلام على ابى
شامة فانه جعل تغليظ اللام عبارة عن اشباع الفتحة قلت التحقيق ان تغليظ
الفتح تبع لتغليظ اللام كما تقدم من ان امالة الفتحة تابعة لامالة الالف وسموها الامالة
للامالة فالقياس ان يكون هذا تغليظا للتغليظ وهذا بنا على ما تقدم اول الباب
من ان سوا الترقيق لما كان عبارة عن انحراف الحرف عن اصله والتغليظ ضده فلا بد
ان يكون في الحرف لا في الحركة الا ان قوله لام فتح عبارة وركيكة كان الاولى
ان يقول فتح لام مفتوحة اذا فتح او سكن قال وايضا مصدر موضع حال
والغرض الجمع اقول يوهم ان فائدته ايضا الدلالة على اجتماع هذه الكلمات
في الحكم قال فصلا موضع حال الضمير اقول اراد الضمير المستكن في حال فانه مسند
الى ضمير خلف قال واللامات وفاقا اقول اراد ان اللامات الموقوف عليها فيها وجهان
وفاقا للتيسير بخلاف طال وامثاله فان التفخيم زائد على الترقيق قال عبر عن الفرع
بالتغليظ اقول تسمى التغليظ فرعا لانه اخراج الحرف عن وضعه كالامالة والترقيق
وفتح لام يوهم ان التفخيم في الحركة قد سبق تخفيفه في اول الباب آنفا قال والكاف
منونة اى كطال لان الحكم عام واعتذر عن تركها لتقدمه في قوله كصلائهم قال
وتمثيله بصلائهم عين لصادها اقول اراد ان قوله لصادها محتمل للضاد المعجمة
لكن بالمثال تعين المهملة قال ووجها الفاصلة مغرعان على الامالة اقول اراد ان
لورش في دوات الياء خلافا فهذان الوجهان مغرعان على ذلك بخلاف ان امال
رقق وان لم يمل غلظ قال ومن قال عبر عن امالتها بترقيقها يلزمه منه وجه
فتح غير منقول يرد في هذا الكلام على ابى شامة وسوانه قال اذا وجد في رؤس
الآى ما يقتضي التغليظ والامالة بدل الترقيق يدل على ان التغليظ في مقابلة الامالة

وزعم

وزعم الشارح ان الوجهين الترقيق والتغليظ كلاهما وجها الامالة ما تقدم من روايه
السوسي في امالة نرى اليه فان التغليظ والترقيق كلاهما وجها الامالة ويدل على ان هذا
ما سبق في باب الامالة في قوله ولكن رؤس الآى قد قل فتحها فانه فرد قل فتحها
بالامالة وبانتفاء الرواة ثم قال في توجيه الامالة ووجه تحتم الفواصل التناسب
فمن زاد على الامالة وجها اخر وسماه تغليظا فقد اتى بوجه لا نقل فيه قال ووجها
وقف طال مغرعان على وجه الفواصل الفا الفاصل والقطع بالترقيق على اعتبار
اول في طال وامثاله حالة الوصل ووجها الترقيق نظرا الى وجود الفاصل والتغليظ
نظرا الى الفاية فاذا وقف عليه ففيه الوجهان ايضا الا انهما مغرعان على الفا الالف
وذلك انك اذا الغيته صار مثل ظل ويوصل وان اعتبرت الالف لم يوجد شرط
سبب التغليظ وهو اتصال حرف المطبق باللام واذا لم يوجد فلا اعتبار بالشرط
وهو سكون اللام والى هذا اشار بقوله لانا لا ننظر في الشرط الا بعد تحقق السبب
قال ولا يجوز تفريعه على اعتباره لذلك اى لا يجوز تفريع الوجهين على اعتبار وجود
الالف لذلك اى لعدم تحقق السبب ح فلا يعتبر السكون الذى مناط الوجهين
قال ولا ترتيبه لعدم الملازمة اقول اى كما لا يجوز التفريع لعدم وجود السبب فكذا
ترتيبهما على اعتبار الالف لعدم اللزوم مطلقا لظهور ان وجود الالف لا يستلزم
التغليظ بل عدمه الاجرى ان في الوصل وجه التغليظ الفا الالف قال ولم يعتبر
الضم والكسر في اللام والاطباق اقول اراد ان الحروف المطبقة قيل وعلله
بالمنافاة لان التغليظ عبارة عن اشباع الفتحة قال وهى لغة فاشية في العرب
رد على ابى شامة ومن قال بضعف التغليظ قال والغاوه لكونه هوا بيا
اقول معنى كونه هوا بيا انه لم يعتمد في خروجه على شئ من اجزاء الفم فلا يقدر
على منع جريان الحكم الى ما قبله قال وهذا ارجح حملا عليه في فصل المانع اقول اراد

ان الغاه فی هذا الباب ارجح حملا علی الغایه فی فصل الموانع کما فی الصراط والفراق وما
اشبههما بعد من موانع التفخیم قال فان قلت اعتبر العارض فی سکون الوقف
فی الرا، قطعا اقول اراد ان الرا، المکسوره مرققه فی الوصل فاذا وقف علیها
لایجوز ترقیقها فکان قیاس اللام ان لایجوز ترقیقها تغلیظه فضلا عن ترجیحه
ومحصل ما اجاب بان السبب وهو حرف الاطباق هنا محقق والشرط ایضا
وهو فتح اللام وان کان معدوما الا انه مقدر لان زواله بعارض الوقف والسبب
هناک وهو الکسر زایل وان کان مقدرا لم یقدر علی التاثیر قال وقال الدانی اعتبر
الاصل بنیها علی مذهبه کالامالة قلت حمل الرا، علی الامالة انسب فاعترض بان
الاقرب وهو ترقیق الرا، فی الوقف فی مثل دسر ومهر اولی بالحمل علی الامالة ولم
یحمل بل خالف الامالة مفخم الرا، فی الوقف فکیف یحمل التغلیظ علی الامالة مع بعده کما
دل علیه قوله ونحو دسر اولی ولکن لاکثرا وانما قیدنا بالاکثر لما تقدم فی قول
الناظم وترقیقها مکسوره عند وصلهم ان کثرمی ومکی حمل الوصل علی الوقف
فی الترقیق اذا تقرر هذا فاعلم ان ما اورده لیس بوارد لان الدانی لیس
فی کلام ما یدل علی حمل بل شبه المسئله بالاخری فی اعتبار الاصل وعدم
الاعتداد بالعارض فحکما ان سکون الوقف لم یمنع الامالة کما اشار الیه الناظم
بقوله ولا یمنع الاسکان فی الوقف عارضا امالة بالکسر فی الوصل میلا
فکذا سکون الوقف مع التغلیظ واما ترک الترقیق فی نحو دسر فلعدم السبب
فافترقا علی ان الدانی لم یفرق بین امالة الرا ورش وبین الترقیق کما تقدم فلا یخفی
للمحل تامل قال وجه وجهی مجاور ممال غیر الفاصله هی ست کلمات یصلی ویصلی
تقدم فی کلام الشارح التغلیظ لمناسبة حرف الاطباق والترقیق لمجاوره
الممال قال ولهذا رتبنا هما ای بناء علی مناسبة التغلیظ مع الفتح والترقیق

مع

مع الامالة قال والتفخیم ارجح لسبقه ای لسبق علیه قال ولذلک شبهها بارجح التفخیم
اقول اراد ان هذه المسئله ذات وجهین کالمسئله الاولی وهی ذات سکون الوقف
فقوله لهذه اشاره الیها وقال الناظم فیها والمفخم فضلا فلزم مثله فی المشبهة
قال قلت وقوی الضعیف هنا لموافقة الاصل اقول تقدم فی قول الناظم لورش
وذا وات البادله خلف فذکر الشارح هناک ان الامالة ارجح فاشار
الی ان الوجه الضعیف هناک قوی هنا لمناسبة حرف الاطباق قال وجه وجهی
مجاور ممال الفاصله اقول اراد حم بان الوجهین فی رؤس الآی التفخیم لکونه
الاصل والترقیق لتناسب رؤس الآی قال وهذا احسن رعایة للتناسب
کالواویات ای کما املت الواویات مع ان اصلها عدم الامالة رعایة للتناسب
قال ای ترقیقها مثل تفخیم اقول المعنی ان الترقیق بعد الکسره فی الحسن مثل التفخیم
بعد الفتح والضم وقال الشارح الاتفاق فی الترقیق کالاتفاق
فی التفخیم او اطلاق الکسر کاطلاق الضم والفتح والذی قرناه احسن
لئلا یلغو قول الناظم حتی یروق بل موجود فیهما قال والواو بمعنی کل
اراد الواو فی مخموه فانه ضمیر کل او دال علیه اقول وحروف الهجی تذکر وتونث
تذکر باعتبار اللفظ وتونث باعتبار المعنی لانها کلمات کما مر من کونها اسما
فانث الضمیر فی یروقها وذکره فی مخموه بالاعتبارین قال مصدران موضع
حال احدهما ای الکسر او اللام بنا ان الشمل مسند الی اللام او الی الکسر
قال ای حصل فی هذا الاسم المکرم الجمع والتفریق اقول اراد ان الجمع حصول
الحسن والرونق فی الترقیق والتفخیم ایضا قال او وصل ای الکلمین وقطع
الناکبین اقول اراد من سلک طریق تعظیم وصل الی حضرة المعنی ومن
سلک ونکب عن ذلک قطع وهذا المعنی یمکن ان یکون مفهوما اشاره

والا فالكلام ليس موقوفا عليه قال اى ان اجتمع الترقيق والتفخيم فى هذا الاسم افرادا
وجمعا اقول الافراد فى الكسر مع الترقيق والجمع فى الضم والفتح والحركات اللوازم
والعوارض فى اللام قال ذكر الشرط وحذف الجواب عكس ما فى النظم فقدم
نظام الشمل لكن كان الاولى تقريرا اذ لان هذه الامور مقطوع بوقوعها قال
اشارة الى ان الحركات ههنا ليست اسبابا بل معتبرة لزومها اقول اراد ان هذه
الامور باطلاقها من خواص هذا الاسم المعظم فلو كانت اسبابا فى حد ذاتها
لوجدت فى غيره قال وعنه احترزنا بالمحضة والمحققة اقول اراد ان
ما وقع بعد امالة الكبرى ليس بعده كسرة محضة ليجب ترقيقه ولا بعد فتحة
محققة ليجب تفخيمه فلذلك جرى فيه الوجهان قال والكسر ههنا مانع التفخيم اقول
جواب سؤال وهو ان الراء لم يؤثر فى ترقيقها الا كسرة لازمة متصلة لان
الكسر ههنا مانع ولا شك ان المؤثر يحتاج الى مزيد قوة دون كمانع
قال فان قلت فليعتبر لزومها اقول سؤال مبنى على كون الكسر يورث
الحسن ويمنع التفخيم الذى هو مانع الحسن فكان اللائق به اللازم اللزوم اجاب
بقوله قلت حاجة كل حاجة كل شئ الى هذا الاسم المحبوب اقتضى تحسينه
مطلقا ومحصله ان حسن هذا الاسم الشريف يغلب كمال قادح فى غيره
فان اسعة انواره تنور كل ما قارنه دلالة على ان حسن المسمى وصفاته اثرت
فى الاسم وذلك لانه لا يشبه شئ كالمسمى تعالى الله عن كل شئ علوا كبيرا
قال وايضا المانع فى الراء لا ينفك عن المنافرة تقدم فى اول الباب الراآت
فى تقسيم الحروف بالنسبة الى الترقيق والتفخيم اصل الراء التفخيم واصل
اللام التفخيم الترقيق فاشار ههنا الى مانع تفخيم الراء منافرا لما هو الاصل فى الراء
فلا يؤثر الا اذا كان مانعا قويا وهو الكسر المانع المتصل اللازم قال وفرقا

بينه

بينه وبين اللامات فى وقف الهاء مع عدم المنافرة اقول اراد الوقف فى اللامات
فان الكسائى وقف كذلك قال مع عدم المنافرة اقول اشار الى ان اللام
وان كان الاصل فيها الترقيق الا ان وقوعها بعده الفتح والضم بكسر سوره
وبعدم المنافرة قال كما ذكرنا فى التذييل اقول نقل هناك عن ابن غلبون والصفلى
والداونى مذاهب لم يدل عليها كلام الناظم قال كالتبصرة فانه اشار فى آخر كلامه
الى ان ما عدا المذكور على الاصل مرقق قال وكانه اكتفى بالتصريح بالضدية والتنبيه
ثم عن هذا اراد بالتصريح بالضدية فى الموضعين فانه قال هناك ورقق ورش
كل راء وههنا وغلظ ورش فتح لام فالتنبيه ثم كاف دال على حكم اللام ايضا
وفيه نظر لان جريان خلاف اورده الناظم فى باب لا يقتضى جريانه فى ضده
قال على الذى مرققان اصل له مفخمتان وهذا انما يبنى على مذهب المهدوى
فى الضاد المعجمة واصل له مرققة بعدها مفخمة وضللنا عكس ذلك باب
الوقف على او اخر الكلم قال حق هذا الباب ان يذكر آخر الابواب علله
بامرين بخصوصيته اى لانه فى آخر الكلمة فيناسب تاخيره ولكونه فرعا على الاصل
فيناسب ان يأتى بعد احكام الوصل كلها وبهذا قال وبهذا التقدير اندفع
قول من قال الرجمة اعم من المذكور اقول رد بهذا على ابى شامة وهو انه قال
كان الاولى ان يقول باب الروم والاشمام لان كل ما يتعلق بالوقف
من الوجوه لم يذكرها او قطع حرف عن الحركة لعمومه يتعلق بقول اجود فان
من عرف يقطع الكلمة عما بعدها يخرج من تعريفه ما ليس بعده كلمة كالواخر
السور وكذا تعريف من قال قطع الحرف عن حركة اذ ربما كان على ما لا حركة فيه
قال وانواعه سبعة اقول قال صاحب النشر عند القراء تسعة وقال من كلام
ابن الحاجب انواعه احد عشر وجها الاسكان المجرد والاشمام والروم الالف

باب الوقف على اواخر الكلم

ابدال تاء التانيث الاسمية هاء زيادة الالف للالحاق هالسكت اثبات الياء
والواو وحدفهما ابدال التضعيف نقل الحركة قال واشتقاق الوقف مجازا اقول
وذلك ان الشئ لا يشتق من نفسه والبه اشار بقوله لعدم التغير لفظا وتقديرا
اذ لا بد من احدهما قال عن تحريك مجاز آخر عن الترك اراد ان التحريك متعلق بالوقف
وهو مجاز عن التحريك وذلك ان الواقف لم يحذف الحركة بل تركها وقد يبادر
من عبارته ان عن متعلق بالوقف ان لفظ الواقف في قوله واشتقاقه من
الوقف وليس كذلك لان هذه جملة معترضة بل هو متعلق بقول الوقف المذكور
اولا تقديرا والاسكان اصل الوقف عن تحريك حرف قال والوقف الصناعي
منقول عن الوقف اللغوي بجامع الترك اقول فيه نظر لانه فسر الوقف بالكف
عن الوقف والقول وهذا صادق عن الوقف الصناعي لانه عبارة عن الكف
عن التحريك كالدابة اذا حص بالعرس وقد قارب الشارح بقوله قصر الشئ عن بعض
محامله قال وصرف سوالي الشان لا يفيد الاخرى اقول قال ابو شامة في دفع الاشكال
الوارد على اشتقاق الشئ من نفسه هو ضمير الشان فرده الشارح بان الضمير في
اشتقاقه ايضا عائد الى الوقف فالاشكال بحاله وانا اقول لا يصح جعله هو ضمير
الشان لان الجملة بعد ضمير الشان هي عين الضمير ولذلك صح تفسيره بها كما في
هو الله احد فالاشكال بحاله اذ المعنى الشان اشتقاق الوقف من الوقف
قال وجه اصالة الاسكان اقول علله بانه توفير لاصل معنى الوقف لانه لغة القطع
والكف وهذا عين الاسكان قال ومعادلة للمقابل بالمقابل اقول اراد ان
الوقف والوصل متقابلان فكما ان الاصل في الوصل الحركة فكذا الاسكان
مع الوقف قال وان اختلف الجهة اقول اراد ان اصالة الحركة في الوصل من جهة قوة
المتكلم وعدم قصده الاستراحة وفي الوقف ضعف القوة وطلب الراحة قال

لان



لان السكت من قف اي اهدا رأ اقول اراد اخراج السكت عن الوقف بقيد الزمان
لان السكت وان كان يطلق عليه الوقف لغة كما قدمنا في اول الكتاب في قوله
فلا تقتن لكن بس زمانا دل عليه واهذا بهمزة الوصل وذال معجمة من الهدر وهو
وسو السرعة في الكلام يقال مهذار اي سريع الكلام وقوله اذا كان اسرا
علة لاصالة قال سمت سمته او طريقه او قصد اقول هذه المعاني لغة والمقصود
هنا ما ذكره بقوله اي مذهب حسن قال ولنافع وابن كثير وابن عامر اقول هذا
اذا كان الساكن بمعنى الباقي قال وان حمل قوله سائرهم على ما قبلهم كان
معنى اولى العلائق اي هما حق لا النقل توصلا الى الدلالة اقول خالف
جميع الشراح فحمل سائر على جميع تارة وعلى الباقي تارة كما جاء في اللغة كذلك
وانما فعل ذلك لانه زعم ان الاسكان للسكل لم يدل عليه قول الناظم والاسكان
اصل الوقف ونحن نشرح كلامه على وفق مراده ثم نشير الى ما هو الحق
قوله هما حق لا النقل هذا بيان على اولى ليس فيه معنى التفصيل كما صرح به في
قوله فلا تفصيل وقد يقع في بعض النسخ وليس بحق بل الصواب حذف كلمة
وعلى هذا فالاقل السكون للبابين وللاكثر الروم والاشمام لا غير ولابي
عمرو والكوفيين الروم والاشمام لا غير قال وان حمل سائرهم على الجميع كان
هناك حق واحق اقول اللاحق الروم والاشمام والحق الاسكان قال ولا يلزم
من هذا ترجيح المخير على المنقول اقول لما جعل اولى العلائق افعل تفضيل
ورد عليه ان مختار الشارح كيف يكون احق من المنقول المحقق اجاب
بان الوقف هو امر عارض والمحقق انما هو الوصل فكل ما وجه دل على الوصل
كان ارجح وذلك في الروم والاشمام الدالين على حركة المعتبرة في الوصل
قال ولا يفهم الاسكان لهم من قوله والاسكان اصل الوقف اقول اسند له

عليه بان كل من قراء بالفرع لا يلزم ان يكون وجه آخر هو الاصل وانا اقول هذا
كلام حسن وعلا لكن لا دلالة فيه على ان لا يقع فيه ذلك قط بل اذا كان
اصلا مطرد الاوجه للعدول عنه يعلم بالضرورة ان القائل بالفرع قائل
بهذا ولم ينقل احد من القراء ان في موضع يصح فيه الروم والاشمام لا يجوز فيه
الاسكان لقارئ فطا انما الكلام في ان من قال بالاسكان هل له الروم والاسكان
اولا وعبارة النشر شاهدة بهذا حيث قال من عادة القراء ان يقفوا على آواخر
الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لانه الاصل لا غير ثم نقل الاشمام
والروم اما رواية او اختيارا او لانه اعم اي من الاشمام لانه يوجد في المجرور
والمكسور دون الاشمام قال والثابت افضل من المحذوف كما نص الاصل
اقول الاصل النشر وقوله بعطفها على الاخلاس قال وهي نزقة
المتحرك اي في وزن الشعر قال باعتبار التعدد اعلى حد عرض لواجب
اقول اراد ان جمع الشفتين اما لاعتبار تعدد محل الاشمام ووجوده مرة بعد
اخرى او من اشخاص واما لتعدد آخر الشفة قال وتصغيره لتقليل المدة
فيه يتاح اراد به تقليل الزمان والاشمام اطباق الشفاه قال قال
الجوهري اشمام الحرف ان يشم الضمة او الكسرة قال الشارح هذا الايدل
على جواز الاشمام في الكسرة انما قاله فرضا لو وقع قلت كلام الجوهري فيه
خبط فانه جعل الاشمام ساكنا او كالساكن ثم انشد قول الشاعر
متى انام لا يورقني الكرى وقال هذا البيت من الرجز ولو اعتبرت حركة المضاف
كان رقني الكرى متفاعلن من الكامل قال اذا كان به بحة اقول بضم الباء وتشديد
الحاء المهملة الصوت الخفي كانه يخرج من الحلق قال سواحد معانيه الاربعة
اقول قد تقدم ان الاشمام يستعمل في اربعة معان الاول خلط الصوت

بالصوت

بالصوت كما تقدم في الصراد الثاني خلط الحركة كما سياتي في قيل ونحوه الثالث اطباق
الشفاه المذكور هنا الرابع اختلاس الحركة كما سياتي في قوله لانا متفاوتان قلت ما نقله
من نظمه في الترجمة واشمم اي اسكن ثم ضم الشفاه بنا في ما ذكره هنا لان ثم تدل على الترتيب
قلت قد تذكر لغير الراجي وانما ذكر لضرورة الشعر قول المالكي اشارة الاشمام للمشكل
سكنا اي حال كون الحرف ساكنا قال تفسير الاشمام بالساكن ناقص ثم ضم
الشفتين اراد ان ترك الشفتين هو الذي نقص وكان الواجب ذكره اقول
وفيه نظر لان قوله اشارة الاشمام للمشكل مغن عنه اذ لا يمكن الاشارة الى المشكل
الذي هو حركة الا بضمها لانه معلوم ان لا اشمام الا في الضم قال ومذهب
الكوفيين معه اي مع ابن كيسان اقول جعل سيبويه علامة الروم خطا امام
حرف وعلامة الاشمام نقطة امه ونقل صاحب المفصل للاسكان ثم قال
شارحوا كتابه الخا اشارة الى خفة الاسكان والنقطة اشارة الى ابتداء الحركة
لانه غير منقسم والروم خطا لان الروم نقص لحركة والخط منقسم راعى في هذا
الموضع هذه المعاني قال والاشارة تصدق على المسموع والمرئي لانها
الى الايماء بالحركة يجزها او جزءا اقول بحر يجزها في الروم فانه نقص ويجزها اي مكانها
فان الاشمام مكانه الشفتان قال والاعمى يجز الروم بسماعه اقول بحر بضم الباء
وكسر الباء الثانية مشددة اي يثبت له مكانا قال لا الاشمام لعدم المشاهدة
الا لمباشرة او سمه اقول اراد ان طريق معرفته بعدم المشاهدة امران الاول
ان يفعله بنفسه او يقال له الاشمام ضم الشفتين قال ويجازهما الاصم
اقول بفتح الباء وزاي معجمة مشددة قال الجوهري الحز از ما حد في القلب
وكل شيء حله في صدرك فقد حز اذا بته يجمع بان الاشمام والروم كالضم
فانه يشاهد الاشمام دون الروم فاذا نبه بان كتب له الروم الاتيان ببعض

يجازهما اى يجمع بينهما قال وربما سمح الاشمام في الوصل كتامنا اقول انما سمح
لانه عبارة عن الاختلاس وعبر بربما لان له فيه بحثا كما سياتي ان شاء الله تعالى قال
وفي الضم والرفع متعلق احد الجزئين اقول اراد بهما المبتدا والخبر فانه يصح تعلق الجار
بكل منهما قال والثاني كالاول اقول الثاني سواء قوله عند الكسر فانه يجوز تعلقه
بروم وسو للمبتدا او موصلا الذي والخبر قال المذكورين بكسر الراي الاولين
لتقدم ذكرهم قال وكل يكون اولا ووسطا وآخرا ايا عبارات اقول اسياتي
تفصيله في اول البقرة في قيل قال ان لم يمحض عروضها اي الحركة بان تحققت بعد في
البيت الثالث قال وبربد للجر وما حمل عليه اقول اراد حمل عليه النصب
في جمع المؤنث السالم نحو وعملوا الصالحات واصابهم حيث كان منصوبا وبعاين
هذا امتنع الاشمام حرف الفتح ايضا لوهم اشمام الكسر لان في كل منهما خفض الشفة
السفلى ورفع العليا قال لا لانه ضم الشفتين بردعلى ابي شامة والفاسي فانهما
نفيا امتناع الاشمام فيهما لان من لوازم الاشمام ضم الشفتين فرده بان ذلك
انما يلزم من اشمام الضم لا في مطلق الاشمام فانه عبارة عن الاشارة الى الحركة
اي حركة كانت وكلام الجوهري ساعده فانه قال اشمام الحرف ان تشمه
الضم والكسر قال واما غيرهما مقصوده اقول اشار الى بيان وجه غلط من
حصر الاشمام في الضمة بان ضم الشفتين من خواص الضم واما في الفتح والكسر
انما يتاتى بالعضو وهو الشفة العليا في الفتح والسفلى في الكسر وفيه نظر
لانهما يحصلان بخلط العضو ورفعه لا بالعضو نفسه كما في الضمة فانه يحصل
بضم العضوين قال ولا لانه بسورة حلقة لانه اختياري اقول علل بعضهم
امتناع جريان الاشمام في الفتح والكسر بانه يشوه الحلقة فرده بانه يفعل
ذلك باختياره انما يكره للمشوه اذا كان قهريا لانه خال عن مقصوده لا ما يفعله

بقصده

بقصده واختياره ثم قال الالزام مشترك لان التشويه حاصل في الضم ايضا
قال بري بمعنى لم يجزه اقول اراد انه مشتق من الراي لا من الروية يقال هذا راي
فلان اي مذهبه قال هذا زيادة بيان اقول اي قوله في الكل اعلما ان لو قال
الا عند سيبويه لكان كافيا وافيا للقراء بالفا وسوا النحوي المشهور واسمه يحيى
وسوخال محمد ابن حسن الشيباني صاحب الامام ابي حنيفة رحمه الله قال واجاز
قوة النحاة وابناعه روم المفتوحين اي النيابة والاعرابية قال بربد النصب
وما حمل عليه اقول ما حمل على النصب في غير المنصرف لان الغرض تلك الحركة سواء
كانت في المجرور والمنصوب قال وسوخطا محض لانه مجرد راي اقول اي ليس
لهم في ذلك رواية بل مجرد قياس وما لقياسه في القراءة مدخل قال لان التقاء
الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا اقول اراد انه لا شرط فيه بوجه قال
صاحب النشر قال الداني اذا اجتمع ثلث سواكن نحو في قوله تعالى فيهم يتزوجون
في قراءة ابن كثير وكذا والليل ونهار على قراءته لا يجوز الوقف عليه الا تحقيقا
قال ولا اعلم احدا وافقه قال ولم يفعلوه في المحقق نحو ان الامر فللمقدر اولى
اقول اراد انهم وقفوا على ان الامر وجوز واجمع الساكنين فيه بخلاف المشدد
والحال ان المشدد اولى بالجواز فان الحرف المدغم معدوم ظاهرا واجتماع
الساكنين انما هو على تقدير فك الادغام قال ومثل من عنده شاذة اقول
اراد ان قراءتهم المفتوح المشدد بالفتح في الوقف عند يعقوب من قبيل الشواذ
وفيه نظر لان الشارح قد قال قبل هذا ان هذا الذي ابتدعوه مجرد راي فلا
يكون من الشواذ لان الشواذ ما يقتضي نقلا في وان كان دون المتواتر
قال بدليل سموه وهيه اقول بطل قياسهم اولا بعدم وجود الاصل المقيس
عليه وثانيا بانه لو كان اصلا صحيحا لكان ذلك لالتقاء الساكنين بل آخر كما هو
المعنى كه

وبه فانه لوقف على واو سوه او ياهى بالاسكان لم يكن جمعا بين الساكنين
قال وعين اقرا بضم اعملا اقول فاعل عين كونه اثبت للنحاة عين ما نفاه للقرا
اشار الى ان الالف اعملا تجرد للاطلاق لان النزاع بين النحاة والقرا انما وقع فى
الروم دون الاشمام فلا احتمال لعود الضمير اليهما قال وجه منع القرا روم الفتحة
اقول محصل ما ذكره فى وجه ذلك ان الحركات ثلث دل ثنتان على الاصل وهما الضم
والكسر ولم يدل الفتح لكن عدم دلالته دليل عليه وذلك كالحرف مع الفعل
والاسم فانه يعلم حده من حد الاسم والفعل وفيه نظر لان اللفظ ان دل
على المعنى فى نفسه مع الاقتران فهو الفعل وان دل بدون الاقتران فهو الاسم
وان خلا عنهما فهو الحرف ضرورة بخلاف الكلمة التى فيها الفتح اذا وقف عليها بالسكون
لا دليل على كونها مفتوحة واى دليل فى دلالة الضم والكسر مع الروم على عدمه فى
الفتح قال وعينه للخلوخوف كمالها اقول خوف كمالها عينه هو الذى ذكره
غيره فى علة المنع لانها خفيفة اذا قصد بعضها تخرج بكمالها ايضا ورعاية امر
مشتق مركوه قال اوحيث استوعبا حرفيها اقول اراد ان الكلمة اذا كانت
منونة واتى القارى بها فى الوقف مع الالف فاعل استوعب الالف الفتحة لانها
لا تكون الا بعد فتحة تامة حمل الباقى عليها طردا للباب وعبر عن الالف بحرفها اى
حرف الفتحة بالاضافة لانه لا يكون الا بعد الفتح وهو الالف قال لبعده بمرتبتين
اقول رد على من علل عدم الروم فى الفتحة لئلا يلتبس بالروم فى الكسر بان
الكسر بعيد عن الفتح بمرتبتين وهذا على ان الحروف اصل الحركات كما هو مختار
الجمهور فالفتحة من الالف والضمة من الواو والكسرة من الياء وتلك الحروف
وتلك الحروف على هذا الترتيب اول الحروف الالف ثم الواو ثم الياء فلذلك حكم ببعد
الكسر من الفتح قال ولان امتناع تبعيضه لنبوته فى نحو يهدى ويخصمون اولى



اقول هذا الكلام ذكره ابو شامة وغيره ونقضه الشارح بما ذكره واما كونه فى
الروم اولى وجه الاولوية ما تقدم من ان الباقى فى الروم ثلثة اثلاث الحركة وفى الاختلاس
ثلثاها وايضا الوقف محل الاستراحة ويجوز فيه ما لا يجوز فى غيره قال وتقدم
توجيه عدم الاشمام اقول الذى تقدم من قوله الالتباس اشمامه بالاشمام
الكسرة واما غيره فلم يجز الاشمام الا فى الضم لغير قال واعراب جر عطف على
لازم بواسطة التقدير اى ذى اعراب قال لما سدس المشلث من جهة التعدد
اقول محصل هذا الكلام ان الموجود فى نفس الامر ثلث حركات لا غير وانما
اختلف الاسماء باعتبار المحل ولا اختلاف فى الحكم وفائدة الدلالة على عموم الحكم
اذا لو اقتصر على احدها لتوهم خصوص الحكم به وهذا الذى فعله مثل فعل سيبويه
فى تفرقه هذه الاسماء مع اتحاد المسمى فى اول كتابه فهذه الفائدة قال يريد
مطلق البناء اقول اراد ان قول الناظم بناء فى مقابلة الاعراب لوهم انه يريد
البناء المصطلح وليس كذلك بل اراد اعم منه ليدخل فيه مثل عواشى وضعفين
فان الاسمين من المعربات مع لزوم حركة الا الا ان هذا فى عواشى فى حال
الرفع والجر لان فى حالة النصب عواشى بفتح الياء قال واطلاق القاب
البنا على الاعراب حقيقة لغوية مجازا اصطلاحى اقول فيه نظر لان لفظ البنا
والاعراب فى حركات الالفاظ ليس من اوضاع اللغة حتى يكون حقيقة
لغوية قال الجوهرى النصب والرفع فى الاعراب كالفتح والضم فى البنا
وهو من اوضاع النحويين ولم يذكر فى الضم والفتح والكسر شيئا وايضا
لا يمكن ان تعرف العرب اسم الحركات كحروف الهجا قال واطلاق
القاب الاعراب على البنا مجازا اصطلاحى اقول اراد انه مجاز فى عرف نحاة
البصرة وان كان حقيقة عرفية عند الكوفية وحقيقة لغوية عند الكل وفائدة

وفائدة حصره رفع توهم المجاز على هذا الاصطلاح فيتحد المعنى ويحتمل اقول ليس
هنا حصر عقلي بل استقرائي وفائدته رفع توهم المجاز على هذا الاصطلاح فقد اشار
الى ان الاصطلاح على الفرقة مذهب البصرية لان الكوفية يستعملان سوا فلا
فائدة في التقييم عندهم انما فائدته عند البصرية لانه لولا هذا التقييم لربما توهم
ان الحكم مخصوص باحدهما من حيث انه حقيقة ولا يجري في غيره لكونه مجازا قال
ولم يلحظ في النيف هذا اللفظ حصر اقول قد ذكر فيه ما ذكره الناظم بعينه الا انه
لم يات بصيغة الحصر لعدم الاحتياج اليها لان الاحتراز عن ذلك يحصل بمجرد ذكر
القسمين قال وجه عموم الحكم عموم الداعي لحكمين جريان الروم والداعي السبب
لذلك الحكم فقصد الاشارة الى الحركة وهو عام في المبني والمعرب اقول وجه لزوم البنا
لزوم مقتضاه ما دام قال لو قال لزوم يقتضيه لا يجاب لان البناء لازم كما دل عليه
عبارته واللازم هو المقتضى بالفتح واللفظ المبني هو المقتضى للبناء اما اصالة او لمناسبة
مبنى الاصل قال كالمظروفة اي الف تدخلان قال وميم الجمع بالاشباع فيه تسامح
يريد زيادة الياء بعد الميم قال قلت على حد جرد قطيفة اي اضافة الصفة الى الموصوف
للبيان رد به على ابي شامة قال والوسط متردد بينهما اقول ذكر ثلثة اشياء
في البيت الاول ما الثانث لا خلاف في عدم الروم والاشمام فيه وذكره تخصيص
لقوله وفعلهما في الضم والرفع وارد وقوله وعارض شكل ابتداء حكم قال
والوسط متردد بينهما اقول انما كان متردد الاختلاف في رومه واشمامه قال
حكى به ومنعه الداني كما سنشير اليه فمن اعتد بحركته اجرى فيه الروم والاشمام
ومن لا فلا قال وان نقلت اي من الثانث للمبالغة كعلامة ولمزة قال
وعن هذا احترزنا بالقيود المتقدمة اقول ذكر هذه القيود في شرح قوله الناظم
وفعلهما في الضم والرفع وارد قال وقوله المحضة احترز من اقول اراد الفظ

اسم

اسم الاشارة للمونث لان الهاء فيه وان كانت للتانيث الا انها فارقت ها
التانيث بعدم فتح ما قبلها وثبوتها في الوصل واتباع حركتها وعدم سكونها
قال ولا يقال تا والتانيث للفعلية اقول في هذا الحصر نظر لان التا في المسلمات
والحسنات لا تطلق عليها الهاء اللهم الا ان يكون عرف القراء قال ليندرج
المشخصة اراد به تاء الوحدة كنعمة وفيه تسامح لان النكرة وان دلت على
الوحدة لا تدل على الشخص لانه عموم بدلي قال والمتحركة نحو وانتم الاعلون
لانها من الاخر اقول اراد ان محل الخلاف موضع الصلة واما ما لقي الساكن
وحرك فلا خلاف في عدم الروم والاشمام فيه لانه من قبيل الاخر وبالمد
وكسر الها، وهو عارض شكل في اخر البيت قال وهو منه ميم الجمع من قبيل
الضم لانه مضمر عل بالمد اي بزيادة صلة بعده قال وهذا يرد من علل المنع بالخروج
اقول اراد ان من قال انما لم يجز الروم والاشمام في ميم الجمع لكونه شفويا
قال مردود بجريانه في يحكم ويقوم بلا خلاف قال ويحتمل انه جرى على اصله
ثم حذفه للتقا الساكنين فيجوز الروم والاشمام اول حكم اولا بان الخلاف
في هذا جواز الاشمام ميم الجمع لمن له الصلة انما يكون اذا لم يحذف الصلة للتقا
الساكنين كما في انتم الاعلون وعليهم الذلة ثم ابدى احتمالا بانه جرى على اصله
من الصلة ثم حذفها للملاقاة الساكن فله الروم والاشمام لانه اذا وقف
فارق الساكن عاد الى اصله وهذا كلام حسن واليه ذهب ابو شامة وعليه
يدل قول ابي العلا اهل الصلة يحذفونها تقديرا اي لملاقاة الساكن قال
ويرد على مكي ان الواو ليست صلة للميم بل من جملة المضمر كعكبهن اقول اراد
ان الميم في جمع المذكر كالنون في جمع المونث بخلاف الصلة في الها فان قلت
قد سلف في ما الكناية من قول الشارح ان من قراء بالصلة على الاصل قلت

اراد ثم ان الاصل الاتيان بالصلة لان الحرف خفي وقد انفرد وهذا لم يحذف
الصلة في الها احدا اذا كان قبل متحرك قال نعم تكون ضمتها ضمة بنا لغوى
نحو يا مال اول اراد بالبناء اللغوى ما يعرض للكلمة من غير ان يكون وضع
الكلمة عليه فانه مرخم يا مالك قال وسوما حرك لساكن قبله نحو حيث وامس
اول اراد ان اصل البناء ان يكون على السكون وانما عدل عنه في حيث وامس
لئلا يجتمع ساكنان قال نحو يومئذ لا كغواش ولا تسوا الفضل وانذر الناس
اول اراد سكون يومئذ في الوقف بحذف التنوين بعود الذال ساكنة كما كانت
قبل تنوين العوض فليس له حركة في الاصل حتى يشار اليها في الوقف بخلاف
غواش فانه اصله غواشي بضم الياء حذفت الضمة لثقلها ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين فاذا حذفت تنوينه في الوقف يشار بالروم الى الحركة
الياء وقس عليه كل ما كان من هذا النمط فتى وقف الهمزة حمزة في ملء ودفء
اذا نقلت حركة الهمزة ووقف على اللام والفاء اشار الى حركة الهمزة للدلالة
على الهمزة بخلاف قل اوحي ومن السبرق اذا وقف على قل ومن قراة ورش
فان المنقولة من كلمة اخرى وقد انفصلت بالوقف فلا معنى للاشارة
ولا تسوا الفضل وانذر الناس على يومئذ لان سكون الواو والياء
مثل سكون ذال يومئذ قال وعنه احتراز ما تم بالعارض المحض اقول بفتح
التاء اشارة الى ما ذكره في قول الناظم وفعلها في الضم والرفع واراد فانه
قال هناك يشار الى الحركة ما لم يمحض عروضها قال وتمثيل السخاوى
بالمحض اول مثله بقوله لم يكن الذين قال فلو قال مثل وعارض تحريك
تمحض عطفا للنص على مراده اى بلفظ بمحض فانه يخرج عن المحض بخلاف
قوله وعارض شكل فانه شامل للمحض وغيره قلت لظهوره اجمله قال

وقد

وقد تقدم الكلام على الشكل عند قوله بشكل الهمز اول ذكره في قوله وحرك
لوزش كل ساكن آخر ولم يرد هناك على قوله بشكل الهمز اى حركته لكن
قال الجوهري شكلت الكتاب قيدته بالاعراب والشكلة كالنكتة ازلت
الاشكال قال صاحب الكشاف فان قلت لم ثنى الضمير وكان حقه ان
يوجد قلت اراد جنس الغنى والفقر قال واوافادت نفى الاجماع اقول
انما ارتى دفع السؤال وهو ان الضمير اذا عاد اليهما يفيد المعنى لان الضم
والكسر لا يجتمعان والجواب ظاهر قال بخلاف زيدا وعمرو قايم فانه لا يجوز
قايمان موضع قايم قال او ما اليهما او بالنقل اى نقل حركة الهمزة لوزن البيت
قال يرى مبنى للمفعول اول اراد ان بعض المشايخ يعلم من حال كونه محللا
وغيره تكلف الاولى ان يكون مبنيا للفاعل من الرأى بمعنى المذهب اى يعتقد
ما يوجب لهما تحللا يدل عليه عبارته في قوله والبعض الاخر كالداني يجيزهما قال
لا كما توهم بعضهم في كل حال من احوال الحرف اول لا ادرى من المتوهم والرد
من الشارح رد حسن لان احدا لم ينقل بجريان الاشمام في النصب قال
فيقدر قوم من شيوخنا اول جوز ان يكون قوم ابو هما من شيوخه وفيه بعد لان
الداني من شيوخه وقد نقل الجواز قال فان قلت ما فائدة قوله وبعضهم يرى
اول اراد انه علم من قوله ابو هما ان الطائفة الاخرى يجيزهما لقوله قبل و
فعلهما في الضم والرفع واراد واجاب بان فائدته دفع توهم رمزيته قاف
قوم قال وقيل كل حركة اصل للحرف الذي يجانسها اقول الذي ذهب
اليه الاكثرون ما اختاره الناظم واستدلوا عليه بان الحركات كالاوصاف
تابعة للحرف وذهب المحققون الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات تحصل
من الاشباع واختار المصنف انها اصل برأسها ليس شيء منها ماخوذا

من الآخر واستدل على بطلان القولين باجتماع الضدين وبان الذات لا تتركب
من الاعراض وليس بشيء لان اجتماع الضدين ان يحل كل منهما محل الآخر وظاهر
ان اصالة كل منهما للآخر لا تستلزم الاجتماع في المحل وقوله الذات لا تتركب
من الاعراض مع ان فيه مناقشة كما ذهب اليه طائفة الجواب عنه ان الحروف
كيفيات عارضة للصوت وهي فهي من الاعراض بلا خلاف والحركة والسكون
من اوصافها قال في الموافق معنى كون الحرف متحركا ان كان حرف من
حروف المد بعد والاظهر انها متولدة من اشباع الحركة ولذلك لا يقع في ابتداء الكلام
عند من يجوز الابتداء بالساكن قال خلافا للازدي في ابداله في الاحوال الثلث
اول اللازد بفتح الهمزة وسكون الزاء المعجمة ثلاث قبائل من عرب اليمن
ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة قال الجوهري وبالسين افصح من الزاي
قال ولربيعة في حذفه مطلقا في الاحوال الثلث اول ربيعة قبيلة عظيمة من
نزار بن معد بن عدنان جد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلافا لطي
اول قبيلة عن عرب اليمن اولاد طي بن ازد بن كهلان منهم حاتم المشهور
والنسبة اليه الطائي على خلاف القياس قال ابدال الف الروي نونا لغة منهم
اول وفي صاح فانه الالف بعد الروي نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل
والعتابن قال وقد حكينا نظيره في الادغام ذكره في كاف بخرتك كفرة فان
اخفا النون قبل الكاف اغنى عن الادغام قال وفائدة التعليلين تظهر
في لا اله الا الله الخمرة وانسانية وعليه الحفص فان من علل بالثقل من
من ثقيل الى مثله لا يجوز هما لان ها الله مضمومة الخمرة وكذا انسانية وعليه
لحفص بخلاف من قال الاستغنا بما قبله لان ما قبل الها مكسور فلا دلالة
على الضم قال ولغيره لها واخف اول اراد ان الضم في العبارة اثقل

من الكسرة

من الكسرة فالمختار الاكتفا بالاشمام فيه وترك الروم لانه يودي الى زيادة التثقيل
بخلاف الكسر فانه اخف الاشمام فيه فلا بد من الاشارة اليه بالروم قال
مظهره صفة مشبهة مقدرة قال فره بفتح الفا والرا وها، الساكنة قال والناشر
تقديرا اي في الاسم ان كان الاعراب فيه تقديريا نحو موسى وعيسى او معربا بالحروف
نحو يغزو ويرمي قال في سالم جمع المراة اي المراة اسقط همزة في الوقف
بعد نقل حركته كما بحث في وقف حمزة وجمع السالم منه المرات باب الوقف
على مرسوم الخط قال ولو لا خصوصه لكان تقديمه اولى وذلك ان ملاحظة
حرف الموقوف عليه مقدمة على كيفية الوقف عليه والمراد بخصوصه ان البحث
في هذا الباب عن بعض الكلمات قال اي اثر الكتابة في اللفظ اراد ان اللفظ
يوقف على اي وجه كتب ومحصله ان الوجود في اللفظ تابع لوجود الكتابة قال
والخط يراد فيها اي الكتابة والرسم قال اربعة متفقة وثلثة مختلفة بفتح الفا
فيها مصحف مكة شرفها الله واليمن اي اربعة مصاحف لا خلاف فيها وثلثة
مختلف فيها مصحف مكة شرفها الله واليمن والبحرين والمتفق عليه مصحف
المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام والشام وكوفة والبصرة هذا
ما عدا المدني الخاص الذي مثل عثمان رضي الله عنه وجرى دمه عليه فالمجموع ثمانية
واذا اطلق الامام فالمراد به مصحف عثمان واذا اطلق المدني برا لا آخر قال
ثم الوقف قد قسم اقساما فالاولى وهو الذي لم يتعلق بما بعده لا لفظا ولا
معنى سمام الاتم وهذا لم يوجد في كلام احد بل هذا سوا التام قال وهذان
بمعزل عن الباب اي كونه تاما او غير تام حسنا او قبيحا فان ذلك راجع الى
المعنى واما الكلام في كيفية اللفظ والخارج واختياري بالبا الموحدة وهو الذي
اشار اليه بالابتلا، قال او لما تركب منها اي من الداخل والخارج وذلك

باب الوقف
على مرسوم الخط

بان يضطرب لانقطاع نفسه ويقصد الاختبار ايضا فتعرض وفي بعضها بعضها بتقديم
الفاء والاول اظهر فالاول لا حجر فيه لانه يفعله اضطرارا قال والثالث
وهو المركب معلوم من الثاني وهو المقصود من الباب اي الثاني الاختباري
المشار اليه بوقف الابتلاء والاول اظهر ومن ثم اعتبر اتصال ما قال وغلب
استعماله في المكروه اقول فيه نظر لانه يوهم انه هناك كذلك وليس كذلك
قال وحر منقوص ومقصور قال اراد فيه لغتين على وزن سر وحرا على
وزن فتى وفيه لغة اخرى سبقت في اول الكتاب حرى على وزن ولى وشبهه
بقوله كحرى قال او ذا مسدا اي ان يفصلا لانه في تاويل المصدر قال وقولنا
لا يكونه همزة خرج نحو ما ننسا واو ابنائي ذي القربى قال فالوقف فيهما بالواو والياء
ليس على اعتبار البدل على طريقة الصرف بل لاتباع الرسم قال وخص الاتباع
بوقف الاختبار بالياء الموحدة لان الاختباري بالنسا العوفانية والاختبار
المتوافق كذلك بالياء الموحدة قال واذا اختلفا فيهما بالياء الموحدة اقول واختلفا
فيهما غلب القرا الرسم على الاصل وفا بالشرط اراد ان الوقف الاختباري
والاختباري ان اتفق الرسم والاصل فيهما فذلك ظاهر وان اختلفا
فالاخذ بالشرط لرسم وفا بالشرط القران وهو موافقة الرسم كما تقدم في
اول الشرح فان القران يتوقف على ثلث شرائط التواتر وموافقة العربية
ولو بوجه والرسم ولو تقديرا قال ولم يجد للاثبات نصا في اتباع الرسم ولا
الاصل الضمير في يجد الناظم والداني والاثبات ابن كثير وابن عامر قال
لان غالبه في الوقف الناقصة اعتدادا عن عدم النص فان المخالف للاصل
قليل مع كون الاخذ به لازما وفا بالشرط قال وقالت اليهود وقالت النصارى
اقول اراد انه اذا وقف عليهما لا يبتدأ بقوله عزير ابن الله او عيسى ابن الله بل

يعود

يعود الى اول الكلام لابهام اللفظ وكذا من افكهم ليقولون اذا وقف على ليقولون
لا يقول ولد الله بل يعود الى الاول قال خلافا في المتقدم اقول اراد ما تقدم من قوله
وقالت اليهود الى آخر ما ذكر فان بعضهم حرم الوقف فيه قال والاصل الذي
قرره اطرد في مواضع فاضرب عنها الاصل المقرر ما اشار اليه الناظم بقوله
عنوا باتباع الخط واحترازا انه انما اطرد فيه الاصل لم يذكره في هذا الكتاب بل ذكره
في الرابية قال والذي وقع الخلاف فيه مذكور ههنا لان هذا الكتاب موضوع
لما اختلف واليه اشار بقوله وما اختلفوا فيه وان يفصلا قال وهذه نبذة
من المتفق يستعان بها اقول ذكر من المتفق شيا كثيرا يستعين به من ليس
له علم بالرسم واما الذي له علم بذلك فهو مستغن قال الا يا عبادي الذين
اسرفوا ويا عبادي امنوا اتقوا ويا عبادي لا خوف نخلف الاول في الزمر
والثاني في العنكبوت والثالث في الزخرف وفيه نخلف لثبوت الياء فيه
في بعض المصاحف دون بعض ثابتة في مصاحف المدينة دون غيرها وويا
عبادي امنوا اتقوا في الزمر فان العنكبوت تقدم ان باءه ثابتة فليقدر
ذلك للكل بحذف الحالين اي الوصل والوقف قال الا ما خص ابن كثير
في الرعد وينادي للمنادي الذي في الرعد المتعال وآل وواف وهاد
وباق وينادي المنادي في سورة ق قال قلت مخالفة الاصل مغتفر
للدلالة عليها جواب عن قول مكي الوقف على بعض الحق متعذر وذلك ان
رسمه بحذف الياء فان اعتبر الرسم خولف الاصل لانه يقتضي ان يوقف
بالياء وان روعي الاصل فات الرسم لاقتضائه بسكون الضاد ومحصل
الجواب ان كثرة الضاد دالة على حذف الياء ولو اعتبر الاصل فات الرسم
بالكلية مع انه اصل واجب الرعاية وباقي تعليل الحذف في الكلمة الذي ذكره

هناك التخفيف والاجتزاء بالكسرة قال وتثبت الياء في اللفظ فيما سوى ذلك فان
قوله تعالى المتعال فتشر عبادي التلاق والتنادفانها محذوفة الياء باتفاق
المصاحف قال وعلى الخامس فمن ثبت عنده الحرف والصواب عدم
حذف في نسوالله وهو الذي عبر عنه بالخامس قاله ابو عمرو في المقنع ومنعه الناظم
في الرائية قال ولم ينقل فيه خلافا قال واشد الفراء اه سم الحتف
الى بقسم بالله الشاهد في المضمومة فان اصله هو حذف منه الواو لدلالة ضمة
الهاء عليه قال ومن قال جزم يجو بالعطف على يحتم رده قوله تعالى ليحق
الحق لانه مرفوع فلو كان يجو مجزوما لكان الذي عطف عليه مثله قال
واما هاؤم اقرؤوا صالح المؤمنين فيه فان هاؤم خطاب للجمع بدليل
اقرؤوا وايضا ذكره النحاة ان مفرده ها وايضا ليس من اوزان المفرد
واما صالح فقد ذكر صاحب الكشاف فيه وجهين ان يكون مفردا وان
يكون جمعا حذف واوه قال لما سلم الالف من الثقيلين سلم من حذف
التخفيف اقول اراد ان الالف لما لم يدخل الثقيلان الضم والكسر لم يقع
حذف في الرسم من تلك الجهة بل حذفه يكون اما لاحتمال القراءتين كما في
معاذ بره ويقال تلون او ليقع الرسم على القراءتين صريحا او لمعنى اخر كما هو
مذكور في علم الرسم واعترضت زيادته كما ياتي اي في سرف بحروف كما في سورة
قد افلح في لله في الاخرين بزيادة الالف طرفا مما المتلا فيان اي اخر الالف وول
واول الثاني قال وان حصل ادغام حرف المدغم اي في الكتابة فيتصل
سابقه تحققا او تقديرا اراد ان المدغم اذا حذف فيتصل ما قبله بالمدغم
فيه اما اتصالا تحققا كما في مدوشد واما تقديرا كما في من يرتد في العقود فانه
في المدني والشامي فالقاري يقرأ بالادغام اتصال بالمدغم فيه في قراءته



تقديري قال اما بكسر الهمزة موصول اي في القرآن الا امانرسلك في سورة الرعد
فانه جاء على الاصل مفصولا فالوقف في المفصول على ان وفي الموصول على ما
قال واما موصول بفتح الهمزة والاموصول الا في عشرة كما عدها قال وبالانبيا
ان لا اله الا انت موصول في بعض المصاحف فالموصول على الاصل والموصول
قصد فيه تقوية احد الطرفين بالآخر ولئلا يوهم الانفصال الكف عن العمل
قياسا على ما في الكافة التي قال موصول بالكهف والقيامة موصول في غيرهما
الفصل هو الاصل والوصل ليتحد لفظا كما تحدا دهما عملا لئلا يظن توافقهما
والاكثر بال عمران الذي وقع في المقنع لابي عمرو وراية الناظم عدم الخلاف في وصل
لكيلا في الاربعة ونقل الشارح في شرح الرائية عن الجهني ان بعض العلماء قطع
في آل قال وقد تقدم في نظائره وجه الفصل والوصل قال وذلك في القصص
مختلف فيه اراد قوله فان لم يستجيبوا لك وفيه نظر فان ابا عمرو لم يذكر فيه
خلافا وكذا الناظم فانه بعد ما ذكر في سورة هود قال واقطع سواه وعليه
اعتمد الشارح هناك الفصل هو الاصل كما تقدم والوصل لاتحادهما
في عمل الجزم فيما فعلن في النقصهن من معروف هذا هو الثاني في البقرة والاول
بالمعروف بالباء بدل من موصول قال ونعما مختلف وكذا مثلا ما هذه الالف ظ
ليست مذكورة في الرائية لكن في باب حيث ما عن ابن الانباري ان نعما موصولة
في جميع المصاحف ثم نقل عنه انه لو قطع لم يكن خطا ولم ير مثلا ما ورب ما ليس
لكن في ماذا لان وصله محال لانه ذكر في شرح قول الناظم وما لدى الفرقان
ان الالف لا يمكن اتصال حرف وان حمل قوله ما ذا مختلف انه يجوز الوقف
على ما ذا فلا فائدة فيه لان كل مقطوع كذلك ما ذا قال او وزنوهم اراد ان كالوهم
او وزنوهم ان كان ضمير رفعا اي لفظهم في الموضعين قلت ذكره صاحب

النشر ايضا وهذا وان كان محتملا لفظا بان يكون هم مبتدا، تقدم خبره اوتاكيدا
للضمير المستتر لان للمعنى لبا بعده قال صاحب الكشاف الضمير منصوب
ولا يصح ان يكون مرفوعا لان المعنى ان المتقين اذا اخذوا استوفوا واذا اعطوا
الناس اخسروهم ولو جعلته مرفوعا انقلب المعنى قال وهو الاكثر لعدم الالف
اى لو كان الضمير مرفوعا لكان بعد واو الجمع الف قال وكل كلمة على حرف واحد
منفصلة نحو بر سوله وكلمة ربه الا ما خص الاول اراد مثل ف امر امن وقى يقى
ور امر امن راى ولى امر من ولى كما تقدم فى اول الكتاب وعند صراط والطراط
ل فتبدلا قال فان قلت فهولا ويا بن ام لابن ام متصل واجر المد للمنفصل
فيها يجيز الوقف على الاولى الاول اراد ان رسم سولا وسيوم هكذا فى كل المصاحف
لابن ام الذى فى الاعراف وقد سلف فى باب مد المنفصل ان الفا ما فى هو
لا بد للهم بعد ويا ابن م اذا لحان يا وه مفصولا فى موضع فالآخر فى حكم ينبغى
يجوز الوقف على ما ويا ويحصل الجواب ان الوقف صحيح لان الاتصال
المانع هو الذى لقصد لا العارض للتخفيف وانما لم لقصد الاتصال لان ها
قام مقام ابنه ويا قايم مقام ادعوك فلا حاجة الى تقويتهما بالاتصال
ثم اعترض بان العمل لفظه يتصل به الضمير اتصالا بالقصد فنا به اولى
واجاب بالفرق بان الفعل لم يتضمن الى شى بل الضمير اتضم اليه وهنا بالعكس
فلا تباس قال واختيارى استفسار المسول السائل عن غرضه محصل
كلامه ان السائل عن كيفية وقف الابتدا ان كان غرضه معرفة الرسم
فالامر كما تقدم من الوقف على كل واحد من المنفصلين واخر المتصل وان
اراد معرفة اصل ما تركب منه فيقف على كل واحد من المتصلين اذا لم يقف
ايضا ولما توجه عليه ان ترك الرسم لا يجوز اجاب بانه لا يلزم ترك الرسم



فى المنفصلين اذا لم يقف على الاولى وتحقيقه ان الوقف من باب التجويد لا يرى انه متقدم
من كلام الشارح انه لو قرا جميع القران بلا وقف لا يلزم منه محذور قال وانما
بسطنا فى هذا لكونه اكثر كتب الخلاف منه اول اراد ان يكتب الخلاف ما ذكر
فيها خلاف القرا كان طيبة والنشر وليس فى الرسوم هذا الحصر جواب سوال كانه
قيل ما ذكره مذكور فى كتب الرسم اجاب بانه وان كان كذلك الا انه ليس
فيها الضبط وناقل القرآت محتاج اليه والامر كذلك شكر الله سعيه وجمعنا معه
وجمعنا معه فى دار كرامته بمنه وكرمه قال ثم ذكر شرع فى ذكر حجوى اى الذى
ذكره اول الباب بقوله حران يفصلا اول اى بمكانها الاحسن عليها
لان الوقف على الحرف لا على مكانه كما ذكره صرح به فى قوله وقف حمزة
عند عليها قال من هنا الى آخر الباب يجرى مجرى التخصيص فيه نظر لانه لم يتقدم
شئ يشبه العام حتى يخرج منه بل هذا بيان لما اختلفوا فيه وتفصيل
لذلك المحمل يجرى مجرى المخصصة يدفع الرط قال وابن عامر وعاصم وحمزة
عليها اى لها موافقة لاصولهم وذلك لموافقة صريح الرسم ويجوز الوقف
بالتا مطلقا فى الكلام اى فى غير القران كيف وقعت لكل احد قال
وابدلت تا فى الوصل لانها احمل للحركات لشدتها كما احمل بالجاء المهملة وقوله
كما ابدلت الهاء فى ما، همزه لخفا الهاء وشدة الهمزة فان قلت التا من الحروف
المهموسة قلت التا فى انما هو بين المجهورة والمهموسة وسياتى فى بحث الحروف
ان من الحروف ما له عشر صفات واكثر لكن لا يجتمع فيها الصفات المتباينة
كالاطباق والاستعلا والشدة والرخاوة قال واختلف ان الذين
ان الذين حقت عليهم كلمة ربك فى المصاحف العراقية بالهاء وفى الشامية
والجارية بالتا وهذا هو التا فى يونس الذى اشار اليه فى الرابية وفى التا فى

يونس تا بالعراق يرى قال ومن ثم اعتبر فيه اتصال اقول اراد ان من اصله في
تاء التانيث الهاء المكتوبة فالوجه عنده فيما كتب تا ظاهر عنده واما المكتوبة تا
فالوجه فيه عنده اعتبار الوصل دون الوقف وابده الشارح بان الواقع من
المرسومة تا في القران الكريم لا يخلو عن نوع اتصال بما بعد تا اما بالاضافة او الصفة
او قيد آخر قال وجه الوقف بالهاء في المرسومة بالتا جمع الاصلين اقول اراد انه
اعتبر في الوقف اصل تا التانيث وسوان يكون تا لانا وفي الوصل اعتبر الرسم
قال وحقت كلمة ربك على الذين كفروا بغافر والية اشار في الرايية بقوله كغافر
كلمات تخلف فيه ومن اراد ان يكون ناجيا عن الخطا في الوقف على المرسوم
ورعاية الرسم الذي سو احد شروط القران اقول فالذي يجب عليه حتما لازما
ان يكون حافظا رايية الناظم او المقنع للداني والا لا يمكن ان يكون ياتي
بالقران للمنزل اللهم الا ان يكون حيث لا اخذ من الشيخ ضبط الكل فهذا في
غاية البعد قال ومع ذات بهجة اخرى للاخر بفتح الهاء اي مرضات
ولات عطف على احد الطرفين اي على الاولى وسو اللات او على الطرف الاخر
وهو ذات بهجة قال باشره عند اسقاط الى اقول اراد ان اتصال الضمير
بنزع الخافض اي ما دالية قال والتر فيل زيادة سبب خفيف هذا زيادة فائدة
لا تعلق له بشرح البيت قال هن وبا بت مرسومة بالتا مخصصة من عموم قوله
فبالهاء قف حقا رضي اقول اراد ان المذكورات في هذا البيت والبيت الذي بعده
وسو قوله وقف بابت بالهاء كلها مرسومة بالتا وقد تقدم اذا كتبت بالتا ما
مؤنث فبالهاء قف حقا رضي ترك فيها ابو عمرو وابن كثير اصلها الا في بهان
في رواية البزي فهذه مخصصة من ذلك العموم اراد ان اصله في تاء التانيث الهاء
كما اختار ثعلب قال وقفه في المرسومة ها ظا واما وجه ما الكسائي على اصله

الثاني

التاني في ها التانيث تقدم الخلاف بين سيبويه وثعلب في ها التانيث فاختار
ثعلب وطائفة ان الاصل فيه الهاء وهذا الذي اشار اليه باصله التاني لكن لو قال
الاصل التاني بالالف كما قال في ائتفال ابن كثير وابي عمرو من الاصل التاني الى الاول
لكان احسن لان ذلك الاصل ليس مخصوصا بالكسائي قال وذات
اصله ذو بية فلم يونث على لفظ مذكره ولم يجز عليه على طريقة صاربة بل اختص لوزن
على حدة فاشبه بنيا من حيث انه لم يجر على مذكره بخلاف انبة فانه جار على مذكره
وسوابن قال وخص موضع النمل جمعا اقول اراد ان ذات بهجة في سورة
النمل جمعا بين اللغتين وفي شرح سيبويه جواز الامرين اراد جواز كتابتها
تا طويلة وقصيرة قال وقيل كالاسمية اي تا قصيرة كما في صاربة قال وقيل كما
الفعلية اي تا طويلة قال ايجابي مع الفرع اقول لان لحوق التا بالحرف فرع لحوقها بالفعل
لان لحوق التا بالحرف لتانيث الكلمة ولحوقها بالفعل للدلالة على تانيث الفعل
قال وحركت في لات للساكن وفي الباقي فرقا بينهما جواب سوال وسوان لحوق التا
بالحرف للفعل فهلا كانت ساكنة كالفعل اجاب في لات لالتقاء الساكنين وفي
ربت للفرق بينهما وبين الفعلية قال فغلبا وفي بعض النسخ فغلب هذا فعلى
الاول معناه ان الاصل والفرع غلبا على التا القصيرة وعلى الثاني معناه
غلب هذا اي الحاق الفرع بالاصل وعلى الاول هذا فصل خطاب قال ولظهور
حملها على ليس في العمل قال عطف على قوله بجامع الفرع بحسب المعنى دليل
اخر على اولوية اولية التا وعليه المصاحف السبعة احترازا عن التا من وسو
الامام مصحف عثمان الخاص به فائدة ان ابا عبيد نقل عنه ما يخالف السبعة
كما قال قال الناظم والخلل فيه اعظم النكر اقاله في الرايية قال يحتمل ان جملة
لات وصلت بحين جواب عن نقل ابي عبيد انه في الامام التا موصولة بحين فلا

فلا دليل له في دخول التاء لاحتمال اتصال تا ولات بما بعده قال واخت ليس
لا ولات جواز قوله لات لا وجه له لان المشبه بليس لا دون لات قال فعلى ثبوت
الرواية الشذوذ على اصطلاح النحاة فيه نظر لانه تقدم من كلام الشارح انه بعد
ثبوت الرواية له وجه ظاهر في العربية فلا يحكم بشذوذه عند النحاة وايضا الشذوذ
عند اهل العربية ما يكون على خلاف الظاهر القياس لا على اقل اللغتين الاثرى
انهم اتفقوا على شذوذ دابي يابى مع انه متفق عليه ليس فيه وجهان وكذا قوله
على عدمها اى عدم الرواية عند القراء يجب ان يقيد عدم الرواية بالتواتر والا فالشاذ لا بد
وان يكون مرويا عندهم قال وسوريا اى اصله سيهية على وزن زلزلة وشوشاة
بشين معجمة الناقة السريعة هذا الذى ذكره مخالف لما ذكر الجوهرى فانه قال
اصله سيه وجعل الالف والتاء زائدتين فعلى هذا اللوجه لقوله وانقلاب يائه نحو
الهما لان الالف زائدة تتلو عن الحقش وعلى ما ذكره انما قوى وقد لها انقلاب
الياء الفا لان التاء في الفعل لا يكون بعد الالف قال ووقفه على التانية بالها
فقط منبهة على انها جريا مجرى خمسة عشرة الضمير للنبرى وهذا وجه نقل عنه مكى فانتبه
الشارح الى توجيه ذلك الوجه قال واما في طريق الناظم الاول والثانى سواء قال
وقال الكسائى من فتح وقف بالها قلت هذا عكس ما قاله الجوهرى لكن قول
الشارح انسب بالقواعد لان المكسورة تشبه تاء مسلمات اوتاء جمع كما تقلب
عن الاخفش قال او خبر متعلق بالياء بلا تنوين ومضاف الى الجار والمجرور وسيأتى
له فتح الثانى الوصل في اول سورة يوسف قال وعلمت الهاء في المرموز من عطفها
على الها لامن اللفظ والثانية للتاء للموقوف عليها والجمع بين الضميرين المتوافقين
في الرتبة في الاتصال لغة ضعيفة كقولهم زيد عمرو الجبة اعطاه ومنه قول بعض
العرب يصف قوما هم احسن الناس وجوها وانضرهموها ورد الشارح بهذا الكلام





على الفاسى فانه قال لو اخذ الها لابن عامر وابن كثير من اللفظ وجه الرد ان الوزن يستقيم
بالهاء والتاء والناظم حيث قال وبالفظ استغنى عن القيد ان جلا اى كشف عن المراد
ومع استقامة الوزن بالتاء والهاء لا كشف وفيه نظر لان الكتابة بالهاء تدفع ذلك
الوهم قال ومن ثم لم يجامعها وان جامعت بدلها للمغايرة اقول اراد ان التاء
في يابت لما كانت عوضا عن الياء لا يمكن اجتماعها والا لبطل معنى العوضية لكن
يجامع بدل الياء وهو الالف في يابا وفيه نظر لان التاء والالف معا زيدتا عوضا
قال الرضى يابا فيه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتى بالياء فانه لا يجوز لاجتماع
العوض والمعوض قال قلت الفرق اتحاد التاء يابت وتركب يا عباد وقول
ابن الانبارى بالفرق فان الكسرة في يابت على التاء وهى عوض عن الياء بخلاف
عبادى فالياء المكسورة مطرفة بخلاف الدال والتحقيق ان التاء لما كانت
عوضا عن الياء وفي الياء وجهان الفتح والكسر سواء فكذا في التاء قال ذا دا كوجهين
لانه لو اقتصر على احدهما لفهم ان الباقين بالتاء مكان النون كما تقر اقول اراد ما
تقرر في بحث الاضداد من الاكتفاء بالضد وبين النون والنون والياء تضاد عند
الناظم لقوله واخيف بين النون والياء فلو قال بالياء حصلا ولم يذكر النون لظن
ان الياء محذوفة كما ثبت بالياء والنون قال وقد تعين الاولى اقول هذا سوء التنبيه
الثانى ولا تعلق له بالوقف قال وسوء الابتداء بالباقى الضمير عائدا الى المصدر تعين
اقول اراد ان كما اى مركب من كاف التشبيه واى فصارت الكلمات الكلمتان
كلمة واحدة فلا يجوز الابتداء بها قال في شرح الرائية انما كتب التنوين نونا
لانه بعد التركيب صار مثل نون حسن قال ووجه ابى عمرو التنبيه على حال التنوين
قبل التركيب بالياء اقول اى وجه ابى عمرو الوقف فان الوقف على اى قبل التركيب
بإسكان الياء قال وجح خبره والجملة خبر الاول اقول اراد جح خبر الوقف المقدر تقديره

ماله الوقف فيه على ما حج غلب على الوقف على اللام قال وعلى اللام المفهوم من قوله ومال
اقول اراد ان قطع الناظم اللام عما بعده يدل على انه مقابل ما ولا يلزم من فصلها عما بعدها
وصلها بما قبلها كما توهم قلت لم اقف على المتوهم من هو ورد الشارح حسن لان الغرض
من فصلها عما بعدها الدلالة على كونها كلمة مستقلة فلو اتصلت بما قبلها فات ذلك الغرض
وهنا بحث وسوان الشارح ذكر بعد هذا في شرح قوله وابا بابا ما شفى ان اللام لا يجوز
اتصال حرف بها فكانه بنى الكلام هنا على التقدير اى ولو صح لم يجز لاخلاله بالغرض قال
والمواضع التي وصلت ما فيها عكس هذه اقول اراد ان اللام انما توصل بما بعدها لانها
عاملة فيه واما النقطة ما انما تتصل بما قبلها كما في اينما لانه صار جزا لما قبله من ادوات الشرط
ومن قطعه نظر الى اصله قال وتحرير العبارة منع ابو عمرو الوقف على اللام واجازه الباقون
فلهم ثلثة وله اثنان اقول اراد ان ابا عمرو له الوقف عليها وعلى ما قبلها ولسائر القرا
ثلثة هذان والوقف على اللام قال وخالف اصله لمجيئه على الاصل المرفوض اقول
اراد انه ممن عنوا باتباع الخط وانما عدل عنه هنا لانه وقع على الاصل المهجور وسوكتابة
حرف واحد منقرا قال ومن ثم حسن او قل وابطا اقول اشار الى معنى رتلا
فان ترتيل الانسان حسنها وترتيل القراة الثاني والتودة فيها ومن لوازمها القلة والحسن
قال واعاده دون الثالث للمخالفة والموافقة اقول اراد ان الاولى معروفة بيا والثاني
محذوف عنه فلا بد من ذكره واما الثالث فهو موافق للثاني في عدم يا فلا يحتاج الى ذكره
قال هذه من مسائل الحذف المسئلة الاولى كانت في ها التنبيه والثانية في الوصل
والثالثة في الفصل وهذه في الحذف قال موثقة وعدم سماعنا لا يدل على عدمه
تفسير اضيلا بمثبتها خبرة عن ضميرها في بكسر الجيم وبا موحدة نقله ابو شامة عن السخاوي
وذكر انه كشف كتب اللغة ولم يظفر بهذه اللغة فرد عليه الشارح بان عدم وجدانك لا يدل
على العدم قال وليس المعنى مخلصا لان رسمها بلا الف لا يدل على لغة الضم هذا رد كلام

السخاوي

السخاوي من وجه اخر وهو لانه شبهه بالجرة في النحيين لانه يدل على لغة الضم ولا دلالة في
حذف الالف على ذلك لجواز ان يكون الرسم بلا الف باعتبار الوصل فانه الالف فيه
ساقطة لالتقاء الساكنين قال فلو نصب المرسوم لخلص هذا المعنى وذلك بان يكون
فاعل اخيلا ضمير الضم فانه يدل حينئذ على الرسم لان الالف لا يمكن وقوعه بعد الضم قال
واقتصر عليها جواب سؤال اى لما كان الغرض التنبيه على لغة الضم فلم كان في ثلثة مواضع
لا اقل ولا اكثر اجاب بان في الثلثة تمام الغرض لاشتماله على اثبات حرف النداء وحذفه
والواحد والمثنى والجمع قال وجه مخالفة ابي عمرو والكسائي اصلهما وسواتباع الرسم
معارضة اصل آخر وليس فيه مخالفة الرسم لما تقدم من ان الوقف من احكام التجويز
فلو قرا جميع القرآن من غير وقف لم يكن فيه مخالفة الرسم قال او حمل على المفرد لنظر فيها
نحو انه وله ومنه قال المراد من اللفظ اللفظ بالها اقول اراد ان الواقع في النظم ها
ساكنة وليس السكون قيد الجواز الروم والاشمام قال قال الخليل هذا قول قوم
تنبهوا وسهوا اقول معناه ان هذه الكلمات كلمة يقولها المتقدم الذي تنبه بعد ما فانه
الامر ونبه به كل من سمعه قال ويكان من يكن له نشب يجيب اقول نشب بفتح النون
وفتح الشين المعجمة المال اقول واراد به ههنا الولد النجيب كقوله عليه السلام كانك
بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل اقول استدل به على تجرد الكاف عن التشبيه فان القائل
شبه الحالة الراهنة بالواقعة في التيقن والمعاينة ومحصل كلاميهما واحد وسوعلم
واليقين بالجادة قال وفتحي ان الاضمار العلم خلافا للفرا اقول مخالفة الفرا انما
هي في تقدير العلم قال الشارح في شرح الرائية قال الفراء ويك تحقيف ويكان
قال ونشا من التركيب مع ندمنا اقول اشار الى مراد القائلين ويكانه لا يفلح الكافرون
ونظائره قال ومعنى الرمز الاشارة الى عدم تحمه اى اجبر هذا اقول اراد ان حللا
من التحليل ضد التحريم فالضمير فيه اما لويك الذي وقف فيه ابو عمرو او ما يقرا غيره كقراة

الكسائي وي وقراءة غيره ويكانه والبه اشار بقوله او ذاك اي كما جاز قراءة ابي عمرو
وجاز غيرها او كما جاز لابي عمرو ويك جاز له ويكانه قال على المعنيين اي سواء كان اصله وي
اوويك قال واختياري الوقف على الآخر للعموم اي لاتفاق الكل عليه قال وبابا ما وبواد
على حد قوله طرفه وقف بها ابكي اقول اراد ان الوقف تارة يستعمل مع الياء كما في هذا البيت
وتارة بعلى كما في قوله الآخر وقف على دار وطرفه بفتح الطاء والراء والفاء من شعر للحاهلية
قال وثلاصفته اي آخر بالنصب لان في ثلاضمير امسنا وآخر مفعوله اي تبع نورا
آخر كما في الآية الكريمة نور على نور قال وهذا موضعها اقول رد على ابي شامة فانه قال
موضع هذه صورتها كما ذكرها بهادي العمى وينادي المنادي في سورها فرده بان ذلك
فعله تبعا للتبيير قال وقوله الكسائي وايا بابا ما شئتي وسواها بما وبواد النمل بالياء
رشد ليس موارده ان يرد شاعران على معنى مع اكثر اللفظ او كلمة من
غير ان يعلم المتأخر مقالة المتقدمة قال الشارح ليس منه لان الكسائي عالم بقول الناظم
وقوله وقوفا بها صحبي او بيت لامرئ القيس واورده غيره الا في القافية فانه يقول لا
تهلك بيني ونحل وغيره بقول وتجلد هذا الطرفة تقدمة قال كما في مهما اصله ما ما قال
ولا تضمنها فهو مصادرة التضمين ان يأتي في نظم شعر غيره او شعر نفسه فان كان
شعر الغير غير مشهور يجب ان ينبه عليه ليعلم واما اذا كان مشهورا فلا يجب
فاذا تقرر هذا علم ان منعه التضمين لا وجه له قال او على حد مهما كرر للتاكيد اقول
اراد ان ايا ما اصله ايا ايا والبه بقوله ثم غاير اللفظين قال ومنه والذين من قبلكم
بفتحتين الاولى فتحة الميم والاخرى فتحة الياء قال صاحب الكشاف هي قراءة زيد بن
على قوله وقول الشاعر من النفر الذين فان اللاء بمعنى الذين وخلعه الباء به
مفعول فعوامدهم بفرط الكرم قال وعطف في قوله حيث من طلل اقول
اراد عطف قوله واقفر على اقوى وسوى بمعناه فان عطف اللفظ على ما هو في معناه

جائز

جائز باعتبار النظائر اعتبارا هذا واما قوله في البيت الثاني ارض بها هند وهند فليس
من عطف الشيء على نفسه بل من عطف الجملة على مثلها كما في قولك جاءني زيد وزيد خير اصحابنا
قال يحتمل ان يكون موصولا على حداي ما الاجلين اقول اراد جواز اعتباريا لا نزاع
معه وان اراد احتمال ان يكون في نفس الامر كذلك ففي غاية البعد لاطباقهم على فصله
قال ابو شامة من وقف على ما وجهه ان الالف لما امتنع عن قبول الاتصال اجروا
هذا مجرى ما اتصل فيه الحاق الفرد بالاغلب وهذا موجه حسن قال وهي صورة الرسم
وفي بعضها هو قال والمراد التنوين الذي به تمام الكلمة قال وجه ايا ما تغليب الصلة لكثرتها
اقول اراد ان اتصال المزيدة في اكثر المواضع فهو الذي نقلنا عن ابي شامة وان
اراد كثرتها في نفس الامر بلا ملاحظة الاتصال لا يجري شيئا لان اجراءها مجرى الصلة
انما يتم ويتوجه بكثرة المتصلة لا بوجود المزيدة مطلقا قال وهو جائز على التقديرين
اي سواء كان تكرارا الآن او صلة فان الوقف عليه جائز اما اذا كان تكرارا فان
ما عاين اي وان كان صلة فالوجه ما اشرنا اليه ولخصناه من كلام ابي شامة
قال وليست هذه من صورة التخصيص اقول التخصيص في هذا الباب ان يترك الرسم
وليس الامر كذلك فان كل واحد يدعي اتباع الرسم اما على ابا فظاهر واما على ما فلانه
ملحق بالموصول كما تقدم قال بل من الاختلاف في كيفية الرسم اقول فيه تسامح اي كيفية
الوقف على المرسوم لان الرسم هنا لا اختلاف فيه قال ولم يرسم على لفظ الوصل
اقول اراد ان يا وادي النمل تسقط في الوصل لالتقاء الساكنين فلم ترسم باعتبار الحالة
لذلك قال وجه مخالفة الكسائي اصله اقول اصل الكسائي اتباع الرسم وانما خالف
اصله ظاهرا لان عدم رسمه لالتقاء الساكنين لا اكتفاء بالكتابة والتقاء الساكنين
امر عارض ولما ورد عليه جابوا الصخر بالواد فان يا ه لم ترسم ايضا ولا التقاء الساكنين
فيه فلم يثبت اليا فيه اجاب بان ذلك فاصلة فلو اثبت اليا اختلت الفاصلة

ولما توجه عليه الواو المقدس فانه ليس فاصلة ومع ذلك لم يقف فيه بالياء اجاب بان الغرض
التنبيه على ان المحذوف للالتقاء الساكنين كالمذكور اكتفى بصورة واحدة قال وان عطفت
بالوصل اقول اى يلحق به الالف السكت وان ادخل على حرف الجر عاطف وانما ذكره لئلا
يتوهم ان يدخل العاطف بكسر الحروف فلا يحتاج الى الحاق الها قال فان قلت
من اين يفهم للباقين حذف الها قال اراد ان ههنا احتمالا آخر وهو اتصالها بما قبلها
وفصلها عنه فلم لا يجوز ان يكون الناظم اشار الى الوصل للبزى وللباقين الفصل
قال ويترجح بالباقى اى هذا الاحتمال اقول واراد بالباقى البيت الذى قبله وهو قوله
وابا بابا ما شفى وانما يترجح به لان الكلام فى الوصل والفصل قال قلت تعين اثبات
الها اراد ان الها ذلك الاحتمال ساقط لان حروف المد الداخلة على ما منها ما هو حرف
واحد كما فى لم ويم فلا يمكن فيه الانفصال فلم يصلح محلا للخلاف قال ولو كانت
اولى لتحقق نظيرها اقول اراد انهم لما اراد وا الفرق بين ما للوصول والاستفهامية
بحذف الالف بعد دخول حرف الجر اختاروا للحذف الاستفهامية لانها منطرفة
بخلاف الموصولة فان تمامها بالصلة فالالف فيها متوسطة فالحذف وسائر
بالاطراحى قال المحضة احترازا عن حالة الروم لنقصان الحركة فيه قال
وجير الذهاب المكانة اى التمكن فانه الاصل فى الاسماء قال ويلتزم الباقى على حرف
واحد نحو ره وقه اقول اى فى حالة الوقف اى لم تتصل عما قبله قال لمشلنا
اقول اى الكلمات المذكورة فى هذا البيت والمعنى ان لم تتصل لزم الها وان
اتصل جرى فيه الوجهان كالمذكورات قال ولم نرسم ههنا على الوصل اقول
اراد ان هذه الكلمات مرسومة بلا مراعاة لحالة الوصل وفى قوله تعالى لم
ينته فى البقرة رسمت فى الوصل باعتبار الوقف قلت ولهذا نظائر فانهم
يجرون احكام الوصل تارة مجرى الوقف وتارة بالعكس قال وتجاهل

بضم

بضم النون على بناء المجهول لعدم علمه بعد قوله مجهل المنتب بالروح اشارة الى كلا
المعنيين فى مجهلا اسم فاعل واسم مفعول قال وقال مكى يلزمه بالاضافة المفتوحة
اقول اراد ان البصرى يلزمه الحاق ها السكت بيا الاضافة واذا وقف عليها لانها
حرف واحد مثل ما الاستفهامية اجاب الشارح بان احدا صلى البا السكون
واذا وقف عليها تقوية لها بالمد فلا يلزم ما الزم قال واختيارى عدمها لذلك
اقول اى لعروض السكون والاستغناء بالاتصال بما قبله قال والنبى
صلى الله عليه وسلم لا يندرج فى العلماء عرفا اقول فالظاهر انه اراد ان الوقف على الا
الله لا يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه نظر لان المشابهة فى نحو الآية
عبارة عما استأثر الله وتفرد بعلمه ولا شك انه خارج منه كل ملك وبشر ولا يقدح
هذا فى علو قدره الا يرى قوله فى جواب جبرائيل فى جملة لا يعلمهن الا الله وقوله
ما المسؤول عنها باعلم من السائل واما قوله لا يندرج فى العلماء عرفا فالنظر
الى عرف الناس واما فى هذه المواطن فهو داخل الا يرى الى قوله انا اعلمكم بالله
وقوله انما يخشى الله من عباده العلماء لا شك انه اول الناس فى تلك الخشية
واولاهم والآية التى استدل بها لا دلالة فيها قال وقصد التشبيه على عدم لسان
اقول اراد ان قوله انما يعلمه بشر بعد لسان الذى يلحدون فيقصد فى
الوقف على بشر الا يظن ان لسان بدل بعض من بشر قال والعضد
الذى بعد هذا فى التيسير ادرجه الناظم فى باب نقل الحركة اقول الفصل الذى
بعد الوقف على مرسوم الخط فى التيسير هو مذهب حمزة فى السكون على
الساكن قبل همزة وقد ذكره الناظم فى باب نقل الحركة لورش باب بات
الاضافة قال اى تتمة الباب السابق لان بعض هذا الباب محذوفة فى الرسم
قال وهو حقيقة فى مجاز فى الطرفين اقول الوسط هو الاسم والطرفان الفعل والحرف

بدل ه

باب بات الاضافة

ولا يلزم جمع بين حقيقة والمجاز لان الكل صار حقيقة عرفية او مجاز مرسل من
اطلاق المقيد على المطلق او من عموم المجاز قال والمد جائز اشار الى انه قائم
مقام حركة قال غير مرفوع ليخرج نحو اركعي واسجدي انما لم يحتج الى الحركة في حكم فوع
لانه فاعل والفاعل جزء من الفعل فلا يحتاج الى التقوية قال وفعل على
ارادة ها السكت قال عطف على قوله فعوى با لحركة اى انما فتحت باعتبار ها
السكت لان ما قبلها مفتوح نحو ماليه وماهيه ورده الشارح بانه لا معنى
لارادة ها السكت اذا لو كانت مرادة لثبت وقفا اذ لا مانع قال
لكن حافظت عليها اقول استدراك من قوله لو كانت لثبت اى وان لم
تظهر في الوقف لكن ارادتها حافظت على ثبوت الفتح وقد تقدم لهذا
نظائر من جريان الحكم على التوهم قال وقد جرت الكاف وها الغائب اقول
اراد ان السكون في الظمائر المجرورة والمنصوبة خاص بالسا واما الكاف
والها فلا مانع من حركة عليها قال لعدم العلة اقول اى لعدم كونها حرف علة
قال وربما سكنت لفصل المدا ى بين الساكنين كما في محيا ى في روايه
ورش قال ومختلف بينهما وهو المقصود اقول لان وضع الكتاب له وقد
ذكر بعض المتقين كما ستقف عليه لامر ما قال والاصل من الاصول نقلها
اقول اراد ان قوله ولا هي من نفس الاصول اصل من الاصول والتغير
في العبارة كما يقولون عين الشئ والمراد ذلك الشئ والاضافة
يكفيها توهم التغاير كما يقولون زيد يوامر نفسه قال والالمكرر للالحاق
وغيره فانه سابقه ولو من النزوا لا ان يثبت عدم اقول قصده علما
علما الصرف جعلوا ميزانا في الافعال والاسماء وذلك انهم يعبرون
في الحروف الاصلية بالفا والعين واللام ان ثلاثيا ويزيدون لاما اخر

كما م

في الفعل

في الفعل الرباعي ولاما بعد لام العين في الاسم الخماسي يزيدون لامين مثلا
يقولون دحرج على وزن فعلل وسفرجل على وزن فعلل فاذا زاد على
الاصول في الفعل حرف يعبر عنه بنفسه يقولون استخرج على وزن ا
استفعل الا في تاء الافتعال فانهم يقولون اضطرب على وزن افتعل
لان التعبير بافتعل تفعيل وكذا ما كرر للالحاق يعبر عنه بما تقدم كما يقولون
وزن جلبب فعليل لا فعلبب لانه ملحق بقنديل وان كان فعلبب ايضا
موجودا في كلامهم هذا في الالحاق ظاهر واما في المكرر لغير الالحاق فانما يعبر
عنه لان تكرير حروف يدل على ان الاعتناء بالثاني كما لاول لانهم يكررون
التكرار ولذلك ادغموا عند اجتماع التكرار الا ان يدل على عدم
قصد التكرار وذلك نحو يحسنون بفتح السين فانه فعلون لا فعلول
لان فعلولا لم يات في كلام العرب قال والساكن بالساكن اقول
اراد ان الوزن في الالفاظ يقابل فيه الساكن بالساكن والمتحرك
بالمتحرك لكن باعتبار الاصل ولذلك يقال مهدي على وزن فعل
قال وبراعي نوع حركة خلافا للعروضيين فان العبرة عندهم بمطلق
حركة ولذلك يقولون وكملت لامتفاعلن قال وفيما قلب او حذف
الامران اقول اراد انه تارة يعتبر فيهما الاصل فيقال وزن ذراع فاعل
فاعل فاع ووزن اليس عفل قال ثم تجوزوا فعموا كل اصل
بما يقابله اقول وذلك انهم يقولون في باضرب لام الفعل باعتبار
ان الباقية في مقابلة لام الفعل قال فان قلت كيف عرف بالسلب
اقول اراد قوله وليست بلام الفعل باضافة هذا السؤال والذي بعده
من دعوى لزوم الدور لا السؤال شئ ولا الجواب فان ما ذكره الناظم

ليس من التعريف في شئ ولا هو بصدد التعريف بل نبه على ان معرفتها بديهي
لا اشكال فيه لانها زائدة ملحق اخر الكلمة كالكاف للمخاطب والها للغيبة فكما
لا اشكال فيهما فلذلك الساقال فالواو كالواو الاباحية ولو قصر الممدود ثانت
اقول اراد ان الواو في قوله والكاف بمعنى او الدالة على الاباحة ولو قصر
الها لامكنه ذكرا وفيه فيه نظر اذ لا حاجة اليه فانه مثل ما يقال زيد مثل عمرو
وبكر رجل صالح اي هو كاحدهما قال نعم فيهما الغائب وكاف الخطاب
او احدهما اقول المعادة المساواة وعدم الاجتماع وفيه نظر لان المغايرة
انما هي بين الباء وبين واحد من الها والكاف لا بين الاثنين لان حرفا واحدا
لا يقع موقع حرفين وانما توهم الشارح من قولهم اعطيكه ولا دليل لجواز
اعطيته قال او نعت مصدر مقدر ملاق في المعنى اقول وهذا ذاك المقدر
سواذكر كما صرح به فانه بلاقي احكيه في المعنى مثل قعدت جلوسا قال
ولا يجوز ان يكون احكيه خبر خلف لعدم حصر الخلف اقول اراد انه لو وقع احكيه
خبر خلف القوم انحصر خلف القوم في ما بني يا احكيه على انه خبر اخر فلا ضرر قال
حصر احكامها باعتبار اجتماع القراء في المخصص ايضا اقول اراد ان الناظم كما
ضبطها في انواعها مع قرابها كقوله فتحون مع همز بفتح وسرها سما وكقوله
وخشان مع خمسين مع كسر همزة بفتح اولى حكم وكان الظاهر في الفصل لانه
بعد الاجمال الا انه لاحظ القراء اللغوية قال واد عاها في النشر باحكامها كذلك
اي لعدم انضباطها قال وقسمها الناظم ستة اقسام اقول الاول مع فتح
الهمز الثاني مع كسرها الثالث مع الضم الرابع مع التعريف الخامس مع همز
الوصل السادس مع سائر الحروف ما عدا الهمز قال فان كان ذرو في تفصيل
المواضع فالاستثنا متصل او فارني منقطع اقول وذلك ان ارني وبعده ثلث



باآت ليست من تسع وستين فالانقطاع فيها ظاهر قال فان قلت الكتاب
موضوع لما اختلف فيه فاي وجه لذكر المتفق قلت ذكر في الهمزة المفتوحة المتفق وكذا
في المكسورة والمضمومة المتفق عليه ليبنه على ان الصحيح ليس بواجب فتارة وتارة
جمعا بين اللغتين كما تقدم له نظير قال والا فاخرى كذلك اي ان لم يتوا يكن
التقديم منويا فهي في جملة اخرى محذوفة للمبتدا، وهو سكون الياء قال ويغني
عنه حصرها في السور كما في النشر اقول اراد ان الناظم ذكر المختلف فيها
في اخر كل سورة تبعا للنشر فلو لم يذكر المتفق حكان ذلك كافيا الا انه
افاد فائدة زائدة قال واختار نصب الكل بدل مواضع لانه ادل اقول اختار
بفتح الهمزة على صيغة المتكلم تقدم الكلام في قوله الا مواضع هملا الاستثنا متصل
ان كان ذرو في تفصيل المواضع الهملا اشار بهذا الى ان المختار عنده على ذلك
التقدير ان يكون الكلمات المذكورة في هذا البيت بدلا عن المواضع المذكورة
في هذا ذلك البيت والبيت السابق يكون معترضة والتقدير الا مواضع
هملا ذرو في الى اخره فانه ادل على المقصود الذي هو بيان المختلف فيه مع
ان الاصل في الاستثنا الاتصال فان قلت ما معنى قوله هملا على هذا
قلت معناه ان مدلول اسما متروك فان بعضهم خالف اصله كما يظهر بالنظر
فيه قال او من الجودة بفتح الجيم مصدر جاد اذا صار جيدا في نفسه قال
او الجودة بضم الجيم مصدر اذا حسن قال فلتوجيه المعنى لفظيهما اقول اراد
من القراء من كان اصله الفتح اذا عدل عنه او كان اصله الاسكان ثم
تركه نذكر وجه العدل والداعي اليه فالضمير في مخالفته للاصل قال ومناسبته
لما الثنى والثالث ذكر في توجيه عدول من كان اصله الفتح وعدل عنه
بالجمع بين اللغتين وكثرة الحروف في الحال ومناسبته لما الى في اذكرو في فانه

بعده واشكروا لي وعبادتي في ادعوني فانه ياتي بعده والذين يستكبرون عن عبادتي
وفي الاخرين مناسبة لياء التي والتاليان قال الاخريان اوزعني معافان
بعدهما ان اشكر نعمتك التي انعمت علي والتاليات يا ادخلني في احديهما وانني
في الاخرا صلح لي في ذريتي او اربع ان ضم اليهما اني واني قال فكلها ثم ثمان بضم
النون ولذلك القى اليا قال ولو سمى الفاعل لكان الالف ضمير الاثنين اقول
اراد ان الرواية تتخلا على بناء المجهول ولو كان على بناء الفاعل لكان فيه ضمير نافع
وابي عمرو قال وثابت اللام عن الوزن اول اراد ان لام النافع وبعده عنه
كان القياس فيه اللام الا ان الوزن لا يقوم مع اللام قال اي منوي
التكرير اقول وذلك ان الالوان صفة فلا بد من نية التكرير ليطابقه قال
ومريم في التالي اي اجعل في ال عمران والذي في الحمر مريم في البيت الذي بعد
هذا البيت اول واسكان ابن كثير الجمع في حرف واحد اراد ان في يوسف اني
مع فتح الهمزة في اربعة مواضع سكن ابن كثير اثنين وفتح اثنين جمعا بين اللغتين
وخص الاولين بالاسكان لانه خلاف اصله فهو اهم قال ولي مناسبة بلى
اقول اي قوله في يوسف حتى ياذن لي اسكنه لمناسبة يحكم الله لي بعده و
ايضا لئلا يتوالى ست حركات لو فتحها وفيه ثقل قال وضيفي بنباتي وموضع
وقف اقول اي قوله ضيفي لمناسبة بناتي ولانه موضع وقف لان بعده البس
منكم رجل رشيد وللاستفهام صدر الكلام والانقطاع فالوقف عليه تام
قال ويسر لي بالمكتنفات اول اي قوله ويسر لي امري قبله رب اشرح
لي صدري وبعده واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي قال واجعلني لغرض
مد الدعا فانه من كلام زكريا عليه السلام حين سال الولد واذا اسكن صار
بخلاف المتحرك ومن شان الداعي مد الصوت قال وهذه الانهار تجري من تحتي فلاني

التالي

التالي اقول اي في البيت الذي بعده قال والجمع في ان المعطوف والمعطوف عليه
اقول اراد انه اسكن قبل اني في هود في الموضعين جمعا بين اللغتين لانه فتح
اني في الموضعين في يوسف قال وسكن النون لعدم فعلتن في الطويل اقول اراد
ان نون فطرني كان الاصل فيها الكسر مع الياء اما ساكنة او متحركة وانما حذف
الياء سكنها لان فطرن في اول المضارع على وزن فعولن فلو حرك صار طرفي ج
على وزن فعلتن وهي فاصلة كبرى لانها تقع في الطويل لكونه مركبا من الاوتاد والاسباب
قال ولم يقل فيها اقول اراد ان الظاهر الاتيان بالضمير لسبق المظهر قريبا
وانما وضع المظهر موضع للضمير ليتزن البيت واما قوله ونبه عليه باظهار الضمير قال
اراد به قوله وفي هود قال والمكن واحد للفظ جرمي جوازان يكون الالف
وصلا الف الاطلاق والف التثنية نظرا الى لفظ جرمي ومعناه وجوزان يكون
جرمي مؤخرا والعدا ثنى وما بعده معطوفان على يجرمنني عطف مفرد ويكون وصلا
جزا جملة ويقدر وصلا في المعطوفات فيتعدد محل بعددها وهذا هو الظاهر قال
هذا اخر الاخراج من مدلول سما اقول اراد انه الى هنا الاختلاف كان من مدلول سما لم
ينضم اليهم احد بخلاف ما بعده قال او سمت سيادته واشتهاره هذا اشارة
الى معنى كونه تمييزا او نقل العلما مبتدا خبره عماد عطف على قوله فيه اربع اسميات ثم قال
في اخر البيت اي عماده والجملة اي خبر معي والضمير في عماده عائد اليه قال او هم عماد
اقول اي يجوز ان يقدر ضمير نقل مبتدا، وعماد خبره لكن هذا التقدير معنى نقل العلا
داخل في اربع اسميات كما تقدم قال فاللائق ذكرها في الاخراج اقول اراد ان
المخالف في عدي ابن كثير في احد وجهيه كان الاولى ذكره فيما تقدم من اخراجات
مدلول سما قال وهذه رواية قنبل يدل على انه مرتب اي الفتح خاص بقنبل و
الاسكان بالبزي قال ويلزم الناظم على نقل التيسير داخل طرقه او خروج

عن اصطلاحه طريق البزى فى اصطلاح البزى وعليه الناظم ابو ربيعة وطريق قنبل
ابن مجاهد فقنبل البزى روى ابو ربيعة عن قنبل خارج عن طريقه وفيه تداخل
الطريق فان كان الناظم تابعه فلا وهو الظاهر فيلزمه من التداخل ما لزمه وان
كان ترك اصطلاحه فلا تداخل لان ابا العلا وغيره نقل الوجهين عن كل منهما
قال وح يكون وجه فتح البزى والسكان قنبل وان كان منقولا الا انه نقل عن
ابى ربيعة وهو ليس طريق قنبل عنده قال ومعنى الرمز انه لما قوى الفتح بالتقاء
الاصلين اشار بقوى الى معنى قوى ارهطى فان الرهط فيه الاجتماع الدال
على القوة وسما فيه معنى الارتفاع ومعنى مولى النصر واللوى الشدة وكفوا
ونفرا والعلا وعاد الى الجموع اشار بقوله ذوو ادلة سنة معتمد عليها قال
اصلين بكسر اللام جمع اصيل وانما جمعه بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية
والمراد مدلول سما فان نافعا وابن كثير وابا عمرو وكلا واحدم اصل فى فتح
الياء قبل الهمزة المفتوحة كما اشار اليه فى اول النبا بقوله سما فتحها قال وضده
المخالف كلاهما بالجر فان المخالف وصف الموافق اى القارئ الذى وافق
مدلول سما المخالف لاصله قال ومناسبة ارهطى برهطك ومن ثم
اعتقبت الكسرة اقول اراد ان الكاف فى رهطك ضمير الخطاب مفتوح فالحق
به ضمير المتكلم فى ارهطى ولهذه المناسبة اعتقبت كسرة تحركات فيه وهى سبع
حركات متوالية وقد تقدم ست وثمان قال ومالى بمالى لامعا اقول
اى ترك الفتح فى مالى اعوكم لمناسبة مالى لارى المهدهد ومالى لا اعبد الذى فطرنى
قال ومع غير الهمز اقول اراد من ترك الفتح الا فيه راعى مناسبة مع غير الهمز
وهى ثمانية قال وعندى باعتبار الاسكان تحملت الناقص خمسة وعشرين
والزايد عشرة اقول اراد بالناقص ما تقدم من الاخراج عن مدلول سما اربعة

وعشرين

وعشرين ياء ساكنة اختلف فيها مدلول سما هى من قوله ذروني الى قوله تامروني
مع سكون يا عندى نصير خمسة وعشرين قال والزايد نصير عشرة اقول فيه سهو
لان الزايد بدونه عشرة فضمه اليها نصير احد عشر وهن عدا ارهطى ومالى ولى
ست ومع اثنتان هن عشر ومع عندى احد عشر قال من اصل احدى
وستين اقول اراد ان ما بعده همزة مكسورة احدى وستون يا ليكن ان تقفوا
على الاسكان به سبع وسيذكره الناظم هذا اول المخصص بنقص وذلك ان الاصل
فى هذا نافع وابو عمرو وقد انفرد بهذه الياءات نافع قال وعبر عن ستجدنى بما بعده
ان شاء الله لعدم توالى خمس حركات فى الشعر نهايته ما وقع فى الشعر من توالى الحركات
اربع الفاصلة الكبرى فعلة على وزن سمكة فى موضعين فى البسيط والربع
من جميل مستفعلن بانسقاط ثانيه الساكنة ورابعه قال وهملا جمع ملاة والملحفة
البيضاء قال الجوهرى هى الريطة ولم يزد عليه قال واسكنها الباقون اصلا الا ابا عمرو
وقالون فان اصلها الفتح وقد عدلا وحفص وفاقا لان اصله الاسكان وقد
عدل الى الفتح قال وابو عمرو وفاقا لان اصله الفتح قال وموضع وقفاى
بين اخوتى لمجئ ان بعده وهذا مطرد حيث جاء ان قالون فالوقف على ما قبله تام قال
وسبائى لقالون اسكان ربى ان فى فصلت اى فى احد وجهيه كما اشار اليه الناظم
بقوله وبارى بالخلف بجلا قال تمام التسعة لان المذكور ههنا ثمانية قال ومناسبة
يدرك واليك فان ضمير الخطاب فيهما مفتوح فناسبه ضمير المتكلم قال والزيادة
الاصل جعله عن اصحاب قوة اقول اراد زيادة حفص على الاصل فى هذا النوع
وسوى نافع وابو عمرو ومعنى القوة اخذه من اولى حمى قال سبع حركات فى لم يسلى ان
شاء الله لو فتح الياء وهذه مساوية لعدم الاصل هذه اشارة الى يسلى والاصل
نافع وابو عمرو والمساواة فى العدة بدل ابن علم عن ابى عمرو اقول وهذه من

من مسائل الموافقة على الفتح اقول اراد ان ما تقدم كان من اخراج بعض الاصل وهنا بقا
الاصل مع انضمام الغير كما اشار اليه بان حفصا والشامي كان اصلهما الاسكان
انتقلا الى الفتح في المسئلة وهي امي واجري وابن كثير وابن عامر في الثانية قال
وتوطئة للجمع عليه اراد ان اشار الناظم لفظ الاسكان على الفتح لفائدتين احديهما
عطف الثانية واليه اشار بقوله توطئة للجمع قال وجريا على قاعدة الاقل في الثانية
اشار الى من عادة الناظم انه يذكر الاقل قبل ليعلم منه حكم الاكثر من الضد كقوله ومالك
يوم الدين رواية ناصر وكقوله هنا وفي اخوتي ورش وهنا القاعدة اخذها الناظم
من المسيح والا ليس لها ذكر في كلام الناظم قال لان الاولى ساوية لانه ذكر
فيها ثلثة من الائمة مع راو وتركه مثلهم تمام السبعة قال ولجي الاسكان على الاصل
جعله سائر الحجة اقول اشار الى معنى الرمز في ظلال فان الجاري على اصل لا يحتاج
الى الدليل قال وجه الموافق الجمع في موضع للموافق ابن عامر فان اصله الاسكان
لكن وافق نافعا وابا عمرو على الفتح لانه وافق في ثلث قال المخصص خمسة وعشرون
الى التاسع نقص اولى حكم هي ثمانية من قوله بنائي الى وفي اخوتي ورش قال
وسيخص الى ربي ان اقول اراد الذي في فصلت اي ان الى عنده للحني في احد
وجهي قالون بالاسكان فيصير الثمانية تسعة قال والعاشر بالبدل اقول
اراد ابن عامر في رسلي فانه بدل ابي عمرو فهذه عشرة كاملة قال وخمسة عشر
بزيادة عليهما هذا اظاهر لمن تامل في العدة لكن قوله الباقي بعد العدة الستة و
العشرون من اثنين والخمسين مشكل فيه خفا لان المخصص كما صرح بخمسة وعشرين
لا ستة وعشرون ليكون الباقي مثلها والوجه فيه انه ضم الى خمسة عشر المذكورة ههنا
ما في فصلت في قوله ولئن رجعت الى ربي فان قالون فتح الياء في احد الوجهين كما ذكرنا
آنفا قال تكرر واحد مرة و آخر مرتين اقول اراد انه من جملة التسع اخر تثنى وفي المكان

تكرر



تكرر مرة واخر مرتين سوا نظر في ثلث سور في الاعراف وحجر وسورة ص وفيه نظر
لان الذي في سورة الاسرا باوه من الزوائد ليست من بالاضافة وانما يكون التكرار
اذا اتحد نوعا قال الراوية في يصدفني اسكان القاف وفتح الياء على هذا التحويل
اقول اراد ان اثران النظم موقوف على جزم القاف وفتح الياء لكن ليس
الفتح الذي مقابل الاسكان على اصل نافع وابي عمرو وبل للفتح وجهان نقل حركة
الهمزة الى الباء كما ابتغى امرة وهذا مطرد والاخر ضم القاف وجعل همزة القطع همزة
وصل لكن هذا انما يكون للضرورة واما توجه عليه ان الفتح على ذلك الوجه يوهم
ان الفتح جار على اصل نافع وابي عمرو اجاب بان الوهم مندفع للنص على الاسكان
فان قلت اين النص على الاسكان قلت في سكنا دين صحبة فان المذكور ان
بعده معطوفان عليه داخلة تحت الاسكان قال ومناسبة لي اي بذريتي
قال ويحيا ويجاب عن ستجدني بالحذف اي حذف الواو لانه من اوجد يجد
وفيه الزيادة ان السين والتا قال وبدعوني نصب على العطف اقول اراد
انه عطف على يصدقني وقدره الشارح منصوبا ما سكن السبعة فهو ناصبة
ايضا قال والفاء زائدة كالوسطى من قوله فاذا هلكت فعندذلك فاجزعي
الفاء الاولى عاطفة على الشرطية في المصراع الاول وهو قوله يخاطب امراته لاتجزعي ان
منيتا اهلكته والثانية جزاء الشرط والوسطى زايدة التقدير فاجزعي عندذلك قال
لتفتح منصوب بمعلله الاسكان اراد انه مفعول له للاسكان الذي علل به قال
واقتح واسكن طباق الطباق والمطابقة والتطبيق عند علما البديع الجمع بين الشئ
ومنافيه قال وبدا بالمتفق في المفتوحة لقوته وبدا بالمختلف في الاخريين لانه
المقصود اقول اراد انه في الضم الاول وهو ملاقاة الاضافة الهمزة المفتوحة
بدا بالمتفق وهو قوله تعالى فارني وتفتني اتبعني وفي المكسورة والمضمومة بدا بالمختلف

وختم بالمختلف للمتفق اشارة الى ان لكل واحد له وجه كما بينه قال وعادل زيادة
الثقل بقلة الحروف اقول اراد ان الضم وان كان ثقيلا يناسبه السكان الباء
للتخفيف الا انه قلة حروف ما اتصل به اليا عادل ذلك الثقل لان تسع يائات
والعاشر عذابي اصيب قال وجه موافقة ابن كثير نقل الضم اقول اراد ان اصل
ابن كثير وابي عمرو موافقة تمام مدلول سما وانما وقعا ابن عامر والكوفيين في
الاسكان فرارا من ثقل الضم وانما قال في ابي عمرو وزيادة الثقل وفي ابن كثير الثقل
بدون الزيادة لان ابا عمرو كان موافقا نافع في الكسر ولا شك انه ثقيل ايضا
لكن الضم اثقل واما ابن كثير فلم يوافق الا في الفتح اجتنابا من مطلق الثقل قال
وجه الاتفاق الجمع والزيادة اي الجمع بين اللغتين والزيادة على اصولهم قال
وقيد اللام بالتعريف لينبه على همزة الوصل اقول اراد ان ذكر لام التعريف ليس
لذاته بل المراد الهمزة الداخل على اللام ولذلك دخل في اللام لفظ الذي قال
واراد في الله باعتبار اصلها جواب وهو ان اللام هنا ليس للتعريف لانه صار
جزء العلم اجاب بان اصله التعريف لان العلمية عارضة فيه بالغلبة قال
وقيد الهمزة باللام ليخرج التالي اقول اراد ان الهمزة الوصل مذكور بعده ايضا
وهو قوله وسبح بهمزة الوصل فزد فلا بد من تقييده هنا ليتمايز قال وحصر
المختلف لانه الاقل اقول اراد ان الواقع في القرآن الكريم اثنان وثلثون يا
والمختلف فيها اربع عشرة لقلتها ذكرها قال والتبس يا عبادي الذين اتقوا
على من لا يعرف انها محذوفة اقول اراد الذي في اول الزمر اذ الكلام هنا في الثابت
وفيه بحث لان بشر عبادي الذين ذكر الشارح ايضا من الزوائد المحذوفة فلا وجه
لذكره هنا قال وحصر عبادي في خمس لا يخرجها للاحتمال اقول اراد من يعرف
الرسم يحتمل ان يكون عنده المتروك غيرها قال وقيد باتي بالذي والاعراف



اقول اراد ان ربي في موضعين احدهما مقيد بالذي والآخر بالاعراف وبالقيدين
اخرج ان يقول ربي الله فانها مفتوحة للكل وبالاول وهو الذي كما اخرج ربي الله
افاد ان حمزة يحذفها قال وهيم منزلا من المكرر يعني لانه رمز ابن ذكوان وقد ذكر
في كما فاح لان الكاف رمز ابن عامر قال وجه الفتح ما حكى الكسائي عن العرب
مع الالف واللام نقل عن الكسائي في شرح قوله فعون مع ان بعض
العرب تركه الياء مع الهمز الالف التعريف قال ولتائيده لها قال ارتفع
اراد الجمع بين اللغتين طريق حسن لا سيما اذا تائد بالموافقة فلذلك اشار
اليه في الرمز بالارتفاع اخذه من قوله وعهدي في علا ونقل الجمع واليه اشار
بكان شرعا واراد ان نقل القرآن باللغات مذهب قديم ولذلك
اتى بكان الدال على الاستمرار قال اوامر النبي صلى الله عليه وسلم كان جمعا
اوامر رسول الله بقوله تعالى قل يا عبادي كما في النظم ويكون عبارة واقيا
من قوله تعالى قل يا عبادي يقولوا التي هي احسن وتظائره قال واشعار
النداء بالتغيير عطف على قوله وجه الموافقة الجمع واستعار النداء بالتغيير معناه
ان اصل المنادى جملة فعلية خبرية لم تغلب الى الانشائية وقامت مقام
الفعل ويكون تارة مبنيا وتارة معربا وتارة مرخما وتارة بلحقه الف الاستغاثة
كما هو مسطور في كتب النحو كان باب التغيير مفتوحا غير موافق اصله الفتح الى الكاف
قال وثقل الجمع والتانيث اي في قوله ايا ما عطف على قوله قال
ولم يذكر اصلا فيها واراد ان الناظم ذكر في همزة المفتوحة والمكسورة والمضمومة
من كان اصلا في ذلك القسم ثم يقصر او زاد فيه ولم يذكر هنا الاصل الا ابا
عمرو الا ان انفراده لما كان بيا واحدة لم يعتد به وفيه نظر لانه ذكر في المكسورة
ان ابن كثير ترك اصله وفي المضمومة ابن كثير وابو عمرو تركا اصلهما فهذا لا يدل

على ان مدلول سما اصل فى فتح الياء مع الهمز مطلقاً واذا كان الامر كذلك فقد ذكر
الاصل هنا الاصل ايضاً وسوسما فى ثلثة مواضع وانفراد ابى عمرو كانفراد ورش
فى المكسورة وانفراد نافع وابى عمرو ثمانية كما تقدم قال كرر سما ولو قال ولقى
مع ذكرى سما لخلص منه فيه نظر لان التكرار انما يكون عند اتحاد الحكم او المدة والامر
ليس هنا كذلك لاختلاف المحل فى هب انه لو عبر بها لخلص فقد ذكره ثانيا على ان ما
يشار اليه لا يستقيم وزنه فى الطويل قال وقرنا الرمز بهمزة الوصل اراد ما تقدم
فى اول الكتاب فى حروف الرمز وغرضه ان همزة الرضى هنا رمز نافع قال وكل من
اسكن حذف الالف ابن عامر فى التى لما ياتى اقول اراد اخى الشدد وانما فتح ابن عامر
لان همزة الشدد همزة قطع عنده قال ومن ثم اشنى عليه بالثبوت اقول اشار الى
الرمز فان حقه دل على الثبوت وحلا على الحسن وسما على الرفعة وحميد هدى على
مدح الدلالة وسما صفوه على حسن الصفة وارتفاعه لما بقية شعبة قال وجه الانتقال
من الاسكان الى الفتح من كان اصله الفتح الاسكان او من الفتح الى الاسكان لمن
اصله العكس قال وفاقا لقول النشر آخر الانعام اى مسئلة محياى ذكرها فى النشر
فى آخر الانعام واقفه الياء اى ساكنة الياء مع همزة فى ثلثتين وقد ذكر بعده موقفه
وهو احسن قال وامرنى ان انصبها اى قال ابو العلاء ذهر امرنى ورش ان افتح
الياء فى محياى بيان الموافقة لا الخلاف للاختلاف اراد ان قول الدانى فى التيسير
عن ابى الازهر يريد به ان ابا الازهر موافق فى الرواية لما رواه الازرق عن ورش
من رواية الاسكان الا ولم يقصد الدانى بهذا النقل بيان خلاف عن ورش
لان ابا الازهر ليس طريق النشر الى ورش طريقه الازرق والى هذا اشار بقوله
للاختلاف اى اختلاف طريق ابى الازهر والازرق كلام النشر موافق للنقل
الشارح ان الخلاف عن طريق الازرق قال ومن ثم عضدها بقول يونس

عن ورش

عن ورش لو رواية الاسكان وانما قال عضدها اى الدانى لان يونس ايضا ليس
من طريقه قال وقوله فى الايجاز اوجه الروايتين الاسكان والفتح من اختياره ايهم
على ان طق بالياء الموحدة وليس كما قال لثبوت الوجهين عنه نصا هذا رد على الدانى فانه
يدل على ان الرواية الفتح من اختيار ورش دون رواية عن نافع وليس كذلك
لان الوجهين عن ورش ثابتان نصا عن نافع سوى ان ورشا مال الى الفتح
لانه اقيس فى النحو قال قال بعض الشراح الفتح هو الرواية الصحيحة اقول هذا
الشارح هو ابو شامة ومحصل كلامه ان احمد بن صالح روى عن ورش ان
نافعا كان اولا يقرء محياى ساكنة الياء ثم رجع الى النص قال فهذه الرواية حاكمة
على سائر الروايات ولم يرض هذا الكلام منه الشارح وصاحب النشر ايضا
قلت قال فالفتح هو الصحيحة غير صحيح لثبوت الاسكان بالنقول المقدمة اقول
شرع يرد كلامه بالنقل كما تقدم وبالفعل اولا بان ابن صالح ليس من طريق القصيد
بل طريق الازرق وثانيا ان ابن صالح لم يقتصر على رواية الفتح بل روى الاسكان
ايضا بلفظ كان الدال على الاستمرار وقوله رجع الى الفتح لم ينقله عن نافع ولا عبرة
وايضا لم يقل رجع عن الاسكان فيحمل رجع الى الاسكان فلا يلزم بطلان ما نقل
منه واليه اشار بقوله لم يقل احد رجع عن الى اى عن الاسكان الى الفتح واليه اشار
ايضا بقوله لعدم التعدية بعن قال وزيادة العلم انما تعتبر فيما سبيله الشرها دات
لا الروايات اقول وفيه نظر لان زيادة العلم من مرجحات الرواية قال ابن الحاجب
وحجة رواية ابى رافع تزوج رسول الله ميمونة وهو حلال على رواية ابن عباس
تزوجها وهو محرم لان ابا رافع كان سفيرا فى النكاح فلمه زيادة علم والاحسن ما قاله
صاحب النشر ان هذه الرواية باطلة باجماع الرواية نبه عليها الدانى فى جامعه اهـ
وقال هذا باطل ليس بثابت عن نافع قال ولم قلت بتقديم غير الاصل عليه اقول

قال ابو شامة اسمعيل ابن جعفر اصل رواه نافع وقد نقل الفتح فلا يقدم عليه احد رده
الشارح بان ناقله الحسن ليس من طريق القصيد والذى نقله هو احد الوجهين ونحن
قائلون به فكيف يقول قدم هو غير الاصل قال وقوله الرجوع من الاضعف الى الاقوى
متناقض من وجهين اقول انما كان متناقض من وجهين لانه حكم اولا بانه غير صحيح فلا يكون
ضعيفا بل باطلا الثانى ان القوى هو الاسكان المتفق عليه فان كل من نقله عن
نافع الفتح نقل عنه الاسكان قال وهذا مقيس للاقيس كما توهم اقول انما كان مقيسا
للاقيس لانه احد الاصلين فى باب الاضافة الاهوازى ومن سكن مد الالف قليلا و
قال صاحب التشريد مدا مشبعا قلت قول الاهوازى احسن لانه مد لجبر بين الساكنين
كما فى دابة بكفيه مقدار الف قال ولهذا قال ابو ذكريا هو على حده اقول اراد التقاء
الساكنين فى محياى فيه نتاج لان التقاء الساكنين على حده ما يكون الا اذا كان
الاول حرف مد والثانى مدغما فيه عن باتفاق علما الصرف بل مراده انه فى حكم لان
المد قائم مقام التشديد قال فتوهم بعضهم هو ابو شامة فان الدانى ذكر فى توجيه
سكون اليات التقاء الساكنين فى كلام العرب موجود كما فى خلقنا البطان باثبات
الالف فرده الشارح ابو شامة بانه شاذ قال الشارح لم يجعل ذلك الدانى دليلا
بل ذلك موجبا قال والشاذ عند النحاة لا يلزم ان يكون شاذا عند القراء بل قد يكون
مجمعا عليه كاستحواذ ابى بابى بل الشاذ عندهم ما فقد فيه احد الشروط الثلثة
التواتر وموافقة الرسم تحقيقا او تقديرا وموافقة وجه نحوى والبه اشار
بقوله فكيف بنكر شيا يرويه قال وخلقنا البطان جاء على الاصل اى فيه التقاء
الساكنين بحالهما وليس هذا تظيرا بل نظيرا ولم يخف اقول اراد ان محياى نظير
هذين المثالين فانهما اى لما التقى فيه ساكنان حرك باوه ولم يخف لما التقاء
فيه حذف الواو ومحياى ايضا لما حرك فيه الياء وهو احد الوجهين واما مد الياء

دفعا

التقاء الساكنين قال واصحاب اللوا الصيد اى بنى عبد الدار اقول انما فره بنى عبد
الدار لان امرة اللواء كانت امرأة اليهم فى الجاهلية وذلك ان قريشا لما ملك قصى
وغلب وقهر جرهم وطردهم عن مكة وفى ذلك يقول شاعرهم كان لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر بين لكل قبيلة فضبا السقاية لقوم واللاعنة لقوم
واللوا القوم والغمة لقوم والرفادة لقوم فكان اللوا النبى عبد الدار قال وحذف
التنوين للوزن لا للمنع للكسر اقول اراد ان نوحا منصرف والتنوين انما حذف
للوزن والدليل عليه الكسرة اذ لو كان الحذف لمنع الصرف لكان مفتوحا قال
ومعنى الرمز اقول اراد ان عم علما اشارة الى قوة الفتح لئلا يتوهم ان قوته كانت
لمجاورة الهمزة وذلك ان الانواع المتقدمة كلما كانت الياء فيها ملاقية الهمزة
وقال وعن لوى عن قارى مشهور لئلا يتوهم مفارقة نافع اقول هكذا وقع وفى
بعضها يوهمه وليس بظاهر والحق انه مصحف يوهنه اى مدح القارى بالحفظ والشهرة
لئلا يظن فيه وهن بمفارقة نافع قال اى جعلوه اصلا ليلزموا نافعا الاجتماع بالهمز
اقول الظاهر اليهما وهما حفص وهشام قال اسمية او فعلية اقول اراد انك ان قدرت
دنوه كانت اسمية فتح باء مبتدا وهذه الفعلية خبرها وان لم تقدر كانت مفعول دنوا
قال عن رجال اللهن بضم اللام وفتح الهاء بعدها نون اسم بلد اقول ولما تعددت واختلف
حكمه اقول اراد ان الاختلاف فى فتح باء لى فى مواضع فلا بد من تقييده ليمتاز تقييده هنا
بالمجاور وكذا فى قوله ولى نجة وكذا ما كان المتقدم عليه ما كان لى او بالسورة كقوله وفى
النمل مالى دم قال ومدح الخلف لانشعابه عن طريقه عند شجعة اقول قد ذكر ان الخلاف
عند الشطى والتيسير ينشعب عن رجال ابى ربيعة وابو ربيعة هو طريق التيسير الى التبرى
واراد شيخه الدانى وانما جعله شيخا له لان الناظم جعل التيسير اصل كتابه قال ويقاوم
قلة حذف المناسبة اقول قدر الجملة نارة اسمية ونارة فعلية اشار له بقوله افتح فتح باثمان

وفي الفعليه اشار اليه بقوله فتح ابن عامر والاسميه تناسب عطف الاسميه بعدنا لكن
لغوتها قلة المحذوف رجا ولذلك تعادلا قال دم بقاك الله بالتشديد تاج في تغيير
لان الدوام ليس مقدورا قال او لازم بكسر الزاي اي امر من الملازمه عطف على بقاك
احد معاني دم وكذا دم على ودمن صفت فعلى التقدير الاول جمله معترضه دون الاخرين
وقد اشار الى هذا بقوله دعا او امر فان الاعتراض خاص بالدعا قال وثمان حاله على
حده لعلى اري باق اقول اراد ان القياس ثمانيا لانه حال لا انه جاء على لغه من يجعل
اعراب الناقص في النصب ايضا تقديريا قال واعاد حفصا مع ورش تاكيدا لانه
كان قد علم من ثمان على قال وكان الثاني عن كشف الموافقه ورش قال اشار
الى معنى الرمز في قوله والطله الثان عن حلا قال اسميه محذوفه العائد اي صفته
للتناسب لان المعطوف عليه اسميه قال او فعليه مقدمه المفعول من العدم و
والحذف اقول اراد ان الاسميه وان كان فيها الثابت الا انها تحتاج الى حذف
العائد وحذف المفعول من خف بخلاف الفعليه واليه اشار بتقديم الحذف
والحذف اي حذف العائد ان كانت اسميه قال فان قلت قد يجاب الباب الا
عبادي لا اقول اراد ان يائه ثابته في بعض المصاحف فالمناسب ذكرها في هذا
الباب ومحذوفه في بعضها فالاولى بها باب المحذوفات وقد اختار ذلك الاولى
في النشر فلم عدل الناظم عنه قال قلت لئلا يندرج في باب المحذوفات اقول
اراد انه ذكر في باب المحذوفات ان حمزه والكسائي يثبتان الياء المحذوفه في الرسم
حيث يثبتان حاله الوصل فلو لم يذكر هذه المسئله في هذا الباب ويذكرها هناك
كان بناء على القاعده يفهم منه انهما يحذفانها حاله الوقف دل عليه قوله وفي الوصل حماد
شكورا غير احمد ونفى فان حمزه اثبتها في الوصل والوقف واليه اشار الناظم بقوله
واولى النمل حمزه كملا قال ووصف الفتح لما فيه من التنبيه على اتصاله وجه ذلك ان الحركه



في طرف دليل اتصال ما بعده لان الحركه لا تكون في الوقف قال لانه العجمي اقول ذكر قبل
هذا ان الحذف في هذه الياء افصح ومن ثم لم ترسم الا في موضعين آخر الرمز والعنكبوت وفيه
نظر لان الشارح في الزوائد ان اثبات الياء لغه الجزريه وسو الاصل ولهذا مدحه الناظم
بقوله وتثبت في الحالين درا لوامعا وانما جوز الحذف اجتزاء بالكسره قال وشبعه
وابن كثير في روايه مخالفان اقول اراد المخالفه لمصحف بلده ولذلك جعلنا في روايه
متعلقا بابن كثير وحده لقول الشارح واختلف في المكي وشبعه كوفي وفي مصحف الكوفه
اليا ثابته بلاه خلاف قال وابو عمرو مخالف لمصحف بلده موافق لمصحف مشايه على وجه
الاتفاق اقول ابو عمرو بلده البصره لكن ولد بمكه شرفها الله وعظمها واليه اشار بالمشا قال
فقول الداني ينبغي ان تكون محذوفه في المكي لانها قراءه ما ينبغي اقول رد عليه من وجهين بان
لا يلزم ان يكون على وفق مصحف بلده ولذلك حذفها ابو عمرو مع ان الياء ثابته في مصحف
بلده وبان ابا عمرو نقل انه راى في مصحف المجاز بالبا ومكه ومن المجاز بلا خلاف قال عدل
الى عباره الاسكان وجه عدوله عن عباره الفتح الى الاسكان بامرين احدهما الدلاله بالقصد
على القصد ولما كان هذا يحصل بذكر الفتح ضم اليه قوله وعلى قاعده الاقل وهي ان اكثر
ما يقع التغيير بالاقل ويدل على الاكثر المسكوت عنه قال فليست فتحملا على حد سوى
الى فحملا ا ولا معنى فتحملا على حد واضمم جيمه فتحملا وذلك لان الفا في سوى الى فتحملا
ليست رمزا لانه ذكرها في باب ترقيق الراء لورش وهذا قد تقرر في باب الادغام فان الرمز
هناك قال من كان ذا باب اذا ذكر في صدر الباب فالحروف الاتيه بعده لا تكون رمزا
هذا وقوله ليس معنى فتحملا هنا على حد واضمم جيمه فتحملا لان التحميل هنا اشاره الى تحميل
وجه قراءه حمزه في تناجون فانه حذف منه الالف وقدم النون على التا وسكنها وضم الجيم
فاشار في آخر البيت الى ان الوجه وجه قراءه كمل بهذه القيود باب مذاهبهم في الزوائد قال
جمع باعتبار الثلاثه وشبهه بانتشار الفرش اقول ما كان مستثنا الاولى الزوائد على وزن

فواعل صيغة الجمع المؤنث الا ما شذ من نحو فوارس وكواهل الثانية لم يقتصر على المفرد اشارة
الى انه لتفرق اليات في السورتين بالفرش وهناك اشار الناظم بباب فرش حروف
بلفظ الجمع قال وهذا الباب تتمة قوله حيث ان يفصلا اقول وذلك باب الوقف على مرسوم
الخط وانما كانت من تتمة لان هذا ايضا يتعلق بالرسم قال وحذف رسما للفظ اقول
لما كانت محذوفة في اللفظ حذفت في الكتابة ايضا وهذا ليس جاريا في الكل فان
يختلف فيها في هذا الكتاب اثنان وستون كلها محذوفة مع ان بعضها اثبتها في اللفظ بعضهم
قال في شرح الرائية المحذوفة في الرسم تنقسم الى محذوفة في اللفظ وثابتة ومختلف
بينها قال وخرج بالقيد الاخير لان حذفها لاجتماع الياءين اقول القيد الاخير هو قوله
حذفت رسما للفظ قال ويحيى اقول بضم الياء من احصى واراد بهذا الكلام انها محذوفة
في الرسم لكن ثابتة في اللفظ اجماعا وكذا يستحي ويحكم ولها نظائر الحذف فيها لاجتماع
الياءين في الكتاب قال وصرف على مذهب المخبر بضم الميم والخاء المعجمة وتشديد الياء اقول
تقدم منه هذا الكلام في شرح قوله ذا دث نشر فوائد وليس هذا المذهب صحيحا ولا
ذكره احد يعتمد عليه واما ما استدل به من قول ابن الحاجب لا دليل فيه لانه لم يذكره على انه
مختار بل اشار الى كثرة وقوعه في الجمع حتى ظن قوم انه يجوز من غير ضرورة قال وكن
اصله كون نقلت ضمة الواو الى الكاف خلافا له في الاجتلاب اقول لهم طريقان
في الاجوف الواوي مثل كان وصار احدهما نقل فعل بفتح العين الى فعل بضم العين
ثم ضم الواو لنقلها الى ما قبله ثم حذفها لالتقاء الساكنين وهذا الذي سماه الاجتلاب
لاجتلاب احد اليائين الى الآخر والثاني تقلب الواو والفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم حذفها لالتقاء الساكنين ثم ضم ما قبلها دلالة عليها عليه هذه طريقة المحققين كابن
الحاجب وغيره قال ومعز لاذات عزل خارجة اقول خارجة صفة ذات عزل اي خارجة
عن رسم المصاحف قال ومجير متعلق بعامل والذي دخله كخروجه اقول كامثال مالم

يتعلق

يتعلق فيه لا في لا اقسم وان في ولما ان جا البشير وهذا القسم يعني بلاحظ فيه معنى يلائم المقام
كالتوكيد للقسم والدلالة على ان الرجائي ان والذي دخوله كخروجه وان تعلق بالعامل في
قوله فيما رحمه وفيه بحث لان الزيادة لا للضرورة في كلام البلغا لا بد من ملاحظة معنى فيه
قال وذكر اثنان على احد الجائزين اقول اراد ان الحرف يجوز تذكيره باعتبار لفظه وتانيثه
باعتبار انه كلمة قال اثبت يعقوب كل المحذوفات على تفصيل اقول ذكر ذلك التفصيل
في قصيدة ائمة المسماة بدمانة في القرآت الثلثة من جملته ان روحا حذف يا ايائي في
النمل واثبتها ورش واثبت رويس ايضا يا عباد فاتقون وقد ذكر تمام الكلام هناك
قال من له موضع او موضعان ذكر تبعا اقول اراد انه ذكره في صدر الباب من اثبات
الياء في الحالين ابن كثير وهشام بخلف وفي حالة الوصل حمزة والكسائي وابو عمرو ونافع
فجعل هؤلاء اصولا ومن عداهم تبعا لحفص لم يذكره مع الاصول وقد ذكره في موضعين
فحكم من ذكر معه وحمزة كان من اصله الاثبات في الوصل وخرج عن اصله في اولى
النمل اثبتها في الحالين ذكره مع ابن كثير وهشام تبعا ولم يستوعب حذف الحالين
الاشبعة وابن ذكوان قال فيه بحث لان ابن ذكوان اثبت يا تسئلن في الكهف
في احد الوجهين اللهم الا ان يقال يا تسئلن ثابتة رسما وانما حذفها اشارة الى
ان الثابتة رسما يجوز حذفها فان قلت كيف جاز له مخالفة الرسم قلت المحذوف
لغرض ثابت حكما قال وكسر حمزة لموافقته المعممين والمخصصين اقول اراد بالمعممين
من اثبت الياء في الوصل والوقف والمخصصين من اثبتها حالة الوصل قال
وهي في التيسير احد وستون وقد بينا ذلك في باب مقدمة بالاضافة اقول الذي ذكره
هناك ان يا عباد لا خوف عليكم لما اختلف في رسمها ذكرها في الاضافة والناظم
في المحذوفات قال وجه اثباتها في الوصل اقول ذكر فيه فائدتين مراعاة الاصل في
حالة الوصل والرسم في حالة الوقف وخص مراعاة الرسم بحالة الوقف لان الحذف

بناسب الوقف لانه محل الاستراحة وفيه جمع بين اللغتين كما انه جمع بين الاصلين قال كثير الشكر
للافعال عليه اقول لو قال لزيادة النعمة عليه بالجمع بين المعاني لكان احسن قال واثبات
اللام وحذف الزائدة احسن اقول لان الاولى جزء الكلمة وداوبهم حذف الزائد في
نظائره وحذفها في الفواصل والقوافي انما كان احسن ليوافق الفواصل والقوافي وفيه
بحث لانه اذا كان الفواصل والقوافي على الياء يجب اثباتها قال ومن الفعل اسير
من الاسم اقول وذلك لان بناء الفعل على التغير والتصرف لفظا ومعنى قال
واختياري اثبات الوصل وحذف الوقف الا في المجزوم تين والثانية فالحذف
والاثبات اقول المجزوم تان قوله تعالى ومن يتق بيوسف ويرتقي ايضا بيوسف
فان قبلا اثبت الياء في الاولى بلا خلاف وفي الثاني في وجه وابن ذكوان حذف
الياء في تبغ في سورة الكهف في احد الوجهين فقوله تعالى فالحذف اي في الاوليين
وقوله والاثبات اي في الثانية فان الباقي في تبغ ثابتة في الرسم ففي كلامه لف
ونشر قال الامارات لفظية ومعنوية وجلية وخفية اقول اراد ان الالفاظ التي
في الايات المتقدمة بعضها فيه ليس لوقوعه في موضعين او مواضع وانما يتعين ما
بالقرائن فالقرينة اللفظية الى فانه خاص بالداعي الذي في اقربت والمعنوية في الجوار
علم انها التي في السوري لان غيرها ما بعده ساكن فلا يمكن اثباتها في الوصل وقد
بين الشارح في مواضع البس فتامل قال وعمت الامالة للاسكان اول لدفع
وهم من يتوهم ان وجود الامالة تابع لوجود الياء قال لان الآخر تقدم بها اقول
لفظ اخر تنى في الموضعين في المنافقين وفي الاسراء اما في المنافقين باوه بالاضافة
تقدم هناك مبهما ثم يضف الى سورته فلذلك اضاف هذا الى سورته قال ومعنى الرمز
على الاثبات اقول اخذه من سما وعظم الانعام النحوي اليه العظمة اخذها من رقل
فان الترقيل الزيادة والنحوي هو الكسائي قال وقوي في احسن هو انه كقيام امام



مقام روايتين اقول اشار الى معنى قوله ودعاي في جنا حلوه بريه فان الامامين ذكرا مقام
الروايتين هما حمزة وابو عمرو والراويان ورش والبزي قال وروايته حق لانه اخبر
النقل اقول اشار الى معنى حقه الا انه بمعنى الابتلا وهو الاختبار قال وعلم جوابه
بترتيب الخلاف للاطلاقة اقول هذا ايضا من تمام مدح الروي وفي الحقيقة مدح
الناظم في احاطته بالطرق وهو ان اثبات يا اتبعوني لورش ليس بطرق الازرق
فلذلك حذفه وخص الروايتين قال صاحب النشر اتفقوا على اثبات
فيه سوى الازرق قال او تبقن حذف ورش هنا واثباته في سبعن اقول
اراد ان مدحه للراوي لما تقدم الراوي لانه علم حذف ورش دون تبعن ردا
على من قال هل لا رفع وهم موافقة ورش كما في تبعن وعلله بقوله اذ لا قياس
في القراءة حتى يمكن الوهم من الناقة في مسئلة الناقة في الاخرى قال ووجه موافقة
الكسائي المحافظة على حروف الاعراب لحافظ في يسري والداع اجاب
بما ذكره الشارح قال ووجه حذف ورش توهم الفتح وقد اشار اليه في التيسير
في افغصيت امري ليس في التيسير الا انه اثبتها ساكنة نافع واقول الاحسن ان يقال
حذفها في ابتغون واثبتها في تبعن مع تساوي كل منهما لوقوع همزة القطع بعده اتباعا
للاثر وجمعا بين اللغتين كما في نظائرهما قال واماله يدع قيد الداع الاولى بالقرب
اول الداع في القرآن الكريم في ثلثة مواضع اثنان بالقرب الاول هذا المذكور والمقرون
بيدع وبعده مقطعين الى الداع قال والآخر بالبقرة دعوة الداع اقول ومعنى الرمز
ارتفعت مرا الاثبات بموافقة حمزة اقول نافع وابو عمرو وحمزة مذهبهم في الاثبات
الزوائد حالة الوصل وابن كثير داخل في مدلول سما مذهبه الاثبات في الحالين
اشار الشارح في معنى الرمز الى المفعولين الاول ارتفاع مطلق سما بموافقة والثاني
ابن كثير فان حمزة يوافقه في الحالين كما اشار اليه الناظم بقوله واولى النمل حمزة كملا

قال وخذ نقلا محررا اشار الى معنى هاك جنى حلا قال فى تاليه هو مديع الداع لكونه بعد
تمدونني قال اولما اختصر بالاضمار والحذف الاضمار فى قوله عنهم والحذف فى الداع
فان القراء المذكورين معه بالاثبات قال ومن ثم حذف المظهر هو النون المدغم اى لاجل
اثبات الياء المدغم لتنقل التغير ويكون وجود الياء جبرا للنون الذاهبة قال وجه حذف
قالون وقنبل خوف توهم الفتح اقول اراد ان هولاء لو اثبتوا الياء لتوهم الفتح وفيه
بحث لان الداع بعد همزة مكسورة واصل قالون فى يا الاضافة بعدها همزة مكسورة
الفتح دون قنبل اذ ليس ذلك من اصل ابن كثير وليس فى التعليل احسن من اتباع
الاكثر والجمع بين اللغتين قال وفاعل وافق ضمير الوادى وقنبل مفعوله اقول اشار
بعده الى انه مغلوب لان الاصل وافق قنبل اثبات الياء ثم وجه ما فى النظم بان مثل
وافق وصادف قال من الافعال التى لا تستقل بواحد يجوز اسناده الى كل منهما
وان كان احدهما اصالة دون الآخر قال وقال دنا دون اهمى ليندرج قنبل فى اثبات
الوصل اقول اشار الى ان اثبات الياء فى الوصل والوقف ثابت لابن كثير لكن روى
لقنبل الحذف فى الوقف ايضا فلو قال اهمى لتوهم ان قنبل ليس له الاثبات فى الوصل
قال وعدل عن ظاهر قنبل اقول اراد ان الظاهر ان يكون فاعل وافق قنبل لانه الذى
وانما قلب التركيب لفائدتين احديهما الاشارة الى ان عدل عن اصله فى حذف قنبل فالعدول
عن اصل الاعراب للرمز الى ذلك الثانية تحصيل القافية قال ومعناه قل الجارى اقول
اشار الى معنى الرمز بان معنى دنى جريانه اى قل لان الواو فاصلة وسائر الفواصل
ليس فيها الياء فلذلك لم يكثر رواة الياء هنا الوجه الثانى ضد الاول اى من اثبت لم
يبعد فى اثباته لان الياء من نفس الكلمة فى موضع بمنزلة لام الفعل قلت وهذا هو المتبادر
من لفظ الجريان ولفظ دنى لانه من الدنو قال ناب الفاعل فلكن اقول على بناء الفاعل
من الكمون وهو الاستتار قال وروى البزيدى عن ابى عمرو انها تغير يا فى الحالين اقول نقل

عنه

عنه اولا انهما بغير با على سبيل القطع ثم نقل عنه التخيير ثم اول الشارح قول الناظم اعدلا
على الروايتين لاحتمال اشتغافه من العدالة الدالة على الترجيح والمعادلة الدالة على التساوى
قلت الاول اظهر تبعا للتيسير ولان افعل التفضيل من المزيد قليل بل شاذ عند
الاكثر قال ولا خلاف عنه فى حذف الوقف للقاعدة اقول اراد ما قرره فى اول الثانى
من ان اثبات ابى عمرو حيث يشار اليه بالاثبات مختص بالوصل وفى الوصل حماد شكور
قال وجه المخالفة الفاصلة اى من حذفه رعاية الفاصلة ولعدمه فى الرسم مراعاة له
قال هو فبدا ثانى بالنمل ليخرج ثانى الكتب رجمه اقول فبده بالنمل وثانى الكتب
فى مريم وثانى رجمه فى هود قال علم ان ورشا يحذفها فى الوقف من قاعدة الباب اقول
لانه قرر فى اول الثانى ان نافعا حيث يشار اليه بالاثبات مخصوص بالوصل قال وفرنا
للخلاف بالاثبات والحذف لا الفتح لانه الممكن فى الوقف اقول الذى يتقدم الفتح والاسكان
وكان الظاهر رجوع الخلاف اليهما لان الفتح فى الوقف غير ممكن قلت وهنا فائدة
جليلة وهى ان الشارح ذكر فى يا الكناية ان لفظ الخلف اذا تقدمه الرمز او تاخر عنه
ولم يتصل بلفظ الخلاف ضمير فالخلاف لما يليه دون الثانى وقد جاء هنا بخلاف ذلك فان
الخلاف بين الثلثة ووقع له مثله فى سورة الانعام ايضا والجواب انه اعتمد على القرينة
وهى هنا لفظ بين فانه يقتضى متعددا والذى فى الانعام نبه عليه هناك ان شاء الله
قال وفهم ان المكتوب بالحذف لا الاثبات اقول لان الاثبات فى مقابلة الفتح
وحيث لم يمكن الفتح فى الوقف سقط احتمال الاثبات ساكنة قال وان كان مفهوم الفتح
من قاعدة الاثبات الباب وترجمة المسئلة اقول مفهوم الفتح بالنصب وان كان الاثبات
مفهوما من منطوق الفتح من قاعدة يا الاضافة كما تقدم ومن ترجمة المسئلة هنا وهى قوله
وفتح عن اولى حمى وانما وجب العدول عن هذين الاصلين لان الفتح لما لم يكن فى الوقف
سقط مقابله وهو الاثبات ساكنة قال ومعنى الرمز ان الفتح عن اصحاب قوة اقول اخذه

عن اولى حمى قال بين صفات عالية اخذه من حلا على اقول وجه الحذف والفتح مراعاة الا
الامرين اقول كونها باضافة حصى مقتضاها الفتح والحذف للرسم قال وهو اولى من
قوله عليك ورحمة الله السلام اول اراد ان تقديم الخبر على المبتدا او تقدم الحال على ذى
الحال وان كان خلاف الاصل لانه لضرورة النظم جائز لجواز ما هو ابعد منه وهو تقديم
المعطوف عليه على المعطوف قال فبى للقطع اى لقطع تحت لانه مقطوع عن الاضافة
للمنوية قال اضاف الفعل فى قوله واحد من الاسرا اقول فيه سامح لان المضاف
جملة والسر فى جوازه ما تقدم فى الاسناد بان المراد ان كان اللفظ استوى فيه الالفاظ
الالفاظ كلها قال وان قدرت اشركا اقول اراد تقدير اشركا بعد تحت اى الاسرا
وتحت اشركا فى انبائ الباقى فكان سائلا من اثنين اجاب اخوخلا وان قدر اشركا
فى القارئ كانه قال من القارئ قالا هو عما اخوخلا قال وان اعدت الضمير على المعنى كان
تحصيل الاثبات والنفى حق للاصل والرسم اقول اراد بالضمير هنا فى جنابها فانه جعل للمؤنثين
البادل والجواب لجواز هنا ان يعود الى ما يفهم من المقدم وهو الاثبات والحذف وكونها
حقا لان الاثبات هو الاصل والحذف لرعاية والاثبات صفات مدح لانه الاصل
اقول اشارة الى معنى السر اخوخلا قال ج او غلب اقول اشارة الى ان ج يجوز ان يكون فعل
بمعنى فاعل وان يكون معناه غلب فى الحجة من حجه غلبه فى الحجة قال ويخلف فى الاتى
متعلق بج اقول اراد يخلف عنه فى الاول البيت الذى بعده قال وبالحذف فى الآخر اقول
فى الآخر بكسر الخا اراد ما فى المرسلات احترازا عما فى سورة هود فانه متفق على اثباته قال
لئلا يتوهم ما يتوهم من قوله فى قوله وامدد لوى حاقط بلا اقول اراد فى سورة الرعد اعاد ذكر
هشام فى المدتين همزة الاستفهام والمكسورة بعدها معنى ان هذا كان مذكورا فى النمرتين
من كلمة فى الاصول لئلا يتوهم خطئه على الاصل بل المدوحده وكذلك هنا اعاد ذكره لئلا يتوهم
انه خالف اصله كما خالف هناك الا ان وجه التوهم مختلف فانه هناك توهم جار على اصله وهنا

خطئه

منطئه انه غير جار على اصله قلت هذا شئ فى غاية البعد فانه قيل هذا فى اول الباب قد نص على
ان هشاما له الاثبات الوصل والوقف فاى وجه لتوهم عدوله عن اصله بخلاف
لوى حاقط بلا فانه لو لم يذكره كان حاقطا لانه عدل بالتحقيق عن اصله والاحسن
ما قاله ابو شامة والشارح ايضا من رواية ابن ذكوان مثل هشام فان ظم انسار
بذكر هشام الى انه لم يصح عنده ما نقل عن ابن ذكوان قال قيل لئلا يتوهم ان المتقدم
للوقف اقول اراد بالمتقدم ما تقدم دراما يرده الشارح بانه ظن فاسد وانما لم اقف
على من ظن هذا الظن لكن كيف يعقل هذا الظن مع قوله لوا معا يخلف قال وبالحذف
جزم عبد الفتاح القاضى والباقى وحمل الكتاب على طريق مخصوص اول جواب عن الاشكال بان
شاما آخر بالحذف والاثبات وارسال به كنا بعد تيقنه اجاب بان ذلك طريق آخر
ليس من طريقنا قال ومعنى الزجاج اقول هذا اذا كان ج بمعنى حاج قال لينقل ولا يهجر
اشارة الى معنى ليجلا قال وجه انتقال المثبت للحاذف اول المثبتون ما اشار اليهم
فى اول الثانى بقوله دراوا معا وبقوله حماد عكور فمن لم يثبت منهم فقد ترك اصله قال
جوار به ناصر على حد جوار يا اول اراد انه مؤد حذف ياؤه كما تقدم فى اول الكتاب قال
يخلف ثمة كيدون اى فى البيت الاول لانه خلف هشام قال ابو يوسف تاكيد لان
لفظا نون ليس فى القرآن غيره وكذا فى هود لان الذى فى الكهف ياؤه مرسومة متفق
عليها الا فى رواية لابن ذكوان او تقييد ليخرج به ما فى الكهف قال وهذا احسن لما ذكرنا من
خلف ابن ذكوان ولو كان مجمعا عليه يجب الاحتراز عنه كما فى وكيدون فى الاعراف لانه اخرج
به المجمع على اثباته او حذفه قال وسيأتى تشديد النون لعمل الى فى هود قراه بالتشديد نافع
وابن ذكوان كثير وابن عامر قال يا ال عمران فى الاتى اى فى البيت الذى بعده وعنه
وخافون قال وعن ابى عمرو وخافون تقدم اى فى البيت الذى قبله قال ان الضمة
قبل الجازم حذفت استثقالا اى كما فى يرمى ويخشى قال اما تقديرا كغيره اقول تقدير بعيد

الضمة لان تسليط الجازم محقق على ذلك المقدر وقوله كغيره كبقى فى غير هذا الموضع او
كغير بقى مثل يرمى ونظايره فان الضمة تنقلها محذوفة من غير جازم قال ونقل الاهوازى
اقول نقل الاهوازى غير نقل الناظم قال وهذا معنى قوله زكا اى تطهر اقول بالطاء المهملة على
وزن نصر من الزكاء وهو الطهارة قال باغية قارية فيه تسامح لان الباغى هو الطالب
من البغى يعنى الطالب من اطلاق اللازم وارادة الملزوم قال ووجه الاثبات انها لاما
مع اللام اقول ان للاثبات جهتين الاول كونها لام الفعل من اصل الكلمة الاخرى فيه
لام التعريف لايجامعها التنوين قال او بالحذف لمراعاة الطرفين عطف على قوله بالاصالة
اى دفع الجاهلين اما بالاشارة لانه الاصل او بالحذف لان فى الوجهين مراعاة الاصل
والرسم قال ولو جاز ان يكون جمع سبيل لكان تميزا اقول اطلاق السبيل على
السبيل لايصح لغة الا بجاز من اطلاق الحال على المحل ثم فرع على تقدير صحته ليس
لقالون طريق غيبة قال او بعضها لمقتضاه انشعاب الخلاف عن ابى نشيط وهو
غريب اقول اشار اولا الى ان سبيل ان كان عبارة عن الطريق فقول الناظم ليا
عن القرآن كان عبارة عن بعض الطرق اى بعضها مشهور وبعضها غير مشهور يلزم ان
يكون الخلاف منشعبا عن ابى نشيط لكن كون الخلاف منشعبا عن ابى نشيط غريب لان
المعروف عن نشيط وكذا نقل عن ابى محمد فى المبهج والحذف قد قطع به فى التيسير وهو المختار
عند الناظم من طريق ابى نشيط وابو نشيط عن قالون قال وما روى من اثباتهما عن ابى عمرو ان
عنه اى عن قالون ومن حذفهما عن الحلوانى عنه قال ومن حذف الداع واثبات دعان عنه
وعكسه فخارج عن طريق القصيد اقول لان الاول طريقه وطريق التيسير ابو نشيط وكان الظاهر
ان يقول طريق القصيد الا ان جمعه باعتبار انشعاب الخلاف عن ابى نشيط قال واخذ
النصف واو ترجمون وسمى تنصيف الادماج هذا مصطلح اهل الفرايض يقال دمج الشئ فى
الشئ اذا دخل فيه دخولا قويا وادمج الشئ للفته فيه ولما كان الحذف الذى يتم به نصف

البيت

البيت من داخل الكلمة سمى به والوجه فيه ظاهر قال والفاظه اربع اسمان
معرضان اقول اراد عبدى مبتدا، بتقدير واثبات يا وعبدى وما بعده من محكيات
القرآن معطوفان عليه وقوله وصلا خبره ولفظ ثلث ولفظ اربع كل واحد جزء مبتدا،
محذوف كما اشار اليه بقوله ولفظ ثلث اى لفظ وعبدى ولفظ اربع اى لفظ انكرى
قال والوسطان بلا يا اقول اراد يتقدون ويكذبون قال والرواية اثبات الطرفين
اقول انما قيد بالرواية لان الياء فى كل منهما خامسة ساكنة يجوز حذفه ليكون الظرف مقبوضا
لولا الرواية وفيه نظر لانه يدل على ان الحذف اليا من الوسطين لازم وليس كذلك
لانه لو اثبتها فى يتقدون اتزن البيت وهذا تقطيعه وعبدى فعولن ثلاثين مفاعلن
قدوفى فعولن يكذبون مفاعلن هذا شطر البيت باثبات الياء فى الوسط قال وساكنا
حال فاعل قف قال واد خل العاطفة على مثلها حرصا على حكاية لفظ القرآن كبسم الله
اى كما ادخل الباء على الباء فى اول الكتاب قال وفى الزخرف ظرف للمصدر اقول اراد بالمصدر
الاثبات المقدر وفيه نظر لان الاثبات ليس فى الزخرف الاحسن كونه حالا من
الياء اى اتبعون او من نفس اتبعون كما فى اتبع ملة ابراهيم قال ولم يوافق
على جعله مفعول حج لئلا يقدر يقدم اليه فيتناول حكمه فيفسد المعنى اثبات
ياء واتبعون اقول لم يوافق على بناء المجهول قال رد بهذا الكلام على ابى شامة
فانه جعل العلائى الزخرف العلا مفعول حج رد عليه بانه صفة الزخرف ويفسد
المعنى اثبات ياء فاتبعون بالرفع فاعل يعد وجه الالف دانه على ذلك التقدير
يكون الهمزة فى العلاء ايضا رمزا لحج وهو خلاف الواقع وسيأتى تمام الكلام
عليه قريبا قال وفى غيره بالحذف فى الحالين قرأت عن البزيدى على فارس
اقول صاحب النشر هذا هو الذى قراه على فارس من طريق محمد فارس اسمعيل
لا من طريق ابن جرير فذلك خارج عن طريق التيسير قال قلت فارق المحذوف فى

بالفتح فجرى عليها حكم المضافات اقول اشار الى وجه خروجها عن قياس المحذوفة فى الرسم
فان الاصل فيها الحذف وصلا ووقفا تبعا للرسم قال اذ لا يحتاج الى تحريك يدك
اقول ذكر القول تاكيد ساكنا يدا معنيين الاولى ان يراد بدل المسدل وذلك
ان الناظر فى المسئلة تارة يحرك يده فى ابطال ما يقوله المعترض محصله ان قوله
اقل من ان يحتاج الى تحريك اليد الثانى ان يراد يد المعترض واليه اشار بقوله سكن
يده بصيغة الامر لانك على الحق قال والقياس لا يعارض النص اقول قال الفاسى
وابو شامة هذا وان كان معنى حسن الا انه لا يفيد قراءة السوسى ويحتمل ان يكون
الياء رمزا لابى الحارث فالمواجب ان يجعل اسما ساكنا حالا من محذوف
اى قف عليه ساكنا فتظهر قراءة السوسى قال وهو مكسور بالفرق اقول
هذا من تمام الكلام السابق وتحقيقه انه تقدم فى قول الناظم وفى النمل ايان بالفتح
عن اولى صا فجعل هناك فتح الياء عن ابى عمرو وهنا جعله عن السوسى واحده واعترض
القائل بانه لا فرق بين الموضعين فاى وجه لافراد السوسى فاستعذر الناظم بارادته
بان نص الرواة الثقاة واصح النقول عن السوسى دون الدورى ولا قياس مع
وجود النص وقول الشارح وهو مكسور بالفرق اشارة الى ما ذكره ابن الحاجب
من جملة الاعتراضات الكسر وهو دعوى وجود المثنى فى صورة مع عدم الحكم والجواب
عنه بان لا قياس مع النص وهو الفرق الذى اشار اليه الناظم بقوله مكسور
بالفرق والفرق بين الكسر والنقض ان النقض فيه دعوى وجود الوصف وفى دعوى
وجود الحكم قال المولى المحقق عضد الدين المنع هنا اظهر من صورة النقض اذ قد لا
يحصل فى الفرع من قدر الحكم ما هو مناط الحكم فى الاصل لان قدر الحكم قد يتفاوت
بخلاف الوصف وهو الجامع فانه لا يتفاوت قال وقيل يلزم من اصطلاح الناظم ان
يكون همزة العلا رمزا اقول هذا الكلام ابى شامة فانه قال بقوله فى الزخرف لا يمنع ان

يكون

يكون رمزا لانه ليس باجنبى مزا قليل رمز لخلف بين الرمزين ورده الشارح بان
ذلك مخصوص بلفظ لخلاف وزعم ان هذا من قواعد الرباب وانما كانت من الشربات
لان الناظم لم يذكرها انما علمت بالتتبع وفى الكهف ساكن فى كلامه هذا الذى وعدنا
بانه تمام الكلام قال وحق هذه الياء ان تحذف لانها دخيلة فى الحذف اول انما كانت
داخلة فى الحذف لانها ثابتة فى الرسم والمراد موضوع للزائد التى لا رسم لها
قال فان قلت من اين يفهم ان اثبات الكل فى الحالين وهلا جرى على قاعدة
الباب اقول اراد ان قاعدة باب الزوائد المكتوب عنه حاذف فى الحالين
وهنا بالعكس والجواب ذكره الشارح على احسن وجه فان قلت حالا بن ذكوا ان
حذف الياء الثابتة قلت كما حالمن اثبت المحذوفات رسما وتحقيقه ان مخالفته
انما يمتنع فى فيما يعين المعنى الا ترى ان اتفاقهم على اثبات الف الرحمن مع اتفاق
المصاحف على حذفه قال والناظم ان قصد قصده بالخلاف فقد اخل طرق
اقول اراد ان الاثبات لقنبل ليس طريق التيسير فان كان سالكا طريق التيسير
فكان الواجب الجزم بالحذف لان الاثبات ليس من طريق التيسير وان زعم انه
سالك طريقه فالخلاف الذى ذكر منشعب من ابن مجاهد فلذلك نقل غريب
قلت الظاهر هو الاول اذ لم يوجد خلاف فى طريق ابن مجاهد ولذلك قال صاحب
النشر الوجهان صحيحان عن قنبل وهما فى التيسير وان طيبة وان كان الاثبات
ليس من طريقهما قال وهذه مثل شق وبصر فى ان ظاهرهما الجزم اقول انما كان
ظاهرهما الجزم لان المعطوف فى كل منهما مجزوم قال لكن ذاك اذا صرف عن ظاهره
كان محله الجزم اقول اراد ان الياء اذا اثبت كما فى روايته قنبل محله الجزم
لدخول من الشرطية قال ومحل هذا نصب على الحال اقول انما يصح اذا كانت
حالا مقدرة لان الحال قيد للعامل وليس حال الارسال رسع ولا لعب قال

ولا يجه فيها الا اجراوه مجرى الصحيح او الاشباع دون الرفع اقول وجه من بنى على
تقدير ثبوت الياء ثلث وجهان توجيهات اجراه مجرى الصحيح فى لغة او اشباع
الكسرة تولدت منه الياء او يكون مرفوعا على ان من موصولة فاشار الى ان
الرفع لا يمكن ههنا وقيد الرفع بالصريح لان هناك رفعا صريحا على تقدير من الموصولة
لان هناك رفعا غير صريح واعلم ان قوله فلا يجه الى آخره قيد لقوله وتاويله بالشرط
فان جواب الامر مجزوم فالوجه فى الياء اما تلك اللغة او الاشباع واما اذا كان
منصوبا على الحال فهو على ظاهره اذ لا موجب لحذف الياء حتى يحتاج الى تاويله
قال بحر واخطر اقول الذى دعاه الاختصار ومقارنة الامثال والحصر موجودا فلم يخرج
من كلامه شئ قال ولما اطلق القول فى بهدين اى اول الباب فى قوله الجوار
المنادبهدين قال اذ ليس غيرها منصوبا والياء فارقة اقول اراد ان موضع اللباس
انما هو بين ما هو فى النمل والكهف ولكن وجود الياء فى الرسم فى القصص دون
الكهف فارق واما لقط اهدين فى الشعراء لقط سيهدين فى المواضع الثلثة
وان كانت بلا ياء فلم يكن فيه لبس لعدم النصب قال الثانية والاثنان و
الستون بالمذكورات اقول اراد بالثانية يا عباد لا خوف عليكم بالزخرف
وذكرها الناظم فى باب الاضافة وقال بالحذف عن شاكر ولا وقال الشافعى
محذوفة فى المصحف البصرى وفى الكوفى خلافه ثابتة فى الشامى والمدنى وذكرها
فى السير فى المحذوفات قال وواحدة فى المرسوم اقول اراد بالمرسوم باب
الوقف على مرسوم الخط وذلك ان الناظم ذكر واوى النمل ههنا وقال الشارح
فى وجه الحذف للسبعة سوى الكسائى اتباع الرسم قال وموضع قاف
اقول هو قوله بنادى قال الناظم وفى الياء بنا دقف دليلا نخلفه قال الشارح
هناك وجه الاثبات كونها لام الفعل ووجه الحذف موافقة الرسم قال وكل بعده

متحرك



متحرك وساكن متصل ومنفصل اقول قال الشارح فى اول هذا الباب الغر فى الرعد
واول هادو واق وباق واراد بالساكن المتصل التنوين قال والساكن
المنفصل ليس الا بواد النمل وفيه نظر لانه ان اراد طريق القصيد فلا غر فى الرعد
وان اراد الاعم ورد عليه هاد العمى فى الروم على ان قوله فبشر عبادى الذين وبناد
المناد بقاف وارد قطعا سوى ارد الاعم او الاخص قال وجاز ان يخبر بهم عن
واحد يجمع مذكر لان النكير يجرى مجرى الواحد كالاعراب هذا كله تكلف لان
للجمع من حيث هو له اعتبار ان تنظر الى الجمعية بمعنى الجماعة مفرد مونث كقوله الرجال
فعلت والنا، ومن حيث الخصوص الرجال فعلوا وانا فعلن فكذا لفظ هذى
اشارة الى كل جمع باعتبار الجماعة واما لفظ الاعراب فهو جمع لا مفرد له قال تعالى
قالت الاعراب امنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا الحق بالفعل النا اولا
ثم الواو بالاعتبارين قال وقد ابدع الناظم بجمعها بالزوائد لانك لا تكاد تفرق
بينها وبين الفرش اقول اراد ان الزوائد يات متفرقة فى القرآن الكريم كما
فرش للحروف فكان لهم ضم الاصول بها وذكر فرش لحروف بعدها فى غاية
المناسبة ولكن الناظم تابع تامة للتيسير فى هذا فاعمل الفضل للمتقدم قال ويتعاقبان
اى يستعمل الرجا فى المجاز والتمنى فى الممكن عكس وضعهما قال وحروفهم الفاظ
للخلاف او الرموز اقول سبق فى اول الكتاب ان الحروف يطلق على كلمات
القرآن وعلى الرموز كقوله تعالى وربك مكانك كرر الحروف قبلها اى الرمز وكقوله
وما انا ذا السعى لعل حروفهم اى ما اختلفوا فيه والاول اظهر وهو ارادة كلمات
القرآن لانه المقصود ويوافق قوله وما انا ذا السعى لعل حروفهم قال وجازت
باعتبار اجود الجيد وخيار الخيار اقول اراد ان الاعلاق مرادف النفايس من
اضافة الشئ الى نفسه فلا بد من تاويل ومثاله المختار من له المختار وان طال الكل

مختارا قال وانى بالتاكيدين حرصا على الحصول اقول احد التاكيدان والآخر اللام قال قلت
لانها اذا كانت احسنت حسنت كما يحسن العقد قال لانتفى المنافات الذى ادعاه
المعترض حسنت بتشديد السين وكذا يحسن قول السخاوى اذا حفظها من لا
علم له صار كمن يحلى بحلى جيده ويوسم فيه الثنا فى من لا علم له رده الشارح بانه
كان قبل حقيقا لا علم له اوبعدها صار عالما متحليا به كما ان العقد يحسن الجيد الذى
كان عاطلا قبله قال واشار الى قول التيسير ونحن مبتدئون بذكر الحروف المشيرة
هو الناظم بقوله وانى لارجوه قال وليست الباء على حدوكفى بالله اقول اراد
ان الباء فى بالله اكتفى صلة الفعل بمعنى استعين بالله وفى كفى بالله زائدة
قال وحبل مغرم حبى الله متحون من كلمتين لامركب كبعلبك مغرم بفتح السين
ومغرمه بكسر السين حبى ولذلك اذا سئل ما معنى حبل قيل حبى الله اورده
هذا الكلام نظير بسمل وهيلل وحمدل وحبل وانا اقول حبى الله فى اتمام هذه
الحواشى واسئاله ان يجعلها نافعة ويجعلنا فى دار نعيمه مع الناظم
والشارح

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم **باب فرش الحروف** قال
كتابات البزى والفوائح اقول اراد بالبنات للبزى ماذكرها فى آخر البقرة والفوائح
ذكرها فى اول سورة يونس وغيرها كالثودية وينزل وامثاله فانها قواعد كلية
وليس ما فعله موافقا لمن تقدمه من كل وجه الا ابن مجاهد ذكر احكام سورة فى تلك السورة
الا ان فى التقريب شبها به فى الجملة قال وقد ذكر فى التيسير بعد الادغام الكبير لانه
من مسائل الفاتحة اى الادغام فى قول الرحيم ملك قال والناظم جعل الاصول
بين الفاتحة وسورة البقرة جمعا بين المتقدم والمتاخر اقول اراد انه راعى فى تقديم

مسائل

مسائل الفاتحة اصطلاح المتقدمين وفى تقديم الاصول على سورة البقرة اصطلاح المتاخرين
مدنى اول اقول تقدم فى باب الوقف ان المدنى الاول هو الاول ابو جعفر وذكرنا هناك ان
صاحب النشر قال هو نافع قال فواصلها ثم لندبر اقول اراد بالفواصل الحروف الواقعة فى
اواخر الاى بفعل مرا فى اول كل سورة وهنا سبعة احرف ق م ل ن ب ر قال والغير فاعل
قراءة معداى قراء غير مدلول ذال ذكا فى يخادعون اولا وثانيا قال كالحرف حال واولا
متقدما حال ويجوز ان يكون ظرفا قال ويسمى الفعل حرفا تنبيها على اصطلاح سيبويه
فى اطلاق الحرف على كل كلمة اقول لاحاجة الى هذا اذا قدم فى اول الكتاب ان عرفهم الحروف
تطلق على كلمات القرآن المختلفة كقول الناظم وما انا ذا السعى لعل حروفهم وهذا ماخوذ
من حديث ان القرآن انزل على سبعة احرف وقد اشرنا هناك الى نكتة المجاز بان
الخلاف اكثر ما يكون فى حروف من حروف الكلمة قال وهذا مخض بالنون او اشعر
ابتدا اقول محض بالتشديد اى لما كان الخلاف فى الثانى لم يكن ماخوذا من اللفظ
بل من قوله كالحرف اولا فلفظ ما فائدته استقامة الوزن او للاشعار بمحل الخلاف
اول ما يقرع السمع قال وذكر الاخرى لعدم فهمها من الاضداد لاخلاله فى الباء و
عدم التنبيه على الالف اقول انما اخل فى الباء لان ضده النون وعدم الدلالة على
الالف كالمسكوت عنها قال فاعلم بذلك انه قد يستغنى عن بعضها بالمجمع عليه
كما بانى اقول اراد هنا ذكر باب الرجحة وهو الفتح قبل الساكن وبعده واحال
الباقى على الاول المجمع عليه ويفعل مثل كثيرا كما فعل فى البيت بعده وخفف كوف
يكذبون ويا وه بفتح وللباقين بضم فانه ذكر الضم وسكت عن فتح الكاف اعتمادا
على المجمع عليه لان جميع ما فى القرآن بفتح الكاف وقوله فى يوسف معاوصل حاشا
حج لان الاخرى حاشا مجمع عليه قال ولو قال ما يخدعون ذر وباق كما اول لم يكن
نصا على انه مسى الفاعل بل ظاهرا انه مسمى بالمصدر اقول اى بناء الفاعل لان الاصل



ثم وحبل

ثم كالتوراة

اسناد الفعل الى من صدر عنه او وقع عليه **قال** واما سكاري فمعلوم مما قررناه **اقول**
اراد ان قوله معاسكري من غير تقييد بالضم ليس اعتمادا على اللفظ بل ملحق بالمجمع عليه
في سورة النساء **قال** وليس مثل ويدفع حق لفاد المعنى **اقول** ذكر الناظم في سورة
الحج ويدفع حق بين فتحة ساكن بدافع قال ابو شامة قال الناظم هناك وما
يخدعون الفتح من قبل ساكن وبعد ذكالم يكن محتاجا الى هذه الترجمة ولا في قوله
ويدفع حق فان اللفظ يدل على القراءة فالقيد في الموضعين زيادة بيان رده
الشارح بانه بدون القيد يفيد المعنى وبيانه موقوف على مقدمة وهي ان الناظم
قال في بحث الرموز وبا للفظ استغنى عن القيد ان جلا فالشارح قال هناك
هذا الجلا في الحذف والاثبات مثل مالك وملك وحاذر وحذر ضعيف في البدل
كقوله ويهمز الناوس ممتنع في الحركة فاذا تقرر هذا فنقول لو لم يذكر الترجمة في الموضعين
لاحتمل المعنى لاحتمال ان يقرا يخدع بضم الياء من اخدع والذي يدل على انه اراد
بالفاد هذا انه ذكر في يدافع في سورة الحج معترضا على ابي شامة بقوله وقيل
يدفع حق في يدافع كاف بقوله وليس بكاف لامكان ضم الياء وقد علم من
هذا ان قوله وليس مثل يدافع حق لفاد المعنى اذ في المشبه والمشبه به ان
اطلق كل منهما بلا تقييد اذ كما يمكن ضم الياء هناك فكذا هنا **قال** وقد قررنا
ان ذا النظر المهمل لا يتعدى مورده **اقول** ذكره في اول سورة الفاتحة والمهمل
ما لم يقيده وان قيده يتبع قيده وفيها وفي الاعراف يغفر بنون وكقوله وقصر اتم
من ربوا واتيم وقوله ولاستم اقصر تحريها وبها شفا هذا في الفروع واما الاصول
فقواعده كلية واما كيفية تنزيل الراجم فقد ذكره في شرح قول الناظم و
من بعده ذكري الخوف اسمي بحاله **قال** وكف عنه تاديا جواب سوال وهو
ان يخادعون الله لما كان المعنى يخدعون فما الوجه للعدول اجاب بانه كثير اتباع



الخدع عليه تحقيقا وان لم يمكن معناه حقيقة **قال** والشخص يخادع نفسه ولا يخدعها **اقول**
اراد انه يعاملها معاملة الخداع **قال** ولا يخدعها مكررا بها حقيقة وهذا لئلا يخالف
قوله واختياري القصر لان المعنى عليه **قال** وفتحها للباقين من المجمع عليه **اقول**
رد بهذا الكلام على ابي شامة والفاسي لانهما قالا لا يمكن التقليل الا مع فتح الكاف
وجه الرد ان ذلك ليس مصطلح الناظم ولا ملازمة ايضا بانه اذا لم يمكن ساكنا
يكون مفتوحا والحق انه ليس بوارد لانه لازم عقلي في هذه المواضع لا يمكن
على غيره فلا اعتداد بالاصطلاح في مثله **قال** لاخلاء به فان قيد الياء بالفتح ضده
الكسر كقوله وان يفتح لو قال باؤه بلا ضمة اكتفى به لان عدم الضم ضده الضم **قال**
والكذب الاخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه عن علم قيد العلم انما هو في الاقرار
لا في مطلق الكذب وهذا المعنى وصف للمتكلم واذا وصف الكلام قيل كذب الخبر
عدم مطابقته للواقع هذا هو المختار وفيه مذاهب اخرى مذكورة في مواضعها **قال**
والتقدير على عدم زيادة كان لكونهم كاذبين مكذبين **اقول** اراد ان ما مصدرية
وقيل اذا لم يكن لفظ كان زائدا كان المعنى ما ذكره وان كان زائدا التقدير
يكذبهم وليس للزيادة وجه بل باطل لان كان تدل على استمرار ما في الكذب
والتكذيب **قال** والتكثير كموت المال **اقول** فيه نظر لانه لا يلايم المقام لان
سوق الكلام بعد قبايح المنافقين لمقام رسول الله لا لكثرتهم **قال** واختياري
التشديد لاندراج التخفيف فيه لان كل مكذب للصادق كاذب في تكذيبه ولا عكس
**قال** نصب بان بعد المعلل بكسر اللام الداخلة تكميلا للتعليل **قال**
او للحمل فيقدر مثله اي باشمام مثل الجزء الاول **قال** وهذا النوع الثالث من معاني
الاشمام **اقول** ذكر الاول في سورة الفاتحة في الصراط والثاني في باب الوقف **قال**
وما تاخر القراء كالناظم والداني على تسميته اشماما مجازا بعد ما تقدم ان هذا اصطلاح

الناظم لا وجه لتسميته مجازا وايضا قد قسم الاشمام انواعا ولا بد اشتراك الانواع في
الحسن قال ومن ثم تحض الياء اى لكون الكثرة اكثر كما سلمنا اليا قال قال الحافظ
يا نحو الواو اذ هي تابعة لحركة سابقها وكانه توهم الشيوع وليس كذلك لذلك
اقول ليس كما توهم لذلك اى لما ذكرنا من انه افراد وجه الضم مقدم والحافظ هو ابو
العلا قال وقيل شاذ بالضم مع الفا او قبل او بعد وكل باطل اقول اراد بالفا
فالفعل في الافعال المذكورة وابطل الوجوه الثلثة المعينة للثاني بين الاشعار
الذي هو من لوازم الكسر والانطباق الذي هو من لوازم الضم وقيل لحرف
الاول لم يسمع ولا قارئ له وبعده الياء مانعة لعدم يا مضمومة ما قبلها قال
وقيل ضم مختلس وهذا ان اقتصر عليه امتنع همزة بين بين اقول اراد انه باطل
لوقوع بين بين في اول الكلام لان الابتداء لا يكون الا بالحركة الكاملة قال
وان ضم اليه جزء مماثل فهو الضم اقول وقد تقدم انه لم يقرأ به وان المضموم اليه
الكسر فهو المختار الذي تقدم قال وبنو فعل من تقديم الفاء على القاف على
وزن جعفر ابو قبيلة فقعس بن طريف بن عمرو الاسدي قال واختياري الاولى
اقول الاولى هي الكسرة وهي لغة قريش افصح العرب قال والسكت مكرر فيه فلهذا
تركه الناظم لانه قدمه في با به قال واعادها للبعد اقول اراد ان الظاهر عطف هي
على هو ملاها الان بعد الفاصل الكسر على المعطوف عليه قال وهي لم تعلم انه معطوف
او ابتداء الكلام اقول والهاء للحروف او اللفظ هو للملابسة قال الملابسة
الاتصال في الجملة فان الهاء من جملة حروف التهجي فمن تلك الجهة تضاف
الى الحروف ومشاركة له في الحكم المذكور فيضاف اليها قال وادخل الواو
على ثم لانها من التلاوة اقول اراد انها ليست عاطفة حتى يمتنع دخول العاطف
عليها قال وقيد الاضمار والابتداء اخرج نحو لعب ولهو ولهو الحديث اقول فان

اللام

اللام من نفس الكلمة فان قلت لم يذكر الاضمار والام الابتدا قلت السياق دل عليها
فانه بصدد قراءة وهو بكل شيء عليم والبواقي بالتبع كما قيل وما عطف عليه وقد ذكر
المضمر وان لم يعبر عنه بالاضمار والام الابتدا علم من الاضافة الى الها او الى الحروف
فان اللام في هذه المواضع من نفس الكلمة فتعين لام الابتدا فلذلك لم يقيده
قال ولما عمت عبارة اللام المنفصلة اخرجها بقوله وعن كل اقول فيه بحث
لانه تقدم من كلام الشارح ان الهاء في لانها اما عائد الى الها او الى الحروف وعلى
التقديرين ان يدخل خارج لان لامه جزء الكلمة ليس احد الحروف الموضوعة للمعاني
وانما ذكره زيادة على التيسير زيادة ايضاح لئلا يلتبس على القاصرين قال ولو
قال فيه اذا دخل عليها حكمان اذا كان قبلها الخمس اقول ان صاحب التيسير قال
اذا قبل هو واو او فا او لام فلو بدل لفظ كان يدخل الخمس من الاعراض لان لام
يعل ليست داخلة على قال وعليه اعتمد في التيسير حيث قال وحركها الباقون اقول
فان الحركة اعم من الضم الا ان غير الضم ليس ممكنا في هو ولا الكسر في هي كما اعتمد الناظم
فان الضم والكسر ليس ضدهما الاسكان قال وعليه قول الشاعر فقلت اهي سرت
اقول يسكون الهاء لان البيت من البسيط فالهاء في مقابلة سين مستفعلن قال
وجه الاسكان ثم هو حمل ثم على الواو والفا اقول فان قلت اي حاجة الى الحمل
بعد ما قدم الشارح ان هذه الحروف لعدم استقلالها تنزلت منزلة الجزء قلت
ليس ذلك علة تامة الا ترى الى قوله فصار بواسطة الاتصال ما دخل عليه كعضد و
كتف فحمل عليهما فان ذلك مخصوص بالواو والفا قال وفرق ابو عمرو بالاستقلال
اي في ثم ولذلك لم يوافق على الاسكان معه كما وافق في الواو والفاء اقول
وجه الاسكان يعل كما نقله عن ابي جعفر وغيره عن ابن شنبوذ فانه ليس من طريق التيسير
قال فاليوم اشرب غير مستحقب اقول الاستشهاد في اسكان الياء فانها ساكنة

لكونها مستلمة في مقابلة الف فاعل مع ما قبلها او ما بعدها شبه عضد بكون الضاد مع ان
الباء منفصل عن الغين كلام يميل عن هو لكن هو قليل لاستقلال الكلمة بالاتصال مع قوة
الفعل بخلاف حروف قال وجه التحريك انه الاصل بدليل تعيينه دونها اى عند عدم دخول
ان الحروف ليس الا الضم بلا خلاف قال واختياري الاصل لسلامته عن معارضة
التخفيف اقول اراد ان العدول عن الاصل انما يكون للتخفيف ولا يمكن ههنا
لاستقلال الفعل وحمل على الواو والف ضعيف لان تحول عليه وهو الاسكان كان
مع الغاء والواو لغة ضعيفة قال وهي اللغة الفصحى الفصيحة اقول اى محركة الفصيح
اللغات قال وهذا احسن للخلو بخلاف لتكملا اقول اراد انه لو لم يذكره لم يكن في
تركه خلل الا انه اشار الى ان القراءة بالزيادة كملت بخلاف قوله رجال لتكملا وليس
فيه نكتة سوى القافية قال فعصى باغوا الشيطان نسب اليه اقول اراد المزيل حقيقة
هو الله والاسناد الى الشيطان اسناد الى السبب مثل بنى الامير المدرسة قال وناسب
الازالة عن مكانهما اقول اراد ان الازالة عن مكانهم اخص من الاخراج فلا تكرار كما اشار
اليه والاحسن ما قرره الشارح الكشف ازالهما عن النعيم فاخرجهما من الجنة قال
وبقوله قراءة عبد الله فوسوس لهما الشيطان عنها اقول لان الوسوسة انما كانت
في اكل الشجرة فالضمير متعين لهما وهذه الاية في الاعراف وانما دلت لان القصة واحدة
قال ونص على علامة النصب في الجمع السالم بالكسر اقول اراد انه انما قيد النصب لان الاصل
لان اصل النصب ان يكون بالفتح فلو اطلق لم يفهم المراد قال وقول الاهوازي
بالحفظ في اللفظ مجاز اقول لان الخفض ضد النصب وانما كان مجازا لانه اراد به وجود
الخفض وهو الكسر قال والعكس المستوى جعل الجزء الاول من القضية ثانيا و
بالعكس اقول هذا من اصطلاح اهل المنطق ولا بد له من قيد آخر وهو الاختلاف
في الكم ان كانت القضية موجبة كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان

ولو

ولو قلت وكل حيوان انسان لكانت القضية كاذبة قال وعكس النقيض كقولك
في كل انسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان انسان عكس الموجبة الكلية بكذا
او كادم مع كلمات قال وذلك لان النصب وان كان ضد الفتح الا انه مقيد
بالكسر وضد الكسر الفتح فيخل قال وفائدة قوله ضمنا يتحول اقول اراد ان الناظم
قد يجوز بالعكس عن الضد بلفظ العكس كقوله والعكس نحو سما العلا فيه بالتحول
على حقيقة القياس لئلا يظن انه مجاز عن الضد قال لا كما قيل تحول المذكور اليه
للعموم اقول هذا الكلام ابو شامة ولم يرضه الشارح لان تحول المذكور اعم من العكس
المذكور لصدق تحول المصدر الى الفعل وباحد الضدين اذا تحول منه الى آخر وبه
رد قول الفاسي العكس هو التحول من المذكور الى ما هو عليه الان قلت والحق ان
رده مردود لان مرادهما بالعكس المعنى المراد بالضد وذلك ان الناظم ليس بصدد
بيان العكس المتعارف بل بيان القرائين وعنى بالعكس اللغوي لان احد القرائين
متاخرة عن الاخرى في النظم قال الجوهري العكس رد آخر الشيء الى اوله قال
الاولى للون والايضاح اقول تقدم منه هذا الكلام في اول الكتاب ويرد به على
ابي شامة قال الاولى احتراز عن الثانية وجه رد الشارح ان اصطلاح الناظم
على ان الكلمة ذات النظير اذا اطلقت نزلت على الاولى كما في قوله بما يعملون حج
فانزل على ما في سورة الفتح لا الى ما بعده والحق انه لا يرد عليه لان هذا الاصطلاح
الذي اشار اليه لم يذكره الناظم في كتابه وانما اخذه الشارح من سر كلامه فلا بد
من قرينة ظاهرة وكم موضع يذكره الناظم المستغني عنه ايضاحا قال وواو وعدنا
من التلاوة فليس وصلا على حد خطسه اقول اراد انه قبله لان التلفظ بالقراءة يغني
عن الواو لعدم اللبس قال وعلم ان الالف بين الواو والعين اقول دفع بهذا
الاشكال الاطنب فيه ابو شامة وجه الاشكال ان الالف مطلقة يحتمل قبل الواو وبعد

ووجه دفع الاشكال ان ما قبل الواو همز لا الف وبعد العين لا يمكن ارادته لان ترك
الاول من غير ثبت بفتح الباء اى دليل لا يجوز عند الناظم قال وخرج بقولنا وعد الطور
مع حذفه الفين وعدنا وعدا حسنا اقول تقدم من الشارح فى الاصطلاحات اول
وكذا قال ابو شامة والفاسى ان لفظ جميعا لم يقع موقعه لان ما فى القصص والزخرف
ليس فيه الف والبه اشار بقوله مع حذفه وبقوله ولو قال مثل وعدنا واعدناكم
قصرها حلا لجلا اى كشف الاشكال وازاله وقد اشرنا الى دفع الاشكال هناك
وتخصيصه ان جميعا قيد للمواقع الثلثة ما فى البقرة والاعراف وطه فانه ذكر مع ذكر
الطور فيهم وقوله من غير ما الف من قبيل الحذف الذى ضده الاثبات فلا بد من اثبات
الالف ثم حذفه وما فى الزخرف والقصص ليس فيه معنى المواعدة بل اخبار عن
وعد الله للمحسنين فى ايه وللمسئ فى اخرى والمى طب فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم
فلا تعقل مواعدة وما كان لازما عقليا لا يحتاج عنه قال وعد موسى وقومه المجئ او
القبول مجازا فيه نظر لان مثله ليس مجازا لوقوع الفعل من الطرفين حقيقة
وان كان ما تعلق به الوعد مختلفا قال صاحب الكشاف فى بايع زيد عمرا
لا يمتنع دعوى ان الباء حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم والقسم
الاول واراد بالقسم الاول ما تقدم قام بالطرفين مطلقا نحو قال زيد عمر قال
وعلى هذا يصح واعدنا موسى الوحى والمجئ من غير اشكال قال واختيار ى القصر
للحقيقة ورجوع الاخرى اليها اقول قد عرف انها لا ترجع اليها قال الهلالى عمرا
للمفهوم من خلا اقول ليس مفهوم خلا بل منطوقه لان دلالته على حال مطابقة قال
اى قرأ ابو عمرو واراد ان تلا من التلاوة قال فمحل حال فاعله لا حال متعلقه
عن الدورى قال وعلم كسر همزة بارئكم من لفظه به فى قوله والبارى وبارئكم تلا
تقدم فى باب الامالة فان لفظه به فى موضع دليل عليه فى موضع اخرى اقول كالظاهر

اقول

اقول اراد سائر الفاظ المضارعة فان الحركة فيها لا تخلو عن الضم والفتح قال سقطت
الفتحة لذلك اى لظهورها فلا يحتاج الى الاسكان قال ولفظ بهما متغايرين مع امكان
الموافقة تنبيها على مغايرتهما فسكنت الكسرة اقول اراد ان الناظم لفظ بالضم فى
يامركم وبالكسر فى بارئكم لا سافانه يحتمل الوزن بل فى البارى وبارئكم مع انه
كان يمكنه التلفظ بالضم ايضا فى العدول تنبيه على التغاير وليس بعد الضم الا
الكسر لسقوط الفتح قال لا كما قيل اعتمد على العامل او لم ينبه عليه الاول للقياسى
فانه قال لفظ ابو عمرو عند دليل على كسر ما بعد با قال ولو قال وبارئكم سكن لبين
وفيه نظر وجه النظر ان الاسكان ضد الفتح الا اذا قيد نحو ضم الاسكان صف او يتقدمه
او يتاخر عنه او تاخر ما يدل عليه نحو سكن يوده وليس فى بارئكم ما يدل على الاسكان
فى مقابلة الكسر لاحتمال ان يكون بارئكم فى عبارة الناظم حينئذ بالضم قال وبعض
اصحاب الناظم روى اسكان يامركم اقول تقدم ان قراءة الباقين توخذ من اللفظ
بالضم قال الشارح هذه الرواية فاسدة لان المفهوم من الاسكان الفتح للسكون
ويلزم ترك القرائين لان الوزن على ذلك التقدير انما يستقيم باسكان ميم
بارئكم وضم سائر الميمات فتركب من قراءة ابى عمرو وابن كثير قال وليس لقوله وكم
حلسل مفهوم لان ضده الاسكان الاكثر قال لان كم لخبرية للتكثير فالضد اما
الاكثر والاقل والمراد الاكثر وهو المسكن قد تقدم فان القائل بالاختلاس قائل
بالاسكان غاية انه انفرد بالرواية الاخرى قال وليس ضده غير الجليل اى القليل
لانه ازيد القائل بالاسكان فيلزم ان يكون الاسكان مرجوحا وليس كذلك لاتفاق
الروايتين عليه وان اريد ضد الجليل المختلس الجليل المتم للحركة فذلك خطا فى الرواية
قال وقد فرق بين الروم والاسكان وهو اخفى كما لا يخفى اقول انما كان اخفى لان الباقى
فى الروم ثلث الحركة وفى الاختلاس ثلثاها قال والضم انقل اقول لما نقل عن

عن الاصمعي الاختلاس في الكسر قاس الضم عليه لانه اثقل واولى بالتخفيف قال
مراعاة للامرين عليه وجه الاختلاس فان فيه شائبة الاصل والتخفيف قال
ومحافظة على الاعراب نصا اقول لتمام الحركة بخلاف الاختلاس قال واختياري
الاختلاس للتخفيف والاعراب اقول التخفيف سقوط بعض الحركة والاعراب
لان الباقي اكثر الحركة ومع ذلك حكم حكم المتحرك كما اشار اليه الناظم بقوله ورومهم
كما وصلهم على ان الاعراب في الافعال غير مقصود لعدم دلالته على المعاني المختلفة
وباركم التغير فيه باسكان الهمزة او اختلاسه والهمز محل الانواع التغيرات قال نفع
الضم سلب ضده وهو الفتح كما تقدم في اول الكتاب قال وعدل عن الفتح لئلا
يخالف الضد فان ضده الكسر اذا اطلق قال قرا نافع معلومة عن ضد الاولى
اقول وذلك ان النون ضد الياء والفتح ضد الضم اذا ما ذكر الضم من غير قيد كما
اشرنا اليه قال انه لم يتعرض للفاء وذلك لان قراءته ضد المذكورين ولما كانت
الفاء مكسورة عندهم يكون مفتوحة في قراءته لان الفتح والكسر ضدان قال
وانفقت طرقه على تكسير خطابكم اقول اراد طرق الناظم الى السبعة وقيده بها احترازا
عن الاعراف وسورة نوح لاختلاف القراء فيها قال نصب عنده المسمى اي من قراءة
يفعر بنا على الفاعل قال وبأي خلاف الاعراف قرأها اي في سورة الاعراف قال
او تعظيما له كما تقرر في النحو اقول فيه بحث لان هذه المسئلة من مسائل الصرف قال
جمع مكسر مذكر باضافة الاول الى الثاني قال وجه تذكير البقرة وتانيث الاعراف
اقول وذلك ان ابن عامر يقرا خطيئتكم ونافع خطاياكم قال وقوي المجموعة بالتاء
اقول اراد ان الناظم نافعا وابن عامر قرا بالتانيث في الاعراف الاان قراءة ابن عامر
اقوى لانه قرا بالتوحيد ونافع بالجمع والباقي في الفرد نصب على التانيث بخلاف تاء الجمع
فانها علامة الجمع قال واختياري النون علله بانه الاصل لبيان الفاعل وعدم تحذف

لان

لان في بنا المفعول الفاعل محذوف وفيه تغيير ومناسبة قلنا وسيبدلانها كلها في سياق
واحد قال ابدل خبره باعتبار اللفظ اقول لان لفظ كل معناه جمع وابدل مفرد قال
وغير نافع استثنا من معنى فاعل ابدل اقول فاعله ضمير كل وهو مفرد في اللفظ فلا يكون
الاستثنا باعتباره قال واللفظ على الهمز اي الرواية بالهمز لا باليا او الواو اقول بنا على
احتمال ان يكون من النبا او النبوة قال وفائدة قوله مبدلا الهمز لتقدمه اقول اشار الى
ان مبدلا في البيت الثاني هو ابدال الهمزة لتقدمه في البيت الذي قبله انما ابدله لعارض
وهو اجتماع الهمزتين فقيده بحال الوصل كما سبق في بالسوا الا ولذلك لم يقيده الناظم
بالوصل كما قيده بالاصل اي في التيسير قال وما تبه لهذين من نظم بنيا المشار اليه
بهذين اجتماع الهمزتين واطلاق الناظم بنا على ما سبق مثله في بالسوا الا ولم اقف على
البيت ولا على ناظمه ومحصله طعن فيه حيث لم يدرك مقاصد الناظم قال وخالف نافع
مذهبه في التخفيف اقول فيه بحث لان الهمزة المتوسطة المتطرفة ليس من اصل نافع
تخفيفها الهمز الا اذا لاقت اخر الاولى اول الثانية قال فلا وجه لقول بعضهم غير صحيح اقول
قائله الفاسي والحاوي ومن قال ابو عبيد انكر عليه لعدوله عن الفصيح قائله ابو شامة
فانه غير موجه فان هذه ايضا لغة صحيحة قال لاحتمال ناظر به قصة راعنا اقول قصة راعنا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا القى الى اصحابه جملة من المتعارف يقولون
له راعنا اي تانّ حتى نفهم ما ذكرته ثم اذكر غيره وكان لفظ راعنا في لسان اليهود شتما
فشرعوا يقولون له راعنا وقولوا انظرنا اي بدل راعنا فانه بمعناه وكذلك هذا اللفظ
فلما كانت تستعمل في معنى لا يليق نهى عنها قال وفيها احتمال ذكرته في الخلاصة اقول
قال اراد احتمال ان يكون من ذرا وهو احتمال بعيد لم يذكره الجوهري قال وهذا هو الصحيح
لنبا وبيئة اقول استدل على انه محال مهموز لا واوي بالتكسير والتصغير لانهما يردان
الاسما الى اصولها قال ولم يجز خلافه بالسوا ههنا وان كان الباب واحد لغلبة البدل

هنا اقول الوجه الآخر فی یاسوء الاجعلها کالیاء وانما کان البدل غالبا هنا لاتفاق السبعة
سوی نافع قال وحزوج التخفیف ثم عن القیاس المشهور اقول قید القیاس بالمشهور
لانه ذکر هناک ان المشهور فی مثله نقل الحرکة الی ما قبلها وانما عدل عنه لئلا یبقی او
مکسورة بعد الضم فالابدال ایضا قیاس لکن لیس مثل النقل قال ولو کان قد
استعمل اللغة الاخری للجمع والخلاص لعم اقول اراد الجمع بین اللغتین والخلاص عن
السوال وهذا الکلام لافائدة فیه لان مدار القراة علی النقل والروایة قال ولفظ
او عین هزوا او کفوا مبتدا وفی الصابئین الهمز والصابئون اراد انه لابد من احد التقدیرین
قال والوزن علی المذکور اقول اراد ان البیت انما یتزن اذا قری کل منهما علی السکون
لان الضم الذی ذکره فی اول البیت الذی بعده قال واخل الکسر ثم ولا یعدی
الا بنبت اقول بفتح الباء ای حجة ودلیل وفیه بحث وذلک ان التعدیة عبارة عن
اثبات الحکم فی الفرع بعد ثبوته بدلیل وعلة مشترکة واذا کان الکسر فی مستهزءون
محلا مردودا فلا وجه للتعدیة بل ان ثبت انما یثبت بدلیل مستقل قال ویصرح
به فی یضاهون لا کما قیل من ضرورتها اقول یرد بهذا الکلام علی الفاسی فانه قال
من ضرورة وجود الواو مع ترک الهمزة ضم الیاء وقد رده بوجود الاول لو کان ضروریا لما
امکن غیره ولیس کذلک لما تقدم فی وقف حمزة فی مستهزون ان بعضهم روی کسر
الزاء قبل الواو وان کان ضعیفا الثانی ان الناظم صرح به فی یضاهون ولو
کان ضروریا لم یحتج الی ذکره الثالث انه مفهوم من قول مکی ان من همزه لم یسکن
قال وصرح بالاخری یحرج الضد عن المصطلح اقول وذلک ان ضد الاسکان
هو الفتح قال وقد مضی فی وقفه بوا ویحتمل التخصیص والتوطئة للعموم اقول
الذی قاله فی وقفه ان قوله فی البقرة وحمزة وقفه بوا وان کان علی صرقوله
ادغام بیت فی فلا تتعین الواو وان کان فی مثل وامدد لواحافظ بلا جاز

الحذف

الحذف ایضا ثم قال ادغام بیت انما اعاد ابا عمرو مع حمزة ولم یعده فی الصافات لان
ثم جا علی وجهه وهنا لیس له الا الادغام وذکر فی لواحافظ بلا انه انما ذکر هشاما لانه
وافق ابا عمرو وقالون وجها واحدا وکان له وجهان فی غیره فعلی هذا لافرق بین
ادغام بیت وبینه تعین المد هنا کما تعین الادغام هناک لکن نقل عن غیره انه له
وجهین هنا ایضا کما تقدم فی الاصول وانما ذکره لتمام البیت فعلی هذا یظهر الفرق ویظهر
قوله توطئة للعموم لان حمزة وقفه فی هزوا لا ینحصر فی الواو وکما کشفنا لفظ الغطا
هناک قال ونص علی حالی حفص لسلا یتوهم عطف المفرد اقول اراد عطفه علی حمزة
بل هو عطف جملة علی فاعل فعل مقدر کما اشار الیه بقوله ابدل قال وجه ابدال
الهمزة حمزة تقدم ای فی باب وقف حمزة قال کفهی ای باشباع الکسرة فی قوله
فیه مهانا واعجمی ای بالتسهیل ومجراها ای بالامالة قال وتقدم وجه الاختیار ذکره
هنا بقوله واختیاری الضم قال ما هنا لو عری عن الترجمة ولفظ الوزن القران
لایقع رمزا ولو لم یکن من الترجمة لم یکن ایضا رمزا لان امامه مذکور وهو دال دنا ابن
کثیر قال او الغیب من الفهم ذکر المعنی الدنو وجهان احدهما دنوه لما قبله وهو سهله
هزوا والثانی دنوه من الضم لقیده بقوله هنا بخلاف الثانی فانه لم یقیده وانما
علم من هذا لانه بابه قال وجه الخطاب بمناسبة قوله واذا خذنا حیثما کلم نیف
وعشرون اقول اراد ان الخطاب وقع فی مواضع هذا الباب فی اکثر من عشرین
موضعا والنیف علی وزن السید مشددا ومخففا الزائد فی العدد علی العقود قال
واختیاری الغیب فیهما للاکتفاف الراجح علی قرب الاول اقول اراد ان الخطاب
فی الاول وان کان قریبا اذا قلنا الان قبله ضمائر الغائب وکذا بعده والیه اشار
بالاکتفاف کتناف ای الاحاطة وکذلک فی الثانی وان ذکر بعده الخطاب الا انه
مختص بالغائب کالاول قال وارسل القاری آنیة فهمه الی احسن صعایه

لتعقيبه قال اشار الى معنى قوله الى الصفوه ولا فان معناه ارسال دلوه وهى الانيه
قال لم يات بفاصل لارتفاع اللبس اقول اراد انه اردف قوله وحليه اخر البيت
السابق الى الصفوه دلا ولم يفصل بالواو على دأبه لان الخا لا يحتمل الرمز لما تقرر فى
اول الكتاب ان لفظ القران والترجمه لا يكون فيه رمز قال واللفظ على المذكور
اقال لو قال على المكتوب كان اظهر اقول لان التلفظ تابع له قال ولو قال خطابه
لاتم فعولن لانه فى الاول مقبوض قال وانى بالوجهين اقول اراد ان قول الناظم
خطيه التوحيد عن غير نافع فيه الوجهان التوحيد منطوقا والجمع مفهوما لان مصطلح
الناظم ان التوحيد فى مقابله الجمع المصح ثم قال رد قول ابى شامه الجمع بهم شامل
للتكثير قال ويدل على العموم اقول ذكر ان الخطيه ان اراد بها الكفر فالتوحيد فيه ظاهر
وان اريد به الكثره فاريد بالجنس العموم ورد قول من خص العموم سياق النفى وفيه
نظر لان النكره فى الاثبات تعم عند وجود القرينه بخلاف ما اذا وقعت فى سياق
النفى فان عمها عموما كليا بدلاله الفعل لانه يعم نفى فرد مفرد مبهم لا يمكن الا نفى الافراد
كلها قال او تعدد الكفار للفاصله اقول اراد ان الفاصله بلفظ الجمع اولئك
اصحاب النار هم فيها خالدون فتوجه تعدد افراد الجمع باعتبار احاط الكفار قال
ومناسبه للعطف والاضافه اقول اراد من احاطت به خطيه معطوف على من كسب
سيه والسيه لاختلاف فى افرادها والاضافه فى خطيه الى ضمير المفرد قال وعليهما
قوله تعالى اقول اورد ايايين فى الاولى رعايه المفصول فى الغيبه وان كان الموصول
مخاطبا وفى الثانيه مختار رعايه المخاطب وفيه توجيه عجيب لا يعبدون وخطابه قال
واختيارى الغيب عملا بالاصل وسبق المناسب اقول اما الافلا الميثاق عليهم بواسطه
موسى لا خطاب معهم واما المناسب سبق لفظ بنى اسرائيل قال مفعول مطلق اوله
اى مفعول له اقول قبل لو قال واسكان نه كان اذب قاله ابو شامه فيكون

عطفا

عطفا على المصدر قبله واجاب الشارح بان عدوله عن الظاهر لرجوع الضمير الى عاين
الظاهر وهو الابعد ولا يخفى بعده قال وفائده ذكرهما انه لو اقتصر على اللفظ الثانى
لامكن قراءته بالالف فيختل اقول اراد انه بلفظ بالفتحتين اولا لكن احتمل ان يكون
فيه ضمتان فلما ترجم للمبافاين بالضم الذى ضده الفتح وبالاسكان وهو ضده
التحريك المطلق هو الفتح كما تقدم علم انهما فتحتان مع التنوين فافاد التلفظ بالاولى
ان الثانيه كذلك ففى كل قراءه قيد للاخرى الفتح فى الاولى من ترجمه الثانيه والتنوين
فى الثانيه فى من لفظ اولى هذا معنى قوله فكل منهما افاد فى الاخرى قال ولم يتنبه لهذا
من نظم وقل حسنا شكرا وحسنا سواهما اقول هذا نظم ابى شامه ووجه بطلانه يحتمل
ان يكون فى الثانيه ان يكون بالالف موضع التنوين فيختل قال ولا من قال
خلاف اصطلاحه فترجم للسكوت اقول قاله الفاسى لانه لم يخالف بل انما فعل
لمعنى فعل كما شرحه قال واختيارى الضم لسلامته من التقدير على احد التقادير
اقول اراد انه قدر فى الضم تقاديران يكون مصدرا وصف به مبالغه او بتقدير
ذو حسن او صفه كالخلق او مصدر احسنوا القول فاختيار الاول من هذه التقادير
لامنه من تقدير مضاف او موصوف او فعل او تاويل قال تحلل ابيح من التحليل
لا الحلول ليطابق التحريم اقول رد على ابى شامه فى تفسير تحلل بالحلول كانه تفوت
نكته المطابقه وهى الجمع بين الضدين قال نص على الظاهر اخرها عن العين كما
قررنا اقول قرره فى قوله وحقف كوف يكذبون وحاصله ان التشديد وضده
اذا اطلقا فى الفعل والمراد عين الفعل وغيره بعيد قال واقتصر عليهما لخفه
الاخرين اقول اخرين بفتح واراد بهما فى سوره الاحزاب وقد سمع الله كما سياتى قال
اعتمادا على المثل ذاتا وزياده وشكلا اقول اراد ان حذف احدى التائين لقيام
الاخرى مشابها وقيد المشابهه بوجوه ثلثه فخرج بذلك النون والياء والهمزه والبها

اشاره بالاخوات وخرج المبنى للمفعول بقيد الشكل لان الباقية مضمومة قال فان قلت
فلم عدل عن ادغامها فى مثلها اقول اراد ان ادغام التا فى التا ادغام احدى المثلين
اولى من للقارب فكان التخفيف حاصلا به من غير حذف ومحصل الجواب ان المدغم
ساكن لا يكون فى اول الكلمة الا اذا وصلت باخر الكلمة الاولى فلا يكون التخفيف
عاما حالتى الوصل والوقف قال وعلم فتح همزة اسرى من المتفق اقول هو الذى
بالانفعال قال والمدغط اى ومدهم كاشتغل الرس اقول اراد ان اللام فيه
عوض عن المضاف اليه اذ التقدير راسى قال واذ متعلقة به معللة اقول بكسر اللام
اى معناه التعليل قال وفاعلها المذكور اى الضم والمد والافراد بتاويل المذكور
قال كالملفظ اى قراءة المذكورين كما تلفظ به الناظم قال وضم همزة اسارى من
اصله كالى اقول اراد ان اسارى محمول على كالى جمع كسلان فانه قياس
جمع فعلان ووجه الحمل ما اشار اليه فيما بعد بقوله بجامع عدم الانبعاث اى كل
من الاسرى والكسلان ليس فيه نشاط وتصرف قال وقد قررنا انه اذا لفظ
بهامع فى فالمقرن بفى للسكوت عنهم اقول قد ر قاعدة فى شرح قول الناظم
سوى الاحرف الاربعة فى اتصالها من جريانها هذه المسئلة قال تقدم كهف
اقول اى سوى تقدم المذكور كهف المسئلة فان المذكور حمزة وقد تقدم او تاخر
المذكور كما فى طاسا طير فان المذكور متاخر وهو خصوصا قال والرواية فتح اسرى
اقول الفتح هنا ضد الامالة وانما قيد بالرواية لان حمزة يميله فى التلاوة قال
ولو كانت الرواية بالامالة كان احسن علله بوجهين احدهما اعطا اللفظ حقه
لان صاحب الامالة مذكور معه الثانى الاختيار على الترتيب وسوذكر قراءة نافع
قاريها قال واما اسارى بالفتح على وجه الفاتح اقول اراد ان الرواية فيه فتح
الالف على قراءة من لم يمله كعاصم وابن عامر وقالون قال وتفاوتهم بالصلة على

وجه

على وجه الحذف قالون اقول وذلك لان الوزن لا يقوم الا به قال وعلم فتح الفا من اللفظ
اقول اراد قراءة المدلم يتعرض فيها لفتح الفا لانه لا يوخذ من اللفظ وسكونها فى قراءة الباقين
من يخدعون فانه نظره ولا يوخذ من الضد لان ضد الفتح الكسر قال وينتقض بالدال
اقول اراد الدال يخدعون فان الدال فيه مفتوح وليس ضده السكون فى قراءة الباقين
وفيه نظر لان قوله والغير كالحرف اولا يدفع هذا الانتقاض فان قلت لم لا يكون دال
تعدوهم قلت لان داله لم تتغير فى القراءتين فلا انتقاض ثم رد قول من قال من ضرورة
حذف الالف سكون الفا فانه قاسه على النظير لضرورة لاحتمال تحريكها بحركة اخرى
قال بجامع الآفة اقول اراد ان مالكا ومريضا الحقا بثقيل وجريح لان الهلاك والمرض
من الآفات كالقتل والجرح قال وكسر على اسرآ بضم الكاف وتشديد السين
اى جمع جمع تكسير بضم الهمزة والمد قال والاسارى اقول الظاهر انه اراد ان اسرا
بدر كان مستولى عليهم بلا حل ولذلك اتفق الحل على اسرى وفيه بحث فانه جا فى
السير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ارق فسئل عنه فقال اسمع
انين عباس فكان مربوطا بالسار وبطاشديدا فقهبوا رخو بعض ربطه فلم
يسمع انينه فقال ما لى لا اسمع انينه فاخبر فقال فاعلوا كل اسير كما فعلتم به
قال او مجازا واحدا اى فاعل بمعنى فعل اقول لانه قصد الاطلاق وذلك الى
الفتح والاسكان ضدان من الطرفين قال وعبارة الناظم تحتملهما اقول لفظ الاكمان
يوئذ كونه محققا قال وتصوره عن الثلث عن ثلث ضمات فلا ثقل قال ولها على
احد الجائزين اقول اراد انه ذكر الضمير باعتبار ان كان جملة قال نعم لو بنى الفعل
للفاعل صح اقول انما صح لان مدلول حق هو المثقل اسم الفاعل لا المثقل اسم
مفعول ولهذا فسر المعنى قال الا ما خص مفصلا اقول اراد ما انفصل به
البصرى مسحان والمكى بالانعام قال علم العموم من الضم اى ضم ما فى غير البقرة

الى ما ذكرها قال وعبارته قاصرة لخروج المبنى للمفعول اقول قيل لو قال وينزل خففة وتنزل مثله ونحوهما حقا وفى الجر ثقلا قال هذا كلام الفاسى ولم يتقل جواب الشرط وهو قوله لكان اظهر ورده الشارح بانه يندرج فيه مفتوح الاول وليس منه وقيل لو قال وتنزل مضموم المضارع خفه لحق على اى الحروف تنزل وخفف للبصرى سبحان والذى فى الانعام للمكى وفى الجر ثقلا للكل وحق منزلها وينزل العين تخفيفا بحر فان اسجلا وهذه ثلثة ابيات من نظم ابى شامة رده الشارح الاول بانه يندرج فيه ما تنزل وليس منه وفى الثانى موضعى الانعام واحد الموضعين ليس منه وفى الثانى لف يحتمل فضل قال وينزل النافع لتحص اسجلا بعد حرفان اقول اراد انه يحتمل ان يكون همزة اسجلا مزنافع قال وينزل غير الحجر ان ضم مع تى اقول اراد ان النون والتا فان الياء تقدمت وفى كلامه ايضا موضع ليس منه لان قوله والاسرا يحتمل ان يكون عطفا على قوله ان ينزلا فيكون للمكى كالاول ويكون قوله البصر منزلها ابتداكلاما هذه الكلمات كلماتهم وانا قول لا يرد على الناظم ما اورده لان الناظم تلفظ بالضم وهو شامل لبنا الفاعل والمفعول وذلك ان مناط الخلاف تخفيف الزا فقد خرج مفتوح الباء من التلفظ بالضم واما ما تنزل من المضارع المجرد وقد دلت عليه الامثلة الاترى عبارة التيسير المستقبل المضموم الاول اتفقوا على انها شديدة مع انه يرد على ظاهرها ما تنزل قول وقيل قوله فى الحجر يعم الاول ايضا ويحتمل ان يكون الحق اقول هذا كلام ابى شامة ورده الشارح بان الاول مفتوح الثانى قراءة ابى عمرو وابن كثير وقيد الناظم هنا بالضم فلا يمكن فيه الوهم وكذا احتمال ان يكون الضم لحق مردود اذ لو كان المراد ذلك لفتح الثانى لانه موضع ليس وموضع الى حق لم يقرا واصل ابى عمرو وابن كثير تنبه على ذلك قال والباقون انهم معلوم يثقلون لانه اصلهم كقوله وفخمها فى الاعجمى وفى ارم اى الراسه عليه لانه خلاف اصله فلا يفهم منه ان غيره رفق

لان

الى ما ذكرها قال وعبارته قاصرة لخروج المبنى للمفعول اقول قيل لو قال وينزل خففة وتنزل مثله ونحوهما حقا وفى الجر ثقلا قال هذا كلام الفاسى ولم يتقل جواب الشرط وهو قوله لكان اظهر ورده الشارح بانه يندرج فيه مفتوح الاول وليس منه وقيل لو قال وتنزل مضموم المضارع خفه لحق على اى الحروف تنزل وخفف للبصرى سبحان والذى فى الانعام للمكى وفى الجر ثقلا للكل وحق منزلها وينزل العين تخفيفا بحر فان اسجلا وهذه ثلثة ابيات من نظم ابى شامة رده الشارح الاول بانه يندرج فيه ما تنزل وليس منه وفى الثانى موضعى الانعام واحد الموضعين ليس منه وفى الثانى لف يحتمل فضل قال وينزل النافع لتحص اسجلا بعد حرفان اقول اراد انه يحتمل ان يكون همزة اسجلا مزنافع قال وينزل غير الحجر ان ضم مع تى اقول اراد ان النون والتا فان الياء تقدمت وفى كلامه ايضا موضع ليس منه لان قوله والاسرا يحتمل ان يكون عطفا على قوله ان ينزلا فيكون للمكى كالاول ويكون قوله البصر منزلها ابتداكلاما هذه الكلمات كلماتهم وانا قول لا يرد على الناظم ما اورده لان الناظم تلفظ بالضم وهو شامل لبنا الفاعل والمفعول وذلك ان مناط الخلاف تخفيف الزا فقد خرج مفتوح الباء من التلفظ بالضم واما ما تنزل من المضارع المجرد وقد دلت عليه الامثلة الاترى عبارة التيسير المستقبل المضموم الاول اتفقوا على انها شديدة مع انه يرد على ظاهرها ما تنزل قول وقيل قوله فى الحجر يعم الاول ايضا ويحتمل ان يكون الحق اقول هذا كلام ابى شامة ورده الشارح بان الاول مفتوح الثانى قراءة ابى عمرو وابن كثير وقيد الناظم هنا بالضم فلا يمكن فيه الوهم وكذا احتمال ان يكون الضم لحق مردود اذ لو كان المراد ذلك لفتح الثانى لانه موضع ليس وموضع الى حق لم يقرا واصل ابى عمرو وابن كثير تنبه على ذلك قال والباقون انهم معلوم يثقلون لانه اصلهم كقوله وفخمها فى الاعجمى وفى ارم اى الراسه عليه لانه خلاف اصله فلا يفهم منه ان غيره رفق

لان اصل التغير الف التفخيم قال وقيل انما خص المسئم على اصله دون المخالف لئلا يظن الانفراد اقول قال ابو شامة ولو قال وثقل للمكى سبحان والذى فى الانعام للبصرى على ان ينزلا لاوهم الانفراد كل منهما بذلك وليس الامر كذلك لان غير ابى عمرو ثقل فى سبحان والذى فى الانعام ثقله المكى فلذلك لم يسلك الناظم هذه الطريقة بل ذكر المسئم على اصله وهو ابو عمرو وخصه بالتخفيف فى سبحان فان غيره من الائمة على تثقيله وكذا خص المكى بتخفيف ما فى الانعام فان غيره من الائمة يثقله ورده الشارح بان الامر ليس كما توهمه فان الغير يفهم من الضد بل هما طريقان يجوز سلوك كل منهما وفيه نظر لانه لو قال وثقل للمكى سبحان واخذ بالضد لغير المكى وهو التخفيف كان خطا لان غير ابى عمرو لا يقرا بالتخفيف اللهم الا ان يقال الامر هنا دائر بين كثير وابى عمرو فلا يذهب الوهم الى غيرهما فهما ضدان كما اشار اليه الشارح بقوله الا ما خص معضلا اى خص كل واحد منهما دون الآخر قال فاوم التخفيف عدم الحذف اقول لما اختار التخفيف توجيه اليه ان التخفيف فيه الحذف لان اصل يا اينزل يا اننزل بالنهى ولما اجتمع همزتان بالمتكلم حذف احدهما تخفيفا حذفت فى المضارع كيف ما كان طرد الباب قال فاجاب بانه وان كان فيه حذف الا ان تخفيفه يقاوم عدم الحذف فى التشديد قال وظهور تعديته المشدد يمنع المبالغة اقول جواب عن قول من قال فى المشدد مبالغة لم توجد فى المخفف ومحصل جوابه ان ثلاثى نزل المشدد لازم والتشديد انما هو للتعدية لا للمبالغة قلت هذا انما يصح دعواه فى هذه المادة والا كون المشدد فيه مبالغة لا توجد فى المخفف لو سلم الطرفان موازنان لعنقفيق وقشليل وسبرطيل وبرغيل قال الطرف الاول قراءة حمزة والكسائى يوازن عنقيق بناء وقاف مكررة وقشليل بالقاف والنا على وزن زنجبيل الطرف الآخر قراءة نافع وابى عمرو وابن عامر وحفص جبريل بكسر الجيم

وسكون الباء وكسر الراء على وزن برطيل وبرغيل الوسطان قراءة شعبة وابن كثير لهما موازن
لهما في كلام العرب اشار اليهما بانهما منبهتان على انهما ليا بعربيتين قال ورفض
ودع استغنا بتركه اقول ذكر اهل اللغة ان ماضيه غير مستعمل قال الجوهري اميت ماضيه
الا في ضرورة الشعر قال واليا كلفظه واليا للام اقول اراد ان من اثبت
اليا في مسائل اشبهتها ساكنة كما تلفظ بها الناظم في هذا البيت وقوله واليا لليا للام
اراد ان تعريف اليا باللام ثانيا للاشارة الى اليا المذكورة سابقا وقوله للام اي
لان المعرف باللام اذا تقدمه نكرة كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول او معرفة كما في قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا فان
الاول والثاني واحد قال والاخران خارجان اقول اراد ان قراءة نافع بحذف
اليا واثبات الهمزة وقراءة ابن عامر وابن كثير وابي بكر وحمزة والكسائي باثبات اليا
والهمزة خارجان عن اوزان العرب قال للتنبيه على ان الكل ليست عربية كما تقدم
مثله في جبريل قال والواو للنية وهو مغرد ذهني اقول اي المغرد بكسر السين
لانه بين ما في الذهن ويجوز فتحه اي ما في الذهن بعينه قال عائد الصلة محذوف
اقول جعل ما موصولة والاولى جعلها مصدرية قال ولكن اختلفوا ولكن الله يفعل
ولا روم ولا اشمام فيهما اقول اراد اذا وقف عليهما لما تقدم في الباب الوقف في قوله
وعارض شكل لم يكونا ليد خلا هذا وفيه بحث وذلك ان الاشمام لا يمكن توجيهه ههنا
لانه يشار به الى الضم اللهم الا ان يريد بمصطلح الكوفة من اطلاق الاشمام على الروم كما
سلف قال والعكس هنا الضد بخلاف وللكي عكس نحو لا اقول لانه اراد بالعكس
التشديد وهو ضد التخفيف واراد بهما التقديم والتأخير في الاعراب قال وقصد الاتيان
الى ترجيح المكوث عنه اقول اراد انه اتفق له في هذا الكلام ساعدته على مراده وهي
لفظ نحو وسما والعلا وقوله جواز امعناه انه لم يكن واجبا عليه لعدم طريقة بل لو اتى بهمزة

كان

كان ممكنا وكذلك وهو بديع اي ائتلاف غريب قال وهمزة العلا احد انواع تكرار الرمز
المعنوي اقول لان مدلول الهمزة نافع وقد اندرج في مدلول بينما وانما كان معنويا لعدم
تكرر اللفظ بل مذكورة مطابقة في الهمزة وضمنا في بينما قال اجلا للجلالة اقول اراد ان
الناظم خالف التيسير في تأخير ما في الانفال لان لكن هناك معون بلفظ الله تعالى وقدس
وههنا مقصور معون بالشياطين فلم يحسن عنده جمعهما قلت ان الناظم وان اعمى لكن
ينظر بنور الله قال لكن حرف استدراك مطلقا اي سواء كان مشددا او مخففا اقول
واذا صحبتها الواو جردتها عنه للتنافي اقول لئلا يجتمع عاطفان قال وفارقتها بل للزوم
اقول اراد ان كل واحد من بل ولكن لعطف المفرد الا ان يكون لكن بلزمها النفي او معناه
دون بل قال واختياري التشديد والنصب لانه الفصيح وعدم المزاحم اقول المزاحم الواو
لان المخففة يجوز ان تكون عاطفة فيجتمع حرفا عطف قال كفى هذا القيد للقراءة الاولى اقول
لو حذف اللام من القراءة الاولى واضافة الى الاول لكان احسن لدلالته على القراءتين
في الكلمة الاولى قال لان الثانية تحتاج الى قيد آخر قال الثانية كلمة تنا فانها مفيدة
بقوله من غيرهم قال لانها علمت من جهة العربية رد بهذا الكلام على الفاسي فانه قال
سكون الهمزة علم من عطفه على المجزوم والحق ما قاله اقول لان ما ذكره اثر رجح من اصطلاح
الناظم شيئ لم يذكره في كتابه وانما علم من التتبع فلا وجه لرد الدليل الظاهر به قال وتنسخ
مضارع انسخ فهمزته للتعدية او المصادفة اقول الاول من نسخ زيد امرأته بالنسخ
والثاني من انسخ الكتاب وجدته منسوخا قال ومحله الطلب ومعناه اقول لان
الحكم طلب الفعل او الترك فلا بد للدلالة عليه من صيغة موضوعة كقوله تعالى اقيموا الصلوة
او ما في معناها كقوله تعالى والوالدات يرضعن قال كالصدقة امام نجواه اقول الضمير
لرسول الله صلى الله عليه وسلم اشار الى قوله تعالى فقدموا بين يدي نجواكم صدقة قال
وبه حاصل الضمير للبدل اقول واحذف كعدة الوفاء فانها كانت سنة تسع باربعة اشهر

وعشرا قال واثقل كرمضان وذلك لان يوم عاشورا كان واجبا فلما فرض رمضان
نسخ وفيه بحث وذلك ان شرط الناسخ ان يكون حكمه منافيا لحكم المنسوخ كما ذكرناه
ومثل في القبلة وعدة الوفاة بين وجوب رمضان قال من شاء صامه ومن شاء
لم يصمه قال ويلتبس على كثير بالتخصيص اقول الفرق بينهما ان الحكم بالنسخ كان ثابتا ثم
ثبت رفعه بثبوته في التخصيص لم يكن داخلا في الحكم وان كان لفظ العام يتناوله وبه يندفع
وهم التناقض في الاستثناء قال وجه الشبه اي القراءة الشاذة اقول وهي قراءة ابن عباس
وقيس عليها المكية والمدنية قال نسخ من معدى الازالة لا الانزال اقول رد به على الفاسي
والرد ظاهر وقول الفاسي ان الناسخ انزال في المعنى بعيد عن المقام قال والتقدير ما
ننسخك اقول اظهر الكاف للدلالة على معنى تعدية الازالة وحذف المفعول الثاني وهو
الآية قال فلا يذكرها بلفظ بحرف مفرع على الانشاء قال واختيار ري المكية لتأيدها با
الاصل وسلامتها من ذلك للحذف اقول الاصل الفعل الثلاثي والحذف هو حذف
المفعول في نتحك وتسيك قال لفظ عليم وقالوا مبتدا اقول لا حاجة الى زيادة
لفظ لان الغرض عليم وقالوا بينهما واو سلطا وذا يصح بدون تقدير لفظ مضاف الا
انه لم يرد ان لفظ مبتدا بل اراد ان مجموع لفظ عليم وقالوا شئ واحد باعتبار ان المراد
اللفظ دون المعنى قال الاولى ان يكون كذا ضمير النصب والاسقاط اقول اي الاولى
من ان يكون ضمير النصب لان المسئلتين لقارئ واحد قال وهو مبتدا ضمير كن باعتبار
الامر قال انما قيده ليصح اعملا لانه باعتبار الامر قال وجمع مسئلتين في رمزه باعلى
اصطلاحه كما قررناه اقول قول وما انا ذا السعي لعلم وفهم ومحصله اذا اجتمعت مسئلتان
او اكثر في حكم يكفي رمزا واحدا مع الاول او الاخيرة قال فتمثيل بجوز ضمه قالوا الى
السابقة لعدم الفاصل اقول قائله ابو شامة ورده الشارح بان عدم العاطف
ظاهر في انه كلام مستانف وانما يقدر العاطف اذا كانت القصة واحدة والاحق الثاني

كما وقع

كما وقع هنا فانه لا تعلق بين هذه المسئلة وبين من انه قاس ابو شامة هذا على قول
الناظم في سورة النمل في قوله واشمام صاد ساكن قبل دال كاصدق زايا شاع
ثم قال وفيها تحت الفتح قل فتثبتوا بالمسئلة الاولى مع الفاصلة فيها بدون الواو
بطريق الاولى رده بانه هناك واو قوله وعم فتى نافع عن الاطلاق بما بعده فبالضرورة
التحق بالاولى وفيه نظر لان المانع ليس الواو بل قوله في آخر البيت الاول والغير
البيان تبدلا فانحصرت قراءة الثاني فيمن تقدم قال واما النفاس ارفعوا اولا
اقول هذا ايضا مما ذكره ابو شامة فانه مع الواو قد لحق بما قبله قال الشارح انما الحق
بالاول لانه مفعول يخشى فلذلك صرفه اليه بخلاف ما نحن فيه قال لا نحو عليم وقالوا
الشام لا واو عنده اقول هذا الكلام ابي شامة في دفع الاشكال قال الشارح هذا حسن
لو قيده باولا لان واو المضمر قد تحذف ايضا فلو اطلق كما ذكره اوهم ان يكون الثانية
اللهم الا ان يدعي الاولوية فان حذف العاطف كثير دون الضمير فلو ان الاطباء
كان حولي قال وانما حكم بحذف واو الضمير لان البيت من الوافر وفي التقطيع لن
حولي فعولن فلو ابقى الواو فد الوزن النصب اذا اطلق ضده الخفض فلا
بد من تقييده اذا اريد غيره قال وكن صيغة صيغة الامر اقول اختلف السلف
في معنى قوله تعالى كن هل حقيقة في ايجاد الاشياء او مجاز عن سرعة تكون الاشياء
عند تعلق الارادة مذهبان معروفان قال ذكر الاكثر للما واه اقول ذكر الشارح
ان ذات النظم انه يعبر بالاقل ذكره في قول الناظم وامي واجرى سكنا دين صحبة
وفي قوله وثقل في فيها لورش فاشار هنا بقوله للما واه الى ان ذلك ليس بلازم
لان الغرض الاعلام بالقراءة على اي وجه كان ويحتمل ان يراد ان رموز السنة حرف
واحد ورمز نافع ايضا فاما يكن الذي اشار بقوله قررناه قال فيتبع بالمعنوي
عند مزاحمة اللفظي اقول لان النافية لا عمل لها فيرفع المضارع بالعامل المعنوي قال

مناسبة للاخبار المكتنفة اقول اراد ان ما تقدم وما تاخر كلها جمل خبرية قال وجه الفتح
والجزم انه مبني للفاعل جزم بلا الناهية اما حقيقة جواب لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم قال لبيت شعري ما فعل بابوي او ابي ابوي احدث موتا ليستغفر له فلا جواب
له اقول اراد انه سأل الناس كما نقله الفاسي فلذلك لم يجعله جوابا وهذه الرواية
الثانية لا تصح لاتفاق اهل السير على ان امه ماتت بالابواء وهو معها راجع من المدينة
رأت اخواله بالمدينة وكان عمره ست سنين وابوه مات وهو في بطن امه هذه
خمس ايات كلها في سنة واحدة قال وصرف براءة اختيارا لتقدير صرف سورة براءة اقول
ذكر هذه العبارة في البسملة ايضا ولم يظهر وجهه وذلك ان براءة في القرآن الكريم
منصرف بدون اضافة شيء اليه وايضا ان غير المنصرف صرف اذا اضيف نحو مررت
باحدكم لا باضافة شيء اليه كقولك سورة ابراهيم وسورة يونس قال ولم يتنبه لذلك
من قال لم يعلم من النظم وجه المذكور والا المكوت اقول رد به على ابن شامة فانه قال
لم يعلم قراءة الجماعة اذ ليس ضد الالف الباء والبيت يدل بالالف واليا قال الشارح فعلى
هذا يعلم وجه المذكور ايضا والجواب ان المذكور اخذ من اللفظ والمكوت من محل
الاجماع قال وابراهيم عبراني لا ينصرف للعلمية والعجمة الزايدة اقول فيه تسامح لان
العجمة ليست بزائدة بل اراد زيادة الاسم على ثلثة احرف احترازا من نوح ولوط
قال قلت انه لم يرسم بالف مطلقا اقول ذكر الناظم في الرائية ان كل اسم اعجمي الفه
محذوفة مثل ابراهيم وطالوت وجالوت قال ورسم في موضع باليا وفي الآخر بغيرها
اقول اليا الثانية في الكوفي والمدني والمكي محذوفة في غيرها قال فقيل المحذوف ثلثها
وقيل الف حملا على الاكثر اقول اراد ان اليا لما كانت موجودة في بعض دون بعض
الاولى ان يكون تقدير حذف اليا بدلالة المذكورة وقيل الاولى لتقدير حذف الالف
في الاسماء الاعجمية مثل طالوت وجالوت وهاروت وماروت واسحق قال وعلم محل حركة واخذوا

من نحو

من نحو واخذوا له ولا تتخذوا اقول لم يتعرض لهذا احد من الشراح ولا حاجة اليه لان الضد
منحصر لا يمكن غيره لانه امر او ماض مبنا الفاعل لان مبنا المفعول فاسد المعنى قال
وجه الالف انه الاصل وانحصرت الرواية في المحتمل على الاول للجمع اقول وجه قراءة الالف
الالف اذا صل الاسماء العجمية كطالوت واشباهه فانها كلها بالالف وانحصرت بالمحتمل
في الالف قياسا على المنصوص عليه واراد بالاول قول الاهوازي فانه الذي اثبت
الالف في البعض وهو مصحف الشامي وقوله للجمع اي بين الفه محققا وبين المحتمل
قياسا قال ووجه الحذف والتخصيص اقول اراد قراءة ابن ذكوان بالوجهين في البقرة
واليه اشار بالتخصيص وقوله باعتبار الامرين اي وجود اليا وعدمه في سورة البقرة
فان اليا في الثانية والعراقية محذوفة ونابته في غيره وفي المحذوف احتمل الالف
واليا واليه اشار بقوله الاحتمال قال واختياري اليا لانها المشهورة بدليل الاجماع ع
والتقريب انسب والنص يمنع القياس اقول اراد بالاجماع ما عدا المختلف فيه وانما
كان التقريب انسب لان القرآن الكريم عربي والقياس لا يخالف الصحيح النص فيما
عدا المختلف فيه وهنا بحث وهو من عدا الاهوازي لم يقل بوجود الالف في شيء من
المصاحف وقد صرح به الشارح فسقطت رواية الاهوازي لانها شاذة فلم
يبق لمن اثبت الالف لاقياس ابراهيم على سائر الاسماء الاعجمية لاحتمال ان يكون
عدم اليا ان يكون المحذوف الفا قال ومنع ان يكون سبب النزول ما روى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عمر والمانع مالك والذي في البخاري مخالف
للروايتين فانه روى عن عمر انه قال وافقت ربي في ثلث وفي رواية عنه وافقني
ربي في ثلث قلت يا رسول الله لو اتخذت مقام ابراهيم مصلى فنزلت قال وجمع بينهما
بتكرار الموافقة جمع على بنا المفعول اراد انه لا ينافي لجواز وقوع الامرين فيصح الروايتان
قال والجزم لا يدل على المشروعية اقول اراد ان قراءة الفتح لا تدل على المشروعية للصلاة

فی مقام ابراهیم لانه اخبار عن الامم الی لغة وفیه لان شرع لنا اذا دل علی ان شرعنا
وهذا کذلک لقوله واتبع ملة ابراهیم قال علی حد قوله الکرم بزین ابقاک الله اقول اراد
انه جملة معترضة لا محل لها من الاعراب کامثال المذکور لکن المعهود فی البدیع بهذا الکرم
ابقاک الله قال بین بان والبخل اقصی الله عداک سنین اقال قید الاسکان لئلا یخل للفهوم
اقول قد سلف ان مطلق الاسکان ضد الفتح فلم یقیده بالکسر لتوهم ان قراءة الغیر
بالفتح قال وعلم العموم من قرینة التخصیص وفیه نظر اقول وجه نظره ان ضم سورة الی اخری
لا یفهم منه مراد المسلة قلت انما علم العموم من اطلاق الصیغتین ثم خصص فصلت بالذکر
اقال وهو اخف الحرکة دون حرف اقول اراد اخف الحرف الساکنة فاخف الحرکة اسقاط
ثلثها قال قدم ارنا علیها عکس النظم للنظم اقول اراد بالنظم الاول نظم القرآن وبالثانی
نظم البیت ای لضرورة الشعر قدم المتاخر قال وفی البیت الثلثة علی ابراهیم اقول اراد بالثلثة
اتخذوا وارنا وفاتحته وفیه نوع اعتراض لان النظم ربما تباح فیه بخلاف النثر لا یقدم
المؤخر فیه الا لنکتة قال والاولی للمذکور کما قررنا اقول قرره فی اول الکتاب فی شرح قول
النظم وبالفظ استغنی عن القیدان جلا قال هناک ثم ان اقترن باحدیهما حرف طرفی
فهی للسکوت عنه قال ابن عباش بالیا المثناة تحت وبالشین المعجمة قال وجه اسکان
الراء التخفیف لثقل الحرکة علی الحرف المتوهم تعدده اقول اراد به الرا وقد اشتهر ان الراء
حرف مکرر ولم یرضه الشارح وقد سبق تحقیقه مستوفی فلذلک عبر بالتوهم قال اجر العارض
الاتصال مجری لازمه اقول الاتصال العارض فی ارنا فان النون مفعول لیس من الکلمة
بخلاف تاکنت قال لان تعدد الحرکات اذا المعتبر الثقال اقول یرد علی الفاسی لکن یصیر فی الدلالة
الفاسی الی هذا قوله لان کثرة الرا بمنزلة الکسرتین لیست بحرکة اعراب قال فلیس علی حد
باءکم لان الحرکة فیه بنای قال ولا اجر المنفصل اذ الاتصال شامل اقول هذا ایضا
کلام الفاسی واعتراضه علیه ساقط لان الاتصال المنفی فی ارنا معناه ان النون لیس من

نفس

نفس الکلمة مثل الثانی کنف والثانی فی تخذ واما کون النون ضمیرا متصلا فلا ینکره احد
ولا له تاثیر فیما نحن فیه قال وقیل هو اولی منه ولا یامرکم هذا قول ابی شامة وقد رده وفی
رده ضعف ظاهر لان حرکة الاعراب تدل علی معنی مقصود دون حرکة البنا فانها
وان دلت علی البنا لان البنا لیس معنی مقصودا قال واورد علیه الاخلال بالدلالة اقول
اراد بالفوات ان حرکة الرا هی حرکة الهمزة المنقولة فلو حذف لم یرد علی الهمز شیء واجاب ابو
علی بانه منقوض بقوله لکن هو الله ربی فان اصله لکن انا نقلت حرکة الهمزة ثم
ادغمت النون بعد الاسکان قال واولی اقول ای الاسکان فی ارنا اولی من لکن
هو الله لان اصله لکن انا بالضمیر المنفصل وارنا ضمیر متصل قال وفرق بثقل المثلین
واجیب بان المدلول علیه هنا قد یحذف رأسا اقول فرق بین ارنا ولکن بان لکن
فیه جمع المثلین وهو ثقیل بخلاف ارنا ثم اجاب عن ایراده بان المدلول علیه وهو الهمزة فی
هذا الباب قد یحذف بدلالة علیه ابتداء کما قراه الکسائی ارئت بحذف الهمزة فترجح
کل منهما بوجه فاستویا قال ولذلک دعاله ای بقوله دم بدا وجه الموافقة للجمع بالخاتمة
اقول اراد ان ابن عامر وابا بکر وافقا فی سورة فصلت جمعا بین اللغتین والی تمة
صفة الکلمة التی جمعت ضمت ارنا اذ لیس بعدها اخری قال والی حسنه اشار بفصلت
اقول اراد ان هذه السورة لها اسمان فصلت وسورة السجدة وانما اختار الناظم
هذا الاسم دون الآخر للدلالة علی ان ذا فی موافقة ابن عامر وابی بکر بتفصیل النظائر
المغایرة وتشفی علة السائل قال واختیاری الاختلاس لشموله ای لوجود الحرکة
والسکون فیه قال واختیاری التشدید وفاقا لهما اقول الضمیر فی لهما للقوله یمتعکم
ومتعنا هم اضمار قبل الذکر لعدم الالتباس قال ومنعت الاحتمال بان المعدی
لا یکثر اقول کلاهما اسم فاعل مفعول بالتشدید وذکر ان بعضهم رجح التشدید بالتکثیر
فورده علیه ان لفظ قبله لا یمنع اجاب بان التمتیع الکثیر لا یکون فی مدة قلیلة

نعمة النعم عليه قال الشارح قطعت ذلك بان المعدى لا يكثر وفيه نظر لانه اراد المجيب
الفرق بين الافعال والتفعيل وكون التفعيل آتى بمعنى التكثير في الفاعل او في الفعل
لا نزاع لاحد فيه فان اراد منع هذا فلا يساعده احد وان اراد ان الفعل اللازم
يكثر بالتعدية ولا مرية بعد التعدية فذاك لا يعني شيا ولا يدفع ذلك الجواب قال
والعائد اليها من الصغرى ما في صحبه اول اراد به ان سمى الجملة الاسمية الكبرى والفعلية
صغرى فان اراد ذلك لم يصح لان قصر صحبه مبتدا ثان وهو وحده خبر المبتدا الاول
قال ولم ينبه لهذا من قال يفهم العموم من الاطلاق اول هو الفاسي والرد عليه صواب
قال ومن قال لو قال صحاب كفى خاطب يقولون بعدام ما تقطن لتردد اعتلا لاصحاب
اول هذا ذكره ابو شامة وبعده وكل روف قصر صحبه خلا وجه الرد من الشارح عليه انه
فانه ما قصده الناظم في الرمز من التردد في اعتلا لان ام اخرب عن الكلام الاول في
معنى الاستفهام في الانكاري واليه اشار بقوله في معنى الزمزاي شنانا قلة كعلو توجهه
البيت والملزوم دون الفاعل قال صاحب الكشاف في سورة هود فان قلت
لم عدل عن ضيق الى ضائق قلت ليدل عارض غير ثابت قال واختياري القصر
لان عكسه المعنى عليه والمدمردود اليه في صفات الله تعالى اول اراد ان صفاته كلها ازلية
لازمة سواء عبر عنها باسم الفاعل او الصفة المشبهة قال وبواسد ليسكنون الهمز كسهل
اول اراد ان الهمزة اذا حذف يبقى على وزن فعل كسهل قال اسند الفعل اى مما
تعلون مجاز الوقوع الخطاب فيه اول شاح لان المراد ايقاع الفعل لا مفعوله
وان كان مجاز الوقوع الخطاب لان الخطاب مع المخاطبين وقع فيه قال عكس النبير
ظاهره ان قراة اليا مذكورة في النبير دون الالف وليس كذلك قال فيه مولاها
بالالف ابن عامر والباقون باليا قال ولم ينبه لهذا من قال لم يدل على اليا اول
اول قائله الفاسي واراد ان الالف ليس ضد الالف في اصطلاح الناظم الا انه لا اشكال

فيه

فيه لشهرة القران قال فاستتر وهو عائد الى ضمير مضاف لكل اول اراد ان في اسم
المفعول ضميرا عائدا الى ما اضيف كل لان تنوينه عوض عن المضاف اليه وهو الفريق قال
واضيف الى مفعوله تحقيقا اى المفعول الثاني قال واختياري لكسر اول رجح مختاره
بوجوه الاول اما اسناد الفعل الى الفاعل واليه اشار بقوله عملا بالطبقة الثاني ان
المحذوف هو المفعول وثم الفاعل ولما ورد ان الفاعل له نائب قايم مقامه فرده
بانه امر وهمي لا يعتد به الثالث الاختصار بحذف المفعول والاختصار بحذف الفاعل
لانه ضمير مستتر فلما حذف قام مستتر آخر مقامه ولما ورد ان ضمير هو لا مرجع له على تقدير
الكسر اجاب بانه مفسر بلفظي وان كان ههنا بذكر الله قبله وكما ورد عليه ان ذلك بعيد
وعلى تقدير بنا المفعول ما اضيف اليه لفظ كل وهو الفريق قريب اجاب بان اصالته
تقاوم ذلك القريب فسلم سائر وجوه الترجيح قال وبان من هذا قول
من قال لا حذف في قراة الفتح اول قائله ابو شامة وليس هذا كلامه بل قال قراة ابن
عامر لا تحتاج الى حذف المفعول واما قوله ان المفسر خارجي لم اجده في كلامه قال
بموضعيه ايضا اى حال كما كان يخبر فيه حالا بموضعيه قال في النمل او معطوفا له
خبر مبتدا مقدرا اى والتوحيد خلاف لمن قدر وحدانه للثلثة اول رد على الفاسي
واجاب في الرد وقد وقع سهوا منه لانه قدر القراة للثلثة ثم اوحدا قال وهو مقلوب الشكر
داعما ودعا فلما قلب وتقديره دم شاكرا وذا شكر قال فلو قال بعينه او بلامه لارتفع
توهم خرق في الكلمة اول اراد ان حرفيه يصدق على العين واللام في كلمة واحدة بخلاف
عينه ولامه اذ لا يفعل في كلمة عينان اولا ما ان وقوله ونزل السكون على الآخر دون الثاني
من تتمة الكلام اى لو كان ذلك على ان الاخير موضع السكون دون الثاني قال وقال ساكن
لا جزم له اول اعراب الفعل بالجزم وانما قال ساكن لان ضد الجزم الرفع وهنا الفتح في الماضي
فلو اطلق الجزم ارتحتمل وايضا يتبع حركة البنا وهو الفتح في مقابلة الاعراب بالجزم قال

وقيد التثقيل بالطاحن خرج عن المعهود في الفعل اقول تقدم منه ان الاعلال اذا اطلق بالفعل
ينصرف الى عين فعله لانه اكثر وهنا الطاحن الفعل فلذلك لم يطلق قال وقيد الثاني لخروج الضد عن
المصطلح اقول لان الثاني في الفعل الماضي ليس له مصطلح في النظم قال ويلوح من قوله يا شاع
انها المتقلبة لانها اعم من النضاد اقول اورد الاشكال بان عبارته قاصرة لعدم التمييز بين
التاء والياء ثم اشار الى ان لفظ شاع يلوح منه ان التاء التي هي الياء التحتانية لانها اكثر ضدا
فانها تكون للتانيث وللتنون وفيه نظر لان تاء الماضي ليس بتاء التانيث وايضا اراد بالشيوع
في هذا الموضع ان هذه قراءة سابعة فلا دلالة فيه على كثرة الضد والاحسن ان يقال التاء هو
الاصل والياء خارج والشيوع انما يعتبر فيما هو خارج عن الاصل فلذلك دل على ما قصد
فلا قصور في عبارته قال والتريب الطيني البداءة بالادنى اقول اراد بالادنى الاقرب
وهو الحرف الاول وقد عكس فجاء بالواو ثم الطاء ثم الياء قال الشارح تنبيها على جوازه قال
هو احد صيغتي الاستقبال فطابق الشرط اقول اراد بالصيغة الاخرى الامر فانه يكون في
الاستقبال قال او يحتمل ان تكون من موصولة فلا موضع له منونا اقول لان الصلة مع الموصول
يكون جزأ من الكلام قال واختياري المضي للخفة والعموم اقول الخفة ظاهرة لعدم زيادة
حرف المضارعة واحد التشديدين واما العموم فلجواز كون موصولة معه دون المضارع
لوجود الجزم قال واصلها الواو والريح اقول لان التصغير يرد اللفظ الى اصله والكسر
قال واقتصر على فعال لثلاثي يليه فعال اقول اراد انه جمع حاصم الرا فلو جمع الريح على
افعال التبس الريح بالروح قال وابراهيم ما تفرق الرماد اقول اخذه من قوله تعالى كرماد
اشتدت به الريح وفيه نظر لان كل ريح اذا هبت على الرماد فرقته فليس هذه مثل التي تفرق الشجر
ولا مثل التي تعدم المطر الجنوب والشمال قال وموضع التوحيد اعتبارا بالنكرة اقول
اراد ان وجه الجمع في موضع ظاهره التوحيد اعتبارا بالنكرة اي وجوده مرة بعد اخرى قال
لذينك اي للجمع والقصر والجنوب يجمع والشمال يقصر اقول ووجه الروم بعشرات فتقض بلواقح قرئت

بالكسر

عدم

بالكسر قال وجه بضم الواو وتشديد الجيم على بنا المجهول اقول اراد ان من علل جواز
افراد اولى الروم بان جمعه عشرات مانع ورد عليه ما في الحجر فان حجه لواقع مع ان اكثر
حمزة قراه مفردا قال الشارح فرقنا بان بان هذا جمع تكسير زالت عنه صورة المفرد فكانه
صار صفة اخرى بخلاف جمع المصحح فانه زيد على المفرد الالف والتا وفيه ما فيه قال
واختياري ملاحظة المعنى للنص عليه اقول اراد ان اللفظ وان كان مفردا فالاعتبار
بالمعنى لمط تقدس قوله جات الريح من كل مكان فاللفظ مفرد والمعنى على الجمع قال وحديث
ام زرع وما ابو زرع اقول اراد ان هذا الحديث رواه البخاري ومحصله ان احدى
امراة اجتمعن وتعاهدن ان لا يكتمن من احوال ازواجهن مدحا وذما وضمان
ام زرع وزوجها ابو زرع فذكرت قال اولها ابو زرع وما ابو زرع انتهى اولا
ثم فصلت الحديث بطوله قال اوالى متخذ الانداد فهو نصب اقول تقدم قوله ومن الناس
من يتخذ من دون الله انداد اقال فهو نصب اي الموصول اذا اسند الفعل الى ضمير من
يتخذ قال ترى كنصر او عرف اقول اراد انه من رؤية البصر او معرفة القلب لا يقتضي
الا مفعولا واحدا قال وان للتعليل اي تعليل الجواب المقدر اي ارايت اولى لواما
عظيما لان القوة لله جميعا قال او معمولا اقول اراد المعطوف والمعطوف عليه
على تقدير اسناد الفعل الى الموصول لا الى الضمير من يتخذ لان الموصول معمول على ذلك
التقدير قال او بدل من العذاب على تقدير الخطاب اقول انما خصه بالخطاب لان للمعنى
لو ترى ما شان الله الذين ظلموا اذ يرون يوم القيامة ان القوة لله جميعا
وان الله شديد العذاب هذا قد ذكره غيره ولا مانع من كون قراءة الغيبة مع ذلك البدل او
تقديره لو عرف الذين ظلموا في الدنيا زمان ان القوة لله جميعا لاقلعوا عما هم فيه
من الظلم واتخاذ الانداد اقال وقال الفارسي منصوب على رفع الموصول ورد بلو اقول
انما كان مردودا بلو لدلالته على الانتفاء وفيه فساد المعنى لكونه واقعا قطعا وفيه نظر

لانه انما يسلم اذا كانت الرؤية في الآخرة واما اذا كانت في الدنيا على معنى انهم لو ارادوا
ذلك لاقلعوا عما هم فيه لان فيه انتفاء رويتهم انتفى افلاعهم مثل لو جئتني اكرمتك
انتفى الثاني لانتفاء الاول قال ومعنى كلل شمل الضم البرهاني اول اخذه من الاكليل للملك
وهو تاجه فانه محيط برأسه لازيادة ولانقصان ولذلك اشير الى تساوي الحركة مع
الحرف وقد اشار الشارح الى الرد عليه بان الحركة لو زادت بقي عرض بلا محل او نقص
اجتمع الضدان في محل واحد وهما الحركة والسكون وهذه امور واهية اعتبارية بل قاهرة
ادلة العربية اكثرها محكمات لان حروف مع الحركة عرض قايم بالمتكلم قال فلا اختصاص
لما كان الغرض الاشارة الى ان الحركة ماوية للحرف فلا تنحصر في الضم بل كل الحركات
كذلك قال واحسنها عطف على قوله مفعول شيراله الماوي او لحسن على ما ذكره
الشارح من وجه لحسن قال وهما الآن يفعل اول اي بضم الياء وفتحها وانما كان وزنه
هكذا السقوط عين الفعل ولامه ولم يبق الا الف قال ذكر القرائين لخروج التضاد
عن المصطلح اول لان ضد الاسكان عند الاطلاق هو الفتح قال ظلما فالمن حمله
على حقيقته لعموم الحكم التسهيل والحدر اول اراد بالحقيقة مصطلح القراء والحدر بفتح
الحا وسكون الدال ضد التسهيل قال اشار الى انه ليس في الضمائر مفضل
اول اراد انه ذكر حيث اتى اول البيت وفي آخره وهو بمعنى حيث وليس في ذلك تكرار
لان الغرض من الثاني الاشارة الى انه ليس في الضمائر مفضل على الآخر بفتح الفا
والضاد المعجمة وفيه بحث لان حيث اشاره الى عموم الحكم حيث وقعت الكلمة وكيف
اشارة الى مدح الضم وحفظ القاري كما ذكره فلا يتوهم تكرار قال وهي اثقل للاستثقال
ذاتا اول اشار الى ان سكون العين والوصف دون الاسم لثقل فيه بواسطة اتصال
ضمير فيه والبه اشار بالذات قال وليس السكون الاصلي كما تقرر اول اراد سكون الجمع
ليس لان المؤدى ساكن بل سكون عارض في الجمع فرقا بين الاسم والصفة الا ان يلغى



الفرق بين سكون العين كما في الصفة قال الا ان يضاعف عينها فيتعين الاسكان
اول وذلك لان تحريكه يوجب فك الادغام نحو عدات في عدة قال او تنقل هي او
اللام بالبا فيمتنع الضم اول نحو بيضات في بيضة وعينات في عينة وانما بقي الضم لان
الفتح والكسر جايزان فان قال اتى باخو بيضات رايح بياوت قال والفرق بقاوم
التخفيف الا انه يفوت الفرق بين الاسم والصفة بخلاف العنف فان سكون
النون احسن من تحركه قال انث اولى باعتبار الحركة اول ذكر في وجه التاسف
وجوها الاولى اعتبار الحركة كانه قيل اولى حركتي الساكنين الثاني اعتبار الحرف
فان حروف المعجم قد تقدم انها تونث وتذكر الثالث تقديره اولى الساكن في
باب التقاء الساكنين الكسر قال لانه ما اوذا الزوم او بالغ قال في مكان سهل او عذب اول
مكان سهل تغيير فانه صفة مشبهة من الذاوة او عذب بسكون الذال صفة ندو
عذب بضم الذال فعل ماض ايضا حلا اذا قدر تقديمه كانه قيل خلا ماند قال فاللام
للتاقيت اول اراد ان الثالث اذا كان ضمير الامة للتاقيت كقوله تعالى اقم الصلوة
لدلوك اي وقت دلوكه وهو الحر وقت الزوال قال قل ادعوا وما عطف لفظا او تقديرا
اول اراد بتقدير اذا كان العاطف مقدرا قال والتنوين متعلق بكسره عدي باللام
لقصوره عن الفعل اول هذه قاعدة نحوية ان الفعل المتعدي لا تدخل اللام على مفعوله
لا يقال ضرب لزيد بخلاف ضربي لزيد لقوة الفعل قال وعبر عنه الناظم بالثالث نصا
على المباشرة اي تصريحا بان ملاقي الساكن هو الثالث وهو ثالث ان كان المبدا الساكن
الاول في اللفظ اول قيده باللفظ لان الكتابة اربعة لوجود همزة الوصل قال او اول
كلمة الساكن الثاني في الابتدا نحو اخرج فان المضموم ثالث باعتبار الابتداء السلامة الهمزة
قال وثان ان كان كذا في الوصل اي ان اعتبر اول كلمة الساكن الثاني في الوصل لسقوط الهمز

قال ورابع ان كان كذلك في الوصل اول ذلك اشارة الى البعيد وهو ان يجعل المبدأ
الساكن الاول لا باعتبار اللفظ فانه بالثاني بل باعتبار تقدير وجود الهمز او باعتبار
الكتابة قال او مثلها للشاير ان اعدوا على احد المذهبين اول في مثل ان اغدوا
مذهبان الاول حذف ضمير الواو ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين ولالاشكال و
الثاني نقل حركة الواو الى ما قبله بعد سلب حركته فهذه الضمة وان كانت عارضة الا
انها مثل الاولى في اللزوم قال ولم يتعرض للازمة المقدرة وان كان الحكم عاما اول
اراد المقدرة في قراءة ابي جعفر فمن اضطر بضم النون وكسر الطا قال بل على قراءة يزيد
هو ابو جعفر يزيد القعقاعي شيخ المدنية العربية على ساكنها افضل الصلاة واكمل التحية
قال اورد عليه بعضهم قل الروح وغلبت الروم ان الحكم اول نقل هذا الاير اد ابو شامة وقال
عبارة التيسير سالمة لانه قيد بالضم بضم الهمزة قبله فاستقام كلامه قال واجيب بجوابين
محصل الاول انه قرر في الاصول ان الناظم يفرد المثال تارة جوازا اذا علم الحكم من القاعدة
وتارة وجوبا اذا لم يدخل تحت قاعدة ومن هذا القبيل ما ذكره هنا فانه لما ترك ما قيد به التيسير
استدركه باستيعاب الامثلة ومحصل الثاني ان اللزوم ليس مطلقا بل ما يكون لزوم
مجاورة للساكن قبله بخلاف لزوم ضمة الروح والروم ونظائرهما فان الضم فيها لازم
للحرف الذي هي عليه وهذا بنا على ان حرف التعريف قال قال ولو قال مكان ثالث
لعين ان يضم لزوما للصرح به واندفع اول فيه بحث لان الثاني اسهزي والطاني
اضطر والثاني اجتث ليست عين الفعل اللهم الا انه نازع نظرا الى الظاهر قال
لكن هذا يشعر باضعف السببين اول اراد ان قوله من علل للاختلاف في ضم
الساكن وكسره بضم همزة الوصل بين الساكنين توهم ان السبب مجرد كونه همزة
الوصل اله المضموم بينهما وهذا سبب ضعيف وانما يقوى السبب باللزوم والاتصال
قال والبيت لا يغني عن الامثلة لافتقاره مكن الى مخصص اول اراد البيت الذي

ذكره

ذكره ابو شامة والمخصص المحتاج اليه الاتصال ولم يفهم من ذلك البيت وايضا لم يعلم
منه وجود الساكنين وفي الثاني ثالث لازم الضم قوله الا ان يكون احدهما في حكم المتحرك
نحو دابة هو الالف لان زيادة المد قامت مقام الحركة قال او ولا في الاسم للمازنة
التنوين مع عدم المخصصين فيما وى اول اراد ان الاسم منصرف وغير منصرف
لا يدخله الكسر والتنوين عند عدم المخصص بفتح الصاد واراد بها اللام والاضافة فانهما
من خواص الاسم فاذا دخل غير المخصص بفتح الصاد المنصرف يجر بالكسر واذا تقرر هذا
فلا يكون الفعل اصلا في تحريك الساكن بالكسر بل يساوي الاسم الفعل وفيه بحث
لان الفعل لا تدخله كسرة الاعراب مطلقا وهذا في قسم منه مع قلته على ان الاصل في
الاسماء الصرف فكيف يساوي الفعل ما امتنع الكسر منه لعارض قال ثم انك ترى
الاصل ملتزما وجبنا ما ويا وراجحا ومرجوحا اول التزام الاصل في مثل اذهب الاصل
الاصالة اليوم والمبني تحولهم المقتدرون وانتم الاعلون والماوي تخورد امر الجواز حركات
الثلث على السواء والراجح تخورد للقوم الكسر فيه راجح مع جواز غيره والاصل مرجوح
تخوارد مع قال الجاريردي الكسر فيه لغة وجه كسر هذه الحروف الاصل وقارنت
الهمزة بالانفصال قال اراد ان همزة الوصل انما جيء بها للتوصل بها الى النطق
بالساكن فكان حقها ان تكون مكسورة اجاب بانها متصلة بالكلمة التي تاتي هو وفيها
مضمومة فلذلك ضمت ولذلك هي مكسورة في اضرب ونحوه قال وجه ضمها احد
الامرين اول احدهما اتباع آخر الكلمة الاولى ثاني الثانية مع الفرار عن صيغة فعل
لان الطائل الساكن غير معتد به فقدرها انتقال من الكسر الى الضم والثاني كونه في موضع
الهمزة المضمومة الساقطة في الدرج وجمع بين الامرين الفاسي وجعل العلة مركبة وورده
الشارح بان كل واحد كاف بدون الآخر الاتباع كما في منتن بكسر الميم اتباع الكسرة
النا والاسم بضم الهمزة لغة في الاسم لان الهمزة قائمة مقام ضمة السين لان من لغاته

سم بضم السين قال الشارح اسماك اسمي مباركا اشتق الله به ايشارك كما قال وما اورده الشارح
ليس بوارد لان الفاسي قال لو كانت العلة طلب الخفة وحدها لضموا اللام في قل الروح
امتنع الاتباع لضعف سببه بالانفصال ولو حد حركة الهمزة وفيه نظر لان الانفصال
موجود في الكل واما قوله ولو حد حركة الهمزة فيما لا وجه له لانه عين كلام الفاسي وفي انه لا
يصلح وحده علة قال ليقوى السبب على نسخ الاصل اقول الاصل في تحريك الساكن الكسر
وانما يعدل عنه اذا قوى السبب وذلك باللزوم والاتصال قال وجه تخصيص الضم باللام
والواو اقول اشار الى توجيه قول الناظم سوى او وقل لابن العلا وعلله الشارح
بزيادة ثقل فعل بكسر الفا وضم العين بنا على ان الساكن لا يعد حائلا بالسكاكناف
ضم العين وضم الثالث في قل واما قلان الضم اخف على الواو من الكسر فقلبوا الهمزة
اقتت واوا مع اتفاقهم على الهمزة واختلفوا في وشاح فدل على ان الكسر اخف اجاب
بان عدم قلب الواو لا لبس لان الكسر اخف بل لان في وشاح لغتين وشاح واشاح
بكسر الواو والهمزة وبضمها قاله الجوهري فلو قلبت الواو همزة لم يعلم ان الواو احد الاصلين
وفي طلامة بحث لان الاتفاق على همزة اقتت ان اراد اتفاق القراء فلا اتفاق بمخالفة ابي
عمرو وان اراد اهل الصرف فلا يصح ايضا لان ابا عمرو اعلى كثيرا من ان يختار شيئا يخالف
القوانين العربية واكثر ما في يمكن في التوجيه انهم اتفقوا على الجواز فيه دون وشاح فعليه
بعضهم دون بعض قال وقد يعوض الحذف عن الفرعية اقول وفي بعض النسخ للاصل
على الوجهين جواب سؤال وهو ان التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا قرار له فاذا التزم
الكسر سلم من الحذف فكان عوضا عن فرعيته هذا على نسخة الحذف واما على نسخة الاصل
فالمعنى ظاهر لان اصل الساكن تحريكه بالكسر فذلك يقوم مقام الفرعية الغائية قال
ووجه خلفه في الموضعين اي في رحة وخبيئة الجري على اصله لان اصل الساكن تحريكه
بالاصل والتنبيه على جواز تركه في الضم اقول ووجه الضم كثرة الحروف لتعدد ضمة الاول

اول

اقول الاول هو قوله تعالى قال ادخلوا الجنة فان الالف واللام مضمومان وكسرة للحروف
مشترك قال ونقض بشابهة انظروا وعيون ادخلوها اقول اي اولى لوجود كل ما ذكره فيما
زيادة الواو بعد الراء واللام في هذين المثالين دون الاولين قال اصل المبتدا التعريف
وهو معنى قول المنطقيين كل اعم فهو بالطبع محمول على اخص اقول معنى قولهم الاعم بالطبع
محمول على الاخص انه يشمل افراده نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
وكل جسم جوهر ولا عكس فهذا الدلالة فيه على ان اصل المبتدا التعريف بل انما كان اصله
لانه محكوم عليه فلا بد ان يكون معلوما بوجه ما لكن كلما ازداد تخصيصا ازداد بعدا وكلما
ازداد معرفة ازداد فائدة يظهر لك من قولنا شيء اما موجود وزيد عالم ربانى قال
واصل الخبر النكرة ليتجرد الفائدة اقول هذا الكلام ظاهري لان الفائدة في الجملة افادة
المخاطب وقوع النسبة بين الطرفين واما قولهم الاصل ان يكون الخبر نكرة فمعناه انه
لا يحتاج الى التعريف لان المراد منه الوصف دون الذات قال اذا كانا متفاوتين
الاقرب يكون مبتدا اقول التحقيق في هذا الكلام ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين
مثل زيد اخوك فالظابط في التقديم والتاخير ليس الا عرفية بل معرفة المخاطب اذا عرف
زيدا انه اخوك فالواجب ان يقول زيد اخوك وان عرف الاخ ولم يعلم انه زيد يقول اخوك
زيد قال لان السراية من الاول اقوى اقول اشار الى ان ما دخله تعريفه من اللام
المقدم عليه والفعل الذي في تاويل المصدر تعريفه من المضاف اليه المتاخر عليه فالاول
اولى قال وعدم العمل دليل قوة الامتزاج اقول رد ان اللام انما يعمل في مدخوله لانه
صار معه كلمة واحدة وفيه نظر لان حروف المعاني لا يلزم ان يكون عاملة في اللفظ كقد و
وهمزة الاستفهام ولا النافية مع عدم الامتزاج قال وان تولوا نصب على الرفع ورفع
على النصب اي ان رفع البر نصب على انه خبر ليس وان جعله مرفوعا اسم ليس فالامر بالعكس قال
وعلى نصب فما كان جواب قومه لتوجه النفي الى الخبر اقول لم يرد خبر المبتدا بل خبر كان فانه

حصره فی الاسم وهو الان قالوا قال فیقول ما خرج موضعه اقول لما اختار الرفع ورد علیه
مواضع من القرآن مما یعتبر فیه النصب او اختلف فیه اشار الی ان ذلک لامر اقتضاه قال
والشبه بالمضمر قاصر وفیه تناقض اقول رد به علی الفاسی فانه قال ان مع صلتها شبیه
المضمر ثم حکم علیه وهذا یراده لانه اراد ان حکمه حکم المضمر اختصر العبارة لعدم اللبس قال
وجه القرائین والاختیار ما تقدم اقول اراد ما ذکره فی قوله تعالی ولکن الشیاطین والذی
ذکره هناک ان لکن مخففة لجواز ان یکون تخفیف المثقلة وان تکون عاطفة حرمت
عن معنی العطف لمکان الواو واختاره المثقلة لانه افصح ولا تزاحم الواو العاطفة قال
وزید هنا ان الخبر المفرد هو المبتدا فی المعنی اقول اراد قبل التاویل واما اذا کان موولا نا
اوذو البر او جعل نفس البر مبالغة فالامر علی ظاهره قال وقول الشاعر ستان موضع
الاستشهاد المشرب البارد قال او فعلا علی حد البر الرحیم فتقل علی بعد اقول اراد ان البر
بفتح الباء اسم فاعل اصله برد علی وزن حرد فاسکنت الراء ونقلت حرکتها الی الباء
بعد سلب حرکة الباء فیه بعد لکثرة العمل فیه قال والاقدر مضاف علی حد قول الخنسا
وانما هی اقبال وادبار اقول هنا قول ضعیف رده عبد القاهر وانما هذا مثل رجل عدل
قال خلالة کابی مرحب ای کاکلالة ابی مرحب والخلالة بکسر الخا مصدر کالخالة قال
اسوء السرقة الذی یسرق من صلاته علی روایة الکسر اقول اراد کسر الراء فانه علم
فتحها جمع سارق فلا یحتاج الی التقدیر قال ومن شد ذاک وخفف ذانبه علی الرادف
اقول فیه نظر لان المشدد لیس مرادفا للمخفف بل ابلغ والاحسن ان یقال جمعا بین
اللغتین قال واختیاری التشدید کالاصل ای الفعل قال اسم الفاعل مشتق منه
قال ویترجح اقول ای النصب لعدم احتیاجه الی التقدیر قال وقبض طعام حکایة اقول
اراد طعام بلا تنوین کما وقع فی القرآن الکریم وفیه قبض وهو حذف الخامس الساکن
من فعولن قال ولفظ بمساکین مجموعا لیختص بمناعیل اقول اشار الی فائدة زیادة

مجموعا

مجموعا فان لفظ مساکین تقتضی کونه مجموعا ومحصله انه لیتزن البیت قال وانما الخلاف
فی انه اقول اراد غیر المنصرف نصبه وجره بالفتح فالفتح فیه لیس علامة الاعراب بل شیء
واحد فی حالتی النصب والجر انما الحلی فی العامل والیه اشار بالالة قال وصحت لمالة
الیهم اقول الضمیر المسکن للاضافة اراد ان اضافة طعام الی مساکین لادنی ملابسة
لانها فی المال صائرة الیهم قال فجری فی التوحید مجری المنصرف اقول المعنی المفرد منصرف
بلا شبهة وانما قال فیه جری مجری المنصرف وان کان فی اللفظ مفردا فهو فی الجمع ولذا قال
جری مجری مالا ینصرف مع انه غیر منصرف بلا خلاف لان الجمع فیه معنی المفرد فحمل من القرائین
مغیرة للاخری لان الواجب لکل یوم طعام مسکین فتامل قال لان البدل هو موضوع
للتخصیص دون الاضافة اقول اراد ان البدل عین المبدل بخلاف الاضافة وان کانت
بیانیة کما تقدم من قصة ولو قال لتکرر الاسناد فی البدل لکان اظهر واحسن قال
لعدم ای لحذف ای حذف الالف فی الجمع بخلاف المفرد فانه فی معنی الجمع حذف الالف
منه قال وینزل علی التسویة ای الجمع بان یعطی لکل مسکین مثل ما یعطی الاخر قال
لکنه یشکل بقوله تعالی وان تصوموا خیر لکم اقول وجه الاشکال ان العاجز
عن الصوم لا یقال له وان تصوموا خیر لکم قال فقرنا الفجر وقرانه من الاول علی الاول
ومن الثانی علی الثانی اقول اراد ان قران ان کان مثالا للعاری عن اللام فهذان
منه وان کان مثالا للنکرة فهذان من الثانی وهو المعرفة لکونهما معرفتین با
لاضافة قال وفیها من ایجاع النظیر لا الضرورة اراد ان ابا بکر وهو شعبة قرا
فی سورة الحج فی قوله تعالی لیوفوا نذورهم بالتشدید فیوخذ له التشدید هنا منطوقا
مع الکسر والتخفیف مع سکون لغیره وقوله لا الضرورة رد علی الفاسی فانه قال ومن
ضرورة تحقیقها اسکون الکاف وسا اعترضه کما مر نظیره ای هذا لیس بمصطلح الناظم
والجواب عنه ان مصطلحه انما سمع اذا لم یکن قراءة الضد معلومة ضرورة وایضا موقفه

النظائر لم يقف عليها الا الحافظ الماهر قال ولو قال نقل قرآن اراد ان قوله وحرك للكملوا
الشبعة امثلة للعدد صريحا القرآنين قال ولم يذكر في الباب للاحتمال اراد ان حمزة لما كان
موافقا لابن كثير حالة الوقف كان الواجب ذكره في باب وقف حمزة الا انه لما احتمل ان
غير مهموز ترك كما اشار اليه من كونه من قرآن حج وهو ان يجمع بين الحج والعمرة في نيته قال
وعبر عنه بالتسهيل مجازا التخفيف اراد ان مصطلح القراء التسهيل عبارة بين بين فلا ظلمة
على نقل الحركة مجازا عن مطلق التخفيف الشامل لما قاله قال نقل همزة دوا في نقلها هذا
مراد الناظم من قوله ونقل قرآن والقرآن دوا فما بين عبارته وعبارة الشارح رحمهما الله
قال والآن فعان سقط لام الفعل منه قال وقرانه باق على مصدريته اراد ما في سورة القيامة
قوله تعالى فاتبع قرآنه وكذا فسره الغازي في صحيحه قال واختياري التشديد لما تقدم اراد
ما ذكر من الاجماع على النظر في قوله تعالى وليوفوا قال وليجتمع اللغتان في القرآن ما
بأكملت والتكملوا وكاملة اراد انه وقع في القرآن الكريم اكملت لكم دينكم وكاملة يوم القيامة
والاكمال والتكميل لكان احسن ديباجة واوفى رونقا قال حال مصدر بضم لا فاعله
اي الضم حال اصالة يرد على الاشارة فانه قال حال عن فاعله اي المفعول القائم
مقام الفاعل وجه الرد على ما فهمه الشارح ان لو كان حالا عن الكسر لكان مدحا بالاصالة
وهو خلاف المراد اذ المراد ترجح الضم وفيه نظر لان الحال لا يتبع عن المصدر وما تحمله من
الفاء فاسد لان الفاعل هو الكسر الذي ضم فتى للمعنى هو الضم فزال ذلك الوهم
قال وصفة وجها على الاخيرين كونه حالا او مفعولا خذ وكذا على الاولى ان اراد بالوجه القراءة
لانه مدح للقراءة وان اريد مدح القراء كما اشار اليه باجلا الوجوه وهو الاستيناف والانتقال
في نحو يوتكم اراد الانتقال من ضم الباء الذي هو الاصل الى الكسر قال وقد روى سيبويه مجانسة
التغير قال سيبويه عيينة وبيت في تصغير عين وبيت بكسر العين والباء وهذا قال هذا مثل
عيون وعيون قال فان قلت الفرق وجود فعل دون فعل الاول بكسر الفاء وتشديد

اللام

اللام موازن سبب والثاني بكسر الفاء وضم العين قال قلت خروج عن مطلق الاصول
كخروج ذاك عن مطلق التصغير انما حكم بخروج الاول عن مطلق الاصول دون الثاني
لان فعول ليس من كلام العرب بخلاف فعل غايته انه ليس اوزان التصغير قال
وفعول ممتنع للعروض جواب عن قوله الكسر بنا على اصل مرفوض بانه وان كان مرفوضا الا ليس
مطلقا بل في الاصل قال وكثيرا ما يتعارضان اراد ان كلا من التكسير والتصغير يحمل على
الآخر فما يجوز له دونه لانهما من واد واحد قال قلت فالاقل يعرفه رد على الزجاج في
قوله اكثر النحاة لا يعرفونه قال وان عنى بالردي العلة فسوء ادب اي في العبارة
لان الكلام في القرآن الكريم قال صاحب المفتاح لا يقال السجع في القرآن لانه في
اعلى مراتب الكلام وفيه سوء ادب قال وجه ضم حيوبهن خصوصا ولم يعده الى شيوخا
الا وان سبعة قراجيوب بضم الحاء وشيوخا بكسر الشين وكان يجري على سنن واحد
اجاب بان اختياره الضم في حيوب لانه كلمة واحدة فتعادل ثقل الضم واما تركه في
شيوخا وان كان كلمة ايضا فللاشارة الى ان الاتباع لا يتوقف على تعدد المحل
ومعناه ان جيم حيوب انما ضم لاتباع ضمة الياء ولا يتوقف هذا على تعدد المحل قال ووجه كسر
البيوت انضمام الكسرة والتنوع اراد ان الكسرة والتنوع اذا اجتمعا يصار الى الكسرة
لانه اخف من الضم بخلاف ما اذا كانت كلمة كالجيوب فان الضم يحتمل لعلته كما اشار اليه
الشارح بالتوحد قال بالاصل السالم عن عدم النظير صفة فعل بكسر الفاء وضم العين
فانه وان كان لعروضه جائزا الا ان عدمه اولى كما لا يخفى قال والوزن على صلة الميم
على التركيب اراد الفاظ القتال في البيت بالقصر على قراءة حمزة والكسائي وصلة الميم
على قراءة ابن كثير وقالون على احد الوجهين وهذا غير مستحسن لكن ليس مردودا قال
وحذف العاطف للعاطف اي وان حذف الواو من قوله فان قاتلوكم لان القافية
فكره جمع العاطفتين وان كان جائزا لان العطف انما هو للمجموع كما تقدم تظيره في

في بدأت بسم الله قال وفاعله مدلول شاع او اقتصر جوزان يكون ولا تقتلوهم وما عطف
عليه منصوبا بفعل مقدر مقصور وفاعل ذلك حمزة والكسائي الذين قال شين شاع وقوله
واقتصر معناه اوان تقدر الناصب امر المخاطب قال لا كما زعم بعضهم ان كمال ترجمة القصر
من اللفظ لانه قد جلاها قال هذا هو الفاسي وقوله قد جلاها اشارة الى قول الناظم و
باللفظ استغنى عن القيد ان جلا وروده الشارح بقوله قلت ما جلاها لانه يمكن ضم
السا في الاول والتشديد في الثالث وقد سلف امثال هذا واشار الى انه لا يرد
لان الناظم انما يحترز عن الاضداد التي في طريقه بقوله وهن اللواتي للموائي نصبها الآن
مطلق الممكن وما ذكره هنا من امكان الضم في الاول والتشديد في الثالث وان
صلح لفظا لكن المعنى قبال فلانا عرضه على القتل ومعنى قتل بالتشديد كثير القتل
ومن البين ان ليس هذا معنى الآية وسبق له الكلام قال وكانه يوجه انجلى الى القيد
وليس كذلك اراد ان منشأ وهم جعله انجلا وصف القصر وليس كذلك وفيه نظر
اما اولا فلانه منع مجرد بلا سند واما ثانيا فلان الشارح قال انجلا عطف على شاع
وفاعل شاع هو القصر لان مدلول شاع هو قاري القصر فكيف لا يكون الانجلا للقيد
قال وفتح القاف من ضرورة الالف فقط لا غير اراد ان المدلول الذي فهم من القصر
يلزمه الالف ويلزم الالف فتح القاف واذا انتفى المدلول لا يلزم ان يكون سكون القاف
لاحتمال الضم والكسر ولما ورد عليه ان سوى السكون ليس هنا محتملا لعدم المعنى
الصحيح قال اجاب بان هذا مخصص للدعوى لمحل مخصوص والاصل عموم القاعدة
ومع ذلك مخالف بالمصطلح وفيه ما قدمنا من ان القيود للاعلام بالقراءة واذا كانت
القراءة معلومة قطعا فلا حاجة الى الجمع عليه فلا ورود لما ذكر قال واجمع عليه اي القصر لان
جزاء البداءة بالقتال او القتل الا القتال البداءة بضم الباء والمقاسم بمعنى الابتداء اشار
الى وجه قصر الافعال الثلثة بالقياس الى اجمع عليه بالقصر واقتلوهم وبين وجه الاجماع

عليه

علية بانه وقع جزاء الابتداء الكفار بالقتال او القتل منا احدا ولا جزاء لذلك الا بتداء الا القتل
ولا يكفي للقتال ردان المبرد لم يذكر وجه رد المبرد والذي يظهر من كلامه انه منع القصر او
استضعفه او كل مقدر مع الاخرى اراد التقارب القتال والقتل والكثرة وقوعهما معا
من ذكر احدهما استفاد الاخر قال او كل دلت معنى اراد ان اختلاف القرآنين النص
على كل واحد شرف حرمة مكة شرفها الله وعظمها قال تخصيصا له لا على وجه النسخ اراد
ان استثنا تلك الساعة ليس على وجه نسخ حرمة البيت بل على طريق التخصيص وفيه نظر
لان لفظ الحديث حرمها الله يوم خلق السموات والارض وانما ابيح لي ساعة من نهار
ظاهر في النسخ لان الاباحة حكم ورد على الحرمة السابقة قال لكن اجراه مجرى الاشارة
ان اراد بالاشارة اسم فلا فرق لان اسم الاشارة منه ما وضع للمفرد ومنه ما وضع للمثنى
وان اراد بالتاويل بالاشارة الى الحاضر كثيرا او قليلا فالضمير ايضا مفرد باعتبار
المذكور قال انتم اي مقالة تغير للهاء في اسرها وقوله انتم اي انتم شرحكانا هذه الجملة
هي نفس تلك المقالة التي اسرها قال وزان حسن بالتشديد زانه وزينه بمعنى واحد
قال عطف على المقدر هو ناصب حقا قال الاحسن ضم نظائرها اليها اراد ما جاء فيه الوجهان
الرفع والنصب مع تكرر لا لا بيع ولا خلة في البقرة وابراهيم ولا لغو ولا تاثيم في الطور
لاشتراك الكل في الاعراب وهو النصب قال وانما تركه الناظم لطول السورة كما
تقدم الاشارة اليه بعدم الاشارة اليه قال لان ضد الرفع المنون نصب بلا تنوين
في كلامه انقلاب لانه رد قول من قال ضد الرفع هو النصب بل هو الفتح ثم قال
نصب بلا تنوين وهو حركة البنا ومحصله ان فتح البنا باعتبار صورتها شبه النصب
بحيث لو كان هناك تنوين كان نصبا قال ولا بس على حد قوله قمت ولما اراد اذ لا
مزيدة للوزن وليس هناك مقدر قال والقراءة لا تؤخذ بالاحتمال كانه جواب قول
من قال يجوز ان يقدر ولا جدال فرده بان القراءة سماعية لا تؤخذ باحتمال العربية

وابهام التركيب قال ونافيه مهملة فتح اى الفعل والاسم سمولا وبدلا اى استغراقا
وشمولا على طريق البدل قال خلافا للكسائى لانه ان اراد اللفظ فحمه او التقدير
فاكثر اراد باللفظ ما وقع وبلفظ به العرب وذلك انهم ذكروا فى قول لاحول ولاقوة
خمسة اوجه فتحهما وفتح الاولى ونصب الثانية ورفعهما ورفع الاولى وفتح الثانية فالذى
يجوز رفع الاولى ونصب الثانية بل احتمالا فلا حصر لجواز ضمها ونصب الاولى وفتح
الثانية عكس الثانية قال والاخير على قول ابن عباس لانه فر لاجدال بان
تمارى صاحبك كانه لايجادل فالنفى فيه معنى النهى قال ومحض على قول مالك
اراد ان النفى على ظاهره غير مول لان المراد بلا جدال لا اختلاف فى الوقت قال
وجه رفع الاولين بالتنوين اراد ان لا ههنا بمعنى ليس وعلله بان اكثر الناس
مجوزون على الكف مطلقا فلا يلايم نفى الجنس وفيه نظر لان ليس ههنا فى معنى
ليس قال الرضى ردا على ابن الحاجب فى رفع لاحول وفتح لاقوة ان لا بمعنى
ليس فرده بان لا فى الروايات كلها لنفى الجنس ولكن لضعفها فى العمل تبطل عملها
بوجوه ههنا التكرار هذا واما تعليله بان الكف مطلقا متعذر للاكثر فليس بصواب
لان لا بمعنى ليس وان يوجب الاستغراق فى كل موضع لكن قد توجيه بالقرائن
كما فى الحوالاتية فان نفى الفوق والرفث نفى للجنس لا لبعض دون بعض وانما كان
الحاج الذى لا يرفث ولا يفسق بمنزلة من ولدته امه لشدة الامر وعسر الاحتراز على
الذى ذهب اليه فاسد فان قول النحاة لا رجل فى الدار يجوز ان يكون فى الدار
رجلان قيل قوله يجوز اقتران ولا بقوله عامل قال وبنى على ما زائدة نصبه اى الفتح
وركبا كخمسة عشر الفرق بينه وبين خمسة عشر ان الجزء الثانى فى معرب من خمسة عشر
بخلاف لامع اسمه فانهما مبنيان وموضعه وحده نصب فيده بوجوه لانه مع لا
مبتدا كما ذكره فى اعراب البيت واشار اليه ههنا بقوله وموضعهما رفع قال والثانى فى ان لا

عطف

عطف على لفظهما وهو الفتح ولامع كل منهما زائدة وفائدتهما تاكيد وسمى المذكورة تذكيرا سبق
النفى كما فى لا كفى لا لين قال والجدال ههنا على المعنيين اراد ما سبق من ان المراد ارتفع
الجدال برفع قواعد الجاهلية من النفى والاختلاف فى الوقوف به فان الخمس وهم قريش
وكنانة ما كانوا يقفون الا بالمزدلفة او المعنى على النهى من الجدال بمعنى الخصام مع الرفقة
فان كان فى ذلك الطريق من طول السفر وعدم ملاءمة اختلاف الحالين
وعدم مساعدة اسباب طلب العيش سام الانسان وضيق نفسه قال وجه رفع
الثلثة ما تقدم فى الاثنين الذى تقدم هو كون لا بمعنى ليس وقد نقلنا عن الرضى
ان هذا ليس برضى بل نفى عمل لا بمعنى ليس راسا والرفع يفيد الاستغراق كما افاده
الفتح سوى ان عمل لا قد بطل بالتكرير هذا خلاصة كلامه قال والجدال ههنا فحواه
الخطاب بنا على ان لا بمعنى ليس لاستغراق فيه وقد ابطلناه وبينا ان المعنى لا يتفاوت
والكل فيه استغراق باى وجه قال لانا فيه لى فى هذا ولاجل استشهد به على فتح الاولين
قال ونصب على تقدير اراد اذا كان لا بمعنى ليس وقد عرفت ما فيه فلا تغفل وعلى التقدير
اراد اذا كان الاولان مرفوعين فان اتحاد الخبر لا يمكن فلهما خبر واحد او لكل منهما يقدر
خبر ولا يجوز عموم الملفوظ المنتقض لان المرفوع يقتضى ان هو منصوبا والمنصوب بالعكس
وهذا كله بنا على ان لا بمعنى ليس فى المرفوع وقد عرفت ما فيه قال وان العشرة عند
سيبويه اراد عموم الخبر الملفوظ للثلثة لان العامل فى الخبر عند الابتدا وما نقله عند الاخفش
لم يظهر لى وجهه على ان الرضى قال اذا لقيت لا مذهب سيبويه وغيره واحد قال واختيارى
فتح الثلثة للعموم احتياطا للتشاكل هذا ايضا بنا على ان فى الرفع لا بمعنى ليس واراد
بالتشاكل وقوع الاولين فى جواز الاجدال المتفق عليه عند الناظم قال اذ لا يعلم احد معنى
الجدال من منا والآخر من الاخر الذى يعلم ههنا هو رفع اختلاف فى الحج والذى يعلم من
الرفع معنى الخصام والنزاع بنا على زعم الشارح قال واستحسن الوقف لتخالف التفاسير

اراد الوقف على فسوق اذا كان مرفوعا لتخلفه عن حكم المجال على ما يزعم الشارح قال
وناصفة احد المضافين هو صفة اصل قال والظاهر اوضح للمحلين والمول مقابلة
وهو صفة صرف الى الاخفى لمرجح هذا مصطلح اهل الاصول قال ابن الحاجب الظاهر
ما دل دلالة ظنية اما بالوضع كالاسد او بالعرف كالغائط والمال المرجوح اذا
رجح على الظاهر بدليل قال فتح الثلثة الحرميان لفظ السلم فى ثلثة مواضع فى
البقرة والانفال والقتال فاذا قال الطرفان يريد به البقرة والقتال واذا
قال الوسط يريد به الانفال قال وجمع الاخيرين تنبيها على الاختلاف والائتلاف
اراد ان الناظم ذكر فى الانفال ما فى القتال معه لانهما بمعنى الصلح بخلاف البقرة
فانه بمعنى الاسلام قال ومن ثم فرق بين حتى يقول ويقول الذين لاختلاف
المباشرة لفظا اراد ان الاختلاف فى المعنى موجب الافتراق فى النظم ولما كان ما فى البقرة
مخالفا لما فى الانفال والقتال فى المعنى كما فرق بينه وبينهما كذا انها حتى يقول الرسول
ويقول الذين وليس فى القرآن حتى يقول الذين والذين آمنوا عطفا على الرسول ولكن
الواو العاطفة قائمة مقام حتى واليه اشار بالاختلاف فى المباشرة لفظا ومحصله ان
المبالغة فى الاول اكثر من الثانى لان الواو دون حتى رتبة قال ويجوز فى الاول الفتح
وفى الثانى الكسر اراد ان السلم بالفتح والكسر بمعنى الاسلام والصلح لكن الكسر فى
الاسلام افصح وفى الصلح الفتح قال ولا خوف فى الاسلام وتدعوا الى السلم اقول هذا اشارة
الى ما فى آخر سورة القتال فلا تهنوا وتدعوا الى السلم كانه قال فلا تهنوا ولا تطلبوا
الصلح فكانه حال من المضاف المحذوف اراد احكام الاسلام وفى الكشاف حال من الواو
قال كانهم كفوا ان يخرج منهم احد قال وحتى عاطفة بعضا على كل فيه الشائع لان
العطف يكون للجزء الضعيف على القوى او بالعكس نحو مات الناس حتى الانبياء قال
وجارة لآخر جزء او ملاقيه كما فى اكلت السمكة حتى رأسها والملاقى نحو حتى مطلع الفجر قال

وغاية

وغاية فى الجملة يوهم انها لا تكون كذلك فى غير الجمل وليس كذلك قال التفتازانى فى العاطفة
لا تخرج عن الغاية قال فيرتفع الحال تحقيقا او حكاية اراد ان حتى اذا اريد بالفعل الذى
دخلت عليه معنى الحال اما تحقيقا او حكاية عن حال ماضية فهى حرف ابتداء قال بعد غاية
الجمل حتى للابتداء يكون غاية بعد الجمل والشرط فيه ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما مر من
الامثلة قال بعد الجارة اراد ان الجارة انتصاب المستقبل انما يكون بعد حتى الجارة
معنا الى ان اولى قال ووجه الرفع انه ماض بذلك الاعتبار اى بالنظر الى زمان الاخبار
قال هو معنى قوله اولا اراد قول ان ظم ان الرفع فى يقول مول بالنظر الى الوقوع
فانه حكاية تلك الحال قال وليس به لان المراد غير مرسوم اراد فى قوله حتى يقول الا
الرسول ولا حاجة اليه لان قوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة خطاب للصحابة وتوبيخ
لهم بان سائر المؤمنين ورسولهم المبلغ فى حالتهم فى الشدة هذا اذ العدم لا يؤثر
فى الوجود انما هو ارتفاع مانع هذا الذى اختاره لم يرضه الرضى وقال القائل فى
النحو معناه العلامة لانه مؤثر والقوم المخصوص يجوز ان يكون علامة قال ونظيره قوله جرير
اراد ان قوله لم ذما وما حكاية حال ماضية وحتى ابتدائية بعد جملة اسمية فنصبه مقدرة
وجوبا دلالة على نوعها وخصوصها اقول اراد ان المقدرة اذا نصب الفعل وجعلته
مصدرا دلت على عمل حروف المصدر عامة وعلى عملها قال ويحتمل حتى الغاية فماض
والتعليل ومستقبل اقول سبب ذلك ان المعنى بلغ الامر من الشدة حتى قال
الرسول متى نصر الله او المعنى انهم زلزلوا تلك الزلزلة ليقول الرسول متى نصر الله
قال واختيارى الرفع للسلامة من التقديرين اقول احدهما تقدير ان المصدرية
والثانى تقدير الماضى مستقبلا قال والمجاز شامل اقول جواب من يقول فى الرفع
ايضا من التاويل من جعل الماضى حالا فالتزمه الشارح وزاد النصب بتقدير زايد
بدون الرفع قال فمن ثم لم يكن لقوله اول مفهوم والا لانعكس اقول اراد ان قوله

الرفع اولا ليس له مفهوم يدل على عدم التاويل في النصب فان التاويل فيهما ضروري ولو كان
له مفهوم لكان التاويل النصب ايضا مفهوم وفيه تدافع والله اعلم بحقيقة الحال قال
اوعداه بالحرف للتقدم اقول اراد ان ضم متعد فلم زاد في التاج اجاب بان معنى ضم او
وقع الضم اولتقدم المفهوم ضعف عمل التقدير الفعل فزيد حرف الجر مقويا له قال
وجه فتحه بناوه للفاعل واسناده الى الامور مجازا اقول فيه نظر لان رجع لازم و
متعد قال الجوهري رجع بنفسه ورجع غيره واذا كان لازما فاسناده الى فاعله حقيقة
لكونه اسند الى ما هو له قال واحدهما مطاوع اقول المطاوع بالكسر اللازم وبا
الفتح المتعدي بخلاف كسرته فانكسر قال لانه قيل مجموع الحائط اسفل الامكان
العموم اقول هذا ذكره الفاسي وابو شامة وقال لا كان يكفيه ذكر الباء لعدم الالباس
ورده الشارح بامكان العموم لاصالة التاء الفوقانية وفيه نظر لان التاء الفوقانية
لا تفيد معنى يعتد به فلا يرجح الامكان العقلي قال فليس كل ما كبر كثر اقول
هذا رد على ابي شامة فانه قال معنى القرائن واحد فان كل شيء كبر فقد كثر واراد
بالكثرة كثرة الاجزاء ورد الشارح بنا على ان الكبر عظم الشيء فلا يقتضي جزئيات كثيرة
فلوم يدع ابو شامة العموم وخص الدعوى بهذه المسئلة كان يمكن توجيه قوله
ثم وصفت الانام بالكثرة دون المنافع فكثرتها كسرتها فعل ماض اي غلبها في
الكثرة قال فرجحت المفسدة على المصلحة من وجهين اقول هناك كون الباء ادل
على المعنى واكثر فائدة قال وعلى الاخرى من واحد اي على قراءة الباء الموحدة بدل
على وجه واحد وهو ان شرب الخمر اثمه اكثر من نفعه قلت لو ذكر في توجيه المسئلة
ما يلزم شرب الخمر اثمه اكثر من نفعه من ترك الاوامر وارتكاب المناهي من الكفر والفسوق
كان احسن واظهر قال ولا دليل في ترجيح الباء بالتاء لانهما معنيان مختلفان اقول
لان الكبر بالاجزاء لهذا يقابله الصغر والكثرة بالجزئيات ويقابلها القليل قال

وبان

وبان من هذا فساد من ترك الوجهين على طريقة اقول قائله الفاسي وجه الفساد ان
الجزاعي ليس طريق الناظم فيبتدا خل الطريق قال قول لبيد الانسان لان المرء ماذا
يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فرفع البدل قال دليل على رفع المبدل اقول
جعل من قبيل المبدل وفيه نظر لان المصدر بالاستفهام لا يصلح بلا دليل بل هو رفع
على الجواب قال عالم يمنع مانع اقول ذكر ان المطابقة افصح الا اذا منع مانع فانه يعدل عن المطابقة
قال ولا يرد علينا انتفاهم على الرفع في ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين اقول
هذا هو المانع الذي اشار اليه وعلله بكونهم كانوا جاحدين لمطلق الانزال فلا يمكن
تقدير الناصب وفيه نظر قال الكشاف المعنى المنزل اساطير الاولين فان قلت
هذا الكلام متناقض كيف يكون منزلا من ربهم وهو اساطير الاولين قلت هو سخرية
ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون قال واختياري النصب لانه اقل تغييرا اقول
وفيه بحث لان المحذوف في الرفع لفظ هو وفي النصب الفعل مع الفاعل وقوله ادل
على الحكم غير مسلم لان هو غير المستقبل قال وجه التسهيل التخفيف كما تقدم كالاختيار
اقول اراد ما تقدم في وقف حمزة وقوله كالاختيار خبر مبتدا اي الاختيار هنا كالاختيار
هناك قال واختياري التشديد لانه نص في الحكم اقول الا الحكم الاغتسال وفي قراءة التشديد
متفق عليه والاخرى مؤولة بها اي محمولة على هذه عند من يقول لا يقربها بدون الاغتسال
قال وعلى التخفيف والترادف كذلك اقول لم ينقل احد من الذين ذهبوا الى الاغتسال
بالترادف ولا ذكره احد من اهل اللغة قال اذ ليس سرمزلا ندراجه في بيما فهو في المعنوي
المتقدم اقول اراد التكرار لفظا ومعنى قال وتاويل الثاني ما تقدم اقول اراد ما تقدم
من حديث ام سلمة رضي الله تعالى عنها من قوله صلى الله عليه وسلم فقد طهرت ذكر بعد
الاغتسال قال لا يجتمع ساكنان في حشو البيت اقول انما قيده بالحشو لوقوعهما في
الضرب كما تقدم في مدال البسيط والكامل قال ولا غيره بقول الشاعر اقول البيت من

من المتقارب وتقاص من تشديد الصاد على وزن فعول ساكن الواو واللام ورده الشارح
بان الرواية القصاص موضع التقاص قلت ولا يصح تقاص ان يكون عروض البيت
لان المتقارب له متقارع وضان سالمة ومحذوفة وتعاص ليس بواحد منهما
قال وحصل في ضمنه التنبيه على المذهبين في حركة الراء الاولى اقول اراد ان سوق
كلامه لاداء القرائتين علم منه حركة الراء الاولى كسرا وفتحا لانه بالضم على بنا الفعل
الفاعل الراء مكسورة وبالفتح الراء الاولى مفتوحة لانه على بنا المفعول قال
ونص على الادغام في وجه ذكر الادغام فائدتان الاولى ان لا يتوهم التلاوة بفك
الادغام كما في البيت الثانية ان لا يقع الخلاف في ادغامه وعدمه لو لم يقيد قال
وعبر عنه بالضم لانه اعم من حركة البنا والاعراب اقول هذا انما يصح عند من لا يفرق
بين الالقاب في الاعراب والبنا وليعلم الضد وهو الفتح وملخصه ان يضار برفع
الراء معرب وبفتحها مبني فلذلك ذكر الضم لان مقابله حركة فتاج نظر المقابل
قال ويتضمن معنى الظن في حقيقته ومجازه اقول اراد ان يخاف سواء كان على
بنا الفاعل او على بنا المفعول كما في قراءة حمزة فيه معنى الظن ولم يرد المجاز والحقيقة
اصطلاحا قال على حد قوله فاذا خفت عليه اقول وجه التشبيه تعدي الفعل بواسطة
حرف الجر والاصل في الاول متعد الى مفعولين قال ونائبه الزوجان للصراحة اقول اراد بالصراحة
بالصراحة انه مفعول به بلا واسطة فهو اولى من الجار والمجرور قال فحذف على تصورة ان
اقول اراد ان اصل ان لا يقيما على ان حذف لصورة كما اجتماع المتناقضين فان
ان مقتضاه النصب وعلى مقتضاه الجر قال فموضعها منصوبة اقول اراد انه محذوف
صورة لا معنى فاعتبر سيبويه صورة ان والخليل والكسائي على مقدرة قال وهذا عمدة
من ناط الخلع بالامام اقول اى هذا القراءة فان الفعل مسند في الحقيقة الى الولاة قطعا
قال قلت بنى ابو علي المنع على تعدية خافوا الى واحد فنائب فاعله القرا على تعديته الى الاثنين

اول

اقول فيه نظر فان القرا لا يستلزم التعدية على المفعولين لجواز ان يكون ان لا يقيما بدل
اشتمال من ضمير الزوجين وسقوط منع الفارسي بهم بهذا التوجيه قال فاستحق النيابة
للصراحة اول اراد ضمير الزوجين في يخافوهما وقيده بالصراحة احترازا من ان لا يقيما
فانه بتقدير على كما تقدم وهذا بنا على ان لا يكون بدلا قال والزمه ابن النحاس اما ان يخافوا
او فان خفنا هذه ثلث اعتراضات لابن النحاس والضمير في الزمه للفرا وجه الالزام
ان لو صح الضمير كان الظاهر فان خفنا لهم او فان يخافوا كما كان قوله فان خفتم اجاب
الشارح اولا بالنقض فانه يرد على من قرا بالفتح ايضا وثانيا باطل بان هذا من
الالتفات من الغيبة الى الخطاب وهو من محاسن الكلام وفيه وذلك ان قوله
تعالى لا يحل لكم ان تاخذوا مما اتيتموهن شيئا الا ان يخافا الا يقيما حدود الله
فان خفتم ان لا يقيما حدود الله الخطاب اولا واخرا اما بعولاة والحكام او الاول للاولاة
والاخر للحكام وعلى الوجهين لا التفات اما على الاول فلان الاسلوب لم يتغير واما
على الثاني فكذلك لان الخطاب في الموضعين ليس المخاطبين به واحدا وقوله تعالى الا ان
يخافا سواء كان بالفتح او بالضم ليس الا انتقال من الخطاب اليه لان الخطاب اما
للولاة او الازواج والضمير في يخافا للزوجين اللذين وقع النزاع بينهما فلا شيء
وقع التعبير عنه تارة غيبة وتارة خطابا ولا يكون الا التفات الا كذلك قال واستبعد
معنى لا تاخذوا الا ان يخاف غيركم اقول هذا ثاني ايراد ابن النحاس فانه قال اذا
كان يخاف على بنا المجهول يكون الخوف للولاة والاخذ للازواج فلا ارتباط
واجيب بان المعنى لا تاخذوا شيئا الا ان يخاف غيركم وهم الولاة عليكم قال
ومنع بمذهب عمر وعثمان في استبداد الزوجين اقول هذا ثالث اعتراضات ابن
النحاس ومحصله ان الزوجين اذا كانا مستقلين فلا وجه للضم اذ لا حاكم
هناك يسند اليه ثم يحذف ويقام ضمير الزوجين مقامه اجاب الشارح بان مذهب

عمرو عثمان فى استبداد الزوجين معارض بقول غيرهما من عدم الاستبداد قال لا ثم بفتح
النا وتشديد الميم بمعنى هناك اقول اشار بقوله هنا اولا ان فى قراءة الفتح يجوز ان يكون
بمعنى الظن ثم عطف عليه بلا ثم اى لا يجوز ان يكون فى ضم الياء بمعنى الظن لئلا يلزم
تعدى ظن الى ثلثة مفاعيل الاول القايم مقام الفاعل والآخران مع دخوله قايم
مقامهما قال بدليل علم ان سيكون اقول جعل فى سيكون بعد العلم دليلا على ان
الناصبة لا تقع بعد العلم وجه الدلالة انهم اتفقوا على انها مخففة من الثقيلة و
تحقيقه ان ان تدل على التوقع فينافى العلم قال وفاقا لما استمرت عليه المذاهب
اقول من استقلال الزوجين بدون الحاكم قال وهو غريب لما تقدم اقول
اختيار ابى على الضم مع ما فيه من الاشكالات التى اوردها ابن النحاس قال وقول
الناظم فاز معناه ظفر بالتصحيح لا بالترجيح لما هو توهم اقول المتوهم هو الفاكهى
وليس فى ظاهر ما قاله قال الفاسى واختار ابو عبيد الضم وصح ابو على وجهه ولذلك
قال الناظم هذا آخر كلامه قال ومعناه نهى طلبا ملتفا كلمة الطرفين اقول الاول
لا تكلف نفسى والثانى ولا مولود فان لا فيهما نافية قال على التميمية لان بعضهم
يضم المشدد اذا كان اوله مضموما قال حرك الثانى المجتلبة اقول اراد بحركة التى
جاء من خارج بقال اجتلبه اى جلبه من خارج لمعنى قال ومجانسة مع الفتحة والالف
اقول فيكون اولى من الضم الذى لا مناسبة بينه وبين الالف قال او منقولة على
قول اللاكنين اقول قول ضعيف لان نقل حركة الاولى الى الثانى لا تعهد فى كلام
العرب بخلاف الاجتلاب فانه باب من ابواب الهمزة ا قال وابطل قول من قال
فتح الراء لالتقاء الساكنين بان سكون الاولى موقوف على حركة الثانية فلا يمكن
الاجتماع قال واختيارى الفتح الناشئ عن الجزم اقول علل مختاره ناشيا منها ان
فى ذلك اختيار اللحقيقة على مجاز التاويل والمراد بمجاز التاويل كون التقى فى معنى النهى

قوله

وقوله الفتح الناشئ عن الجزم احتراز عن الذى لم يناشئ من الجزم فان مذهب الحجازيين
فى المضاعف مطلقا الفتح قال وتنبيها على اختلاف جهتى لام مع الفعلين اقول
اراد لا تصار مبنيا للفاعل والمفعول فان لا نافية فى بناء الفاعل ناهية فى بناء المفعول
قال لان الزوجة لا تجبر فى صورة تجبر فيها الزوج اقول تلك الصورة اذا رضيت الام
بما لا ترضى به الاجنبية قال واما فى حلب النكاح فيترجح على بناء المفعول والمستتر
ضمير الزوج فان للمرأة ان تقول له استاجر لولدك ظئرا قال الشافعى رحمه الله
الواجب على الام اللبا لا غير قال وهنا ظرف المقدر واى وقصر اتيتم هنا ودار تعد
الاحسن انتقل من المد الى القصر قال ترجم مع كشف اللفظ بالوجه لاجل الضد
الوجه نصب مفعول كشف اراد ان اللفظ بالقصر لان المد لا يقرن معه البيت وانما
ذكر ليعلم الضد وهو المد قال وكتبناها بالالف على احد الوجهين اقول لفظ الربا بالواو
مع الالف حيث وقع فى المصاحف كلها الا ما وقع فى سورة الروم قال السخاوى
زايدة فى الشامى باللام وفى غيره بالالف قال وسياتى له انيس وانفا اقول
الضمير فى له لابن كثير قرا فى سورة القتال اسس بالقصر بلا خلاف وانفا بخلاف
قال قال ابو على لا يصح ان يكون العوض لانه غير مفعول المسلم اقول قال ابو على
اذا سلم سلم ما اتيتم اى فعلتم والاخرة ليست مفعولا للزوج فالتقدير ما فعلتم
تجيله حذف فيه المضاف والضمير العاد الى ما لانه منصوب فعله واليه اشار بقوله
لانه غير مرفوع قال ابو على والاتيان بمعنى الفعل موجود كقوله تعالى كان وعده ماتيا
اى مفعولا قال لتقارب الا اذا فسر بالسلامة من الدرعى ما نقل من حاشية المصنف
فلا اقول لتقارب على صيغة المضارع فاعله ضمير التقدير محصله ان قوله تعالى اذا سلمتم
ما اتيتم بالمعروف على الوجهين لا بد له من تقدير اى اذا سلمتم ما اردتم اسلامه اولا نه
وذلك ان تسليم المولى والمانى محال هذا اذا كان التسليم بمعنى الاقباض واما اذا فسر

سلتم باخصلتم من المنة والنزاع بل تعطونه عن طيب النفس لتكون المرضعة ايضا طيبة
النفس لمعود صلاح ذلك الى الولد فلا تقدير اذا قال فان ارضعن لكم فاتوهن ا
اجورهن والاتفاق اقول اراد به قوله تعالى واتقوا الله واعلموا انكم ملاقوه فيه فانه
ذكر فيه المفعولين كما في آتوهن اجورهن مع الاتفاق على المد فيه قال وان تساوبا في
التعدد اراد المد والقصر فان لكل واحد يتعدى الى مفعولين وان كان احدهما في
القصر بواسطة الجر كما اشار اليه بقوله على حد قوله تعالى فانت به قومها تحمله قال والقصر
في الروم لعدم الحذف الراجح على التناسب اقول اراد ان قوله تعالى واما اتيتم من
ربا بالقصر لا حذف وبالمد فيه حذف المفعول الاول الا انه بناسب ما بعده وما
اتيتم من زكوة فانه بالمد اتفاقا قال وكانه حصره فيه وتوهم الاطلاق اقول
اراد ابن الانباري قراءة القصر مختصره في الترجيح فلم يظهر له وجه ذلك في البقرة
والحق التصحيح في البقرة والترجيح في الروم لتوهم ان الترجيح مطلقا في البقرة
والروم قال ومعنى سلسلا جاريا في زيادة المد لك كنين قال الجوهري رجل
شلشل خفيف استعارة الناظم للسرعة في زيادة المد على الالف للمجرور بين ا
الساكنين قال ومن ثم كان جعله حال الفاعل اولى اقول اراد ان معنى
شلشلا زيادة المد والذي يريد المد هو الفاعل ولذلك كان جعله حالا عنه اولى
من المفعول قال لانه تحقيف السين اقول اراد ان الشين منعين للرمز
فلذلك جاز وقوعه حالا من المفعول ولو لم يكن رمزا لاوهم ان المراد تحقيف
السين من تماسوهن وهذا بنا على ما تقدم في اول الكتاب ان حرف الرمز لا يكون
ترجمة للقراءة قال وغلب المفتوح في المقادير اقول اراد انهما مرادفان في اى معنى
استعملا الا ان الفتح غلب استعماله في المقادير وغلب بفتح الغين واللام اى
صار غالبا قال واختياري الفتح لانها اشهر واسهل اقول اذا كانا لغتين اشملية



الفتح انما يمكن باعتبار الغلبة قال ولكل مطلقة لم تسم صداقا على الاصح اقول فيه نظر لان
عند الحنفية مستحقة لكل مطلقة وعند ذلك فهي واجبة في كل مطلقة الا المطلقة قبل الدخول ولها
نصف المسمى قال او على حد ذوائب اقول اراد ان المفاعلة بمعنى فعل قال والاجماع
على ان المراد به عليهما الجماع اقول عليهما اى على قراءة المد والقصر هو الجماع في هذه السورة
الضمير في به للمس قال واللغوي غير مراد اقول المماسة تلاقي بشرة في الرجل والمرأة و
ليس كذلك مرادا هنا فالقصر احسن لانه نص في الزوج الذي هو الواطئ قلت وهذا
اذا لم يكن فاعل بمعنى فعل كما اشار اليه بدوات قال والاضافة لادنى ملابسة
اقول اراد اضافة صعوا لى حرميه بملابسة ان مدلول صاد وهو شعبة وافقهم قال
صفو حرميه رضى اخرى اقول اخرى خبر مبتدا اى جملة اخرى قال وفي يبصط ويصطه
الوجهان لذلك اقول اراد فيهما الوجهان جملة اسمية مثل الجملة المتقدمة قال
واللام للعهد السابقين اقول السابقين بفتح القاف على صيغة المثنى اراد بهما
الصاد والسين المتقدمتين قال وقل ان نوبت تقديمه فالثلثة محكمة والا فالاخيرة
اقول اراد تقديمه على قوله وبالسين اى قل بالسين وقل في الخلق وقل فيهما
الوجهان هذه ثلث جمل وان البيت في موضعه بعده فيهما الوجهان جملة واحدة قال
ولهذا ذكرهم اقول اراد ان فائدة قوله وبالسين هو ما فيهم تعيين قراءة الاولين با
لصاد لاحتمال الوزن بالسين والصاد قال وليس رمزا للصريح على وجه واحد فهمز
اعتلالا لا تكون رمزا لذكره بعد قبيل قال ولم يكتف به لاحتماله وخفائه اقول جوابه
سؤال كان قيل لو قدمه كان رمزا وهو اخف من لفظ حرمي اجاب بانه سقط فيه
في الدرج وفي بعض المواضع رمز دون بعض ففيه الخفا والاحتمال ولذلك بعد عنه
ما امكن وقد يجعله رمزا كما في الرحب وقد اشار في هذا البيت في الجملة ان الاصل في
الرمز همزة القطع قال فعليهم وصية للمصح اقول اراد ان تقديم الجار والمجرور

لان المبدا نكرة قال اذ لو كانت الصاد لتعينت اول اراد ان لو كان الاصل الصاد
لم تكن قراءة السين لان الانتقال منه الى الطا تثقيل فلا يعدل اليه من الصاد المتقاربة
قال احديهما فرع على الاخرى اى الصاد فرع السين قال طرد الوجهين للمراوبين
اول هما خلاد وابن ذكوان قال اعتلى غلب على احد معينه اول اراد اعتلى تارة يكون
بمعنى الارتفاع وتارة بمعنى الغلبة كما فى هذا الموضع قال لا كما قيل مضمر اذ لا يضمر فى
المصدر اول قائله الفاسى وانما عبر عن المحذوف بالمضمر مجازا لان الفاعل ضرورى
والمضمر فى الاصطلاح ملحوظ دون المحذوف اذ مثل ذلك الفاصل لا يخفى عليه عدم
الاضمار فى المصدر قال الكاف كعلى كما هديكم اول اراد ان الكاف فى كما داخلة
على كما فى قوله تعالى واشكروه كما هديكم اى على هدايته اياكم قال الا تيان ابن كثير وابن
عامر قال الا بالاحزاب يتعلق بابى عمرو وحده لانه يوافق ابن كثير وابن عامر فى التشديد
هناك قال والعين فى يضاعف عين اول اراد ان عين فى يضاعف عين فعل فعوله
العين يجوز حمله على عين الفعل وعلى نفس العين قال وقد تحلل الرمز الترجمة فيقدر
تاخره لانه تقديم اول هذا بنا على ما تقدم من قول الناظم ومن بعد ذكرى الحرف اسمى حاله
وعلله ان ريح هناك بان ذلك القانون لئلا يلتبس حرف الرمز بغيره قلت فعلى
هذا اذا لم يقع لبس كما فى مثلثنا فلا حاجة الى التاخير وايضا لو وقع لبس لما عمل
لتقدير التاخير لابتنائه على العلم بكونه رمزا قال وليس القصر من ضرورة التشديد كما قيل
للاشتراك اول قائله الفاسى والرد عليه مردود لانه لم يدع الملازمة كلية بل اراد
فى هذه الكلمة بعد ما قيدها بالتشديد لا يكون فيها الا القصر قال وحيث اتى للمراد اول
اراد ان حيث لم يقع موقعه لان الخلاف فى كلمتين لا غير قال ووجه النصب حمله على معنى
الاستفهام لا على معنى الاستفهام لا على لفظه اول اول الاية من الذى يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه اشار الى ان ان يقدر مقدرة بعد الفا اذا تقدم الاستفهام لكن الاستفهام





هنا ظاهر عن المقرض لانه من عبارة عنه الا ان السياق للبحث عن الاقراض سواء كان فاعله
زيدا او عمرا كما قدر ابن الحاجب زيد فى جواب من قام اى قام زيد قال المرتضى هو السيد
الشريف الجرجانى قدس سره او المحقق المطابقة المعنوية حاصلة لان التقدير اقام
زيدا او عمرو قال ولو قلت ازيدا يقرضنى فاشكره امتنع النصب اول انما امتنع النصب
لانه يكون فى جواب الاستفهام الداخل على الفعل الذى يكون سببا للفعل الواقع
بعد الفا فيقدر ان يكون عطف المصدر على مثله كقولك ائتنى فاكرمك اى ليكن منك
اتيان فالاكرام منى فاذا دخل على زيد لم يوجد ما يوجب تقديره بالمصدر قال
وساعلى تنافر امقرض فشكر وتناسب الاقراض فحمد اول الضمير للامتناع والجواز اراد
ان التنافر بين القرض والشكر والتناسب بين القرض والحمد هما الذى بنى عليهما المنع
فى الاول والجواز فى الثانى وهذا لا يصلح دليلا الا انه يؤثر فى الجملة قال والقرض هنا هو
موضع الاقراض اول اراد ان المصدر من غير فعله كقعدت جلوسا قلت وفيه بحث
لان القرض هنا ليس بمعنى المصدر بل ما يصدق به بدليل ضمير يضاعفه اى يضاعف
ثواب ذلك المنفق قال والتشديد بجدية وعليها جرى الرسم اول التشديد لا اثر
له فى الرسم وانما عرف من حذف الالف فانه محذوف فى كل المصاحف قال ولذلك
خفف عن نساء النبى بالتشديد اول اراد توجيه قراءة من قرا يضعف لها العذاب
ضعفين فان التشديد دل على اقل ما يدل عليه المضاعف مخفف قال وفيه نظر لان
معنى الاية فى الاحزاب من منكن بناحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين اى
يعذب واحدة منكن ضعفى ما يعذب به سائر المومنات قال صاحب الكشاف
كونهن نساء النبى صلوات الله عليه هو سبب مضاعفة العذاب وقال فى سورة
الاسرا فى قوله تعالى اذا لاذقناك ضعف الحيوة وضعف الممات اضعفنا لك العذاب
المعجل للمعصات فى الدنيا ونوعه لما بعد الموت ثم قال هذا الوعيد الشديد والعذاب المضاعف

لان القبح يعظم بمقدار عظم شان فاعله فالصواب ان القراءتين متساويتان لذكر الله
الضعفاين بعد التضعيف وللمضاعفة فهو ضده للقراءتين على السواء قال والتشديد من
قتل لامن قاتل اقول اراد ان ما قتل في قتل بالتشديد انما هو من قتل محققا لامن قاتل
وفيه بحث لان قتل محققا متعد وكذا قتل بالتشديد وقع المقابلة بينهما بخلاف ضعف فانه
لازم فالمفاضلة انما تمكن بين المفاعلة والتفعيل قال وذلك مراعاة لاصله اقول اراد
ان ابلغية التشديد في قتل باعتبار ان قتل بالتخفيف فلا بد من زيادة عليه بخلاف قاتل
اذ ليس احدهما اصلا للاخر قال انكشف وجه العدول عن الاصل ردا على نحو قضيم اقول
اراد ان قول الناظم انجلى رد على قول من رد قراءة الكسر في عيئم مستدلا بعصيئم
وامثاله فانها مثل عيئم ولم يقرأ احد بالكسر اجاب بالفرق فان تلك الافعال منصرفة
لا تبقى على حالة واحدة بخلاف عيئم فانه على قرار فاريد المجانسة بين وحركة ما قبلها قال
وعليه جاء عين الضمير في عليه راجع الى التعرف اراد ان عند بعضهم منصرف فعل اسم
فاعل من عنى قال وان ثبت فعند اقلهم لان اهل الحجاز قد يخالف القليل الكثير قال
وبها بالبقرة تبيين مصدر بآيه اقول اراد ان فائدة بها محل دفاع في البقرة قال خصوصا
مصدر موكد اقول اي حص النزول السورتين اراد ان معنى الخصوصية غير لفظ دفاع خاص
بالسورتين ليس غيرهما في القرآن لان الخلاف بهذين الموضعين دون غيرهما لانه خواذا لا
غير قال فاعل مضاف بالتنوين فيهما اقول اراد ان ذو فاعل ضم اضيف الى ولا قال
واصل الترتيب وهو اول ممكن اقول اراد ان الالف ضد القصر لم يعلم موضعه الا من لفظ
الناظم والاصل في زيادة الحرف فانه في الاول ثم في الثاني وفي دفاع لا يمكن الالف ولا
بعد الاول لكسرة الدال فلم يبق الا بعد الفا قال قيل فتح وساكن كاف في قيد الملفوظ
اقول الملفوظ قراءة القصر والفتح والسكون كاف في معرفتها هذا كلام الفاسي قال الشارح
للملفوظ كاف لكن المكوت لا يعلم منه بل من القصر فانه ضد المد وهذا الاخير رد على الفاسي فانه

قال

قال بالقصر تعين قراءة الباقين لان اللفظ والقصر انما يحتاج اليه في قراءة المكوت
اذا اخذت من الضد ولا حاجة اليه لان التلفظ به كاف قال ولا يمكن الا بالمرادف
اول اراد ان في بيت ابي ذويب تدافع ويدفع ان لم يكونا بمعنى واحد لا يصح الذب
وهو الدفع المستفاد من يدفع قال وهذا معنى قول ابي عبيد ان الله لا يغالب
ويدفع اول اراد انه قال ذلك في تفسير دفاع الله يعني انه بمعنى دفع الله لان
الدفاع بمعنى المدافعة مغالبة الله ولا يقوله عاقل ولا يغالب فتح اللام قال قلت
فعلهم منسوب الى الباري اول اراد بعضهم ايضا دفاع الله على المشاركة بمعنى المدافعة
لكن افعالهم مسندة الى الله تعالى فلذلك قال دفاع الله ورده الشارح بان الاقرار
على الفعل من الله وهذا لا يوجب اسناد فعلهم اليه تعالى والاسقط الجزاء على الافعال لانه
لا فعل للعبد وبطلانه ظاهر قال يدفع الله بالبر عن الفاجر اي عن شره بمعنى يدفع
وبعض ثان اي ثاني مفعولي دفاع قال والغرف اخذ الماء بالمغرفة بضم الميم وفتح الغين
وتشديد العين ماله فعر كالقدح واليد قال وفي بعضها المعرف بكسر الميم آلة الغرف
قال وقيدها للتقليل اول اراد ان الاغتراف يكون باليد وبغيره وانما قيده باليد لدلالة
على القلة قال فاندفع تخيل النحاس الاطلاق اول اراد انه قال في تفسير الآية ابيح
لهم الاغتراف مطلقا قال قال الكسائي لو كانت مصدر اللافت الفعل لفظا في كلامه
نظر لان الملافات لفظا ليست بشرط كانت بيانا وبعض بغرفة بفتح الغين فانه مفعول
مطلق للاغترف قال عجبت من دهنك لحيتك اول اراد ان دهنك بضم الدال اسم
وبفتحها مصدر وانما نصب لحيتك به لانه حمله على المفعول المفتوح وهو المصدر قال فبابيه
يتعلق لاحدهما بغرفة اذا حمل وان اريد باحدهما اغترف وغرفة وفي كلاهما منهما نظر لان
المصدر انما يعمل اذا لم يكن مفعولا مطلقا لان المفعول لا يكون عاملا قال نصب ولا
يبح بغرفة قال بفتح السين اي الامر الذي فسره نونه ثم رجح نصب هذا على رفعه

بالابتدا الان خبره الشارح يحتاج الى التاويل كما هو المشهور قال وعلى الوجهين حكم الخلة
ولا شفاعة قال فالامران اول اراد ان لا خلة ولا شفاعة اذا عطفا على لا بيع يجوز
فيها الرفع والنصب كما في المعطوف عليه قال وذا اسوة حال مضاف لفاعله
اول اراد ان ذا حال من فاعل ارفعهن قال تبع الاخرى على الالتفات اول
اراد الانتقال من الخطاب الى الغيبة وفيه نظر فان اسوة ما حال وفيه ضمير الغايب
لانه في تاويل صاحب ولما موافق له في اسلوب الغيبة فلا انتقال قال والنونين
على فتح الطرفين هما لا بيع ولا شفاعة قال او الالف ضمير الرفع والتنوين اى
وصلا الى المذكورات فجر او نصب اول ذكر اولا ان هذه الكلمات الاربع منصوبة
بتقدير ونون ثم ذكر وصلا ان كان فيه الرفع والتنوين اما مجرورات اى وصلا الى
المذكورات واما منصوبات بنزع الخافض او بدونه وان كان متعديا الى مفعولين
قال والمعنى هنا على العموم والنفي المحض اول قد حققنا القول في لا رفث ولا فسوق
بان المعنى على العموم سواء كان مرفوعين او منصوبين وان لا للنفي للجنس
فيهما فلا فرق بين هذه وبين تلك فسقط قال وان كان المعنى على الفتح
لانه توهم ان لا في الرفع ليست للجنس قال والثاني الحذف وهو من الزيادات
اول اراد ان حذف الالف لغة لان اذ التي المكسورة زائد على التيسير
وفيه نظر لان قول التيسير روى ابو شعيط عن قالون اثباتها مع المكسورة يدل
على ان الحذف هو المشهور كما قرا به ولهذا لم يعرض له احد من الشراح
بالزيادة على التيسير قال وهم مع المضمومة والمفتوحة السنة اول اراد غير نافع
وفي المكسورة مع السنة ورش قال وبعد النون من لفظ لان الوزن
لا يمكن بدون المد قال وهو على جد تفادوهم بالمد اول اراد اثبات الالف وضده
حذفها وليس مثل قوله ومده عند الغوائح مشبعا لانه اراد الزيادة على المد الاصلي

لعدمه

لعدمه هنا واليه اشار بقوله لعدم تحقق الفرع بدون الاصل قال ولا يحمل على الاعم
فان قيل به لا اشكال لانه يوهم وجود المد الفرعي لان الاعم يتحقق في اثبات الاصل والفرع
ولا وجود للفرع قال وعلى حذفها في الوصل مع غير الهمزة ما لم ينقل وبا في اول اراد
بقوله يا بي لكن هو الله ربي في سورة الكهف بالمد في قراءة ابن عامر فان اصله لكن
انا نقلت حركة الهمزة الى النون سواء كان بعد همزة او لا وكذلك اى الحذف مطلقا
قال وعلى الاول قول الاعشى فان بيته من المتقارب والف انا في مقابلة واو فعول
وبيت ابي النجم من الرجز والفه في مقابلة الف مفاعلن مجنون مستفعلن قال
وعلى الثاني بيت الحماسة اول هذا البيت من الطويل فلم احمل مفاعلن فلا يصح
مع الالف قال وعليه قول الحاتم وقد امر ما سوا اول امر على بنا المجهول والاستشهاد
في انه بالحاق ما السكت قال وجه المد حمل الوصل على الوقف اولانه الاصل اقول
فان كما نقله عن الكوفيين اقول واقتصر على البعض جمعا بين الفصيح والافصح اول
الفصيح على ما اختاره الشارح العصر قال ولما كانت افعل به عليها بقوله اى اول
وذلك ان الشارح لا يقال فيه اى فان شهرته تغني قال وخص بصاحب
الهمز ليباعد بين الهمزتين اول لان قربهما فيه نوع ثقل كاجتماعهما قال
لا يتمكن من لفظ الهمزة اول اراد الهمزة التي بعدا نا ورد هذا القول بان الاتيان
بالهمزة بعد المتحرك المحقق اظهر من المقدر واراد بالمتحرك المقدر الالف اذا زيد فيه
المد الفرعي كما في قراءة ورش واحد وجهي قالون فان المد الفرعي قايم مقام حركة
قال ولا كراهة حذف وزيادتا اول رد لقول المنتجب فانه علله به واراد بالزايد
المد الفرعي ورده الشارح بانه الالف في انا عند البصريين فان اصله ان فلا
حذف فهو المختار قال ولا يمد لانه كمن ليس بميم اول اراد ان من علل
مدانا بالمد فذاتي بلغو من الكلام لان المد انما يكون لمعنى من المعاني ولا معنى

للمد لنفسه وقوله لمن ليس بمسح التشبيه للتسوية والرواة ولذلك ان ليس الملبوس
يكون للزينة ودفع الحر والبرد لا للثلوث بمسح اليد قال وجه التخصيص دفع توهم انحصارها بالهمز
اقول اراد ان تخصيص المد بالهمزة المفتوحة والمضمومة لئلا يتوهم ان مثل هذه اللغة تقس
الهمزة قال وجه للخلف تحصل الامرين اقول اراد ان القصر والمد اشارة الى اللغتين قال
وجه جعله في الكسر تعديله بالوسط اقول اراد ان الكسر وسط بين حمزة الضم وثقل
الضم بلا به آخر الخلاف ثم رد قول من قال في تعليله لعلة بان الضم اثقل فانه في
موضعين والكسر في ثلثة ورد قول من قال المضمومة احوج الى المد لثقلها بان الامر
بالعكس فان الثقيل يحتاج الى التخفيف قال وجه القصر الاقتصار على الضمير او خذف
الالف قال الحذف على لغة تميم لان الالف اصل عندهم قال ومن ثم تدغم عندهم
اقول محافظة على النون الاصلية فان قلت فكيف ادغم نون نحن مع اصالته قلت
الضم ثقيل والكلمة ثلثية بخلاف فان الادغام يوجب الاجحاف مع خفة الفتحة قال
او انه الاصل اى الالف عند الكوفية قال ومن خلفه ها السكت اقول خلف بالتشديد
اى جعل الها خلفا في الوقف عن الالف قال قصد النص على لغته اقول بضم اللام تصغير
لغة وهي ما تقدم من قول حائم وغيره قال والسلامة من حمل اصل على فرع اقول اختار
القصر وعلله بانه الافصح وسالم من حمل اصل وهو الوصل على فرع وهو الوقف قال
وهذا بنا على مذهب اهل البصرة لان الالف اصل عند الكوفية قال ذاك منتشر من ذكت
النار اشتعلت قال او كريم وعليه قول الشاعر طلق اليدين سمرل اقول لم يذكر
الجوهري هذا والذي في هذا البيت حمله على السريع اولى لان معنى الكريم قد استفيد من
ماخذ طلق اليدين فيدل عليه سريع في قوى الصنوف كما انشد في هذا المعنى الجوهري
اذا قلت عود واعاد كل شمردل اسم من القتيان حرك مواهبه وفي هذا المعنى ايضا قوله
من يمدح بني قطن سيوف في عواتقهم سيوف وان صف الف وهم خفوف قال وفيه

نظر

نظر لامكان البيت بالعكس اقول اورد اولا سوالا نشره ما لم يقيده بالنقطة فيحمل الراء
المهملة فيخيل ثم اجاب بان الراء المهملة مكتوبة بلا ياء بعده فلو كانت معجمة كتب معها
عليه الاصطلاح ثم اورد سوالا وذلك ان مع كتابة الراء الالتباس باق لجواز ان يقرا
بالراء المهملة ويليت كذلك لكن هذا بعيد لا يذهب اليه احد هذا الذي قررناه يفهم من
البيت الذي قاله في معناه لان قوله اعجم راه ذاكيا احترز بالاعجام عما ورد على ان ظم من
الاحتمال المذكور قال ذكت يدفع هذا الاحتمال لانه عفى اسرب لانه قرا الائمة الاربعة
واحده بكتابة الراء بلا ياء قال نشره مراد فه ومطاوعه اقول واذا كان مطاوعا بكسر
الواو ويكون لازما مستفادا من النشور كما ذكره والشاهد في بيت الاعشى هو الناشر
فانه مطاوع نشره او انشره فعل لازم قال ومن ثم جعله منتشرا او مضيا اقول
اشار الى معنى قول الناظم ونشرها ذاك فانه فسرها ك ذاك بمنتشر والمضي من
ذكت النار قال وصرح النبي صلى الله عليه وسلم بالمعنى فيه بقوله ثم يميتك ثم
يحييك قال ذكر ان الحيوة متاخرة عن تركيب العظام فورد قوله تعالى من يحيي العظام
اجاب بانه مول وظاهره طابق جواب امنه فانه اخذ عظما وفته قال وقال يا محمد
من يحيي هذا ثم صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بتاخير الحيوة بقوله ثم يحييك ثم يميتكم
فانه اوقع الحيوة على المني طين دون العظام وفي الكشاف ان القائل اي ابن
خلف اخو امية وتمام الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم يبعثك
الله ويدخلك جهنم قال وقول ابي انما هي راي قريها اقول بالزاء المعجمة اي اجعلها زابا
كما ذكره ولما دل كلام ابي على عدم الراء المهملة قال الشارح ذلك للحصر بنا على روايته
قال والا منعت اي وان ادعي العموم منعت دعواه لثبوت الراء لغوا شرا قال
ومعنى لم يسنه لم يتغيره السنون وعادت يا في سانية لمجاورة الثلثة هذه قاعدة
صرفية اذا جاز الفعل ثلثة واوه يا تقدم وجه ذلك في قول الناظم وكل ثلاثي يزيد فانه

قال قال ومنه قول الشاعر بسباء ولا رجبية ولكن عرايا في السنين الجوائح اول
هذا البيت لبعض الانصار يمدح نخلة بانها غير كبيرة انت عليها السنون حتى اضعف
ثمرتها ولا رجبية بالراء والجيم المفتوحة والرجبية من النخل ما بني حوله لئلا يفرمنه شيء بكسر
بل عرايا جمع عرية على وزن وصية هي النخلة التي يفرد بها صاحبها للفقراء فيعروها الفقير
من عروت الشيء اذا نبذته والجوائح جمع جائحة اراد بها الجدب والقحط من جيح به مال فلان
به منصوب على سنة الطريق بفتح النون وضمه وجه الطريق قال وقيل من اسن
ولو كان لكان يتأسن اي لو كان مهموز الفا لكان المزيد منه تاسن يتأسن
قال وجه الاصل بلى انه ماخوذ من سنوات اول اصله سنيو قلبت الواو ياء
لانه قانون الفعل المزيد على الثلاثي قال كيتظنن ويتمطط اول هذه ايضا قاعدة
صرفية بقلب حرف الاخير من المضاعف ياء قال او من المتقدمين اول بفتح الميم
على صيغة المثنى سنوات او سنين قال لانه يحدث في اللفظ سكنا اول
اراد ان قول مكي الهاء في الوصل حملا كما في ماليه وسلطانيه في قراءة حمزة وصلا قال
لسلامته عن الحذف اول اختار ان تكون الهاء اصلية واراد بسلامته عن الحذف
حذف الالف ان كان ماخوذا من سنوات وبالزيادة ان كانت تاء السكت
قال وحمل اصل على فرع اول اراد حمل الوصل في اثبات الهاء على الوقف الذي
هو فرع الاصل لانه عارض قال فقاوم الحمل على الاقل ان ثبت واحد فرجح
باثنين اول الحمل منصوب مفعول قاوم وفاعله واحد وقوله على الاقل حال من
المفعول اي حال كون عمل في حمل الوصل على الوقف قليلا وقوله ان ثبت
جملة معترضة اي لو ثبت لكان قليلا وقوله فرجح بالاثنين اي على ذلك الواحد
بتقدير تسليم ثبوته والاثنان هما السلامة من الحذف والزيادة قال مع الجزم حال
فاعله اول اراد في على الضمير المستتر في المجرور قال فيتعلق به الجاران اول بالوصل



مع تقدير كون شافع خبرا علم فبالوصل خبر بتقديم قال ولخفاء الترتيب اول جواب سؤال
وذلك انه قال قيد الناظم هذا بقال لئلا يلتبس بما علم بعده توجيه عليه ان الاطلاق
محمول على الاول اجاب بانه اوضح بذلك لان الترتيب امر خفي قال وقد صرح الاصل
هو التيسير وبيد آن بالكسر حمزة والكسائي قال وقول مكي على القطع والابتداء بالفتح
موهم وهو امر عام اول اراد ان قوله يوهم ان الابتداء بها مقيد بالفتح وهو عام اذ
ابتدائها ان المكسورة همزة قطع اذا ابتدأ بها لان قطع الكلام عما قبله موجود في المفتوحة
والمكسورة قال وحقيقة الكلام مع الوقف اول اراد ان قال اعلم مبني الاصل
والقائل ببناء الوقف والسكون قال لكن نجوزا واستعمل المذهب الكوفي اول
على نكتة العدول بانه قال الوقف او الاسكان لم يوجد منه الضد وهو الرفع لان
الاسكان ضده الفتح اذا اطلق قال والضمير في شافع اول ذكر اصمالين لانه ان
عاد الى الجزم وهو صيغة الامر فلا بد له من مؤثر يجعله شفعا وذلك الا وامر الثلثة الا
المتقدمة المتخذة انظر انظر انظروا قال وان كان عائدا الى الامر المفهوم من
الترجمة وهو قوله وبالوصل قال اعلم فالجزم شافع لهذا الوتر كانه قيل ضم الى
الوصل الجزم فصار الوتر شفعا قال وقيد بكسر الصاد اول اراد انه قيده بانه
بدل الضمير لان الكسر اذا اطلق ضده الفتح قال فلا معنى لاستبعاد العوام اول
اراد ان عزيرا كان عالما بان الله قادر على شيء ومعنى اعلم اي دم على علمك ومن
استبعد هذا فجل من العوام لانه نظائر كثيرة يا ايها النبي اتق الله وقوله تعالى
لابراهيم واعلم ان الله عزيز حكيم اول اراد ان ابن عباس ازال الاشكال في
قوله اعلم لعزير بقوله لابراهيم واعلم يعني اذا قيل لابراهيم فلعزير من باب الاولى
هذا معنى قول الشارح رفع لتوهم ثم قال لعزير اي الاستفهام بقول ابن عباس
معناه الانكار لان يكون خبر امنه لا بعزير لحريه كيف وقيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم

يا خير البرية قال ذلك لابراهيم خليل الله قال ومنه قول سحيم بضم الميم اسند اليه
ودع يخاطب نفسه قلت هذا كثير يقع من كل احد ومنه في حديث ناجر على ما رواه البخاري
لما سمع الصوت قالت هو يخاطب نفسه فاعرفها على المعنيين احدهما للترقي الى علم
اليقين والاخر الدوام قال وقراءة ابي قبل لا تعين الاول لعمومه خلافا لمكي اول
اراد ابي ابن كعب قراءته قبل مكان قال نقل عنه انه قال تعين هذه القراءة للوجه
الاول وهو ان القائل هو الله تعالى ورده الشارح بان الظاهر يحتمل الغير بان يكون
القائل جبريل او غيره وفيه بعد لان الكلام دار بين الله وبين رسوله غير قال
فارتفع بالمعنوي لعدم مزاحمة اللفظي اول اراد ان الرفع في المضارع بعامل معنوي
وهو كونه واقعا موقع الاسم على ما اختاره الشارح او التجرد تخلى عن العامل اللفظي
كما ان اليه يقول من قرأه اللفظي قال الاختيار احمل ربنه لتحققه ولعدم التاويل
اول تحقيقه لانه اريد به الحال والامر مقرون بالاستقبال والتاويل في الامر الترقي
او الدوام كما تقدم وفيه بحث لان في الامر عنا بالنفس وهو من قبيل التجريد وهو من
المحسنات قال ومما تقبل الاحياء من حب حنذف اول بكسر الحاء المعجمة تقدم في
اول الفاتحة انها امراة الياس ابن مضر من جدات النبي صلى الله عليه وسلم قال
مقلوب جرى قلب لام الفعل مكان عينه وبالعكس قال وفرع يزيد الجيد وجف
بفتح الواو وسكون الجيم من وجف اضطرب واللبب بكسر اللام وبالشاة معجمة
العنق والروايح جمع رايحة وهي ما التقى على عود مرتفع فتدلت منه قال وجه الكسر
والضم منه الاخذ بالنفاس تعميما وتخصيصا قال معناه سواء كما فسره ادفين كما قال
ابو علي او كل منهما لمعنى قال ومعنى فصل بين بالكسر ان المراد بالضم القطع لانهما
مترادفان كل منهما يدل على معنى الاخر ولذلك قال لا يستقيم الا على مذهب الفراء
القائل بان كلا منهما بمعنى القطع قال ونجد على التقطيع اول وذلك لعدم المعنى في

قطعهن

قطعهن اليك قال ولسلما يراد في حذفه تسامح لا علمهن ليس مرادفا لحذيل مستلزم له
قال وعلم من هذا ان لا حذف خلافا لمدعيه الذي قال فيه حذف جعل قراءة الضم بمعنى
اسلمهن فلا بد من تقدير قطعهن قال فعليه جزية اي بتقدير مقول لان الاستئنافية
لا تكون الا كذلك قال او هو ذكر اي ضم الاسكان في اكلها اول وعلم العموم من انضمام
المرفوع اليه لا من لفظه يرد به على ابي شامة بان لفظ المنصوب يحتمل الحكاية في هذا الموضع
فلا يدل على ان غيره في موضع اخر مثله وفيه نظر وذلك ان ابا شامة لم يقل ان قراءة النصب
اخذت من لفظه بل قال اجتزا الناظم هنا بتعداد اللفظين المختلفين وهذا معنى قول
الشارح علم العموم من انضمام المرفوع قال بخلاف شبا وشئ لعدم القرينة اول
اراد انهما ذكرا في الاصول ولا قرينة تدل على خصوص الموضع فعما كل لفظ جامعهما وقد
عرفت ما فيه اذ لا فرق في العموم قال وعم صريحا بقوله حيثما اول اراد انما قيده
بالصريح لان عموم صد لم يكن صريحا بل من انضمام المرفوع قال وقد شرك بين
المسلمين في ترجمة واحدة كالرمز اول اراد بالمسلمين جزاوجزا واكلها والترجمة
ضد الاسكان فانه بيان القرائين وقوله كالرمز اراد كما يقع التشريك في الرمز
في مواضع كقوله وحق صحاب قصر وصل الظنون والرسول السبيل وقوله و
بالرفع نونه قليلا فلا رفث ولا فسوق ولا جفا ان هنا تشريكا في اللفظ الرمز
قال فينعكس المعنى اول اراد ان لو لم تجعل الترجمة مشتركة بل اخذت القراءة
في اكلها من اللفظ لزم ان يكون مدلول ذاك ذكري يقرا بالسكون لان اللفظ
كذا في النظم قال وهذا عكس قراءتهم لانها بالضم قال وامر بوضعه لاضمال الاخرى
اول اراد ان معنى صف اذكر وانما امر بذكر الضم لاضمال الاسكان عند الاطلاق
قال حث عليه الطالب المتكاسل اول اراد بالطالب الحبس لان الطالب
كفل جمع كافل والحث على من نهبت قال لا به لعنه اول اراد ان ضمير عنه عائد

الى البزى لان التشديد فى هذه الكلمات لغة اى روى عنه خاصة اعلم ان هذه عشرة
ابيات تشتمل على ادغام تا التفعل والتفاعل فى المضارع فى الاخرى فى اثنين وثلثين
موضعا وهو من الادغام الكبير ولم يذكره الناظم هناك لانه ليس اصلا من الاصول
وهذه الى آخر ثلثة اقسام قبلها متحرك او ساكن وال ساكن حرف مد او غيره ولا نزاع
فى جواز الاولين وفى الثالث جمع بين الساكنين على غيره قال وذكره عند اول موضع
باعتبار المقابل لانه حذف اول اراد ان وجه ذكر مذهب البزى فى هذا المكان دون غيره
انه اول موضع خالف فيه ولم يذكره فى الادغام لانه مخالف له فى المقابل لانه فى الادغام
الاظهار وهنا التخفيف بالحذف قال والتخفيف طريق ابن زياد عنه فعنه اول الضمير فى عنه
الاول هو لابى ربيعة وفى الثانى للبزى قال وليس من الاصل وفاقا لرويس والوليد
ابن مسلم اول اراد ان اصل البزى تا التفعل والتفاعل والتاء ليس منها وقوله
وفاقا لرويس يتعلق بزياد قال وهذه طريق القصيد اى رواية ابى ربيعة قال فصل
له عنه بينهما وجهان فى الحل اول الضمير فى له للناظم ومنهما اى التشديد والتخفيف
فى الحل اى فى الامثلة المذكورة قال خلافا للثمنى بضم الميم وسكون الثاء المثلثة
يقال اثمن الرجل اذا صار صاحب ثمانية لانه اسقط اثنين من عشرة وكذا
المنمع صاحب التسعة لانه اسقط الواحد والاول مروى عن سيبويه والثانى عن
الاخفش قال وقد انقسم لفظه الى غير كما تقدم واعسر اول الذى تقدم ما سلف
فى قول الناظم ادغام حرف قبله صح ساكن غيره قال والا اما الاعسر فما وقع للبزى
فانه مع جمع الساكنين على غير حده بترك الساكن فيجمع الابتدا بالساكن وان كان
فى الظاهر هو موصولا بما تقدمه ولذلك كره طائفة وان لم ياخذه الناظم مذهبا قال
وقول الناظم فى الوصل هو المعنى الرابع اول اراد ان الناظم ذكر الوصل فى البسملة
فى مقابلة السكت وذكره فى الفاتحة فى صلة الميم والهاء بعدهما فى معنى الاشمام

للحركة



للحركة وذكره هنا فى مقابلة الوقف وفيه بحث وذلك ان الوصل فى مقابلة الوقف
تقدم فى اول السورة فى قوله وحفص واقفا ثم موصلا وان كان غير ذاك على ما يظهر من
كلام الشارح فهو خامس وانما قلنا يظهر من كلام الشارح فانه قال المراد وصل حرف
الساكن بما قبله سواء كان باخر الكلمة كنا رائد تلظى وذلك الذى اتصل به الساكن
يكون داخلا على كلمة الساكن كما فى لا تعارفوا قال لا وصل كلمة باخر الكلمة اول
اراد باخرى متعدية عليه وانما هذا التشديد تفرق فى الانعام ولتعارفوا فى الحجرات
اذ لا اتصال لكلمة باخرى بل واقع فى كلمة واحدة وفيه نظر لان تفرق ولتعارفوا
كل منهما كلمتان لان حروف المعانى كالف واللام هنا كلمات باجماع اهل العربية وقد
صرح غيره من الشراح بان الوصل هنا ضد الوقف قال ونص عليه للاتصال
اى صرح بالوصل اشارة الى الاتصال بما قبله لا فائدة فى هذا قال وقال شدد
للادغام اول لانهما مثلان زمان ولكن فى السكوت مخيل لان ما قابل التشديد التخفيف
بالحذف وما قابل الادغام الاظهار قال وعلم تعارفوا بلا علم بتشديد اللام جمع علام
قال فدخل فيه ما نزل للحجرات لانه قراءة اول الضمير للبزى فانه يقرا بفتح التا قال
وخرج عنه ما نزلت للتا اول اراد التا فى اخره لانه ماض وانما يدغم فى المضارع قال
واطلق الباقى لعدم النظر اول اراد انه قيد البعض للاحتراز بسورها واطلق مثل
نارا تلظى وتبرجن لعدم الاحتياج لانثراد الكلمة لانانية لها قال ولما ورد عليه ان
تربصون ولتعارفوا اذ لا انانية لهما اجاب بانه ايضاح عن المحل لا احتراز قال
قال الشارح الاول اول الشارح الاول هو المحقق علم الدين السخاوى
تلميذ الناظم نقل عنه فى شرح قوله وجمع الساكنين هنا انجلا وجهين الاول ان اهل
تربصون آخر المواضع التى وقع فيها الجمع بين الساكنين انما وقع فى قراءة البزى لا فى
قراءة المميلين وان اشتركا فى التشديد والمميلين بفتح اللام على صيغة التثنية هما

حمزة والكسائي فانهما ادغما اللام في التاء في ادغام هل وبل والفرق ان البزي يدغم التاء
في التاء واللام ساكنة فيجتمع الساكنان والممثلان يدغمان اللام في التاء فلا جمع
بين الساكنين واختار الشارح الوجه الاول وايده بوجهين الاول ان خلاف
الممثلين انما يوجد في هل تربصون لا غير وجمع الساكنين في قرا البزي في سبعة
مواضع الثاني ان الناظم اشار الى ما ياتي بعد هل تربصون بخوعنه تلهى وكنتم تمنون
وفظلتم تفكهون ليس فيه جمع بين الساكنين على غير حده لان الصلة حرف
قال وصرح بقوله وقبله الهاء وصلا اقول اراد ان الناظم ذكر في باب صلة الهاء
ان ابن كثير يصل ها الضمير بشرطين سكون ما قبله وتحريك ما بعده وكذا يصل
بالجمع وهنا كذلك لان سكون ما بعد الهاء والميم عارض فهو متحرك تقديرا ولذلك
لم يصل هاء يرمه في آخر زلزلت بالسه اكبر قال او تقديره زائدا هذا من كلام المالكي
واراد بالزائد بتقدير الحركة كما قال الشارح بتقدير متحرك قال فافهم محصلا افهم
المراد من التعداد اقول اراد انه امر بالفهم اشارة الى ان الحروف في هذه الابيات
ليست رموزا ونبه الناظم على ذلك سروى ونقلا وعنه فانه الضمائر للبزي فلا
مجال لتوهم الغير قلت قد تقدم في قول الناظم ومن كان ذا باب له فيه مذاهب
ان فائدة هذا ان الحروف المذكورة في ذلك الباب لا تصلح رمزا قال وتبين من
هذا فاد من اعاد الضمير جلا الى لتعارفوا اقول رقم فوق من علامة الفاسي
ولم يقل بذلك بل قال جلا كشف التشديد جلة مستانفة وجعل الشارح الضمير
الذي للبزي لان تعداد الابيات له قال وحصل مواضع الخلاف اقول عطف
على قوله افهم وقد لخص الناظم الظابط مختصرا فلا زيل بعده قال وليست كما قيل
من نقل الكلمة اقول اراد ان الثانية التحقت في الماضي ويرد بذلك على ابي شامة
وليس رده بشئ لان ذلك الفاضل زاد ان تا المضارعة زائدة على تا الماضي

فان

فان نبا باب التفعيل والتفاعل عليها واما انها ليست في ثلاثيهما وذلك معلوم في الكل
احد ولم يعد احدنا الماضي من الزوائد قال وادغمت في الثانية تخفيفا مراعاة للاصل
والرسم اقول اراد ان هذه الافعال التا الاولى منها محذوفة في الرسم فحي الادغام
يراعى الاصل والرسم بجلله قال ولم يدغم في تتفكرون رعاية للرسم اقول لانه مرسوم
تبا بين قال واستغنى عنه في تخونذكرون لامكان الثانية اقول اراد ان الافعال
المذكورة لم يمس يمكن فيها ادغام الثانية فيما بعدها فلذلك ارتكب ذلك التكلف
واما تذكرون يمكن الثانية في الذال قال وتوجيه ما اجتمع فيه ساكنان والاول
صحيح تقدم في الكبير اقول تقدم في قول الناظم وادغام حرف قبله صحيح ساكن غير ملحق جوابه
ان اجتماع الساكنين عارض فيه كالوقف وفي الوقف جائز اجماعا قال فمن قال فيه
قبح قبح اي قوله قبح او هو وقف قبيح لانه طعن في القراة المتواترة قال وتصويب بعضهم
من سما اخفا تقدم فاده ثم اقول ذكره الشارحون في قول الناظم وبالاخفا طبق
مفصلا ان المراد اخفا الحركة قال الشارح ذلك خطا لاقاري به ومن قال اخفا الحرف
لم يات بشئ اما الاول فلان اللفظ به مدغم فاي فائدة في تسميته اخفا ولو سلم فالحرف
المخفى ايضا ساكن فلا فرق بين الادغام الذي مغرور منه وبين الاخفا وقوله تقدم
افاده اراد ان تصويب افاد ذا المعنى قد افرغنا ما قاله وابطلناه قال ذاتا وحالا
وشكلا اقول اما ذاتا اراد به النوع فان كلا منهما داخلة على الفعل واما حالا فانهما
متحركان واما شكلا فانهما في الهو لكنا به على شكل واحد قال واختياري التخفيف لانه
اخف واعم واشهر اقول اما كونه اخف فلانه ضد التشديد واما كونه اعم فلوجوده في
نظائره يذكرون وامثاله واما كونه اشهر فلانه قراه البزي بالتشديد قال وقاوم
قرب الاصل اقول الاصل وجود التائين والادغام قريب منه لان المدغم في حكم الثابت
لكن عدم اسكان اول الكلمة قال وكون الرسم بتا واحدة يرجح عدم الادغام قال

فلا معنى لاسقاط الناظم ذكره الا تخيل المتخالين او حمل كلام المتبيه على حكايته مذهب الغير
المتخل بالحاء المهملة من ينسب شعر الغير الى نفسه قال الجوهري تخلت فلانا القول اذا
اضفت اليه قولا قاله غيره وغرض الشارح ان الناظم ربما لم يعتمد على ذلك النقل خوفا
من ضعف السند قال ونعم فعل ماض اول وقيل اسم بدليل ما ورد يا نعم المولى وقول
الشاعر ولست بنعم الجار يولف بينه قال واجمع عليه وان كان من الكبير لقوته بجوده
اول فيه بحث لان الادغام من المجمع عليه كثير نحو مدوسد وان الضالين فلا بد ان يقيد
بكلمتين قال ورسم متصلا على الادغام اول قد سلف من كلام الشارح في باب
الوقف على رسوم الخط ان نعما يختلف وجزم هنا بانه متصل وقد ذكرنا له وجها بعيدا
هناك بان يريد بالاختلاف في الوقف على نعم او على ما فانه قرر هناك ان الاتصال
في الرسم لا يوجب الوقف على المرسوم قال وجه الاختلاس مراعاة التخفيف
وان كنتم اول اراد مجانبة الساكنين قال وجه الاسكان انه المجمع عليه قبل ما
فيه بحث لانه نقل فيه اربع لغات قيل ما افصحها فتح النون وكسر العين والظاهر
انه اراد اجماع القراء في نعم العبد قال والظاهر براءة سيبويه منه لان الحاء باز اعين
مفاعلن فاسكانها كسر وفيه نظر لان البيت من الرجز ومجنون على وزن مفعولن
مجنون مفعولن قال وقول المبرد عن الموجود ممتنع وقول النحاس محال مكابرة اول
لان الثابت تواترا محال امتناعه ونص عليه قول الزجاج والنحاس ولا على قال
الرفع مفهوم من الجزم اول لانه ضده في اصطلاح الناظم وانما صرح به مع كونه معلوما
دلالة على الاكتفاء بدلالة الضد ليست بواجبة قال ولتعدده جعل روايه كرارا اول
لان الاسناد الى الله او الى الاخفا او الى الانبيا كلها معان حسنة قال ووجه الرفع
انه عطف على الاسمية بعد الفا قال اراد قوله تكلا فهو خير لكم اول محذوفة الصدر اى
من المعطوف قال او استانف الفعلية اول لا يلزم الاستيناف لجواز عطف الفعلية



على الاسمية قال وهو معنى قول بعضهم حال بحسب لانها لا لنفسه اول جعل الشارح مستقبلا
حالا من ما منه وما منه عائد الى بحسب ثم قال انه حال بحسب تسامح فيه لان الها عبارة
عنه وانما وجب التاويل لان بحسب مبتدا لا يقع الحال عنه قال وهو اعم من المستقبل
اول اراد صيغة يفعل يصلح للحال والاستقبال جزما للملا يخرج عنه ما كان بمعنى الحال
كقوله تكلا ايحسب الانسان ان يترك سدى قال وبحسب فاتح غابرا اول اراد ان
غابرا يطلق على الماضي والمستقبل قال الجوهري هو من الاضداد لكن قوله بعد قوله
بحسب لا يحتمل الماضي قال وهذا اشكل اول انما استشكله لانه جعل الزايد اعم من
الداخل والخارج وليس كذلك لان قول الناظم بحسب نص في المجرد وهمزة الاستفهام
كلمة برأسها فلا اشكال ولا ضرورة الى التطويل الشارح قال وخرج المثال وجوبا اول
عند علما الصرف ما كان فا الفعل فيه حرف علة كوعد وورث فان الكسر في مضارعه
واجب لتسوسله به الى حذف الواو وقال لم يلزم كسر العين القياس الذي جعل اصلا
اول اراد ان الاصل في الافعال المخالفة بين الماضي والمضارع في حركة العين مثل
نصر ينصر وضرب يضرب وعلم يعلم بخلاف حسب يحسب بكسر العين فيهما وقوله في
موضع متعلق بجعل اصلا والضمير لعلم الصرف فانه موضع بيان هيئة الكلمات
وقوله من المخالفة بيان لما اصلا قال كنت وافد بني المنتفق اول الوافد الذي
يرد على الملوك لمهم عام والمنتفق بالنون وبعده التا الفوقانية بكسر الفا اسم
رجل قال الجوهري هو الذي قتل بسطاما قال لكن قوله اختيار لما حفظ عن النبي
صلى الله عليه وسلم اول جوابه لا يدل على الرجحان لم يرض بتعليل لان التكلم به مرة
لا يدل على انه مختاره كما يسبق المتكلم باحد المثلين قال وصفا الفتى فعليه
اول اراد ان في صفا ضمير فتا قال لا حاجة لمستتر الا اذا كان اسما اول يرد على الفتى
فانه جعل صفا جملة فعلية حالا اورده الشارح بان ضمير اكثر ضمير مخاطب وصفا ضمير غائب

فلا يستقيم علم زيادة حرف المد وانه الف وانه بعد الهمزة من الاجماع على اذ تنكم **اقول**
يرد بهذا على ابي شامة فانه قال من لا يعرف القراءة قد يفهم ان الكسر في الهمزة فتكون
الديا واشياء غير هذا ورد الشارح رد حسن **قال** لان الغرض تخويف المخاطبين لا
اعلام غيرهم فيه بحث لان المباشر للمنكر اذا امر باعلام مثله بانه على خطر من عقوبته
كان ابلغ من صريح الخطاب معه وهذا المعنى لاحظه مكي بقوله لتضمن المد معنى القصر
**قال** والكثرة لا ترجح الا فيما يرجع الى الظن وهو بمعزل **اقول** ترجح الظن مثل
ترجح الامر النهي على الامر والحقيقة على المجاز والترجيح في السند بكثرة الرواة وبزيادة
الفقه والورع هذا وقوله بمعزل عنا يريد بهذين القسمين اما الظن فلانه واحد
لا معارض له واما السند فلان كل لغة منها متواترة فمدار الترجيح الى اللغات **قال**
فقول ابن النحاس انها لحن لا يستحق الجواب لكونه طعنا في المتواتر **قال**
واثبت بضم التا افعل تفضيل ومالك بفتح الميم وسكون الهمزة معناه الرسالة
**قال** لان القرآن نزل بلغتهم فان قلت كيف يستقيم مع قوله صلى الله عليه وسلم
ان هذا القرآن نزل على سبعة احرف وقد قدمت ان المراد منها سبع لغات
قلت قد ذكرنا هناك ان اول ما نزل بلغة قريش ثم لما سئل رسول صلى
الله عليه وسلم التخفيف على امته اجيز القراءة بسائر اللغات الفصيحة ولذلك
انحصر في السبع **قال** الا ان يثبت لهم فتح فانا معهم **اقول** الضمير في لهم لقريش
اراد ان لغتهم مختارة ان كان ضما او فتحا **قال** وبالاكثر لا يلزم كما تقدم **اقول**
تقدم آنفا في قوله والكثرة لا ترجح الا فيما يرجع الى الظن **قال** او قل هو فلا اي
واذا قدرت سورا جعا الى يرجعون فلا تقدير للتقديم **قال** او قل هو ذلك
فالتاخير **اقول** ذلك اشارة الى الضم تقديره يرجعون بضم قل ذلك عن سوى
ولد العلا فتوخر قل تقديرا **قال** وصرف عن الاكثر سبق التشديد **اقول** هذا بنا على

قاعدة



قاعدة تقدمت من الشارح لان الاعلال في الافعال اذا اطلق ينصرف الى عين الفعل
اجاب ذلك الاطلاق انما يكون اذا لم يكن صارف **قال** ولو اراد العموم لقال وخفا
كوخفا اي كما قال في موضع اخر وخفا اذ سما كيف عولا **قال** فلو قال نجا فلا لرفع توهم
الى الدال **اقول** اراد ان نما معناه النمو والانتشار فعند الاطلاق يوهم انتشار
التخفيف الى الدال بخلاف نجا فان نجاته من الثقل يصدق بحذف احد المثلين
**قال** وذكر الاكثر لانه احضر **اقول** عبارة ان نظم التعبير بالاقل عدد امن القراء الشارح
عكس بنا لان ذكر الاكثر احضر **قال** لاحتمال الاخر اي لو قال بفتح وكسر لابن العلا
لكان صحيحا لكن يحتمل العكس لان الفتح ضده الكسر لا الضم **قال** لعلا اي صح وارتفع
عن الاحتلال **قال** واشار بنا الى شيوعه في التا دون اخواتها **اقول** اخواتها الهمز
والنون في المتكلم والتا في الغائب **قال** وجه التشديد التخفيف بالادغام كما تقدم
**اقول** تقدم في ادغام البزي قريبا **قال** وقربه الى الاصل **اقول** سو وجود التا باثنين
لان المدغم كالموجود حكما ولذلك يعد حرفين عند العروضيين **قال** الكسائي فعلته
**اقول** سهو ظاهر لانه جملة اسمية **قال** وفي ان تصل حال فاعله الاحسن ظرفه
**قال** علم سكونه الذال للمخفف من لفظه وفتحه للمثقل من نظيره سكروا **اقول**
سبق من الشارح امثال هذا وحجته انه لا يوخذ من الضد وقد اشرنا الى فاده
فان هذا شيء في غاية البعد لا يهتدي اليه وانما يحتاج الى الاخذ من الضد اذا لم ينحصر
القراءة وهنا كذلك فان بعد سكون الذال لا يمكن الا بعد الفتح **قال** وذكر حرف
الاعراب ايضاحا **اقول** اراد ان قراءة حمزة بكسر ان الشرطية فتذكر جزاوه فلا حاجة
الى قوله ارفع الرا لان الفعل المضارع اذا دخلته الفا في جواب الشرط فهو مرفوع قطعا
**قال** وفتح اللام لامكان الادغام **اقول** تقدم في الانتصار واه لدة اذا كانت لانا هية
من قوله الشارح لما اريد تخفيف المثلين بالادغام حرك الثاني ليصح الادغام وقال

الجازيون والسد ينتحون كل مضاف مدغم مجزوم قال اراده ان يذكر اولا هذا بعد حذف
السبب الذى اقيم مقام المسبب لكن لا يحذف دائما لانه يراد ان لا يذكر الا بعد
الضلال ولذلك قال صاحب الكشاف اراد ان يذكر احديهما الاخرى ان ضلت
قال فادغه بالعين المهملة وفتح الهمزة اى اجعل له دعامة وهى ما يعتمد عليه قال
قال ابو جعفر يحيل عنه اولا اراد القراءة اى يحل عن قول المبرد فان فيه فى المعنى
وابو جعفر سوا ابن النحاس وتارة يقول النحاس قال قلت يصح اى قول المبرد فانه
يقدر لذلك ليذكر بالملا ليكون مفعولا له لا لكراهته لاكراهته لكراهته لكراهته ل

هنا بمعنى قال وعلم ان واحد الكتب على فعال موضع الانبيا اقول اراد ان هنا ذكر الناظم
ما في البقرة والتحريم بلفظه فعلم من اللفظ ولم يعلم حال المفرد في الانبيا لانه قال والكتب
اجمع عن شذا وهذا الضرورة فيه لانه علم من الاجماع في الموضعين قال فا وهم ان في
رسوله خلافا لوجود الحرفين لفظا اقول اراد ان صاحب التيسير في عبارته نوع حذف
خفا لانه ذكر لابي عمرو واسكان السين في رسولنا ورسلكم ثم قال وكذا اذا كان
بعد اللام حرفان فا وهم ان في رسله اسكانا لان بعد اللام حرفان الها وصلة
الها اليا وان لم ترسم الا انها ملفوظة ولا خلاف في ضم السين من طرف الناظم
والتيسير ثم وجه كلامه بانه اراد حرفين كتابة في الحالين الوصل والوقف قال ولقد
احسن الناظم بتاخيره الى اول المختلف اقول اراد ان الوهم في التيسير انما نشا من
ذكر المختلف فيه وفي موضع المتفق عليه والناظم تجاوز عن المتفق هنا الى اول ما اختلف
فيه في سورة المائدة فاندفع عنه ذلك الوهم قال ولا يمنع كثيرة اقول اراد ان المال
الذي يجعل هنا في السياق سواء قليلا او كثيرا جائز ولا بعد ذلك اسرافا قال
ويدل عليه قول يونس رمان ورمن واحد عربيان اقول يونس من مشايخ سيبويه
اي بقول يونس حيث سوى بين رمان ورمن ولم يقل رمن جمع رمان لانه يصير
جمع الجمع قال وعليه قوله تعالى ايامًا معدودة اقول ذكر ان رمان ورمنا اخبر عنهما
بمقبوضة في قوله تعالى فرهان مقبوضة لان جمع التكسير والمفرد سواء اعرابا واستدل
عليه بالاية وفيه بحث لان المفرد في رمان وايام مذكر لا يجوز ان مقبوضة ومعدودة
باعتبار المفرد فالحق ان جمع التكسير المفرد فيه غير سالم فيعتبر فيه معنى الجماعة فيونث
قال واختياري رمان اقول علله بانه قياس في جمع رمن ورمن دار بين
العلمين احدهما جمع الجمع على ما نقله سيبويه ويونس والاخر ان يكون جمع رمن
فان الكسائي والفراء يريان فعلا جمع فعل قال ويوافق الرسم تقدير الكلام جواب

سوال



سوال وهو ان رمان يخالف الرسم لانه بدون الالف اجاب بان الرسم تقدير الكاف
واكثر الرسوم تقديرية وقد حققنا معنى الرسم التقديري في سورة الفاتحة فلا نعيده
قال وجه جزم يغفر ويعذب عطفا على يحاسبكم عطف المفرد اذ الجملة من حيث لا يعمل فيها
عامل لفظا قال وقد ابدل منه حاذف الف لاتحاد معنا هما اقول الحاذق الاعمش
ودعوى الاتحاد دلت على انه بدل الكل وفي الكشاف بدل بعض او اشتمال
قال التفتازاني ان جعل المغفرة والعذاب من جملة الحساب بدل بعض وان جعلا من
كلو احد فبدل اشتمال قال وجه الرفع الاستيناف وتقدير اسمية ليحسن
العرف وفعلية للتناسب اقول اراد بالعرف عرف قوله تعالى ما في السموات
لان قوله وان تبدوا الى اخره تفصيل لذلك ويناسب الفعلية لقوله يحاسبكم والاولى
ما ذكره الكشاف بتقدير المبتدا اي فهو يغفر عطفا على جزاء الشرط قال واختياري
الجزم للاتصال الموذن بتلبيس المعنى اقول اراد بالاتصال اللزوم لكونه عطفا
على الجزا او تلبيس المعنى شمول المغفرة لذلك اللزوم وهذا انما يوجب ترجيحه على
الاستيناف كما ذكره واما الرفع بتقدير المبتدا على ما قاله الكشاف فهما سوا قال
قلت معناه ان كنا باذا اريد به المصدر صدق على كل ما يكتب اقول فيه نظر لان
المعنى ليس على المصدرية وقد اعترف به الشارح فيما بعد فانه قال وجه التوحيد
انه اريد به القران او الجنس وما قوله ولم يرد ذا اللام لان عموم المفرد مختلف فيه
دون الجمع فالامر فيه بالعكس قال صاحب التلخيص استغراق المفرد اشمل قال
بعض المحققين هذا انما يمشي في النفي واماذ واللام فالمفرد والجمع سواء ثم وتوجيه
ما نقل عن ابن عباس فالوجه فيه انه قد يلاحظ في الجمع احاده وهي جموع وفي
المفرد الاحاد وهي الوحدان وان كان الاكثر المساواة قال بل اللام فيه راجعة الى
الذي قراه لما زعم ان المفرد في العموم دون الجمع ورد عليه ان ما روي عن ابن عباس

الكتاب باللام اكثر من الكتب اجاب بان اللام فيه اشارة الى ما وقع في قراءته
كقولك جاني رجل فقال الرجل وقد كشفنا لك الغطاء عن الخطاء الحق بما لا مزيد عليه
**قال** وقد توهم ارادتها من نظر بالدينار والدرهم نظر بالتشديد اي جعله نظيرا له
**اقول** اراد من الناس من قال الكتاب مثل الدينا والدرهم في قولهم اهلك الناس
الدينار والدرهم ورده بان القياس فاسد لان محل الخلاف كتاب خال عن
اللام بخلاف الدينار والدرهم وفيه نظر لان المضاف وذا اللام سواء على ان الدينار
والدرهم المراد منهما الجنس كما قاله الشارح في توجيه وكتابه فيهما مع وكتابه
متوافقان **قال** ومثالكة طرفي الاول **اقول** الطرف الاول في البقرة المؤمنون
والطرف الثاني ورسله واول الثاني في التحريم وكلمات ربها والله اعلم

سورة آل عمران

**سورة آل عمران قال** ورشح الاستعارة للجود بالليل **اقول** ترشيح الاستعارة عبارة
عن ذكر وصف ملايم للمشبه به لاخفاء ان الليل من لوازم المطر الغزير **قال**
ولذي بابل وجهان التقليل وعبر عنه بعبارة قلقة وهي قوله بين اللفظين الذي
قاله في التيسير لنافع وحمزة **قال** قلت يلوح من قوله في جود معنى العموم اجاب
عن شبهة وردت على الناظم بانه شيع في الفرش على العموم وليس له هنا اشارة
زعم الشارح ان وجود فيه رمزا الى ذلك لان الجود معناه العموم لانه المطر الغزير
وفيه بحث لان الجود اريد به مدح القراءة لان التقليل فيه مراعاة الطرفين الفتح
والامالة والاظهر ان الناظم قدس الله روحه اشار اليه بقوله ما رد حسنة فانه اذا
كان حسنا لا يعدل عنه ولا يهجر **قال** والمذكور هنا بالمقصد تخصيصا حمزة **اقول** تقدم
من كلامه ان اصل التوراة ان تذكر في باب الامالة والكسائي وابو عمرو ولو لم يذكر
لم يكن فيه خلل لان هذا داخل فيما بعد راشاع حكما لكن حمزة خرج عن ذلك لانه قلل
الامالة وذكره وابن ذكوان ذكره واجب لانه لا اصل له فيما بعد راشاع حكما وكذا ذكر

قالون

قالون في روايته تقليله فخرجه مخصوص للتقليل وهما الاصل الامالة **قال** ومن ثم قال
الزمخشري التورية **اقول** ذكر في الكشف العجمان اي التورية والانجيل لا مجال للاشتقاق
فيهما وذكر في العقاب اي من جعلها عربية اشتقاقها من الورى فوعله **قال** وفي طالوت
وان كان اعجميا لا اشتقاق فيه فلم يمنع مطلقا يجوز اشتقاقه من الطول وفي موضع
آخر قال ادم لكونه اعجميا فيه فلم يمنع مطلقا واذا اجتمع على عربية البصرة والكوفة فهو حق
وغيره الباطل لانه مخالف الاجماع **قال** قلت ان دل **اقول** قال صاحب الكشاف
قراءة انجيل بفتح الهمزة دليل عجمته ورده الشارح بانه لو دل عدم التنظير على كونه عجميا
عجميا لدل دخول التوراة في اوزان العرب على انه عربي ولا ملازمة في احدهما اما
اولا فلان الاسد والآنك لا نظير لهما في كلام العرب مع انهما عربيان ذكرهما في الصحاح
واما الثاني فظاهر لان الفاظ العجم على اوزان العرب كثيرة **قال** اصلها ووراة
قلبت الواو الاولى تاء كتجاه واولى **قال** انما كانت اولى لاجتماع الواوين **قال**
الطائية في جاراة وقاضاة لغة في جاريه وقاضيه **قال** وكانه ما تفطن لما قررنا
من التقدير **اقول** يرد على الناظم حيث جزم بان الف توريه اصلها ياء وجه الرد ان
الفها منقلبة عن ياء على تقدير كون توريه عربيا وفي رده نظر وذلك ان الناظم اعتمد
اجماع نحاة البصرة والكوفة وبنى القول من قال بهما عجميان الا ترى كيف اضطرب
صاحب الكشاف فيهما ثم صرح في المفصل بانهما عربيان وقال الثاني في توريه
مثل ما توليج **قال** وكونها الثاني زاحتها عن الطرف ما منعت **اقول** كذا وقع
في النسخ والصواب ازاحتها قال الجوهري زاح الشيء وازاحه غيره اراد ان
الف التوريه وان لم تكن متطرفة لم يمنع ذلك حسن امالتها **قال** وان منعت نحو عباية
**اقول** او رد عليه نحو عبايه اخرجت الياء عن الطرف اجاب اولا بعموم الامالة ومعنى
ان الامالة لا تختص بالطرف فلا اثر لوجود الف **قال** او انها لم يبطل شبهها بالتوية

كعربانة اقول اراد ان الامالة في التوربة شابه عربانة في التانيث من حيث اللفظ
لان الفه للتانيث قال الجوهري قال ما كان على وزن عربانة تانيثه بالهاء ولما
ورد عليه ان الالف والنون في باب منع الصرف اذا لحقها التانيث بطل شبهها بالف
التانيث اجاب بان الشبه ثم معنوي لانه علة لمنع الصرف وهنا بالنظر الى اللفظ
من حيث انه مونث وهذا كاف الا يرى ان تا التانيث يميلها الكسائي مع الفتحة
قبلها قال ولا باس بان يضم الى الشبه شبهة الاستقاق اذ مجرد المحل قد لا يكفي
اقول هذا بنا على ما ذهب اليه واما الناظم فهو جازم باستقاقه باجماع نحاة البصرة و
الكوفة وقوله بمجرد المحل قد لا يكفي اراد بالمحل كونها رابعة قال وعدل عن التعليل
لوقوعها رابعة استقلالا اقول فاعل عدل ابو علي صاحب الحجة لم يكتف بكونها
رابعة بل ضم اليها شبه الف التانيث قال زعم الشارح انه انما لم يقل بالقلاب
الالف عن الياء لوقوع الالف في الوسط محفوظا بالياء بعده وفيه نظر من وجهين الاول
ان كان عربيا فقد نقل الناظم اتفاق النحاة على قلبه وان كان عجميا فلا وجه للقلب
الالف فيه سواء كان طرفا او وسطا والثاني ان العالم تمنع من الامالة في فرجاة
بالاتفاق فلا اثر للتاء حينئذ وانما توسط لاتباعه اباعلي ويويد كونه عربيا انه رسم
بالف الممدودة لا الطويلة كطالوت وجالوت قال وجه المخالفة ضعف السبب اقول
هو الالف شبه الف التانيث هذا توجيه قراءة حمزة من العدول من الكبر الى بين بين
قال وجه الخلف اقول اراد الوجهين لقالون رعاية للشبه والاصل الذي اشار
اليه بالاستصحاب هذا على مختار المصنف تبعا لابي علي واما على مختار الناظم فالوجه
لقالون وحمزة رعاية الطرفين والجمع بين اللغتين قال واحسن منه قوله اكثر
عليهم وعلجي ولبانة اقول اي احسن من قول عنترة اما لان الفقر والفواسفهوما
هما مع ان قال الجوهري الفقر مغازة الانبات بها ولا ماء والقوا الحالي عن الانس

اولان

اولان افقر بمعنى اقوى لم يوجد قال الجوهري افقرت دون افقرت والدعلج الذكاب
والجمل وهو مرادف للمك قال وجه غيب الاولين اقول اراد بهما يغلبون ويحشرون
وبالقيد اضرب عن يرونهم فانه ثالث قال قال الزجاج بلغهم بانهم سيغلبون اقول
لخص القراتين ان في الغيب امر بان يبلغهم كلام الله وفي الخطاب ان يناديهم بكلام
من عند نفسه حتى لو كذبوا في الاول كان التكذيب راجعا الى الله وفي الثاني الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت ويحتمل العموم اقول لان الذين يشملهم الطائفتين
اي قل لهم كلهم سيغلبون المشركون او اليهود او كلهم وكذا قوله قد كان لكم آية
يويد قوله في آخر الآية ان في ذلك لعبرة لاولي الابصار قال والوسط في الوسط
اقول الوسط الاول معنا المختار والوسط الثاني قول ابن عباس رضي الله عنهما
انه بعد بدر وانما كان مختارا لان قوله تعالى قد كان لكم آية في فئتين انما يظهر اتصاله
بما قبله اذا كان هذا القول بعد بدر قال قال الزمخشري تعين الخطاب لصاحبه
في قد كان لكم وهم اليهود اقول عبارة الكشاف قال اولا الخطاب وقد كان لكم
آية لمشركي قريش ثم نقل عن بعضهم ان في قراءة الغيبة ضمير يرى للمسلمين ثم قال
قراءة نافع لا ساعده وذلك ان خطاب لكم وترونهم يجب اتحاد المخاطب فيهما والا
لتشوش نظم القران فظهر من هذا ان قول الشارح قبل للمسلمين ايضا فيه ما ذكرنا قال
ويجوز الالتفات اقول قال التفتازاني قد زعم بعضهم ان في الآية ثلث التفاتات وليس
كذلك اذ لا التفات اصلا اذ ليس هنا اسلوب يخالف الظاهر قال ولما توجه الخطاب الى
ثلثة اقول قال في توجيه الخطاب يجوز ان يكون المخاطب اليهود او المسلم او المشرك
وفي توجيه الغيبة اما المسلمون او المشركون والاثنان اخص من الثلثة واليه اشار
بقوله ويرون الغيب حض قال وصفر الضمائر الغيبتين اقول يريد المستتر في يرون
والمنصوب فيه والمجرور في يرونهم مثليهم واراد بالصفر المرجع لتقدمه والغيبتين خبر مبتدا

على الحكاية ولو ترك لامه كان احسن قال وكل من المرفوع اول اراد انه تقدم ثلاث
طوائف مع ثلثة ضمائر فحمل الحالة كانت فاعل يرون ضمير المنصوب والمجرور لغائبهما
وفى بعض النسخ منهما كانه اعتبر الاحتمال فى الغيبة والثالث فى الخطاب يعرف بالمقابلة
قال ورفع على الالتفات اول اراد ان يروهم بالخطاب اما جار على اسلوب لكم
فهو حال وان كان فيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب فهو مرفوع صفة فيه وقد عرفت
ما فيه قال مثليهم حال منصوب يروهم اول اراد ان الرؤية هى الابصار انما يتعدى
الى مفعول واحد وهو الضمير فانتصاب مثليهم على الحال وعليه دل كلام الكشاف الا ان
التفتازانى قال المعنى على المفعولية فالرؤية بمعنى العلم المستفاد من البصارة فتامل
قال واختيارى الغيب لانه نص على الالتفات من الخطاب الى الغيبة والمراد المسلمون
وهو الذى لم يرضه صاحب الكشاف وقال التفتازانى الوجه ان يكون الخطاب لمشركى
مكة لانهم الذين اخبر عنهم بانهم سيغلبون وهم الذين يقترون الى الآية والبرهان
وقول الشارح لان تشجيعهم اولى من تحديد عددهم ففيه نظر لقوله تعالى سنلقى فى قلوب
الذين كفروا الرعب قال والاستغناء عن التاويل اول اراد ان للخطاب يحتاج الى
التاويل وهو ما تقدم من قوله فى توجيه الخطاب وتقدير الاولين يروهم او رايتموهم
لان الكلام فى الذين لم يحضروا وقعة بدر قال واوجد اشخاصا راها الكفار اول
فيه بحث لان ضمير يروهم لتلك الغيبة لا غير ورؤية القليل كثرا بارادة الله تعالى كما لا حول يرى
الواحد اثنين وكذا رؤية الكثير قليلا بعينه قال قيل الاولى نصب رضوانا بمضمر لاحكاية
للعموم اول قاله ابو شامة وذلك ان لفظ رضوان جاء فى القرآن بالحركات الثلث فاذا
لم يمكن الحكاية فحمل على ما يقتضيه التركيب من الاعراب وهو النصب ورده الشارح بان الرواية
بالرفع ووقوع الحركات الثلث لا ينافى حكايته احدهما وفيه نظر اما اولا فلانه لم ينقل كلامه على
الصواب لانه لم يتعين بمضمر بل بالفعل المذكور واما ثانيا فلانه لو حكى المرفوع مثلا لاخص



القراءة فى ذلك المحكى لان بقاء صورته دليل على انه المراد اللهم الا ان يكون هناك قرينة العموم
كالاستثناء هنا قال قيد الضم لئلا يحتمل المفهوم اول اراد ان الضم اذا اطلق ضده الفتح
وهنا ضده الكسر ولذلك قيد به قال لعموم النقل اول اراد ان فى خازن الجنة ايضا
لغتان قال والموضع نصب اوجر على خلاف الاولى اول على خلاف الاولى متعلق
بالجر لان شهد اله انه تقديره بانه حذف منه الباء ثم بعد الحذف ان اضمر الجار كان مجرورا
وان لم يضمر كان نصبا بنزع الخافض واعمال الفعل وهذا كثير والاضمار قليل قال
او بدل كل من بالقسط فينعكس الموضع اول اراد موضع ان مع دخوله الجر فيه اولى
حملا على لفظ القسط لا على محله الذى هو النصب قال او بايقاع شهد عليها والاولى
مفعول له اول اراد انه اذا جعل ان الدين مفعول جعل شهد فقوله انه لا اله الا
هو مفعول له هذا اذا كان انه بالفتح واما اذا كان مكسورا يكون اعتراضا
كذا نقله الكشاف قال ولا على الكسر ان قصد التوكيد اول بين ان الوقف
قبل الفتح غير تام لانه بدل او عطف فهو من تتمة الاول وكذا الكسر ان قصد به
التوكيد والا فتام ولا يخفى ان التاكيد انما يصح اذا كان دين الاسلام هو ان كيد
وقال ويجوز فى الكلام كسرها معناه لو قوى بهما كان حسنا وقد نقل فى الذيل
انه قرئ بكسر الاول وفتح الثانى كانه لم يثبت عنده كسرهما وضده العبارة
احسن من قوله المهدوى يجوز كسرهما قال واختيارى الكسر اول علله بوجوه
بان الاستيناف لا يحتاج الى تقدير عاطف وبان الفتح فيه فصل بين المبدل
والبدل وحذف حرف الجر وفيه طرح المبدل قال واتى به على صيغة المفعول مبالغة
كانه لكثرة تجربته الامور جربته اول وفيه نظر لانه شعر بانه يمكن التعبير عنه بغيره وليس
كذلك لانه لم يات بمعنى المجرب الا المعلل وليس فى ثلاثيه معنى التجربة حتى يكون
العدول عنه للمبالغة قال واعلم ان المد لهمزة لانه غير المقترن بغى اول هذا بناء على ما

قدمه فى اول الكتاب بان الحرف النظرى اذا دخله على احدى القرائين فهى للمكوث
والحالية للمذكور قال وهو زائد على التسهيل انه مطلق اقول عبارة التسهيل يقاتلون
الذين قيده بالذين فاستغنى عن قيده الثانى فليس الطلاق انما الاختلاف بينهما
فى مغايرة القيد قال ولما كانت غير نص فى المعنى اقول انما لم يكن نصا لان السياق
وهو قوله ويقتلون النبيين دل على القتل والاولى عندى ان تحمل قراءة المد على المعنى
وانما اخرج على زنة المفاعلة مبالغة كما تقدم فى يخادعون قال ويوافق قاتلوا او
بعض الرسوم اقول اراد ما يقاتلوان ما نقله عن ابن مسعود والرسم للمعروف
فيه خلاف قال ويوافق قراءة الحذف اقول اراد ما تقدمه ويقتلون النبيين
قال والتشديد وقد نبه به على ان الامرين اكثر من النبيين اقول اشار الى فائدة
التشديد فى قراءة الحسن فانه يشدد هذا دون الذى قبله بناء على ان التشديد
يأتى للتكثير وقد تقدم فى الحديث ان الانبياء ثلثمائة واربعون والامرون مائة و
اثنا عشر قال واختيارى القصر لانه نص فى المعنى كما فسر الخبر من قبيل
الانبياء والآمرين وفيه مناسبة لما تقدمه قال موضع حال التخفيف المفهوم من
العمل اقول اخذه من الفاسى وفيه نظر لان الحال لا يقع الا عن الفاعل
او المفعول به ونقل عن ابن مالك عن المبتدا ايضا والاولى انه حال من الفاعل
اى نفر كانيين فى خفا قال وذكر باعتبار مرادف الموصوف اقول اراد بالموصوف
الميتة ومرادفها الميت اذ لا فرق الا بتا التانيث قال الجوهرى الميت يستوى
فيه المذكر والمونث قال لا من الاعراب لئلا ينقض بالميت اقول اراد ان
قوله بلد ميت اخرج بلدة ميتا بحذف التا لا بالاعراب بان هذا مجرور وذاك منصوب
لانه ينتقض بذى اللام لانه شامل للمنصوب والمجرور وفيه نظر لما تقدم من ان الاحراز
قد يكون بوجوه وليس يلزم من الاحراز بوجه نفى الاخر واما الانتقاض فلا يظهر

لان

لان اطلاقه فى المعرف شامل للمنصوب والمجرور وفى بلد ذكر المجرور بحذف التا خرج
المنصوب مع التا قال او اسمية اقول اراد ان ميتا مبتدا والنصب على الحكاية
عن الواقع منصوب قال متفق التشديد كذا اقول ذا اشارة الى عالم يمت قال
وقيد الميتة فى يس باللام والتا فخرج منها وان يكن ميتا باعتبار اللفظ لان
المذكور معرفة قال خلافا لمن ادخلها واخرجها بالشهرة اقول قاله الفاسى
ولمن فر حولا بحفظ قال هذا ابو شامة ولم يذكر ما فى الانعام بل الميتة والدم
فى المائدة والنحل واجاب بان حول معناه حفظ وذلك مشهور انه فى يس
واجاب الشارح بان حول معناه ملك والتمليك انما يعقل فى الارض الميتة
لا فى الشاة الميتة وذلك قرينة على انه فى يس قال لكن هذا اشكال بالمائدة
والنحل ولولى اقول وجه الاولوية ما ذكره بعد من ان الميت حقيقة فى زاهق الروح
مجاز فى الجماد فالمتبادر ما فى المائدة والنحل كما سو بيان للحقيقة مع المجاز قال
وقيل الارض الميتة تناسب بلد ميت قبلها اقول هذا كلام السخاوى فى جواب
الاشكال ومحصله ان الناظم قال وفى بلد ميت ثم ذكر الميتة والارض الميتة تناسب
بلدا ميتا فيدخل الارض الميتة ونحو حالى اى المائدة والنحل لمباينة الحيوان الجماد
ورده الشارح لان الميت فى قول الناظم المراد به الحيوان وهو متصل بالميتة
فلا يتم ذلك التوجيه قال وذكره الاجماع معتبرا اقول اراد قوله وما لم يمت للكل
قال وما لم يمت لا وما لم اقل اقول اراد انه افاد بقوله ما لم يمت دون ما لم
اقل لان ما لم اقل هنا وقد مات قال مختلف فيه لان ما لم قله للكل حامتقلا
كان خلاف الواقع قال ومن جمع الجمعين فى قوله وباقى الباب خف وثقلا
قوله الجمعين على صيغة المفعول مثنى قال اراد الجمع على تخفيفه او تثقيله اقول
قائله ابو شامة ورده الشارح بان قوله وباقى الباب خف وثقلا يدل على

جواز الامرين للكل فى ذلك الباقى وفيه خلل لان الباقى بعضه متفق على تخفيفه
وبعضه على تثقيله و يمكن دفعه بان اراد ان المتفق فيه على احدهما للكل قال
قوله فى التيسير اذا كان قدمات اقول ذكر فى التيسير ثلاثة الفاظ الحى من الميت
والى بلد ميت والميت من الحى ثم قال وشبهه اذا كان قدمات قال ابو شامة
الخلف فى هذين اللفظين واراد المعرف والمنكر ثم نقل ما فى التيسير ولم يرد عليه
قال الشارح يوهم ان قول التيسير وشبهه يريد به المعرف والمنكر ولم يرد الى
الا المنكر وليس لرده وجه لان الحكم عام فى المنكر والمعرف بلا خلاف دل عليه قوله
ومالم يمت و قوله لانه اشبه اخذه من افراد الضمير فى شبهه قال لان العدم
المقابلة للملكة شرط تقدمها اقول هذا لم اجد فى كلامهم بل قالوا العدم والملكة
شرطهما قابلية المحل كالعور للعمى فى العقرب فان الحيوان من شانه البصر
بخلاف الحجر فلا يقال حجر اعمى بل حجر لا يبصر فان السلب لا يقتضى قابلية المحل قال
ويلزمهم اغلاط او تصحيح ذاك اقول ذا اشارة الى تطويل و ذاك الى ميت وجه
الالزام واضح قال وجوبا للسكون اقول لانه الادغام الصغير المتفق عليه
قال وبيت الحماسة هينون لينون اقول سكون الياء لانه من البسيط
هينونلى مستفعلن قال وقد جمعهما الشارح فى قوله ليس من مات اقول
لان البيت من الخفيف فلا تستقيم الا كذلك قال ونحو كينونة لكثرة الحروف
اقول اصله كيونونة فاعل كما علال ميت حذفت منه الياء لكثرة الحروف قال الجوهرى
انما حذفت الياء منه الحاقا بجيدر وذهب من ذوات الياء قال وحذفوا الاصلى دون الزائد
علله بوجهين احدهما تعدد الاعلال وذلك انه لو حذف الزائد بقى الياء الاصلية متحركة
ما قبلها مفتوح تقلب الفا كما فى نظائره فيلتبس بالفعل والبه اشار بالاعلال قال
الحقيقى والمجازى اقول تقدم ان الميت فى الحيوان حقيقة وفى الجماد مجاز قال

وجه

وجه اتفاق تشديد مالم يمت شبهة منع تخفيفه اقول من العبارة ظاهرة فى انه انما لم
يحققوا المظنة انه لا يجوز تخفيف من الكلمة وهذا امر وهمى والاحسن ان يقال لو كان
مدلوله حيا لبقوا فيه ما يدل على ذلك كما ذكروا فى الطيوان والطولان من ان حركة
الواو فيهما للدلالة على حركة المعنى قال ولجمع معهم تخفيف المختلف وتثقيل معهم شديده
اقول اراد ان المختلف فيه من القراء من قرأه جميعه بالتخفيف وهم مدلول صفا يقفر
فاذا قرا مالم يمت بالتشديد فقد جمع بين اللغتين ومن يقرا المختلف بالتشديد يبقى
هذا وذاك على نمط واحد قال والغالب فى البعض وخروجا عن منع ابى عمرو فانه
قال كلما مات خفيف قال تقديرها وقرا اولوا المذهب الكوفى اقول لو حمله على
الجنس كما فى قوله وما كوفيهم تالون مخففا كان احسن قال وامريها لو كسرت
كان اجود اقول انما كان اجود لانه اذا كان ماضيا يوهم عود الضمير الى الكوفيين
وهو خطا قال وجمع باعتبار الانواع اقول الاحسن باعتبار الناقلين للقراءة قال
وكفلها مع كفلا جناس وتطريف اقول الجناس باعتبار الاشتقاق والتطريف
ويقال فيه تشابه الاطراف وهو ختم الكلام بما يناسب ابتداءه نحو لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار قال وقرى وكفلها وسابقاه بالوقف اقول اراد بالسابقين
تقبل وانبت بالوقف صيغة الامر على انه دعا من امها ولذلك نصب ربها قال
حرف واو سكنوه عن الكوفيين اقول الضمير لسكنوان فى القراءة ودل عليه وضموا
ساكنا لئلا يتعطل الرمز بالصاد والكاف لو كان الضمير للكوفيين قال وقيد الضم
لخروجه عن القاعدة اقول لان الضم اذا اطلق ضده الفتح قال وذكريا الاول
خلافا لمن عكس اقول يرد على القاسى وليس بوارد فانه قال بتكفيل الله اياها اى
بجعل ذكريا كافلا كما تقول زيد كافل عمرو ابتكفيل القاضى اياه عمرا وهو المفعول الاول
كما قاله الشارح قال وقيل بدا فعوها لسنة اقول السنة عبارة عن القحط تعارف

متعارف عند العرب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في شان امته سالت الله ان لا
يهلكها بالسنة قال وعدلت عن الاضمار تفخيما اقول اراد ان قوله والله اعلم بما وضعت
بعد قولها رب اني وضعتها انثى كان الظاهر وسواعلم والعدول لعدم لفظ الجلال
قال والاحسن ان يكون من كلام الام اقول الاحسن عكسه لانها لما قالت
رب اني وضعتها انثى دل على الحرب وخيبة رجاءها رد الله عليها بانها وان كانت انثى الا
انها ليست كسائر الاناث قال والاحتمالات في وليس الذكر كالانثى اقول اراد كما
ان والله اعلم بما وضعت يحتمل ان يكون من كلام الله وكلام امها كذلك وليس
الذكر كالانثى لانه بيان لذلك المجمل وقد اشرنا الى المختار قال اوليس الذكر
المطلوب كالانثى الموهوبة اقول هذا هو المختار وعليه اقتصر في الكشاف لان الاولى
معلوم من عادتهم ان المراد للرجال قال خلافا لمن خص احدهما باحدهما اقول
ذكر اولا ان اللام في الذكر والانثى تصلح للعهد والجنس واراد بذكر معنى الجنس
بقوله البيت الذكورة كالانوثة وبمعنى العهد بقوله اوليس الذكر المطلوب كالانثى
الموهوبة ثم اشار الى ان بعض الناس خص العهد بالانثى لتقدم ذكرها صريحا وذلك
وهم لان الذكر تقدم ذكره في قولها نذرت لك ما في بطني لان المراد كانت للرجال
دون النساء قال والجملتان معترضتان على احدهما اقول اراد باحدهما اذا كانت
الثانية وضعت ساكنة كما دل عليه قوله في اختياره ضم التاء خروجا عن الاعتراض
وفيه بحث قال المولى التفتازاني سواء كان بضم التاء حكاية من الله عز اسمه او بالسكون
انه ابتداء كلام من الله والجملتان معترضتان قال ومعاني الملتفات اقول اراد
الافعال المتقدمة من قوله اني نذرت والى وضعتها انثى والمتاخرة من قولها سميتها
مريم واني اعيذها بك قال سياتي اعتذار لمجرد الاخبار اقول الاخبار لا يعقل
لانتفاء فائدة الخبر وهي اعلام المخاطب بمضمون الجملة وكذا لازم الفائدة وهي

اعلامه

اعلامه بان المتكلم عالم بمضمون الجملة لان الله بكل شئ عليم قال بل الغرض اظهار الاسف
على فوات المطلوب قال شعبة جر بالاضافة ممنوع اى غير منصرف ولذلك لم يدخله
الكسر قال والوزن على النقل اى نقل حركة الهمزة في الاولى الى اللام قال وحركتها
في الوصل على مقتضى العامل اقول ان اقتضى رفعا كما في قوله تعالى دخل عليها ذكريا
فرفع وفي قوله ذكر رحمة ربك عبده ذكريا نصب على المفعولية قال ولا يناسبه في مده
قصره لاختلاف المعنيين اقول لان معنى قصره انه اسم مقصور ومعنى مده ان الفه
اذا كان بعدها همزة يمد لمن كان له مد متصل كنظائره قال قيل لو قال دون
مد جميعه لوافق عبارة القراء والنحاة اقول هذا القائل الفاسي ورده ان رح عليه
ظاهر قال وقوله بالمد ومن غير مد تنبيه على انه حذف لغة للتخفيف فلا يجري فيه الوجهان
اقول هذا توجيه قول مكي حيث قال في ذكريا بمد وبغير مد ان المقصور ليس فيه حذف
الهمز ليجري فيه الوجهان همز معسر اراد ان القصر لغة فيه قال قلت والعجب من خلاصه
من التورية ووقوعه هنا اقول تقدم في اول السورة ان مذهب ابي علي ان الف
التورية انما اميلت شبيهة بالف الثنية لكونها رابعة ووجه العجب ان التورية عند
البصرية والكوفية عربية ولم يجزه ابو علي وذكر يحيى بالاجماع وتورط فيه كما ترى قال
اخفى الحجازيتين اقول بفتح يا الاولى وسكون الثانية بينهما مثناة فوق لانه نقل
ان المد والقصر لغتان لهم ولانه بالقصر يناسب سائر الاسماء العجمية كموسى ونحوه قال
وجه نصبه لفظا او تقديرا اقول لفظا في قراءة شعبة وتقديرا المدلول صحاب لقراءتهم
بالقصر مع تشديد كفل قال واختياري التقديري لانه لازم الاختيارين وقع في
كل النسخ اختيارين وهو خطا بل هو الاختيار بالباء الموحدة وانما وقع التصحيف من
تقدم لفظ الاختيار فان قلت ما معنى الاختيارين احدهما كفلها وزكريا والآخر هما
كلما دخل عليها زكريا المحراب ولم يرد ان في الثاني نصب تقديريا لانه مرفوع تقديرا بل

موافقة النصب والرفع تقديرا بخلاف النصب المقطع لشعبة فانه بخلاف الرفع اللفظى
ثانيا قال وقد بينا تذكير الفعل وتانيثه فلا تاسيس كما قيل اقول القائل به الفاسى والذى
ينبه الشارح فى تقبل الاولى انثوا ان التانيث باعتبار اسناده الى الشفاعة وهذا
الذى اراده الفاسى بالشارح فلا يرده ما اورده قال فلا فائدة لاعتبار على اصلها
لانها منقلبة عن الياء قال ونص على الامالة لينبه على محل العلامة ولا مفهوم له اقول
اراد ان ابدالها قد علم من باب الامالة ان حمزة والكسائى يميلان كل فعل كان كذلك
فاى حاجة الى قوله اضجعه اجاب بان فائدة ذكره التنبيه على محل علامة التانيث
فلا مفهوم له حتى يوجد لغيرهما بالتذكير وعدم الامالة قال وما تقطن لهذا من قال تاكيد
اقول اراد ان فائدة ذكر اضجاعه ما ذكرته لا التاكيد كقوله وذكر لان قوله وذكر دال
على الامالة لانه من ذوات الياء ولم ار من قاله قال ولو قال ومن بعد ان الهمز يكسر
فى كلا الزالت نفرة توهم كسرة الجلالة اقول قال ابو شامة قوله ان الله يكسر فيه نفرة
فى النفس فاشار الشارح الى انه لو غيره كان احسن كما ذكر قال وجه التذكير انه مسند
الى جمع مذكر اقول لان مفرده ملك وهو خال عن التانيث لان الملك لا يوصف بالذكورة
قال او باعتبار الحقيقى والمجازى اقول اراد ان التذكير لان المونث غير حقيقى
لان المونث الحقيقى ما يازاء ذكر من الحيوان والتانيث باعتبار التانيث فيه وهو مونث
مجازى قال اصله ملك فتنقل اقول اراد ان تنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها وعلى
هذا وزنه مفعل كما قال ابو عبيد ولم يذكره الجوهرى قال والصحيح ان وزنه مفعل
من الالوكة مهموز اللام الفا مكان العين وبالعكس قال وابن كيسان فعل
فالهمزة عنده زائدة قلت لو ثبت هذا كان احسن مما تقدم لسلامته عن القلب قال
ولا يمنع تقديرها التام مراعاة اللفظ خلافا لمن ادعاه اقول التا بالرفع فاعل
يمنع هذا المنع نقله الفاسى عن مكى واجاب بجواب الشارح قال ولو اثرت شبهة

جعلهم

جعلهم نبات لوحب الملائكة اقول نقل الفاسى ان بعضهم ذكر التانيث لموافقة قول
الكفار الملائكة نبات الله كما قال تعالى عنهم وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اجاب الشارح بقوله ان لو كان فى ذلك كراهة لم يتكلم الله بلفظ الملائكة قال
وهو مرجح فى قراءة ابن مسعود اقول اراد لفظ قال وما ذكر يا ومن ثم تعين كسر ان
فى هذه القراءة وكذا من قرا بكسر ان مفعول الثانى يا ذكريا مع ان بالفتح يلزم ان
يكون نادى عاملا فى ثلثة مفاعيل قال والموضع على الخلاف اقول اراد ان
بعد حذف الياء لفظا اما ان يضم فالموضع جر وهو مختار الخليل او نصب بنزع الخافض
وهو مختار سيبويه وقد ذكر فى الكشاف الوجهين فى اول البقرة قال واختيارى
الفتح لانه اقل تغييرا واخف واما كونه اخف فلكون الا فلفتح الهمزة فيه اقول
نعم حرف ايجاب مطلقا اى سواء كان بعد الايجاب او بعد النفى استنها ما كان او جزا
قال والرجمة المقدرة مفعوله اى بشر مشددا قال كلمة الحجر واول مريم بالنون
وآخره بالتا اقول اراد انهما وان كان حرف المضارعة فيهما مختلفان لما قبلهما
الا ان العطف صحيح باعتبار اشتراك المحل فى المضارعة وفيه بحث وذلك ان
مناط الخلاف هو تشديد السين فلو كان بعضه ماضيا صح العطف ايضا بذلك
الاعتبار كما تقدم فى قول الناظم ولا تقتلوهم بعده يقتلوكم فان قاتلوكم ولكم لتظاهر
فى الرابية قال ويريد بالعكس الضد فليس على حد عكس تحولا اقول اراد ما تقدم
فى قول الناظم وادم فارفع ناصبا كلمة فانه اراد بالعكس تحويل الاعراب من
كلمة الى اخرى قال وفى التيسير بالمثل لانه غير بالموافقة اراد انه غير لحمزة فى النورية
ومريم وللحجر بقوله بتلك الرجمة اشارة الى التخفيف الذى صدر به البحث قال
وقيد الكسر بمخالفة الاطلاح لانه اذا اطلق ضده الفتح قال وسمع الكسائى
من بكر وهى الماضى ذكره الجوهرى على انه لازم بمعنى استبشرت وابشرة افعل اى

من بشر وبشر تحقيقا ومشقلا قال اذا اخبره بما يغبر بشره وجه اول تفسير للثلثة
فانها مرادفة صرح به الجوهري قال قال الجوهري لا يستعمل في الشر الا مقيدا
وكذا ذكره الكشاف قال فدل على عكسه في الخير اي اذا طلق يراد به الخير لانه
يجب اطلاقه لقوله تعالى وبشرناه بغلام عليم قال اما على وجه للحقيقة والمجاز او الاشتراك
اول شرح لما قدمه في الاطلاق في الخير والشر لما نقله عن الجوهري فانه مجاز
قطعا ولذلك احتاج الى قرينة قيد قال وهي جر صدق اول اول قيد الصدق لم اجده
في الجوهري ولا في الكشاف قال تحقيقه الاخرى ويعطي المضي اذ لا مبالغة في
المرة اقول اراد ان البشارة لما اختصت في الخبر الاول استوى فيه التشديد
والتخفيف لعدم قابلية الزيادة قال والمبالغة كما تكون بالتعدد فقد تكون
بقوة الفعل اول اراد ان التشديد هو المحسن لانه افصح ولما فيه من المبالغة
ولما ورد عليه انك قلت المخففة والمشددة سواء لان المدة لا تقبل الزيادة واجاب
بان الذي نفيناه الزيادة في العدد فلا ينافي قوة دلالة الفعل وهذا مخالف
لقول الجوهري انها لغات قال وعدل عنه للسناد اول تقدم مرارا
ان السناد بكسر السين من عيوب القافية وهو ان يوتى بالف قبل الحرف
الذي قبل الروي في بعض الابيات دون بعض كما لو قال هنا فاضلا دون
افضلا قال فيكون تقدم اول اراد انه بالنصب تقدم في سورة البقرة من قوله
انا نظم وفي آل عمران في الاولى قال ولو قال بالكسر عنه لكي اخلف فاضلا اول
اراد ان همزة الوصل في اعتاد رمز تكرير لقول نصر انه وقد تقدم في صدر الكتاب
ان الاولى عدم الرمز بها واليه اشار بقوله بغير الاولى قال جاء به على الوجه الاكمل
اجلالا له اول الضمير لعيسى وانما كان على الوجه الاكمل لكون العظمة قال
او التفسير لخلقه من بعد ادم اول اراد ان قوله اني اخلق بعد قوله اني قد جئتكم

تفسير له

تفسير له لقوله تعالى خلقه بعد ادم قال وجه الفتح جوز في فتح اني اخلق لكم ثلاثة
اوجه ذكرها الكشاف بدل كل من آية مجرور من اني قد جئتكم بآية نصب او مرفوع خبر
مبتدا محذوف وعلى هذه الجملة صفة آية او مستانفة قال واختيار ي الفتح اول
اختيار الفتح بان يكون بدلا من آية لئلا يتوهم الاستقلال بالخلق وحيث حصل
ما حصل اشار الى ان توهم الالوهية فيه انما نشأ من خلقه من الطين فلذلك
اختار ان يكون بدلا من آية لانه جاء بها من عند الله آية قال وجمعها الاجماع عان
اول اراد انه لفظ طير او طائر فلا حاجة الى قيد اخر والاجماع على طير او كذا على طائر
لرفع توهم الغير قال ولو كانت الرواية بالنون لخلص من التركيب اول اراد انه
وزن البيت على صلة الميم والياء لخفض فيلزم تركيب القرائن ولو روي بالنون
خلص منه قال وقيل مخفف طير على وزن سيد قال الشارح الطريابي والمخفف
في الياء قليل قال وقال في التيسير على الجمع على الثاني اول الثاني هو ثاني الاخفش
واليه ذهب الجوهري قال صحب جمع صاحب كركب في راكب قال ويوافق الرسم تقديرا
اول لان الالف محذوفة في الرسم قال عبارة عن المتن اول اراد ان هيئة وان
كان في الاصل مصدرا الا انه اريد به اسم المفعول هذا او ظاهر كلام الجوهري ان ها
فعل لازم الرجل ذو هيئة قال وذكر فيه هنا اول ذكر بالتشديد يريد ان هنا
فيه بعد هيئة في العقود فيها فالتذكير فيها باعتبار المصدر او المثل قال والتانيث
باعتبار الهيئة المقدرة اول لان المذكورة مشبهة بها ليس فيها فتح قال ولا الطير
لان المراد الجنس وايضا هو مضاف اليه المشبه به فلا معنى له قال وجه النون
مناسبة فاعد به معنى ويتلوه لفظا اول مناسبة لون كل واحد منهما ضمير متكلم
واما كونه يتلوه في اللفظ ظاهر قال واختيار ي النون لتعدد المناسبة اول التعدد
من وجهين كما صرح به قال واذا كان يميل الى النون قوة النون ظاهرة ولذلك

لم يقرا بالياء غير حفص هذه اربعة ابيات تحير فيها الاولون والاخرون وليس في هذا الكتاب
اشكل منها ولو قيل ليس في الدنيا منها كلم يبعد عن الصواب ثم انظم انضم الى اشكال
المسئلة غرائب عبارة الشارح التي من اشكل من اشكل المعميات وقد بلغت في
التامل فيها غاية جهدي حتى جعلت تلك المغلقات في منصب البديهيات بتوفيق
عالم الخفيات قال خلاف ما اتم عام في الاربعة والالف في ما انتم وفي تائه التسبيه
من ثابت ويحتمل الوجهين وعن غيرهم ذكر انه واقع في اربعة مواضع وذاب الناظم
في الفرش ان يدل على العموم ان كان الحكم عاما ولم يدل هنا وهذا الاير اد قد ذكره
غيره ممن تقدمه قال الشارح انما تركه لان قوله ذكا جني يلوح منه العموم لان
الزكا معناه النما والزيادة وفيه دلالة على الكثرة لانه لا يكون الا في مواضع وفيه
بحث لان الزكا بمعنى النظافة اليق بما انتم كقوله تعالى ازكى طعاما وكقوله نفسا زاكية
والحق انه انما لم يشر الى قيد العموم لان اكثر فروع المسئلة من الابدال والتسهيل
والمد والقصر متفرعة على الاصول المتقدمة قال في آخر الكلام هذا كله مبني على اصولهم
ويحصل من هذا مبهم فلا لمسئلة تحقيقا في مسائل الاصول فلا حاجة في الاشارة
الى العموم قال ومن نفى المعدوم المصحح بالذي كان ما انتم على حد وقال سارعوا
لاواو قبل اولى قال ابو شامة هذا مشكل لانه تلفظ بها انتم بغير الف ثم نفى الفها
ثم اجاب بان تقديره ما ما انتم ومن نفى المعدوم يتعلق بخلص والمصحح بفتح لما قوله
بالذي اي بتقدير ما ما انتم الذي جاز بعد الا حذف الفه ما انتم على وزن فعلتم او
الها مقصورة كما اشار اليه الشارح وجه الشبه في سارعوا نفي الواو المقدرة اذ لا واو
في النظم وقوله في ما حقيقة مع ما اولى اراد ان في ما ليس ظرفا لالف بل معناه
لا الف مع الها وقد ذكر في اول البيت ان في بمعنى بعد وكلاهما ظاهر لكن ذلك يظهر
قال وفهم بعضهم من قول التبر وورش اقل مدا انه وجه البدل وهو نان اولى

هذا كلام



هذا كلام ابي شامة ولم يرضه الشارح لان قوله ورش اقل مدا بعد قوله ابو عمرو وباباه
لا ابا عمرو لا يبدل والفعل التفصيل يقتضي المشاركة قال فيتجه ان يريد اولى لعالم الصحة
عنده توجيه ابي شامة بين لقول التبر وجهين الاول ان يريد انه لم يكن لورش
الف كما قال الناظم ولا الف في ما انتم زكا جني ليكون قد ابدل الهمزة الفا ومده
لكن بعده وقد تقدم في الاصول ان المد لكن اقل من المد لملاقاة الهمزة كما
اشار اليه الشاوي والمد من قبيل الممكن دون ما قد مد للهمزات باستيفاء الوجه
الثاني ان يريد بالمد التسهيل فان ورشا سهله اقل مدا من ابي عمرو لانه له
قسط الالف معه بخلاف ورش واليه اشار بقوله وان ساوت اسرى اقل
قال وهذا اولى اختار الوجه الثاني لان الابدال لورش مرجوح لانه خلاف العباس
ولان ابداله اطول من قصر ابي عمرو وقالون فلا يجري قوله اقل مدا على عمومه وانما
وصف قصرهم بالزائد على ورش لانه يشاركهم في التسهيل وقوله للتغير اشارة
الى علة القصر لزوال قوة الهمزة بالتغيير ذكره في قول الناظم وان حرف مد قبل همز
مغير قال لان قول الناظم وكم مبدل اي كثير اولى اراد ان كم الخبرية معناه كثير للكثير
بمقابلة الاكثر والقليل بمقابلة الاقل ولكن يقابله هنا الاكثر لان التسهيل قياسي
والابدال خلافه قال فالاولى حمله على من غير تحقيق همز اولى لما كان قول ابي عبيد
قراءة اهل المدينة من غير مد ولا همز ظاهرة مخالفا للمشهور اوله بان معناه لا مد
اي مطلقا بل المراد تسهيل ورش فان فيه حصة من المد ولا مد له للهمز بالسكون
ولا مد فرعي للاخرين اي ابي عمرو وقالون وفيه بحث لان هذا انما يتم اذا كانت الها
بدلا من الهمزة واما اذا كانت ما تنبيه فقد صرح الشارح لها بالمد والقصر قال واذا اجتمعا
جاز الجمع والمراقبة الجمع في هذا والمراقبة في ما انت ذا قال ويجري التوجيهين على الاصول
غالبا اقول قيد غالبا لان قنبلا خالف اصله فلم يسهل كما سهل في انذرتهم

قال مجيبه على الشاطبية اول اى قلب الهمزة ما كما فى قول الشاطبى وما انت ام سالم
ولم يجعلها تنبيه حذفت الفها لانه خلاف الافصح قال وفضلا لذلك اول اراد مراعاة
للاصل وهمز قال ومن ثم منع الاخفش اصيلا لاسى به اول الاصيل على وزن فعيل
الوقت بعد التصغير يجمع على اصلان بضم الهمزة على وزن عثمان ثم قلب نونه لاما ثم صغر
فالاخفش اعتبر اصله بعد العلمية منع صرفه للعلمية والالف والنون باعتبار النون
فى الاصل فاعتبار الهمز هنا اقرب قال وفضله اقوى اول اراد ان شاطبيه فصل
بين المفتوحين بالف فالاقوى ان يراعى ذلك باعتبار الاصل وله ان يقصر باعتبار
الها قال والبدل اولى لها لتجدد فائدة بالتنبيه اول اراد ان قالون وابا عمرو لها
الوجهان الماخوذان من قوله ويحمل الوجهين عن غيرهم الا ان البدل اولى لان فيه
فائدة جديدة وهى ان التنبيه على ان الهمزة المنوية فى حكم الملفوظ قال والتنبيه اولى
لهشام لعدم التغير لانه فى البدل تغيير الهمزة الى الها واما الالف عنده فموجودة فى
الصورتين قال ولما قطع به فى التيسير اتى به بصيغة الحصر اول اراد ان اجرا الوجهين
للسبعة وهما احتمال الها الابدال والتنبيه لم يقع فى التيسير وكانت عبارته فى توجيه
قراءة ورش وقنبل وقراءة الكوفيين والبزى وقراءة قالون وابى عمرو توهم ان التوجيه
لا وجه سوى ما ذكر قال الناظم استدراكا وكم وجه نقل عن السبعة احتمال الوجهين
قال وحقق البزى الثانية على خلاف اصله لما قررنا لقنبل اول الذى تقدم
لقنبل انه اكتفى بتغيير الاولى فلم يغير كل منهما الهمزة بخلاف الاندرتهم قال والراجح
من الاحتمالين لكل من الفريقين هو المقطوع به فى الطريق الاول من قوله ولا
الف فى ها انتم الى قوله وكم وجه والطريق الثانى من قوله وكم الى آخره والاحتمالان كون
الها بدلا او ها تنبيه والطريق على قسمين مقطوع به ومحتمل المقطوع به الى قوله زان
جملان ومحتمل ويحتمل بالامرين عن غيرهم والفريقان من له البدل ومن عنده ها التنبيه

قال

قال وسو راجح من الثانى لعلة التغيير فيها اول اراد ان الطريق الاول ارجح من الثانى
لعلة التغيير فى الابدال والتنبيه فيه وذلك ظاهر لان الكوفيه مع البزى اصحاب التنبيه
لا يعتبر عندهم وقنبل لا الف عندهما يه انه قلب الهمزة ها وورش له قلب الهمزة والمد
والتسهيل على ما تقدم فى الاصول وكذا قالون وابو عمرو فى البدل على اصلهم بخلاف الطريق
الثانى فى خروج اكثرهم مع التحلات كما سيأتى فى التفريع قال وتخفيف الهمزة كما تقدم بابه
اول اراد بالمد المتصل فانه اختار هناك مذهب عاصم قال لا مطلق الاستفهام
اول اراد ان الها اذا كانت منقلبة عن الهمزة يكون المعنى على الاستفهام لكون الهمزة
له وليس كذلك بل المعنى سلمنا مجانستكم فيما لكم به علم فلا وجه للمجادلة بالجهل وهذا اللفظ
يتوقف على كونه جزافى كون الهاء فيه للتنبيه لا بدلا قال مع الاشارة الى غموضه اول
اخذ الاشارة من قوله ويقصر فى التنبيه لان المقام اذا كان مشكلا يكفيه التنبيه بل
يحتاج الى برهان قال وسنبين انه مشروط باثبات الالف لم يرد هناك على المذكور
هنا ولا حاجة الى البيان لان المد انما يكون بممدة عند حروف المد قال ومن جعل الحاء حرف
مد كلام التيسير غنى عن الشرح لان حرف التنبيه بعده الهمزة مد منفصل قد علم حاله واصحابه
فى بابه والبه اشار بقوله زاد ورتب اى زاد على مد الالف المد الفرعى قال ولا يصح التفريع
على جعل الها بدلا اول يرد بهذا الكلام على الفاسى فانه فرع المد المنفصل على الها سواء كانت
ها التنبيه او بدلا عن الهمزة ورده الشارح بانها اذا كانت بدلا من الهمز وقد تقرر فى قوله
ومد قبل الفتح ان المد الفاصل بين الهمزتين الف واحدة لا مزيد عليها واذا كانت
ها التنبيه يجرى فيها مراتب المد قال وعلى تقدير الجواز يكون الغين وثلاثة اول يريد ان
لو فرضنا تاثير الهمز فى الالف الفاصلة لكان غاية ثلث الف لا مراتب المد المتصل قال
وفى الثانى عام قلت عموم ها التنبيه فى الثانى ظاهر لانه للسبعة بخلاف الاول فانها للكوفيه
والبزى وفى احتمال آخر لابى عمرو وقالون والشرح تعريفه فانه خفا قال لقالون والدورى

وجهان هما المد والقصر من قوله فالقصر بادرة طالبا لانه مد منفصل ولهما فيه وجهان كما تقدم
هناك الا ان القصر له جهتان جهة الانفصال وجهة عدم اعتبار اثر المغيرة لان الهمزة
مسهلة بعد الالف لكن هذه الجهة مبنية على المد معناه ان اعتبر الهمزة مغيرة بمدلها
وان لم يعتبر لا يمد هذا معنى التفريع على المد قال والوسطى والنبري ذكران لهما القصر
من الجهة الاولى وهي حلاقة الهمزة لا من جهة الثانية لانها مفرعة على المد ولا مد لهما ثم
بعد اشتراكهما في القصر النبري له التخفيف والوسطى له التسهيل لقوله سهل اخا حمد
قال ويندرج فيه ابدالهم اول اراد ان الابدال فيه القصر ايضا لكن فيه تفصيل
لان النبري لا يبدل وابو عمرو قالون لهما ابدال مع الفصل بالف قال وجه ابدالهما
مندرج في النبري لانه يحقق الهمزة بلا مد وكذا حكم عاصم قال حمزة ان وقف
على ها انتم وجهان التحقيق والتسهيل على ما من قول الناظم وما فيه يلي واسطا
بزوايد لكن سهيله يندرج في الوسطى وابداله في الوصل كالنبري اي بتخفيف الهمزة
والقصر قال وفي الوقف ان حقق كذا وان سهل كذاك اول ذا اشارة الى النبري
وذاك الى الوسطى قال ووجها ورش على الاصح لين اي سواء كان بدلا او
تنبيها لانه لا الف له فلا يتفاوت حاله قال فيلزمه ان يمد كحمزة للهمزة في الاعدل
اقول اراد ان ورشا له واحدة ان كانت المحذوفة الف ها الموجودة بدل الهمزة فلا
اشكال فيه لان الالف من نفس الكلمة لا قيت ساكنا بعد ها بمد على اصله في مثل انتم
اعلم واما اذا كانت الموجودة الف ها يكون بعد ها همز مغير فيجوز له الوجهان الموخوذان
من قول الناظم وان حرف مد قبل همز مغير واليه اشار الشارح بقوله في الاعدل لقول
الناظم والمد ما زال اعدلا فيصير له وجهان اخران وهما غير جائزين فلذلك قال الناظم
وذان البدل الوجهان مشيرا الى الوجهين المعروفين وسيذكر الشارح وجه امتناع
الوجهين الاخيرين عن قريب قال وغرضه تعريفه ورش بما اشتهر به لا التفريع على جعل

الها

الهاء بدلا مما تقدم اول اراد ان قول الناظم وذا البدل الوجهان لم يرد به جريان الوجهين
حال كون الهاء بدلا من الهمز لان الكلام هنا مفرع على جعل الهاء تنبيها انه ذكر المراة التي قطعت
يدها انما كانت تستعير المتاع وتنكر العارية لا قطع فيه وانما ذكرها بذلك لاشتهارها بذلك
الوصف والقطع انما كان للسرقة قال واللام في الوجهان لعهد الثابتين في
البيت الاول الماخوذان من قوله وسهل اخا حمد وكم مبدل جلا قال وعبر عن التخفيف
بالتسهيل اول اراد قوله مسهلا اراد به الابدال والتسهيل في عرفهم التسهيل
عبارة عن بين بين بجوز وقد تقدم مثله في قوله وحمزة عند الوقف سهل همزة قال
وهو خارج عن عموم قوله ويقصر في التنبيه اول اراد ان ورشا وان كان له مد
في ها ولا الا انه ليس له ذلك في ها انتم لانه ذو البدل هنا فله وجهان قال وانما
امتنعا اول شرع ببيان عدم جواز وجهين اخرين ليكون اربعة وذلك ان ورشا
ليس له الا الف واحدة فالمحذوفة ان كانت الاولى اي الف الها وهو القياس في
حذف احد الساكنين فليس هنا حرف مد بعده همزة مغير كما تقدم لحمزة في الاعدل
وان كانت المحذوفة الثانية فلا يجوز اعتبارها لا محققة ولا محققة واليه اشار
بقوله تحقيقا وتخفيفا وعلله بقوله لمراحة الاقوى وهو الساكن الذي حذفت
الالف لاجله فاذا كان سبب حذفها موجودا لا يمكن تقديرها قال كما امتنع اعتبارها
للحاذف في جاء اجلهم تقدم في شرح قوله واسقط الاولى في التقائهما معا ان الاولى
اذا حذفت يجوز الوجهان لانه حرف مد قبل همز مغير والمد فيه من المد المنفصل واحتج
الشارح ردا على الداني ان المد منفصل لان الهمزة الموجودة اولى بالاعتبار وقد حققنا
الكلام هناك فراجعه ثم يقول في قياسه نظر والفرق بين هذه المسئلة وبين تلك
ظاهر لان لفظ جاء اذا وقف عليه يمد ويقصر بعد همز مغير مع قطع النظر عما بعده
فكذا اذا اسقط همزة بتلك العلة فلا يقدح فيه وجود همز من كلمة اخرى والجواب

القاطع ما اشرنا اليه من ان الثانية انما حذفت لوجود الساكن فلا يعتل امكانها مع وجود
ان كن بحاله قال وهذا معنى غير الذى قصده فى التيسير قد نقل كلام التيسير ومحصله
انه قال على تقدير ان يكون الهاء بدلا عن الهمز من له الفصل فى الهمز بين بين فصل
اقول اراد ان قول الناظم وذو البدل الوجهان ليس بل هو من زيادات الناظم كما
تقدم الاشارة اليه فى اثناء الكلام وصرح به هنا بقوله وهو وارد على التيسير قال الشارح
وعدل الناظم عما فى التيسير لان ذلك معلوم فى بابه من يفصل ومن لم يفصل ورش
وقنبل خارجان عن كلام التيسير لان ورشا لا الف له وقنبل له الف واحدة لا اثنان
قال ولا زائدة لمن حقق او سهل فى وجه كما وقوله لانه تفريع على الاضمال اقول
الثانى بذلك التاويل جملة معترضة فى اثناء كلام التيسير اى تفريع ورش على ان
الهاء للتنبيه فى قوله وذو البدل الوجهان وقوله بذلك التاويل هو ما ذكره من
ان ذكر البدل لشهرته لان الكلام فى قول الناظم ويقصر فى التنبيه الى آخره انما هو
لها التنبيه لا غير قال وقد اضطرب كلام المفسرين بهذا الكلام الكتاب اقول
ذكر له سببان عام وخاص اما العام فقوله ذو البدل فانه عام فى جميع السبعة
لقوله وكم وجيه الى آخره واما الخاص فقوله لانه تقدم ان نافع وابا عمرو لقوله و
سهل او احمد والغلط المعنوى الخاص كون الناظرين فى الكتاب ظنوا انه
موافق للتيسير وليس كذلك لان قوله وكم وجيه الى آخره من كلام الناظم كما ذكرنا
قال قيل المراد بذو البدل اى بدل الهاء من الهمزة ورش لانه ابدل من الهمز كما قال
الناظم وابداله من همزة زان جملا قال الشارح هذا احسن امتيازه عن قنبل
غايته انه لم يذكر ان قوله وذو البدل الوجهان على التنبيه قلت لم يتعرض له لانه معلوم
من قول الناظم ويقصر فى التنبيه ذو القصر الى آخره وهذا قول السخاوى قال
وقال بعض ذو البدل بدل الهمزة الف هذا القائل الفاسى قال هو ورش لانه ابدل

الهمزة

الهمزة الفا هنا ليس لغيره قال الشارح الامر كما ذكر الا انه نقل الكلام عن فرضه اى نقل الكلام
عن محله الى غير ما نحن فيه لان الكلام هنا دائر بين ها التنبيه وها البدل قال وقيل
ذو البدل بدل الهاء من الهمزة اذا فرع على التنبيه اقول هذا القائل ابو شامة وقد اجاب
فى هذا الا انه قال هما قالون وابو عمرو والوجهان المد والقصر لكون المد منفصلا قال
الشارح فيما قاله تكرار واخلال اما التكرار فلانه قد علم هذا من قول الناظم ويحتمل الوجهين
عن غيرهم فان غير المذكورين ابو عمرو وقالون لا غير ومعلوم انه اذا كان الها للتنبيه
لها فيه وجهان واما الاخلال فلانه على ذلك التقدير لم يعلم حال تفريع ورش على
التنبيه قال وقيل مثله لكن فرع على الابدال هذا القائل منجب الدين قال
الشارح تنبيها فى حذف ورش الف الفصل لان ابا عمرو وقالون لا يحذفان الف
الفصل فى ها انتم كما فى الانذرتهم قال وقيل مثله لكن جعله من قبيل المد المنفصل
واجرى فيه وجهى المسهلتين اقول هذا نقله الفاسى عن بعضهم قال الشارح هذا غلط
لان الف الفصل واصرة لا زيادة قال فلو قال ويقصر فى التنبيه ذو القصر مذهب
ومد لذى مدود الحذف اهملا هو لا واضح اقول فيه بحث لان ذا المد اذا فرع على
التنبيه معلوم حاله من القواعد وكذا ذو القصر وذو الحذف ورش وقنبل فاهمال ظاهر
لانه لا مدلول وان فرع على التنبيه لكن لم يعلم وجها ورش والجواب ان ورشا له الوجهان
المذكوران فى البدل وان فرع على التنبيه كما تقدم بيانه والله اعلم بحقيقة الحال قال
واختيارى التخفيف مناسبة لتدرسون وسلامته من الحذف والمعنى عليه اقول فى اختياره
بحث اما اولا فلان ذكر تدرسون بعده يدل على المغايرة والا يكون شبهة تكرار مع تعلمون
لان الدراسة فعل لازم معناه قراءة الكتاب واما سلامته من الحذف فلا اثر له لكثرة
الحذف من امثاله اكتفاء باحد المفعولين مع الدلالة على المحذوف واما كون المعنى عليه

لان التمسك بالدين سبب عن العلم لكن فى التعليم علم مع زيادة وفى السخاوى عن
ابن عباس الربانى من يعلم الناس صغار العلوم قبل كبارها ولذلك كان اشهر
كما قدمه الشارح قال روايه ولا يامركم على الاسكان وصله الميم قيل ينبغى ان لا يقرا
الا بحركه احدى القراءتين اقول قائله ابو شامه فان فى الاسكان وصله الميم تركيبا باين
قراءه ابى عمرو وابن كثير وعلى حركه الراء فى مفاعلين كيف وهذا اسقاط الساكن مع من الجزء
السباعى ورده الشارح بان الروايه باسكان الراء وصله الميم لا يجوز غيره والتركيب
جائز وفيه نظر لان فى التركيب اكثر لانه قراءه لم يقرا بها احد وانما يتركب للضروره حيث
لا يتزن البيت بدونه على ان احدا لم يقل ان الروايه بالاسكان قال وقول البيضاوى
ذلك ايضاح يعنى لو لم يذكره كان معلوما من قاعده ابى عمرو قال ولن دلت على
الاستيناف وذلك انه لا يجوز عطفه على ما دخله ان لان ان لا يدخل على لن قال
ولا مكررة لتاكيد النفى هذا اذا كان منصوبا ولبشر عاما واما اذا كان اريد رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ما نقله فالمعنى ما كان له ان يقول لكم اعبدون ثم نهى عن عبادته
الملائكه وسائر النبيين قال والصحيح ان المراد بشر العموم احترازا عما نقله بعد انه
رسول الله صلى الله عليه وسلم لان النكره فى سياق النفى فيكون رسول الله اولى
داخل قال قالوا يا رسول الله الغرض كان يهوديا والنجرانى كان نصرانيا انما
قالوا يا محمد ويا رسول الله من تغيير الكتاب كما ذكره ابن الحق علم ان هذا النقل لا يصح
لان قوله آخر الايه ايامركم بالكفر بعد اذ انتم مسلمون والاولى ان يكون سبب
النزول ما فى الحديث ان الصحابه قالوا يا رسول الله ايذن لنا ان
نسجد لك قال لا ينبغى لغير الله ولكن اكرموا نبيكم قال واختيارى الرفع لانه

الستناف

استيناف فلا يصدر فيه ان وليكون على القطع نهيا لبشر نهى الا انه اخذه من ولا
يامركم وعدم الامر وان كان اعم من النهى الا انه يدل دل عليه السياق وعلى جميع
التقادير فيه التفات من الغيبه الى الخطاب قال واختيارى النون لانها اللائقه با
بالجلاله اقول اراد لفظ الله فى قوله واذ اخذ الله لان الالوهيه تقتضى التعظيم
قال وهما جمع اجماعا اقول اراد ان النون اكثر من الهمزه فى اختيار الله عن ذاته
المقدسه فى آتينا وارسلنا ونظائرهما قال ويوافق الرسم تقديرا الكل جمع اقول
اى كما يوافق ما اجمع على النون فى نحو آتينا ثمود الناقه فان الالف محذوفه فى الكل
قال فى الراسه فى باب الحذف كآتينا وذدنا قال والهالا تينا كم اراد ما فيه ولما توجه
عليه ان ما ليس فى اتينا كم اجاب بانه يجوز لمجاورته وقد تقدم مثله فى الالف
فى ما انتم وقيل الهاء فى لكم كلام اقول قائله ابو شامه قال الشارح بعيد
من جهه المعنى قال وفى سيغون متعلق للمبتدا حاكيه وعولا خبره واليه اشار
بالكبرى قال جعل لما التيكم للتلبس لفظا ومعنى كلمه اقول تلبسه لفظا ظاهر ومعنى
لان ما اما مصدريه فالفعل معها فى تاويل المصدر واما موصوله ففى التيكم العائد
اليها محذوف او شرطيه فما مفعوله والفعل مجزوم به والشهاده بحرفيه يطوع
تقدم ضمير فيه عليه ومن المناسبه تكلف فانه يقع التقديم كثيرا بدون مناسبه
لا تسزان البيت او تاتى القافيه قال ويجوز ان يكون ما موصوله ولما توجه عليه
ان الموصوله لا بد لها من عائد اجاب بان العائد المنصوب محذوف من الصله
والمجرور من المعطوف عليها وهو حاكم قال ابو البقا انما حذف به لدلاله به عليه
بعده اولان ما معكم فى موضع الضمير اى مصدق له قال ومن جنسه اى بيانيه
قال اللام الداخل عليه اخذ الميثاق ليس معناه ان هناك ميثاقا معهودا دل عليه اخذ الميثا
بل اخذ الميثاق فى معنى الاستخلاف قال الكشاف قلت لان العاده جرت بان عند

الميثاق يجرى للحلف كثيرا قال واللام موطئة للقسم لاجواب لاستقلال الشرط اللام
الموطئة ما يدخل على الشرط المقسم عليه ومعنى استقلال الشرط ان جواب القسم
سادّ مسد جوابه قال وشرطية ما لاتصال الكلام وعلة التغيير اما الاتصال فلان
الشرط ملزوم والجواب لازم واما علة التغيير فلان الموصولة تحتاج الى حذف
العائد في الموضعين قال وفي تاتيكم اول ذكر فيه التفاتين الاول من الغيبة
وهو لفظة الجلال الى التاء الآتي الظاهرة في حكم الغائب صرح به في المفتاح وغيره والثاني
من الغيبة الى الخطاب وهو الكاف قال واضافة ميثاق النبيين الى الفاعل والمفعول
الظاهر الى الفاعل لقوله تعالى واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ويجوز ان يكون الى المفعول
كما يقولون ميثاق الله وعهده وبويده الاولى للحديث رواه عن ابن عباس في اخراج
الذرية قال وجه خطابهما اى يبغون ويرجعون قال كانه وجه الاول الى المتولى اول
اراد الذى فهم من قوله فمن تولى بعد ذلك قال او غيب الفعلين فلا يحتاج الى
تقدير العاطف لكونها بمثابة كلمة قال البيت ايضاح للحج المختلف المختلف لان ذكره مهملا
يحصره فيه اراد انه لو لم يضف الحج الى البيت لانحصر الحج في لفظ الكسر مع الخلاف حيث وقع
وليس كذلك اذ لا خلاف فيه الا هنا لانه عادته في القرش اذ الخلاف مختص موضعه اذا
اطلق ولذلك قال وما عداه متفق الفتح قال وعدل عن سدا تلا الى لهم تلا ليعلم جهة
الغيب اول اراد ان عدوله من المظهر اشارة الى ان الغيب في الفعلين تابع للغيب
في الافعال المتقدمة كما اشار اليه الشارح بقوله تلا اى تبع سابقه وقد صرح به بعده
ايضا قال وجه الفتح والكسر اللغتان الاعند الزجاج قال واعترضت فصيهم اول
اراد ان الخطاب في كنتم خير امة للمومنين وقوله ولو ان اهل الكتاب آمنوا الى آخره
اعتراض ثم في خطاب ما تفعلون عاد الى اسلوبه قال او الالتفات اليهم او قل لهم اول
هذا اذا كان خطابا لاهل الكتاب قال واختاري الخطاب لان المومنين اولى بالبشارة فيه

نظر

نظر لان اهل الكتاب الذين ضمير الفعلين عائد اليهم مومنوا اهل الكتاب الذين اسلموا
الا يرى السياق ليسوا سواء من اهل الكتاب امة قائمة يتلون ايات الله الى الاية ثم قال وما
يفعلوا من خير قال صاحب الكشاف وصفهم الله باوصاف لم تكن في اهل الكتاب
من تلاوة ايات الله بالليل ساجدين قال وقاوم الالتفات الى العرب برفع العرب
فاعل قاوم اول اراد ان الخطاب يجوز ان يكون لاهل الكتاب اجاب بان الافعال
المتقدمة على صيغة الغيبة قرينة الغيبة فهي اولى بالاعتبار وهذا بنا على ما ذهب اليه من انه
لو كان التفاتا كان لاهل الكتاب وقد عرفت ما فيه قال لا من التعذر للامكان اول
قال ابو شامة لم يقل في القراءة الاولى بالتخفيف لانه متعين اذ لا يمكن النطق بمجزوم
مشدد في وسط الكلمة قال الشارح يمكن ذلك ولم يبين وجه الامكان ولم يظهر لنا
وجه ذلك قال وقيد الاخرى لخروج الضد عن المصطلح اذ لو اقتصر عليه لفهم ان قراءة الباقين
بفتح الضاد ورفع الراء قال واللفظ لاينبئ عن غير الملفوظ اول اراد انه لو لم يذكر
الثانية لم يكن اخذا ما من الضد ولا من اللفظ بالاولى اذ لا دلالة له في ينصركم الكسور
الضاد المجزوم الراء على ان الغير بضم الضاد وتشديد الراء وفيه بحث لانه ذكر في سكارى
معاسكرى شفا ان قراءة الغير تؤخذ من المجمع عليه في قوله لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى
فيوخذ هنا ايضا من المجمع عليه من لا يفرق قال ويلزم منه التجوز بمعقب الاعراب
عن البنا لان الرفع في مقابلة الجزم والضمة في الراء ضمة بنا انبا عن ضمة الضاد قال
وحمله على الحقيقة في الضعيف اول اراد مذهب الكوفيين فانهم لا يفرقون بين الاعراب
الاعراب والبنا قال فالاولى حمل قوله ويضم على ضم الضاد والراء كما تقدم في قوله
ويضم الغير الحرفين فلا يجوز اذا قال ويوئد هذا التصريح بالترجمة الاخرى اراد بالاخرى
اراد بالاخرى المتقدمة بكسر الضاد وجه التاييد ان الضم في مقابلة الكسر المذكور ولما
توجه عليه ان الضم في مقابلة الكسر في الضاد والكلام في ضمة الراء اجاب بان الضم مطلق

لم يقيد بالضاد ويحمل على ضم الحرفين بقرينة تعدد الباقي وهما الكسر والجزم وعبارته في غاية
العلاقة اذ يمكنه ان يقول نقلت حركة الراء الاولى الى الضاد فالتقا ساكنان حركة
الثانية لالتقاء الساكنين والحركة لالتقاء الساكنين نيابة قال وبه فارق وصحبه
الضميمين في عمد وعوا الاول اراد ان التصريح بضميمتين لعدم تقدم ترجمة فيها لعدد
بخلاف ما نحن فيه وهما الكسر والجزم قال ولم يتفطن لهذا من اقتصر على الاخير اراد الاول
قد اعلم على من اقتصر علامة ابي شامة والفاسي وليس في كتابهما شيء من هذا بل
محصل كلامهما واحد قال وهو المختار للاصالة الاول اراد ان ضمة الراء اتباعا
كما لم يرد ما وجه اصالته انه جزاء الشرط مجزوم واذا كانت حركة اعرابية يحتاج الى تقدير
التقديم او تقدير الفا كما ذكره بعد قال ان كان ممن يعتقد سجانه وفاقا لمكي لنصه
على الجزم الاول اراد نص الضم الناظم على الجزم ظاهر في انه مختاره ولذلك عبر اللفظ
سما وان لم يكن مختاره فلفظ سما لاحد الامرين اما لدفع توهم الضعف او الاشارة
الى انه مرتفع قريب من التشديد قال واختياري التخفيف لانه ينزل وهما فرعه الاول
اراد ان الاصل والبه يرجع الضمير في انه ينزل بفتح الياء ثلاثي والمخفف والمشدد فرعاه
بزيادة الهمزة والتشديد والمخفف منه بناسب الاصل وهذا كما تقدم في توجيه تخفيف
ينزل ومنزلها قال الشارح الحاق للفرع بالاصل وفي اختياره بحث لقوله
تعالى في سورة الانفال بالف من الملائكة مردفين قال في الكشاف متتابعين
بعضهم بعضا وفيه دلالة على التدريج واللاحق فالملايم رجحان التشديد كما في
الفرق بين نزل بالفرق بالتشديد وانزل محققا في نزل القرآن وانزله قال وهي
بمنع تقدير فيه للتناقض الاول قد قبل قبله بالضمير كانه قيل لاواو قبل سارعوا فلو قدر
فيه اي في سارعوا لزم ان يكون فيه وقبله وهذا تناقض ظاهر وفيه رد على الفاسي
قال قل لا يصح رمزيته للسابق للمفصل ولا للاحق لعدم المصحح الاول اراد بالسابق

كسر واو مسومين والمانع الفصل بالترجمة لعدم الرمز بلفظ الجمع والحرف ولو كان القاف
لكان مذكورا هناك وانما منعه للاحق فلان الرمز بالحرف لا يتقدم القراء وانما عبر بالمصحح
اشارة الى انه لو كان معه رمز الجمع كما في حق نصر جاز تقدمه لقول الناظم وقبل وبعد الحرف
اتى بكل ما رمزت به في الجمع قال وكذلك كانت عامة الزبير ثم بفتح الباء اي في بدر
قال وجه حذف الواو من سارعوا اما القطع الاول القطع وهو الاستيناف كانه قال
اطيعوا الله ورسوله قيل كيف نطيع اجاب بقوله سارعوا الى مغفرة قال وعليها رسم
الشامي والمدني الاول اي على حذف الواو وقال في الرائية وسارعوا الواو ملحق بالرائية
قال ومكسورا صفته على محله لان لفظه مبني على الفتح قال الوقف لابن كثير كان
الاول انما ذكر وقف ابي عمرو والباقين استطرادا لموافقة ابن كثير والله اعلم
وفهم في باب الوقف على المرسوم من قول الناظم وكابن الوقوف بنون وهو بالياء
حصلا قال ذكر القاف اضاح الاول لان الخلاف فيه لا يحتمل الغير وفيه بحث
لانه نقل انه قرئ بضميمتين الا ان يقال الاحرز انما يكون عما وقع في طريق الناظم
وذاك خارج بل شاذ كما صرح به الفاسي قال ووصف الباء بالكسر تظهر فائدة في الضد
الاول اراد انه يفيد ان قراءة غيره بيا مكسورة قال الشارح بعيد بالتشديد اشارة
الى ان الناظم تركه بضيق النظم قال ولاكسر الهمزة الاول اراد ان في كلام الشارح
اشارة الى عموم لما ان لان كسرة واحدة في لفظ واحد لا يمكن كثيرة الا بتعدد المحال
وقوله عموم ما فاعل يلوح اي يظهر من العطف على العام ومن لفظ ولا عموم ما قال
مع الاشارة الى كثرة تغيرها الاول اراد ان في دلالة اشارتين احدهما الى المحل والاخرى
الى كثرة التغير في نفس الكلمة كما ذكر الاختلاف فيما بعد قال لعم وتم الاول اراد التعميم
في لفظ الجمع والعام بزيادة لفظ سد لعدمه في عبارة الناظم قال وعلى كلا الوجهين
الاول اي سواء قرأ بالمد او القصر مرفوعة فاعلا او نائب فاعل في قائل نائب في قتل قال

وهو معنى قول عكرمة وقتادة المخبر عنه بالقتل النبي اقول اراد بالوجهين المقتول والقاتل
هو النبي قال اورد بيون عطف على ضمير كاين اقول اى الفاعل فى الوجهين لفظ
ربيون وهذا موافق لقول الحسن ما قتل نبى فى الحرب فعلى الاول اى اذا كان الضمير
فى قتل وقاتل للكاى قال وعلى الثانى اى اذا كان الضمير فيهما عائدا الى نبى قال
وعلى الثالث اى اذا كان ربيون فاعلا قال قال ابن الانبارى تقول العرب
قتل بنو فلان اى بعضهم استشهد به على قتل البعض قان ربيون الظاهر فى الاستغراق
قتل الجميع قال وعليه قول الشماخ استشهاده بقول الشماخ بنا على ان بعضهم
معناه باجمعهم وبه دفع احتمال البعض فى سليم بضم السين على وزن مصغر ووجهه
ان سليما اسم قبيلة يمكن ارادة البعض منه فرعه قال والوقف على قتل فيهما
ان اسند الى ضمير كاين واستوفى ما بعده لانه تجرد عن التعلق بما بعده وسماه
فى باب الوقف على المرسوم بالام والجمهور سمته تاما قال او كان حالا والسند
الى الاخرين تجعل خبرا لحسن او صفة قتل قف اقول الاخران اسناده الى ضمير نبى
او ربيون وجعل خبرا لكاى فالوقف حسن ذكر فى الوقف على مرسوم الخط ان
الوقف الحسن ما يكون ما بعد الموقوف عليه متعلقا بما قبله كتعلق المعمول بالعامل
لكن بعد انعقاد الجملة فعلى هذا اذا كان ما بعده حالا ظاهرا ولذا كان فيه ضمير لنبى
واما اذا كان مسندا الى ربيون فالوقف عليه ناقص كما فى الصفة بعد انعقاد
الجملة اللهم الا ان يكون فيه تصريح بان يريد مع فاعله سواء ضمير نبى او ربيون قال
وصريح الرسم اى فى قتل واما كون المعنى عليه فقد دل عليه الحديث بعده فانه سبب
نزول الآية قال ويجمع بينه وبين قول الحسن بان يحمل اثباته على غير الحرب ونفيه
على الحرب قال والثانى على الحكاية وذلك لانه معطوف على المجرور المتقدم من غير تغيير
قال او كبرى بتقدير انثوه اقول فيكون يعنى مبتدا قال وثلاثة نوع ثالث من

تكرار

تكرار المعنوى اقول اراد ان ثالث رمز الدورى مع كونه داخلا فى شايعا ففيه تكرار المركب
المعنى دون اللفظ وقوله نوع ثالث اشارة الى ما تقدم من اول الكتاب من ان التكرار المعنوى
تارة يكون فى الاول وتارة فى الوسط وتارة بتاخر وهذا هو الاكثر كما ذكره قال الاصل الاتباع
واتبع اى حركة الوسط تبعا للاول قال اشارة الى شيوع الضمير الى الابعد اقول اراد
ان عود الضمير الى البعيد عند تعذر العود الى القريب شايع قال واختيارى التذكير للتقرب
والحقيقة اقول القرب ظاهرا لتصاله به واما الحقيقة فلان الذى يغشى الانسان هو النعاس
عند الامن ويويده ما فى الانفال اذ يغشاكم النعاس قال والمفعول به اثبت من المفعول
له على انه المفعول اقول ذكر النعاسى فيه ثلاثة اوجه بدل الاشتمال من امنة ومفعول به
ومفعول له قال الشارح اذا لم يكن بدلا فالمفعول به احسن وهو كما قال لان للمعنى
عليه ولوقوعه مفعولا به فى الانفال اذ قد يغشيكم بضم الياء قال وتوفير الخبر على اصله
اقول اراد ان الاصل فى الاخبار ان يكون واحدا واذا جعل كلمة خبرا تعدد الخبر مع ان التعدد
للخبرية قال ومعنى حامدا عام اقول لعموم المحمود به وهو ان الامر كله لله قال
واختيارى الخطاب للاضافة بالاكتناف قال الاضافة اشرف والفضل والاكتناف
الاحاطة من الطرفين اراد قوله تعالى ولا تكونوا اولين فتسلم فان الاول مقدم والثانى
مؤخر قال اى تابع نبيا لاجبنا المتابعة كما صرح به ولما كان مختار الخطابى
وجه الكلام بان المشايعة متابعة المناسب لمثله فلا دلالة فيه على الترجيح قال واولى
اقول اورد على الناظم التاء المفتوحة كما صرح حيث شاكر بقوله والكسر الادغام
سهلا ثم وجه الاولوية ان قوله ضم كسر هنا نص فى عدم الفتح بخلاف قوله هناك
الكسر الادغام سهلا اذ ربما يتوهم ان المفتوح فيه ادغام لكن ليس كذلك كالكسر
فى السهولة قال ولو قال كيف موضع حيث لوفى اقول اراد به ما فى البيت قال
وتصحيح عبارة الناظم مع خفائها انما كانت خافية لان الرواية بضم التاء وفيه بحث

لانه مناط الخلاف ضم الميم وكسرها فلا يتفاوت فيه ضم النون وفتحها لان القراءتين مبنيا
هما على اختلاف اللغتين ومدار حركة الميم قال وتفارق حيث تقيد الكسر اقول
اراد ان التا محل اختلاف القراءتين فاذا قيل بالكسر خرج الفتح وهذا يرد ما ذكرنا
من الجواب من ان مناط الخلاف الميم لان قال ومنهم من قال ترجمة تحقيق مبهمة
اقول هذه ثلث اعتراضات ثبوت آمنة الاول ان قوله وحفص هنا اجمالا يحتمل
ان تكون قراءته بالضم والكسر والثاني ان عطف حفص على الرمز كان عطفا للاسم
القاري على الرمز ومثله لم يقع في هذا الكتاب وايضا توهم انفراد حفص في هذه
السورة اجاب اولا بانه لا ابهام ان قرأ على خلاف الضم كما فسره الناظم وليس
في البيت شيء من ذلك يحتمل انه روى عنه ذلك واما في اللغة جلا حالا زما بمعنى
ظهر وانكشف يقال جلت العروس فجلوتها اي نظرت اليها مكشوفة وثانيا ان
ليس هنا عطف الصريح على الرمز بل من عطف جملة على اخرى وايضا انما لم يجمع بين
الرمز والصريح في مسئلة على وجه واحد لا مطلقا وهذه القاعدة ذكرها الشارح
في شرح اباجاد ومثلها بقوله له دار حجا هلا وقالون ذو خلف فان المسئلة
واحدة والوجه مختلف واليه اشار بقوله كما قررنا واختلاف الوجه انما عموم بعض
ما تقدم لمن تقدم وخصوص للموضعين لحفص قال واما توهم الانفراد انما يكون
اذا كان المذكور بعض ما تقدم كما في انصاري تميم فانه يعلم منه عدم موافقة
اللث ومن تقدم في البيت السابق فان الدوري معهم ولا يرد القاعدة لا
اشكال فيه بقوله واظهر با قوله واصف جلا وجه الاشكال انه يلزم ان لا يكون
نافع وابن كثير وعاصم مظهرا عند الجيم وليس كذلك فلو كان صفا نفرشركا
لحفص لا وهم كذلك قال قلت اما فضل يفضل من تداخل اللغات اقول اراد
كسر الضاد في الماضي وضمه في المضارع قال الجوهري فضل يفضل مثل دخل يدخل

وفضل

وفضل مثل حذر يحذر ولغة ثالثة مركبة منهما الكسر في الماضي والضم في المضارع قال وهو
شاذ فقول الشارح من تداخل لا ينافي شذوذه على ما ذكره الفاسي قال واقل
تغييرا ان يقال حذفت الالف للساكنين على ما تقدم من نقل الواوي الى فعل بضم
العين والى فعل بكسر العين طريقة مشهورة قال الاقل تغييرا ان لا ينقل
الفعل من باب الى باب يقال اصل قلت قولت قلبت الواو لتحركها وفتح ما قبلها الفا
فالتقى ساكنان فحذفت الالف فاجتلبت حركة في الاول فلم يجز به الواوي عن
اليائي ولما توجه ان الواو في مكسور العين في مثل خفت حذفت ولم يضم ما قبلها
اجاب بان ابقاء الكسرة للدلالة على كسرها في الاصل قال لا مضمومة للدور وكما تقدم
من كلام الماز مني انه وان اثبته سيبويه الا انه لم يات منه الا ثلثة افعال قال وجه
التفريق الجمع حاجزا على اصله فيه اقول اراد ان حفصا اصله في الاكثر الجمع بين اللغات
قال وخص حفص الاولين تقديما للفصيح اقول الاولان في آل عمران ولئن قتلتم
في سبيل الله او متم وقوله ولئن متم او قتلتم فان مختار الناظم الضم كما اشار اليه بصفا
نمر وتبعه الشارح وصرح بانه افصح ولذلك اختار حفص اول موضع القران قال
لانا سبه مجاورة ولا مقابلة لانتقاضهما بمتم وكنتم اقول اراد ان يقال اختار حفص
ما في آل عمران لمجاورة قتلتم ووقوعه في مقابلة لا يصح اذ لو كانت ذلك لجرت في متم
وكنتم ترابا قال لان السلامة من الندور وتعريضا بالاخرى لانها نادرة اقول اراد ان
وجه كون الضم مختارا صحته لا تعريضا بالاخرى لانها نادرة لان المكسورة ليس من النادرة
فهي مكسور العين في الماضي ومضموم العين في المضارع وليست قراءة الكسر منها لانها
من مكسور العين في المضارع وهي فاشية كما اشار له بيانا قال وان الضمة مجتلبة
لانه اثقل وفاقا لابن الحاجب اقول قد ذكر ان طريقة الاكثر نقل فعل مضموم العين
اذا كان واويا الى فعل مضموم العين ويحذف منه الواو ثم اختار ان تقلب الواو الفا

لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم تجلب حركة تدل على الواو وهي الضم كما اختاره ابن الحاجب لانها اخف
من نقل الفعل الى باب غيره قال واذ شاع هو الضم بفتح الضم اول ولو رمزت لما ضرت
لانها رمز خفص ايضا قال واصطلاحه نزل الضم على الياء اول اراد ان قوله وضم في
يفعل ففتح الضم يحتمل ان يكون مراده ضم الياء وفتح الغين كما هو الحق ويحتمل العكس
لكن دابه ان ينزل الاول على الاول منه يعلم الصواب قال لا كما قيل ظاهر كلامه اول
قال ابو شامة مراد ضم الياء وفتح الغين اذ لو اراد عكسه لقال وفتح ان يفعل وضم
الفتح حقك نولا قال او دام ندا حلا او نل دا عاحلا قال الشارح محصل كلامه ان
ضم الاولى وفتح الغين علما من اصطلاحه في الترتيب مع ان ما نظمه محتمل بالزيادة
والنقصان ولم نظهر لنا الزيادة والنقصان الذي اعاده وها انا انقل لك ما قاله وبا
لغيب عنه يجعون وفتح ان يفعل وضم الفتح حقك نولا او دام ندا حلا او نل دا عاحلا ومن
له يد في علم العروض والقافية فعلم ان لا خلل في القوافي في الثلث نعم الظاهر ان الشارح
توهم ان قوله وفتح ان يفعل اول المضارع الثاني وليس كذلك فان قوله وفتح ان آخر المضارع
الاول قال او لجاءوك اي كانوا مسلمين او كفارا قال واختياري الخطاب
للعرب والكناية اول اراد الخطاب قبله وبعده كما اشار اليه بقوله مناسبة لطرفيه قبله والذين
قتلتم في سبيل الله او متم وبعده ولئن متم او قتلتم قال ومنه الحقد اي الغل بالكسر
مرادف الحقد معنا هما الغش قال قيل تضمن امر النبي عليه السلام بتبليغ جميع ما اوحي اليه
وذلك لانه اخفى منه شيا كان من افبح الغلول قال فيوافق الاولى المبني للفاعل لانك
اذا صادفته خائنا فهو خائن قال او من الاخرين اول الاظهر ان النسبة الى الخيانة او انك
يخونه اي ما كان لنبي ان ينسب الى الخيانة او يخونه احد لان نسبته الى الخيانة او يخونه من
اعظم الجرايم قال واختياري الفتح وفاقا للواقعة اول اراد ما رواه عن ابن عباس
ان قطيفة حمر افقدت يوم بدر فقال بعض المنافقين اخذها رسول الله الحديث رواه ابو داود

والترمذي

والترمذي ولفظ ان بعض الصحابة قال ذلك بنا على ان له ان يا خذ من المغانم ما اختاره
كما اختار صيغة في خبر هذا هو الصواب لم يكن معه منافق قال وتنزيهه ابلغ من زجرهم
لانه اذا كان على بنا الفاعل معناه منزه عن الخيانة لانه معصوم واذا كان على بنا المفعول
معناه لا يحل لاحد ان ينسبه الى الخيانة او يخونه قال خلافا لابي عبيد وعلى اول هو الكسائي
اختار كونه على بنا الفاعل لان اكثر ما يكون الفعل بعد ما كان على بنا الفاعل لان المعنى هو
المعتبر لاكثرة الوقوع ليكون المعنى المختار على ما جا اكثر قال دراك اسم فعل بني لمدلوله اقول
اراد انه اسم ادراك الذي هو مدلوله مبني فلذلك بني وليس معناه ان هذا اللفظ مجردا عن
معناه بل مع معناه والا لم يكن مبنيا فتامل قال وللغيب لا قصر للوزن كذلك اول
للغيب تفسير لقوله له فان اللام رمز هشام والهاء ضمير الغيب وقوله كذلك اي هذه ايضا
جملة اسمية قال وعلم ان تخصيص هشام الاول من الاطلاق والتخصيص والترتيب
اول انه افرد هشاما به والترتيب لان داب الناظم ان يذكر مرتبا واما قوله من الاطلاق
ففيه نظر لان الاطلاق انما يدل على الاول لان داب الناظم ان المطلق عنده ينصرف
الى الاول ولولا ذلك لكان الاطلاق صالحا للكل قال فهم الثاني من بعده لنصبه
على الاخر اشار الى ان الاول علم لهشام مما ذكر فالثاني لحمزة من اين علم قال بان
ضم اليه الثالث والاخر بفتح الخا لان الاخر بكسر الخاء بعده الثالث قال وبعده يحتمل
ان يضم الى هشام لكن ينفيه اصل الاستقلال اول اراد ان ما بعد الاول يحتمل ان ينضم
الى الاول ولم يفرد به هشام وان يكون مع ما بعده لابن عامر كما هو الحق ثم اجاب بان
داب الناظم ان يذكر كل مرتبة مسئلة مستقلة لا يحال على ما لقه ذكر هذه الالف عدة
في قوله على لفظها اطلقت من قيد العلا قال وجه تشديد قتلوا التكثير لعدم المزحم اي لما
يحتمل غيره من المعاني قال وجه التخصيص الجمع اي بين اللغتين قال ولذلك امر با
المبادرة اي بقوله دراك اراد بعدد اللفظ في المواضع الثلثة قال او السورة اي بعدد

السورة آل عمران والحج قال واختیاری التخفیف لمدار الحکم علی الماهیة وقوله یحتمل معنی
ان الماهیة تحتمل القلة والکثرة لکن مدار الحکم علی القلة قال المفعول الاول محذوف
لانه جائز فی اصله اقول ذکر بعض النحاة ان احد مفعولی باب علمت لا یحذف رده الشارح
بان مفعولی باب علمت فی الاصل مبتدا وخبر فکما یجوز حذفهما هناک یجوز ههنا قال لما روی
ان ابن عباس رضی الله الآیة نزلت فی اصحاب سرعوبة ولما لقوا السبعین رجلا بخاصتهم
واحد قال وان اکبروا اراد همزة ان اقول اراد قراءة الفتح عطف علی بغتة وجملة السبعة
ان الاستبشار یکون بشیء لا یکون معلوما محققا وکون المؤمنین لا یضیع الله اجرهم
کان معلوما للشهداء فی الدنیا اجاب بانهم لما استغرقوا فی انواع الشهادة من غیر
ملاحظة غیرها من الاعمال ثم راوا انواعها من غیر ان لفته الی غیر نقصان یوزادهم سرورا
قال وفرارا من التقدیر ای تقدیر المفعول قال ومعناه ابلغ ای معنی الکسر قال
ولما تعالی فی الکسر من استبعد الفتح التعالی بالغین المعجمة النجاء وزعن لحد حرفا
فاعل خاطب مجاز الفاعل المخاطب بکسر الطاء حمزة واسناده الی الثانی الکلمتین اولی
نفس الکلمتین اسناد الی السبب فی الاول والی الطرف فی الثانی والیه اشار بقوله بهما
او فیهما قال وجه خطاب الاولی اقول الاولی ولا تحسبن الذین کفروا انما نملی لهم قال
والذین مفعولا اول افعال القلوب لابد لها من مفعولین وانما صح الاقتصار
علی واحد لان ان مع ما دخلها بدل من المفعول الاول قال فی الکشاف انما صح ذلک
لان التعویل علی البدل قال وهو معنی قول المهدوی قدم الذین تاکید اقال وجه ذلک
ان البدل فی تقدیر تکریر العامل فیفید تاکید النفی لانه تاکید مصطلح قال لان المبدل
فی حکم الطرح اقول جعله علة لعدم ثلثة مفاعیل والاقتصار علی واحد قال وبه یضعف
الاشتمال اقول الظاهر عوده الی طرح المبدل وفیه نظر لان ما فی الآیة بدل الاشتمال
قطعا اذ لیس یصدق انما نملی لهم علی الذین کفروا قال ابو البقا فی الآیة تاویلان فی الخطاب





الاول تقدیر المضاف ای ولا تحسبن املاء الذین کفروا والثانی ان یکون انما نملی لهم بدل اشتمال
قال نحو جعلت متاعک بعضه فوق بعض اقول اراد ان بعضه بدل بعض من متاعک
فلو قلت جعلت متاعک فوق بعض لم یفد شیئا فعلم ان مناط الفائدة البدل قال
وقال الکسائی علی تقدیر التکریر کما یاتی اقول اراد ما فی آخر السورة وتقدیر التکریر ههنا لا
تحسبن الذین کفروا لا تحسبن انما نملی لهم علی الثانی بدل من الاول کما اشار الیه
الی حمل الناظم بقوله فی آخر السورة وما اوجب بدلا قال قال ابو علی یجب کسر ان اقول
محصل کلام هو لان المفتوحة لا تصح مع خطاب تحسبن الا اذا قرا خبرا بالنصب بان یکون
الاملاء بدلا من الذین کفروا او خبرا مفعولا ثانیا وهذا الذی اشار الیه الشارح بقوله واذا
ابدلت احد الطرفین صار مفعولا ثانیا فیجب نصبه لانه مفرد وقد اشار الشارح الی جوابهم
وقد نقلنا محصله عن الکشاف وعلیه التعویل قال ومن جعل التا للتانیث اقول
قال بعضهم الاشکال انما نشا من الخطاب ولیس فی تحسبن خطاب لان التا للتانیث
الفاعل لان القوم مقدر ای ولا تحسبن القوم الذین کما فی قوله تعالی کذبت قوم نوح
قال الشارح وانما الکلام فی توجیه الخطاب وعلی ذلک التقدیر معنی التا والیا واحد
لانه کل واحد طریق الغیبة قال ولما منعه من بنیا وهمه اقول وهمه بالنصب مفعول
بنیا قال اراد جوابه لمن قال الفتح لحن اقول قال لک قد الخطاب قال اراد ان
الناظم رد ذلک القول بقوله قد قال وهو فصل حلا لافصل التفضیل علی المعرفة
اقول اراد ان ضیم الفصل فائدة تمییز المعرفة عن الوصف وتخصیصها وانما یدخل علی اسم
التفضیل اذا استعمل بمن لانه شبه المعرفة فی عدم قبول حرف التعریف قال
واختیاری عینها لانه اعرب اقول لاستقامة اعرابه عند الکل الا یری ما تقدم من کثرة
الاختلاف فی توجیه الخطاب قال وقول مکی بقدر تقدیمه لیتصل اقول اراد مکی ان
قراءة الخطاب علی تقدیر التقدیم لیتصل قوله تعلمون بقوله وان تومنوا وتتقوا قال الشارح

تقدير التقديم ليس مقتضى التركيب بل الكلام على ظاهره قال لانه اللائق فض الا ان يكون
مقدرة اقول يرد على ما شاته لانه قال شلشلا قال فاعل شد دا ومفعوله قال
الشارح فيه تناقض لان شلشلا معناه ضعيفا بينه وبين الشديد تناقض الا ان يحمل
مقدرة اى شد دمقدرا التخفيف وفيه بحث وذلك ان ذلك الفاضل قال قبل الشديد
خفيف يجب بعد الشديد ايضا خفيفا ولا يريد القارى ما لا يحتاج اليه وهذا الكلام
حق وتحقيق حسن وفى كلام الشارح نظر لان الحال المقدرة قيد العامل المذكور كما فى
قوله تعالى ادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود وهذا لا يستقيم هنا اذ لا معنى لقوله
شد دمقدرا التخفيف او شد دمخففا لقول الشارح او مقدرة فانه ذكره فى مقابلة
الحال المقدرة قال وقيد الكسر لخروجه عن المصطلح لانه اذا اطلق فى مقابلة الفتح
قال وقدم الفتح على الضم اقول اراد ان التركيب عكسه وانما فعل ذلك لان الشديد
بعد الفتح حقيقة داعى ذلك قال لا لانه اللائق لانه غير لائق اقول هذا رد على الفاسى
فانه قال صرف الفتح الى الميم والضم الى الباء لانه لا يليق غيره وهذا الكلام فى غاية الحسن
لانه فتح الباء وضم الميم فاسد اللفظ والمعنى وهذا الذى قاله الشارح من وجه التعدية
حقيقة قال وهذه بين حرفى تحسين اقول اراد ان يميز كان حقه بين حرفى تحسين لانه
موضعه وانما اخره لئلا يفرق بينهما ولما كان يعلمون من اتباع حرف تحسين آخره عنه
ايضا قال فمن ثم قال ابو عمرو اقول اراد ان يميز مخففا ومشددا فالفارق التكثير
وعدمه قال ابو عمرو ميز واحد من الآخر ومشددا ميز التكثير من الكثير قال وقيد الفتح
لمخالفته المصطلح اقول لان الفتح اذا اطلق ضده الكسر قال وهو انه لا يستغنى
باللفظ الاتى الاثبات والحذف اقول اشار الى ما ذكر الناظم فى اول الكتاب باللفظ
استغنى عن القيد ان جلا الا ان فى كلامه بحث لانه هناك قال ان هذا جلى فى الحذف
والاثبات ضعيف فى ابدال الحرف ممتنع فى الحركة وقد حصره هنا فى الاثبات والحذف قال



ولو فتح الباء على الاضافة لكان اوضح اقول لان بالزير يوهم ان الخلاف فى نفس الكلمة
قال خلافا لمن رجح قول الاخفش بالرؤية اقول وجه السخاوى فى شرح الرائية
قال رايت فى مصحف بالشام ويزعمون انه مصحف على ابن ابى طالب رايت الرسم فيه
كما قاله الاخفش ثم تتبعت سائر المواضع وجدتها موافقة للرسم الشامى قال وجه
اثبات الباء التاكيد لانه يصير من عطف الجمل اقول فيه بحث لان عطف الجار والمجرور
على مثله ليس من عطف الجمل وفائدة اعادة الجار الدلالة على الاستقلال قال
واختيارى عدم الباء لانه حكمة العطف حكمة باء بكم الخ احتراز اقول اراد ان الحكمة
فى العطف ان يكون المعطوف نائبا عن العامل وفيه بحث لان الباء يفيد التاكيد لا سيما
على قول الشارح اذا كان مدخولها جملة فهى اولى بالاختيار قال يكتمونه ومعطوفه با
لمقدر خبر محذوف مقدرا اقول اراد ان قوله يكتمونه مع ما عطف عليه خبر مبتدا مقدر هو
محذوف معناه فى قول الناظم صفا حق غيب محذوف يكتمونه مع معطوفه قال وخفا مصدر
مقدر موضع اقول اراد ان نصبه فعل مقدر وهو موخر عن المسئلة الاولى لتاكيد المسئلة
الآتية قال وفى الفعل العطف كذلك اقول تفسير لقوله فيه العطف بين ان الضمير راجع
الى الفعل وقوله كذلك اى جملة اسمية قال كون واكشف الرسم مجملا من تتمة البقية
بفتح ضم الهمزة والميم الى الضاد اقول اراد ان واو واكشف الرسم فاصلة منعت كون
همزة الوصل والميم رمزا للمسئلة الاولى الا انه بفتح بضم الباء والباء والحاء من الاباحة من
ا يجوز ان يكون مضافين الى الرمز فى البيت الثانى فلو عبر كما اشار اليه كان اوضح
قال وقدم يكتمونه على لبسته وهو فى القران الكريم موخر قدم لضرورة النظم كما انشا
اليه بقوله على الامكان قال واعتلا من التكرير المعنوى اقول اراد ان همزته رمز تافع
وهو داخل فى سما فى الرمز تكرارا بحسب المعنى قال واختيارى الغيب للاكتفاء اقول
اراد ما تقدم وما تاخر كلمة ضمير الغايب قال وفارق نحو انجاحونى بلزوم السكون اقول

اراد ان الواو حذفت هنا ولم تحذف في تجاجونني في قراءة تشديد النون مع انها ملاقية لذ
للساكنين فيهما والفارق لزوم السكون هنا دون هناك للان في قراءة تخفيف النون لم
يلاق ساكنا هناك قال والثاني اولى خلافا للزمخشري اول اراد ان بمفازة مذكور بعد
الفعل الثاني فالاول ان يكون مفعولا ويقدر للاولى وعكس صاحب الكشاف بناء على ان
الثاني تاكيد للاول فالواجب اتمام الاول ثم لما اشتهر ان المفعول في الباب لا يحذف حذفه
اجاب بانه جائز لان الذكور دال عليه قال لانها ليست افعالا حقيقة ذكر النحاة ان من
خواص افعال القلوب جواز كون الفاعل والمفعول شيا واحدا لانك اذا قلت علمني
بناء التكلم لاسبق الوهم الى تا الخطاب لان علم الانسان بنفسه اكثر بمراتب بعلمه بغيره بخلاف ضربني
فان الانسان لا يضرب نفسه فيقع اللبس وما ذكره الشارح شيء في غاية البعد لان الفعل
المتعدي الى مفعولين كيف لا يكون فعلا حقيقة قال والفاء زائدة اول قال الزجاج
العرب العقلاء اذا طال الفصل بحو لا تظن زيدا اذا جاك وكلمك بكذا فلا تظننه
صادقا اعلاما بان الذي جرى متصل بالاول ومنه قوله تعالى ولما جاءهم كتاب ثم قال
فلما جاءهم واما قوله اني رايت احد عشر كوكبا قال ثم قال وجه خطابهما اول جعل الفاعل
رسول الله صلى الله عليه وسلم وحال الفاعل كما في التقدير الاول وهو ان يكون بمفازة مفعول
احدهما وتعذر الآخر مثله مفعولا ثانيا لان المفعول الاول في محل واحد منهما مذكور قال
وجه غيب الاول وخطاب الثاني اول لا يمكن البدل هنا لمخالفة الثاني الاول فيعين
العطف قال والفاعل على ثاني تقديري الغيب ثاني تقدير الغيب هو ان يكون
الذين يفرحون فاعلا او مفعولاه محذوف لدلالة مفعولي الثاني عليهما قال
فاندرجت الثلثة في تعليله اجتماعا وانفرادا اول اراد بالتعليل قوله فيه العطف
اوجامبدلا او بالاضراب انتقل منها خطابا الاول وغيب الثاني لم يوجد قال ويرد بالوجه
اول اراد ان موضوع الكتاب النقل لا تعليل المسائل ولكن قد يذكر بعض يحتاج

اليه

اليه كما اشار اليه بقوله لشعبة اي لعرجه وكما تقدم في قوله ومن بقي زكى يوسف واوفى كالصحيح
معللا قال وثنيها على جواز منع اي على العطف اول اراد انه علل المسئلة لشعبة
وذكر الدليل بعد العطف لانه ربما يمنع جواز العطف كما ذهب ابو علي على ان الفعل الاول
لم يتم لعدم ذكر مفعوله الثاني قال الشارح ردا عليه مفعوله الثاني ان كان بمفازة فهو
معدم رتبة او كان محذوفا فيقدر مقدما فتيم قال واختياري غيبهما اول علله بمناسبة
الطرفين اي ما تقدم وما تاخر فانه على طريق الغيب واسناده الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لعلة التغيير لان الذين مفعول الاول بخلاف ما اذا اسند الى الذين فانه
يحتاج الى حذف المفعول الاول قال وان بمفازة الثاني لذلك عطف على غيبهما
اي اختياري ان بمفازة المفعول الثاني لانه لو كان مفعولا للاول يقدر تقدمه على
الثاني ويقدر مثله للفعل الثاني وفيه كثرة التغيير قال او حال التغيير الثاني اول
اراد المصدر الذي دل عليه اخر وقد تقدم مثله واشرنا الى ان جعل الحال من المفعول
المطلق ليس بمشهور قال او بهما فيهما بتاخير المبني للفاعل على هذا ليس قسما للاول
بل اشارة الى استفادة العبارتين قال والتقديم ضد التاخير وليس من المنصوصات
اول اراد ان الناظم ذكر الاضداد في اول الكتاب ولم يذكر منها التقديم والتاخير
وقد ان هناك ان الناظم وان ترك بعض الاضداد في اول الكتاب الا انه ردها
في اثناء المسائل ومثل هناك بهذه الآية قال ولقائلوا على ان الموخر للمبني للفاعل
بفتح الاولى فيه بحث اذ لا ملازمة بين المسئلتين بل ذكر الرمز شيا شيا يشعر بمخالفة
الاظهر اخذه من اخرى يقتلون فانه المشهور ولان الفعل اذا اطلق ينصرف
الى بنا الفاعل لانه الاصل قال وكما انه يوجد الرمز اول اراد ان الناظم تارة يجمع
مسائل اذا اتحد الحكم في رمز واحد كما تقدم في قبل وقد يعكس فيذكر الرمز متعددا وان
كان الحكم متحدا هناك كما فعل هنا فانه لو عطف المسئلة الثانية على الاولى ولم يذكر الرمز

متعدد الكان كافيا الا انه ذكره توسعا وحسن تالى العاقبة قال واختيارى تقديم المبنى
للفاعل علة بعلتين احدهما عدم الاحتياج الى التاويل اول وذلك التاويل قصدا
للمبالغة كما تقدم والثانية القرينة العالية بان يقبل الخصم ثم يقبل وهذا منحصر فى تقديم
المبنى للفاعل وفيه ما فيه لان الواو لا يدل على الترتيب والله اعلم واحكم سورة
ان آل وفى حمل الارحام تورية اول التورية ان يذكر لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد لقرينة خفية هذا والذى ذكره الشارح من المعنى الظاهر
ان الناظم اقسم بالارحام ان حمزة جمل اى اتى بالجميل حيث قراه بالجر للخفى الاشارة
الى الخفض وهو الحنان زينة للارحام اى الخروج وفيه نظر لان نسبة حنان الارحام
الى حمزة معنى ركيك لا سيما اذا خفيا يكون هو المراد من اللفظ فالحق انه اشار الناظم
الى مدح القراة رد اعلى من تكلم فيها قال الزمخشرى وقراة حمزة والارحام بالجر ليت شعرى
التورية فان ظهر رد امثال ذلك قال واختيارى التشديد لانه اقرب الى الاصل اول
وفى التشديد المدغم موجود بوجود ما فى التخفيف عدام بالحذف قال وقال المهدوى فيه قبح
مشبثتين بهما تنبيه البا بعد شين من السر وهو يخل بالشى بتنبيه البا حال عن ابى على
وعن المهدوى والضمير فى بهما عائد الى ضعف القياس وقلة الاستعمال قال وقول
قطرب غيره وفرسه بالجر عطفا على الها قال فلا وجه لقول الزجاج خطا الخطا اى قوله
خطا خطا منه قال والعجب استدلاله على المنع بالجواز حيث قال الجر خطا اتفاقى للنحاة على
على فتح العطف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار فان الفتح يدل على الجواز فى الجملة والحق
ان القادح فى القراة المتواترة عن افصح البرية خارج عن الملة ان لم يثبت لان النحاة يثبتون
المسئلة برواية الاحاد عن امرأ القيس والاصمعى والاخفش فباى وجه يريدون المتواترة
عمن انزل اليه القران نعوذ بالله من الخذلان قال ولو امتنع المجرور لامتنع المنصوب
فيه بحث لان اتصال المجرور بالجار اشد منه بالمنصوب ولذلك لم يوجد مجرور الا متصل

قال

قال وحلول الشئ محل غيره لا على وجه النيابة اول هذا رد لقول الماتنى كما لا تقول مررت
بزيد وعمرو فكذا مررت بك وزيد قال تتخذون منه سكرا اول اراد ان الارحام وان كانت
صورتها يمينا لكن حكايتها عما كان عليه اهل الجاهلية كما فى قوله تتخذون منه سكرا فانه سائغ
فى معرض الامتنان مع انه محرم وفيه نظر لان الاية مكية كما صرح به الشارح فى سورة النحل
وتحريم الخمر فى المدينة بعد احد قال لا تخلفوا بابائكم اول كل من ذهب الى ان الواو للقسم
لم يخفف المعنى لان الكلام ليس مسوقا للقسم بل للاستعظام وتاكيد الطلب وليس من
الايمان المنهية وفى الحديث نشدتك الله والرحم ومنه قوله تعالى قل لا اسئلكم عليه اجرا
الا المودة فى القربى قال والعطف والقلة انما هو على تقدير لا يقدره اول اراد ان
قولهم العطف على المجرور بلا اعادة الجار ضعيف محلها اذا لم يقدر واما اذا قدر فلا وجه لضعفه
او قلته قال وحذف سين يضلونه اول اراد ان تغيير لفظ القران لنص اولا على
محل الخلاف قال وعروها عن الفا اول اى خلوها فان الاخرى فواحدة فلا لبس لوجه
قال وقال الاخفش القياس تصحيحه كالعوض لانه غير جار على الفعل قال الشارح اعلاما له
شاذ وقال غيره حمل على قاوم وعلى قيام قال انشد ابو زيد اول موضع الدلالة قامت
سوقه بمعنى دامت قال كما اعلال الجمع لواحده واولى اول قد بين وجه الاولوية بقوله
لان الفعل اصل فى الاعلال بخلاف الجمع مع مفرده قال والمصدر وخيل فيه لوضعه اول
لوضعه بشخصه وضعا شخصيا بخلاف الجمع فانه موضوع وضعا نوعيا قال والاسماء بعد
لوضعها اصلا اول اراد اعلال المصدر تبع لاصله وهو الفعل والجمع لواحده واما الاسماء
فلا اصل لها ترجع اليه قال باعتبار الدنيا ماله او قيمته واضعته اول بالجر بدل عن
الدنيا قال واورد عليهم عدم صحته فى الكعبة البيت الحرام قياما ودنيا فيما اول وجه
الايراد انه لا يحتمل فى هذين المثالين ان يكون جمعا لانه وصف المفرد قال الشارح اجابوا
بتخصيص الدعوى معناه ان هنا فى هذه السورة كذلك لا عموما قال وجه القصر والمداحد المعانى

الثلثة اول القيام بالشئ والدوام وجمع قيمة قال على زعم البصرية اول واختيارى المدخر
وجاء عن الشذوذ والمجاز قال الشذوذ كما نقله الاخفش والمجاز فى قول البصرية قد المرى
باعتبار الدنيا قال وضراب فى المصدر اكثر من شيع اول اراد ان ترجيح قراءة الالف
لان موازنة فى المصادر المشتقة من الافعال الصحيحة اكثر الشيع المعجمة وفتح الباء الموحدة قال
الى فصل طعامه بالصاد المهملة قال وربما كان الرفع لمن حدث للموروث بعد موته وجه
ذلك ان الثانية معناها وجدت قال وقاوم كثيرة نقص كان هنا اول اراد ان بين
كان الثانية والثانية فصلة تعادلا الا ان اختيار الثانية فصلة لوقوعها تظير المثلة قال
وعلم من لفظه وفيه نظر اول وجه النظر ان الوزن مستقيم بكل من القرائتين قال
لامن اللزوم للانفكاك اول قال الفاسى يلزم من فتح الصاد وجود الالف قال الشارح
ويوصى بفتح الصاد لا يلزم لان مالك يوم الدين فتح الميم وجد مع الالف وبدونه وهذا
اريد فى غاية السقوط لان ذلك الفاضل لم يدع تلازمه كلية ولذلك قال فتح الصاد
مقيد او الامر كما قال لان يوصى اذا فتحت صادفه وجود الالف فيه ضرورى كما استلزم
كسر الصاد وجود الياء قال وقوله صح اشارة الى ارتفاع مانع البناء وهو اللزوم اول
اراد ان يوصى بفتح الصاد على بنا المفعول وهو فعل لازم لا يبنى منه اسم المفعول الا اذا
كان بعد حرف الجر كما يوصى بها قال ودنا مفعوله المحذوف لانه قبله اول اراد ان صح
دل على الصحة وكما دنا مفعولها لانه مشبه به صار من لبيان المشبه قال وبدا بالاصل
وهو دابه اول اراد بالاصل ابن كثير وابن عامر لان الفتح بهما مطلق وحفص انما وافق
فى موضع واحد وهذا بيان الناظم فى كل باب يذكر الاصل ثم الموافق فى البعض قال
واشار بجملا الى اتباعه الرواية فيه اول هذا يدل على ان قوله فى اعراب البيت مجملا حاملا فيه
شارح قال واختيارى الكسر لان الاضمار اسهل من الحذف اول اراد ان السياق
يدل على الفاعل لان الكلام فى الوصية ولا بد لها من فاعل وفى بنا المفعول الفاعل محذوف

قال

قال وفى هنا لائم متعلق بمبتدا محذوف اول اراد فى اولها البيت الاول مبتدا مجموع الجار والمجرور
واليه اشار بثم بفتح الثاء واما فى البيت الثانى فى متعلق بمبتدا محذوف اى كسر ضم الهمزة فى قال
امهاتكم اول اراد بحرف الذى قبل الهمزة وصله بالهمز فاذا وقفا عليه ابدا بضم الهمزة
قال ليس بخلاف فلا مد الوصل والابدا اول اراد الابدا بقوله فلا مه والوقف
عليه وفيه بحث لان اللام هنا حرف جر مثل فى فى غيره فلو وقف على اللام يبدا بالضم
كما فى كلمة فى قال وقيد الكسر بالخروج عن المصطلح واطلق الميم لجريها عليه
اراد ان الضم ضده الفتح فلو لم يقيده بالكسر احتمل والكسر ضده الفتح وهو جار على
الاصطلاح فلم يقيده قال وقيد ليختص بخلاف الميم اول اراد ان كسرة الهمزة بخلاف
الى قيد الوصل بخلاف الميم فانه وسط الكلمة قال او الكسرة قبلها ملفاة استقلالا
لصورة فعل اول بكسر الفا وضم العين اراد ان العلة لمن قرا بالكسر اما الكسرة
السابقة او الياء لان الخروج من الكسرة الى الضم ثقيل لانه من قبيل فعل قال
لان قريش تخيز ولا توجب اول ان من ضم مشى على الاصل والكسر وان كان لغة
قريش لكنهم لم يوجبوا الكسر قال واختيارى الاتباع اتباعا للفصحى اراد الكسر
لانه لغة قريش قال وعلم عموم موضعى النا من الضم لانا قيل ضاف البيت
اول رد على ابن شامة بنا على ان الناظم دابه اذا ضم الى ما فى السورة ما فى غيرها بضم الكل
قال وفك عم على الاحكان اول اراد ان عم رمز نافع وابن عامر وانما عدل الى
الهمزة والكاف للوزن قال وفيه التفات اول من الغيبة الى التكلم فى المواضع السبعة
قال اذ هو من البديع اول يريد الالتفات والتحقيق ان الالتفات فيه المثلة من المعانى
والبيان والبديع من جهات مختلفة اذا نظر الى انه مطابقة الكلام بمقتضى المقام فهو
من المعانى وان نظر الى ايراد معنى فى طريقة مختلفة فمن البيان وان نظر الى انه نقل
الكلام من اسلوب الى آخر فهو من البديع قال ولقد التفت امرى القيس ثلثا فى ثلث

اقول اراد نلف التقائات فی ثلثة ابیات وهی هذه تطاول لیلک بالاثمد ونام اللیلی ولم ترقد
وبات وبات له کلیلة ذی العاس للارمد وذلک من بناجانی واخبرنه عن ابی الاسود
الاول من التکلم الی الخطاب والثانی من الخطاب الی الغیبة والثالث من الغیبة الی
التکلم قال علم عموم هذان من الاطلاق اقول اراد هنا لیس فی هذه السورة فحسب
اطلقه ولم یقیده بعم الکل قال وکلیة اطلقه فیه باعتبار قرآنه اقول لان ابن کثیر
یقرا قوله تعالی ان هذان بالتشدید لقول ان ظم وثقله دنا قال وعلم ان المراد
تشدید النون لعطفه علی النون اقول اراد النون فی قوله وندخله نونا فی البیت
الذی قبله قال لانه مستغن عن ترجمتها بلفظ التخفیف اقول جواب عن سوال
اورده ابو شامة بان تلفظ بذانک مختفا یدل علی تخفیفه لقوله وبالفظ استغنی
عن القید واجاب عنه بانه لم یمکنه ذکر المشدد لاستلزامه اجتماع الف کنین
ولا یقع مثله فی الشعر رده الشارح بانه معطوف علی المشدد فهو مشدد اذ لو
اراد تخفیفه لصرح به نصا لانه فی موضع لبس قال وفی الباء نظر اقول یرید ان
قوله التیسیر بمکین المد فی الالف ظاهر لان حرف مد دون الساکنة حرف لین
لکن قول علی دل علی انه دون مد الالف قال وفک حقا علی الامکان اقول
یرید ان قوله دم حلا فی موضع حقا فانه رمزه وانما فکه للوزن اقول واعاده ابن
کثیر معه ترجح العطف قال جواب سوال لم لا یجوز کلا ما ستنا لان حرف
العطف غیر مذکور واجاب بان ابن کثیر اصل فی باب التشدید اعاده ترجح العطف
علی المشدد قال وحذف منهما الف الواحدة لالف التثنیة اقول لان العلامة لا
تحذف وهذا بنا علی ما اشتهر والحق ان موضوعه کذلک وکذا الموصولات کما اختاره
الشارح بعد قال وزادوا فی تصغیرها الفا اقول قال الجاربردی ان الواو والضمة
من اولها فی التصغیر وعوضوا عنها الف فی آخرها لان هذه الاسماء مبنیة فناسبها حرف

لازم

لازم السکون وقال الجربردی فی درة الغواص فی تحفظة الخواص الضم فی مصغر المبهمات والموصولات
خطا قال فان قلت المحذوف لم لا یعوض اقول لما ذکر ان الالف هذا لما تلاقی
الف التثنیة حذفت وعوض عنها النون ورد علیه ان ما حذف لالتقاء الساکنین
لا یعوض اجاب بان هذا الرسم مقصور والمقصور یغلب الفه فی التثنیة یاء کما فی حبلیان
فلما حذف هنا عوض عنها النون او زیدت النون عوضا عن المضاف الیه فان
هذه الاسماء مبنیات لا تضاف قال او بین ما یعاقب التنوین وما لا یعاقبه اقول
المعاقبة بین حرفین عدم الاجتماع بینهما ونون التثنیة لاجتماع التنوین فی المفرد کزید
وزیدین وهذه الاسماء لما لم یدخلها التنوین شدد النون فی تثنیتها فرقا بین القسمین
قال قال ابو علی ولا یقدح سکونها کیضربان اقول یرید تشدید النون لنون وهو
مستدرک لان الساکن الاول اذا کان حرف مد والثانی مدغما التقی ساکنین
جائز بلا خلاف قال واولی ممن قال حض للاشارة اقول عطف علی قوله
الشهر نقل الفاسی عن بعضهم ان التشدید لابی عمرو واسم الاشارة دون الموصول
لان المحذوف فی اسم الاشارة لا یرد فی التصغیر بخلاف الموصول ورده الشارح
بانه غیر مطرد اذ لو کان العلة کونه اسم اشارة یجری فی هذین ونظائره وثانیا ان
ان الکلام فی الفرق بین اسم الاشارة والموصول قال وعند براة فی براة عکس
فی ما ما نثم اقول اراد ان الکلمة المختلف فیها فی براة لا عند براة فعند فی موضع فی و
عکسه فی ما ما نثم قال فی فی موضع عند قال من شخص وحص اقول تفصیلا
ومن بیانیة قال وجه کل من الوجهین احد المعانی الثلثة اقول احد الثلثة الضم
والفتح لغتان والثانی الفتح الاجبار والضم المشقة الثالث الفتح المصدر والضم الاسم
قال لانه بین جمع وفرق اقول یرید انه انما جعل الضم للکسائی وحمزة شرها باذا نور
لانهما فارقا عاصما فی الاولین واجتمعا معه ومع ابن ذکوان فی الاخیر قال ولما نکر

فی الاخیرین اول الاخیران موضعان بالاحقاف والمراد کثرة الفاعل قال ولو جاء فی مادة
لاتجه اول ولما اختار الفتح فی سورة النا والضم فی غیرها وادعی ان فی ذلک موافقة الا
جماعین احدهما طوعا وکرها والآخر کتب علیکم القتال وهو کره لکم توجه السوال لایجوز
ان یکون الفتح والضم فی الاجماعین للترادف اجاب بان الترادف یقتضی اتحاد المعنی
ولیس کذلک لان کرها فی قوله طوعا وکرها معناه مکرها وفی قوله کتب علیکم القتال وهو
کره لکم معناه شاق علیکم وقد تسامح فی لفظ المادة وغرضه ماشرحناه قال
وبانیة مفعول غیر للوزن اول یرید ان یا من حروف التهجی ممدود وانما قصر للوزن
قال جمع الموحدات اول یرید ان الناظم جمع فی هذه السورة لفظ بنیة مفردة
وجمعه وفی التیسیر الموحدة هنا وفرق الجموع فی سورتها قال وجه الفتح اول
بنا الفتح والکسر فی المفرد والجمع علی تقدیر بنیة ولزومه لانها بالکسر الموضوحات
وبالفتح فیهما الموضحات قال واختیار کسر الواحد وفتح الجمع اول لان القاعدة
لاتترتب الحکم علیها لقوله صلی الله علیه وسلم ادرؤا الحدود بالشبهات قال
آخر المحصنات واعاد الجار اول لفظ المحصنات فی التلاوة مقدم علی الله لمنکر وانما
اخره لیعود الاستثنا الیه لان المنکر عام بلا استثنا ولما کان القاری فیهما مخیرا
اعاد الجار لیقع ظرفا لقوله اکسر الصادر اویا قال وقدم هذه علی اخذوا احصن
اول یرید ان المحصنات المقدم علی احل واحصن لاخلاف فیه والمنکر والمعرف
الذی فیهما خلاف متاخران عنهما وانما قدما لان المعرف المستثنی مقدم وهو
الذی اجمع علی فتحه اول السورة وهو اول المواضع فلذلک قدمت المسئلة
قال وتقدم صالح للتفسیر غلبة له علی اخیها اول یرید ان القیاس فی اکسر له
ان یکون اللام زجرا الا ان یقدم الراجع الیها علیه الراجع عاید الیه قال وجه کسر الصاد
فیهما انه اسم فاعل علی الثانی اول اراد بالثانی الفاعل مجازا عما منه ان الاحصان

حقیقة

حقیقة من الله کما صرح به بعد وهذا مخالف للاصطلاح لان الفاعل حقیقة مباشر الفعل
وان کان الخالق هو الله قال او احد المعانی علی الثانی اول اراد بالثانی المجاز کما تقدم
والمعانی الثلثة الزوج او العفة او الاسلام یقدر فی کل موضع مایلیق به قال
والاستثنا منقطع للانقطاع اول یرید قوله تعالی الا ماملکت ایمانکم بعد قوله والمحصنات
فان المحصنات محرمات وما ملکت مباحات هذا معنی الانقطاع لان المستثنی لیس
من جنس المستثنی منه وقد اطلق الثانی فی القول بحل السبیات واقیده ابوحنیفة
بما اذا لم یکن معها فی السبی زوجها قال ولا یبعد ان ینضم الی الفصیح مایلحقه بالافصح
اول لما اختار الفتح ورد علیه احصنت فرجها اجاب بان ذلک لترتب الجزا علی فعلها
فلذلک الحق بالافصح کقوله تعالی بیدی ویعید فان الافصح قلب الهمزة بعد الکسر
یا ولم یقلب لمجاورة بعید لیکون آخره مضموما مثله قال بتقدیر التقدیم اول
اراد ان صحابه للمبتدا بتقدیر تقدیمه علی اصل ولا بد من تاویل لان المرجع ضم و
کسر ای صحاب ذلک اللفظ او بتقدیر ذلک ای وقوع الضمیر موضع اسم الاشارة
ای صحاب ذلک المذکور وموضع الدلالة فی بیت رویة الضمیر فی کانه لان خطوط
جمع والضمیر مفرد فاول بذلک المذکور قال لا للفعل لئلا یبطل الربط اول یرد علی
ابن عامر لان الضمیر اذا عاد علی اصل لا یرتبط الخبر بالمبتدا وایراده ساقط لانه لم
یرد بالفعل اصل بل وجه توحید الضمیر الراجع الی الضم والکسر لان تقدیره صحاب
فعل الضم والکسر قال ومن ثم اعاد الجار اول یرید اعادة الجار فی احصن لیقع
ظرفا لترجمة الاولی وهی ضم وکسر ولذلک لم یذکر لاحصن ترجمة قال لانه مطابق
اول قد تقدم ان المطابقة بین الامرین التضاد والحل ضد حرمة قال واختیاری
الفتح لان منکسبه اقرب اول اراد ان المنکسبة کتاب الله تعالی فانه اقرب من
حرمت وایضا الاصل بنا الفاعل مع سلامته عن معارضة التخفیف ای الحذف للتخفیف

كما في حذف الفاعل في بنا المجهول على ان الفتح اخف قال اينا لما يلزوم الاجبار اقول
اختيار الفتح في احصن هذا انما يصح اذا حمل الاحصان على التزويج واما اذا حمل على
الاسلام كما نقله عن الاكثر فلا اجبار قال وهو على اصلهم في فرعه اقول اراد باصلهم
في فرعه فتح الصاد في محصنات لان اسم المفعول فرع الفعل قال والكسائي اجار
على قاعدته اقول لانه قراه بالفتح على بنا الفاعل واسم الفاعل في كسر محصنات
موافق لبنا الفاعل قال واختياري الضم لانه الفصيح كما تقدم اقول اراد ما اختاره
في فتح محصنات فان بنا المجهول موافق له قال وتجارة المذكورة في التيسير هنا
اقول يريد ان التجارة في الناء مختلف فيها وقد ذكرت في التيسير وانما تركها الناظم
لانه ذكرها مع ما في سورة البقرة قال وفتح الصاد مع الضمير جائز خلافا لمن اوجب
قال ابن الحاجب في ردّ يجوز فتح داله وضمه وفي ردها الفتح لا غير وردّه الضم على الافصح
والكسر لغة وغلط ثعلب في جواز الفتح وقد اشار الشارح الى جوازه قال حركوا
امر به اقول يجوز ان تكون ماضية قال وهو معهما فيهما عليه فيه اقول ضمير هو لحمزة ومعهما
لابن كثير والكسائي وفيها لسن بني وسلهم وعليه للفعل وفيه للوقف والجمع بين
للضمائر مخل بالفصاحة قبيح عند البلغا وقد عاب بد المبني في قوله سبوح لها
منها عليها شواهد مع انها ثلثة وفي كلام الشارح حمزة قال كما تقدم اقول
اي باب وقف حمزة اي الكلام على نقل الحركة في الوقف قال واعاده في التيسير ايضا اقول
اراد ذكر حمزة في هذه المسئلة ولم يعده الناظم لانه معلوم من بابه قال ولم يقتصر
على حركوا اقول اي الناظم لان حركوا اعم من النقل وان كان النقل هو الظاهر قال
والا فهو كاف اقول اي لو ذكر النقل هنا كما تقدم في اقران لكفى لانه معلوم من باب
وقف حمزة من النقل يستلزم التحريك قال وحقه ان يذكر فيه اقول اي في باب حمزة
الا انه تبع الاصل وهو التيسير قال واختياري الضم للمكان لسلامته من الحذف اقول

لانه

لانه اذا كان مصدرا اسم المفعول به محذوف كما صرح به قال والمعتد بالعارض على حذفها
اقول اراد بالعارض حركة السين بالنقل قال ولو كان لقيل سالوهم كما قوهم
قول رد على قال سل امر من سال يسل كخاف يخاف لغة اخرى من الاجوف الواوي
وجه الردانه لو كان كذلك لقالوا في الجمع ايضا كالمفرد قال واذا تعذر ثبوتها بعاطف
فبعضهم طرد اصله في النقل اقول يريد ان الاصل في امر المخاطب اذا لم يكن قبله واو او فا
نقل الحركة نحو سل بني اسرائيل فاذا وجد احدهما فابن كثير والكسائي ذهبا الى ذلك
الاصل قال وناب العاطف عند الموصول اقول الموصل بكسر الصاد همزة الوصل
لانها توصل الى المتكلم بالساكن ومعنى نيابة العاطف عنها ان بعض العرب لا يقيدها
بالحركة العارضة فتقول اسله بفتح السين اجاب بان العاطف قايم مقام همزة
قال وبعضهم همزة لعدم الاجتماع اقول لان بدخول العاطف سقط الهمزة قال
قيد الفتحتين لخروجها عن المصطلح اقول لان الفتح اذا ذكر مطلقا ضده الكسر قال
وبدأ بالمرجة من الاقصى اقول يريد انه قدم السكون على الضم في البخل مع تاخره عنه
في الكلمة قال او يمنه جارحة اقول يريد ان ايمانكم جمع يمين وهو القسم او اليد اليمنى
واليه اشار بالجارحة قال والمراد القايل اقول اراد ان اسناد العقد الى الايمان
مجاز فان العاقد القايل بالسنة تحت اي الذي يتكلم اولا والثاني هو القايل
بالسنة الموحدة كما قال بعد الامر دائر بين قايل وقايل قال على جعل الايمان معاقدة
ومعاقد اقول الاول بكسر القاف والاسناد مجاز قال حملا على ضده البخل اقول
فانه الاول فيه مضموم والثاني ساكن قال اسرع بنقل سبوبه اقول لان شمل
راجع الى الفتح قال على حد قوله فليس سليمها ابدا بنامي اقول استدل به على ان نما
معنا بخا قال لكن قاعدته اطلاقه في الفعل على العين اقول تقدم منه ان الاعلال
اذا اطلق موضوعه عين الفعل ولكن منعه مانع لان عين الفعل هو الواو وهو منقل

بالاتفاق فلا معنى لصلة ثانيا قال ولهذا كان حريا اراد الرفع لحسنه نسبه الى الحرم او
اوجعل ذلك رمزا الى قوله اوكونه مباركا فان لفظ حرم مشترك بين هذه المعاني قال
وجه التشديد انه مضارع نسوت واسوت اسوت اول نسوت فعل مضارع
ماض على وزن تفعلت واسوت بتشديد السين والواو اصله نسوت فادغم التا
في السين والى بهمزة الوصل لئلا يكون الابتداء بالساكن والمعنى فيهما انسوت
على وزن افتعلت بمعنى يودون لوساخوا فيها بالسين والى المعجمة يقال ساخ
في الارض دخل فيها بحيث غاب وقول الحسن لو تعلموهم هو بمعنى ساخوا فيها قال
واختياري الضم اول علله بعلل لان المسوى حقيقة هو الله ولان الفرعية شاملة الثلثة
الضم والفتح مع التشديد والتخفيف ولان الفتح مع التخفيف والتشديد عطاء على
لسوى والمطاوع بفتح الواو وهو الاصل قال خلافا للمخالف اول المخالف الشافعي
لان اللمس هو المس باليد ذكره الجوهري وكذا الملاعبة وحملها على الاجماع الجماع مجاز
اوكناية قال لان الاول حكم من يجب عليه استعمال الى اول تعليل لاختياره
وجواب عن قول المخالف قال وحيث كان نائبا عن الغير اول لان المستثنى مخرج
عن المستثنى منه فهو قايم مقامه في الحكم والظاهر انه اراد ان البدل هو الحق وكلام
غير موجب فالاستثناء كالتابع له قال والتقدير على احدهما اول اراد ان الاستثناء يجوز
من الفاعل اى الافريقا وان يكون من المصدر الا فعلا قليلا والاول هو الصواب
لما في الحديث ان الآية لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ابن رواحة
من ذلك القليل قال وقيل لانه داري اول قاله النحاوي ورده الشارح لما
تقدم في اول الكتاب ان ابن كثير داري نسبة الى العطر او الى دارين موضع بالبحرين
او بني الدار بطن من لخم او الى تميم الداري ثم وجه بانه يجوز ان يكون حذف منه يا النسبة
وزيد في آخره ميم كزرقم في زرقي نسبة الى زرق بضم المعجمة وعلى وزن المصغر بطن

من

من الانصار قال والزمه بذكره ثم لو ذكره لاختل اقول ذكر الشارح اولا ان ادغام التا
في الطا من الادغام الكبير وانما اعاد ابا عمرو مع حمزة ههنا ولم يعده في صفا وزجرا لان
ابا عمرو ههنا ك على اصله من اجرا الوجهين الاظهار للدوري والادغام للسوسي وههنا ليس
له الا الادغام فلو لم يذكره لاختل بان يتوهم بانه جار على اصله بالوجهين ثم رد قول
من قال انما اعاده مع حمزة لئلا يظن انفراد حمزة بهذا وجه الرد ان لو كان الغرض
ان لا يتوهم انفراد حمزة يجب ان يذكره في الصافات معه ايضا ولو ذكر هناك كان
محتملا لان هناك له وجهين فاذا ذكر مع حمزة يظن انه مثله في الادغام لا غير رد اعلى
من قال انه من الصغير وجه قول من ذهب الى ذلك انه قاسه على قالت طائفة بنا
على ان التا الاصلية حذفت لان تا التانيث علامة لا تحذف لكنه قول بلا دليل وقياس
باطل لان قالت طائفة لم يحذف منه شئ ولا ضرورة الى تا التانيث لانه غير حقيقي والسياط
التا في مثله جائز فصيح قال وجه تذكيره انه مجازي اول اراد بالمجازي ما ذكره من التانيث
الغير الحقيقي قال ومفصول بمعنى لو اول اراد انه مع كونه مونثا غير حقيقي بينه
وبين الفعل فاصلة قامة مقام التانيث والمودة مرادفة الود فحسن التذكير بذلك كله
قال لانه غير منتظر اول بفتح الظا اى خلافه بكونه حاضرا ليس مثل الذي ياتي بعده
فان فيه مراده الانتظار قال فالتزم اسكانها لضرب من النيابة اول فان قلت
اذا التزم الاسكان فيكون من الادغام الصغير قلت فرق بين السكون والاسكان
فتامل قال شمايل واحدة شمال الجارحة والخلق وهو المراد ههنا اول الشمال بكسر
الشين اليد اليسرى والخلق قال وهو المراد ههنا فالجمع في موضع المفرد قال ونبه على
ان معناه اطلبوا الثبت والبيان والثبت بفتح الباء الموحدة الحجة والبينة لان مدار
الحكم عليها قال فالراي قبل شجاعة الشجعان اول هذا مصراع بيت للمتنبي
استدل به على الثبات قبل الاقدام قال ولا تعجلوا بقتل من القى سلبه هذا اشارة

الى ما فى هذه السورة وقوله ولا تجعلوا تصديق كل مخبر الى ما فى الحجرات قال وهو فعلل اول
وخالف نرجس بالموافقة ما قول يريد ان نهشل على وزن جعفر واليه اشار بالموافقة
واما نرجس بكسر الجيم ليس من اوزان العرب لفظ معرب قال لما قررنا فى تقبل الاولى
اول ذكر هناك ان داب الناظم انه اذا اطلق الكلمة المختلف فيها ذات النظير ينزل على
الاولى وذكر القيد كالايضاح وكذا مؤخرها لان ذكره بعد ثبوت دليل عليه ويرد بهذا
على الاولى من قال مؤخر اقيد وقد اشرنا هناك الى ان داب الناظم ذلك ليس مذكورا
فى الكتاب فلذلك يجعل مثله قيدا قال والقائل اسامة وابو الدرداء والمقداد
او المحلم اول بجوز ان المجموع سبب النزول المقداد بكسر الميم والمحلم بفتح اللام المشدد
قال واشار بالرمز اليهم اول قد ذكر ان معنى نهشل الرجل الاسن واضطرب
فقوله فى قوة نهشل اشار الى ان هذه الآية نزلت فى اولى الضرر قال ولزم التقديم
والتاخير لان المعنى عليه اول اختار النصب على الاستثناء فورد عليه ان الاستثنا
تقديما وتاخيرا وجه ذلك ان الاستثنا اخراج من الحكم وهو المساواة وانما يتوقف
على ذكر المجاهد بن اجاب بانه يجب ارتكابه لان المعنى على اخراج الضرر من حكم القاعدين
لا الوصف بالمغايرة قال قلت الاعمى والاعرج والمريض نص اول اراد ان اولى
الضرر وان كان مجملا الا انه بين فى آية اخرى قال وليس ايطا عند الخليل لاختلاف
المعنى بل عند الاخفش لاشتراطه معه اختلاف النوع اول يريد باختلاف النوع
كون احدهما فعلا والآخر اسما او حرفا وقد سلف مرارا ان الايطا نكرير القافية
وهو من العيوب قال الشارح لا ايطا هنا عند الخليل لاختلاف المعنى لان حلا اولا
فعل ماض من الخلاف وثانيا من الحلى خلافا للاخفش لاشتراطه اختلاف النوع لكن
نقل البرزى عن الاخفش وموزح والنضر بن شميل والجرمى ما نقل الشارح عن
الخليل من غير قيد آخر فقال صاحب البصرة اذا اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس

ايطا

ايطا عند الاخفش وهو ايطا عند الخليل قال وربما قام اختلاف الكتابة لو كتب رامقه لان
الاولى من التكرار المعنوى اول يريد انه لو كتب على ما فى البيت الثانى بالياء لم يكن ايطا عند
الاخفش ايضا لان اللفظ يتنوع كالمعرف والمنكر حدا ظاهرا الا ان قوله لان الاولى من
التكرار المعنوى يشير الى ان الحاجة حق تكرار رمز ابى عمرو وكون الكتابة قائمة مقام
اختلاف النوع لا تعلق له بكون الاولى تكرارا فلو كان الاولى رمز اصالة كان الامر كذلك
فكون الرمز مكررا لا يصلح علة فتامل قال قيد الفتح لخروجه عن المصطلح اول لان الفتح
اذا اطلق قابله الكسر قال وعلم تراجم الثلث من عطفها على الاولى اول ترجمة
الضم وفتح الضم قال واختيارى النون مراعاة لمناسبة التعظيم اول يريد ان
الله تعالى قسم عباده فى هذه الآية قسمين قدم للمؤمنين وجزاءهم واخر الكفار
وما اثم لهم سواء لهم بنون التعظيم العظمة فالمناسبة مثله مع المؤمنين قال
وقاوم الالتفات القرب اول يرفع الالتفات جواب عمن يرجح الغيبة بالقرب
قال وفتح ابو عمرو سيد خلون لعدم المناسبة اول اى لم يتقدم ولم يتاخر ما
يناسبه فى بنا المجهول قال وابن كثير وشعبة فاطرا بق اول يريد انهما فتحا
لمناسبة الكلام السابق لان فيهم ظالم لنفسه وما بعده افعال مسندة الى فاعلها
والظاهر انه لفظ سابق بالخيرات قبله ولذلك نكره قال واختيارى الضم لانه ابلغ
فى الاكرام لان الله تعالى ادخلهم او الملائكة والمناسبة يخلون بعده اول ولما خلا
ثانى الطول من المناسب قال الثانى هو قوله تعالى سيد خلون جهنم فى الطول اذ ليس
قبله ولا بعده ما يناسبه بنا المجهول قال حلا الله الداخلين اول اخذه من يحلون
فيها قال علم القراءة الاخرى من اللفظ والضد واللفظ اول لان ضد الضم
الفتح والاسكان التحريك والتخفيف التشديد ومن اللفظ لانه قراءة المكون عنه
وفى بعض النسخ والظاهر اراد به ما ذكره فى قوله وحيث اول الضم والرفع ساكن قال

او الثلاثي منه قال اراد فعلا ثلاثيا مقدرا بعد ان يصلى اى بعد الاصلاح يصلى صلى
اول وهو لازم فصلى موضع تصالح اى مفعول مطلق من غير لفظه او الثلاثي كما تقدم من
تقدير فعل ثلاثي وربما عدى كما تقدم اى يجوز ان يكون مفعولا به كما في القصر قال
حشيت سودة او صفية اول الصواب سودة كانت كبرت في السن فاراد فراقها فقالت
لا تطلقني واجعل يومي لعايشة قال وقد اباحت للزوج ما رضيت به ولا يلزم من الطرفين
اول فاعل اباحت ضمير الآية جعلت مناط الحكم رضاها كما دل عليه الحديث اول وقيل
يمتنع الحال للمحال قلت الواقعة لا المقدرة قال ابو شامة قان قلت سكونا مصدر في موضع الحال فلا حاجة الى ضمير يرجع الى اللام ثم اجاب بان ضم اللام في حال
السكون محال قال الشارح المحال سو الحال الواقعة لا المقدرة بكسر الدال وفيه بحث
وذلك ان المقدرة بكسر الدال انما تكون اذا كان المعنى معها مستقبلا كما في قوله تعالى ادخلوها
خالدين اى مقدرين الخلود في حال الدخول ومثله سيدخلون جهنم داخرين ولا معنى
لقولنا ضم اللام الساكن حال كونك مقدرا السكون قال ولي الامر بانه اول
ذكر فيه وجهين الاول ان يكون مضارع ولي لخفيف حذوف الفا واللام حرف علة و
والثاني لوى لخفيف مقرون العين واللام حرف علة قال اصله توليوا حذفت الواو
الاولى حملا على يوليوا اول توليوا بالتا المثناة فوق حمل على المثناة تحت كما في تعد
مع يعد لان الواو انما تحذف اذا كانت بين الياء والكسرة والبواقي حملا عليها قال ورجح
ابو علي الاول لانها اقبال قال الاول اللخفيف المقرون والضمير في انها للولاية التي
دلت عليها تلوا قال واقتصر الزمخشري عليه اول كذا قال ابو شامة ايضا وليس
كذلك قال في الكشاف او لاوان تلووا السنتكم عن شهادة الحق ثم قال وقرئ وان
تلوا بمعنى ان وليتم اقامة الشهادة قال واختياري الاسكان اول اراد اسكان
اللام واستدل عليه بقول ابن عباس لي القاضي بتشديد الياء مصدر لوى لخفيف مقرون

قال



قال ولهذا فرق الامام اول الامام ابن عامر ومعنى تفريقه انه عبر عنه بالام والميم
لتقويته للقراء بتفضيل القاري ولو لاغرضه هذا لكان يمكنه ان يقول كاملا وان يقولوا
من الولاية قال تقييد الفتح من الاول مقصود وفي الآخر بالتبعية اول يريد ان تقييد
الفتح بالضم لازم لانه خلاف المصطلح وفي الكسر تبعا له لان الفتح في المصطلح يقابله الكسر
فلا حاجة الى تقييده قال وهذا في الثالث تقديرا او لفظا اول يريد ان فتح الضم
والكسر في الاولى صريحان وفي الثالث محتمل ان يكون تقديرا لانه عطف كما قال
وقراءاصم اولفظا بان يقرا على بنا الفاعل وفيه بحث لانه ذكر في شرح قول الناظم
وبالفظا استغنى عن القيد ان جلا ان هذا لا يمكن في الحركة لا تزان البيت يحمل ضمها
قال وجه التخصيص حثا على الايمان بذكر المنزل اول يريد ان الذين قرءوا اولا نزل
بالبنا للفاعل وانما عدلوا عنه الى بنا للمفعول لان الغرض الحث على الايمان بالكتاب
المنزل لان الفاعل سواله معلوم قال وكل بيت تعلقت قافيته اول يريد ان
قوله بالاسكان في البيت بعده متعلق بكوف تحملا في البيت الاول وهذا عيب في تضمين
البيت وقد تقدم منه مثل هذا وقد اشرنا الى ذلك الذي ذكره في معنى التضمين
هو ان يضمن شعره شيا من شعر الغير او من شعره واما توقف البيت الاول على
ما في اول البيت الذي بعده فلم يقل احد انه تضمين بل لو قيل تعليق لكان حسنا
قال فليس تقديمها على بعد وامن ذلك القبيل اول ذكر ان التقديم سوف لوهم
على الدرك للوزن واما سنوهم فلضم للمشاكل الى مثله لانه مناضر عن الدرك
قال وقوله حركة العين نص على احد للعينين اول يريد قول التبيير اختلاس حركة
العين قال ولا عذر له في تخيل المتخيل اول يريد ان التبيير صرح بالاسكان
لقالون وتركه الناظم وان كان تركه من تخيل المتخيل فلا وجه له لان صاحب التبيير
ثقة متقدم معتمد والاحال نسبة القول الى غير قائله وان كان الاسكان حكاية مذهب

الغير فلا مواخذة في تركه قال وقاوم احدهما الآخر اقول يريد ان الالتفات قاوم مناسبة
الغيبة في الاول واما الثاني فقاومه بعده قوله انا اوحينا اليك اتحدهما قال لاضمحلال التوحيد
اقول قال عاطم لو كان الدرك بالفتح لكان في الدرك السفلى لان الدرك كالدرج
جمع درجة ورده الشارح بان ذلك غير لازم يجوز ان يكون بالفتح مفردا كالاسكان قال
اذ لا ثقل اقول يريد ان وجه الاختلاس ثمة يكون طلب التخفيف واما هنا لا ثقل
فالوجه التنبيه على ان الاصل فيه السكون وفيه رد على الفاسي حيث زعم ان الاختلاس
للتخفيف قال ومنع ابو علي ثم واجازه هنا اقول قال ابو شامة نقلا عن ابي علي اجازوا
في حرف اللين الجمع بين الساكنين نحو دويبة ومديق والفرق بين حرفي اللين والحرف
الصحيح يسير فيجوز فيه ايضا قال ابو شامة ذلك الفرق اليسير هو الذي قام مقام
حركة قال الشارح لانا ناقض في قول ابي علي لانه لم يجزه بل اعترض به على النحاة قال
ولا يقتصر على الفجر اقول جواب عن قول ابي شامة عسر على اللسان او يستحيل
انما يتوجه هذا على ابي شامة على لو كان يدعي صحته وليس كذلك لانه مانع كما ذكرنا
وفيه نظر لان ايراد ابي علي على النحاة انما هو في منعهم الاكمان بانهم يجوزون في دويبة
ونظايرها والفارق قال للاجماع اقول رد على الفاسي فانه ايده بقوله تعالى
اذ يعدون في السبت قال الشارح المعنى مختلف فانه هنا اخذ الميثاق عليهم وهناك
اخبر عن فعلهم وفيه بحث لانه لم يجعله دليلا بل مويدا او هنا نهى عن الفعل وهناك
اخبار عن وجود الفعل المنهي عنه قال وقصر الممدود للوزن اقول الممدود ان
الانبياء والاسراء قال خالف بين العطفين لاختلاف اللفظين اقول يريد
انه ذكر في المعطوف اولا لفظ زبورا دون وفي الاسراء الان الاولى مخالف للمعطوف
عليه في التعريف والتنكير دون الثالث مع الثاني قال او جمع زبور الشبع
كالتطور اقول يريد ان زبورا فعول كصبور جمع على زبر كصبر جمع على صبور ثم ا

الشبع

اشبع ضمة الباء دون فتولد منه الواو كما في الانظور فان اصله انظر قال وجمع باعتبار
المزامير اقول المزامير جمع مزمار كما تقدم يريد ان زبورا اسم الكتاب لكن عرب داود عليه
السلام كان بالاسحاق يقروه اطلق على ذلك علم من قول مزامير وان عمر
سورة المائدة قال وعليها اقول اي لغة بلحارث سادها سوقا عنيفا ودلاها سادها سوقا
لطيفا وعدوا بفتح العين وسكون الدال لغة في عدا قال وفك حقا للمعنى اقول
يريد ان الدال رمز ابن كثير واللام رمز ابي عمرو وانما عدل عن حق ليفيد معنى جامدا
دلا قال وقراءة ابن مسعود ان صدوكم نص فيه اقول يريد ان المكسور ان مع ما صح
يحتاج الى التاويل وهذا بنا على التاويل ان الآية نزلت سنة ثمان والصد كان
سنة الحديبية سنة ست فلا بد من تاويل اي ان صدوكم مرة اخرى واما قراءة
ابن مسعود فلا تحتاج الى التاويل لانه فعل مضارع قال وقول الفرزدق اقول
مبتدا خبره محذوف اي من الشرط المحقق وموضع الدلالة ان اذا قفيه حزنا بلحارث
المهملة اي قطعنا ومدخول ان فعل مقدر قال او شرط لمثله لانه غير مامون
قول يريد ما اشرنا اليه اي ان صدوكم مرة اخرى قال على صد فان كذبوك قتل
لي على اقول وجه الشبه ان تكذيبه كان واقعا فالمراد ان كذبوك مرة اخرى قال
فقول الناظم حامدا لاشيرا الى ابن مسعود رضي الله عنه اي مادح وجهه اقول لانه قراه
بالكسر مع المضارع لا قال لا للترجيح اقول يريد ان مدح الناظم قراءة الكسر ليس
للترجيح بل توجيه لها بل لان الفتح هو المختار قال والاخفش لا يحتنك بفتح
الياء والحاء المهملة وتشديد النون من حقه بالشيء اذا احاط به وهذا لم يذكره الجوهري
وفي الكشاف والبيه اشار بقوله وتقدر الباء على واك والى ما رواه عن ابن عباس
بقوله على ذلك قال لو قال وارجلكم اقول يريد ان قاسية في التلاوة مقدمة
وانما قدمه لتاتي الوزن فلو غير كما قال الشارح لترتب قال ونفى توهم ضمها الى اللام

اقول يريد ان حامدا ان لم يذكر بعده واو فاصلة يحتمل ان يكون فاتحة متعلقاته
وقد اجاب عنه بان الاصل الاتصال وحامدا قد اتصل بما قبله قال فهو
اولى من فصل او طعام الذين اوتوا الكتاب اقول يريد ان قوله تعالى وطعام الذين اوتوا
الكتاب معترض بين المحصنات والطيبات فكذا المسح بين المغسولات معترض ووجه
الاولوية انه متصل بالطرفين لا من اعمال الوضوء وفيه اشارة الى الترتيب الواجب
او المستحب قال وكان شرا اقول موضع الدلالة جر مرفل على الجوار لانه مرفوع
صفة كبير قال والجر يحتمل ان يكون على حد قول العرب جحر ضب خرب للصلوة اقول
يريد ان المراد من المسح الغسل وانما عبر بالمسح لان غسل الرجل اخر الوضوء وفظنه
الاسراف وهذا مختار الكشاف وجعل ذكر الكعبين قرينة لان المسح لا يحد قال
او وامسحوا بارجلكم غسلا اقول يريد ان المسح مجاز عن مطلق الغسل اى اجعلوا
بارجلكم غسلا يدل عليه ما استدل به من قول الشاعر ونجن الحواجب والعيونا
قال الجوهري اى وكحلن العيون بفتح الزاء المعجمة وتشديد الجيم بعده جيم مخفف ترفيق
الحواجب قال ولا يمنعه التحديد حملا على اليدين لعمومه اقول رد لما قاله في الكشاف
بان التحديد يدل على الغسل كما في قوله الى المرافق وجه الرد ان التحديد بالغاية للحاجة
فان اليدين لو لم يقيد بالغاية بالمرافق كان يجب غسل الكل الى الابط او الى
الكوع قياسا على القطع في السرقة ولعدم الاحتياج لم يذكر التحديد لا مع غسل
الوجه ولا مع مسح الراس قال وعامة مسح الخف اقول يريد ان الذاهب
الى المسح له ان يقول فائدة ذكر اللفظين بيان موضع المسح على الخف قال
وهو جواب الشيعة اقول يريد ان ما رواه من نزول القرآن بالمسح هو جواب
الشيعة ولم يرو المسح على الخف من جملة رواة مسح الخف على رجله والشيعة لا يروون
المسح لان المسح قد نسخ مسح الخف واستدلوا به بالآية على مسح الرجل قال

نهى

نهى جمع نهاية اقول فيه تسامح لانه جمع نهية بضم النون قال الجوهري معناه النهاية قلت
لو حمل على انه جمع نهية وهو العقل كان احسن واسد بلا وبمعنى الفتى لان القوة
نتيجة كمال العقل وقد مال اليه في التوجيه حيث قال او قصد عاقل قال وقدم اصل
الرسل الى البقرة اقول انما قال اصل الرسل ان الالفاظ التي اختلف فيها ليس
في البقرة منها شئ ولذلك اخر النظم الى هنا لئلا يظن ان ورسله في البقرة مختلف
قال وعلم عموم رسلكم ورسلهم طرق وجهما اقول يريد انهما لما في هذه السورة
واذا ذكرهما فيها من غير تقييد دل على العموم وكذا ضمها دل على ان رسلنا ليس
بخواص بهذه السورة قال وبقوله في الخط الثالث اقول اى رسله لانه في
اللفظ حرفان دون الخط قال وعموم السحر من كلمانه اقول لانها تفيده وكذلك
الاذن من كيف قال وقيد الاسكان لخروجه عن المصطلح اقول لان ضده الفتح
اذا اطلق قال وملامن التكرار المعنوي اقول يريد تكرار الرمز لان الميم رمز ابن
ذكوان وهو داخل في نقر قال وجه الاسكان البواقي ما ذكرنا في القدس اقول
الذي ذكره في القدس انه مخفف الاخرى او لغة تميم قال كثر غاية قارئ قوي
اقول خذ القوة من لفظ فتى قال او قصد عاقل هذا معنى اخر لعم فتى اقول
وحفظه جماعة قال هذا معنى صحاب وحمزه اقول وهو طريق حمزة علا قال
معنى قوله شرع علا اقول ومراعاة النظير اولى من المقابل لانفكاكه قال
يريد ان في الاسكان مراعاة النظير تذرا مع عذرا واهل العربية يحملون النقيض
على النقيض فالحمل على النظير اولى لان المقابل ينفك عن مقابله دون النظير
قال واختياري الضم كما قرره اقول قرره في القدس بانه افصح ويحتمل
ان يريد ما ذكره هناك بانه اصل قال او على الاستيناف للعموم اقول
يريد انه اذا كان مستانفا لم يكن مفيدا بالتوبة فضيع الناس قال وقال

وقال الزجاج عطف على الضمير في الجر **اقول** وجه رفع الخروج ما تقدم الاول الزجاج
**اقول** يريد قوله عطف على الضمير في الجر لان عطف العين معناه والعين ماخوذة
بالعين ولا يستقيم للخروج ماخوذة قصاص **قال** وما وه لاحدهما **اقول** يريد
ما نصبه اما لحمزة او ليحكم **قال** وحصل منه تجوز في الجزم **اقول** يريد ان المصطلح
في التحريك اذا اطلق الفتح وضده الاسكان وهنا مقابلة الجزم والامر في ذلك
سهل تقدم امثاله **قال** ولو اقتصر على تحركه **اقول** يريد ان التحريك اذا اطلق
هو الفتح فيخل بالمذكور لانه كسر في اللام واما النصب فلم يذكر محله الا انه من حروف
الاعراب وهو لام كي معلوم انه في اخره **قال** مبالغة في توبيخهم **اقول** يريد ان
وصف اهل الكتاب الذين هم اشد كفرا بالكمال على طريق التهكم **قال** مناسبة
لقوله وان احكم بينهم الى قوله ذنوبهم **اقول** اي او يحكم بينهم الى قوله يريد ان بعذبهم
ببعض ذنوبهم **قال** واختياري الغيب لرجحان التناسب على الالتفات الموهم
**اقول** يريد بالابهام كون الخطاب للمومنين والغيب مع نسبته ما قبله خال عن هذا
الابهام **قال** طلب بنو النضير **اقول** استيناف سبب النزول **قال** وعايدها للقطيعة
**قال** قيد للقطيعة احترازا عن المستمر في الفعل فانه ضمير الراوي **قال** وقيده
بقبل **اقول** يريد ان الواو في يقول واقعة قبله ظاهرا فاي حاجة الى ذكر قبل
اجاب بانه احترازا عن الواو الذي هو عين الفعل **قال** ولم يقل ونصبه عن ابن
العلا **اقول** يريد لو قال كان صوابا الا ان ضد النصب الخفض فيخل بقراءة غيره
لان قرائهم الرفع **قال** والاجماعية حقها **اقول** اراد بالاجماعية آية البقرة
**قال** والآخر الرجمة **اقول** اي الادغام علم من قوله وحرك بالادغام للغير دالة
**قال** والحركة دلت على الفتح **اقول** لان التحريك عند الاطلاق هو الفتح **قال**
وجه رفع يقول مع الواو والاستيناف **قال** اي كلام مبتدا **اقول** وجه حذفها

جواب

جواب عن سوال مقدر **اقول** فيه بحث لانه يوهم انه ليس مستانفا بدون الواو وليس
كذلك فان كل كلام وقع جواب سوال مستانف الا انه صرح بالاستيناف في الواو
لخفائه **قال** وعليهما ينزل اطلاق الزمخشري **اقول** يريد ان صاحب الكشاف
قال ويقول بالنصب عطف على ان ياتي قال الشارح جعل عيسى تامة وان
ياتي بدلا او بتقدير الذين آمنوا فعسى ح ناقصة وآمنوا به عطف على خبره **قال**
فالوفاق اتفاق **اقول** يريد ان نافعا وابن كثير من الحجازيين وابن عامر من الشاميين
اتفاقهم على حذف الواو موافقة لمصاحفهم **قال** واختياري الواو لانقطاع
معناه عن الرجعى **اقول** قد تقدم ان الرجعى محال على الله تعالى وانما يصح باعتبار
اللفظ **قال** والواو في عطف الجمل **اقول** ذكر في عطف الجمل امرين الاول الاشتراك
في المعنى الثاني ربط احديهما بالاخرى توضيحه ان الجمل الاولى ان كانت خبرا او
جزا الشرط فالواو للتشريك في ذلك والا فالواو للدلالة على اجتماعهما في الثبوت
اذ لو قلت قام زيد وقعد عمرو احتمل الرجوع عن الاول والاضراب عنها هذا وفي
كلامه بحث لانه ذكر ان الرفع مع الواو استيناف واذا كان استيناف لا عطف
ولا رابط **قال** واختياري الاظهار **اقول** علله بوجوه كونه اصلا وكونه
افصح لانه لغة الحجازيين وكونه مجمعا عليه في البقرة **قال** واختياري الجر **اقول**
علله بكونه متبوعه قريبا وهو الذين ولانه اذا عطف الكفار عليه اندرج المشركون
في سلك المستهزئين ولانهم اذا اندرجوا فيهم قوي الباعث على العاداة وهنا
بحث وهو ان قوله انا كفيناك للمستهزئين مكية والمائدة مدنية من اواخر القرآن
نزولا وايضا اللام في المستهزئين لام عهد كانوا خمسة الوليد ابن المغيرة والعاص
وائل والاسود بن عبد يغوث والاسود بن المطلب والحرث ابن الطلاطلة وقد
ذهبوا الى النار قبل بدر **قال** ولا عذر لمكي **اقول** لم يرض قوله في اختياره النصب

لكثرة قرآنه لان كثرة القراء لا ترجح قال كالاولين اقول اى جملة امرية قال
كالبقية اقول اى جملة اسمية قال وفى حفصه الرفع جملة اسمية قدم خبرها
اقول يريد فى حفصه لانه خبر تقدم المبتدا خبره اى هذا خبر مثل ما قال عبر عن حركة الاعراب
بالكسر اقول يريد الكسر فى رسالته فانه مفعول وكان الظاهر اطلاق النصب
الا انه لو اطلق فى قراءة للمفرد او الجمع صح فى المذكور لانه فى الحالين منصوب لكنه يخل
بالآخر قال فلو اقتصر على الجمع لاجزاه اقول جواب سوال فانه لو قال رسالته
اجمع علم ان نصبه تابع لجره الا انه اراد التنبيه على ان علامة النصب فى الجمع الكسر
وفى المفرد الفتح قال وقيد الرفع لخروجه عن المصطلح اقول لان الخفض ضد
النصب قال ابن عباس رض عبد الطاعوت فعلا ماضيا الحسن وعبد الطواغيت
فعل مع الجمع ابو واقد وعباد وعباد الطاغوت بكسر العين المحدرى عباد الطاغوت
بضم العين وتشديد الياء الرواسى وعبد الطاغوت بضم العين وتشديد
الباء العقيلى وعابد الطاغوت وقرى وعابدى الطاغوت بصيغة الجمع وعبد
الطاغوت بسكون الباء وفتح الدال وعبد الطاغوت بسكون الباء وكسر الدال
وعبد بضم العين وسكون الباء وعبد بفتح العين وسكون الباء وعبد بثلث
فتحات والاضافة وعبد بضم العين وسكون كسر الباء فعل ماض ورفع الطاغوت
قايم مقام الفاعل قال وحكم مكى باتفاق الرفع على طرقه اقول جوابه وهو
ان خلادا قرأ فسنه بالنصب فكيف يصح حكم مكى باتفاق الرفع اجاب بانه اراد
الاتفاق فى طرقه على حد قوله وان تعدوا نعمة الله فانه اراد نعم الله لقوله لا تحصوها
قال وليس هذا من حرف الصلة للعطف كما توهم اقول وهم مكى نشا
من قوله جعله من مقدرة مع الصلة اى من لعنه الله عبد الطاغوت ولا حاجة
اليه لانه عطف على لعن من مثل المعطوف عليه قال فمعنى قوله فراطفر بجهة

التصحيح

التصحيح لا الترجيح اقول جواب عمن قال كيف يختار الفتح والنصب مع قول الناظم
فرقى عكه لانه يدل على انه صحيح فى الجملة الا انه مرجح قال وجهة الاستفهام فى
نحو ايحسب الانسان اقول جواب سوال كيف حمل يحسب على اليقين وهناك
على الظن ولذلك وقعت ان بعده اجاب بان الاستفهام لا يجامع اليقين قال
وتجنبا عن الحذفين اقول يريد ان الرفع يقتضى حذف ضمير الشان وتخفيف
ان المثقلة النصب حال عنهما فلذلك اختاره قال فمعنى قوله حج شهوده
اقول جواب عن سوال مقدر كانه قيل حج معناه غلب واذا غلب شهود الرفع
كيف يكون الرفع النصب مختارا اجاب بان قول الناظم جواب كان مانعا
منع الرفع باتصال ان بلا فلا يجوز الرفع لان المخففة لا تتصل بلا فى الكتاب
فقول الناظم حج دفع لذلك بانى الكتاب بسنة متبعة لا دليل فى الاتصال
على ذلك قال ومن قال من دفع فصل خارج عنها اقول لان المصاحف
متفقة على وصلها بلا وفى عبارته ايهام ان هذا القائل يقوله من رفع فصل
خرج عن النسبة قال وان اعتقد رجحان الرفع اقول ذكر وجها اخر فى توجيه
الرفع حج شهوده بان الناظم قصد بقول الرجحان على النصب بان الاعوض
عن المحذوف فى الرفع وفيه بحث لان لا انما تكون عوضا عن النون المحذوفة
ولكن مناسب حذف ضمير الشان بلا عوض بخلاف النصب فالوجه الاول ادق
واسلم قال او مبالغة فى العدم لانها المعتبرة اقول يريد ان التشديد اما
لكثرة الايمان او للمبالغة فى العزم وربط القلب لان ذلك العزم هو محل
المواخذة الاخروى الى لغو اليمين لا حساب فيه ولا كفارة قال واختيارى
التشديد مناسبة للفظ اقول يحتمل ان يريد باللفظ لفظ الناظم فانه مشدد
وان يريد لفظ العقد فانه يدل على العزم وربط القلب اضافة لفظية على حد

فاعطا درهم فان المحذوف المفعول الاول المحذوف منه وفيه نظر فان اضافة المصدر
الى معموله ليست لفظية قال ومن النعم اول ذكر فى تعلقه بما قبله على تقدير اضافة
جزاء وجهين احدهما متعلق بها ثانيهما انه وصف له قال وليت بمثل زائدة و.
تقديرها بمثل ايمانكم اول استدل من قال بزيادة مثل منا بزيادته فى قوله تعالى
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا قال الشارح لاجلها ولاهناك زيادة
لان المراد بمثل ايمانكم قال صاحب الكشاف هذا الكلام على وجه التنكيت
لان دين الاسلام لا مثل له قال وعلى وصفه بمثل صفة فقط اول يريد ان
جزاء اذا وصف بمثل لا يجوز تعلق من النعم به تعلق المعمول بالعامل متى وصفا
المصدر او اكدا وعطف عليه امتنع تعلق شى به وعبارة الشارح لان المصدر
لا يتبع الا بعد تمامه معناه ان مثل انما صح كونه تابعا وصفا بعد تمام المصدر
فلو تعلق به من النعم لم يكن تاما وانما اشترط فى تعلق شئ به تمامه لئلا يقع
فصل بين الموصول وصلته لانه يقدر ان مع الفعل وان من حيث انه لا يوجد الا مع الفعل
فهو موصول والنقل قد نقلنا عن ابى على ما اغناك عن هذا كله قال والبقية على ج
ساكين وقيد الرفع للضد اول يريد انه اضافة الخفض لانه اذا اطلق ضده
الضد قال وفرق الامام بين المعنى اول الامام ابن عامر ورمزه الكاف
عبر عنه برمز راويه اللام والميم لمناسبة الملامع القصر لكن الرسم مختلف بعضه مفرد
وبعضه جمع قال واختيارى التنوين والرفع لان البدل ادل على البيان كما
تقدم اول تقدم فى البقرة فى فدية طعام وقد اشرنا هناك الى وجه ذلك بان
البدل مقصود بالنسبة مع تكرير العامل قال وجه قصر قيام ومده اول احال
المسئلة الى ما ذكره فى النساء الا انه نقل هناك عن نحاة البصرة ان قيما جمع قيمة بكسر
القاف وسكون الياء ثم اورد عليهم اعترضا بان الجمع لا يستقيم فى المائدة والانعام

واجاب

واجاب بانهم يخصون الدعوى بموضع يصح فيه واليه اشار بقوله عدا القيمة اى
غير ذلك القول فانه لا يصح هنا اقال قيد فتح الياء وجوبا وفتح الحا جوازا مناسبة
لما تقرر اول يريد ان فتح الياء من الضم قيده واجب لان الضم ليس ضد الفتح لكن
لو اطلق الفتح استقام لان ضده الكسر اذا اطلق الا انه قد قيده مناسبة لقيد
الياء قال ورفع احتمال فتح لام الاولين وفتح نونها ان الاولين والثانية
المذكورة لانه يليه اول قد تقدم فى اوايل الكتاب ان الناظم اذا التقط بالقرآنين
فان اقترن باحدهما حرف حرفى فهو للمسكوت عنه والاخرى للمذكور وهنا دخل فى
الاوليان فعلم انه للمسكوت فتعين الاولان فقط صلا حمزة وابو بكر فتح النون
وامتنع اللام ليكون تثنية لان الاول للمسكوت تثنية فتعين للمذكور الجمع فان
قلت ما الثانية التى ذكرتها مع الاولين قلت اراد ما فى معناه قلت اراد ان
المدار على ما ذكرته ولا اعتبار بالعرب والمقارنة الا ترى الى قول الناظم ويدفع
حق بين فتحة ساكن يدافع ان يدفع متصل بحق مع ان قراءة مدلول حق يدافع
مع بعده قال ونائب الفاعل احد الاوجه الاخر اول يريد ما عدا الوجه الاول
لان الاوليان لا يمكن ان يكون نائبا فى القراءة الاولين قال وسموا اولين
اول اراد ان الاول فى اليمين تميم ورفيقه والمراد بالاولين اولياء الميت
اجاب بان ذكرهم تقدم اول القصة اولتقدمهم على الاجانب فى الشهادة قال
بمعنى طب صلا تقطن بجهة الوصف اول يريد الحث على التامل فى استخراج
معنى الذين استحق على بناء الفاعل والمفعول قال وعلى على بابها او كفى او
من اول يريد ان على فى قوله على الذين استحق بمعناه فى قراءة حفص كما اشار
اليه بقوله استحق الاوليان عليهم ان يقوما او بمعنى فى او من فى بناء المجهول اى
من الذين استحق منهم او فيهم قال والرسم يحتملها لانه بيا ونون اول يريد

ان الالف محذوفة فيجوز حمله على القرائين قال بعد صلاة دينهما بلفظ التثنية اى
سواء كانت صلوة المسلمين او غيرهم قال وتعلق الفائدة بنا ليها او تعلقه بها
يسمى تضمينا كقوله وضم الغيوب اول قد تكرر منه هذا الكلام واشرنا الى ان هذا
ليس معروفا انما التضمين ان يأتى الشاعر فى اثناء شعره ببيت او مصراع من شعر
غيره او من شعر نفسه فالاولى ان يسمى مثل هذا تغليبا قال وملاجم ملان وقصر
للوزن اول ملابكسر الميم رفع صفة صحبة باعتبار كونه رمزا علم مفرد قال
حذف صدرها ومضاف مضاف اول صدرها الكسر ومضاف الضم الذى
اضيف اليه الكسر ومضاف مضاف الذى اضيف اليه جيوب قال ودون ذلك
مضافان موضع الحال اول يريد المضاف والمضاف اليه قال تقدم عند بيوت
البقرة تفصيل الباب اول الذى تقدم هناك ان الضم هو الاصل المختار
والكسر لمناسبة الياء ونقل عن بعضهم ان الكسر لا يجوز رفعه هناك قال
وقيد الكسر لخروجه عن المصطلح اول لان ضد الكسر الفتح اذا اطلق وهنا الضم
قال وقاعدة اعتبار شرط الراوى اول يريد ان القرآن الكريم يوجد من لفظ
الراوى وشرطه ان يكون لفظا صحيحا قال وعدم اطراده فى خمرين ان
كان سابقا وفى بيدين ان كان لاحقا اول يريد ان الخلف لو كان فى الضم
على ما زعموا يجب ان يحل بضم الخاء فى خمرين وان كان فى الكسر يجب ان يحل بكسر الدال
فى بيدين وليس كذلك فيبطل ما قالوا قال ويجر الفرع قال دانه اول
يريد بالفرع الكسر لانه لاشباع الياء مدحه لئلا يظن ضعفه قال وهو فى الطرفين
عيسى وفى الوسط نبينا محمد صلى الله عليه وسلم اول الطرفان المائدة والصف
والوسط هود لانه نبى وسط فى القرآن وفى النظم ايضا قال واختيارى
القصر بلا تقدير اول اى تقدير ذو مضافا قال وقيد النصب لخروجه عن المصطلح



اول لان النصب يقابله الخفض قال واختيارى الغيب اول علله بانه كان
علمهم عن يقين ان الله تعالى قادر على كل شئ وفيه بحث لان الشارح قرر المعنى
على هل تستطيع مسئلة ربك او هل تطلب طاعة ربك وهذا لا ينافى اعتقادهم انه
على كل شئ قدير قال ذكر الاكثر لانه احضر اول يريد ان دأب الناظم ذكر الاقل
لان الاكثر ان يكون الاقل احضر الا ان هنا عكس لان المراد احضر قال ومن ثم
اجازوه فى الماضى اول يريد ان البصريين فى الفتح هنا لانه مضاف الى المعرب
واما اذا اضيف الى ماض نحو يوم خلق السموات والارض او الى ما فيه حرف
النفى نحو يوم لا تملك نفس اجازوا بناءها لانه مضاف الى المبنى سورة الانعام
قال قيد الفتح لاجل الضد اول يريد انه اضافه الى الضم لان مطلقه ضده
الكسر قال على حد ليس مصروفا عنهم اول لان بنا المجهول فى معنى اسم المفعول
قال وسد فعل الشرط مسد الجزاء اول يريد الشرط مع الجزاء قال او نصب
بفعل منصرف اول يريد فعالى لا يلايم يصرف مثل تكرم قال او انه يجعل ها
عنه للعذاب اول اى انسان يصرفه عن العذاب قال وانث للمعنى على
حد فله عشر امثالها اول يريد ان قولهم فى معنى المقالة فلذلك انث الفعل
كما فى قوله عشر امثالها لان القياس عشرة بالتاء لان الامثال كالرجال
الا انه لوحظ المعنى لان الامثال عبارة عن الحسنات قال وقول لبيد
اول موضع الدلالة قوله عودت اقدامها فانه انث عودت لان الاقدام بكسر
الهمزة وان كان مذكرا الا انه لما كان فى المعنى عبارة عن العادة انث الفعل
المسند اليه قال ومن يقنت اول بالتذكير نظرا الى من ونعمل بعد بالتانيث
لان من عبارة عن الاناث قال لا لان الموجب اعرف لدى التعريف وشبه
المضمر تقدم الغاوه اول يريد بهذا الكلام على الفاسى وقد تقدم هنا تحقيق

المقام وملخصه ان مناط التقديم ليس اعرف فيه بل علم المخاطب كما في زيد اخوك وانا اخوك زيد
فان كان يعلم زيدا ولم يعلم انه اخوك تعدده وان كان يعلم اخاه ولم يعلم انه زيد تقول
اخوك زيد هذا الذي اتفق المحققون عليه قال فمعنى شاع اول لما اختار الثاني
توجه عليه ان الناظم قد مدح التذكير اجاب بانه اراد وجه الصحة لا الرجحان قال
او المدح او الاختصاص اول اي بصيغة اما على النداء او المدح او الاختصاص
وفيه بحث لانه مقالة المشركين يوم القيمة فلا معنى لامدح ربنا بعد قولهم والله
ما كنا مشركين قال واختياري الجر لعدم الحذف والفصل اول يريد حذف
حرف النداء او الفصل بامدح بين القسم والمقسم عليه قال قيد النصب لئلا
يحتمل الضد اول لان ضد النصب اذا اطلق قال وعادتها نصبه الى الرفع
الا الى يكون لاجله اول اي لاجل الضد ليوافق ضده الرفع ولو عاد الى يكون
مطلقا لاحتمل الضد قال وعليه قوله فقلت ادعى وادعوا اول موضع
الدلالة نصب ادعوا بعد الواو وهنا بحث وهو ان هذا مبنا على ان الشعر روى
بفتح الواو والا لو روى بسكون الواو جاز وذلك البيت من الوافر ويجوز
اسكان الحرف الخامس من مفاعيل ويكون معصوبا قال او على الصرف اول
اي لا يكون داخلا تحت التمني قال ابو البقاء يقرأ ان بالنصب على انها جواب التمني
فلا يدخلان في المتمني قال او يقطعان فيخرجان عنه اول القطع الاستيناف
معناه لا يكذب ابدا سوار دنا او لم نرد كما نقل سيبويه دعني ولا عود اي وانا
لا العود شركتني اولا كذا في الكشاف قال وجه رفع الاول احد الامور الثلثة
اول العطف على نرد او الحال او القطع قال ونصب الثاني على الجواب جمعا
اول اي بين اللغتين قال دليل على دخولها في التمني على الوجهين اول
يريد يقبل عليهما الاعتراض على النصب والرفع اذا ان جعلا داخلين في التمني لان

التمني

لان التمني انشاء لا يدخله الكذب وقد اخبر الله عنهم بانهم كاذبون قطعا وعلى تقدير
خروجهما من التمني مسلمون على عدم التكذيب فاي وجه لقوله تعالى وانهم لكاذبون
وملخص الجواب ان في النصب وان كان في الظاهر تمنى الا انه شرط في المعنى اي
ردنا لا نكذب والشرطية خبر وفي الرفع وعد وهو ايضا خبر قال وعلى القطع
اول يريد انه اذا كان كلاما مستانفا وهم مسلمون على عدم التكذيب فما وجه
قوله انهم لكاذبون مع انهم لم يرجعوا حتى يظهر كذبهم اجاب بانه امر فرضي اي
لو وقع الرجوع لان ما في علم الله لا يتغير قال واختياري رفعهما والقطع لانه ابلغ
في الاعتذار اول لان المعنى على هذا لا نكذب سوار دنا اولا وخروج من الخلاف
من جواز النصب بعد الواو قال فمعنى الرمز اول جواب اعتراض فان قول الناظم
في مدح النصب فاز عليه يدل على انه ارجح اجاب بان لا دلالة فيه بل بيان
رفع المانع لانه ارجح قال لسلامته عن الاعتراض اول هذا كلام الشارح
لم يرضه الشارح لان الاعتراض متوجه عليه مع زيادة الخلاف في جواز النصب
بعد الواو واليه اشار بقوله لشموله مع زيادة الخلاف قال فلا يعلم له حال
الدال اول هذا كلام وارد لان لام التعريف متعين للحذف لقوله بعده بالحفض
لان المانع من الحفض لام التعريف قال وقيد الحفض للضد اول قيده بالرفع
لان في الاطلاق ضده النصب قال ومنه ولدار الآخرة يوسف بها اول
اي بالاضافة قال على حد وحب الحصيد ومسجد الجامع اول يريد ان المضاف
اليه محذوف والمذكور صفته اي حب الزرع الحصيد ومسجد الوقت الجامع قال
او اضافة الصفة الى الموصوف اول كذا وقع في جميع النسخ وهو سهو والصواب
اضافة الموصوف الى الصفة كما يظهر من تمثيله اليه بلبلة العقل وهذا مذهب
الكوفيين يقولون الثلاثة الاثواب والخمسة الاثواب قال ووجه اثبات اللام

تعريفها بها للاسناد قال لان المسند اليه لايكون نكرة محضة اقول ولا يعقلون
فاعل عم لا مبتدا له قال ضمير له عائد الى عم اقول يرد بهذا على الفاسي فانه قال
يعقلون مبتدا عم خبره وهذا وهذا الرد بنا على ما تقدم في الرموز ان عم فعل ماض
نقل مجردا عن الضمير فيصح ان يكون لا يعقلون فاعله قال تمييز الثاني اقول
اى تميز طاب بها قال وهو غير للول في الاصطلاح اقول قد المتعارف محمل
وسو مرادفه قال ونص بقوله قل على ضمها الى الباقة دون اللاحقة اقول
هذا الكلام لا فائدة فيه لان القراءة في الثلثة يختلفون والمسائل معطوفة بعضها
على بعض بالواو الفاصلة وانما راد واللوزن قال خلافا لمن جعله للخطاب
لانه يشمل الاول المتفق اقول الاول المتفق لعلكم تعلمون يعرض بهذا الكلام على
الفاسي فانه قال عم يعود الى الخطاب والاعراض ساقط لانه ذكر بعد ان قوم لا يعقلون
وجعله مناط المسائل وياتي لها نظير في القصص هو قول الناظم يعقلون قال وعلم سكون
الكاف للتخفف من لفظه اقول لا من ضرورة التخفيف كما قيل يرد على الفاسي رده
مردود لانه لم يستدل عليه بذلك بل قال يكذبونك بتخفيف الدال ومن ضرورته
سكون الكاف وهو كما قال قال وافق لقوله ولقد كذبت رسول من قبلك
اقول فان قلت كيف يكون يكذبونك مخففا او في كذبت مثلا قلت لان معنى
كذبت رسلي سبوا الى الكذب ولم يكونوا كاذبين قال فالجملة حال ضمير جروا اقول
يريد بالجملة الاعين مع ما فيه المقدر قال تسمية بالمقابل اقول يريد انه سمى
الهمزة عينا لكونه في مقابلة عين قال ومن ثم كان قطعه عنه في الاعراب اولى
لا لازم كما قيل لما قيل اقول قال ابو شامة الاولى جعل راجع خبر الاصفة عين
والا لزم ان يكون الرمز داخل في التقييد وليس هذا دابا للناظم ولو فتح هذا الباب
لزم ان يكون كلمات التقييد رموزا ولم يوجب القطع بل جعله اولى لئلا يلزم

خلاف

خلاف داب الناظم فقط ايراد الشارح لانه حمل كلامه على غير محمله وقوله لما قيل
يريد ان قوله وهو كاف في الترجمة وليس كما قال لان راجع اذا كان وصفا
فهو داخل في التقييد قطعا واما قوله وهو نظير ولا نون فليس كذلك لان ذلك
لم يقيد بوصف قال وعكس هنا للتناسب للاصل اقول قال ابو شامة
كان داب الناظم ان يذكر ما في السورة ثم يذكر النظائر لكن لم يساعده النظم هنا
قال الشارح انما فعله تبعا للاصل وهو التيسير وانما فعله التيسير ليعلم ان المشار اليه
فيه فتح الاعراف لا تفتح هنا كما ياتي قال وتابعه في التاخير اقول يريد ان الناظم
لم يذكر ما في الرمز فتح هنا وما في عم بل ذكرهما في الرمز تبعا للتيسير قال ولو كان
الفاعل ضمير الثاني لامتنع رمز الكاف اقول يريد ان مصطلح الناظم ان حرف
الرمز لا يجامع الاسم الضمير والصريح والضمير الراجع الى الاسم في حكمه ومثله شاهم
ثلاثا ان التاليس رمز الدوري قال ومن فرق جمع اقول يريد ان من فرق البعض
محققا والبعض مثقلا جمع بين اللغتين قال ولا بد من ذكر الضم خلافا لمن جوزه
اقول قال ابو شامة ورد الشارح مبني على قاعدة قدمها في اول الشرح في قول
الناظم وبا للفظ استغنى عن القيد ان جلا قال هذا جلا في الحذف والاثبات خفي في
الابدال محال في الحركة او علم من لفظه لابن عامر بالسكون والسكون ضده الفتح
رده الشارح بان التلفظ بالساكن لا بد ان على الفتح لغيره قال والزيد زيد المعارك
اقول موضع الدلالة دخول اللام على العلم واضافته لتميزه عمن شاركه في الاسم
قال وحكى ابو زيد لغتيه القتيه اقول بفتح الفاء علم الغاية قال الجوهري تارة
يدخله اللام وتارة لا ومحصله انه علم الوقت المعين غير منصرف مثل غدوة فالقياس
عدم دخول اللام واذا دخله كان مولدا بالشيوع في الافراد كزيد قال واختياري
الالف اقول علله لان نه جار على القياس لانه اسم جنس دخل اللام والاحتاج

الى تاويل ذكره في الغدوة من الشيوع في العلمية قال ولانها قضت رسمها بالواو لانه مبنية
على اصلية الواو قال كما قررنا اقول قرره في الصراط فان الرسم يكون صريحا ومقدرا قال
كالصلوة للجماعة اقول فانها مكتوبة بالواو ليبان الاصل مع ان احدا لم يقرأها بالواو
ومعنى الجماعة كل القراء على عدم القراءة بالواو قال وعائده المرفوع باعتبار معناه
اقول يريد ان صحبة علم القرا لكن لما كان مدلوله جمعا جاز عود ضمير ذكر والبه قال
كعبارة البيت اقول فانه عبر بالتا ولفظ التا يطلق على تا الخطاب وتا التانيث قال
وبجعلوله الفا ما بعدها فيه مستانف اقول يريد ما بعد الفا فيه اى في الكلام يكون
مستانفا وان المفتوحة مانعة من الاستيناف والجواب ان الجملة في تاويل المفردة
والخبر مقدر وهو له قال الشارح هذا الاستقيم على مذهب سيبويه وذلك ان المفتوحة
لا تقع في الابتدا عنده وفيه بحث لان ذلك في ابتدا الكلام واما هنا اما في محل الخبر
وجواب الشرط قال وجه كسرها ان الاولى على الحكاية او التفسير اقول يريد بالحكاية
ان كتب في معنى القول والتفسير معناه السوال المقدر كانه لما قال كتب على نفسه الرحمة
قيل ما تلك الرحمة على حد فلما كلمهم بمفازة على انه بدل او تاكيد كما تقدم قال واختياري
فتح الاولى ليتصل المعنى بلا تاويل اقول وجه الاتصال على البدل ظاهر لانه للمفعول
على العلة لانه تابع للمعلل وانما قال بلا تاويل احترازا عما ذهب اليه سيبويه والمبرد
قال وكسر الثانية توفيرا المقتضى الفا بلا تقدير اقول لان الفتح يحتاج الى القول
بزيادة الفا او تقدير مبتدا قال سبيل محكى اقول اراد انه اتى بلفظ القران وهو
نصب محلا قال ذكر الاكثر له لان اخصر ترجمة رمزا اقول فيه بحث لان الرمز اخصر
ظاهرا وهو الخا عن السنة اما الترجمة فلا فرق بين ان يقول برفع او نصب قال
وقيد الضمين لخروجهما عن اصطلاحه اقول لان السكون في مقابلة مطلق الحركة
ومطلق الحركة الفتح وكذلك الكسر مقابلة الفتح فلو لم يضف الضم اليهما لفهم الفتح

فيحتمل

فيحتمل قال لاكما توهم التاكيد والضيق اقول يريد على ابي شامة وليس في كلامه التاكيد
والضيق بل قال لو لم يذكره لكان معلوما من اصل حمزة في باب الامالة وهذا الكلام
حسن واما قول الشارح على يزيد فانه حال قال والرواية على التذكير المعجم بالتركيب
اقول يريد ان توفاه واستوفاه لحمزة بالامالة لكن الرواية بغير امالة فغيه تركيب
القراءتين وقول الشارح انما نبه بقوله مضجعا على ان الكلمة يائية فغيه نظر لان
الالف الثلاثي المزيد لا شرط في امالته كونه ما سالقول وكل ثلاثي يزيد فانه مما يمال
قال وطرفاه من قاعدة وفي الرفع والتذكير اقول يشير الى قول الناظم في اول الكتاب
وفي الرفع والتذكير والغيب جملة يعني لا يفيد بل يعتمد على اللفظ كما فعل الشارح في البيت
الذي نظمه فانه ذكر اولا يقضي ويقص بلا قيد ثم توفاه واستوفاه كذلك بلفظ التذكير
لانه معلوم من تلك القاعدة قال وخالفنا العطف اقول يريد يقضي ويقص لم يذكرا
بطريق العطف على سبيل التكشف قراءتين صريحا بخلاف الناظم فان الصاد المهملة
لم تذكر صريحا قال لان المثبت موافق تقديرا بالاجماع اقول يريد ان الياء محذوفة
في الرسم ومن وقف بالياء ليس مخالفا للرسم لان الرسم امر لفظي او تقديري وهذا
منه وقد اثبتها يعقوب في الوقف قال وقوله او لفظا المملى ليس بجيد لانه مبين
ثم ناظر اقول اراد بكلي ان عدم الباس من الناظم فانه رحمه الله وان كان اعمى ورده
الشارح بانه وان كان اعمى الا انه حين الاملا بين الكلم وثم ناظر وهو الكاتب ينظر
ما يكتب فلا مجال لهذا القول بكلي في غاية السقوط لان عدم الياء ثابت في جميع المصاحف
قال واختياري التذكير لانه اعم وجه عمومه ان الفعل المسند الى كل مونث سوى
الحقيقي يجوز تذكير الفعل المسند معه بخلاف المسند الى المذكر فانه لا يجوز تانيثه اقول
واختياري التشديد لانه لا حذف فيه ولا تاويل بخلاف يقضي قال ولم يرجح الاعجام
بالفاصلة لاتحاد المعنى وتكثيره اولى اقول جواب عن سوال كانه قيل الصاد المعجمة توافق

قوله وهو خير الفاصلين فيرجح بذلك اجاب بان القضاء والفصل بمعنى واحد بخلاف
بقض مع الفصل فيرجح لان كثرة المعنى مطلوب قال واختيار الثاني لانه وضع
التكثير اول يريد ان الجمع المكسر ليس فيه مفردة مذكر يراعى بخلاف الجمع السالم مثل
مسلمون قال صيد قيد الكسر لخروجه عن المصطلح اول لان ضد الكسر الفتح
اذا اطلق فلولا القيد اختل قال ولفظ بالقراءتين عدولا عن الغيب لبيان
التغير اول يريد ان الغرض بيان قراءة الكوفية فلو قال الكوفي انجى لكان كافيا
لما تقدم اول الكتاب ان الغيب اذا اطلق ضده الخطاب الا انه ذكر لفظ الخطاب
ليدل على ان الالف في انجا منقلبة عن الياء قال والثاني للمذكور كما قررنا في بيت
اتحذا نه اذا لفظ الناظم بقراءتين فان اقرن باحدهما حرف ظرفي مثل في وعلى فهو للمسكوت
وان لم يوجد فالثانية للمذكور لمسئلتين قال واللفظ على قراءة عاصم فيلزم موزن
افعل اول يريد ان الكوفي ثلثة عاصم بلا امالة وحمزة والكسائي على اصلهما
بالامالة فلا بد من ان يوخذ انجى على وزن اعم من الامالة وعدمها ليتجه قراءة الثلثة
قال وتقدم في توجيه المنبه عليه اول يريد ما ذكره هناك من قراءة حمزة بغير امالة
وفيه تركيب وقد شرحناه هناك قال اي مظهرين او مضمرين من الاخفاء اول
يريد ان خفية بضم الخاء وكسرها لغتان نصبا على المصدر او الحال ثم اشار الى انهما
من الاضداد قال الجوهري يقال خفيته كتمته واظهرته عن الاصمعي قال واختيار
الضم اول علله بانه الاكثر ولما توجه عليه ان الاكثر الكسر اجاب بان خفية
القليلة لا تعارض الكثرة قال والفارق اول يريد ان الفارق في القراءتين
سنن واحد لان الالف محذوفة لالفارق الا سنن واحد قال في شرح الرائية الكوفي
اعني سنان ولغيرهم ثلثة قال لجري الكلام على سنن واحد لان في تدعونه ضم
الغايب قال والضمير للكوفي باعتبار معناه اول يريد ان لفظ الكوفي وان كان





مفرد اللفظ لكنه جمع اصطلاحا قال اذ الترتيب خفي وان التزمه اول جواب سوال
وهو ان الله تعالى سمعين بنجيكم متعين لانه مقدم وان ظم قد الترتيب قال بلى ولكن
الترتيب لا يعلمه الا حافظ ماهر قال وليس للتكثير ما توهم اول يرد على الفاسي
فانه حمل التشديد على التكثير فيه وفي ينسينك ولا يظهر رده وجه لان قوله منها ومن
كل كرب صريح في الكثرة واما في ينسينك جعل التكرار شرطا للتكثير فصحيح وان كان
فرضا وتقديرا لان المخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وجه تشديد
ينسينك وتخفيفه ذانك لا ذاك اول ذانك بلفظ المثنى اشارة الى ما ذكر من
تعديه المنقل بالتشديد والمخفف بالهمزة وذلك اشارة الى ما رده من قول الفاسي
قال ويضعف جعله حال راى تقديرا لها اول يرد على ابي شامة فانه القائل
بالحال ورده ليس بوارد لان ذلك الفاضل اوله بمعنى جميعا فلا حاجة الى تقدير
لها الذي جعله الشارح سبب الضعف قال لاكونه مضافا اليه اول
رد لقول من قال لا يجوز ان يكون حالا عن راى لانه مضاف اليه وجه رده ان المضاف
اليه اذا كان مما يجوز قيامه مقام المضاف يجوز وقوعه للحال كما في رايت وجه القوم
جميعا لانه يصح ان يقال رايت القوم جميعا ذكره في الكشاف في قوله تعالى واتبع
ملة ابراهيم حنيفا قال ولو قال معا لم يفد العموم اول هذا رد ايضا على ابي شامة
وليس بوارد لان العموم يعلم بعد من النظائر قال على احد مذاهب حمزة فان له
في مثله ضمة اوجه منها القصر قال ولو فتح الصاد لخلص اول لانه فعل ماض
فلا حاجة الى القصر وكذا ان جعل امرا من وصل قال وقفا وموصولا مصدران
اول اراد انهما بمعنى المصدر حالان من المفعول وهو لفظ الكل ان كان معناه
كل القراء قال من طريق النقاش عنه فعنه اول ضمير عنه اولا لابن النضر وثانيا
للاخفش قال واستثنى النقاش عن الاخفش ما اتصل بمكنى اول يريد بمكنى

المضمر لان الضمائر كنايات عن الصريح قال لتنوعها تبعا للاصل اقول يريد ان تنوعها
لا يلائم الاصول فانها قواعد كلية الاصل وهو التيسير والمسبع الاول هو ابن مجاهد
قال كما قررنا ثم اقول اشار بثم بفتح التاء الى ما ذكره في باب الامالة لا يكون الا
في الفتحة نحو الكرة او الالف نحو اليا لا غير فلذلك قد الفتحة في حرفي راي قال
ومن ثم ضعف تقصير الحرفين بالراء والالف وان كان اقرب الى الاصل لما يلزم من
مخالفة التقدير مع جوازه اقول اراد ان الفتحة مقدرة ولذلك حملنا الحرفين على
الهمزة وان كان كان حمل الحرفين على الراء والالف اقرب الى الاصل لامالة فيها اصلا
والضمير في جوازه راجع الى الراء والالف وعبارته في غاية الركاكة قال ابن الحاجب
الامالة ان تنحى بالفتحة نحو الكرة وان كان الفا فالامالة تكون بين الالف والياء
وقد علم منه ان الامالة بالاصالة لا توجد الا في الفتحة قال وليس هذا من اصل ابي
عمرو وان كان فرعه منه اقول يريد ان الامالة بعد الهمز لم تتقدم في باب الاضافة
الامالة عن ابي عمرو ولكن في مضارعه واليه اشار بالفرع لقول الناظم وما بعد
راشع حما حكما قال وخلافه هنا مفرغ اقول يريد ان في الراء هنا للسوسي
وجهان مفرعان على امالة يرى ان لم يجز هناك كما نقله ابو زيد فهنا اولى لان
هناك بعد الراء الف بخلافه هنا وان جاز هناك فهنا وجهان لان الامالة
هناك بالاصالة لوجود الالف بعد الراء بخلافه هنا وانما املت الراء تبعا للهمزة
قال وخلاف الهمزة مع الساكن مقيد بالسابق والاصار الاثنان اربعة اقول
يريد انه ذكر في الراء قبل الساكن في راي القمر وجهين لحمزة والسوسي وفي الهمزة
للسوسي ولابي بكر ايضا وجهين اشار الشارح الى امالة الهمزة تابع لامالة الراء
وفتحه تابع لفتحه فلا يقرأ الا وجهين ولهذا الصار اربعة اوجه امالة الرا مع الوجهين
في الهمز وفتح الرا مع الوجهين ايضا فصار اربعة وهذا بنا على استثنا من المشائخ

والا

والا لو قرب اربعة كان موافقا للقاعدة كما قررنا فارجع تسعة اوجه في واو سوات قال
ومن ثم قلنا الاجود ان يكون صلا امرا اقول يريد ان الخلاف في الهمز لما كان مرتبا
على السابق فاذا كان صلا امرا يكون فيه رمز الى ذلك وايضا ان الخلف في بقي صلا
للسوسي وابي بكر والاختص بالسوسي قال قيا ساعلى المتوسط والمتاخر اقول وهذا
الكلام بنا على ما ذكر في شرح قول الناظم قوم بخلف قال هناك فان مجرد لفظ الخلف
عن الضمير سواء تاخر او تقدم فلما يليه وهنا لما كان مخالفا لذلك قال الخلاف للسوسي
وابي بكر معا فلا بد من شئ يدل عليه فلذلك جعل الامر بالوصل قرينة قال والفارق
متحكم اقول يرد على ابن آمنة لانه قال للخلف اذا اطلق ان كان مقدما فلكل من
ذكر بعد وان قدم ذكر القرا واخر الخلاف فللاخير قال ومن جعل حر النار فالاولى على معنى
خلف النفس يخلص من النار اقول قال السخاوي وتبعه الفاسي وابو شامة بقي صلا
معرفة للخلف علم وهو يحفظ العالم من النار قال واحسن لما لكي اقول ذكر المالكي
الخلف في الراء منكرا او معرفا واسقط الشارح بنا على ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت
عين الاول وفيه بحث وذلك انا قد اشرنا الى ان هذه القاعدة ليست كلية الا يرى ان
قوله تعالى هذا كتاب انزلناه اليك مبارك ثم قال ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين
من قبلنا ولا شك ان الخلاف في الهمز عين الخلاف في الرائين الاتحاد فيمكن دفعه
بانه اراد لفظ راي قال ولم يعكس الاتحاد التقدير اقول جواب سوال وهو ان الشارح
ذكر في شرح قول الناظم وفي همزة حسن يريد امالة فتح الهمز كانه قيل لم لا يجوز ان
يكون امالة الالف فان امالة كل منهما تستلزم امالة الآخر اجاب بان الراء امالتها امالة
الفتحة فكذا يقدر الفتح في الهمز لئلا يختلف التقدير وهذا تكلف منه وقد نقلنا عن
ابن الحاجب ان الامالة اصالة انما هي في الفتح وفي غيره تبعا قال لا سيما الراء وقوة
الهمزة كالالف نحو نرا اقول لما ذكر ان امالة الرائع لامالة الهمزة ايده بما تقدم في

فی شرح قول الناظم وما بعد راشع حکما نقلا عن الکسائی للمقرب فی کسر الرا ای لیس
لها فی غیره وقول الهمز بمثابة الالف ولذلک املیت الف تفاعل فی تری لذلک قال
ومن ثم لم یجز فی تری ورمی اقول یرید امالة النون فی تری دامالة الرا فی رمی لانتفاء العلة
المذکورة قال وجه امالة الالف والهمزة دون الرا اقول ذکر فی وجه ذلک ان الاصل وهو ری
لم یمل فیه الا الرا کما تقدم ولم یمل علی ما قبله والیه اشار بقوله ولم یزد فی الاصل علی المصح ای
ما وجد فیه علة الامالة وهو انقلاب عن الیا فکذا الفرع وهو رای قال لانه تکریر بالعدوه
اقول یرد علی الفاسی فانه قال فیه امالة الالف مع الهمزة فلو املیت کانت اربع امالات
لان الراحرف مکرر وجه رده ما تقدم من ان لا تکریر فی الرا بالفعل بل یحترز فی اللفظ
ان لا یقع فیه تکریر قال وجه استثناء المضمر بعد الالف عن محل التغیر اقول محل التغیر
اخر الکلمة وباتصال الضمیر یقع البعد قال وجه تغلیبهما طرد الاصل والمجانسة اقول
المعلل ورش واصله فی الرا بین بین لقول الناظم وذو الرا ورش بین بین والمجانسة
بین فتح الرا وفتح الهمزة قال وجه امالتها مع الساکن اقول ذکر له وجها استحسنی
الاصل وهو وجود الالف تقدیرا والیه اشار بقوله تنبیها والف للعارض وهو السکون
فی الاصل قال وجه امالة الرا دون الهمزة اقول علله بالتنبیه بالرا ومعناه ما اشرنا
الیه نقلا عن الکسائی ان العرب فی امالة الرا لیس لهم فی غیرها ولان الرا امالتها
مستقل کما تقدم فی ترقیق الرا بخلاف الهمزة فانه تابع للالف قال وجه فتحهما
لمیلها وقفا اقول وشذ فی المتقارب ذکر ان الناظم لم یذکر تحاجون لانه یوجب
جمع الساکنین ولا یوجد ذلک الا فی المتقارب علی الشذوذ وفیه نظر لان الجمع فی المتقارب
واقع ضربه المقصور لم یذکر فی کتب العروض شذوذ وقد اشرنا الی بینه فی عروضنا
المنظوم المسمی بالکافیة ان فیه فی العروض والقافیة قال یاوی الی نشوة یابان
وسعت مراضع مثل السعال اقول والخلف لواحد وکذا فرق الامام قال الامام



ابن عامر لم یذکره لان الخلف لهشام وحده قال والنص فی قوله کمثیة جائز اذا قال یعنی
اول حیث حذف نون الوقایة قال وقائی لمکی فی الاخیار لافی القرار اقول تقدم من کلام
مکی انه یجوز حذف النون الاولی لاختلاف الاعراب وکذا حذف نون الوقایة وقد
رده الشارح بانه قراءة متواترة والیه اشار بقوله لافی القرار قال وحذف تنوین
درجات علی احدی القراءتین لالتقاء الساکنین اقول انما منعه لعدم الاحتیاج الیه وقد
ذکره الشارح الفاسی قال ولو نصب لکان احسن لالتقاء الحرک مفرع لامعقول
له قال نظر زید احفظ یده ای منه کما مر فی حرک لامبهما منه قال جعل مد ماضیا
اولی اقول لان الامر معطوف علی سکن والماضی الی کفلا وهذا اقرب وانسب
لانه من متعلقات افنده مثله قال وافرد الخبر علی لفظ المبتدا اول الخبر واقع والمبتدا
کل وقیده بالافظ لان کلا معناه جمع قال عبر عن التنوین بالنون اعتبارا بالاصل
اول هذا کلام لاطرد حاصل له لان التنوین نون ساکن یلحق اخر الاسم ذکره النحاة
والساکن ایضا فی احکام النون الساکنة قال وقید للحرکة لخروجها عن اصطلاحه
اول لان التحریک المطلق هو الفتح وهنا مقابله الکسر واشار فی قوله ماج بلقط
یدل علی الاضطراب اشار الشارح الی ان الناظم اشار به الی اختلاف الثلث
الاسکان والکسر والمد قال وناقضوه کما بتعلیلهم کما تبین اول الضمیر فی ناقضوه
لمکی محصل کلامه ان الاسکان نص عند مکی لا یجوز غیره وقد فهم الجماعة من قول
الناظم ذلک ثم تعلیلهم مناقض لذلک وقول الشارح کما تبین فی باب الوقف یرید
به قوله ان کان ما الضمیر یجوز فیه الروم عند من یجیز فی ما الضمیر بخلاف ما اذا کان ما
الکلمة فلا روم مطلقا قال واختیاری الاضافة اقول علله بانه ابلغ مدحا
لان رفع الدرجة یستلزم رفع صاحبها ولانه لا حذف منه وهو ای ولا تقدیم ولا تاخیر
بخلاف النصب فان تقدیره نرفع درجات قال اذا فتح العین اول یرید ان العین

لام الفعل واهل الصرف قالوا يجوز ان يفتح المضارع اذا كان بين فعله ولامه حرف حلق وهذا
منه لان كل فعل كذلك والا لانتقض بدخل قال لاختلاف النوع خلافا لمن ادعاه اقول
يريد ان اللام في الاعلام لام الفعل التعريف بخلاف في الصفات والافعال فانها موصولة
الا ان في الافعال على سبيل الشذوذ قال ولا معرفة لعدم العهد والعموم اقول فيه
بحث لان عدم العهد فيه كقولك خرج الامير فانه لام عهد لان لام العهد لا يقتضي سبق
والاشتراك التقديري كاف كما في لفظ الجلالة قال والمعرفة لا تدغم في اليا اقول المعرفة
بكسر الراء المشددة قال كاليا اي مثاله كاليا لان لام التعريف فيه لا يجوز ادغامه فيها
اقول بخلاف الاولى اي بخلاف ما السكت اذ لا مرموم فيه قال واحد نوعيه طيب والاخر
عزيز قال واختياري الخطاب لقرب مناسبته وابلغ توبيخا اقول هذا اذا لم يكن علمهم للمسلمين
قال قد اكد حسن وهذا احسن ان لم يعتقد رجحانه اقول ذاك اشارة الى الكتاب
وان لم يعتقد رجحانه تاكيد لحسن ذلك لئلا يتوهم احسنية هذا ضعفه ذاك قال
وعلى زيادة الباء يستقل السمية اقول اي لا يحتاج الى معد فتصب مبتدا وعنهم خبر مقدم
قال باقي لينكم تظر في العنكبوت اقول هو قول مودة بينكم قال لاختلال المفهوم
اقول يريد ان الفتح للمطلق ضده الاسكان فلو اطلقه لفهم وخلله ظاهر ولذلك قيده
بالكسر قال ولو رفع الرفع لاختلا اقول يريد ان الرفع في قول الناظم مجرور عطفا
اي وفتح الرفع ولو كان مرفوعا مبتدا وثملا خبره لم يصح المنطوق لانه لا رفع بل فتح
وكذا الضد لان ضد الرفع النصب ولا نصب بل فتح قال لا نصب الليل للواو
خلافا لمد عبد اقول قال الفاسي وابو شامة في شرح ثملا فتح كسر العين وفتح رفع اللام
ونصب الليل حصل من ذلك انهم قرأوا جعل الليل قال الشارح ضم نصب الليل فاسد
لانه في البيت الذي بعده وعنهم الواو مانع من نصب الليل وفيه نظر لان الواو بمعنى الجمع
فلا مانع في ضم ما تاخر الى ما تقدم واما ثملا تحصلا معناه فتح كسر العين وفتح رفع اللام جعلا



اللفظ ماضيا فلا يناسب ما ذكره ذلك الفاضل بل اشار الى ان تمام قرائتهم بانضمام ما بعده قال
ولو مستقر لاتم وانتصب القاف على البدل اقول يريد ان الناظم لو بدل الباء بالكاف
احسن فانه لفظ الكريم ويكون القاف بدلا بدل البعض واما مع الباء فهو ظرف والقاف
مفعول به قال وفيده لتاخره اقول يريد انه ذكر القاف ولم يقل اكثر مستقر وهذا مبني على
قاعدة هي ان الحركة ان كانت في الاول لا يحتاج الى التقييد كقوله في البيت بعده واكسر
انها واذا تاخرت فلا بد من بيان محلها كقوله وحرك عين الرعب قال ورمزه بهمزة
الوصل ولو قال نقله الا اي نعم لاوضح اقول قد سبق في مواضع ان الناظم جعل
همزة الوصل في الرموز وقال الشارح عدمه اولى ولذلك قال هنا لو جعل بدل همزة
القطع كان اولى قال الجوهري الايكنب بالالف واليا ويفتح ويكسر النعمة جمعه الا قال
شعر بالمجاز اقول اي قول ابي علي ولا وجه له فانه لفظ مشترك صرح به الجوهري
قال فهو فاعل اقول يتعلق باول الكلام اي في قراءة الرفع قال او ما كنتم
تزعمون على اعمال اول المتنازعين اقول المتنازعان بقطع وصل المتنازع فيه ما كنتم
فاعمل الاول اي بقطع ما كنتم تزعمون قال مناسبة للسابق اقول هو قوله
تعالى فالق الاصباح قال ويوافق الرسم تقديرا اقول فيه نظر وذلك ان الالف
ثابتة في بعض المصاحف صرح في الرابية قال لكن عدل عنه ليقوى العطف
اقول ذكر ان مستودع يجوز ان اسم المفعول لكونه متعديا ولم يفسره به بل جعله
اسم مكان او مصدر للمزيد التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه قال واختياري
الفتح مناسبة اللفظ والتقدير اقول لانه اذا كان مكسورا يكون اسم فاعل بخالفه
تقدير المعطوف بالمكان والمصدر واراد بالفتح فتح القاف في البيت قال
او حال احد مصدريهما اقول قد تقدم هنا ان الحال عن المصدر غير مشهور قال
ونقل على قراءة المذكور اقول يريد ان مرموز الحا والصاد يقرآن ان بالكسر والنون

انما يستقيم بنقل كسر الهمزة الى ما قبلها واجاز ابو شامة ان يقرأ بالفتح قال ولم
يضعه للمخالفة كالاصل اقول يريد انه ضم الناظم ثمر بن الى ما فى هذه السورة دون
ما فى الكهف لان قارئ الكهف مخالف وهو عاصم وحده كما ذكره بعد يضلوا الذى
فى يونس دون ما فى ابراهيم وغيرها لاختلاف القارئ كما صرح به الشارح وقوله
كالاصل يريد به التيسير قال وجعل بالخلف لواحد متقدم خلوه عن الواو اقول
تقدم مرارا ان الخلف اذا خلا عن الضمير والعاطف يكون لواحد يليه لا غير قال
جمع ثمرة لا كتمر وخشبة اقول يريد ان ثمرة بالتاء المثناة ليس جمع ثمر بدون التاء
بل اسم جنس والتاء للوحدة وانما الموافق خشبة مع الخشب بفتح الخاء فى الاول وضمها
فى الثانى قال او جمع ثمار جمعها كاكام واكمة اقول والضمير فى جمعها راجع الى ثمرة
اى ثمر بضم الثا جمع ثمار جمع ثمرة كاكام واكمة بضم الهمزة جمع اكام قال كطنب اقول
بضم الطا والنون قال الجوهرى هو حبل الخبا قال كما بكى ابن حزام اقول قال
صاحب الكشف وهو اولى من بكى الدار بكسر الباء المعجمة وذال مثلها قال الجوهرى
رجل من الشعراء وهو الذى قال امرئ القيس كما بكى ابن حزام قال ولا يرد
عليه امتناع زيادتها فى الكسر لاختلاف التقدير اقول هذا رد لما قاله الزجاج من
ان لا فى الكسر غير زائدة هكذا فى الفتح قال واختيارى الكسر لسلامته من التاويل
اقول التاويل جعل ان بمعنى لعل والقول بزيادة لا واما ايهام عذر الكفار بان
يقال وما يدريكم عدم ايمانهم اذا جاءت الآية وليس الكلام مسوقا له والاصل عدم
الايهام قال ولفظ يومنون فاعله مجازا اقول علله بان علاقة المجاز كون
المخاطب به وعندى انه لا مانع من ان يكون مفعولا وفاعله الكاف والغايا عيا
مدلولها قال فيها توطية للعطف اقول يريد انه لو لم يقيد يومنون بهذه السورة
لم يصح العطف لان مطلقه شامل للمعطوف ايضا قال كما نشا حسنه الآتى اقول



اراد به كما فى الحاشية فان ما فى هذه السورة مشتبه بذلك هذا لكن كلامه دال على ان
فى حسنه اخذه من المقام قال وفصل واو وصحبه من الواجب لفظا ومن الجائز
معنى اقول انما كان واجبا لفظا بنا على القانون اذا تم قرا المسئلة بذكر الواو
واما جوازه معنى فلان ذكر الشيعة بعد ذكر صحبه يعنى عن الواو كما ان فيها قيد
كقوله كما فا قال وضعف جعل ضم امرا رفع كسر اقول يريد ان ضم وان
احتمل ان يكون امرا الا ان كسر وفتح مرفوعان كان الظاهر كسرا وفتحا لانهما
مفعولان لعدم صلاحية الانشاء منه الاخبار فيحتاج الى تقدير ضمير قال ولا
دليل فى استعماله نحو البيع اقول يرد على ابى شامة فانه قال الظاهر ان
الناظم جعل امرا كما تقدم نظيره فى والبيع فانه جعل حرك خبرا عنه قال الشارح
هناك متعين ولا ضرورة هنا قال وليس وصلا مع وصلا بط لاختلاف
اللفظ اقول الا بط تكرير القافية وهو من عيوب القافية اذا لم يفصل بينهما
بسبعة ابيات قال الشارح هذا ليس منه لان الاول على بنا الفاعل والثانى
على بنا المفعول قال قيد الضميرين لخروجهما عن اصطلاحه اقول اراد باحد الضميرين
ما فى الكهف وانما كان مخالفا لان الضم المطلق فى مقابلة الفتح وهنا ضده الكسر
قال قبلا بضمتين وقبلا بكسر الفا وتشديد الباء اقول بازا عينى بكسر الهمزة
وزاى معجمة اى معاينة قال وجه كسرها المعنى الاول فالاغراب اقول المعنى الاول
معاينة اى مثل اعرابه او بمعنى الناصية عطف على المعنى الاول قال والجماعة خلافا
لمن نفاه اقول يرد على النافى فانه قال يابيهم العذاب قبلا مواجهة وعيانا
ولا يليق غيره وعليه الكشاف فى قراءة الكسر قال والكسر فى الكهف لانه اخف
قلت وظهور المعنى فيه اقول صحح المقدر بقال اى تقدير الاضافة قال
ولم ينونها حكاية على القبص اقول اراد بالحكاية كما فى القرآن غير منون وقد تقدم

ان القبض حذف الخامس الساكن وكونه غير منون لم يذكره كالتنوين اولى لسلم الجزء
قال وفي يونس وصرف للوزن على التقديرين اقول يريد انه غير منصرف سواكان
علما مع العجمة او مع وزن الفعل قال والهاء ان للمبتدا والاولى رابطة اقول
يريد المجرور في حاميه والمستتر في ظللا واراد بالرابطة العائد الى المبتدا المقدر
وهو المحذوف فان حاميه ظللا الجملة خبر عنه وقوله الهاء ان للمبتدا معناه ان المجرور
المحذوف والمستتر لحاميه على التوزيع قال ويتغير الثاني في وقف الجامع وتتبع ما قرناه
في الوقف على المرسوم للموحد اقول يريد بالجمع من يقرء الكلمات بلفظ الجمع وهم الكوفيون
في الانعام وفي يونس والطور من عدا نافعا وابن عامر والذي قرره في الوقف
على المرسوم للموحد ان ابن كثير وابا عمرو والكسائي يقفون بالهاء في المرسوم بالتاء
الطويلة قال لقاعدة اطلاقه في السورة اقول فانه ينزل على الاول ذكر هذه
القاعدة في اول الفاتحة قال قلت قرينة الضم ضعيف اقول جواب عن قول
السائل بان ضم حامي غير السورة من التظاهر يفيد العموم كما تقدم له نظائر اجاب
بان ذلك انما يكون اذا اتحدت الصيغة والقرينة في الانعام مخالف للاولى وقوله فليتأمل
بالصيغ على بنا المفعول صيغة الامر قال والفرق بينهما وبين ثمره الاستقلال
وعدمه اقول جواب عن قياس المسائل كلمات في الموضعين الى ثمرة في الموضعين
فكما عم في ثمرة فليعم في كلا كلمات اجاب بالفارق فان ثمرة ضمها الى بس فعم بخلاف
كلمات فانه ذكرها استقلالا وفيه بحث فان الجواب قد تم بما ذكره اولا من المخالف
الا ان يكون تاييدا له قال وجه الجمع في الانعام والتوحيد في الآخرين اقول
يريد ان ابن كثير وابا عمرو وفروا بالجمع في الانعام مناسبة فكلمات المتفق على جمعه
ومراعاة الرسم في الاخرى والحالي لهما بما اتفقوا على توحيده وتمت كلمة ربك الحسنى
بالاعراف قال واختياري جمع الاربعة عملا بالحقيقة اقول انما كان عملا بالحقيقة

لان

لان المراد بها احكام الله تعالى وقضاياه ولما توجه ان في الافراد صفة اجاب بان الالف
لا يعد ثقيلا ولما توجه ان الرسم بدون الالف اجاب بانه معارض بالحقيقة في الجمع والمرسوم
تقديرا كاف قال علم فتح نون منزل للمشدد من التظاهر لا الضرورة خلافا لمن عيبها
اقول يريد على القياسي ولا وجه له لان امر التظاهر خفي والتشديد ضده التخفيف
ويجوز جمع العلامات على شتى واحد قال واختياري التخفيف لانه فرع انزل
اقول يريد ان منزل اسم مفعول ماخوذ من انزل وهذا فيه خفا لان نزل مشددا
فرعه منزل مشددا وانما اشار الى ما تقدم في سورة البقرة من ان المشدد لا يكثر فيه
والمخفف اكثر استعمالا قال او كرر الرجمة اقول الرجمة هي فتح الضم والكسر ولم
يقع تكريرها صريحا بل اخذ من العطف قال وعلاحرم بالاذ دواج اقول اي مع فصل
يشير الى الرمز في علا قال فارتفع المفعولان واستتر المقدر اقول يريد ان قوله
تعالى فصل لكم ما حرم عليكم مفعوله الاول المذكور والثاني محذوف فاذا بنيا للمفعول
مفعول الاول مذكور قام مقام الفاعل وفيه بحث لان الفاعل مستتر والمحذوف
المقدر استتر في الفعل الثاني قال واختياري فتحهما عملا بالاصل لما روي
لتخفيف الفرع اقول يريد بتخفيف الفرع حذف الفاعل وفيه بحث لان الفاعل
مستتر فيهما واذا بنيا للمفعول حذف الفاعل لا يفيد تخفيفا في اللفظ قال
واختياري الضم لانه ابلغ ذما اقول لانه متصل وهو ضال في نفسه والبناء اشارة
بانه يتضمن الاخرى قال وقاوم احدهما عدم الحذف وسلم الاخر اقول جواب
من يقول ان الفتح لا حذف فيه وفي الضم حذف المفعول اجاب بانه فيه امران الا
الابلغية وتضمن الاخرى فايهما قاوم عدم الحذف سلم الآخر قال وقوله بالتوحيد
اجود من فرد اقول يريد ان الفرد شهرته في العدد لا في مقابلة الجمع وقد تقدم منه هذا
الكلام واشرنا الى ان الفرد بمعنى المفرد قال وقوله هنا فتح اجود من نصب اقول

يريدان في عبارة التيسير النصب والفتح اولى كما ذكره الناظم لان الكلمة منصوبة مفردا
وجمعا انما الكلام في حركة النا قال والانزل على الاولى اقول يريدان داب الناظم اذا
اطلق التحريك صرفه الى الحرف الاول وقوله وافتحوا انما صرفه الى النا لتقدم نظيره في المائدة
ولولاه كان مصروفا الى الرا قال ونبه به على تجوزه بالافراد اقول يريدان قوله في
المائدة رسالته اجمع لكسر النا فائدة ذكر كسر النا بعد ذكر الجمع التنبيه على ان
المفرد هنا مجاز عن الموحد لان كسر النا في الجمع كان قد علم من قوله في اول البقرة
ناصبا كلمة بكسر وهذا شيء في غاية البعد بان يذكر شيئا في السورة المتقدمة ليكون
قرينة المجاز في السورة الاتية قال وقيد الكسر لخروجه عن المصطلح اقول لان
حركة مطلقا هو الفتح في اصطلاحه قال ولم يضق بضم ضيق وان اتحد القاري
لاختلاف التغيير اقول يريدان في ضيق في سورة النحل والنمل قارئه ابن كثير مثله
هنا وانما لم يذكره هنا لاختلاف محل التغير لانه كسر الياء هنا وهناك كسر الضاد قال
لكن اختياري لانه الشايع لما اشبه هذا المتقدم في البيت وكان محل اختياره غير
ما اختاره هناك نبه على علته اقول وجه كسر جاز انه صفة كاشفة وهو ابلغ من
ضيق فلذلك تبعه قال فيه بحث لان الوصف الكاشف كما يحد بالنسبة الى
المحدود معلوم ان ليس حرجا نسبة الى المصدر لذلك وان اراد انه وصف
لضيقا كما قاله ابو البقا فلم يجوز ان يكون ابلغ منه لما ذكرنا فالحق انه وصف مخصص
قال لرارع كنانى اقول بكسر الكاف نسبة الى كنانة قبيلة قال قراءة الكسر اقول
نسب اخذه من الالفة فانها لا تكون الا بين الشيئين يخلص من التجوزات احترازا من
الفتح لما قدر فيه من انواع التجوز يقرب الى الاخذ بن اخذه من التوسل قال على حد قد النول
اقول لان المد في فتح النون قال وتعوض للتخفيف وان لزمه السكون للضد اقول
يريد ان السكون ضده الفتح الا ان التشديد لا يفهم الا من التخفيف فذكر التخفيف

للضد

للضد لا للمذكور قال ولازم تخفيف العين الاصل وموزون تفاعل اقول الاصل
يصعد على وزن يفعل وموزون تفاعل تصاعد مخففا قال كما عرف محله في الايمان
اقول يريدان صعود السما ممكن في ذاته محال عادة فاذا حلف عليه بنعقد
يمينه ولذلك يصح تشبيه ايمان الكافر به ولو كان محالا عقليا لم يصح تكليفه
قال ومع يقول حال فاعل خير اقول الخير في سبا متعلقا بحاصل قال
فاظهر لغرض النص اقول يريدان مقتضى التركيب ان يقول فيها بعد ذكر الاربع
الا انه اتى بلفظ الاربع وذكر الشارح له فائدة وهي دخول يقول فيها قال
وهو ايضا من قوله ثم في الكل اقول يريدان في التيسير لفظا الكل وان كان ايضا
في دخول يقول الا انه ربما توهم من قوله ويوم يحشرهم ثم يقول انما ذكر التقييد
بحشرهم لاذاته قال وقاوم الالتفات التناسب اقول برفع الالتفات
جواب عن قول القائل في النازعات التناسب اجاب بان الالتفات مرجح
لدلالته على التعظيم قال فيها توطئة للعطف اقول لانه لو لم يقيده بهذه السورة
لم يمكن عطف غيره قال تانيث فاعله مجازي اقول لان الحقيقي الانثى من
الحيوان قال واختياري التذكير لان ترك العلامة في نحو هذا احسن اقول
انما كان احسن لكونه مجازيا مع وجود الفاصل قال ومراده بالحرفين المضافين
لو كان الكلمتان لكان احسن اقول وجه الجمع النص على الافراد والتنبيه على
الانواع اقول يريدان الجمع المضاف مستغرق الافراد ومن ضرورته استغراق
الانواع قال وان قدرت تلاه فمبتدا له اقول جعل زين مفعولا ان لم
يكن في تلاه ضمير وان قدر الضمير زين مبتدا او شاميهم تلاه خبره قال ولا يستقيم
فيه المفعولية اقول يرد على ابي شامة فانه قال الاصل تلا فيلي بالرفع الا ان
النظم لم يساعده فغلب لامن اللبس ومنع الشارح لم يظهر له وجه قال او جمع

الشام حذف للتنوين ثم استصحب **اقول** يريد ان الخاء في الضم على الياء ثقيل مخفف
فالتقى الساكنان الياء والتنوين حذفت الياء ثم دخل اللام عادت الياء المحذوفة
هذا معنى الاستصحاب **قال** او نكرة **اقول** يريد ان الياء في الشام حذفت اكتفاء
بالكسرة **قال** ونقطا **اقول** بالجر عطف على عقبه وهذا سمي في البديع تضمينا
**قال** قد تقدم مرارا ان التضمين عبارة عن ان يذكر ان عرفي شعر غيره شيئا
من شعر غيره وينبه عليه ان لم يكن مشهورا او من شعر نفسه **قال** او سمت
على الاصل **اقول** يريد ان لفظ الجمع الا ان الياء لم ترسم لانها في الوصل ساقطة
لالتقاء الساكنين تقدم نظيره في حذف الياءات **قال** وقيده لخروجه عن المصطلح **اقول**
لان الخفض ضده النصب على الاطلاق وهنا الرفع **قال** في قول الشاعر بها سائلة
لانها آخر البيت **اقول** اول البيت فرجحها بمزجة زج القلوص لارادة البيت
من بحر الكامل ضرب مرقد متفاعلات بسكون التاء **قال** اما الفتحة فلانها حركة
ان كان علما **اقول** فانه غير منصرف وانما قيده بكونه علما لاحتمال ان يكون مثل
اخو الحرب وابو الكرم لاقتضاء ملابسة **قال** ومن ثم اختلف يونس والخليل
**اقول** يريد اختلافهما في نحو امحمد بنا على ذلك الاصل فان محمد بالرفع مختار
الخليل لانه منادى مفرد نون للضرورة واليه اشار بقوله الاولى في اختياري
زاوبذاك الى يونس ويونس يقول لما خرج عن البناء نصب لانه مفعول به
في الاصل والشعر يقبل بضم القاف بمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم حاين
اخاه النضر بن الحرث بهرا في غير اهدروا من ابياتها ما ضربك لو منت وربما من الفتى
وهو المفيض المخنق لما سمع الابيات بكى وقال لو بلغتني ما قتلته **قال** وفصل بين
وفاعل الفعل وفاعله بالمتعلقات لتصحيح المغفر **قال** المغفر بكسر السين **اقول**
يريد ان زين بدون ذكر الفاعل فيه ابهام لان الفعل لابد له من فاعل فقوله



شركاؤهم فيه تصحيح التراكيب ويفسر ذلك المبهم تظيره الم نشرح لك فان فيه ابهاما
فذكر صدرك رفع ذلك الابهام صرح به على البيان **قال** ورفع الى عمرو رضي الله عنه
كان الشعر علم قوم **اقول** معنى رفع الى عمر نقل عنه هذا الكلام كما يقال هذا الحديث
رفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا قوله بعد والى ابي عمرو **قال** كما دان المعروف
**اقول** فانه لا يجوز الفصل بينه وبين المعرف لمناسبة الذوات والاحداث تحصل
كلامه ان الذوات والاعراض محتاج الى الزمان دون المكان وفيه نظر لان
ماسوى الله تعالى وصفاته من الموجودات في زمان ومكان الا ان يقيد بالزمان
المعين كالماضي والحال في انه لا يوجد في المكان **قال** فان قلت ما معنى
قول المفصل فسيبويه ربي مر عهده **اقول** قال صاحب الكشاف في المفصل
وما يقع في بعض الكتاب وهذه العبارة ظاهرها انه ينكر ان اصل هذا البيت في
الكتاب لا رواية الجر بالاضافة على ما ذهب اليه الشارح **قال** وقول من قال
انه غير مضاف **اقول** يريد ان قول من قال ليس في البيت اضافة بل حذف
تنوين زج لالتقاء الساكنين مع لام القلوص وجر ابمزادة بحذف المضاف
منه من غير اقامة المضاف اليه مقام المضاف اي كما يحذف مضاف
الاسم بلا اقامة المضاف اليه مقام المضاف تقديره زج القلوص زج
ابي مزادة هذا معنى قوله حذف مضافا نها **قال** وسأل الكسائي ابن زكوان
عنها فاعجبه **اقول** اي احب ابن زكوان هذه المسئلة من الكسائي لان
هذه قراءة ابن زكوان وكان الجواب عنده ولذلك انشده البيت **قال**
وقال الطرماح **اقول** بكسر الطاء والحاء المهملة الكناسي جمع كناسة بيت الظباء
**قال** ففصل بالمفعول لذاك **اقول** اي لارادة اضافة المصدر الى الفاعل
فانه فعله **قال** وقال المتنبي نابا بالكثرة **اقول** من كلام الشارح اراد ان

المبنى وان لم يكن كلامه دليلا لانه موكد الا ان الكثرة توجب سكون النفس
**قال** وانشد معاوية بخوت وقد بل المرادى سيفه من ابن ابى شيخ الاباطح طالب
**اقول** المرادى هو ابن ملجم قاتل من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة هارون
من موسى اسد ابن غالب قالع باب خيبر علىّ ابن ابى طالب السعيد الشهيد
كرم الله وجهه انظر مذل العوانى فى معاوية بعد موته وليس هذا بعجب من لعنه
ابا تراب على المنابر وعند الله تجتمع الخصوم **قال** ففصل المضافين بالمضافين
**اقول** المضافان الاولان ابى طالب والاخيران شيخ الاباطح **قال** واجتماع
مقتضى جر **اقول** بكسر الضاد صيغة المثنى وما بين يريد عاملين **قال** والنافى
يتمسك بقوله راع وامة **اقول** زيادة عليه سواكانا كافرين او مسلمين وكذا الرأى
عنها بطريق الاحاد سواكان كافرا او فاسقا والعجب ان اقوى دليل القرينة كلام
الله المعجز الذى وصفه الله تعالى بانه قرآن عربى غير ذى عوج ولكن من يضلل الله
فلا هادى له ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك
انت الوهاب **قال** شامهم تلا اى تبع **اقول** هذا مخالف للظاهر ولما ذهب
اليه الشراح من ان تلا معناه قرأ **قال** وليس قوله ومع رسمه دليلا كما توهم
بعض **اقول** هذا رد على ابى شامة ورده واه وذلك ان موافقة الرسم احد
الشروط الثلثة كما تقدم من كلام الشارح اول الكتاب جعله هنا من ارتفاع
لا معنى لان ارتفاع المانع انما يعتبر بعد تمام العلة كما عرف فى موضعه **قال**
والجواب عن الثانى **اقول** هو الامر المعنوى **قال** وتقدير حذفه كتقدير تاخير ذاك
**اقول** بريد ان تقدير حذف المضاف لا يقدح فى التخصيص الى اصل من الاضافة
فكذا تقدير تاخير المفعول وتقديم الفاعل المضاف اليه **قال** كالتخلخل الى آخر
**اقول** يريد ان الفاصل بين المضاف والمضاف اليه يمنع وصول امر المضاف اليه

وفيه

وفيه نظر لان المتخلل بين الشيئين حاجز بينهما قال الجوهرى تخلخلت القوم دخلت
فى خلالهم ولو صح هذا لجاز الفصل بالفاعل ايضا بين المصدر والمفعول وليس كذلك
كما صرح به الشارح **قال** ولم تفصل اذ ام التعريف للبس **اقول** جواب عن قول
من قال المضاف مع المضاف اليه كلام التعريف اجاب بان لام التعريف لو دخلت
على غير مدخولها التبس الامر بخلاف الفصل بين المضافين **قال** وكلمة الاسلوبين
**اقول** اسلوب الكلام طريقه واراد بهما اكثريته اضافة المصدر الى الفاعل
وجواز الفصل بين المضافين بالمفعول **قال** عملا بالاصلين **اقول** احدهما
بنا الفاعل والآخر عدم الفصل بين المضافين **قال** محكيا **اقول** يريد ان
حصادا لفظ القرآن حكاه الناظم والا لنصبه لانه مفعول **قال** كمزين او منزين
**اقول** اشار الى ان خلا مصدر خلى لازما ومتعديا ذكره الجوهرى بالاول رايه الى
المصدر وبالثانى الى جمع خلية **قال** لا كما توهم من لفظه لان اللفظ غير كاشف
**اقول** قد تقدم فى شرح قول الناظم وبالنقط استغنى عن القيد ان جلا ان
هذا جلى فى الحذف والاثبات خفى فى الابدال محال فى الحركة لان الوزن لا تختلف
بها واليه اشار بقوله اللفظ غير كاشف وفيه رد على الفاسى **قال** لكن هذا
الاطلاق **اقول** يريد ان مبنية بالتا بعد تقدم قوله انث يوهم انه عطف على ما تقدم
فيتعلق بابن عامر وشعبة وفيه بحث فان الاصل فى التراجم الاستقلال كما تقدم
من كلام الشارح مرارا لاسيما قوله دنا كافيا يبطل لان الرمز لا يتقدم على القراءة
بعده **قال** لنقص وانتم **اقول** النقص فى ذكر الرفع لانه من قول الناظم اخذ من
القاعدة وفى الرفع والتذكير والغيب جملة والاتمام بدفع ما ذلك الوهم **قال** وان
ذكر فى كل منهما بعض من ذكر فى الاخرى ففى رباعية **اقول** لمستثنى يمن ومسبة فان
ابن عامر مذكور فيها **قال** ورب قوة الرفع وحمت لعدم الاضمار المحتمل **اقول** اخذ

اخذ الغرب من دنا والقوة من كافيا وكذا المحاية واراد باضمحلال الاضمار ان اسم كان
مضمر لتكون ناقصة واحتمل ان تكون تامة وميتة بالنصب حالا كما صرح به في توجيه
النصب قال واختياري التانيث والرفع وعلل الاول بان لفظ ميتة مونث
فانث اللفظ وايضا الميتة تارة تكون انثى واليه اشار بالحقيقة في بعض الصور
والثاني هو الرفع لعدم الاضمار واراد بوفاق الناظم ما تقدم من قوله وميتة دنا
كافيا قال واختياري الكسر وفاقا لملكي اقول علله بانه دائر بين الافصح فانه لغة
حجاز والاصل كما قال سيبويه قال وخلافا لابي عبيد اقول اختيار ابو عبيد
الفتح للفخامة ونازعه الشارح بان الفخامة امر معنوي لا يلازم الفتح قال
على انها معارضة اذ لم يصح النقل في ذلك اقول زين اللفظ بالفتح او تزين
بلفظه كذينك قال ذينك اسم مثنى اشارة الى قوله خلافا فان الشارح ذكر
فيه فتح على انه فعل ماض وضمه على انه جمع حلية والى الاولى اشار بالتزين
والثاني بتزين وعلى الوجهين ان كان رآه موافقا لابي عبيد فلذلك مدح الترجيح
وان لم يكن موافقا مدح للتحقيق قال وتظهر فائدة الخلاف في التصغير اقول
وذلك في الجمع يصغر على لفظ المفرد وان كان اسم جمع يصغر على حاله قال لقوته
حصن اقول اخذه من قوله وسكون المعز حصن قال ولم يتطرق اليه ما تطرق
الى الفتح من شبهة اقول الشبهة هي قول ابي عبيد الاسكان الاقيس قال
فادعى الاجماع في مختلف اقول رد لقول ابي عبيد قياسا من سكون المعز على الضأن
المجمع عليه رده بانه الاجماع فيه لقراءة طلحة وايضا ابو عبيد مناقض قوله لانه
ذكر ان كل ما عين فعله من حروف الحلق ذلك الحرف منه يفتح وعين فعل الضان
من ذلك قال بتقدير هما كسرا وسكونا اقول وجه تخفيفه حذف احديهما تابعة
فيه قال كذا في النسخ والصواب صابغة فيه اي في التخفيف لان التشديد ايضا

فيه تخفيف

فيه تخفيف كما صرح به قال واختياري التشديد لجمعه التخفيف وقرب الاصل اقول
يريد بالاصل وجود الياءين والمدغم في حكم الموجود بخلاف المحذوف قال لكنه معارض
اقول يريد ان الناظم مدح الحذف لكنه معارض بما ذكره الشارح في التشديد قال
وجه كسر ان وتشديد الاستيناف والاصل اقول فيه لف ونشر الاستيناف
والكسر والاصل للتشديد فان المخفف فرعه فكذا قوله في فتح المشددة الاصلي
فان المخفف فرعه وكذا قوله في فتح المشددة قال والجزان نصب ورفع اقول
نصب الاسم ورفع الخبر قال ثم خفف على الفلي اقول بضم القاف وتشديد اللام
مؤنث افل افعل تفضيل قال واذا خففت المفتوحة لم تلغ بخلاف المكسورة
لانها مع جزئها معمولة لما بقيها اقول يريد ان انما مع ذكر جزئها ليمكن وقوعها
شموله والمشبهة في توجيه علمها انها اكثر شبها بالفعل وفي كلامه نظر لان المكسورة
المخففة قد عملت في المظهر في قراءة نافع وابن كثير وشبعة في قوله تعالى وان كلا في
سورة هود ولذلك قد عمل المفتوحة في ضمير الشان لئلا يقع مزيته المكسورة
مع وقد شبهها بالفعل قال واختياري الكسر والتشديد اقول يريد التشديد
في المفتوحة لان المكسورة مشددة قطعا ولذلك علله بعدم الحذف كما في المخففة
والزيادة على القول زيادتها قال علمت الترجمة اقول قال الفاسي علم التذكير
من اللفظ ورده الشارح بان اللفظ يتزين بالتذكير والتانيث فلا دلالة فيه
انما علم التذكير من قاعدة ذكرها الناظم في قوله وفي الرفع والنصب اذا اطلق اللفظ
في هذه الثلثة فاللفظ معروف اليها دون اضدادها بخلاف وجه الذيل ما تقدم من
قراءة النخعي قال لان الضمير من قبيل الصريح اقول يريد الضمير في مداه لانه
في مثابة شين شاف قال ان اعتقادهم ملابسة بالتشعب اقول التشعب
التفرق وفي اختياره التشديد بحث لان التفريق انما كان مذموما لاستلزامه المغايرة

فالاولى فى المفتوحة ان التفريق دلالة على المفارقة التامة فلذلك سمى لانها
دعوى مع البينة قال ونشهد انك عبد الملك ارسلت حقا بدين قيم اول
بكسر القاف وفتح الياء البيت من المتقارب عروضه وضربه محذوفان سورة
الاعراف قال اذ عاد ذكر المخففين اول المخففون حمزة والكسائى
وحفص تقدم ذكره فى الانعام فى قوله وتذكرون الكل خفف على شذا واراد بالاجماع
فى علم الاصول قال اما تخفيف الاصول اول يريد بالاصول حمزة والكسائى
وحفص لان قراءتهم بلاما وقد تقررت قاعدتهم فى الانعام على تخفيفه واما تخفيف
الموافق وهو ابن عامر فلانه لما زاد الثانى وافق سائر ما وقع فى القرآن من مثل كونوا
فان اجماع القراء على تخفيفه قال وارتفع محله بالمبالغة اول اى فى التخفيف
قال فى الادغام ايضا تخفيفا ما قال مخالف للوزن اول اى زاد فى الفتح الذى
دون النظم ترك التناسب لاقامة الوزن قال ذو الوجه حضر اول لفظ
حضر نفسه مثلا قال وهذا التضمين المرجوح اول قد تقدم منه مرارا ان
توقف القراءة فى البيت السابق على الرمز فى البيت بعده تضمين واشرنا الى
ان هذا لا يعرف فى علم البديع والمعروف ان يأتى الشاعر بشىء من شعر غيره
او من غير شعره فى غير هذا الشعر واما مثل هذا فالاولى ان يقال فيه التعليق
قال وقد تقدم نهل فى النا اول هناك ما خوذ من نهل الرجل
اذا اسن واضطرب مخالف فى الحركة قال وعلم ان المتقدمة من الرا الامن
للجيم اول يريد ان الرا والجيم كلاهما مضموم فقول الناظم فى عكس انما صرف
الى تقديم حركة الرا الامن للجيم الى النا دون الجيم الى الرا من الاجماع على عدم ذلك
لا من اللفظ كما توهمه النعاسى لان الحركة لا دلالة فيها كما تقدم مرارا ان الاستغنا
بالحركة محال لا تتران البيت مع اى حركة كان قال وترتيب الحركتين معلوم من

اصطلاحه

اصطلاحه قال يرد على ابى شامة فانه قال لو قال الناظم بفتحة فضم لكان اجود لان
الواو لا يدل على الترتيب ورده الشارح بان دأب الناظم انه اذا قال حرك او فتح
ينزل على الذى الاول ثم الذى بعده قال وفائدة عكس تظهر فى النا لا الرا اول
يريد انه لو قال فتح النا وضم الراصح فى المذكور واختلف النا للمكوب لان ضد الفتح
الكسر ولقارى به بخلاف الضم فان ضده الفتح وهو سالم للمكوب قال ولو قال
يخلف له فى الروم لاوهم شاما قال لان اللام رمزه اول وفارق نحو فاحملا
صحيحا يخلف بتعدد المختلف قال لما ذكر انه لو قال يخلف الذى فى الروم لاوهم
خلف كثلثه توجه اليه انه قال فى سورة الرحمن فاحملا صحيحا يخلف مع انه لم يرجع
الى النا اجاب بان المختلف فيه فى الرحمن واحد بخلافه هنا فان الذى فى الروم
غير الذى فى الاعراف قال ولكونه غير مقصود اصلا اغتفر تقديمه اول يريد ان
تقديم الرمز على القرآن غير مصطلح وانما قدم الميم فى الروم لان الرمز قد تقدم وانما اعاده
لدفع ذلك الوهم لا اصالة قال وعم اطلاق النظير كما عم اطلاق السورة المضمومة
اول يريد ان قوله لا يرجعون عام شمل الجاثية وسورة الحشر لقوله فى السورة المضمومة
فانه شمل اطلاقه كل ما فيها كقوله فى يونس والطول الحامية ظللا فانه شمل
موضعى يونس فتيمم الاعراض على الناظم كما ذكره غيره قال او يقرق اول يريد الجواب
عن الناظم بان السورة فى الاطلاق يعم ما فيها واطلاق الكلمة لفظ جزى يوجد فى
واحد فينزل على الاول وهو الجاثية وهذا جواب حسن واحسن منه انه يوخذ من
لفظ الناظم فى رضى لان سورة الجاثية اسمها سورة الشريعة تقدم فى سورة البقرة
والشريعة كذا وان ذكره هنا نفى رضى اشارة اليها واما فى سورة الحشر قال
ابن عباس سمى سورة النهود قال لحرر المسلمين اول الاولى فى الشريعة و
عدل الثانية بقوله ثان لباس لرفع قال اذ فرق التنوين حتى يحمل اول جواب

عن قول من يقول مسئلة لباس لا التباس فيها لان الاولى منصوب بجاب بان التنوين
خفي وفيه بعد لان الاولى مكتوب بالالف والثانى مضاف كيف يلتبس قال والاجود
ان يكون واو ولباس واو التلاوة اقول لما ذكران في عبارة الناظم نوع مصدر لاحكان
سبق الى الناظم ولباس الاولى اشار الى ان الواو في قول الناظم ولباس جعلها من
التلاوة لارتفاع اللبس لان الاول ليس فيه واو ليجيد الفارق بالحا المهملة ونصب
الفارق يقال حار الشئ يحوره ويحيره اذا ضمه الى نفسه قال وربما حصل هذا الفصل
الخر اقول فقول الناظم لا يخرجون في رضى في الحاشية لا يخرجون منها مرضيا
عنها كما قال تعالى ولا هم يستعتبون قال في الكشاف اى لا يطلب منهم ان يرضوا
ربهم قال الشارح هذا التفسير ينحصر في الحاشية فلا يتناول اطلاقه ما في الخر وقد تقدم
جواب حسن منها قال فهو غيره اقول اى المعطوف عليه وان اتحد اللفظ قال
وحلا يقوى اقول بالاضافة تفسير لباس التقوى قال وضعف فضله حملا للاشارة
على الضمير اقول يريد قياس اسم الاشارة على ضمير الفصل ليكون مثله فصلا لا محل له
من الاعراب قال يوهد الاول اقول لان في قراءتهما جرا قطعا لعدم ذلك قال
واجاز ابو اسحق اقول هو الزجاج اجاز ان يكون لباس التقوى خبر ضمير يعود الى
لباسا فيتحد معه قال وقراءة النصب ترجح الابتدا اقول لانه مغاير للاول فكذا
اذا كان مبتدا بخلاف ما قاله الزجاج وقول الزجاج ذكره الكشاف ايضا قال
والمعنى مجموع الامرين خبر اقول هذا على تقدير عدم الاتحاد لانه يدل على قصر الثبوت قال
او تفصيل سائر العورة اقول اخذه من الرفع اى ذلك الثوب خير لكل احد فاضل تقي
وانما قيد الثانية بضعفا الاتقيا لان الكمل يعلمون ذلك قال نعم مجرد اقول
مبتدا وخبر اضيف اليه حيث قال اجتمع في قوله خالصة مسائل الثلث اقول اشار
الى قول الناظم في اول الكتاب وفي الرفع والتذكير والغيب حمله على لفظها اطلقت الرفع

في



في خالصة والغيب في لا يعلمون والتذكير في يفتح قال وبينا ثم رفع خروج الاولى
اقول ذكر نهاك ان قوله وخالصة لم لا يجوز رفعه مستفادا من عطفه على لباس وجيل
ما اجاب ان الواو وان كانت ظاهرة في العطف الا ان اصطلاح الناظم استقلال
كل مسئلة اذا وجد لها ترجمة لفظا او تقديرا وهنا الترجمة تقديرية لتملك القاعدة
قال وهي محتملة هنا اقول ذكران في التفسير قيد الواو بقوله وما كنا واطلاق الناظم
يحتمل واو ونزعنا ما في صدورهم من غل وفيه نظر قال لان قوله وما نفى في اتصال
الواو بما تكيف يوهم واو ونزعنا قال لذهب اقول يذكر وما كنا فيندفع ذلك الاحتمال
قال للمومنين في الدنيا اقول خبر المبتدا اى هي لهم في الدنيا اى الذين آمنوا في الدنيا
وفيه نظر لان خالصة لا يقع قيد للكافرين في الدنيا الا ان يكون حالا مقدرة فالوجه
التقدير الذي بعده قال او خبرا الى ما يتعلق به او خبر آخر وعاملها لامه كذا في بعض
النسخ والاولى عدمه وعلى تقدير وجوده المعنى ان الخبر هو معنى الكون المستفاد من
اللام لاحتياجه الى ما يتعلق به قال والرفع على الخبرية لا النصب اقول هذا توجيه
بمعنى الرفع في الرفع بقوله اصل قال وفي الحيوة الدنيا عليه يتعلق بامنوا اقول
يريد عليهما الرفع والنصب اى على كلا التقديرين قال لا بالزينة لوصفه وفصل
صفته اقول اى انما كان اصلا لان المرفوع احد جزئي الجملة يريد ان الزينة مصدر
موصوف فلا يعمل في المجرور مع ان صفته ايضا مفصولة عن الجار بعطف الطيبات
بعده قال ولا تخالصة لغا والمعنى اقول لان خلوصها في الآخرة لا في الدنيا قال
واختياري النصب لعدم الفصل والحذف اقول الفصل بالجار والحذف ما قدره
الفراء قال وجه الغيب جمله على كل فريق اقول هما فريقان اولاهم واخريهم قال
وجه خطابه حمله على السائل اقول يريد الذين قالوا ربنا انهم عذابا قال خصوصا اذا
اريد الواحد اقول اختار الثانية وعلله بان الثانية غالب في الجمع المكسر لا سيما

اذا كان مفردا غير مذكور حقيقة بان يكون ذكرا في الحيوان هذا معنى قوله اذا اريد الواحد قال
ونفي الكثير لا ينفي القليل اقول فيه بحث لان ابواب السماء محصورة لا تقبل الكثرة والتشديد
لا يلزمه التكثير لقولك ذكّرته وزيلته محققا ومشددا بمعنى ذكره ابن الحاجب ولذلك قرئ
آخر الزمر فتحت ابواب النار وابواب الجنة كلاهما محققا ومشددا قال فعرف
موضع العاطف اقول فيه بحث لان الجملة اذا كانت موضحة لما قبلها لا تحتاج الى
العاطف لانها متصلة معنى فلا حاجة الى الربط بالعاطف قال واختياري انباءها
للتنصيص اقول قد عرفت ما فيه قال بني على الكسر السكون على اصل الحرف والبناء
اقول فيه لف ونشر اي الاصل في الحرف البناء والاصل في البناء السكون قال
وربما اتبعت اقول اي كسر النون للعين قال يحمل على انها مرجوحة لهم اقول اي
الفتحة عند قريش قال حرف التخفيف الى ان للسبق والنظير اقول يريد ان من
القواعد اذا قال الناظم حرك او خفف صرفه الى الاول وفي غيره بقيد نحو وحرك عين
الرعب واراد بالنظير بلا ان غضب الله عمم في النور لمن قرأ محققا قال وعلم تخفيف
النون من القيد اقول القيد لفظ لعنة الله مرفوعا اذ لو كانت مشددة لنصب لعنة
لفظ التخفيف المذكور صريحا قال والفتح من الندا اقول يريد ان يجوز ان يكون
المفتوحة والمكسورة من ان علم المفتوحة اجانب من الندا والند مثل الشيء المخالف
له قاله في الكشاف ومراده ان قوله لعنة الله في موضع المفرد والمكسورة لا يكون
في موضع المفرد ولذلك من قرأ بالكسر قدر القول او جعل اذن في معنى القول قاله
في الكشاف وقد اشار الشارح اليه بقوله بعد وفتحت لوقوع الفعل عليها قال
وان جاز ان يستعمل دونها بالتاخير اقول ذكر ان ما خلا ليس ما فيه رمز الاستثناء
ضمها الى سما لانها مع خلا اداة استثناء في تتمة الترجمة ثم اشار بان خلا وحده
يجوز ان يكون اداة كما ذكره النحاة الا ان تاخرها عن سما مانع عن كونه رمزا وفيه

نظر

نظر فان نظيره وقع رمزا قال الشارح في سورة النحل في قول الناظم سما كاملا بهدى
بعدم بيما سوغ وقوع الكاف رمزا الذي جعله هناك مسوغا جعله هنا مانعا قال
والتصريح بذا نم اقول لما ذكر ان قول الناظم وفي النور يريد وان لعنة توجه بما لا يكون
وان غضب اجاب بان لعنة هناك حمائل لما هنا وان غضب نظير فالحمائل اولى وايضا
ان غضب مذكور هناك فلا وجه للحوالة قال وامتنع جعلها مصدرية لسبق معنى العلم
اقول المصدرية تدل على التوقع وان فيه معنى العلم فبينهما تنافٍ قال وللنقل على
التاكيد اقول بخلاف المخففة فانها تحتمل التفسير وفي اطلاق التفسير التاكيد تسامح لان
المفتوحة انما تدل على التحقيق لا ان المعنى لما استقام بدونها اطلق عليها التاكيد قال
فان قدرت نقله اقول اي قدرت الضمير اذ بدونه لا يقع خبرا قال ويقدر الجار على البصري
لا الكوفي اقول فيه بحث لان اعادة الجار في اللفظ واجبة عند البصرية قال في المفصل
لا يقال مررت به وبزيد ولكن يعاد الجار قال على حد جرد قطيفة اقول يريد ان من
من اضافة الصفة الى الموصوف فان الاصل قطيفة جرد قال وجعل الثلثة معطوفة
لانها في حيز العطف اقول يريد ان مسحات ليس فيها حرف العطف الا انها في سياق
العطف والاظهر ان يقال تغليبا قال ومن اولى من جعل في النحل معطوفا عطف
المفرد اقول وجه الاولوية ان في تقدير مثله تصريحا بان ابن عامر يقرأ اربعة النحل بالرفع بخلاف
تقدير عطف المفرد هنا وفي النحل فانه وان كان وافيا الا انه ليس بصريح قال
مع ابن عامر في اخيرها حفص القراء كذلك اقول هذا رفع اشكال اورده الفاسي
وابو شامة بان عبارة الناظم تحتمل ان حفصا يوافق ابن عامر في الاخرين في السورتين
رفعه الشارح بان جعل اللام عوضا عن المضاف اليه فاختص بالنحل قال
اي الجارين قدرته خبرا اقول احد الجارين مع والآخر في قال وعاقبة اللام عائد
اقول يريد ان الاصل كله بالضمير عائد الى المبتدا فاللام قامت مقام الضمير قال وجمع

بين العاطفين **اول** يريد قوله واو الشمس فان واو التلاوة ايضا عاطفة **قال** وعلم الرفع من الاطلاق **اول** يريد ان الناظم قال في اول الكتاب اذا اطلق اللفظ اعم المحتمل للحركات من غير قيد فهو الرفع **قال** وقيد السكون به مطلقا ضده الفتح وهنا الضم والكسر الفتح ضده الكسر وهنا الضم والنون ضده الباء وهنا الباء الموحدة **قال** لا تحت **اول** لان السفل شامل للموحدة والمثناة **قال** وخفيه والزيح ذكر في البقرة والانعام **اول** الذبح في البقرة وخفيه في الانعام سو قوله معا خفيه **قال** واختياري التشديد لسلامته من الحذف **اول** يريد ان يغشى مضارع اغشى حذف منه الهمزة على حد وسخر لكم ما في السموات **قال** اذ من جملتها المذكورات فيوخذ منه الشمس مسخرة وما بعده **قال** او بالرجحان **اول** اي كما قال الرفع بالرجحان لزيادة المعنى في الاسمية **قال** وفي النحل ان قدر احدهما فكذلك **اول** يريد ان قدر خلق مسخرات حال او جعل مفعول ثان **قال** او سخر وسخرات **اول** اشار الى جواز سخر فتوجه ان مسخرات لا يبقى له معنى لانه تحصيل الحاصل اجاب بان الفعل لا دلالة فيه على انواع التسخير فباعتبار الانواع صح او حال موكدة على راى على قول من يجيز الموكدة بعد الجملة الفعلية **قال** وجه رفع اجيزي النخل **اول** اشارة الى قراءة خفض علله بان فيه الجمع بين تناسب التقديري في الشمس والقمر وهو تقدير سخر فيهما ناصبا وعدم تقديره في والنجوم مسخرات لاحتياجه الى التاويل في مسخرات كما اشير اليه **قال** وجمعت باعتبار الافراد **اول** جواب سوال هو ان النجوم الظاهر ان يقال مسخرة اجاب الجمع باعتبار الافراد **قال** والوقف قبل الرفع اذا كانت مرفوعة **اول** اي من الوصل للتخالف في الاعراب بخلافه في النصب فان الوصل احسن ان قدر ان الناصب للناصب في المعطوف ليربط احدهما بالاخر وان كان المقدر من جنس الاول فالامران متساويان لان العامل متحد **قال** واختياري رفع



رفع الكل **قال** علله بعد التقدير وهو ظاهر وعدم التاويل كما في سخر مسخرات والبلغ في القدرة لعدم وقوع فعل عليها بل مجرد الارادة وهذه نكتة مهمة لان الاشياء كلها تتعلق بالارادة **قال** وجد نشر اجمع ناشر حي او محي **اول** بضم الميم اشار الى ان نشرا، لازما ومتعديا وهو كذلك الا ان معناه في الآية على التقديري لانه موافق وارسلنا الرياح لواقح ولا معنى لكون الريح حيا **قال** بدليل والله انشرك نشرا **اول** فانه ايضا في وصف الرياح **قال** حذفت زوائده **اول** هي الياء والتاء **قال** ودخلت اللام على مفعوله فابطلت الاضافة **اول** قدر اصل التخفيف التركيب وتخفيف لام ابلغكم ثم حذف زوائده منه وادخل عليه اللام فبطلت الاضافة اذ المعرف لا يضاف فالصواب ان يقال دخلت عليه السلام لا على مفعوله الا ان يجعل على مفعوله حالا اي دخلت اللام عليه حال كونه مضافا الى مفعوله فيكون بمعنى الى والحق انه سهو منه **قال** فنصب بعد حذف المضاف **اول** يريد ان ابلغكم مفعوله لكن عمل المصدر المعرف ضعيف كما اشار اليه **قال** والهاء للسورة او السور **اول** يريد ان الاحقاف سورة من السور يجوز اضافته الى سورة الاعراف لاشتراكهما في ابلغكم **قال** وعلى الاول حال فاعل حلا **اول** الاولى ان يكون حلا خبرا لانه كان معترضا بين الحال وذي الحال لا معنى لكونه حالا **قال** واللفظ على احد وجهي قالون **اول** يريد ان الوزن بصلة الهيم ولا تركيب في القراءة لان نافعا صاحب الصلة في روايته عن قالون **قال** وقيد الخفض للخروج عن اصطلاحه **اول** لان الخفض اذا اطلق يقابله النصب وعلم صلة كل من الاجماع يريد ان ها الضمير اذا كان بعدها متحرك لكل القراء على الصلة صلة الكسرة الياء المضمومة الواو **قال** وان ثبت روايته ابنكم **اول** يريد ان قوله وبالاضبار انكم ان قرئ بالاستفهام يوخذ ضده من قوله وبالاضبار وان قرئ بالاخبار فضده الاتيان ومنه الاستفهام

قال وتعين لما يأتي في الرعد اقول جواب عن قول من قال الانشاء المقابل اعم من الاستفهام اجاب بان هذا في الرعد في قوله واما كرر استفهامه وهذا منه قال فان قلت اذا كان منه فلم لم يذكر مع ما ذكر هناك قلت لم يدخل في ذلك لان شرطه تكرر الهمزتين الكلمتين وهنا ليس في اثنا نون الفاحشة الا همزة واحدة قال وامتناع رمزعين وعي اقول الذي قاله هناك ان الواو في وعلى عارضة بخلاف واو وعي والعارض لا يمنع رمزية ما بعده قال وليس هنا قيد الاطلاق اقول يريد ان في الفرش اذا اطلق المختلف فيه لا يتجاوز تلك السورة قال كما توهم اقول متعلق بقوله ليس هنا قيدا يريد على ابي شامة فانه قال احترز عما في الشعراء فانه لا خلاف في الاستفهام قال قوله الاستفهام ينزل على التقديري له اقول الضمير لورش واصحابه الذين قرؤا بالاسكان قال والمجموع للمحرك كلمة وللمسكن كلمتان اقول اراد بالمجموع المعطوف والمعطوف عليه فان الواو العاطفة تقتضي الجمع بخلاف او فانها لاحدى السببين ولهذا قال في توجيه المسكن افاضوا احدى العقوبتين وفي توجيه المحرك امنوا مجموع العقوبتين قال او بدل على اللفظ اقول لان محل من اله رفع اسم ما قال وثبت اتباع اللفظ اقول اشارة الى معنى الرمز قال وقال ابو عبيد ما لكم غيره من اله اقول جعل غيره مبتدا قال فمن اله زائدة باعتبار الاول قال لانها تفيد العموم ليس دخولها لخروجها مثال الاول ما من رجل فانه مع من يفيد الاستغراق ومثال الثاني ما من احد فانه يدون من مستغرق قال واختياري الرفع هنا على المحل اقول علله بان فيه تنبيها على اعراب المبتدا قبله وان من في حكم العدم وايده بقوله وما من آله الا الله فان اسم الجلالة بدل على المحل قال والاستفتاء بالتوبيخ اللائق اقول هو اثنا نون الفاحشة فان النهر فيه للانكار كالتانيبة قال مناسبة ومبالغة اقول اختياري الاستفهام في الثانية مناسبة للاولى ومبالغة في التوبيخ قال وجه



الاستفهام في ازلنا اقول علله بانه سؤال عن الآخر وهو ان الجعل بضم الجيم اذا غلبوا موسى فانهم اذا علموا بالاجر نصحوا واجتهدوا قال واختياري الاستفهام لان الاتباع اقول يريد ان الجزم بالاجر سؤال ليس لهم بل لغرعون فاللائق بهم الاستخبار قال فعلا كلاس المحرز لحقه اللفظ وصريح الرسم للاقوة اقول جواب سؤال وهو ان قول الناظم اولا وثانيا مدح للاخبار اولا لقوله علاوثانيا بقوله الا هو خلاف ما اخبر به اجاب بان المدح لحقه اللفظ والرسم الصريح ثم قال الا ان يعتقد الناظم فيختلف الرجحان قال ويحتمل التشريك اقول بان يكون او بمعنى الواو قال وكلاه حفظ من قول اسكن واو العطف بتاويل او اقول يريد ان في الرمز دقول من يقول معنى القرائين واحد وهو واو العطف اسكنت قال وجه فتحها للمسكن ما تقدم اقول من ان العاطف او نقلت الى الواو حركة الهمزة قال واختياري الواو لانه ابلغ في التهديد واسبط فيه اقول كونه ابلغ لافادته مجموع العقوبتين وكاطرفاه افاضوا سابقا ولاحقا قال فيحتمل ان يقول على علي خصوا بالتنوين على التنوين التمام فيختل اقول يريد ان علي بالتشديد على وزن فعول بضم اللام مقبوض فاذا نون صار خماسيا خبرما بلا زحاف وفيه نظر لان ذلك وان احتمل لفظا الا انه لا معنى له في هذا المقام والاحراز انما يجب فيما يكون المعنى محتملا واما كون الكسائي اسمه علي فلم يقع هذا في الكتاب ولا بن سلم اي معنى لقوله الكسائي على حكم حصوا قال اي حقيق بقول الحق ليس الا اقول اي ليس قول سوى الحق اخذه من قول على ان لا اقول على الله الا الحق قال وليس بمطرد اقول هذا ايضا من قول الاخفش قال الزمخشري مقلوب قول الحق اقول ذكر فيه اربعة اوجه نقلها الشارح الاول القلب كما في البيت فان الشقا انما هو للضيا طره لا للرماح الاستشهاد كتاب سيبويه ان ام عامر منصوب وهج لا يضب فيضمن معنى ذكر

قال والادخل فی نکت القران اقول هذا هو الجواب الرابع للزمخشری وانما کان
ادخل فی نکت القران للمبالغة الظاهرة ولانبانه علی الاستعارة المکنیة المبنیة علی التخیل
بان شبه الحق بعاقل لا یرضی الا بمثل ذلک الکامل الکلیم قال واختیاری التشدید
اقول العجب کیف ترک ماکان ادخل فی نکت القران قال ولا یرد علیه السحرة اقول
جواب عن قول من قال وجا السحرة ولم یقل الساحرون فان السحرة جمع بان مطلب
السحر لاینافی مجئ الساحر وفیه بحث لان قراءة ابنبوذی بکل ساحر حتوائرة فلا بد
فلا بد من صدور هذا الکلام منه فیحمل علی صدور کلام منه وفی قیسیان واما علیم
فهو ساحر مع اولی لیفید فائدة جدیدة لانه مع سحی رموکد قال ویروی ثلث فی تلقف
اقول یرید ان سکون اللام اخذ من لقطه وفتحه لغیر حفص تعدم فی البقرة لان هذا من تلک
الثلث وفیه نظر لان القراءة دائرة بین سکون اللام والحق فتحها والتشدید لا یدل
علی عموم القراءة فیها الا تری ان حفصا لیس داخلا فیها قال وسیاتی جزم ابن ذکوان
بطه اقول فیه تسامح لان قراءته حفص رفع جزم وقید الضم والکسر للخروج لان الضم
اذا اطلق ضده الفتح وکذا الکسر قال ونبه بقوله خذ اقول یرید ان لفظ یقتلون
بصیغة الغیبة والمصطلح ان الغیب اذا اطلق ضده الخطاب وهنا ضده النون فدفع
ذلک بقوله خذ ای مثل الاول وهو ستقتل والعربیة اتحادهما فی اصل المعنی ومادة
الکلمة قال مضارع لقف بلغ اقول لقف بکسر القاف بلغ بعین مهملة قال
حذفت احدی تائیه لما ذکرنا ثم نقل منه اقول ثم بفتح التا اشارة الی
البقرة فی تا البنری فانه ذکر ان تعقل الفعل بحذف من مضارعه احد التائین
والیه اشار بقوله یتقل منه قال واختیاری التشدید لمطابقتها لبلعها المتکرر
اقول هذا بنا علی ان التشدید للتکثیر وهو حسن ان لم یکن بلعها للکل مرة و
هو ابلغ فی الاعجاز قال ووجه تخفیف الاول وتشدید الثانی اقول علة بنا الاول

تعذیری

تعذیری لانه وعد فال ستفعل فی الاستقبال وفی یقتلون حکایة الله ما فعل من
قتل انبائهم قال واختیاری التشدید علله بانه بیان الواقع لانه قتل قتلا کثیرا
ولانه ابلغ فی تسلیته قومه لما قالوا اوذینا من قبل ان تاتینا ومن بعد ما جئتنا
قید الکسر للخروج اقول ای قیده لانه ضده اذا اطلق هو الفتح قال ولما ضا الغیب
هنا التکلم اقول یرید ان المصطلح ان الغیب اذا اطلق ضده الخطاب فلا بد وهنا
ضده التکلم فلذلک ترجم له قال من غیرنا اقرب لانه لاینا فی قلبها الفا بخلاف
الحذف اقول وعلیه الرسم الشامی اقول ونقل فی شرح الرائیة عن ابی البرهم
ان مصاحف الحجاز مثل الشامی قال واختیاری ایجنبکم اقول علله بان المغایرة
دلیل القطع ووجه المغائرة ان قصة فرعون قد تمت بغرقه وهذا بیان نعمة اخری و
ابلغ تعریفا لانه خطاب من الله تعالی بلا واسطة قال وفی ان قدر لبنا اقول یرید فی
الکهف بین وجه تعلقه بوصل اما بتقدیر البنا فوصل علی ظاهره او یول بیروی والا
فی بمعنی الی قال ما ارتفع من الارض اقول تقیید للمرابئة قال حط کلا عن
ارتفاعه اقول الی الجبل والیه قال کلاف فی المعنی اقول یرید ان المصدر
من غیر لفظ الفعل مثل قعدت جلوسا قال وجه الفارقة اقول هو عاصم الاکتفا
بالتمکین ای فی السد لیمکن خروج یاجوج وماجوج قال فالها للتقیید اقول یرید ان
فی الکهف لفظ الرشد فی ثلثة مواضع وحسنا افعل تفصیل فقید بقوله علی رشدا
فان موقعها حسن من غیرها قال لما یلزم من الضرورة اقول یرید ان واو اذا کان
حال القیاس ان یقول واذ فیا فقوله واف یکون لضرورة الشعر قال وکرر الی صلة
اقول یرید فاصلة الکهف فانه ذکر مناک ان اواخر الآی فیها کلها الف قال ومن امرنا
رشدا بلغ الفرق اقول یرید ان ما روی عن ابن عمر ان الضم فی الصلاح والفتح فی
الدین یبطله لان المراد الامران قال ومن فرق جمع اقول ای ومن قراءة الفتح و

والاخرى الضم جمع بين اللغتين **قال** وجه الضم ان الاصل حلوى على وزن فلوس مفرده
على وزن فلس **اقول** لا انها كسرت لتعتل الواو لعدم توقف طى عليه **قال** ذكر
ان الواو والياء اجتمعتا فى حلى وسبقت احداهما الواو بالسكون فقلبت ياء ثم تثقل ان
من الناس من يقول قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء وهذا ذكره السيرافى و
الفارسى ولم يرضه الشارح والامر كذلك لانه يلزم منه اتباع الحرف الحركة والعكس
اولى **قال** وعوض صورته فعل مفتقرة هربا من تقدير سبع كسرات **اقول** لما اختار
الضم فى حلى ورده عليه ان وزن فعل لا يجد فى الاسماء اجاب بانه عارض بالادغام
وهو اهون من تقدير سبع كسرات اذ الكسر لاى وجه ذلك كسرة الحاء واللام والهاء
والياء المشددة باربع يا آت كسرات المشددة يا آن وعليهما كسران **قال** خاب ماض
**اقول** ذكر انه مسند الى ضمير محذوف جوازا لانه مما خوطب به وتقدم منه مثله فى خاطب
تحسبن ونبه هنا على انه لا ضرورة الى المجاز وهنا ايضا **قال** شذا اسم مقصور هو
الفاعل باعتبار حدلول الشأن **اقول** واختيارى الخطاب لعمومه **قال** وجه العموم
ان المراد هذا الذئب وغيره فى فيه بحث لجواز ان يراد فى الغيب هذا المعنى ايضا
من قال تاليد **اقول** يرد على الفاسى فانه قال لفظ الجمع كاف لانه يستلزم المفرد ذكر
المد تاكيدا واراد الشارح بان الناظم زاد لفظ المد دلالة على ان المفرد لا مد فيه ساقط
لانه معلوم من لفظ احرافى فى البقرة وايضا المد ليس من اوزان المفرد **قال**
وكسرة الجر مقدرة على الصحيح **اقول** لانه معرب **قال** واختيارى الجمع **اقول**
علله بان الاخير كما ذكره من وجوب الفتل وقطع العضو وغيره ولمناسبة الاغلال
فان العطف على البيان يقتضى الكشف عن عطا كانوا اذا خلوا
لبسوا الموح وغلوا ايديهم فى اعناقهم **اقول** فعلم ان السنة ثم كالخمسة مناظل
السنة ما عدا ابا عمرو والخمسة من عدا نافعا وابن عامر فسلموه وكروه **اقول**

معدم على قوله فعلم

كلاهما

كلاهما بالتشديد **قال** وانهم فيه بالكسر حملا على الاقرب او النظير **اقول** يريد ان ابا عمرو
اخبر عنه بالجمع المكسر والجمع المصحح ليس ضد المكسر من اين علم انهم بالجمع المصحح مع اختيار
المفرد اجاب بانه حمل على الاقرب لان الاصل المصحح اذا اطلق لفظ الجمع ولان الذى
فى الاعراف المصحح واليه اشار بالنظير **قال** ولا يتطرق الى نوح افراد **اقول** جواب
اشكال اورده ابو شامة فانه قال من اين علم ان غير ابى عمرو وقرا فى نوح بالجمع المصحح
لاحتمال الافراد فان الجمع فى مقابلة المفرد ورده الشارح بان قوله لكن استدراك
عن الجمع المصحح فلا مجال لذلك الوهم **قال** واخرج به منه مثل خطيانه ذى وحده
عنه **اقول** يريد ان الناظم لو قال بهذه العبارة لم يبق وهم ابى شامة لان قوله
ذى اشارة الى ما فى الاعراف معهوم يدل على ان الوصف للتوحيد فى غيره **قال**
وتوجيه يغفر تقدم **اقول** اى فى البقرة فان الخلاف فيهما سوا **قال** وجه التكثير
النص على الكثرة **اقول** انما قال هذا لان المصحح ايضا اريد به الكثرة الا انه ليس موضوعا
**قال** ومعنى عدلا ان الكثرة ساوت الفرع بالاصل والالزاد عليه **اقول** والاصل
هو المفرد والفرع هو الجمع فاذا ارتفع المفرد وانكسر الجمع تعادلا والالزاد الفرع على
الاصل بالجمعية والرفع وهذا توجيه الكسر ويرد عليه ان قراءة نافع نافع بالرفع والجمع
فيلزم منه الزيادة **قال** واختيارى الجمع المكسر **اقول** علله بكثرة ذنوبهم لاسيما
قوم نوح فانهم كانوا اظلم واطغى ولذلك لم يقر احد بالافراد واليه اشار بالجمع عليه
فى القصة وقامت الحقيقة التغيير جواب سوال وهو ان فى المكسر المفرد غير سالم
اجاب بان تلك الحقيقة قامت فان المكسر حقيقة فى الكثرة المرادة بخلاف
السالم فانه مجاز فيما فوق العشرة **قال** ويلزم من اختيارنا النون فى يغفر
نصبه **اقول** اختياره فى سورة البقرة لانه الاصل ولا حذف فيه ولا تغيير ومناسبة
لغا وسنديد **قال** وجه نصبها مفعول مطلق اوله **اقول** اى مفعول له **قال** او مثله

فی الابتدا لانفعل قوله قالوا معذرة اقول اختیار الشارح الرفع لدلالته علی الثبوت
ثم ذکر ان سیبویه انشد لحذف المبتدا قول الشاعر قالت حنان ای امری حنان
ثم الحق به ما فی الآیة اذا کان المحذوف مبتدا لا الفعل فانه منصوب کما تقدم وهو
اقل حذفا قال ای من النصب لان فی الرفع حذف المبتدا وفی النصب الفعل
مع الفاعل قال ویروی بالتنوین ففی ولاء وجهان اقول یرید ان صفا اذا
کان لفظة منونا اما تمییز او حال کما تقدم قال سئل عن ابن کثیر بیس کیف قراءته
بکسر السا اقول یرید کقراءة لفظ بیس فی البیت لاقراءة ابن کثیر قال وابن
حاتم عن سبعة کفعیل بضم العین واما بفتح العین کاحد وجهیه المشهورین
اقول وعنه ای عن شیبة وحمزة وابی حمدون ذلک الوزن لکن بکسر الهمزة قال
یعقوب وعدی عن ابی عمرو کمشق بکسر المیم وفتح الهمزة لفظ فی ترجمة نافع بقراءة ابن عامر
قال ذکر فی وجه ذلک امرین احدهما التنبیه علی مکان الهمز والآخر تعیین کسر الاول
لهما لان البیت یتزن بالحرکات الثلث وفیه بحث لان کسر الاولی معلوم من الرسم
بالیا کما قرره لا من اللفظ لانتران البیت بکل حرکة والرسم انما یدل علی کسر الاولی
لابن عامر وحده لما ذکر من تنوین لانافعا الا تری ان سبعة قراءة بفتح الیا مع ان
الرسم بالیا قال وفتحها للشدة من النظر اقول یرید بالنظر ما فی سورة الامتحان ولا
تمسکوا بعصم الکوافر وانما ارتکب هذا لان الامتحان ضده الحرکة مطلقا فلا دلالة
فیه علی الفتح وفی کلامه نظر لان کلامه فی الامتحان ایضا احاله الی هذا البعید والصواب
ان الاسکان وان ضده التحریک الا ان القراءة لا تحمل غیر الفتح فاعتمد الناظم
علی ذلک وقد سلف من هذا النوع فی مواضع نبهنا علیه قال وهو کنصوا اقول
یرید انه لا اعلال فیه بل صفة کنصوا بکسر النون والضاد المعجمة البعیر المهزول قال
والیه اشار بکهفه ای تاوی الاخری فیها اقول یرید بالاخری نافع بالیا وانما اوثر



الیها لان الاصل الهمز قال ومجی نحو هذا صدفها اقول یشیر الی معنی الرمز لیکون بین فتحه
صافیا کانه قیل الدلیل علیه مجی نظیره قال ولهذا اعتمد علیه اقول یشیر الی معنی قوله
عولا ای اعتمد علیه بین سائر الوجوه قال فازداد بکل اخر اقول یرید ان معنی
الواو المبالغة وکل من القرائین متابع للاخری فالبنا المفهوم من صفا شامل لهما
قال واختیاری التشدید اقول علله بان الله تعالی مدح الذین هم کما تمسکوا بالکتاب
وذلک انما یکون لمن لازم العمل بالکتاب وداوم علیه وهذا فی التشدید الدال علی
التکثیر وتابد بعدم حذف الهمزة فان المخفف حذف همزته قال ومجمع الهمز فی
غیر الدین بکسر الدال وهو دین الاسلام الذی اشیر الیه بامساک الکتاب
بخلاف الامتحان فانه فی امر الدنیا یرید التخفیف فی الامتحان للاجماع علی قوله فا
فامسکوهن واماسک معروف وفی کلامه نظر لانه اختیار التشدید هناک وعلله
بما علل به هنا قال اذا ضممت الیه ذریة الفرقان اقول یرید ان ذریة من مختلف
فیه ولم یذکرها هنا واذا ضمت الی هذه المختلفات خرج ابن کثیر وحفص من المعممین
ویبقی حمزة والکسائی وابو بکر علی العموم لقوله فی الفرقان ووحد ربانا حفظ
صحبة وهم داخلون هنا فی طاوعین قال ولابی عمرو الی توحید موضعه اقول ای ما
فی القرآن الی ما فی یس قال وقوله وفتح تاءه اسد من قول النبیه نصبه اقول
لان النصب فی مقابلة الخفض ولیس هنا کذلک لان الضدین بالافراد والجمع وکل
منهما منصوب قال وقید الکسر لحزوجه اقول لان ضده فی الاطلاق الفتح وهنا
الرفع قال ولا یقول یصح ان یقول ویجر اقول لانه منصوب کما اشرنا الیه قال
وعم فی الجمیع ذبحات بالعقبی اقول لما قید ابو عمرو اطلاق الذریة بقی الاصل
لقوله تعالی قراة اعین وجعل ذلک دلیل العموم اجاب بانه لو سلم معنا قرة عین
فی الدنیا والاخرة فلا یلزم بقا الاصل قال وقال احمد بن یحیی یصدق علی الاصول

تمسكا بيس **اول** اى لما وقع فى سورة يس لان قوله حملنا ذريتهم فى الفلك المشحون
المراد ابائهم فى سفينة نوح **قال** صاحب الكشاف اراد ابائهم الاقدمين وفى اصلابهم
ذريته هولا وانما ذكر ذرياتهم دون لانه ابلغ فى الامتنان **قال** وافراد سن التنبيه على
**اول** لان المحمول فى الظاهر نوح واولاده لقوله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين
**قال** واختيارى توحيد الكل لظهوره فى التعدد والنص معارض بالحصر **اول** يريد ان
النص على الافراد انما يفيد حيث لاحصر ولفظ الذرية فى المواضع كلها فلا يتجاوز ما اضيف
اليه فانحصر المضاف فيه **قال** ولو قالوا نعم لكفروا **اول** لان نعم مقررة لما تقدم
من نفى واثبات وهذه لغة واما عرفا فهى مثل بلى فلو قال البيع عندك الف
قال نعم كان اقرارا **قال** وافقه الكسائى على فتح الوسط وضم الطرفين كالحمة
فى الثلثة **اول** يلحدون فى ثلثة مواضع فى الاعراف والنحل وحم السجدة وافق
الكسائى حمزة فى سورة النحل وضم الاول والاخر كثر القرا فى المواضع كلها **قال**
وشهدنا معترض **اول** اى بين قالوا او يقولوا **قال** وجه الخطاب الالتفات
نحو السير بكم **اول** لو وقع قالوا فى البين **قال** فلا فصل اى اذا كان شهدنا
من كلام الملائكة وتم كلام الذرية عند قالوا فلا فصل بين الخطاب ليكون التفاتا
وايضا لا فصل فى الاعراض كما فى الغيب **قال** واختيارى الغيب **اول**
علة يجرى الكلام على سنن واحد من قالوا الى آخر الكلام وبان الفصل بالاعراض
اولى من الحذف لان الاعراض موكد وبان تعليل الفعل من الله ابلغ من شهادة
الملائكة ومن ثم كان محمودا اخذه من غيب حميد **قال** وجه الكسائى **اول**
انه خص اختياره بالنحل اعتمادا على قول القرا الفتح معناه الميل وهو فى النحل
اى لسان الذين يميلون اليه **قال** واختيارى الضم لانها الشايعة للالحاد
**اول** يريد قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد فانه متواتر ولاشيوع ابلغ منه **قال**

**قال** وضعف التخفيف لعدم الثالثة **اول** يرد على قال ليس سكون يذرهم جزما بالعطف بل
العطف سكون تخفيفا كما تقدم لابى عمرو فى يامركم وينصركم وجه رده ان ذلك حيث تتوالى
ثلاث حركات كما اشير اليه هناك وليس فى يذرهم كذلك **قال** ولا يقدح الضعف للملازمة
**اول** جواب سوال وهو انه كيف يختار الباقى فى الباقى ضعيف اجاب بان الضعف ليس
لذات الباقى بل لسكونها بالعطف على المحل وتخفيفا كما قيل وحيث انتفى السكون انتفى
فقوله للازمه اى لان انتفا اللازم يستلزم انتفا الملزوم **قال** رفع الاستقلال
اختار وقيده بالاستقلال احترازا من الاستيناف بتقدير المبتدا وقول ترجيحى للفظ
اشارة الى السكون المرجوح باعتبار العطف على المحل وعدم الحذف اشارة الى الاستيناف
بتقدير المبتدا **قال** ومفعولا الاخرين ضمير مفعولى الاولى **اول** فيه تسامح لان مفعول
الاول شركا ثم فصل السين والراء **قال** قيد الضم للخروج عن المصطلح لان مطلقه ضده
الفتح وهنا الكسر **قال** وفتح الهمزة من لفظه شركا **اول** اى من لفظ شركا لانه مفعول والهمزة
فى موضع الكاف **قال** وميم ملا من التكرار المعنوى **اول** لانه رمز ابن ذكوان وهو داخل
فى نفر **قال** وذكر الاكثر **اول** يريد ان دأب الناظم ذكر الاقل الا انه ذكر الاكثر هنا اما
لما عدة الوزن او فى ذكره اشارة الى ترجيحه **قال** فيقدر لغيره **اول** يريد ان ضمير
له فى الآية اما لغير الله فيقدر غير اوله تعالى فيقدر ذوى شركه **قال** وليس هذا مدحا
كما توهم **اول** قال مكى اذا جعل شركا لمعنى خطا ونصبا ان يكون مدحا فلا يصح هذا
التقدير ورده الشارح بان من له الكل كيف يرضى ترجيحا بالنصب **قال** واعملا
عطف المفرد على المفرد فيه نظر لانه عطف على حيل وهى جملة مستانفة فلا ضرورة فى افراد
الفعل بالعطف وانما ارتكبه لانه جعل فاعل شبههم وفاعل اعملا التخفيف **قال** واعدلا
عادلا **اول** فره به اذ لا معنى للتفضيل فيه ثم بين وجه العدول بانه اراد الخروج عن
السناد وقد مر مرارا ان السناد من عيوب القافية وهى ان ياتى الشاعر بالالف قبل

الحرف الذى بعده فى بعض الابيات دون بعض قال والثانى المذكور اول هذا ما قدمه فى
اول الكتاب بان الناظم اذا ذكر الترجمتين ان قيد احدهما بحرف ظرفى فهى للمكوث
والا فالثانية للمذكور قال ودل عليه شديد ابن جبير وكذا ابن عباس كما نقله
فى الذيل اول وطيف الشيطان عضه قال الجوهرى الغض بالغين والضاد المعجمتين
اللزوم قال واستعارة المعنى للمعنى اثنب من استعارة الصورة لها اول
يريد بالصورة الفعل وسائر المشتقات وانما كان اولى لان الاستعارة فى المصادر
اصلية وفى المشتقات تبعية كما بين فى موضعه قال وعلى الاول قوله سل اى مده
اتى اول الاتى بفتح الهمزة وتاء مثناة وعلى وزن وصى السيل القوى يقال اتبت
الماء اذا سهل طريقه وهذا المثل مصارع بيت من الرجز قال وعدال فى جواب غلبة
الظن فى الخبر اول يريد ان الناظم انما قال اعدل بمعنى عاد لاشارة الى جواب
من يقول بضم الياء فى يمد للخبر كيف وجه قراءة نافع هنا فى الاجاب بانه عدل عن
الحقيقة الى المجاز فى قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم وفيه بحث وهو ان فبشرهم
مجاز لغوى فان البشارة الاخبار بالخير فاستعماله فى الشر مجاز واما مدوامده
كلاهما بمعنى لغة فالمجاز فيه عرفى سوء الاتحاد عين المفتوح للتراخيه عن الاول
اول يريد ان داب الناظم اذا قال حرك هر اوسكن ينزل على الاول وفى غيره
يقيد كقوله وحرك عين الرعب قال ولا يجوز ان يفسر الوهم على حقيقته للتصحيح
الفتح لان رواية الموهوم ساقطة واليه اشار بقوله لانه قادح آخر اول
واختيارى الكسر قال علله بان حذف الفاعل فى قراءة الفتح وفى الكسر حذف
المفعول وهذا اولى لان الفاعل عمدة وبانه ابلغ فى التشجيع لانه وصف المتقدم
الى محرب ولتضمنها قراءة الفتح لان الارداف لا يعقل الا بين اثنين قال
خفيفا او خفقة اول لف ونشر خفيفا ان كان حالا خفقة ان كان تمييزا قال وفتحها

للمثقل

للمثقل من النظر قال تقدم فى الاعراف اول ولا استلزم الكسرة ناسا كنة لعموم غير الالف
ولا الفتحة الالف لاحتمال المدينة خلافا لمدعيها اول يرد على الفاسى فانه قال من ضرورة
كسر الشين وقوع التاء بعدها فى ضرورة فتحها وقوع الالف ونقضه الشارح بان بعد
الكسر يحتمل وقوع التاء والواو واليه اشار بقوله لعموم غير الالف وكذا بعد الفتح كما يقع الالف
يقع الواو والياء واليه اشار بالمدينة اى حرف اللين والمد تغليبا واعتراضه فى غاية
السقوط لان ذلك الفاضل لم يدع قاعدة كلية تنقض عليه بل فى هذه الكلمة لا يحتمل
غير ما قاله قال وسلم لعدم الفتح اول يريد ان الياء لم تقلب الفا لعدم فتح ما
قبلها قال ولم يحتمل غير النصب حركة اول لثقل الضم والكسر كما ذكروا فى اعراب القاضى
قال مناسبة لتاليه اول هو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ما قال وقلبت الياء
الفا لتحركها تقديرا اول فيه نظر لانه قدر اصله فعل بفعل فالياء متحركة قطعا فلا
يلزم ان يكون قلب او قال الفا لفتح ما قبل الواو تقديرا وليس هذا فى كلامهم
وان اراد هذا اللفظ لم يلفظ احد فلا فائدة فيه لانه مطرد فى كل قلب وجوبا نحو كاف
وسائر قال مراعاة لامنة منه اول فان ضمير منه لله تعالى قال والتخفيف مناسبة
لينزل عليكم اول تقدم فى البقرة ان تخفيف ينزل مختاره احاله عليه قال مقدر التقدم
اول لان فى الاولين صفة لكن قال وارفع امره معترضة اول اى بين المبتدا
والخبر قال وصرح به فيه اول اى بالكسر فى التيسير قال واسكانها ضمنى الوقف
من ولكن خفيف اول يريد ما تقدم فى البقرة اى لا روم ولا اشمام وهذا انما يمشى
فى المخفف لانه فى الوصل مكسور ربما يتوهم فيه الروم فى الوقف فلا بد من تنبيه وقد تقدم
الكلام عليه فى البقرة بما لا مزيد عليه قال وحرف الاعراب لينص على الثانية اول
يريد ان من لوازم المخفف الرفع وانما ذكره لينص على عمل المشددة واليه اشار
بالثانية قال القلى اول بضم القاف اسم تفضيل من القلة وكذا الكثرى قال

ولا ضمير فيه لغيبة اقول يريد ان لم ينون على بنا المفعول قام مقام فاعله الجار مع المجرور
بعده ولا يجوز الاضمار لان ضمير فيه مايخ لاداية الى جمع الضميرين لشئ واحد قال
وهذا من التجنيس الخطي اقول يريد لحفص مع الحفص كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمشهور في البديع ان مثله جناس لاحق واما البرد مع البرد مع مومن سيمي مخوفا كقولهم
ومغرد الجاهل مغردا ومغرد محققا او مشددا قال لاكما توهم للتكثير لمزاحمة الراجح اقول
يرد على الفاسي فانه قال وهن للتكثير واراد بمزاحمة الراجح كون الجملة الاسمية
تفيد الدوام فالتكثير لازم له فهي ابلغ في الافادة فلا مزية لاحدى القراءين والظاهر
انه المراد بالمزاحم شهر المحققة كما دل عليه قول الناظم وقره الشارح بانه شهرت
ويدل عليه كلام الكشاف فانه قال قرئ بالتشديد بعد ذكر المخفف وفيه بحث وذلك
ان الشهرة لا تزاحم التكثير وكم قراءة غير مشهورة ابلغ والتكثير وان لم يكن لازما
لهذا البناء الا ان المقام يقتضيه قال وجه الاضافة اقول علله بالتخفيف وهو يحذف
التنوين ولما ورد عليه ان منع التنوين دال كيد مفتوحة والفتحة اخف من الكسرة في
الاضافة اجاب بان الحقة في حذف التنوين مع الكسرة اقوى من ثقل التنوين
مع الفتحة قال ويجب فيه اقول يريد ان اسم الفاعل اذا كان ماضيا يجب فيه الاضافة
لانه لا عمل له بخلاف ما اذا كان حالا او مستقبلا فانه يجوز حذفه فيه الامران قال
واختياري التشديد اقول علله بانه ابلغ لان لها فيهما وان افاد الدوام الا ان
فعله فيه مبالغة لا توجد في افعل قال وحرصا على بيان الخفي اقول يريد ان الدوام
المستفاد من الاسمية الدالة على التكثير خفي لا يدركه كل احد بخلاف دلالة التشديد
عليه فانه جلي مذكور في علم الصرف والاظهر انه ان الها حرف حقي والتشديد بنظره
قال والنصب عملا بالاصل المؤيد بنصوصية نجد الاضعاف اقول يريد ان التنوين
التنوين يستلزم النصب وهو الاصل في اسم الفاعل وقد ايده المعنى لانه اذا كان

ماضيا

ماضيا فهو نص في الحال والاستقبال فيفيد الاستمرار وتجدد الامثال بخلاف ما اذا كان
مضافا فانه يحتمل ان يكون ماضيا فيفوت ذلك قال واضمر قبل الذكر في غير المنصوصية
اذا كان المتاخر لفظا متقدما رتبة نحو ضرب غلامه زيدا فان رتبة الفاعل على التقدم
واما ضرب غلامه زيدا برفع غلامه اجازه بعض النحاة لوقوعه في شعر العرب لقول حاتم
رضي الله تعالى عنه ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما
وهذا بناء على ان العدة مفعول اكسر واما اذا كان مبتدا كما ذكره بعد فذاك جائز
بلا خلاف لان رتبة المبتدا التقدم قال وفيها حال الحال المطلق اقول اي
المذكور والمقدر لان المثنى لا يقع حالا من المفرد قال ولم تكتف بالترتيب للاضمار
اقول جواب سوال وهو ان ذكر بعد لقولان داب الناظم انه اذا اطلق ينزل على
الاول اجاب بانه خفي لئلا ربما يسبق الوهم الى غيره قال وقيد الكسر للخروج لان ضده الفتح
اذا اطلق وهنا الضم اقول وجه الفتح تقدير الجار المعلل بكسر اللام اي لبطلانها
ولان الله مع المؤمنين الضمير للغيبة او للمبني ربه او الكثرة قال وعدم الاعتماد مع
العلة اولى اقول جواب عن قول من يقول له لم تغني عنكم فئتكم لا يحتاج الى التقدير
العلة قال وشاع حذفه بانباط اقول اشارة الى معنى قوله عم علا قال واختياري
الكسر علله بانه ابلغ لعدم احتياجه الى تقدير اللام ولان الكسر يدل على التثنية ايضا
قال في الكشاف ويويده قراءة ابن مسعود بلا واو قال فقول ابي عبيد الضم اعرف
اقول يريد انه اخذه من قول الناظم اكسر الضم فانه جعل الضم اصلا قال ويترجح هنا
الرفع اقول يريد رفع ينوبي محلا على الابتدا والشوه خبر لاستثقاله الضمير قال
قوله اكسر لا بد منه بيانا لحركة الحرف اقول يرد على الفاسي فانه قال لفظ الاظهار
كاف واليه اشار بقوله خلافا لمدعيها اي مدعي التاكيد وكون الاظهار مستلزما للكسر واعتراضه
ساقط لان ذلك الفاضل لم يدع العموم بل في هذه الكلمة ولا ريب في ان الاظهار فيها

مستلزم للكسر لعدم احتمال الغير قال ولا مفهوم له لانه فرع الوجود اقول يريد ان
ذكر الحركة والسكون انما يوخذ لهما الضد من المفهوم اذ الاذكر اصالة ومنا الكسر
موقوف على الاظهار بقوله ارجيه بالهمز ساكنا فان السكون فرع وجود الهمزة
فلا ضد له قال لغرض الثنا اقول يريد ان قوله ملامدح لراوى ابن عامر ولولا
ذلك لذكر ابن عامر حريحا او رمزا قال قلت سبق السكون يمنع الاولوية
اقول يريد سكون الحا في احصا على وزن انبيا اذ لو ادغم كان فيه جمع الساكنين
على غير حده قال خلافا لمدعى الكل اقول هنا امور ذكرها القاسى والسخاوى
لم يرضها الشارح وانا اوردها واحد امرها حاقيل حمل الماضى على المضارع واليه
اشار بقوله لا يحمله على يحيى وقد وقع فى النسخ على ان يحيى ولا فائدة فى ذكر ان ورده
الشارح بان يحيى لو ادغم لزم جمع الساكنين على غير حده واليه اشار بقوله لا يحمله
على يحيى وقد وقع فى النسخ على ان يحيى ولا فائدة فى ذكر ان ورده الشارح بان
يحيى لو ادغم لزم اجتماع الساكنين على غير حده واليه اشار بمنع الفارق ورده ما قيل
ان حركة الياء عارضة لانها اذا اتصلت بالفعل ضمير المخاطب سكنت ورده الشارح
بقوله عدم دوامها لا ينافيه قال لعدم الجامع اقول رد لقول من قال حمل
حصى على يحيى كقوة مع قوى ورده ظاهر قال ولا دليل فى لجج عينه اقول لان
ادغام المثلين ليس بواجب قال الجوهرى لجج عينه اذا لصقت بالرحل قال
ومن ثم صفا اشارة الى الشوائب قال اخذه من قوله صفاهرى قال وهذا حافظه
اقول يريد ان توجيه التانيث هو الذى اشار اليه بقوله له ملا بضم جمع ملاة بالضم
بالضم والمد وهى الملحفة الكثيرة قال واسناده الى الملائكة ابلغ عقوبة اقول
وذلك ان العبد اذا ضربه سيده لا يتالم مثل تالمه اذا امر بان يضرب به عبد اخر قال
افه اف فى الاتى اقول يريد ان حصر الناظم من هذه العبارة مدح القراة فانها

قراة

قراة صحيحة عند السلف رد لما توهمه قول الكشاف بصر ونور غيره كلاهما شدة ولا يخفى
حسنه مع قوله فى النور قال واختيارى للخطاب علله بعدم الحذف ولانها واردة فى
التسلية لمن حرب من بدر والتسلية للحى طب قال فكن فيما بهما اقول اخذه من قوله كافيا
وبهما اى بتقدير اللام وايقاع تحسين ايهما شيت قال وهو زيادة من الغنيمة
على سهم الغازى اقول هذا عرف الفقها والنفل لغة الزيادة مطلقا ومنه النافلة قال
فى الكشاف فى اول الانفال النفل الغنيمة لانها فضل من الله تعالى قال وقال الشارح
الاول انث اى يكون امصاحب الاسرى والاسارى اقول الشارح الاول السخاوى
وجه الايراد انه عليه ان المراد الجمع بين قراتى ابى عمرو وان يكون مونثا والاسارى فلا وجه
لذكر مصاحبته الاسرى وان اراد المصاحبة فى التلاوة فلا وجه لذكر لام التعريف فان
المذكور بعد ان يكون هو لفظ اسرى منكرا وايضا لا يعلم قراة المجاهل سكون لان قوله
والاسارى حلا يدل على قراة ابى عمرو وبخلاف ما قدره الشارح من جعل الاسرى
الاسارى فان الثانية للمذكور والاولى للسكون والجواب عن ايراده ان المراد المصاحبة
واللام فى للاسرى اشارة الى اسرى المنكر والاسارى حلا مبتدا وخبر وقوله لا يعلم
قراة بالسكون ممنوع فان القراة دائرة بين الاسرى والاسارى فاذا اخذت
المذكورة للمذكور بقيت الاخرى للسكون قال لانحا دالجهة اقول اى لا يمكن فيه
ملاحظة التانيث بخلاف لفظ مائة قال واستغنى باطلاقه عن القيد لعدم امكان
اللبس كما اشرنا اليه فيصرف الى ما امكن فيه التانيث قال وان كان على خلاف
الاستعمال اقول يريد انه قد خالف اصطلاحه فى مواضع كما اشرنا اليه فى قوله بان
حلا علا وفى الوقف خلف بقى صلا لعدم الانفراد بالمتصل بالخلف قال وهو عند المحققين
تدليس اقول يريد ان قول الناظم عن حفص بالضم فى الثلثة ليس برواية الضم
عن عاصم ولا طريقه عبيد واليه اشار بالنظر لنقله عن حفص ولا تدليس فيه لانه رواية

عن مشايخه ولا عن حفص لانه صرح بانه لم يسمعه من عاصم فان قلت اراد انه شبه التدليس
لان الناظم لم يبين ان النظم خارج عن طريقه قلت اعتمد قول التيسير ان الوجهين
عن عاصم قال عن عطيه العوفي ويضعف عن عبد الله ابن عمر اقول ويضعف
بالتشديد على بنا المجهول جمله معترضه من كلام التيسير ان اراد ان روايته عن
ابن عمر غير مقبول ولما كان فيه ضعف قال الشارح اوان صح الرد عليه في قراءه
الفتح ليس لكون الفتح مردودا بل اراد تعليله لغه الضم وبوده ما نقل الشارح
بعد عن الاهوازي وغيره ان الضم عن حفص عن عاصم ولا منافاه بين نقله عن
عاصم وغيره قال وقدم في السري البقره ما يرشدك الى فتح الاول وضم الممدود
اقول الذي قاله هناك ان فتح الاول علم من المتفق وهو السري والضم من اصله
وهو كلى لانه محمول عليه قال ولو لاحرصه على جراحه ضم الاول الى الثانيه
لقال وفي الاسري الاساري الاولى ثانيث ان يكون اقول والثانيه على
التركيب اقول لان قراه ابي عمرو فيها بالاماله لكن الناظم اعتبر مطلق الالف
ليشمل الممالة ايضا قال وحلا حلا لين بالطا اقول لان الايطا تكرار القافيه
والهاء في الاولى مضمومه قال وهو التكرار اللفظي لتكرار لحا قبل محل الواو
الفاصله يريد ان الناظم لم يات بالواو الفاصله لان التكرار يدفع الانفصال
بما بعده وقوله لان واو ولا ينهم من التلاوه رد لما يقال ان واو الفصل مذكوره
قال وحسنه بتقدير التوزيع اقول اشار الى معنى الرمز والتوزيع بان
جعل الثانيه للمذكور والاولى للمكوت قال وانها نائبه عن الاصليه اقول
نائبه بالنون والباء الموحده جعل الضم اصلا والفتح نائبا عنه لان الضم لغه
قريش قال وجه الفرق اقول الفارق هو الكائن لان معنى الفتح
في الانفعال ظاهر في النصره ومعنى الكسر وهو السلطنه وتولى الامور في الكاهن

هناك

سوره التوبه

هناك الولايه لله الحق سوره التوبه قال قيل الاولى ان يقرا الايمان بالفتح
اقول قاله ابو شامه وناقشه الشارح لان ابهام الفرق بين نفي الاسلام
مشترك اذ كما يقبح لا ايمان عندابن عامر بالكسر كذلك لا ايمان بالفتح قلت الفرق
بين نفي الاستفهام ونفي اليمين واضح على ان نفي الايمان بالفتح له وجه تخريج حسن
اى لا يحلف لا صادق ولا كاذب امتثالا لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضه لايمانكم
قال والاول وهو موكد في التيسير اقول يريد ان الناظم اخرج بقيد الاول الذي
لكن في التيسير ذكر الاول والثاني تاكيد له قال فيندرج المسجد الحرام على وجه
الكنايه اقول يريد ان الآيه نازله في المسجد الحرام لما افتخر المشركون لعمارته
من سعي الحاج وغيره فاذا جمع اللفظ دخل فيه لانه لازمه وهو الكنايه لانها
ذكر الشئ بذكر لازمه كطويل النجاد لطويل القامه قال او باعتبار بقعه اقول
بضم الباء وفتح القاف جمع بقعه قال وغير مفعوله محكي اقول اى لفظه كما في
القرآن قال حال المفعول المطلق او صفته اقول يريد بالمطلق مصدر يولوا
والاحسن الصفه لان الحال عن المفعول المطلق غير مشهور قال عشيرتكم
في النظم جمع على التمام اقول يريد ان وزن فعول ولو حذف منه الالف
يكون معبوضا بحذف الياء من الاكل قال علم صيغه المكوث من
المجموع عند الضمير للناظم فان القراه عنده دائره بين الجمع المصحح والمفرد فاستغنى
باللفظ ذكره الشارح في اول الكتاب قال ولم تقبل عشرات مد البدل
اقول يريد انه لو قال الك لاوهم العموم فيدخل فيه ما في المجادله بخلاف
قوله مكانات مد النون فان العموم مقصود هناك وفيه بحث لان عموم
مكانات احد العموم فيه مع لفظ كل قال مع فصل الضمير اقول يريد ان
خروج ما في المجادله لعدم لفظ العموم وتقييده بضمير المخاطب قال كلعبت

اول بضم الكاف آخره تاشتاه قال الجوهري مكبر على وزن المصغر قال خلافا للجرجاني
اول هو عبد القاهر فانه انكر كونه وصفا غايته الانكار وذلك انه يؤول المعنى
الى تسليم الوصف بالنبوة كقولك زيد العالم اي او اخي قال وخص الكتمي
لانه الذي يضم للازمه اول فاعل خص صاحب التيسير اشار الى وجه انفراده هنا
عن عاصم والا فالضم في الاولى لضمة لازمه ليس مخصوصا به بل هو افقه قرا نافع
وابن كثير وابن عامر قال بجامع الصوت اول لان النون فيه غنة تشبه حرف
المد واستشهاده في شعر قيس في حذف تنوين حذام وفيه بحث لان حذام على
وزن فعال اسم امرأة مبني على الكسر كقطام ذكره الجوهري فلا مجال قال
وللمعنى عليه اول اي على الخبر كما قاله الجرجاني قال والمراد الخصوص اي
اول اي القول بان عزيرا ابن الله قول طائفة وليس في اليهود اليوم من يقول
بذلك قال قيد الكسر للضد اول لانه اذا اطلق ضده الفتح وهنا الضم
قال قوله مضمومة لا مفهوم له لتعريفه اول قد سبق مثله في حو وضع ان الحركة
والسكون انما يقابل بالضد اذا ذكرا اصالة لا تبعا قال واذن فيهما اول
اي في الثلاثية والتيسير قال ومن ثم قيل في وزن ضيها اول ذكر له
اصلين الهمزة والياء فعلى الاول وزنها فعيل على وزن جعفر فالياء زائدة
فاللام في مقابلة الهمزة الاصلية والهمزة زائدة وعلى الثاني الياء اصلية والهمزة
زائدة وعلى الثاني فعلوا والدليل على ذلك التعبير بالثاني في الاول والهمزة
في الثاني بنا على القانون ان الزائد يعبر عنه بلفظه قال المعتد من الاخرى
اول اي اللغة الاخرى في مقابلة لغة الثقفية قال ولما شئت المعتزلة
اول مذهب المعتزلة ان العبد خالق لافعاله الاختيارية ومحصل كلام
الشارح ان قول الناظم ولم يخشوا فيه ضمير من قرا بفتح الياء وكسر الضاد

والمعنى

والمعنى ان ذلك القارئ لم يخش في قراءته ان يلزمه المعتزلي باسناده الفعل
الى العبد لان الفعل يسند الى من صدر منه لا الى من خلقه وفي كلامه نظر امر
اولا فلانه جعل الفاعل للفعل حقيقة موجد قدرته ومجازا في المباشرة ويلزم
منه ان يكون فاعل الزنى هو الموجد للقدرة ولا يقول به احد وامر ثانيا فلانه
جعل ضمير لم يخشوا للمكتوب ولم يتقدم له ذكر ولا ضرورة الى تقديره والحق
ما افاده الفاسي بان من قرا يضل بضم الياء وفتح الضاد على ان الاضلال قبيح
لا يسند الى الله تعالى فانه يفعل ما يشاء ويهدي من يشاء الا قبيح
في فعله تعالى عن ذلك علوا كبيرا قال لعموم تحريم قتالهم اول وقع هذا
في بعض النسخ بعد قوله ان الدهر قد استدار دل على هذا على ان الذنب في
الوقت الشريف اعظم لعموم تحريم القتال ولا معنى له قال والالف
ضمير او عن الموكدة اول يريد الف فاقبلا ومعنى عن موكدة انه تدل عن نون
التاكيد قال واختياري التذكير اول علله بالفصل وبكثرة الاحدين وفيه
بحث لان قارئه اثنان من السبعة ولم ينقل عن غيره في الذيل ولا دليل
له في الرمز لانه دل على شهرة القراءة قال ولا يجوز عطفه على المؤمنين للزم
ان يحمل على القرآن اول ليكون معناه يومن للمؤمنين وللقرآن اي يصدقهما
قال ولم يقل ذات فتح لئلا يخيل الضد اول لان ضد الفتح الكسر وهنا الضم
قال وفاوه بضم لا يرفع اول يريد ان الفاء اخر الكلمة لكن ليس محلا للاعراب
لان الواو المحذوفة منه محل الاعراب فلذلك ذكر الضم دون الرفع ومن ثم
قيده بالفا قال ولما ضادت النون غير المصطلح قيده بنا اول ضد النون
يا الغائب وهنا التا الفوقانية فلذلك قيده قال وقيد النصب للضد اول
قيده بالرفع لان مطلقه ضده الخفض قال واحتملت ال بقية الطرفين
اول يريد بالطرفين آخر البيت ال بق حمزه وآخر هذا البيت عاصما ولفظ كل

رفع وهم الاول قال واختياري بناءها للفاعل لانه الاصل وابلغ تمهيدا اول
للتصريح بالفاعل بنون العظمة قال وحق فاعل قرا مقدرا اول قد تقدم في بحث
الرموز ان هذه الالفاظ اعلام منقولة بعضها عن الفعل وبعضها عن صيغ الجمع ثم
ذكر انك ان لم تعتبر العلمية قدرت المضاف قال وقرئ مفعوله محكي اول
اي مرفوع كما في القرآن قال ولو اقتصر على التحريك اشتمل المذكور اول لان
التحريك المطلق هو الفتح والمراد الضم وذكر الضم من غير ذكر التحريك اشتمل المسكون
لان ضد الضم الفتح والمراد هنا السكون قال واختياري الضم لصراحته
اول لان الردي الذي هو معنى الفتح ليس بصفة في البلاد واستمراره لان للمصدر
يدل على الحدوث لا غير قال ومنع للتانيث والعلمية اول جعل هود علما قبيلة
للنبي بناء على ما قيل انه عربي مثل صالح قال جريا بالاضافة الى صفا اول
لكونه مضافا اليه لصفا تركيب فلق قال وعلى التقديرين اول اي سواء
صفا فعلا او اسما قال ومع مرجون حالهما على راي اول اي عند من
يجوز الحال غير الفاعل والمفعول به قال وتعرض لكيفية نصب صلوتك
بيراه اول براي صاحب التبيين حيث قال النصب في الواحد والكسر في الجمع
قال ووحد لهم في هود ولم يقل عنهم في سبا اول مناط الفائدة لفظ
وحد لا لفظ لهم ولو ذكر عنهم بدل لهم لم يتفاوت قال وقرنا في القواعد
عند قوله وهمز اول يريد في بحث الاضداد عند قوله وهمز ونقل ان الهمز ان
كان مرسوما كما في سرجي قالبا للمكتوب وان كان غير مرسوم كما في موجون
بحذف الهمزة لان الواو واو الجمع لا صورة للهمزة قال وجه زيادة من انها
لابتداء الغاية اول فيه نظر اذ لا معنى للابتداء اذ ليس المراد منعها من بحث
الجنة فالظاهر انها تبعيضية لان جريان الانهار في بعض الاماكن كما هو
المشاهد في الدنيا قال وكل مصدر اول يريد لفظ الصلوة جمعا ومفردا

وفيه

وفيه صح لان الصلوة لها اعتباران حدوثها وهو الفعل القايم بالمصلي والمغني
والهيئة الحاصلة في الخارج وما في الآية هو الثاني ويسمى الحاصل بالمصدر
قال في ال نبي او في اول يريد ان الدعا بلفظ الصلوة مخصوص برسول الله تعالى
وهذا نوع ادب ليمتاز به كالصلوة عليه وقول الشارح في ال نبي او في ان
اراد انه لم يكن له ان يدعوا بلفظ الصلوة الا في نبي او في فلا دليل له في ذلك
بل يرده قوله تعالى وصل عليهم اي كل من اتى بالزكاة وان اراد ان الرواية وردت
فيهم فلم والحديث في البخاري قال ونقل القرا اثبت اول رد لقول
صاحب الحكم فان الشارح اختار خلاف ما اختاره فائدة بقول القرا
قال والمرجون ثلثة اول يريد من نزلت الآية فيهم لما تخلفوا عن غزوة تبوك
والثلثة من الانصار وكعب من العصبة العقبة والآخران من اصحاب
بدر قال او نعم ماض اول قدر اولا فاعل قرا ثم ذكر انه ماض بنا على ان
نعم رمز نقل فعل ماض ان اعتبر رمزيته علم وان نظر الى اصله فهو ماض قال
وضم ماض انسب اول لتقدم نعم عليه اقول ولم يرد بلا واو ورفع اول
يريد ان الذين من لغاته الذون بالواو ولكن لا يس فيه لان الياء ضده
النون لا الواو وقعين واو العطف والاضافة لا في علابة قال لكنه
لوح اليهما اول اشار الى ورود الاشكال ودفعه اما الاشكال فلان
الموضع اذا تعدد لا بد من التنبيه عليه كقوله معاحرك ولا يمكن حمل اطلاقه على العموم
لانه يدخل فيه ما كان للنبي والذين امنوا في آخر السورة ودفع الاشكال بتجريد
من عن الواو والفاء الدال عليها قال وفواه ببنيانه بدو ولا اول لما توجه كلام
الناظم بان من جرد عن الواو والفاء فيه اشارة الى العموم ولو قال الا من يخص
او قال امن يخص والحق ايده بقوله وبنيانه ولا اي ذوو لا ومتابعته فان المتابعة

انما تكون بين الشيئين قال وليس بداخله نون والطف ابلغكم منه كما توهم لما ذكرنا اول
يرد على ايراد آمنه فانه قال ضاق عليه هناك وقوله لما ذكرنا يريد به ما اجاب به عن الاشكال
في النا والاعراب بان الضم ما في غير السورة اليها قرينة العموم قال وعلى ضمها
الى الدين ان لم يثبت رواية فتح وضم اول يريد ان قوله وضم يجوز فيه ضم الضاد
على الامر وفتحها على انه ماض فعلى صيغة الامر يحتمل ان يكون متعلقا بما بعده في
البيت الذي بعده بخلاف ما اذا كان ماضيا فانه لا يحتمل ذلك لكون فاعله
ضمير عم قال وعلم رفع بنيابة من اطلاقه اول يرد على الفاسي فانه قال من
لفظه وهذا الرد بنا على ان الحركة لا تفيد بها لا تزان البيت بها ويفيدها لكن اذا
اطلق محمول على الرفع كما تقدم من كلام الناظم قال وكل يحتمل وجها خفية واليه
اشار بعم وان عم اول يريد ان عدم الواو يحتمل تقدير الواو والعاطفة
واليه اشار بلفظ عم واما قوله وان عم يريد ان الواو ايضا يحتمل الاستيناف
فالعموم ليس مخصوصا بعدم الواو كما يفهم من قيد عم بلا واو قال واختياري
الفتح اول علله بانه الاصل وابلغ لكون فاعله مذكورا ولقوله ينو ابعده قال
بمعنى مبني اول يريد ان الاساس للمبني لان البنيان مصدر او حكم بنيانه
لا بد من احدهما قال وحذف حرف اولى من كلمة اول لان في الفتح حذف
الياء وفي الضم حذف الفاعل قال الا ان تنوبوا اول هذا وجه في معنى
تقطع على بنا الفاعل قال في الكشف اي ينقطع قلوبهم ندما على ما صدر منهم
من النفاق هذا معنى قول الزمخشري وابلغ لوجه قال واختياري الثاني
لانه الفصيح في مثله واعم اول كونه فصيحا لعدم الفصل وكان الاولى ان يقول
افصح لان التذكير ايضا فصيح وكونه اعم اكثر استعمالا قال او قل لهم اول
اي يا محمد قل للمؤمنين قال واختياري الغيب مناسبة للطرفين اول

قبله

قبله ما نوا وهم كافرون وبعد يسون وما بعده **سورة يونس عليه**
**السلام** قال حال صحبة باعتبار حاله الآن اول ذكر في اعراب ولا وجوها ثلثة
الاول حال باعتبار صحبة الآن لانه علم او مفعول لاجله او صفة باعتبار حاله
قبل كونه علما فانه نكرة واليها اشار بقوله ذوي متابعة ولاجل متابعة او الو
متابعة قال فان ثبت فرارا من الايطا ويجاب بفصل السورة اول تقدم ان
الايطا تكرار القافية ولا يجوز الا اذا فصل سبعة ابيات واما جوابه بفصل السورة
ففيه نظر لان القصيدة واحدة قال او شغي الاضجاع اول عطف على قوله
حال اي حال او استيناف فاعله الاضجاع قال وليس بصير عطفا على مختار
اول وقال ابو حيان على صحبة وكلاهما له وجه المانع واحد وهو عدم جواز
جمع الرمز والاسم الصريح قال الحروف المفردة التي في اوايل السور وهي مبنية
لعدم التركيب اول هذا مختار ابن الحاجب مخالف للكشاف فانه عنده معربة
موقوفة الآخر قال صاحب الكشف وما اختاره الكشاف اولى لئلا يحتاج
الى الاعتذار في جمع الساكنين في نحو الم لانه لا جمع في المبني بينهما قال ويحتمل
قوله راكل الفواتح فتحة را والف را اول قد تقدم منا في باب الاحالة عن
ابن الحاجب وبعض الفضلا ان الاحالة اصالة انما تكون في الفتحة لوجودها
بدون الالف قال وليت طريقه فيها اول اي في طريق حفص في القصيدة
ليس هبيرة بل ابن الصباح قال وهم ان اعتده الى مختار صحبة اول ذكر في
ميم مثلا وجهين بنا على ان ضميرهم ان اعاد الى المجموع فذكره للتخصيص لان
الصدر تناول له لكن له خلف دون غيره وان اعاد الى صحبة فلا بد من ذكر اصالة
لعدم دخوله في الضمير قال وزادها تتمة السورة بها قوة اول هذا مختار
سيبويه وبعض المحققين ومختار الكشاف انها اسما للحروف مرورة للالفاظ

كما اشار اليه بقوله هذا العجز مركب من مسمى هذه الاسما الا ان في قوله وضعوها تظر لان
الحق ان واضع اللغاة هو الله تعالى قال ويدل على ذلك عدم اماله الثلاثي
اقول يريد اماله الثلاثي كلام ابو حيان وصاد لان آخره ليس الفا قال يريد اخيه عن
الطرف اقول اي الف متوسطه قال ولو كانت اماتها للاشعار اقول
هذا رد على الفاسي فانه قال اماتها للاشعار بانها اسما ولاشتمالها على حكم بنائي
الحرف ست ورده الشارح بان مجرد ثبوت حكم بنائي للحرف لا يدل على اسميتها
وكلا الاعتراضين ساقط اما الاول فلانه لم يدع كل اسم يمان بل وجود الاماله
حيث كان واما الثاني فلانه لم يكتف بحكم بنائي الحرف بل ذكر فيها احكاما هي من خواص
الاسما كالتعريف والنعت وغيرها قال ووجه التخصيص الجمع اقول الجمع بين
اللغتين قال حصوصا في الرا اقول يشير الى ما تقدم من نقل الكسائي ان
للعرب في كسر الرا اما ليس لهم غيره اللام قال وذو الخلف كثير اقول هذا اخذه
من باب قال وحلت للجمع في كلمة اقول اي مع المناسب لان المجموع علم للسورة
قال وجني حلا علم عذب اقول شبه العلم بالثمرة المحلوة قال جريا على اختيارنا
في باب الاماله قال اختار في الرا التقليل بنا على ما اختاره في باب الاماله قال
هناك في وجه الاماله اختيار تبعا لما استحلته العرب يريد ما نقلناه هناك عن الكسائي
من شوق العرب الى كسر الرا والتقليل يحصول الغرض به قال ولم يتفطن
لهذا من قال لم يذكر الاخرى لضيق النظم اقول يرد به على الفاسي قال
فكيف السد من حيث اقول يريد لو قال كيف ضنا يدل حيث كان احسن لان الكلام
في احوال الكلمة لا اماكنها قال ولا معنى له لقوله وهو غلط اقول يريد ان ابن
مجاهد لما نقل هذه القراة قال هي غلط ولما كان قوله ذلك تمسك به بعض
اصحاب البزي رده الشارح بانه لا يصلح ذلك دليلا لانهم لا يعرفون الا ما قرؤا به

قال

قال وعلم الباء للمكسوت اقول يريد ان الروايه بالباء فيوخذ قراة الباقين من لفظه وان
لم يقرا بالباء فيعلم الباء بالرسم وقوله كما قررنا اشاره الى ما ذكره في بحث الاضداد والذي
ذكره هناك ان كان له صوره فقصد ذلك الحرف لكن لا على وجه البدل قال وقد غفل
عن هذا من قال في المتممين تنقض اقول قائله ابو شامه قال مناسبه لقوله
اوجبنا على جهه الالتفات قال لو قوع انه بيد الخلق ثم بعيده في البين اقول
ويحتمل الاول بتقدير ذوا كما تقدم ذكره في المائده قال كالنظرين اقول هما حياض
وقيام قال ان ثبت ضاء اقول العجب كيف خفي عليه قال في الكشاف في تفسير
قوله تعالى فلما اضاءت ما حوله هي قراة ابي عبلة وذكره الجوهري قال فورثهما فلاع
اقول لان اللام قدمت على العين قال وضعفها بعضهم اقول هو ابو شامه قال
واما ضم القاف فمن قوله في الرمز وضم قضى اقول قال الفاسي وابو شامه اخذت
قراة الباقين من لفظ الناظم بها ورده الشارح بان مصطلح الناظم الاكتفاء بالملفظ انما
يكون لا يتنزل البيت الا به وفيه نظر لان كسرة الضاد اذا اخذت من الضد وهو الفتح
لزم ضم القاف لان القراة منحصرة في بنا الفاعل والمفعول والاخذ بالضد انما يكون
اذا احتمل غيره قال وقوله هنا غيره فائدتان اقول يريد في زيادة لفظ هنا فائدتان
الاولى انه رفع وهو العموم لان قوله وقل اجل المرفوع بوهم دخول لفظ رمز لكونه
مرفوعا فيهما الثانيه الاشاره الى ما في الرمز هذا قول ابي شامه وقد اطلعنا
على ان هذا هو الحق قال يريد جان الاضمار على حذف اقول يريد اضمار الفاعل على
حذفه والتناسب لما قبله قال وهذا اولى من تقدير بعضهم ما ذكرا اقول هذا رد على
الفاسي وليس في كلامه شيء من هذا فانه قال وقصروا الاها جملة حذف منها
المضاف اي قراة ما ذكرا صفة ما قال والاولى صفة لا بتقدير كلمة لا اقول
لا ضروره في تقدير الكلمة فان لا كلمة قال فالقاصر غير القاصر اقول يريد ان هذا

الناصر بحذف الالف وذلك الذى تقدم يحذف المدعى الفرعى ولو قال هذا القصر
غير ذلك اظهر قال وخلاف ابن كثير مفرع عليه اول يريد ان القراءة بالقصر منا من
قرا بالها هناك قال مراجعة استثناف اول يريد ان القراءة بهذه القراءة بعث
ابن مجاهد على تكرار المراجعة لانه غلط فهنا وبالغ ليرجع قال واللهبيون بضم اللام
وفتح الهاء والنون اسم بلد بالعراق وقال الجوهرى بفتح اللام والهاء والمبا الموحدة
قوم من الازد والله اعلم بحاله قال وجعل بعضهم معناه لانا اقسم اول قاله
الفاسى وابو شامة ورده الشارح بانه مخالف لقول الناظم وبالحال اولا لانه
تاويل بالاسمية وفيه نظر لان الحال هو الذى يدفع الاشكال باى طريق كان
واى تاويل اول قال فانه فرع اول بكسر الفاء وفتحها والغين المعجمة ثم هو
لم يطلب به قال الاكفا اول مصدر اكفا من عيوب الشعر وهو تغيير الروى قال
الشارح روايته الراحظا الا ان يكون الاكفا من الشاعر فتصح الرواية قال
وقال الزمخشرى نفى للقسم اول لم يرض زيادتها فى ابتداء الكلام لان زيادتها
فى وسط الكلام ولذلك قيل ان الكلام الكريم كله شئ واحد فهى وسط
الكلام قال صاحب الكشف دعوى اختصاص الزيادة فى وسط الكلام لا سند
له والى ذلك اشار الشارح بقوله وهو ضعيف واختار انها زائدة قال وقال
مكى هى مرسومة اول نقل عن البرزلى ان الالف لا صورة لها والمرسوم صورة
الهمزة ممن قرا بالافرسمه تقديرى وقوله كالمجمع عليه هو قوله ولا اقسم بالنفس
اللوامة وقال مكى هى صورة الالف فرسمها تحقيقى ولا صورة للهمز قال اسنده
الى عامة كون اول قد تقدم نظيره واشرنا الى انه لا ضرورة فى ارتكاب المجاز
فان هذا اسم مفعول هو الفاعل الا برى ان بل الشين عبارة عن قارى الخطاب
قال لو قال هذا هنا اول قاله غيره ايضا وفائدته رفع كون همزة اولا فرضا

قال الشارح

قال الشارح وليس مثل صحبة اولا لان ذلك للاحراز ومن القواعد ان الراجح لا تكون
زمرا وهنا اولا ليس للاحراز اذ ليس بعد الحرفين فى النحل ثالث واليه اشار بقوله تراخت
عنه الضمير المستتر اولا والمجرور فى عنه لصحبة اولا فقوى الاشكال قال لكنه اعتمد على
ظهورها فيه اول اى على ظهور الواو فى العطف قال واحترز عن الضم بالقطع اول
يريد ان الناظم لاحظ فى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشذا احترازا عن ضم
شذا الى نهزة ولا يشارك ونشارك نافع فى الثانية قال وليس اولا مع اولا
ايطا اول تقدم مرارا ان الايطا تكرار القافية وذلك من عيوب القافية قال
دفعه الشارح بان اولا فى البيت الاول فعل وهذا اسم وذاك اسم اوله مضموم
وهذا اوله مفتوح واليهما اشار بقوله لاختلاف النوع واللفظ قال وذكاها
بالتناسب اول اخذه من شذا نعم للمناسبة الثالث قال على الارض اول
يريد بيان انقطاع الخطاب على الارض فى هذه السورة وعلى فلا تستعجلوه فى النحل
وعلى من شئ فى الروم ثم سبحانه فى المواضع مستانف قال استغنى عن ترجمتى
يسير كم باللفظ وهو كاف فى البعض اول يريد ان كون احديهما بالسين والاخرى
بالشين علم من اللفظ واما الحركات فلا دلالة للفظ بوحدة من المجمع عليه قال
وغير الملتبس نفى المذكور اول يريد ان القرائين اذا ذكرنا واحدهما مفيدة بحرف
الجر فهى للمملوك والحالية للمذكور وهنا الثانية غير مفيدة فهى قال وفى
يا تبلوا الثانى يمكن قرائه بالعكس كالتيسير اول يريد ان فى عبارته ايضا خفا
كالناظم وهذا قاله غيره ولم يطلع على الهمزة ما اعتمده الناظم فان قوله شايع
يدل على التلاوة لقوله تعالى كتابك وقال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
والابتلا فى الدنيا بان ينظر فى عمله فيتوب عن الشئ نحو فى الآخرة بالنظر فيما فعل
يول قال ومن الليل على الوجهين صفة قطعا اول اى سواء كان مفردا او جمعا

قال ومظلما اخرى اقول هذا وما بعده كله متعلق بقوله على الاسكان لان مظلما لا يقع حالا ولا وصفا عن الحجج اقول وتعيين الاخير على الفتح اقول الاخير هو من الليل قال الا ان يقول لعموم النكرة المشبهة فيهم اقول يريد ان قطعا بالفتح اذا كان عاما يفيد شمول الافراد فيقول بمعنى كثير فيصح ان يكون مظلما صفة له وفيه بعد زايد قال واختيارى الباء اقول علله بانه اعم ولانه حقيقة القراءة وفيه بحث لانه ان اراد لغة فليس كذلك وان اراد فى هذا المقام فلا دليل عليه وينافى ظاهر قوله تعالى اقرأ كتابك وما ماثلوا اقرؤا كتابه قال اى خفف لفظ حال حفظه فى الرسم بلا نا اقول لما جعل شلشلا حالا ومعناه تخفيف توجه اليه انه تحصيل الحاصل اجاب بان حفظه من وجهين وجوز ان يكون مصدرا من غير فعله كما مثل به قال قيد المختلف بلا فمخرج الطرفان اقول اى ما قبله وما بعده فخلوا عنه قال ومعنا الاخفا هنا اختلاس الفتحة اقول وجه ذلك ما اشار اليه بانهما من المكوت فاذا كان المذكور كسرا كان ضده الفتح الا انه لما كان ناقصا نص عليه وعلى هذا الابهام فى عبارته قال مردود بنقل سيبويه روم الفتحة اقول وفيه بحث لان مذهب النحاة كما فى الروم مخالف لمذهب القرا كما ذكره الشارح فى قول الناظم ولم يره فى الفتح والنصب قاصرا للقرا قال وقول المصوب لا يستقيم اقول قال ابو شامة انما لم يذكره الناظم لان فيه الجمع بين الساكنين ورده الشاطبى بان القراءة متواترة لا وجه للقدح والصواب معه ان صح تواترها قال وعلم سكون الهاء من يهدى للمخفف لا من الضرورة اقول يرد على الفاسى ورده مردود لان القراءة مشهورة فى يهدى فلا وجه لرده واحتاجه من يهده لا ينافى ذلك لجواز تعدد الادلة قال ونزل التخفيف على العين اقول يشير الى قاعدة ذكرها وهى ان التحريك والاسكان ونحوه اذا اطلق ينزل على الاول فان لم يكن الاول قائلا فالى العين قال ولم يفعله فى لا تعدوا اقول يريد الفرق لعاصم حيث كسر الياء هنا ولم يفعله فى ان

فى قوله

فى قوله تعالى لا تعدوا فى السبت بان الياء تناسب الكسر دون الثانى الفوقانية قال مضارع هدى باحدى المعنيين اقول اى لازما ومتعديا قال والمنقولة اولى من المختلة اقول المختلة كسر لها اتباعا قال وخاطب يجمعون ماضية كما مضى اقول يريد انه مجاز لانه جعل ما به الخطاب مخاطبا وقد اشرنا الى انه لا ضرورة الى المجاز فان الرمز فاعله يعتبر ما قبله قال وفرق الامام لغرض المدح اقول فرق بالتشديد والامام ابن عامر واللام والميم راوياه قال وجه خطاب يجمعون اقول علله مناسبة سابقة وهو قوله تعالى قد جاءكم ولو علله بلاحقه قوله قل ارايتم لكان احسن لاتصاله وانفصاله الاول قال واختيارى الغيب لتحقق مناسبه اقول قد ذهل عن نكتة الالتفات قال قيد الكسر للضد اقول لان ضد الكسر هو الفتح اذا اطلق قال لكنه عرض مناسبة عطفه على المضمومة اقول هذه الشبهة ساقطة بما ذكره الشارح فى اول الكتاب من ان الاول واذا ادارت بين العطف والاستيناف محمولة على الاستيناف فى اصطلاح الناظم لان الاصل استقلال المسائل قال واختيارى الضم اقول علله بانه اكثر وفيه خلاص من صورة فعل بكسر الفا وضم العين وبعد عين عنه فيتركب منهما فعل ولكونه من الكلمتين زاد لفظ الصورة ولما توجه عليه ان الكسرة اخف اجاب بان مناسبة الضم للضم اقوى من تلك الخفة قال وكل اعم اقول اى كل واحد من الرفع اعم من اللفظى كما فى قراءة غير همزة ومن التقديرى كما فى قراءة على قول من قال رفعا بالابتدا مع البنا على الفتح وكذا الفتح بنا او على انه اعراب غير المنصرف قال ولا يحتمل الاول الا ما هو بنا ويل الله داخل على حد قوله وبالرفع تونه فلا خلاف فوق اقول الاول الاعراب على ان الفتح علامة الجر فى غير المنصرف والفتح البنا وموضع الاسم لا الجملة وحده نصب هذا ظاهر عبارة المصنف لان ضد

الرفع النصب ولا يمكن مع التركيب فالاسم وحده ثم قال ويحتمل الاول بالتداخل
بان يكون مع لا مجرورا عطفا على المجرور مع التركيب وحده منصوبا كما تقدم نظيره في لا رفث
ولا فسوق قال واختياري فتح الاعراب لتعميم علة البناء اول فيه بحث اذ لا فرق
في البناء والاعراب لان من المذكور في المعطوف عليه مقدرة في البناء ايضا وذهب
لك هو سبب البناء ولذلك قال صاحب الكشاف قراءة ربيع بالفتح توجب الاستغراق
وقراءة الرفع تجوزه قال واتفقهم الا شذوذا على رفعهما سبا عاضد لهذا اول
يريد انه يعضد الاعراب لاعموم الاعراب دون البناء لما نقلناه عن الكشاف ان قراءة
الرفع لا توجب العموم قال فيصلا اي حاكما بالخلاف هنا دون ثم او فارقا بينهما
بهما اول اي بالنصب والرفع دونهما في سبا هذا ظاهر والاحسن ما قاله ابو شامة
ان فيصلا حال من فاعل ارفعه اشارة الى انه بالرفع على الابتداء انفصل عما قبله
قال قطع السحر مع مدهمزته اسمية مغيرة اول يريد بالتغير جعل اللام عوضا
عن الضمير قال يجري القاطع الهمزة في بابه مذهبه اول يريد بالياء المتولدة من
صلة الهاء قبله قال وجه قبلها يا في الوقف موافقة المخفف اول المخفف
في الوقف همزة لكن اصله فيه بين بين وعدل حفص مبالغة في التخفيف ولم يمكنه
الابدال بالالف لالتقاء الساكنين قال فقول بعضهم هو فاسد اول هذا قاله
ابو شامة على حد وعم بلا واو والذين اول يريد ان هنا جمعا بين الوجهين الرمز
كما جمع في عم بلا واو والذين فانه ضم اليه بنيانه والفرق ان الوجهين هنا في كلمة وهناك
في كلمتين قال لا كما ظن اول على بناء المجهول رد على الداني لانه قال ظن
البغداديون رد عليه بان اخذ البغداديين ليس بالظن بل نقلا عن ابن ذكوان
قال واكد بالخفيفة على مذهب يونس والفراء اول دخول النون المؤكدة ساكنة
في المثنى لا يجوز الا عند هما لاجتماع الساكنين قال وحين فعولن حكاية

للمختلف

للمختلف لانه رسم بلا يا قال كذا وقع في النسخ اما سهوا او من استعمال احد
الضدين موضع الآخر لان المخبر حذف الثاني الساكن وهذا لا يمكن في الطويل
لان الثاني متحرك والياء المحذوفة من فعولن قبض وسو حذف الخامس الساكن
وانما قال على الحكاية لان الياء غير مرسومة ولا قرئ بها احد قال ولم يستغن به
قيد الطفاء اول جواب من يقول فاذا كان الياء محذوفة دون الاول وقد حكى
الملقط بلا يا كما حكى في الرسم فاي حاجة الى قوله وذلك هو الثاني في اجاب بان ذلك
خفي لا يدركه الا ماهر في العروض والقراءة قال واختياري الفتح ليتصل الكلام
نصا على معنى المقصود اول لان الكسر استيناف منقطع عما قبله ويكون نصا على
المقصود لان تقديره امنت بانه كقوله يومنون بالغيب قال ورسم بلا يا
باعتبار الوصل لان الياء سقط فيه لالتقاء الساكنين اول واختياري التشديد
مناسبة للسابق قال هو قوله نجي رسلنا اول ولا يرد عليه اختيار التخفيف
تنجيكم بالانعام لاختلاس المناسب قال لان الذي في الانعام المناسب
السابق بالاتفاق مخفف اول فهو كيدكم ويبدي ويعيد قال يريد ان بدا
اوا بدا بمعنى ولما انفرد بذكر ثلثيا ولما قارنه يعيد الى بضارع المزيد ليوازن
يعيد سورة هود قال وقيد الهمزة بعد الدال لئلا يتوهم همز الالف
اول يريد ان الهمزة قد يبدل عن الالف كما ذكر في العالم لسكون الهمز وفي دابة
وشابة بهمزة متحركة قال وعلم ان ضد الهمز الياء من رسمها على ما قررنا اول
قرر في اول الكتاب ان الهمز اذا كان المرسوم ذلك للحرف ضده وقد ذكرناه في
صينا قال واختياري الكسر استيناف فالتقدم المفعولين اول احدهما
نوح والآخر الى قومه وفيه بحث لان هناك ثلثة امور مرسل ومرسل اليه ومرسل به
وذكر الاولين لا يغني عن الثالث والاولى في وجه الاول الكسر انه يفيد ما يفيده

النصح مع عدم الحذف وفيه زيادة تاكيد وفيه التقدير كذا في بعض النسخ وهو تقدير الى
والاول حذف قال وقدر فاعل ظرف كقريب اول وجه الشبه ان قريب في قوله
تعالى ان رحمة الله قريب مول لشئ قريب كذلك الراى مول بالوقت لان الاتباع
يستلزم تقدير الوقت قال وحسنه اضافته الى المصدر اول وذلك لان تقدير
المصدر بالوقت كثير في كلام العرب يقولون اتاك خفوق النجم اى وقت غروبه
والنجم الثريا قال لنصب المصدر عليه معه اول اى لنصب المصدر على الظرفية مع
الراى قال واختياري اليا لعمومه اول اما اصالة او قلبا من الهمزة قال
ابلغك الا اتباعا في الظرف اول يريد ان ما بعد الا لا يكون الا المستثنى سواء
كان واحدا او متعددا وبادي الراى ليس منه لان المعنى ليس على الحصر لوقوعه
بعد الا من غير حصر من الاتباع في الظرف قال علم من اطلاقه في الفرش اول
يريد ان دابة في الفرش اذا اطلق لفظا اختلف فيه ان لا يجاوز تلك السورة فالذي
في القصص علم فتحه من الاصل وهو بنا الفاعل وحقيقة من نقل هذا قال لبعيد
اليها ضمير سواهم اول يريد ان في تاخير فعميت فائدتين مساعدة النظم ويرجع
ضمير سواهم الى شذا علا قال او النكرة غيره اول يريد ان لفظ كل لا يكون الا
مضافا اما مجردا ولقوم التنوين مقام المضاف اليه اذا حذف واذا كان المضاف
اليه معرفة يكون بلفظ الجمع والنكرة بلفظ المفرد وغيره مجرور صفة المجموع ولانه
يعرف باضافته الى المصدر قال او رافعة وهم اربعة افراد على المصطلح الحاد
اول ذكر اولا ان اثنين صفة كاموكدة لزوجين ثم جوز ان يكون مخصصة
برفع وهم الابعة فان الزوج عندهم عبارة عن فردين قال وفاعله ضمير بينه
وان كانت ابعد لمبهمة اول يريد ان الظاهر عود الضمير الى رحمة الا انه وقع مبهمة
في الآية الاخرى صفة بينة والعمى المستعار هنا كالابصار هناك فلذلك جعل

للابعد

للابعد فلام للمبهمة لام علة قال وفاقا للجمع وللاصالة ويلزمه اول الثلاثي وعلة بموافقة
الجمع في العصص ولانه الاصل ولان المزيد لازم له لان العمى مستلزم الاخفا
قال قدم وجوبا واحمد فاعله اول يريد وجوب تقديم الها في موالية على الفاعل
لانه ضمير متصل لا يمكن تاخير قال والوزن على حذف الصلة والنقل اول يريد حذف
الواو من ها وسكنه فان الصلة واجبة قبل الحرف المحرك مثل له ملك السموات
وانما حذف للضرورة ونقل الحركة من الهمزة الى اللام قال ذكر الاكثر على مجريها
اول يريد ان دأب الناظم ذكر الاول المنصوص في هود مفهوم وقوله في الكل رد
حمائلة مخرج لهذا يا بني لا تدخلوا ويا بني اذهبوا الا اذا كان الاكثر احضر كضمير
سواهم قال فخرج عنه يا بني لا واذهبوا لانهما بلفظ الجمع ومنصوص هو مفرد
قال ويا في عبارة التيسير حكاية عن حرف النداء اول اى نقل للفظ الواقع
في القرآن لانه قال بعده بفتح الباء والباقون بكسرها وهذا لا يمكن في
حرف النداء وهذا معنى فرقها بتشديد الراى قسمها الى المفتوحة والمكسورة
قال والاولى جعلها مقصورة اول يريد ان قول الناظم وفتح يا بني يجوز
ان يكون مراده بيا حكاية ما في القرآن كما في التيسير واختار الشارح ان يكون
الياء المفتوحة في آخر الكلمة قصرت للوزن وذلك ان اطلاق الحركة معروف
الى الحرف الاول وفي غيره يقيده كما في ميم ابن م فيكون هذا مثله قال وربما
اعتمده اول يريد في انا لم اجزم به لان الناظم لم يلتزم هذا دايما اطول وتحرير
قوله نص صفوا اول يريد ان النون وان كان عن عاصم الا ان الواجب
صرفه الى شعبة لئلا يتكرر قوله وفي الكل عولا لان لفظ الكل شامل ذاك
وغيره قال ويريد بالاول اول لقمان اول الاول اذا اطلق يتبادر منه اول
الكل الا ان آخر لقمان قرينة على انه اوله قال او بالظرف اول اى مجريها

فاعل بسم الله او نصب بتقدير وقت لا معنى له لان اسم الله انما يذكر مع الافعال لا الاوقات
قال واختيارى الضم لمناسبة الازواج اول اى مع مرسيها لان الضم فيه لازم قال
وعموم البلوى الحذف ضعيف الحذف هنا لالتقاء كنين وقصد الايمان ضعف الندبة
اول يرد على القاسمى فانه قال حذف اليا للتقاء كنين هنا ولما لم يطرد العلة
لان الحذف لم يخص فى الساكنين رده ورده الندبة فانه يدعوه الى الايمان والركوب
معه فلا وجه للندبة قال وجه الاسكان اول هذا الطريق هذا شايع فى لغة العرب
يقولون فى يمانى المنادى بتخفيف اليا وبحذفها ايضا وفى الحديث الايمان يمان
قال وفى عمل فتح ورفع اول اى ذو فتح ورفع او مبالغة ذكرنى عمل او يلين ذو
عمل او اطلق العمل على الاسن مبالغة كرجل عدل ومثل الاول يقول الشاعر
انما هى اقبال وادبار وفيه نظر لان الشيخ عبد القاهر قال من قدر انما هى فى ان
اقبال وادبار فقد افسد الشعر على الشاعر واتى بكلام مرذول مغسول وافقه
الكشاف المحققون بعدهما قال وضعف الزمخشرى عود الضمير الى سوآل المفهوم
من النداء اول قال الشارح انما كان كذلك لان السوال قول فلا يصدق عليه انه عمل
وتنزيها لنوح ان يكون مخاطبا من الله بان سوآله عمل غير صالح بل من لفظه بالرسل
الكرام لطف العتاب وايضا قوله فلا تسلنى ما ليس لك به علم يودى هذا المعنى والبه اشار
بقوله والتانى كاف قلت هذا احسن الا ان قوله لا يصدق على العمل وفيه تامل قال
صاحب الكشف انما لم يرضه صاحب الكشاف لان كون غير صالح ليس من الاهل امر
مسلم وفيه تعريض بان الصلاح سبب النجاة لا كونه من اهله فلو صرف الى النداء مع كونه
خلاف الظاهر يكون مسوقا للتخطية نوح فى النداء ولا بلايم قال او من كلام نوح بتقدير
مع الكافرين عمل غير صالح اول هذا شئ لا يكاد يصح لوقوعه بعد قوله تعالى انه ليس من
اهلك لانه علة غير صالح فلا يمكن جعله من مقول نوح قال واختيارى الفعلية اول

ذاهل

ذهل عن نكتة المبالغة فى حمل المصدر قال وقراءة ابنه محمد ابنه بالفتح فرعها اول هو محمد ابن
الحنفية بن امير المومنين كرم الله وجهه ورضى الله عنه واراد بالفتح فتح الطا لان عليا قرا بغير
المونث ومحمد حذف الالف قال ولفظ بلايا على الكثير فى الاول وعلى التعليل فى الثانى
اول الاول سورة هود وياتى لنى لم يثبتها الا ابو عمرو ورش والثانى حذفها ابن
ذكوان قال وسوى الاصل موضعه اول يريد ان الاول وهو ما ذكر فى الكهف ذكره
فى التيسير فى سورة الكهف وذكره الناظم هنا قال فسر لفظه عن السوال اول
اخذه من ظل حمى قال على قياس الواحد اول يريد ان لفظ تسلنى مفرد اكد بالنون
المثقلة فبنى على الفتح قياسا على المفردات المؤكده وقيده بالواحد لان المثنى المؤكد
بناوه على الكسر قال ولم يمكن هذا فى الكهف للبيا اول لان ابن كثير يثبت اليا فلا
يمكنه فتح النون قال تجنبا عن الحذف وتغيير الحركة اول يريد ان المؤكدة لو كانت
ثقيلة يلزم حذف نون الوقاية وتبديل فتحة النون بالكسر بعد حذف نون الوقاية
قال ضد الفتح هنا الجر على الداخل اول يريد بالداخل مقابلة الحركة البنائية بالاعرابية
قال وموضع النمل فى الاصل فيها اول يريد بالاصل التيسير فانه ذكر يومئذ الذى
فى النمل هناك ويومئذ مع سال فافتح لاضافته الى مبنى مع شيوعه اى كون
المضاف الى المبنى مبنيا شايع ويحتمل ان يريد ان يوم نكرة شايعة والشيوع
والابهام له دخل فى البنا كاسما الاشارة قال وقوى فى النمل لعومه اول
اخذه القوة من لفظ حصن واراد بالعموم كثرة القرآن قال وجه تنوين فزع
وفتح يومئذ على الظرفية بفزع او بصفته اول اراد يكون يومئذ صفة تقديره
بفزع كاين يومئذ قال وينقدح للمعم البنا اول يريد من يجوز البنا فى الاضافة
له ان يقول بالبنا فى التنوين لان علة البنا هى الاضافة الى اذ سواء كان قبله
تنوينا او اضافا قال وجه حذفه اضافة فزع الى الظرف على تجويزها اول يريد ان

الاضافة الى الظرف بتقدير فى مختلف فيه قال الرضى الاصل لها فمن جوزها قال الاخفش
ومن لم يجوز يوله بالمفعول به قال والاختيار فى الاعراب اول علله بانه الاصل والعارض
بكثرة الغاوه وهو البناء للاضافة الى المبنى هنا قال والتنوين اول اختار ان يكون
منونا وعلله بان الاضافة تحتاج الى الله التاويل بالمفعول به كما ذكرناه مفصلا والبناء لله
على الامن من الخلود فى النار وذلك ان التنوين فيه للافراد بنا على قول ابن عباس
ان قوله تعالى من جا بالحسنة اى بكلمة التوحيد وهى انما توجب الامن من الخلود لا
من مطلق الفزع والعذاب الا ان تلفظ فيغفر ذنوبه قال فاعلم ان المختلف
الا ان ثمود من ترتيب يومئذ الواجب لا من الاعراب اول رد به على من قال
علم من الاعراب لان الى ثمود مجرور والا ان ثمود منصوب وجه الرد ان الدال
مفتوحة فيهما غير منون فلا فرق واليه اشار بالاشتراك ولهذا الالتباس جعل
الترتيب فيه واجبا بخلاف تقديم يعقوب على سلام قال وقوله واخفضوا
تجوز عن اكسروا اول وذلك لان الخفض مشترك بين الكسر والفتح هنا كالاصل
هو التبيين على اصطلاحه قيد للتجوز فانه بنا على ان الناظم جعل الخفض ضد النصب
فى اول الكتاب وهنا ذكر فى مقابلة الفتح فان الكسر والفتح كلاهما خفض لان
ثمود مجرور باللام فان غير منصرف جره بالفتح وان كان منصرفا كافيا لكسر وعلى
التقدير فى مقابلة النصب قال وآخر النجم اول اى فى التيسير لم يذكره هنا بل
اخره الى سورة النجم قال وقيد النصب لاصطلاح الضد اول لان النصب اذا
اطلق ضده الخفض وهنا الرفع قال وفى النجم فصل الممنع يسكر وموافق اول
يريد بالمنع منع صرف الاسم والمسكر هو حمزة وحفص والموافق ابو بكر قال
وان وافق ذكر الخجل اول جواب عمن يقول كيف يكون فيه عجمة وهو لفظ عربى
لكونه اسم جنس لذكر الفتح وهو الطير المعروف اجاب بانه من توافق اللغتين

قال

قال وضعفا للفصل بين العاطفة والمعطوف اول ضمير ضعفا لما ذكره سيبويه من العطف
على المحل وما ذكره الكسائى والاخفش من العطف على اللفظ المجرور بين الضعف بالاول
بانه يلزم الفصل بين الواو العاطفة ويعقوب المعطوف بفصل طويل وعلى اللفظ
ايضا مع زيادة وهى الفصل بين الجار والمجرور فان الواو نائبة عن الباء قال
واختيارى الرفع بذلك اول اى بما قاله سيبويه فى رفعه وكذلك لم يقل بهذا النلا
يعود الى الاخفش وعلله بقوله لعدم الحذف كما قرره سيبويه واشرنا ما والفصل
كما فى قوله بالجر مجلا ولفظا كقول الكسائى والاخفش قال هنا توطئة للعطف
اول اى عطف فوق الطور قال وسكونه نص عليه مع اللفظ والاخرى اول يريد ان
ان الناظم تلفظ بالسكون فى البيت وذكره باسم نصا ولان قراءة الغير انما تعلم منه قال
لا لانه من ضرورة القصر اقول يرد على القاسمى فانه قال من ضرورة القصر سكون اللام
وجه الرد ان القصر يجوز مع حركة اللام فانه ممكن وقد سلف من هذا كثير من كلامه وفيه
نظر لان الاحراز انما يجب فيما يمكن به القراءة لا ما يحتمله اللفظ عقلا لعدم اللبس
قال من التكرار المعنوى اول لان التا داخلة فى شين شاع قال وضعفه
تقدمه على الامتناع اول يريد ان عدم حمل سلم على المسالمة فى الحرب لانه خاف
منهم حين لم يحملوا طعامه خفيف لان رد السلام مقدم على الامتناع فى الطعام
قال وامره عليه السلام بالقصر دليل الجواب للاشتراك اول يريد انه كان
يجب على الخليل رد سلامهم فحيث قال فى الجواب امرى سلم دل على اشتراك
اللفظ فى المعنى قال وهى وهو معنى قوله لاحكايته اول يريد ان نصبه على المصدر
او بالقول انما يتوجه اذا جعل حكاية لقولهم واما اذا نقل بالمعنى فلا يلزم ان يكون
نصبه على المصدرية او بقال لوابل المراد ان تحيتهم كانت بالسلام سواء كان مرفوعا
فى عبارتهم او منصوبا قال والبشارة باستحاق او باهلاك قوم لوط اول يريد لفظ

البشری فی قوله ولقد جاءت رسلنا ابراهیم بالبشری وفیه بحث لان البشری قد فسرت
بالسخاق وفی غیرها وفی الحجر قوله البشر تمونی علی ان مسنی الکبر فلا مجال لصرف البشری
الی اهلاک قوم لوط بل قوله یجادلنا فی قوم لوط ای فی دفع العذاب عنه قال
الا امرئکم بالالف علی القلیلة اول یرید ان الناظم ابدل الهمزة الف للوزن ومثله
قلیل لان المفتوحة طریق تسهیلها بین بین وهی احد معانیه الثلثة قال یرید
ان الوصل استعمله الناظم فی مقابلة الوقف وفی الصلة بمعنی الاشباع کقوله
وصل ضم میم الجمع وکانه اراد ما عدا وصل السورة لان الوصل هناک فی مقابلة
السکت اوادرج السکت فی الوقف بجامع القطع قال وعلم العموم من الضم اول
ای من ضم ما فی غیر السورة قال وقوله هنا اول یرید ان فائدة لفظ هنا بیان
جواز الخلاف هنا وامتناعه فی ان منجوک لان هناک الکلام موجب لامکان
للرفع فیه لاقتضائه غیر موجب قال الاحراز اول یرد علی ابی شامة وجه
رده ان الاحراز انما یکون فیما له قاله والکلام الموجب لا یحتمل الابدال قال
ویوهم قوله وابدلا اول قد اشار ان رح الی ان امرئک فی النظم بابدال الالف
للوزن والیه اشار رهنا بالملحق الیه قال لعدم فعلتن اول ای لوم یبدل الهمزة
الفا لزم فعلة ولا یجوز ذلک فی الطویل قال ورفعه بقرینة الا اول یرید ان
اللفظ وان کان موهما الا ان ذکر الامع امرئک یدل علی ان المراد الابدال
فی الاعراب لا الالف اذ لا دخل لقوله الا فی ذلک الابدال الآخر قال واختیاری
وصلها بتائد العربیة لحقه بقرب الاصل اول الباء الاولی للسببیة والثانیة صلة
بادوا الاصل هو الماضی من الثلاثی ومحصله ان الوصل اقرب الی الاصل
واخف قال والزم ابو عبید المبدل رفع لا یلتفت لغیا اول الظاهر من هذا الکلام
ان هو لا خصوا غیر الموجب بالنفی وهذا لیس بسدید بل غیر الموجب اعم من النهی

والنفی

والنفی والاستفهام ولذلک لم یتعرض له الکشاف والرضی فی توجیه البدل فی الآیة قال
واجاز بعضهم انقطاعه والنصب علی الجازیة والبدل علی التمیمیة المشروطة اول هذا اختیار
ابی شامة والشرط الذی اشار الیه عند بنی تمیم سوان یمکن حذف المستثنی منه نحو ما
جانی القوم الاحمار او الذی لا یجوز فیه حذفه نحو قوله لا عاصم الیوم من امر الله الا
من رحم فعلی الاول یجوز البدل دون الثانی قال ویشکل بانهما من الاهل اول هذا
رد ما اختاره ابو شامة ولما استدل انقطاعها بترک ذکرها فی سورة الحجر رده بان ذلک
للعلم به من بسط القصة فی مواضع اخری کما فی نظائرها قال واختیاری النصب اول
علله بانه عام یکون فی الموجب وغیره ولا معارض بالروایة الاخری قال ویحتمل الاخری
تبعیضها اول بالباء الموحدة والضمیر لامراة لوط جواب عن قول من یقول قراءة ابن مسعود
بالتقدیم تدل علی عدم جواز البدل اجاب بانه لم یسر بها لکنها تبعهم لاستلزامها
کونها مسرا بها غیر مسری بها واجاب الرضی بان الاسراء ان کان مطلقا
فی الظاهر الا انه مقید بتقدیره اسر باهلک اسر الالتفات فیه الا امرئک فانها
مسری بها مع الالتفات ثم ان شئت استثنی من اسر او من لا یلتفت وفیه نظر
لان قراءة ابن مسعود بتقدیم الا امرئک یدل علی انها غیر مسری بها فالحق ما قاله
الشارح ان الابدال لا وجه له الا ان یکون غیر مسری بها والذی یدل علیه قطعا
قوله تعالی فی سورة الحجر قدرنا انها لمن الغابرین ومثله فی سورة النمل وجه ذلک
انها اذا کانت مقدرة فی الغابرین فلا یقبل الاسراء بها بل تبعهم قال والفائدة
اول تقدم من کلامه مثله والاولی حمل الفا علی التعقیب فی الذکر بتقدیر قال
بتقدیر او قع الضم فیه اول وذلک ان لفظ سعد والیس مضموما انما الضم فی
حرف منه قال المراد من تخفیف ان کلا ان لا کلا اول قال علم ذلک من سبق
لفظ ان فان داب الناظم صرف الاطلاق الی الاول ومن نظائره فی غیره هذه

السورة وفيه نظر لان كلا لا يقبل التخفيف فلا سبق الى الوهم تخفيفه قال والخلف متعين
لسابق واحد اقول قد سبق في اول الكتاب ان لفظ الخلف اذا لم يكن معه ضمير يكون
لواحد بليه قال وموضعه في الاصل موضعه اقول الاصل سوالتيه ان الى
مسئلة الزخرف ذكرها في سورة الزخرف قال او هما لغتان مطلقا اقول نقل
اولا ان التلائي لغة هذيل ثم قال او مطلقا اي العرب عامة واستدل عليه بقوله
لوجود مسعود وعدم مسعد اذ لو كان خاصا بهذيل لقائل غيرهم مسعد قال وقول
الكسائي هما بمعنى يحتملهما انهما لغتان مطلقا واحدهما لهذيل والآخر لغيرهم
وفي كلامهم بحث وذلك ان ما نقله عن ابن عمرو من لفظ حسن واجبة ليس فيما
لما بعده بل هو منه قال الجوهري حده واحه ثم قال احبه الله فهو محبون ولا يقال
محبن قال واختياري الفتح للاصالة والاكثرية والازدواج اقول اي مع قوله
شقوا فانه متفق عليه فتحة ومعنى الازدواج انه ضده فيتوافق اللفظان صيغة
فكذا في النوع قياسا قال الاصل في العوامل الفعل والحروف فرع لان عملها
بالمشابهة اقول اوان كلا من الشبه اللفظي والمعنوي علة قال والمركب
ينتفي بانتفاء احد الجزئين على معنى ان انتفاء الجزئين انتفاء الكل كما ذكره بعده
واما هنا فكل واحد علة مستقلا الشبه اللفظي كونها على ثلثة احرف والمعنى الدلالة
على التحقيق والتشبيه والاستدراك ونحوها قال والالغا كالآخر بنا على ان مجموع
الامرين علة اقول عطف على قول الاعمال وقوله كالآخر اي المذهب الذي لا يجيز
الاعمال قال فلام لما كان حقها الجر اقول يريد ان لام الابتداء حقها ان تدخل الخبر
اذ لو دخل على اسم ان لاجتمع اداتا التاكيد ولو اخرت هنا لزم اجتماع لا في
التاكيد فزيدت ما فاصلة قال واولى من فصلها عن اقول وجه ذلك اتفاق
اللام من صورة ومعنى بخلاف ان واللام لاختلاف الصورة قال على حد ما طاب



لكم اي من طاب لكم من النساء قال وجه تخفيفها معه اي ما مخففة وهو فرع الثقيل اي اللام الاول
لان الداخلة على خبر هي الثانية قال وعليه المواضع المرفوعة اقول نحو ان كل ذلك لما
متاع الحيوة الدنيا قال او بتقدير اري اي ناصب كلا اقول على حد قوله كان من اخرها
القادم قال تمامه محرم بحذف فارع المحارم اقول يريد ان حذف الميم من لما مثل
حذف اللام الاولى من القادم لان الاصل الى القادم حذفت لام الى وبقيت
همزته مكسورة قال واجيب الاول اقول اورد ثلثة اسولة واجاب عنها مرتبة الاول
وقول ابي اسحاق اذا حذف الميم بقي الاسم على حرف واحد اجاب بانه انفصل بما بعده
مثل عم بل اولى منه لان بعد الميم الف بخلاف عم والسوال الثاني قول ابي علي اذا كان
الادغام عاجزا عن تحريك ما قبله فعن حذفه بعجزه اجاب بان الحذف ليس علته
الادغام بل جمع الميمات قال وعارضها مم محمن معك اقول المعارضة اقامة الدليل
مقام على خلاف ما اقام الدليل عليه المستدل وجه المعارضة ان اجتماع الميمات
لو كان علة الحذف لوجب هنا من باب اولى اجاب بان الكلام في توجيه ما نقله تواتر
واليه اشار بقوله ناسينا اي ذكرنا وجه المناسبة فلا عليه هنا قال قلت تخفيف
على لغة وجه التخفيف وثقل على مذهب الوقف الجاري حكمه في الاصل قال قد تقرر
في علم الصرف ان الوقف على آخر الكلمة على ستة اوجه منها تشديد الموقوف عليه ومن
قواعدهم ايضا ان الوصيل يجري مجرى الوقف كما اشار اليه بقوله نحو الحريق وافق
القصبا هذا مصراع من الرجز ضربه مقطوع مجنون والاستشهاد في القصب فان البا
روي وقف عليه بالتشديد فان قلت اذا كان آخر البيت وقف عليه بالتشديد فلم
هنا وصل اخر فيه حكم الوقف قلت الوصل انما هو في تحريك الباء المشددة فالتشديد
للوقف والتحريك للوصل ولذلك زيد بعد الراوي حرف الاطلاق ليكون الوقف
عليه ظاهرا قال واجاز زيادة الالف تعدي الى ما احتمل هنا اقول فاعل اجاز

ابن جنی فانه قال بمع الالف الکلام زائده قال الشارح ان کان قوله ذلک شامل لما لا
بمعنی الا فیحتمل زیادة لما ههنا قال ووصلا حملا کعوجا اقول ای ابدل التنوین ههنا الفا
حملا علی الوقف مثله فی عوجا قال صاحب الهدایة علی عوجا قف والوصل الخفض
وجه المماثلة ان ههنا حمل الوصل علی الوصل کما فی عوجا علی العکس قال ومن ثم
رسم ترا بالف اقول لان الفه للاصاق یحذف عند من نونه اقول فجیت قبورهم
بدا لی قال ای جیت سیدا بدل القوم سیدهم قوله ولما ای ولما اسد اقول یرید انه
لم یکن محلا للسیادة الا ان القوم لما ماتوا صار سیدا ضرورة قال ولما تر کواد
بدلالة تفصیل المجموع اقول یرید ان المحذوف من لما تر کوا والدلیل علیه ما تقدم
فمنهم شقی وسعید قال قلت ولا یتمشی هذا عند من یشترط مطابقة الطرفین اقول
یرید ان الایة الکریمة فیها جمع وتفریق وتقسیم کما ذکرنا علی البدیع الجمع فی قول یوم
یات لا تکلم نفس والنکرة فی سیاق النفی عامة والتفریق فی قوله فمنهم شقی وسعید والتقسیم
فی قوله فاما الذین شقوا واما الذین سعدوا فانه ذکر مع کل طائفة جزاوه واراد الشارح
بمطابقة الطرفین لهذا ومنع ان یکون وان کلا من ثمة لان حال الفریقین قد علم
بتمامه قال والوجه الاول اوضح اقول الوجه الاول تخفیفهما والثانی تشدیدان وتخفیف
لما والثالث تخفیف ان وتشدیدلما والرابع تشدیدهما وقد کشفنا عن الکل الغطا
بالهام من الله قال واختیار حی الضم لما تقدم فی ترجیح الامور اقول الذی ذکره
هناک انه اکثر قال وقاومت للحقیقة عدم الحذف واراد بالحقیقة بنا المجهول لان
الفاعل حقیقة هو الله تعالی وفی بنا الفاعل وان کان فیه الفاعل مذکورا الا انه
لیس فاعلا حقیقة وقد نبهنا هناک علی ان هذا لا یوافق المصطلح قال ولفظ
یعلمون فاعله لوقوع الخطاب به اقول یرید ان اسناد الخطاب الی یعلمون مجاز
لان الخطاب وقع به وخطاب عما یعلمون ههنا ذکره قال واما ما کان یعلمون فاعله



اقول وجه الاولویة انه لیس فیه حرف الجر بخلاف یعلمون فانه ربما ذهب الوهم الیه
لوجود الجار فیه قال والبلغ ای فی الوعید لان التهدید مواجهة اشد تاثیرا سورة یوسف
علیه السلام قال فلو قال وبا ابت بها لنص کما لا اصل اقول اورد علی
الناظم انه ذکر یا حرف الندا ولم یعین محل الفتح وذا به عند الاطلاق ان یکون
لحرف الاول ولو ذکره الشارح لکان نصا کما فعله فی التیسیر وفیه بحث وذلک
ان الاحتراز انما یجب حیث یمکن غیر المراد وههنا لا امکان الا فی التا لان الفتح ضد
الکسر فالمحل معلوم قال وهو مکرر فی الاصل اقول هو التیسیر ذکر المسئلة فی
الوقف واعادها ههنا قال ومن وحد وقف بالها فی الرسم اقول ای کما ذکر فی باب
الوقف علی المرسوم ابن کثیر وابن عامر بالها والباقون بالتا قال بدلالة الوقف اقول
ای بالها لاشتراکهما فی دلالة التانیث ای کما یکون التا للتانیث کذلک الها کما فی اذی
قال اوانذ دواجا اقول ای مع اللام قال او نقلت من الباء الموحدة التی قبل التا
وفتحت التا مراعاة لتا التانیث لان ما قبلها لا یکون الا مفتوحا قال واورد انه جمع
بین العوض والمعوض عنه اقول المورد الفاسی اجاب الشارح بانه جمع بین العوضین
وهذا جائز وفیه بحث لان الشارح جعل التا والالف عوضین عن یا الاضافة
والفاسی قدم ان الاصل یا ابا بالالف عوضا عن الیا ثم حذف الالف وعوض عنه
التا وقد صرح به الشارح ایضا فلکل وجهة قال وابو علی ان یکون من المضموم
ثم رخم ثم افحم اقول محصله انه منادی مفرد بنی علی الضم ثم رخم بحذف التا ثم اعید
التا مفتوحة کما یقولون فی طلحة المرخم یا طلحة بفتح التا وکما نبه علیه بیا اصمة
قال ویوافق الرسم فی حذف الالف خلافا للامام اقول ذکر الشارح فی شرح
الرائیة وغیره من الشراح ان الامام اذا اطلق هو المدنی الخاص الذی کان عند
عثمان وهو الذی جری علیه دم حمین قتل وراوی ذلک المصحف ابو عبید قاسم

ابن السلامة وهذه المسئلة نقلها في المقنع عن نافع وهو لم يروعن الامام بل عن المدني
العام وليس في المقنع ولا في الرائية استثنا الامام فتبقى كلام الشارح نظر في النقل قال
ويخالفه في الها اقول اي التوحيد يخالف الرسم في الها في الوقف لمن يقف بالها
قال ويوافق في التا ويخالف في الالف وغيره اقول يريد ان من قرا بالجمع يوافق
في التا ويخالف في اثبات الالف وغيره بالنصب مفعول يخالف والضمير للامام وقد
عرف ما فيه قال نصا على تقاصيل السورة اقول فان كل ثلث ايات آية ومعجزه
مستقلة قال ورسم الواحد غير المضاف بالتا قليل اقول احترازعن المضاف
مثل رحمة ونعمة فانه كثير قال ولان الموجود في كتبهم الاحتمال في الاصل اقول
يريد ما يفهم من قوله وهو الصواب ان غيره ليس بصواب وانما حمله على الاحتمال
لان الحصر ليس واجبا بل يحتمل التاكيد قال قيل هو الاخفا المذكور اولا و
وعندي فيه نظر اقول بين وجه النظر بما حاصله ان المذكور اولا في التنبيه هو الادغام
وهو الوجه الثاني في هذا النظم قال وفي نظره نظر لانه رد بهذا الكلام على الفاسي
وابي شامة كما اعلم عليه بالدال والفا وليس في كلامهما ما فهمه الشارح اما ابو
شامة فانه قال نقلا عن ابي علي اخفا الحركة اختلاسها ثم قال وهذا هو الوجه
المذكور في البيت الاول وقال الفاسي حقيقة الوجه الاول تضعيف الصوت
والفصل بين الاولين ثم نقل كلام التنبيه وليس في كلامه سوى وجه واحد الا
انه لما اطلق الادغام اولا فسره بالاختلاس آخر البيت يفهم منه اخفا الحرف
فانه قريب من الادغام اخر كلام الفاسي المذكور في التنبيه الاخفا فكيف يتصور
ان يكون الاخفا من الزيادات قال ورش مدا وكالاصل اقول الاصل
هو التيسير وانما اعاده توطئة لقراءة ابي عمرو لقوله وكلاهما عن ابن العلا قال
يزل الغلام الخف عن صهواته اقول الصهوة موضع الركوب من ظهر الفرس ولا يكون



الا واحدا قال وعدم الالف بعارض رسم التا اقول جواب عن قول من قال كيف
اخرت التوحيد مع التا التي هي من امارات الجمع اجاب بان عدم الالف قوى جانب التوحيد
قال ولا يرد النجرني لعدم الجزئية اقول يريد ان النون في يجزنني نون الوقاية وفي
تامنا مفعول لكن في اطلاق على المفعول نظر كما لا يخفى فان الرسم واحده مثل
مثل تامنا قال ويخالف باعيتا بقصد الاعراب اقول اي محافظة على النون الاولى
لانه محل الاعراب وقد تقدم في الادغام الكبير ادغامه في نقل المصباح عن شجاع قال
وجه كسرها عليهما لقول اي على الوجهين النون والبا قال وتقدم وجه البا حملا على
الصحيح قال يشير الى ما ذكره في الزوائد وفي يرتع خلف زكا اقول جمعا بين سروره ونفع
ما سببه سروره قال اخذه من يعلب ونفع ما سببه من كسر العين يقال رتع بفتحه
وارتعى غيره اقول ولم ينون للمنع بالتانيث واللزوم قال جواب للعموم لان يا رجل
مبني قال للخصوص اقول ويجوز ان يقدر على الالف فتحة قال هذا الكلام ابي شامة على
فان بشرا بالاضافة في النداء منصوب ويجوز تقدير الكسر كما في يا غلامي اقول
ومعنى جهذا قال بكسر الجيم ليس بعربي معناه النقاد الحاذق اقول ليعلم انه متفق
التعليل لقول يريد ان ورشا في التقليل جار على اصله وانما ذكره توطئة لقراءة ابي
عمرو قال فحيث عرض ما بالي اقول يريد بما بالي رواية الفتح لانه عدول فيه عن اصل
ابي عمرو وكذا بين بين في الرا قال قلب الفرق اختلاف حال البشري وبشراي
والتقا واتفاق الرويا ورويا اقول لما قال الداني في فتح الفتح نبه به على ان رسمه
بالالف اورد عليه ابو شامة بانه لو كان الرسم بالالف مجوز الفتح لزم جريانه في
الرويا ورويا اجاب الشارح بان الرويا ورويا كلاهما بالالف بخلاف
البشري فانه بالياء فنبه في بشراي على انه مخالف له قال واختياري الاضافة لانها
نص على اختصاصه بمسميها اقول المسبب بالموحد بين اي الذي ادلى دلوه قال دلا

سبب البشری قال وبوافق الرسم تقدیرا اول جواب قول من قال فی الاضافة ترک
الاسم وهو الالف وحده قال وعلم ان ضدها الیا من الرسم کما قررنا اول ذکر فی اول الکتاب
ظابطا وهو ان الهمزان کان له رسم قصده ذکر ذلک للحرف قال والخلف للمقدم لها
اول یشیر الی ان المتقدم متعدد الا ان الضمیر المفرد خصه بهشام قال فلا مراد فه اول
یرید به علی الفاسی فانه قرأ بیت بهلم والجوهری موافق للفاسی قال وبنی لسما
اول لانه اسم للامر والامر مبنی الاصل وعلیه قوله ابلغ امیر المومنین ابن الزبیر الذی
رواه الجوهری علی مکان ابن الزبیر قال وقال ملی لو کان لکان لی اول لو کان
الفتح لکان الظاهر میت لی وجواب الشارح ظاهر وعلی هذا لک متعلق بمعدا ی
اقول قال وبها عرف الاصل اول الاصل هو الیسیر وضمیر بها عائد الی للامام
فانه صرح به بالالف واللام قال وتجلا من التکرار المعنوی اول لدخول مدلول
الثا وهو الدوری فی حصص قال واختیاری فتحها للوقف الکسر علیه اول یرید
انه لا یمکن مخلصا لله الا اذا اخلصه واصطفاه قال وفیه نظر لجواز القبض اول
یرید ان الناظم انما یقید القراة بالالف لانه استغنی باللفظ لکن یرد انه یجوز حذف
الالف وقد ذکرنا ان القبض حذف الخامس الساکن والجواب للناظم ان المطلق
ینصرف الی الکامل والاصل عدم الحذف قال وعدم معرفة وقفه وضده اول
لان الوصل هنا لیس ضد الوقف وکذا الیسیر لعموم ای لان قوله بالف یجوز حمله
علی الالف الاولی والثانیة قال لانها باز الف مفاعلین اول والف مفاعیلن
لا یجوز حذفه لما صرح به الشارح مرارا بقوله لعدم فعلاتن فی الطویل قال والثانیة
لما قررنا قال لیکون الوصل بالالف والوقف بالحذف اول ولم یتعرض له بخلاف
الیسیر قال فانه ذکر الوقف ایضا اول للاتفاق قال علة ترک ذکر الوقف
فانه لا خلاف فی حذفها فی الوقف قال ویتبرعون علی المعنی اول ای مفعول مطلق

من غیر

من غیر لفظ قال لقرب مفسره اول وهو لفظ الناس فی قول یفاس الناس قال
واما الاخری فخرجت من الترتیب اول الاخری هو قوله ان ربی لطیف لما یشاء فان
المطلق ینصرف الی الاولی وعلی هذا لو لم یذکر حیث لکان معلوما لانه اراد الاولی قال
وتحقیقها من المجمع علیه اول یرید ان الناظم تلفظ بالقراءین لکن دل علیها قطعا الاجماع
علی احدیها هذا او ذاک لقرب مفسره هو لفظ اخانا قال وفیه تنویع اول ای فی نون
شان انتقال من حال یوسف الی بیان فضل الله وتوسعه علیه بعد ضیق السجن
ولین بالالتفات لاختلاف المحکوم علیه فیهما عند المحققین قال واباه الفاسی
اول ای لم یجز ابو علی حافظا حالا وکانه لم یحسن عنده کون حافظا قیدا لاله
خیر لکن لا باس به لان صفاته تعالی علی نمط واحد جعلت قیودا واطلقت قال
لاکثریة الوسایط اول ای الدلائل لان صفاته المذکورة فی القرآن اکثرها علی قرن
الفاعل قال ومن الاول لتلا یتوهم خلافها اول یرید ان اللام فی التلاوة موجودة
وحذفها الناظم اما فی الثانی فلما عدة الوزن واما فی الاول فلیلا یتوهم ان اثباتها
فی الاولی دون الثانیة قال وقدم انک علی فلما لیس تذکر الاصل لکله فی
بیت واحد اول احترز بالاصل عن قلب البزی وابداله فی البیت فانه خلاف
الاصل مطلقا وخلاف اصل البزی فی الابدال قال ولم یرسم فالحذف ملتبس
اول یرید ان حمزة فی الوقف یتبع الرسم فی الحذف الا انه ترک لئلا یظن انه اختبار
لا استفهام قال وجه المد جعل القول لکل اتباعه اول هذه التفرقة بناء علی
ان فتیان جمع کثرة وفتیة جمع قلة وفیه بحث لان جمع الکثرة دلت علی ان جمع
القلة لم یرد بها حقیقتها قال وقیام البعض به اول جواب عن مختار مکی بان من
جعل بعضا عنهم فی رحالهم بعضهم فالملایم لفظ القلة اجاب بان ذلک بحسب المعنی
ولکن الخطاب للکل ابلغ قال واختیاری الحذف لشمول الامرین مع الخفة بالجواز

قال بجواز ان يكون خبرا واستفهما حذف منه الهمزة وقد سلف في الاصول له نظائر
لان نسبة الاخبرة يكفي فيها ادنى شبه قال لاقوله بعد سواليهم الصدقة عليهم ام علمتم
ما فعلتم بيوسف واليه يشير ظاهر اقول القلب يراد ف الابدال في مادة قال مثل قال
وباع سواء قلبت قلب الواو واليا الفا او ابدلا الفا اقول وحمزة في وقفه على وجهيه
قال نقل الحركة الى الياء واسقاط الهمزة او قلبها مع الادغام اقول والرسم في طرفي
النظم متعذر قال الطرف الاول بيا بس والآخر بيا بسوا وانما تعذر لكونهما مرسومين
بالالف على القلب وقراءة حمزة في الوقف ليست على القلب قال على حدنا والهادي
وادر اقول فان اصلها ناي والهادي الحاذق وادراد قال والف الفاتح من نحو
اقول لم يعلم الالف من الضد لكن النظائر في بنا المجهول من المعتل او احالها على
خلاف عمق قال فان هناك ويوحى بفتح الحا وان لم يبين حال الكسر فجوز الشارح
ان يكون احال حال الفتح هنا على ذاك كما احال حال الكسر هناك على هذا
اى يوحى الله الملك او حى له معان منها الارسال حمله عليه ولذلك نصب المفعول
وحرك باوه ثالثة موكدة اقول بريد ان لفظ حرا موكد بالنون قال والمحذوف
انما هو الاولى اقول فيه بحث لان السخاوي نقل عن ابي عمرو ان المحذوفة هي الثانية
قال ولهذا لم يجمل ثانيا على فتحي لتكون الاولى للاضلال اقول اراد ان لو ضم
الفا البه كان الثاني في النون الاولى وحقيقة الامر انه يحتمل له لان الثانية لابد من الضم
معها هذا قد قاله ابو شامة ايضا وفيه نظر لانهما اتفقا على ان الاولى هي المحذوفة
انما عدل عن ذكرها لئلا يلزمها الضم في الثانية وهذا كلام محتمل لان الاولى اذا حذفت
انما تحذف مع ضمها فلا بد من الضم في الثانية فالحق ان يقال الثانية حقيقة هي
الاولى لانها زيدت على الاصلية واما الضم في الثانية فلا حاجة الى ذكره لانه لازم
للفعل المجهول قال مناسبة لطرفيه اقول اختار التخفيف وعلله بموافقة الطرفين



الاول نصرنا والثاني من شاء ولانه ابلغ النون العظمة ثم رد تعليل ابي قتيبة بان
يقال اذا انا مال فوصل به من شاء لانه دليل على منعه ولا دلالة فيه لان منعه ممنوع
ومحصله انه شبه نجي مشددا على بنا المجهول يوصل به بعد قوله انا نا مال وذا لا يقال
فكذا نجي قال الشارح قولك لا يقال ممنوع لانه يقال بل العلة ما ذكرنا
وحذفت للاخفا قال لان اخفا الحرف كالادغام سورة الرعد قال
وقيده في الاصل بالاربعة اقول الاصل سوا التيسير قال وصرع البيت
التصريع عبارة عن جعل عروض البيت الاول مثل الضرب كما فعله الناظم هنا وفائدته
في اول القصيدة ان يعلم قبل القافية ان الكلام نظم لا نثر قال وهو احسن من
قول امرئ القيس اقول انما كان احسن لان كلا منها نكرة بخلاف قوله قال
لكن تنوينه يوزن بالقافية اقول يريد ان طلا ليس فيه تنوين وكان يمكنه
ان يعرف لفظ اولا ليوافقه بحيث لم يفعل شيئا بانه لم يشرع بقصد التقريع وانما
اتفق من غير قصد اليه قال واختياري الجر لقرب متبوعه ومشاكله اقول
المتبوع من نخيل والمشاكلة مع صنوان في غير صنوان لكونه مجرورا بالاضافة
قال اعني والترجيح اقول اى قول ابي عمرو والخطاب لا يكون من الزرع ليس
قد جاء في القراءة الاخرى بل اشارة الى انه مرجح قال لو عبر عن المسلمين بان صح
في المنطوف دون المفهوم اقول لان ضد الغيب الخطاب وليس كذلك هنا
قال الاكل وان يعجب فيجب تقدما على الاصل اقول الاصل التيسير
وضمير تقدما للاكل مع اللام ومع الضمير في الموضعين ذكرها الناظم والتيسير
في البقرة ويحتمل ان يريد ادغام يا يعجب في الفا لكن لم يجر عادته بذلك لانه من
الاصول قال والفا لمعنى العموم او جوابه اقول الاول ان كانت موصولة
والثاني ان كانت شرطية قال لاكل القرا باول النمل اقول سنذكر ثمة

احتمالات لمعنيين احد المعانى هذا الذى رده بذكر وجه الرد هناك قال مغيرة الصدر
اول يريد حذف بالنسبة فى الشام قال وهو فى العنكبوت والنازعات اول
اى ما وقع فى الاثبات ليس فى ثمانية السورتين قال وخرج عنه اتأتون انكم
بالاعراف اول لان اتأتون ليس فيه همزتان لاحد من القرا قال وحد الاول
وقصر الثانى مركبا للوزن اول يريد ان قارى المد لا يقصر وبالعكس وانما ركب
لما عدة الوزن قال ليندرج فيه النازعات لانه العكس اول ابنا مقدم
على ايذا قال وشرط اجتماع اللفظين ليندرج فيه موضعا العنكبوت اول
علم شرط الاجتماع من قوله وما كرر استفهامه وبذلك اندرج العنكبوت لان
اللفظ وان كان متحدا بالنوع فان كلا اللفظين اينكم ولكن مناط الحكم تكرر الاستفهام
فقول الناظم نحو ايذا ابنا وجه الشبه تعاقب الاستفهام قال يحتمل ثلثة تقادير
بمعنيين اول لان كل القرا او الكل موضع وكل المواضع لكل القرا فى المعنى واحد
ولذلك عبر عن الثالث بالثانى قال والثانى راى الشارح الاول السخاوى
والثانى الذى اختاره اول النمل لكل القرا الا نافعا وهذا هو الثالث فى التقدير والثانى
فى الحقيقة واختار الشارح الاول وهو كل القرا فى اول كل المواضع وذلك الى
اصح بالناظم استقريوا المعنى الثالث لان دأب الناظم ان ينص على ما فى السورة
التى هو فيها ثم يعمم او يدرج ما فى السورة فى نظائره كقوله وضمان مع ليس وكقوله
وبالهمزة كل اللاء وما ان يبدا ما فى غير تلك السورة من السور بالخصوص فليس
مستحسنا ولا معروفا فنبه على انهم لم يفهموا مراده فصنع بنا وانى فيه بكل السورة
فادرج فيه الرعد قال الشارح رواية البيت المتأخر مرجوحة ولا فرق بين الاول
والثانى الا بالاحتمال والتفصيل فان الثانى نص لان قول سوى الشام اى كل
القرا غيره وسوى النازعات والواقعة اى كل القرآن سواهما قال وافراد نافع



بالنمل اعنى عن ضمها الى مستثنى ابن عامر اول يريد انه استثنى لابن عامر الواقعة والنازعات
بانه يقرأ كلا فى القرآن بالاخبار غيرهما ولم يذكر له النمل والحال انه يقرأ بالاستفهام ايضا
لانه علم ذلك من افراد نافع باخبارا فظهر ان النمل اخباره خاص بنافع وغير النازعات
والواقعة كلها اخبار لابن عامر وحده الا العنكبوت فانه انضم اليه نافع وابن كثير
وحفص وتبين ان النازعات والواقعة اتفقوا على الاستفهام فيهما قال وهو يجرى
مجرى التخصيص اول يريد ان قول الناظم سوى نافع شبه تخصيص للعام لان اخراجه
متقدم فلا يكون مستفادا قال ولا مفهوم له اول اى انفراده به لا يدل على ان ليس
له الاخبار فيه لان حصر النمل فيه لا العكس فله الاخبار فى غيره قال وكذا قوله ودون
عناد عم وهو محتم فى الاخرين اول غير نافع الاخيرين ابن عامر لان مفهوم له قطعا لانهما
اخبرا فى غير العنكبوت كما تقدم بخلاف ابن كثير وحفص اذ لو قيل بالمفهوم لم يقدح لكون
اخبارهما منحصرا فيهما قال وهذا وان كان استعماله مثله فى قوله اى شرع بمن بالخلاف
اول موضع الدلالة قوله بعده وهم فى الاسرا فان الضمير لحمزة والكسائى والسوسى
مع الخلاف كالمسئلة الاولى لكن قرينة دالة على انه لم يرد ذلك وهو موافقة التيسير
واليه اشار بنا نداء الاصل اى التيسير قال وتعدد الاستثنا اول وهو قوله
سوى ثلث مراتب قال وعدم سردها اول اى عدم ذكرها متصلة قال والتصريح
بالمتفق اول اى مع عدم التصريح به وقد ذكرنا انه النازعات والواقعة قال وجه
اثبات الهمزتين فيها الاصل المؤيد بالتأكيد اول اراد بالتأكيد ذكر الاستفهام ثانيا
قال الاصل انها الوسطى اول ان من الحروف المشبهة دخل على نون الضمير
حذف منه النون المدغم فيها ثم ادغمت فى نون الضمير وانما كان اصح لان الاخر ضمير
فلا يحذف قال كما لانفراد اول اى كما فى المخففة من الثقيلة قال والاخيرة
لانها مخففة للمثقل اول بتشديد الفا الاولى المكسورة اى الموجبة للمثقل قال

وجعل الفصل كشهرة داع قال يشير الى معنى الرمز وامدلوا حافظ اول ورسمت
بالنانى النمل قال تكرر الاستفهام فيهما تاثر كهما هنا وكذا نانى العنكبوت وكذا اول
الواقعة وقد ذكرنا الشارح فى وقف حمزة مع مافى الانعام والشعرا اول وحده
باعتبار اللفظ قال لان معناه جمع لكن فى الاصل مصدر اول وبنا خبرنا دعنها اول
ذكره فى سورة ق تبعا للتيسير قال ولم يستثن ابن مسعود اللهبين اول بضم
اللام وفتح الهاء نسبة الى البلد يريد انهما حذفا التنوين فى الاصل الا انه ليس
فى طريق الناظم فلذلك لم يتعرض لهما قال وقيل اعتمد على عدم اتجاه الخلاف
فيه وليس شئ والامام يعلل لشبهه فى النانى اول هل يستوى فى موضعين
وداب الناظم ان الاطلاق يصرف على الاول وهنا بالعكس بعيد وبعد فان
توقدون بعد النانى ثم رد قول الفاسى وابى شامة انه اطلق لان قوله هل يستوى
الاعمى لاوجه لتانيث الفعل فيه وقال لو كان الامر كما فهموا لم يقيد فى الاعراف
بنانى لاتعلمون لان الاول لاخلاف فيه وفيه نظر لانه قيد لاتعلمون بالنانى لان
الاول متفق الخطاب والنانى مختلف فيه فلابد من تقييد وكلاهما ليس بناء على
ان الاول متفق عليه حتى ينقض بما ذكره بل على انه الاول لاقابلية له وبين
الكلامين بون بعيد وقد ذكره الشارح ايضا فى الآخر لقوله واتفق على
تذكيره الاول لاتحاد الجهة قال ونبه بصحبة على تعددهم اول هذا الفائدة فيه
لان صحبة علم للثلثة قال من الاطلاق المقرنى وفى الرفع اول يريد ماذكره
الناظم من القانون فى قول وفى الرفع والتذكير والغيب جملة على لفظها
اطلقت قال الى معهود ذهنى اول الاحسن ان يقول لما كان الواو والفاصلة
منعت ان يكون القراة لصحاب تعين ان يكون لما بعده والضمير وان كان
مبهما الا انه مفسر وهو ضمير الذين كفروا وفرعون اى بنا الفاعل مناسبة

لزين



لزين اختار الضم لمجاورة زين المتفق على الضم فيه قال كبيدى وبعيد اول
يريد ان بدا وابد بمعنى والواقع فى القرآن العظيم بدا وانما اتى بالمزيد فى المضارع
لمناسبة يعيد المذكور معه قال علم سكون الياء المخفف من لفظ وفتحها المشدد
من يثبت الله اول فيه بحث لانه يعلم من ضد التخفيف التشديد ومن لوازمه
الفتح لان الفاعل مذكور بعده لايحتمل المجهول قال لاكما قيل للتاكيد اول
قاله الفاسى رده الشارح بانه انما يحمل على التاكيد اذا لم يكن له فائدة وفائدة
الاحتراز عن الالتباس بالكفار بفتح الكاف كقوله تعالى ان الانسان لظلوم
كفار قال فنبى بحثه فى مثله اول يشير الى ماتقدم من قول الناظم غير انكم
بالجمع صدق فان الاخفش قال والتقدير ان العشر انما يجمع على العشار ثم قال
الفاسى قوله بالجمع صدق رد على الاخفش فلم يحمل مناك الجمع على التاكيد وهذه
المسئلة مثل تلك قال والتقدير عليهما ويثبته اى الضمير محذوف اول
انما اريد بالمحو الترك وبالاثبات الاستيناف يرد على ابن قتيبة بان قوله المعروف
مقابلة المحو بالاثبات لا بالتثبيت مسلم حيث يكون المراد من المحو الترك لا الازالة
وفيه بحث لان معنى الترك ليس له اصل فى اللغة ولا معنى له فى الآية قال
ويعارضه للحذف اول يريد ان قول الناظم حق ناصر مدح للتخفيف لانه اخف
لكن يرد عليه ان فيه حذف همزة الافعال قال وجه توحيده ارادة الجنس
كالانسان اول يريد بالجنس الاستغراق كالانسان فى خسر لان
الجنس من حيث هو لا وجود له قال لكن لحذفه ثانيا اكثر لكن لاتقاوم اول
يرد انه حذف الالف يحتمل الثانية والثالثة بعد الفا وحذف الثانية اكثر فى
الرسوم كعالم اوساحر الا ان هذا لايقاوم مضوضية الجمع على الافراد صريحا
سورة ابراهيم عليه السلام قال وشلشلا اول لفظ مفرد معناه مسرعا والطرفان

بالطاء المهملة الاول امده والآخر ارفع وقوله ويقدر مع كل اى مع امد واكسر وارفع لان
الاسراع قيد للثلاثة وقوله اول للاول يريد انه لو كان حالا عنه فكذا فى المعطوف لان
القيد فى المعطوف عليه قيد فى المعطوف بدون العكس ولذلك قال فقط قال
قيد الرفع للضد اول لانه اذا طلق ضده النصب وقد ضاده هنا الفتح لان حركة آخر
الماضى بنائية قال فلو قال واضم القاف لكان احسن من وجهين اول ذكر ان
فى عبارته قصورا ولو قال بهذه لكان احسن من حيث ان الضم يضاد الفتح فى
الاخرى نصا ومن حيث انه اخص من الرفع لعدم انحصاره فى الضم ولو قال الرفع
الفتح وجدت الاول من النص على الضد ولكن يفوت الثانية وفيه بحث لان الضم
من القاب البنا والكلمة مرفوعة فالراعى الناظم راعى الاصطلاح قال واطلاقه
الكسر اول يريد ان داب الناظم اذا قال حرك او سكن تنزيل على الاول اذا لم
يكن هناك صارف وقد وجد ذلك هنا لانه شبه بالحروف الاخير بقوله كها الوقف
ووجه الشبه حلوله فى محله قال والوقف على الجمد تام اول لان ما بعده مستانف
لغلبة علميته اول يريد ان لفظ الجلالة علم بالغلبة لا بالوضع وتحقيقه ان الاله كان
يطلق على كل معبود ثم غلب بعد ذلك الاستعمال على صانع العالم ولفظ الجلالة
قياسا على الاصل كان يقتضى جواز اطلاقه ايضا لكن لم يقع الا فى ذلك الواحد الفرد
فالعلمية مشتركة وكذا الغلبة الا ان فى الاول تحقيقية وفى الثانى تقديرية قال
وقراءة يعقوب مركبة منهما اول معنى التركيب انه ان وصل جر لفظ الجلالة وان
وقف على الحميد رفع كما اشار اليه فى الدليل قال وقوله لا تقضى الاية غير مطرد اول
جواب عن قول ابن قتيبة بان القضا الاية لا تقتضى الاية الاخرى بكلام مبتدا قال
هنا جر المبتدا ونم جزان اول ثم اشار الى ما فى النور وفيه سهو لان جزان هنا ونم
جر المبتدا والله خالق كل دابة ويحتمل ان يكون هنا اشارة الى ما فى النور لان الشارح

ذكره

ذكره بعد ما ذكر ما فى نم فاعاد الاشارة الى المذكور قريبا قال وتم قطا الاصلان
اول كون اصل الجزان يكون مفردا وكون اصل العامل ان يكون فعلا قال
وقاوم التخفيف عدم الحذف والمجانسة حقه الفتح قال برفع عدم وحقه اول يريد انه
احتصار القصر لان التخفيف بحذف التنوين فى الاضافة عارضة عدم الحذف فى الماضى
ومجانسة كسر السموات بالاضافة لان النصب فيه تابع للجر عارضة حقه الفتح فى الماضى
فلم النصوصية على الماضى فى القصر قال مجامع الطرفين اول اى كل من الكاف
والها طرف وكذا جملة ها ضمير المونث على ها الضمير بجامع الطرف ثم حذف ها الصلة
كالكاف حملا عليه فى نحوفيه اول يريد كما حذف الصلة فى الكاف حملا على حذف مع
الضمير فى نحوفيه اى اذا كان قبل ها الضمير ساكن لاصلة الا لابن كثير قال كذا اليوم
اول يريد انه كسرت الياء مع ان الكسرة على الياء ثقيلة وكان القياس الفتح لانه
احد اصلى الياء الا انه لو فتح لاوهم انه اصله لانه حرك لالتقا الساكنين كما فى اليوم
وجه الشبه ان اصل مذ يكون الذال ومنذ بضم الذال دل عليه تصغيره مذيذ فلما التقا
الساكنان ضم ذاله ليدل على الاصل فلو فتح الياء لظن انه على الاصل فى اليوم
لان احد اصليها الفتح قال ويحتمل ثالثا اول ذكر الناظم فى توجيه الكسرين
ذا وعليه الشارح ثالث وهى كسرة الاتباع كما فى اذى عكس قلامه وقد ذكره
غيره فان نون اذ كسرت اتباعا لكسرة ما قبله كما كسرت ضمة كلامه لكسرة
ما بعده وهذا ايضا وجه حسن قال لكن قطرب صرح بالتعليل الاول اول
الاول ما اشار اليه الناظم كها وصل والثانى الذى اشار اليه الفراء ملاقاة
الكسر الساكن قال واخرى بالخفض حسنة اول اى قراءة حسنة قال
واخرى سالته عن شئ قراءة الاعمش قال هى هذه القراءة والمسول ابو عمرو
اول قال الفراء العرب الكسرة من وهم القراء طبقة يحيى قال يحيى هذا هو ابن وثاب

نا بعی جلیل القدر روی عنه الاعمش وطبقته اقرانه من القرا **قال** وکذا فتی لبنی یربوع
بکسر التا الفوقانیه وتشدید الیا **اقول** وان عنی هو والذی **اقول** یرید القرا والرجاج
**قال** فلم ولا یختص **اقول** ای کون الکسر علی لغه قلیله سلم لکن کونه کذلک
لیس مخصوصا وکم قراه مثلها **قال** والثالث عدم سماعه لا یدل علی العدم **اقول**
الثالث هو الاخفش **قال** ومن سمعها مقدم علیه فی الاتحاد فکیف وهو مثبت
**اقول** من المعلوم ان المثبت مقدم علی النافی الا انه قوله معدم فی الاتحاد فلم یظهر
له لان العدم مع الوجود لا معنی لاتحادهما **قال** وعن الرابع **اقول** هذا ابو عبید
وغلطه الشارح فی قوله فی حرکه البنا حفظا **قال** وعن الخامس **اقول** هذا هو
الزمخشر الذی قال وکانه قدرها ساکنه **قال** واختیاری الفتح لانها الفصحی
فی الصور الاربع **اقول** الصور الاربع احدها الفتح وثلثه فی الکسر وجهان
ذکرهما الناظم والثالث الاتباع ذکره الشارح **قال** اجتمع رمز الحرف والکلمه
بین الرجمه وکلمه الخلاف **اقول** الرجمه ضم وکلمه الخلاف یضلوا وما بعده وغرضه
ان حرف الرمز یتاخر عن کلمه الخلاف کقوله ومالک یوم الدین روایه ناصر
هذا اذا کان وحده واما اذا کان معه کلمه الرمز یجوز تقدیمه کما وقع هنا **قال**
وقید افیده بالیا **اقول** یرید ان ملفظه بافیده بالیا کان کافیا الا انه ربما قری
بلا یا وزنی فان الوزن به یقوم ایضا علی حذف الخامس الساکن من فعول
المسمی بالقبض ثم لما ذکرنا بالیا لم یحذف الخامس بل اتم فعولن لئلا یتوهم
ان قوله بالیا بدل الهمزه لو قبضه **قال** ولم یتعد **اقول** یرید ان زیاده الیا
فی هذه الکلمه لا غیر لان الناظم لم یذکر معه ما یدل علی العموم **قال** وسلامته
من الحذفین **اقول** حذف همزه افعل من المضارع والآخر حذف المفعول
**قال** وقول بعض یحتمل ان یکون هشام ابدل الهمزه یا **اقول** هذه الاشیا

ذکرها

ذکرها ابو شامه والصواب مع الشارح **قال** ومن فرق بین القلب والتسهیل لا یخفی علیه
ذلک لانه اظهر **اقول** قلب الهمزه ابدال الحرف بجانس حرکه ما قبلها اذا کان ساکنا نحو
راس وبیر وفوس والتسهیل عباره عن بین بین وهو جعل الهمزه بینها وبین تحرف
الذی حرکه الهمزه من جنسها وکلاهما شرطه تحرک ما قبله والفرق بینهما سکون الهمز
فی البدل وتحرکه فی بین بین وهذا ما قبله ساکن لا یقبل لهذا ولا ذاک فعلم انه لا صحیح
للابدال وانما یتصور نقل الحرکه وحذفه ولا یمکن ذلک فی المتواتر لانه خارج عن طرق
الصواب فلا یکون التواتر قطعی الصدق **قال** ونص الطلونی علی الزیاده بنفیه ای
بنفی الابدال **قال** فیتحد ان **اقول** لان کل واحد منهما فیه تعظیم المکر **قال** او اشاره فلا
فیختلفان والاتناقض علی ما قدرنا **اقول** یرید انه اذا اراد بنفی مکرهم اشاره الی حقارته
لا ینافی نفی التعظیم المستفاد من المخففه لانه وان کان فی وهمهم ذلک الا ان عظم
مکر الله بهم لیس بینه وبین مکرهم نسبه وسوا فی حکم العدم **قال** واختیاری الفتح
**اقول** علله بوجهین الاول دلالته علی مبالغتهم فی التمرد الذی اوجب تضعیف العذاب
لما تقدم من المخففه دالته علی عظم مکرهم الثانی ما یوهم الثانیه لانه اذا قال ما کان لیقدر
زید علی ازاله الجبل یوهم انه یقدر علی ما دونه **قال** والتغییر مشکافی **قال** بالغین المعجمه
**اقول** یرید تحقیق ان اذا فتح اللام جواب من یقول فی فتح اللام تحقیق ان المتکلمه اجاب
بان فی الکسر ایضا یحتاج الی اضمار ان الناصبه لانها نص فی المقصود والمکافوا
والروایه بالتشدید التقاتل واذا کافاسلم المبالغه فی الفتح عن المعارض **سو**
**سوره الحجر** **قال** والروایه بالتشدید **اقول** قال ابو شامه الاولی
قراته بالتخفیف لان التشدید یوهم من لیس له قدم فی هذا الفن انه من قبیل
وبالنقط استغنی عن القید قال الشارح الروایه بالتشدید والوزن مستقیم بالتشدید
علی التمام والتخفیف علی القبض ای حذف الخامس الساکن فی فعولن واذا کان

كذلك يرفع وهم الرجمة وفيه بحث لانه لم يدفع الاولوية **قال** ولو قال وبالنون ضما لاوهم
حذف التا **اقول** يرد على ابن آنه قال لو تعرض بضم النون لكان اولى رده
الشارح بانه يوهم ضم النون بعد حذف الياء بخلاف قوله وبالنون في موضع الياء
**قال** والتشديد ليتم الرباب معهم **اقول** الرباب بكسر الراء انما قيده به لانه يتم قليل
كثيرة ولذلك قيده بقوله منهم **قال** وكافة فالماضي ولو تقديرا كالآية **اقول** يريد ان ما
اذا كانت وصفا قد اك وان كانت كافة فالماضي اي العامل الماضي اما لفظا واما
تقديرا كما في الآية فان المتعرف في كلام الله كالواقع **قال** او من اعشيت **اقول**
اي معنى سكرت اعشيت اي جعل عليها غاوة **قال** واختياري التشديد لمناسبة الغدر
**اقول** يريد ان المشركين في عدم تصديق الآيات يتعذرون بانها مجرد بلغ من عنادهم
الى انهم لو صعدوا في معراج الى السما وعاينوا ما في الملكوت لزعموا ذلك الزعم الباطل
فالتشديد اولى لاشتماله على المبالغة اي على ابصارنا غاوة عظيمة **قال**
واختياري النون **اقول** علله بمناسبة الطرفين الى ما قبله وبعده وبانه لاخلاف فيه بخلاف
الاولين فان في كل منهما حذف التا **قال** اقيم الاول مقام الاول الناصل على القليل
**اقول** يريد ان اقامة الجار مع وجود المفعول الصريح قليل فلم يذكر احد ولا ضرورة
اليه الا ان يثبت الرواية بنصب النون **قال** حربيا اي قويا **اقول** يريد ان الباقية للمبالغة
كالاسودي والاحمري **قال** ولو قال الاول لكان صفة **اقول** لموافقة الموصوف في التعريف
وحسنت بالفاصلة كعذاب وعقاب من رؤس الآية **قال** وجه التخفيف والكسر
ما تقدم **اقول** اي في سورة الانعام من كراهية اجتماع المثلين **اقول** لكنه حذف نون
الوقاية تبعا **قال** لحذف الساقط فائدة الاستدراك ان حذف النون تبع حذف التا
هنا بخلافه هناك فان الياء موجودة فالحذف ليس للتخفيف ولذلك جوزه هنا ايضا
او خفف **قال** ومن ثم كان قويا **اقول** اي لاجل كونه مخففا مع الدلالة على المحذوف



**قال** وتمام هذا تقدم مني في الحاجوني **اقول** فان مكي انكر القراءة ولم يجوز حذف احد النونين
**قال** وحد ضمير مجيبة باعتبار اللفظ **اقول** لان مدلوله جماعة **قال** ولو قال لمنجوهم لكفى **اقول**
اي لفظ القرآن لانه مع اللام **قال** ولا يحتاج الى الفاصل كالثاني **اقول** جواب من
يقول لو اتى باللام حذف واو الفصل اجاب بانه مقطوع عما قبله لا التباس فيه
حتى يحتاج الى الواو كقوله في البيت الثاني قد رنا بلا واو **قال** واختياري التشديد
لرجحانه في التعدية **اقول** نفس التعدية لا رجحان فيها لان كل واحد منهما يتعدى
الى مفعول واحدا نما الرجحان في كثرة فروعه فانه يدخل المتعدى فيزيده كقولك غلقت
الباب وغلقته وتكون لتكرير الفعل وتكثيره والفاعل والمفعول **قال** ويعارضه
الحذف **اقول** جواب من يقول قد صرح الناظم التخفيف اجاب بانه من مدحه لا يلزم
الترجيح لان الحقه يعارضها الحذف اي حذف همزة الافعال **قال** لرجحانه على اللفظ
**اقول** يريد انه لم يترجح التخفيف قدرنا لانه عطف على المخفف قبله والاستغناء بتخفيفه
من العطف اولى من لفظه مخففا في البيت لان التخفيف في العطف مصرح به وفيه
بحث لان وزن البيت لا يكون مع التشديد فلا لبس في العطف يحتاج الى تقدير
العاطف من غير ضرورة **سورة النحل قال** علم فيدغون من الاطلاق **اقول**
يريد انه علم من قانون قبله الناظم ان المضارع اذا اطلق هو الغايب واضماله
عطفه على تثبت بدفعه عدم مجاز النون في يدعون **قال** وناهيك قطع ابن مجاهد
**اقول** يرد على ابن آنه حيث قال هذه شاذة ما كان ينبغي لصاحب التيسير
ذكرها وجه الرد ان ابن مجاهد اول مسبع قد جزم بها فكيف تكون شاذة **قال**
والزامه بذكر تنزل الملائكة غير لازم **اقول** قال ابو شامة منكرا على الداني حيث
ترك تنزل الملائكة بضم النا عن شعبة كما في اول الحجر مع انها من السبعة ذكرها
ابن مجاهد وغيره اجاب بانه انما تركها لكونها لم تكن من طريقه فان طريقها عن شعبة

الكسائي وطريق السير الى شعبة يحيى ابن ادم قال وانبت مرادف نبت ومعداه اقول
يريد ان انبت جالازما ومتعديا ونبت لازم لاغير واليه اشار بمعداه اى يكون تارة
مرادفا له وتارة متعدى بالهمزة من نبت قال وجه غيب يدعون الالتفات من
خطاب عام الى غيب خاص للكافرين اقول وفيه نظر لان قوله والله يعلم كافرون
وما تعلنون ليس مخصوصا بالمومنين وايضا شرط الالتفات اتحاد المنتقل منه
والمنتقل اليه ذاتا وان اختلفا لاسلوب هذا مختار المحققين قال كالنظر اقول هو الذى
مثل به كالبكا والقراء قال عرف ثقل قولون يقبل فيهم اقول كما فعل فى الانعام بقوله
وخفف نونا قبل فى الله من له قال كالاختيار اقول اى الاختيار مثل الاختيار هناك
لا فرق قال غير حفظ اقول اى كلا مصدر حمد ودفر للوزن ومعناه فى حفظ قال
تقدم سما سوغ رمز الكاف لقول لان رمز الحرف لا يتقدم على القراءة الا اذا صحب
احد الفاظ الرمز بالجمع قال ولو فتح لعم اقول يريد ان الآخر بكسر الخا هو الذى
قبله سين والآخر بفتح الخا احد الشين فلو فتح الخا لالتبس فى موافق حمزة هو
الكسائى او ابن عامر لكن هذا اذا لم يراع الترتيب فان موافقة الكسائى فى
الاول تعلم من الترتيب والاحسن ان يقال لحقا الترتيب لان الناظم يراعى
الترتيب قال وجمعها خلافا للاصل اقول الاصل سوا التيسير لم يذكر بل كلا
فى موضعه قال اى لا يهدى الله الذى يضله ولا احد غيره اقول هذا تفسير للمضل
الذى طبع على قلبه والا لولا هدايته له لكان الانسان فى ضلالته كما اشار اليه ان يرجع
او تكون هذا فى من القراءة لازما ومن فاعله والمال واحد قال ولا مخلص فيه لطاعنه
هدى اقول هذا رد على مكى فانه اختار الوجه الثانى لوقوع الهداية بعد الضلال كثيرا
واجاب بان الاهتداء مطاوع للهدى فلا انفكاك بينهما فالجواب سوا الاول قال ومن
فرق جمع اقول يريد ان من خاطب فى واحد دون واحد آخر قصد الجمع بين اللغتين

قال والثانى

قال والثانى فى حمايته اقول يشير الى معنى كلا قال واختيارى التذكير للاصل المؤنث
بالخفة وهو غير حقيقى اقول فيه بحث لانه ذكر فى الاعراف فى لا يفتح لهم الابواب السبى
ان الفعل اذا اسند الى جمع التكثير الاكثر فيه التانيث لاسيما اذا ابده الواحد واشرنا
هناك الى معنى قوله اذا ابد الواحد ان لا يكون مفرد ذلك الجمع مذكرا غافلا ويكفى فى
الاختيار هنا ثقل اجتماع البابين فى المونث قال فرطت العوم اقول بالتخفيف
قال وتراخى الواو فى التعليل اقول يريد الواو فى قوله وحق صحاب وبيانه ان قوله
حق صحاب لا يمكن تعلقه بما قبله لاحتياج الى واو العطف فالواو فيه لمجرد الوزن وموضعها
قبل يفيد الانقطاع مغلوطون فى اضاشعبة خاطب هذا معنى قوله والواو تراخيت
فى التعليل فى الفصل لانه علة لوضع الواو قال او كل منهما حقيقة اقول هذا الذى
يظهر من كتب اللغة قال لدوارنه بين الحقيقة والكثرى اقول بضم الكاف افعل
التفضيل اى سواء قلنا يبغى حقيقة فيهما او يتعارضان سقى واسقى ومعنى دوارنه
ان كان حقيقة فيهما فهو اولى لحقيقة وكذا ان كان تعارضا من الاخرى مرجح لكثرة
قال ورابطه معاقب اللام اقول يريد ان اللام فى النون قائمة مقام الضمير كما مر
به فى قوله اى ونونه قال والافالصيغة والاصطلاح تنزله على الاول اقول
يريد ان الصيغة مختلفة فى موضعين والاصطلاح عند الاطلاق تنزله على الاول
فلو لم يقيده كان معلوما الا انه نص عليه قال وهو عندى وهم اقول هذا كلام التيسير
لم يرض نقل الاخفش قال والاقتضاه عدم الرواية فكيف تنقل عنه الباء اقول
اى ان لم يكن راجع فيه فيه او يذكر سقط رواية مطلقا لان قول النقاش
السد كيف قراءة شامل للنون والياء فكيف جزموا له بالياء فان قالوا ربما ذكر
ان الباء او راجع قلنا كذا النون قال والمضعف غالط اقول وذلك ان كان
فى نوع آخر غير ما نحن فيه فلا يقدح او فى هذه المسئلة كونه شاذا فلم قيل الياء منه

او مطلقا فالموثوق مقدم لانه مثبت والغير باق ثم قال قول الناظم قلنا ان اراد به تضعيفه
فهو موافق للتيسير والا فوجه النون من الزيادات قال كالاختيار اقول يريد يسكون
الطعن تحتا كما اخترنا في المغر قال والما عم النالي عم ظهم فناسب اقول لما اختار البا
ليجري على سنن لان الذي قبله لفظ الجلالة ورد عليه ان الناظم قد مدح النون
دون ال اجاب بان مدحه لعمومه فان الثاني وهو قوله وليجز بنهم بالنون فناسب
الاول الثاني بذلك عظم فائدة الاخفش المذكور هارون بن موسى الدمشقي
راوي ابن ذكوان وكان يعرف باخفش باب الحانية قال لعمار وصهيب وبلال
اقول سياقه ان مولاكلهم تلفظوا بالكفر وليس كذلك بل سوعمار لاغير والثابت
عن بلال انه لم يزل في العذاب يقول احد احد قال او افتنوا افتنوا انفسهم
اقول يشير الى ان افتنوا جاء لازما ومتعديا قال فيتجه ان اقول اي بنا المجهول
وبنا الفاعل قال واختياري الفتح السلم اقول الا انه مخفف كما قاله ابو عبيدة
قال لانه نص في المعنى اوظاهر فيه اقول لانه ان كان من ضاق صدره فذاك
نص في المقصود وان كان من الاعم منه فهو المراد بقرينة المقام سورة الاسرا
قال ويتخذوا غيب حلا سوفيه اقول هو راجع الى غيب وفيه الى يتخذوا ولفظ
سوابراز لمستتر حلا قال علم ان المد بعد همز ليؤمن الضم اقول لان حرف المد
واو ولا يكون الا بعد الضم قال ووفا بالاصل اقول هو التيسير فانه صرح بالتشديد
للكل قال وبشر المومنين ذكر اي في ال عمران في قوله مع الكهف والاسرا
بشر لم سما قال او حكاية اقول اي الخطاب حكاية ما خطبوا به في كتاب
موسى وفيه بحث لان الحكاية كما تقدم مرارا عبارة عن الاتيان باللفظ مع بقا
صورته كما في قولك دعني من تمرتان وما في كتاب موسى اللفظ سرياني الا انه
سامح في مجرد الخطاب قال ومعنا هما اقول اي على الغيب والخطاب او كراهة



هذا اذا كان لازائدة قال واحتملت ان التفسير على الخطاب اقول فيكون ان بمعنى اي لان
هذي لبني اسرائيل في معنى القول وعلى النداء على الخطاب تقديره لا تتخذوا من دوني وكيلا
يا ذرية من حملنا مع نوح قال وموافقة لصريح الرسم اقول فانه مكتوب بواو بعدها
الف وفيه نظر لانه يجوز ان يكون الالف بعد الواو صورة الهمزة ذكره السخاوي والدث
فعل الشرط اقول يريد ان نون التاكيد تكون في الطلب وليس هنا كذلك اجاب
بانه حملا على لام القسم لان كلا منهما موكد والاحسن منه قول الكشاف قال لما اكدت
ان الشرطية بما اكدت بالنون ايضا تبعا ولذلك لو انفردت ان لم يجز التاكيد لانه مما
بفتح الميم اختار ان المرفوع في لا بلقا ضمير الانسان لانه ما في الكلام اي موضع
خاص به لان هذا المقام في شرح احوال يوم القيمة وقاومت الحقيقة القرب جواب
من يقول عود الضمير الى القرب هو المتعارف وكذب اقرب من الانسان اجاب بان
الاسناد الى الانسان حقيقة والى الكتاب مجاز والعدول اليه بغير نكتة قال واف
اسلم لتفجر بني لاصالته في مسماه اقول الضمير للبنا الذي دل عليه بني ومسماه
مثل تفجرت والفعل الماضي او الجملة مبني الاصل وهو الظاهر من لفظ المضارع
الذي مثل به قال وجه الثلث الثلثة الفتح والكسر والضم والثلث
اصالة الكسر وخفة الفتحة واتباع الضم قال والتنوين على وجه ارتفاع لعمومه اقول
لان النكرة عام والتنوين فيه يدل على التنكير قال والمعنى على التعريف لان النهي
عن التعجب بهما لا اليهما اقول يريد ان لفظ ان له استعمالان نقول اف اي تضجرت
وتقول لك اي قدر لك احتقارا له قال ابن الاثير والجوهري هذا معنى قوله لا اليهما
وفيه بحث لان مناط التعريف والتنكير التنوين ذكر الزمخشري في المفصل وسائر
النحاة ومثلوا بصه وصه فان غير المنون اسكت الآن والمنون اسكت سكوتا ما
فيكون التضجر له او اليهما لا مدخل له في ذلك قال وحظا منصوب من المطابقة

ومن بديع الاخبار اول المطابقة والتطبيق جمع الشئ مع ضده وكونه من بديع الاخبار
كون الخطا صوابا والمعنى ان خطا بالفتح والتحريك قرئ حسنة قال وهى مخففة
للهمزة اول بضم الميم وتشديد النون اى الالف اخرت الهمزة عن موضعها قال
وتيمار ضان اول اى يستعمل كل منهما فى معنى الآخر قال وزين المكى اللفظ تنبيس
التوبيخ اول التنفيس التوسعة يقال انت فى نفس من امرك اى سعة والكلام
مسوق للتوبيخ والمدح له وموكد آخذه من قول الناظم زان فى جملا قال قيد الكسر
للضد اول لانه اذا اطلق ضده الفتح وهنا الكسر قال واشار بالشهود الى ما
تقدم تقتلون اول لان الاول يوزن بان الثانى على سته قال ملاق فى الاشتقاق
اول اى مصدر من غير لفظه مثل انبت نباتا قال وذكر والطباق اى بينهما نوع مخالفة
اذ لا يشترط فى الطباق كمال التضاد اول ووقفا من الروم والاشمام عند الجزر قال
قيده به لانه قد تقدم ان بعضهم لم يجزه فى ها الضمير وفيه بحث لان الخلاف انما هو فيما
اذا كان قبل المضموم ضم او واو وقبل المكسورة كسر او ياء وليس هذا من احدهما
ولم يذكر هناك سوى هذا قال وتعرض لها تبعا اول لانها معلومة من اصل الكلمة
قال ومنعهما فيها اول اى الروم والاشمام فى ها التانيث كما تقدم فى باب الوقف
من قول الناظم وفى ها التانيث قال ثم عبر بالاضافة الى ضمير الثانى اول يريد ان كل
ذلك شامل للحسن والسئ والمكروه سوى الثانى فلذلك خصه بالاضافة اليه الى ضمير
الثانى قال والتا للتشخيص اول اى للوحدة الشخصية لتعلق الكراهة بكل
فرد لا بالنوع قال ولصناعة التقسيم اول اختار التذكير وعلله بموافقة الخبر
فانه مذكر ولان فيه صناعة التقسيم وهى من محسنات البديع قال فيقدر حسنة
مندوب فى مقابلة سيئة مكروه اول على جهة القسمين المطلوبين قال يتعلق
بيقدر اى ولان حسن التقسيم مطلوب وان كان من المقام وان كان تقديره



تاكيد احسن قال اصطلاحه غالبا فى التخفيف النص عليهما كقوله وخفا اول اراد قول الناظم
فى يطهرن فى الها السكون وتاوه يضم وخفا ادسما كيف عولا فانه اراد باحد الخفيفين
السكون واخر ضد التشديد قال والمقابلان اول يريد ان لفظ يذكر دل على الخفيفين
والمقابلين وهم الحركة والتشديد قال واشار بفصلا الى تقدم التقييد او فصل واحد
اول يشير الى معنى الرمز بانه بين لفظه مخفف من المعطوف عليه المقيد فكذا المعطوف
او فصل واحد من المتقدم لانفراد حمزه به قال وعلم غيب يقولون اول يريد ان الناظم
اذا اطلق اللفظ الذى يقرء بالغيب وغيره ينصرف الى الغيب وكذا الثانى فى المعطوف عليه
ثم رد به قول من قال لا لبس هنا لانفكاك انت سبح عن يقولون نزلا بان الاستفادة
من قانون الناظم احسن ووافقه قال ومن فرق اول اى من قرا بعضه مخفف
وبعضه مشددا جمع بين اللغتين قال ووجه الفرق انه النفت ثم عاد اول وفيه بحث
لان المفارق اين كثيرا الاول بالغيب والثانى بالخطاب والاول لا التفات فيه
لقوله مناسبة ليزدهم فالالتفات انما هو فى الثانى قال واختيارى التذكير لرجحانه
بالفصل اول اى بالجار والمجرور قال فافيفر فكم فى النظم غير عاطفة اول بل هى من التلاوة
وانما منع كونها عاطفة لان بعيدكم لفظ يرسل فلا تعقيب فيه لان الفصل يمنعه قال
لئلا يتوهم التاكيد للمعاقبة اول لو لم يذكر اثنان قال ومناسبة لعلينا اول المذكور
بعده قال ولفظ خلافك للوزن لانه ترجم القصر وضده الالف قال ليفيد غير الاعراض
اول يريد ان الاعراض مذكور مع نای فلو كان تابعه بمعنى نهض يكون تكرارا
لكن هذا اذا لم يكن منقولا بالهمزة الى الخارج بقوله وزنه قلع والا فالمعنى متحد
قال والظاهر ان رسمها بنون والف على القلب اول لا خلاف فى انه مرسوم بنون
والف لا غير انما الخلاف فى القلب وجواز الدانى الامرين واختيار الخراز القلب
واستدل عليه بان المحذوف لو كان عين الفعل لرسمت يا ليا بعدها همزة قال

وهو محكي بقل مبنوي التقديم **اول** اي قل قرا حفص **حال** واوقع الاسكان في حرف
الروم **اول** يريد ان قوله في الروم سكن فيه تسامح لان الاسكان في حرف تسامح
منه **حال** لفظ باحد الوجهين وبموازن الآخر **اول** هو تمثيل فانه على وزن تفجر **حال**
وحفص الاجماع **اول** يريد ان الوجهين دل عليهما عبارة والحصر فيهما من الامام اجماع
ان لا ثالث **حال** والا فالاصطلاح كاف **اول** يريد ان دأب الناظم في اطلاق
اللفظ المتعدد تنزيله على الاول فقوله في الاولى نص عليه ايضا حالمن لم يرد اصطلاح
**حال** وفرقها في الاصطلاح **اول** اي في التنبيه ذكر كل واحد في سورته **حال**
واختياري التخفيف مطابقة لما وقع عليه **اول** يريد ان ينبوع مفعوله مفردا بسبب
التخفيف واما الثاني متفق على التشديد بمعنى التكثير لان مفعوله الانهار والينابيع
بقوله وفارق الثاني لوقوعه على الجمع **حال** وفاقا لنافع معنى **اول** ذكر ان الاولى
في الاسرا والروم الجمع وفي الشعرا وسبا التوحيد لانهم سالوه ان يسقط عليهم
كسفا لا صلاكهم والواحد كاف والسوآل صريحا انما هو صرفي الشعرا واما في سبا
فانما هو قوله ان نشا نخسف بهم الارض او نسقط عليهم كسفا من السما فقوله
وفاقا لنافع معنى الرعد اشارة الى معنى الجمع في الاسرا فانه مذكور مع نافع كثيرة
فالملايم جمعه وكذا في الروم ويجعله كسفا فان السحاب الماطر وعموم منافعه ظاهر
**حال** قيد قل بالاولى نصا **اول** يريد انه لو لم يقيد كان معلوما من اصطلاحه
الترتيب عند الاطلاق الا انه واضح ذلك بالنص عليه **حال** واختياري المد
لانه ابلغ مدحا **اول** انما كان كذلك لان قوله قال سبحان ربي امتد الى الجواب
من غير ارشاد بخلاف قل **حال** واختياري الفتح لان علم المدعى عليه بصحة الدعوى
ابلغ في الالزام بخلاف الضم فان موسى اخبر عن علمه بالمعجزات **سورة**
**الكهف** **حال** بلا خبر حفص **اول** يريد ان بلا فعل ماض معناه خبر وعرف فاعله



حفص **حال** وموصلا صفة سكت باعتبارين **اول** يريد ان اسم لا اذا كان مبنيا
والصفة مفردة يجوز بنا الصفة معه واعرابها نصبا ورفعا فيجوز ان يكون مبنيا والفه
للاطلاق للاطلاق وان يكون معربا والفه بدل التنوين **حال** لانه واصل **اول**
يشير الى ان قوله بل وهل رانا تقدم في اوائل الاصول لان السبعة اتفقوا على ادغام
اللام منهما في الرا فلا بد من استثنا هذا الحفص لان هذا السكت وصل ولو كان
وقفا لم يحتج الى الاستثنا **حال** واستغنى الناظم عنه بقوله روى خلف في الوصل
سكتا معللا **اول** وجه دلالته ان الوصل سيأتي فيه السكت فلا حاجة الى القيد
**حال** وفهم منه امتناع الادغام **اول** لانفصال الكلمة عما بعدها **حال** ونقله
في عوجا ومرقدنا عن عمرو دون عبيد **اول** يريد ان ذلك ليس طريقا للناظم بل
طريقه عبيد **حال** لئلا يتوهم السكت على التنوين لعدم الوقف **اول** يريد ان
قوله على التنوين انما ذكره لان المتعارف في الوصل التنوين رفع ذلك الوهم **حال**
دون مرقدنا لتعينه **حال** لان السكت على وسط الكلمة لا يمكن **حال** الغاية
عوجا بوقفة **اول** الغاية اسم كتاب والوقفة الصفة التي هي هذه الكلمة
اللطيفة **حال** حملا عليه **اول** اي ثبوت الالف في الوصل وجهه حمل الوصل على
الوقف **حال** لما لم يصرح به في امثلة كمد **اول** يريد ان قوله والباقون لا سكت
وان كان معلوما لانه ضد السكت الا انه لم يذكر في الاضداد في قوله كمد واثبات
وفتح ومد غم فكان فيه خفا وايضا رفع مفهوم لطيفة فلا يظن ان غيره له سكتة
طويلة **حال** او لا سكت منقولا البنا عنهم ذكر في معنى موصلا وجهين احدهما ان
لا سكت فيها للباقين حال كونها توصل بما قبلها والثاني لا سكت عن
الباقين واصلا البنا ينقل المشايخ وعلى الاول يجري فيها الادغام والاخفا
بلا مانع **حال** وللاحسن حال الكتاب للفصل بينهما بعض الصلة **اول** ذكر النصب

فيجامع السكت في الاعراب وجوها ثلثة ان يكون حالا عن ضميره ان قبل
ولم يجعل له عوجا حالا عن ضمير انزله وان عطفا على انزل مقدرا انزل ثانيا ليكون
حالا عن ضميره واما جعله حالا عن الكتاب فلا لئلا يقع الفصل بين بعض الصلة فهو
المعطوف قال والخلاص من ثقل التقارب اول مع عدم الادغام يريد ان وجه
السكت في بل ران ان اللام والراء متقاربان في المخرج نحو او مع عدم الادغام ثقيل
اللفظ فالسكت يدفع ذلك الثقل وفيه ايضا دفع توهم فعال اذ في الوصل يتوهم
ان من راق على وزن فعال مشددا مركبا من كلمتين قال وقول مكي فيهما
وقف حسن تابع حسنا قض على الجمع لا التوزيع اول يريد ان الوقف التام لا يجامع
الحسن لان التام هو الذي لا تعلق للموقوف عليه بما بعده بوجه والحسن هو ان
يكون الموقوف عليه بعد انعقاد الجملة وان كان له نوع تعلق مثل فيما فانه
حال عن ضميره او انزل مقدرا فلا يكون تاما بخلاف مرقدنا لان هذا لا تعلق له به
فان قلت اذا كان حالا عن ضمير انزله مقدرا ايضا لا تعلق له فيكون الوقف
على عوجا تاما قلت انزله جواب سؤال نشأ عما قبله فهو في حكم ذكره صاحب
الكشاف في اوايل البقرة قال والزام المهدوي نحو هذا غير لازم لعدم النقل
اول يريد ان المهدوي اعترض على قراءة حفص بان هذه المواضع لها نظائر لو كان
هذا علة تجري فيها اجاب بان ما ذكر توجيه بعد ثبوت النقل تواتر لا علة قال
وقيد الاسكان للضد اول لان الاسكان اذا اطلق ضده التحريك مطلقا وههنا
هو الضم قال قلت ليس بعده اول يريد على مكي والسخاوي في قولهما الاشمام
هو ضم الشفتين بعد الدال بل هو على الدال لا بعده وفيه نظر لانه مخالف لقول
الناظم في باب الوقف بعيد ما يسكن اي بعد الاسكان شئ قليل ولا شك
ان الاسكان على الدال والاشمام الاشارة على الحركة الذاهبة بالاسكان

فلا يمكن

فلا يمكن الا بعد الاسكان الدال قال ولا يلزم منه تحريكها اول الشارح فهم ان قول
مكي الاشمام هنا بعد الالف الدال وليس كذلك لانه متحرك اي مراد مكي ان عدم الاشمام
مع الدال بنا على بنا على انه لو كان لذلك لزم تحريك الدال كقاف قيل ولم يرد مكي
ذلك بل اشار الى ان هذا الاشمام ليس مثل ذلك فان هذا فيه اشارة الى الحركة
الذاهبة وذلك مزج الحركة كسرا وضما كما تقرر هناك والاستشهاد في البيت في
الاسكان قاف يورقني فانه في مقابلة سين مستفعلن والبيت من الرجز والضمير
في كما به للاشمام قال وقيد الكسرين بما بعد الاسكان اول قد ذكرنا ان
الناظم اذا اطلق التحريك او الاسكان محله الاول ان كان قابلا اولا بعده
على الترتيب فلو لم يقيدا وهم الاول قال وذكر الباقين لئلا يختل في النون
والها اول وذلك لان النون الساكنة ضدها التحريك المطلق الذي يراد منه
الفتح وليس كذلك فان النون ساكنة عند الكل وكذا الها المكسور وضدها
الفتح قال وهو موضعها اول الضمير للاصل اي المقرر في باب ها الكناية
قال وهو اعم من عبارة التيسير اول اي قوله وكلهم على اصله
اعم من قول التيسير ابو بكر يصيل الها بياء وابن كثير بواو قال الا غدوة
منصوب اول يريد ان لدن يضاف الى ما بعدها فيجر الا لفظ غدوة فانه
نصب ما بعدها اسما بها عا تمييز شبه نونه التنوين وان جاز جره اضافة قال
واختياري الضم والاسكان والقصر اول يريد ضم الدال وسكون النون
وقصرها الضمير ولا صالة الضم في الدال مع شهرته بين سائر اللغاة و
السكون وان كان عارضا الا انه لخفته انتشر في الاستعمال فيزاد على
الاصل الذي هو الحركة في النون قال فتح مع الكسر ينزل على الترتيب اول
يريد فتح الاول وكسر الثاني من قانون الناظم في رعاية الترتيب ولولا هذا

لم يعلم للحال لان القراءة الاخرى ايضا كذلك لكن على العكس قال ولقطا بالياء اول
يريد انه لفظ في الزاي بالياء علم انها المعجمة والكتب به ايضا بالياء فلو كانت راء مهملة
لكان بعد الالف الهمزة قال وربما ذكر تقدم في ال عمران من يقرأ بالتحريك اول
وعموم جوازه في الثلثة قال اختار الفتح وعلله لعموم ثلثة معان والكسر في الاثنين
وفيه نظر اذ ليس فيما الا معنيان يرتفق به وهو بمعنى ما يستعان به الامر ومرفق اليد
بالكسر نقل ابو عبيد ونقل الازهري الكسر والفتح ويدل على ان الاثالث بين القراء انه
اراد بالاول بكسر الميم مرفق اليد والثاني بالفتح ما يرتفق به ويستعان قال الجوهري
المرفق والمرفق مفصل الذراع وكذلك المرفق من الامر وهو ما ارتفقت به واستعنت به
قال او نقبض اول فرتزورقفرين مالا حيلا قويا او نقبض من القبض
ضد البسط قال واختياري تزاور المشدد علله بانه اقرب الى الاصل لان
المخفف ياؤه محذوف وليس في المدغم اعدام ذات حرف قال لان الاكثر لا يلازم
الاظهر اول رد لقول مكي التخفيف اكثر لان الاكثرية لا تلازم الاظهرية فالتشديد
وان كان قليلا اظهر في المراد ثم رد قول الاخفش ان المخفف اشهر بان الاشهر
انما يرجح اذا كان اللفظان بمعنى ليس هنا كذلك لان المثقل ابلغ قال فلو لبيت
وملبيت وكبد وبعبد اول يريد ان مجاوزة وليس وملبيت رجحت تشديده قال
كما ان بيد بضم الباء مناسبة ليعبد وان كان بد اشهر امن ابد والله اعلم اول
وفي الاسكان كسر صغرى قال هذا شرح لقوله فيه وجعله صغرى لان الظرف
مقدر بالفعل اول ذكر الباقين لخروج الضد عن المصطلح قال لان الاسكان
ضده الفتح وهنا الكسر فلا بد من ذكره قال واختياري الاسكان على حد كبد
لا كفلس اول ذكر اولا ان الفتح والكسر لغة الحجاز والاسكان لغة تميم ثم اختار
الاسكان وعلله بانه لغة الحجاز لكنها خففت مثل اسكان الباقي كبد وليس لسكونه

اصلا

لكونه فلس واليه اشار الناظم بالاسكان دون السكون قال هذا الترتيب
معكوس في الكتاب اول يريد بالاصل البسيط فانه ذكر فلا شريك قبل ثلث حيه
اقال لكن وحد اعتمادا على القيد السابق اول القيد السابق هو لفظ ثلث فانه
في المعنى جمع استغنى به عن جمع مية وهي معدولة عما يأباه جواب عن قول ابي اسحاق
لو انتصب سنين تمييزا يلزم ان يكون لبثهم تسعمائة سنة لان سنين جمع واقله
ثلثة فيكون ثلثمائة ثلث مرات اجاب بانه غير لازم لانه معدول عن القياس
الذي يأباه بل المراد بيان الجنس او عطف بيان عند الكوفيين قال لان البصريين
لا يقولون بعطف البيان في النكرة قال واختياري التنوين اول علله بانه اقرب
الى الاصل لقطا الاصل ان يكون مفردا مجرورا فهذا موافق للاصل في الجر وبانه على
الاصل لتقدير الان مائة في موضع مأت وتمييز مية ميات مفرد فالجمع في موضع
المفرد والمفرد فيهما مجرور قطعا قال والاخبار من الله ابلغ تنزيها اول فيه بحث
لان الخطاب يخالف قوله اخر السورة ولا يشرك بعبادة ربه احدا قال قيد الفتح
لخروجه عن المصطلح اول لان الفتح المطلق ضده الاسكان قال فلا مفهوم له اول
اي لاسكان الميم لابي عمرو لانه يلزم ان يكون غيره بالفتح لانه ضد الاسكان
وليس كذلك قال ويجوز بالحرفين عن الاسمين اول لا ضرورة الى هذا لان مصطلح
الناظم اطلاق الحرف على الكلمة المختلف فيها كقوله وقبل وبعد الحرف قال
وفائدة الشمول اول اي ذكر الحرفين ليشمل الموضعين لان تثنية صمه لا يدل
على الموضعين لوجودهما في كلمة قال اذ ثقيل وخفيف لختمين اول اختار الفتح
لانه مطرد هنا وفي الانعام ويس وقوله اذ ثقيل وخفيفين جواب من يقول
قراءة ابي عمرو فيها ضم ثقيل وسكون هما بمنابة الفتحتين اجاب بان ذلك خاص
بهذا الموضع والذي اختاره مطرد قال ولا لزمه في نحو انا لكم اول يريد انه ذكر

فی التیسیر الوقف بالالف وانما ترکه الناظم لانه متفق علیه ولو لم یکن ترکه للاتفاق
کان یلزم ان یذکر وقف انا لکم لاما بالالف ایضا **قال** قال الزجاج اثبات الالف
جید خبر للکلمة مراعاة للحرکة **اول** یرید ان لفظ انا لما حذفت همزته فلو حذفت
الفه ایضا کان اجحافا وایضا الالف یحفظ الحرکة فی الوقف **قال** ویضعفه
توحیدربی **اول** ای قول ابی علی یجوز ان یکون اصله لکنا من غیر نقل ضعیف
اذ لو کان کذلک کان الملایم ربنا بعده **قال** واختیاری القصر **اول** علله بانه الاصل
فی انا یوسف وانا اعلم والاحتراج جائز بان یکون لکن انا حذف الهمزة والادغام
احترجت الکلمتان والوقف یدل علی الاصل **قال** قید الرفع للضد **اقول** قیده بالجر
لان مطلقه ضده النصب **قال** وفرق الامام **اول** الامام الکسائی ذکر روایته متفقتی
القراءة للوزن ویحسن للمعنی ولو قال خبر رحیت ربنا ولا تکرر ای التا لاندراجها
فی الرا **قال** واختیاری التذکیر **اول** علله بانه الاصل لان التانیث فرعه وبان
هذا یقوی بان المؤنث غیر حقیقی وبوجود الفصل **قال** وهذا تاویل العالم العظیم
الغائر **اول** اخذ العالم العظیم من الجبر والغائر من سعید **قال** واختیاری
الجر **اول** علله بسلامته من الفصل لانه صفة الجلالة متصل به **قال** ولعمومه **اول**
لان الله هو الحق وانما الخلاف الولایة فانها مفیدة بهنالک **قال** وملا غیر **اول**
ای ممدود قصر للوزن **قال** باعتبار المعنی الاصلی فانه بمعنی الجماعة لغة **اول**
اوقع التانیث فیه فی النون **قال** فیه تسامح ای اوقع بدل النون **قال** قید السکون
والتانیث للمخالفة **اول** ای لمخالفة الاصطلاح فیهما لان السکون اذا اطلق
ضده مطلق التحریک الذی هو عبارة عن الفتح وهنا الضم والتانیث فی الاصطلاح
ضده التذکیر وهنا النون **قال** وهیم ملا من التکرار المعنوی **اول** لاندراجه فی نفر
وفا فضلا من احسن للخو **قال** اما کونه خو افلان ذکر همزة اعنی الرفع وکونه

احسن

احسن جو فلان فیه مع تمام الوزن به دل علی ان النون افضل من الیا **قال** وتذروه
الریاح **اول** یرید ان التیسیر هنا ذکر الاختلاف فی الریاح وقبلا وترکها الناظم لان
الریح ذکر فی البقرة وقبلا فی الانعام **قال** ذکر الاکثر لان ترجمته احضر **اول** ای لفظ
ضموا وانما اعتذر لان دأب الناظم ذکر الاقل **قال** والمفعول عند معد یه بنفسه وهم
التمیمیون **اول** کما ذکره وعلیه قول الزجاج ومهلکه یهلک من معرجا الا انه قوله
علی حد لیهلک من هلک الظاهر انه اراد انه متعد وخلاف ما فی الکشاف ولا یلایمه ویحیی
من حی **قال** واختیاری الضم والفتح **اول** اختیار لان قبله هنا وتلک القری اهلکناهم
وفی النمل لنبیتنه واهله وحملا علی الاکثر فی القرآن فی المعدیین اهلکنا **قال** فغلب وقصر
اول لضرورة الوزن **قال** او اضاف للملایمة بسبب کالتالی **اول** کذا فی النسخ او والصواب
الواو لوجود القصر والاضافة ووجه الملابسة کون الکسر علی الها وفی الثانی کون
الیا فی ارانیه **قال** وان صح وصلا **اول** ای بضم الواو ونقل ابو شامة عن
السخاوی الفتح والضم **قال** موضع هذه عند قوله وفیه جهانا **اول** لان حفصا
عدل فیهما عن الاصل **قال** وقوله فی الوصل **اول** ای قول صاحب التیسیر فیه
ای فی التیسیر لانه المراد بالاصل فی الوصل ترکه الناظم لانه معلوم من باب ما الکنایة
**قال** وتظهر فائدة فی الوقف والاشمام **اول** فی الوقف متعلق بتظهر وفی الروم
والاشمام بفائدة ومحصله ان من ضم الها له الروم والاشمام ومن کسر له الروم
فقط **قال** ورشد ونسلمنی المذکوران فیه هنا ای فی التیسیر تقدما **اول** رشدا فی
الاعراف ونسلمنی فی هود **قال** لانها مفتوحة فی الاخری **اول** تقدم فی باب
الاضافة ان فی مثلها وجهان السکون والفتح وبعد الفتح الها مضمومة نحو
ضربه ونصره **قال** وذانها فی علیه **اول** عطف علی سکون یا ای ذات الیا عارضة
لانها بدل الف علی وبعد الالف الها مضمومة **قال** واختیاری الکسر الافصح المقیس

وهذا على كاف فيه **اول** يريد ان المذكور فى وجه ضم الهاء التنبيه على ان الاصل فى الياء الفتح
وفى على التنبيه على ان ذات الياء عارضة ولا حاجة لذلك التنبيه الى ارتكاب مخالفة
القياس فان الياء فى هذا وجود الف على دال على ذلك **قال** والهاء ان للاول
باعتبار الرسم **اول** الاول هو المملها بالرفع ولما كان فى الظاهر شان اوله بانه اسم
واحد مرفوع **قال** والمتكن للثانى **اول** يريد ان المتكن فى فصلا والثانى هو
روايته وانما كان ثانيا لانه خبر المبتدا **قال** قيد الحركتين للضد **اول** فتح الضم والكسر
لان الفتح اذا اطلق ضده الاسكان **قال** وعدل عن ثانيه وصلا **اول** ذكر فيه
فائدتين الاولى التوسعة فى الكلام الثانية لئلا تتكرر الواو والفاصلة **قال**
وزاكية جر لكن محكى **اول** يريد انه وان كان مجرورا الا ان الرواية النصب حكاية
ما فى القرآن تبركا **قال** والا النعمة قال الجوهرى بالفتح وقد يكسر **اول** فعاعل
متكن **قال** قدر تقديرين ان يكون خفف فعلا ثلاثيا لازما او متعديا فخفف
فاعله **قال** والاولى الى الدال **اول** اى معذرا كما صرح به بعد **قال** ونص على المخففين دون
الثالث لرجحانهما عن الثانى دونه **اول** المخففان الاولان بازاكية ونون لدنى
والثالث تحذف فتخفف اطلقه ولم يبين محله ومعنى قوله ورجحانهما عن الثانى هنا
على اصطلاح الناظم ان التحريك والاسكان جائزان على الاولى ان كان قابلا
والا تعين الثانى كما فى تحذف فان الثانى بعد همزة اتخذت وان كان ثالثا
لابد من تعيين محله كقوله وحرك عين الرعب وقوله هنا بازاكية ونون لدنى **قال**
وصرفه عن التعيين جمع اتخذ ثم **اول** جواب سؤال وهو داب الناظم انه اذا اطلق
الاعلال فى الفعل صرفه الى عين فعله اجاب بان اتخذ ثم مجمع على سلامة عينه
فذلك صرفه **قال** ولم يعطف النون على الياء لئلا يتوهم لفظة الضد **اول** يريد انه جعل



ونون لدنى خفف جملة ولو عطفه على بازاكية علم انه مخفف الا انه يوهم ان النون ضد الياء
وانما قال لفظا اذ لا معنى للضد هنا **قال** ولا مفهوم له لتعريفه **اول** قد تقدم فى قوله
وعى نقارجيه بالعمر ساكنا ان ساكنا لا مفهوم له لانه لم يذكر اصالة وكذا الضم لان
الغرض منه بيان محل الاشمام **قال** وذكر المذكور **اول** يريد ان فى الاصل اى التيسير
ذكر نكرا ورجحانهما وقد ذكرهما الناظم فى المائدة **قال** وعليه رسم المدنى والمكى **اول** ذكر فى
وجه القصر انه رسم العراقى والشامى وفيه نظر فانه ذكر فى شرح الرائه عن نافع كيفيته
الرسوم حذف الالف وكذا ذكره السخاوى وكذا رايته فى المقنع لابى عمرو **قال** فلا تكون
مقابلة سبب الاباحة **اول** يريد ان مقتضى الظاهر ان يقول نفسا بغير نفس وانما عدل
عنه مبالغة فى الانكار واذا كان كذلك فلفظ زكية ابلغ من زاكية وفى كلامه تعريضان
قوله الزكوة لا تكون سبب العصمة لا معنى له لا سيما اذا قرنت بانها لم تذنب
قط وكذا قوله فلا يكون مقابلة سبب الاباحة لانه قد تكون زاكية ان تكون مذنبة ذنبا
ما اعم من القتل **قال** وقول الفراء لغة الحجاز اسد **اول** لغة الحجاز المدعى ان الخ
قول الفراء انها اسد بنا على انها مكلفة والمكلفة لا تخلو عن بعض ذنب وهذا
بنا على ما نقله عن الترمذى الزاكية ما لم تذنب اليك لا انها لا ذنب لها قط **قال** ويزيد
هنا ان كسر النون للياء **اول** يريد ان كسر النون فى لدنه فى قراءة شعبة لالتقاء الساكنين
فان النون ساكنة وكذا الدال والدال هنا متحركة فيتوجه قول الدانى ومن
وافقه على الاختلاس **قال** لا فرعه لقولهم تخذ **اول** اى المصدر دل على صاله
الثانى **قال** سبقا **اول** بالنون والفا موضع الركاب من الفرس اذا هب شعره **قال**
وفرع الاقوى ولو بسط اقوى **اول** اختار اتخذ بان اصله اخذ فقلبت الهمزة ياء
والياء تاء ثم ادغمت التاء هذا اولى من ان يقال اتخذ فرع تخذ لان تخذ لغة ضعيفة
نقلها هذيل قال الجوهرى ليس لغة انما توهموا من اتخذ فبنوا الثلاثى منه **قال** ومعنى

تنكير الاخر اول حمله على التعظيم نظرا الى العمل الكثير وفيه بحث لانه جاء في بعض الروايات اخبر
باكله وهو اللائق بعلو شانها وعليه كلام الكشاف لو طلبت على عملك جعل تنقش
به وسند فع به الضرورة فالحق ان التنكير للتقليل قال توطئة للعطف اول يريد ان
لفظ بعد لا فائدة فيه سوى انه عطف عليه وفوق قال وهو على ما ذكر في وقبل وبعد
للحرف اول الذي ذكره ان المضاف اليه خلف من الاول لدلالة الثاني عليه قال
وفوق وتحت مطابقة اول المطابقة الطباق ذكر الشيء مع ضده قال وامتناع
فعلاتن اول ذكر بحذف الضمير وجاء الاول بحذه موضع الخلاف فان فوق الملك
وتحته ضمير فيه الثاني عدم فعلاتن في نحو الطويل كذا وقع في النسخ فعلاتن على وزن سمكة
وليس كذلك بل ذا فعلن على وزن فعلى الاول فعلا وعلى الثاني فعلى قال ولم يذكر حرف
النور هنا اول هو قوله بيد لنهم من بعد خوفهم امنا وذلك لان المذكورات تبديل الذوات
وذلك تبديل المعنى قال ومعلله شره عن القول في التشديد اول يشير الى معنى
كافيه ظللا ومعنى القول في التشديد الاعتراض عليه بان التشديد انما يكون في تغيير الصورة
لا الذات كما قال الفراء وثعلب فهذا معنى قوله شبهه الاول التشديد قال والاستعمال
رجح الثاني اول اي سواء قيل يتعارضان او موضعان على كل منهما كثرة الاستعمال
في التشديد قال نزل التخفيف على الفاء دون العين لنحو واتبعوا اول اراد ان المصطلح
في اعلال الفعل تنزيله اذا اطلق على عين الفعل وانما نزله على الثاني لدلالة اتبعوا
ونحوه على صحة العين قال وعلم قطع الهمزة وسكون التاء من لفظه خلافا لمن
قال لم ينبه عليه اول يريد على ابي شامة بان الناظم قال في اول الكتاب وبالملفظ
استغنى عن القيد وهذا منه واليه اشار بقوله ذا كر قال فمن بعضها اولى اول لان
قوله حقف بعض الترجمة قال تبعت الشيء فتونه تحقيقا او تقديرا اول التحقيق
مثل تبع زيد عمرا وقد جمعهما في الحديث قال صلى الله عليه وسلم تبع للميت ثلث ماله



واهله وثلثه عمله فيرجحان الاثنان ويبقى معه العمل قال قال ابن عباس رضي الله عنهما السبب
الموى اول بضم الميم وفتح التاء اي المعطي شرح لقوله تعالى واتيناه من كل شيء سببا
قال علم كل شيء يوصله الى المقصود والاحسن ما في الكشاف يوصله الى المقصود من
علم وقدرة وآلة قال وقال مجاهد طرقا ما بين الطرفين اول اي السبب ما يوصل احد
الشيئين بآخر قال ما بها اول بالموحدة اي مغيبها قال والحلب اول بفتح الحاء المهملة
قال والنشاط اول بالنون المثلثة مترادفان للجاة كذا ذكره الاسود قال واختيار الحاء
لاحتماله الاخرى اول يريد ان حامية معناه حارة ومن الجائز ان يكون حامية حمئة
معناه ذات طين اسود حار قال ذكر ثلث مسائل بترجمة الوسطى اول هي الضم والفتح
للمثلثة وان كان الوسطى اصطلاحا قال وهو المانع من الجمع اول يريد ان لو لم يات
صاحب حق بعيد امكان يمكن ان لك يكون مع الاول متعلقا بعلى حق قال وقد توسط
المرزبان لفظ الخلاف وترجمة بالصحة التقديرين اول يريد ان لفظ المرزبان اذا كان كلمة
يجوز تقديمه وتاخره كما قال الناظم وقبل وبعد الحرف انى بكل ما ورد به في الجمع وقوله
لصحة التقديرين دليل على جواز التوسط لانه اقرب من المتقدم قال وجه التفصيل
لغة الفرق اول يريد من قرا بعض الفواصل المواضع بالضم وبعضها بالفتح تبع فيه اللغة
فانه جا بالمعنيين تبع كل موضع ما يناسبه ومن لم يفرق ان مشى على انه لغتان كما تقدم
فالامر ظاهر وان كان المعنى مختلفان وقرا الكل بالضم او الفتح فعلى التعارض
قال لانها الاصل اول اي الفتحة هي الاصل في الحقة في ترجيح العموم او المجاز على
غيره واختار الفتح بنا على ان انهما لفظان مترادفان وان لم يكونا مترادفين فعلى
التعارض واليه اشار بالمجاز في غيره قال علم محل الهمزة من لفظه وانها ساكنة
منه ومن الاطلاق اول لانها لو كانت متحركة باحدى الحركات لقيدها قال ولو قال
وفي يفقهون الضم اول يريد ان ياجوج بعد يفقهون في التلاوة ومثل هذا تقدم كثير الغرة

الوزن قال وليس نصا في العربية لاحتمال التقدير اول يريد ان وجود الهمزة فيهما لا دلالة فيه
على العربية لان موسى عجمي بالاتفاق وتقدم انه يهمز وانشد في الكشاف يحيب الموقدين
الى موسى لهمز قال فانظره لهذا اول اشارة الى قول الناظم اهمز الكل ناصرا قال واختياري
الفتح لان كلا يفهم الاخرى اول يريد ان عدم فهمهم وعدم افهامهم لان لا يعرفون لغة
غيرهم ولا يعرف غيرهم لغتهم واذا تلازما والفتح اخف ولا حذف لان الضم حذف منه
همزة باب الافعال قال بتقدير حرف الجر او على الكوفية قال فيه بحث لان تقدير حرف
الجر ضعيف وايضا فهم منه ان الكوفية لا تقدر الجار وليس كذلك لان الجر لا يكون الا به انما
الخلاف في اعادته صريحا قال به البصرية دون الكوفية قال وفرق الامام تحسينا اول
الامام ابن عامر عبر عنه برواته قال واختياري القصر اول علله بالحجة وهو ظاهر والنصوص
اوعى الى القبول وهذا بنا على ان الجرح بالقصر سهو لجعل المعين والخراج ما يخرج من الارض
او على الدوس فانه مجهول قال وكسر لما للاصل اول جواب من يقول اذا كان الملا
فاعل سكنوا فما وجه كسر شعبة اجاب بانه لوحظ فيه الاصل قال اي عدم العلمية وكان
الواجب تنوينه الا انه حذف للوزن قال لثبوت نحو ضموا كثيرا اول متعلق بقوله الملا
فاعل سكنوا كانه قيل كيف يكون فاعله وفي سكنوا الواو فاعل اجاب بانه لغة اكلوني
البراغيث ومنه واسروا النجوى الذين ظلموا وضموا كثيرا قال وهو في التعليل على حد قوله
تعالى وتقلب افئدتهم وابصارهم كما لم يوصنوا به اول مرة اول يريد ان الاصل الضمان
فيجوز ان يكون الكاف علته اي سكنوا للتخفيف لان اصله الضمان قال ويصح وجه
المكوت عنه بالصدفين من كل من الترجمتين اول لان قوله وسكنوا مع الضم ضد
الاسكان المطلق والضم المطلق الفتح وكذا حقه ضمان ضد هما الفتحان قال وقد قيل
بالوا اي بلا فاصلة لاخراج الثاني اذ الاموالاة لوجود الفاصل قال وليس على حد ولا تضم
اول يريد قوله في البقرة تعقرون بنونه ولا تضم فان ضد النون الياء وضد عدم الضم بخلاف قوله



هنا ولا تكسر لا يوخذ منه الضد وهو الفتح لغير شعبة وحمزة لانه لدفع توهم الكسر كالاول لان
اصالة ترجمة الثاني دلت على الاول وذكر الغير لعدم اخذ وجهه من الضد قال وعلى فتح همزة
القطع وان المد الف بعدها من نحو وائتي اول لان القطع وان فهم من الوصل لا ان المد لم يعلم
وفيه بحث لان القراءة دائرة بين القصر والمد فكما ان القصر من لوازم الوصل فكذا المد
من لوازم القطع قال كالمقابل اول يريد ان بدا الاول لما كان مخالفا لوصح بموافقته
البدا والوصل لغيرهما دفع به وهو المخالفة قياسا على الاول قال وينزل هلا منزلة حرف الجر
اول جواب سوال وسوال همزة الملا يحتمل ان تكون رمزا مضافا الى اول البيت الذي
بعده اجاب بانه قيد لشعبة مضاف اليه فلا يمكن ان يتعلق بما بعده قال فقد دل الاظهار
على خصوصية الحرف والحركة اول لبقائهما بحالهما ظاهر وقوله الاصل الموذن بالحركة معناه ان
الاصل عدم الادغام لا سيما اذا كان الحرف الاول متحركا لانه لا يحتاج الى تسكينه كما تقدم
في الكبير قال وصادفته منه اول اي من الصدف لان الملا قد تكون في حالة القيام وفي ذلك
نوع من الارتفاع فوزنه قال فوزنه افعولى لان لام الفعل محذوف اصله افعلوني
قال وزير الحديدان على تقدير الباء كما خذت بالزمام اخذت الزمام اول فيه بحث فانه
يدل على ان اخذت الزمام الباء موجودة مقدرة فيه وليس كذلك بل هما لغتان بمعنى قاله
الجوهري قال والاجا افرغه على الافصح اول تقرر في تنازع الفعلين ان اعمال الاول
افصح اضماره في الثاني لان المتاخر لفظا متقدم معنى قال ثم قلب ونقل وحذف اول قلبت
الهمزة الساكنة الفا ونقل حركة التا الى ما قبلها بعد سلب حركته وحذفت التا قال واختياري
الرابع اول علله بانه صريح في المعنى لان عمل المد موقوف على ان اعطاء القصر لا الاتيان
به وايضا الاعطاء يستلزم الاتيان دون العكس قال ولعدم الحذف وقلته اول اراد
بالحذف وقلته حذف همزة الوصل في الاول مع الياء بخلاف اتوني فان المحذوف منه الياء،
لام الفعل لا غير قال ولا يلزم لعموم الامرين اول اختيار الرابع وعلله بما ذكره فورد عليه

ان الناظم مدح الثلاثي بقوله فاصف اجاب بانه ليس فيه ترجيح بل يكون حمزة واوفق شعبة قرى بالموافقة او يكون اشارة الى قول على ان الثلاثي انسب بالاعانة بمعنى قوله اعينوني بقوة فرده الشارح بان الموافقة في الرباعي والاعانة موجودان في كل منهما والرباعي فيه الزيادة كما ذكره قال وتقدم قلب السين صادا اقول ليس مراده ان السين في قراءة حمزة قلبت صادا فانها قراءة شاذة صرح به الفاسي قال وتاولا من لتكرار المعنوي لانه رمز الدوري وقد دخل في شاف قال وادغام حرف قبله صحيح ساكن اقول يريد ان اعتراض سوال النحاة هنا تقدم هناك مع جوابه ومحصله انها قد توارث عن افصح العرب صلى الله عليه وسلم غايته ان يكون على خلاف القياس كما سيحذوا بابا في سورة مريم عليها السلام قال وجزاء على القطع اقول اي بعد ان لم تصف حلوا لي رضي قال او جرى عليهما فاجرى على احدهما اقول محصله ان حرف التوبيخ لفظ مشتق يجعل حلو رضي خبرا عن هو العائد الى احدهما ويعلم بحكم الاخر منه لما مثل به من قوله قال او على اللف والنشر اقول بان حلوا لاحدهما ورضي للاخر قال وحذف الضمير ليعم اقول يريد شموله الموضعين اي الفعلين والحرف الثاني منهما وفيه بحث لانه لا يجوز ذكر الضميرين لعدم جواز حرفا ورثني قال وكهيعص ذكر في اول يونس كاف وها ويا وعين وصاد في باب المد والقصر وذكريا وما بعده في ال عمران قال لانه سال ولذا تخلفه ومطلق الولي لا يدل عليه اولا نافي له فكيف يقال حرفا يرثني اقول هذا علة لاختياره الرفع فان الجزم معناه ان يهب لي وليا يرثني وليس غرضه لي ذلك بل وليا موصوفا بالوارثة هذا هو المعنى الصحيح وفي عبارة الشارح خفاء وهنا بحث اخر وهو انه ولي ان يحيى مات قبل زكريا قوله وهنا له يحيى لم يكن اجابة لما يساله والجواب لا ريب في قراءة الجزم لانه على التقدير واما على رواية الرفع فقوله معناه في يحيى وتقديري كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم

في جواب

في جواب الذي اليدين كل ذلك لم يكن والحال ان بعض ذلك قد كان قال على حد اخرنا يحب اقول اراد ان يرث جزم على جواب الامر كما في قوله تعالى اخرنا الى اجل قريب نجب دعوتك قال ومن ثم قال ابو علي اوقع العام موقع الخاص اقول شرط وجوب تقدير وارثا ان لفظ الولي اعم من بسوله كما شرحناه قال اجمع عليه في قوله تعالى انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا اقول سوال زكريا مثل سوال عيسى على الجزم لا على التقدير ولذلك اتفقوا على رفع يكون قال وشاع جماله بالاكتناف اقول اي ما قبله وما بعده بالنون قال وقاوم القرب التعدد اقول برفع قرب وينصب التعدد اي في النون وان كان المناسب متعددا الان قرب مناسب الياء وه قال فقيد الكسر للضد اقول لان الكسر اذا اطلق ضده الفتح وهنا الضم قال وبناه باعتبار اللفظ اقول يريد ضمير عنهما فانه عائد الى شين شاع قال ومن فرق جمع اقول اي بين اللغتين والفارق خفض على عادته قال وادغمت واوعتيا وحنيثا اقول انما فضل هذين المثالين لانهما واويان قال وكسرت العين اتبعا للام الفاء في قوله اتفاقا احترازا عن الفاء فانه مختلف فيه قال وعارض قلة التغيير غم صورة فعل قال بضم الفاء وكسر العين اقول يريد ان عصيا ايضا على وزن فعول مثل عتيا وجثيا فلم يات فيه الضم مع قلة التغير بخلاف الاتباع فان فيه كثرة التغير اجاب بان الضم فيه وان كان اقل تغييرا الا ان فيه صورة فعل وهذا الوزن شاف وانما قيده بالصورة لان الاصل فعول كقعود قال ومن ثم ارتفع سنذاه دليل لما اختاره اقول ويخلف صفة ما يجره قال اي حال عنها لان الضمير لا يوصف وقد تسامح فيه لان الحال وصف في المعنى اقول وعلم فتح الياء من فتح مخلوقها الهمزة وانما جعل مخلوقا عن الياء لان الاصل الياء لان الواهب حقيقة هو الله تعالى قال لان الحلواني غير طريق النشر لان طريقه ابو نشيط اقول وعليه رسم الامام سو مصحف عثمان رضي الله عنه الذي عليه

دمه قال واختياري علما بالحقيقة اول لان الواهب هو الذي اليه وللعرب للمفرد هو لفظ
ربي في آل عمران والقصة متحدة قال تذكروا نا كم اول جمع شي قال الجوهري يريدون
ما نسي من رذيل المتاع نحو المناه بكسر الميم العصا قال وكلا مهموز غير اي فلب
همزة الفا قال ولم يقل الكسران اول يريد انه غير بالكسر والخفض الاولى بحركة الميم
الثانية والثاني للثاني في تيه حركة اعراب قال وعلم فتح تاء قط وقافها لحمزة اول
يريد انه لم يترجم قراءته لدلالة قوله وبالضم والكسر واما الطرقان في ترجمة قراءة خفض
وجه الدلالة انهما ضدان للفتح قال وقيد النصب للضد اول يريد نصب قل لحق
وفيه بحث لانه لا قيد هنا لان الرفع اذا اطلق ضده النصب فقد ترجم القرائين
كناية عن احدهما اي جبريل او عيسى قال وما تحتها عليهما اول اي سواء من حروف
جر او موصولا قال او جبريل فهي لانه كان كالقابلة اول اي ان كان من تحتها جبريل
فهي لانه كان من تحتها جبريل فهي الهاء لمريم كالاولى لانه هيئة القابلة ان تكون تحت
الولادة قال واختياري الفتحان لعدم الاضمار اول يريد اضمار فاعل نادى على
تقدير الجر قال قول ابي عبيد ان بكسر الميم يحتملهما ان يكون للمنادي عيسى بخلاف
الفتح وليس كذلك اول محصل كلام ابي عبيد ان بكسر الميم يحتمل ان يكون المنادي عيسى
وان يكون جبريل بخلاف من بفتح الميم فانه لا يجوز ان يكون جبريل وجهه ان ارجع قال
وقول الزمخشري ليس بذلك اول نقل عن المبرد انه قال رطبا مفعول انزى ولم
يرضه لان اتباع التمر على الرطب انما يكون تبعا للجذع فذا مع ما فيه من الفصل بين
الفعل والمفعول بجواب الامر فقوله ليس بذلك كلام الكشاف بالرد على المبرد قال
موكدا للبقية اول اي قوله ذلك عيسى بن مريم اول ان كان كلمة الله فالحق
هو الله تعالى قال واختياري رفعه ثانيا اول اي خبرا ثانيا قال علة بعدم الحذف
كما اذا كان خبرا هو مقدر والطرح كما اذا كان بدلا وتضمن المدح كما في النصب قال

وفهم

وفهم من ما تقدم ان الخبر بهمزة واحدة حقيقة او مجازا اول يريد ان المعنى ان كان على
الخبرية فهو حقيقة وان كانت المحذوفة ملحوظة فصورته خبر دون معناه فذا معنى كونه مجازا
قال وان زاحمه نحو الطلب اول يريد ان الخبر ضده الانشاء طلقا الا انه قد تقدم في الاعراف
وفي الرعد ان المقام يخصه بالاستفهام قال واختياري الكسر لانه ابلغ في الخلاص
اول لانه اقرار بربوبية تعالى من نفسه بخلاف ما اذا كان مرسلا به قال ومن ثم قيل ليست
اللام للتاكيد اول ان هذا الكافر لما قيل له اذا مات لسوف اخرج حيا فحكى ما قيل له بقوله
اذا ما مت لسوف اخرج حيا على سبيل الاستهزاء فلا معنى للتاكيد قال وجه صوره بالاستفهام
اول جواب سوال كانه قيل فاذا كان منكرا فما وجه الاستفهام اجاب بانه انكار مع الانكار
مبالغة في عدم ايمانه بالبعث قال لتعليق اللام اول التعليق منع عمل ما بعدها
فيما قبلها لفظا قال وقيل القائل العاص بن وائل او الوليد بن خلف اول كل كفار
قريش كانوا على هذا الان في رواية البخاري القائل العاص قاله خباب لما تنازعا في
حق كان لخباب عليه فطالبه فقال اعطيك حتى تكفر بمحمد قال اكفر به حتى يموت ثم يحيى
قال اذا مت كما في الآية قال وياوه من الشوائب اول اي من جملة الآيات الثانية
في الرسم قال وبابي تظير صقا ما اول يريد المختلف فيها احدهما في الاحزاب والآخر في الدخان
ولذلك استثنى ما في القرآن قال وحمزة معهما في احد وجهيه وجوهه اول كذا وقع
والظاهر وجهيه كما اشار اليه الناظم بقوله وربنا على اظهاره وادغامه قال واختياري
الفتح لتجد الفاصلة فائدة اول الفاصلة ندبا قال الجوهري الندي والندوة والنادي
مجلس القوم ومجتمعهم قال كانبيهم وخطبته اول انبيهم مثال الابدال بلا ادغام وخطبته
ابدال مع الادغام قال وايجاب ابي علي مطلقا بخلاف رويا بزيادة الاظهار يا عتبار الاصل
اول قال ابو علي من خفف ربنا بالابدال لزمه الادغام ولم يقل بالاظهار رده النساخ
بان الادغام انما يجب بعد الابدال ومن لم يبدل فهو على الاصل قال وكل ادغام متقارب

فيه هذان التغيران **اول** هذا رد للقول بكلى لانه لم يجز الادغام بان فيه تغيرين قلب الهمزة
ثم الادغام **قال** وبالاصل يلزم لزيادة النقل **اول** هذا ايضا رد لقوله اصل الكلمة
الهمزة والياء عارضة رده الشارح لانا لانسلم ذلك لما تقدم من بعضهم قال اصله واو و
ولئن سلم ففى الهمزة زيادة ثقل فقلب ثم ادغم **قال** قال بعضهم مذهب الناظم
الثانى **اول** قائله الفاسى ولم ينقل مذهبه بل قال لم يذكر الناظم الا الوجه الاول
يريد الابدال من الهمزة لا الواو قال الشارح الذى دل لفظه بالهمزة ولان ضد الهمزة
تحقيقه اذا كانت ساكنة قبلها كسرة ابدلها ياء ولو لا هذا لم يدل ابدل على مختاره لان
الابدال موجود فى الواو **قال** واختيارى الهمزة عملا بالحقيقة الناصة **اول** اراد بالحقيقة
الاصل والناصة لان الادغام يورث اللبس بالواو **قال** دل قوله بها على عمومها
ووطى **اول** يريد ان فى ذكرها فائدتين الاولى شموله لكل موضع فى هذه السورة
والثانية توطئة عطف الزخوف عليها لاحتماله الامرين الافراد والجمع **قال** وجه ضم نوح
شبهه بالجمع **اول** لقوله ولا يلدوا الافاجرا **قال** واختيارى الفتح **اول** علله بانه الاشهر
ولكونه نصا فى المعنى لان الضم يحتمل الجمع والذى قبله فى حقه تعالى عما يقول الظالمون
الابن والابنة **قال** ولا ولا مع ولا ايطا باتفاق **اول** الاول بفتح الواو معناه النهر
والثانى بكسر معناه المتابعة والايطا انما يلزم لو كان اللفظ والمعنى واحدا وانما قيده
بالاتفاق لان فى بعض المواضع يقع خلاف فيه بين الاخفش والخليل **قال** علم تذكير يجاد
من الاطلاق **اول** كما تقدم اول الكتاب ان الاطلاق ينصرف الى الغيب **قال**
وتخفيف ينعطرون من نفى ضده اذ لا يرتفعان بخلاف التقيضين **اول** هذا تقدم
تظيره وهو عكس المصطلح لان الضدين قد لا يرتفعان معا كالحركة والسكون وقد
يرتفعان كالمحل الحال عن السواد والبياض واما النقيضان كقيام زيد وعدم
قيامه فلا يرتفعان معا ولا يكذبان **قال** وعدل عن فعيل الى فعل للقافية **اول** لان

القافية

فى القصيدة مدارك ولو قال ثقيلا صار متواترا **قال** وفيه النون للخروج عن الضد
لان ضد الباء هنا النا الفوقانية **اول** ونصه على الشورى ثانيا قصر الرجمة السابقة
على الاولى **اول** يريد ان قوله وفى الشورى حلا صفوه حص قوله وفى النون ساكنة سورة
مريم ولولاه لتوهم اشتراك حج فى صفا كما اشترك رموز انى رضى فيهما
**قال** واختيارى التشديد لانه موضع مبالغة **اول** قال ابو حيان آمة اكثر ما وقع فى القرآن
النقطر الا ان هنا جا التشديد مبالغة فى تعهد قولهم **قال** جمع ولبا نابت الاولى اصل
الولا بضم الاولى على وزن حمر وصفر جمع حمرا وصفرا **سورة طه** **قال** المصرح به فيه
**اول** اى بالنص فى الاصل وهو النير **قال** عمه فحض احكموا اللبيان **اول** بتشديد
الحا فعل ماض فاعله ضمير معا **اول** يريد لفظ الاهلة فى الموضعين لا غيره فيقوله
معا قد تم الاحراز **قال** مع الترتيب **اول** يريد ان الاول انى انا الله والثانى انى انا
الله فقول الناظم انى بنون واحدة احرج الثانية على انه كان خارجا من الاصطلاح
على المطلق ينزل على الاولى **قال** لانا سبة احكموا كمل ادعوا **اول** هذا رد على الفاسى
بانه وجه ضم الها لمناسبة ضم كاف احكموا واراده مردود لان ذلك الفاضل **قال**
الضم هو الاصل كما فى قراءة حفص الثانية مع ان ضمة الكاف هنا بعد ضم الها
يوجب ثقلة اللسان وهذا محسوس لا يمكن انكاره واما قول الشارح لعل
ادعوا معناه ان حمزة يقرا بكسر اللام فيه مع ان العين فى ادعوا مضمومة مثل
كاف احكموا وقد اطلعناك على جليه الحال **قال** بتقدير الباء يودى بانى والمحل على
الخلاف **اول** يريد ان كان حرف الجر مضمرا فالمحل مجرور وان كان محذوفا فالمحل
على النصب **قال** وفارق فنادته الملائكة بالصريح **اول** يريد ان يا حرف النداء
صريح هنا بخلاف فنادته **قال** ومفعوله تضمينا **اول** يريد بالتضمين تعلق آخر البيت
بما بعده من اول البيت وقد تقدم نظائره واشرنا الى ان هذا ليس مصطلح القوم بل

بل التضمين ان يدخل شيا من شعر غيره او من شعر نفسه في قصيد اخر في شعره وامثل
هذا فالاحسن ان تعليقا قال فكلكلا بدل بعض اي صدره اوله اول الكلكل لغة صدر
الشئ فسره باوله اشارة الى ان المراد همزة الشد كه وان الكلكل مجاز قال وتحقق
ضم النا من قوله وبالنا اتينا مع الضم اول هذا بنا على ما قرر في قول الناظم وبالنقط استغنى
عن القيد انما ياتي في الحذف والبدل لا في الحركة لا تترك البيت بكل حركة ومنه بحث
لان ذلك اذا لم يدل قرينة على احد من الحركة والبدل ولا شك ان ضمير المتكلم مقطوع
به لا يحتمل غيره فلا ضرورة الى الحوالة قال والثانية هنا للمنفوط اول هذا ايضا على
ما تقرر من ان الناظم في ذكر الترجمتين معا ان مدخول حرف الجر للملكوت قال
وعدل عن قطع الشد فتحي للضد اول يريد انه ذكر القطع دون الفتح لان ضد الفتح
الاسكان وهنا الوصل مع الضم قال ونص على محل ضم واشد كه تاكيدا اول
اذ لا يمكن غير ضم الاول قال واعاد ابن عامر رمز الكوفي والفصل اول يريد انه تقدم
ذكر ابن عامر لكن اعاده ذكره للكوفي ولانه قد تقدم الواو والفاصل في ضم وتحذف
قال وتحذف للساكن اول ذكر ابن عامر ساكن يا اخي وبعدها همزة القطع
فالمد منفصل وغيره ان كان ممن يفتح الياء وهو ابن كثير وابو عمرو وبالياء في الوصل
نابية وغيرهما الياء ساكنة عندهم تحذف لالتقاء الساكنين قال واختياري التنوين
للاصل الموجد باصله مدلوله القريب هو الوادي المقدس المذكور قبله اول ومن ثم
قال ابو عبيد عجبت ممن اجرى شيا وهو اثقل اول يريد ان لفظ شيا مهموز اثقل
من طوى والتنوين يزيده ثقلا فمن نونه ولم ينون طوى تعجب من فعله ومعنى قوله
اجرى اي اجراه على اصله وهو منعا الصرف قال وينقض ايجاب ابن قتيبة المناسبة
بهدى اول يريد ان ابن قتيبة قال يجب عدم تنوينه لمناسب بهدى الا ان
يحمل على حالة الوقف ايضح قال والاولى الوسطى اول لان الاولى ابتدا الكلام

والثانية

والثانية ضمير قال فينبغي ان يكون الاشتراك في غير النبوة اول قدره في الآية الاخرى
اخي هرون افصح مني لسانا فارسله معي ردءا يصدقني قال واختياري الدعامة
للسوابق اول هي قوله اشرح لي صدري وما بعده قال ولو قال وكالزخرف
لكان اصرح في الفصل اول يريد ان مع متعلق بما بعده منفصل عما قبله لكن الواو
لو كان الواو الفاصلة كان اصرح ولما كانت مع لما بعده لم يكن فيه تكرار مع الكاف
قال ونص على الباقيين في سوى لاجل الضد اول لان الضم اذا اطلق ضده الفتح
لا تذكير للتجديد قال وفي الحق الاصل اول هذا كلام ابن آمنة والفاسي ولم يرتضه
الشارح قال انما ذكره ارشادا لمن عهده في سائر الكتب مذكورا هنا اشارة الى
انه قد سبق في الاصول قال فيلاقي الاخرى اول اي القصر والمد يكونان
بمعنى قال او مهدا مهدا او ملاق في المعنى اول يريد ان جعل بمعنى مهد فالقرآ
بمعنى وان اختلف الناصب قال وتاييده بالاجماعية اول يريد ما في سورة طه قال
لوضعه غير صفة اول لما اختاره لانه الاخف الاشهر ورد عليه قول ابي علي الضمير
في الصفات اكثر اجاب بان هذا ليس من الصفات والرد عليه اشارة بالعالم
الى قطب نجم وجهه اخذه من قوله في ند كلا فانه قال في شرحه في مذهب عالم كثير
قال قال ابن عباس معروف اول ذكر ما قال العلمي في معنى وكانا سوى
قال لا تترك البيت بالعكس اول اورده على الناظم حيث استغنى بالترجمة عن
القيد وليس بل لا بد من القيد وهذا تقدم نظيره في مواضع وليس بوارد لان صوره
الكناية في الاول بالياء والثاني بالالف قال العالم الذي خرج نصيبه وافرا اول
اخذه من قوله دلالا لان معناه اخرج دلوه ملاان قال تجارت اقول بفتح الياء
لانها جزء الكلمة قال وكناية وبالعكس اول كل منهما اسم قبيلة قال للزم كالدين
اول اي كما ان الياء في الدين ليست اعرابا كذلك الالف في هذان قال ابن لبان

حملت على الواحدى كما ان هذا بالالف كذلك التثنية قال او على مذهب التخيير دونها اول
لما اختار كون ان بمعنى نعم ورد عليه ان اللام لا تقع الا فى ان الناصبة للاسم جاء
بانه جار على التثنية باعتبار الصورة او على راى من يخير الدخول على خبر المبتدا كما اشار
اليه فى قول الشاعر امام الجليس قال واختيارى القطع اول لدلالته على الانفاق
والكثرة بدون الالتفاق لا فائدة فيها قال والاجماع تحققهما اول يريد ان ملفظه
بالقرآنين علم منه القرآنان والاجماع على انهما بمنزلة البيان والحصر فيهما قال
وقيد الرفع للضد اول قد تقدم فى اول الكتاب ان الرفع والجزم ضدان الا ان
الجزم اذا اطلق ضده الرفع بخلاف الرفع فانه مشترك بين رفع الفعل والاسم
فلا بد من قيده قال لرتبته اهتم وبانه المذكور ان فى الاصل هنا اول يريد ان الاصل
وهو التيسير ذكر الخلاف فيهما هنا والناظم ذكر بانه فى باب الكناية واهتم فى باب
المد قال او تخيل سحر اول بالاضافة مجاز قال او حال مقدرة من المفعول
اول انما كانت مقدرة لانها حالة الالتقاء لا تتلفظ قال او الفاعل اول
اى تتلفظ حال مقدرة من الفاعل والتاء فيه للخطاب وقوله لسببيته جواب من يقول
التلفظ فعل القضاء فكيف يكون الفاعل اجاب بانه اسناده الى السبب مجازا
قال فارفع وانث معملا مجدا على توجيههما اول يريد الى قصر الناظم من الرجمة
قال واختيارى التذكير اول علله بانه الاصل والمونث فرع مع سلامته من نيته
الحذف يريد حذف المبدل قال ويقاوم تقدير الاضمار اول يريد ان فى التذكير
تقدير الفعل مع ان الناصبة فاعلا لكن فى التانيث الاضمار فقط فلم
تابيد الاصول مع السلامة علة الترجيح قال وحقق الضم نحو ما الشهد نمم نهم
اول هنا على عادته لا تقيد الحركات ولا حاجة اليه لعدم احتمال تاء الخطاب فالقراءة
دائرة بين الالف وتاء الخطاب المتكلم قال لا على الشهرة اول يرد على الفاسى

وقد عرفت

وقد عرفت ان رده مردود لانحصار القرآن قال وتقدم خلافها اول الضمير الالف
واحد يشير الى اختلاف ابى عمرو وفى حذف الالف فى البقرة والاعراف قال وتغير فيه
التلفظ بالالف التى قبل العين لانها بازاء وفعول اول يريد به ما نظمه فان فائدة ما
نظمه النص على الالف لعدم جواز حذفها لانه زحاف غير جائز بخلاف بيت الناظم
فانه زحاف جائز ويمكن رفعه بان الاصل عدم العلل فلا يصار اليه من غير ضرورة
قال وفى اعتلا اول يشير الى تقدم نظيره قال هو ما لابى عمرو فى الاعراف والبقرة
اول على لغة من قال مهرى قال جواب من اشكل عليه عطف ولا يخشى على لا تخف
فى قراءة حمزة بانه جاء على لغة من لا يحذف الياء بالجزم وموضع الدلالة يحتمل بانبات
الياء فى جواب الامر الالف فيه للاطلاق قال واختيارى الرفع لان الاخبار ابلغ
فى نفى الحذف وذلك للقطع بعدم الخوف بخلاف الجزم فانه على تقدير الشرط قال
قيد الضم للضد اول لانه اذا اطلق ضده الفتح وهنا الكسر قال وقوله فيه لاختلاف
فى الالف تاكيد اول يريد قول صاحب التيسير والثالث قوله ام ارتم ان يحل
عليكم غضب لا خلاف فيه لان الكتاب تاكيد وصفه لما اختلف فيه قال وهو ذو
رضى اول فى شرح لقوله فى كسر رضى قال انما مدحه لانه قد جاء فى معناه فاذا نزل
سياحهم الغضب ومن ثم ابيح اشارة الى معنى قوله محللا اى مباحا لاستحقاقهم
قال على ما تقدم من التغير اول كما تنقلت الضمة فى قراءة الضم الى الى فكذلك تنقل الكسرة
فى قراءة الكسر قال واختيارى الكسر اول علله بانه اعم وكونه اخف ومراده با
بالتاخير حلول الدين قال فى هذه الابيات عيب التضمين اول يريد بالتضمين
توقف آخر البيت على الاول البيت بعده وقد نبهنا مرارا على ان هذا ليس تضمينا
مصطلحا لانه عند البلغاء ان يدرج شيا من شعر غيره فى شعره او من شعره فى شعر
آخر له والاولى بهذا اسم التعليق قال ليس لقوله ضم مفهوم لو كان له مفهوم لزم

لم يغر لان ضده الفتح الذى صرح بعده الا انه اراد ان لو كان له مفهوم لزم ان يكون
من عداهما بالفتح وليس كذلك قال والترتيب نزل الخلاف على المشتاة اقول يريد انه قدم
قوله اجعل بيننا وبين بينك موعدا لا تخلفه فقوله بكسر اللام يخلفه لا يمكن حمله على
ذلك لانه ذكر بعده كثيرا من المختلف مثل محل وملكنا وتبصر وافلو كان محل الخلاف
ذلك لذكره هناك قال وجزم النهر وانى الموحدة اقول يريد قوله لا تخلفه قراءة مجزم
الفاء وهى قراءة ابى جعفر قال وقوله يا وضمها غير قوله ضم التا باعتبار الضد اقول
يريد ان قول الناظم مع بنخ ضده النون المفعوحة النون من الياء والفتح من الضم
ولو قال ضم الياء كان ضده فتح الياء قال وذكر الاكثر كما تبر اقول يريد
ان داب الناظم فى موضع الخلاف ذكر الاقل ولكن عدل عنه هنا للوزن قال
وهى متقاربة اقول اى الضم والفتح والكسر قال ومن ثم كان تعلله اصحاب عمل
اخذه من اولى نهى قال وفاقا لابى عبيد معنى لا لفظا اقول ذكر ان فتح الميم
وكسره بمعنى فمن اختار الفتح فى المعنى كمن اختار الكسر قال والاوزار
هنا اثقال حمل على الغلط لا الاثام اقول رد على الكشاف والقاسى بقوله
قدفناها اذ لا معنى لقذف الاثام قال وحلا بالاصالة اقول بنا الفعل للفاعل
قال فلما ناب ارتفع الضمير للكاف المنصوب ناب اى قام الفاعل لان
الاخلاف من الواعد لا الموعود والواعد هو الله تعالى فالملايم الفتح اقول واختيارى
النون لتاييد الاصل بقرب المناسب قال الاصل بنا الفاعل والمناسب القريب
يخسر قال لكان اوضح اقول لان همزة اصلا همزة قطع بخلاف العلافانها
تسقط فى الوصل قال واختيارى الرفع مع الحذف اقول مع حذف المبتدا
فهو هذا احسن الا ان قوله لوضع النفى للخبرية دون النهى فيه بحث لان هذا انما
يتوجه لو كان المراد من النهى الاختيار وليس كذلك قال ولم يختص بنيابتها اقول

لما جوز

لما جوز عطف وانك بالفتح على ان لا تجوع توجه عليه ان الجمع بين ان المشددة والمخففة
لا يجوز اجاب بانه لا جمع لوجود الفاصلة فورد عليه ان الواو نائبة عن ان دخولها مثل
دخول ان اجاب بمنع ذلك لان ان للتحقيق دون الواو وايضا لا خصوصية للواو
مع ان بل الواو نائب عن كل عامل هذا ملخص كلام الكشاف فى هذا المقام قال لوضوحه
بلا تاويل بخلاف الفتح كما فصلنا اقول لرجحان الاحسن على الحسن قال لحسن هو
التانيث واحسن منه التذكير لانه الاصل مع وجود الفصل سورة الانبيا
عليهم السلام قال والاجماع يحققها اقول للاتفاق على الانحصار فى قل وقال
قال والثانى للمذكور كما تمر اقول اى فى اول الكتاب ان الترجمتين ان حلنا عن حرف
بحرف الجر فالثانية للمذكور قال خلافا للاصل اقول الاصل هو التيسير ذكر الاول فى الاول
والاخر فى الاخر والناظم ذكرهما فى الاول قال وصرح لتقرير الانبيا اقول التصريح عبارة
عن جعل عروض البيت الاول مثل ضربه ليعلم من المصراع الاول القافية والروى وقد
وقع هنا ايضا وهو قوله علا قال الشارح انما مر عه تقديرا للانبيا اى تعظيما لانها
سورة الانبيا يقال قدرت فلانا عظمته ومنه وما قدروا الله حق قدره قال واختيارى
القصر اقول علله بانه نص فى الاذن المشعر بالتوقف وفى التوقف دلالة على كمال اذنه
لانها فى شبى الابعد الامر به قال وداى الحذف اقول الدارى هو العالم مدحه قال
بانه لا يقل صحيحا لان الاستيناف جواب سوال مقدر اقول وتقدمت همزة الاستفهام على
الواو قال لا تختص بالواو بل تدخل على حروف العاطفة العطف سوى حتى بخلاف هل وعلله
بان هذا الاختصاص بالعقل والتصديق وفرد مقتضاها ولم يفصلوا بينها وبين صدر
لان الحروف فاصلة وهذا تكلف فان الاستفهام فيها يوجب صدر الكلام بلا فرق
الا ان الهمزة اعم وقوعا وفروعا لكونها احف قال ذكر الاكثر توطئة للاقل اقول
يريد ان داب الناظم ذكر الاقل وهنا ذكر الاكثر لاصالة بل توسلا به الى الاقل لان لقط

سوى اداة الاستثناء فذكره معنى ليخصه اذا ضم اليه ما فى البيت الثانى كما ذكره الناظم
اقل بالنسبة الى ما ذكره الشارح فيما تظمه من ذكر ابن عامر قال وقيد الفتح للمصدر
لان ضده الاسكان اذا اطلق وهنا الرفع اول وقرينة الضم نزلت خلاف تسمع
على تعالى ولا الا الذى فى هذه السورة يقرون بولا واما فى النمل والروم مكررا بعد
ولا وبعد لا فان الشارح اشار الى انهما لما ضما الى ما فى هذه السورة علم ان المراد ما بعدهما لا يظهر
وجه الضم واليه اشار الشارح لتعينها اى انما تتعين المتعاين المتعدد من الضم الى المفرد ومن
ثم وكل به ان ارة الى قول الناظم والضم بالرفع وكلا قال ومن فرق جمع اول اى من
قرا بعضه بالخطاب وبعضه بالغيبة وهو ابن كثير جمع بين اللغتين قال والسابق احق
من اللاحق والاجماع اول اختار الخطاب فيها لان المخاطب فى اول الكل رسول الله صلى
الله عليه وسلم والسابق اولى بالاعتبار ولان اجماع على خطاب الاولين فى النمل والروم
قال وذكر كان وانث نك باعتبارين اول لان مشتمل مضاف الى المونث فباعتبار
ذاته ذكر وباعتبار المضاف اليه انثه قال ثم ابدل مفسرا اول يريد ابدال ليحصنكم
من ضمير نونه قال فغير اول اى كاحمد واقصر للوزن قال فبدل الكسر للضد اول اذا
اطلق يضده الفتح وهنا الضم قال وعلم وجه المكوث عنه اول من احد المذكورين
الاولى من كلا المذكورين لان التا للمكوث انما تتعاين من كون النون والتانيث
للمذكور قال واختيارى اليا لقرب مناسبة اول هو لفظ ليوسس والعموم ما ذكره من
الاحتمالات قال او الاولى لغموضه اول الاولى هو احذف اى احذف نونه مشبها
بصاحب وكاوذهن وقاد ليدفع الاشكالات الواردة عليه قال واعتمد فى الطلاقه
على تقييد نظيره اول يريد ان قوله وتنجى احذف وان كان محتملا لكل من النونين الا
ان فى يوسف وثانى تنجى احذف عينه وكذا قوله والثانية مختفاة كما تقدم قال وقد توسط
رمز الجمع بين الرتبة وكلمة الخلاف اول قد تقدم فى اول الكتاب ان حرف الرمز لا يكون الا

بعد الحرف

بعد الحرف المختلف فيه بخلاف رمز الجمع فانه يتقدم ويتاخر وهنا قد توسط صحة فيجوز تقدير
تقديمه وتاخير لكن هذا كلام قليل الجدوى اذ لا فائدة فى ذلك التقدير ولذلك لم يتعرض الشارح
له هناك قال وابن جبير عزم عليها بضم العين على بنا المجهول اى حكم عليها اول واجاز
ابو الحسن قال هو الاخفش وليس سيل عن الصفة فقال لا فائدة لما اختاره ان الفعل
مسند الى المصدر واستدل عليه بقولهم ضرب الرب الشديد زيدا فيل له هناك المصدر
موصوف بخلاف ما نحن قال لا فائدة فى الوصف ومنه قراءة يزيد ليجزى قوما على بنا المجهول
واسناد الفعل الى الجزا ويزيد هو ابو جعفر احد العشرة قال وجواز حمل الفتحة على اختيارها
اول احدهما سوا السكون كما نقل عن الحسن ما نفى عن سكون الياء قال وقال ابن النحاس
قال ابن الشجرى بفتح الشين والجيم كما يظهر من لفظ الشارح فى نظم العقود ونقله
ابو شامة عن على بن سليمان والظاهر انه هذا اول وفرق بتغاير الشكلين
واصالة احد المثالين قال هذا كلام الفاسى فانه قال القيا على حذف احدى التاءين
فى تكفرون خفيف لان المحذوف فى تنجى الثانى وهو حرف اصلى لان حركة الثانى مخالفة
للاولى وهذا الذى قاله الفاسى ليس بشى قال هذا التعليل نقله عن ابى شامة عن ابن النحاس
وابن جنى واخرين وقال ليس فى النوجيهات احسن منه والشارح قد تبع الفاسى فى ذلك
كما اشار اليه فى العقود بقوله ما ارضانى اذ فى تنجى الحرف ليس زيدا قال وتغاير الشكلين
اول ولا يلزم ادغام من جا لعدم الفعل والفصل قال ابن مجاهد لو صح يجى لزمه
فى من جا رده الشارح بان الكلام فى توجيه ما نقل لانه قاعدة ولا يصح القياس
لوجود الفصل فى من جا دون تنجى قال وتعجب بعض اول يرد على ابى شامة فانه
قال هذه حقيقة والعجب ممن ينقل هذا ويترك ما هو اصح والشهر رده الشارح بان
ذلك ليس من طريق الراوى فلذلك ترك قال اذ فيه محذوران اول نهى عن
القول بانه فعل ماض مجهول بانى فيه محذوران الاول اسكان با به والثانى فى اسناده

الى المصدر قال او لضعفه بالتاخير اقول ذكر ان اللام في قوله للكتب سمي من التلاوة لفظ
القرآن الكريم او لتقويته العامل فان معموله اذا تقدم يضعف عمله قال الاجماع
حقق اللفظين اقول المفرد والجمع اذ لا يعقل ثالث سورة الحج قال علم ضم سكارى
من الجمع فيه رد على ابي شامة والفاسي في انه علم من اللفظ وهذا مذهب الشارح
في عدم الاعتماد على الحركات قال او اللفظ مركب اقول اي فيه تركيب القرائين فان
سكارى على قراءة الفتح وسكرى بالاضافة قال والثانية للمذكور اقول سكرى بالاضافة
هي الثانية قراءة حمزة وسكارى للسكوت كما هو المصطلح قال اذ لو لاه لاخذ الفتح
اقول اذ لو اقتصر على الكسر كان ضده الفتح ولذلك اطلق التحريك ليدل على ان الضد
السكان ولما كان مطلق التحريك ينصرف الى الفتح قيده بالكسر قال ونص على اللام
لان السكان الاول غير معهود اقول وهذا وجه الا ان اللام ليس من اول الكلمة
بل حرف جر كلمة مستقلة وجواب من يقول التحريك اذا اطلق ينصرف الى الاول
هذا ان اب الناظم اجاب بانه ذكر للتقابل وهو الاسكان لان السكان الاول
غير متعارف وهذا وجه احسن الا ان اللام ليس اول الكلمة بل حرف جر كلمة مستقلة
قال وليضل عن وهذان تقدما اقول تقدم ليضل في سورة ابراهيم وهذان في سورة
النحل قال واختياري المد لانه القياس بدليل الاجماع اقول يريد قوله تعالى لا تقربوا
الصلوة وانتم سكارى قال والفاء اشد اتصالا للفظ اقول جواب سؤال قال الكل
اتفقوا على اسكان اللام في قوله فليمدد وكلما دخل الفا عليه ومحصل الجواب ان الفا
متصلة لفظا ووخطا الواو منفصل خطا قال وعلم من قوله ومن سكن مع الواو وحرك
مع ثم اقول ان الواو ليس كالفا في الاتصال ولا كثم في البعد والانفصال قال
الاتصال المحقق والمقدر اقول المقدر في الفا والمحقق في غيرها قال ومصاحب
لولو اقول اخذه من لقط مع قال والواو من التلاوة ومن ثم تلت ثم اقول

يريد

يريد ان الواو لو كانت عاطفة لم يكن بعد ثم قال ونبه بها على الترتيب وانما قدمت للتنظير اقول
يريد ان فائدة ثم ان الاشارة الى ان ليوفوا المخفف متاخرة لانه قدم لمناسبة التطاير
التي قرنت بكسر اللام وفيه بحث وسوان ليوفوا ليس متاخرا عن جميع المذكورات لانه
قبل ليطوفوا الا ان يحمل على ان الناخير في الجملة قال قد تقدم تخفيف لولو لتقريبه قيه اقول
تخفيف تقدم في باب الهمزة المفرد وتقريبه في وقف حمزة قال وهو مكرر في الاصل اقول
الاصل التنبيه ذكره في الاصول وهنا ايضا قال وذكر الاكثر ليتبين الضد اقول
يريد ان داب الناظم ذكر الاقل وهنا ذكر الاكثر وهو معلول غير لان العدول فائدته الا
الاختصار وهنا الضد متعين سواء قال ورفع سواء غير حفص او نصب سواء فيه حفص للاثبات
قال اعاد وليوفوا تتميما اقول لانه قدم المخفف مع التطاير وتمامه بالمشدد قال
بناء على ترجيح اللولو اقول جواب من يقول اذا عطف على ذهب يلزم ان يكون الاساور
من اللولو ولا معنى له والجواب ظاهر قال والاول يحمل زيادتها على نحو قالوا اقول
يريد انه اذا كان منصوبا بالالف صورة التنوين واذا كان مجرورا فلتشبيه واولولوا قالوا
قال وتمنى بمعنى الفرق لاصل العرض للاختلاف كما تقدم اقول معنى هذا
الكلام ما نقله ابو شامة ان ابا عبيدة قال لولا الكسرة لخالف الناس لكان اتباع
اللفظ احب الي فيكون هذا بالنصب والاخر بالخفض يريد ما في فاطر لانه لا الف فيه
قال الشارح هذا تمنى بلا فائدة لان ما في فاطر ايضا فيه خلاف كما نقله آنفا و
قال الناظم في الرائية للشام والمدني بما طر الف وقال في موضع آخر ولولو كلهم
في الحج واختلفوا في فاطر وثبت نافع نظرا قال او انكارا الاستوا في الممات لتنبك
اقول اي وان استوى المومن والكافر في الحيواة لا استوا في الممات لتكون فريق
في الجنة وفيه فريق في السعير والاول اوجه لان حذف احدى التائين في باب
كثير واقل تغييرا قال ولما تقلت احتاجت الى التاءب اقول يشير الى معنى شتشلا

اى مسرعا والنقل اما للحركة من الفتحة التى هى العياس الى الكسرة او من معنى النظافة
الى العبادة قال لفظ بوجه السكوت فى يدفع لعدم فهمه من الضد لاختلال البغض اول
لان الفتح ضده الكسر يفهم منه كسر الفا ويحتمل فى ضم البا ولا يفهم منه قاعدة الالف
ايضا قال وليس بكاف لامكان ضم البا اول هذا رد على ابن خالويه فانه قال لو قال
ويدفع حق فى يدافع لكان كافيا ورده الشارح بانه لو لم يترجح ضم لاحتمل ضم البا
وهذا الكلام فاسد لان احدا لا يقول ان الله يدفع على بنا المجهول والاحر انما يكون
فى موضع يذهب الوهم الى غيره لاستقامة المعنى فى الجملة وقد تقدم له من هذا الخط
كثير وتحقيق هذا قد منا فى يخادعون البقرة قال لكن تعين المعجمة فوق النص
على الحرف فى موضعه وفك حرمى للقافية اول يريد قوله اذ دلا فانه عبارة عن الحرمى
الهمز لنافع واعن لدال لابن كثير قال واختيارى العصر عملا بالحقيقة فان المدينة
الى التاء ويل بالمبالغة قال واختيارى الفتح عملا بالاصل المؤيد بالنصب اول الاصل
بنا الفاعل وتأييد بالنص اى بذكر الفاعل قال لشموله من لا يقاتل تبعا اول
يريد فى فتح يقاتلون عموما لا يوجد فى الكسر لدخول من لا يقاتل من صفة المقاتلة
المسلمين بخلاف الكسر فانه لمن يباشر القتال قال واختيارى الكسر اول
علله بانه الاصل لانه بنا الفاعل ولكونه اعم اى يقاتلون الكفار سواء قاتلهم
الكفار او لا جهادا لاعداء الله قال والنظير منع التصحيف اول يريد ان قوله تبادو
ضمها يجوز ان يصحف بالبا التحتانية اجاب بالنظير مثل بها استشهد فى هذا الوهم قال
واختيارى النون لما تقدم اول يريد ما تقدم قبله من قوله فكاى من قرية فان فكاى للتكثير
قال وتابع اهلا لتعدد السابق يشير الى معنى قوله شايع وخلافا فان شايع معناه
تابع ودخلى عناسب واليه اشار باهلا وتعدد يريد به الضمائر الغائبة قال لغرب المناسب
اول هو قوله عند ربك قال واختيارى التشديد اذ المقصد هم الغلبة لا المغالبة فنبه بحث

لان

لان هذا انما يتم اذا لم يكن المد بمعنى التشديد كما نقله واذا كان كذلك فالمد ابلغ قال
وعلمت من الاطلاق كما تقدم اول يريد قوله الناظم اول الكتاب انه اذا اطلق لفظ
الفعل من غير قيد يكون غائبا قال واليا اول اى قول الناظم واليا يبتى حملا اول اى حسن
البيت وشرفه لان اليا عبارة عن الله سبحانه وتعالى فى المثل ومن اضيف الى الصدور
تصدرا واختيارى الغيب علله بان الخطاب موجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
عليه قبايح الكفار سورة المؤمنون قال عطف الاخيرين فى الترجمة على
الاولى قال الترجمة الاولى وحدها والاخيران الاولى صلوتهم حرف العطف فيها تقدر
والثانية وعظامها قال والجمع المطلق يحمل على السالم ان وجد شرطه اول شرطه
ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر جمع
مطلقا اسم جنس وعلما والاجماع تحقق الكسر جواب سوآل وهو ان المطلق اذا
حمل على السالم من ان يعلم ان العظم يجمع على عظام لان اللفظ مطلق اجاب بالاجماع
دل عليه قال وقيد الكسر للضد اول لان ضده الفتح وهنا الكسر قال وقدم نبت
على سينا له اول اى للوزن قال ويوافق الرسم على حد الرحمن اول اى الرسم
منه تقديرى مثله فى الرحمن قال وهى المفروضات او المشروعات اول الاظهر
الاول بشهادة سائر النصوص قال او على حد فى خلقكم عظم اول يريد انه اوقع
المفرد موقع الجمع لان عظم واحد الا يكون خلوف المحاطبين كالقطن قال وكره قيل
اى الكل واحد فى معرفة التجوز اول يشير الى معنى قوله كذى صلا كما اشار اليه هناك
بالزكا قال وسينا بن كخندريد اول بكسر الحا المعجمة وبالدال المهملة الفضل الخمل والخفى
ايضا من الاضداد كما اشار اليه الشارح قال اذ غلبا ما يلحق سراج اول
العليا عصب العنق والسراج الناقة قال الجوهرى الهمز فى علبا ملحقة ان ثبت
بالف التانيث فى حمرا وان ثبت بالاصلية كما فى كسا قال وسينا بن فعليل

لا فعلين للشبه في نقل الاخفش قال الجوهري قال الاخفش الياء والنون في غسلين زائدتان
بل منقلبة عن ياء النظر فهما متعلق بقوله وليست الفه للتانيث قال وصحح في درجايه
للقصر اول جواب اشكال وهو ان درجا به على وزن والشارح متوقف في نقله
فلم قلبت الياء في سينا الفا دونه اجاب اخرجت الياء عن الطرف واليه اشار بالراجح
والقصر الموقانية بان التاني في درجا به شرح درجا به قال ومن ثم سهل فانشر
اول يشير الى قوله والمفتوح سينا دللا قال شرين بما البحر اول زائدة ومثله ونرجو
بالنون قال واختياري الفتح اول علله بسلامته من الحذف وهو حذف همزة الافعال
والاشتراك لان انبت لازم ومتعد قال ذكر الاكثر في منزلا للما واما اول يريد
ان داب الناظم ذكر الاقل حيث يكون فيه اختصار او فائدة اخرى وهنا لو قال وفتح وكسر
منزلا فيه سعيه كان ساويا لما ذكره الناظم يكفي ذكر ان قول الناظم ونون نترى
مفهومه حذف التنوين لغير المذكور ولا يكفي ولو قال وتترى فنون حقه كان كافيا
وهذا شيء لم يذكره احد من الشراح ولا فرق الا ان هذا امر وذاك خبر وقراءة المكسور
من المفهوم على كل حال وعلى الثاني على المذهبين بالتفريع المتقدم اول يريد ان
نترى في الوقف يذهب تنوينه فالالف ان كانت عوض التنوين فهي كالف هما
واما فلا امالة وان كان الثاني للالحاق بجعفر فقد تقدم في باب الامالة ان فيه
مذهبين لقول الناظم وقد فخموا التنوين وقفا ورفعوا ومراعاة للرسم فان نترى
مرسوم بالالف قال وهذه على الوجهين نصب اي سواء كانت مكسورة او مفتوحة
وانما قيده بالوجهين لان المخففة ملغاة قال وامه على الثلثة حال اول اي سواء
كانت مكسورة او مفتوحة مثقلة او مخففة قال وقد فسر بالشرك اول اي قوله
تعالى سواء تجرون قال وكان اولى اول اي قراءة الضم اولى من الفتح لان
كلام المشركين كان شركا او سببا للمؤمنين بخلاف الفتح فان معناه الهذبان

وعليه

وعليه يحمل ما في الحديث من النهي عن البحرين القبور قال ومراده بالاخرين لا في الاسمين
الاخرين اول فيه تسامح لان الاخرين ليس صفة الاسمين بل مع اللام الداخلة
كما تلفظ به الناظم قال واختياري الرفع علله بانه حقيقة الجواب لان اللام تحتاج
الى التاويل ولانه مؤيد بالجمع عليه وهو الاولى اول قيد الجر المعبر عنه بالخفض للقصد
قال لان الجر ضده النصب وهنا الرفع فقيده اول لكن اعتمد على النظر قال اي في
الوزن كالسعادة فانها تظر في الوزن وضده في المعنى قال وجه جر عالم جعله صفة
اسم الله تعالى لا بدل قال قال بالبدل الفاسي وابو البقا ونقاه الشراح ولذا
لم يذكر الكشاف وهذا مثل العلامة لا يطلق عليه وان كان المعنى موجودا الوجود
في التانيث قال والفاصلة مؤنسة بالاستفهام اول يريد ان قوله تعالى عما يصفون
آخر الآية يوزن بالانقطاع فيحسن الرفع قال وتعقب الفا لتصل الكلام عند
قوم اول يريد ان الاتيان بالفا للدلالة على اتصال ما قبلها بما بعدها قال الجوهري
الفا لها ثلث مواضع فهذا الدلالة على ان ما قبلها علة لما بعدها كقولك ضربه فبكى
ووجه الاتصال عدم انفكاك المعلول عن علته قال واختياري الجر لرجحان الفصل
على الحذف الفصل قوله تعالى عما يصفون بين اسم الله تعالى وعالم والحذف
هو في الاستيناف اول اعطى الكسر ماضية كذا في بعض النسخ وفي بعضها اعطى
سخريا ماضية فالاول موافق للفاسي والثاني لابي شامة فانه قال لو كان
فاعل اعطى كسرك لزم ان يكون قاري الكسر مرموزا بالهمز والشين وليس
كذلك اجاب الشارح بان التقدير اعطى الكسر سعلا الى الضم جعل الجار
والمجرور حالا من الكسر فاندفع ايراد ابي شامة وقد تقدم نظير هذا في الكتب في نفي
قول الناظم وفي الحق جره على رفعه خبر سعيد قال قيد النظم الضم للقصد اول
قيده بالكسر لان مطلقه ضده الفتح قال وقوله هنا شرح لقوله بها معلوم

من الاهمال **اول** يريد ان التيء قال لاخلاف في الزخرف وتركه الناظم لانه تركه لدليل
على الاتفاق وكون المتفق عليه الضم على من ان للمعنى عليه **قال** ومن ثم افردوا
سبقه لجمع **اول** يريد انهما مصدران ولاجل ذلك افرادا وان كان الموصوف
بها صفة لجمع **قال** واخذ في اخر **اول** اختار الكسر اما على الفرق بان الكسر للاستهزاء
والضم للسخر والاستبعاد فلان المعنى على الكسر واما الترادف كما اختاره الخليل
وسيبويه فلانه اخف من الضم لايضحكون خلافا له لتجدد آخر **قال** اختار مكي
الكسر في الاستهزاء **اول** وعلله بانه يوافق ما بعده ورده الفاسي وتبعه الشارح
بان الضم ايضا موجه مع يضحكون لانه يدل على السخر ويضحكون على الاستهزاء فبعيد
كل منهما غير ما يفيده الآخر **قال** ومن ثم اجمع على الضم في الزخرف اختار الكسر فيهما
لكونه نصا ولذلك اجمع على ما في الزمر لانه المعنى على التسخر والمعنى فارق
لما اختاره الكسر ورد عليه ان الناظم مدح الضم بموافقة العميم لجمع اجاب
بان المعنى فارق فان المعنى ليس هنا على ما في الزخرف وبه ابطل قول ابي
عبيد في ترجيح الضم هنا **قال** مقدمة العجز موصوفة الصدر **اول** يريد بالعجز بفتح
العين وضم الجيم وهو الجار والمجرور والصدر المسند انكرة موصوفة وقوله فلا وجوب
**قال** اي في تقديمه لان النكرة موصوفة وليس بمطرد للاختلاف **اول** يريد انه
تكرر قافية البيت السابق مع هذا البيت السابق الا ان اللفظ مختلف فان
الاول بهمز القطع وهذا بالوصل **قال** قيد بالفتح للضد **اول** لان ضده اذا اطلق
الكسر وهنا الضم **قال** وقدم يرجعون على قل **اول** يريد المذكورين في البيت وانما
عبر بقل دون قال لانه قراءة حمزة والكسائي كما في يرجعون **قال** او انهما في الآتي
في القصص على هذه الترجمة **قال** لا الاول فقط **اول** يرد على ابي شامة فانه قال
في الفتح تقديره بانهم اولانهم وهو مفعول حرهم فيحتمل منه الشارح انه اذا قدر

بانهم

بانهم اولانهم لايحتاج الى مفعول ثان ولا معنى له لان المفعول الاول هو ضميرهم قطعا والثاني
محذوف اوانهم هو القائمون بلا خلاف **قال** واختاري الشديد الفتح ثانيا **اول**
اي حال كونه لانه اذا قدر بانهم يلزم حذف المفعول الثاني **قال** وبها بالسبية بمعلومة
**اول** اي بجر مقدمة **قال** وبالعلي بدل بالتقدير وبها بالعلي **اول** والثاني كالملفوظ
لزاجي **اول** يريد بالثاني وبعد شنا واراد بالزاجي ناظرفي عن مدخوله لانه قال كم
لايحتاج الى في فلفظ في التقدير داخل على الذي بعده **قال** لالاتصال لاتحاد الاتصال
**اول** يريد على من قال علم حكم الثاني من عود الضمير الى الاول وجه الرد ان لو لم يكن ضمير
ايضا المسئلة بحالها مفهومة من تقديرفي وعلله قائله بالنصب الفاعل ضمير بالقوله
بعده وعللت صاحبها ومعنى عللت صاحبها جعلته معللا قال الجوهري التعليل
ان تشغل الانسان بنفسه شيء والمعنى ان الكافر في قوله رب ارجعون لعلي صالحا
شغل نفسه بما لا فائدة فيه والهذا الرد بقوله تعالى انها كلمة هو قائلها لاتصالها
**قال** بحرف التعليل **اول** هو لفظ لعل **قال** والا اختلفت الكوفية **اول**
يرد على الداني في قوله ينبغي ان يكون قراءة الكوفي الاول وعلى في الثانية قال تبعا
لرسم الكوفي في وجه الرد المنع اولا لان الرسم التقديري كاف وثانيا النقض بقراءة
عاصم قال فيها **سورة النور قال** وخامسة محكية **اول** اي على التقدير الثاني
لانه رفع **قال** وقول ابن مجاهد **اول** ذكر ان ما في الحديد من لفظ رافعة قراءة ابن
كثير فيه بالاسكان الا ان ابن شنبوذ روى عن قنبل انه مده مثل ما في هذه السورة
ورد عليه ابن مجاهد نقل عن قنبل انه نهى البزي عن مده في الحديد اجاب بانه لاينافي
لان طريق ابن مجاهد ليس طريق ابن شنبوذ وفيه بحث لانه لو روى كل منهما ما لم يرد الآخر
كان محمولا على اختلاف الطريق واذا ثبت النقل عن قنبل انه نهى البزي وجعل
رواية المد وهما ذكره الشارح في اي معنى لاختلاف الطريق عن قنبل او عن البزي لا كما

قيل اخرجها لفظة بالمرفوعة عطف على قوله يفهم من اطلاقه يرد به على الفاسي فانه اجاب
بانه حصره في هذه السورة علم من كونها مرفوعة لان ما في الحديد منصوبة وبين وجه الرد
لا دليل عليه لانه ان البيت بالمنصوب ايضا وفيه بحث لان ما في السورة مرفوع
لا يمكن قرائه منصوبا ولا دليل على شمول الموضعين والذي قال الشارح انما
يتم لو كان ما في السورة مختلفا لو كان ما في السورة مختلفا فيه وينتقض بالبيت فيه
نظر لان الناظم ذكر في اول الكتاب ان اللفظ الذي يحمل الحركات الثلث اذا اطلق
تعين الرفع كما تقدم في قوله وخالصة اصل والنقض بالبيت ليس بوارد لان البيت
دائر بين النصب والجر وباقي كلامه ساقط لابتنائه على ما ابطلناه قال وقوله وحق
وفرضنا اول هذا رد لقول الفاسي فانه لما استشكل واجاب بان اطلاقه
محمول على الرفع ولا رفع في غير هذه السورة فقد قيده بهذه السورة ثم نظم بدل وهو
تقبله وهو حق وفرضنا وللكسائي رافة بتحريك فرها هنا لكان اظهر رده الشارح بان
ما نظمه قال الشارح وان حصره في هذه السورة الا ان قوله وحق وفرضنا يوهم
ان قراءة الغيبة بالتاء تدل النون واردفه من قوله فرضنا تثقيل حقه رافة هنا فان
قوله تثقيل قد فرضنا فلا يتوهم مزاحمة التاء والنون لانه عين الخلاف في التثقيل النصب
والجر قال فلا اشكال خلافا لمدعيه اول مدعيه الفاسي وقد علمت حقيقة الحال
وملخص كلام كل قال والخامسة الاولى متفق الرفع عنده جوازا او وجوبا اول
لف ونشر اي جواز في اربع وجوبا في الخامسة والذي يدل قول ابي علي يجوز في
القياس رفعها لو قرئ به وقوله عنده قيد للخامسة الاولى لان وجوب الرفع عنده
لان الكشاف قال وقرئ بنصب الخامسة وكذا قال ابو البقا قال ومعنى
ادخل الكسر غير الاول وصل بالثاني اول عبر بعين مهملة موحدة اي جاز الاول واما
قال هذا لان التحريك اذا الحق ينزل على الحرف الاول وهنا في الثاني قال ولا يحتاج

التخفيف

التخفيف الى هذا لما قررنا اقول يريد الاير اد على ابي شامة والفاسي والسخاوي فانهم جعلوا
الالف في ادخلا للتثنية والضمير للتخفيف والكسر واليهم اشار بقوله خلافا لمدعيه
وقوله لما قررنا اشارة الى ما ذكره من ان تخفيف ان يوخذ من لفظ وتشديده من
الاجتماع بعد علم القراءتين فيه بقي الكلام في كسر الصاد وحده اشارة الى ان الساكنين
لا يمكن تنزيله على الحرف الاول فلا يحتاج الى ذكره قال وتمامه تقدم اول يشير الى
ما تقدم اول الكتاب ان حرف الرمز لا يكون في الترجمة واعترض بالكسر اذ خلافا فانه
رمز وترجمة واجاب بان ادخلا ليس ترجمة بل بيان محل الكسر كما في قوله بالرفع
اكملا قال وعلم قيد شهد من الاطلاق لا اللفظ اول يرد على الفاسي فانه قال
بالتذكير على ما لفظ به وجه الرد ان الوزن مستقيم بالتذكير والتانيث فلا دلالة فيه والاطلاق
مصروف الى التذكير كما قرره الناظم اول الكتاب وفيه بحث لان قول الناظم في بالتذكير
على ما لفظ به اي بنا على ما قرره الناظم والتذكير في المعنيين اي الاحكام والمحكوم عليه
كما قاله الفراء قال يقال رووف به اول نقل فيه ثلث لغات ضم الهمزة وفتحها و
كسرها والفتح والكسر مضارعهما يراف على وزن يعلم قال فيعارض احقهما اصالة
الفتح ان ثبت اول لما اختار الاسكان توجه عليه ان الفتح اصل اجاب انهما
لغتان ليس الاسكان فرعا ولئن سلم تعارضت الحقة والاصالة ويرجح الاسكان
بالاكثر قال وتاكدت الاجماعية بالمناسبة اول يريد ان عدم الفتح في الحديد لمناسبة
الرافة الرحمة المذكورة معه قال واختياري الرفع لعدم الحذف اول لان في النصب
الجر وسوراة محذوف قال خبر شهادة احدهم اول ذكر في وجه رفع الخامسة
انه مبتدا ما بعده خبره وهذه الجملة خبر شهادة احدهم قال واختياري الرفع لعدم
تقدير الحذف اول بخلاف النصب لتقدير شهيد اول والاحسن ان يفصل
بين المخففة والفعل قال صاحب الكشاف في المفصل وذلك ليكون عوضا ما ذهب

فيها قال قال ابو علي وان ليس للانسان فالحمل على ما لانه لمجرد نفي الحال بلا دلالة
على الزمان قال الشارح قلت ولئلا ينعكس المعنى فان ليس لنفي الحال وان
للاستقبال وفيه نظر لان معنى الاستقبال في المحققة غير مسلم وقوله ان بورك
من في النار من كلام ابي علي قلت قال الشارح وكذا ان غضب وانا اخوك
كون ان غضب للدعاظاهر بخلاف ان بورك فانه ابتدا كلام من الله تعالى والاظهر
ان يقال انما لم يخلع الى فدلانه يدل على الاستمرار وقد يدل على التوقع ولم يكن
لموسى توقع في ذلك قال عملا بالاصلين اقول الاول تشديد ان والثاني
نصب المصدرية قال مراعاة لفظ التكسير والواحد اقول لفظ التكسير يرد به
الالسنة والواحد لسان فانه فانه يونث ويذكر قال الجوهري قال وتمامه
في غير اولي الضرر اقول اراد هناك ان غير وان لم تتعرف بالاضافة في امثال
هذه المواضع الا انه لم يرد بالموصوف معنى فهو في حكم النكرة قال واختياري
الجر توفيرا الاصالتها اقول الاصالة غير في الصفة اقول قيد الكسر للضد قال
لانه اذا اطلق ضده الفتح وهنا الضم قال لاندراجها في الاتي اقول الضمير للقصر
وحذف الاصلي والزايد والاتي هو المدغم سواء كان مع الضم والكسر قال وضد
همز الياء ترك همزها تقدم هذا في اول الكتاب وادغام الاولى في الثانية معلوم
من وقف حمزة اقول يريد قوله ويدغم فيه الواو واليا مبدلا اذا زيدتا قال
وهو فيه على وجه اقول يريد ان حمزة اذا ادغم في الوقف له الاسكان والروم
والاشمام بالحذف مدا وقصرا قال او من الثانية عطف على قوله او من در
ءدفع والثالثة قول الفراء نقض بالتفاف والضاد المعجمة قال ابو شامة معناه
انحط كانه رجم به الشياطين فاتبع المرضية اقول يريد ان ابا عمرو قال يجوز
تخفيف الهمزة وتحقيقها مع كسر الدال ولم يقرا الا بالتحقيق اجاب بنقل الجواز

واختار

واختيار احد الجائزين قال وتاويله بالجرح مجروح اقول يرد على ابي عبيد فانه قال قراءة
الكسائي وابي عمرو ضعيف لانه بمعنى حاريه والكوكب كلها كذلك فلا فصل للكوكب
على آخر واليه اشار بقوله وتاويله بالجري مرجوح قال من احدهما اقول اي درا
بمعنى دفع او طلع فجاءة قال واولى من عتى يريد ان الكسر في دري اولى من عتى
لانه واوي فاذا جاز فيه الكسر فالهمز اولى قال او اصلا اقول رد قول الفراء ان
ان المد والهمز ليس من كلام العرب بوجهين الاول انه قد اثبته غيره والمثبت
تقدم النافي حمل قول الفراء على انه ليس اصلا وهو كذلك فانه دوري كسبوح ثم
اعل تخفيفا قال وحملا لجماعة بالاصل والفرع اقول بكسر الجيم قال الجوهري هو
ما جمع عددا ولذلك يقال للخمر جماع الاثم قال وفاقا لابي عبيد وانه مخفف خلافا له
اقول مختاره الضم والتشديد كما اختاره ابو عبيد الا انه قال مخفف المهموز وابو
عبيد يقول نسبة الى الدو واليه اشار بقوله لبعد التاويل قال ومنع تصحيف
اليا بالمثناة ذكرنا اقول يريد انه لو اراد فتح المثناة لقال سبح بالفتح فان
المصطلح تحريك الاول وعليه الاول ينزل الى حركة كانت ولما قال بالبا علم انه يريد
الموحدة وقد تقدم نظره في قول الناظم والفتح في تائها تلون وقد نبهنا عليه وقد
اجتزى بلقط توقد للمخفف وفيه نظر وجه نظره انه مشترك بين المذكر والمونث
قال وان قدرت بها التذكير اقول جواب من يقول ان توقد في النظم مقيد بالمونث
فلا اشكال اجاب بانه لا يخلو ان يقدر بالتذكر للمكوث او مجردا التذكير فان قدرت
بالتذكر اختص بما عدا المخصص بهو مدلول حق ابو عبيد عمرو وابن كثير وان قدرت
التذكير دخلا فيه لان توقد على وزن تتعلى بالتشديد يصدق التذكير والجواب عن
نظره اختيار الشق الاول لان بالتذكير في مقابلة بالتانيث قال وكذا بون
توقد للقافية اقول وفيه نظر وجه نظره انه يصلح وان يكون مضارعا حذف منه الياء

كما نقله الفاسي في الشاذ والجواب ان الحذف خلاف الاصل لا يصار اليه لاسيما مع شهرة
القراءة قال وعليه كانها اقول اى يدل على ان الفاعل ضمير الزجاجة قوله تعالى كانها
كوكب فانه مذكور بعد الزجاجة قال والمضارعة ليكاد اقول اى سواء كان بالتذكير
او التانيث وجه المناسبة كونه مضارعا قال واختياري توقد اقول يريد الماضي
وعلله بانه للحقيقة لدلالته على التوقد بالفعل وتاييدت للحقيقة بالمبالغة فان تفعل
مثل تمرق ويفهم منه المبالغة المكملة للاصل المشبه به فان المشبه اذا كان فيه
مبالغة يدل على كمال الوصف في المشبه به قال واسناده الى له اولى من الاخرين
اقول والاخران فيها وبالغد وانما كان اولى لانه مفعول به بالواسطة لان للمغنى
سحور واللام فيه للاختصاص قال ولا يجوز اسناده الى رجال لانعكاس المعنى
اقول المعنى لان الرجال مسحورون لا مسجون قال خفف ماضيه اقول اى خففا
يا البزي للموزن وماضيه واى ومانون جملة صدرت بفعل ماض مفعوله محكي اى
لفظ سحاب مرفوع كما في التلاوة وان كان هنا منصوبا قال هو ذلك هو فاعل
او صلاو ذلك اشارة الى الجر قال وقيد الجر للضد اقول لان ضد الجر النصب قال
وهنا الرفع قال قال ابو علي لارتفاعه عندها من ظلمات اقول يريد ان وجه الاضافة
بانها يرتفع من الظلمات عندها اى في وقت هذه الظلمات كما يرفع عند المطر والرحمة
قال وهو في الثلثة مبتدا اقول اى وجوه القرآت قال واختياري التنوين
والرفع علله بان في التنوين والجر المبدل في حكم الطرح والاضافة عدم تحقق الجرية
بل لا في ملابسة قوله والرفع مع سالم قال مما قدرنا في السحق اقول يريد ان الضم
المذكور للتام يتعرض لضم الهمزة لانه لازم له اجماعا قال وفتح باسيدن وسكونها
من تقرير الكهف اقول محصل ذلك التقدير يريد ان السكون علم من لفظه والفتح من النظائر
قال واختياري الفتح اقول علله بان اضمار الفاعل اهون من حذفه وفي الحقة مسا



مساويا ان والفتح يناسب السابق ليستلخص قال والاختيار تقدم في الكهف
اختياري هناك التشديد لانه الاكثر اقول وقيل ثلث والرافع المقدر ان متعلقاه اقول
يريد ان قوله وقف تقديره قف قبل ثلث للرافع احترازا من الناصب قال دل
المتقدم على جوابها اقول هو قوله ولا وقف اى ان ابدلت المنصوب لا تقف قبله
قال وقيد الاصل بالثاني اقول الاصل هو التيسير ومعنى قيده انه صرح به والا فقيده
قال وذكر الاكثر للمما واه اقول يريد ان داب الناظم ذكر القليل في الرموز
اختصارا واذا ساويا في العبارة ساويا في الذكر قال واستثنى رمزا من صرح
للمحي لغة اقول يريد بالصريح لفظ القرا المقدر واراد بالمحي لغة ان لفظ القرا وان
شمل الكل الا ان مدلول صحبة يخرج عن الحكم وهذا بيان كل مستثنى يخرج من الحكم
بعد شمول المستثنى منه ولغيره والاولى ان يراد بالمحي لغة الرمز الصريح
لئلا يكون استثنا عن نفسه قال ومعنى قف ان اردت الحسن اقول يريد ان
الوقف على الف في صورة ثلث رفع حسن لا تام لان ما بعده مغرو معه لا
يكون تاما وكونه حسنا لانه بعد انعقاد الجملة وفيه بحث فانه ذكر في الوقف على مرسوم
الخط ان الوقف بعد انعقاد الجملة تام وعلى هذا الوقف في صورة النصب ايضا
تام لان الوقف على المتبوع بدون ذكر التابع تام عنده حسن عند غيره الا ان
يستثنى من التوابع البدل لانه المقصود كما اشار اليه قال واراد الخصوص من
العموم اقول اى لا وقف تام مفهومه ان في الرفع الوقف وهو خلاف لقوله قف
ان اردت الحسن وفيه اجمال سنفصل ذلك التفصيل سو قوله ان نصبت بتقدير
اتقوا الوقف تام واختياري البدل لان في الرفع المبتدا محذوف وفي النصب
في غير البدل اتقوا ونحوه سورة الفرقان قال ضد الرفع للضد اقول يريد ان
الرفع مشترك يكون في مقابلة النصب والجزم فلا بد من تقييده قال والباقي بينة

لا ظرفية لئلا ينعكس المعنى اول يريد يا يرفع تقدير جزم يجعل بقراءة بالرفع مرموز الدال
والصاد والكاف ولو كانت ظرفية لكان معناه جزم يجعل في رفعه لهم وهو خطا
قال ناكل مزاكنفعة كلامه اول هذا تقرير غريب اى واى رابطة بين الكلهم من ذلك
دفعة كلامه قال ولا جزم اول بفتح الجيم وكسر الزاى الجوهرى مصدر كالجزم
المشهور حرم وفي رواية الشارح حرى بالاضافة قال واختيارى الرفع قطعا
للمقطع اول قطعا عما قبله للقطع اى للاستيناف احترازا عما اذا كان عطفا على جواب
الشرط قال ومن ثم دل حسنه كاملين في علم المعاني اول هذا شرح قوله دل صافيه
كملا وقيده بعلم المعاني لان مسئلة الاستيناف في معرفة موضعه هو ذلك العلم
والله اعلم قال شامى غير اول اى خفف يا وه قال وعلى حال فاعله بتقدير
يا قوم قال وهذا قاله ابو شامة وفيه ما فيه لان اللفظ مفرد فاعل الامر يحسب
والاحسن ان يكون مفعولا كما اشار اليه بعد وهو قول الفاسى وستطيعونه
مفعوله لاشتماله عليه اى لكون الخطاب به يقطع عليه فكانه المخاطب قال ربع
يخشر هنا بالخاء المعجمة اول يريد انه ذكر في الانعام ان يحشرهم وفي شان يونس
وفي شبا مع يقول تفرد بها حفص فاشار هنا الى انه وان لم ينفرد بها اذا ضم اليها
تصير اربعة بدون يقول قال ولا يتاتى تاويل جردارى في دار علا اول تاويل جردار
ما تقدم من قوله يجوز اصله ان يكون اصله داري محقف وانما صح هناك ولم يصح
هنا لان ابن كثير داري نسبة الى الموضع او غيره كما تقدم في مناقبه فلما انفرد بالقراءة
صح الرمز والصريح بخلاف هنا فان اليا مشتركة قال ولو قال وتخشر بادارى علا
فيقول غير شام لجاز اول جوازه ليس للتلفظ باليا لانه ان النظم بالنون ايضا بل
لتقدم ذكره اليا قال واختيارى النون واليا جمعا بين المعنيين الموجبين بالاتصال
والانفصال اول المعنيان الغيبة والتكلم اول ويريد بالاتصال يخشر باليا ما قبله



وهو ربك وبالانفصال عن عبادى واتصال النون بعبادى المذكور بعده انفصاله
عن ربك قال واختيارى الغيب لانه المدعى عليه فيه القدرة ابلغ تبكيتا فاظاهر
لانهم كانوا يعبدونهم لذلك اليوم والمدعى بفتح الدال اى الذى ادعيتم انه قادر
قال واعتبر صورة اللفظ خبرله وثانى تنجى احذف والالف الزايدة اولى اول يريد ان
قوله الناظم رده النون يريد النون الثانية لكن فيه تسامح فان الثانية اول
الكلمة في الماضى لا تحذف وهذا معنى قوله واعتبر اللفظ نظيره ما تقدم في حذف نون
تنجى فانه قال وثانى تنجى احذف والحال ان المحذوفة هى الاولى ولنا في كلام اخر
نجده قال الشارح هناك في وجه التاء قصد الاختصار لانه قال النون الاولى
لاحتاج الى ان يقول وضم الثانية وقوله خبره بضم الخاء المعجمة وسكون الباء معا
لغة الكلمة والحلقة على الدليل لان العلم لازم قال ونزل التخفيف على العين
قضية اطلاقه اول يريد ان اعلال الفعل اذا اطلق ينصرف الى عين الفعل قال
وصارت الاعرابية هنا البنائية في مصطلحه اول يريد ان الرفع حركة اعرابية في
مقابلة النصب لكن الماضى مبنى وحركته فتح فقد اطلق الاعرابية على البنائية
وقيده باصطلاحه لان الكوفية لا تفرق قال وقد تطوبت انطوا اول اى المصدر
من غير فعله كما تنزل مع تنزيلا قال وهنا طرف خف اول اى هنا المقدر ويريد
وهم التطريف بالمناسبة يريد انه لو قال مثلما قال الشارح لارتفع وهم التطريف
اى ربط اخر البيت باول البيت الثاني بان يكون ينزل محققا مع تشقق محقف المدلول
الدال والعين والمناسبة خف المسلمين قال وحرك فا، قاف للساكنين
وفتح اول يريد ان الناظم لم يقل خف مع قافه لان المراد ما في سورة ق
ولو قال خف مع قافه لتوهم انه يريد خف الشين والقاف في هذه الكلمة
ويلزم منه ان يكون ضده شد الحرفين فيختل قال وعلم ترجمة تامرنا من الالطاف

لامن اللفظ اول يرد على القاسمي وجه الرد ان الوزن يستقيم بالخطاب والغيب
فلا دليل فيه وانما علم من قول الناظم اذا اطلق ينصرف الى الغيب قال واختياري
الادغام للتخفيف ولقربه الاصل اول لان الاصل تشقق تباين وفي التخفيف
حذف احديهما وفي الادغام المدغم موجود حكما قال وكل على رسم اول اي الرسم
مختلف بعضها مفرد وبعضها جمع قال واختياري التوحيد اول علله بانه في مقابلة
القمر وقد ذكر في يونس مفردا ولئلا يكون ذكر القمر تكرارا يحتاج الى التاويل
بانه اريد بالشرح بعد الشمس والقمر مما لا يرى بالنهار قال لدورانه بينهما اول
اشار الى ان قوله اضمم اولا تنزل على الحرف الاول لانه المتعارف في اطلاق
الحركة والضم ثانيا على الثاني ساكن ليس محلا له واليه اشار بالدور
ولولا الاسكان كان الثاني متعينا قال وقد تقدم تشديد الابنين اول تقدم
في البقرة والابنان ابن كثير وابن عامر قال كما نبه عليه الاصل اي التيسير قال
واستنتاج الاربعة اول اي الوجوه الثلثة في تمثل واحد ايضا عف اولقال
الخمسة وادرج فيه التشديد لابن عامر تنبيها على ما تقدم كان احسن قال وقوله
هنا خاصة عين الموافقة لا باعتبار كل منهما اول يريد ان خاصة قيد الموافقة مع
ابن كثير لا انه خاص به وابن كثير لان ابن كثير على قانونه وانما احتاج الى ذكر هذا
لان قوله والباقون يجتلبون يوهم ان ابن كثير معهم قال وقوله فيه يجتلبون
يجوز عن الكسر اول اي الكسر الخالي عن الصلة لانه في مقابلة صلة حفص فذلك
قرينة المجاز قال وتعجب النحاس عجبا لقول الاصمعي فرد افر وفر ضيق
اول يريد ان اقر معنا بكسر وليس هنا بلايم صه فتعجب ابن النحاس ممن قرابه
ثم الشارح تعجب من تعجبه فان الاصمعي امام اللغة وقد ذكر الثلثة الفاظا مرادفة
بمعنى ضيق وفي كلامه بحث وذلك ان ابا شامة نقل ان المتعجب ابو حاتم والنحاس



روى عنه وقول الاصمعي جعله النحاس كالشارح جوابا عن تعجب ابي حاتم وبين
الغلس بون بعيد قال واختياري الفتح والكسر علله بانه نص في المعنى فان
الاقتار مشترك وتحقيقه فان النظم الضم تقبل وقياسيه وهذا فيه بحث لان
الضم قياسي ايضا ولم يفرق الجوهري بينهما وان كان القياس الى التظاهر فهو عكس ما اختاره
في يعكفون قال وفارق الجمع بالمعنى اول يريد بالجمع ما في قوله تعالى وعلى المعسر قدره
لان المعنى فيه الفقر ولا يلايم المقام قال ابن الحرضد العبد اول متى تانا نلمم بنا في
ديارنا قال موضع الدلالة نلمم فانه بمعنى تاتي اول وليس كقول الخطيئة متى تانه تعشق
الى ضوئاره قال لان تغشو ليس بمعنى تاتي قال الجوهري عشوت الى النار تنظرت
اليها ببصر ضعيف قال واختياري الجزم تكميلا بلا تقدير اول انما كان تكميلا لان البدل
فيه تكرار الاسناد في الرفع وفي الاستيناف تقدير سوال والحال مقدرة لان تضعيف
العذاب بعد لقيه قال ونون ليت على تاويل تمنى اول لا يحتاج الى هذا التمني
التاويل لان المراد لفظ ليت وهو اسم قال البخاري باب اللواو دخل عليه اللام
لانه اراد لفظه قال اذ لو قال فتحه وسكن سهلا لم يكف اول لان الفتح الكسر
فيحتمل الضد قال لهذب العبارة اول يريد ان قوله حرك مثقلا فلو عطف بالياء
او بالواو لرفع الوهم لدلالة العطف على التغاير قال ولم يرد الداخل اول
اي دخول سورة مع اخرى في بيت واحد وانما تقدم الاراءة لانه قد فعل الداخل
في اواخر الكتاب قال انما بالموعظة اول قد استعمل ثم متعديا في مواضع وظاهر
كلام الجوهري انه لازم فانه قال ثم الامر وانما غيره قال كله بلايم كلام الصوارم
اول بكسر الكاف جمع كلم بفتح الكاف قال فان لو تتبع عمل الشيطان اول
وذلك انه يلقي في ذهنه ان الامر ليس مقدرا في الازل كما ذهب القدرية فان قلت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امري ما استدبرت لما سعيت

الهدى قلت الجواب يوخذ من لفظ الحديث لان ليس له عليه صلى طريق
صلى الله عليه وسلم قال والاختيار تقدم فى الاعراف اختار هناك للمفرد اول
ولذا اعكس الاختيار المتقدم قال احسنا اولا يلعنون مشتغلا لانه اكمل فى
الاكرام ثم ذكر انه قوله تعالى يجزون الغرفة وان كان حسابه موبدا الا ان
تلك المناسبة يتادى مها حذف الفاعل ويلعنون تعارضا قطا ويلعنون
محققا سالم من الحذف ففى المثقل قراءة المعنى وفى المخفف عدم الحذف فكل منها
مرجح من وجه هذا معنى الانعكاس سورة الشعرا قال علم محل المد ونوعه
من لفظه اول محله بعد الاول ونوعه انه الف قال وقدم فارهين اختصارا وانما
اشار اليه لاموجبه تلاوة اختصار التعطف على جاد دون يعلم منه ترجمته
قال وقيد التحريك بالضم للمضد اول اى لو اطلق كان ضده الفتح فيخيل قال
ويجوز بالخفض عن الكسر ليختص اذ الكحل بالخفض اول يريد ان الكلمة مجرورة
مع اللام وبدونها لانها مضاف اليه الا ان فى المجردة فتح ولو قال بالكسر كان
اظهر لان الخفض مشترك دون الكسر ولانكتة فى التحرز قال وورش فيه على
نقله اول يريد ما فى سورة الحجر وسورة بالنقل والكسر قال فيخالف المختلفين
بالكسر مطلقا قال المختلفان ما فى الشعراوص وحققا اى ابتداء ووصلا فانه
يقف ويصل فيهما اى فى الحروف بالكسر قال وبهمز الوصل فى وجه ابتدا اول
لان المختلفين لا همزة فيهما وانما فيد بوجه وهو الابتدا لان الكسر وصلا ووقفا قال
واختيارى مدهما اى حد جاذرون وفارهين علل الاول بانه المستعد للحرب
وهو موافق لموصوفه جميع لان كلهم كانوا كذلك بخلاف القصر فان معناه
الخوف والتيقظ ولم يكن كلهم كذلك ومقابلة للشرذمة المطابقة القليلة لان
الكل يقال القليل قال وتجدد نشاطهم لنحت البيوت المبنى ذما اول هذا معنى

فارهين



فارهين بخلاف فرهين فانه يدل على الثبوت لان المعنى عليه قال لانهم تعدد تكذيبه
فاحتمل على الكذب هو الملايم اول اخوفتنا او وعظت عنا قال هذا معنى قولهم سوا
علينا اوعظت ام لم تكن من الواعظين قال ولو كان لابتدئت بهمزة اول
هذا رد لقول الفراء لكنه مخففة الالكنه قال وقول المبرد والكشاف وهم ناشئ من الخلط
وقول جاهل باخذ وجوه القراءة اول لان القراءة توخذ نقلا متواترا لا من العربية
قال صاحب الكشاف كيف لا والنحاة انما يستدلون فى صحة لهم بالقران قال
وقول قتيبة والنحاس اول محل محصل قولهما ان فى الجر وف مجمع على اللام فيلحق
بهما ما فى الشعراوص ورده الشارح بان هذا غير لازم لان اختلاف القراء يجوز
بل يقع كثيرا فى الكلمة الواحدة فى موضع دون اخر قال والزامهم الكسر يقول
سيبويه اول هولا لما انكروا ان يكون لكنه لغة قال يجب الكسر فيه لان
الكنه غير متصرف دخله الالف واللام يجب صرفه رده الشارح قال وقد غره اصل
ورش اول يريد ان من قال ان لكنه انما اعتبر لقراءة ورش فانه ينقل
حركة الى اللام فيتناول اللفظان قال وقيل ذكر الجوهرى الفرق الا تعليدا
لابى عبيد تحكم لا دليل عليه وكون الجوهرى لم يذكره لا يدل على عدمه فقد ذكر صاحب
التكملة بعد الصحاح قال وتكرر من صحة كلامه فاده اول يريد ان قوله لا يخالف
الخط الا فى ما خرج عن العربية كلام صحيح فى ذاته ولكن ليس فى القراءة المتواترة
شئ لا يوافق العربية هذا وجه فساد الصحيح وتكرر الفاده باعتبار الخط والعربية
قال وفهمت المطاوعة من سابقه اول جواب سوال وهو ان المشدد يدل
على المطاوع دون المخفف اجاب بان قوله تعالى تنزيل من رب العالمين يدل
على المطاوع قال وان يعلمه على حد يكون مزاجها علم وما اول يريد ان
انه اذا كانت اسمها وان يعلمه خبر يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة وهذا خلاف

وضع المبتدا والخبر فقيل انه من القلب ولم يعرج عليه صاحب الكشاف ان القلب انما يركب اذا كان فيه نكتة قال وعليه قول صاحب الكشاف ولها حكم فعل ولا تدع عبارة الكشاف بهذا اقول محال ان العطف على فعل او فلا تدع حاسورة النمل قال شهاب على القبض اول تقدم مرارا ان حذف الخامس الساكن في عرف العروضيين قبض وهذا بنا على الرواية عنده لانه قال بعد ولوائم فعولن لاوضح وذكر نكتة التجوز وهي عطف على نون يابتني عليه ولم يتنبه للعطف من قال اعتمد في الاخرى على الشهرة هذا قول الفاسي وجه ان المعطوف عليه مقيد فكذا المعطوف وضد النون الياء فقد علم القرائن بالنون قال وحذف الياء واللام للوزن الباء من شهاب واللام من ليابتني قال وقيد الفتح و المحل للخروج اول يريد لو قال افتح كان ضده الكسر فيحتمل الضد مقيده به وسوالضم قال ولو لم يقيده بالكاف ينزل على الحرف الاول سوالقانون عند الاطلاق اضافة شهاب لبيان النوع اول اى اضافة العام الى الخاص للبيان وبه رد قول الفراان الخلاف لفظي للترادف بقوله لعموم شهاب وخصوص قبس وقوله باعتبار اشارة الى ان العموم من وجه الاستعمال الاقتباس في النار العلم قال وبضعفه الى بتان اول هما لا عدنه اولا ذبحنه لان الثقيلة فيها دونه ترجيح بلا مرجح لانها قراءة سبعية وفي طريق النظر منفصلة ذات ثلث قال وجاما كنون اول على ان المفتوح لانهما وان كانا بمعنى الا ان مضموم العين مثل حسن وكرم لا يابى منه فاعل وفيه نظر لان اللازم يوجد منه اسم الفاعل اذا اريد منه الحدوث ذكره في الكشاف في اول سهو في ضايق قال او على حذفاره وحايض اول يريد معنى النسبة كقولهم دابة فارة وامراة حايض اى ذات فراهة وذات حيض قال وقوله نوفلا



اول فسر النوفل بالسخي وفي مدحه اشارة الى اختياره الفتح ضد الثانية مصرح به الثانية قوله سكنه وانما كان مصرحا به لان الضمير راجع الى الفتح كانه قال سكن الفتح فالضد ان منطوقا قال فيلا في الفاتح الساكن والكاسر اول يريد انهم في الوقف سوا الا ان الكاسر يزيد الروم قال وعلى الاخرى يحتمل ان يكون من باب حلات اول بالحا المهملة يريد ان نحوليهم سمي بذلك لانه اول من سبا ظاهر في الالف الا انه لم يقرا به والمهموز يحتمل ان لا يكون الهمز فيه اصلا قال الفراحلت من الحلوا وانما همز وماليين بمهموز فجعل الشارح سبا المهموز من ذلك القبيل قال لا المدنية لتملكهم ولما كنهم خلافا للزجاج لجواز اول لجواز ان يكون اسم قبيلة ذلك الرجل ولبلدته وناحيته بيوتها لا اسم المدنية واستدل عليه بقول تملكهم في قول وجدت امراة تملكهم وهو لب في مسكنهم فان الضمير يدل على ان المراد اهل تلك الناحية وفيه بحث لانه اذا اريد في الموضعين اهل الناحية فكذلك اذا اطلق المدنية كما على بلدته قال والتنوين مع غير المخصص اول المخصص الذي يقرده بالاسكان والذي قراه بالفتح ابو عمرو والبزي وبالاسكان قنبل قال والاولى ان يكون المنصرف لتخفه اول يريد ان علة الاسكان ثقل الهمزة فالاولى ان يجعل اصل المكن المنصرف لثقل الهمزة واذ دياده بالكسر والتنوين قال وشبهه قول ابن مجاهد وقال سوو هم اول ابن مجاهد رواه عن قنبل ثم صرح فيه فلدفع ذلك صرح الناظم القراءة قال الا يسجدوا ثلث كلمات باتفاق اول كونها ثلثا على مذهب الكسائي ظاهر واما على قراءة غيره فلان ان مدغمة في لا فهذا معنى قوله توزيعها مختلف قال وقبل موصلا راجعا الى الوصل اول هذا كلام السخاوي فانه قال اضم الهمز حال كونك موصلا بما قبله رده الشارح بانه حال مقدرة لان حال الضم لا يكون متصلا بما قبله وايضا

فيثبت قيد مقصود وهو بيان حال الابتداء وهذا فيه نظر لانه قابل بالضم قال ابو
شامة عند بضم الهمزة اختيارا في الابتداء ولكن اذا اتى به يوصله بما قبله قال
وبحصل حاصلا وهذا من قال مبلغا اول يرد على الفاسي وابو شامة في شرحه
قوله موصلا اي مبلغا ذلك الى من لا يعرفه وجه الرد ان قوله ابتداء بهمز الوصل
انما يخاطب به من لا يعرف المسئلة قال اذا التقى الشيئ يلزمه اثبات ضده الخاص
فيه نظر لان النفي والاثبات بين النقيضين من التناقض لا من التضاد فلا تقي
لعبد الخصوص لان نفي القطع عن الحرف يوجب اتصاله وبالعكس قال
وقيل معناه قف على يسجدوا لان اول ذكر في معنى قول الناظم قف يسجدوا
والاحتمالات ثلثة الاول قف على لا الثاني ان معناه قف على ان لا يسجدوا
وهو موافق للتيسير في قوله يقفون على الكلمة بابسرها الثالث وهو الذي اشار
اليه هنا بقوله لا على ال لانه في الرسم متصل ولا على الا لانه فصل بين العامل
والمعمول هذا القائل عبر عنه الفاسي ببعضهم ولما ورد عليه ان ابن الانباري قال
بالوقف على الا اجاب بان الناظم ذكر بعضا وفيه نظر لان هذا القائل قد منع الوقف
على غير يسجدوا فالمنافات بين هذا وبين قول ابن الانباري ظاهرة وابو شامة
يسجدوا احق لانه فصل بينه وبين معموله وهو له بالتنافي وليوت غرض
الناظم من التوريع على مذهب سيبويه ثم قال وان اراد الوقف ليس بتام فكذا
في طريق الكافي على الابا قال وجعل ولا من المتابعة وهو خلل اول يريد ان
جعل ولا من المتابعة حصرا خلل في المسئلة لحكمها عن بيان الوقف على لا وانما
يستقيم هذا جواب عن توجيه كلام الناظم بانه اراد ان يا المضارعة ليس محل
الوقف كيا النداء فيقال ان ابن الانباري قد جوز الوجهين فيجاب بانه لم يتعرض
للوقف على الا لظهور الامر فيه كما قال ابو شامة في جواب الاشكال قال وقال ايضا

لم منع

لم منع النون الوقف عبارته بهذا لم منع حذف النون في اللفظ الوقف عليه كما وقف
على يا عند الكافي مع انه معدوم في اللفظ اجاب اليا حذف بلا حذف عوض يجوز
عودها في الوقف بخلاف النون فانها ابدلت لاما وادغم اللام في اللام قال انتهى
الادغام ليس بكاف بل مع قصد الايجاز اذ في حالة الوقف على النون بفك الادغام
قال ورسمت على اللفظ جواب من يقول لو كانت اليا حرف النداء رسمت بالالف
اجاب بانه الف ساقط في اللفظ فروعي ذلك قال ولم يحسن قول مكي حسن اول
ذكر الا اذا كانت حرف تنبيه الوقف على يهتدون تام ورد قول مكي ان الوقف
حسن وعبارته في الرد لطيفة قال قالوا جهان اول البدل ان لم يكن لازائدة و
مفعول به على تقدير الزيادة ومفعول له ان لم تكن زائدة قال واختياري
النشد عليه بعدم الحذف لان نفي التخفيف المنادى محذوف وايصال الكلام
بما قبله فان المخفف له صدر الكلام وبالصراحة فان المحذوف يحتاج الى القرينة
كما ذكره قال والسجدة نافي بالامر والخبر جواب من يقول الاتفاق على وجوب
السجدة يرجح المخفف لانه يشتمل على الامر بالسجود قال وان كان حرفا تعين
اول يريد ان على يجوز ان يكون فعلا وحرفا فان كان فعلا ففي رضي يجوز ان
يكون تميزا وان كان حرفا لا يكون تميزا لانه انما يكون عن النسبة والنسبة
في الحرف قال حذف همزة امدونني ليمكن الوقف اول تمدوا على وزن فعولن اوله
وقد جمع فلو زيد الهمزة يصير فاصلة صغرى ولا يقع في الطويل قال وآخرها
في الاصل الى الياء اول اي ادغام همزه في التيسير الى ان ذكره في آخر السورة
مع الياء الموقوفة قال فيتقدح مما قبله فاصلا فتحلا اول يريد ان قوله
فثقلا بعد قوله فاز فيه تكرار الرمز كما تقدم في مريم في فاصلا فتحلا يقال قدحت
النار فانقدحت والمراد من الانقداح هنا الظهور قال وياتي اليا اول اي الكلام

على بامد ونبى فى آخر السورة قال وجه خطاب المحقف اقول اى الكنائى فى الاوجه
المشدد الالتفات اى من الغيبة الى الخطاب لان السابق طريق الغيبة
قال ووجه الغيب مناسبة لهم اى لقوله وزين لهم الى يهتدون وعلى فاصلة
هو قال او بسلامة من قول خالف الرسم اقول من خالف الرسم معرضا
لان رسمه بالنونين وحمزة موافق تقديرا والاختيار الخاجونى اى هنا مثله
والمختار هناك التشديد لانه الاكثر والقياس فى المثلين قال وعلم سكون
الهمز من لفظه والطلاقة اقول لانه لم يذكر للحركة فتعين ضدها ولعوض فانها
عوض عن الالف والواو الساكنين قال وضم همزة اقول اى فى الوجه الآخر
من قانون تحريك اولى الساكنين وتعين الضم من مناسبة الواو ومن التظرخو
بروسكم قال كما قررنا عند قوله وهمز اى اول الكتاب فى بحث الاضداد ان الهمز
الحرف الذى حركة الهمز من جنسه ظاهرة شمول الثلثة لان قول وجه بعد الواو
مذكور بعد الثلثة الا ان الهمز مع الواو ولا بنائى فى التثنية هذا معنى قوله خص
قرينة ابنية الجمع اذ لم يعلم هذا الوجه الا فى صاد يرد على من اجرى وجود الهمز فى
الثلث باقوال المشايخ ان نص على الا فى سورة ص قال ابو شامة لم يخصص
الناظم بهذا الوجه حرف ص ولكن لم ار من ذكره فى حرف الفتح قال وبكار
يروى بالسوق مطولا الربت وهذب وفصل اقول يريد لو قال الناظم لهم همزة
ساقها لانى به مرتبا لانه مقدم وقوله بكار مطولا فيه تفصيل وتفريق بين المتفق
والمختلف وهذا الترتيب لان مطولا اشارة الى الواو بعد الهمز وايضا ذكر الى
وحذفها ص وسورة الفتح والتفصيله كونه ذكر السوق معرفا فى رواية بكار
تحندق هذا العالم حندق بكسر الخا المعجمة امراة الياس بن مضر من جد ابى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجوهرى الحندق تمنى الهمز وله وفيه بحث حندق

امراة

امرة الياس بن مضر منها ذرية الياس وموضع الدلالة همزة العالم قال وعليه ياجوج
وماجوج اقول فانه ذكر هناك ان لم يكونا عربيين اجراهما مجرى العربية وذكر حندق
دليلا على الاخرى قال كحمل حلاة على حلاة اقول الاول مهموز والنا فى ناقص
واوى وفى عبارته حشو اذ لا معنى للحمل الا اذا كان لمعنيين والمحقق المعنى متحد
وكذا الاصل الا انهم همزوا ماليس بمهموز كما نقله الجوهرى عن الفراء قال احب
الموقدين الى موسى اقول الصواب رواية ابى شامة لحب الموقدان الى موسى وجعدة
اذ ارضاهما الوقود يمدح انبيه ورواية ابى شامة وكذا الكشاف اى تقتضى تمام
المدح والملائمة قال فلا وجه لقول ابى على لا وجه له اى لسكون الهمز بعد هذا
التوجيه قال وتصحيحا للرابع اقول اذ لو ذكر اللام صار اللام اول الملفوظ
فالمضموم خامس ولو اعتبر الاصول يكون المضموم ثالثا قال وعلى هذا يجب
من عدد المشدد حرفا واحدا هذا مذهب القراء والنحاة وعند العروضيين حرفان
الاول ساكن والثانى متحرك وليس لهذا مدخل فى المسئلة لان المناط الخلاف
ضم اللام والثا رابعا او خامسا او ثالثا الا انه ذكره دفعا لوهم من يقول
الثا المشددة حرفان قال وقيد الخطاب للخروج اى عن المصطلح لان ضد
النون يا الغيبة قال وما قبلها مع الضمير الواحد مفتوح اقول الضمير لنون التاكيد
ووحد باعتبار الرهط فيه بحث لان تنصرونهم وامثالها فيه ضمير الجمع نحن
سواء تقدم رهط او غيره فليس مع النون ضمير الواو قطعا وانما وقع فى
هذا لما ذكر النحاة ان ما قبل نون التاكيد فى الواحد المذكر مفتوح واحترز برواية
عن جمع المذكر والواحدة المخاطبة قال ابن الحاجب ما قبلها مضموم فى المذكرين
ومكسور فى المخاطبة ومفتوح فى ما عدا ذلك ونون المتكلم داخلة فى ما عدا ذلك
ثم ذكر المثنى وجمع المونث قال وتقاسموا على الوجهين اقول انما جمع باعتبار ان

ان الربط جمع او ان النون للتعظيم قال واختيارى النون اقول اى لجواز
ارادة الكل قال وعلمت ترجمتها ويذكرون من الاطلاق وفى الرفع اقول يريد انه
لم يقيد بشيء كون هنا ويذكرون فى البيت بعده بالغيب لانه فى الاطلاق معلوم
لما تقدم فى قول الناظم اول الكتاب فى قوله وفى الرفع والتذكير والغيب اذا
اطلق اللفظ فى عدة المواضع الاطلاق دليل التعيين قال وقدم ان الناس
اقول اى ذكره مع ان الاتحاد هما فى الفتح بخلاف التنوين لانه ذكره احد فى محله
مرتبا او مبتدا محذوف فالحال اى اذا جعلت انا خبر مبتدا او هى انا فهذه الجملة
حالية من عاقبة قال وقدم كيف اقول يريد ان كيف اما حال او خبر حصة الناسخ
الا انه قدم لما فيه من معنى الاستفهام ومراده انه فى اصله كذلك وليس هنا بمقتض
الاستفهام لكونها من كلا الملك العلام الذى له الافهام المنزه عن الاستعلام
قال تقدير باء التعدية اقول جوز ان يكون الباء المقدرة للتعدية يجدثهم
بان الناس كانوا بايات ربنا سوا كان بمعنى التعدية
او السببية اى سمهم بفتح التاء وكسر السين من السومة وهى العلامة على ما
روى عن ابن عباس يحدث المومنين الكافرين وايده الشارح بقراءة شاذة
تكلمهم بفتح التاء واضم اللام من الكلم وهى الجراحة فهو لها اى الكلام والكلم للدابة
بخلاف ما اذا كانت مكسورة فانه يجوز ان يكون الفاعل هو الله او الدابة واذا
كانت الدابة فيقدر ايضا بايات ربنا قال او للاختصاص اقول اى لا يحتاج
الى تقدير ربنا لانها من ايات الله تعالى كما تقول خواص الخدم لفرس مولاهم
فرسنا ولداره دارنا قال واختيارى كسرهما اقول اختاره الكسر فى
الموضعين قال وعلله بان فيه تقدير الجملة على ما هى عليه بلا تغيير بخلاف
الفتح فان مدخوله مفرد تقدير ان كانت قال لعدم امده اقول اى لو كانت



الاعمال للاول لوجب الاضمار فى المتاخر لعدم الاضمار قبل الذكر قال وهى اول
الترجمة اقول اى قول وصل وان كان متاخرا لفظا قال لان الشهرة اقول يريد ان
ان ادرك فى قراءة المكوت علم من التطاسر ادركه الغرق لا ندركه الابصار لامن
الشهرة كما قاله ابو حيان وقد اشرنا الى ان امثال هذا غير وارد لان الاظهر
فى القرآنين قطعى فلا حاجة الى الحوالة قال واللام مكسورة للواصل اقول اى لام بل
قال واختيارى القطع لانه اقرب الى النفى الموبخ به فان قلت قد فسر قوله ادرك
بقولهم بلغ علمهم فان معنى له اقرب الى النفى الموبخ به قلت معنى بلغ علمهم باسباب
معرفة الغيب كما اشار اليه بقوله من الاشعور له لوقت عوده كيف له بعلم
الغيب قال صاحب الكشاف او يكون ادرك معناه فى كما روى عن الحسن انهم ليصلى
اضحى من قولهم ادرك الثمن انتهى وقد ادرك بنو فلان اذا اتوا بعوانى الهلاك
قال واختيارى للخطاب لرجحان القريب المكتنف الاول بجعلكم الثانى فى قوله
امن يهديكم والبعيد المنعطف سو قوله بل اكثرهم لا يعلمون قيل امن يجيب من انه
اخرى ولذلك سماه منقطعا نا صبا حال فاعل فث على المعنى اقول يريد تقدم
فث على يهدى فاعله فان الحال لا يكون الا على تقدير كونه فاعلا وانما ارتكب
هذا لان فاعل فث ظاهرا هو الثعلب بهادى الى يهدى واليه اشار بقوله فث
ذلك قال ام فعولن اقول سو قوله بهادى باثبات اليا وانما تعرض له لان ما
ليس فى رسمه يا وما فى النحل يا وه ساقطة فى الوصل قال وفيه نظر لانه ان البيت
بغيرهما اقول اورد على الناظم انه اكتفى باللفظ بلا ترجمة واللفظ يحتمل العكس فيحتمل
وهذا التقدم له تطائر وبناوه على انه لا يفيد بالكناية والرواية والا فعلى الاول
الف وايراده ساقط لوجود الالف الاول والثانى لا يحتمل عن الخطاب لله تعالى
انت فهو خبر عنه قال وذكر الاجماعية اقول اى قوله لكل فث موضوع الكتاب

المسائل المختلف فيها الا لمعنى والمعنى سوى التوطية بما فى الروم وايضا لما كان فى الوصل
محذوفا للكل يمكن فيه اللبس فيثبت للوقف على الوصل قال وقوله معا منع
رجوع الروم الى النقل اول يريد انه لو لم يذكر لفظة معا وقال فى آخر البيت وفى
الروم شلشلا للتوهم انه اراد ان الكسائى واقف حمزة فى يهدى فى الروم
وانما يوافق فى الياء حالة الوقف قال على حد الطرفين اول يريد وجه خطاب
يهدى مناسبة ما قبله انث وما بعده تسمع قال تقدير العامل على اصالة الفعل
اول اى مع موافقة فيه رعاية اصالة العامل قال ومن ثم انتشر يشير الى معنى
قال اول تقديرا للجر على اصالة الافراد قول قد تقرر فى النحو ان الاصل فى الجر الافراد
ولفظ ما مفرد وخبرها قال او تهدى العمى اول فانهما مرسومان بالياء فالوقف
فيهما بالياء فكذا انها قال وجه الياء ثم اول يشير به الى الروم والمثبت حمزة والكسائى
قال علله بان الياء اصلية والوقف بالياء فى المنقوص لغة فصيحة وفيه حمل لما اختلف
فيه على المتفق وسوى فى النمل قال فمعنى شامل مرسوما اليه او مرسوما بالحذف
على المعنى فهذه عبارة غريبة لان الكلام فى المرسوم الى اثبات الياء فى الوقف
وان لم تكن مرسومة لما ذكر الشارح ومحصله ان الحذف فى الرسم يدل على وجود
الياء فى التلاوة لان الياء فى الفعل اصلية فلا موجب لحذفها قال والزم الكسائى
يهدى الياء لان الياء انما تحذف فى ما دل للتنوين والفعل لا يدخله التنوين فكما يكون
فى الوصل كذلك يكون فى الوقف ايضا ورد على الفاسى بان لو كانت لو كانت
العلة ما ذكره من عدم التنوين يجب ان تثبت فى نقيض الحق ورد عليه الشارح
بان الاصل ما قاله الكسائى والتخلف لمانع واليه اشار بقوله لا يرد التخلف
للمخصص وتحقيقه ان ما يهدى نابته وفى بعض محذوفة وكلام الكسائى مفيد
يهدى فلا يرد عليه ما اورده قال واختيارى المد علله اول برعاية جانب

الاسم

الاسم لان الالف باقى عند تعارض الاصلين وهما الرسم واصل الكلمة الاسم اصل
يرجع اليه ومعناها راء عن الضلالة بعده غناء لان عن للمجاوزة قال وقيد الفتح
للخروج اول لان ضده فى الاطلاق الكسر وهنا الضم قال وفاعله الواو ضمير كل
على المعنى لان لفظ كل مفرد والواو يدل على الجمع اجاب بانه باعتبار معنى كل اول
وانتشر علم جوازه لذلك يشير الى معنى الزمر علمه فاء قال اسم فاعل جمع عليه
اول كونه اسم فاعل ظاهر الا ان الكلام فى ان لفظ مفرد مبتدا وخبره جمع فحصل
جوابه ان المعنى كما تقدم جمع روعى جانب المعنى كما روعى جانب اللفظ فى كل
وآتيه يوم القيامة قال ولا يصح فعليته اول جواب من يقول لم لا يكون فعلا
كما فى انا آتيك بان اتوه ليس فعل المتكلم بخلاف آتيك ومحصله انه لا يمكن
ذلك الا فى فعل المتكلم وليس المعنى على التكلم ولا اللفظ ساعده قال واختيارى
المد توفيرا للخبر على وصفه وترجيحا للاسم اول يريد بوضعه ان الاصل فى الخبر
الافراد واسم الفاعل مفرد والاسم ايضا اصل فى الاصل خبار قال وجه خطابه
رده الى ورى بالتبعية اول فان الخطاب ورى الجبال جامدة للنبى صلى الله عليه
وسلم وامته داخلون فى خطابه تبعا له والظاهر ان الخطاب فيه عام اى كل
من يتاتى منه الرؤية يرى ذلك يوم القيمة قال لا يخفى على احد وعلى هذا المناسبة
اتم سورة القصص قال والراء مرققة للكل اول لانها مكسورة مما له
لحمزة والكسائى قال واما ضم النون اول ذكر ان ياء المكون اى من بعدا
حمزة والكسائى اخذه من لفظ الناظم بها وكسر الراء من الضد وهو الفتح
وضم النون من لنربك لامن لفظه لان الوزن يستقيم بغير الضم ولامن
الضم لان الفتح ضده الكسر وفيه بحث وذلك انا قد اشرنا فى امثاله الى ان
الوزن وان استقام بغيره الا ان كسر الراء لا معنى له الا مع ضم النون

قال ورفع بارة اجود اقول قال الفاسي جوز الناظم فيه الجر عطفا على الف والرفع
عطفا على الفتحتان قال الشارح والرفع اجود للتلبس بين المعطوف
والمعطوف عليه لان الفتح حركة البناء قال وعلى كل حامن الدمع حزنا عينا حزن
للحزن اقول اى جمع بين اللغتين هذان الاول بفتح الحا والثاني بالضم
قال ولذا ادعى بعضهم تخصيص الفتح بالفتح اقول يريد انه لما وقع في القرآن
الكريم تغيض اعينهم من الدمع حزنا بفتح الحا وهو منصوب وابيضت عيناه
من الحزن بالضم وهو مجرور وكذا الحمد لله الذي اذهب الحزن في المنصوب
وكذا اشكو بي وحزني زعم ذلك البعض ان المنصوب جاء مفتوح وغيره
من المرفوع والمجرور جاء مضموما وغير الشارح عن النصب بالفتح شاكلة
قال والغاية رجوعهم لاموا شبههم اقول لان الممانع لامرأتين عن نسج موا شبهها
الرعا قال وتقل الفتح كالاول اى كالضم في جذوة اقول والسكون كالذهب
كالبدء اى كاسكان الدال في جوه ونبهنا على ان الاطلاق للحركة تنزل
على الاول والاسكان على الثاني ويحتمل ان يريد كاسكان الدال في بدء وفي
جميعها الحركات الثلث مع الواو ومع التاء ست لغات قال والتاء مع التاء و
الواو اقول اى الثلث في الجيم مع الواو وتا التانيث هي الواقعة في هذا الموضع
والجوهري لم يذكر الا الواو مع التا الفوقانية قال وجه الاوجه الثلثة اللغات
الثلث قال قيد الرفع للقصد اقول اى قيده بالجزم لانه تارة يطلق في مقابلة
النصب يريد واو العطف للاطلاق يريد ان الاطلاق دليل العطف لان
الواو اصل فيه ولولا هذا الاصل احتمل حذف واو الضمير في قالوا اولو قيل
يقبل لم يدفع الشبهة لانه يصدق على واو الضمير انه قبل ولذلك قال في التيسير
قبل القاف رفعا لذلك الوهم وفيه بعد جدا لان قوله وقل قال موسى نص

في واو

قبل واو وقال قال واختياري الجزم توفيرا للجملة على كليتها وذلك لانها اذا كانت
مرفوعة حالا تكون في تاويل المفرد اقول وجه عدم واو قال ذكر فيه وجهين الاول
الاستيناف الثاني ثلثة بالجملة الاولى وفيه نظر لان ثلثة بالاولى كونه جواب
سوال نشا من قولهم ماهذا الاسحر مفترى كانه قيل ماذا قال في جوابهم اجاب بانه
موسى الى آخر كلامه واما التلبس الذي يوجب الاتصال وحذف العاطف
فانما يكون بالابدال والبيان او التاكيد ولا وجه له هنا الا الاستيناف قال
لان شق الجملة اكثر اقول الشق بفتح النون والسين العطف بالحرف
قال قررنا ان نمى مع ثمر لا مع دخللا اقول هذا سوال ابى شامة فانه قال
بات بالواو ففيه احتمال فلو قال دم ولا لارتفع الوهم ومحصل ما قال الشارح
ان لفظ دخللا ملتفت الى ورايه اجنبي عن نمى فلا حاجة الى الواو قال والاولى
للمرموز سحر ان شق بنا على ما تقرر في اول الكتاب ان ما دخله حرف الجر هو الـ
المكوث والخالي للمذكور اقول وفا فتقبلا من التكرار المعنوي لان حمزة
داخل في الثاء قال نظائرها تصديق كل منهما الآخر اقول حمل سحر ان على القرآن
والتوراة والنظائر التعاون فسره بان قوله سحر ان يصدق كل منهما الآخر
قال فاقبل الحق يقبل علمك اقول اشارة الى معنى الرمز قال وهو اعم اقول
اى القصر لصدقه على الكتابين وعلى اثنين من موسى وهرون ومحمد صلى الله تعالى
عليه وسلم قال وعلمت ترجمة يحيى يحيى ويعقلون من الاطلاق بنا على ما
قرره في اول الكتاب ان المحتمل للخطاب والغيبة اذا اطلق سحر ينصرف الى الغيب
قال وقطع يعقلون عن يحيى اقول يريد انه لم يعطفه وعلله بانه نبه به على نوع
البيان فانها في يحيى مضمومة وفي يعقلون مفتوحة وفيه بحث فان امثاله قد عطفت
كقوله لا يعلمون قل لشعبة في الثاني ويفتح شملا قال وضد فتح خاخف

الضم اول يريد ان ضده هنا الضم ولكن اذا اطلق ضده الكسر واجاب
بان اللام فيه للعهد الى الفتحتين فى المستحق فى المائدة فى الثانى وهنا احد الفتحتين
ضده الكسر والآخر الضم فلا يحتمل هنا بعد الاشارة الى ذلك قال وجه تذكير
يحمى مجازا نبات الثمرات لان المونث حقيقة ما يازائه ذكر من الحيوان اول
وجه غيب يعقلون قال بنيه بانه موافق ليعلمون فى قوله تعالى ولكن اكثرهم
لا يعلمون واليها فى قوله تعالى الا واياها تظلمون قال واختيارى للخطاب اول
علله بقرب وما ابيتم وهو راجع على مناسب الغيب وان كان مستعدا للبعده و
انفصاله قال واختيارى الفتح علله بانه سالم عن معارضة خمسة الفرع لان هنا
المجهول انتقل من بنا الفاعل اوله ضموما وفيه مناسبة ايضا للقوله من الله علينا
بعده وللقوله فحسنا به المتقدم قال ومن ثم اختير اول اشارة الى معنى الرمز
حفص تخلا سورة العنكبوت قال والخلاف فى الشاذة اسمية اول
يشير الى ان ضمير هو الخلاف وضميره متعدد قال وصرح بالاصل بالتعدية اول
الاصل سوالتيسير فانه قال بفتح الشين والف بعدها قال الشارح بنا على
ذلك عطفت بالفاء وان لم يكن فى النظم قال ونص عليها فيه اول اى فى التيسير
ذكر النجم والواقعة صريحا قال وتكرر فيه اول اى تكرر ذكر وجهى حمزة فى التيسير
لم يذكر انثاة بلفظها فى الاصل بل علم من قانون الصرف ورسم الخط الوجهان
فالتكرير فيه معنوى قال فتصيل المقدمات اول اى الحمل المتقدمة من قول
ابراهيم انما تعبدون من دون الله الى قوله او لم يروا وان كان خطابا باب
الله لهم ابتدا لا تعلق له بما قبله قال وهو من الله تعالى ابلغ واعم اول كونه ابلغ
من كلام ابراهيم وكونه اعم بالنظر الى الخطاب لانه لمن خوطب به خاصة وهذا
بالنظر الى المفهوم والا فالغائب تلك الطائفة المخاطبة قال مصدر للحراة من

اصل

اصل ينشى قال ينسى بضم الياء من انث هذا مخالف لقول الجوهرى فانه قال انشا الله
الخلق والانشاء اسم منه قال والالف غير مقيس على تقدير وقف اول لان الهمزة ساكنة
اذا كانت متوسطة ليس لها صورة وقوله وعلى تقدير وقف يريد ان هذا انما يظهر
اثره فى الوقف لانها اذا لم تكن صورة الهمزة لحمزة وجه واحد وهو النقل وان كانت
صورة الهمزة وله النقل وروى عنه بعد النقل ابدالها الفا ويجد وجه الرسم
قال فالالف مقيس اول اى اذا كان فعلا مصدرا كان او اسم مصدر و
على هذا لحمزة وجه واحد قال واختيارى القصر لانه الاقيس الاخف كونه اخف
ظاهر واما كونه اقيس فلقوله ابى عبيدة هى اللغة السائرة المعروفة وللجوهرى
لم ينقل المد الا عن ابى عمرو قال مودة المرفوع مبتدا موصوف باعتبار الاضافة
او الاسم وكذا الضمير اول يريد ان قوله المرفوع صفة مودة وهى نكرة الا انه فى
تقدير الاضافة الى بينكم او المراد لفظه مثل ضرب فعل ماض وبذلك الاعتبار
ذكر الضمير المستتر فى المرفوع مع عوده الى المودة قال فمطلق المنع فيها يحملى
يرد على ابى شامة فانه قال لا يستقيم نصب مودة الا مع التنوين ورده مردود
فان تلك القراة لم ينقلها عن ثقة ولا وجه لها فى العربية لا توجيه له قال
على حد قوله يا سارق الليلة اهل الدار اول يريد ان الاضافة المودة الى بينكم
مجاز عقلى كما فى يا سارق الليلة قال واختيارى نصبها اول اى المودة و
البين وعلله بان الاصل وسو التنوين فى مودة ونصب الظرف وبانه سالم
عن التقدير بخلاف الجر على الاضافة فانه مجاز يحتاج الى تقدير المفعول او عن كثرة
التقدير كما فى رفع مودة مع نصب بينكم فان فيه حذف العائد ان كان ما موصولة
ويجب تقدير مضاف فى مودة حتى يصح خبرا وان كانت مصدرية او كافة فتكون
مودة خبر مبتدا مقدر قال وهى صحبة موحد اسمية اول يريد ان قوله وموحد خبر

مقدم قال والجمع من الاطلاق على ما قررنا غير مرة اقول الذى قرره ان التوحيد ضده الجمع
السالم اذا لم يفد قال وجه خطابه الالتفات اليهم تخصيصا لقصدهم بالاخبار
اقول يريد ان نكتة الالتفات ان يعرفهم ان الاخبار الفتحية المتقدمة مخصوصة بهم
صادرة عنهم اقول وجه توحيد آية ارادة بالقرآن بمعنى معجزة فلم يذكره احد ولا
هو ملايم للمقام فانهم كانوا ينكرون ان يكون القرآن آية آية بل سوا سائر الآيات
قال صاحب الكشاف اراد وا انه مثل ناقة صالح ومائدة عيسى كالجمع عليه
لا تعلق له بقراءة ابن مسعود بل ابتداء الكلام اى اكثر ما جاء فى القرآن من طلب الامم
الآية من الانبيا بلفظ المفرد قال ابو عمرو كما فى القرآن من لفظ اية فهو بالتوحيد
والها الا فى يوسف والعنكبوت قال وجه جمعها ارادة ابعاض القرآن وقد
نبهناك على ما فيه اقول واختيارى الجمع علله بانه مطابق للجواب وهو قوله تعالى
قل انما الآية عند الله ومناسبة الطرفين احدهما هذا والذى قبله وما بايدينا
قال وصريح الرسم اقول وفيه بحث لان الرسم بالميا بلا الف ولذلك احتمل قال
القرآءين فلا دليل فيه قال واو وتقول من التلاوة اقول لان واو الفصل قبلها
قال ويرجعون معطوفة عطف الجمل اقول لان عطف المفرد مخل لان ضد الثانى
فى المعطوف عليه النون وفى المعطوف تا الخطاب قال وترجمها معلومة من الاطلاق
لا منه اقول يريد ان الاطلاق مصروف الى الغيبة كما تقدم ولا يجوز اخذ الغيب من العطف
لانه وان صح فى المذكور الا انه يختل فى الضد لانه فى المعطوف عليه النون وفى
المعطوف تا الخطاب ولو اتحد الضد كما فى سوف يوتيهم وسيوتيهم يصح وفيه
بحث لانه بعد ما قرر انه من عطف الجمل لحاجة الى هذا الكلام لان فائدة عطف
جملة على اخرى لا محل لها من الاعراب المشاركة فى ثبوت المضمون فى كل منهما
لا فى الحكم قال صاحب التلويح لو قال قام زيد فقعد عمرو لا يوهم انه الغى الجملة

الاولى

الاولى بخلاف ما عطف عليها فلو قال حصل يرجعون لكان ابين انما كان ابين لان
فى العطف يحتاج الى ما ذكره الشارح قال والى البارى تعالى لاسناده اليه
اقول لما ذكر ان القائل فى النون والتا والملك بين وجه اسناد القول اليه
اى لكون القول الصادر منسوب اليه تعالى لانه باذنه مجاز عقلى مثل بنى الامير المدينة
قال واختيارى الياء اقول يريد يا يقول وعلله بانه اعم من النون اى باعتبار المفهوم
وان كان القائل متعينا فهما قال وكل نفس على المعنى هنا والله سبحانه الخالق ثم كذلك
اقول ثم بفتح الثا اشارة الى الروم يريد ان مرجع ضمير يرجعون لان معناه جمع
وكذا لفظ الخلق فى الروم لفظ مفرد ومعناه الجمع ولذلك عاد اليه ضمير يرجعون
ووجه الفرق لفظية الجهة اقول يريد ان ابا عمرو قرأ هنا ترجعون بالخطاب
دون الروم لان معناه بالخطاب دون الروم لان هنا تقدمه يا عبادى دون
الروم قال واختيارى الغيب علله بتعدد المناسب يستعجلون ويغشى وكل
نفس والقرب وسو ظاهر واللفظ اى بلفظ الناظم به فان الاطلاق دليل
تلفظ به اقول وتاكد فى الثانى لخلوه عن المعارض الذى فى الروم وللمعارض
تقدم الخطاب هنا فى يا عبادى واليه اشار الناظم بقوله وفى الروم صافيه
حللا اى ابح كما اختاره الشارح او كثير للحلول فيه بصفاته كما اختاره ابو شامة
قال وانث لجوازه فى النوع اى مطلق الحرف يذكر ويونث وذات الثلاث
الموحدة هى التا اقول بثلث نقط محصلة الموحدة صارت مثلثة دل عليه
قوله ذات ثلث عوض يا تثبوين قال وصرح بالضد لخروجه عن المصطلح
اقول يريد بالضد يا تثبوين ولما لم يكن تضادا بين المثلثة والموحدة تعرض
له اقول لان اصطلاحه فى اطلاق التشديد والتخفيف فى الفعل تنزيله على
على عينه اراد بالعين معتل العين وعينه سو ذلك الحرف الذى عين فعل وفى

هذا رد على ابن مالك حيث استثقل تتريل التخفيف على الواو لان النون مشاركة
في التشديد واليه اشار بقوله خلافا لمدعيه قال وبابا ليا معدية لاظرفية والا
انعكس اقول يريد ان المعنى عوض بالياء مثل باع الفرس بالدراهم ولو كانت
ظرفية كان الهمزة عوض الياء لانه المعنى الهمز لمكان الياء وهو محتمل قال
وليس مفعولا فيه لان تعدية الفعل تقدير في بالامكنة المبهمة لعدم دلالة
الفعل على الامكنة المعينة ولهذا قال البرى لو كان مفعولا فيه لكان في عرف
قال وليا لعموم اقول اى الباء الموحدة والمثلثة بمعنى واحد وكل لغة قوم
لانها لعموم واحد قال وهو قول الربيع اقول ان المثلثة مختارة اقول رده
اقول بكسر الراء وسكون الدال اى يويده لان مثوى الكافرين في آخر السورة
في النار بلا اية مثوى المومنين في الجنة قال يحمل على طول الباء وقصره اقول كما طول
الباء في بسم الله قال ولا نقط في العثمانية اقول هذا مراد لكن عبارته دالة في
نقط العثمانية محتملة والصواب والا فلا نقط في العثمانية ان لم يحمل على ذلك
لا نقط في العثمانية لا اولا ولا اخرا ورد بهذا قول ابن عمر رآه بعد النقط
واليه اشار بقوله وفيه نظر ولا دليل فيه اقول اى في رواية ابي عبيد الباء
لان الرسم في المثلثة يكون تقديريا كما في الرحمن وذلك ولكن قال لحسن
غلبته صفرا فرد انا ندبحنا حالا عن فاعل جاء ضمير الكبر وبهذه الجملة
صفة المصدر اى جاء الكبر حسنا لحسن غلبته قال والاعراب على الوجهين
اقول اى ان كان لام الامر فالجزم وان كان لام كي فالنصب للام كي
اذ لا يكسر لضعفها كذا ذكره في الكشاف ولم يذكر ضعفها بل قال من قرا
بالاسكان قرانه يدل على ان اللام لام الامر قال صاحب الكشاف ولم يذكر
وذلك لان لام كي حذف ان بعدها فلا يجوز حذف حركتها ثم قال لو قيل

انما

انما سكنت لام التعريف الامر لانها متحدة بما بعدها كان اظهر ومنع ابو عبيد بعد اللام قال
لتقدم لام كي فانه يوهم الغرضية فلا يصح ان يكون عرضا لله تعالى والجواب انه مجاز مثله
قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا ومثل هذا سمي لام العاقبة اقول
واختيار الكسر علله بانه الاصل ويعوده في لام الامر ولام كي وعاقبة سورة الروم
واللقمان والسجدة والاحزاب قال وعاقبة محكمة كالتالي
اقول يريد ان القياس التنوين فيه الا ان الواقع في القرآن الكريم عاقبة الذين
بلا تنوين وحكاه على ما سو قال او على حد عن حذام اقول يريد انه او يكون حذف
التنوين ليوزن النظم كما رفع الشاعر عن حذام ليكون الروي مرفوعا مثل سلام
وكلام قال اكسر واقربه اقول جوز ان يكون للعالمين اكسر واجملة فعليه
ان قدر لام للعالمين منصوبا بالامر وان قدر مرفوعا مبتدا قدر في اكسر واعائدا
قال وحذف التاء التي تقدير الاسم او اللفظ اقول يريد ان عاقبة مونث قياسي
وصفته التي تقدير الاسم لكن حذف التاء بالتاويل المذكور قال احسن بالتي
عن الاول والثاني وحذف مكتفى لتذيق اقول يريد حذف اللام في اوله والضمير في
آخره قال لا يقال اورد على الناظم انه اطلق تذيق واراد به الاول ولا دليل عليه
ولما كان الفاسي اجاب بان الناظم ان الاطلاق والمتعدد منزلة على الاول
رده بانه يحمل عليه اذا لم يكن هناك احتمال آخر وهنا يحتمل ان يكون قيد المعطوف
عليه وهو لفظ التاء في فيكون التاء فيه قيدا كما هو قيد في المعطوف عليه فيحتمل
لانه المراد هو الاول ثم اجاب بانه وان كان محتملا الا ان اصل استقلال كل مسئلة
واذا انا اقول اصل السوال غير موجه لان قوله وثبوته تذيق زكا من عطف جملة اخرى
ولا رابطة بين الجملتين الا مشاركة في الثبوت والقيد انما هو للمبتدا فلو كان معطوفا
عليه لتوهم القيد اقول ويفارق مكانات مد النون بالكل جواب سوال كانه قيل

لم يحمل تذييق عند الاطلاق على الاول والثاني فيكفي مكانات مد النون شمل
كل مكانات اجاب بانه مقيد بلفظ الكل دون هذا قال كما قيل في السابقة
اول السابقة عاقبة فانه لما امكن عين الثانية قيدها واما تذييق فانه
لما امكن عين الثانية قيدها واما تذييق فالاول متعين لعدم جواز هذا الكلام
الفاسي ورده بان الاكتفا بعدم الجواز ليس مصطلح وهذا الكلام في غاية الوهن
فان الاصطلاح انما يراعى اذا كان ظرفا المخالف ممكنا واما اذا كان استحال فلا
يذهب اليه احد وقدم له حسن هذا النمط مرارا واشرنا الى عدم توجيهه قال
لرتب وهذب اول اما كونه رتب فلذكر كل موضعه واما هذب فلما ازال
ما ورد عليه وقد اطلعناك على جملة الحال والله اعلم بحقيقة الحال قال
مع خلاف في التفاوت اول محصله ان المبتدا والخبر اذا كان موقتين يجوز
بحسب الامكان جعل كل منهما مبتدا وخبر على شرط والشرط ان يكون
الذي جعلته مبتدا يكون مقدما في الذكر لئلا يقع لبس مع خلاف بين النحاة
في التفاوت في التعريف فان بعضهم شرط ان يكون المبتدا اعرف والمعارف
المضمرات والاعلام واسما الاشارة والموصولات وما عرف باللام او النداء
والمضاف الى احد هذه المذكورات ثم الاعرفية على هذا الترتيب الذي ذكرته
هذا هو المشهور عن سيبويه وعن ابن السراج اعرفها اسم الاشارة
وقد تقدم منا ان مناط التقديم ليس اعتبار الاعرفية بل ما كان معلوما
عند المخاطب بعينه لكن لم يعلم انه موصوف بالآخر كقولك زيد المنطلق تارة
والاخرى المنطلق زيد ففي الاول يعلم المخاطب زيدا ولكن لا يعلم انه المنطلق
فيجب تقديم العلم ثم الحكم بالآخر وبالعكس في العكس قال جمع عالم وهو كل
موجود غير الله تعالى هذا كلام حسن اذا عرف العالم ولكن في هذه الآية المراد به

اولو





اولو العقل ممن له قابلية الاستدلال بالايات والانذار على الموثر قال حجة للعالم العاقل
لا حجة الى قيد العالمين فان كونه انه مناط العلم اول وضعف جعل امر اللا فصل
قال السخاوي يجوز ان يكون ضمير امرا عاملا في ليربوا ولم يرتض الشارح
لان فيه فصلا بين العامل ومعموله ولعدم نصب خطاب فانه على ذلك التقدير
حال وفيه بحث لان تقديم الجار على ما يتعلق كثير لا سيما في النظم وتقديره ضمير
ليربوا اذا خطاب وما اختار الشارح فيه لتقدير ان تقدير فيه وتقدير حرف
خطاب قال ويفهم من قوله خطاب ضم ضدان ومن قوله ضم خطاب اواحد
اول وذلك لان في الاول حكمين للخطاب والضم يوحد لكل ضد وفي الضد
الثاني الحكم هو الضم مقيد بحال الخطاب قال والفه على حدة دعوا اول وكذا
كل ما كان آخر واولى به اشار الناظم في الرائية بقوله واو الفرد كيف جرى
قال الشارح هناك تشبيها بواو الجمع في نظرها قال اوالانار تقدير كل واحد
اول جوز ان يكون فاعل يحي ضمير الانار على طريقة المجاز ونقل الكشاف
عن ابي حيوة يحيي بتا التانيث والمختار ان يكون فيه ضمير الجلالة لقوله بعده
ان ذلك لمحي الموتى قال ومن ثم كثر ارتفاع حسنة اول يشير الى كم شرفا علا
قال علمت ترجمة ينفع من اطلاقه اول اي فانون الناظم اول الكتاب
ان المحتمل من غير قيد يصرف الى المقيد من حيث الحشو اي ما ليس يتعلق
بالقرا طلبا للاختصار قال وقد ارتكبه شيخنا اي ارتكب الحشو الذي قال
الشارح بحسنه قد ارتكبه الناظم ايضا في آخر الفرقان بقوله وكم لو وليت
تورث القلب اصلا لانه وخط حسن بعد قول الكافر يا ليتني اتخذت
مع الرسول سبيلا قال وجه الفرق لمن خالف في بعض مع ما ذكرهما
الجمع بين الطريقتين قال المويد بالحسنية اول يريد ان المونث المجازي

يجوز في اسناد الفعل اليه التانيث والتذكير الا اذا وقع فصل كوقوعه هنا فان
التذكير احسن **قال** وسوجزتان او هو **اول** اى هدى اذا كان مرفوعا يكون
خبرا بعد خبر او خبر مبتدا مقدر اى هو هدى لان المضاف اليه جواب من يقول الهداية
والرحمة وصفا الكتاب فلا يكونان حالا من اايات الكتاب اجاب بان الكل
اذا كان رحمة اخبر اوه ايضا كذلك **قال** واختيارى النصب لما واة المؤكدة
فى الدوام ولاحذف واخف **اول** ملخصه ان الحال المؤكدة فى صورة النصب
تساوى الجملة الاسمية فى اللزوم وعدم الانفكاك ولا حذف كما فى المرفوع
فيما اذا كان خبرا هو المقدر واخف لان اعرابه بالفتحة وفى هدى وفى بعض النسخ
واختيارى الرفع ثانيا لان الخبر ادل على ثبوت الحكم ولا تقدير ويريد بالخبر ثانيا
ان يكون خبرا هو المقدر لا خبرا بعد خبر ثم وجه كونه ادل بان الحكم فيه مطلق وعنه
الحال على الانتقال واما لانه لا تقدير فيه فلان الحال عاملة معنى الاشارة
فلا بد من تقدير الخبر بخلاف الخبر وهذه النسخة اولى بدليل قوله فايزا وجهلا
فانه مدح الرفع **قال** اذ المعلمة مضافة الى الكبرى **اول** المعلمة بكسر اللام
الكبرى الجملة الاسمية بعدها **قال** ترجم لغير المذكور اختصارا **اول** يريد ان داب
الناظم الترجمة للمذكور لكن يعدل عنه لامور منها الاختصار ههنا **قال** او قطع
ذكر الوجه لرفع يتحد العطف على يشرى او انه معطوف الى مستانف **قال**
ولا تحويل **اول** احتاج نصب يتحد لقرب ما عطف عليه ولانه لا تحويل فانه اذا كان
عطفا على يشرى تقدم تقديرا على يضل ليكون علة لها **قال** وضم يجهل الامرين
كونه ماضيا مجهولا وامر انظهر فائدتهما فى المقدر فانه اذا كان ماضيا فيه ضمير
الفاعل واذا كان امرا مفعوله محذوف وصارت فتحة الاعراب ضمة البناء فان
حركة البناء اعرابية وضم ها الضمير بنائية **اول** وضمها وصلها وعدم تنوينها للاتباع

والتقوية

والتقوى والاضافة **قول** خفيف ونشرا اى الصلة بالواو لاتباع الضم وتقويتها
فانها حرف خفى وحذف التنوين للاضافة **قال** وهى للتشريف اى اضافة النعم
اليه تعالى تشريفا للمضاف **اول** وعليه شاكر النعمة **قال** اى فى الجمع والاضافة
**اول** ومن ثم قيل اعم **قال** لان تفسير ابن عباس واحده قبل الجمع اعم من
الواحد واما اذا اريد الوحدة الجنسية فلا فرق **قال** واختيارى الجمع وعليه بانه
مناسب لما تقدم من قوله ما فى السموات وما فى الارض فان ما عامة وبعمومها
يشمل المشبه وهذا انما يتم فى مقابلة قول ابن عباس بخلاف اذا اريد الجنس
الشامل سوى ابن العلا استثنا مقدم منه بحث لانه قد رفع الغراسوى ابن
العلا والبحر فلا تقدم لان المستثنى منه غير مذكور وقدره معدما والبحر وان
كان متاخرا الا انه لا دخل له فى الاستثنا **قال** ذكر الاكثر اختصارا فان
دابه ذكر الاقل الا لعارض **قال** ورفع البحر معلوم من الاطلاق لان الناظم
قرر اول الكتاب ان الاطلاق فى الاعراب مصروف الى الرفع **اول** ونا
بطولا من التكرار المعنوى لانها رمز الدورى وهو داخل فى مدلول حصص لاعلى
محل الاسم بخلاف المكسورة للاستقلال والجزئية **اول** خفيف ونشرا
الاستقلال فى اسم المكسورة والجزئية فى اسم المفتوحة فانها مع الاسم
والجر فى تاويل المفرد **قال** وعليه ان الله برى من المشركين ورسوله **اول**
يريد ان رفع رسوله بالعطف على محل ان واسمها وخبرها فهو مبتدا عطف
عليه واذان من الله خبره **قال** والزم ابو عبيد القارى التوبة باية المائدة
ولا يلزم لما تعلم **اول** لما تعلم بنا الخطاب اشارة الى توجيه النصب فى اية المائدة
بانه ادل على المعنى لدلالته على انها مكتوبة كلها فى التورية بخلاف الرفع فانه
بتقدير قلنا لهم لان الكتابة فيها معنى القول فلا تفيد الكتابة حقيقة فلا يلزم من

قراهنا بالرفع لم يجز اهناك ايضا للصارف المذكور وقراءة ابن مسعود تؤيد
الاول وفي الكشاف يجب حمله على الاول لان المسند الا يكون نكرة وكلام
الشارح ادق فان تنوين تجر يحمل على التعظيم مثل شر اهر ذا ناب قال
واختياري نصب العطف اول اي لا رفع العطف فان الرفع على المحل
والنصب على اللفظ هذا اذا لم يكن منصوبا بفعل مقر قال ويضعف جعله
ملاقيا للاخرى اول ذكر الفاسي ان اخفى يجوز ان يكون فعلا ماضيا اسكن
يا وه وهو معنى الملاقاة ولم يرضه الشارح لان الفتح فيه ضعيف وان اشتهر
اخذه منه فشا وفيه بحث لان لغة الاسكان في المضارع على التانون الكلي فقول
الناظم فشا ذلك لان سكون الماضي بل رجح الاسكان في المضارع لكان
له وجه حسن لان فعله تعالى وفيه تعظيم لما اختاره قال واختياري الفتح
لعدم الحذف اول يريد حذف الياء في المضارع والابرام فان سكون
الياء يحمل الماضي كما اشرنا اليه قال او مصدرا من محذوف احسن اول
لان في تاويل خلق لان افعاله كلها حسنة قال واختياري الفتح اول
يريد فتح خلقه علة اهون لسلامته من الطرح اذا كان بدلا قال ورجحان
موافقة المقدر على مخالفته اول يريد انه على تقدير الفتح والجملة ح مقدرة
باسم المفعول اي كل شئ مخلوق او مخلوق له اذا كان ساكن اللام اما
بدل كما ذكر او مفعول مطلق مما دل عليه احسن وهو وان كان موافقا في المعنى
مخالف له في اللفظ قال واختياري التشديد لظهور المعنى اول رجح لما رجح
لما بالتشديد على لما بكسر اللام وزعم ان المعنى فيه ظاهر وفيه بحث لان المعنى
اللام نص في العلة ويؤيده ما في الاعراف بما صرحوا بالياء الدلالة على السببية
والعصة واحدة قال واختياري لان بشارة المومنين اولى من تهديد الكافرين

اول

اول فيه بحث لان صدر السورة يا ايها النبي اتق الله ثم قال اتبع ما يوحى اليك هذا
السوق بالتحرير اولى من التبشير سيما والمراد منه وكذا قوله في الاية الثانية
يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعمة الله عليكم ثم في آخر القصة ويظنون بالله الظنونا ظاهر
في التحذير عن العود الى مثله وجب على شكر تلك النعمة قال وهو معادي الاصل
اول يريد ان الذي ذكر في وقف حمزة ما يتعلق باللاي واعاده هنا قال والها
عايد الاول والمكنى الثاني اول يريد ان ها تاكيد للهمزة وفاعله محلا ضمير الزكي
وابو علي بدا الدا وبدلك لذلك قوله بدا اي لا بالتسهيل لدا للبزي وبداك
الاسكان لذلك اي لابي عمرو قال ولو قال وكالهمزة مكسورا لكان اسد علله
بان المسهل بين الهمزة والمكسورة وبين الياء المدية اول وفيه بحث لان الناظم
قد ذكر في وقف حمزة كاليا والكالواو والشارح لم يذكر هناك ما ذكره هنا عند
تلك العبارة اسد لان الاهم الاشارة الى حرف الذي اخذ حصته من الهمز
قال وهو اسد من قول الاصل بيا حصته لان الاختلاس اذهاب ثلث الحركة
هذا هو المعروف وقد اراد به بين بين ووجهه ان المسهل بعضها باو اختلس
منها حصة الهمزة قال وحذف خلفا عن الهمزة تعميما للمذهبين وبدلا من
الهمز لعدم المزاحم وفي الحالين لغة من الاطلاق اول دل عليه وحذف تقاربهما
المد لانها معلومة من باب المد وقول الاصل واذا وقف صيرها باسكنه
اصرح منه قال لان قول الناظم وقف مسكنا بعد ذكر الهمزة يتبادر منه اسكان
الهمز لا وجود الياء الساكنة فيحمل وقف مسكنا للمسهل ذكرا ولان قوله مسكنا
بالياء وجه واحد لورش والتسهيل خاص بالوصل ثم نقل عن الاكثر اجراء
لوجهين في الوقف فاشار الى ان قول الناظم يحتمل ان يكون معناه وقف للمسهل
في الوقف بيا ساكنة ايضا قال وبين بين للمضمرين من الزيادات اول المضمران

ان ابو عمرو والبزی فی قول الناظم وعنهما فان وجه التسهیل لهما لیس فی
التیسیر وان ذکره الدانی فی غیر التیسیر قال واللای واللاء واللای اول اوله همزة بعده
یا والثانی بالهمز وحده والثالث بالیا المکسورة الرابع بالیا الساکنة قال للجمعین
اول ای جمع المذکر والمونث والمذکورات بعده لهن ای لجمع المونث قال وقیل ربع
مراتب مد اول لان الالف بعده همزة مثل جاء وقد علم المراتب فی الاصول ومراده
ان لورش فی بعاد الا فالرابعة وسی مرتبة ولابی عمرو وابن کثیر ساقطة لقلة عظم
فائدته قال یشیر الی قوله زاکیة بخلا اول وفیه مرتبة مدلان قالون والبزی
متفقان فی المرتبة فی المتصل وجه التسهیل انه مخفف من السابق علی التقدیرین
قال السابق سواء اللای سواء کان لغة او محذوفا الیا من اللای اول هربا من
زیادة ثقل الهمزة بالجمع والتانیث قال جعل المجموع علة للتخفیف وفیه نظر لان
التانیث لا دخل له فی الثقل فانه امر معنوی والصفة مرکبة بین المذکر والمونث
قال وفیها ثلث مراتب مد اول ای فی المسهلة انما ذکر التیسیر اثنین لانه ذکر
واشار وحده ولم یذکر المسهلة لابی عمرو والبزی مرتبة واحدة کما قاله فی باب
المد ابو علی عمرو وقالون وابن کثیر سواء فلیس بنا الامر بین احدهما لورش
والاخری لهما قال الانتقال الی الآتیة اول یرید قوله وجه الیا اما لغة او قلب
الهمزة یا ولما کان قلب الهمزة بعد الالف غیر قیاسی قال سماعا ممن یعتد بقوله لما
قرر انی وقف حمزة ذکره فی آخر الباب فی الریاضات واذا صح لورش وفی نوادر
علی الفاسی قال ویحتمل حذف الهمزة من الاول مکانها او موخرة کما را اول
یرید ان منا وجها آخر فی توجیه الیا فانه یجوز ان یحذف الهمزة من اللغة الاولی
تخفیفا وتبقی الیا علی حالها او یکون مقلوبا بایقاع الهمزة بعد الیا ثم حذف الهمزة
کما فعلوا فی ماء فان اصله موه وعلی وزن فعل مقصور فاعل کخلف فی خالف قال

فی الکشف

فی الکشاف وقاله الجوهری اصله سور لکن قلب الثانی الی الرباعی فان اصله
ناهر ثم قلب الواو یا وحذفت الیا المنطوقة اجتزاء بالکسرة قال وزیادة المد
فی الطرفین مد العدل وکذا فی الطائین الوسطین ان لم یعتبر حکم الهمزة ومد التمکین
ان اعتبر وهو اقوی السببین اول وفائدة الخلاف فی ماء تظهر فی النصب فانه
اذا کان مقلوبا یقال رائت ماریا وعلی الاصل ماءا ذکر اربع صور مرتبة
الیا اصلیة او قلبت قلبا مکانیا فالمد فی الاول والآخر مد العدل اذ لا وجود للهمزة
فالمد للعدل والحجز کما قال الناظم وعنهم بالمد ما قبل ساکن قال والوسطان
وما قبل الهمزة یا او حذفت الهمزة من الاولی تخفیفا فان لم یعتد بتلک الهمزة
فکذلک مد العدل وان راعیت مکانها مد التمکین زایدا وقوله وهو اقوی
السببین یشیر الی ان الاولی اعتبارها لانها اقوی فی السببین قال السخاوی
فی رسالة التمهید والمد من قبل الهمز الساکن دون ما قال قدم للهمزات
ا باستیفان قال ولا سبیل الی اسقاط الهمزة راسا للمعاقبة اول
عبارة عن عدم الخلو عن احد السببین اما الساکن او الهمز قال الاوزاعی
اول فانه ذکر له المد والقصر لان الالف قبل الهمز المغیر وقوله لتخصیصه با
بالتسهیل وزاد علیه الناظم ابا عمرو والبزی قال وهی قریشیة ای التسهیل
لغة قریش قال واختیاری لغة اول احترازا من الهمزة المقلوبة یا قال
ومن ثم غلبت من نکب علیها اول یشیر الی معنی حج اهلا فقول بعض ضعیف
ضعیف رد علی ابن آمة ووجه قوله ان فیه جمعا بین الساکنین مثل
محای فی قراءة ورش قال والترجمة فی قد سمع السکن للوزن اول
ای سکن عنه وضم المجادلة خلاف الاصل قال الاصل التی ذکرها فی
المجادلة فی موضعه قال وادغمت التا فی الطا لله للتقارب وهو من الاحسن

اول ان الظا لا يدغم فيها وقد ذكر في باب الادغام ان التقارب او غلب في التقابل
والظا اقوى من التا فاتفق عليه الكوفية والبصرية ويحتمل ان يريد بالاحسن
الادغام دون الحذف فانه المختار عنده كما تقدم له نظائره قال ومن ثم على تشديدها
في المجادلة لعدم التماثل اول يريد بالاجماع غير عاصم كما اشار اليه بقوله وهناك
الخ التخصص وعدم التماثل لان هناك فعل مضارع الغائب فلم يجتمع تاآن متماثلان
ليمكن الحذف قال وفي الوقف متعلق المصدر وان اضمر اول يريد بالمضمر هو العائد
الى القصر وانما جاز تعلق الجار لانه ضمير المصدر له حكمه في العمل قال ولو اتم مفاعلن
الثالث لنص عليها اول يريد انه لو قال الرسول السبيلا بالالف فانه في مقابلة
مفاعيلن ليعلم منه محل المد والقصر قال فقول الزجاج حذاق النحويين يقفون
ولا يصلون اول بين وجه الالف في الظنونا وما بعده وصلا ثم شرع في الرد
على من طعن فيه اعرابا او رسما فان شيئا من القراآت لا يخرج عنهما اما لفظا او تقديرا
قال وعم الخلاف الموضعين او المواضع اول ضم اليهما ما تقدم في مريم قال
او حلى بعينه وقلبه كحلا بعنه اول ذكر كحلا معنيين الطو والحلاوة ثم اشار الى
معنى الحلاوة بان القاري بالمد كما حلاه بالتلاوة حلا عينه برويته وقلبه بادراك
معناه قال هذا اذا كان ذوي بمعنى الصاحب ثم ذكر انه يجوز ان يكون بمعنى الذي
كما في قول الطا، ي دوحفرت وذو طويت اي الذي حفرته اول علم ان الضم
في الميم الاولى من الطلاقه فان الحركات اذا لم يقيد ينزل على الاول قال
والاختيار ما تقدم اول الذي تقدم هناك ان الفتح هو المختار ليفيد الفاصلة
فائدة جديدة وهو حسن بديا ولم يوجد هناك بل العلة في الاحزاب انهم كانوا
خارج البلد فاراد الرجوع الى بيوتهم وموضع اقامتهم توجه الفتح ظاهر
وفي الدخان في مقام في جنات فان جنات يدل على محل الاقامة كما قالوجه

فتح

فتح ما تقدمه قال اختياري القصر اول اختاره في اتوتما لانه لا حذف فيه لان
المفعول الثاني في المد محذوف والمطابقة لجواب السوال لانهم سلوا الفتنة
اي دعوا الى الفتنة والمدعو الى الشيء يلزمه الاتيان لا الاتيان ولما توجه السوال
بانه من كان يعذب من الصحابة المشهور عمار بن ياسر فانهم عذبوه حتى كفر
بالله وقلبه مطمئن بالايمان فانه ورد في الرواية انه اتاهم ما سالوه اجاب بان هناك
كان سوال الاعطا لا الاتيان وفي قراءة النصب البا قصر وفتح عينه متعلق المبتدا
قال تقدير الكلام رفع العذاب في قراءة النامع فتح العين خص
حسن وقوله قصر اي الف في النظم للوزن اول قيد الضم للضد لانه لو اطلقه كان
ضده الفتح فيحتمل قال واعاد ذكر الاتيان اول يريد ابن عامر وابن كثير اول
يريد ابن كثير وابن عامر قد علم في البقرة انهما شدا ان العين من قوله والعاد
في الكهف ثقلا كما دار الا انهما ذكرهما موافقة لابي عمرو قال ولا يوهم التخصيص
لانه من غير الاصل لما ذكر انه لو ذكر ابا عمرو كان كافيا توجه بانه لو ذكره لتوهم انه
منفرد بها اجاب بانه لو كان رفيقا لهما لاوهم افراده التخصيص وليس كذلك
بل انما قراه هنا موافقا لهما فلو افرده لاوهم قال والاختيار ما تقدم اي في البقرة
اختار هناك التخفيف بنا على ما نقله عن ابي عمرو وقال ضعفت درهمك جعلته درهمين
وضاعفته جعلته اكثر من ذلك كما اشار اليه هنا اول فيقدم على قول ابي عبيدة
ضاعفت وضعفت جعلته ثلثة امثال وقال فرق ابو عمرو بين التشديد
والتخفيف لا يعرفه رده الشارح بان ابا عمرو نقله وهو ثقة والمثبت مقدم
على النافي هذا ولكن كلام الجوهري نقلا عن الخليل يوافق ابا عبيد قال وقوي
حسنة العلم بالفاعل اشارة الى معنى قوله وحصن حسن قال واختياري
النون عملا بالاصل المؤيد بتاكيد الوعيد اول يريد بالاصل بنا الفاعل وفي

وفي مقام الوعيد نون العظمة لمعاشان قال وخفا لمناسبة اللفظ اقول اشارة
الى معنى قوله شملا ومناسبة اللفظ ان الغيب يناسب لفظ الجلالة لان الاسم
الظاهر مثل زيد وان كان من جملة صيغ الغيب قال واختياري تانيث يعمل نصا
على المعنى اقول لان فاعله ضمير الناولو توجه عليه يقنت بالتذكير اتفاقا مع انه
فعل النث اجاب عنه بان تعمل مذكور بعد منكر بخلاف يقنت فانه مذكور بعده
من قال ونون نونا اقول لانه في مقام الوعيد وفائدة اعتدنا بعده قال
ونقل للوزن اقول اي حركة الهمزة الى جا فتح قال ووهم من فسره به مطلقا
اي بالمال بلا قيد الكثرة عمل على وهم علامة ابي شامة وليس له وجود لافي ابي
شامة ولافي الفاسي قال ونافي كثيرا اذ ونقطة اي واحدة احترازمن الثالث
قال ترجمة تكون اقول اي كونه بالبا معلوم من قانون الناظم اذا اطلق
ما يحتمل الخطاب والغيبة مصروف الى الغيب وكذا الجل بعده اقال وقدما على
خاتم اقول وهو مؤخر في التلاوة لانه حرف العطف فيه مقدر عطفا على يكون
فلم يفصل بينهما وذكر الاكثر لانه الاخصر قال الاكثر هو قوله سوى البصري لان
تقديره كل القرا سواه اقول واو وكل غير فاصلة لانها لعطف بعض الرجمة
الى بعض قلت الاولى ان يكون الرمز بعد القراة فالرجمة اقول يرد على من قال
لو قال لوفلا لكان اولى من عطف مافي البيت بعده اليه اجاب بانه وان
كان جائزا الا ان الرجمة وهو الفتح يكون بعد الرمز والاولى خلافه قال وينزل
الفتح على التا ليتمكن هو وضده اقول لان الى وان كان تقبل الفتح الا ان ضده
الكسر فلا يمكن فيه قال ويجوز في الاصل اقول الاصل هو التيسير ويجوزه انه
قال سادتنا بنصب وكان الحق بفتح التا لان كسرها ايضا نصب فالعبارة
الفارقة الفتح والكسر قال ومعنى اجمع اقول يريد ان الناظم قال سادتنا

اجمع

اجمع وظاهره لغو لانه جمع فلا يجمع ثم اول فيه تا ويلين احدهما اجمع لفظ سادة
فيكون ضد هذا الجمع اوشن جمع سيد وهو سادة واذا شئ اي جمع تانيا صار
سادتنا قصده توحيد جمعه اي جمع سيد وهو سادة قال ومن ثم كان
لكثرة نصارى للتذكير اشارة الى معنى شرى لانه المال الكثير تجوز به عن النصا
جمع نام اقول واولى من قال نسوة اختار تذكير يكون لهم الجزة لان تانيثه غير
حقيقي وكذا التذكير بحمل وجه الاولوية انه مفرد نسوة مونث حقيقي قال في الكشف
اسم مفرد لجمع المراة قال كالاول اقول اي الكسر في المعنى كالفتح قال وفاقا
له اقول اي لابن مسعود قال مناسبة للمجر عنه وبه اقول اراد قوله صلى الله عليه
وسلم انا خاتم النبيين بالكسر قال وبه كفى اشارة الى معنى الرمز سادتنا
كفى قال ونقل زيد عن مطلق اللعن اقول شيء الى معنى نقلا له فان النقل
بفتح القاف الزيادة فقراة الموحد تدل على اشد اللعن وهو زائد على مطلق
اللعن قال ولا يتضمن الاخرى خلافا لمكي اقول علل عدم تضمن الموحدة
الثلثة لانها لا تدل على المفرد لا افرادا ولا اجزاء وفيه نظر لان اللعن من الله هو
الطرد عن رحمة الله الواسعة فلا تعدد حقيقة مناك والدلالة على شدة الطرد
تارة بلاحظ فيه الحكم كالكثرة وتارة الكيف كالكبر والعظم قال واختياري
المثلثة اقول علله بالدلالة على التعدد الملايم لقوله انهم ضعفين من العذاب

سورة سبا وفاطر قال وفاق قل ليس من التكرار للمفصل
اقول اي لوجود علام فان الرمز لا يتقدم على القراة قال نحو معا اقول ذكر
ان علام لا يتناول علام الغيوب لعدم قرينة العموم من لفظ معا ومافي
معناه قال والواو على حدوكلا اقول اي ليست فاصلة بل بين اجزا الرجمة
قال لا التعذر عطف على قوله لعدم التعدية اقول يرد على الفاسي فانه قال

لم يدخل علام الغيوب لانه لا يمكن فيه الجر لانه صفة سببي المرفوع ورده مردود
لان الاحتراز انما يكون في الممكن وقد تقدم منه امثال واشرنا الى ما فيها قال
وذكر من رجز ليعين به حرف الثانية الجائية اول يريد ان الخلاف في اليم وانما
ذكر لفظ رجز ليعين به ما في الجائية لان اليم بدون الرجز قبل الجائية موجود
قال فلذا حذفه اول يريد ان التيسير ذكر ادغام الياء في الفاء الكلمة في
ادغام المتقاربين وهنا ايضا وحذفه الناظم اكتفاء بذلك قال ولا ياتي شاع
اول احتراز عالم لوجه عليه ان الناظم مدح علام بقوله شاع اجاب بان
صفاته الشيوع فيهما وعالم الشيع فتوجه عليه انه وصف الله تعالى فيلايمه
المبالغة اجاب بان صفاته تعالى كلها في اقصى الغايات باي عبارة عبرت
فتوجه عليه الاتفاق في علام الغيوب اجاب بان ذلك لمناسبة ذكر الجمع
معه قال فمعنى عم اول ذكر ان عالم الغيب خبر مبتدا محذوف وابو شامة
والفاسي جوزا ان يكون مبتدا خبره لا يغرب عنه ورده الشارح بانه نكرة
لا يقع مبتدا وفيه نظر لانه مضاف الى الغيب يكفيه ذلك وبه قال ابو البقا
ايضا فمعنى عم عم حكم الحكم القطع الصفات لا التقدير قال لما حصره في خبر المبتدا
اورد عليه ان قول الناظم عم لا معنى له مع ذلك للحصر اشار الى ان معناه
اي حذف المبتدا والرفع بعده على المدح كثير في الصفات واليه اشار
بالقطع وقوله لا التقدير اي لم يرد ان التقدير في اعرابه اعام وقيل
كالرجس قاله ابو شامة الرجز كالرجس اي القذر هذه فائدة جعل
العذاب منه باعتبار صفته قال وجعله شاملة اشارة الى معنى قوله
شملا قال تقدم جوازا اول لان النكرة موصوفة فلا ضرورة الى التقدم
الجار قال ماض مقبول اول اشارة الى ما معنى ماض كما يقال عند الحاكم

مضى

مضى هذا اي قبل ومنه امضاء القاضي السجلات قال اوالى صحة بلا حذف اول
فان النصب يحتاج الى تقدير وسخرنا قال وفر بعضهم بقوله بهمزة ساكنة
هو الفاسي ولم يرضه لاخلاله بالضد لانه يلزم ان قراءة غيره بحذف الهمزة
لانه تقرر قبل هذا ان السكون على وجه التبعية لا تقييد به قيدا بل يكون المراد
على المتبوع كما في قوله ارجيه بالهمزة ساكنا فان ضده الحذف وفيه نظر لان
ذلك انما يلزم ان لو وقع في عبارة الناظم واما قول ذلك الفاضل صادق
لان احدا لا ينكر ان ابن ذكوان يقر بهمزة ساكنة كيف لا وهي عبارة التيسير
قال والاجود عودنا ابدله اول مذكر والهمزة بالنا فالاولى بلاحظ المفهوم و
التقدير ابدل المذكور قال ولو قال وبالها اذ حلا لكان اسد اول الهاء
هو الالف وحده عند الناظم وانما كان اسد لما ذكرنا من التكلف وهو مكرر
في الاصل اي في التيسير فانه ذكر في الوقف حمزة واعاده هنا قال وهذا
يرد اراده ومخصصه بالشعر اول يرد ما نقله من العرب طلب وهرب بسكون
اللام والراء يرد قول من منع الاسكان مطلقا ومن خصه بالشعر كما في
التيسير يوهم التسهيل اسكانا لمخفف اخر به قال نقل ابو شامة عن بعضهم
بعضهم ان الراوي ظن بين بين اسكانا رده الشارح بان قول الناظم
ماض اي جائز من امضيته انما يتوجه مع الاسكان لانه خلاف القياس
ولا معنى له مع بين بين لانه القياس ويوهم مرفوع خبره مردود اي ذلك
التوهم مردود بهذا المحقق قال لا من سيف قاطع للحجة اول يرد على الفاسي
فانه قال اثنى على القراءة وجه الرد ان القراءة مرجوحة وانما الفرض تجويزها
قال ولا ضرورة الى الاسكان اول يرد قول التيسير ان هذا الشاعر سكنه
للوزن وجه رده ان الوزن قايم بفتح الهمزة بان يكون حذف الرابع كما

من مستفعلن وهو الذى اشار اليه بالطى والبيت من الكامل وهذا الزحف
جائز فيه والساكن عليه اى على القياس وهذا الرجز جائز فيه كما فى راس
وسام وفيه بعد لا يتوقف على السكون الغير القياسى قال ويضعف ذا الذى
اول يريد ان من قال ليس هنا همز بل مضاعف ابدل من احد حرفيه
الالف يرده ما تقدم من ان تصغيرها هنيئة وتكسيرها نياسى قال وابن دريد
فى الجمهرة عام اول بفتح الجيم وسكون الميم وفتح الهاء والراء اسم كتاب وقوله
تمام قال اى اذا كان غير مهموز يجوز ان يكون اصله الهمز وان يكون مضاعفا
اقال ومن ثم حلا لفظ اول اى اشارة الى قوله اذ خلا قال ينزل السكون
على الثانى ليصح تحريكه اول وذلك لان الثالث الف لا تقبل الحركة ولا
حاجة الى هذا فان دابه عند الاطلاق اسكان الثانى قال وقيد الفتح
لتراخيه فانه عند الاطلاق ينزل على الاول اول وجعله سيبويه اسما غير مصدر
اى المسجد بالكسر لان قياس المصدر الفتح قال وحذف منه الالف كما حذف
قال يريد قراءة المفرد اول اى الجمع بان حذفه منه الالف اختطارا كما حذف
الف المساجد على ما تقدم فى براة قال علم الالف للفاتح من الاجماع قال
لا من لفظ الاسكان لامكان الضد لان فتح الزا لا يلزم منه الالف يجوز الواو
والبا قال ولو قال يجازى بنون اول ذكر ان الناظم ذكر الاكثر لانه الاخصر
ثم غير وانى بالاخصر فى بيتين ساويا لذكر الاقل الاكثر ثم ذكر بيتا اخر فيه
الترتيب فان الناظم قدم واخر قال والراجح اذا عارضه اقوى عاد مرجوحا
اول لما اختار ربنا الفاعل توجه ان الاكثر على بنا المفعول او الرجحان
للاكثر اجاب بان الاكثر وان كان مرجحا لكان عارضه اقوى منه قال
او بعض السيات الصغائر اول ذكر ان الكافر مجازى لكل سيئة اذ لا يكفرها

والمومن

والمومن يجازى بالحسنات فقط لان الحسنات يذهبن او يجازى بالطاعات
كلها وشئ من الصغائر قلت ان ثبت هذا فلله الحمد لان المشهور ان اصحاب
الكبائر فى مشيئة الله تعالى وان بحسب الكبائر تغفر السيات قال على حد حية ذراع
وقاع عرفج اول اى ذى عرفج والعرفج على وزن جعفر شجر نبت فى المكان السهل
وفى المثل الباطل كناشر العرفج قال كما السى ليست بحنطة ولا ذوه دخنة اول
السى بفتح السين المهملة ما اللبن والحنطة الخمر قبل الادراك والدخنة بفتح
الخاء من الخمر قال لانها العين واول محكى اول يريد انه اطلق المقيد
لكن معلوم من دابه اذا اطلق الا علال ينصرف الى عين الفعل مع انه لا امكان
لغيره هنا قال وامره بعد والدعا على صيغته اول يريد ان بعد هنا بمعنى الدعا
ولكن صيغة مشتركة قال لقرب اول اى لقرب معنى الدعا من الامر اطلق
عليه قال او مطلق المقدر اول ذكر لصدق المخفف احتمالين ان يكون ظنه
مفعولا فيه ومفعولا مطلقا لمقدر اى صدق ابليس فى قوله لاغوينهم اذ ظن
ظنه قال واختيارى التخفيف لتاييد الاصل اول لسبق الاخبار فى اللغة
الاصل الثلاثى والاخبار بفتح الهمزة يريد ما تقدمه من قوله وجعلناهم احاديث
ومزقناهم وتوضيحه ان حذف اخبار من الله تعالى بانه صدق فى ظنه واما التشديد
وان كان خبرا ايضا الا انه ليس كالاخبار السابقة فان معناه حقق عليهم
ظنه او وجد ظنه صادقا فتامل فان الفرق دقيق قال وقيد الحركتين للضد اول
الحركتان الضم والكسر وفيه بحث لانه لو اطلق اطلق الفتح لم يعلم ان الضم ضده
بخلاف الكسر فانه ضده اصطلاحا كما قال ان الدين بالفتح عبتم بكسر السين
والاظهر ان الكسر انما ذكر لاتمام المعنى قال وتسلسل من التكرار
المعنوى لان التاسيس فرد لورى وهو داخل فى مدلول شاع اول وذلك عند نزول

جبرئيل متعلق بتنزيل الملائكة وكلام الحسن لا اجد له وجها ولا نقل احد من المفسرين
قال واختيار الفتح اختاره اولا وثانيا لعدم حذف الفاعل ولان بناء الفاعل
هو الاصل مع المناسبة بالافعال السابقة والموافقة لما اجمع عليه قال
لا كما قيل من الشهرة اول يرد على الفاسي فانه قال في العرفات سكون
الراء وفتحها قال والضم وانما اخذ الضم لشهرة القراءة رده الشارح بانه علم
من نظائره قال لكان اسد اول انما كان اسد لانه صرح فيه بحج السلامة
وان الهمزة بدل الواو قال وضعف مكي واو الرد لا الرسم ذكره في التبيين
ان حمزة اذا وقف بالواو في التناوش عن الواو التي كانت الهمزة بدلا عنها
وهذا القول لم يرضه المتأخرون لان الوقف لا يرد الشيء الى اصله وانما وجه
الواو اعتبار الرسم الفة الاتباع اشهر من الاصل في غرفة غرفات بالسكان
الثانية كما في حجرة ويجوز ضمه لاتباعا لاوله والسكان ايضا تخفيفا قال الشارح
الضم على الاتباع اشهر قلت ان هذا باعتبار اللغة والواقع في القرآن هو
الاتباع قال وعدل عن النكير وان كان اول اول يريد ان غرفة يجمع على
غرف وعلى غرفات والاولى ادل على المراد لانه جمع الكثرة حقيقة والمعنى
عليه الان المراد لما كان فيه تاتيث الجمع بالتاء ثم اعتذر بان المصح ايضا
ايضا يستعمل للتكثير كالمسلمات قلت هذا وهم لان الجمع المعرف تعرف
انما جمع كان وانما ذلك الفرق في المنكر قال لا جمع مثله خلافا لمكي لاتحاد
الصيغتين وجه مكي جمع الغرفات بان مثله في الوزن مثل حجرة يجمع هكذا
رده الشارح بان الصيغة متحدة فيهما ولا وجه لهذا التعليل بل الوجه في كل
منهما مغايرة بالتاء قال وهمزة الواو المضمومة على حد ادور لاصايم اول يريد الفرق
بين الابدال اللازم والجائز وذلك ان ابدال الهمزة من الواو المضمومة جائز

لان

لان الضم ثقيل على الواو بخلاف صايم فان الابدال فيه واجب لان اصله
صاوم قلبت الواو الفا لانفتاح ما قبلها فاجتمع فيه الفان ولا يمكن حذف
احدهما لانه يبطل الصيغة فقلبت همزة فلا يمكن تعيينها قلت ذكر البارزي ان
الياء في صايم وقايم لا تقط ونقل عن ابي علي انه زاد عالما فراى قد نقط تحت
الهمزة فقال من نقط هذا قال انا فتنظر ابو علي الى رفيقه وقال ضيعنا حطوا انتا
قال والا لتعين القصر اول اي لو كان الواو اصلية لم يكن الا القصر مثل تناول
بخلاف ما اذا كان واو الرسم فانه همزة معين ولزم ايضا الوقف على قايم
بالواو لانه اصلي كواو دور وفيه نظر لوجود الفارق فانه الابدال فيه واجب
كما اشرنا اليه قال ويلزمه رد عطا وجزا اي حالة الوقف الاول الى الواو
والثاني الى الياء وجيت جماعة وصلة ليحصل المداشارة الى معنى قول حلو
اصبحية اصحبة قال اجواز الغلا اول بالجيم جمع جوز وهو وسط الشيء قال
وعكسه اولى اي مراعاة الحرف اولى من مراعاة الحركة هنا اول قيد بالخفض للمضد لانه
اذا اطلق ضده النصب قال ولو قال ورارفع غير الله لنص كما في الاصل اي
في التبيين فانه ذكر الراء وهذا الاطلاق بحثه لان الرفع في الراء لا يمكن غيره قال
وخالق مبتدأ لاعتماده على الاستفهام اول خلافا لمطلق الزيادة ذكر ان فائدة
من افادة العموم وان اول هل من احد لافادة التاكيد لان العموم مستفاد
من احد قال لو قوعه في سياق النفي لان الاستفهام للانكار وفيه بحث
لان هل خالق نكرة في السياق ايضا فلا فرق وقوله خلافا لمطلق الزيادة
يحتمل ان يكون ردا على الفاسي لانه قال من زائدة وان يكون اشارة
الى ما ذكر في براءة في قراءة ابن كثير فانه لا فرق بين ذكرها وتركها قال وقال
البزيدي هل غير الله من خالق عكسه اولى لان الخالق معلوم من مخلوقاته فالمراد

سلب غيره هذا الطريق البلاغة كما في زيد المنطلق والمنطلق زيد على ما قررنا مرارا قال
واختياري لجر علله بان فيه اعتبار اللفظ دون المحل وبان الاصل عدم زيادة
من وبانهم ربما اعتبروا الاعراب لمجرد المناسبة كما في جر الجوار فمع الجهر اولى واليه
اشار بالتكيك من مشكل الكتاب اذا قيد به وفي بعض النسخ اختياري الرفع
لرجحان المحل هنا على اللفظ على ما قررنا في نظائره والاولى اظهر لان المعنى لا
يتفاوت وما دام اللفظ قابلا للاعراب الذهاب الى المحل ليس فيه ما يوجب
ترجيحه قال وفيه مناسبة لا يقضي ولا يخف فانها قبله على بنا المفعول قال
واختياري الياء علله بالقرب من المناسب متعددا ومع تعدده متحد في صفته
المجهولية وليس في النون الا الاصالة فيقال ومراحد هن الثلثة على ما ذكره
وفيه بحث لان الالتفات الى نون العظمة في مقام الترهيب لها شان كما سم
الجلالة في سريع الاحكام فانه دال على الالوهية التي شانها الامر والنهي
والثواب والعقاب قال وهمز ايضاح اولى ذكر المخصوص دال على ان
الاسكان في الهمزة لان الهمزة هو محل محل الاعراب والمخفض من الثلاثة
الاعراب فلو كان المذكور لفظ المكسور احتاج اليه لان الكسر من الثلاثة
البنا ليحتاج الى بيان محله قال وقف الموحد بالياء اولى الموحد هو ابن كثير
وابو عمرو وبينات رسم بالتا بلا الف وقد تقدم في الاصول انهما يقران
بالهاء في المرسوم وزاد في الاصل ترجمة اسكان السين فانه قال في الوصل
واذا وقف ابدالها با قال فلذا لم يتمه اولى يريدان وجوه قراءة حمزة لا تنحصر
في الابدال وانما لم يذكر تمام الوجوه واشار الى البعض لانه استوفاها في الاصول
قال ونص على الاشارة اولى يريدان قوله في التيسير حمزة ابدلها با اشارة
الى ان حمزة في الوقف وان شارك القراءة في الوقف بالاسكان فهو ممتاز بالابدال

قال

قال الشارح وانما حذف الناظم لالة ابدال الهمز المكسورة والساكن عام
في المواردكلها واذا جاز اسكانها لمجرد التخفيف تقدم في الاسكان بار بكم الوجه
فيه قرارا عن ثلث حركات يقال مع ان الكاف حرف منفصل فاسكانها
عند ضعفها مع الاتصال واجتماع الشديدتين اولى او حمل الوصف فيه
على الوقف كما تقدم في سبا وهذا اولى بالاسكان لنقصان سبا فانه
ناقص يايي كما ذكر الشارح هناك انه لقب به لانه اول من سبا وقوله
والمفصل اي هذا اولى بالحمل لانه منفصل عما بعده الوقف عليه حسن
بخلاف سبا قال والزم بتخفيف الهمزة اولى يريد انه اورد عليه بانه حمل
الوصل على الوقف بحسب ابدال الهمزة ساكنة با كما تقدم في باب وقف
اجاب بانه ذلك في الوقف ولا يلزم من الوصل على الوقف اجرا الكل
كل الوجوه بل يكفي ما يحصل به الغرض وهو الاسكان الذي هو اصل
الوقف لحصول التخفيف به قال وكل منهما اولى اي هو سواء قلنا الاسكان
للتخفيف او لحمل الوصل على الوقف انما هو بنا على ان الهمزة الساكنة
اخف من المتحركة هو الصحيح اشارة الى ما ذكره في باب الوقف عن ابي
ظاهر والفراء ان الساكنة اثقل من المتحركة وقد اشرنا هناك الى توجيهه
قال وهي على صريح رسم ابن مسعود فانها على سائر الرسوم بالتا الطويلة
قال وقد رسمت تا في الواحد المتفق اولى يريدان ليس في القرآن بالتا
الطويلة غير هذه الكلمة والبواقي سواء كانت معرفة او نكرة بالها سورة
يس قال او بامدح اولى هنا وجه حسن قال وفي قراءة
اشارة الى قوله كهف صحابه لانه نوع تقدير العامل الناصب على تقدير
المفعولين مختلفين احدهما صريح والآخر الجار والمجرور قال واليه اشار بحملا

اول بالحا المهملة اى ما عدا معينا قال واختيارى التشديد اول علله بان
العلمية كانت بالمجموع بدليل قالوا قال فهو على حد ثالث ثلثة لا ثالث
اثنين اول هذا بنا على ما حكاه بان سمعون هو الثالث ويحيى قبل مجيئهما
فهو احد احد الثلثة ولو كان ويحيى بعد ما لكان ثالث اثنين اى صيرا اثنين
ثلثة قلت والذى فى الكشاف ان الثالث هو شمعون ولكن جا بعد الرسولين
والذى ذكره التفتازانى ان الرسولين شمعون ويحيى والذى جا ثالثا يونس
قال قيد عملت اول بريد ان عملت وقع فى موضعين وقيده بالواو ونصا على
الاول ولم يذكره كان معلوما من الترتيب وكذلك والقمر فانه معلوم مقدم
على قوله ان تدرك القمر قال وما ثمرة تقدم اول والنخيل والاعناب فوجه
لتوحيد الضمير توجيها اما باعتبار المذكور كما فى بيت رؤبة كانه بعد ذكر الخطوط
وكان الظاهر كانها قال صاحب الكشاف قبل لرؤبة قال اردت ذلك
او ثمر كل او ثمر الله وزاد الكشاف او ثمر النخيل ويعلم منه الاعناب قال
ولها مفعول غير رابط على الاخير اذا كانت ما نافية قال وفى الخبر غير حسن اول
هذا القول غير حسن لوقوع الحذف فى القران الكريم وكل وعد الله حسن
وقراه ابن عامر والحسن ما قاله الشارح هناك الحذف فى الصلة حسن
وفى الصفة جائز وفى غيرهما قيل وموضع الدلالة فى البيت الثانى حذف
الضمير منه اى مثلين وفى البيت الاول ما انتفعت اى القضية قال
واختيارى الاثبات اول علل بانه الاصل وبانه جمع اللغتين فى سورة
فان قوله مما عملت فيه حذف اتفاقا قال وجه رفع والقمر اول ذكر فيه وجهين
الاول ان يكون مبتدا والجملة بعده خبره وهذا الاسمية عطف على الجملة
والثانى ان يكون مبتدا معطوفا على ما قبله اى وآية لهم القمر فيكون قدر ناه

تقديرا



تقدير الكونه آية اكما ان نجرى لمستقر تقدير الكون الشمس آية قال اوتان بتاويل
حينا قال وعدل عن مراحل للسبق اول بريد انه ذكر بعده ولا الليل
سابق النهار قال والسبق انما يكون الى المنزل اول واختيارى الرفع قال
علله بانه سالم عن الحذف ومناسب لما قدمه غير اى جا ممدودا مقصورا للوزن
قال وان صح الكسر اول اى فى بار فيقدر ذى للاستقامة للمعنى قال فيكملا
منصوب بان بعد فا جواب حقف لا غير اول بريد ان سكنة وحذف كلاما
فى الكلمة الواحدة الا ان التكميل انما هو بتخفيف الصاد بعد السكان الخ،
قال والوجه او الوجوه اول بريد ان التكميل يجوز ان يتعلق بقراة حمزة او
بوجوه القرآت كلها كلاما معنى صحيح قلت فعلى هذا فتكملا يتعلق بالاوامر
المتقدمة قال نص على الخ لتراخيها اول بريد ان التحريك المطلق ينزل على
الاول وان تاخر بعيد قال وهو احد المعانى الثلاثة اول بريد ان الاشمام
له معان ثلثة هذا واحد منها قال وما سكنة عنيت الخ اول لان الترتيب
معتبر والسكان الاول لا يمكن قال ونزل التخفيف على الصاد للترتيب لان
الخ ساكنة فلا يمكن التشديد فيها اول ونقل عكى لهما الوجهين اى لقالون
وابى عمرو وقطع ان ظم وفا فى للاصل لشعبة بفتح الياء وفا فى للاولين
فى اخرين بكسر اللام والراى موافق مدلول بسما لذى فتح الياء وموافق
الاخرين المكسوت وهو ابن ذكوان والكسائى وحفص بفتح الياء وكسر
الخا وتشديد الصاد قال عن يحيى عنه كذا فى بعض النسخ فان صح
فالضمير الاول لابى بكر والثانى لعاصم فان يحيى ابن ادم سوطريق
التيسير والشاطبى الى ابى بكر اختلاس الفتح نقل عن ابى عمرو واختلاس
فتح الياء واختلاس كسرها عن حارجة قال الشارح وهى اى هذه الطرق

خارجة عن طريق النظائر قال ثم خاصة لا يقبله فيها لان العين مضمومة خلافا
لمدعيه قال ابو شامة سو من ضمم يضمم اذا غلب في المضمومة ورده الشارح
بان لغا في مضارعه مضمومة والغلبة انما تكون في مكسور العين صرح به الجواري
وفيه سهو لان الضم لا وجود له والكسر قراءة حمزة اول لازم من المعدى
اى ثلاثية متعدية ومزيدة لازم اسنادا الى الفريقين صريحا فان حصم لا يسند
الا الى واحد والى الآخر ضمنا لاستلزامه الخصومة العدد قال وجه اختلاس
الخ اول علله بوجوه الاول انها حركة التي المنقولة فالبعض كاف للدلالة
على حركة المدغم وتحريك الساكن وفيه ايضا دلالة على تحريكه دخيل ولذلك
لم يكمل قال اذ الى لتقدير انه لغير التخفيف علة للدلالة الذاهب على ان التحريك
وجه الدلالة ان الاختلاس تارة تكون في الحركة الاصلية للتخفيف كما مر بكم
وتظاهره وتارة لدفع التقا الساكنين كما في هذه القراءة قال او اجتلبت اى الحركة
ليست منقولة بل جي بها من فحاريج مجتلبة لدفع التقا على قدر الحاجة اول
ورفع الساكنين اولى من التغير اول يريد ترجيح الفتحة الكاملة على المختلسة
قال ومن ثم علا قال اشاره الى الرمز لذ اول اى اذكر طيب هذا الشغل
يشير الى معنى الرمز فان ذكر حال بمعنى ذاكر اولى كان المختلف فيه شغل اصحاب
الجنة بانواع التنعمات نبه الناظم السامع في السعي الى ما يوصله الى ذلك
الشغل او اذكر ما تقدم من انواع ملاذ الجنة من اول القران الى هنا اول
ويحتمل ان يكون كل منهما اصلا للآخر قال وهو اظهر في ظل الموافق اول ذكر
ان المديجوز ان يكون جمع ظل وظلة ثم اختار ان يكون جمع ظل لانه موافق
لقوله تعالى اكلها دايم وظلها اى ظل الجنة قال وانسب لاحد الاجماعين اول
يريد ان قرى في ظلال وعيون اتفاقا كذا في ظلل من الغمام ومختاره انسب

بالمقام

بالمقام لموافقته في ظلال وعيون فانه حال اهل الجنة الظاهر ان احدا قال سكن لتوالي
الثقل لم ار من القائل ولكن لقوله وجه لان اجتماع الضمتين اثقل من اجتماع
الكسرتين قال واختياري الكسر اول علله بان واحده منصوص عليه في
القران الكريم قال والجملة الاولين اول عدل عنه للقافية انما اول اثقل
ثقيلا لان للمعنى ليس على التفصيل قال وكلها على المصطلح الا المقيدة ذكر
اول ذكر ان البيت فيها ثلث تراجم الضم والكسر والفتح كلها موافق لاصطلاح
الا الكسر المقيد بالثقيل فانه لم يلفظ به حتى يوخذ من لفظه مثل غاق ولم
يبين محله مثل قل لشعبة الميم ثقلا قال وفي حوله بضم القاف النبس اول
وانكار الاخفش قال نقل عنه انه انكره ثم بين منشا وهمه بانه ظن انه ينحصر
في قلب الوضع بجعل الراس اسفل وهنا تغير الاحوال قال واختياري
التخفيف لشموله لان قلب الشي يكون بوجه واحد وبانواع ايضا
وانكار ابي عمرو الشديد نقل عنه انكاره ثم بين منشا وهمه بانه ظن انه للتعدية
ولا حاجة اليه لان المخفف متعد قال علمت ترجمة الغيب اول لان كل جملة
مستقلة قال كما قررنا في بحث الواو الفاصلة اول وهذا الذي جعل
المخلف للاحق دون السابق اول يريد انه تقرر ان المخلف اذا ذكر خالفا
عن الضمير انما هو للمرموز الاخير كما قال هنا بخلف لان الاصل استقلال
كل مسئلة قال وانذر اعلم بتخويف اول يريد ان الانذار اعلام مع التخويف
ثم ذكر انه يتعدى الى مفعولين الاول صريح والثاني بالباء نحو وانذر به
الذين قال وقد يجر د لاحد المفعولين نحو انذر قومك فيكون معناه ذكر
ودعا القارية بالدوام الحسن سو قوله دم عضنا قال لاحتماله الاخرى اقول
اى انما امره بالدوام لتلا يذهب الى المحتمل الاخر قال وفائدة اسناده الى

الى القرآن **اقول** يريد انه وان كان المنذر حقيقة هو رسول الله الا انه اسند الى
القرآن لانه نائب عن المنذر الحقيقي صلى الله عليه وسلم بعد ذهابه الى البقا
**قال** والمناسبة والالتفات نوعان من البديع **اقول** المشهور في المناسبة
مراعاة النظير والالتفات فيه تفصيل لانه ان لوحظ فيه انه نقل الكلام من اسلوب
الى آخر تسمى طالسامع او نكتة اخرى فهو من علم المعاني وان لوحظ فيه
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح فهو علم البيان وان لوحظ
انه يحسن الكلام فهو من البديع ولذلك اورده السكاكي تارة في المعاني
وتارة في البديع **سورة الصافات قال** مصدر موصوف
**غير اقول** اي بلا روم تقديره ادغاما حاصلا بلا روم غير الموزن **قال**
وهو غلط لان الادغام لا يمكن مع الروم **اقول** يرد على ابي شامة وغيره ممن
**قال** انما قال بلا روم فرقا بين حمزة وابي عمرو فان له الروم كما تقدم في الادغا
الكبير والاشمام ورم ثم وجه كونه غلطا عنده ان الروم الذي هو الاتيان ببعض
الحركة لا يعقل مع الادغام لاقتضائه الاسكان واختار هناك في باب ا
الادغام ان المراد روم تقديرا كما يقال اعرب زيدا وفي **قال** هذا تقديرا وذاك
لفظا والاشمام على اصطلاح البصريين ورم على اصطلاح الكوفيين واختار
ابو شامة هناك ان الروم اريد به الاخفاء والاخفاء غير الادغام والاظهار
ثم قال الشارح فائدة قوله بلا روم الاشارة الى ان المذكور ليس روما
حقيقة وفيه بحث لان الروم المذكور هناك خاص بابي عمرو باي معنى كان ولما
ذكر حمزة هنا دون ابي عمرو اشار الى ان الروم الموصوف لا وجود له عند حمزة
وقول بعض وقال في غير التيسير **قال** رده الشارح بان قوله اقرانى
ابو الفتح بلا ادغام مفهومه ان غيره اقره الا ظاهر هذا البعض ابو شامة والفاسي

ولكن

ولكن ذكره في غير التيسير وفيه نظر لان هذا مفهوم اللقب لا يعتد به فاذا قلت
اقرانى زيد قراءة عاصم لا يلزم ان يكون عمرا اقراك غيرها **قال** والاولى حمل قوله
ادغم على اللغوي **اول** هذا بعيد لم يقع للناظم مثله فالحق انها تفسيرية كما في قوله
ونادى نوح ربه فقال **قال** على حد وقالوا ذو خلف **اول** ذكر ان معنى
فحصلا جنسيا على معرفة المسئلة بان للخلف متعلق بما بعده لا بما تقدم كما
في قالون وخلف اسكان يلهث المتقدم وتجعل الثانيين لحمزة لا خلف
خلادا ذا اتصل بما قبله وفا فحصلا رمز فهي لحمزة **قال** وتفارق بخلف
هدى للمتقين **اول** جواب من يقول بخلف هذا **اول** يريد ان الخلف يتعلق
بما قبله اجاب بان خلف هذا انما يتعلق بما قبله لانه لم يبق بعده شئ
يتعلق به واليه اشار بالتعيين اذ الواو اراد في الاتفاق او غيرها خلف
اي لو كان متعلقا بالفا لادغما خلف معه ولم يقل احد بذلك قوله
اذ لو اراد تعليل للتنبيه فانه لا يجوز ارادة تعلق الخلف بما بعده فانه
يختل بدخول خلف **قال** فلو قال فالملقيات لنص **اول** يريد انه لو قال
فالملقيات وقال خلادهم فالملقيات بخلف كان ربط الضمير بعضا
فاطعا لا كما ظن من التصحيح ذكر يسمعون مشددا علم من لفظه والمخفف
من لا يسمعون لاجنبيته ثم رد قول الفاسي وابي شامة انه معلوم
من التصحيح اي لا يستقيم غيره فان اللفظ الثلاثي منحصر فيه والقرآة مشهورة
وهذا الكلام حسن وعمدة رد الشارح ان هذا ليس من مصطلح الناظم والشارح
مثل هذا تقدم واشرنا اليه **قال** ونص على ان للاراخي **اول** يريد ان التحريك
اذا اطلق ينزل على اول حرف الكلمة وان تراخى تقيد كقوله حرك عين الرعب
وابا دنا عين والواقعة باضافة او اوجر الواقعة اي في سورة الواقعة علم

من لفظ معاى الخلاف فيه مثل الخلاف هنا قال وليا اى الاصبهانى ويونس
ليا طريق النشر والناظم الى ورش بل طريقهما الازرق فمعنى قلت
نقصه عن اوامره اى بعض قرائه قال هنا ابن كثير ونافع وابن عامر وهنا
ابن عامر وقالون قال ابو شامة بليله تعليله اى لم يقرا انه سوى ابن
عامر وقالون وقال الفاسى وقلله على طريق سير اى انه لم يقراه غير ابن
عامر وقالون قال وتنزينه ضمنا اول ذكر ان اصل خلق الكواكب للاصطلاح
والتاثير وهذا لم يثبت عند اهل الشرع وفى البخارى انه الله تعالى ذكر النجوم
للثلثة ومصابيح ورجوما للشياطين ومن قال خلاف هذا فقد خالف
قال وجه ضم عجبت تحصل ما فيه ان التعجب محال عليه تعالى فلا بد من تاويله
بانه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم ومن تعجب من استعظم او امر فرضى
كما قاله فى الكشاف قال وبروى الكم وقنوطكم اول الاول بفتح الهمزة
وكسره شدة القنوط ورفع الصوت بالبكاء وهذا اظهر لذكر القنوط بعده
قال وجه الفتح العطف بالواو واعادة همزة الانكار فى المعطوف يضاعف
الشمول قال ويحسن العطف على ضمير الجر للفاصل اول يريد الضمير المستتر
فى مبعوثون لان الهمزة فاصلة فلذلك حسن قال واختيارى الفتح
عليه بان ما فى نظير الواو فى سورة النمل ولان الواو يفيد الجمع بين الاول
والثانى بخلاف او فانها لاحد الامرين واليه اشار بشمول الانكار قال
عين محل الكسر لراحيه اول يريد ان الاطلاق فى التحريك مصروف الى الحرف
الاول وفى غيره يقيد ولذلك كان قول النشر يضم ما ينزفون بالكسر معناه
لا يسكرون ولا ينفد شرابهم وعلى الاول يحمل لا غول فيها هنا ولا يصدعون
فى الواقعة على ما عدا الكسر من انواع الا الذى ليقع النفى الكسر فائدة قال

وعلى

وعلى الثانى وهو لا ينفد شرابهم الفدان على العموم قال وقاومت الخفة الاصالة
اختار بنا المجهول لمناسبة يطاف ورد عليه ان بنا الفاعل اصيل اجاب بان
خفة الفتح عارض قال فنزف سكر اول بضم النون على بنا المجهول واليه
اشار بعده بقوله وهو من الملزمة كما هل قال الجوهرى لا يستعمل الا مجهولا
لكن ما ذكره الشارح فى نزف لم يذكره ومحصل كلامه ان اسم المفعول
منه منزوف ثم نقل الى باب افعل انزف لتعدى نقال انزفه السكر
مضارعه ينزفون على بنا المجهول لا يسكرهم خمر الجنة ومن نواه ولم ينقل
اى قصد هذا المعنى ولم ينقله الى باب افعل وفى بعض النسخ ومن سواه
والمعنى قريب من الاول اى سوى الثلاثى والرباعى ولم ينقله قال
وقدر المقدر وفى بعضها قدم يلزمه ثانيان اللزوم ان نزف لازم على بنا
المجهول فيه وفاعله السكران كما قال نزف سكر ففيه ضمير نائب عن الفاعل
قال وفى تلك الحالة يجعله بمعنى انزفه فلا بد من نائب آخر وكلامه نظر
لان كلام الكشاف وابى شامة صريح فى ان انزف لازم كما اشار اليه
الشارح وفى وجه الكسر سكر وذهب عقله وبنا الفتح انما يوخذ من نزف
على بنا المجهول الذى وضع عليه فى اللغة او من انزف بمعناه قال
الجوهرى انزف القوم قطع شرابهم وقرى ولا ينزفون بالكسر فلا يقدمه
اصلا ومعنى القراءتين واحد قال فاكمل بمعرفة الاصلين اول يشير الى
معنى الرمز فاكمل لوجود المعنيين فى الضم وهى الاسراع وحمل البعض بعضا
على الاسراع قال واختيارى الفتح عليه بان من اسرع ينفد ابلغ
من حيث الغير لاحتمال تخلفه ولانه اخف ولا حذف فيه ولا تقدير كما فى الضم
من حذف المفعول قال ثلاثيا ورباعيا اول بيان ماخذ الوجهين اى الضم

والفتح وفيه تنبيه على النقل الذى يعين الياء فى آخره بدلا عن الف الثلاثى قال
وتعين من المرسوم اول على بنا المجهول ذكر ان قول الناظم والكسر يدل على عدم
الالف قطعا واما تعين الياء مع احتمال الواو من رسم صورة الياء قال
ولو قال الناس وصل الهمز لكان اسد اول يريد ان قوله حذف الهمز
انما هو فى حال الوصل لا الابتداء ولم يعلم من رعايته عبارته وان حمل على انه
اراد فى الوصل لانه معلوم من القاعدة مفهومه اثباته فى الابتداء كقراءة
العموم وليس كذلك لانها عندهم همزة قطع فلو ذكر لفظ الوصل حذفهم
القطع وفيه بحث لان حذف القطع لا يجوز وحذف الوصل خاص بالوصل
دون الابتداء قال الراجح التقادير اول اى قول البيرى بعد ان قال ابن
ذكوان فى كتابه بلا همز والله اعلم بما اراد اشاره الى ان انه لم يقطع له
شئ لازدحام هذه التقادير قال اعتقدا وامر اول يريد ان يرى
بفتح التاء من الرأى او بمعنى الامر لا من رؤية البصر ولا بمعنى العلم لعدم
ملاءمته بالمقام لانه اخبر رأيه وما يامره به قال وشاع تعدى بالهمز اول
يشير الى معنى قول الناظم بالكسر شايع حذف المعدية اى همزة ارى
وعين الفعل همزة راى قال وذا ذبحك مطابقة للسوال لان قوله
بالسين مضارع مستقبل وفيه بحث لانه لو قال تجدنى كان مطابقا
فالاحسن حمل السين على التاكيد كما فى قوله سنكتب ما قالوا او فى
موسى ستجدنى ان شاء الله من الصالحين وقوله بعد تمامه قصة الذبح
اول يريد ان الرواية فى ان الذبيح اسحق حقيقة لانه تمام قصة الذبح و
بشرناه باسحق وهذا الذى يجب اعتقاده فان الذبح كان بمعنى اسمعيل
بمكة وساكن مكة وبنا الكعبة مع الخليل انما كان من اسمعيل كما نطق به القرآن

وقد



وقد اسوفنا الكلام فيه فى تقريرنا غاية الامانى واشرنا الى ان سبب الغلط قول
اهل الكتاب اراد ونفى النبوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان النبى الموعود
من ولد الذبيح واسمعيل ليس بذبيح ورجحنا للزيادة قال اى لام التعريف فى
قراءة ابن ذكوان اول ونص فى الاصل على الثلثة قال اى ذكر فى النشر
لفظ الثلثة حذرا من ان يتوهم ان ما بعد له للتعريف وتعين لفظ الله الواقع
قبيل ربكم واذا كان كذلك يخرج الثانى دون الثالث لانه على الخبر قال قوله نصا
قيد للخروج خروج الثانى قطعا قوله فلا ينصرف الى الملفوظين الا ينبت اول
ذكر ان القصر عبارة عن حذف الالف الاولى لان الاطلاق ينصرف الى الاولة
ممكن والملفوظان الالف الثانية والياء بعده والثبت بفتح الثا المثلثة و
سكون الباء الموحدة الدليل والبرهان قال وقيد الاسكان للضد اول
لان الاسكان اذا اطلق ضده الفتح وهنا الكسر قال او خبر وهو فيحسن
اول ذكر ان الله مبتدا خبره ربكم فالوقف على الحالين تام لعدم العلاقة بين
الكلامين وان جعل الله خبره مبتدا راجع الى احسن فالوقف حسن
لان هذه الجملة مستقلة بالمقدر غير تام لعود الضمير الى المتقدم ثم قال وان
نصبه فالوقف قبيح لانه بدل او بيان للاول وفيه نظر لانه ذكر فى الوقف
على مرسوم الخط ان الجملة اذا انعقدت وان تعلقت بما بعدها تعلق التابع بالمتبوع فالوقف حسن وان لم تنعقد فهو ناقص وبين كلامه تناقض
ظاهر الان يحمل على ان هذا مختار غيره كما اشار به هناك قال واختيارى
الرفع قال علة لخلوه عن الطرح اول اى طرح المبدل وحذف المبتدا قال
وهى اولى من فصل اللام الجارة اول يريد ان التركيب متصلة دلالة على
انها كلمة برأسها واذا فصلوا اللام الجارة مع شدة اتصال الجار بالمجرور ففى

لام التعريف اولى قال واختارى المد اول علله بان فيه للجمع بين الطرفين وذلك
رعاية الاصل فان الله تعالى سلم فى القران على الانبيا سلام على ابراهيم
سلام على نوح وتارة على الاول سر الاباو الاجداد تنظيره باركنا حوله اشارة
الى سرانيه بركة المسجد الاقصى فى ماحوله سورة ص قال وخص الشرف
فيحمل عليه اول ذكر ان لفظ عبد له جموع مختلفة وقوله اجمع يصلح للكل من
ابن علم عبادنا اجاب بان عبادا اشهر جموعه والذى فى مقابلة الجمع هو قليل
المشرف بالقلة فكذا ما يقابله اشرف للجمع وفائدة قبل تعيين المختلف
وقيل الفتح اى الفتح خاص بما الرضعتين من الثانى اى قول ابن عباس
لا تكرر من المعنى الثانى وهو الرجوع لا من المعنى الاول وهو التوقف كما ذكره
الشارح اولا والمعنى على ما قاله لان الساعة لا يعقل هناك قال جام الكيل
اول بفتح الجيم وتخفيف الميم تمام قال وهما فيه اول اذا كان عبدنا فى قراءة
ابن كثير فعطف اسحق ويعقوب على ابراهيم بحب العبودية كما اذا قلت جا عبد
زيد عبد الله وعمرو فلا يدخل فى العبودية قال وجه اضافة خالصة اول ذكر
فيه وجوها الاول انه لفظ عام على سبيل البدل خص بالاضافة كما تقدم فى قول
شهاب قيس بالاضافة او مصدر اضيف الى فاعله او الى مفعوله قال
كالاخلاص يريد ان اخلصناهم بخالصة فى معنى الاخلاص اول علة ترجيحه
بوعدون من الاطلاق قال كما ذكره الناظم فى اول الكتاب من الاطلاق
يصرف الى الغيب قال وضم بما كلمة التاول اول يزعمينا لون قال
ونصب غائبا على حكاية الغائب اول اى ذكر ما فى سورة عم على لفظه منصوبا
لان ما فى هذه السورة حاضر وقوله توفير للعامل اى اعطاله صفة وفيه خفا وهو
ان لفظ المحكى منصوب على ما كان الا انه لم يعتد بذلك فجعل النصب للعامل وان

كان

كان اللفظ محكيا قال وان ثبت حملا على الاكثر اول يريد انه ان ثبت كونه ومنعا
اى المخفف حملا على الاكثر اى الاكثر فى التشديد الوصف وفى التخفيف الاسم
بوصفه لاخباره لان المشدد انفرد به ابن كثير قال واختيارى التخفيف
حملا على الاكثر الذى لا حذف اول يريد به اذا كان اسما لا وصفا فانه محقق بالحذف
على المشدد قال وقول التيسير على الجمع عوض قيد اى بدل قول الناظم بضم وقصره
وعلى التوحيد اى قول التيسير وفتحها على التوحيد على بيان اى بيان اخذ الجمع
الذى فهم من قيد الناظم قال كما اعتمد على بعضه فيه وصرح ببعضه اول يريد
ان الناظم صرح بلفظ الوصل فيه علم ضده القطع واطلق الوصل اعتمادا
على ما تقرر فى نظائره من ثبوتها ابتداء وحذفها فى الدرج قال وبه استدل ابو عمرو
على الجمع اول اى من كون ازواج خبرا علم ان المبتدا ايضا جمع ومن جعله مفردا
لم يجعل ازواجا خبره بل الجملة من المبتدا والخبر قال او عادلها ما لا يرى على
راى اول اى عند من لم يشترط المماثلة فى المعادل فان زاغت جملة فعلية
بخلافه قال علمت الرجحة من الاطلاق اول لان الناظم قرر فى اول الكتاب
ان المحتمل اذا اطلق هو الرفع وصرح به فى الاصل ايضا الاصل سو التيسير
وتصريحه انه قال لا خلاف فى النصب الثانى قال ان عليك الله ان
تتابعا اول استشهد به سيبويه فى الكتاب وتمامه تو خذ كرها او تردطايعا
وموضع الدلالة نصب الله بحذف حرف القسم قال واختيارى رفعه اول
علله بانه لا حذف فيه اذ اجعله مبتدا وخبرا لم يكن والقلة ان كان المحذوف
مبتدا وفيه بحث لان فى حذف حرف القسم ايضا قلة واذا كان منصوبا
بافول فلا حذف اصلا ومعنى التوفير لثبوت المصدر ان الرفع يدل على دوام
ثبوت الحق سورة الزمر قال يريد تخفيف الميم لانه اول ممكن اول لان

لان الترتيب مرعى والاول تثقيل لا يقبل التشديد قال لانها ترجمة اقول
تقرر في اول الكتاب ان الترجمة ولفظ القرآن لا يكون رمزا قال اغلب المجموعين
كما قررت قبيله اقول قرره في قوله واذكر عبدنا ابراهيم قال دل عليه هل
يستوي اقول وكذا ما قبله من ذكر الكافر الذي رتب هذا الكلام عليه قال
امحمد وانت ضو نجيسة اقول الشعر لعبيلة اخت النضر بن الحارث اي يا محمد
قل لهم هل يستوي العالم والجاهل وعلى هذا اي على قوله هل يستوي من صفات
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه بعد لقوله تحذر الآخرة فانه اجل من حذر
الآخرة كيف وقد قال الله لا يخاف لدي المرسلون ولهذا لم يذكره الكشاف
قال واختياري التخفيف اقول علله بانه لا حذف فيه ان كان الهمز حرف
نداء وعلله ان حذف منه المبتدا قال تخيلك للهمزتا اقول بضم التاء والخاء للعجمة
وتشديد اللام من الخلل وهو الفساد قال والهمز فيهما للتقرير اقول اي
تقرير الاثبات لان نفي النفي اثبات قال واختياري التوحيد اقول علله
بان المعنى عليه دل عليه سبب النزول واللفظ لان قوله بعده وبحوه وسك
صريح فيه قال وعارضت الحقة الاصالة اقول اختار الجر فورد عليه ان عدم
حذف التنوين اصل اجاب بانه متعارض بالحقة في الجر قال لان لفظة
لامكان الياء الساكنة اقول يرد على الفاسي فانه قال علم الالف مكان الياء
على ما يقتضيه الكلام وعلى ما لفظ به ورده الشارح من ان التحريك
يجوز ان يكون بالياء الساكنة وقد ذكر الجوهري نحو هذا في سورة يونس
والكل مردود لان القراءة بين بنا الفاعل والمجهول وقد يلفظ بينا الفاعل
فلا مجال لغيره قال ويرد بعد ما بعد قضى اقول يشير الى ان البعد ينافي
شرط الاتصال بما بعده قبله فان لفظ غيره فاصل بين الفعل والموت لكن

عليها

عليها لا يمكن قيامه مقام الفاعل مع المفعول الصريح وقوله مطلقا فيه خفا
لانه اراد اتفاق النحاة فالاخفش والكوفيون يجوزون قيام غير المفعول به
مع وجوده وعلى ذلك قراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وان اراد
انه لا يجوز سواء كان المفعول به مذكورا او لا لعدم استقامة المعنى يرد عليه
قراءة ابي جعفر وقول الشارح عرايح لي من العدي تبرا قال وشفى بتوهم الاختطار
اقول قيده بالتوهم لان الفاعل والمفعول كلاهما مستترا واليه اشار
في الاختيار بالما واه قال وجه التوحيد جعلها مصدرا ميميا فيه تامل لانه
نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما ان المفازات الاعمال الصالحة واليه
اشار في الرد على مكي في اختياري التوحيد بقوله لعدم تمحض مصدريته قال
ثم ضمن قد سبق له من هذا في مواضع واشرنا الى ان تعلق آخر البيت
باول البيت بعده لا يسمى تضمينا والاولى يسمى تعليقا لانه الغالب في الفعل
قد سلف في مواضع ان الاعلال اذا اطلق ينزل على عين الكلمة ونص على
بانا مرونى اقول يريد في الياءات انما يذكر لفظ القرآن الذي فيه وهنا قال بانا مرونى
قال الشارح انما زاده جوابا لمن قال كرر بانا مرونى فانه مذكور في البيت
قبله واليه اشار بقوله اي للنون واليا الى الاول ذكر للنون والثاني لليا
قال واعاد التخفيف في قوله وعم خفة دفعا لوهم ان اطلاق تامرونى
من قبيل اطلاق ما يحتمل التذكير والتانيث ليوخذ منه التذكير وضده وتمامه و
والاختيار قال في انجاحوني اختار هناك التشديد لانه اكثر وكذا اختار
تخفيف فتحنا للخفة والكثرة معلومة من السياق سورة المومن قال
هاء ترجمة اقول يريد لا رمز في لها لما تقرر من ان الترجمة ولفظ القرآن لا يكون
رمزا في اتصالها بما بعدها فلا يحتاج الى ان يكون قبلها واو الفصل قال

ونزل على الترتيب اى وان اجتمع همزتان الا ان الاطلاق ينصرف الى الاولى قال
لاصل عدم الحذف اقول يريد ان المعنى سكن لهم وا ضمم لهم الا انه لاحاجة
الى التقدير لانه معلوم مع ان الاصل عدم الحذف قال وقيد النصب للضد
اقول لان ضده فى الاطلاق الجر وهنا الرفع قال واختيارى الغيب علله
بتعدد المناسب قبله من قوله وانذرهم يوم الازفة الى يدعون واللاحق هو ضمير
لهم بعد يقضون قال لان الكلام معهم اقول مع الغائبين لقوله اولم يسيروا
فى الارض قال لا الاباحة خلافا لمدعيه اقول يرد على الفاسى وفى كلامه ذكر
الاباحة بل قال هى التى للابهام كما قال الشارح واما تمثيله بكل الخبز والتمر
اشارة الى الجواب بالجمع كما فى الآية الكريمة كما دل عليه قراءة الواو فلا فرق
بينه وبين ما قال الشارح قال اريد الصلوة او الصوم قال واختيارى
الضم وموجبه اقول وهو اضمار الفاعل ونصب الفاء لانه على سنن ما
تقدمه من قوله يبدل ثم لما توجه عليه ان فى الضم حذف الهمزة واضمار
الفاعل اجاب بان فى الفتح المحذور اكثر قال فان قلت لم خص الارض
وقد قال الله تعالى ظهر الفساد فى البر والبحر وحاصل جوابه ان البحر هنا ايضا
مذكور ضمنا وفيه نظر لان موسى عليه السلام كان رجلا واحدا واخوه رده
له فلم يتوقع منه الا تبديل دينهم بما اظهر من المعجزة او وقوع الفتنة بان
يوافق بعضهم دون بعض كما وقع لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع
قريش واما فساد البر والبحر انما هو من فساد اعمال الناس فبين الكلام
بون قال ولو كان لنقص اقول ذكر ان صلا بكسر الصاد اسم ممدود
ولو كان امرا لنقص لان صلا اذا كان امرا يكون ترجمة القرآن والترجمة لا
تكون رمزا فيقص ابو بكر من القرا قال ويجوز عنها بالالف اقول اى التبيه

اطلق

اطلق الالف على الهمزة ومثله كثير فى عباراتهم قال واعتمد ان ظلم على الاجماع
فى اصطلاحه اقول يريد ان قوله صلا انما هو فى غير الابتداء واما اذا ابتدى فبهمزة
مضمومة قال وعلم منه لامن لفظه اى القطع فى الحالين من ضده الوصل قال
لامن لفظه لامكان غيره والنقل اقول يرد على الف سى فانه قال يوخذ من
لفظ ادخلوا القطع وجه الرد انه يمكن ضم الهمزة ويمكن نقل حركته الى التنوين
فى النظم فيفوت الاخذ من اللفظ وهذا السد من قول الاصل يقطعها فى الحالين
لان القطع لا يستلزم الفتح فانه يوجد فى بنا المفعول ايضا قال وان اقتضا
الامكان والاستحالة اقول يريد ان الترجى يكون فى الممكن والتمنى فى المحال
هذا مشهور فى التخفيف بخلاف كما يقول ليت لى مالا انفقه فانه ممكن بلا
توقف وقوله يا ليتنى كنت معهم قال صاحب التلخيص التمنى يكون فى الممكن
والمحال قال التفتازانى لكن شرطه اذا كان فى الممكن ان لا يكون مرجو
الحصول ليمتاز عن الترجى قال وعليه انشد الفرا موضع الدلالة فيترجح
بالنصب وهذا بنا على ان الرواية بالنصب والا الوزن لا يتفاوت قال
لا القلب خلافا لمدعيه اقول يرد على ابى شامة والفاسى لانهما قالا وصف
القلب بالتكبر لانه محله ومركزه رده الشارح لان محل الكبر هو النفس
بل انما وصف القلب بالتكبر لانه مدبر الجند والتحقيق فى هذا المقام ان القلب
سيد الاعضا فى الجند وسلامته الجند سلامته كما اشار اليه عليه السلام
انه مضغة من الجند اذا صلحت صلح الجند واذا اطلق فى درك المعارف
مثل قوله تعالى لمن كان له قلب وعلى قلوبهم اكنة لم يرد به ذلك العضو بل
النفس المدركة فالرذايل كالكبر والمعارف اذا اسندت الى القلب انما يراد
به النفس صرح به الغزالى وغيره قال وقال ابو على على كل قلب كل متكبر اقول

فرای حسن الآتیه به قال وردّه الشارح بان اعادة کل عیب مع قلب لایحتاج
الیه لان کل مضاف الی القلب والقلب مضاف الی ابیها فیدری العموم
الیها وفیه بحث لانم یرد هذا المعنی بل فسر کل قلب بکل منکبر یرید ان القلب
انما زید اشارة الی انه محل مرکز المعارف ولا فرق بینه وبین ما قال الفراکل قلب
منکبر اول ولا یلزم ان لاحتمال الملکة محصل کلامه ان الکبر یوصف به القلب
بالقوة والاشارة بالفعل لانه منه یصدر ویتمکن وجوده فی القلب الناسی
وفیه نظر لان الکبر بسط الحق وغمط الناس کما فی الحدیث وهو فعل النفس لا غیر
ولیس ورائک الملکة شیء آخر وهذا مثل العلم فانه مدرکة القلب ویقال
للرجل العالم وقد اعترف به الشارح فی ان الاسناد الی الشخص مجاز قال
ودخل لازم عند سیبویه کضده ای کخروج اول والخاص بالعام قال
یرید ان ما بعد دخلت ان کان منصوبا ولا یذکر فی معه الا انه لا یصیر بذلک
مستعدیا لان الفاظ اللازمة تذکر معها فاجری فی اللزوم مجریها وانما لم یذکرها
فی تخفیفا لکثرة استعماله سوء فصل قال قید الکبر للضد لانه اذا اطلق ضده
الفتح قال ولو قال ممیل الها لکان اسد للنص علی المتبوع اللازم
التابع اول یلخص هذا ان الالف لا یکون ممالا بدون امالة الفتحة قبلها
قال فی باب الامالة جعل الامالة الف کالیا وجعل سابقها کذلک اتباعا
وقال فی الخاتمة کل الف ممالة فالفتحة قبلها ممالة فهذه الامالة هی اللازم
لانها لازمة لامالة الالف تابعة لها حیث کانت فان قلت قد ذکر ابن الحاجب
وصاحب الکشاف ان امالة الفتحة توجد بدون امالة الالف کما فی الفر
والکبر قلت المدعی عند وجود الالف لا مطلق فالمشروط الذی اذا وجد یلزمه
وجود الشرط بدون العکس فامالة الالف ملزوم لامالة الفتحة وهذه

الامالة

الامالة هی التی عبر عنها باللازم التابع فانها لزمت من امالة الالف وتبعیته وحقیقته
ان الالف ما لم یمل لا یمکن تغییر الفتح قبلها فقد ظهر معنی التبعیة والفتح لازم
قال وقوله واحسبه وهما وهم اول الحاسب صاحب التیسیر رد علیه الشارح
بانه بعد ثبوته عن شیخه وغیره کما نقله عن الاهوازی والامام لا یجوز نسبته الوهم
الیه قال بالضم له ضدان النون اول والفتح وبضم الیاء واحد وهو الضم قال
وعلمت ترجمة اعدا من الاطلاق اول کما تقرر فی اول الکتاب ان المطلق
محمول علی الرفع وکذا جمع السلامة من الاطلاق هذا داب الناظم فی اطلاق
لفظ الجمع قال وقوله من غیر فاصل لا حاجة الیه اول اورد علی التیسیر فانه ذکر
له الابدل ثم قال من غیر فصل وجه الرد ان الابدال لا فصل فیه فذکره حشو
والجواب عنه انه لما ذکر لقالون وابی عمرو الفصل وارد فیه بذکر ورش اشار
الی انه لیس الفصل مع المسهل من اصل فانه لم یذکر له باب الهمز بین بین التسهیل
واشار الشارح هناک ان التسهیل من زیادات القصید قال وهو قیاس
ابن ذکوان وخصص اول هذا ایضا من کلام التیسیر وانما تعرض له لانهما سهلا
الثانیة فی الجمع کما سهل ابو عمرو وقالون ولها المدرفع الوهم عن حفص وابن ذکوان
قال وفیه مناسبة وتخفیف اول للمناسبة مع ما قبله والذین آمنوا
والتخفیف من الفتح قال واختیاری الیا وتوابعه اول من الضم وفتح الضم
ونصب اعدا واتصال مناسبة یوزعون قال ورسمت تا علی الاصل جواب
من یقول رسم التا بعد الجمع اجاب بان حالة الوصل فی اللفظ تا روعی ذلک
فی الرسم قال وبنیه بنا خبر المحکم الی هنا علی ذلک اول یرید ان صاحب
التیسیر لم یذکر هذه الیا فی یاءات الاضافة واخرها الی هنا لبیان الاختلاف فیها
عن قالون قال واسکان القاضی اول یرید ان هولاء رووا الاسکان

عن قالون قال الشارح روايتهم عن طريق القصيد سورة الشورى و
والزخرف والدخان قال والرواية فتح لنا اول يريد انه لم يذكر ما بعد
فتح لنا لانه لا يحتاج اليه بكونه معلوما من المتفق على فتحه ورد قول من قال
انما تركه لدلالة اللفظ بان اللفظ يجوز قرائته بالفتح مع الياء وجعلت حرف
اللين ويكسر ان كان حرف مد فان الوزن قايم بالكل ثم اورد بان الفتحة
من لوازم الالف وقد صرح به الناظم اجاب بانها لازم يوجد مع حرف اللين
ايضا وهي التي اشار اليها باولى هذا ولكن كون الحاء يمكن مع الياء اللينة انما
هو امكان عقلي لا يوافق اللغة قال ترجمة بفعلون اول يريد قانون الناظم
اول الكتاب ان المحتمل للخطاب والغيبة مصروف الى الغيبة اذا اطلق قال
وجعل الترجمة لغير المذكور للاختصار وفهم اول يريد ان الكاف والهمزة عبارة
عن نافع وابن عامر كان اخصر وانما اركبوا مع همزة الوصل للوزن قال
واضافة الياء اليه اول انها من نوعه قال وتاليه صفته اول الغريز
الحكيم قال او مبتدا وتاليه صفته فانهما في الاول صفتا الفاعل او هما
والثانية فيتم اول اي الوقف لان هذه الجملة على هذه التقادير لا تعلق لها
بالاولى بوجه بخلاف ما اذا كان الله فاعل فعل مقدر فانه بنا على السوال الناشي
عما قبله متصل به قال وانقاد بالجنس اول اشارة الى معنى الرمز من قوله
دان وسلمت اليا لعدم اذلك اي لعدم الفتح قال وتيم على التعظيم اول
ذكر في وجه الكسر ان لفظ الجلالة فاعل وتاليه صفته والتالي لهما وهو قوله
له ما في السموات مستانف فالوقف على الحكيم لانعقاد الجملة كاملة في الوقف
على العظيم في الثانية تام لعدم تعلق له بما بعده وكذلك نصب صفة تعمد
اي لفظ كذلك في كذلك يوحي قال وقد قيل هذه السورة اوحيت على كل نبي قبله



اول يريد فحواه لقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه قال واختياري
الخطاب لعموم علمه تعالى المقبول وغيره قال فيه بحث لان الالتفات اذا كان
الى الجميع كما ذكره لا فرق في الشمول بين الغيبة والخطاب ولا دخل لشمول علمه
بالمقبول وغيره في ترجيح الخطاب اذ لا تعلق بينهما دون الغيبة قال او كبرى اول
اي وهو يعلم فالتاء في اي الفاعل على الفاعل هذا ضمير اسم الله قال للتضاد وابهام
عند الاكثر اول يريد ان علمه تعالى دايم محقق والشرط غير محقق فبينهما تضاد
وفيه ابهام خلاف المراد بان علمه موقوف على مشيته وانما قيده بالاكثر لانه قرئ
بالجزم في الشاذ قال لا مطلقا اول اي الامتناع انما هو في عطف المفرد واما
اذا جعل من عطف الجمل فلا بد ضرر كما اشار اليه بقوله ان شاء الله يجمع بين ثلثة
اشياء واليه اشار بقوله لا يلزم منه ذلك المحذور قال قيل عليه هو الذي ارتضاه منه
اول يريد ان عطف المفرد قرر ثم انه لا يجوز واذا اول بلا صدر فقد عاد المحذوف
من عطف المفرد والجواب عنه ان ذلك في عطف لفظ المفرد وهنا الجملة في تاويل
المصدر والواو بمعنى الجمع فلا محذور قال قلت وعارضه النص اول
اي قوله تعالى ويعلم الصابرين بالنصب اذ لا فرق بينهما مع الاتفاق على النصب
فيه قال وقال النحاس الفرق النفي اي بين هذه وبين ما في ال عمران
فانه جواب النفي ولذلك نصب وليس تقي رده بقراءة الجزم اذ لو
لو كان جوابا لم يجزم قال وفي الواو اذا لم يقصد بها للحذف اول يريد ان النصب
بعد الواو وان لم يقصد الجمعية ضعيف بوجود ان بلا فائدة اما اذا قصد الجمعية
فلا اجماعا فان قلت كيف يصح دعوى الاجماع مع مخالف سيبويه قلت
اول سيبويه بانه اذا لم يقصد الجمعية قال واختياري الرفع لعدم التقدير
على التقديرين اول اي سواء كان الفاعل الذين او ضمير اسم الله وهذا اذا

لم يحذف المبتدا كما تقدم في قوله وهو يعلم وعلق العفو قال اي قيده بكسر دلالة
على فضل رحمته اول علم ان الف اول الكلمة من اطلاقه قال تقرر ان التحريك
والزيادة عند الاطلاق ينصرف الى الاول قال والعارى من في المذكور اول
تقدم مرارا ان ما دخله حرف الجر من لفظ القرآن الكريم فللمكتوب والى
عنه للمذكور مثل كما ههنا قال ولفظ فيها توطية للعطف لان يعطف عليه
في النجم قال وكل جزا صلح ان يكون شرطا اول قرر قانونا نحويا بان جزا ان
صلح ان يكون شرطا لا يجوز دخول الفا فيه كالمضارع والماضي الخالي عن
قد لفظا او تقديرا نحو ان تكرمني اكرمتك وان لم يصلح بان كان ماضيا
دخل عليه قد يجب ذكر الفا وكذا الجملة الاسمية قال وما احتملهما كالمضارع
يجوز الوجهان تقدير المبتدا وجزمه بدون التقدير وليس هذه من قبيل
الشرط لان ما موصولة ان قصد بها السببية دخل الفا والا فلا قال في
الكشاف دخول الفا وعدمه بنا على تضمن ما معنى الشرط وعدمه وان صح
جواز ان يكون شرطية وكذا ابو البقا قال اي بالذي كسبه او بكسبت
ايديكم اول الاول على تقدير ما موصولة والثاني مصدرية قال والية اشار
بعم اول اي لم يقيد بالفا والدال على الفا السببية على التقديرين اي سواء كانت
ما موصولة او مصدرية ولم يدخل الفا لصحة اولية الجزا اي لتقدمه في الوجود
والفا يدل على التعقيب او اسمية اي ما موصولة عطف على الشرطية فلا
يجب بل قصد السببية دخلت والا فلا كما نقلنا عن الكشاف قال واختياري
عدم الفا اول وعلله بانه يبقى على العموم من غير تقييد السببية ولهذا تكون تارة
مكفرة واخرى محصلة للثواب وفيه توفير الجزا على صلة من عدم الاحتياج الى
الفا وفيه بحث لان الفا تدل على السببية قطعا وعدم الفا لانه اوله بالمضارع

بقوله

320

بقوله بيع وتما قاله ايضا مخالفة للحديث الذي رواه الكشاف ما من احتلاج عرق
ولا خدش عود ولا نكبة حجر الا بذنب وما يعفو الله اكثر فانه احصر المصائب في الذنب
والانبيا والصبيان والمجانين خارجة اما الانبيا فلتضاعف بلاجورهم قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اوعك كما يوعك اثنان منكم قالوا الا
ان لك اجرين قال اجل واما الصبيان والمجانين لنيل الدرجات لعدم
اعمالهم او لقصورها قال واسرع بحقيقة اول يشير الى معنى الرمز شملا قال
واما عدد وحد اول هذا يدل على ان الكباير معدودة وهي شرع لها حد كالزنا
والسرقة والتحقيق بان الكبيرة ما يوعد عليها الشارع او يكون قبحه مثل قبح بعض
الكباير او اشد كالبول مثلا في الكعبة ولهذا لما سئل ابن عباس ازنا سبعة
قال هي الى سبعمائة اقرب قال لا السابقة اول يريد ان عبارته في يرسل
يحتمل ان يكون من تمام الرمز في البيت الاول لاحتمال الواو العطف فلما ذكر
مع فيوحي لم يبق ذلك الاحتمال قال وان قدرت مع لفظ فيوحي كانت الترجمة
ممكنا بخلاف الاول فان الرفع ايضا هو الترجمة واذا قدر لفظ فيوحي
لم يبق له ترجمة سوى وسكنا لان لفظ فيوحي يحتمل ان يكون رفعه بالاسكان
وبغيره فلا بد من ذكره لكن تقدير لفظ لان الاسكان ترجمة ينزل على الثاني
قال وضده النصب بخلاف الاول فان ضد الاسكان الفتح وهذا بنا على
الاصطلاح والا فالكلمة منصوبة بلا خلاف ثم قال الاولى ان يعدل عن تقدير
لفظ فيوحي بل يقدر مع رفع يوحي ليكون الرفع الترجمة وسكنا بيان الكيفية
فيترلان على الاحرار اذا نه وان كان المصطلح تنزل الاسكان على الثاني الا ان
الكلام في الرفع فتعين الحرف الاخير وعبارة الاصل مركبة منهما فانه ذكر
رفع اللام في يرسل والسكان الياء في يوحي ثم قال والباقون بنصبهما اوقع

النصب فی مقابلة الرفع والاسکان وانما یقابل النصب بالرفع لا الاسکان فتامل
فیه علی ما عرف فی المنقوص ووصلا الیاء شبه الیاء فی معنی قوله انا نا قال وبعدان ونحوه
اول یرید انه اذا عطف برسل علی وحیا یقدر فیه لیصل الی المصدر ویقدر فی نحوی
ایضا لانه عطف برسل سواء المراد بقوله ونحوه قال نصد رعلی المدلول بضم المیم وتشدید
الدال اول یرید ان استعمال الشرط فی موضع الیقین لم یرد به معنی الشرط بل
فیه معنی نوع تجهیل للمخاطب بانه شک فی موضع لا یقبل الشک یقال
ادل علی افرانه اذا غلب وقال کان نحو اسیک ان خر الاستفهام انکاری و
الخرور بالجیم السقوط علی الوجه ای اذا وقع علی الارض بغعله لم یسبک
للفرق بین للانفکاک یرد علی الفاسی فانه قال من التثقیل فتح النون ومن
ضرورة التخفیف سکون النون وجه الرد انه یجوز التشدید مع کسر النون
وقد تقدم للشارح امثال هذا ولیس له فیه دلیل سوی انه یجوز غفلا و
لا اعتبار به لان القرآة دائرة بین الوجهین قال ویزیده ظهورا قوله غلغلا اول
یقال غلغلت اللانی الشجر ادخلته ثم قال الشارح فی معنی الرمز ان المعنی
ان العبودیة داخلة فی العبد لان کل مخلوق عبد له تعالی سواء کان شریفا
او وضیعا واذا کان یلتبس عند بعید لان هذا الی البلاقرب قال فلو قال بضم
افاد فیه فائدتین الاولی قوله حرک فیه اشارة الی فتح النون والاخری احد اللفظه
فیلم من الاعراضین وجعلهم حجا بالانه اجمع من بلدة لان کلهم قال من الکوفة
قال واختیاری التخفیف علله بانه الاصل ولانه نص فی النساء وهو المراد
من الایة والمشدد یحتمل الاصنام اول وفیه تکذیبهم لهم بالجهل بالمنافات
ای لفظ العباد فیه تکذیب لدعوی الالوهیة کما ان عبد فیه تکذیب لهم بالجهل حیث
زعموا ان القرب فی المکان دون المکانة مما تقدم ای کون الزیادة ضده لخلاف

معلوم

معلوم من اصطلاحه اول الکتاب وکون الالف بین الهمزتین من باب الهمزتین
من کلمة قال وعم الخلف المد والقصر او قل المد لعدم تعینه اول عم اخذه من بلدکما
فرناک او قل لانه لم ینفرد بل رافقه القصر قال وحد وحضوهم عم من احضارهم
اول لان الاحضار یستلزم الحضور بدون العکس وهوان العموم قال
والاجماع یحققها اول لان اللفظ دائر بینهما بلا خلاف قال وقیده ثانی الضمیر للفصد
اول هو قوله وتحریکه بالضم لانه لو اطلق التحریک لکان فتحا فیحتمل المذکور ولو
قال بضمتین احتمل السکوت لان ضدهما فتحتان ولم یقرا بهما ومن ثم کان
عند منذر کاف اشارة الی معنی الرمز ذکر ابتلا قال واختیاری الامر علله بانه عم
مامور بان یقول لهم الزاما اول وفیه بحث لانه مامور حیث ارسل مطلقا واما
هنا فالاولی قال مدحاله بانه اهتدی الی الجواب عن الشبه من غیر ارشاد قال
ومن ثم ذکر صاره سامعه اول ای لاجل انه جمع غریب اولانه جمع جمع قال
الناظم ذکر ابتلا ای رجلا عظیما قال وبهما فارق الجمع اول لما تقل ان المفرد
معناه الجمع ضرورة ان کل بیت سقف اختار الجمع لمناسبة البیوت وبهذه
المناسبة فارق المفرد الذی فی معنی الجمع قال حاصل رمز اول لانه اول تقدیرا
کانه قال ابو عمرو ومدلول صحاب ومعنی قوله اول تقدیرا ان الواو لیست
للفصل بل للوزن قال وقیده بالتوحید والتثنیة بخلاف الناظم فانه غیر
بالقصر الدال علی الافراد والتثنیة منطوقا ومفهوما قال المکتفی اول ای الالف
الاولی بعد الجیم والاخری بعد النون قال ومن ثم عدل الی تلک تلک اشارة
الی عبارة التیسیر الف التثنیة لیکون نصا قال والسکون یستلزم قصر
تالیه لان الالف لا یجتمع مع الساکن والصحیح حکم به جماعة یشیر الی معنی
حکم بصحاب قال والضمیر للاثنین وهو علی اللفظ لتقدم الفاشی وقرینة قال

وجاوانهم ليصدونهم على المعنى اما جاز فان المقصود هو الفاشي دون شيطانه واما
يصدون قال في الكشاف فلان جعلهم يتناول الجنس ودخلت التاء على اسم جمع
قشاعة اصله قشاعم لما حذف الياء وعوض عنه بالتاء جمع قشعم وهي الجنة قال
وانقلب التابع متبوعا وفي بعضها مسوغا معنى الاول ان التاء عوض الياء لحوقها تبعا
والاسم المتبوع منصرف تابعا للتاء وعلى الثاني ان التانيث من اسباب منع الصرف
وقد صار سببا للصرف قال والتطويق جعل الطوق في العنق وقد كان عاده
الملوك قال وقيد الصفة لتراخيه اول ذكر ان الالحاق في الحركة ينزل على الاول
واذا تراخى يقيد كقوله وحرك عين الرعب قال وقيد الكسر للضد قيده بالضم
لانه اذا اطلق ضده الفتح اول وكان في جواز اقربا لظهوره في بعضها وكان في
قول ضعفا لمرجوحيته وكلاهما له وجه اما معنى قوله في حق نهشلا فعلى الفقه
الاولى معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ظهر بالحجة فرح اقربا وه بذلك
والحوز بالحا المهملة النشاط والحوز ايضا وعلى الثانية ان كسر ليصدوا
قول ضعيف لان الراجح هو الضم كما اختاره الشارح وهذا اقرب ووافق بالمقام
قال وقال ابو عبيدة لو كان منه لما كان منه اول يريد ان لو كان بالضم لما وقع
بعده منه بل عنه لانه تعالى صد عنه اى اعرض ثم رد بقول ابن مجاهد ان منه وعنه
بمعنى واحد قال واختيارى الضم لشمول المعنيين الواقعين اول المعنيان
الاعراض واللفظ وفي الضم موجودان قال ثالثا حال مرفوع او تميز عند المجرد اول
يريد من تجسر تقديم المتميز على عامله لعدم فعلين في الطويل نهده من مسائل
العوض معلوم من قوانينه قال وان خالفه في المخصصات اى هو قول النبير
لتحقيق الهمزتين والالف بعدهما ولم يدخل احدا لفارسي المحققة والمسهلة
والباقون بتسهيل الثانية بعدها الف اول تنبيها على الاتفاق متعلق بقوله ذكر ما

هنا

هنا قال والشرط الثاني مكرر هو قوله وقل الفا الى اخره لانه معلوم من قول الناظم
في الاصول وابدال اخرى الهمزتين لكلم اذا سكنت عزم قال والهة جمع الهة
مبطل اول اى اللهة المذكورة هنا ليس مفردها الاله الحق بل الاله الباطل قال
الاختيار ما ذكر اختياري في انذرتهم المسهلة ووجه ابدال الثانية في اصطبر بعد سهلا
بين بين وتعذر الحذف للالخلال بالبنية قال وجه مخالفة ورش اى في ترك
الابدال وانما وجه باجتماع الالفين لجواز ذلك عنده كما في انذرتهم في وجه الابدال
قال وعلم كسرهما من نحو عليه لانها بعد الف كنته مثله قال وعدم صلتها
من اصل الباب اول اى بابها الكنائية فانها من قبيل ساكن لا صلة قال
واللفظ على القبض لذلك اول يريد لفظ الناظم بقصرها وحذف يا مفاعيل
ولا يجوز اثباتها وان كان الخبر يكون تاما لان احد الا يثبت صلته وفيه بحث لان
هذا انما يجب اذا حكى لفظه في التلاوة واما اذا اريد بيان حكمه الهاني الثبوت وعدمه
فلا مانع ولذلك كتب التي في بعض النسخ قال والعاري من في المذكور اول
تقدم منه ان ما دخله حرف ظرفي يكون للمكوث والعاري للمذكور قال
ونماها في عمله اول اى تمام الحذف والاثبات فانه ذكر هناك ان حذف
العايد في الصلة احسن وفي الصفة حسن قال واختياري الحذف ثم لما ثم
قال ثم اشارة الى ما عمله وكذا لما ثم اول اى انما اخترت هناك الاثبات
للجمع بين اللغتين في سورة فانها محذوفة مما عملت ايدينا ولم يكن اكثر القرا عليه
بخلاف هنا قال وكان ذلك حق جماعة حيث وافقت اول اشارة الى معنى
حق صحبة والمرافقة موافقتها حذف وما عملت قال او الاستيناف للتراخي
اول ذكر للخطاب وجاز احدها الالتفات الى المذكور في قول المجرمين والآخر
الاستيناف خطابا لجميع الخلق وعلله بانه بعد عن المذكورين لتوسط قوله سبحا

رب السموات الى آخر قال وضعف هذا من قال والصواب ضعف بشد العين
ذكر ان قوله بعدا بما الى ان الحركة في قوله اكثر مصروفة الى اللام فيسقط قول
من قال لم يات الناظم بالصواب وهذا القائل ابو شامة ورده عليه مرددي
لانه قال اكثر في حركة اللام مخالف لما قرره الناظم في الخطبة بان حركة الاعراب
للخفض ولم ينازع في ان محله اللام حتى يدفع بقوله بعد قال وعلم من هذا التكرار
عبارة الاصل بخفض اللام ونصبها اول يريد ان الخفض اذا كان في اللام
ضده النصب ايضا يكون في اللام فلا حاجة الى ذكره وفيه نظر لان بيان
وجوه القراءات في التيسير اكثرها من هذا القبيل ومثلها لا يسمى تكرارا قال ولم
يتعرض لاختلاف الصلة فان في الكسر الباء وفي الضم الواو ولانه معلوم من
الاجماع اول وقيد الكسر الثاني للضد لان ضده الفتح في الاطلاق وهنا الضم
قال واختياري النصب عليه بانه عطف على محل الساعة وهو اثبت معنى
لانه عليه السلام في مقابلة الشكاية عن الكفرة وانما يتلى يعلم الله بحاله ولا تغير
فيه سوى المحل لفقد في اللفظ قال وغلب المحل تنبيها على الاصل جواب من يقول
قول الناظم في نصريدل على قوة الجر كما قال الشارح دليلنا مراجاب بان ذلك
توجيه للجر وغلبة هذا بان فيه تنبيها على الاصل وهو عدم الاضافة فان الساعة
مفعول سمع بيننا سلام اي مباركة احترز عن سلام التحية كما اشار اليه
بقوله وقل لهم امرنا سلام قال وعلمت ترجمته من الاطلاق اول يريد ما قرره
الناظم اول الكتاب ان ما يحتمل الغيبة والخطاب اذا اطلق ينصرف الى الغيبة
قال وقيد الخفض للضد اول لان ضده اذا اطلق النصب وهنا الرفع قال
وقيدها المختلف اي اضاف رب الى السموات خرج به ربكم ورب اباكم قال
واختياري التذكير علله بان الاصل التذكير والمونث فرعه وعود الضمير فيه الى

الاعرب

الاقرب وسلامته من الحذف اذ في الثاني تعذر الثمرة لان الشجرة لا تؤكل
قال ومناسبتين مناسبين اللفظ بالاعراب اول يشير الى معنى الرمز
في قوله ثملا كما قال في شرح الالفاظ ثملا مصلحين جمع ثامل قال واختياري
الرفع اول علله باتصاله بموصوفه وهو العليم وعدم الحذف لان في جعله بدلا حذف
حذف المبدل منه قال وقيد الكسر للضد اول لان ضده اذا اطلق الفتح
وهنا الضم قال ولولا ما نظهر اثرهما اول اي لولا الفا لظهر اثر ضم التا وكسرها
فان ضم التا يستلزم ضم الهمزة قبلها وكذا الكسر كسر الهمز الا ان الفا بدخولها
سقط الهمز فلم يظهر الاثر قال واليه اشار بالثمرة اول يشير الى معنى الرمز
اعني عتى مجازا عن جواز الضم والكسر لغة قال وصوره فعل معارضه با
بالخفية الكسر اختار الكسر لكون الاكثر الكسر اقرب الى الفتح فورد عليه ان
في الكسر يلزم صورة فعل وهو تلو بكسر التا وهنا راجاب بان ذلك
معارض بان الكسر اخف فيلم الاصالة بلا معارض سورة السريعة
والاحقاف قال قال الزمخشري او على الاختصاص اول محصل كلامه ان
من جوز العطف على معمولي عاملين لا اشكال عنده اما تقديري او النصب
على الاختصاص وفي الرفع تقديره هي مبتدا قال صاحب الكشف هذا ايضا
فيه اختصاص قال او فاعلا للظرف عند الاخفش لانه يجوز عمل الظرف بلا
اعتماد اول وظاهر الرفع والنصب انهما من باب العطف على عاملين
قال انما قيد بالظاهر لانه اوله بعده بالاستيناف اول قلت سومن
مطلق العطف على عاملين لا من العطف على عاملين لا من العطف على عامل
عاملين مطلقا فيه نظر لان العطف انما هو على معمولي عاملين وانا اقول
قد اطنب هو وغيره من الشراح وانا لخص بك المقام في العطف على معمولي

عاملين ثلث فذاهب جوز الفرا مطلقا ودليله الاية وقوله الشاعر اكل امرئ تحسبين
امرءا ونار توقد بالليل نارا ومنعه سيبويه مطلقا ودليله ان حرف العطف لا يقوم
مقام العاملين وجوزه الاكثر بشرط ان لا يكون مجرورا الا ان الفصل بين الجار
والمجرور لا يجوز فبينه وبين نائب الجر من باب الاولى فقول الشارح في الاية
هو من مطلق العطف اى من الذى يجوز سواء كان مرفوعا او منصوبا يرد به على
المبرد كونه مخصصا بالنصب وقوله لا من العطف على عاملين مطلقا فيه رد على
الفرا لانه استدل بالاية على المطلق قال يريد بالاول اولا هذا معلوم من
قانون الناظم رعاية الترتيب وكذا في غاوة الفتح والاسكان والقصر على
الترتيب قال وجه رده نونه انه التفات من الغيبة الى التكلم اول واختياري
المد الياء لنصها ووافق الكسائي قال انما كان نصا لان للمعنى ليس على المصدر
بل ما يغشى من الغطا فلا بد من تاويل اسم المصدر والمتفق ما في البقرة وعلى
ابصارهم غشاوة قال ذكر الاكثر لانه الاحضر الاكثر ما دل عليه لفظ غير قال
والاجماع يحققها اول اى لاثنا فا والثنى للمذكور كما قررنا ذكرنى اول
الكتاب ان الترجمتين ان خلتا عن حرف طرفى الشئ فالثنى للمذكور والاول
للمكوث قال لانه محسن شرعا وعقلا كما قيل لابهامه اول ذكر ان قوله المحسن
يحتمل الامرين همزة رمز نافع الا انه ذكر لتصحح القراءة اى وصينا الانسان بوالديه
احسانا حسن فحذف المضاف ودل عليه بالمحسن هذا معنى قوله المصطفى بالتقدير
فاندفع به وهم الرمز وبه قال ابو شامة الا انه فسره بامر محسن شرعا وعقلا ولم يرضه الشارح لانه يوهم ان القراءة الاخرى ليست كذلك قال غاين غير
ليست رمزا اول علل بانه جا للاستثنا لا لذاته وبا ستغنائها وهذا بنا على
ما قرره في شرح حروف الجد ان حرف الرمز يكون مركبا اول الكلمة بمعنى غير و

غاين

عاين غير ليس كذلك لانها كلمة مستقلة وقوله ببا ضم مفهوما ان احدهما ضد البا وفيه
خلل قال واختياري بنا الفاعل اول علله بانه الاصل ولا حذف فيه ممنون
العظمة الدالة على الشرف قال وقد تقدم الكلام عليه اول تقدم في سورة
النسا في غير اولى الضرر ذكر هناك اذ يقال نهشل الرجل اذا كبر واسن وهو علم
قبيلة يصرف ولا يصرف باعتبار الاب والقبيلة قال فقول بعض غلط اول
غلط يرد على ابي شامة فانه خطا فتح النون اذا هو مخالف لقانون الصرف لم يذهب
اليه احد قال الشارح قال بفتح النون في تثنية الاسم المعرب نقلا فيحمل على
ذلك فتح النون في الفعل ايضا وقد ثبت نقله قال وتوسط كلمة الرمز بين
حرفيه نوع من الجمع وان كان متاخرا عن القراءة قد تقدم ان حرف الرمز
يكون متاخرا ويقع معها عن القراءة والفاظ الجمع مثل حق وصحا وتقريع متقدمة
ومتاخرة ويقع معها حروف الرمز كذلك فاشار هنا الى ان لفظ الجمع قد توسط
بين حرفي الرمز وهذا نوع من الاجماع قال وتمامه في نظائره نقل الناظم في تعدانني
الاظهار والادغام قال الشارح فيهما الاصالة في عدم الادغام والتخفيف
فيه كما تقدم في اتحاجونني في الانعام وتامرونني في الرمز قال ما كنهم
بعد يرى توسيط بفتح النا مصدر وسط وفي توسيط بالبا الجارة فعلى الاول
معناه انه توسط بين يرى وقرا به حمزة وعاصم وعلى الثنى معناه ان قرا به
يرى قرا ما كنهم بواسطة يرى بينهما حرف الاستثنا يرى قال وغير عن
التذكير بالغيب للضد اول لان هنا الخطاب وقيد التذكير الثالث ولان الاصل
والبه اشار بقوله استصحى بالاصل قال ولان الغيب والتذكير شركا ان
في العلامة وهي البا التحتانية قال وانتقل سبب تفريع الاستثنا جواب
سوال وهو انه لما كان فعل الغايب هو الاصل وضده الخطاب فلم قلتم غير

عن التذكير بالغيب واى فائدة فى هذا اجاب بالاستثنا المفرغ يقتضى تقدير مستثنى منه
مذكرا اى لا يرى شئ الا ساكنهم فلذلك تكلف ما تكلف قال واختيارى
اول علله بانه الاصل بخلاف بنا المجهول ولانه فى بنا المجهول يعود الضمير
الى غير مذكور بخلاف زيد يضرب فان الضمير عايد الى زيد المذكور واليه اشار بعدم
مفرغ لفظ سورة محمد صلى الله عليه وسلم سورة الفتح
سورة الحجرات سورة ق سورة والذاريات سورة الطور
سورة النجم سورة القمر قال وعلم خصوصيته ومحله فى الثلث
من لفظ ذكر ان ضد القصر المد ولما كان المد يحتمل غير الالف ويحتمل الوسط والاخر
ولم يشر اليهما الناظم اشار الى انهما معلومان من لفظ قال وتقييد الساكن
لان الاول فى بنا المجهول اذا ضم فى الثانى مكسور لا محالة اول ولم يعلم لغيره
الا ياسكنه قال قراة ابى عمرو تحررت بالقيود لانه قرى فى النظم بفتح التا
وقراة الغير لم تعلم لان فتح الياضده الاسكان والمراد الالف اول فلو قال
وكسر قبالها وى لاجاد واورد على كما قررناه ثم غير النظم بحيث اندفع الايراد
فان ابا عمرو قيده بالهاوى وهو الالف وفتح الباله علم من لفظه وفيه نظر لان
بنا الفاعل المجهول ضده لبنا الفاعل المعلوم فلا ضرورة الى الاعتماد على
النظر من اعلى ويجلى قال وكاين تيلوها اول بكسر التا تاليها سورة آل
عمران قال وجه المد بناوه من المفاعلة على المشاركة او الاختصاص اول
ذكر فى قتلوا مقصورا وجهين احدهما المقتولون كلهم او بعضهم وكذا فى قاتلوا
اى الذين قاتلوا او بعضهم دون بعض لكن وجدوا فى المعركة كلهم مشاركون
فى الثواب والى هذا اشار بالمشاركة والاختصاص قوله صفة مشبهة
من اسن بكسر السين قال وجه المد اسم فاعل من اسن بفتح السين

مضارعه

مضارعه بالضم والكسر قال واختيارى المد فى السن وعلله بانه اعم يدل على الحدوث
دون الثبوت فاذا نفى انتفى الخاص بخلاف العكس فقوله نفى الخاص منصوب
مفعول ونفى العام فاعل يلزم او ماذا اقال مبتدا فيه نظرا ذ ليس المعنى عليه
وما ذكره الزجاج لغة بيان ما حقه الاشتقاق ولذلك قال صاحب الكشف فى
ما نقل قول الزجاج ماذا اقال اول وقت يعرب منا قال او ايما باختلاف
البنائين الى اختلاف الضميرين اول فيكون فى بنا الفاعل لله تعالى وفى
المجهول للشيطان لعنة الله لانه ليس فاعلا حقيقة ويحسن الوقف على
لهم الاولى اول اى سول لهم ان خولف بين الضميرين قال واختيارى الفتح
علله بانه الاصل وما وليا المفعول فى الاضمار وموديا بمناسبة ما قبله
لانه بنا الفاعل ولما توجه بان الشيطان اقرب وقد ذكرتم بان فى بنا المفعول الشيطان
اجاب بان خفة الفتح قاومت القرب وكون الضم فى بنا المفعول للشيطان
ليس منصوصا بل لما ذكر على طريق المناسبة قال نزل الكسر على الاول للاطلاق
اول تقدم مرارا ان التحريك اذا اطلق ينزل على الاول ان لم يقيد والاسكان
كذلك قال ولم يحتج الى قوله ثلثة كالاصل لانه جردها الضمير فى لانه فصاحب
البيان اورد عليه ان لفظ تيلوكم حتى نعلم وتيلوا بالتا كاف فلا وجه لذكر
ثلثة والناظم لم يذكر لفظ ثلثة لانه لم يجردها قال والقاعدة فى ضلم السورة
اول يريد ان الناظم انما يضم بعض السور اذا لم يتم البيت مع مسائل
السورة السابقة وخالف هنا فان مسائل السورة قد تمت مع انه لم يفصل
عما بعدها وفيه بحث فان الناظم قد وصل سورة عم بما بعدها مع ان مسائله
قد تمت يقول بامنه كملا ولا شك ان غرضه الاختصار وكذا سورة الفتح
مع كمالها فى البيت لم يفصلها عما بعدها ولم ينص على اخواتها تحررها وتوقروه و

وتسجوه قال وكذلك زائدة فسوته الفاء والسين ايجاز الكون نه معلوما قال
وترجمتها الاولى معلومة من الاطلاق فانه قانون اذا اطلق يراد منه الغايب
وانما قيد بالاولى احترازا من سوته فانه قيد بالياء ولانه ضده النون وضد الاولى
الخطاب وتانيث من التكرار للمعنوى لان الدورى مندرج فى غنى وغدير
قال ومن ثم كان ذا صفا مع اول يشير الى معنى قوله غدير تسلسلا
قال وصدق الاول فى محمد نبينا اول وفيه نظر لان ضمير المتكلم المضاف
اليه اتفاقا فى المثال الصحيح زيد جوهر قال وقد قررنا فى مثله يلتزم الترتيب اول
يريد ان موضعا ينكر فيه لفظ يحتمل الخلاف ينزل على الاول مالم يكن قرينة صارفة
قال وعلمت ترجمته من الاطلاق قال ما يحتمل الخطاب او الغيبة اذا اطلق
مصروف الى الغائب قال وفتحه طا شطاه بنا للهما راى اصله بنى اللفظ
عليها ولمن لم يهمز وهو حمزة فى الوقف فهى مقولة لقول الناظم وحرك به ماقبله
منكنا قال مناسبة طرفيه القريبين من الاول ولوقاتلكم الذين كفروا ولعده
هم الذين كفروا قال ومن ثم غلب فى الحجة لولا المعارض غلبت الحجة اخذا من قول
الناظم بما يعلمون هى المعارض ما ذكره فى اختياره الخطاب من اندراج الغائب
ضمنا فى المخاطب دون العكس قال وجه ذلك ان المومنين كانوا خاطبوا بين
والكفار ظالمين فاذا اخبر بانه عالم بحال المظلوم يعلم منه علمه بحال الظالم
دون العكس وان كان علمه شاملا على السوآل واشاله هذه النكت تعتبر
فى العربية قال ووعا الماجد الى الاخرى جواب سوآل وهو انه لما اختار الاسكان
ورد عليه ان الناظم قد مدح القصر اجاب بان ذلك ليس ترجيحا على الاسكان
بل وجه مناسبته بينه وبين ازره بالقصر لمن قرابها قال والثانى افعل
للاخفش اول اى المدود نه افعل عند الاخفش وفاعله عند نحوه قال

والمعنى

والمعنى بايا ه نقل عن مكى فى تفسير قوله تعالى فازره اى تاييد الفرع بالاصل ورد
بانه لا يلايم المقام لان المثل انما ضرب لرسول الله صلى الله عليه وسلم اول
مابعثه كان وحيدا ثم قوى امره باصحابه نقل عن صحاب الكشاف اخرج شطاه
ابو بكر فازره عمر فاستغلظ عثمان فاستوى على سوقه على قال فيتعين
الثانى نقل عن ابى زيل ازره مدا وقصرا ثم قال ويتعين المعنى الثانى وسوتا مد
الفرع بالاصل وانشد له قول الشاعر فان الضال بتخفيف اللام قال
الجوهرى هو الذ البرى فى وته فرعه ثم لم يرض به الشارح وان سايدا
الاصل فهى تفاريع يتقوى به الاصل غاية التقوى لفتوح البلاد فى ايام
الخلفاء فكل هذه تقوية الاصل قال علمت ترجمة يعلمون من الاطلاق
اول لما تقدم من قانون الناظم من صرف المحتمل الى الغيب اذا اطلق قال
يقول بنا ترجمة يقول فقط اول اى ليس قيد يعلمون معه لاختلاله لان
ضد الياء النون وهذا كما تقدم فى قوله ويعمل يوت بالياء فانه قيد ليوت
وحده دون يعمل لان ضده النون وضد يعمل تا التانيث قال وعزا فيه
البدل الى ابى عمرو اول يريد ابدال انكم فى التيه فهذا مراده بالتعميم وخصه
بالسوسى قال وتائده بالاجماعية هى آخر الطور واد بار النجوم لاتفاق
السبعة على الكسر قال ومن ثم فاز بمداخلته اول اشارة الى معنى الزمر
دخللا قال وقوله لان شرطها الاختلاف فى الحالين ليس شرطا اول
يرد على ابى شامة فانه قال هذه اليا ليست من الزوايد لان تلك شرطها
الاختلاف فى اثباتها وصلا ووقفا وهذه مختلف فيها وقفا لا غير وجه الرد
ما خرج به من عدم الاشتراط ذلك ولكن لم يذكرها الناظم والتيسير يا بها
لانها ما ذكرا فى ذلك الباب الا ما اختلف فى الحالين او فى الوصل قال

وقد نص كهذا اول قرر هذه القاعدة في اول الكتاب وانما يتعذر هنا في حالة الوصل
لالتقاء الساكنين قال وخالف الباب لعدم رجحانه اول اختار في باب
الزوائد الحذف في المختلف وهنا الاثبات وعلله بانه لام الفعل الاصل ثبوته
وله نظائره فتوجه عليه انك اخترت للحذف اجاب بان هناك بعضهم مثبت
وبعضهم حاذف فالاثبات كان دالا على مكان الياء وهنا لم يثبت احد لا وقفا
ولا وصلا فلذلك خالف في الاختيار واليه اشار بعدم المنية قال ولم ينبه
على احد الوجهين اول يريد ان في مثل ما يجوز البناء والاعراب فلم ينبه الناظم
الا على النصب الذي يقابله الرفع لانه احد الجائزين وفيه تنبيه على ان الاصل
عدم البناء قال وجمع بين موكدين نقل عن الخليل ان ما زائدة للتاكيد ثم
ما توجه ان اللام في لحق موكدة اجاب بانه اكد بما لم يوكده اللام فان اللام
كدت مضمون الجملة وهذا اكد معنى لحق ما موكدين اولا بكسر الدال وبعده
بالفتح قال او دخلت لئلا يتوهم ان النطق حق تقديره فورب السما
والارض اي الامور المذكورة لحق مثل نطقكم فلولا ما لاحتمال ان يكون النطق حق
مثل نطقكم ولا دلالة في لفظ ما على ارفع هذا الوهم وهذا شئ في غاية البعد لان
قبله وفي السما رزقكم وما توعدون قال لانها من المصادر التي يوصف
بها لما جوز ان يكون مثل بالفتح حالا عن المستتر في لحق توجه عليه ان لحق حصد
لا يحتمل الضمير اجاب بان بعض المصادر يوصف بها فقيها مستتر والتحقيق ان
الحق له معنيان احدهما الثبوت والحصول من حق الشئ ثبت وليس المعنى
على ذلك بل الحق بمعنى الثابت كما في السما الله تعالى قيمة فيه الضمير
قال وانشد المازني ما انشده انما يدل على البنا اذا كانت الرواية بالفتح
والا الوزن احتمل البنا والاعراب قال ولا كما قيل من الشهر لما بيناه من

ف

ف اول يرد على الف سي فانه قال لا يمكن احد الضدين من سكنا لانه الفتح
ولكن اعتمد على شهرة القراءة فانها قراءة ائمة وقد بينا في مواضع ان يراده مردود
لان اخذ الضد من الضد انما يكون عند عدم تعينه والشارح يجعله على النظائر و
هذا شئ ليس من قوانين الناظم والاطلاع على النظائر انما يتيسر لحافظ ماهر
في القران قال وعلم منه خصوصية المد محله اول اي من النظر قال ولو قال
بكسر الميم لجد فائدة لان الجر يكون بالكسر وغير قتعين نوع منه قال فلو قال
عقيب حملا وعنه واتبعنا الحق اي سورة الطور بالذاريات وهذا بنا على قرر
ان تداخل السور عند جمعها في التراجم ان يكون آخر السورة الا بقة واول اللاحقة
في بيت واحد فلو رجع ضمير عنها الى حاملا بالرفع ذلك قال واختياري المد اول
اختيار الصاعقة بالمد لانها توازي القاضية والواقعة ولانه ذكر بعده ينظرون
اي النازلة ولو كان الصعقة بمعنى الصيحة لكان بعدها يسمعون قال
واختياري النصب بالعطف على فرعون لغاية المناسبة لان فرعون وقوم
نوح هلاكهما بالغرق المقترن بالنظر في للسكوت اي ما دخله الباء وهو توسعت
قال كما في التاليين اول اورده على الناظم ان اصطلاحه في اطلاق التحريك
تنزيله على الاول ممكن في قوله وان افتحوا الجلا قال وقوله يصعقون اضمم
فانه ينزل على الاول وفي البنا ليس كذلك واعتذر عنه الشارح بان قوله
وبنا فيه اشارة الى انه ليس في الاولى ولكن قريب من الاول لانه حرف
الحرف الثاني وهذا شئ في غاية البعد واي دلالة للذين على الدنو وجواب
الاشكال انه لا يمكن بالكسر في البيت الا في اللام لان اول الماضي لا يكسر اتفاقا
والتا ساكنة قطعا لاتصال الضمير وقول الناظم دنا لغة فصيحة قال
في الكشف ولد والات والت والات كلها بمعنى قال وقول بعض لا يصح

الافيه خارج مدخول يرد على ابي شامه فانه اورد على الناظم ان لفظ ان في ثلثه مواضع
في السوره واطلاقه يقتضي الاولى ثم اجاب بانه تعين الثالث ولا معنى للفتح
الافيه اى ندعوه لانه هو البر الرحيم ورده الشارح بان انما خارج عن اصطلاحه
ان نظم مدخول اى مخروج غير تام لانه شهاده على النفي بلا دليل وقد نبهناك على ان
الاصطلاح انما يلاحظ اذا كان العام محتملا وقول شهاده بلا دليل ليس شيء
لان شهاده النفي عند استحاله الغير مقبوله صرح به المحققون قال لكن وصاد كزاى
اول بريد انه تكلم بالسين ترجمه لتوحد القراءه به للكل موز بعده ولم يتعين من
لفظه لاحتمال القراءه بالصاد لانه ان البيت يحتمل منهما ولكن قوله بعده وصاد
كذاى دل على تقدم السين قال والخلف في المثلثين لواحد متقدم اول
في الاولى حفص وفي الثانيه خلاد وقوله لخلوه عن الواو والضمير دليل على ذلك
قال لهذب ورتب واوضح اول زعم ان الناظم ان في كلامه تصورا
لانه لم يربط السوره بما تقدمها وفيه تقديم يصعقون على سيطرون وفيه خفا
ثم غير النظم وزاد فيه عنه ربطه به سوره النجم بما تقدمه وقدم يصعقون فرتب دليل
على ذال يكذبون فاوضح قال والالعم اول اى لو لم يكن اتباع الله لعم كل
ذريه وفيه نظر لان الايمان قيد في الذريه ولان الاتباع فرع ولازم للاتباع والبه
اشار بالتحقيق في اختياره قال وعدل منها عن الحجازيه غير اى مناسبه وجمعا
اول الحجازيه لات يليت كما في الحجرات والمراد بالجمع جمع اللغتين والمناسبه
مع الحقا قال وانكشف رضاه بالتقليل اول يشير الى معنى الرمز وقوله انجلى
رضى ودخل ضمير الفصل مراعاه للاصل اول يريد ان ضمير الفصل فائدته
التفرقه بين النعت والخبر وهنا لا يلتبس لان اسم ان ضمير والضمير لا يوصف
اجاب بانه زاده طردا للباب قال وجه السين قرى بالسين والصاد والاشمام

اشار

اشار الى وجه الثلثه لفا ونشرا الاصل السين والمجانسه بين وبين
الصاد والطا وتقويه السين باشمام الصاد زايا قال والمشموم اول بفتح
الميم اى المخلوطه بالزاى قال لان نسبه الصدق الى الاصل ابلغ اختار التخفيف
في كذب الفواد تاره نسبه الرويه الى القلب الذى هو الاصل ابلغ من تصديق
غيره قال جره ليس للضد فتركه اصوب لان ضد الفتح الاسكان وفيه بحث لان
الاختلاف في الحرف الاول ومعلوم انه لا يكون ساكنا فلا لبس وقوله بفتح النا
الممكن له غيره ضمير غيره للفتح وله للتا قال والثاني للمذكور على القاعده اول
بان الترجمه اذا خلت من حرف طرفي الثاني يكون للمذكور والاول للمسكوت قال
وحذف زوائدها اول الهمزه والف والالف لعدم الفاصله مطلقا في الطويل
هذه من مسائل العروض والفاصله عندهم فاصلتان كبرى وهي اربع متحركات
كما في افتمارونه وصغرى ثلث متحركات كما في افتمرونه قال وليتزل الفتح على الاول
ملفوظه اول هذا ايضا علته للحذف الزائد قال وقابلها لام فعولن فتعين
تحريكها اول يريد ان قوله ردا الهمز ليس مفيدا بالحركه لكن اوقعه متحركا
لان الوزن عليه فذلك على الحركه قال وقول البيه بالمد اول اورده
عليه لانه تقدم في باب ما يعني عن ذكره فهو مكرور وعلم سكونها من اطلاقه و
بمقابلها الف مفاعيلن فان في التقطيع يقع بازا اول مفاعيلن كما قررنا
في الاضداد له ضد الهمز يقع على ثلثه اوجه ان كان له صوره حسن واو وياء والف
ضده ذلك الحرف ولم يتعرض هنا للفتح كالسابق لتعينه السابق تمرونه فانه
يقبل الضم بخلاف خاشعا قال والثاني للمذكور عليها اول اى على القاعده
وهي انه اذا ذكر ترجمتان وخلتا عن حرف طرفي الثانيه للمذكور قال وحذف
زائدي فيعلون لبعدها اول اى بعدم الفاصله في الطويل كما ذكره في افتمرونه

قال مضارع مراه الذى اول الذى للغائب اى اقتعلبونه من مرتب زيد اغلبه
فى المرءى قال اعل كذلك اى نقل حركة الثانى الى ما قبلها وحذفت وجاز تكسير
بحريه مجرى الاحاد اى كما يجوز خاشعًا ابصارهم كذا خشعا لان المكسر ليس
جاريا على الفعل قاله ابن حاجب وخفف تصحيفه على لغة طرفى الكلوتى البراغيث
قال ابو شامة وتبع فيه الزمخشرى وهو ضعيف لان تلك اللغة ضعيفة
وقال صاحب الكشاف ليس قول صاحب الكشاف معناه انه مبنى
على ذلك بل قال خاشعا ابصارهم مثل يخشعن ابصارهم وهى لغة من يقول
اكلونى البراغيث قال وبالنعد حسن وجهه اول يشير الى معنى قوله
فطب كلا فى الرمز سورة الرحمن جل جلاله وعم نواله وكثر خصاله ولا آله غيره
قال ادخل العاطفة على مثلها لاختلاف المعنى اول لان الاول حرف من حروف
المعانى كلمة والثانية من حروف المبانى جزء الكلمة قال مهرباً من الخرم اول بفتح
المعجمة من الوتد المجموع فى اول البيت ولا يقع الا فى فعولن ومفاعيلن قال
وقيد النصب للمضد قال لان ضده الجر وهنا الرفع اول وتكرر استعماله الكوفية
قال هو لفظ الخفض قدم فى باب الاضداد ان الجر عبارة البصرية والخفض للكوفية
قال والاصل بالالف اول حكاية يريد ان التيسير ذكر ذلك الوصف بالنصب
كما فى القرآن الكريم حكاية وفيه تظر لانه وقع مفعول قرأ فلا معنى للحكاية قال
اذ قد جرت عادة القرا اول جواب سؤال كانه قيل الرفع فى الثلثة مختلف
بعضها بالحركات والبعض بالحروف اشار الى ان ذلك معلوم من قواعد النحو
تارة يشير الى نوعه كما فى قوله ادم فارفع ناصبا كلمة وتارة يعتمد على تلك
القواعد فلا يقيد قال والنون عين الريحان الثالث للثالث اول لان
الاولين لا نون فيهما والثالث الاول ريحان والثالث الثانى حمزة والكاف



قال الزم الترتيب اول على بنا المجهول اى الناظم او على بنا الفاعل اى الزم
غيره ومحصله انه ذكر الضم وعطف عليه بالواو ودلالته فيه على الترتيب فيجوز ان يكون
الفتح قبل الضم فيكون قراءة المسكوت فيحتمل فلو عطف بالف لنص على المراد
وفيه بحث لان من قانون الناظم تنزيل الحركة منزلة عند الاطلاق على الحرف الاول
وقد تقدم نظائره وقد صرح بها الشارح فى مواضعها قال وقيده كالكسر للضد
اول لان ضد الفتح الاسكان وهنا الضم وضم الراكسر الضم وهنا الفتح وعين
الثانى لتراخيها اى عن الاول فالتحريك المطلق للاول ثم الثانى ان كان قابلا
وتعين فى غيره والخلف الثانى المتقدمان على القاعدة ذكر فى اول الكتاب ان الخلاف
اذا خلا عن الضمير وحرف العطف فهو لواحد قبله فهو شعبة دون حمزة علة بالحقيقة
لان اللولو لا يجر دنيفه عن البحر وابده بقوله يستخرجون منه حلية قال وليست
مطاوعة نصا اول جواب سؤال مقدر وهو ان خرج مطاوع اخرج فيدل
الفتح على الضم اجاب بان مطاوعة ليست نصا لان مفهوم الخروج يستلزم
الاخراج وان كان فى هذا الموضع كذلك لخصوصه قال المنشئ الموج اتساعا
اول اى مجازا نسبة الى السبب لان الاشالة تعالى حقيقة قال او الواقعات
الشرع بضم الشين وفتح الراجع شراع بكسر الشين وهى المقلوع وبالفارسية
بادبان وجه الخلف الجمع اول اى قرا شعبة بالوجهين جمع بين اللغتين كشف
القليلة اشارة الى معنى الرمز فى جلا وفاعله ابن كثير قال الاولى بالنقل اول
اى بنقل حركة الهمزة الى اللام وضم الثا بتقدير سكون اللام قال وابتاعا لها
اول يريد ان الثا ساكنة فى التلاوة وضمها الناظم كما فى قوله من لحم فتح نون
من ولام لحم لان اللام وان كانت الا ان الفتح عارض فذلك وجه فتح من ولما
ورد ان حركة الهمزة المنقولة فتح فلا وجه لضم الثا اجاب بان الحركة عارضة على العارض

اى اذا ضم الثانى فالجر الاول يتم عند الميم والنصب حذف الخامس الساكن فى
علم العروض ويروى بالاسكان على التمام فيتم الجر عند سكون التا قال والنصب
لكان احسن ذكر ان يهدى جزم جواب الامر وكان الظاهر الاحسن حذف
فيكون الجر مقبوضا فان اثبات الالف مع الجزم قليل قال واظهر لمراعاة الاقرب
اول يريد انه تقدم ذكر الكتب وكان الموضع موضع اضمار الان لفظ الشريعة
لما كان اقرب رفع به وهم عود الضمير الى المفرد الدال عليه لفظ الجمع فاظهر وقال
ووحده اخرى اول حذفت الاولى يريد ان نص اللبث على الاول مقيد بوحده
الا انه حذفه لدلالة الاول عليه قال على حد على من ينزل اول يريد ان من
حذفت هنا لتقدم من كما حذفت همزة الاستفهام من اعلى من ينزل فى قل اينكم
قال تعرضون للبنان لان الواو ليس ضد التا فى اصطلاحه واللفظ للدلالة
فيه لاحتمال القراءة بالالف قال ولا نص فيه على ان الاسم عين المسمى اول
يريد ان المراد بقوله تبارك اسم ربك هو اللفظ الدال على الذات المنقدمة لا الذات
كما توهم لان اسمه معظم بين الذوات قال واختيارى لجر نصا على المقصور اى
تعظيم الذات ولعدم الفصل بخلاف الرفع فان ربك فاصل سورة الواقعة
والحديد قال عطف عين اول يريد ان فى القرآن الكريم عين صفة
حور والناظم عطفه على حور ليدل على انهما اسمان مختلفان اى ليس مفهومهما
واحدا والاحسن ان يقال عطفه لان المراد بحسن اللفظ باعتبار الاعراب وفى
القرآن صفة فلا يعطف على الموصوف قال وذلك تكميلا للذ نهم اول اى يجئ
الولدان بالحور على طريق الملوك قال وفيه معنى الجر ولانه اشمل اختار رفع حور
عين لانه اقل تغييرا وهو ظاهر ولان فيه معنى الجر ولانه اشمل لانه ليس من
مقيدا يطوف الولدان ولا يقيد ادخل احراب لهم فيها حورا عينا اول وقاوم الابهام

للحقة

للحقة اختار ضم الراء ولما توجه ان فى السكون خفة اجاب بان فيه الابهام وذلك
ان لفظ العرب بسكون الراء يجوز ان يكون بمعنى العرب قال الجوهرى العرب
والعرب بمعنى كالعجم والعجم قال ينزل تخفيف قدرنا على الدال على اصطلاحه من
الاعلال اطلاقه ينصرف الى عين فعل الكلمة ورمز بهمزة الوصل تتميما للمعنى
قال لرتب وهذب اول ذكر ان الناظم قدم على الشرب للوزن ثم غير النظم
وزعم ان فيه الترتيب لانه قدم الشرب وفيه التهذيب وهو تنقيح الكلام لانه
تكلم بقدر مشددا فلا يحتاج فى الدلالة على اصطلاحه وهو انه يذكر كيف اتفق ثم يعيد
النظم قال واختيارى التشديد علله بانه الشايع ونص فى المراد لان المخفف يحتمل
ان يكون من القدرة والمراد القدر اول كالاكل فان الفتح والضم لغتان فى المصدر
لكن المشهور ان الضم فى المأكول ويكون جمع شارب وغيره اى فى غير
هذه الكلمة فى هذا الموضع والاشتراك مشترك اختار الضم فورد عليه انه لفظ مشترك
يكون مصدرا ويكون اسما اجاب بان الفتح ايضا كذلك يكون مصدرا وجمع
شارب قال واختيارى الجر لتحقق العقوبة فيه بحث لان الاستفهام
الانكارى فيه التقرير فهو ابلغ من الخبر قال وعلم خصوصه ومحله من نحو المغارب
اول فيه رد على الفاسى فانه قال معلوم ان الاسكان يستلزم القصر
لكن ذكر القصر ليوخذ له الالف ضد الا ولا ومعتمد الشارح ان ما لا يكون
على مصطلح الناظم يحال على النظائر وينبهنا مرارا على انه غير لازم لان القراءة الآية
دائرة بين الوجهين بلا ثالث قال بين محل الكسر دون الضم على قاعدته
تلك القاعدة ان الاطلاق فى الحركة ينزل على الحرف الاول وفى الغير تقييد قال
وعلم رفع الاطلاق رمينا فكم من اطلاقه كما تقرر فى اول الكتاب ان المطلق
ينصرف الى الرفع قال وكل مثله اى يوخذ رفعه من الاطلاق قال ويعلم

قدم رمز همزة الوصل لكسر الالف بعد فتح
الهدى بالفتوفكان ان فتح الهدى للعلم

اشارة الرامز بها اقول يريد ان الرفع يجوز في الروم والاشمام كما علم في باب
الوقف وابدال الناصب من الناظر اي حال الوقف يبدل التنوين الفا
قال فيحمد له رتبة اقول الضمير لحمزة فانه منفرد بهمزة القطع ولا مدمع همزة
الوصل لسقوطها قال وشاع توحيد المصدر اشارة الى معنى الرمز شايع
قال واختياري الجمع بالتي علله بانه نص على المعنى باختلاف الانواع ففيه
بحث لان الدلالة على الانواع مفصلة ممنوع واجمالا فاسلم لكن اذ لا اريد
به الافراد استغراقا كذلك بل ادعى بعضهم انه اشمل وان كان غير مرضي قال
والثلاثة تناول الضمير الاقرب عليه لبنا المجهول ومحصله ان اخذ الميثاق من الله
سبحانه ولفظ الرسول اقرب الى الضمير فلو بني للفاعل لتوهم ان الاخذ رسول
الله وقد اوضحه الشارح بقوله وصرفه عن الرسول قوله تعالى واذ اخذ ربك
وصح لتقدير الاضافة ذكر ان كل واحد كان نكرة الا انه فاعل في المعنى مثل شر
اهر ذا ناب دجاجة جاءت بك ما تصحيح معناه لان لفظ الكل بدون الاضافة
لا يحكم عليه بشيء لانه الة مثل حرف الاستثناء قال ولا نص في المجهول اختار
بنا الفاعل فورد عليه ان بنا المجهول فيه دفع وهم ان يكون الرسول
سو اخذ الميثاق اجاب بان الاحتمال باق فان قلت الاقرب لفظ ربكم في
قوله والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم قلت المتكلم رسول الله فبهذا الاعتبار
صار اقرب قال وعلى الوجهين انشد ابو النجم اقول وجه الشبه جواز الرفع
والنصب في القرآن الكريم وقول ابي النجم الا ان ما في القرآن سواء كان
مرفوعا او منصوبا فيه ابحاث كل وفي شعر ابي النجم في الرفع سلب كلي وفي
النصب جزئي لانه رفع الايجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي ومن ثم ناقض اما
لما قررنا من ان اول سلب كلي كان يقتضيه الانتباه الجزئي دون الثاني لانه سلب



جزئي يجوز معه الاثبات الجزئي بان يثبت الحكم لبعض دون بعض قال او من نظره
ابصره اقول هذا بعيد عن المقام وليس لهم في روايته المومنين فائدة ويحتاج الى
حذف الى ولا يلايمه تقتلس لان ذلك الانتظار ليمكن الاقتباس كما يرى من
ايقاد شمع من شمع آخر قال علمت ترجمة يوخذ من الاطلاق لما قرره الناظم
اول الكتاب من ان الاطلاق دليل للغيبة قال وينزل تخفيف نزل على
عينه لانه قانون المعتل اذا اطلق ينصرف الى عينه قال وذا عليهما حال موكدة اي
من الحق حال من المحذوف في قراءة التخفيف والتشديد ما موكدة لان المنزل من
عند الله لا يكون لاحقا قال لذكر الله ولتنزيله اي التنزيل وللذكر ما في نزل
موصوله وعبارة الشارح توهم بانها مصدرية لانه قال للذي نزل ثم قال
لتنزيله ولا خلاف فيه لان المصدر بمعنى المفعول سو المنزل الا ان ام من الحق
اب عنه وقاوم احتمال غير المطاوعة عدم الحذف جواب من يقول ان المخفف
لا حذف فيه فيرجح اجاب بانه معارض بانه يحتمل ان يكون مطاوعا فلا بد
على انه منزل من عند الله قال فقد جد دفائده خلافا لمكي اقول قول ان يصدق
يصدقه والعرض الله بمعنى واحد وقيده الشارح بقيد آخر وسو الاخلاص
قال والتضمن الاولى لاحكامهما اقول اي الصدق والاقراض من الذمي
بدون التصديق الذي سو ايمان بالله في هذا الكلام يرد على مكي ولم يقل مكي
شيا من ذلك وانما اختار التخفيف ليدل على الايمان ومعنى التصديق
مستفاد من اقرضوا الله والمشدد معنى الاقراض فلا يفيد الا معنى واحدا
وهو التصديق وسوى عامة الخلق وبين قول الشارح وبينه بون بعيد قال
واختياري التشديد علله بانه يغاير ما تقدمه من الايمان بالله ورسوله
فيحسن العطف عليه فان قلت اذا لم يغاير لا يجوز العطف فما معنى قوله

يحسن قلت يجوز باعتبار تغاير الصفات وان كانت الذات متحدة قال ولم
يلاحظ هذا من ود ترجيح التخفيف هذا الكلام مكي فانه قال لولا الجماعة كنت اود التخفيف
لان التصديق معلوم من افرضوا له قال فاحفظ اصطلاحه اول اشارة
الى قوله فاقصر حفيظا مراده ان محل المد وخصوصيته معلوم من اصطلاحه قال
وكل من الممكن اول بالتشديد اى صاحب المد وكذا الممثل على ما تقرر
في الاصول قال واختياري القصر اول علله بانه مناسب بما قبله وعدم
حذف المفعول كما في المد وقلب الهمز الفا قال طبق ذاك اول بكسر الطاء
اى طابق للمبتدا في الافراد وغيره قال ووهم للمنطقيون في تسميته رابطة
اول لا وهم في ذلك لانه عبارة عن المبتدا فالربط ضروري وكانه توهم
انه لما لم يكن له محل من الاعراب لا يصلح رابطا قال ومن جعله للاختصاص
حاصل من تعريف الجزء وقد صرح المحققون بان الضمير للتاكيد قال
وعم بالاضمال يشير الى معنى الرمز فانه بعد حذف الضمير يجوز ان يكون الغني
خبرا او صفة وقال ابو شامة عم نقله من الائمة في كتبهم وقال وصلا بغير
اول معمول للاختصار خبر مبتدا اى انما حذف اختصارا قال
واختياري الاثبات علله بانه نص في الخبر وموافق الاجماع سوا الغني في سورة
الامتحان سورة المجادلة الحشر الممتحنة الصف الجمعة المنافقون
التغابن الطلاق التحريم الملك قال المضارع بالمستقبلة اى
بالبا التحتانية احترازا عن قوله فلا تشا جوا لانه بالفوقانية واليه اشار بالمعلا
قال اخذا بالاقل اول ذكر ان قوله قدمه منزل على الاقل فتكون البا والتا
وفيه بحث لانه لا يحتمل غيره لان حرف المضارعة له صدر الكلام فلا يمكن
التقدم عليه قال وعين محل التغير لعدم الاولوية اول يريد قوله اضمم جميعه لان

التحريك

لان التحريك المطلق ينزل على الحرف الاول ويفيد في غيره قال وجعلنا الجواب
للاخير لانه المتمم اول يريد انه وقع في البيت صيغة الامر في مواضع لكن جعلنا
فيكملا الفا جوابا لقوله فاضمم جميعه لان تمام الحكم والمعنى به قال واختياري
المد علله بانه الاصل لان النحوي تستلزم المشاركة باثنين واكثر
ولانه موافق للاجماع في تاجيم والجربان القصة على سنن واحد قال
فوجههم الله بقوله الم تر اول قال الاستفهام للانكار اى قد رايتم ولم يعملوا
بموجبه قال قيد الضم للضد لانه ضد الكسر الفتح وهنا الضم قال وعدم الواو
ذكر ان الخلف مخصوص بشعبة لانه متقدم عليه وعليه الاصطلاح ولم
يعطف عليه ما بعده هذا معنى قوله وعدم الواو قال واطلق حكم الابتدا اول
اى انما تعرض للاختلاف في الشين ولم يذكر حال الهمز لانه تابع للشين
قال وفي الثاني مانعة من هذا اول اى سعة الهمزة للشين وانما يظهر
في الاول لان الفا في الثاني تمنع وجود الهمز قال ويجمع بينهما بالتقدم والذكر
اى قول يجي تارة فيه وجهان وتارة لم احفظ محمول على الوقتين اما قوله
اولا ثم نسي او نسي ثم تذكر قال على الترتيب عام الصحة بتشديد الياء الى
عالي المؤثرة يشير الى معنى قوله علا عم وامد في المجالس قال وعلم سكونها
للقاصر من النظر اول يرد على الفاسي فانه قال قوله واقصر في المجالس
من ضرورة القصر السكون وجه الرد ان هذا ليس مصطلح الناظم وفيه نظر لان
الحوالة الى النظر ايضا ليس من مصطلح الناظم ولا يحتمل للثالث والثالث
والتطائر لا يعرفها الا الماهر بالقران قال لترتب وهذب اول اما الترتيب
فانه قدم ما اخره الناظم واما التهذيب فانه ذكر القصة فيوخذ ضده المد من غير
تكلف وهذا موافق للمعممين اول يريد بالعمم من جعل الخلاف في رفع دوله

ونصبه وتانيث يكون وتذكيره ومحصله ثلثة اوجه الخلاف فى تانيث يكون
وتذكيره والاتفاق على رفع دولة وهو الذى فى التيسير والوجه الثانى التذكير
مع النصب ولا يمكن التانيث مع النصب لان الضمير عاد الى الفئ وجعله من الزيادات
على التيسير ولم يذكر هذا الوجه احد من الشراح وهذا تقرير ما فعل فى حاشية
قال ابو شامة قال الخاوى سالت الناظم المعنى فى لا قال وان شئت
جعلتها نافية لانها تنفى التانيث وتثبت التذكير وان شئت جعلته اسم فاعل
من لاى على وزن رمى اى ابطا لان التذكير عن هشام اقل من التانيث
قال ورجح الاضمار لتوفير للمبتدا على تعريفه اختار التذكير والنصب وهى قراءة السبعة
لان الاضمار وان كان خلاف الاصل الا ان الاصل للمبتدا والذى
دخل عليه كان التعريف لان فى رفع دولة تكون نكرة قال وضد الضم للضد
اقول لان ضد الكسر الفتح وهنا الضم قال وحمى ابن كثير على اصله
جدار بالالف قراءة ابو عمرو وابن كثير وكل منهما على اصله ابو عمرو بالامالة
وابن كثير بدونها قال علمت قراءة عاصم من ترجمته اقول وترجمة الكوفيين كسر
الصاد وضد رفقه اى رفيق عاصم من الكوفيين وهما حمزة والكسائى فان لهما
التشديد وله التخفيف هذا معنى ضد رفيقه قال وحمزة والكسائى ترجمتهما
فى الكسر من الكوفيين والتشديد من شامية وضم الباء لانهما ضد عاصم
وهو الفتح قال وابن عامر من ترجمته كمد التشديد ومن ضد الكوفيين فتح
الصاد ومن ضد عاصم ضم الباء والحرميان وابو عمرو من التراجم الثلث فهم
من ضد عاصم الضم فى التا ومن ضد الكوفيين فتح الصاد ومن ابن كثير عامر
تخفيف الصاد قال ونص على الفاعل بتسميته يشير الى قول الناظم نص
ومعنى لتسميته الفاعل ذكر بنا الفاعل قال بنا وبان او المصدر اقول اى اذا

كان

كان على بنا المفعول محققا له ثلثة تقادير تفصيل الاجراء توقع الفصل او يفصل
الفصل قال على حد تقطع بينكم اقول بنصب بان على انه فاعل تقطع وما دون
ذلك بفتح النون على انه مبتدا او هو قول لم يقل به احد الا انه نقله عن الاخفش
قال فى الكشاف وما دون ذلك اى قوم حذف الموصوف قال وكل قليل
اقول اى ما ذكر فى هذا الوجه من قول الاخفش وغيره يشير الى ان بنا المجهول
محققا وصرح قال وجه الفتح منعهما اقول اى مع الضم والتثقيل وهذه
قراءة ابن عامر وجها ما تقدم فى قراءة اهل الحرم وابى عمرو ومن التقادير الثلثة
واختيارى بنا الفاعل مشددا قال علله بانه سالم من الحذف مطلقا وهو
المفعول فى الكل ومن حذف ما سوا المفعول فى الكل ومن ما هو كالجزء وهو
الفاعل فى قراءة المجهول مع افادته التنكير قال ومن ثم ثبت وكمل راويه
اشارة الى معنى شافيه كما اقول وهذه للمتشدد من النظر هذا على مختاره
بانه لا يقيد باللفظ وفيه هنا كلام ذكرناه فى مواضع انه لا يرد لان اللفظ دائر
بين القراءتين لا يحتمل غيرهما قال ومكث تمسكا اقل فيها لزمه اقول
ذكر ثلث استعمالات ثم ذكر ان التشديد له تلك الاستعمالات لكن اقل
من امسك وقوله لزمه بصيغة التكلم تفسير لمعنى مكث وهذا معنى
قوله علة ثالث الى من الذى استعمل بالباء مثل امسكت بالحبل قال فلهو التكثير
المناسب لتاليه سو قوله بعصم الكوافر لا كلاما من عصم والكوافر جمع كثرة قال
وقد يرجح المرجوح بانضمام مرجح اقول جواب من يقول قد ذكر ان مكث
بالتشديد قليل فكيف يختاره اجاب بان تلك العلة لا تقاوم سائر وجوه
الترجيح فيه مثل بيدى وبعيد فان ابدا اقل من بدا لكن لما قارن بعيد بضم
الباء ضم ياوه ايضا مناسبة قال واختيارى التنوين اقول علله بانه الاصل

وفيه سلامة عن توالي التغيرين حد هما حذف التنوين والآخر كما بعده قال
في اطلاق السابق اقول يريد ان لفظ انصار اله في موضعين من ابن علم
من ان الذي في مرسوم بالالف وهذا صحيح الا انه لا يحتاج اليه بعد تقرر الاصطلاح
من الحمل على السابق عند الاطلاق قال وعلم من اطلاق الجر اقول يريد ان
قوله رد لما اعم من لام الجر الا انه تلفظ بالجر فتعين به قال وسكون المخفف
في آخر ذكر ان الناظم تكلم بقراءة التشديد فدل لفظه عليها وعلم من لفظه في
موضع آخر بنحكيم مخففا فيه فقد اشار الى ان هذا لا يحتاج اليه لان القراءة
دائرة بينهما لا تحتمل الحركة ثالثا قال واختياري الاضافة لانها على رتبة ووجه
ذلك ان الاضافة فيها كمال الاختصاص والاتصاف ولهذا يعرف فيها
المضاف بخلاف غلام لزيد ولذلك اتفقوا على نحو انصار اله لان عادتهم
الاتصاف والتخفيف قال وقيد السكون للضد لان ضده الفتح اذا اطلق
وهنا الضم قال كحديقة غلبا قال الله تعالى وحدائق غلبا اي عظاما قال # صاحب
الكشاف الاصل في الوصف بالغلب الرقاب فاستعير على العمرة بفتح العين
نسبة الى عمرو بن معدي كرب لانه استعملها في شعره انشد له الكشاف
يمشي بها غلب الرقاب كانهم قال واختياري الاسكان لان السكون علة
بان فيه لخفة وايدت بقول الفراء كثيرة وبدل عليه قوله الناظم سكون
الضم فانه اشار به الى الضم الذي هو الاصل ومدحه قال علمت ترجمة يعملون
من الاطلاق لانه قانون الناظم ان المحتمل مصروف الى الغيبة قال لترتب
وربط اقول اي قدم ما اخره وربط سورة الاطلاق بما قبلها كما هو شان
تداخل التراجم قال على حدولا تكون على احد ولا بتشديد الياء مصدر لوى
على حد بلوون في العمرة لم اعرف معنى هذه العمرة والظاهر انه يريد بها عمر بن



معدي كرب كما تقدم في غلبا قال وتلك الكثرة المشار اليها بالالف بحسب المعنى
جواب من يقول لو الالف معناه مالوف كثير لاستفامة من الالف ومن لوازمه
الكثرة فيه اجاب بان ذلك اشارة الى ان وقوع ذلك من المنافقين كثير
والكلام في دلالة اللفظ قال واختياري للخطاب علله بان مهدد المخاطب
استماع الغائب ايضا قال وعادلت الكثرة القرب اقول جواب من يقول
الغائب ولن يوخر الله نفسا اقرب اجاب بان كثرة الخطاب عادلت القرب
وسلم الباقي علة قال وجه جزم عطف على محل فاصدق لان لولا فيها معنى
التمني والعرض وبعدهما يقع النصب والجزم فلو لا الالف لكان الفعل مجزوما
بتقدير فعل الشرط اي ان يوخرني اتصدق قال واختياري النصب اقول
علله بانه مخفف والجزم مقيد بتقدير حرف الشرط قال ومن ثم امر بالاتمام
به اقول هو قوله انصبوا الجزم حفلا قال وتمسكه بعدم الواو لا يسلم اقول
يرد قول ابي عبيد في اختياري الجزم مستدلا بانه راى في الامام بلا واو وجه
رده ان عدم الواو لا دليل فيه فانه قد عدم الواو في الرسم في مواضع والقراءة
على خلافها ثم ايده بما نقله عن الفراء قال وندخله المذكور بها وبتاليها في الاصل في النسا
اقول يريد ان التبيين ذكر الخلاف في ندخله في التغابن والطلاق في سورتهما
والناظم قدمها مع سورة النا قال ومبنيات بها تقدم في النا وكما بين
بسابقها اي في ال عمران قال وتكرا بتاليها اي في المائدة اقول وليس
بمعنى علم العموم اقول يريد ان عرف بعضه معناه المجازاة لا مجرد المعرفة التي
هي العلم لان علمه شامل الكل لا البعض قال في الكشاف نظيره قولك
للمسي لا عرفن ما صنعت اذ ليس المراد بالمحذف بعض دون بعض العرفان
اختياري التشديد وابو عبيد التخفيف مستدلا بانه قال تعالى اعرض عن بعض

دون ان يقول نكر بعضه ومحصله انه علم الكل واعرض عن بعض والامكان في مقابلة
عرف بعضه لان النكرة ضد المعرفة وهذا مسلم ولكن لا دلالة فيه على الاختيار فانه
ذكر اعراض للدلالة على ان المراد من معرفة البعض المجازاة عليه قال عن عمر رضي
رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بمارية في بيت
حفصة هذه الرواية لا توجد في الصحيح والذي رواه عن عمر من رواية البخاري
في شرح قوله تظاهرا عليه هما حفصة وعائشة والسبب فيه تنزيه النعل
من عند زينب وقد ورد حديث ما ورعه من النسائي وغيره وقد اشرنا في الكوثر
للباري في شرح البخاري ان لا يزاحم في الاسباب يجوز ان يكون كل منهما
سببا للنزول لم يحرم قال وعلم محل المد من ترتيب التخفيف عليه اي على التشديد
ولو قال من تفاوت لنص عليهما وانعكس الامر اي لو قال تفاوت احد
القصر والتشديد منه لذكر بعد ذكر المد صريحا قال وتهللا من التكرار المعنوي
للشيخ ذكر وصف في الاستعارة بلازم المشبه به وهنا لما شبه القصر
بلمعان البرق رشحه بالاضافة الملائمة للمعان البرق قال ونقل الامامين
انخ عنه الامام ابو زيد وسيبويه والمانع الاخفش اول وربما منع لما
قال توجيه لمنع الاخفش اول وركب بالصلة للروي اول
يريد ان الناظم اتى بقراءة ورش في امتم الاول بهمزة قطع وبعدها الف
على احدى الروايتين لورش لكن مع الصلة ميم الجمع بالواو على مذهب
ابن كثير والتركيب غير حسن الا لضرورة وهي هنا ان صدر البيت توطئة
لعجزه فتكلم بقراءة قنبل ليوقع اللام في ابدال الا رويا قال واعاد قبلها واو
اول يريد ان هذه قد ذكرت في باب التسهيل اخرجا الهمزتين بكلمة وكان
هناك قد ذكر ان الهمزة الثانية يبدلها قنبل واوا الا ان ذاك بالعرض لان الكلام



كان في اجتماع ثلث همزات وليس في هذي سوى همزتين وصرح هنا بالوصل
فدل على ان قوله هنا كموصلا وصل الهمزة بما قبلها وبا في كلامه ظاهر قال
وذكر القلب في الاصل متعين اول الاصل سهو التنبيه وقد ذكر القلب
وغر من الشارح انه لو لم يذكره كان فيه خلل لانه لم يذكر هذه المسئلة في
مسئلة الاصول بخلاف الناظم فانه ذكرها هناك قال والاجود كالالف
اول ذكر في التنبيه انه اذا قلب الهمزة الفا لا يزيد المد على مقدار الالف لان
ما بعدها متحرك وعبارته جيدة على تقدير الالف مراده مقدار الف فتي عبارته
تساهل قال والباقي مذكور اول اي باقي الاحكام المتعلقة بهذه الكلمة
لسائر القراء لم يذكرها التنبيه ولا الناظم لانها مذكورة في الاصول وفي بعض
النسخ والباقي مذكر بتشديد المهملة اي من نظر في المذكور يذكر الاحكام
المتقدمة قال وامرك بالرياضة لتفهم معنى قوله مع ومن اول يريد بالمرتبة
قوله رضي وضم مع للاختصار وضم من ليدل على ان موضع الخلاف الذي
بعده من ومعنى قوله ضم قال ومعنى قوله اي قول سيبويه بدل من الفعل
انه واجب الحذف اي من المصادر التي وجب حذف فعلها مثل حمدا او
شكرا سورة ن الحاقة سال نوح الجن المزمل المدثر قال
قد جاءت المزمل مستقلة الطرفين اول يريد ان الناظم انما يجمع تراجم السور
لئلا تدخل السور في بيت واحد والمزمل قد وقعت مسائله في بيت
واحد انضمام قال ابن عباس لتبرهقونك بضم الياء من الارهاق وهو
الاذهاب وكذا قراءة ابي ومن تبع ابيا اول وكذا ابو موسى ومن تلقى
عن ابي موسى قال وتقدم حكمها في الصغير اول اي ادغام نون في
الواو تقدم في قوله وتون وفيه الخلف عن ورشهم خلا قال وهشام

على ما قطع به حي اول ما قطع به في التيسير المدغم اي لم يذكر له القصر كما ذكره الناظم
قال معلوم من اصحاله اول يريد ان قوله التيسير كلهم يقرا نعيما بكسر العين
وفتح النا ولم يذكره الناظم وعدم ذكره دليل على انه متفق عليه لان كتابه موضوع
لبيان ما اختلف فيه قال وقوله وقد جا فيه مالا يصح اي من طرقه هذا كلام التيسير
كانه قال قد جا في نعيما عن ابن كثير وعاصم وحمزة ما لا يصح فنبه الشارح
علته وذكر روايته غير طرقه اول وهو عند الخليل على الجعل اي همزة الف الجعل
والتصيير اي ويجعلونك وسالو قال ليودون هلاكك اول بفتح الياء
ودال مهملة من المودة واللام في خبران المخففة قال صاحب الكشاف
ان مخففة من الثقيلة واللام عليها قال وكان في اسرا سلمان اي
اصابه العين والمشهور في بني اسد وهو الذي في الكشاف وبعض
الشروح قال ويويدما تانك اول اشاره الى ما تقدم من قصة ثمود
وعاد فان المناسب ان يكون فرعون في طائفة وقبيلة مثلهم قال علمت
ترجمة يجي من اطلاقه لما تقرر من قانون الناظم ان المحتمل في الاطلاق مصروف
الى الغائب قال ولو اما لما تركب اول يريد ان يختي بالالف ليس
قراه حمزة فضيه تركيب قرانين فلو اما لالف لزال التركيب قال وضم
ما هيه الى ذين اول اي ما هيه في سورة القارعة ذكرها الناظم هنا اختصارا
وذكرها التيسير في سورتها قال وجه حذفها واثباتها تقدم في يسئه مسنون
اي الذي تقدم هناك ان الها للسكت واثباتها في الوصل حملا على الوقف
اول لبيان حركة ما قبلها وهو الفتح قال وحذف يعقوب والاصبهاني
السبعة فيه اي في الوصل والسبعة عاليه ما هيه سلطانيه وكتابيه
في موضعين وكذا حسابيه في موضعين قال والرا مزة فاقتوصلا



اول ذكر في اول الكتاب ان الحرف الرامز لا يكون ترجمة ولا من لفظ القران
ولفظة ترجمة فلا تكون رامزة قال ومعناه سر خاف اي تذكير تخفي يستلزم
تاويل خافية قال واختياري التانيث علله بان لفظ الفاعل مونث وبان
ما تقدم من قوله واهيه وثمانيه مونثة ولذلك قيده بلفظ سابقه لان وزان
اللفظ في الكل واحد قال وفاوه من مفهومها نقل عن النقاش قراه لابن
ذكوان بنا الخطاب وقد ذكر قراة النا اولا عن عامر فعلم من تقييد النقاش
بالخطاب ان روايته الغيبة عن غيره قال وجعله للخلف داعيا اشارة
الى قوله يخلف له داع ذكر الشارح ان في ذلك اشعارا برجح طريق
اجرا الوجهين لوجود المناسبين مناسب الغيب قوله تعالى لا يا كله الا
الخاطيون ومناسب الخطاب قوله فلا اقسم بما تبصرون وما لا تبصرون
وهو الداعي اي تحقق المناسبين هو الذي دعا الى الخلف فتعين ضمير له
ان يكون للخلف قال لترتب وصرح اول ذكر ان ما تقدم يذكرون
على يومنون للوزن ثم غير النظم لفائدتين الاولى وذكر كل منهما مكانه والاخرى
التصريح بالالف والابدال في البيت الذي بعده فان الناظم ليس في كلامه
ذكره صريحا وان لم يمكن غيره لان المبدل من الهمزة اوالواو والبا لا يكون
الا الالف قال والمراد بالقلة هنا النفي اي في قوله قليلا ما يومنون
وقوله قليلا ما تذكرون وعبارة الكشاف القلة في معنى العدم حسن
قال وحسن بالمعنى اول اشاره الى معنى الرمز تلا ومعنى قوله
حسن بالمعنى ان لفظ الملائكة وان كان فيه تا التانيث الا ان تذكير اللفظ
المسند اليه تنزيه الملائكة عن اللفظ الدال على الانوثة اول يريد بهمز
مخفف لصاحبه مكان الحرف المرسوم الذين يقرون بالهمز كلهم محققون

الاحمزة في الوقف فانما بين بين عنده وقوله مكان الحرف المرسوم اشارة
الى انه ليس بدلا عن ذلك الحرف عنده كما ذكرنا في التاويش فان حمزة قراه
بالهمز واذا خفف له وجهان بين بين والواو باعتبار الرسم لا باعتبار عود
الواو الاصلية كما تقدم ان الوزن مستقيم بهمزة ساكنة اجاب بان
الساكنة بعد الفتحة لم يوجد قال اول والآخران زائدان اول يريد ان
الابدال من الواو والياء قال ويكاد يناقض ما ذكر في وقعه ذكر في التيسير
هنا ان حمزة يقف فيها بين بين وكذا قاله في وقف حمزة وجه كونه اوفق
بما يناقض ظاهرا قال ان جميع ما يسهله حمزة انما يراعى فيه خط المصحف
وذلك ان بين بين لا تعلق له بالخط فانه باعتبار حركة نفس الهمزة قال
وانما قال لمكان لانه يمكن تاويل عبارته بانه يريد اذا وقف الرسم القياس
واما اذا لم يمكن الجمع فالقياس مقدم ذكره الشارح هناك وقوله
بدل من الهمزة نصا على اختياره يريد قوله التيسير فانه لم يذكر الا بدال
عن الواو والياء قال بمعنى سائل اول يريد ان سيل في قراءة ابن
عباس مصدر بمعنى الفاعل قال في الكشاف مثل القفر بمعنى القافر
وقوله جاء سيل بعد ان قال سيل بمعنى سائل لا وجه له ولهذا اقتصر
الكشاف على قوله اي اندفع عليهم وادي جهنم بعذاب قال او اول جوز
ان يكون نثر اعه خبران ثانيا او خبر اول ولظى بدل من ها انها وفيه تاييد
لانه على تقدير الاخبر ثانيا فلا وجه للتقييد بالاول قال وكرر حفص للايذان
اول يريد ان تقدم ذكر حفص كان يقتضي ذكر الضمير الا انه تاييد للوزن
قال وانما فعولن نصا على زيادة الجمع مثل الاصل يريد ان الناظم كتب
شهادتهم بلفظ الجمع فانما فعولن في الوزن فلو لم يكن الالف موجودا كان



الوزن مستقيما على ان يكون الجزء مقبوضا واشار الى فائدته بانه لو اطلق
الجمع كان معلوما من القاعدة انه جمع السلامة الا انه اراد ان يكون
نصا قاطعا بلفظ جمع السلامة وقوله زيادة اي ما زيد في الجمع وهو الالف
وقوله كالاصل اي التيسير فانه قال شهاداتهم بالالف وجواز الزمخشري
ان يكون نثر اعه صفة لظى ان اريد بها اللهب وانما قيده بذلك لانه علم
نار جهنم اعاذنا الله منها واردة ابو شامة بان لظى غير منصرف فلا يمكن اعتبار
معنى اللهب وهذا ظاهر وفي كلامه نسخ الشارح كلها وبمنعه المد فان اراد
ان الذي بمعنى اللهب ممدود وهذا مقصور فكلام حسن وان لم يرد وهذا
فكلام ابي شامة هو المعتمد لثبوته في هذا صراط ربك مستقيما جواز ان يكون
نثر اعه حالا من لظى موكدة ورد على المبرد وعدم جوازه اسندلالا بقوله مستقيما
في كونه حالا شبهه المبرد ما ذكره ابن الحاجب من ان شرط الموكدة ان لا
يكون احد جزئي الجملة عاملا فيها نحو زيد ابوك عطوفا قال سيبويه العامل
مقدر اي احقه ولم يرضه الشارح الرضي اذ لا معنى لقولنا عرفت الاب حال
كونه عطوفا ثم نقل عن ابن مالك ان العامل معنى الجملة اذ لا شك ان عند سماع
الحامد من يحذف معنى الفعل الا يرى ان قولك انا زيدا اي كما ان زيدا
قال والموكدة تكون بعد الفعل نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين ثم وليتم
مدبرين فالعامل مذكور معها بلا خلاف والموكدة في الاسمية اما ان يوكد نفس
مضمون الخبر نحو انا حاتم جوادا فلا تعلق له بمضمون الجملة او يكون تاكيد
مضمون الجملة نحو هذه ناقة الله لكم آية وزيدا ابوك عطوفا فيه تاكيد مضمون
الجملة وظاهر كلام الشارح ان المبرد منع وجود الموكدة راسا وهذا الكلام
فاسد مخالف الائمة العربية قال ورفعه من قال اعلام لمن ظن غيره

او على الاختصاص اقول يريد ان من قال فى معنى ان الآية ان الله اعلم
من ظن ان ناريجهم نزاعة للشوى وكذا الرفع على الاختصاص وكان
اللايق ذكرهما فى توجيه الرفع فاى فائدة فى افرادهما بعد توجيه النصب قال
واختيارى التوحيد لان جمع المصدر بعيد وفيه بحث لان الشهادة المذكورة
لم يرد بها المصدر بل الحاصل بالمصدر كما فى صلوتهم وعدهم قال وقيد الضم
الثانى والعاشرة عطف على قوله وهو الجر قال واختيارى الفتح لجمعه للخفة
والتشبيه اقول يريد خفة الفتح والتشبيه هو المستفاد من قوله كانهم وليس
معنى الكلام ان فى الضم لا تشبيه بل يريد ان فى المفرد توحدا يضا الا ان
فى الضم اظهر لتعدد الالهة ولما نقل عن الحسن لزيادة انضمام اليها يريد انها
اعلام مونث ماكان فيه الزيادة على ثلثة احرف غير المنصرف مثل زينب
وماكان على ثلثة منصرف مثل وعد وهند قال وصرفهما الاعمش قال صاحب
الكشاف لعله صرفهما للازدواج سواع ونسر قال توالى منها اثنى عشر
اقول اى المختلف فيها كلها اوائل الاربعى على التوالى وهذا اعيانها انه تعالى
وانه كان وانا ظننا ان لن تقول الانس وانه كان وانهم ظنوا وانا
لمسنا وانا كنا وانا لاندرى وانا منا وانا ظننا ان لن نعجز الله وانا منا
مسلمون وانفرد واحد وهو قوله وانه لما قام ليس على التوالى لوقوعه
بعد وان الماجد ونص الناظم على بعض المتفق لوقوعه بعد الواو وهو
قوله وان الماجد قال وهذا كذا المقيد بالتوالى اى كما استغنى التنبيه
بذكر القاها عن نقلها فكذا الناظم يعيدها بالتوالى المفهوم من الواو ولم يرجع
به قال ولم يعد الجار على الكوفية او حذف مرادا على البصرية ولم يرضه الشارح
الرضى لعله اضمار حرف الجر قال وهو كثير معها اقول اى العطف على المجرور



بلا اعادة لما رجح ان المفتوحة كثير ردى قال ذلك ردى
وذى قال الشارح هذه اسما الاشارة يشير الى ما بعدانه من الافعال والاقوال
قال على حد وزجن الحواجب والعيونا قال ذكر ان كل موضع لا يصح فيه
معنى اما يقدر الهمزة كما فى هذا البيت فان الترجيح ترفق الحواجب فلا يمكن
فى العين فيقدر المناسب واجاز جار الله عطفه على انه اسمع ليس فى الكشاف
بل عبارته ما نقله الشارح عن الفراء لكن قال ماكان من الموصى بفتح وماكان
من الجنس بكسر قال لا يصح رد ما نقله عن الكشاف وقد تقدمه فى هذا الرد
ابو شامة والفاسى بانه لو كان من الموصى لكان القياس ان يكون مكان
سقيناهما سقيناهم ومكان لمسنا السما لمسوا ومكان لنا كانوا وهذا ظاهر
قال وقيل هما معترضان اى الايتان المشتملتان على قوله وانه كان رجال
وانهم ظنوا وانه لما قام عبد الله قال واختيارى الكسر اقول علله
بانه سالم عن التاويل بل المفرد فى الفتح ولانه فيه وفاق لقول الكشاف ولان
التعميم مناسب ومعناه ان ما وقع بعد الواو سوى ان الماجد له كلها
مكسورة وهنا اشارة الى ان خلاف قل فى غيرهنا ليس على هذا الخصوص
قال تقدم الخلاف فى قل فى آخر الاسرا وفى الزخرف وفى قد افلح
وغيرها وزعم الشارح ان لفظ هنا فائدته الاشارة الى ان الخلاف ليس
على هذا الوجه فى غير هذا الموضع وفيه بعد لا يخفى بل انما ذكره للوزن قال
واختيارى النون علله بانه مناسب للخبر اقول يريد جزالوصله لاسقيناهم
وفيه التفات من الغيبة الى التكلم كما ذكره الشارح لتقدم ربه قال وعادل
التعدد القرب جواب من يرجح الغيبة بالقرب من لفظ ربه بان المناسب
متعدد اسقيناهم لنفسهم اقول واختيارى قال لصلاحيته للجواب

بخلاف قل فانه يحتاج فيه الى تقدير قال الله قال وقوله لازم يخلف بكاد يناقض
وجه ذلك ان الكسر اذا كان لازما يمكن ان يكون معه خلف وفيه نظر لانه
يخلف حال فاعل لازم كما قدره والمعنى ان الكسر لا يفارق الخلف وفيه
تخفيف لوجه الكسر الذي اسقط التنوير قال ويا ربي اخر الجن قد ذكرها
مع ما تقدم وما تاخر كان الملايم لذلك ان يبتدا خل مع سورة بعدما الا انها
انفردت في بيت لرتب وعلق وان البدء مقدم على قال وقد تاخر عنه في النظم
وعلق اي في سورة المزمل بالجن على طريق التداخل الملايم للتراجم وكذلك
ورد الفتح فيه اقول يريد ان ذكر الكسر واجب لان البيت ينزن بالفتح
ايضا لاسيما ورود الفتح في الواو مع المد كما نقله في النزيل عن الوليد قال
ولم ينبه له من قال زيادة بيان اقول يرد على ابي شامة فانه قال
التلفظ بالترجمتين كان كافيا وجه رده قد ظهر مما ذكرنا قال اي اكسروا
واوه مع ما نقلوا عامه في الفتح والمد اقول هذا ايضا رد على ابي شامة فانه
قال الواو اولى من فا فاكسروا لان الفاء فيها اشعار بان كلمة وطا محل
الخلاف وليس الخلاف الا في الواو فلو قال بعد وطا واكسروا اي الواو
كانه تخصيص بعد التعميم لكان ابعد من الاشعار وجه الرد ان معنى الفا
بنا على ان تما حكموا من تمام فاكسروا اذ معنى اكسروا الواو مع ما نقلوه
من فتح الطا والمد وقيد الخفض للضد لان ضده النصب وهنا الرفع
قال واختياري علله بانه لا يحتاج الى تاويل لان القصر مجاز عن شدة
المكابرة اقول والانسب يا قوم قليلا لانه معنا ه اثبت قراءة واسد
معنا لا والاصوب ما قاله الكشاف قال واختياري الرفع لانه اكد بما
بالاستقلال فان البدل تابع وانسب بالاوايل اي الجملة المتقدمة فانها

جمل

جمل مستقلة لا بد فيها قال نص على حرف الاعراب ايضا حالان النصب يدل
عليه التزاما قال وقيد السكون للضد لان ضده في الاطلاق الفتح قال
وان نصفه المختلف تاليه من الترتيب لان المطلق ينزل على الاول قال
لترتب وعلق اقول يريد الناظم قدم ثلثه على نصفه وختم البيت سورة المزمل
فلو ضم اليه والرجز لعلق الثلثة بها وكان انسب بتداخل التراجم
ويرده الواو قال زعم الزجاج والفراء ان قوله تعالى ونصفه وثلثه لعطوله
ادنى وجه الرد ان الواو يمنع التفسير وهذا لا يشبه على المبتدى فكيف بمثل
الفراء والزجاج بل مرادهما على تقدير المبتدا اي ذلك الادنى اما النصف
او الثلث وهذا موافق لما ورد في الحديث انه كان يقوم اذا انتصف الليل
قال وتعلق معناه يقم الليل اي معنى قراءة النصب والجر في آخر السورة
يتعلق بما ذكره اول السورة ومعنى التعلق ان ما فسر به ذلك تفسر هذا
ليلا يقع خلف فان الثاني اخبار عن كيفية وقوع الاول قال
ويحتمل تقديرين اقول يريد ما في اول السورة محصل التقدير الاول
ان فيه تقديم ما وصفه التاخير وتقديم على المستثنى منه لان الا قليلا
استثنا من نصفه ومعنى القلة مجهول حمله على النصف تقريبا لانه لابد
من نقص والجملة وهذا المعنى معتبر في الزيادة على النصف
والنقص منه اي زد قليلا او انقص وانما ذكر ترك ذكره لان التقييد في
الاول دال عليه هذا معنى قوله شبه الاول وفسره قراءة النصب اي
اذ فسر بهذا يوافقه قراءة النصب في قوله ان ربك يعلم انك تقوم
ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه ويجب حمله على التقريب ليتحد بالاول
قال واستغنى به عن الاخيرين لان التقدير اوفى من نصفه وادنى من

ادنى منه

ثلثة قال والثانى ان يكون الا قليلا استثنا من الليل فحصل هذا التقدير
ان نصفه بدل من الا قليلا اى قم نصفا كاملا تحديدا وكذلك الثلث والثلثان
ويوافق هذا قراءة الجرفى قوله ان ربك يعلم انك تعلم تقوم ادنى من ثلثى ونصفه
وثلثه وجه الموافقة انه اخبار عن كل ما كلف به على التحديد فلذلك نسخ لانه
كان مشتقا وهو معنى قوله علم ان لن تحصوه اى لا تقدروا على ضبطه والله
يقدر الليل والنهار يعلم مقدار الساعات وقال الاخفش نصفه بمقدر
علله بان فيه خلاصا من التكرار فى الاول قال وجه ذلك ان قليلا
هو علق النصف لانه بدل كل منه وفيه نظر لان ذكر البدل مع المبدل وان
كان فيه صورة التكرار لكن فيه قوة وان شئت تحقيقه فعليك بمطالعة الكشاف
فى قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم قال واختيارى النصب اول
علله بان الجر فيه احد المحذورين التكليف بما لا يطاق ولا يجوز او ترك رسول
الله صلى الله عليه وسلم شيئا مما كلف به مع القدرة عليه اما لزم ذلك لانه
جعل نصفه بدل كل من الا قليلا على التحديد وكذا ما بعده وجعل قراءة الجر مبنية
له واذا كان الامر على التحديد لا تيان به غير ممكن وقد دل عليه قوله ان لن
تحصوه اذا تقرر هذا فقوله او تركه ما كلف به مع القدرة لا وجه لان هذا نوع
مفرع على التحديد المحال فكيف يمكن ترك ما كلف به مع القدرة عليه
هذا والقائل ان يقول المكلف به كان على وجه التحديد لكن بنا على الظن
بمعرفة القبلة ولما سبق عليه ذلك نسخ ويدل عليه بعد قوله ان لن
تحصوه فتاب عليكم فانه يشعر بانهم لم يقدروا على القيام على الوجه الاكمل
قال ومن ثم كان ذا جح قاطعة اول يشير الى معنى قوله فى الزمر
ظبى جمع ظبية وهى ضد السبق قال ضم تلثى الاصل كطرفه اى اكالثلث

والربع

والربع وجه الاسكان التخفيف كذينك اشارة الى الطرفين اى كما يجوز اسكان
الثلث والربع قال ومن ثم لاح او ظهر بعض الظهور اشارة الى معنى الرمز
لاح وجلا وقد فر لاح يظهر هناك فالوجه لفظه اى هنا دون او قال عن قارى
ذى اجلا قصرا يشير الى معنى الرمز فى قوله عن اجلا وقصر اجلا للوزن قال
والا لجزم اول اى لو لم يدخل الواو وكان الوزن سالما مع الجزم بحال للعجمة
وهو حذف الحرف الاول من الوتد المجموع قال والثانى للمذكور والاول
للمكوث اول ويستلزم حذف الالف اى قول التبريزى ذا الغير المذكور
قال الشارح ويستلزم الالف حركة الذال لدفع جمع الساكنين قال
ونص على الفاعل راجعهما اول الضمير للناظم والتبريزى قيد الفاعل لان التحريك
اذا اطلق نزل على الاول قال فلو سفل او اهمل الجد اول سفل بالتشديد
اى لو جعل الناظم نقطة الحا اسفل لصرحها او قاله بالحا المهملة لافاد فى
الثانى لان حض وحللا مترادفان قال وقال قتادة اسانه ونائله
كان على البيت اول اسانه ابن عمرو ونائله بنت سهيل من جرهم
رجل وامرأة زنيا فى الكعبة الشريفة مسخهما الله تعالى حجرين وكان اساف
على الصفا ونائله على المروة عبرة لما يراهما قال بدليل الاجماع فى قوله
من رجز اليم فانه العذاب والاتفاق على الجر اول اى دم على بحر تلك
الاثم قال اوله ليلا نبيا درسه انه كان مع قومه على عبادة الاوثان فانه
عليه السلام لم يكن شانه مباشرة الشئ من ذلك قال وامر بمبادرتها
لئلا يترك لمرجوحيتها اول اشارة الى معنى الرمز فبادر بعد قوله ادبر فاخمر
اى وان كانت لغة قريش دبر الا ان ذلك لا يقدح فى الاخرى قال وبين
المعجمة والمهملة الف فى الرسم اول ففى قراءة دبر هى صورة الالف وهى التى اشار

اليها بالاولى لوقوعها فى كلامه اولا والافالنظم ليس فيه الا الثانية قال وهى
صورة الهمزة اشار الى قراءة ابى وابن مسعود فامهما قرا انا دا وادبر وهذه خارجة
من قراءة السبعة قال قال ابو عبيد لا يكاد العرب يقول استنفر على بنا
الفاعل هذا محمول على ان يكون معناه اد عيد ولا استنفر بمعنى نفر ذكره الجوهرى
وقال ومنه حمر مستنفرة اى نافرة قال وابن الاعرابى اربط اول اى نون
احبس وابنه اول البيت والجوهرى اردحمار ك قال ولا يتم ترجيح ابى الحسن
الكسر للمطاوعة لانه ليس الفتح مطاوعا له بل هو بمعنى نفر لازم كما ذكرنا فالفتح
مطاوع نفر مشددا قال وادمى اليه بذلك اول اى الى العموم اشار بقوله
خص لانه يفيد العموم الضد مفهوما سورة القيمة وهل اتى والمرسلات
قال ونص على الاخيرة اول لان التحريك المطلق ينزل على الحرف الاول
وعلا من التكرار اللفظى التكرير عين علا رمز حفص قال واصله البريق اى
مشتق منه قال لزيب وهذب وعلق اول ذكر ان فى بيت الناظم
تقديما وتاخيرا وفيه انقطاع التداخل مع السورة بعدها ونظم بيتا
زيب وهذب فيه وعلق ما بعدها بها قال وجه قول يحسبون ويذرون
جعل وجهه اسناد الفعل الى ضمير الناس المفهوم من الانسان ولم
يجعله لضمير الانسان لانه ذكر له ضمير المفرد فى قوله ان عمر يترك سدى و
وجعله على حد ان الانسان لفى خسر فانه اريد به الافراد بدليل الا الذين
الذين احنوا الا الفى ما فى السورة لم يرد به الاستغراق وهى الحق الذات
فى مانع الرجحان قال هى عائد الى قراءة الغيبة والذات الدافع مانع نصب
مفعول يشير الى معنى حق كف محصله ان الغيب راجح ويذب من يمنعه
كما رواه عن ابى ثم اشار الى ان وجه الرجحان ما ذكره من مناسبة الاتى

لما ذكره

لما ذكره ابو سلمة من تواتر الياء لان ضده كذلك قد تواتر قال لان مطلق
المبنى هذه التوقة لم تعرف فى اللغة قال الجوهرى المنى ما الرجل وكذا النطفة
اول فلا الخلف نافلة ينصب الخلف ورفع نافلة فانه الذى يريد الخلف
اى قيده من جهة معرفتهم بكيفية الخلف اشار الى معنى الرفع من عن يدى خلفهم
فلا واطلق التنوين اى لم يقيده بالوصل لانه معلوم بخلاف القصر لانه يجوز
فى الوقف القصر والالف كما فى الظنونا قال وعلم انه اخر فى اطلق القصر منزل
على الحرف الاخير لان الكلام فى الوقف لا يكون محل الخلاف الا الحرف الاخير
قال ومن لم ينو انقسم الى مادو قاصر وجه القصر لمن لم ينون ظاهر ووجه
المد اتباع الرسم قال وكل من نون قوارير الثانى لزمه تنوين الاول وذلك
لان الثانى تابع والتابع لا يكون بدون المتبوع بخلاف العكس قال
وذكرنا اربع عبارات قال الاول جملة ترجمة الناظم من قوله قرا فلان وفلان
كذا والثانى تفصيل اجمله فى كل منهما على انفراده وهو من قوله فصار نافع
الى اخره فصل ما كان مجملا فى النظم ودعه المفرد والموافق فى الثلثة والثالث
جمع الثلثة اول اى سلاسلا وقواريرا اولا وثانيا وذكر كلا من الوصل
والوقف بانفراده قلت وهذا الثالث من قوله او تقول نافع والكسائى الى
قوله او تقول نافع نافع والكسائى وسبعة والرابع هو هذا اى تقول
ثانيا فتامل يظهر لك قال منع الصرف لهما وله وضمير لهما لمزيان وله للنونين
اول ذكر ان الجمع الذى قام مقام العلمين ما جمع مزيان او كان على وزن
ذلك كسراويل فانه على وزن مصابيح قال وان نقل ان لم يرض يعارض
باصالة اول يريد ان لفظ لو نقل علما لم يقدح ذلك فى منع صرفه مثل حضاجر
علما للضبع الانثى علم جنس كاسامة وقوله ما لم يعارض باصالة يشير الى

ان الاصل فی الاسم الصرف فاذا نقل عاد الی اصله وهذا ذکره الرضی والجواب
عنه بان العبرة فی علة منع الصرف ان یکون کذلک فی الاصل کما فی الوصل
فانه متفق علیه ان الاسمیة العارضة لا یقدح کما ذکروه فی الاسود والارقم
قال ویجوز صرف کل ممتنع للتفعیل ای للوزن فی تقطیع الاجزا فی النحو
قال اولتناسب مجاورا او مقابل اول المجاور مثل سلاسلا واغلالا
والمقابل ما یقع فی آخر الفاصلة مع ما فی الفاصلة الاخری مثل تفجیرا وسبطرا
قال الاافعل التفضیل اول نقل هو وغیره ان بعض العرب لا یتوقف
فی صرف المنصرف فی حال الا فی افعل من ذلک ان من مع مجروره کالمضاف
الیه ولا تنوین المضاف فکذا ما هو کالمضاف قال لنقل ابی زید فی صواحبات
قال هذه اللفظة تکررت فی البخاری اول نواکسی الابصار استدل
علی کثرة الصرف بالحدیث والشعر لان الجمع اذا اجمع ثانیا لم یبق ذلک
الوزن منتهی الجموع والتنزیل الحذف فی قام بکبر وعمر واکرمته ای جعلوا الجملة
فعلیة لیکون عطفا علی الفعلیة ولو رفعوا کان عطف الاسمیة علی الفعلیة
لکن مراده المختار بجواز الرفع لان التناسب مرجح لا موجب فتغیرهم
ما توهموه استخفافا اولی قال ذکر انهم غیروا الاعراب مع کونه مبنیا
للمعانی وغیروا الصیغة فی الغدایا موافقة للغایا فرد غیر المنصرف الی اصله
الذی هو الانصراف من باب الاولی والی الاصالة اشار بالاستخفاف
والتوخی بالمجیء الطلب قال وکیف المتاخر اصلا للمتقدم وذاک
ان الکلام اولا ینثر ثم ینظم قال والاول اول الاول سلاسلا ذکر
ان صرفه للمجاور المتعدد بعده وهو اغلالا وسعیرا قال والثانی فواریر
الاول اول ذکر انه صرف للمقابل المتنف ای الفاصلة قبله والفاصلة

بعده

بعده وشبهه بود اولا سواعا ولا یغوثا فی قراءة الاعمش منصرفین لان قبلهما
ودا وبعدهما نسرا قال لامن المجاور للمجاور اول المجاور سوا القواریر الثانی
وانما کان دورا لانه تابع للاول حکمه معلوم منه فلو عکس کان دورا قال
والثالث من المجاور السابق الثالث سوا القواریر الثانی قال وعلیهما
الرسم الشافعی للحجازی والکوفی ای بالالف فی قواریر وهو ظاهر فی التنوین
اول ای وجود الالف لا یدل علی التنوین کما فی الظنونا والرسولا قال
مع ما یقصد ذلک من لغتهم الاطلاق اول بیان عدم الدلالة فی الالف
علی التنوین لانه یصلح للاطلاق ثم ایده بقوله والعمدة ذلک ای کونه للاطلاق
فانه مجمع علیه فی الظنونا وهنا مختلف فیه قال ولم یطرد فی ممرد فی قواریر اول
یرید ان الالف لم یکتب فی قواریر هنا تعرض له لانه ان الالف لیس دلیل
التنوین قال وقواریر غیر منون فلو لم یکن الالف للتنوین لکان موجودا
هنا ایضا اجاب بانه ترک تنبیها علی عدم الوجوب ولعدم حصول التناسب
بخلاف فی هذه السورة فانه راس الآیة فتوافق سائر الفواصل
والافی صوامع وبیع وصلوات ومساجد بذلک اول جواب من یقول
کان صرف مساجد وصوامع لمناسبة بیع صلوات ومحصله ان
رعایة المناسبة لیست واجبة والیه اشار بقوله لذلک قال
وبتاوی فی الوقف اول یرید ان المناسبة فی الوصل تقودة
فی مساجد وصوامع لعدم الالف والوقف علی الکل بالسکون قال
ابو شامة والعمدة فی رعایة المناسبة الوقف بدلیل ان جماعة
ممن لم ینون فی الوصل یثبت الالف فی الوقف قال ومعنی
الرمز لان النحاة رووا صرفه عن العرب بالاعتبارین ای باعتبار التناسب

وعدمه اشارة الى قوله خلفهم فلا اول ومن ثم تدبر وحفظ وزكا اخذ لحفظ
من يهدى والتدبر من فلا كما قال الشارح فلا من قلبت الكلام اذ تدبرته
وزكا من لقط قال وجه تنوين الوسط اول الوسط قوارير الاول علله بانه فاصلة
بالتنوين يوافق سائر الفواصل والان فى البصرى العادون الثانى
قال وبها قرب اى بالالف قرب صرفه اخذ القرب من ذى وجه اول
وجه تنوين الاول والالف مطلقا اى فى الثلثة حالة الوقف ومناسبة
المجاورة فى الاول مع اغلالا دون المقابلة فى الاخرين حالة الوصل لان حالة
الوقف الثلثة بالالف قال والالف بالاول يدل اى وان اشتركت
الثلثة فى الالوقف بالالف الا ان الالف فى الاول بدل التنوين وفى الاخرين
الف العماد لدلالة على الف صلة كالف الاطلاق فى القوافى وفى حذف
الالف فى الوصل جرى على القياس لانه غير منصرف واثباته فى الوقف
مراعاة لحال فى الظنونا قال وفى الرسوم وقفا هذا فى قوارير الثانى فان الالف
بالالف اتفاقا والثانى فى المدنى والكوفى وجه وقف غير المنون على الاولين
بالالف اثبات الالف للمنون فى الوقف ظاهر واما اثبات غير المنون فقد علله
بانه مناسب للوقف قال الفاسى وذلك ان الفتحة قد تعمد بالالف
عوضا عن الروم فى المرفوع والمجرور ومحصول النوعان اول اى الاشباع
والاثبات قال والتنبيه لقصر الاخرين على عدم الوجوب مراعاة الحال
اول اشارة الى ما نقله عن ابى عبيد انه راى فى الامام قوارير الاول بالالف
والثانى حكت الفه قال وقد ظهر من تقديرنا جواز التنوين فى الالف
مطلق اول يريد الالفاظ الثلثة واستدل عليه بالاجماع المركب
وجه انه نقل بجوز صرف ما لا يجوز صرفه للتناسب فى المجاورة والمقابلة اجماعا

ونقل

ونقل عن الاخفش والكسائى ان بعض العرب يصرف كل ما لا ينصرف و
مثله عن سيبويه قال لوجود المخصص عند المقابل للتخصيص اول يريد ان
من قال يجوز الصرف للتناسب والمقابلة فيهما موجودان فى الالفاظ الثلثة
التناسب فى الاول والمقابلة فى الاخرين ولكونها افرادا من الجنس عند من
عمم الصرف فى الاحوال كلها قال واختيارى عدم التنوين والالف با
بالرفع اى المختار عدم التنوين فى الوصل وعلله بانه جاء على القياس
العربية لانها منتهى الجموع مثل مصابيح وفى الوقف لانها مرسومة فى كل المصاحف
ولانها فاصلة توافق سائر الفواصل فان قلت قولك اثبات الالف
فى الاول كل المصاحف يخالف قول الشارح جعل المصاحف قلت
ما ذكره موافق للناظم فى الرائية وما ذكره بنا على ما رواه فى شرح الرائية
عن ابن الانبارى عن ابن اورس ان الاول والثانى بدون الاول
ذكره فى المقنع والظاهر ان الناظم تركه لعلمه بتقدم ثبوته ولكل وجه ذكران
فى التيسير جمع خضر واستبرق وان الناظم افردها ثم قال ولكل منها وجه اما من
جمع فلان الثانى تابع للاول واما من افرد فلاختلاف القراء فيها قال كلمتان
قلنا كلمتين اول اى لبيان خضر واستبرق والمتلوان ثياب وسندس
وذكر الباقى لعدم دلالة المنطوف عليه الباقى هو قوله بالهمز افهم لان الواو
ليس ضد الهمزة قال وينزل التشديد على الدال على اصطلاحه اول
اصطلاحه ان الاعلال اذا اطلق ينزل على عين الفعل قال وكسر التنوين
دل على الهمزة المنقولة اول يريد تنوين نقيل فان الوزن على نقل حركة
الهمزة اول يرد المحذوف لفظ جمالة فى الجمع محذوف تاوه لان اصله جملات
حذف منه تا الوحدة قال وتكون صفة الاحياء اول اى الشهداء فيه بعد

لان الكلام مسوق لعموم اهل الجنة قال ولم يخرجه عاليهم للزوم اى لزوم الياء
فيه بخلاف عليهم فان الاصل على بالالف ولزوم الياء لايليه ضم الميم اقول
اى لان اشتراط استمرار الاسمية بكسر اللام للعلة شرح لقوله اذ ف قال
او كسر لانثاء الجملة اقول يريد ان او يجوز ان يكون تعليلا لانثاء استمرار
الجملة الاسمية فانه جعل علة لرفع عاليهم ويجوز ان يكون علة اكسر نجاسة
الياء امر مستمر قال ومن فتح القاف رواه عن ابن محيص فعلا ماضيا
قال ومن ثم قوى ناصره اشارة الى معنى الرمز حرمى نصر اقول وهو جمع عند
الاخفش ومصدافة والنخل باسقات استدل به على ان سندسا جمع عند
الاخفش ولا دلالة فيه لان لفظ النخل ليس من اوزان الجموع والوصف
لايدل على انه جمع بل يوجد تارة بغير معناه كما فى قوله نخل خاوية وتارة لفظه
كما فى نخل منقعر ذكره فى الكشاف قال ولبس على ما اجازه اهل الدينار الصفر
اقول يرد على الفاسى فانه لما ورد قول من قال السندس جمع سندسة نقل
نقل عن الاخفش وصف اسم الجنس بالجمع وقد اجازه اهل الدينار
وجه الرد على ما صرح به ان عموم سندس من لفظه وعموم الدينار من الاداة
وفيه نظر فان الدينار ليس عموم بل المراد منه الجنس اى اهلك هذا الجنس
سواء وجد فى فرد او افراد ولا فرق بين النكرة والمعرفة فى الجنس بحسب
المعنى ذكره المحققون ومثلوا له بقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثم
صفة له لانه فى حكم النكرة قال فلا قبح مطلقا اى لا عند الاخفش ولا عند
غيره فان الفاسى قال فى قوله الدينار الصفر هذا قبيح عند غير الاخفش
واستبعده لم يفهم الفرق من تمام اعتراضه اقول ولا يجوز عطفه على خضر
لعدم صحة الوصفية عدم الصحة من جهة المعنى لان استبرق متباين لسندس



وجه رفع الاول وجر الثانى محصله ان المرفوع صفة ثياب والمجرور عطف على سندس
وفى عكس ذلك جعل خضر صفة سندس ورفع استبرق بالعطف على ثياب
بحذف المضاف قال واختيارى رفع خضر وجر استبرق اقول علله بان فيه
صريح الجمعين احدهما لفظ ثياب والاخرى لفظ خضر وفيه ايضا موافقة لقوله
تعالى يلبسون ثيابا خضرا قال والفصل اسهل من الحذف جواب من يقول
هلا اخترت رفعهما بتقدير المضاف اى ثياب خضر وثياب استبرق ولا فصل
بين المعطوف والمعطوف عليه اجاب بان الفصل بالنعت اهون من
تقدير المضاف قال ومن ثم عمت حلاوته وحسنه اقول اشارة الى معنى
الرمز عم حلا علا قال واختيارى الخطاب لتوجب ارادات العالم على مشيه
اقول يريد الخطاب عام بخلاف الغيبة فانه راجع الى طائفة فى نحن خلقناهم
قال ومن ثم كان ذا دليل قوى اقول اشارة الى معنى الرمز شاون
قال حصنا اقول ومكورة للمازنى اى قياسا فان غيره قال به فيما
سمع قال نظرا الى ياجيه سوء مصوغ وجه قلب واوه همزة اقول ووجوبا
فى مثل اواصل قال اى فيما اجتمع فى اوله واوان نحو اواو قال واختيارى
الهمزة اقول قد ذكر ان الضم على الواو اثقل منه على الهمزة وهنا قد انضم الى ذلك
الثقل ثقل ضم ما قبلها واليه اشار بالسكاكيين التعليلين اى احاطتهما
وضمة اللام قبله وكسرة القاف بعده قال وغاير كقوله تعالى فمهل
الكافرين اقول يريد ان قادرون فى قراءة تشديد قدرنا معناه مقدرون
وانما عدل عنه لئلا يتكرر اللفظ كما فى الآية الكريمة فانه عدل اشعالا الى رويد
فانه بمعناه وكذا قوى اعشى فانه ذكر اولا انكر ثم نكر بمعناه قال ويوند التشديد
تفسير ابن مسعود فانه قال شقى وسعيد وهو ملايم للتقدير لا القدرة اقول

واختياري التخفيف علله بانه يتضمن الاخرى لان القادر على كل شئ مقدر الاشياء
قال وعلل انشاره لصدق الجمع الاول على جملة الافراد اقول ظاهر كلامه ان
جمالات لا يصدق الا على المجموع فانها وجدانه كالافراد في الجمع الاول وليس
كذلك بل كذلك الحكم على كل جمع حكم افراد مفردة قد تقرر هذا في موضعه قال
فلوس المراكب قال بضم القاف جمع فلس بالفتح الحبل العظيم للسفن
اقول ويريد بالصفر الاسود لوجوده اي لوجود السواد في الصفرة نقل في الكشاف
عن الحسن صفرا فاقع سوداء قال اراد الصفرة يعلوها السواد ومنه
جمالات صفر سورة عم والنازعات عبس التكوير الانفطار
المطففين الانشقاق البروج الطارق الاعلى الغاشية
الفجر البلد والشمس والليل والضحى الشرح والتين
والعلق ولهذا ثم فعولن ولو قبض لعلم من انه اول الممكن اقول يريد
انه تلفظ بالف لاوهو الحامس الساكن فثم فعولن فلو حذفه وهو القبض
لعلم ايضا انه بعد اللام لان الالف لا يكون في الاول والثاني متعين قال
وذكره في الاصل تاكيدا اقول يريد في التيسير ذكره مقيد الولاتم قال
قال ولا خلاف في الاول وكان غنيا عن ذكره قال واختياري المدجريه
على القياس بدليل المصدر لان مصدره اللبث ومصدر اللازم على وزن
فعولن كالثبوت والدخول والخروج ولان اعمال المجرد اكثر اقول يريد
بالمجرد ما يدل على الحدوث وهذا دليل الفراء في اختياره المد لان احفا منصوب
به ومن ثم اجمعوا على تشديد الاول اي لاجل ان الالف عوض التضعيف
اتفقوا على تشديد الاول هو قوله وكذبوا بآياتنا كذابا قال واختياري
التشديد لانه انسب بمتبوعه اقول اي الفعل الذي قبله كذبوا قال

لمزاحمة الحذف اول ذكر ان الناظم زاد لفظ السموات والارض احترازا عن
قوله من فوقك والمانع وجه ان من بنا في الرفع اجاب بان حذف من جائز فلو لم
يقيد لظن ان الرفع مع حذف من وفي رفع يارب السموات وهذا شئ
في غاية البعد قال ولم يحصل غرضه للتصحيف اول يريد انه زاد لفظ الناظم
احترازا من الثاني في آخر السموات ولا يفيده ذلك لامكان القراءة بالتثنية
وفيه نظر اذ لو كان متعلق الخلاف الثاني في السموات لم يكن لذكر لفظ رب
معه وجه لان السموات لم تقع الا في موضع واحد لحصل غرضه ورفع
الوهم ان شيئا من الثاني قال ذكر ان الرحمن آخر مسائل عم اول
وداب الناظم في مزج التراجيم مزج المسائل في كل بيت ولم يقع له هنا
ثم نظم بيتين مزج فيهما بين المسائل وضم ما في البيت الذي بعده اليه وقيد تركي
وتصدي الثاني بالزاي والصاد فرفع الوهم الناشئ من كلام الناظم ان
ان الثاني هو تصدي المذكور بعد تزكى قال ويحسن الوقف على الرحمن
بوهم ان الوقف على حابا غير حسن وليس كذلك فانه ذكر في مرسوم
الخط ان الوقف على المتبوع بعد انعقاد الجمل حسن قال او مستانف
اي لا يملكون اول ذكر انه اذا كان مستانفا لا يتم الوقف على الرحمن
لضمير منه العايد العايد اليه قال وهو الاول اول اي اذا كان الرحمن بدلا
ولا يملكون لخبر الوقف على حابا تام قال ويتم الوقف على بينهما لان
قوله الرحمن لا يملكون جملة مستقلة لا تعلق لها بالاولى اول ويحسن
ان استانفه ذكر على تقدير جر الاول ورفع الثاني ان يكون مبتدا ولا
يملكون خبره فيتم الوقف على بينهما لانقطاع الكلام عليه ويتم على خطابا ايضا
لانه آخر الثانية قال او خبر هو اول اي الرحمن فلا يحسن الوقف

علیہ ان کان لا یملکون خبرا آخر لعدم تمام الجملۃ وان کان لا یملکون مستانفا
یحسن الوقف علی الرحمن ولا یتم لضمیرہ فی لا یملکون قال واختاری
رفعہما مبتدا وخبرا علۃ بان فیہ تکثیر المجل وہی اربع ابتدا وما من قولہ
ان للمتقین مفازا الثانیۃ لا یسمعون فیہا لغوا الثالثۃ رب السموات
مع الرحمن الرابعۃ اول لا یملکون وفیہ صون الکلام عن الحذف بخلاف
ما اذا کان ہو فیہ الطرح بخلاف ما اذا کان الرحمن المرفوع بدلا فان المبدل
فی حکم الساقط قال وتعد الجر لذلک اول بالرفع عطف علی رفعہما
ای اختیاری الرفع مع کون لا یملکون خبرا آخر لا مستانفا لان فی ارتباطہ
بما قبلہ زیادۃ تفخیم قال وتوفیہ فی الاصل بان تاکید لانہما فیہ منفصلتان
اول ای سورۃ الذاریات منفصلۃ عن عبس فی التیسیر فلو لم یذکر
ان لم یکن فیہ لبس قال واعتمد ہنا علی الترتیب اول یرید ان الناظم
وان مزج السور فی التراجم وخلط المسائل الا ان دابہ رعایۃ الترتیب
فی الاطلاق عین الاولی قال لا النقط اول ای لیس اعتمادہ فی الاحراز علی
النقط وقد سلف فذا مرارا قال ویدفعہ وقوعہ بعد المتوحد ذکر ان قولہ
الثانی یجوز ان یکون للحرف الثانی کما ہو المراد وان یکون تصدی الثانی
الا ان تصدی لیس الا فی موضع واحد فیدفع ذلک الوہم قال والصحبۃ
للجماعۃ اشارۃ الی معنی الرمز اول واختیاری التشدید لانہ اقرب الی الاصل
ای من الحذف لانہ اعدام محض بخلاف المدغم لانہ موجود فی تقطیع العروض
ووصفہ باق فی اللفظ قال قدم تصدی علی فشفعہ احرز الاشارۃ اکمع
ترکی فی الحکم اول وقید النظم النصب للضد لانہ اذا اطلق ضدہ الخفض
قال وانا آخر عبس علی الاستقلال قد تقدم ان الاخفش عند تراجم

التراجم

الراجم للسور مزج مسائلہا فی کل بیت ولذلک غیرہ واشار الیہ بقولہ لربطہ
قد تقدم من الشارح امثالہ ولم یذکر شیا منہ سائر الشراح لا ہو اصطلاح
الناظم الفائق السوی بنظم رکیک قال والاول اوجہ اول جوز علی تقدیر
فتح انا ان یکون بدل اشتمال وان یکون خبر مبتدا محذوف ورجح الاول
لان ما فی حکم الطرح وہو المبدل اہو من تقدیر محذوف قال
ویثبت بہما اشارۃ الی معنی الرمز منہ تلا قال واختیاری الکسر اذ فیہ اصل
الاعتبار ای الانہ موقوف للاعتبار وفی الکسر یقع الاعتبار فیہ اصالۃ
بخلاف البدل وفیہ بحث لان ہذا وان لم یقدر ہو مبتدا فانہ استانف ایضا
قال واختیاری شد الاولین سجرت ونشرت علۃ بان المفاعل
المستغرقین فیہما فرہ لفظ للجمع وہو البحار والصحف بخلاف سعرت فان المفر
وہو الجہیم مفرد مع ثقل سبع ثقل التشدید علی حرف الحلق علی حد ما سوی فی نونہم
ای بالنون تکملۃ بالضاد تکمیلا لہا اول ای للقرآنین فان الظالمین فی اصطلاح
ضد الضاد لکن یودہ تقابلہما قال ذکر ان الظالم المذکور وہو حق علم من ترجمۃ
والضاد لغیر المذکور من لفظہ ثم استشکل بان الوزن مستقیم بالظاء والضاد
لانہما ضدان قال ولم تقل وظاضنین لئلا یصحف اول یرید انہ زاد
الیاء فی ضنین ولو ظاظنین یمکن ان یقرا ضادضنین فیحتمل فیکون الضاد
المذکور وہو خلاف المراد وبزیادۃ الیاء یندفع لان وضاد بضنین لا یستقیم
الوزن قال وعلم ترجمۃ یوم من اطلاقہ کما تقرر من ان الحرکۃ المطلقۃ
ہی الرفع اول وفذا آخر الانقطار علی الاستقلال قال یشیر الی انہ خلاف
الاولی لان خرج المسائل اولی کالتراجم آنفا لان نفی المحقق اولی من نفی المقدر
اول یرید ان المشرکین یتہمونہ بالافتراء لانہ لم یبلغ ما انزل الیہ فذکر

هذا في نهج الدماينة ايضا واشرنا في شرح فوائد الدرر الى ان الصاد احسن فانه
كان دعوى الرسالة عندهم غير متهم بل كانوا يقولون له الامين قال النحل
عنه لاسيما في تبليغ الوحي البليغ اقول ورسمت على الاخرى لقربه جواب
من يقول كيف يكون الظاء مختارا مع الاتفاق على رسم الصاد اجاب
بان قرب المخرج سوغ ذلك الا يرى الاتفاق على الصاد في الصراط مع ان
ان الاصل فيه السين لاطراده في كل المتواتر اقول يرد على الفاسي
فانه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرؤها وورده مردود
لانه انما قال ذلك في جواب من يناقع في الظاء لانها غير مرسومة فلا يرد عليه
تواتر سائر القرآآت قال او عدل بعضك ببعض فترادف اي قراءة التشديد
بعده قال ومنع القراء على انه متعلق بجار اقول يريد ان عدل بهذا المعنى
يستعمل بالباء والمذكور لفظ في رده الشارح بان في يتعلق بيركب قال
وذلك يتعدى بالى وذا بالباء اي المخفف بالى اشار اليه بقوله الى ذكوره والمشدد
بالباء واليه اشار بقوله عدل بعضك ببعض قال واختياري التخفيف
لعمومه لقوله فيرادف وله معان اخر قال وناشيك هذا معنى عدل مشددا
قال او نقل ثم اعاده اقول اي حرك نقل حركة الهمزة الى الراء ثم اعيدت حركة
على الهمزة للوزن قال او نقل ثم ابدل ثم حرك له اي نقلت حركة الهمزة
ثم ابدل الفا ثم ابدل الالف وفيه تاسح لان الالف لا تقبل الحركة للوزن
اقول يريد بالف الهمزة وهذا في غاية البعد قال او على حد دون ذلك
عند الاخفش تقدم في سورة الانعام في بينكم ان الاخفش جوز ان يكون
بين بالفتح فاعلا انا عاوكذا دون مبتدا مع فتحه قال واختياري الرفع
عليه بانه لا حذف فيه ان كان بدلا او فاعل ان كان خبر مبتدا مقدر اقول

وهو

وهو معلوم من ذكر ان ظلم هنا يريد البشير قيد الكسر فاكتفين بقوله هنا احترز
عن سورة يس والناظم دابه ان يذكر المتقدم ويضم اليه المتاخر وحيث لم يذكر
في يس دل عليه انه لا خلاف فيه قال واختياري المد توفيرا للحال على اصلها
من الانتقال والمد يدل على الحدوث دون القصر فالثبوت اقول ولهذا
لم يقل ويصلى اي لما اراد ان يأخذ قراءة التشديد من لفظه شددها
والا فالوزن مستقيم بفتح الياء وسكون الصاد قال وقيد بحل ضم
تركيب لتراخيه اقول يريد انه اطلق ضم يصلى لان الاطلاق منزل على
الاول وفي المتراخي تعين ولذلك قيد بتركيب قال لاصلها اقول كان يقع
اورد على الناظم ان قوله بتركيب يحمل القرآنين بالمشاة فوق اجاب
بانه لا يحمل اذ لو كان المراد المشاة فوق لاطلق كما في يصلى فان المطلق
ينزل على الاول قال وهذا آخر الاشارة على الاستقلال اقول يشير الى
انه خلاف الاصل الاولى بل كان الانسب مزج المسائل في كل بيت
كمزج التراجم وقد كشف الغطاء عنه فيما تقدم قال وعم رضاه القريب
لشموله الاصل الفرع اقول يشير الى معنى الزمزم رضي الله دنا
ثم وجه المزج بان المشدد شامل للاصل والفرع اي لمعنى الفك
المجرد والمزيد فانه تعدى الى مفعولين والاصل وألا الى واحد وفاعله
ضمير من على اللفظ فانه مفرد وان كان المراد منه العموم قال والاثنين
مطلقا اي سواء مونثا او مذكرا اقول واختياري الفتح لشموله وخفته
الشمول انما يتم لو لم يرد به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
يتناول كل فرد على سبيل البدل قال وقيد خفض محفوظ للقصد اقول
لان ضده عند الاطلاق النصب وهنا الرفع قال ونص الاصل

على الطا ايضاح لان الخفض علم الاعراب فلا يكون الا في آخر الكلمة قال نحو وخفض
هنا اجتلا اول يريد ان المعروف عود الضمير الى الاقرب وهنا عاد الى الخفض
المفهوم من خفض دون الرفع الاقرب وهذا داب الناظم في عطف ترجمة
على اخرى لا على قيدها كما فعل في ال عمران في ضم فانه ترجم لصفا لفرضم
الكسر ثم احال خفضا الى ما تقدم من ضم الكسر لا الكسر قال ونص
فيه على الدال احترازا من الباقين هما وذو العرش فانه ذكر الثلثة
فلو لم يقيد بالدال لتوهم احدهما قال ولو قال ضاضنين ظا اول
تقدم من كلام الشارح ان قوله وضاد بضنين فلين يجيد لاحتمال
ان يكون ضنين بالظا ايضا لا تزان البيت فيختل ثم ذكر ان آخر الاشاق
وقع مستقلا والاولى المزج بغيرها كما في الراجم وقدم فاكهين على خناعه
ثم اربيا تا احترز فيها عما توجه على الناظم فقوله لترتيب اشاره الى تقديم خناعه
وهذب الى ضاد ضنين وربط اول البروج بالانشقاق قال وخص
النعت النكرة اول يريد ان لفظ لوح نكرة فاذا قيد بخصوص تخصصت
النكرة قال على قراءة غير ابن السميفع بالاضافة وفي بعض النسخ
على قراءة ابن السميفع بالاضافة والصواب الاولى لانه استدل به
على المجيد وصف به العرش كما وصف القران فقوله بالاضافة يتعلق
بابن السميفع وفي قراءته تقدير موصوف اى قران رب مجيد قال
وعلوه يدل على عظم خلقته لانه خوف العالم كله وهو سقف لاسيما
عند من يقول محيط بالاجسام كلها قال او الحسن على حد زوج كريم
حسن عطف على عظيم اى المجيد اما بمعنى الحسن كما في قوله تعالى من كل
زوج كريم اى حسن او بمعنى العظيم او صفة ربك فيرادف اى قراءة الرفع

وفي

وفيه بعد لطول الفصل بالجملة المتعددة قال وما هو بمنزلة التنوين لا يعد فاصلا
اختار الرفع فتوجه ان العرش فاصل اجاب بان المضاف اليه مثل التنوين
لا يعد فاصلا اول كما قررناه في المرسلات لكن اختار التخفيف هنا لقوله
بعده فيوم القادون علمت قال علمت ترجمة بل يوترون من الاطلاق
بنا على ان المحتمل اذا اطلق ينصرف الى العنية قال ويحتمل الخطاب
فيخرج عن قاعدته لان ضده التانيث لا الخطاب والجواب ظاهر اول علمت
ترجمة لاغية من اطلاقه بنا على ان المطلق مرفوع في اصطلاحه قال والى
الرمز اخرى اول يريد ان كلا من الصريح والرمز يرجع اليه الضمير وهنا لهم مرجعه
او لوقف قال ففتح على قياسه مطا وعا بكسر الواو ويصلى بضم البا
مطا وعا بفتح الواو قال على حد سيصلون معاى بالضم والفتح قال
ومن ثم امرنا خده صافيا اشاره الى معنى الرمز خرصفا اول وجه تانيته
معهما اى مع الضم والفتح ما تقدم اى في التذكير معهما قال الافصح لالحاق
العلامة لتانيث الفاعل المضمر الجمهور على وجوبه الا عند الفصل او
للضرورة اول الاصل والمجانسة وتقويتها فيه لف ونشر الاصل
السين والمجانسة مع الطا بالصاد والقوية في الاشمام قال ومن
ثم امر بلزومه بقوله وبالسين له اول وقد انشرحت له دل عليه
ضاغ قال والاختيار على ما قررنا في الصراط الذي اختاره هنا لكن الصاد
لانه افصح وهي لغة قريش قال وبهما يحصل المختلف وبغيره اول يريد
ان بعد بل لاخراج ما قبله واربع اخرج بعده وهذا بنا على رعاية الترتيب
قال وهي فيه مكررة اى الثاني في التنبيه لانه قال بعد قوله بالتا لابي عمرو
والباقون بالتا اول واشار الى ان باب التفاعل لا يتم بالفتح

وحده قال ويزاد الالف مد المجز لدفع التقا الساكنين اقول او الجنس باعتبار
وجوده في الافراد قال ومن ثم كان لازما اى لاجل انه قايم بالمشاركين لزمه
اللزوم اذ لا معقل له مفعول قال واختيارى القصر علله بانه يناسب
الافعال قبله وبعده ولان نفس الفعل لا كونه من المشاركين بان يكون
احدهما لاخر قال لكنه اعتمد على تقييده بعذب على في براه هذا الكلام قد تقدم
له نظيره ان عدم امكان الغير من الضد لا يقيد به وقد اشرنا الى ان هذا المعنى
له فان الدلالة على الضد اذا انحصرت في فرد كهنا الفاعل والمجهول والاضرورة
بنا الى الحوالة على سورة براه مع ان هذا الاشارة اليه في كلام الناظم والاحد
من الشارحين ذكره قال راويا فلا لجواز حمل المطلق على المقيد عند البعض
وفيه نظر لان عطف المطلق من قيد على ما فيه قيد كعطف توقف المطلق من قيد
الفتح الى بعذب المقيد به ليس من قبيل حمل المطلق على المقيد لعدم حذف
احد اللفظ على الآخر بخلاف رقبة و رقبة مومنة وانما هنا الفرض التشريك
في الحكم وهو الفتح مثل قام زيد وعمرو قال وقد صارت حركة البنا في قوله
ارفا ومع الرفع كما قررنا في القواعد الذى قرره ان الرفع حركة الاعراب
والفتح حركة البنا وهنا الرفع الذى هو حركة الاعراب صارت حركة البنا
في فك والطعم قال وقد دل على رقبة بقوله بعد فك اقول يريد انه لما ذكر
حكم فك كان الظاهر ذكر رقبة الا انه عدل عنه لارقبة على وزن فعلة وهذا
الوزن لا يتاتى في الطويل لان هذا فاصلة ملوكية والطويل مركب من الاسباب
والاوتاد قال فذلك مفرع على هذا ذكر في الاصول ان ابا عمرو يبدل الهمز
حرف مد واستثنى منه لان عنده وان كان اصله الهمز الا انه قد جا لغة بالواو
فلو ابدل لظن ان الواو اصل عنده فعلى هذا تكون الهمزة مفرعا وعلى ذلك

الاصل

الاصل لا العكس كما قال الشارح قال علم هذا من العموم يريد ان حمزة
في الوصل يقرؤها همزة لدخولها في العموم قال ولا يعرف له في الوصل
قط ومعنى التخصيص في الوقف انه اخرج التي في الابتدا في المتوسطة والطرفة
اقول وبينا ثم ان مثل هذا الزايد يجرى مجرى الاصلي وقسم هناك الزايد الى
ما هو كالجزء وهو ما يكون بنا الكلمة عليه كحرف المضارعة والميم في اسم المفعول
والفاعل وليس فيه الابدال وما ليس بكلمة كذلك ففيه الوجهان قال وتعرض
له في الاصل اى في التيسير ذكر الابدال هنا بعد ما كان معلوما من الاصول قال
الشارح انما تعرض له لان ما تقدم من الابدال مقيد بالوقف واطلاق قوله
وحمزا بالهمزة شاملة للوصل والوقف فلو لم يذكر البدل لظن ان هذا العموم
في هذه الكلمة ناسخ لخصوص البدل وانما قيده بالشبهة لانه ليس بذهاب فان
العام وان تاخر تخصصه الخاص المستلزم ذكره الشارح في شرح
قوله قف للكل بالكسر مكملا قال وتحقق بصبا الفا والواو في قوله كل
من اللبس في تصحيف فلا يريد انه تقدم هناك ان الواو ضد الفا فلو لا
ذلك لامكن تصحيف ولا بتلا وهذا شئ في غاية البعد فان الواو من والكتب
منفصلة بخلافها مع انه لو تصحف لم يقع لبس لان معناه قراءم فلا بالفا
والبا قرن بالواو قال وقد توسط الرمز الكبير اقول الرمز الكبير هو عم و
ترجمة قوله ولا والقراءة بالفا والرمز متوسطة ومن سورة العلق الى
آخر القران قال ولم ينبه له من قال رواه ولم يقرا به والزمه اقول
يرد على الفاسي في قوله لم يقرا ابن مجاهد بما رواه قال الشارح بل كان
يقرا به ويقول الطعن فيه من جهة العربية وفيه نظر فان هذا مخالف لقول
الناظم ولم ياخذ به متعلقا قال ابو شامة اى لم يطالب احدا من تلامذته بقراءته

واذا كان لم يأخذ لانه غلط فكيف يمكن الاقرار به قال وهذا كلام مرضي اقول
اى ماذكره ابن مجاهد من الغلط لانه مخالف لاطباق النقلة قال وكان
ينبغي له اذا تحقق خطاه ان لا يقرأه ولا يقر به قد علمت ما فيه كيف يقر ما يعتقد
انه خطأ اقول واولى لسلامته عنه قال فان يرد اقول حذف منه العين
واللام وعدم الابهام فان رادنص في ان اصله راى نجلا نادر لاحتمال
غيره قال ويمكن الفرق بالمثنوية اقول يريد ان حذف الهمزة في المضارع
على قانون الاعلال وما حذف على قانون في حكم الثابت الا يرى ان الاعراب
مقدر في الراى والقاضي على الياء بخلاف ما حذف تخفيفا قال ويرد عليه حمل
الاصل على الفرع اى الماضي على المستقبل اقول ويرد عليه الوقوع فيما فر منه
وهو بقاء الفعل على حرفين قال ويحمد كل على اصله في المتصل قالون في المرتبة
الاولى وابن ذكوان في الثانية وورش في الرابعة كما تقرر في الاصول قال
وضد الاول التخفيف اقول يريد بالاول التاويل الاول في قوله فالهمز اى
حقق الهمز فان ضده تخفيف الهمز والا في قوله او اجعل الفها همزة فانه اذا
لم يجعل اجتمع الياء ان فيجب الادغام قال وتمت على الاستقلال اقول
يريد كما تقدم تقريره ان السورة اذا تمت ما لها في بيت كان الاولى عدم
خلطها بما في الرجمة قال وجه كسر مطلع جعله مصدرا بتقدير زمن اى
حين زمان طلوع الفجر فان تقدير الزمان في المصدر شايع كقولهم
اتيك خفوق النجم اى زمانه قال او من البر الاسم مقصورا صله ان
يكتب بالياء كما في الجوهري قال ابو علي هذا خطا ولو كان كذلك لم يكن لقرا
الهمز وجه قال حذف لام لترون للوزن اقول لنيابته للوكدة للقسم
اى حذف نون الاعراب لان نون التاكيد قائمة مقامها وفي بعض نسخ نيابته
المذكور

المذكور للقسم له وكلاهما له وجه قال بخلاف لو استطعنا فان الكبير
هو الاصل في التكاليف ولا موجب للعدول عنه قال لاحد امور عشرة
اقول اى حذف الفاعل للمفعول وحصره في العشر ممنوع بل اثنا عشر
قال الاول الايجاز كقوله تعالى ومن عاقب بمثل ما عوقب به او موافقة
المسبوق والسابق نحو من طابت اقول يريد بحمدت سيرته او اصلاح
ان تم كقوله وعرض وافر لم يكلم او تواخي القوافي نحو ولا بد يوما ان ترد
ان ترد الودايع او تتميم السجع نحو وما لاحد عنده من نعمة تجزى هذه
المذكورات باعتبار اللفظ واعتبار المعنى اما لعلم المخاطب نحو خلق الانسان
او الجهل بالفاعل نحو سرق المتاع او لغرض المخاطب نحو قتل عدوك او غرض
المتكلم نحو ان خيف من اخف او تعظيم الفاعل نحو قطع السارق ان
ان كان القاطع السلطان او احتقاره نحو شتم الامير او خوف على الفاعل
قال لا سند ولا زمان اقول المسند بفتح النون الرعي في النسب والزمان
بفتح الزاي والميم الجبان قال والمعنى على العموم اى التكثير في العدد والموات
قال ولو قال في الكافرين واو لاجل العلق اقول يريد كما تقدم ان الناظم
مزج بين السور فالاولى مزج للمايل فلو ذكرها لذهب مع السورة
المتقدمة كانت احسن من انفراد سورة تبت قال واختيار الفتح علل
اختيار الفتح في عمد بانه سماعي وان لم يكن قياسا لان الفتح لم يرد في
الواو وانما قاسوه على ادم في اديم واليه اشار بقوله شرع الواو و
الياء واحدا اى طريقهما ثم اريد هذا السماعي بالفتحتين اى الفتحتين وبالاجماع
عليه في سورة الرعد قال وقد جمع بالثاني الموكدتين اللغتين اى جمع القارئ
بحذف الثاني في الاول واثباته في الثاني بين اللغتين كما جمع الله بين اللغتين

فى مهل الكافرين امهلهم لكن ليس مطلقا بل اذا مصدر ثلاثى مثله او رباعى بمعناه
واما اذا كان من المتعدى الى المفعول الثانى بالهمزة فليس فيه جمع بين اللغتين
ولا تاكيد قال لان الف زائدة نقل عن الخليل ان لا يلاف متعلق بقوله فليعبدوا
وحكم بزيادة الف وفيه بحث لان الف لا يمنع العمل فيما قبلها والمعنى مع الف
اولى قال او يجعلهم اى آخر سورة الفيل وهذا انما يصح اذا لم يكن البسملة
آية من كل سورة كما هو مذهب غير ابن كثير وعاصم والكسائى قال ونصه
على الهاء ايضاح اى لو لم يذكرها وقال ايلهب بالاسكان لم يكن
حرف الاسكان الا الهاء لان الحرف الاول والآخران لا يقبلان الاسكان
وقد نصب حمالة للضد لان المصطلح الجر وهنا الرفع قال ومن ثم لم يطرد
بخلاف عضد وكبد علة الاستثقال الفتحة فانها خفيفة بخلاف الضم فى عضد و
والكسرة فى كبد وامثالها قال شمس بن مالك اولى بضم الشين صرح به
الكشاف وفى الضم الاستدلال لانه مقدر الفتح قال ولذلك عدل عنه
الى اولى اى لكراهة ذكر عبد العزى عدل الى كنيته هذا احد الوجوه اولى كان ذلك
الاسم الاعلم فيه شرفه وهذا اشرف وجه ذكر بذلك اولى كان مآله الى اللهب
الحقيقى وهو نار جهنم وافق حاله اسمه ذكر كنايته كانه قيل تبت يدا جهنمى كذا ذكر
السكاكى فى المفتاح وهذا الذى يناسب حمالة للحطب قال لعنها الله لعنا
كثيرا قال وهى نكرة اولى جواب سؤال وهو ان حمالة الحطب اسم فاعل
بمعنى الماضى فيفيد التعريف اجاب بان المراد حمالة الحطب فى النار جزاء
من حبس عليها فى الدنيا قال من وامرأته اولى بتعلق بقوله ينصب
على الحال قال فلا يحسن اى الوقف على ذات لهب على تقدير الحال قال
وقد استحب جار الله النصب لتوهم الحصر لما اختار جار الله النصب بتقدير اذم او اخص

قال

قال الشارح انما اختاره توهما ان هذا الاحصل من الرفع بل الرفع هو المختار
لانه يفيد هذا المعنى بل اولى لدلالة الجملة الاسمية على الدوام وفيه نظر لان غرض
الكشاف وايقاع الذم والشتم عليها صريحا فلا يفيد ذلك دوام الاسمية وهذا
الاحتمال فيه الا يرى الى قوله وقد توسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميل
من شتم ام جميل لعنها الله ولعن ابا لهب لعنة بعد لعنة ازلا ابدا سرمدا وهى
بنت حرب اخت ابى سفيان ومن اراد معرفة حال ابى سفيان فليطالع الا
الاستيعاب فى معرفة الصحابة لابن عبد البر كيف لا والاصل حرب ان امية
حرب يوم الكفر باب التكبير قال وفى الفصل الواحد اذا اراد صفة واحد مثل ان
يقول الله العظيم الاكبر قال وتمم بقوله ليقولن الله عند ابى حنيفة ذكر ان لا آله
الا الله كاف فى الاسلام عند الشافعى وزاد هذا عند ابى حنيفة وليس فى كتب
الحنفية ما يخالف الشافعى ولا فى الكلام سوى ان ابا حنيفة يشترط التلفظ
بكلمة التوحيد خلافا له فان التصديق بالقلب كاف عنده فى النجاة من الخلود
ولم اعرف ما معنى هذه العبارة قال كالعين والعزة اولى ذكر ان من ترجم
بالتكبير واقتصر عليه فى القراءة فلا كلام فيه ومن ترجم بالتكبير وذكر فى القراءة معه لا
اله الا الله فقد يجوز بذكر البعض عن الكل كما فى العين فانه يطلق على الجاسوس
والعزة فى العبد والامة فى دية قال والجانبين مجاز من اطلاق الجزء وارادة الكل اولى وذكر
القلب بالفكر قال وهى ترتيب امور معلومة وفيه بحث لان المراد بذكر القلب
ملاحظة المذكور من غير ذهول عند التلفظ ولا يشترط عند ذلك ترتيب
المقدمات اولى بل اكثر الناس لا يقدرون على ذلك مفصلا كما ذكروه فى ايمان
المقلد قال ويقابل الجلالة بحذفها لضمير لهمزة الوصل اى حذفها للساكن
ان كان قبلها مفتوح او مرفوع ضمت الجلالة وان كان مكسورا رفقا وليس

فی مخارج الحروف ولافی صفاتها ما یحتاج الی حل اشکال فانها امور ماخوذة من
السلف تقلید المهم فیما نقلوا کما اشار الیه الناظم بقوله حکی جماعة النقاد واما
العمل بها فیما یتعلق بفصاحة العرب بقدر طباعهم وفیما یلهم ویتفاوت الاشخاص
کما اشار الیه صلی الله علیه وسلم بقوله انا افصح من نطق بالضاد بیدانی من
قریش وارضعت فی بنی سعد ومن لم یکن من سهولا فعلیه بالتعلم والمداولة
قال صاحب النشر یحصل التجوید بکثرة المعالجة والعمل کمشق الکاتب فی تجوید
الکتابة هذا آخر ما اوردته فی کل مشکلات شرح الجعبری وانا اسئل
الله ان یجعل سعیا مشکورا وعملا مبرورا واسئله الرحمة والغفران للناظم
والشارح ولکل من طالع کتابی هذا ودعا لی بالمغفرة والعفو ولکل من
طالع علم القراءة وسعی فی تحصیله وترویجه بین
الناس وانا له الرحمة والغفران لی ولوالدی
ولمشایخی ومشایخ علوم الدین ورثة
الانبیاء والمرسلین وان یجمعنی معهم فی دار
نعیمه انه حقیق بخصوصی جاه الراجین
وان یصلی ویسلم صلاة وسلاما
داعین علی سید المرسلین
وامام المتقین سیدنا محمد
خاتم النبیین وعلی آله
وصحبه اجمعین
والحمد لله رب
العالمین
م

٣٥١

فقد تیسر الله الاتمام من کتب هذه النسخة الشریفة المقبولة المرغوبة
المملوة بالمباحث اللطیفة والنکة الغریبة العجیبة یوم الثلاثا
من اواخر شهر جمادی الآخرة فی وقت الضحوة الکبری
هذه هی الوقت من الاوقات المبارکة فی بلدة
القسطنطینیة المحمیة فی مدرسة من مدارس الثمانیة
للسلطان محمد خان علیه رحمة من له الربوبیة
سنة ثمان وعشرین والف من الهجرة
بالنبی المصطفوة علیه افضل الصلوات
واکمل التحیة اللهم اغفر لی ولوالدی
ولمن نظر فی هذه النسخة المبارکة ودعا
لمولفها وکاتبها بالعفو والغفران وعفی
لمحرره بالعیب والنقصان

قال النبی صلی الله
علیه وسلم
نیة المؤمن
خیر من عمله
صدق
رسول
الله